

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة المرحوم المستشار/حافظ السليمي
الإسكندرية



مملكة الأردنّ الهاشمية

مكتبة النقض

مكتب الفن

مجلد

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الحادية والثلاثون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٨٠
ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٨٠

الطبعة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٨٢

القسم الأول

الأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية والتجارية
وفي طلبات رجال القضاء والمواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال حليم رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
محمد فاضل المرجوفى ، مصطفى كيرة ، محمد صديق للعصار ومحمود حسان درويش ، نواب رئيس
المحكمة ، ومحمد بهجت الحولى محمد محمد الباجورى ، ابراهيم محمد هاشم ، ابراهيم فوده ،
محمد أحمد حمدي وراجح لطفى جمعه

(١)

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ القضائية :

إيجار . " إيجار الأماكن " . " الإخلاء لتكرار عدم الوفاء بالأجرة " .
تكرار المستأجر فى الامتناع أو التأخير فى سداد الأجرة . وجوب إخلائه من
العين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير الدعوى . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
شرطه . أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية
بالإخلاء . لا يكفى سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .

التكرار فى الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء رغم
الوفاء بها أثناء السير فى الدعوى عملاً بنص الفقرة (أ) من المادة ٢٣ من
قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة النزاع يستلزم
لتحققه سبق إقامة دعوى بالإخلاء وفق الإجراءات المنصوص عليها بصدر
هذا النص ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يسبق للطعون
ضدهم - المؤجرين - إقامة مثل هذه الدعوى من الطاعن ، وكان لا يفتى
عن ذلك سبق إقامتهم دعوى بالطرد أمام القضاء المستعجل فان الحكم إذ قضى

بالإخلاء رغم ثبوت وفاء الطاعن بالأجرة أثناء سير الدعوى على سند من ثبوت تكرار تأخره عن الوفاء بالأجرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٦٣٢٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى شمال القاهرة طالبين الحكم بإخلاء المحل المؤجر للطاعن وإلزامه بتسليمه تأسيسا على أنه — وهو مستأجر له لقاء أجرة شهرية امتنع عن سدادها لأكثر من ستة أشهر ، كما مرد على التأخر فى السداد على النحو الثابت بالدعوىين ٦٢٣٨ لسنة ١٩٦٦ و ١١٠٥٦ لسنة ١٩٦٩ مستعجل القاهرة وخالف فى استعماله العين المؤجرة شروط الإيجار المعقولة بما ألحق الضرر بهم ، وبتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٩٥ لسنة ٩١ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإخلاء العين المؤجرة والتسليم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٠/٣/٢٩ العلول عن المبدأ الذى قرره الأحكام السابقة الصادرة من أن التكرار فى التأخير فى سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء رغم الوفاء بها أثناء نظر الدعوى عملا بالفقرة (أ) من المادة ٢٣ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يستلزم لتحقيقه سبق إقامة دعوى موضوعية بطلب الإخلاء فأحالت الطعن إلى هذه الهيئة للفصل فيه وأمامها أبدت النيابة رأى بتفويض الأمر إليها .

وحيث إن مبنى الأحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ المقرر بها أن المشرع بعد أن أفسح المجال للمستأجر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة ٢٣ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في أن يتوفى الحكم ضده بالإخلاء لتأخره في سداد الأجرة لأول مرة وذلك بأدائه الأجرة المستحقة وفوائدها مع المصروفات قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، لم يرد إتاحة ذات الفرصة له متى تكرر منه الامتناع أو التأخير عن الوفاء بالأجرة فأوجب الحكم عليه عندئذ بالإخلاء ما لم يقدم مبررات مقبولة ، وإذ جاء التعبير عن هذا التكرار بصيغة العطف على ما سبقه من امتناع أو تأخير عن سداد الأجرة استطال إلى ما بعد رفع دعوى الإخلاء فإنه يشترط لتحقيق التكرار أن يكون الامتناع أو التأخير السابق قد رفعت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء وهو ما تكشف عنه عبارة استحداث هذا الحكم وهي — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — منع بعض المستأجرين من التسوية في سداد الأجرة المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل قفل باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر إلى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر .

وحيث إن المشرع نظم العلاقة بين مؤجر الأماكن المبيدة وبين مستأجرها بمقتضى قوانين خاصة قيد فيها حق المؤجر في طلب إخلاء المكان المؤجر فلم يجوز له التمسك به إلا في حالات أوردها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن بينها حالة عدم وفاء المستأجر بالأجرة وأوجب لطلب الإخلاء فيها أن يكلف المؤجر المستأجر بالوفاء بالأجرة بإعلان على يد محضر أو بكتاب مسجل يسلم له بإيصال ، وأن يتخلف المستأجر عن الوفاء بها خلال خمسة عشر يوما التالية لوصول التكليف إليه وأن ترفع دعوى الإخلاء بعد انقضاء هذه المدة ، ونظرا لتعنت بعض المؤجرين في استعمال هذا الحق ، ورغبة في التيسير على المستأجرين . فقد أصدر المشرع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ معدلا به المادة الثانية المشار إليها بما يجيز للمستأجر توفى الإخلاء بأدائه الأجرة المستحقة حتى تاريخ السداد فضلا عن فوائدها والمصاريف القانونية قبل قفل باب المرافعة في الدعوى وقد أبقى

المشرع على هذا التفسير في قانون ايجار الأماكن رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ — غير أنه حرم منه المستأجر إذا تكرر امتناعه أو تأخره عن سداد الأجرة وذلك ما لم يقدم المبررات المقبولة فنص في المادة ۲۴ منه على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المسكان و او انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية . (أ) إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بدون مظروف أو باعلان على يد محضر على أنه لا يحكم بالاخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ۷٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل قفل باب المرافعة في الدعوى فاذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء . (ب) " وقد أفصح المشرع عن قصده من تقرير الحكم الجديد الوارد بعجز هذه الفقرة في المذكرة الايضاحية بقوله " وقد تضمنت المادة ۲۳ من المشروع الحالات التي يجوز للمالك فيها طلب اخلاء العين في غير الأماكن المؤجرة مفروشة فقد نصت الفقرة (أ) منها على أنه إذا تكرر من المستأجر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة حكم بالاخلاء إذا لم يقدم أسبابا تقدرها المحكمة تبرر تأخره في السداد وقد روعي في وضع هذا النص منع بعض المستأجرين من التسويف في سداد الأجرة المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر إلى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر .

وإذا كان المستفاد من التطور التشريعي لنص المادة ۲۳ فقرة (أ) من قانون ايجار الأماكن رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ وما تضمنته من حكم مستحدث أفصحت المذكرة الايضاحية عن المقصود منه ، أن المشرع بعد أن رأى سد العلاقة التجارية بحكم القانون لمدة غير معينة منعا للمالك من استغلال أزمة الاسكان وما صاحبها من تدخل الدولة للحد من رفع الأجور فطلبوا اخلاء الأماكن المؤجرة عند انتهاء مدة العقد ، أراد أن يحمي المستأجرين من الضغوط التي قد تقع عليهم من جانب الملاك فوضع القيود على حق المؤجر في طلب اخلاء المكان

المؤجر بأن أورد الحالات التي لا يجوز له استعمال هذا الحق إلا بتوافر احداها ومن بينها حالة تخلف المستأجر عن الوفاء بالأجرة وأوجب على المؤجر لكي يطلب الاخلاء لهذا السبب اتباع اجراءات معينة راعى فيها احاطة المستأجر بضمانات لمنع تعسف المالك في استعمال حقه ففرض بوجوب تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة وامهاله خمسة عشر يوما من وقت وصول ورقة التكليف اليه بحيث إذا انقضت هذه المدة دون وفاء جاز للمؤجر اعتبارا من اليوم التالى أن يقيم الدعوى بطلب الاخلاء ، وإذ تبين للمشرع أن هذه الضمانات لم تحل دون اتخاذ بعض المؤجرين هذا الحق وسيلة للضغط على المستأجرين وطردهم من مساكنهم فقد أتاح للمستأجر الفرصة لتوقي الاخلاء في هذه الحالة وذلك بسداد الأجرة والفوائد والمصروفات قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، غير أنه من ناحية أخرى لاحظ أن بعض المستأجرين استغلوا ما أعطوا من تيسير فبدأوا على التسويف في سداد الأجرة حتى إذا ما أقام المؤجرون دعاوى الاخلاء ضدهم عمدوا إلى الوفاء قبل قفل باب المرافعة فيها وهو ما لم يقصد اليه ولذا فقد عمد إلى الحد من استعمال المستأجر لهذه الرخصة فخرمه من الالتجاء اليها أكثر من مرة ما لم يقدم مبررات للتأخير عن الوفاء تقدرها المحكمة ، وإذ كان مؤدى إيراد هذا الحكم المستحدث في عجز الفقرة " أ " من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه آنفا قيدا على ما سبقه من تيسير منح للمستأجر يتق به الحكم ضده في دعوى الاخلاء التي يقيمها المؤجر قبله وفق الاجراءات المحددة بصدر هذه الفقرة ، أن مجال أعماله لا يتحقق إلا إذا تكرر من المستأجر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة بعد اقامة هذه الدعوى الموضوعية ضده ، لما كان ما تقدم ، وكان ما ذهبت اليه الأحكام السابق صدورهما من دائرة المواد المدنية والتجارية من أنه يلزم لتحقيق التكرار في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء بها سبق اقامة دعوى موضوعية بالاخلاء وفقا للاجراءات المنصوص عليها بالفقرة " أ " من المادة ٢٣ من قانون انجار الأما ن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في محله ولم يطرأ ما يدعو إلى تعديله فإنه لا يكون ثمة مجال للعدول عن المبدأ القانوني الذي قرره .

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن مما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإخلاء المكان المؤجر لتكرار تأخره عن سداد الأجرة على النحو الثابت بالدعويين رقمي ٦٢٣٨ لسنة ١٩٦٦ - ١١٠٥٢ لسنة ١٩٦٩ مستعجل القاهرة في حين أن التكرار في التأخير في الوفاء بالأجرة الوارد بالمادة ٢٣ فقرة "أ" من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يستلزم سبق اقامة الدعوى بالإخلاء وفق الاجراءات المنصوص عليها فيها وهو مالم يتوافر في الدعوى .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة - وعلى ما تقدم بيانه - أن التكرار في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء رغم الوفاء بها أثناء السير في الدعوى عملاً بنص الفقرة "أ" من المادة ٢٣ من قانون ايجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع يستلزم لتحقيقه سبق اقامة دعوى بالإخلاء وفق الاجراءات المنصوص عليها بصدر هذا النص ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يسبق للمطعون ضدهم - المؤجرين - اقامة مثل هذه الدعوى ضد الطاعن ، وكان لا يغنى عن ذلك سبق اقامتهم دعويين بالطرد أمام القضاء المستعجل فإن الحكم - إذ قضى بالإخلاء رغم ثبوت وفاء الطاعن بالأجرة أثناء سير الدعوى على سند من ثبوت تكرار تأخره عن الوفاء بها - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى مع الاحالة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة منعقدة بهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وألزمت المطعون ضدهم المصروفات ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

(ب) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحنين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد فاروق راتب و محمد مني قوطام و عبد الحميد المنفلوطي وجادل السيد أنسي .

(٢)

الطاب رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" :

تعيين .

وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف . عدم وجوب التعيين فيها من بين رجال
القضاء والنيابة . طعن الطالب بشأن إعادة تعيين مستشارين سابقين له
في الأقدمية بدرجة نائب رئيس استئناف . لا محل له .

نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد من ٣٩ إلى ٤٣
على شروط التعيين في وظائف القضاء والرؤساء بالمحاكم من الفئتين " ب " و
" أ " والمستشارين بمحاكم الاستئناف والمستشارين بمحكمة النقض ، ولم يقصر
التعيين في هذه الوظائف على من يرقى إليها من الوظيفة الأدنى وإنما أجاز أن
يعين فيها رأسا من توافرت فيه شروط شغلها ، ونص في المادة ٤٤ على أن
يعين رئيس محكمة النقض من بين نواب هذه المحكمة ، وفي المادة ١١٩/١ على
أن يكون تعيين النائب العام أو المحامي العام الأول من بين مستشاري محكمة
الاستئناف أو من في درجاتهم من رجال القضاء ، مما مفاده أن القانون جعل
الأصل في شغل الوظائف القضائية أن يكون إما بالترقية من وظيفة أدنى أو

بالتعيين فيها رأساً من خارج الكادر القضائي ، ولم يستثن من هذا الأصل
إلا حالات التعيين في الوظائف المحددة بالمسادين ٤٤ ، ١/١٩٩ المشار إليهما .
ولما كانت وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف ليست من الوظائف التي حتم
المشرع أن يكون التعيين فيها من بين رجال القضاء أو النيابة ، وكان
الثابت بالأوراق أن المستشارين الثلاثة الذين شملهم القرار الجمهوري
المطعون فيه بالتعيين في وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف كانوا قبل استقالتهم
يسبقون الطالب في الأقدمية في وظيفة مستشار ، فإن النعي على هذا القرار
بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن المستشار
... .. تقدم بهذا الطلب في ١٢/١٠/١٩٧٨ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري
رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من تعيين المستشارين السابقين
و و في وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف وما
انبنى عليه من عدم ترقية الطالب لهذه الوظيفة وترقيته لها اعتباراً من ١٥/٨/١٩٧٨ ،
مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه أنه يشغل وظيفة مستشار
بمحكمة الاستئناف منذ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وطبقاً لترتيب أقدميته بين
المستشارين عند اعداد مشروع الحركة القضائية الصادرة بالقرار المطعون فيه
كان دوره سيحل في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ، إلا أن
القرار شمل بالتعيين رأساً في هذه الوظيفة السادة الثلاثة المشار إليهم وهم من
المستشارين السابقين مما ترتب عليه حجب الترقية عن الطالب . وإذا لا يجوز
قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ شغل وظيفة نائب رئيس محكمة

استثناى إلا بطريق الترقية لها من المستشارين العاملين ومن فى درجاتهم ، فان القرار المطعون فيه يكون معيبا بمخالفة القانون واساءة استعمال السلطة . طلب الحاضر عن الحكومة رضى الطلب ، وأيدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث ان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نص فى المواد من ٣٩ إلى ٤٣ على شروط التعيين فى وظائف القضاة والرؤساء بالمحاكم من الفئتين " ب " و " أ " والمستشارين بمحاكم الاستئناف والمستشارين بمحكمة النقض ، ولم يقتصر التعيين فى هذه الوظائف على من يرقى إليها من الوظيفة الأدنى وانما أجاز أن يعين فيها رأسا من توافرت فيه شروط شغلها ، ونص فى المادة ٤٤ على أن يعين رئيس محكمة النقض من بين نواب هذه المحكمة وفى المادة ١/١١٩ على أن يكون تعيين النائب العام أو المحامى العام الأول من بين مستشارى محكمة الاستئناف أو من فى درجاتهم من رجال القضاء ، مما مفاده أن القانون جعل الأصل فى شغل الوظائف القضائية أن يكون اما بالترقية من وظيفة أدنى أو بالتعيين فيها رأسا من خارج الكادر القضائى ، ولم يستثن من هذا الأصل إلا حالات التعيين فى الوظائف المحددة بالمادتين ٤٤ ، ١/١١٩ المشار إليهما . ولما كانت وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف ليست من الوظائف التى حتم المشرع أن يكون التعيين فيها من بين رجال القضاء أو النيابة ، وكان الثابت بالأوراق أن المستشارين الثلاثة الذين شملهم القرار الجمهورى المطعون فيه بالتعيين فى وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف كانوا قبل استقالتهم يسبقون الطالب فى الأقدمية فى وظيفة مستشار ، فان النعى على هذا القرار بمخالفة القانون أو اساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠

بإمرة السيد المستشار / عز الدين الحوي نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
عبد فروق راتب ، مصطفى قيطام ، محمد الخيد المتقلموى وجلال الدين النسي .

(٣)

الطلب رقم ٨٨ لسنة ٤٨ القضائية :

استقالة . قرار إدارى .

إنقطاع القاضى عن عمله مدة ثلاثين يوما عقب أجازة أو إعاره أو نذب . اعتباره استقالة ضمنية . عدم وجوب إخطاره بالعودة للعمل . مد جهة الإدارة للإعارة متروك لها فى حدود المصلحة العامة .

النص فى المادة ٧٧ فقرة ٤٤٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل - وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أن خدمة القاضى تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية فى حكم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله مدة تستطيل إلى الثلاثين يوما كاملة ولو كان هذا الانقطاع عتب أجازة أو إعاره أو نذب ، فعدم عودة القاضى إلى عمله بعد مدة إعارته ، شأنه فى ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون إذن ، يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضى وتقديمه اعدارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية . إذ كان ذلك وكانت المادة ٧٧ المشار إليها لم تشترط إخطار القاضى بالعودة إلى العمل قبل اعتبار خدمته منتهية ، وكان مد إعارة القضاة للحكومات الأجنبية متروكا لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة ، وكان الطالب قد انقطع عن عمله

مدة تزيد عن ثلاثين يوما متصلة بعد انتهاء إعارته إلى المملكة العربية السعودية وكان مثل هذا التخلف عن العمل الذي يهجر فيه القاضي عامدا أعباء الوظيفة المسندة إليه يعتبر استقالة ضمنية في حكم المسادة (أ) سالفه الذكر ، فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحا مبرءا من عيب إساءة استعمال السلطة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن
تقدم في ١٩٧٨/١٠/٣٠ بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٣٢٣٣ لسنة ١٩٧٧ باعتباره مستقيلا من ١٩٧٧/١٠/١ وما يترتب على ذلك من آثار وقال بيساننا للطلب أنه أعير للعمل بحكومة المملكة العربية السعودية لمدة سنة من ١٩٧٤/٢/٢١ وقد تجددت الإعارة للسنوات الثانية والثالثة والرابعة ثم طلبت الجهة المستعيرة من وزارة العدل تجديد إعارته لسنة خامسة ولم تلتق ردا منها ، ولما عاد إلى مصر في ١٩٧٨/١/١ علم بصدور القرار المطعون فيه ونهى الطالب على هذا القرار مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة وذلك أن قرار إعارته للسنة الرابعة صدر على خلاف ما جرى عليه العمل بالنسبة لسنوات التجديد السابقة إذ اقتصر على مدة سبعة أشهر تنتهي في ١٩٧٧/٩/٣٠ كما درجت الوزارة على اعتبار عدم الإخطار بانتهاء مدة الإعارة بمثابة تجديد لها وقد طلبت الجهة المستعيرة تجديد إعارته لمدة جديدة ولم تلتق ردا على ذلك بالقبول أو الرفض ، وأن المقصود من نص المسادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية الذي يعتبر القاضي مستقيلا في حالة انقطاعه عن العمل مدة ثلاثين يوما هو بانقضاء أربع سنوات كاملة للإعارة خارج مصر وأن توضح الوزارة عن اتجاهها

صراحة في عدم التجديد في حين أنها وافقت على مدد تزيد عن ذلك بالنسبة لزملائه من رجال القضاء . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب . وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن النص في المادة ٧٧ فقرة ٣ ، ٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " يعتبر القاضي مستقلاً إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة إجازته أو إعارته أو نديه لغير عمله ، فإذا عاد وقدم أعذاراً عرضها الوزير على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل " يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر استقالة ضمنية في حكم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى الثلاثين يوماً كاملة ولو كان هذا الانقطاع عقب إجازة أو إعارته أو ندب ، فعدم عودة القاضي إلى عمله بعد مدة إعارته ، شأنه في ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون إذن ، يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذاراً جديّة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذ كان ذلك وكانت المادة ٧٧ المشار إليها لم تشترط إخطار القاضي بالعودة إلى العمل قبل اعتبار خدمته منتهية ، وكان مد إعارته للقضاة للحكومات الأجنبية متروكاً لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة ، وكان الطالب قد انقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوماً متصلة بعد انتهاء إعارته إلى المملكة العربية السعودية ، وكان مثل هذا التخلف عن العمل الذي يهجر فيه القاضي عامداً أعباء الوظيفة المسندة إليه يعتبر استقالة ضمنية في حكم المادة ٧٧ سالفه الذكر ، فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون . وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحاً مبرراً من عيب إساءة استعمال السلطة .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، ومضرة السادة
المستشارين ، محمد فاروق راتب ، مصطفى فرطام ، عبد الحميد المنفلوطي
وجلال الدين أنسي .

(٤)

الطاب رقم ٣٩ لسنة ٥٤ ق "رجال القضاء" :

(٢ و ١) أقدمية .

(١) تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة
الادارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم . العبرة فيه
بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . لا اعتداد بتاريخ تعيينهم في الدرجات
الأدنى .

(٢) تعيين وكيل النيابة الادارية وكيلا للنائب العام . تحديد أقدميته بعد
زملائه الذين كان يسبقهم فيها . لا خطأ . طالما سبقوه في تعيين
في النيابة العامة .

١ - نصت المادة ١٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢
على أن "تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية
عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه
الدرجات ، على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة
العامة" . ويستفاد من هذا النص أن العبرة في تحديد أقدمية هؤلاء الأعضاء
عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم هو بتاريخ تعيينهم في هذه
الدرجات ، ومن ثم فلا يعتد بتاريخ تعيينهم في الدرجات الأدنى ، ولا محل

للتعدي بنص المادة ٤٢ من القانون والذي يجيز تعيين أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ، إذ لا شأن لهذا النص بتحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم . ولما كان الطالب قد عين في وظيفة وكيل نيابة بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة إدارية فإن طلبه الأصلي بتحديد أقدميته من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة إدارية يكون على غير أساس .

٣ - إذ كان الثابت أن الأساتذة ، ، قد عينوا في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ذات تاريخ تعيين الطالب في الوظيفة المذكورة فإن تحديد أقدميته بعد زملائه المذكورين - عند تعيينه في سلك القضاء - لا يكون مخالفاً لنص المادة ١/٥١ من قانون السلطة القضائية طالما أنهم سبقوا الطالب في التعيين في النيابة العامة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تفحص في أن الأستاذ وكيل النيابة تقدم بهذا الطلب للمحكمة بتعديل أقدميته المحددة بالقرار الجمهوري رقم ٧٤٥ سنة ١٩٧٥ بجعلها تالية لمعاوني النيابة المعينين في سنة ١٩٦٥ وسابقه على الأساتذة ، ، الذين عينوا في وظيفة معاون نيابة في ١٨ / ٤ / ١٩٦٨ و ٢٨ / ١١ / ١٩٦٦ ومن باب الاحتياط بوضعه في الأقدمية قبل وكلاء النيابة الأساتذة ، ، وقال بياناً لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق في يونيو سنة ١٩٦٤ وعين بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ في وظيفة مساعد نيابة

إدارية كما عين معه الأساتذة و و وكان يسبقهم في الأقدمية ، ورفقوا جميعا في ١٣/٨/١٩٧٠ إلى وظيفة وكيل نيابة إدارية وفقا لهذه الأقدمية . وبتاريخ ٢/١/١٩٧٥ عين زملاؤه الثلاثة المذكورون وكلاء للنيابة العامة ، ثم صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٥ بتعيينه وكيلًا للنيابة العامة محددًا أقدميته بعدهم . ويقول الطالب إن تحديد أقدميته على هذا النحو مخالف للقانون من وجهين (الأول) إن أقدميته ينبغي أن تحدد من ١٨/٤/١٩٦٦ تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة إدارية — المعادلة لوظيفة معاون نيابة — وعلى هذا الأساس يجب وضعه في الأقدمية تاليا لمعاوني النيابة المعينين في سنة ١٩٦٥ وسابقا على المعينين منهم في سنة ١٩٦٦ ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت بعض معاوني النيابة قد رفقوا إلى وظيفة أعلى من تلك التي عين فيها الطالب لأن المادة ٤٢ من قانون السلطة القضائية تجيز تعيين أعضاء النيابة الإدارية في وظائف القضاء والنيابة العامة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية . (والثاني) أن أقدمية الطالب في وظيفة وكيل نيابة إدارية كانت سابقة على أقدمية الأساتذة و و وهو ما يستوجب عند تعيين الطالب في النيابة وضعه في الأقدمية سابقا عليهم . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأيدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن المادة ١٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصت على أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة . ويستفاد من هذا النص أن العبرة في تحديد أقدمية

هؤلاء الأعضاء عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم هو بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات، ومن ثم فلا يعتد بتاريخ تعيينهم في الدرجات الأدنى، ولا محل للتحدى بنص المادة ٤٢ من القانون والذي يحيز تعيين أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية، إذ لا شأن لهذا النص بتحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم. ولم كان الطالب قد عين في وظيفة وكيل نيابة بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة إدارية فإن طلبه الأصلي بتحديد أقدميته من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة إدارية يكون على غير أساس.

وحيث انه لما كان الثابت أن الأساتذة و
و قد عينوا في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ١٣ / ٨ / ١٩٧٠
وهو ذات تاريخ تعيين الطالب في الوظيفة المذكورة فإن تحديد أقدميته بعد زملائه المذكورين لا يكون مخالفاً لنص المادة ١/٥١ السالف الإشارة إليها طالما أنهم سبقوا الطالب في التعيين في النيابة العامة.

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسنى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين :
عبد فاروق راتب ، مصطفى فرطام ، عبد الحميد المنفلوطى وجلال الدين أنسى .

(٥)

طالب رقم ٩ لسنة ١٩٩٠ ق "رجال القضاء" :

إعارة . قرار إدارى .

إعارة القضاة متروك للجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة . إلزامها
في القرار المطعون فيه قاعدة بالألا يزيد سن المعار عن السادسة والخمسين .
لا خطأ .

مردى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل
على أن إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة
الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة . ولما كانت وزارة العدل بموافقة
المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد التزمت فيمن أعيروا بقرار رئيس مجلس
الوزراء الصادر في ١٢/٣/١٩٧٩ ألا يزيد سن المعار عن السادسة والخمسين
وذلك حتى لا يبلغ سن التقاعد خلال مدة السنوات التي جرى العمل على أن تمتد
إليها الإعارة ، وكان لهذا القيد ما يسوغه من نص المادة ٦٥ من قانون
السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالاب عند الترشيع للإعارة قد
جاوز تلك السن ، فان ذلك القرار إذ أغفل إعارته لا يكون مخالفا للقانون
أو مشوبا باساءة استعمال السلطة

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطلاب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن المستشار تقدم بهذا الطلب فى ١٩٧٩/٤/٩ ضد رئيس الجمهورية بصفتة ورئيس مجلس الوزراء ووزير العدل للحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض . وقال بيانا لطلبه أن حكومة اليمن الشمالية طلبت من وزارة العدل إعارتها عددا من المنشارين من بينهم مستشار محكمة النقض ، وبالرغم من أن الطالب يلى مباشرة فى ترتيب الأقدمية آخر من سبق إعارتهم من مستشارى هذه المحكمة وهو المستشار ، إلا أن الوزارة تخطته فى هذه الإعارة إن من يلية فى الأقدمية بحجة أنه يشترط فىمن يرشح لنا ألا يتجاوز السادسة والخمسين من عمره حتى لا يدركه سن التقاعد قبل انقضاء مدتها باعتبار أن هذه المدة قد تمتد لأربع سنوات ، فى حين أن الطالب لم يكن عند إجراء الترشيح للإعارة قد جاوز تلك السن إلا بأيام ، كما أن القواعد المعمول بها فى هذا الشأن تقضى بأن تكون مدة الإعارة سنتين تزد سنة أخرى عند الضرورة ومزودى تطبيقها أن الطالب لم تكن لتدركه سن التقاعد خلال هذه المدة . وإذا خالفت وزارة العدل هذه القواعد وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٧٩.٣/١٢ متضمنا تخطيه فى الإعارة إن من يلية فى الأقدمية ، وكان هذا التخطى قد ألحق به أضرارا مادية وأدبية يستأهل التعويض عنها فقد تقدم بهذا الطلب للحكم بطلباته . وبجلسة ١٩٧٩/١٢.٢٥ دى الطالب بطلباته إلى مبلغ ٦٠٠٠ ج تعويضا عن عدم إعارته مدة السنة الصادر بها قرار الإعارة مع حفظ حقه فى التعويض عما يستجد من أضرار بعد إعارة المستشار

وحيث أن النص في المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ على أنه " يجوز إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للحكمة التابع لها القاضى وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .. " يدل على أن إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متوكل لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة . ولما كانت وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد التزمت فىمن أعيروا بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٣/١٩٧٩ ألا يزيد من المعار عن السادسة والخمسين وذلك حتى لا يبلغ من التقاعد خلال مدة السنوات الأربع التى جرى العمل على أن تمتد إليها الإعاره ، وكان لهذا القيد ما يسوغه من نص المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب عند الترشيح للإعاره قد جاوز تلك السن ، فإن ذلك القرار إذ أغفل إعارته لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بإساءة استعمال السلطة ويتعين لذلك رفض الطلب .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحنبلى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد فاروق راتب ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسى واحد كمال سالم .

(٦)

الطلب رقم ٨ لسنة ٦٤ ق "رجاء القضاء" :

(٢٤١) إستقاله . مرتبات .

(١) إستقاله القاضى . لايسقط بها حقه فى المطالبة براتبه المستحق له عن فترة عمله .

(٢) التصريح للطلاب بأجازة دراسية بمرتب لمدة محددة عام . التزام جهة الإدارة عند مدا الأجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتبا خلالها . لا محل للقياس على حالات أخرى منحت فيها الإجازة بمرتب طالمالم يدع الطالب أنها تمتاز حالته من جميع الوجوه .

١ — إذ كانت إستقاله القاضى يترتب عليها قطع صلته الوظيفية إلا أن هذه الاستقالة لايسقط بها حقه فى المطالبة بالمرتب المستحق له عن مدة عمله .

٢ — القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح حدد فى بابه الثالث الأغراض التى يجوز منح الاجازة الدراسية لتحتيةها وبين الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص لهم بها وقواعد منحها بمرتب وبغير مرتب ، ولم يورد نصا يلزم جهة الإدارة عند الموافقة على مدا الأجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتبا عن هذه المدة والأمر فى ذلك متروك

لسلطتها التقديرية . ولما كانت وزارة العدل قد رخصت للطالب بأجازة دراسية بمرتبة للحصول على درجة علمية معينة (الماجستير) ، ومدت له الاجازة بنفس الشروط حتى تمكن من الحصول عليها بالفعل ، ولما أراد الحصول على درجة علمية أعلى (الدكتوراه) انتظم في الدراسة التي تؤهله لها ، وإذا لم تصله موافقة جهة عمله على مد الاجازة بمرتبة تقدم بطلب للحصول على الاجازة بغير مرتبة فأجابته الوزارة إلى هذا الطلب مطبقة القاعدة التي يقول الطالب أنها ألزمت نفسها بها إبان ذلك الوقت ، ومقتضاها عدم الترخيص بالأجازة الدراسية بمرتبة ، وكان الطالب لم ينع على جهة الإدارة بأن الحالات التي منحت فيها الأجازة بمرتبة بعد ذلك أو التي عدلت فيها القرار بجعل الأجازة بمرتبة تماثل حالته من جميع الوجوه وبخاصة من ناحية الرغبة في الحصول على درجة علمية أعلى . فان القرارات الصادرة بمد أجازة الطالب بغير مرتبة لا تكون مشوبة بخالفة القانون أو بإساءة استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث أن الطلب أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن
تقدم بهذا الطلب للحكم بأحقية لمرتبته عن مدة أجازته الدراسية بالخارج ابتداء من ١٩٦٩/٧/١ و بعدم أحقية وزارة العدل في استرداد المرتبة الذي صرف له عن المدة من هذا التاريخ الى ١٩٧٠/٥/٣١ وقال بيانا لطلبه أنه حصل بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٥ على أجازة دراسية لمدة عام بمرتبة يصرف بالداخل للحصول على الماجستير في القانون الدولي والتعاون من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومدة أجازته بنفس الشروط إلى ١٩٦٩/٦/٣١ فحصل على الماجستير ، ثم التحق بجامعة إلينوى للحصول على

درجة الدكتوراه وتقدم بطلب لمداجزته وافقت عليه اللجنة التنفيذية للبعثات إلا أنه علم أن الوزارة غيرت قواعد الاجازات الدراسية التي كانت تتبعها وأنها ترفض مد الاجازة إلا أن تكون بغير مرتب ، فاضطر لقبول هذا الوضع حتى لا يحرم من الدراسة بعد أن كان قد بدأها ، وأصدرت الوزارة قرارها بمد الاجازة بغير مرتب حتى ١٣/١٠/١٩٧٠ ، وطالبته برد مرتبه الذي صرف له في المدة من ١/٧/١٩٦٩ إلى ٣١/٥/١٩٧٠ ، ثم توانى مدأجازته بغير مرتب من سنة لأخرى حتى حصل على الدكتوراه بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٥ . ولما عاد إلى الوطن وتسلم عمله ، علم أن الوزارة عادت إلى القواعد التي كان معمولاً بها من قبل ، ورخصت لبعض رجال القضاء بأجازات دراسية بمرتب يصرف بالداخل لمدة بلغت خمس سنوات إتباعاً لما درجت عليه الإدارة العامة للبعثات ولجنتها التنفيذية ، وقبلت تظلم أحدهم وعدلت قرار الترخيص له بالأجازة وجعلتها بمرتب ، فتقدم الطالب للوزارة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٥ بطلب لصرف مرتبه عن المدة التي لم يصرف له خلالها مرتب في حدود خمس سنوات ، وإذ رفضت لجنة الأجازات الدراسية بالوزارة ذلك فقد تقدم بهذا الطلب للحكم له بطلابه . طلبت الوزارة عدم قبول الطلب لانقطاع صلة الطالب بوظيفته القضائية بالاستقالة ، وأيدت النيابة الرأي بما يتفق مع طلبات الوزارة . وحيث إن الدفع في غير محله ذلك أنه وإن كانت استقالة القاضي يترتب عليها قطع صلة الوظيفة إلا أن هذه الاستقالة لا يسقط بها حقه في المطالبة بالمرتب المستحق له عن مدة عمله .

وحيث إن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنع حدد في بابه الثالث الأغراض التي يجوز منع الاجازة الدراسية لتحقيقها وبين الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص لهم بها وقواعد منحها بمرتب وبغير مرتب ، ولم يورد نصاً يلزم جهة الإدارة عند الموافقة على مد الاجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً عن هذه المدة والأمر في ذلك متروك لسلطانها التقديرية . ولما كانت وزارة العدل قد رخصت للطالب بأجازة دراسية بمرتب للحصول على درجة علمية معينة (الماجستير) ، ومدت

له الأجازة بنفس الشروط حتى تمكن من الحصول عليها بالفعل ، ولما أراد الحصول على درجة علمية أعلى (الدكتوراه) أنتظم في الدراسة التي تؤهله لها ، وإذا لم تصله موافقة جهة عمله على مد الأجازة بمرتب تقدم بطلب للحصول على الأجازة بغير مرتب فأجابته الوزارة إلى هذا الطلب متبعة القاعدة التي يتمول الطالب أنها ألزمت نفسها بها أبان ذلك الوقت ، ومقتضاها عدم الترخيص بالأجازات الدراسية بمرتب ، وكان الطالب لم ينسحب على جهة الإدارة بأن الحالات التي منحت فيها الأجازة بمرتب بعد ذلك أو التي عدلت فيها القرار يجعل الأجازة بمرتب تماثل حالته من جميع الوجوه وبخاصة من ناحية الرغبة في الحصول على درجة علمية أعلى ، فإن القرارات الصادرة بمد أجازة الطالب بغير مرتب لا تكون مشوبة بخالفة القانون أو بإساءة استعمال السلطة .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة ومضريه السادة المستشارين :
 محمد فاروق راتب ، مصطفى فرطام ، عبد الحميد المنفلوطي وجلال الدين أنسي .

(٧)

المطلب رقم ٤ : لائحة ٥ : ق "رجال القضاء" :

- (١) إغارة . اختصاص " اختصاص نوعي " . تعويض . نقض .
 طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطيه دون مبرر
 في الإغارة للخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
- (٢) إغارة . تقادم . تقادم مسقط . قانون . قرار إداري . مسؤولية .
 مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل
 غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون
 التقادم الثلاثي .
- (٣) إجراءات . إغارة . تعويض . قرار إداري .
 القرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الإغارة . الدفع بعدم جواز
 طلب التعويض عنه بصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد . لا محل له .
 حله ذلك .

(٤ ، ٥) إغارة . تعويض . مسؤولية .

- (٤) تخطي الطالب في الإغارة للخارج رغم استيفائه للشروط التي وضعها
 وزارة العدل عدم ادعائها بوجود أي مسوغ للتخطي . أثره . اعتبار القرار
 مشوبا بإساءة استعمال السلطة .

(٧) ثبوت أن تخطي الطالب في الاعارة للخارج مشوب باساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من اضرار أدبية ومادية .

١ - إذ كان الطالب قد أسند في عريضة الطلب إلى وزارة العدل ارتكاب وقائع مادية اعتبرها أخطاء أدت إلى حصول الضرر ، إلا أنه لما كان الطالب قد أفصح في المذكرات التي قدمها أنه يطلب التعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة تخطيه دون مبرر في الاعارة وعلى خلاف القواعد التي أتبعها الوزارة ، بما مفاده أن التعويض مطلوب عن القرار الضمني الصادر بعدم اعارة الطالب لأنه معيب بإساءة استعمال السلطة ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

٢ - النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الإلزام في القانون المدني وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك . لما كان ذلك ، وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخاص وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ولا تسقط مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادي ، ويكون الدافع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله .

٣ - الإدعاء بأن قرار تخطي الطالب في الاعارة أصبح نهائياً لأنه لم يضمن فيه في الميعاد وبالتالي فلا يجوز له استناداً إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من

التعرض للقرار ذاته ؛ لاحتل لهذا القول طاماً أن القرار الضمني المطعون فيه والصادر بتخطي الطالب في الاعارة هو مما يستعصى بطبيعته على الالغاء ولم يكن يجدى الطالب الطعن فيه .

٤ - إذ يدل النص في المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المنطبق على واقعة الطلب - على أن اعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروكة لجهة الادارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للاعارة ، وجب عليها التزامها ، ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول . ولما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذ أجرت اختيار القضاء الذين أعيروا إلى ليبيا سنة ١٩٧٠ بالقرار المطلوب التعويض عنه اتبعت قاعدة مقتضاها الالتزام بالأقدمية وبشروط أن تكون كفاية القاضي قد قدرت في آخر تقريرين بدرجة فوق المتوسط ، وكان الثابت من ملف الطالب أنه استوفى هذا الشرط ، وكانت الوزارة قد تخطته في الاعارة إلى من يليه ولم تدع وجود أى مسوغ لهذا التخطي . فإن قرارها يكون مشوباً بساءة استعمال السلطة . ولا بشفع للوزارة ما أبدته من أن التقرير الثانى عن عمل الطالب لم يودع ملفه إلا بعد اعداد حركة الاعارة ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على التقرير المشار اليه أن درجة كفاية الطالب قد تم تقديرها قبل اعداد حركة الاعارة ، فليس للوزارة أن تهدر هذا التقرير أو أن تؤخر إيداعه بملف الطالب وتمنع بذلك تحقيق أثره .

٥ - إذ ثبت للمحكمة أن القرار المطعون فيه - فيما تضمنه من تخطي الطالب في الاعارة للخارج - مشوب بساءة استعمال السلطة ، وإذا ترتب على هذا القرار أضرار أدبية ومادية لحقت بالطالب تمثل فيما يشبه التخطي من تساؤلات عن دواعيه بما يمس اعتبار الطالب ومكانته في القضاء وفيما ضاع عليه من ميزات مالية كانت مستعود عليه من الإعارة فإن المحكمة ترى تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر بمبلغ ألفى جنيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب تقدم بهذا الطلب في ١٥/١٠/١٩٧٥ وانتهى إلى طلب الحكم بالزام وزارة العدل بأن تدفع له مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه على سبيل التعويض ، تأسيسا على أن الوزارة أعارت في سنة ١٩٧٠ بعض القضاة إلى ليبيا بالأقدمية وبشرط أن تكون كفاية المعار قدرت في التقريرين الأخيرين بدرجة فوق المتوسط ، ورغم استيفاء الطالب لهذا الشرط فقد تخطته الوزارة في الاشارة بعد أن عمدت إدارة التفتيش القضائي إلى عدم إيداع ملفه التقرير الأخير والذي حصل فيه على الدرجة المذكورة مع أن صورة هذا التقرير كانت قد سلمت إليه قبل صدور قرار الاعارة — دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب وبسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي وطلب احتياطيا رفض الطلب . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بالحكم للطلاب بتعويض قدره المحكمة .

وحيث إن مبنى الدفع الأول أن اختصاص محكمة النقض بطلبات التعويض مقصور على ما يكون منها مؤسسا على قرار إداري نهائي مما تختص محكمة النقض بالغاؤه ، وأن التعويض المطلوب هو عن الاضرار المترتبة على الأفعال المادية الخاطئة التي وقعت من الوزارة وأدت إلى تخطي الطالب في الاعارة والتي لا تصل إلى مرتبة القرار الإداري الذي تختص المحكمة بطلب التعويض عنه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وإن كان الطالب قد أسند في عريضة الطلب إلى وزارة العدل ارتكاب وقائع مادية اعتبرها أخفيا أدت إلى حصول الضرر ، إلا أنه لما كان الطالب قد أفصح في المذكرات التي قدمها أنه يطلب التعويض عن الاضرار التي لحقته نتيجة تخطيه دون مبرر

في الإعارة وعلى خلاف القواعد التي اتبعتها الوزارة ، بما مفاده أن التعويض مطلوب عن القرار الضمني الصادر بعدم إعارة الطالب لأنه معيب بساءة استعمال السلطة ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن حاصل الدفع الثاني أن حق الطالب في المطالبة بالتعويض قد سقط بالتقادم لمضى أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الطالب بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه تطبيقاً للمادة ۱۷۲ من القانون المدني . وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن النص في المادة ۱۷۲ من القانون المدني على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه . هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك . لما كان ذلك وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ولا تسقط مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادي ، ويكون الدفع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله .

وحيث إنه لا محل لما تقول به وزارة العدل من أن قرار تخطي الطالب في الإعارة أصبح نهائياً لأنه لم يطعن فيه في الميعاد ، وبالتالي فلا يجوز له استناداً إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرار ذاته ، لا محل لهذا القول طالما أن القرار الضمني المطعون فيه والصادر بتخطي الطالب في الإعارة هو مما يستعصى بطبيعته على الإلغاء ولم يكن يجدى الطالب الطعن فيه .

وحيث أن النص في المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المنطبق على واقعة الطلب - على أنه تجوز إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى (المجلس الأعلى للهيئات القضائية) وبعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى وإن دل على إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للإعارة ، وجب عليها التزامها ، ولا يحل لها مخالفتها إلا المسوغ مقبول . ولما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل - وبموافقة المجلس الأعلى للهيئات إذ أجرت اختيار القضاة الذين أعيروا إلى ليبيا فى سنة ١٩٧٠ بالقرار المطلوب التعويض عنه أتبعته قاعدة مقتضاها الالتزام بالأقدمية وبشرط أن تكون كفاية القاضى قد قدرت فى آخر تقريرين بدرجة فوق المتوسط وكان الثابت من ملف الطالب أنه استوفى هذا الشرط ، وكانت الوزارة قد تخطته فى الإعارة إلى من يليه ولم تدع وجود أى مسوغ لهذا التخطى ، فإن قرارها يكون مشوباً بساءة استعمال السلطة ، ولا يشفع للوزارة ما أبدته من أن التقرير الثانى عن عمل الطالب لم يودع ملفه إلا بعد إعداد حركة الإعارة ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على التقرير المشار إليه أن درجة كفاية الطالب قد تم تقريرها فى ١٢/١/١٩٧٠ وقبل إعداد حركة الإعارة ، فليس للوزارة أن تهدر هذا التقرير أو أن تؤخر إيداعه بملف الطالب وتمنع بذلك تحقيق أثره .

وحيث أنه وقد ثبت للمحكمة أن القرار المطعون فيه مشوب بساءة استعمال السلطة وإذ ترتب على هذا القرار اضرار أدبية ومادية لحقت بالطالب تمثل فيما يشبه التخطى من تساؤلات عن دواعيه بما يمس اعتبار الطالب ومكانته فى القضاء وفيما ضاع عليه من ميزات مالية كانت ستعود عليه من الإعارة ، فإن المحكمة ترى تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر بمبلغ ألفى جنيه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المشارين :
 محمد قاروق راتب ، مصطفى قرطام ، عيد الحميد المنفلوطى وجمال أنسى .

(٨)

الطلب رقم ٩١ لسنة ٤٩ القضائية "رجال القضاء" :

إجراءات . إختصاص " إختصاص نوعى " . تعويض . قرار إدارى .
 نقض .

إختصاص محكمة النقض بالفصل فى طلب التعويض عن القرارات الإدارية .
 مناطه . طلب التعويض عن إغفال الجهة الادارية تعيين الطالب فى النيابة سنة
 ١٩٦٩ ثم تعيينه فى وقت لاحق . عدم إختصاص المحكمة بنظره .

مفاد النص فى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢
 أن طلبات التعويض التى تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض
 هى الطلبات المتعلقة بما تختص بإلغائه من القرارات الإدارية ، ويشترط
 لإختصاص تلك الدوائر بإلغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة
 بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة ، والمقصود بشئون هؤلاء هى
 تلك التى تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون
 الشئون السابقة على التحاقهم بها . لما كان ذلك وكان القرار الوزارى رقم ٧٦٥
 لسنة ١٩٦٩ — فيما تضمنه من إغفال تعيين الطالب فى النيابة — والذى يطلب
 الطالب التعويض عنه قد صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء ، فإن المحكمة
 لا تكون مختصة بنظر الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن الطالب تقدم بهذا الطلب فى ١٩٧٩/٧/٥ للحكم بالزام وزير العدل بصنفته بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، وقال بيانا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٦٨ وتقدم للتعين معاونا للنياية العامة ، ورغم حصوله على الدرجات التى تسمح بتعيينه إلا أن القرار الوزارى رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ صدر بتعيين زملائه فى التخرج معاوين للنياية العامة متخطيا إياه إلى من يقلون عنه فى الدرجات ، وكان ذلك بسبب ماورد بتحريرات اباحث من سبقه : أنه كان خاله ، ونظرا لأن هذا السبب لم يكن يحول فى رأى جهة الإدارة دون تعيينه فى الجهات القضائية الأخرى فقد بعثت النياية العامة بأوراقه إلى إدارة قضايا الحكومة لتعيينه فيها ، ولكن ذلك لم يتم ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧٦ متضمنا تعيينه معاونا للنياية . وإذ يكشف هذا القرار عن حقه فى التعيين منذ تخرجه ، فإن القرار الوزارى رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ إذ أغفل تعيينه يكون قد انطوى على إساءة استعمال السلطة مما ألحق بالطلب أضرارا مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطلوب — دفع الحاضر عن وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة . وأيدت النياية رأى بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد .

وحيث أن المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء أو النياية العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب ، متى كان مبنى الطلب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو أخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ولما كان مفاد هذا النص أن طلبات التعويض التي تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما تختص بإلغاء من القرارات الإدارية، وكان يشترط لاختصاص تلك الدوائر بإلغاء القرارات الإدارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة، وكان المقصود بشئون هؤلاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على التحاقهم بها، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من إغفال تعيين الطالب في النيابة الذي يطلب الطالب التعويض عنه قد صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطلب .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار د. الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
 محمد فاروق راتب و مصطفى قرطام و عبد الحميد المنفلوطي و جلال أنسي .

(٩)

الطالب رقم ٣٩ لسنة ٤٢ القضائية

(٢٠١) تعيين . محاماة .

(١) تعيين المحامين في وظائف القضاة . شرطه . م ٤٦ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(٢) تعيين المحامين في وظائف القضاء . وجوب أن تكون مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماة اللازمة للتعيين متصلة . عمل الطالب في وظيفة مأمور ضرائب . قاطعة لشرط اتصال المدة . لا يغير من ذلك اعتبار هذا العمل نظريا للعمل القضائي .

١ - الفقرة ٥ من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبقة على واقعة الطلب . إذ بيّنت شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية فوصفتهم بأنهم المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكون مارسوا المحاماة فعلا أو أي عمل يعتبر نظريا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة تسع سنوات قد وضعت ضابطا منظما يهدف التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة قاض من واقع ممارسته لمهنة المحاماة . هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين (الأول) اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . (والثاني) أن يكون قد مارس المحاماة فعلا أو العمل النظير مدة تسع سنوات ، بحيث إذا تخلف أحدهما انتهى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض .

٢ - مقتضى شرط الاشتغال بالمحاماة في وظيفة قاض - أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة وإذ كانت المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الوظائف العامة - عدا من يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ، فإن مدة عمل الطالب بوظيفة مأمور ضرائب تكون قاطعة لشرط التوالى في مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف والذي استلزمه القانون فيمن يعين من المحامين في وظيفة قاض . ولا يغير من ذلك اعتبار عمل مأمور الضرائب نظيرا للعمل القضائي ما دام أنه ليس عملا بالمحاماة ولا يعد بالتالى استمرار للاشتغال بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر بد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تحصل في أن الأستاذ القاضى تقدم بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من تحديد أقدميته وجعلها بعد الأستاذ وسابقه على الأستاذ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٥٢ وقيد بالجدول العام للمحامين فى ١٠/١٠/١٩٥٢ . وبجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية فى ٢١/١٠/١٩٥٧ وأمام محاكم الاستئناف فى ٣١/١٢/١٩٦١ ، وفى أول يناير سنة ١٩٦٤ عين بوظيفة مأمور ضرائب ثم استقال منها وعاد إلى الاشتغال بالمحاماة اعتبارا من ٢٢/١/١٩٦٧ . وفى ٦/٧/١٩٧٢ صدر القرار المطعون فيه بتعيينه قاضيا محمدا أقدميته تالية للأستاذ على أساس أن المدة المتصلة

التي اشتغل فيها بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف لم تبدأ إلا في ١٩٦٧/١/٢٢ مع أن عمله بوظيفة مأمور ضرائب عمل قانوني يعتبر استمرارا لاشتغاله بالمحاماة مما يستوجب تحديد أقدميته بين غالبية زملائه من داخل الكادر القضائي طبقا لنص المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على أساس أن اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف كان لمدة متصلة بدايتها في ١٩٦١/١٢/٣١ تاريخ قيده بمجدول الاستئناف . وإذا لم يحدد القرار المطعون فيه أقدميته على هذا الأساس . فقد تقدم بهذا الطلب للحكم بطلبائه - طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأيدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن الفقرة هـ من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المنطبق على واقعة الطلب - إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية فوصفتهم بأنهم المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكون مارسوا المحاماة فعلا أو أي عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة تسع سنوات . قد وضعت ضابطا منظما يهدف لتحقيق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة قاض من واقع ممارسته لمهنة المحاماة . هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين (الأول) اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . و (الثاني) أن يكون قد مارس المحاماة فعلا أو العمل النظير مدة تسع سنوات . بحيث إذا تخلف أحدهما انتفى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض . ولما كان مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة . وكانت المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الوظائف العامة - عدا من يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - فإن مدة عمل الطالب بوظيفة مأمور ضرائب تكون قاطعة لشرط التوالى في مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف والذي استلزمه القانون فيمن يعين من المحامين في وظيفة قاض . ولا يغير من ذلك اعتبار عمل مأمور الضرائب نظيرا للعمل القضائي ما دام أنه ليس عملا بالمحاماة ولا يعد

بالتالى استمرار للاشتغال بها . إذ كان ذلك . وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قيد فى جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف فى ١٩٦١/١٢/٣١ وعين بوظيفة مأمور ضرائب فى ١٩٦٤/١/١ حتى استقال منها ثم عاد للاشتغال بالمحاماة من ١٩٦٧/١/٢٢ . فان صلاحيته للتعيين فى وظيفة قاض لم تتوافر له إلا من ١٩٧١/١/٢٢ . وإذا حدد القرار المطعون فيه على هذا الأساس أقدمية الطالب بين غالبية زملائه داخل الكادر القضائى . فإنه لا يكون قد خالف القانون .

ولما تقدم يتعين رفض الطلب .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين محمد فاروق نائب ، مصطفى قرطام ، عبد الحميد المنفلوطي ، وأحمد كل سالم .

(١٠)

الطاب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق " رجال القضاء "

إعارة . إستقالة . قرار إداري .

منع القاضي أجازة بدون مرتب . رخصة للإدارة . انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كن عقب أجازة أو إداره أو ندب . اعتباره إستقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتفاء هذه القرينة . شرطه .

النص في المادة ٨٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، على أنه لا يرخص للقضاة في أجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت الحالة تسمح بذلك ومع ذلك يجوز الترخيص في أجازات لظروف استثنائية وذلك كله في حدود القوانين واللوائح الخاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة . وفي المادة ٦٩/٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه " يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يراها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تتبعها " يدل على أن منح القاضي أجازة بدون مرتب ليس حقا له يتعين إجابته إليه متى طلبه ، وأن منح هذه الأجازة في الحالات المذكورة هو رخصة للإدارة لها أن تمنحها الموظف أو تمنعها عنه ، إذ كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٧٧/٣ ، ٤ من قانون السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر إستقاله ضمنية في حكم الجزاء إذا إنقطع من عمله لمدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء

حدة أجازته أو إعادته أو يندبه لغير عمله ، ولا تسقط هذه القرينة لمجرد تقديم طالب للحصول على أجازة وإنما ترتفع إذا أنتهى الاقتراض القائمة عليه بعودة القاضى وتقديمه أذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية فإذا لم يعد القاضى أو عاد وقدم أذارا تبين عدم جديتها أعتبرت خدمته منتهية من تاريخ إنقطاعه عن العمل . ولما كان الثابت بالأوراق أن مدة إعاره الطالب إنتهت فى ولم يعد إلى عمله رغم عدم الموافقة على تجسديد إعارته أو منحه أجازة واستمر ملتحقا بالعمل فى دولة قطر ، وكان مثل هذا التخلف الذى يهجر فيه القاضى متعمدا أعباء الوظيفة المسندة إليه يعتبر إستقالة ضمنية فى حكم المسادة ۷۷ سالفه الذكر ، فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره فى الواقع والقانون ولم يثبت أنه قصد به غير المصلحة العامة لا يكون مخالفا للقانون أو معيبا بإساءة إستعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن الدكتور المستشار تقدم بهذا الطلب للمكّم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٧٩ باعتباره مستقيلا من منصبه ، وقال بيانا لطلبه أنه أغير للعمل بإدارة شئون البترول بدولة قطر منذ ١/٢/١٩٧٢ حتى ٣١/١/١٩٧٩ ثم جددت الجهة المستعيرة عقده لمدة سنة أخرى إلا أن مجلس القضاء الأعلى رفض الموافقة على تجسديد إعارته ، فأرسل طلبا لمنحه أجازة بدون مرتب حتى ٣١/٨/١٩٧٩ يكون عقده عندها قد قارب على الانتهاء ويكون ابنه قد أدى امتحان إتمام الدراسة الثانوية ، غير أن الوزارة رفضت منحه الأجازة وأخطرتة عن طريق السفارة المصرية بضروره العودة فورا لمباشرة العمل وإلا أعتبر

مستقيلا بحكم القانون . وإذ كان الطلب الذي قدمه للحصول على أجازة يقوم على أسباب تبرره وينفى قرينة إعتباره مستقيلا من العمل لانقطاعه عنه فإن القرار المطعون فيه باعتبار الطالب مستقيلا من العمل يكون مخالفا للقانون ومبذيا على أساءة استعمال السلطة ، طلبت الوزارة رفض الطلب . وأيدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن النص في المادة ۸۹ من قانون السلطة القضائية رقم ۴۶ لسنة ۱۹۷۲ على أنه لا يرخص للقضاة في أجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت الحالة تسمح بذلك ومع ذلك يجوز الترخيص في أجازات لظروف استثنائية وذلك كله في حدود القوانين الخاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة . وفي المادة ۶۹/۲ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۸ على أنه " يجوز للسلطة المختصة منح العامل أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبدئها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقا للتقاعد التي تتبعها يدل على أن منح القاضي أجازة بدون مرتب ليس حقا له يتعين أجابته إليه متى طلبه . وأن منح هذه الأجازة في الحالات المذكورة هو رخصة للإدارة لها أن تمنحها الموظف أو تمنعها عنه . إذ كان ذلك وكان مفاد نص المادة ۳۷۷ ، ۴ من قانون السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر استقاله ضمنية في حكم جزاء إذا انقطع عن عمله لمدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة أجازته أو أعارته أو ندبه لغير عمله . ولا تسقط هذه القرينة بمجرد تقديم طلب للحصول على أجازة وإنما ترفع إذا انتفى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية فإذا لم يعد القاضي أو عاد وقدم أعذارا تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . ولما كان الثابت بالأوراق أن مدة إعارته الطالب انتهت في ۳۱/۱/۱۹۷۹ ولم يعد إلى عمله رغم عدم الموافقة على تجديد إعارته أو منحه أجازة واستمر ملتحقا بالعمل في دولة قطر ، وكان مثل هذا التخلف الذي يهجر فيه القاضي متعمدا أعباء الوظيفة المسندة إليه يعتبر استقالة ضمنية في حكم المادة ۷۷ سالفه الذكر ، فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون ولم يثبت أنه قصد به غير المصلحة العامة لا يكون مخالفا للقانون أو معيبا بأساءة استعمال السلطة .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مز الدين الحسبي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية بمساعدة المستشارين :
محمد فاروق واتب ، مصطفى قوطام ، عبد الحميد المنفلوطي ، وجلال الدين أنس .

(١١)

الطعن رقم ١٤ / ٣٥ لسنة ٩٠ القضائية (رجال القضاء)

ترقية :

إلغاء قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية . أثره . وجوب تقدير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل النقل . ولو حصل على تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط . علة ذلك .

الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة بإلغاء قرار مجلس التأديب الصادر بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية ، مقتضاه ولازمه أن يعاد للطالب مركزه القانوني (رئيس محكمة أ) بأقدمية التي كان عليها قبل صدور قرار المجلس . ولما كان لأصل أن أهلية القاضي تعتبر باقية على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية ، وكان الطالب قد أقضى عن عمله تنفيذاً للقرار الصادر بنقله إلى وظيفة غير قضائية ، ولم يكن له عمل قضائي يمكن التفتيش عليه منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار حتى تاريخ إعادته إلى عمله ، فإنه يتعين تقدير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل تنفيذ نقله إلى وظيفة غير قضائية والتي حصل عليها في تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط إبان عمله رئيساً بالمحكمة فئة (أ) خصوصاً وأن التقرير السابق عليه مباشرة كان بذات التقدير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ رئيس المحكمة من الفئة (أ) تقدم فى ١٩٧٩/٥/٢٨ بطلب قيد برقم ١٤ لسنة ٤٩ ق (رجال القضاء) للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ والقرار الجمهورى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمناه من تخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار ، وبتعديل القرار الجمهورى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٩ فيما اشتمل عليه من عدم تعيينه مستشارا بحاكم الاستئناف على أن يكون سابقا فى الأقدمية مباشرة على المستشار وقال بيانا لطلبه أن مجلس الصلاحية أصدر بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥ قرارا بنقله من وظيفته القضائية إلى وظيفة غير قضائية لما نسب إليه من وقائع ، وصدر بذلك القرار الجمهورى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٧ فطعن الطالب فى قرار المجلس بالطلب رقم ٦١ لسنة ٤٧ ق وقضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٩ بإلغاء هذا القرار ، وتنفيذ الحكمها صدر القرار الجمهورى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٩ بسحب القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٧ وأعيد الطالب إلى وظيفة القضائية ، وسلمته وزارة العدل العمل رئيس محكمة (أ) وإذا كان مؤدى صدور القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٩ بإعتبار القرار المبحوب كأن لم يكن وارتداد أقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل صدوره وكان بعض زملائه التالين له فى الأقدمية قد رفقوا إلى درجة المستشار بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ فقد قدم الطالب للحكم له بطلباته المتقدمة — وبتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٧ قدم الطالب طلبا قيد برقم ٣٥ سنة ٤٩ ق رجال القضاء للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها ، تأسيسا على أنه بعد أن أعيد إلى وظيفة القضائية أخطرت الوزارة بأنه رغم حلول دوره فى الترقية لن يشملته

مشروع الحركة القضائية بسبب عدم استيفائه تقارير الكفاية ، فتظلم إلى اللجنة الخماسية التي قررت إدراج اسمه في مشروع الحركة ، إلا أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية رأى تخطيه مع حفظ درجة له يرقى فيها بعد استيفاء تلك التقارير - وقد أمرت المحكمة بضم الطلب الثاني للأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلبين استنادا إلى أن الطالب في مدة عمله رئيسا بالمحكمة فئة (أ) سواء قبل نقله إلى الوظيفة غير القضائية أم بعد إعادته للعمل القضائي ، لم يحصل إلا على تقرير واحد بدرجة " فوق المتوسط " ومن ثم لم تتوافر له ما استلزمه المجلس الأعلى للهيئات القضائية من وجوب حصوله على تقريرين متوالين بهذه الدرجة . وأبدت النيابة الرأي برفض الطلبين .

وحيث إنه يجدر بالمحكمة أن تشير إلى أن وزارة العدل لم تستند في تخطيها للطالب في الترقية إلا إلى عدم استيفائه تقارير الكفاية رغم أن درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده .

وحيث إن الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطلب رقم ٦١ سنة ٤٧ ق بالغاء قرار مجلس التأديب الصادر في ١٩٧٧/٤/٢٥ بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية ، مقتضاه ولازمه أن يعاد للطالب مركزه القانوني (رئيس محكمة أ) بالأقدمية التي كان عليها قبل صدور قرار المجلس . ولما كان الأصل أن أهلية القاضي تعتبر باقية على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية . وكان الطالب قد أقصى عن عمله تنفيذا للقرار الصادر بنقله إلى وظيفة غير قضائية ، ولم يكن له عمل قضائي يمكن التفتيش عليه منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار حتى تاريخ إعادته إلى عمله في ١٩٧٩/٥/١ فانه يتعين تقدير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل تنفيذ نقله إلى وظيفة غير قضائية والتي حصل عليها في تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط إبان عمله رئيسا بالمحكمة فئة (أ) خصوصا وأن التقرير السابق عليه مباشرة كان بذات التقدير . إذ كان ذلك فانه يتعين

القضاء بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجات المستشار أو ما يعادلها . أما عن طلب وضع الطالب في الأقدمية التي كان عليها قبل التخطي فلإيه نتيجة لازمة للحكم بإلغاء هذا القرار مما يتحتم على الجهة المختصة إنفاذه .

وحيث أنه عن القرارات الجمهورية أرقام ٤٢٣ سنة ١٩٧٨ ١٣١٦ ٣٨٥٦ لسنة ١٩٧٩ فإن الطعن فيها أصبح غير ذي موضوع ولا مصلحة للطالب فيه بعد أن قضت المحكمة بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ السابق عليها فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار .

جلسة ٣ من يوليو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، محمد فاروق راتب ، مصطفى فرحات ، عبد الحميد المنفلوطي وجمال الدين أنس .

(١٢)

الطلب رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق " رجال القضاء "

ترقية . قرار إداري .

وظائف رؤساء محاكم الاستئناف الحالية لبلوغ شاغليها سن التقاعد قبل
انتهاء العام القضائي . عدم قيام وزارة العدل بشغلها . لا يعد إساءة لاستعمال
السلطة . ظالم لم تهدف لغير الصالح العام .

جهة الإدارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف في إدارات
الحكومة مستهدية في ذلك بما تراه محققا للصالح العام دون معقب عليها فيما تراه
وتقرره في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات
قدرتها عدم ملائمة شغل بعض وظائف رؤساء محاكم الاستئناف التي خلت
ببلوغ شاغليها سن التقاعد قبل انتهاء العام القضائي . وكانت الأوراق خالية
مما يدل على أنها لم تهدف بهذا التصرف لغير الصالح العام . فأنها لا تكون
قد أساءت استعمال السلطة في شيء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن المستشار
... .. نائب رئيس محكمة استئناف بنى سويف تقدم بهذا الطلب
في ۱۹۷۹/۷/۳ للحكم بترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة استئناف وأحقته لمرتبة
هذه الوظيفة وميزاتها اعتبارا من ۱۹۷۸/۱۲/۸ أو ۱۹۷۹/۲/۲۵ من تسوية
معاشه على هذا الأساس . وقال بيانا لطلبه أن وزارة العدل درجت على شغل
وظائف رؤساء محاكم الاستئناف بمجرد بلوغ شاغليها سن التقاعد بطريق
الترقية من بين نواب رؤساء هذه المحاكم تقديرا منها لرجال القضاء ورعاية
لهم ، واستقر التقليد حتى أصبح عرفا ملزما ، وقد خلت في العاميين القضائيين
۱۹۷۸/۷۷ ، ۱۹۷۹/۷۸ عدة وظائف رؤساء محاكم استئناف وشغلت الوزارة
بعضها بالأقدمية ، عدة وظيفتين رفضت الوزارة شغلها رغم بلوغ شاغليها
سن التقاعد في ۱۹۷۹/۲/۲۵ ، ۱۹۷۹/۶/۱۳ متذرة بعدم ملائمة شغلها قبيل
انتهاء العام القضائي ، وإذا كان امتناع الوزارة عن شغل هاتين الوظيفتين
يخالف ما درجت عليه ويجافي قاعدة المساواة في المعاملة بين رجال القضاء ،
وكان الطالب يبلغ سن التقاعد في ۱۹۷۹/۷/۴ ، فإنه يحق له طبقا لأقدميته مع
وجود هاتين الوظيفتين شاغرتين أن يطلب ترقية إلى هذه الوظيفة .
طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب . وأبدت النيابة الرأي برفضه
كذلك .

وحيث إن جهة الإدارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف
في إدارات الحكومة مستهدية في ذلك بما تراه محققا للصالح العام دون معقب
عليها فيما تراه وتقرره في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكانت وزارة العدل
قد رأت لاعتبارات قدرتها عدم ملائمة شغل بعض وظائف رؤساء محاكم
الاستئناف التي خلت ببلوغ شاغليها سن التقاعد قبيل انتهاء العام القضائي ،
وكانت الأوراق خالية مما يدل على أنها لم تهدف بهذا التصرف لغير الصالح
العام ، فإنها لا تكون قد أساءت استعمال السلطة في شيء ، ومن ثم يتعين
رفض الطلب .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار د. الدين الحديني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المحامين :
محمد فاروق راتب و مصطفى لروام و جلال الدين أدنى وأحمد كمال سالم .

(١٣)

الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء"

(١) أقدمية .

تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية في وظيفة أدنى .
أمر جوازي لجهة الإدارة . رئيس المحكمة السابق الذي لم يقض ثلاث
سنوات في وظيفته . عدم جواز تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" . ق
٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

(٣٤٢) ترقية .

(٢) قرار تعيين الطالب في وظيفة قضائية . تحقق أثره فور صدوره
طالما لم يسند التعيين لتاريخ آخر . ارجاء تنفيذ التعيين بقرار لاحق .
لا أثر له . وجوب ترشيح الطالب للترقية متى حل دوره بعد صدور
قرار التعيين .

(٣) تخطي الطالب في الترقية دون إخطاره . وجوب الغاء القرار
المطعون فيه . أثره . استعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهليته . عدم
أحقاقه للترقية بمجرد هذا الإلغاء .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية معينة في هذه الوظيفة ، أمر جوازي متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود سلطاتها التقديرية ، ولا عليها إن هي عينت من استوفى تلك الشروط في وظيفة أدنى تحقيقا للمصالح العام ، وإذا كان الطالب - ومن ناحية أخرى - لم يقض قبل استقالته في وظيفة رئيس محكمة ثلاث سنوات وهو ما اشترطته المادة ٤١ ثالثا (أ) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في رؤساء المحاكم السابقين لتعيينهم في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" ، فإن قرار تعيين الطالب رئيسا بالمحكمة فئة "ب" وجعله أقدم الرؤساء في هذه الوظيفة لا يكون قد خالف القانون .

٢ - الممول عليه في بدء العلاقة والوظيفة بكافة آثارها - هذا استحقاق المرتب - بين القاضي ووزارة العدل هو بالقرار الصادر بالتعيين ، فمتى صدر هذا القرار منجزا ممن يملك إصداره ، فإنه يحدث أثره بتعيين القاضي في وظيفته فور صدوره . ولم يكن القرار الجمهوري قد صدر في ١٩٧٩/٦/٢٤ بتعيين الطالب في وظيفة رئيس محكمة فئة "ب" دون اسناد التعيين إلى تاريخ لاحق . فإنه لا يؤثر على المركز القانوني الذي اكتسبه الطالب صدور قرار من وزير العدل بأرجاء تنفيذ التعيين حتى ١٩٧٩/١١/١ ، ومن ثم لم يكن يجوز لوزارة العدل عند إصدار الحركة القضائية في ١٩٧٩/٩/٢٥ أن تستبعد الطالب من مجال الترشيح للترقية إلى درجة رئيس محكمة فئة "أ" التي حل دوره للترقية إليها وفق أقدميته .

٣ - قصد المشرع بالمواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقي تقديرا مبررا من العيوب ، وذلك بإخطار القاضي بسبب تخطئه وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله واعتراضاته قبل تخطيه في الترقية . وإذا كانت وزارة العدل لم تراعى هذه الضمانات ، وتخطت الطالب في الترقية دون إخطاره ولم تمكنه بذلك من استعمال حقه في التظلم ، فإنها تكون قد خالفت القانون . ويتمين لذلك إلغاء القرار الجمهوري المتضمن تخطي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس

محكمة فئة « ا » لما شابه من عيب شكلي . ولا يترتب على هذا الالغاء بذاته أحقية الطالب في الترقية إلى الدرجة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الادارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى ، كما يوجب عليها اتباع الإجراءات التي نص عليها القانون إذا رأت وجها للتخطي .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ .. تقدم بهذا الطلب وقال بياناً له أنه عين معاوناً بالنيابة العامة وظل يتدرج في وظائف القضاء حتى رقي بتاريخ ١٩٧٤/٨/٣١ رئيساً للمحكمة من الفئة "ب" . وفي ٩٧٦/٩/١٣ استقال من وظيفته للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ولم يفرز فالتحق بالعمل بالملكة العربية السعودية مستشاراً قانونياً بمكتب وزير الحج والأوقاف منذ ١٩٧٦/١١/٢١ حتى صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بإعادة تعيينه رئيساً للمحكمة من الفئة "ب" على أن يكون أقدم رؤساء المحاكم في هذه الوظيفة في حين أنه كان يتعين وضعه في أقدميته التي كانت له قبل الاستقالة ، وهو ما كان يستتبع ترقية لدرجة مستشار أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ورفقوا لهذه الدرجة بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٨ . كما أغفلت وزارة العدل ترقية لدرجة رئيس محكمة من الفئة "ا" مع زملائه

التاين له في أقدميته الجديدة والذين رقوا لهذه الدرجة بالقرار الجمهوري رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٥ ودون إخطاره بالتخطي قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة الخامسة ، تخالفت الوزارة بذلك نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . وانتهى الطالب إلى طلب الحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من عدم وضعه في أقدميته قبل الاستقالة والقرار الجمهوري رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة فئة " أ " ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث أن الحاضر عن وزارة العدل طلب رفض الطلب برمته تأسيسا على أن تحديد أقدمية الطالب بالقرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ في وظيفة رئيس محكمة فئة " ب " موافق للقانون . وأنه على أثر صدور هذا القرار في ١٩٧٩/٦/٢٤ تقدم الطالب بطلب إلى وزير العدل لإرجاء تنفيذه حتى يتسنى له إنهاء عمله بالملكة العربية السعودية فأصدر الوزير قرارا بإرجاء تنفيذ قرار التعيين حتى ١٩٧٩/١١/١ ، مما لم يكن يجوز منه ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة " أ " بالقرار الجمهوري رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ نصدوره في ١٩٧٩/٩/٢٥ قبل تنفيذ قرار التعيين ، وهو ما حدا بالوزارة إلى عدم إخطار الطالب بالتخطي فضلا من أن القانون يشترط في الترقية إلى درجة رئيس محكمة " أ " ترافرا الأهلية ، ولم يكن للطالب بعد إعادة تعيينه ثمة عمل يستطيع منه الوزارة تقدير أهليته للترقية . كما لم يحصل قبل استقالته على تقريرين متوالين " بدرجة فوق المتوسط " إبان عمله رئيسا بالمحكمة فئة " ب " وأبدت النيابة الرأي برفض الطعن في القرارين ٢٧٧ ، ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ وبتكليف وزارة العدل بتقديم ما يدل على إخطار الطالب بتخطيه قبل صدور القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث إنه عن طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من عدم وضع الطالب في أقدميته قبل الاستقالة ، فإنه لما كان زميل الطالب التالي له في الأقدمية وقت الاستقالة قد رقي إلى وظيفة رئيس محكمة فئة " أ " قبل صدور القرار المطعون فيه ، فإن هذا الطلب يكون في حقيقته طعنا في القرار فيما تضمنه من عدم تعيين الطالب في وظيفته رئيس محكمة فئة " أ " وبأقدميته السابقة على الاستقالة . ولما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية معينة في هذه الوظيفة أمر جوازي متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود سلطتها التقديرية ، ولا عليها إن هي عينت من استوفى تلك الشروط في وظيفة أدنى تحقيقا للمصالح العام . وكان الطالب — ومن ناحية أخرى — لم يقض قبل استقالته في وظيفة رئيس محكمة ثلاث سنوات وهو ما اشترطته المادة ٤١ ثالثا (١) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في رؤساء المحاكم السابقين لتعيينهم في وظيفة رئيس محكمة فئة " أ " ، فإن القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ إذ صدر بتعيين الطالب رئيسا بالمحكمة فئة " ب " ، وجعله أقدم للرؤساء في هذه الوظيفة لا يكون قد خالف القانون ، ويتمين لذلك رفض الطلب .

وحيث أنه لما كان الطالب قد أقام طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من عدم ترفيقه إلى درجة المستشار على أساس أنه أثر من آثار الاستجابة لطلبه تعديل أقدميته المحدودة بالقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي قضت المحكمة برفضه ، فإن الطعن في القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ يكون على غير أساس .

الم وحيث إن المعول عليه في بدء العلاقة الوظيفية بكافة آثارها عدا استحقاق الترتب بين القاضي ووزارة العدل هو بالقرار الصادر بالتعيين ، فمتى صدر هذا القرار منجزا ممن يملك إصداره فإنه يحدث أثره بتعيين القاضي في وظيفته فور في دوره . ولما كان القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ قد صدر التـم ١٩٧٩/٦/٢٤ بتعيين الطالب في وظيفة رئيس محكمة فئة " ب " دون إسناد بين إلى تاريخ لاحق ، فإنه لا يؤثر على المركز القانوني الذي اكتسبه الطالب

صدور قرار من وزير العدل بإرجاء تنفيذ التعيين حتى ١٩٧٩/١١/١ ، ومن ثم لم يكن يجوز لوزارة العدل عند إصدار الحركة القضائية الصادرة في ١٩٧٩/٩/٢٥ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ أن تستبعد الطالب من مجال الترشيح للترقية إلى درجة رئيس محكمة فئة (١) التي حل دوره للترقية إليها وفق أقدميته .

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ٧٩ منه على أن " يخطر وزير العدل من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته ، وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة عن تقدير كفايته . ولمن أخطر الحق في التظلم من التقدير في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار . كما يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية بثلاثين يوما على الأقل بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة ٨١ أوقات ميعاد التظلم منها وبين بالإخطار أسباب التخطي . ولمن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة " . وفي المادة ٨١ على " تفصل اللجنة المذكورة في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل إجراء الحركة القضائية " وفي المادة ٨٢ " تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - عند نظر مشروع الحركة القضائية - قرارات اللجنة المشار إليها في التظلمات من التخطي للأسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية المقدمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ وذلك لإعادة النظر فيها .

وكان المشرع قد قصد بذلك أن يوفر للأفاضل الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقي تقديرًا مبرءًا من العيوب ، وذلك بإخطار العاض بسبب تخطيه

وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله واعتراضاته قبل تخطيه في الترقية ، وكانت وزارة العدل لم تراعى هذه الضمانات ، وتخطت الطالب في الترقية دون إخطاره ولم تمكنه بذلك من استعمال حقه في التظلم ، فإنها تكون قد خالفت القانون ، ويتعين لذلك إلغاء أقرار الجمهورى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة فئة " ١ " لما شابته من عيب شكلى . ولا يترتب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الترقية إلى الدرجة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى ، كما يوجب عليها إتباع الإجراءات التى نص عليها القانون إذا رأت وجها للتخطى .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة ومضربة ساعة المستشارين :
محمد فريوق نائب ، مصطفى فرحات ، جلال الدين نسي وأحمد كان - لم .

(١٤)

الطالب رقم ١٧ لسنة ٥٠ القضائية "رجال القضاء" :

إعارة . قرار إداري .

إعارة القضاة . متروك لجهة الإدارة في حدود المصلحة العامة . عدم موافقة
وزارة العدل على إعارة الطالب لسبق إعارته وعمله بالخارج بعد استقالته ولعدم
تناسب مدة عمله - بعد إعادة تعيينه - مع مدة عمله بالخارج . لا خطأ .

المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه
"يجوز إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار
من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي
وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية " . وإذا لم يورد هذا القانون قواعد
لإعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية فإن الأمر في ذلك -
وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - يكون متروكاً لجهة الإدارة تمارسه في حدود
المصلحة العامة . ولما كانت وزارة العدل قد رأت الاعتبارات قبلتها وتتصل
بالمصالح العام عدم الموافقة على إعارة الطالب للعمل بديوان الموظفين بحكومة
البحرين ، لسبق إعارته للعمل بدولة الكويت لمدة ثلاث سنوات ، ولما
استقال من القضاء عمل بإيبيا مدة سنتين ، وبعد إعادة تعيينه بالقضاء لم يعمل
به مدة تتناسب مع مدة عمله بالخارج ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو
أساءت استعمال السلطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن المستشار .. تقدم بهذا الطلب في ١٩٨٠/٣/٢ ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل وانتهى إلى طلب الحكم أصليا بإلغاء قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية الصادر في ١٩٨٠/١/١١ بعدم الموافقة على إعارته للعمل بحكومة البحرين وبأحقية هذه الإعارة واحتياطيا بإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقال بيانا لطلبه أن حكومة دولة البحرين طلبت إعارته للعمل بها لمدة سنة وعرض الأمر على المجلس الأعلى للهيئات القضائية فقرر في ١٩٨٠/١/٩ عدم الموافقة على هذه الإعارة استنادا إلى أن الطالب سبق أن أعير للعمل بحكومة الكويت لمدة ثلاث سنوات انتهت في شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ واستقال من عمله في مايو سنة ١٩٧٥ ثم أعيد تعيينه بالقضاء في سبتمبر سنة ١٩٧٧ ولم تمنح على إعادة تعيينه مدة كافية تسمع بإعارته مرة أخرى . وإذا كانت مدة عمل الطالب بالحكومة الليبية في الفترة ما بين استقالته وإعادة تعيينه لا تعتبر مدة إعارة فلا يصح اعتبارها كذلك في مجال تطبيق نص المادة ٦٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكانت القاعدة التي درج عليها المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة لإعارة من يعاد تعيينهم من رجال القضاء أنه لا يشترط لإعارتهم انقضاء مدة معينة على التمرين ، وكان القرار المطعون فيه لم يلتزم هذه القاعدة بالنسبة للطالب مما يعنيه بخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة ، فقد تقدم بهذا الطلب للحكم بطلانه . طالب الحاضر عن الحكومة رفض الطالب ، وفوضت النيابة بمذكرتها الرأي للحكمة .

وحيث إن المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه "يجوز إعاره القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية".

وإذ لم يورد هذا القانون قواعد لإعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية فإن الأمر في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - يكون متروكا لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة . ولما كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتنصل بالإصلاح العام عدم الموافقة على إعارة الطالب للعمل بديوان الموظفين بحكومة البحرين ، لسبق إعارته للعمل بدولة الكويت لمدة ثلاث سنوات ، ولما استقال من القضاء عمل بليبيا لمدة سنتين ، وبعد إعادة تعيينه بالقضاء لم يعمل به مدة تتناسب مع مدة عمله بالخارج ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال السلطة . ولما تقدم يتعين رفض الطلب .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد محمود الهاجوري نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة المستشارين :
مصطفى قوطام ، وجلال الدين أنسى ، أحمد كمال سالم ، وهانيم فرعة .

(١٥)

الطلبات أرقام ٥٦ لسنة ٤٨ و ٣٩ و ٥١ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) رجال القضاء . " مرض القاضى " .

١ - إصابة القاضى بأحد الأمراض الواردة فى المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . وجوب منحه أجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية . إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته . إنهاء خدمته فى أثناء الأجازة . غير جائز أثر ذلك .

(٢) رجال القضاء . ترقية .

٣ - تخلى الطالب فى الترقية دون إخطاره . أثره . وجوب إلغاء القرار المطعون فيه واستعادة الجهة الإدارية سلطتها فى تقدير أهليته .

١ - مفاد المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وجوب منع القاضى الذى يصاب بأحد الأمراض المذكورة فى المادة الأخيرة أجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، فلا يجوز إنهاء خدمته طالما بقى فى هذه الأجازة أما ما تنص عليه المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية من حق وزير العدل فى طلب إحالة القاضى إلى المعاش إذا ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، فإنه لا مجال لإعماله ما بقى القاضى معاملا بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر .

٢ — مفاد المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المشرع قصد أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقي تقديرا مبررا من العيوب ، وذلك باخطار القاضي بسبب تخطيه وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله واعتراضاته قبل تخطيه في الترقية . ولما كانت وزارة العدل لم تراع هذه الضمانات وتخطت الطالب في الترقية دون إخطاره ، ولم تتمكن بذلك من استعمال حقه في التظلم ، فإنها تكون قد خالفت القانون . ويتعين لذلك إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة مستشار لما شابه من عيب شكلي ، ولا يترتب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الترقية إلى الوظيفة المذكورة ، وإنما تستعيد الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار المنفي ، كما يوجب عليها اتباع الإجراءات التي نص عليها القانون إذا رأت وجها للتخطي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقارير لدى تلامس السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ تقدم بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ بالطلب رقم ٥٦ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" للحكم بإلغاء قرار وزير العدل برفض إسناد عمل مكنتي خفيف إليه بالقاهرة . وبتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٠ تقدم الطالب بالطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة مستشار وترقيته إلى تلك الوظيفة على أن تكون أقدميته سابقة على الأئمة مع ما يترتب على ذلك من آثار ،

استنادا إلى أن وزارة العدل لم تخطر به بالتخطي وأنه ليس ثمة ما يبرر تخطيه خاصة وقد سبق الحكم في الطلب رقم ١٩٤ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" ،
 بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (١) مع ما يترتب على ذلك من آثار وبتاريخ ١١/١٥ ١٩٧٩ تقدم الطالب بالطلب رقم ٥١ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" وقال بيانا له أنه أحيل إلى المعاش بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٥ بعدم استطاعته لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق .
 ولما كان هذا القرار قد صدر على خلاف أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ومشوبا بإساءة استعمال السلطة فإنه يطلب الحكم بإلغاء وإعادة إلى العمل بالقضاء في عمل يتناسب مع ظروفه الصحية . وطلب الحاضر عن الحكومة الحكم برفض الطلبين الثاني والثالث ، وأسس دفاعه فيهما على أنه ثبت لوزير العدل أن الطلب لا يستطيع القيام بعمله القضائي على الوجه اللائق بسبب حالته الصحية فطلب من المجلس الأعلى للهيئات القضائية إحالته إلى المعاش إعمالا لحكم المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فوافق المجلس على ذلك بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٩ قبل أن يعرض عليه مشروع الحركة القضائية الصادرة بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٢ بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ ثم صدر القرار الجمهوري بإحالة الطالب إلى المعاش بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٢ ، وأبدت النيابة الرأي في الطلب الثاني بإلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة مستشار . وفي الطلب الثالث بتكليف الحكومة بتقديم موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على إحالة الطالب إلى المعاش ، وقررت المحكمة ضم الطلبين رقمي ٥٦ لسنة ٤٨ ق ، ٣٩ لسنة ٤٩ ق إلى الطلب رقم ٥١ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" ليصدر فيهما حكم واحد . وقرر الطالب التنازل عن طلب التنازل عن الطلب الأول .

وحيث إن الطلبين رقمي ٣٩ لسنة ٤٩ ق ، ٥١ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" استوفيا أوجههما الشكلية .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعد أن بينت في فقرتها الأولى والثانية الأجازات المرضية التي يحصل عليها القضاة نصت في فقرتها الأخيرة على أنه : " وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام أى قانون أصح " وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة أجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل تنص على أنه : " استثناء من أحكام الأجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها بمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية أجازة استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته " فإن مؤدى ذلك وجوب منح القضى لذى يصاب بأحد الأمراض المذكورة أجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته فلا يجوز إنهاء خدمته طالما بقى فى هذه الأجازة . أما ما تنص عليه المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية من حق وزير العدل فى طلب إحالة القاضى إلى المعاش إذا ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق فإنه لا مجال لأعماله ما بقى القاضى معاملا بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر .

لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب أصيب منذ ١١/٢٣/١٩٦٨ بأحد أمراض الدم المصحوب بتضخم الطحال والكبد وقرر القومسيون الطبي العام بالقاهرة بقراراته الصادرة فى ٢٢/٨/١٩٦٩ ، ١٦/٦/١٩٧٠ ، ١٧/٣/١٩٧٩ بأن حالته ينطبق عليها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وقرارى وزير الصحة المتعاقبين رقمى ١٢٦ لسنة ١٩٦٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٧ . وأنه حصل على العديد من الأجازات بسبب إصابته بهذا المرض آخرها الأجازات الممنوحة له من القومسيون الطبي بوسط القاهرة بتاريخ ١/٤/١٩٧٩ فى المدة من ٢٠/٢/١٩٧٩ إلى ٣٠/٥/١٩٧٩ و بتاريخ ٥/٨/١٩٧٩ فى المدة من ٣١/٥/١٩٧٩ إلى ٤/١٠/١٩٧٩

من إعادة الكشف عليه . مما يدل على أن حالته المرضية لم تكن قد استقرت بعد ولا يقدح في ذلك ماورد بتقرير المجلس الطبي العام بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩ من أن حالته تستدعي إسناد عمل مكنتي خفيف إليه بصفة دائمة ، إذ لا تعدو هذه أن تكون توصية بإسناد هذا العمل إليه ، ولا تنهى باستقرار حالته المرضية كما أنه كان في أجازة مرضية بسبب إصابته بالمرض المذكور في تاريخ صدورها ورأت اللجنة الطبية المختصة ضرورة إعادة عرضه عليها منذ انتهاء أجازته الأخيرة في ١٩٧٩/١٠/٤ . ولما كان قرار إحالة الطالب إلى المعاش بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٣ لعدم استطاعته لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق قد صدر قبل انقضاء أجازاته اثنتوسعة له بسبب إصابته بمرضه المنطبق على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فإنه يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

وحيث إنه وقد قضت المحكمة بإلغاء القرار الجمهوري الصادر بحالة الطالب إلى المعاش ، فإنه يحتفظ بمركه القانوني الذي كان له قبل صدور هذا القرار . ولم كانت وزارة العدل وهي بصدد أعداد الحركة القضائية التي صدر بها القرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٢ قد استبعدت الطالب من مجال الترشيح للترقية إلى وظيفة مستشار التي حل دورة للترقية إليها وفق أحكامه . وكان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة ٢٩ منه على أنه "يخطر وزير العدل من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته ، وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقرير كفايته ، ولمن أخطر الحق في التظلم من التقرير في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار . كما يقدم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية - بثلاثين يوما على الأقل بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة (٨١) أوقات ميعاد التظلم منها ويتعين الإخطار بأسباب التخطي ولمن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه

في المادة السابقة .. " وفي المادة ٨١ على أنه "تفصل اللجنة المذكورة التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم وتصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل إجراء الحركة القضائية" وفي المادة ٨٢ على أنه " تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - عند نظر مشروع الحركة القضائية - قرارات اللجنة المشار إليها الصادرة في التظلمات من التخطي للأسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية المقدمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ وذلك لإعادة النظر فيها " وكان المشرع قد قصد بذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقى تقديرا مبررا من العيوب ، وذلك بإخطار القاضي بسبب تخطيه وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله وإعراضاته قبل تخطيه في الترقية . وكانت وزارة العدل لم تراعى هذه الضمانات وتخطت الطالب في الترقية دون إخطاره ، ولم تتمكن بذلك من استعمال حقه في التظلم ، فإنها تكون قد خالفت القانون . ويتعين لذلك إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة مستشار لما شابه من عيب شكلي ، ولا يترتب على هذا الإلغاء بذاته أحقية في الترقية إلى الوظيفة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الإدارية سلطاتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى ، كما يوجب عليها اتباع الإجراءات التي ينص عليها القانون إذ رأت وجها للتخطي .

(ج) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة أول يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين ، صلاح الدين بونس ، محمد وجدي عبد الحميد ، وألفي بنظر جبي وصلاح الدين
عبد المظفر .

(١٦)

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ القضائية

(٢٠١) تقادم . " تقادم مسقط " . عمل . دعوى . تعويض .

(١) دعوى العامل بتعويضه عن الفصل التعسفي . سقوطها بالتقادم
بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود الوقف والاتقطاع عليها . رفع
الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قاطع للتقادم .

(٢) دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المستعجلة . طلبه
احتياطيا التعويض عن فصله . أثره . انقطاع مدة تقادم دعوى التعويض .
لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية .

النص في المادتين ٦٩٨ و ٣٨٣ من القانون المدني يدل — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة (١) — على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي

(١) نقض ١٩٦٧/٢/١ مجموعة المصنفات لسنة ١٨ ص ٥٢٥ .
ونقض ١٩٧٧/١/٢٥ مجموعة المصنفات لسنة ١٨ ص ٢٠٧ .

تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن هذه المدة هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانتقطاع ، وأن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة بقطع مدة التقادم .

إذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه طالب بالتعويض عن فصله أمام محكمة بنها للأمور المستعجلة بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل المطروح على تلك المحكمة وأن هذه المطالبة تقطع مدة السنة التي حددها القانون لسقوط دعواه والتي لم تكن قد اكتملت بعد ، وكان قضاء محكمة الأمور المستعجلة بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل لا يمنع من أن ينتج الطلب الاحتياطي بالتعويض المبدى أمامها لأثره في قطع التقادم منه إبدائه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك أن الطلب الاحتياطي بالتعويض أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم ، فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجب ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص مما يكون معه فضلا عن مخالفة القانون قاصر التسبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ عمال شمال القاهرة الابتدائية على الشركة المطعون ضدها بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٧٢/١/٦ طالبا الحكم بالزامها بأن تؤدي له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقال بيانها أنها التحق بالعمل لديها في ١٩٦٢/٨/١٥ بوظيفة "مساعد كهربائي" بأجر شهري قدره ١٤ ج و ١٥٠ م ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ صدر قرار بفصله من العمل فأقام الدعوى رقم ٤٧٨ سنة ١٧ ق أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس

الدولة طالبا إلغاءه فحكمت بعدم اختصاصها وبإحالة القضية إلى محكمة بنها الابتدائية حيث قيدت برقم ٣٩ سنة ١٩٧١ مستعجل بنها، وأنه — الطاعن — عدل طلباته أمامها بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ إلى الحكم أصليا بوقف قرار فصله واحتياطيا بتعويضه عن فصله تعسفا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وفي ١٩٧١/١٠/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب وقف قرار الفصل وبجلسة ١٩٧٢/٤/١٢ قررت إحالة القضية بالنسبة لطلب التعويض إلى محكمة القاهرة الابتدائية باتفاق طرفيها بعد أن كان الطاعن قد أقام دعواه الحالية بطلبه المتقدم . دفعت المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه ، وفي ١٩٧٢/١١/٢٦ حكمت المحكمة بسقوط الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٢٨ سنة ٨٩ ق القاهرة ، وفي ١٩٧٤/٣/٣١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وقال في بيان ذلك أن الحكم — الذي أيد حكم محكمة الدرجة الأولى وأخذ بأسبابه — أقام قضاءه بسقوط الدعوى على أن قرار فصل الطاعن — صدر في ١٩٧٠/٤/٢٨ وأقيمت دعوى المطالبة بالتعويض في ١٩٧٢/١/٦ بعد مضي سنة على انتهاء علاقة العمل ، وإكمال مدة التقادم المنصوص عليها بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، في حين أن الطاعن استلم الاخطار بالفصل من العمل في ١٩٧٠/٥/٢٦ فتبدأ مدة التقادم من هذا التاريخ . وقبل اكتمالها عدل طلباته أمام محكمة بنها للأمر المستعجلة في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ إلى مطالبته المطعون ضدها بالتعويض عن هذا الفصل ، فتكون دعواه قد أقيمت قبل انقضاء سنة على تاريخ إعلانه بقرار الفصل .

ومن حيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن النعى في المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أن : ” تستقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل

بانتقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد .. “ ، وفي المادة ٢٨٣ على أن :
 ” ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير
 مختصة .. “ ، يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن دعوى
 المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي تسقط بانتقضاء سنة تبدأ من وقت
 انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن هذه
 المدة هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والاتقطاع وأن رفع التعويض أمام
 محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن
 أمام محكمة الموضوع أنه طالب بالتعويض عن فصله أمام محكمة بنها للامور
 المستعجلة بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل المطروح على
 تلك المحكمة وأن هذه المطالبة تقطع مدة السنة التي حددها القانون لسقوط
 دعواه والتي لم تكن قد اكتملت بعد : وكان قضاء محكمة الأمور المستعجلة
 بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل لا يمنع من أن ينتج الطلب الاحتياطي
 بالتعويض المبدى أمامها لأثره في قطع التقادم منذ إبدائه ، وإذا خالف
 الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ، ” المطالبة بالتعويض
 لا تعتبر استمرارا للإجراءات السابقة بشأن وقف قرار الفصل أو الغائه ولا
 يتسع لها نطاقها ورتب على ذلك أن الطلب الاحتياطي بالتعويض أمام محكمة
 الأمور المستعجلة لا يقطع ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وقد حجبه ذلك عن
 تحقيق — دفاع الطاعن في هذا الخصوص مما يكون معه فضلا عن مخالفة
 القانون قاصر التسيب بما يوجب نقضه .

جلسة أول يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مصطفى فرطام ، وعبد الحميد المنفلوطى ، وجلال الدين أنسى ، وأحمد
كمال سالم .

(١٧)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ القضائية

(١) نقض . ” ميعاد الطعن بالنقض ” . حكم .

ثبت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة . اختياره إيداع صحيفة الطعن
قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى
ميعاد الطعن .

(٢ ، ٣) حكم . ” إصدار الحكم ” . بطلان . ” بطلان
الأحكام ” .

(٢) اشتراك أحد القضاة فى المداولة دون سماع المرافعة . أو تخلف أحد
القضاة الذين أصدروا الحكم عند النطق به بسبب مانع قهرى دون
أن يثبت فى الحكم توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره .
بطلان الحكم .

(٣) ورود اسم أحد القضاة فى ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التى
أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادى فلا يترتب البطلان . تصحيحه .
وجوب أن يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم . تقديم شهادة رسمية لإثبات
هذا التصحيح . غير كاف .

١ - يجوز للطاعة طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تقيم بناحية ديسط مركز طلخا ، ولما كانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تتجاوز ١٤٠ كيلومترا ، فإنه يتعين وقد اختارت الطاعة أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف إلى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام عملاً بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٤/٦/١٠ . فإن الطعن يكون قد رفع في حدود الميعاد القانوني (١) .

٢ - النص في المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا اشترك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى ، أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم في جلسة النطق به بسبب قهري ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على منظوقه وأسبابه وأن غيره حل محله وقت النطق به فإن الحكم يكون باطلا .

٣ - لئن جاز أن يرد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم أو في نهايته ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة خطأ مادي يقع عند إعداد الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، إلا أن تصحيح هذا الخطأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - يجب أن يستند مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم كانت مؤلفة من المستشارين و و و و وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي نطقت به كانت مشككة من المستشارين

(١) نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ بمرعة المكتب الفني المادة ٢٠ ص .

(٢) نقض ١٩٧٤/٥/٩ بمرعة المكتب الفني المادة ٢٥ ص ٨٤٠

و و وهي ذات الهيئة التي أثبتت في نهاية الحكم أنها هي التي أصدرته ووقعت على مسودته ، وبذلك خلا الحكم ومحضر جلسة النطق به من بيان أن المستشار الذي لم يحضر تلاوة الحكم قد اشترك في المداولة في الحكم ووقع على مسودته ، فان هذا الحكم يكون باطلا . ولا يغير من ذلك ما تمسك به المطعون عليه السادس من أن الشهادة التي استخرجها من قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة تفيد أن المستشار هو الذي وقع على مسودة الحكم ما دام أن الحكم ذاته ومحضر جلسة النطق به قد خليا من هذا البيان (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٤٨ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى المنصورة ضد مورث المطعون عليهم الثمانية الأول وضد باقى المطعون عليهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى النصف على الشيوع فى الأطنان البالغ مساحتها ٤ ف و ١٩ ط و ٢٤ س الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإلى النصف على الشيوع فى أرض وبناء المنزل الموضح بالصحيفة والتسليم . وقالت بياناً للدعوى أن أخاها المرحوم مورثها ومورث المطعون عليهم قد توفى فى ١/٦/١٩٦٧ وترك الأطنان آتفة البيان ، وأنها ترث فيها النصف ، وإذ نازعها المدعى عليهم فى الملكية فقد أقامت الدعوى بطلباتها طلب مورث المطعون عليهم الثمانية الأول رفض الدعوى بالنسبة للأطنان فيما زاد عن النصف فى مساحة ١ ف و ١٦ ط تأسيساً على أن

(١) قرض ١٨/١٢/١٩٥٨ بحرمة المسكن الفنى لسنة ٩ ص ٧٨١ .

مورث الطاعنة قد باعه باقى الأطيان وقدره ثلاثة أفدنة بموجب عقد مؤرخ ١٢/١٠/٧٩٣٧ . وبعد أن نثبت المحكمة خيرا فى الدعوى وقدم تقريره حكمت فى ٤/٢/١٩٧١ بنسب ملكية الطاعنة إلى النصف على الشيوع فى مساحة ١٤ س و ١٩ ط و ١ ف من الأطيان الموضحة بالتقرير وإلى النصف على الشيوع فى أرض وبناء المنزل وأمرت بالتسليم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ سنة ٢٤ ق المنصورة وبتاريخ ٩/٤/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون عليه السادس فى مذكرته ، بسقوط الحق فى الطعن . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق فى الطعن أن صحيفته لم تودع فى الكتاب خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يشفع للطاعنة فى تجاوز هذا الميعاد أنها تقيم فى ناحية ديسط مركز طلخا وأودعت صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض ، إذ كان بإمكانها أن تودع الصحيفة فى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أنه يجوز للطاعنة طبقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تقيم بناحية ديسط مركز طلخا ، ولما كانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ١٤٠ كيلومترا ، فإنه يتعين وقد اختارت الطاعنة أن تودع صحيفة الطعن فى قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف إلى ميعاد الطعن ميعاد مسافة مدره ثلاثة أيام عملا بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات . وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٩/٤/١٩٧٤ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٠/٦/١٩٧٤ فإن الطعن يكون قد رفع فى حدود الميعاد القانوني .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بطلان الحكم المطعون فيه ، ذلك أن
المستشار أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى
وحجبتها للحكم لم يحضر تلاوته ولم يذكر اسمه فيه على أنه سمع المرافعة واشترك
في المداولة ووقع على مسودة الحكم .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٦٧ من قانون
المرافعات على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا
المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً ، وفي المادة ١٧٠ على أنه يجب أن يحضر
القضاة الذين اشتركوا في المداولة وتلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع
وجب أن يوقع مسودة الحكم . وفي المادة ١٧٨ على أنه يجب أن يبين
في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه .. وأسماء القضاة
الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته .. وإن عدم
بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .
يدل على أنه إذا اشترك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة
في الدعوى أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم في جلسة النطق به
بسبب قهري ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على منطوقه
وأسبابه وإن غيره حل محله وقت النطق به ، فإن الحكم يكون باطلاً —
وانه وإن جاز أن يرد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم أو في نهايته ضمن
أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة لخطأ مادي يقع عند إعداد الحكم وتحريره
فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، إلا أن تصحيح هذا الخطأ — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم
الذي يعتبر مكمل له ، لما كان ذلك . وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر
جلسة ١٩٧٤/٢٠٩ أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجبتها للحكم
كانت مؤلفة من المستشارين و و و ،
وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به
أن الهيئة التي نطقت به كانت مشككة من المستشارين و
و وهي ذات الهيئة التي أثبتت في نهاية الحكم أنها هي التي

أصدرته ووقعت على مسودته ، وبذلك خلا الحكم ومحضر جلسة النطق من بيان أن المستشار الذى لم يحضر تلاوة الحكم قد اشترك فى المداولة فى الحكم ووقع على مسودته ، فان هذا الحكم يكون باطلا . ولا يغير من ذلك ما تمسك به المطعون عليه السادس من أن الشهادة التى استخرجها من قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة تفيد أن المستشار هو الذى وقع على مسودة الحكم ما دام أن الحكم ذاته ومحضر جلسة النطق به قد خلا من هذا البيان . إذ كان ما تقدم ، فنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين ،
سليم عبد الله سليم ، وعبد العزيز الخنيسي ، وأمين مهدي أبو العلا ، وعبد زغلول
عبد الحميد زغلول .

(١٨)

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ القضائية

دعوى . استئناف .

الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي في معنى المادة ٢٣٤ مرافعات . ماهيتها
الغاء المحكمة الاستئنافية لحكم محكمة أول درجة الذي استجاب للدفاع الأصلي
للخصم . لا محل لإعادة الدعوى إليها للفصل في دفاعه الاحتياطي . علة ذلك .

إن ما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات من أنه على المحكمة إذا
ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة
الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية إنما ينصرف إلى الطلب بمعنى المطالبة
القضائية التي يتحدد بها نطاق الخصومة وهو ما يطلب المدعي الحكم له به وما قد
يبيده من طلبات احتياطية يطلب الحكم بها إذا ما رفض طلبه الأصلي ، ومن
ثم يخرج عن نطاق ما يبيده المدعي عليه في الدعوى من دفع وأوجه دفاع يرمى
بها إلى رفض طلب المدعي ولو أبداه في صورة دفاع أصلي وآخر احتياطي فتعتبر
تلك الأوجه جميعها مطروحة على المحكمة الاستئنافية ننظر الاستئناف على أساسها
وما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة عملاً بالمادة ٢٣٣ من
قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان ما أبداء الطاعن أمام محكمة أول درجة
من دفع بعدم قبول الدعوى أو طلب إحالتها إلى التحقيق أو رفضها لا يعدو في
مجموعة أن يكون أوجه دفاع تستهدف رفض طلب المطعون ضده وتطرح على

محكمة الاستئناف لنظر الاستئناف على أساسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى لعدم سداد باقي الثمن وهو قضاء تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها في موضوع الدعوى فلا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغائه أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن برمته خاليا برفضه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وإسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٧٥٨ سنة ١٩٧٥ مدني شين الكوم قبل الطاعن والمطعون ضده الثاني طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعن وتسليم المنزل المبيع طلب الطاعن رفض الدعوى لصورية البيع وإقرار المطعون ضده في مخالصة مؤرخة ١٣/٤/١٩٨٣ بأن جميع الأوراق السابق صدورها منه أصبحت لاغية لا يعمل بها ، كما دفع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد باقي الثمن ، قضت محكمة أول درجة في ١٠/٥/١٩٧٦ برفض الدعوى استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ١٥١ لسنة ٩ قضائية مأمورية شين الكوم ، وفي ٢٢/٢/١٩٧٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ البيع والتسليم ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض طالبا وقف تنفيذه ريثما يفصل في الطعن وأمرت المحكمة بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨

(١) نقض ١٠/٣٠/١٩٨٠ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٢٩ ص ٢٩١٠ لملف ٤٧ ق .

بوقف التنفيذ وتحديد جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن وفي الجلسة التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب إذا انحرف عن المعنى الواضح
لعبارة المخالصة التي تقطع في بندها الخامس باتفاق طرفيها على الغاء جميع
الأوراق السابق صدورها منه للمطعون ضده الأول سواء كانت متعلقة بأعمال
التجارة أو غيرها إلى القول بأنها كانت خاصة بتصفية أعمال الشركة التي كانت
قائمة بينهما دون أن يبين الحكم سبب عدوله عن المدلول الظاهر لهذه العبارات
وكيف أفادت المعنى الذي أخذه ورجح أنه مقصود المتعاقدين مخالفاً بذلك
المادة ١٥٠ من القانون المدني مما يشوبه بالقصور ومخالفة القانون ويستوجب
نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة
المطلقة في تغير الاقرارات والعقود وسائر المحررات بما تراه أوفى بنية عاقيدها
أو أصحاب الشأن فيما دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك - متى كان
تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها غير مقيدة في ذلك
بما تفيد به عبارة منها وإنما بما تفيد في جملتها وكان ما انتهت إليه سائغا مقبولا
بمقتضى الأسباب التي بانه عليها والمبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه
على أن أوراق الدعوى قد جاءت خالية مما يؤكد ادعاء الطاعن بصورية عقد
البيع بالإضافة إلى أن إستناده في ذلك إلى المخالصة التي تحررت فيما بينه وبين
المطعون ضده لا يؤيده في ادعائه سالف الذكر إذ أن هذه المخالصة حسب
المستشف منها إنما كانت خاصة بتصفية الشركة التي كانت قائمة بينهما حسبما
ذهب إلى ذلك بحق المطعون ضده ولم تكن متعلقة بعقد البيع موضوع هذه
الدعوى والتي جاءت هذه المخالصة خالية من أى إشارة إليه من قريب أو بعيد
وهو ما يكفى لحمل قضائه ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعن بوجه النعى .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الفساد في الاستدلال والخطأ في
الإسناد وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قضى بتسليم المنزل

المبيع إلى المطعون ضده دون أن يظن لما تضمنه عقد البيع من اتفاق على بقاء المنزل تحت يد الطاعن كمستأجر له .

وحيث إن النعي غير مقبول ذلك أن البين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فهو واقع لم يسبق طرحه عليها ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل النعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة لقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما كان قد أستجاب فيه لدفاعه الأصلي من عدم قبول الدعوى ثم قضى بصحة وتفاذ البيع دون أن يعيد الدعوى لمحكمة أول درجة لتفصل في طلباته الموضوعية الأخرى التي كان قد أبداه أمام تلك المحكمة في مذكرة دفاعه خاصة بطلب الحكم في موضوع الدعوى برفضها أو الحكم قبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق مخالف بذلك نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات التي توجب على المحكمة أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية .

حيث إن هذا النعي مردود ذلك أن ما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات من أنه "على المحكمة إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية" إنما ينصرف إلى الطلب بمعنى المطالبة القضائية التي يتحدد بها نطاق الخصومة وهو ما يطلب المدعى الحكم له به وما قد يبديه من طلبات احتياطية يطلب الحكم بها إذا مازف طلبه الأصلي ، ومن ثم يخرج عن نطاق ما يبديه المدعى عليه في الدعوى من دفع وأوجه دفاع يرمى بها إلى رفض طلب المدعى ولو أبداه في صورة دفاع أصلي وأخر احتياطي فتعتبر تلك الأوجه جميعها مطروحة على المحكمة الاستئنافية تنظر الاستئناف على أساسها وما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة عملاً بالمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان ما أبداه الطاعن أمام محكمة أول درجة من دفع بعدم قبول الدعوى أو طلب

إحالتها إلى التحقيق أو رفضها لاتعدو في مجموعها أن تكون أوجه دفاع تستهدف
رفض طالب المطعون ضده وتطرح على محكمة الاستئناف لنظر الاستئناف على
أساسها وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف — فيما قضى
به من رفض الدعوى لعدم سداد باقى الثمن — وهو قضاء تستنفذ به محكمة أول
درجة ولايتها في موضوع الدعوى فلا يجوز لمحكمة الاستئناف عند الغائه أن تعيد
الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه
هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن برمته خاليًا
برفضه .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صابق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
 محمد الباجوري ، إبراهيم هاشم ، محمد طه منجر وصبحي رؤف .

(١٩)

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ القضائية :

إيجار . ” إيجار الأماكن ” .

صدور قرار لجنة تحديد الأجرة بشأن وحدة واحدة من المبنى . طعن المستأجر
 وحده في هذا القرار دون المالك . أثره . وجوب عدم زيادة الأجرة عما
 قرره اللجنة . حلة ذلك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩

النص في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة
 الدعوى على أن ” وتكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها .
 وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد . ويكون الطعن على هذه القرارات
 أمام المحكمة . . . وعلى قلم للكتاب أن يخطر جميع المستأجرين لبقاى وحدات
 المبنى بالطعن وباجلسة محددة . ويترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير
 أجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه . ويعتبر الحكم الصادر
 في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين ” يدل على أن إعادة تقدير
 أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل قرار اللجنة المطعون فيه ، على تقدير
 لأجرة وحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها وعلى أن المشرع
 أوجب في هذه الحالة — إستثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة
 رقم ١/٢١٨ من قانون المرافعات ، عند الحكم لمصاحبة الطاعن — وهو ما عر
 عنه النص بعبارة ” قبول الطعن ” — إعادة النظر في تقدير أجرة باقى الوحدات
 وأولم يكن علا لظعن من ذوى الشأن ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق

أن قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/١ بتقدير الوحدات المؤجرة للطاعن بمبلغ ٣٤ ج و ٦٢٠ م لم يشمل تحديد وحدات أخرى خلافاً ، فطعن عليه الطاعن — المستأجر — بطلب تخفيضه ، ولم يطعن عليه المطعون عليه الأول — المالك — فحاز قوة الأمر المقضى بالنسبة له ، بحيث لا يجوز الحكم بتعديل القرار لمصلحته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفع الأجرة إلى مبلغ ٣٥ ج و ٣٥١ م يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرئعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — وعلى ما تبين من الحكم المطعون فيه و باقى الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن استأجر الطابق الثانى من العقار ملك المطعون عليه الأول ، و بتاريخ ١٩٧٢/٣/١ قدرت اللجنة المختصة أجرة العين بمبلغ ٣٤ ج و ٦٢٠ م ، طعن الطاعن فى هذا التقدير بالدعوى الرقيدة ١٠٧٨ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة ، و بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه بجعل القيمة الإيجارية مبلغ ٣٥ ج و ٣٥١ شهرياً . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ لسنة ٢٨ ق المنصورة ، و بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لظره ونهيا التزمت النيابة رأياها .

(١) نقض ١٩٧٨/٣/٢٨ بمجموعة المكاتب الفنية — السنة ٢٩ ص ٨٧١

نقض ١٩٧٨/١١/٤ بمجموعة المكاتب الفنية — السنة ٢٩ ص ١٦٠٣

وحيث إن الطعن أقيم على سببين قال الطاعن في بيانهما أن القرار المطعون فيه قدر أجرة الدور الثاني المؤجر للطاعن بمبلغ ٣٤ ج و ٦٢٠ م شهريا ، وطعن عليه الطاعن في الميعاد ولم يطعن عليه المؤجر "المطعون عليه الأول" مما يجعل هذا التقدير نهائيا في حق الأخير دون الطاعن ، ويتعين عند الفصل فيه الالتزام بحجيته قبل المؤجر بالامتناع عن تعديله بالزيادة . . . فضلا عن ذلك فإنه لما كان المطعون عليه الأول قد طلب رفض الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بزيادة الأجرة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النعي في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ المنطبق على واقعة الدعوى "وتكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد . . . ويكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة . . . وعلى قلم الكتاب أن يخطر بجميع المستأجرين لبقاى وحدات المبنى بالطعن وبالجلسة المحددة . . . ويترب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين " يدل على أن إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل قرار اللجنة المضعون فيه ، على تقدير الأجرة وحدة أو أكثر خلاف — الوحدة المطعون على تقديرها وعلى أن المشرع أوجب في هذه الحالة — إستثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٢١٨ من قانون المرافعات ، عند الحكم لمصلحة الطاعن — وهو ما عبر عنه النص بعبارة "قبول الطعن" — إعادة النظر في تقدير أجرة باقى الوحدات ولو لم يكن محلا لطعن من ذوى الشأن . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٧٢ ٣١ بتقدير الوحدات المؤجرة للطاعن بمبلغ ٣٤ ج و ٦٢٠ م . لم يشمل تحديد وحدات أخرى خلافا ، فطعن عليه الطاعن "المستأجر" بطلب تخفيضه ، ولم يطعن عليه المطعون عليه الأول "المالك" لحاز قوة الأمر المقضى بالنسبة له ، بحيث لا يجوز الحكم بتعديل القرار لمصلحته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفع الأجرة إلى مبلغ ٣٥ ج و ٣٥١ م يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
عبدى الخولى ، و يوسف أبو زيد ، و مصطفى صالح سليم ، و درويش عبد المجيد .

(٢٠)

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٥ القضائية

حراسة . ملكية .

الأراضي الفضاء المعدة للبناء المملوكة للخاضعين للحراسة . أيلولة ملكيتها
للدولة . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . التزام مدير إدارة الأموال بردها إلى أصحابها
نفاذا للقرار الجمهورى ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ . وجوب استئصال فيمتها من
التعويض المقرر لهم .

إذ كان النزاع الحالى خاصا بأمر يخضع للاستثناء الذى تقرر بصدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى أضاف إلى المادة الأولى
من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فترة جديدة برقم ١١
نصت على أنه " تسلم إلى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التى لم تتعرف فيها
الحراسة العامة والتى كانت مملوكة لهم من أراضي الفضاء المعدة للبناء على
ألا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم إليهم عن مقدار التعويض
المستحق لهم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ويستنزل
قيمة هذه الحصص الشائعة من مقدار التعويض المستحق لهم ، وكان الثابت
من الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٣ أن قطعت الأرض موضوع
الدعوى وردتا ضمن العقد المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٥ كأرض فضاء معدة للبناء
وأن ملكية البائعين اللذين آلت أموالهما وممتلكاتهما إلى الدولة بموجب
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وردت شائعة ضمن ملكية باقى البائعين لهذه
الأرض . فان مؤدى ذلك خضوع الأرض محل النزاع لنص الفقرة ١١ من

القرار الجمهوری رقم ۱۸۷۶ لسنة ۱۹۶۴ المشار إليها بما یوجب تسليمها لأصحابها علی أن تستنزل قيمها من التعويض المقر لهم ونقلاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۶۴ بشرط عدم تجاوزه ویكون مدير إدارة الأموال التي آلت ملكيتها إلى الدولة هو المنوط به تنفيذ ذلك بإخطار وزير الخزانة بقيمة التعويض المستحق لهؤلاء الأشخاص بعد استنزال قيمة ما سلم إليهم من حصص شائعة في أراضی معدة للبناء من قيمة هذا التعويض لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم السندات المستحقة لهم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم یستظهر ما كان یجب أن یکشف عنه المطعون ضده الأول — مدير إدارة الأموال — بشأن ما رد إلى البائعين المذكورين من أموال وما آلت إليه الأرض موضوع التداعی فإنه یكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التفرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة و بعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — علی ما یبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۸۴۷ لسنة ۱۹۶۳ مدنی کلی اسکندرية علی المطعون ضدهما الثاني والثالثة والحارس العام علی أموال كل من ورثة المرحوم بمقتضى الأمر رقم ۱۳۸ لسنة ۱۹۶۱ بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ۱۴ / ۱۰ / ۱۹۵۵ المتضمن بيعهم له قطعتی الأرض الموضحتين الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد لقاء ثمن مقبوض قدره ۱۵۷ فرشا للذراع المربع . وبتاريخ ۱۹۶۳/۱۰/۳۰ حكمت محكمة أول درجة بطلبات الطاعن — استأنف الحارس العام هذا الحكم بالإستئناف رقم ۶۵۸ لسنة ۱۹ ق مدنی الاسكندرية . وإذ صدر القانون

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين التي فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ وبأيلولة هذه الأموال إلى الدولة فقد اختتم الطاعن مدير إدارة هذه الأموال (المطعون عليه الأول) . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لتصيب كل من و في عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٤ والذي آل إلى الدولة وبصحة ونفاذ هذا التقدير عن الحصة البقية المملوكة للمطعون عليهما الثاني والثالثة مقابل ثمن قدره ١٥٧ قرشاً للذراع المربع — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وفيد الطعن برقم ٤١٠ سنة ٣٦ ق وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٨ حكمت هذه المحكمة في ذلك الطعن بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص مضائه بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لتصيب كل من و في عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٤ وأحالت القضية في هذا الخصوص إلى محكمة استئناف الاسكندرية . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٤ بالنسبة لتصيب كل من البائعين و وبعدم سماع ادعوى في هذا النطاق . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحسدة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالشق الأخير من سبب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٤ بالنسبة لتصيب كل من البائعين و وبعدم سماع الدعوى في هذا النطاق على سند من القول بأن أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٨٨٦ لسنة ١٩٦٤ لا تجيز لدائن من فرضت الحراسة على أمواله بالأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ أن يلجأ إلى القضاء بطالب دينه قبل صدور قرار بشأنه من رئيس جهاز تصنيفية الحراسات،

قد فاته بحث تصفية ذمة البائعين المذكورين وما آلت إليه أموالهم خاصة وأن اختصاص رئيس جهاز تصفية الحراسات في الدعوى لم يكن إلا ليكشف عما آلت إليها من تعويض من ناتج تصفية ذمتها .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله " إن أحكام القانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۶۴ والقرار الجمهوري رقم ۱۸۷۶ لسنة ۱۹۶۴ عمدت إلى رفع الحراسة على أموال الخاضعين لها وأيلولة صافي هذه الأموال إلى الدولة بقوة القانون ومن وقت رفع الحراسة بعد استئزال الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لناتج التصفية ، كما أناطت بالمدير العام لإدارة هذه الأموال تقدير قيمة هذه الديون والفصل في جديتها وإصدار القرارات الخاصة بقبولها أو رفضها ، ومقتضى ذلك أن قرار المدير العام في هذا الشأن جزء من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد ناتجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام ، وعلى ذلك فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء بطالب دينه قبل عرضه على المدير العام لإصدار قراره بشأنه وإذ هو ملجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون فإن الدعوى لا تكون مسموعة ويكون لكل ذي شأن أن يتمسك بعدم سماعتها . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه صحيحا — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لو كان الأمر متعلقا بدين يطالب به أحد دائني من آلت أمواله إلى الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۶۴ ، وكان الالتزام الحالي خاصا بأمر يخضع للاستثناء الذي تقرر بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۹۳۴ لسنة ۱۹۶۴ الذي أضاف إلى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۸۷۶ لسنة ۱۹۶۴ فقرة جديدة برقم ۱۱ نصت على أنه (تسلم إلى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التي لم تتصرف منها الحراسة العامة والتي كانت مملوكة لهم من الأراضي القضاء المدة للبناء على ألا يزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التي تسلم إليهم عن مقدار التعويض المستحق لهم طبقا لأحكام القانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۶۴ المشار إليه ويستزل قيمة هذه الحصص الشائعة من مقدار التعويض المستحق لهم . . . وكان الثابت من الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ۳۱ / ۱۰ / ۱۹۰۳ أن قطعتي الأرض

موضوع الدعوى وردتا ضمن العقد المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٥ كأرض قضاء معدة للبناء وأن ملكية البائعين المدين آلت أموالهما وممتلكاتهما إلى الدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وردت شائعة ضمن ملكية باقى البائعين لهذه الأرض فان مؤدى ذلك خضوع الأرض محل النزاع لنص الفقرة ١١ من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها بما يوجب تسليمها لأصحابها على أن تستنزل قيمتها من التعويض المقرر لهم وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط عدم تجاوزه ويكون مدير إدارة الأموال التى آلت ملكيتها إلى الدولة هو المنوط به تنفيذ ذلك باخطار وزير الخزانة بقيمة التعويض المستحق لهؤلاء الأشخاص بعد استنزال قيمة ما سلم إليهم من حصص شائعة من أراضى معدة للبناء من قيمة هذا التعويض لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسليم السندات المستحقة لهم وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يستظهر ما كان يجب أن يكشف عنه المطعون ضده الأول بشأن ما رد إلى البائعين المذكورين من أموال وما آلت إليه الأرض موضوع التداعى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الشق الأول من سبب الطعن .

وحيث إن هذا الطعن بالنسبة لهذا النزاع هو الطعن الثانى وأن الموضوع غير صالح للفصل فيه فيتعين إعادته للمرافعة لنظره .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / دة مصطفى بن دادي نائب رئيس المحكمة و دة فوية السادة
المستشارين ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد الماطي ، حسن عثمان عمار و دة
مطفي .

(٢١)

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) إستئناف . حكم . " حجية الحكم " . " قوة الأمر المقضي " .
إكتساب الحكم . قوة الأمر المقضي . شرطه . إستنفاد طريق الطعن فيه
بالاستئناف . أو فوات مواعيده .

(٢ - ٤) حكم . " الطعن في الحكم " . قانون .

(٢) الأحكام الجائز الطعن فيها في قوانين المرافعات المتعاقبة . عدم جواز
الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطائبات في أسبابها
أو تعدد الخصوم فيها . جواز الطعن فيها مع الحكم الختامي المنهي للخصومة
برمتها م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .

(٣) الحكم الصادر في أحد الطلبات في الدعوى قبل صدور الحكم المنهي
للخصومة كلها إكتسابه حجية الأمر المقضي لا يجوز مع ذلك الاستناد إليه
في حكم صادر في دعوى أخرى قبل صيرورته نهائيا .

(٤) الحكم الصادر على خلاف أحكام سابقة جواز الطعن فيه المادتان
٢٢٣ و ٢٤٩ مرافعات . علة ذلك . منع التناقض بين الأحكام .

(٥ و ٦) دعوى . " وقف الدعوى " حكم . " إصدار الحكم " .

(٥) وجوب تفادى الحكم إحتمال تناقضه مع حكم آخر . سبيل ذلك .
وقف الدعوى أو ضمها للدعوى الأخرى المرتبطة أو بأحالتها للحكمة المطروح
عليها النزاع الآخر .

(٦) الحكم باخلاء الطاعن من العين باعتباره غاصبا لها إستناده إلى ما قضى
به فى شق من دعوى أخرى بين ذات الخصوم رغم عدم قابليته للإستئناف استقلا
من الطاعن . خطأ . وجوب الحكم بوقف الدعوى .

١ — إنه وإن كانت الأحكام التى تحوز قوة الأمر المقضى حجة بما فصلت
فيه من الحقوق ولا يجوز ثبوت دليل ينقض هذه الحجية — على ما نصت عليه
المادة ١٠١ من قانون الإثبات — إلا أن تلك الأحكام لا تكتسب هذه القوة
إلا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانونا وهو
الاستئناف .

٢ — يبين من تقصى المراحل التشريعية التى مر بها حق استئناف الأحكام
فى قوانين المرافعات المتعاقبة أنه بعد أن كان أولها . وهو الصادر بالأمر العالى
المؤرخ ١٨٨٣/١١/٣ ، يجوز الاستباق إلى استئناف ما يصدر أثناء سير الدعوى من
أحكام ما استثنى بما أجازته المادة ٣٦١ منه استئناف الأحكام التمهيدية . جاء التشريع
اللاحق وهو الصادر بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فقيدها التوسع بما حظرتة المادة ٣٣٨
منه من الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنهى
بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع مستهدفا
من ذلك منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم
وتفاديا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضى مع إحتمال
أن يقضى آخر الأمر فى أصل الحق الخصم الذى أخفق فى النزاع الفرعى فيعفيه
ذلك من الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى الموضوع — بيد أنه إزاء
ما أنارته التفرقة الدقيقة من الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التى
تقبل الطعن المباشر التى لا يقبله من خلاف فى رأى حال دون تحقيق الهدف
المرجو من التشريع جاء قانون المرافعات الحالى الصادر بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٨

بحكم حاسم في ذلك بما نصت عليه المادة ٢١٢ منه من أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها " فدل بذلك على عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة — أي كان نوعها — قبل صدور الحد الختامي المنهى لها برمتها — باستثناء ما أوردته المادة بعد ذلك من صور محدودة — مؤكدة بذلك حرصه على عدم جواز نقل الدعوى من محكمة الدرجة الأولى إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بعد أن تستنفد أولاها كل سلطتها في جميع ما هو معروض عليها من طلبات ولو تباينت أسبابها أو تعدد الخصوم فيها باعتبار أنه ليست في هذا أو ذاك ما ينفي وحدة الخصومة المطروحة على المحكمة تلك الخصومة التي يحرص القانون على تماسك أجزائها وإن اختلفت عناصرها على نحو ما نصت عليه المواد من ١٢٣ — إلى ١٢٦ من قانون المرافعات من إجازة تقديم طلبات عارضة في الدعوى سواء من جانب المدعى أو من جانب المدعى عليه استكمالاً للطلب الأصلي أو ترتيباً عليه أو اتصالاً به على نحو غير قابل للتجزئة أو بهدف عدم الحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها أو تقييدها لمصلحة المدعى عليه — علاوة على ما نأذن المحكمة بتقديمه من طلبات مرتبطة بالطلب الأصلي هذا إلى حق الغير في التدخل في الدعوى سواء منضمماً إلى أحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، وذلك كله جمعاً لشتات المنازعات المتداخلة تيسيراً للفصل فيها بجملة واحدة وتحقيقاً للعدالة الشاملة وتوقياً من تضارب الأحكام ولو كان ذلك على حساب بعض قواعد الاختصاص النوعي أو القيمي والتي هي في الأصل مما يتعلق بالنظام العام على نحو ما أوجبت المادة ٤٦ من قانون المرافعات على المحكمة الجزئية من التخلي عن الحكم في الطلب الأصلي — الداخِل في اختصاصها — إذا كان من شأن فصله عن الطلب العارض أو المرتبط ما يضر بسير العدالة و يوجب عليها إحالة الدعوى برمتها إلى المحكمة الابتدائية .

٣ — الأصل أنه لا يجوز للحكوم عليه في أحد الطلبات من محكمة الدرجة الأولى الاستباق إلى استئنافه استقلالاً وإنما يتعين عليه أن يترقب صدور الحكم الفاصل في مائر الطلبات المطروحة عليها ليستعمل حقه في الاستئناف دون أن

يغير من ذلك اكتساب الحكم الصادر في ذلك الطلب حجية الأمر المقضى الملزمة لطرفي الدعوى منذ صدوره إلا أنها حجية قلقة على خطر الزوال إذا ما ألغى الحكم استئنافيا مما يجعل الركون إليها في قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المنقض مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية بعد ذلك .

٤ — قوام الأمر المقضى هو ما يفترضه القانون في حكم القضاء من صحة مطلقة متى استنفدت طرق الطعن فيها رعاية لحسن سير العدالة وتثبيت لمفهومها بوصفها الفيصل الحاسم بين الحق والباطل وكان القانون — سدا منه لكل ذريعة تؤدي إلى قيام التناقض بين الأحكام وتنافي مفهوم العدالة تبعا لذلك — قد أفسح مجال الطعن فيما يصدر من الأحكام على خلاف أحكام سابقة فنص في المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على جواز استئناف جميع الأحكام الصادرة في حدود النصاب النهائي إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى واعتبر الحكم السابق مستأنفا في هذه الحالة بقوة القانون مالم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف كما نص في المادة ٢٤٩ منه على حق الخصوم في أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته فـ هل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أو صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى لما كان ماسلف فإن فيه ما ينطق بحرص المشرع على توقي وقوع المحاكم في التناقض بين الأحكام ابتداء وعنايته البالغة بعلاج ما قد يقع بينها رغم ذلك من تناقض من طريق فتح أبواب الطعن كافة دون تقييد بضوابطها الأصلية .

٥ — على المحاكم كلما بدا لها احتمال وقوع التناقض بين الأحكام أن تدرأه بما يسره لها القانون من سبيل سواء بوقف الدعوى على نهائية حكم آخر سبق لم يكتشف بعد قوة الأمر المقضى أو بضمها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها أو بأحالتها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى — باخلاء الطاعن من العين باعتباره غاصبا — مقيما قضاءه على أن الحكم الصادر في دعوى الطاعن — برفض إلزام المطعون عليه بتحرير عقد إيجار له عن ذات العين —

قد حاز قوة الأمر المقضى لعدم استئناف الطاعن له واعتبرته محكمة الاستئناف تبعاً لذلك ملزماً لها في الدعوى الراهنة بوصفه الأساس القانوني لقضائها في حين أنه وهو صادر في شق دعوى الطاعن لم يكن من الجائز استئنافه على استقلال ومن ثم لم يجوز تلك القوة لأنها تكون قد قامت قضاءها على ما يخالف صحيح القانون إذ كان عليها وقف النظر في الاستئناف إلى حين صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها في الدعوى أنفه اذكر . على أن تستأنف السير في الاستئناف سواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم أنف الذكر دون استئنافه وصيرونه نهائياً تبعاً لذلك أو بعد استئنافه فعلاً ليتسنى نظر الاستئنافين معاً والفصل فيهما بحكم واحد للارتباط بينهما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار مقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٤٨٠ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم باخلائه من الشقة المبنية بصحيفتها بمقولة اغتصابه لها دون سند من القانون وكان الطاعن قد أقام الدعوى رقم ٨٩٦٤ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد المطعون عليه للحكم بالزامه بتحرير عقد إيجار له عن ذات الشقة وتسليمه إيصال سداد أجزائها عن شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٧٦ و بأن يؤدي له مبلغ ٨٠ جنيهاً قيمة ما أتقته في استكمالها . أحالت المحكمة هذه الدعوى إلى التحقيق وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٧ قضت برفضها فيما يتعلق بطلب تحرير عقد الإيجار وتسليم إيصال لسداد أجزائها و بئدب خبير فيما يتعلق بطلب الإلزام بالمبلغ . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨ قضت المحكمة في دعوى المطعون عليه رقم ٣٤٨٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة

آتفه اذكر يرفضها . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٤ سنة ٤٥ قضائية القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالإخلاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وتصحيح أسباب الحكم المطعون فيه فيما انطوت عليه من خطأ قانوني يتعلق بانتهائية الحكم رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء على سند من أن الحكم الصادر فى دعواه رقم ١٨٦٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة — المرفوعة منه ضد المطعون عليه — هو حكم نهائى حاز قوة الأمر المقضى لعدم استئنافه خلال الميعاد القانونى ، فى حين أن هذا الحكم غير نهائى إذ اقتصر فى قضائه على الطلبات التى طلبها الطاعن واستبقى البعض الآخر وإحالة إلى خبير ومن ثم فلم يكن من الجائز استئنافه إلا بعد الفصل فى باقى الطلبات عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه وإن كانت الأحكام التى تحوز قوة الأمر المقضى حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز ثبوت دليل ينقض هذه الحجية — على ما نصت المادة ١٠١ من قانون الإثبات — إلا أن تلك الأحكام لا تكتسب هذه القوة إلا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانوناً — وهو الاستئناف — أو بفوات مواعيده — وكان بين من تقصى المراحل التشريعية التى مر بها حق استئناف الأحكام فى قوانين المرافعات المتعاقبة ، أنه بعد أن كان أولها — وهو الصادر بالأمر العالى المؤرخ ١٨٨٣، ١١/١٣ — يحجز الاستباق إلى استئناف ما يصدر أثناء سير الدعوى من أحكام إلا ما استثنى ، بما أجازته المادة ٣٦١ من استئناف الأحكام التمهيدية ، جاء التشريع اللاحق — وهو الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ — فقيده هذا التوسع بما حظرته المادة ٣٠٨ منه من الطعن

في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، مستهدفا من ذلك منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وتغاديا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاض مع احتمال أن يقضى آخر الأمر في أصل الحق للمتهم الذي أخفق في النزاع الفرعي فيعفيه ذلك عن الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع ، بيد أن إزاء ما أثارت التفرقة الدقيقة بين أحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر والتي لا تقبله من خلاف في الرأي حال دون تحقيق الهدف المرجو من التشريع ، جاء قانون المرافعات الحالي - الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ - بحكم حاسم في ذلك بما نص عليه في صدر المادة ٢١٢ منه من أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها . " فدل بذلك على عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة أيا كان نوعها - قبل صدور الحكم الختامي المنهي لها برمتها - باستثناء ما أردفته المادة بعد ذلك من صور محدودة - مؤكدا بذلك حرصه على عدم جواز نقل الدعوى من محكمة الدرجة الأولى إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بعد أن تستنفد أولا هما كامل سلطتها في جميع ما هو معروض عليها من طلبات ولو تباينت أسبابها أو تعدد الخصوم فيها ، باعتبار أنه ليست في هذا أو ذلك ما ينفي وحدة الخصومة المطروحة على المحكمة ، تلك الخصومة التي يحرص القانون على تماسك أجزائها وإن اختلفت عناصرها على نحو ما نصت عليه المواد ١٢٣ إلى ١٢٦ من قانون المرافعات من أجازة تقديم طلبات عارضة في الدعوى ، سواء من جانب المدعى أو من جانب المدعى عليه استكمالا للطلب الأصلي أو ترتيبا عليه أو اتصالا به على نحو غير قابل للتجزئة أو بهدف عدم الحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو تقييدها لمصلحة المدعى عليه ، علاوة على ما تأذن المحكمة بتقديمه من طلبات مرتبطة بالطلب الأصلي ، هذا إلى حق الغير في التدخل في الدعوى سواء منصحا إلى أحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، وذلك كله جمعا لشتات المنازعات المتداخلة تيسيرا للفصل فيها بجملة وحدة

وتحقيقا للعدالة الشاملة وتوقيا من تضارب الأحكام ، ولو كان ذلك على حساب بعض قواعد الاختصاص للنوعى أو القيدى ، والتي هى فى الأصل بما يتعلق بالنظام العام ، على نحو ما أوجبت المادة ٤٦ من قانون المرافعات على المحكمة الجزئية من التخلّى عن الحكم فى الطلب الأصيل — الداخلى فى اختصاصها إذا كان من شأن فصله عن الطلب العارض أو المرتبط ما يضر بسير العدالة ، ويوجب عليها أحالة الدتوى برمتها إلى المحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك وكان الأصل هو أنه لا يجوز للمحكوم عليه فى أحد الطلبات من محكمة الدرجة الأولى الاستباق إلى استئنافه أستقلالا وإنما يتعين عليه أن يتربص صدور الحكم الفاصل فى سائر الطلبات المطروحة عليها ليستعمل حقه فى الاستئناف ، دون أن يغير من ذلك اكتساب الحكم الصادر فى ذلك الطلب حجية الأمر المقضى الملزمة لطرفى الدعوى منذ صدوره ، إلا أنها حجية قلقة على خطر الزوال إذا ما ألغى الحكم استئنافيا ، مما يجعل الركون إليها فى قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى مدعىة لفتح باب التنافس بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية بعد ذلك ، لما كان ما تقدم وكان قوام قوة الأمر المقضى هو ما يفترضه القانون فى حكم القضاء من صحة مطلقة متى استنفدت طرق الطعن فيها ، رعاية لحسن سير العدالة وتثبيتا لمفهومها بوصفها الفصل الحاسم بين الحق والباطل ، وكان القانون — سدا منه لكل ذريعة تؤدى إلى قيام التنافس بين الأحكام وتنافى مفهوم العدالة تبعاً لذلك — قد أفسح مجال الطعن فيما يصدر من الأحكام على خلاف أحكام سابقة ، فنص فى المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على جواز استئناف جميع الأحكام الصادرة فى حدود النصاب الانتهائى إذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى وأعتبر الحكم السابق مستأنفا فى هذه الحالة بقوة القانون ما لم يكن قد صار أتم ثيا عند رفع الاستئناف ، كما نص فى المادة ٢٤٩ منه على حق الخصوم فى أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى — أيا كانت المحكمة التى أصدرته — فصل فى نزاع خلافا للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، لما كان ما سلف فإن فيه ما ينطق بحرص المشرع على توقى وموع المحاكم فى التنافس بين الأحكام ابتداء ، وعنايته بالغة بعلاج ما قد يقع بينها رغم ذلك من تنافس عن طريق فتح أبواب الطعن

كافة دون تقييد بضوابطها الأصلية ، مما يفرض على المحاكم — كلما بدا لها احتمال وقوع ذلك التناقض — أن تدراه بما يسره لها القانون من سبل ، سواء بوقف الدعوى — على تقدير أن الفصل فيها يتوقف على نهائية حكم آخر لم يكتسب بعد قوة الأمر المقضى — أو بضمها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها ، أو بإحالتها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط ، لما كان ذلك جميعه وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى مقبلاً قضاءه على أن الحكم الصادر في دعوى الطاعن رقم ٨٩٦٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة قد حاز قوة الأمر المقضى لعدم استئناف الطاعن له ، واعتبرته محكمة الاستئناف تبعاً لذلك ملزماً لها في الدعوى الراحنة بوصفه الأساس القانونى لقضائها في حين أنه وهو صادر في شق من دعوى الطاعن — لم يكن من الجائز استئنافه على أعلى استقلال ، ومن ثم لم يحز تلك القوة ، فانها تكون قد أقامت قضاءها على ما يخالف صحيح القانون ، إذ كان عليها وقف النظر في الاستئناف إلى حين صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها في الدعوى رقم ٨٩٦٣ سنة ١٩٧٦ آنفة الذكر ، على أن تستأنف السير في الاستئناف سواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم آنف الذكر دون استئنافه وصيرورته نهائياً تبعاً لذلك ، أو بعد استئنافه فعلاً ليتسنى نظر الاستئنافين معاً والفصل فيهما بحكم واحد للارتباط بينهما ، لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث ما جاوزه من أسباب الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المنتشار محمد صادق الهادي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المنتشارين :
حسن النسر ، وسيد عبد الباقي ، ومنير عبد المجيد ، ومحمد ابراهيم خليل .

(٢٢)

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) محاماة . بطلان . وكالة .

قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة . لا بطلان . جواز مساءلته تأديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(٢ ، ٣) اختصاص : تنفيذ " الإشكال في التنفيذ " . حكم .

(٢) الإشكال الأول المرفوع من الملتزم بالدين . أثره . وقف تنفيذ الحكم ولو رفع إلى محكمة غير مختصة . زوال الأثر الواقف . مناطه .

(٣) الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الاشكال وإحالة إلى محكمة الجرح . حكم غير منه للخصوصية في الإشكال . مؤداه . بقاء الأثر الواقف للاشكال .

(٤) تنفيذ . مسئولية . حكم .

تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا . وقوعه على مسئولية طالب التنفيذ . محله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به .

(٥) تنفيذ . حجز .

الإشكال في تنفيذ الحجز . أثره . وقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائي في الاشكال . بدء سر يان الميعاد المحدد لاعتبار الحجز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .

١ - إذ نصت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ على أنه " لا يحق للمحامى أن يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية " دون أن يرتب البطالان جزاء على مخالفة هذا النص ، فقد دلت على أن عدم الحصول على الإذن ، وإن كان يعرض المحامى للمحكمة التأديبية طبقا للمادة ١٤٢ من ذلك القانون ، لأن واجب الحصول على الإذن إنما يقع على عاتق المحامى دون موكله ، إلا أنه لا يبطل عمله ، فلا يعد عيبا جوهريا يمس الطعن أو يعيبه .

٢ - الإشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبقا للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذو أثر موقف للتنفيذ ، يستوى فى ذلك أن يكون قد رفع إلى محكمة مختصة بنظره أو إلى محكمة غير مختصة به .

٣ - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة فى الإشكال ، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة المحالة إليها التى يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ما تم من إجراءات قبل الإحالة بما فى ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتنفيذ ، وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن أقام الاشكال رقم تنفيذ العطارين لأول مرة بطلب وقف التنفيذ بالتعويض المدنى المقضى به عليه للطعون عليه فى القضية رقم جنح العطارين متبعا فى رفعه الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، فانه يترتب على تقديم صحيفة هذا الاشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه باعتباره إشكالا أول من المحكوم عليه - ويبقى هذا الأثر الواقف للاشكال قائما رغم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا والإحالة إلى محكمة جنح المنشية الصادر فى ١٢/٢٢/١٩٧٠ باعتباره حكما لا ينهى الخصومة فى الإشكال .

٤ - من المقرر فى قضاء محكمة النقض - أن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤتمتا يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده ، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد

رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه ، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ، فإن الحكم الصادر من محكمة جنح المنشية في ١٩٧٢/٣/٢٧ برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ — ليس من شأنه — وهو لم يصبح نهائيا للطعن فيه — أن يوجب على طالب التنفيذ الاستمرار فيه بل له أن يترث حتى يصبح الحكم انتهايا استعمالا للرخصة الممنوحة له في هذا الخصوص .

٥ — إذ كان أثر الاشكال الواقف للتنفيذ يبقى قائما فلا يبدأ الأجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار الحجز كأن لم يكن إلا من اليوم التالي لصدور الحكم المنهى للتخصومة في الاشكال ، وإذا صدر الحكم في استئناف الإشكال بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ فإن الميعاد يبدأ من اليوم التالي ١٩٧٢/٥/٢٦ ، وإذا كان المطعون عليه قد حصل على أمر من قاضي التنفيذ بمحكمة العطارين بمد بيع ميعاد الأشياء المحجوز عليها في ١٩٧٠/٣/٥ مدة ثلاثين يوما عملا بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانية من قانون المرافعات فإن الأجل لا يكتمل إلا في ١٩٧٢/٩/٢٦ ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد حدد لبيع المحجوزات يوم ١٩٧٢/٩/١٦ وتم له في ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز من أجله فإن التنفيذ يكون قد تم وفقا لأحكام القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٢ سنة ١٩٧٣ تنفيذ العطارين ضد المطعون عليه بطلب الحكم باعتبار الحجز التنفيذي المتوقع بتاريخ ١٩٧٠/٣/٥

كان لم يكن وبطلان ما يترتب على ذلك الحجز من تنفيذ بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٦ ، وقال بيانا للدعوى ، أن المطعون عليه أوقع ضده بتاريخ ١٩٧٠/٣/٥ حجزا تنفيذيا نفاذا للحكم الصادر بالتعويض المدني المقضى به له في القضية رقم ٢٨٩٨ سنة ١٩٦٨ جنح المنشية ، فأقام الإشكال رقم ١٠٣٧ سنة ١٩٧٠ العطارين الذي قضى فيه بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢ بعدم الاختصاص نوعيا والإحالة إلى محكمة جنح المنشية ، وإذ ترتب على هذا القضاء زوال أثر الاشكال الواقف للتنفيذ ، وكان المطعون عليه قد حدد لبيع المحجوزات يوم ١٩٧٢/٩/١٦ بعد أن سقط الحجز طبقا لنص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لعدم تمام التنفيذ بالبيع خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم ١٩٧٠/١٢/٢٢ تاريخ الحكم بعدم الاختصاص بنظر الاشكال ، فقد أقام هذه الدعوى للحكم بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٣ : س ٢٩ ق - الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه ببطلان الطعن . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع ببطلان الطعن ورفضه موضوعا . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه ببطلان الطعن أن محامي الطاعن أقام هذا الطعن ضد المطعون عليه - وهو محام - دون أن يحصل على إذن مسبق بالوكالة عن الطاعن في رفعه من مجلس نقابة المحامين الفرعية طبقا لنص المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن المادة ١٣٣ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ إذ نصت على أنه " لا يحق للمحامي أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية " دون أن يرتب البطلان جزاء على مخالفة هذا النص ، فقد دلت على أن عدم الحصول على الإذن وإن كان يعرض المحامي للحاكمة التأديبية طبقا للمادة ١٤٢ من ذلك

القانون، لأن واجب الحصول على الإذن إنما يقع على عاتق المحامي دون موكله، إلا أنه لا يبطل عمله، فلا يعد عيباً جوهرياً يمس الطعن أو يعيبه، لما كان ذلك، فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد، ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه حاصلها أن الحكم بعدم الاختصاص بنظر الاشكال والاحالة الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢ يزيل الأثر الواقف للاشكال وتعود للمحضر سلطته في إتمام التنفيذ، وبالتالي يبدأ موعد الثلاثة أشهر التي أوجبت المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات أو يتم بيع المحجوزات خلاله من اليوم التالي لليوم الذي صدر فيه الحكم بعدم الاختصاص. كما أن الاشكالات التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تقدم إليها من النيابة العامة، ولا يترتب على رفعها وقف التنفيذ إلا إذا أمرت المحكمة بوقفه أثناء نظر الاشكال أمامها، ومن ثم فلا يقف التنفيذ لمجرد إحالته إلى محكمة الجناح — هذا إلى أن المحجز التنفيذي توقع طبقاً لقانون المرافعات لاقتضاء قيمة التعويض المدني المقضى به للطعون عليه، وتقضى المادة ٤٦١ من قانون الإجراءات الجنائية بأن الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات، ومن ثم فلا يسرى بشأنها نص المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الذي يقضى بأن الأحكام لا تنفذ إلا بعد صيرورتها نهائية لأنه لا ينطبق إلا على الدعوى الجنائية. وإذا كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الاشكال المدني الحال إلى محكمة الجناح يظل واقعاً للتنفيذ أمام محكمة الجناح حتى يصبح الحكم الصادر فيه نهائياً وأنه لا يفقد أثره للتنفيذ بصدد حكم محكمة الجناح في ١٩٧٢/٣/٢٧ برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الاشكال في التنفيذ الذي يرفع لقاضي التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذا أثر موقوف للتنفيذ، يستوى في ذلك أن

يكون قد رفع إلى محكمة مختصة بنظره أو إلى محكمة غير مختصة به ، ويظل هذا الأثر باقيا ما بقيت صحيفة قائمة ، ولا يزول إلا بصدور حكم يترتب عليه زوال صحيفة الاشكال لبطلانها أو بسقوط الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن أو حكم بشطب الاشكال ، وكان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة في الاشكال ، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة المحالة إليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث إنتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ما تم من إجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الأشكال وأثرها الواقف للتنفيذ ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام الاشكال رقم ١٠٣٧ سنة ١٩٧٠ تنفيذ العطارين لأول مرة بطلب وقف التنفيذ بالتعويض المدني المقضى به عليه للطعون عليه في القضية رقم ٢٨٩٨ سنة ١٩٦٨ جنح العطارين متبعا في رفعه الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فانه يترتب على تقديم صحيفة هذا الاشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه باعتباره اشكالا أول من المحكوم عليه - ويبقى هذا الأثر الواقف للإشكال قائما رغم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا والاحالة إلى محكمة جنح المنشية الصادر في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ . باعتباره حكما لا ينهى الخصومة في الاشكال - لما كان ذلك ، وكان تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مسئولية طالب التنفيذ وحده ، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فاذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للالغاء عند الطعن فيه ، فانه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته ، فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ، فإن الحكم الصادر من محكمة جنح المنشية في ٢٧ / ٣ / ١٩٧٢ برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ - ليس من شأنه - وهو لم يصبح نهائيا للطعن فيه - أن يوجب على طالب التنفيذ الاستمرار فيه ، بل له أن يترث حتى يصبح الحكم نهائيا استعمالا للرخصة المخولة له في هذا الخصوص . وعندئذ يبقى أثر الإشكال الواقف للتنفيذ قائما فلا يبدأ الأجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار الحجز كأنه لم يكن إلا من اليوم التالي لصدور الحكم المنهى

للخصومة في الإشكال ، وإذا صدر الحكم في استئناف الإشكال بجماعة
 ١٩٧٢/٥/٢٥ فإن الميعاد يبدأ في اليوم التالي ١٩٧٢/٥/٢٦ ، وإذا كان المطعون
 عليه قد حصل على أمر من قاضي التنفيذ بمحكمة العطارين بتمديد ميعاد بيع الأشياء
 المحجوز عليها في ١٩٧٠/٣/٥ مدة ثلاثين يوما عملا بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانية من
 قانون المرافعات ، فإن الأجل لا يكتمل إلا في ١٩٧٢/٩/٢٦ ، وإذا كان
 الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد حدد لبيع المحجوزات ١٩٧٢/٩/١٦
 وتم له في ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز على الطاعن من أجله ، فإن التنفيذ
 يكون قد تم وفقا لأحكام القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا أيد قضاء
 الحكم المستأنف في شأن عدم زوال أثر الإشكال الواقف للتنفيذ حتى صدور
 الحكم النهائي في النزاع من محكمة الجناح المستأنفة في ١٩٧٢/٥/٢٥ ، وخاص
 إلى رفض الدعوى يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ، ويكون النعي
 عليه بهذا الطعن برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المحامي عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد فاروق راتب ، مصطفى قرطام ، عبد الحميد المنفلوطي ، أحمد كمال سالم .

(٢٣)

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٧ القضائية

(١ - ٣) حكم إغفال الفصل في الطلبات . دعوى . نقض .

(١) إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . وجوب إتباع الأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .

(٢) إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . عدم إيداع الطاءن صورة من حكم النقض السابق وصورة من الحكم الاستئنائي المطعون فيه . أثره . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن تكون الصورة الأخيرة مودعة بالطعن .

(٣) إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم . القضاء برفضه دون بحث الشق الآخر في الحكم المطعون فيه الصادر ضد خصم آخر . لا بعد إغفالا للفصل في شق من الطلبات .

١ - النص في المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض ، ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة

الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هي ما يلزم إتباعه في صدد الفصل فيما يدعى إغفال الفصل فيه شأنه في ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .

٢ - توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت إيداع الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت . فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم بطلان الطعن ، وإذ يبين من الأوراق أن الطاعن لم يراع ما أوجبه هذه المادة إذ لم يودع صورة من حكم محكمة النقض الصادر في الطعن السابق ولا صورة من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن يكون باطلا سواء باعتباره طلبا فيما أغفلت محكمة النقض الحكم فيه أو باعتباره طعنا جديدا . ولا يمنع من بطلان الطعن الجديد أن تكون صورة الحكم المطعون فيه قد أودعت في الطعن السابق ، إذ لكل طعن كيانه وأوضاعه .

٣ - إذ كان الطعن بالنقض السابق قد رفع من تركة وحدها فيما قضى به ضدها فإن محكمة النقض إذ عرضت للأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا النطاق وانتهت إلى رفضه ولم تعرض للشق الآخر من الحكم الصادر ضد فإنها لا تكون قد أغفلت الفصل في شيء من طلبات التركة الطاعنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٣، ٤/٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٧٦٢ سنة ٧٨ ق — أولا : بالزم السيدة بصفتها نازرة على وصية المرحوم بأن تدفع إلى الدولة من مال الوصية مبلغ .. ٢٥٥ تكاليف معهد ومستشفى كان قد أوصى بإقامتهما من أموال تركته ثانيا : بإلزام السيدة بصفتها الشخصية وأخرى بأن تدفعا متضامنين إلى الدولة مبلغ ١٠٠٠٠٠ على سبيل التعويض عن تصرفاتهما وما ترتب عليها من تعطيل المصلحة العامة بعدم إنشاء المعهد والمستشفى طعن الأستاذ بصفته مديرا مؤقتا لركة بطريق النقض في الشق الأول من ذلك الحكم وقيد الطعن برقم ٥٥١ سنة ٤٣ قضائية . وفي ١٢/٤/١٩٧٧ . رفضت المحكمة الطعن . وبتاريخ ٨/١١/١٩٧٧ أودع الطاعن بصفته مصفيا لركتي قلم كتاب محكمة النقض صحيفة طلب فيها أصليا نظر طعنه في الشق الثاني من الحكم بمقولة أن محكمة النقض أغفلت في الطعن السابق الحكم فيه ، واحتياطيا إعتبار الطلاب طعنا جديدا بالنقض في هذا الشق . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن . وعرض الطعن على محكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص على أن تسمى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هي مما يلزم إتباعه في صدد الفصل فيما يدعى إغفال الفصل فيه شأنه في ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء ، فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ — وما بعدها من قانون المرافعات . ولما كانت المادة ٢٥٥ توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت إيداع الصحيفة صورة من الحكم

المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت ... فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطلان الطعن ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يراع ما أوجبه هذه المادة إذ لم يودع صورة من حكم محكمة النقض الصادر في الطعن السابق ولا صورة من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن يكون باطلا سواء باعتباره طلبا فيما أغفلت محكمة النقض الحكم فيه أو باعتباره طعنا جديدا . ولا يمنع من بطلان الطعن الجديد أن تكون صورة الحكم المطعون فيه قد أودعت في الطعن السابق ، إذ لكل طعن كيانه وأوضاعه . لما كان ما تقدم فإن الطعن في وجهيه الأصلي والاحتياطي يكون غير مقبول . هذا وتشير المحكمة إلى أنه لما كان الطعن السابق قد رفع من تركة وحدها فيما قضى به ضدها — فإن محكمة النقض إذ عرضت للأسباب التي بني عليها الطعن في هذا النطاق وانتهت إلى رفضه ولم تعرض للشق الآخر من الحكم الصادر ضد فإنها لا تكون قد أغفلت الفصل في شيء من طلبات التركة الطاعنة .

وحيث إنه لما يتقدم بتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار أحمد يوسف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ومضوية مساعداً استشاريين
 محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم فراج ، وصبحي رزق داود .

(٢٤)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٥ التقضائية :

(١) إيجار " الإخلاء لتغيير الغرض من الاستغلال " .

إخلاء العين المؤجرة لاستعمال المستأجر لها استعمالها مخالفاً لشروط الإيجار
 المعقولة . شرطه . أن يترتب على هذا الاستعمال ضرر بالمؤجرة .

(٢ و ٣) إيجار " بيع جدد " . بيع . إثبات .

(٢) المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . بيع المتجر . شرطه
 وجوب ممارسة المشتري ذات نشاط المـتأجر الأصلي البائع . وجوب أن تشمل
 عناصر البيع حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

(٣) عقد بيع المتجر . لا تشترط الكتابة لانعقاده أو إثباته . عدم وجوب
 بيان المشتريات المادية والمعنوية وقيمتها في العقد . إستلزام ذلك في القانون
 رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا أثر له على قيام العقد .

١ - تنص المادة ٢/ح من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، المقابلة
 للمادة ٢٣/ح من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه يجوز للمؤجر أن يطلب
 إخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط
 الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك مما قد يستفاد منه أن للمؤجر الحق
 في طلب إخراج المستأجر بمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالاً مخالفاً لشروط

الإيجار المعقولة ولو لم ينشأ من ذلك ضرر للمؤجر، إلا أنه طبقاً للقواعد العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يشترط لفسخ العقد والإخلاء في هذه الحالة أن يحصل ضرر للمؤجر من استعمال المكان المؤجر استعمالاً ينافي شروط العقد .

٢ — المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني منقول معنوي يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجارة والرخص والإجازات وحقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية ومقومات مادية أهمها المهمات كآلات المصنع والأثاث التجاري والسلع كما يشمل الحقوق والالتزامات إذا اتفق على ذلك ويتحتم حتى يقوم ببيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقي المقومات المعنوية مما مؤداه أنه يجب أن يمس المشتري ذات النشاط الذي كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وإذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التي يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية في ذلك ما يلزم للانتفاع بالحال ، شريطة أن تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية (١) .

٣ — لا يشترط لانعقاد عقد بيع المتجر أو إثباته أن يكتب أو أن يشهر لأنه عقد رضائي يتم بإرادة طرفيه كما لا يشترط فيه أن يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حده ، وما استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره ، وبيان العناصر المبيعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحتفظ البائع بحقه في امتياز البائع وبحقه في الفسخ ولا أثر له على قيام العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه و باقى أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢١٠٤ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى الإسكندرية بطلب إخلاء المطعون عليهم من العين المبينة بالصحيفة . وقالوا تديانا لها أنهم أجروا بعقد مؤرخ ١/٨/١٩٣٩ إلى مورث المطعون عليهم عدا الأخير الدكان محل النزاع بقصد استعماله فى بيع منتجات الألبان ، وإذ تنازل عن عقد الإيجار إلى المطعون عليه التاسع دون إذن منهم ، وخالف المتنازل إليه شروط العقد المعقولة بتغير الاستعمال إلى محل للبقالة ولحق بهم من جراء ذلك التغير ضررا ، فقد أقاموا الدعوى ، أجاب المطعون عليه الأخير بأنه اشترى المحل من مورث باقى المطعون عليهم لضرورة قامت لديه وبتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠٤ سنة ٢٦ قضائية الإسكندرية ، وبتاريخ ٢٥/١/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين ، وقالوا فى بيان الوجه الأول أن عقد الإيجار انعقد بقصد استغلال المحل المؤجر فى بيع الألبان فلا يجوز استعماله لغرض آخر ، لأن تحديد الغرض من الإيجار يدل على أن طرفى العقد اتفقا ضمنا على اعتبار كل تغيير فى الغرض ضارا ويتوفر به مخالفة شروط العقد المعقولة ويؤدى إلى فسخه — عملا بالمادة ٢/٢ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ولم

يحصل ضرر آخر كما استلزم الحكم المطعون فيه وإذ حصل تغيير في الغرض من استئجار المحل يجعله محلاً للبقالة فإنه كان يجب على الحكم أن يقضى بالفسخ والإخلاء ولكنه خالف ذلك بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢/ح من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ المقابلة للمادة ٢٣/ح من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أنه يجوز للتواجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك مما قد يستفاد منه أن للتواجر الحق في طلب إنحراج المستأجر لمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالاً مخالفاً لشروط الإيجار المعقولة ولو لم ينشأ عن ذلك ضرر للتواجر ، إلا أنه طبقاً للقواعد العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يشترط لفسخ العقد والإخلاء في هذه الحالة أن يحصل ضرر للتواجر من استعمال المكان المؤجر استعمالاً ينافي شروط العقد . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر في حدود سلطة محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وشهادة الشهود أن التغيير الحاصل في استعمال العين المؤجرة لبيع الألبان انحصر في إضافة نشاط جديد لا يختلف في طبيعته عن النشاط الأصلي ، هو القيام ببيع الشطائر والزيتون والبسطة والسجق والعسل وبعض المعلبات وهو لا يتعارض مع بيع الألبان ولا تصل إلى حد البقالة بمعناها الواسع وأنه لم يترتب على هذا التغيير ضرر بالطاعنين ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم سائغ وله أصله في الأوراق ، فإن الحكم يكون موافقاً لما صرح القانون في خصوص هذا النعي .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني أنه يشترط لأعمال المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني تحقق شروط معينة بأن يكون المحل المؤجر أنشئ به مصنع أو متجر وأن يضطر المستأجر لبيعه وألا يترتب على البيع ضرر للتواجر وأن يقدم المشتري تأمينات لضمان وفائه بالتزاماته للتواجر ، كما يجب طبقاً للقانون ١١ سنة ١٩٤٠ أن يشمل البيع مقومات معنوية وبضائع ويحدد ثمن المقومات المعنوية والمهمات والبضائع كل منها على حدة وإلا كان البيع باطلاً . وإذ كانت هذه الشروط لم تتوافر في البيع محل النزاع فما كان للحكم أن يعتد به لإجازة التنازل عن الإيجار .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني منقول معنوي يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجارة والرخيص والأجازات وحقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية ومقومات مادية أهمها المهمات كآلات المصنع والأثاث التجاري والسلع كما يشمل الحقوق والالتزامات إذا اتفق على ذلك . ويتحقق حتى يقوم ببيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقي المقومات المعنوية أو المادية ، مما مؤداه أنه يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذي كان يمارسه البائع حتى يتحقق التصدد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، وإذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التي يتضمنها تورات المحكمة تحديدها مراعية في ذلك ما يلزم للانتفاع بالجميل ، شريطة أن تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ولا يشترط لانعقاد العقد أو إثباته أن يكتب أو أن يشهر لأنه عقد رضائي يتم بإرادة طرفيه كما لا يشترط فيه أن يبين فيه مشتعلاته المعنوية والمادية وقيدة كل منهما على حدة ، وما استلزمه القانون ١١ سنة ١٩٤٠ من كفاية العقد وشهره وبيان العناصر المبيعة وقيمة كل منها على حده مطلوب ليحتفظ البائع بحقه في امتياز البائع وبحقه في الفسخ ولا أثر له على قيام العقد . إذ كان ذلك وكان الحكم قد استظهر بأسباب سائغة ، في حدود سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى من أقوال الشهود أن البيع تم لضرورة ألت بالبائع ، وأن المشتري قدم ضمانا كافيا ، وبأشرف نفس نشاط البائع في المتجر ، وأنه لم يلحق بالمؤجر ضرر من البيع ، ورتب على ذلك استمرار الإيجار لصالح المشتري ، فانه يكون قد أقام قضاءه على ما يكفي لجملة ويكون النعي غير مفيد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد صوف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج وصبحي رزق داود .

(٢٥)

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ القضائية :

إيجار " التنازل عن الإيجار " . إثبات . محكمة الموضوع .

صفة التهجير للتنازل له عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . جواز إثباتها
بكافة طرق الإثبات . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص توافرها متى أقامت
قضاءها على أسباب سائغة .

نص القانون يستدل به على ما يفهم من عبارته أو إشارته أو دلالاته
أو إقتضائه ، ولما كانت نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل على أي
وجه من أوجه الاستدلال المذكورة على أن المشرع قصد تقييد إثبات صفة
التهجير بطريق معين ، مما يقتضاه إباحة إثبات هذه الصفة باعتبارها واقعة
مادية بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم يكون لمحكمة الموضوع أن تستخلص توافرها
مما تقتنع به من أدلة الدعوى ، ولا سلطان عليها في ذلك طالما أقامت قضاءها
على أسباب سائغة تكفي لجملة " (١) .

(١) نفذ ١٢ ١٢/١٩٧٩ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٢٠ ص ٢٤٤ .

د د ١٩٧٦/٢/٣ > > > السنة ٢٧ ص ٥٥٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥٣٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بإخلاء الطاعن الأول والمطعون عليها الثانية من العين المتوجرة بالمدينة بالصحيفة وتسليمها له خالية وقال فى بيانها بأنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/٧/١ استأجرت منه المطعون عليها الثانية شقة بالعقار .. ، واذ تنازلات عن الإجارة إلى الطاعن الأول دون إذن كتابى منه وبالمخالفة لنصوص العقد وأحكام قانون إيجار الأماكن فقد أقام دعواه ، تدخلت الطاعنة الثانية فى الدعوى منضمة إلى زوجها الطاعن الأول فى طلب رفضها تأسيسا على أنهما من مهجرى مدن القنال . وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٨٩ لسنة ٨٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠ حكمت المحكمة بالاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون عليه الأول خالية . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينسب الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم نفى عنهما أنهما من مهجرى مدن القنال ، استنادا إلى أن تلك الصفة لا تنبت إلا ببطاقة التهجير الصادرة من مديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة المهجر منها ، فى حين أن عبارات القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لم تشترط طريقا معينا لإثبات تلك الصفة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن نص القانون يستل به على ما يفهم من عبارته أو إشارته أو دلالاته أو اقتضائه ، وأن نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل على أى وجه من أوجه الاستدلال المذكورة على أن المشرع قصد تقييد إثبات صفة التهجير بطريق معين ، مما يقتضاه إباحة إثبات هذه الصفة باعتبارها واقعة مادية بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم يكون لمحكمة الموضوع أن تستخلص توافرها أو عدم توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان عليها في ذلك طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى للحمل على ما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعنين الإقامة بأى من مدن القناة قبل عدوان ١٩٦٧ استنادا إلى أسباب حاصليها أن محل إقامتهما الثابت بالبطاقة العائلية المستخرجة في ١٩٦٥/٦/٢٢ يقع بدائرة قسم امبابه ، وأن محل إقامتهما الثابت بكتاب هيئة السينما والمسرح كان في ١٩٦٥/١١/١٦ بالعقار .. . وفي ١٩٦٧/١٠/١ بالعقار .. . ، وأن الشهادة الصادرة من الاتحاد الاشتراكي لا تكفى وحدها لإثبات صفة التهجير فضلا عن تعارضها مع الثابت بباقي المستندات ، وهى أسباب سائغة تكفى للحمل ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص ومن ثم يكون غير منتج النعي على الحكم فيما ذهب إليه من تقييد إثبات صفة التهجير بوسيلة معينة .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفهم الواقع ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن الطاعنين غادرا مدن القناة بعد العدوان بإرادتهما ، وأنهما كانا يقيمان بمسكن آخر عند التنازل لهما عن عقد إيجار شقة النزاع ، في حين أن صفة التهجير تثبت لمن اضطر إلى الهجرة وأو بدون تدخل من السلطات الإدارية ، وفي حين أن إقامتهما بذلك السكن كانت مؤقتة ، وعلى سبيل الاستضافة .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن البين من الحكم أنه أقام قضاءه تأسيسا على أن الطاعنين ليسا من مهجري مدن القناة الذين يستفيدون من أحكام القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، ولم يؤسس على ثبوت إقامتهما بمسكن آخر أو مغادرتهما للجهة التي كانا يقيمان بها بإرادتهما المنفردة .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صوف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، وإبراهيم محمد هاشم ، وإبراهيم فراج وصبحي
ورزق دارد .

(٢٦)

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٨ القضائية

(١) دعوى " الصفة " . شركات . " شركات التوصية " . وكالة .
الشريك الموصى في شركة التوصية . عدم جواز توليه إدارتها أو تمثيلها
أمام القضاء .

(٢) التزام . إيجار . عقد . حيازة .
استئجار الشخص مكانا لتشغله شركة . قبولها للإيجار . أثره . نشوء
عقد جديد بينها وبين المؤجر . إقامة المستأجر الأول دعوى حيازة ضد الغير .
غير مقبولة لانتفاء حيازته للعين .

١ - إذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا ثبتت الصفة في المخاصمة عنه
لمن يمثله ، ولما كان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن " شركة
التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين
وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة
ويسمون موصين " والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء
الموصين " لا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على
توكيل " . يدل على أن الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز أن يتولى
إدارتها ولا يعد ممثلا لها نونا ، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء
المتضامنين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبي عنها ، لما كان ما تقدم .

وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل بتاريخ وصار المطعون عليه شريكا موصيا، ومن ثم فليس له الحق في تمثيلها أمام القضاء .

٢ - إذا استأجر شخص مكانا لتشغله شركة فإنه طبقا للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر منه هذا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معنويا أن تستأجر المكان ، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بصفة الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذنا بهذا فن حيازة المطعون عليه - مستأجر المكان للشركة - للعين تنتهي ولا يملك الادعاء باستئجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي (١) عن عقد الإيجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تنحصر في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤١٣٢ سنة ١٩٧٩ مدني كلي جنوب القاهرة بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعنة في الشقة الموضحة بالصحيفة فيما خصصت له من أن تكون مقرا لشركة تجارية ، ورد حيازة الشركة لها ، وقال بيانا لدعواه أنه بعقد مؤرخ ١٩٧٠/٢/١ استأجر من النزاع لتكون مقرا للشركة العربية للعبوات المعدنية ، وقد حاز

والده زوج الطاعة الشقة بوصفه مديرا للشركة ، فلما توفي ظلت الطاعة تموزها ، فتكون حيازتها مستمدة من حيازة الزوج ولحساب الشركة دفعت الطاعة الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة وفي الموضوع برفضها . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣٨ س ٩٥ ق القاهرة . وبتاريخ ١١ ٢٩ ١٩٧٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ومنع تعرض الطاعة للمطعون عليه في عين النزاع فيما خصصت له ورد حيازتها إلى الشركة . طعنت الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على أن المطعون عليه استأجر عين النزاع لتكون مقرا للشركة وأنه بذلك يعتبر حائزا لها ، في حين أن المطعون عليه شريك موصى فليس له أن يمثل الشركة أمام القضاء عملا بالمادة ٢٨ من القانون التجارى .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه إذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تثبت الصفة في الخاصية عنه لمن يمثله ، لما كان ذلك . وكان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن " شركة التوصية هي الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسدون موصين " والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين " لا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل " يدل على أن الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز أن يتولى إدارتها ولا يمد ممثلا لها قانونا ، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبي عنها ، لما كان ما تقدم . وكان الثابت من ملفونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تمسك

بتاريخ ١٩٧٦/١/٣١ وصار المطعون عليه شريكا موصيا ومن ثم فليس له الحق في تمثيلها أمام القضاء ، ولا يرد على ذلك بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه هو صاحب الحيازة لعين النزاع مخصصا إياها لإدارة الشركة وان كان لا يمثل الشركة قانونا إلا أنه يجوز له أن يزود عن حيازته لها فيما خصصها له . ذلك بأنه إذا استأجر شخص مكانا لتشغله شركة فانه طبقا للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر متعهدا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معنويا أن تستأجر المكان ، فاذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى التزامه وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوى ولا يعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذا بهذا فان حيازة المطعون عليه للعين تنفى ولا يملك الادعاء باستئجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي عن عقد الإيجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني ، وإذا كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليه لرفعها من غير ذي صفة ، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب، نهر المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
مهدى الخول، يوسف أبو زيد، درويش عبد المجيد وعزت حنورة .

(٢٧)

الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٦ القضائية :

حكم . " ما بعد قصورا " . حيازة .

أطيان أكل البحر . بنائها في تكليف ماليتها وورثته حين تعويضهم
من أطيان طرح البحر . ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ ، إعتبارها موجودة بالطبيعة
لورودها في تركته . فساد في الاستدلال . خلو الحكم من دليل يؤيد وضع
اليد عليها . قصور .

إذ كان اعتباراً لأطيان محل النزاع قائمة على الطبيعة منذ وفاة . . .
في سنة ١٩٢٥ من مجرد احتسابها ضمن تركته على ماورد بدفاع الطاعن استنتاجاً
من واقع لا ينتج من أطيان أكل البحر تظل في تكليف ماليتها وتورث عنه
حتى يعرض هو أو ورثته عنها من أطيان طرح البحر وفقاً لأحكام القانون ٤٨
لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى سوهاج على الطاعن بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى أطيان مساحتها ١٢ ط و ١٢ ط و ١٢ ط و ١٢ ط موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة ، وقالوا في بيان الدعوى أن هذه الأطيان كانت ضمن أطيان أخرى ملكا لمورث مورثهما .. وأخوته .. و .. و .. ثم تنازل .. عن حصته في بعض هذه الأطيان ومن بينها الأطيان محل النزاع لإخوته الثلاثة مقابل اختصاصه بعقارات أخرى وذلك قبل وفاته في ٢١/٨/١٩٢٥ ثم تقاسم الأخوة الثلاثة الباقيون .. و .. و .. فيما يملكون من أطيان واختص مورث مورثهما .. بالأطيان محل النزاع منذ سنة ١٩٢٥ ووضع اليد عليها بذية تملكها ومن بعده مورثهما .. إلى أن تم اكتساب ملكيتها بمضى المدة الطويلة الكسبية للملكية واستمرارهما في وضع يدهما عليها إلى أن نازعهما في ملكيتهما الطاعن على سند من القول بأنه اشتراها بموجب عقدى بيع مؤرخين ٣٠/١١/١٩٤٦ صدر له من وقضى بصحة التعاقد عليها بحكم مسجل فى ٢٧/٥/١٩٥٢ وأن البائع المذكور قد تملكها بموجب عقد بيع مسجل فى ٢٧/٤/١٩٣٧ صادر له من و .. اللذين تملكتهما بالإرث عن شقيقتيهما .. الذى توفي دون ذرية ونظرا لأن شقيقتيهما المذكور قد تنازل عما يملكه من أطيان زراعية لأولاد شقيقه .. على ما سلف بيانه نظير اختصاصه بعقارات أخرى وأن هذا البيع المنسوب صدوره للطاعن يكون قد صدر من غير مالك فقد أقاما دعواهما للحكم بطلانهما — وبعد أن نذبت المحكمة خيرا في الدعوى لمطابقة المستندات على الطبيعة وتحقيق وضع اليد على الأطيان محل النزاع ومدته وسببه وما إذا كان المطعون ضدهما ومورثهما من قبلهما قد وضعوا اليد عليها وضع يد هادى ومستمر وظاهر بذية التملك مدة خمسة عشر سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١ مدنى المراجعة فباشر الخبير المأمورية وقدم عنها تقريرا انتهى فيه إلى أن أرض النزاع كانت فى وضع يد مورث المطعون ضدهما منذ سنة ١٩٣٤ وظلت فى وضع يده إلى أن نازعه فى حيازتها المدعى فى الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٧ مدنى أنعيم ومن ثم

لم يكتمل لوضع يد مورثيها على الأرض محل النزاع المدة الطويلة المكعبة للملكية . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعونان ضد هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط " مأمورية سوهاج " طالبين إلغاءه والحكم لهما بطالباتهما . وقيد لاستئناف برقم ١٤٣ سنة ٤٩ ق . وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ قضت محكمة الاستئناف بثبوت ملكية المطعونان ضد هذا الحكم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ووقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه انتهت عما انتهى إليه الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة من أن الأطيان محل النزاع كانت طرح بحر في سنة ١٩٣٤ ولم يمت لمورث المطعونان ضد هذا منذ ذلك التاريخ بدلا من أطيان كانت أكل بحر منذ سنة ١٩٢٦ وانتهى في أسبابه إلى أن تلك الأطيان لم تكن طرح بحر سلمت بدلا من أطيان أكل بحر وإنما كانت قائمة على الطبيعة منذ .. في سنة ١٩٢٥ بدليل أنها - وفقا لدفاع الطاعن - اعتبرت ضمن تركة .. وملتقها عنه بالإرث شقية تاه .. و .. وهذا استنتاج غير سليم لا يتفق وأحكام قانون طرح البحر وأكله الساري في ذلك الوقت ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن وضع اليد المكسب للملكية بشرائطه القانونية كان لمورث المطعونان ضد هذا ومورثة من قبله منذ سنة ١٩٢٥ وليس كما انتهى إليه الخبير في تقريره من سنة ١٩٣٤ دون دليل على ذلك وهو ما يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته .

وحيث إنه بالابتناء على تلك الحقائق فإن أرض النزاع وقد ادعت .. و .. تملكها إرثا عن مورثيها .. الذي توفي في سنة ١٩٢٥ وقامتا

بيعها إلى ... فإن مؤدى ذلك أن تلك الأطيان كانت موجودة على الطبيعة وقت وفاة مورثهما في ١٩٢٥/٨/٢١ وإلا لما أمكن اعتبارها تركة لا تورث عنه مما يبيّن بيقين على أن أطيان النزاع كانت قائمة على الطبيعة ولها وجود حقيقي في أقل القليل وقت وفاة ... سنة ١٩٢٥ أخذنا بمستندات المستأنف ضده (الطاعن) وتسلسل ملكيته حسبما جاء بها ولا يقلل من ذلك ما جاء بتقرير الخبير من أن أطيان النزاع طرحها النيل عام ١٩٣٤ . . " لما كان ذلك وكان اعتبار الأطيان محل النزاع قائمة على الطبيعة منذ وفاة ... في سنة ١٩٢٥ من مجرد احتسابها ضمن تركته على ما ورد بدفاع الطاعن استنتاجا من واقع لا ينتج منه لأن أطيان أكل البحر تظل في تكليف مالكيها وتورث عنه حتى يعوض هو أو ورثته عنها من طيان طرح البحر وفقا لأحكام انقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله . لما كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ما انتهى إلى أن الأطيان محل النزاع كانت قائمة على الطبيعة منذ سنة ١٩٢٥ أثبتت في مدوناته " أن مورث المستأنفين (المطعون ضدهما) خلفا لمورثة قد اكتسب ملكية هذه الأطيان بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٤٦ وفق القدر المتيقن من الأوراق وبالتالي تكون تلك الملكية على هذا الوجه قد ثبتت لمورث المستأنفين (المطعون ضدهما) وقت أن نازع المستأنف ضده (الطاعن) مدعيا شراء هذه الأرض " . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى دليل على وضع يد مورث المطعون ضدهما ومورثه من قبله في الفترة من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٤ فانه يكون فضلا عما شابه من فساد في الاستدلال مشوبا بانقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطاعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٨٠

بإقامة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
مجدى الخولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش عبد الجيد .

(٢٨)

للطعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) إستئناف " الأثر الناقل للاستئناف " .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفع وما يطرح منها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة .

(٢ ، ٣) إستئناف . دعوى " الصفة " . دفع . تأمينات اجتماعية .

(٢) الدفع المبدى من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية . هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى . جواز إبدائه لأول مرة فى الاستئناف .

(٣) هيئة التأمينات الاجتماعية . تعيين النائب عنها وبيان حدود نيابته . مرجعه القانون الذى ينظم أحكامها .

(٤) تجزئة " أحوال عدم التجزئة " . نقض .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن فى موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب نقضه بالنسبة للطاعن فى الطعن المتضم .

١ - الطعن بالاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدما فيها

من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الخصوم إبداءه أمام محكمة أول درجة .

٢ - إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن - وزير التأمينات الاجتماعية بصفته وإن أبدى الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة له أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه ما كان يستهدف من دفعه المنازعة في صحة إختصاصه في الطعن بالاستئناف بل أفصح عن قوام هذا الدفع وهو إنتفاء تمثيله هيئة التأمينات الاجتماعية المقصودة بالخصومة في النزاع المطروح في الدعوى لأن ممثلها هو رئيس مجلس إدارتها ، ومن ثم فإن هذا الدفع لا يكون دفعا متصلا بالشرائط الشكلية للطعن بالاستئناف إذ لا ينطوى على المنازعة في كون من اختصم في الطعن لم يكن خصما أمام محكمة أول درجة بل يعد في حقيقته وحسب مرماه دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وهو دفع موضوعي مما يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى عملا بالمادة ١٠٥ من قانون المرافعات . فلا يحول دون التمسك به عدم إبدائه أمام محكمة أول درجة لما للخصم من حق في إبداء ما له من دفع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف .

٣ - إذ كانت هيئة التأمينات الاجتماعية من الأشخاص الاعتبارية فيكون لها طبقا للمادة ٥٣ من القانون المدني - حق التقاضي ويكون لها نائب يعبر عن إرادتها ، والمرجع في بيان ذلك هو القانون الذي ينظم أحكامها ويعين النائب عنها وحدود هذه النيابة ومداه .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبري فإن نقضه بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بني عليها الطعن الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهما الأولين أقام الدعوى رقم ٤٨٨٣ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمطعون ضدهما الثانى والثالث . وقال بيانا لها أنه يمتلك بصفته الشخصية وبوصفه ممثلا لشركة السجل التجارى المبين بصحيفة الدعوى والخلاف نشب بينه وبين العاملين بالبنك المطعون ضده الثالث فقد أوقع هذا الأخير حمزا إداريا على موجودات المحلل وفاء لدين ادعى باستحقاقه ، وأثناء قيام هذا الحجز أوقعت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حمزا إداريا آخر بتاريخ ١٩٦٦/٨/١١ شمل مقومات المتجر المادية والمعنوية وفاء لمبلغ ستة آلاف جنيه يمثل المستحق من اشتراكات التأمين على العمال ، وقد اتفقت الهيئة الحاضرة مع البنك المطعون ضده الثالث على توحيد يوم بيع المحجوزات فى الخزين معا وحدداه تاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٣ ، بيد أن الهيئة نكثت عن اتفاقها فانفردت بتعجيل يوم البيع فى الحجز المتوقع منها إلى ١٩٦٦/١٠/١٣ دون مسوغ أو سبب مشروع وبالرغم من اعتراض البنك الحاضر الآخر ورفع إشكالا فى التنفيذ فقد قامت الهيئة بإجراء البيع فى هذا اليوم وقبل أن يتم الإعلان عنه إعلانا قانونيا ، ولقد اتخذت فى سبيل ذلك إجراءات صورية مشوبة بالغش والتواطؤ انتهت إلى إثبات رسو مزاد البيع على المطعون ضده الثانى بثمان بنجس ، ولذا فقد أقام دعواه طالبا الحكم بانعدام وصورية البيع الذى أجرى يوم ١٩٦٦/١٠/١٣ وإعادة المحجوزات إليه وتمكنه من تسلم المحل التجارى . وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ بمحكمة عابدين المختص بنظرها . وبجلسة أول أبريل سنة ١٩٧٤ التى نظرت فيها الدعوى أمام هذا القاضى صدر قرار بالتأجيل لجلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ كطلب مورث المطعون ضدهما الأولين لتصحيح شكل دعواه باختصاص الطاعن " وزير التأمينات الاجتماعية " وبالصحيفة المعلنة فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٤ اختصر الطاعن بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٥ حكم قاضى التنفيذ برفض الدعوى . فاستأنف مورث المطعون ضدهما الأولين هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته . وقيد الاستئناف برقم ٩١٨ لسنة ٩٢ ق ولدى نظره بجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٦ ، دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف بالنسبة له استنادا إلى أنه لا يمثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إذ يمثلها رئيس مجلس إدارتها ، وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٨ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وإلغاء الحكم المستأنف وببطلان إجراءات البيع المتخذة بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٦ على المنشأة المملوكة لمورث المطعون ضدهما الأولين واعتبار البيع كأن لم يكن وإلزام المطعون ضده الثانى برد الموجودات المبيعة بحصر الحجز وصحيفة الدعوى إلى المطعون ضدهما الأولين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المقيم برقم ٥٥١ سنة ٤٨ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا . وطعن أيضا فى هذا الحكم بطريق النقض من المطعون ضده الثانى وقيد طعنه برقم ٣١٨ لسنة ٤٨ ق وقدمت النيابة العامة بشأنه مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض هذا الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة رأت تجديد جلسة لنظره وفيها أصررت النيابة على رأيا . وقررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث أن الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٨ ق أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القسانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أنه وفقا لنص المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة التاسعة من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هو الذى يمثلها فى التقاضى ، وأنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف لعدم تشيله هذه الهيئة ولكن المحكمة قضت برفض الدفع استنادا إلى أنه قد مثل أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه الموضوعى بالصفة فاتها التى اختصم بها فى الاستئناف ، وهذا قول من الحكم غلطىء فى القسانون ذلك أن مجرد اختصاص

الطاعن ومثوله أمام محكمة أول درجة ليس من شأنه أن يمنحه صفة النيابة عن الهيئة وتمثيلها أمام القضاء إذ هي نيابة قانونية مصدرها القانون الذي يعين مداها ويبين حدودها ، وقد حجب الحكم نفسه بهذا الخطأ عن تحييص الدفع وذلك بالوقوف على ممثل الهيئة في التقاضي طبقاً لأحكام القانونين آنفي الذكر بما يجعله مشوباً بالقصور فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الطعن بالاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فأت الخصوم إبداءه أمام محكمة أول درجة ، وإذ كان البين من الأوراق أن الطاعن وإن أبدى الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة له أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه ما كان يستهدف من دفعه المنازعة في صحة اختصاصه في الطعن بالاستئناف بل أفصح عن قوام هذا الدفع وهو انتفاء تمثيله هيئة التأمينات الاجتماعية المقصودة بالخصومة في النزاع المطروح في الدعوى لأن ممثلها هو رئيس مجلس إدارتها ، ومن ثم فإن هذا الدفع لا يكون دفعاً متصلاً بالشرائط الشكلية للطعن بالاستئناف إذ لا ينطوي على المنازعة في كون من اختصم في الطعن لم يكن خصماً أمام محكمة أول درجة بل يعد في حقيقته وحسب مرماه دفعاً بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وهو دفع موضوعي بما يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى عملاً بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، فلا يحول دون التمسك به عدم إبدائه أمام محكمة الاستئناف ، ولما كانت هيئة التأمينات الاجتماعية من الأشخاص الاعتبارية فيكون لها — طبقاً للمادة ٥٣ من القانون المدني — حق التقاضي ويكون لها نائب يعبر عن إرادتها ، والمرجع في بيان ذلك هو القانون الذي ينظم أحدها ويعين النائب عنها وحدود هذه النيابة ومداها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ جرى في قضاؤه برفض الدفع بعدم القبول الذي تمسك به الطاعن على سند من أنه مثل أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه في موضوع النزاع وصدر الحكم المستأنف لصالحه بذات الصفة التي اختصم بها في الاستئناف وكان ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا

الخصوص لا يجابه هذا الدفع وفقا لما سلف من بيان حقيقته ومرماه فهو لا يصلح ردا على ما يقوم عليه الدفع من منازعة الطاعن في نيابته عن الهيئة المعنية بالخصومة وتمثيـله لما في التقاضي ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما حجبـه عن تقصى الممثل القانوني للهيئة على ضوء ما تكشف عنه أحكام القانون في هذا الصدد وبحـث مدى صحة اختصاصه من واقع سير الخصومة في الدعوى بما يعيبه فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسييب ويوجب نقضه بهذا السبب .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبرى فان نقضه بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بنى عليها الطعن الآخر رقم ٣١٨ سنة ٤٨ ق .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة ، رئيس المحكمة وعضوية المادة المشارين :
حسن السباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء ، عبد الرزاق عبد والدكتور
جمال الدين محمود .

(٢٩)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٣ القضائية :

حكم . " حجية الحكم " . عمل . استئناف . دعوى .

دعوى استحقاق المعاش عن العامل المتوفى . اختصاص رب العمل بالحكم
في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانتفاء علاقة العمل . ترك المدعى الخصومة
في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجيته بشأن نفى
علاقة العمل . علة ذلك . رب العمل ليس خصما حقيقيا في النزاع .

الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة إلى الخصوم الحقيقيين في الدعوى
الذين كان النزاع قائما بينهم ففصلت فيه المحكمة لمصلحة أيهم ، ومن ثم لا يصح
اعتبار الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى به بالنسبة إلى خصه أدخل في الدعوى
ولم توجه إليه فيها طلبات ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون
ضدها الأولى اختصمت المطعون ضده الثاني ليصدر الحكم في مواجهته دون
أن توجه إليه أية طلبات ولم يحكم عليه بشيء . وقد قضى بقبول ترك الخصومة
في الاستئناف بالنسبة له ، وإذا كان ذلك فإن المطعون ضده الثاني لا يعد
خصما حقيقيا في الدعوى ولا يترتب على صدور الحكم بقبول ترك الخصومة
بالنسبة له إسباغ الحجية على قضاء الحكم الابتدائي بنفى علاقة العمل بينه وبين
مورث المطعون ضده الأولى ، ولما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه
إذ قضى للمطعون ضده الأولى بأحققتها لمعاش تأسيسا على قيام رابطة بين
مورثها وبين المطعون ضده الثاني فإنه لا يكون قد فصل في النزاع على خلاف
حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٣٥
لسنة ١٩٦٧ عمال جزئى الاسكندرية والى قيدت برقم ٤٤٣ سنة ١٩٦٩ عمال
كلى الاسكندرية بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية — بطلب إلزام الطاعنة
وفى مواجهة المطعون ضده الثانى بأن تؤدى لها المعاش المستحق لها بواقع ٣٦٠ م
يومية اعتبارا من ١٩٦٥/٢/٩ وقالت بيانا لذلك أن مورثها المرحوم
كان يعمل لدى المطعون ضده الثانى فى عملية نقل الأخشاب إلى البواخر وأنه
فى يوم ١٩٦٥/٢/٨ سقطت عليه كمية من الأخشاب أثناء قيامه بعمله أودت
بحياته وأنها مستحقة لذلك معاشا بواقع ٨٠ ٪ من أجره البالغ ٤٥٠ م يوميا .
وبتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧١ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى استأنفت
المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد
استئنافها برقم ٢٧٢٩٩ ق وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم
المستأنف وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى معاشا شهريا
مقداره ٩ ج و ٣٦٠ م . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض .
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن
على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه فصل
فى نزاع خلافا لحكم سبق أن صدر بين الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى
وأنه جاء مخالفا للقانون، وقالت فى بيان ذلك أن الحكم الابتدائى قضى برفض
الدعوى تأسيسا على نفي علاقة عمل بين مورث المطعون ضدها الأولى وبين

المطعون ضده الثاني وأنه وقد قضت محكمة الاستئناف في ١٩٧١/١٢/٩ بناء على طلب المطعون ضدها الأولى بترك الخصومة بالنسبة للمطعون ضده الثاني - فانه يصبح قضاء الحكم الابتدائي بنفى علاقة العمل انتهايا وحائزا لقوة الأمر المقضى بالنسبة للطاعنة والمطعون ضدها - ولكن الحكم المطعون فيه رغم هذا قضى للمطعون ضدها الأولى باستحقاقها لمعاش تأسيسا على قيام علاقة عمل بين مورثهما وبين المطعون ضده الثاني وبذلك يكون الحكم قد خالف حكم المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات لاهداره حجية قضاء الحكم الابتدائي بنفى علاقة العمل ، والذي حاز قوة الأمر المقضى ، كما يكون الحكم المطعون فيه قد خالف أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ وأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ التي توجب لاستحقاق معاش أن يثبت قيام علاقة عمل بين العامل وبين رب العمل وهي الواقعة التي نفاها قضاء الحكم الابتدائي الحائز لقوة الأمر المقضى آنف الذكر كما سلف البيان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة إلى الخصوم الحقيقيين في الدعوى الذين كان النزاع قائما بينهم ففصلت فيه المحكمة لمصلحة أيهم - ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى بالنسبة إلى خصم أدخل في الدعوى ولم توجه إليه فيها طلبات ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى اختصمت المطعون ضده الثاني ليصدر الحكم في مواجهته دون أن توجه إليه أية طلبات ولم يحكم عليه بشيء وقد قضى بقبول ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة له وإذ كان ذلك ، فإن المطعون ضده الثاني لا يعد خصما حقيقيا في الدعوى ولا يترتب على صدور الحكم بقبول ترك الخصومة بالنسبة له إسباغ الحجية على قضاء الحكم الابتدائي بنفى علاقة العمل بينه وبين مورث المطعون ضدها الأولى ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها الأولى بأحققتها لمعاش تأسيسا على قيام رابطة بين مورثها وبين المطعون ضده الثاني فإنه لا يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ويكون النعى عليه بسببي الطعن على غير أساس .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبري نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة
المستند حسن السباعي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق والدكتور جمال
الدين محمد

(٣٠)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل . " انتهاء خدمة العامل " . " بلوغ سن الستين " .
الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين . حق العامل في الاستقرار
في العمل لمدة سنة أخرى من تاريخ نفاذ اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . شرطه .
تحديد رب العمل سنا معينة للتقاعد . لا يرتب حقا مكتسبا للعامل .

النص في المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الذي يسري من تاريخ نشره في ٢٨/٨/١٩٦٦ — مفاده
أن الأصل انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين واستثناء من هذا الأصل يحق
للعامل الذي جاوز هذه السن في تاريخ نفاذ ذلك القرار الجمهوري الاستقرار
في عمله لمدة سنة أخرى من هذا التاريخ إذا كانت لوائح ونظم خدمته تقضي
ببقاءه إلى وقت يجاوزها . أما العامل الذي لم يكن قد بلغ سن الستين في ذلك
التاريخ ، فإنه يكون بمنأى عن ذلك الاستثناء وتنتهي خدمته ببلوغه هذه السن
وفقا للأصل العام المقرر بالمادة ٧٥ المشار إليها حتى لو نصت تلك اللوائح
والنظم الصادرة قبل سريان القرار الجمهوري المذكور على سن التقاعد تزيد عنها ،
فليس من شأن ذلك النص أن يرتب حقا مكتسبا للعامل ، ذلك أن ما رأى
صاحب العمل تقريره — تحديد سن معينة لتقاعد عماله إنما هو — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) صادر منه بماله من سلطة مطلقة في إدارة

منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه فيحق له —
مادام ذلك التقرير بهذا الوصف — تحديد سن أخرى للتقاعد تقل عنها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدوى رقم ٧١٣ سنة ١٩٧١ عمال كلى
شمال القاهرة بطلب إلزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع له تعويضا مقداره
خمسة آلاف جنيه وقال بيانا للدعوى أنه التحق بالعمل لدى شركة سكة حديد
مصر الكهربية ووحدات عين شمس بموجب عقد نص فيه على أن سن التعاقد
هى الخامسة والستين ولما صفت هذه الشركة وحلت محلها المطعون ضدها
نظم العلاقة بينها وبين عمالها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى
نصت المادة ٧٥ منه على أنه يستثنى من انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين العمال
الذين تقضى لوائحهم ببقائهم لسن تجاوزها فيحق له الاستمرار فى عمله حتى
سن الخامسة والستين لكن المطعون ضدها انتهت خدمته فى ١/٣/١٩٦٨ ببلوغه
الستين من عمره مما ألحق به أضرارا مادية يقدر التعويض عنها بالمبلغ الذى رفع به
دعواه . وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المطعون
ضدها أن تدفع للطاعن مبلغ ألفى جنيه . استأنفت الشركة هذا الحكم باستئنافها
المقيد برقم ٣٨٨٨ سنة ٩٠ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت فى
٩ من فبراير سنة ١٩٧٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدوى . طعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت
لنظره جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وفيها أصرت النيابة على رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . ويقول بياناً لذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن خدمة الطاعن انتهت في ظل العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى تدل المادة ٧٥ منه على أن للعامل الذى لم يبلغ سن الستين وقت نفاذه تنتهى خدمته ببلوغ هذه السن واول كانت لوائح ونظم خدمته تقضى ببقائه لسن تزيد عنها ، فى حين أنه ما دام عقد عمل الطاعن ينص على استمراره فى عمله حتى سن الخامسة والستين فإن أعمال حكم المادة ٧٥ المذكورة التى تخضع لحكم الفقرة ب منها لا يحول دون نفاذ هذا العقد إذ يتعلق حقه بهذه السن فيحق له الاستمرار فى العمل لحين بلوغها كما أن القرار الجمهورى سالف الذكر لم يمس الحقوق المكتسبة فنص فى المادة ٧٨ منه على احتفاظ العاملين بمرتباتهم ولوتجاوزت نهاية المربوط وفى المادة ٩٠ على عدم المساس بالبدلات المقررة قبل صدوره ، ويؤكد ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص فى المادة الأولى منه على سريان أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على العاملين الخاضعين لأحكامه فيما لم يرد بشأنه نص خاص يكون أكثر سخاء لهم .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الذى يسرى من تاريخ نشره فى ٢٨/٨/١٩٦٦ — على أن تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : ١ — بلوغ الستين ويستثنى من ذلك (ب) العاملون الذين تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لسن تزيد على الستين .. فيستمررون لمدة سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة إذا كانوا قد تجاوزوا سن الستين “ مفاده أن الأصل هو انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين واستثناء من هذا الأصل يحق للعامل الذى تجاوز هذه السن فى تاريخ نفاذ ذلك القرار الجمهورى الاستمرار فى عمله لمدة سنة أخرى من هذا التاريخ إذا كانت لوائح ونظم خدمته تقضى ببقائه إلى وقت يجاوزها ، أما العامل الذى لم يكن قد بلغ سن الستين فى ذلك التاريخ فإنه يكون بمنأى عن ذلك الاستثناء وتنتهى خدمته ببلوغه هذه السن وفقاً لأصل العام المقرر بالمادة ٧٥ المشار

إليها حتى ولو نصت تلك اللوائح والنظم الصادرة قبل سريان القرار الجمهورى المذكور على من للتقاعد تزيد عنها ، فليس من شأن ذلك النص أن يرتب حقا مكتسبا للعامل ، ذلك أن ما رأى صاحب العمل تقريره من تحديد سن معينة لتقاعد عماله إنما هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصرف صادر منه بما له من سلطة مطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصالحه فيحقق له — ما دام ذلك التقرير بهذا الوصف — تحديد سن أخرى للتقاعد تقل عنها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن مدة خدمته تنتهى ببلوغه سن الستين لأنه بلغها بعد العمل بالقرار الجمهورى المشار إليه بـ سنتين فلا يفيد الاستثناء — الوارد فى الفقرة ب من المادة ٧٥ منه ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبرى نائب رئيس المحكمة ارضوية الساحة
المستشارين ، حسن السباطي ، محمد حب الله ، أحمد ضياء عبد الرزاق هيد ،
والدكتور جمال الدين محمود .

(٣١)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٩ القضائية

تأمينات اجتماعية . قانون .

تأخر هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم
مستنداته . أثره . إلزامه بأداء ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم تأخير ولو
جاوز ذلك أصل المستحقات . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جزاء ماليا وليس فائدة قانونية .

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون للتأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) أنه إذا استحق المؤمن
عليه معاش أو تعويضاً تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ
تقدمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بمستنداته . فإن هي تراخت في الصرف كان من
حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه
الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . فلا يعفى الهيئة من دفع
هذا التعويض أن يكون المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة إلزام
الهيئة به ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد
خوات اتخذت الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا تعذر إن هي لم تف
به في الميعاد ، ولأن مادعا الشارع إلى تقدير هذا الحق للمؤمن عليه إنما هو
رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لها من صلة

أساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد ألزم الهيئة بأداء جزاء مالى إن هي تراخت فى الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ، وإذا كان ذلك فإن هذا الجزاء المالى — ليس فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لاختلاف كل منها عن الآخر مصدرا وسببا ولذلك فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق بالقدر اللازم لهذا الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى بنها على الهيئة الطاعنة طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٠ تعويضا عما أصابه من أضرار مادية وأدبية لعدم صرف تأمين البطالة له منذ ١٥/١١/١٩٦٩ حتى تاريخ رفع الدعوى وما يستجد حتى تمام الصرف ، وقال فى بيان ذلك أنه كان يعمل بالشركة العربية للنسيج الحديد منذ سنة ١٩٦٠ وحتى ١٥/١١/١٩٦٩ حيث فصلته من عمله تعسفيا ولم تصرف له الهيئة الطاعنة تعويض البطالة بالرغم من توافر شروط استحقاقه له مما يخول له مطالبة الطاعنة بأن تؤدي له ١٪ من قيمة تأمين البطالة عن كل يوم من تاريخ الاستحقاق حتى الصرف . وبتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٦ قضت المحكمة بئدب خير لأداء المأمورية الميينة بالمنطوق . وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٨ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٦٨٣ ج و ٥٠١ م استأنف الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا (مأمورية بنها) وقيد استئنافها ١٩٤ سنة ١١ ق ٠ وبتاريخ ٤/١١/١٩٧٨ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وجعله بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٢٢ ج و ٥٢٦ م طعنت

الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره جلسة ١٩/١٢/١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في اقتضاء تعويض بطلالة قيمته ٢٦ ج و ٣٢٩ م على الأسانيد والبيانات التي أوردتها الخبير في تقريره في حين أن الخبير لم يلتفت إلى أن الإجراء الذي يتعين إتمامه قبل أن يقوم التزام الهيئة الطاعة بأداء تعويض البطالة والذي يتمثل في إرسال رب العمل للاستشارة رقم ٦ وقيام مكتب علاقات العمل بتتبع سبب الفصل وموافاة الهيئة برأية في هذا الشأن . لم يكن قد تحقق وأيضا لم ينتبه الخبير إلى أنه قد صدر حكم في الدعوى رقم ٤١٩ سنة ١٩٦٩ عمال جزئي شبرا الخيمة بتاريخ ١٥/٣/١٩٧١ بوقف قرار الفصل وبالزام رب العمل بأن يدفع للمطعون ضده مبلغا يعادل أجرة من تاريخ فصله بواقع ٤٠ قرشا يوميا الأمر الذي يتعين لأجله وقف صرف تعويض البطالة الذي لا يجوز الجمع بينه وبين الأجر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعة بقيمة تعويض البطالة الذي قدره الخبير فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعة لم يسبق لها التعدي أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله فإنه لا يجوز لها إثارة هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى باستحقاق المطعون ضده لفوائد تأخير عن المبلغ المقضى به وقدره ٢٦ ج و ٣٢٩ م بواقع ١٪ وكان سنده في ذلك حكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أن هذه المادة قد حددت الفائدة بنسبة من قيمة المستحقات وجعلتها عن كل يوم يتأخر فيه الصرف الأمر الذي يجعل التكييف

القانوني لهذه الفائدة أنها فائدة لرأس المال تخضع لحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني ولحكم المادة ٢٣٢ منه والتي تقضى بعدم تقاضى فوائد أكثر من رأس المال ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قضى المطعون ضده بفوائد تأخير مقدارها ٤٩٦ ج و ١٩٧ م أى أكثر من رأس المال فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أن مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا استحق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته فإن هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا إليه - من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيناء المستندات المطلوبة فلا يعنى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة إلزام الهيئة به ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا تعذر إن هى لم تف به فى الميعاد ، ولأن مادعا النزاع إلى تقدير هذا الحق للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة فى سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد لزم الهيئة بأداء جزاء مالى أن هى تراخت فى الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ، وإذ كان ذلك فإن هذا الجزاء المالى - ليس فائده قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدني لاختلاف كل منها عن الآخر مصدر أو سببا ولذلك فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من القانون المدني ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فن النعى عليه بمخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيه الحد ، أحمد شرق الملبجي ، أحمد صبرى أسعد ونهس
حوض سيد .

(٣٢)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٣ القضائية :

حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . عمل .

القضاء نهائيا للعامل بفروق الأجر المستحقة له مساواة بزميله المقارن به .
اكتسابه حجية الأمر المقضى في دعواه التالية بفروق الأجر عن مدة لاحقة
طالب أن أساس الطلب في الدعويين واحد .

المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى
ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بانتقضائه ، فإن هذا
القضاء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك
المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى
أو بطريق الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت
تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفاؤها -
لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض القضاء للطعن ،
بفروق الأجر المستحقة له من مدة تالية على أساس ما استقر له بموجب
الحكم الصادر فى الدعوى رقم عمال جزئى الاسكندرية والاستئناف
رقم عمال مستأنف الاسكندرية من حق فى فروق أجر حدد

(١) نقر ١٩٧٩/٤/٢١ مجموعة المـكتب الفنى لسنة ٢٠ ص .

مقدارها الحكم المشار إليه عن المدة من ١/١/١٩٦٢ حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٦ لاستكمال أجره ليتساوى بالأجر المحدد لزميله المقارن به خلال ذات الفترة وما لهذا القضاء من حججه قولا منه أن هذه الحجية قاصرة على فترة النزاع التي تعرض لها الحكم المذكور ولا يمتد أثرها إلى غير الفترة الزمنية التي صدر بشأنها ، مع أنه لا اعتبار لاختلاف المدة المطالب بفروق الأجر عنها في الدعوى ما دام الأساس فيها واحدا ، ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم السابق باستحقاق الطعن عن هذه الفروق ، فانه يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها — شركة السيوف للغزل والنسيج والشركة العربية لتجارة المنسوجات — الدعوى رقم ١٥٠٦ لسنة ٧٠ عمال كلى الاسكندرية بطلب الحكم بالزام المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي له مبلغ ٣٠٠ جنيها ، وبالزام المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي له مبلغ ٦٠ جنيها واعتبار أجره ابتداء من ١/١٢/١٩٧٠ مبلغ ٢٠ ج و ٧٦٠ م ، وقال بيانا لها أنه سبق أن أقام على المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٢٦٦١ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى الاسكندرية بطلب إلزامها بأن تؤدي له الفروق المستحقة عن أجره في المدة من ١/١/١٩٦٢ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ باساواة بزملائه عملا بالمادة ٥٣ من قانون العمل وقضى له بهذه الفروق وحاز الحكم قوة الأمر المقضى بعد أن تأيد بالاستئناف

رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٠ عمال مستأنف الاسكندرية - وإذا استحققت له فروق أخرى عن مدة تالية من ١٩٦٦/١٠/١ حتى ١٩٧٠/٨/٣١ قبل المطعون ضدها الأولى ، ومن ١٩٧٠/٩/١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٠ قبل المطعون ضدها الثانية فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٣ قضت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق ، وفي ١٩٧٣/١/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت نظره أخيراً جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم إذ قضى برفض الدعوى يكون قد فصل على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى صدر بين الخصوم أنفسهم ، وفي ذات الموضوع ، نفقد قضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٦١ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى الاسكندرية والذي تأيد استئنافاً في القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٠ عمال مستأنف الاسكندرية بفروق أجر للطاعن لمساواته بزميل له في الفترة من ١٩٦٢/١/١ . حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ بما لا يجوز معه المجادلة في هذا الشأن عن مدة لاحقة ، وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بحجية الحكم السابق مما يعيبه الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٦١ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ بالزام المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ١٢ ج و ٧٥٥ م قيمة فروق الأجر المستحقة له عن المدة من ١٩٦٢/١/١ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ تأسيساً على وجوب مساواة أجره بأجر زميله المقارن به ، وقد تأيد هذا القضاء استئنافاً بالحكم الصادر في القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٠ عمال

مستأنف الاسكندرية وحاز بذلك قوة الأمر المقضى، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب الحكم للطاعن بالفروق المستحقة له عن المدة من ١ / ١٠ / ١٩٦٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٠ استنادا لذات الأساس الذى حمل عليه طلباته فى الدعوى رقم ٢٦٦١ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى الاسكندرية ، وانحسم الخلاف بينهما بشأنه بالحكم النهائى الصادر فيها ، لما كان ذلك ، وكانت المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بانتفائه . فان هذا القضاء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يحوز قوة الشئ المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها — لما كان ما تقدم . وكان الحكم اطعون فيه قد رفض القضاء للطاعن ، بفروق الأجر المستحقة له عن مدة تالية على أساس ما استقر له بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٦١ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى الاسكندرية والاستئناف رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٠ عمال مستأنف الاسكندرية من حق فى فروق أجر حدد مقدارها الحكم المشار إليه عن المدة من ١ / ١ / ١٩٦٢ حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٦ لاستكمال أجره ليتساوى بالأجر المحدد لزميله المقارن به خلال ذات الفترة لما لهذا القضاء من حجية قولا منه أن هذه الحجية قاصرة على فترة النزاع التى تعرض لها الحكم المذكور ولا يمتد أثرها إلى غير الفترة الزمنية التى صدر بشأنها ، مع أنه لا اعتبار لاختلاف المدة المطالب بفروق الأجر عنها فى الدعويين ما دام الأساس فيها واحدا ، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم السابق باستحقاق الطاعن لهذه الفروق فانه يكون قد فصل فى النزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من سبب الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المجيد ، د. عصم المرافي ، د. محمد المرمي ، د. فنيح الله ، د. سيد عبد الباقي .

(٣٣)

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٨ القضائية :

نقل بحري " تصادم بحري " . قانون . معاهدات .

السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة . خروجها عن نطاق تطبيق قانون التجارة البحري وأحكام التصادم البحري بمعاهدة بروكسل . مؤداه .
عدم سريان المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المذكور على التصادم بين سفينة حربية وأخرى تجارية . وجوب تطبيق القواعد العامة في القانون المدني .

إن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ وإن لم يعن بوضع تعريف للسفينة التي تسري عليها أحكامه إلا أنه يستفاد من نصوص ذلك القانون والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن أنه يقصد بالسفينة كل منشأة حائمة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الاعتياد ، وإذا كانت السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتعارض طبيعتها مع الأحكام الواردة بقانون التجارة البحري مثل التسجيل وحقوق الامتياز والرهون البحرية وعقدى النقل والتأمين البحريين . والجزء على السفينة وغير ذلك ، فإن تلك السفن تخرج عن نطاق تطبيق ذلك القانون . وقد أكدت هذا النظر المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المعقودة في بروكسل بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ وعمل بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ فقد نصت المادة ١١ من هذه المعاهدة على عدم

تطبيق أحكام التصادم البحري على السفن الحربية وسفن الحكومة المخصصة كلية للخدمة عامة . لما كان ذلك وكان واقع الحال الثابت بالأوراق والذي لم ينزع فيه الطرفان أن حادث التصادم المرفوع عنه دعوى التعويض قد وقع بين سفينة حربية مصرية وسفينة تجارية لبنانية في المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية فإن هذا التصادم لا يخضع لأحكام قانون التجارة البحرية ولا تسرى في شأنه الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المشار إليه . ومن ثم فإن دعوى التعويض عنه إنما تخضع للقواعد العامة في المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٤م تجارية كلى الاسكندرية على وزارة الحربية الطاعنة طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٨١٧ جنيه و ٢٤٣ مليم تعويضا عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة احتكاك قاطرة حربية بسفينة مملوكة لها بتاريخ ١٩/١/١٩٧٤ . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى باعتبارها دعوى تعويض عن تصادم بحري رفعت على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية ، وأخصها وجوب توجيه احتجاج خلال ٤٨ ساعة من وقوع التصادم . وبتاريخ ١٦/١/١٩٧٤م قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وندبت خيرا لبيان أسباب الحادث وتقدير الضرر . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٥م بإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون ضدها مبلغ ١٥٠٠ جنيه . استأنفت الطاعنة هذين الحكمين بالاستئناف رقم ١٩٩

لسنة ٣١ ق تجارى وتمسكت بدفعها المشار إليه . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٧ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وتأييد الحكمين المستأنفين . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة عدلت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى تسييب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة المطعون ضدها الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية اللتين توجبان توجيه احتجاج إلى المسئول عن الضرر خلال ٨ ساعة من وقوعه على أن يعقبه رفع دعوى المطالبة بالتعويض خلال ٣١ يوما من الاحتجاج ، وأوضحت فى دفاعها أن مقصود المشرع بالاحتجاج المشار إليه أن يكون صريحا وموجها إلى المسئول عن الضرر ولا يقوم مقامه إخطار أية جهة أخرى ، وأنه يقع على عاتق المطالب بالتعويض إقامة الدليل على إرساله هذا الاحتجاج فى الميعاد القانونى ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفع وقبل الدعوى تأييدا على أن ربان السفينة المشوكة للمطعون ضدها قام بإخطار قائد ميناء الاسكندرية بوقوع الحادث يوم حدوثه ، وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ إدارى عسكرية الميناء وأن هذه ولاشك إجراءات اتخذت لدى جهات رسمية تستوجب عليها ظروف الحال أن تقوم بإخطار الجهة المسببة فى الحادث عن ظروفه وملازماته ، وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه مخافا للقانون لأن الاحتجاج المقصود بالمادتين المشار إليهما هو الذى يوجه إلى المسئول عن الضرر ولا يقوم مقامه إخطار أية جهة أخرى هذا فضلا أن المطعون ضدها لم تقدم سورة المحضر الإدارى ولم تقدم الدليل على أن قائد ميناء الاسكندرية قد أبلغ الطاعنة بالحادث فى الميعاد القانونى ، ومن ثم يكون الحكم نداء أقام قضاءه على دليل ظنى الأمر الذى يعيبه بالقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال بالإضافة إلى مخالفة قانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى بسببيه في غير محله ذلك أن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ وأن لم يعن بوضع تعريف للسفينة التي تسرى عليها أحكامه إلا أنه يستفاد من نصوص ذلك القانون والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن أنه يقصد بالسفينة كل منشأة عائمة تقسوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الاعتقاد وإذا كانت السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتعارض طبيعتها مع الأحكام الواردة بقانون التجارة البحري مثل التسجيل وحقوق الامتياز والرهون البحرية وعقدي النقل والأمين البحريين ، والجنس على السفينة وغير ذلك . فإن تلك السفن تخرج عن نطاق تطبيق ذلك القانون وقد أكدت هذا النظر المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المعقودة في بروكسل بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ وعمل بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ . فتمت نصت المادة ١١ من هذه المعاهدة على عدم تطبيق أحكام التصادم البحري على السفن الحربية وسفن الحكومة المخصصة كلية لخدمة عامة . لما كان ذلك وكان واقع الحال الثابت بالأوراق والذي لم ينازع فيه الطرفان — أن حادث التصادم المرفوع عنه دعوى التعويض قد وقع بين سفينة حربية مصرية وسفينة تجارية لبنانية في المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية ، فإن هذا التصادم لا يخضع لأحكام قانون التجارة البحري ولا تسرى في شأنه الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون المشار إليه . ومن ثم فإن دعوى التعويض عنه إنما تخضع للقواعد العامة في المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى سليماً إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه لا يبطئه ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بما قرره من توافر شرط الاحتجاج وهو غير لازم إذ لمحة النقض أن تصحح هذه الأسباب لما كان ذلك وكان النعى في هذا الطعن قد انصب فقط على قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة المطعون ضدها للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ، فإنه وقد انتهت هذه المحكمة فيما تقدم إلى عدم سر يان أحكام القانون المشار إليه على التصادم موضوع التداعى ، فإن النعى في سببه يكون غير منتج ويتعين رفض الطعن .

طبعة ١٥ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار : محمد صادق البصير نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين إبراهيم دده ، حسن الزمر ، منير عبد المجيد ومحمد إبراهيم خليل .

(٢٤)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤ القضائية :

حكم . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . دعوى . نقض .
قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الاصلى للمدعى مع إعادتها للرافعة في الطلب
الاحتياطى . تأييده استئنافياً . الطعن بالنقض فيما قضى به في الطلب الاصلى .
غير جائز مالم يكن قد فصل نهائياً في الطلب الاحتياطى . م ٢١٢ مرافعات .

مفاده نص المادة ٢١٢ مرافعات أن الأصل أن الأحكام التى تصدر أثناء
سير الدعوى قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها استقلالاً
إلا فى الحالات المستثناة بنص المادة المذكورة ، وكان المقصود بالحكم المنهى
للخصومة كلها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - هو
الحكم الختامى المنهى للخصومة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات الطاعن
ومورث الطاعنة الثانية موضوع الخصومة هى الحكم بصحة ونفاذ عقد
البيع الصادر لهما من المطعون عليه الأول وبطلان عقد البيع المسجل الصادر
من المطعون عليه المذكور للمطعون عليه الثانى بالنسبة - لمساحة . . . مما
بيع لهما بالعقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه والحكم احتياطياً بفسخ عقد البيع
الأول وإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع للمدعين مبلغ . . قيمة الثمن والتعويض
من الفسخ ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى
اقتصر على الحكم ببطلان عقد البيع - الأول - ورفض الدعوى بالنسبة
للطالب الاصلى المقدم من المدعين خاصاً بالحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور
وأعاد الدعوى للرافعة فى الطلب الاحتياطى للدعية لا يكون قد أنهى الخصومة

كلها ما لم يكن قد فصل في هذا الطلب نهائيا وهو ما خلت الأوراق من دليل عليه ، وكان المحكم المذکور ان لیس من الأحكام التي استثنى عنها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فان الطعن في الحكم المطعون فيهما على استقلال يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة و بعد المداونة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن الأول ومورث الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها أقاما الدعوى رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٣ سواهج الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه المذكور بتاريخ ١٩٤٣/٩/٥ والمتضمن بيعه لهما ٢ ف و ٥ ط بثمان قدره ١٢٠٠ ج ، طلب المطعون عليه الثاني التدخل خصما ثالثا في الدعوى تأسيسا على أنه اشترى من ذات البائع ١ ف و ٢١ ط و ١٥ س تدخل في القدر المباع منه للمدعين وأنه سجل عقد شرائه قبل تسجيل صحيفة الدعوى ، طعن المدعيان بصورية عقد - مد طالب التدخل صورية مطلقة وطلبا احتياطيا الحكم بفسخ عقد البيع الصادر لهما من المدعى عليه و إلزامه برد الثمن مع التعويض وتمسك المدعى عليه وطالب التدخل - المطعون ضدهما - بطلان عقد المدعين لصدوره من المدعى عليه المطعون عليه الأول - وهو فاصر وطعنا على التاريخ المدون بالعقد بالتزوير ، وفي ١٩٥٥/١٢/١٧ حكمت المحكمة بنسب خبير لتحقيق الادعاء بالتزوير وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢ برد و بطلان التاريخ المدون بعقد المدعين وببطلان هذا العقد ورفض طلب صحته ونفاذه وأعدت القضية للمرافعة في الطلب الاحتياطي للمدعين استأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف أصيوط وقيد الاستئناف برقم ٢٤٨ سنة ٣٢ ق وحكمت المحكمة بانقطاع سير

الخصومة في الدعوى بوفاة مورث الطاعة الثانية وإذ عجل الاستئناف حكمت المحكمة فيه بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٩٧ سنة ٣٠ ق و بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١ حكمت المحكمة بتنقض الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف ، وفي ١٩٦٥/٤/٢٣ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن العقد موضوع النزاع أبرم في ١٩٥٣/٩/٥ بعد بلوغ المطعون عليه الأول من الرشد وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ١٩٦٩/٤/٢٣ بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أنه لما كان الحكم المطعون فيهما الصادر أولهما في ١٩٦٩/٤/٢٣ بأحالة الدعوى إلى التحقيق والصادر ثانيهما في ١٩٧٠/٣/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى في الطلب الأصلي للمدعين وأعاد الدعوى للمرافعة في الطلب الاحتياطي — ولما يفصل فيه بعد — لم ينهيا الخصومة كلها وهما أيضاً من بين الأحكام المستثناة على سبيل الحصر طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات فإن الطعن فيهما على استقلال يكون غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الحكمين المطعون فيهما قد صدر أولهما بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٣ والثاني بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢ في ظل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي بدأ العمل به اعتباراً من ١٩٦٨/١١/١٠ ، ولما كان الطعن فيهما — وفقاً لنص المادة الأولى من ذلك — القانون — يخضع للقانون الساري وقت صدورهما ، وكانت المادة ٢١٢ من ذات القانون تنص على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك ما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " ومفاد ذلك أن الأصل أن الأحكام التي

تصدر أثناء سير الدعوى قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها لايحوز الطعن فيها استقلالاً إلا في الحالات المستثناة بنص المادة المذكورة ، وكان المقصود بالحكم المنهى للخصومة كلها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون هو الحكم الختامي المنهى للخصومة - لما كان ذلك ، وكانت طلبات الطاعن الأول ومورث الطاعنة الثانية موضوع الخصومة هي الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٩/٥ الصادر لهما من المطعون عليه الأول وبطلان عقد البيع المسجل في ١٠/٧/١٩٥٣ الصادر من المطعون عليه المذكور للمطعون عليه الثاني بالنسبة لـ ١ ف و ٢١ ط و ١٥ س مما بيع لهما بالعقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ، والحكم احتياطياً بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٩/٥ وإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع للمدعين مبلغ ١٥٠٠ ج قيمة الثمن والتعويض عن الفسخ وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي اقتصر على الحكم ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٩/٥ ورفض الدعوى بالنسبة للطلب الأصلي المقدم من المدعين خاصاً بالحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور وأعاد الدعوى للمرافعة في الطلب الاحتياطي للمدعين لا يكون قد أنهى الخصومة كلها مالم يكن قد فصل في هذا الطلب نهائياً وهو ما خلت الأوراق من دليل عليه ، وكان الحكم المذكوران ليسا من الأحكام التي استثنيت - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المشار إليه فان الطعن في الحكمين المطعون فيهما على استقلال يكون غير جائز .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق الدمار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 إبراهيم فوده ، وحسن النسر ، وميز عبد المجيد ، و محمد إبراهيم خليل .

(٣٥)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٠ القضائية :

(٢٠١) تنفيذ عقارى . بطلان . بيع . دعوى .

(١) حكم مرسى المزاد . طاب بطلان بدعوى مبتدأة فى ظل قانون المرافعات السابق . عدم قبوله إلا من الغير أو ممن كان طرفا فى الإجراءات ولم يصح إعلانه بها .

(٢) إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف — فى ظل قانون المرافعات السابق — أثره . إنقاسخ البيع الأول وزوال ما يكون المشتري الأول قد رتبته من حقوق عينية على العقار .

١ — الطعن على حكم مرسى المزاد بدعوى بطلان مبتدأة — فى ظل قانون المرافعات السابق — لا يقبل إلا من الغير الذى لم يكن طرفا فى إجراءات التنفيذ أو ممن كان طرفا فيها ولم يصح إعلانه بها ، أما من كان طرفا فى إجراءات التنفيذ وصح إعلانه بها فلا يكون له من سبيل للطعن على حكم مرسى المزاد إلا باتباع طرق الطعن المنصوص عليها فى المادة ٦٩٢ من القانون المذكور .

٢ — إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف — فى ظل قانون المرافعات السابق — يترتب عليه إنقاسخ البيع الأول بمرسى المزاد الثانى بما

يعتبر معه المشتري الأول كأنه لم يملك العقار مطلقاً فتزول حقوقه عليه بأثر رجعي وتزول بالتبع لذلك كل الحقوق العينية التي يكون قد أنشأها للغير فيما بين حكم مرمى المزااد الأول وحكم مرمى المزااد الثاني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما هو مبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى ضد مدنيها في القضية رقم ٤٣١ لسنة ٦١ ق بيوع مصر المختلطة التي حكم فيها بتاريخ ١٧/٤/١٩٣٧ م بارساء مزااد بيع العقار المنفذ عليه على .. — مورث المطعون عليه السادس — الذي تصرف في هذا العقار بالبيع إلى المطعون عليها السابعة التي باعته للطاعن — أقام المطعون عليهم من الثانية إلى الخامسة باعتبارهم ورثة المدين ” ” — الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١ م بيوع بندر الجيزة بطلب إعادة إجراءات البيع على ذمة الراسى عليه المزااد لتخلفه عن سداد باقى الثمن . وقد أوقفت الإجراءات فيها برفع الطاعن دعوى الإستحقاق رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ م الجيزة الابتدائية ، ولما شطبت هذه الدعوى ولم يجددها الطاعن في الميعاد استأنفت المطعون عليهم من الثانية إلى الخامسة السير في دعوى البيوع ، ولما أقام الطاعن الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الجيزة الابتدائية للحكم بطلان الإجراءات في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١ م بيوع بندر الجيزة سالفة البيان وثبوت ملكيته للعقار موضوع هذه الإجراءات ، حكمت المحكمة في ٣٠/٩/١٩٦٤ م بوقف إجراءات البيع في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٥١ م بيوع بندر الجيزة إلا أن إجراءات البيع استمرت رغم ذلك أمام المحكمة الجزئية حتى حكم في ١/٩/١٩٦٦

بارساء مزاد العقار على المطعون عليها الأولى التي أدخلها الطاعن في الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الحيزة الابتدائية لتسمع الحكم بطلباته فيها ، أقام المطعون ضدهن من الثانية إلى الخامسة الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦ م الحيزة الابتدائية للحكم ببطلان صحيفة الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الحيزة الابتدائية والحكم الصادر فيها بجلسة ١٩٦٤/٩/٣٠ م وبعد أن أمرت المحكمة بضمها إلى الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الحيزة الابتدائية حكمت بتأريخ ١٩٦٨/٣/٧ م بعدم قبول الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦ م الحيزة الابتدائية وفي الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الحيزة الابتدائية بإلغاء إجراءات التنفيذ المتخذة في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١ م بيوع بندر الحيزة بما في ذلك حكم مرمى المزاد الصادر فيها بجلسة ١٩٦٦/١/٩ م لبطلانها وبتثبيت ملكية الطاعن للعقار موضوع النزاع . . إستأنفت المطعون عليها الأولى الشق الثاني من هذا الحكم وقيد (استئنافها) برقم ١٠٧٤ سنة ٨٥ ق القاهرة ، كما استأنفته المطعون عليهن من الثانية إلى الخامسة وقيد الاستئناف برقم ١٠٧٦ سنة ٨٥ ق القاهرة وبعد أن أمرت محكمة الاستئناف بضم الاستئناف الثاني إلى الاستئناف الأول حكمت بتأريخ ١٩٧٠/٣/٢٣ م برفض الاستئناف عن الحكم في الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦ م الحيزة الابتدائية وبعدم جواز استئناف الحكم الصادر في ١٩٦٤/٩/٣٠ م وبإلغاء الحكم المستأنف في الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الحيزة الابتدائية وعدم قبول هذه الدعوى — طعن الطاعن في هذا الشق الأخير من هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثالث التناقض . وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف بعد أن أيدت الحكم الابتدائي فيما رده على ما أثير حول بطلان صحيفة الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ الحيزة الابتدائية أو انعدها للأسباب التي بنى عليها . وتقضت لذلك الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦ الحيزة الابتدائية التي رفعتها المطعون عليها الثانية عن نفسها وبصفقتها بطالب بطلان حكم وقف إجراءات

البيع الصادر في ٣٠/٩/١٩٦٤م في الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤م المشار إليها مما مفاده اعتراف المحكمة بسلامة ذلك الحكم وعدم جواز استئنافه بما يستتبع احترام آثاره ومن أهمها انعدام حكم مرسى المزاد لانه وليد إجراءات قضائية بتأييد الحكم الابتدائي بوقفها عادت بعد ذلك وأقرت قيام حكم مرسى المزاد وبجحة عدم جواز النيل منه بدعوى بطلان أصلية بما يجعل قضاءها مشوباً بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن إذ أقام الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤م بالحيزة الابتدائية للحكم ببطلان إجراءات دعوى البيوع رقم ٨ لسنة ١٩٥١م بندر الحيزة وحكم مرسى المزاد الصادر بها في ٩/١/١٩٦٦م ، وأقامت المطعون عليهن من الثانية إلى الخامسة الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦م بالحيزة الابتدائية للحكم ببطلان صحيفة دعوى الطاعن سالفه الذكر وبطلان الحكم الصادر فيها في ٢/١/١٩٦٤م بوقف إجراءات البيع في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١م المشار إليها ، وأمرت المحكمة بضم الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦م بالحيزة الابتدائية إلى الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤م بالحيزة الابتدائية ليصدر فيها حكم واحد ، حكمت بعدم قبول الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦م لأنها لم تؤسس على طلب بطلان حكم يتحور من أركانه الأساسية ولم تتعرض بصدد قضائها في الدعوى المذكورة لحكم مرسى المزاد الصادر في دعوى البيوع رقم ٨ لسنة ١٩٥١م بندر الحيزة وما كان لها أن تتعرض له وهو صادر لصالح المدعيات في الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦م سالفه الذكر فلا يتصور أن يكون محل طعن منهن ، ثم عرضت المحكمة بعد ذلك لدعوى الطاعن رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤م بالحيزة الابتدائية وناقشت الأسس التي أقام عليها طلب بطلان إجراءات البيع في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١م بيوع بندر الحيزة وحكم مرسى المزاد الصادر فيها بدعوى مبتدأة منتهية إلى انعدام هذا الحكم للأسباب التي أسست عليها قضاءها وحكمت للطاعن بثبوت ملكيته للعقار محل النزاع ، فلما استأنفت المطعون عليهن من الثانية إلى الخامسة طلبات إعادة البيوع على مسئولية المشتري المتخلف في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١م بيوع بندر الحيزة - وطالب إلغاء الحكم المستأنف في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١م

لإجراءات البيع الصادر في ١٩٦٤/٩/٣٠ لبطلانه وبطلان عريضة الدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤. الحيزة الابتدائية واستأنفت الراسى عليها مزاد إعادة البيع المطعون عليها الأولى هذا الحكم طالبة إلغاءه في الشق الخاص بالدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ الحيزة الابتدائية والحكم أصليا ببطلان عريضة الدعوى المذكورة وإلغاء كافة ما ترتب عليها من آثار واحتياطيا برفض دعوى الطاعن . قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به بالنسبة للدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٦٦. الحيزة الابتدائية للأسباب التى أقيم عليها الحكم المذكور ، ثم عرض بصدد استئناف الراسى عليها المزاد للشق من الحكم الابتدائي الخاص بالدعوى رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ م الحيزة الابتدائية إلى تغيير أسبابه التى أقام عليها قضاءه بانعدام حكم مرسى المزاد في دعوى البيوع رقم ٨ لسنة ١٩٥١ بنذر الحيزة ، ذاهبا إلى خطأ الحكم في هذا الخصوص ورتب على ذلك أنه إذا كان الطعن في حكم مرسى المزاد قد استغلق لسبب أو لآخر فإنه لم يكن للطاعن في سبيل التخلص منه أن يلجأ إلى دعوى البطلان الأصلية مادام قد ثبت فساد الادعاء بعدم اختصاصه في دعوى إعادة البيع وانتهى إلى إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى الطاعن ، لما كان ذلك ، وكان البين من كل ما تقدم أن قول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أيد حكم محكمة الدرجة الأولى فيما جاء به ومتعلقا بحكم مرسى المزاد قول لا يصادف محلا من أسباب هذا الحكم وكان التناقض الذى يبطل الحكم هو ما تتماهى به أسبابه أو يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه فهم أساس قضاء المنطوق وهو ما برئت منه أسباب الحكم المطعون فيه فإن النعى عليه بالتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثانى الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الاستئناف بعد أن قررت أن حكم مرسى المزاد قرار يصدره القاضى بما له من سلطة ولائيه ويتالى يخرج من عداد الأحكام فلا يجوز حججه — ومن ثم يجوز طلب بطلانه بدعوى مبتدأة — عادت إلى القول بأنه يجوز حججه كاملة على كل من صدر في مواجهته شأنه في ذلك شأن الأحكام العادية لحسمه كل المنازعات الشكلية بين أطرافه ، وتكون قد خالفت نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات السابق التى أجازت طلب بطلان إجراءات

التنفيذ مع طلب استحقاق العقار بدعوى ترفع بالأوضاع العادية وهو ما يستفاد منه جواز رفع الدعوى المبتدأة ببطلان حكم مرسى المزاد ، وإذ قامت محكمة الاستئناف أن حكم مرسى المزاد وقد صدر بعد الحكم النهائي بوقف إجراءات البيع إعمالاً لنص م ٧٠٦ من القانون سالف الذكر - ورغم اتصال علم قاضي البيوع بهذا الحكم الأخير - ودون إعلان وارث المشتري المتخلف بالعزم على الاستمرار في إجراءات البيع يكون والعدم سواء لصدوره من قاضي فقد ولايته على دعوى البيع فضلاً على إجراءات باطلة مما يجيز للمشتري المتخلف وللطاعن باعتباره خلفاً له التمسك ببطلانه بدعوى مبتدأة وهو ما أخذ به الحكم الابتدائي وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى في الشق الخاص بدعوى الطاعن رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٦٤م الجيزة الابتدائية وبعد قبولها على قوله " وبما أن المستأنفة في الاستئناف رقم ١٠٧٤ سنة ٨٥ ق القاهرة - المطعون عليها الأولى - نعت ضمن مانعت على الحكم المستأنف في رفع الدعوى المبتدأة بطلب بطلان إجراءات التنفيذ وتثبيت ملكيته للعقار موضوع هذه الإجراءات مع أنه كان مختصاً في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥١ بيوع الجيزة وصدر حكم نزع الملكية في مواجهته فلم يطعن في حكم مرسى المزاد عملاً بالمادة ٦٩٢ مرافعات . وبما أن حكم مرسى المزاد إن كان لا يعتبر حكماً بمعنى الكلمة لأنه قرار يصدره القاضي بماله من سلطة ولائية إلا أنه يفترض حسمه لكافة المنازعات الشكلية بين أطراف المجزوف في هذا تشابه طبيعته مع طبيعة الأحكام - بحيث متى صدر في مواجهة هؤلاء امتنع عليهم الطعن على الإجراءات السابقة المزايمة إذ يفترض أنه فصل في كافة الشكليات فهو يحوز حجية كاملة على كل من صدر في مواجهته من أطراف المجزوف شأنه شأن الأحكام العادية وبما أن المشرع وقد حصر طرق الطعن في الأحكام . . . فان بحث أبواب العوار التي تلحقها أو تعيب الإجراءات التي بنيت عليها لا يكون إلا بالتظلم فيها بطرق الطعن المناسبة لما فإذا كان الطعن في الحكم بأحدى هذه الطرق غير جائز أو كان قد استغلق لسبب أو لآخر فلا يبل

للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية " . ثم حصل من أوراق الدعوى رقم ۸ لسنة ۱۹۵۱ م بيوع بنسدر الحيزة أن طالبات إعادة البيع اختصاص من فيها — .. المطعون عليه السادس — وارث المشتري للتخلف ، كما اختصاص من الطاعن كذلك باعتباره قد آلت إليه ملكية العقار موضوع التنفيذ بعقد مسجل وأن اختصاصهما تم بإجراءات صحيحة ثم استخلص الحكم من ذلك ومن ثبوت حضور الطاعن دعوى إعادة البيع فساد ادعائه بطلان إجراءات اختصاصه فيها ، لما كان ذلك ، وكان ماقرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيحا في القانون ذلك أن الطعن على حكم مرسى المزااد بدعوى بطلان مبتدأه في ظل قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى لا يقبل إلا من الغير الذى لم يكن طرفا في إجراءات التنفيذ أو من كان طرفا فيها ولم يصح إعلانه بها أما من كان طرفا في إجراءات التنفيذ وصح إعلانه بها فلا يكون له من سبل الطعن للطعن على حكم مرسى المزااد إلا باتباع طرق الطعن المنصوص عليها في المادة ۶۹۲ من القانون المذكور ، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه صحة إجراءات إعلان — المطعون عليه السادس — وارث المشتري المتخلف — وكذلك صحة إجراءات اختصاص الطاعن فيها هو استخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق ، وكان لا يبين من الأوراق أن حكم مرسى المزااد قد فقد مقوماته الأساسية فإنه لا يجوز للطاعن طلب بطلانه بدعوى مبتدأة لسبب كان يمكن الطعن عليه به بالطريق المنصوص عليه في المادة ۶۹۲ من قانون المرافعات السابق وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الرابع القصور في التبريد وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أسبغ حماية شكائية . . . على حكم مرسى المزااد ولم يعن بالرد على ما اعترض إجراءات التنفيذ من بطلان وانعدام ولم يتكلم عن دعوى الاستحقاق التى أقامها الطاعن ويرد على دفاعه فيها بأنه تملك العقار موضوع التنفيذ أما عن — طريق شرائه من — المطعون عليه السابقة — بموجب عقد مسجل ، وكانت قد انتقلت إليها ملكيته بالشراء بعقد مسجل ، من — مورث المطعون عليه السادس — الذى انتقلت إليه ملكيته بموجب حكم مرسى المزااد — الصادر في ۲۷/۴/۱۹۳۷ م وأما بتملك العقار

بوضع اليد مدة خمس سنوات إعمالاً لنص المادة ٩٦٩ من القانون المدني وأغفل الرد على أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص مما يعيبه بالتقصير .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى وعلى نحو ما سلف في الرد على السبب الثالث — بأسباب صحيحة تكفي لحمله إلى قيام حكم مرسى المزااد الثاني حجة على الطاعن لاسبيل للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية ، وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا هي ألغت الحكم الابتدائي بالرد على أسبابه ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمل قضائها ، وكان من أثر إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف في ظل قانون المرافعات السابق إقراض البيع الأول بمرسى المزااد الثاني بما يعتبر معه المشتري الأول كأنه لم يملك العقار مطلقاً فتزول حقوقه عليه بأثر رجعي وتزول بالتبع لذلك كل الحقوق العينية التي يكون قد أنشأها للغير فيما بين حكم مرسى المزااد الأول وحكم مرسى المزااد الثاني ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها بمعنى أن المحكمة لو كانت بحته لحاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر عدم بحث مثل هذا الدفاع قصوراً في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان ، وكان بحث طلب الطاعن ثبوت ملكيته للعقار موضوع النزاع لم يعد مستجاً على النحو السالف البيان فانه لا على المحكمة إذا هي أغفلت الرد عليه ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد مدني للعصار نائب رئيس المحكمة وهضرية للسادة المستشارين :
محمد طه منبجر ، وحسن النمر ، ومدير عبد المجيد ، ومحمد ابراهيم خليل .

(٣٦)

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ القضائية

(١) حكم . " إصدار الحكم " . بطلان . قضاة .

المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم اقتصار ولايته على العمل
الإداري . إمتدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى ادوائر بالمحكمة الابتدائية .
لا بطلان .

(٣ ، ٢) حكم . " حجية الحكم " . خلف . بيع . تجزئة .

(٢) حجية الحكم . مناطه . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب
في الدعويين . اختلاف الخصوم . أثره . انحسار الحجية عن الحكم السابق
ولو كان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .

(٣) الأحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن الحق الذي
تلقاه منه . الأحكام الصادرة على الخلف الخاص . لا حجية لها قبل السلف .

(٤) إرث . حيازة . ملكية . نقض . " السبب غير المنتج " .
إقامة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث . النعي عليه في خصوص
ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج .

(٥) إثبات . إرث . حيازة . ملكية .
ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها بكافة طرق

الاثبات . لا تريب على المحكمة ان هي استندت في قضائها إلى شهود سمعهم
الخبير دون حلف يمين .

١ - النص في المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن
السلطة القضائية على أن " ... وتؤلف كل محكمة - ابتدائية - من عدد
كاف من الرؤساء والقضاة ويندب لرئاستها أحد مستشاري محكمة الاستئناف
التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية ... ويكون بكل محكمة عدد كاف من
الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها .. وتصدر
الأحكام من ثلاثة أعضاء ... " ، يدل على أن المستشار المنتخب لرئاسة
المحكمة الابتدائية لا يتحدد ولايته بالعمل الإداري بالمحكمة ، بل تمتد إلى ولاية
القضاء ذاتها . ولو أراد المشرع غير ذلك ، لما نص على أن يرأس
الدائرة رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها . يؤكد ذلك ما أورده المذكرة
الإيضاحية لمشروع القانون المذكور من أن المادة ٩ من القانون
قد أسبغت على المستشار الذي يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل
في الدعاوى التي ترفع للمحكمة الابتدائية التي يرأسها . لما كان ذلك ،
وكان الحكم الابتدائي - المؤيد استئنافيا - قد صدر من الدائرة الأولى
المدنية بمحكمة شين الكوم الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس
المحكمة وأحد الرؤساء وأحد القضاة بها ، وهو تشكيل يسوغه القانون ،
فإن النعي عليه بالبطلان لذلك يكون غير سديد .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مناط حجية الحكم
الصادر في إحدى الدعاوى ، في دعوى تالية سواء كان الحكم السابق
صادرا في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة ، أو في مسألة أساسية
واحدة ، في الدعويين أن يكون الحكم السابق صادرا بين ذات الخصوم
في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدعويين ، فلا تقوم
متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما في الدعوى
التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ،

إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل — أو أدخل — في الدعوى وأصبح بذلك طرفاً في هذا الحكم .

٣ — إذا جاز أن الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فانه لا حجة للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

٤ — إذا كانت الملكية بالميراث كافية وحدها لحمل قضاء الحكم ويستقيم بها وهو سبب مستقل لا كتساب الملكية ، فان النعى عليه في خصوص وضع اليد ، وهي دعامة مستقلة — بفرض صحته — يكون غير منتج .

٥ — الملكية بالميراث من الوقائع المسادية ، وكذلك الحال بالنسبة لوضع اليد فيجوز إثبات أيهما بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم فلا ثريب على المحكمة إن هي اعتمدت في تحقيق كل منهما بوصفه سبباً مستقلاً لا كتساب الملكية على تحقيق أجراء الحيز وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن بصفته ولياً شرعياً على ولده القاصر أقام الدعوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا الجزئية بطلب الحكم بطرد المطعون عليه الأول من أرض النزاع وتسليمها إليه مع إلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ١٣ ج قيمة ريعها عن سنة ٦٤ / ١٩٦٥ . وقال شرعاً لدعواه أنه اشترى ١٣ ط موضحة بالصحيفة بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٥/١١/١٩٦١ ، قضى بصحته

ونفاذه مع التسليم في الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٦٤ تلا الجزئية وسلمت الأرض إليه بمحضر رسمي في ١٩٦٥/٢/٢١ . وأن المطعون عليه الأول اغتصبها ووضع يده عليها دون سند ، فأقام الدعوى بالطلبات سالفه البيان . وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٨ الذي يستند إليه المدعى عليه — المطعون عليه الأول — والصادر إليه من صوري ، واستمعت إلى شهود الطرفين عادت فحكمت بتاريخ ١٩٦٨/٢/٦ بالزام المطعون عليه الأول بأن يؤدي إلى الطاعن مبلغ ١٣ ج قيمة الربيع ، وبعد اختصاصها بنظر طلب التسليم وأمرت بإحالة إلى محكمة شبن الكوم الابتدائية ، فقيدت الدعوى أمامها برقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٨ واختصم المدعى بصحيفة معلقة في ١٩٧٠/٤/٢٨ موجهة إليها طلب الطرد والتسليم أقام الطاعن الدعوى رقم ٨٢١ لسنة ١٩٦٨ تلا الجزئية بطلب الحكم بالزام المطعون عليه الأول بأن يؤدي إليه مبلغ ٤٥ ج قيمة الربيع المستحق عن المدة من ١٩٦٦ / ٦٥ حتى ١٩٦٨ / ٦٧ استنادا إلى الحكم رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا ، فأحالتها المحكمة إلى محكمة شبن الكوم الابتدائية لنظرها مع الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٨ وقيدت أمامها برقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٩ . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعوى الأخيرة إلى الأولى ، وندبت خبيرا في الدعوى لأداء الأمورية الموضحة بمنطوق هذا الحكم ، وقدم الخبير تقرير ، عادت فحكمت بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٥ برفض الدعويين . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣ لسنة ٦ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص الدعوى رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٩ شبن الكوم الابتدائية وبرفضه في خصوص الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٨ شبن الكوم الابتدائية وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة ، حاصل أولها بطلان الحكم الابتدائي لصدوره من دائرة مشكلة برئاسة المستشار رئيس المحكمة ، وهو تشكيل لا يجيزه القانون ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون باطلا .

بدوره بطلانا متعلقا بالنظام العام ، يجوز التحدى به ولأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أن " .. وتؤلف كل محكمة - ابتدائية - من عدد كاف من الرؤساء والقضاة . ويندب لرئاستها أحد مستشارى محكمة الاستئناف التى تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية .. ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها .. وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء .. " يدل على أن المستشار المتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا يتحدد ولايته بالعمل الإدارى بالمحكمة ، بل تمتد إلى ولاية القضاء ذاتها . ولو أراد المشرع غير ذلك . لما نص على أن يرأس الدائرة رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها . يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور من أن المادة ٩ من القانون قد أسبغت على المستشار الذى يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة الابتدائية التى يرأسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - المؤيد استئنافيا - قد صدر فى ١٥/١٠/١٩٧٣ من الدائرة الأولى المدنية بمحكمة شبين الكوم الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس المحكمة وأحد الرؤساء وأحد القضاة بها ، وهو تشكيل يسوغه القانون ، فإن النعى عليه بالبطلان غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكمين الابتدائى والاستئنافى لم يتقيدا بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا الجزئية ، الذى لم يعتد بعقد الانحجار المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٥٨ الصادر من مورثة المطعون عليهم عدا الأول إلى المطعون عليه الأول ، لأنه صورى لم يتخذ بوضع يده على أطياف النزاع وأنه وضع يده عليها بدون سند قانونى ، فاستحق قبله ريع الأرض . وأن - المؤجرة - لم تضع يدها هى

الأخرى على أعيان النزاع ، وأن الطاعن تسلمها من البائعين له بموجب محضر تسليم رسمي بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٦٥ تقاذا للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣١٥ لسنة ١٩٦٤ تلا الجزئية ، بدعوى أنه صدر قبل إدخال التي لم تكن ممثلة في الدعوى ، ومن ثم فلا تحتاج بالحكم القاضي بالبيع ، في حين أن هذا الحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وحجته لا تقتصر على المطعون عليه الأول ، بل تمتد إلى والدلة زوجته — المؤجرة له ومورثه المطعون عليهم من الثانية إلى السادس ، لأن الصورية لا تقبل التجزئة ولأن المطعون عليه الأول يعتبر دائنا بحق الإيجار والانتفاع بالعين قبل من أجرت له ، وأن الدائن يعتبر ممثلا لمدينه ووكيلاه في ممارسة الحق المشترك بينهما بحكم القانون . فضلا عن أنه لم يطلب الحكم له بالملكية ، وإنما طلب الحكم له بالبيع وبالتسليم باعتبار أنه المشتري للأرض وآلت إليه ثمرات المبيع وأن النزاع في حقيقته يقوم على أحقيته في الانتفاع بالأرض التي اشتراها وهو ما أقره عليه وقرره الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا الجزئية .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوى ، في دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادرا في ذات الموضوع ، أو في مسألة كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين أن يكون الحكم السابق صادرا بين ذات الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدعويين فلا تقوم متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما في الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل — أو أدخل — في الدعوى وأصبح بذلك طرفا في هذا الحكم . وإذا جاز أن تكون الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فانه لا حجية للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المالكة لهذه الأطنان لم تكن خصما في دعوى الربيع رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا الجزئية ،

فلا يسوغ في القانون أن يحتج عليها بحكم لم تكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها ، كما أن الموضوع يختلف في الدعويين ، فالدعوى الأولى أمام محكمة تلا الجزئية كان الشق الذي فصلت فيه المحكمة خاصا بطلب الريع - نسب ، في حين أن الدعوى الحالية هي دعوى مطالبة بالريع والتسليم ، وهي في حقيقتها مؤسسة على الملكية بعد أن أدخلت فيها دفعت الدعوى بأنها هي المالكة للأطيان موضوع النزاع . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد ورد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بأن المحكمة " لا تتقيد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تـ .. والقاضي بالزام المدعى عليه - المطعون عليه الأول - بالريع عن المدة السابقة ، ذلك أن هذا الحكم قد صدر قبل أن تعرض المحكمة المذكورة لبحث الملكية باعتبارها مسألة أولية أثارها المدعى عليه - المطعون عليه الأول - منذ بداية التداعى ، وإذا تكشفت الملكية بعد تحقيقها في التداعى الحالي بين المدعى والخصومة المدخلة المالكة ، والتي لم تكن ممثلة في الدعوى أمام محكمة تلا الجزئية ، فإنه لا يحتج بهذا الحكم القاضي بالريع في التداعى الحالي ، بعد أن تم بحث الملكية ، وهي المسألة الأولية المترتب عليها الفصل في التداعى الحالي بشقيه ، طلب الطرد والتسليم والريع والذي لم يكن محل بحث محكمة تلا الجزئية ، كما أضاف الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة تلا الجزئية لا تقوم له حجة قبل المؤجرة والتي لم تكن مختصة في الدعوى المذكورة ، وخلص إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، فإن النعى عليه بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب لا يكون في محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثاني وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من ملكية مورثة المطعون عليهم من الثانية إلى السادس لأرض النزاع بالميراث وبوضع اليد ، دون بيان سند هذا الميراث مع أن تقرير الخبر الأول أورد أن ما يخص بالميراث عن والديها ٢ ط و ٤ س شائعة في القطعة ١١٤ بحوض قبالة ، في حين ذهب تقرير

الخبر الأخير إلى أن حقيقة أرض النزاع ١٠ س و ١١ ط وأنها في وضع يد بصفتها مالكة لها بالميراث الشرعي . وقد أخذ الحكم الابتدائي بالتقرير الأخير وأيده الحكم المطعون فيه ، مع أن هذا القول يحتاج إلى بيان كيفية أولولة أرض النزاع إليها بالميراث بتحديد مقدار ما يملكه كل من والديها ونصيبها هي فيه . ولم يعول الحكم على دليل رسمي لإثبات ذلك ، وإنما اكتفى بأقوال الشهود أمام الخبر ، وإذا اعتمد الحكم للقضاء بملكية المدخلة في الدعوى على الميراث ووضع اليد ، فإن انهيار الأساس القائم على الميراث ينهار به أيضا الأساس الآخر القائم على وضع اليد لأن الحكم قام على الدليلين معا هذا إلى أن إسناد ملكية إلى وضع اليد إسناد خاطيء وفاسد ، لأن وضع اليد فصل فيه بحكم محكمة تلا وهو قضاء مانع من العودة إلى مناقشة وضع يد المطعون عليه الأول ، ذلك أن قول الخبر أن وضعت اليد على أرض النزاع نحسا وعشرين سنة إلى أن أجزتها إلى المطعون عليه الأول من حوالي ١٥ سنة وأن وضع يدها كان هادئا ومستمرا وأن الطاعن والبائع له من قبل لم يضعوا اليد على أرض النزاع ، يناقض المسألة الكلية الشاملة التي أثبتتها حكم محكمة تلا من أن وضع يد المطعون عليه الأول كان اغتصابا وبناء على عقد صوري لم يقترن بوضع اليد . فضلا عن أن محكمة الموضوع رجحت تقرير الخبر رغم أنه أقيم على أقوال شاهدين لم يثبت أقوالهما في محضر أعماله مكتفيا بإثبات أن نائب العمدة والزارع المجاور قررا أن هي الواضحة اليد ، وهو قول لا يصح أن يقاس بشهادة الشهود الذين سمعهم محكمة تلا بعد حلف اليمين . كما استدلل الخبر على وضع اليد بسداد الأموال الأميرية مع أنه قدم إليه ما يفيد سداد أموال سنتي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع متجاهلا قوة الشيء المقضي التي حازها حكم محكمة تلا الجزئية ، يخالف القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا بما سبق الرد به على الوجه الأول من السبب الثاني . وغير مقبول ثانيا فيما أثاره حول أسباب وقدر ملكية مورثة المطعون عليهم من الثانية إلى السادس ، إذ هو دفاع يخالطه واقع

لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . وهو غير منتج في شقه المتعلق بوضع يد على أرض النزاع ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأن المبير خلص إلى أن أرض النزاع وحقيقة مساحتها ١١ ط و ١٠ س كانت في وضع يد مورثة المطعون عليهم من الثانية إلى السادس بصفتها مالكة لها وقد اختصت بها بالميراث الشرعى عن والديها منذ حوالى ٢٥ سنة . وقد افترنت تلك الملكية بوضع يدها عليها وتأجيرها للمطعون عليه الأول وأن الثابت للمحكمة أن تقرير هذا الخبير قد بنى على أساس من معانيته للأطيان مثار النزاع على الطبيعة وتطبيقه لمستندات الطرفين عليها وسماعه ملاحظتهما ورجال الإدارة وجيران تلك الأطيان ، وعلى أسباب صحيحة وسائغة تقرها وتأخذ بنتيجتها محولة عليها وباعتبار التقرير جزءا من حكمها . وأنها تطرح ما جاء بالتقريرين السابقين ولا تعول عليهما في قضائهما تأسيسا على أنه لم تراع فيهما الأسس والأسانيد التي ارتكن إليها التقرير الأخير ، وكان رأى الخبير مجرد دليل في الدعوى وعنصر من عناصر الإثبات فيها يخضع لتقدير محكمة الموضوع ولها الموازنة والمفاضلة بين ما يقدم إليها من تقارير الخبراء والأخذ بما تراه منها ، وكان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد قام على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وكانت الملكية بالميراث كافية وحدها لحمل قضاء الحكم ويستقيم بها وهو سبب مستقل لا كتساب الملكية ، فإن النعى عليه في خصوص وضع اليد ، وهى دعامة مستقلة — بفرض صحته — يكون غير منتج ، هذا إلى أن الملكية بالميراث من الوقائع المسادية وكذلك الحال بالنسبة لوضع اليد فيجوز إثبات أيهما بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة أن هى اعتمدت في تحقيق كل منهما بوصفه سببا مستقلا لا كتساب الملكية على تحقيق أجراه الخبير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين إرفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد علي المصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد طه منبر ، حسن القنبر ، مزي عبد المجيد ومحمد إبراهيم خليل .

(٢٧)

الطعن رقم ٦ لسنة ٦ قضائية :

(٢٤١) شركات . كفالة .

(١) للشركة شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء . جواز ضمان مدير الشركة
 سداد دين في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه من أرباح . إعتبار هذا الضمان من
 أعمال الإدارة وليس تبرعا يمس أموال الشركة .

(٢) تعدد مديري الشركة . حق كل منهم في إدارة الشركة منفردا . شرطه .
 عدم تحديد نظام الشركة إختصاص كل منهم أو النص على أن تكون القرارات
 بإجماع المديرين أو بأغليتهم . م ٥١٧ مدني .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للشركة وجود مستقل
 عن الشركاء فيها ، فتخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة
 للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حصة في نسبة معينة من الأرباح أو
 نصيب في رأس مال الشركة عند التصفية ، فإنه يجوز لدائن الشريك أن ينفذ على
 الأرباح التي يستحقها الشريك قبل الشركة ، وبالتالي يجوز أن يضمن مدير
 الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح
 دون أن يمس هذا الإلتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعا ، وإنما عملاً
 من أعمال الإدارة شأنه شأن أداء حصة كل شريك في الأرباح .

٢ - مؤدى نص المادة ١/٥١٧ من القانون المدنى أن الأصل أنه إذا تعدد مديرو الشركة ولم ينص نظامها على تحديد اختصاص كل منهم ، ولم ينص فى الوقت ذاته على أن تكون القرارات بإجماع المديرين أو بأغليتهم ، كان لكل واحد منهم حق إدارة الشركة منفردا والقيام بجميع أعمال الإدارة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — وعلى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول تقدم بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٦ بطلب إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية لإصدار الأمر بإلزام المطعون عليها الثانية و والطاعن الثانى بأن يدفعوا إليه متضامين مبلغ ١٢٥٠ ج مع إلزام الطاعن الأول بصفته مديرا لفندق بأدائه مما هو مستحق لهم قبل شركة الفندق ، وقال شرحا لطلبه ، أنه يداين المطعون عليها الثانية بهذا المبلغ بموجب عشر شيكات أعادها البنك المسحوبة عليه لعدم وجود حساب باسم الساحبة ، وإذا كانت شريكة فى هذا الفندق ، نقد قبل الطاعن الثانى بصفته و أن يضمناها متضامين فى دفع قيمتها وذلك بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٤/٥/٢٣ . وإذا رفض الطلب وحددت جلسة لنظره ، قيدت الدعوى برقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٦٦ القاهرة الابتدائية . تنازل المطعون عليه الأول عن مخاصمة وبتاريخ ١٩٦٨/١/١٣ استصدر المطعون عليه الأول ، أمرا من قاضى الأمور الوقفية بتقدير دينه قبل المطعون عليها الثانية بمبلغ ١٢٥٠ جنيه والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة وحتى السداد ، وبتوقيع حجز ما للدين لدى الغير حجزا تحفظيا تحت يد الطاعن الثانى ، بصفته مديرا وممثلا قانونيا لشركة فندق ، على ما هو مستحق للمطعون عليها الثانية قبل الشركة من إيجارات وأرباح ، وفاء

المبلغ المذكور وتحددت جلسة لنظر الموضوع مع الدعوى الأصلية سالقة البيان .
 وبتاريخ ١٩٦٨/١/٢٧ توقع المحجز تحت يد الممثل القانوني للفندق . وبتاريخ
 ١٩٦٩/٣/٦ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليها الثانية بضمان وتضامن الطامن
 الثانى بصفته مديرا للفندق ، وفي مواجهة الطامن الأول والخصم المدخل الممثل
 القانوني لشركة الفندق — المطعون عليه الثالث — بأداء مبلغ ١٢٥٠ جنيه .
 للمطعون عليه الأول وبصححة إجراءات حجز ما للمدعين لدى الغير المتوقع تحت يد
 الخصم المدخل . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣٦ لسنة ٨٦ ق
 القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠ حكمت المحكمة بنسب خير لأداء المأمورية
 المبينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت بتاريخ
 ١٩٧٥/١١/٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق
 النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض
 الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة
 لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينحى الطاعنان بالسبب الأول
 منها على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسيب ومخالفة الثابت
 بالأوراق وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بطلان الكفالة الصادرة عن الطاعن
 الثانى بصفته باعتبار أن الكفالة من عقود التبرع وتخرج عن سلطة مدير الشركة ،
 فضلا عن أن الإدارة لم تكن له وحده ، بل كانت له ولـ .. مجتمعين ، غير
 أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن التزام الطاعن الثانى وفقا
 لنصوص العقد المؤرخ ١٩٦٣/٥/٢٣ — لا يعتبر تبرعا وإنما يعتبر من أعمال
 الإدارة مع ما في ذلك من مخالفة لنصوص عقد الشركة وإذ انتهى في ذات
 الوقت إلى اعتباره من قبيل الكفالة التضامنية ، فإنه يكون معيبا بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول ، ذلك أنه لما كان من المقرر —
 في قضاء هذه المحكمة — أن للشركة وجود مستقل عن شركاء فيها ، فتخرج
 حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد
 ذلك إلا مجرد حصة في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس مال الشركة عند
 التصفية ، فإنه يجوز لدائن الشريك أن ينفذ على الأرباح التي يستحقها الشريك

قبل الشركة ، وبالتالي يجوز أن يضمن مدير الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح دون أن يمس هذا الالتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعاً وإنما عملاً من أعمال الإدارة شأنه شأن أداء حصة كل شريك في الأرباح ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليه الثاني بصفته مديراً وممثلاً للفندق لم يلتزم ككفيل متضامن في مال الشركة بل انصب التزامه على الوفاء بدين في ذمة المطعون عليها الثانية مما تستحقه قبل الشركة من أرباح ، ويحق لدائنها أن ينفذ عليها وبالتالي تعتبر من أعمال الإدارة وليست تبرعاً ، فإنه يكون قد التزم الصحيح في القانون . وإذا خُص الحكم إلى هذه النتيجة ، فإنه لا يكون قد تناقض مع اعتبارها كفالة تضامنية مشروطة بوجود استحقاق للمطعون عليها الثانية في أرباح شركة الفندق . وهو مردود في شقه الثاني ، ذلك أن المادة ١٧٥/١ من القانون المسدنى إذ نصت على أنه ” إذا تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة دون أن يعين اختصاص كل منهم ودون أن ينص على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة ، كان لكل منهم أن يقوم منفرداً بأى عمل من أعمال الإدارة على أن يكون لكل من باقى الشركاء المنتدبين أن يعترض على العمل قبل تمامه . “ فقد دلت على أن الأصل إنه إذا تعدد مديرو الشركة ولم ينص نظامها على تحديد اختصاص كل منهم ، ولم ينص في الوقت ذاته على أن تكون القرارات بإجماع المديرين أو بأغليتهم ، كان لكل واحد منهم حق إدارة الشركة منفرداً والقيام بجميع أعمال الإدارة . لما كان ذلك وكان الثابت من عقد شركة فندق المؤرخ ١٩٦٣/٣/١ والمقدم بحافضة الطاعنين أنه خلا من نص على تحديد اختصاص كل من المديرين ولم ينص على عدم جواز انفراد أى منهما بالإدارة فإنه يكون لكل منهما الانفراد بالإدارة ، لا يغير من ذلك ماورد بالعقد من أن لهما أيضاً حق التوقيع مجتمعين لأن ذلك لا يعنى وجوب صدور أعمال الإدارة منهما مجتمعين . وكان لم يثبت أن الشريك الآخر المنتدب للإدارة قد اعترض على انفراد الطاعن الثاني بالعمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد في هذا الخصوص بأن ” الثابت من استعراض عقد الالتزام المؤرخ ١٩٦٣/٥/٢٣ أنه تضمن التزام مدير الفندق — الطاعن الثاني — إلى الدائن المستأنف ضده الأول — المطعون عليه الأول — في حدود

قيمة ما يستحق لهذا الشريك المدين في صافي أرباح الفندق وبالتالي يعد هذا الالتزام من قبيل أعمال الإدارة وليس تبرعا " مما مفاده أن الحكم قد ذهب إلى أن تصرف المطعون عليه الثاني بصفته - وإن انفرد به - يعد صحيحا ملزما له . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تحصل المعنى الذي يقصده المتعاقدان من عبارات العقد، وهو أمر تستقل به مادامت لم تخرج في تفسيرها له عن المعنى الظاهر لعباراته ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه وانهى إليه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق الذي يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وفيه الرد الضمني الكافي والمسقط لمساقه الطاعنان من أوجه دفاع وحجج مخالفة له ، فمن النعي عليه بالتناقض والقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق لا يكون في محله .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون عليه الأول وجه طلباته في بادئ الأمر بالتضامن ثم عاد وقصر طلباته على المطعون عليها الثانية باعتبارها مدينته ، وطلب تثبيت الحجز تحت يد الطاعن الثاني مع الزامها هي وحدها بالدين غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن المطعون عليه الأول طلب الحكم بصحة الحجز بالإضافة إلى الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى ، معتبرا ذلك عودة إلى طلب التضامن ، مما يعيبه بالفساد في الاستدلال لأن الدعوى حسب تكييفها الأخير لم تنصرف إلى طلب الحكم بصحة الحجز وحده ، بل تضمنت طلب إلزام المطعون عليها الثانية وحدها بالدين .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن العبرة في تحديد طلبات الخصم ، هي بالطلبات الختامية التي يطلب الحكم له بها في الدعوى - إذ كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن ، أن المطعون عليه الأول طلب منذ بدء الخصومة إلزام الطاعن الثاني والمطعون عليها الثانية وأخرى متضامنين بأداء مبلغ ١٢٥٠ ج والفوائد ، كما طلب في أمر تقدير الدين والإذن بالحجز تقدير دينه قبل المطعون عليها الثانية بمبلغ ١٢٥٠ ج والفوائد مع الإذن له بتوقيع الحجز

التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الطاعن الثاني بصفته مديرا وممثلا قانونيا لشركة فندق أوزوريس على ما هو مستحق للمطعون عليها الثانية قبل الشركة ، محتفظا بحقه في الدعوى قبل الطاعنين ، وطلب في دعوى صحة الحجز والصحف المعلقة إلى الطاعنين والمطعون عليهما الثانية والثالث بصفته في ١٥/٢/١٩٦٨ ، ٩ ، ١٠/٤/١٩٦٨ الحكم بأنطلبات الواردة بطلب تقدير الدين والاذن بالحجز ، وتلك السابق إعلانهم بها في صحيفة الدعوى ، وانهى في مذكرته الختامية المقدمة بملسة ٣٠/٥/١٩٦٨ أمام محكمة أول درجة إلى طلب الحكم بصحة إجراءات الحجز المتوقع بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٨ — والزام الطاعن الثاني والمطعون عليها الثانية متضامين وفي مواجهة الطاعن الأول والمطعون عليه الثالث بصفته ، بأن يؤديا إليه مبلغ ١٢٥٠ ج ، وإذ قضى بالحكم الابتدائي بهذه الطلبات ، ورد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين بأن "الثابت من الأوراق أن — المطعون عليه الأول لم يتنازل عن التمسك بضمان وتضامن الطاعن الثاني لأنه في ختام طلب استصدار أمر الحجز التحفظي ، احتفظ بحقه في الدعوى قبل المستأنفين" — الطاعنين — فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، كما يكون النعي عليه بالفساد في الاستدلال في غير محله .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب من ثلاثة وجوه ، وفي بيان الوجه الأول يقولان أنهما نعيان على تقرير الحبير عدم اعتماده إيراد الفندق حسبما ورد في دفاتر الشركة وتقديره أرباح سنة ٦٥ / ١٩٦٦ قياسا على أرباح سنة ٦٤ / ١٩٦٥ . مع أن التقدير الحكمي لا يكون إلا بناء على قانون ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع . وبياننا للوجه الثاني أنهما تمسكا بأن المطعون عليها الثانية تسلمت خلال فترة الحساب ٤٠٠٠ ج منها ٢٠٠٠ ج مصروفات إقامتها بالفندق وقدا المستندات الدالة على ذلك ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك الدفاع بأن عقد ٢٣/٥/١٩٦٣ يلزم الطاعن الثاني بتسليم الربح إلى المطعون عليه الأول مع أن عقد الشركة ينص على أحقية المطعون عليها الثانية في تقاضي مالا يزيد عن ٢٥ ج شهريا عن كل شقة من الشقق المقدمة منها تحت حساب الإيجار . وفي بيان الوجه الثالث يقولان أنهما دفعا الدعوى بأنها مرفوعة

بالتواطيء بين المطعون عليهما الأول والثانية ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع ، مما يعيبه بخالفه القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود ، بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه أطرح دفاع الطاعنين ، في شأن أرباح الفندق عن سنة ٦٥ / ١٩٦٦ ، لما تبينه من عدم تقديمهما المستندات الدالة على الإيراد بدعوى فقدانها منذ مدة طويلة ولأنهما ومع تقريرهما بتحقيق نشاط الفندق لخسائر في الفترة من تاريخ التأسيس وحتى آخر مايو سنة ١٩٦٤ . تقديما بميزانية للفندق عن تلك الفترة تثبت تحقيق أرباح جاوزت ألفي جنيه ، وأنه انتهى إلى صواب الأخذ بتقرير لجنة الطعن عن أرباح سنتي ٦٣ / ١٩٦٤ ، ٦٤ / ١٩٦٥ خاصة وأن القرار أصبح نهائيا ، وأخذ بتقرير الخبير لبنائه على أسباب فنية ، ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي أنهى إليها الخبير للأسباب التي أوضحها بتقريره وتلك التي أوردتها ، وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم وفيها الرد الضمني الكافي والمستط لعل حجة تخالفها ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلا على الطعون التي يوجهها الطاعنان إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجرد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

وحيث إن النعي في وجهة الثاني غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يبينوا وجه القصور في قضاء الحكم المطعون فيه بأن عقد ٢٣/٥/١٩٦٤ يلزم الطاعن الثاني بصفته بتسليم المطعون عليه الأول دينه قبل المطعون عليها الثانية من نصيبها في صافي أرباح الفندق . ولا يصح لمحكمة النقض أن تتخذ من هذا القول قصورا تستخرج منه بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه مما يضحى معه هذا الوجه من النعي بجهلا .

وحيث إن النعي في وجهه الثالث مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه خاسر إلى أنه قد ثبت للمحكمة أن المستأنف الثاني — الطاعن الثاني — قد

التزم به بصفته مديرا لفندق أوزوريس بأن يؤدي للمستأنف ضده الأول —
المطعون عليه الأول — قيمة دين المستأنف ضدها الثانية — المطعون عليها
الثانية — وقدره ١٢٥٠ ج من صافي أرباحها كشريكة في هذا الفندق عن مدة
توافر هذه الصفة لها والتي انتهت المحكمة إلى احتسابها بمبلغ ١٨٨١ ج و ٨٩٣ م
وذلك بصفته كفيلا متضامنا مع المدينة السالفة الذكر ، إذ كان ذلك فان
ما أثاره الطاعنان أمام محكمة الموضوع من أن الدعوى رفعت بالتواطؤ بين
المطعون عليهما الأول — الدائن — والثانية — المدينة — إنما هو دفاع غير
جوهري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ما دام وفاء الطاعنين بدين المطعون
عليه الأول من مال المطعون عليها الثانية المستحق لها في ذمتها باعتبارها حصتها
في أرباح الفندق ، ومن ثم فلا يعيب الحكم اغفاله الإشارة إليه ، ويكون
النعي عليه بالقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إنه لم تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندي ، أمين مهدي أبو الهلال ومحمد زقزلوق عبد الحميد .

(٣٨)

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٧ قضائية :

تعويض . مسئولية . " مسئولية تقصيرية " .

التعويض عن الضرر المادي . مناطه . وجوب أن يكون الضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا . لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه في المستقبل حتميا فمناط تحقق الضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن النجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ماضى الماضى على المضرور من فرصة بفقد عائلته فيقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلانه لا يكفي للحكم بالتعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٥١ سنة
١٩٧٣ مدني كلى بنها قبل الطاعن بصفته طلبا للحكم بإلزامه بتعويض عما لحقهم
من أضرار بفقد عائلهم المرحوم نتيجة خطأ تابع الطاعن كما أقام باقي
المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٧٢ مدني كلى بنها قبله طلبا للحكم
بإلزامه بتعويض عما أصابهم من أضرار بفقد عائلهم المرحوم نتيجة
خطأ ذات التابع ، قضت محكمة أول درجة في ١٩٧٤/١/٢١ في كل من
الدعويين بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمدعين مبالغاً حسب الفريضة الشرعية بينهم ،
استأنف الطاعن الحكمين بالاستئناف ٣ و ٤ سنة ٧ قضائية بنها قررت المحكمة
ضئهما ليصدر فيهما حكم واحد وقضت في ١٩٧٧/٣/١٥ بتأييد الحكمين
المستأنفين مع تعديل توزيع ما حكم به بين المدعين على أساس ما حاق بكل منهم
من ضرر ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأي بنقضه ، وفي الجلسة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل النعي بسبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والنقص
في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم الأولى ومن
السادس إلى التاسعة بتعويض عما أصابهم من أضرار مادية وأقام قضاءه على أنه
يكفي لتحقيق الضرر أن يكون لمن فقد العائل حق في النفقة عليه ولو لم يكن
يعوله بالفعل إذ أن فقد العائل يكون قد أضاع عليه حقاً ثابتاً في النفقة ، بينما
يجب للحكم بالتعويض أن يكون الضرر محققاً لا محتملاً ، وإذ كان الثابت من
الأوراق أن المطعون ضدهم المذكورين بالغين وأولاهم متزوجة ولم يثبت على
على وجه اليقين قيام مورث كل منهم بالاتفاق عليه وهو مناط استحقاقه التعويض
عن الضرر المادي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في
تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر
المادي الإخلال بمصلحة مالية للضرور وأن يكون الضرر محققاً بأن يقع بالفعل
أو بأن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً ، فمناط تحقق الضرر المادي أن يدعيه

نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله فيقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل ، فإنه لا يكفى للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالنسبة للمطعون ضدهم الأولى ومن السادس إلى التاسعة على أساس تحقق الضرر المادى فيما أصاب كلا منهم من فقد عائله وحرمانه من حقه فى النفقة عليه وأطرح ما أثاره الطاعن من أن المورث لم يكن يعول أيا منهم بقوله "أنه يكفى فى هذه الحالة أن يكون من فقد العائل له حق فى النفقة عليه ولو لم يكن يعال بالفعل إذ أن فقد العائل يكون قد أضاع عليه حقا ثابتا هو حقه فى النفقة" دون أن تتحقق المحكمة مما إذا كان الضرر المادى متوافرا باستظهار ما إذا كان المجنى عليه — قبل وفاته — يعول المطعون ضدهم المذكورين على نحو دائم مستمر أم لا حتى يعتبر بفقدته إخلالا بمصلحة مالية مشروعة لهم ولم تتحقق ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور بما يوجب نقضه بالنسبة لما قضى به للمطعون ضدها الأولى من السادس إلى التاسعة من تعويض .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد موف الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد محمد الباجري ، إبراهيم هاشم ، محمد طه منبجر ، وصهي رزق داود .

(٣٩)

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ القضائية "أحوال شخصية" :

(١ - ٣) أحوال شخصية . إستئناف . معارضة . نقض .

(١) إستئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . خضوعه
للقواعد المبينة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الصادر بعدم جواز
المعارضة . عدم جواز استئنافه .

(٢) القضاء باعتبار الاستئناف كان لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية
شرطه . تخلف الاستئناف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الإستئناف .
تخلفه عن الحضور بأى جلسة قالية . أثره . شطب الاستئناف .

(٣) خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه باعتبار الاستئناف كان لم يكن . الطعن
فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .

١ - النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء
المحاكم الشرعية والمجالس المالية على أن " تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات
المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم
الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها " . وفي المادة ٣٠٥
من المرسوم بقانون رقم ٧٨ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والإجراءات المتعلقة بها على أنه " يجوز استئناف كل حكم أو قرار

صادر في الاختصاص أو في الإحالة على محكمة أخرى أو في موضوع ولو بالرفض أو بسامع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات . ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الجزئية بصفة انتهائية .. ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى " . يدل على أن استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يخضع للنصوص الواردة بشأنه في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وفي الحالات المبينة بالمادة ٣٠٥ منها وليس من بينها الحكم بعدم جواز المعارضة .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي تأجل إليها استئنافه ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمبادئ ٣١٦ و ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، إلا إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف ، أما إذا تخلف عن الحضور في أية جلسة تالية فلا يجوز الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وإنما يكفي بشطب الاستئناف عملاً بالمادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (١) .

٣ - إذ كان نقض الحكم لا يحقق سوى مصلحة نظرية محضة لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم جواز المعارضة - الصادر في دعوى أحوال شخصية - وهو حكم لا يجوز استئنافه بحيث إذا نقضت المحكمة الحكم - لقضائها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على خلاف القانون - وأحالت القضية للمحكمة الاستئناف ، فإن قضاءها فيه يكون بعدم جواز الاستئناف بما لا يفيد الطاعن ومن ثم يكون الطعن غير منتج .

(١) نص ٢٦/٥/١٩٧١ مجموعة السكندر ائفى لسنة ٢٧ ص ١٢٠٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه و باقى أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها اختصمت الطاعن فى الدعوى رقم ۱۹۷۶/۱۹ كلى أحوال شخصية للولاية على النفس جنوب القاهرة طالبة الحكم بتطبيقها عليه طلبة بائنة للضرر ، وقالت بيانا لها ، أنها زوجته ومدخولته ولا تزال فى عصمته وقد شاب تصرفاته الكثير من عدم المحكة والعصبية الزائدة والغيرة التى لا مبرر لها ، واعتاد الاعتداء عليها بالسب والضرب حتى أصبحت العشرة بينهما مستحيلة ، وبتاريخ ۱۹۷۶/۱/۲۵ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ماورد بمنطوق الحكم ، فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق المعارضة وبتاريخ ۱۹۷۷/۲/۱۳ حكمت المحكمة بعدم جواز المعارضة ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۰ لسنة ۹۴ ق أحوال شخصية القاهرة ، وحدد لنظره جلسة ۱۹۷۷/ ۱۰ / ۲ ومنها تأجل لجلسة ۱۹۷۷/۱۰/۱۶ . وفيها حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى فى سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ، إنه لما كان قد حضر بجلسة ۱۹۷۸/۱۰/۲ المحددة لنظر استئنافه وتغيب عن حضور جلسة ۱۹۷۸/۱۰/۱۶ فقضت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتخلفه عن حضورها ، فى حين أن الجزء المنصوص عليه فى المادة ۳۱۹ من القانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ ينطبق عند التخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف دون غيرها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأن النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ۶۲ لسنة ۱۹۵۵ بالغاء المحاكم الثرمية والمجالس المالية على أن "تتبع

أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها . وفي المادة ۳۰۵ من المرسوم بقانون رقم ۷۸ الصادر في ۱۲ مايو سنة ۱۹۳۱ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها على أنه يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الإحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الجزئية بصفة انتهائية . . . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ماسبق إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى * يدل على أن استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يخضع للنصوص الواردة بشأنه في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وفي الحالات المبينة بالمادة ۳۰۵ منها وليس من بينها الحكم بعدم جواز المعارضة الذي لا يجوز استئنافه على استقلاله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي تأجل إليها استئنافه ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمادتين ۳۱۶ ، ۳۱۹ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إلا إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف ، أما إذا تخلف عن الحضور في أية جلسة تالية فلا يجوز الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وإنما يكفي بشطب الاستئناف عملاً بالمادة ۸۱ من اللائحة سابقة البيان بيد أن نقض الحكم في هذا الطعن لا يحقق سوى مصادمة نظرية محضة لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم جواز المعارضة ، وهو حكم لا يجوز استئنافه بحيث أنه إذا نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية لمحكمة الاستئناف ، فإن قضاءها فيه يكون بعدم جواز الاستئناف بما لا يفيد الطاعن ، ومن ثم يكون الطعن غير منتج ويتعين القضاء برفضه .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صوف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم هاشم ، محمد مهدي سنجر وإبراهيم فرلج .

(٤٠)

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ القضائية "أحوال شخصية" :

(١-٣) وقف "الوقف الخيري" .

(١) الوقف الخيري . ماهيته . الوقف على جهة من جهات البر التي لا تنقطع . حبس الأعيان اللازمة لإقامة الأضرحة والاتفاق عليها . هو وقف خيري .

(٢) النظارة على الوقف الخيري بعد صدور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . التزام من انتهت نظارته بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . اعتباره حارسا عليها حين تمام تسليمها .

(٣) النظارة على الوقف الخيري . اعتبار الناظر حارسا حين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف . ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ . أثره . عدم جواز عزله قضاء أو استبدال غيره به . وجه استمرار صفته حين استلام وزارة الأوقاف للأعيان .

١ — الوقف يعد خيرا إذا كان على جهة من جهات البر التي لا تنقطع ، والعرف السائد بين المسلمين في العصور المتأخرة جرى على إقامة الأضرحة إعلاء لشأن المعروفين من أهل التقوى والصلاح حتى يتأسي بهم الكافة ، ومن ثم فإن حبس الأعيان اللازمة لإقامتها والإنفاق عليها يعد وقتا خيرا لما ينطوي عليه من معنى التقرب إلى الله تعالى .

٢ — نظم المشرع النظارة على الأوقاف الخيرية بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقوانين ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فجعلها لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه. وأوجب على ما انتهت نظارته على هذه الأوقاف أن يسلم أعيانها لوزارة الأوقاف مع اعتبارهم حراسا عليها حين تمام تسليمها و إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول قد تولى النظر على الوقف موضوع النزاع بقرار صدر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ١٩٤٩/١/٣١ فإن وزارة الأوقاف تكون قد حلت محله في النظارة بحكم القانون المشار إليه إعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٥٣/٥/٢١، وإذ لم يدع أي من الطرفين تسليم الوزارة عين الوقف أو تنازلها عن النظارة للطاعن المذكور أو توكلها إياه في إدارة الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها فإن يده على الوقف تكون يد حارس حين تسليمه أعيانه لها .

٣ — افترض الشارع الحراسة — في جانب الناظر على الوقف الخيري حين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف — بقصد تحميل النظار على الأوقاف الخيرية المسؤولية المدنية والجنائية عما قد يلحق أموالها من أضرار نتيجة الإهمال أو العبث خلال الفترة السابقة على التسليم وعلى ذلك فإن صفته كحارس تكون لصيقة بشخصه فلا يملك القضاء عزله أو استبدال غيره به وإنما تستمر حتى تتسلم وزارة الأوقاف أعيان الوقف ، ومن ثم فإن الحكم إذ قض بعزله وإقامة المطعون ضده ناظرا على الوقف لإدارته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المعركة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٧٧ تصرفات أحوال شخصية بنها الابتدائية ضد الطاعن الأول بطلب عزله من النظر على ضريح الشيخ .. الكائن ببندر طوخ وتعيينه هو ناظرا عليه بغير أجر، وقال بيانا لها إن النظارة على هذا الضريح كانت لوالده وخلفه فيها الطاعن الأول ورغم ذلك فقد استمر في خدمة الضريح دون انقطاع بمقتضى تفويض من كافة مشايخ الطرق الصوفية وإذ صار الطاعن المذكور عاجزا عن أداء مهمته فقد أقام الدعوى . تدخل الطاعن الثاني خصما منضما إلى الطاعن الأول في طلب رفضها ، وبتاريخ ١٩٧٧ ٦/٢٢ حكمت المحكمة بقبول التدخل وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن الطاعنين أهملوا في إدارة الضريح وأنه أقدر منهما على إدارته وبعد سماع شهود الطرفين قضت في ١٩٧٨ ٢/٥ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ١١ ق بنها ، وبتاريخ ١٩٧٨ ١١/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وعزل الطاعن الأول من النظر على ضريح الشيخ .. وإقامة المطعون ضده ناظرا عليه لإدارة شئونه بدون أجر طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الضريح موضوع الدعوى وقف خيرى آلت النظارة عليه إلى وزارة الأوقاف بمقتضى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ الذى أجاز لها النزول عن النظارة لأحد أفراد أسرة الواقف إذا كان الوقف ضئيل القيمة أو الريع أو كان على جهة بر خاصة على ألا ينفذ هذا النزول إلا بتواية الناظر الجديد ومن ثم فانه يكون لوزارة الأوقاف وحدها الحق في عزل من تنازلت له عن النظارة متى قامت لديها الأسباب الموجبة له وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعزل أولهما من النظر على هذا الضريح وأقام المطعون ضده ناظرا عليه فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الوقف يعد خيرا إذا كان على جهة من جهات البر التي لا تنقطع ، وكان العرف السائد بين المسلمين في العصور المتأخرة جرى على إقامة الأضرحة إعلاء لشأن المعروفين من أهل التقوى والصلاح حتى يتأسى بهم السكافة فإن حبس الأعيان اللازمة لإقامتها والاتفاق عليها يعد وقفا خيرا لما ينطوى عليه من معنى التقرب إلى الله تعالى .

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد نظم النظارة على الأوقاف الخيرية بموجب القانون رقم ۲۴۷ لسنة ۱۹۵۳ المعدل بالقانونين ۵۴۷ لسنة ۱۹۵۳ و ۲۹۶ لسنة ۱۹۵۴ و ۲۷۲ لسنة ۱۹۵۹ فجعلها لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه وأوجب على من انتهت نظارته على هذه الأوقاف أن يسلم أعيانها لوزارة الأوقاف مع اعتبارهم حراسا عليها حين تمام تسليمها . وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول قد تولى النظر على الوقف موضوع النزاع بقرار صدر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ۱/۳۱/۱۹۴۹ فإن وزارة الأوقاف تكون قد حلت محله في النظارة بحكم القانون المشار إليه إعتبارا من تاريخ العمل به في ۲۱/۵/۱۹۵۳ ، وإذا لم يدع أى من الطرفين تسليم الوزارة عين الوقف أو تنازلها عن النظارة للطاعن المذكور أو توكيلها بإياه في إدارة الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۵۹ الخاص بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها فإن يده على الوقف تكون يد حارس حين تسليمه أعيانه لها ، وإذا كانت هذه الحراسة قد افترضها الشارع بقصد تحميل النظر على الأوقاف المشار إليها المسئولية المدنية والجنائية عما قد يلحق أموالها من أضرار نتيجة الإهمال أو العبث خلال الفترة السابقة على التسليم فإن صفته كحارس تكون لصيقة بشخصه فلا يملك القضاء عزله أو استبدال غيره به وإنما تستمر حتى تتسلم وزارة الأوقاف أعيان الوقف ، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بعزله وإقامة المطعون ضده ناطرا على الوقف لإدارته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم تتضح سلامة ما قضى به الحكم الابتدائي من رفض الدعوى .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين ،
مجدى النجلى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش عبد الهيد .

(٤١)

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بيع . حراسة .

عقد البيع غير المسجل . أثره . لتشتري طلب فرض الحراسة الإصاحية على العين المبيعة إذا
ختمت بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .

(٢) حراسة . محكمة الموضوع . تقضى .

تقدير الضرورة والخطر في النزاع الموجب لأرض الحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل
بها محكمة الموضوع .

(٣) إثبات . ” عبء الإثبات ” . حراسة .

المطاعن الموجهة لشخص المرشح لتعيينه حارساً قضائياً . عبء إثباتها . وقوعه على عاتق
من يدعيها مدعياً كان أو مدعى عليه .

(٤) تقضى . ” أسباب الطعن ” .

أسباب الطعن بالتقضى . وجوب بيانها بوضوح بما يفي عنها النصوص وإيجالة . م ٢٥٢
مرافعات .

١ - من المقرر وفقاً لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدني أن للقضاء
أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه
من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد

حائزه ، والبيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الانعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على اعتبار أنه إلزام شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا أن يكون للمشتري إذا ما خشي على العين المبيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة آتية الذكر (١) .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ - المطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرشح لتعيينه حارسا إنما يقع عبء إثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها ، إذ يصير بذلك مدعيا مطالبا بأن يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما إذا كان هو المدعي أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن دفاع الطاعن - المدعى عليه - الذي أثار بصده اعتراضا على شخص المطعون ضده الأول - المدعى - في إسناد الحراسة إليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه .

٤ - المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين فيها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره

(١) نص ١٧ / ٦ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما قاعدة ٧

في قضائه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد ساق النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت في الأوراق بعبارة مبهمّة غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور تثبت بالأوراق ووجه مخالفة الحكم لها وموضع هذه المخالفة وأثرها في قضائه فإن النعى بهذا السبب يكون نعيًا مجملًا غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٥ مدني كلى دياط على الطاعن طالبا (أولا) الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على الأرض الزراعية ومساحتها ٣٠ ف و ١٨ ط و ٢٠ س المدينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتعيينه حارسا عليها لاستلامها وإدارتها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة حتى الفصل في موضوع النزاع . (ثانيا) الحكم بصفة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/١/٩ والمتضمن بيع الطاعن له الأرض الزراعية سالفة الذكر إلزامه بتسليمها إليه . وقال بيانا لدعواه أنه اشترى من الطاعن الأرض الزراعية محل الدعاى بموجب عقد بيع عرقي مؤرخ ١٩٧٠/١/٩ ولكن الطاعن لم ينفذ التزامه بتسليمه الأرض المبيعة أو نقل ملكيتها إليه بل وتنصل من صدور هذا البيع منه وأساء إدارة واستغلال الأرض وترانى في تحصيل ريعها وأن بقاءها في حوزته من شأنه أن يهدد حقوقه بخاطر عاجل لا يكفى في درئه اتخاذ إجراءات التقاضى العادية الأمر الذى يذبط بالمحكمة اختصاص القضاء بصفة مستعجلة بوضعها تحت الحراسة القضائية إلى أن يفصل في موضوع النزاع المردد في الخصومة . وأثناء سير الدعوى سلك الطاعن سبيل الادعاء بالتدوير على عقد البيع . وبتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ قضت محكمة

دمياط الابتدائية في الطلب المستعجل بفرض الحراسة القضائية على الأتبان المبينة بصحيفة الدعوى وتعيين المطعون ضده الأول حارسا عليها لإدارتها وإيداعها في ريعها خزانة المحكمة إلى أن يفصل في النزاع الموضوعي . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه ورفض الطلب المستعجل بفرض الحراسة القضائية ، وقيد الاستئناف برقم ١٤٩ لسنة ٩ ق ، وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضده الثاني بمذكرته بعدم قبول الطعن بالنسبة له إذ لا شأن له بالنزاع ولم يكن خصما حقيقيا أمام محكمة الموضوع ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني ورفضه بالنسبة للمطعون ضده الأول ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة رأت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني فإن المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أى منهما الآخر في طلباته ، وإذ كان البين من الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الثاني قد اختصم أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه في الخصومة سلبيا فلم تصدر منه منازعة أو يثبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشيء ، فإن اختصاصه في الطعن يغدو غير مقبول مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه نازع

أمام محكمة الموضوع في توافر الضرورة الداعية إلى الحراسة فأبان في دفاعه أنه ملء يملك الحد الأقصى المسموح به قانوناً من أرض زراعية وأن القدر محل النزاع مؤجر للغير وأنه يتعهد بإيداع الربيع سنوياً خزانة المحكمة وبذلك ينتفى الخطر العاجل المبرر للحراسة ولا تكون لطالبها مصلحة في طلبه ، إلا أن المحكمة أعرضت عن هذا الدفاع قولا منها في حكمها باحتمال العبث بالأرض المبيعة وربيعها وأن الملاءة لا تكفي لدفع الخطر ، وهو قول من الحكم المطعون فيه غير صحيح ، إذ الحراسة ليس من شأنها أن تدرأ الخطر عن المال المبيع وفي ملاءته ما ينفي احتمال العبث بالربيع ، ومن ثم يكون الحكم قد قضى بالحراسة دون تحقق مبرراتها مخالفاً لذلك القانون ومخطئاً في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك إنه لما كان من المقرر وفقاً لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدني أن للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائز ، وكان البيع ينعقد صحيحاً بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الانعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على إعتبار أنه التزام شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضاً أن يكون للمشتري إذا ما خشى على العين المبيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملاً بنص المادة آنفة الذكر ، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض في أسبابه لوقائع الدعوى ومستندات الطرفين وأورد بياناً وافياً لماهية النزاع القائم بينهما ومدى استفحاله مستظهراً أن البائع الطاعن ترانى في تحصيل أجرة الأرض محل عقد البيع منذ تاريخ انعقاده كما لم يوف بما عليها من مستحقات ضرائبية وخلص إلى أن في بقائها في حيازته مع احتدام النزاع الذي بلغ حد طعنه بالتزوير على

عقد البيع في الوقت الذي يقر فيه بحصول التصرف إنما يشكل خطرا عاجلا على حقوق المشتري المطعون ضده الأول وأن ما يتحدى به الطاعن من ملائته لا يحول دون قيام هذا الخطر إبان نزاع قد يطول أمده بعد سلوكه طريق الادعاء بالتزوير ، وكان هذا الذي أورده الحكم يعد استدلالا سائغا في تقدير الخطر المبرر للحراسة الذي اقترن بالنزاع المطروح وذلك لتجميع أسباب جدية يخشى معها على حقوق المشتري المطعون ضده الأول من بقاء الأطيان محل النزاع تحت يد البائع الطاعن فإن المجادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تحسم عنها رقابة هذه المحكمة ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة قواعد الإثبات ، ويقول بيانا لذلك إنه عرض على محكمة الموضوع تعيينه حارسا فيما لو ارتأت وضع الأرض المتنازع عليها تحت الحراسة وتمسك في دفاعه بأن المطعون ضده الأول قد فشل في دراسته وأنه ليس ملثما ولا يوثق في إدارته ، بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع مجتزئا في الرد عليه قولا بأنه دفاع مرسل لم يؤيد بدليل ، فيكون الحكم بذلك قد ألقى عليه عبء إثبات مسألة غير مكلف بإثباتها إذ يقع عبء الإثبات على عاتق المطعون ضده الأول طالب الحراسة القضائية مما يعيبه بالقصور فضلا عن مخالفة قواعد الإثبات .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرشح بتعيينه حارسا إنما يقع عبء إثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها إذ يصير بذلك مدعيا مطالبا بأن يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما إذا كان هو المدعي أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو انتفت عن دفاع الطاعن الذي أثار بصدد اعتراضه على شخص المطعون ضده الأول في إسناد الحراسة إليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه ، ويكون النعي عليه بالقصور ومخالفة قواعد الإثبات في غير محله .

وحيث إن مبنى السبب الثالث هو النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق ويقول الطاعن في هذا النعى إنه ضمن مذكرات الدفاع وشواهد التزوير أمام محكمة الموضوع قوله بأن توفيق الأوضاع كان مقرونا بامتياز الثمن ولكن الحكم المطعون فيه جزأ هذا القول واقترض إمتداد الخصومة وعاب عليه الطعن بالتزوير مع الاعتراف بالتصرف وفي ذلك مخالفة للثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفها تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا واقعيا نافيا عنها الغموض والجوالة وبحيث يبين فيها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد ساق النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق بعبارة مبهمه غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور التي تثبت بالأوراق ووجه مخالفة الحكم لها وموضع هذه المخالفة وأثرها في قضائه فإن النعى بهذا السبب يكون نعيًا مجهلا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب وزير المحكة ، ومضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد ، عزت حنورة

(٤٢)

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) قضاء . محاماه . وكالة .

المحامون من القضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم وكلا عن أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .

(٢ ، ٣) نقض " الخصوم في الطعن " . تنفيذ عقارى .

(٢) إختصاص الرامى عليه المزاد في دعوى بطلان حكم مرمى المزاد . مدور الحكم بالبطلان . طده فيه بطريق النقض . إعتباره طعنا مرفوعا من ذى صفة .

(٢) الإختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . عدم توجيه طلبات الخصم ووقوفه موقفا طليبا من الخصومة ودون أن يحكم له أو عليه بشئ . أثره . عدم جواز إختصاصه في الطعن .

(٤ ، ٥) إعلان . تنفيذ عقارى . دعوى " الصفة " .

(٤) ورقة الإعلان . لا تنتج أثرا إلا بالنسبة للعلن إليه بالصفة المحددة بالورقة . توجيه إجراءات التنفيذ العقارى للوصية باعتبارها نائمة عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد . أثره . عدم إعتباره خصما في تلك الإجراءات .

(٥) أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى . وجوب إبداء الذين لها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . جواز إلالة دعوى أصلية بالبطلان إذا لم يكن طرفا في إجراءات التنفيذ بأن لم يعلن بها .

(٦ ، ٧) أهلية . دعوى " الصفة " . وكالة .

(٦) إختصاص الوصية باعتبارها نائمة عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد . حضورها في الخصومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية . لا أثر له .

(٧) صيرورة الوسى نائبا اتفاقيا عن القاصر يعـ بلوفه من الرشد . فمرطه . أن يكون بلوغ القاصر اثنا صير الدعوى . لامل لاعمال هـ هذه القاعدة متى كان القاصر بالغاً من قبل رفع الدعوى .

(٨) تجزئة . تنفيذ عقارى .

دعوى بطلان إجراءات التنفيذ . عدم قابليتهما للتجزئة . القضاء بطلان حكم مرمى المزااد بالنسبة لأحد الخصوم . انسحاب أثره للخصوم الآخرين .

١ — لم يحظر المشرع بأى نص قانونى على من يعمل بالمحاماة من القضاة السابقين أن يكون وكلا عن أحد طرفى نزاع لمجرد أنه كان قبلا من القضاة الذين نظروا هذا النزاع .

٢ — من المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز الطعن بالنقض من كل من كان طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل مدخلا فى الدعوى أو مت دخلا فيها . وإذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع من خصمين أصليين فى المنازعة الدائرة حول طلب بطلان سند شرائهما بالمزاد وكانا مستأنفا ضدهما ومحكما عليهما بالحكم المطعون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة يكون على غير أساس (١) .

٣ — المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر فى طلباته . وإذا كان المطعون ضده الثالث عشر قد اختصم أمام محكمة الموضوع بدرجتها دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه من الخصومة سلبيا ولم تصدر منه منازعة أو يثبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشىء فإن اختصاصه فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

٤ - الأصل في أوراق المحضرين أنها متى تم إعلانها قانونا لا تنتج أثرها إلا بالنسبة لذات الشخص الذى وجهت إليه وبالصفة الصحيحة المحددة في ورقة الإعلان ولا ينسحب هذا الأثر إلى غيره من الأشخاص أيا كانت علاقاتهم به . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلا قرار الوصاية الصادر في ١٩٥٧/١٢/٤ لوالدتها المطعون ضدها السابعة - المقدمة صورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل صدوره إذ هي من مواليد ١٩٣٦/١٠/٣١ ، فمن ثم يكون توجيه إجراءات التنفيذ العقارى في سنة ١٩٦١ إلى والدتها المطعون ضدها السابعة بزعم أنها وصية عليها غير ذى أثر قانونى بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنة أو صلة القرى بينهما .

٥ - توجب المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم واقعة النزاع - على المدين إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على قائمة شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة وإلا سقط الحق في التمسك بها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون المدين طرفا في إجراءات التنفيذ ، فإذا لم يكن طرفا فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له في هذه الحالة أن يتمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزاد بطريق الدعوى الأصلية .

٦ - إذ كانت المطعون ضدها السابعة لم تكن وصية أصلا على المطعون ضدها الثالثة ولم يثبت الطاعنان وكالتها عنها . فمن ثم يكون حضور المطعون ضدها السابعة لإجراءات قضية البيوع نيابة عن المطعون ضدها الثالثة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية غير ذى أثر بالنسبة لهذه الأخيرة .

٧ - صيرورة الوصى نائبا اتفاقيا نتيجة استمراره في مباشرة الخصومة بوصفه وصيا رغم زوال تلك الصفة عنه أثناء سير الدعوى دون تنبيه المحكمة إلى ذلك ، لا تكون إلا إذا كان القاصر قد مثل في الخصومة تمثيلا صحيحا وقت رفعها ابتداء في شخص الوصى عليه فعلا ثم بلوغه سن الرشد بعد ذلك . ومن ثم

لا تنسحب هذه القاعدة على من كان بالغاً سن الرشد من قبل رفع الدعوى وبالتالي لم يصح اختصاصه بداءة .

٨ - إذ كانت الدعوى ببطلان إجراءات التنفيذ لا تقبل التجزئة والقضاء ببطلان حكم مرسى المزايد بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ينسحب أثره لبقاى الخصوم فى الدعوى . فمن ثم لاعلى الحكم المطعون فيه عدم رده استقلالاً على ما أثاره الطاعنان بالنسبة لصحة تمثيل المطعون ضدها السابعة لمن بلغ سن الرشد أثناء سير خصومة التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ٨٠٦ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى الجيزة ضد الطاعنين و باقى المطعون ضدهم طالبين بصفة مستعجلة وقف تنفيذ حكم مرسى المزايد فى قضية البيوع رقم ١٧ سنة ١٩٦١ كلى الجيزة وفى الموضوع بانعدام وبطلان الحكم المذكور واعتباره كأن لم يكن تأسيساً على أن الخصومة لم تنعقد بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانى وأن تمثيل المطعون ضدهن من الثالثة إلى الخامسة باطل إذ كان اختصاصهن فى شخص والدتهن بصفتها وصية عليهن حال أن بعضهن كان رشيداً قبل رفع تلك الدعوى والبعض الآخر بلغ سن الرشد أثناء نظرها ومع ذلك لم توجه الإجراءات إليهن شخصياً . وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ حكمت المحكمة برفض الطلب المستعجل وبعدم قبول الاعتراض . فاستأنف المطعون ضدهم الخمسة الأول ذلك الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٤ سنة ٨١ طالبين الغاء والقضاء لهم بطلباتهم . وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المطعون ضدهم الخمسة

الأول في ذلك الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٦٠٤ سنة ٣٩ ق .
وبتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥ حكمت المحكمة بنقض الحكم والإحالة إلى محكمة
استئناف القاهرة للفصل في موضوع الاستئناف . وفي ٣١/١/١٩٧٨ قضت
تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان الحكم الصادر في الدعوى
رقم ١٧ سنة ١٩٦١ بيوع كلى الجيزة . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي لإبرفض الطعن . وعرض
الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضده الثامن قدم مذكرة بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٨ دفع فيها بعدم
قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة تأسيسا على أن الطاعنين ليسا سوى الراى
عليهما المزايد ولم يكونا من أطراف إجراءات التنفيذ العقارى موضوع قضية
البيوع حتى يحق لهما الطعن في الحكم القاضى ببطلان تلك الإجراءات .

وحيث إن الطاعنين ردا على ذلك بطلب استبعاد تلك المذكرة المتضمنة
الدفع المذكور على سند من القول بأن المحامى مقدم هذه المذكرة كان أحد
مستشارى الدائرة التى نظرت طلب وقف التنفيذ فى الطعن بالنقض السابق
رقم ٦٠٤ سنة ٣٩ ق أى كان قاضيا فى ذات النزاع وله رأى فيه و بالتالى
يمنع عليه بعد ذلك أن يكون وكىلا عن أحد الخصوم فى هذا النزاع عملا
بالمواد ٨١ من قانون المرافعات ، ١٢٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة
١٩٦٨ .

وحيث إن طلب استبعاد المذكرة المشار إليها غير مقبول لافتقاره إلى
السند القانونى ذلك أن المشرع لم يحظر بأى نص قانونى على من يعمل
بالمحاماة من القضاة السابقين أن يكون وكىلا عن أحد طرفى نزاع لمجرد أنه كان
قبلا من القضاة الذين نظروا هذا النزاع . أما ماساقه الطاعنان من مواد
قانونية فى هذا الخصوص فلأنها لا شأن لها بهذه الحالة . لما كان ذلك وكان
الدفع المشار إليه المبدى من المطعون ضده الثامن مردود ذلك أنه لما كان
من المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز الطعن بالنقض من كل من كان

طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها . وإذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع من خصمين أصليين في المنازعة الدائرة حول طلب بطلان سند شرائهما بالمزاد وكانا مستأنفا ضدهما ومحكما عليهما بالحكم المطعون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة يكون على غير أساس .

وحيث إن المطعون ضده الثالث عشر — رئيس مأمورية الشهر العقارى بحلوان بصفته — دفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له تأسيسا على أنه لم يكن خصما حقيقيا في النزاع .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر في طلباته . وإذا كان المطعون ضده الثالث عشر قد اختصم أمام محكمة الموضوع بدرجتها دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه في الخصومة سلبيا ولم تصدر منه منازعة أو يثبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشيء فإن اختصاصه في الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن المطعون ضدها السابعة عينت بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٧ وصية على أولادها قصر المرحوم و إن مباشر التنفيذ في قضية البيوع رقم ١٧ سنة ١٩٦١ وجه إليها الإجراءات برصنها من ورثة المدين وبصفتها وصية على أولاده القصر فحضرت عنهم جميعا بوكيلها دون أن تعترض على تمثيلها لهم أو تنبه إلى بلوغ أى من القصر سن الرشد ، بل إنها أقامت عن نفسها وبصفتها المذكورة الاستئناف رقم ٢٠

سنة ٨١ ق طعنا في حكم صدر في دعوى البيوع المشار إليها قبل إجراء المزايدة. وحينما صدر حكم مرسى المزايدة لم تطعن فيه بما يفيد رضاها به وصورته نهائيا في حق الجمع إذ تكون المطعون ضدها السابعة قد أجازت الإجراءات عن نفسها و بصفتها نائبة عن الباقيين بعد أن انقلبت نيابتها عن بلغ سن الرشد من القصر من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية . فضلا عن أن توجيه الاعلانات إلى المطعون ضدها المذكورة في منزلها الذي يقيم فيه أولادها واختصاصها نيابة عنهم ومباشرتها الإجراءات بتلك الصفة وسكوت البالغين منهم عن كل ذلك يمكن معه القول بقيام عقد وكالة مؤيد بمظاهر لها أصلها في الأوراق وبالتالي يكون تمثيلها لهم صحيحا ومن ثم لا يجوز لهم إبداء أوجه بطلان الإجراءات إلا بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم في التمسك بها . وإذا قبل الحكم المطعون فيه دعوى البطلان منهم رغم سقوط حقهم لعدم سلوك طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وفوات ميعاد ذلك . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الأصل في أوراق المحضرين أنها متى تم إعلانها قانونا لا تنتج أثرها إلا بالنسبة لذات الشخص الذي وجهت إليه وبالصفة الصحيحة المحددة في ورقة الإعلان ولا ينسحب هذا الأثر إلى غيره من الأشخاص أيا كانت علاقاتهم به . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلا قرار الوصاية ، الصادر في ١٩٥٧/١٢/٤ لوالدتها المطعون ضدها السابعة المقدمة صورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل صدوره إذ هي من مواليد ١٩٣٦/١٠/٣١ فمن ثم يكون توجيه إجراءات التنفيذ العقاري في سنة ١٩٦١ إلى والدتها المطعون ضدها السابعة بزعم أنها وصية عليها غير ذي أثر قانوني بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنة أو صلة القرابي بينهما وبالتالي لا تكون ضمن أشخاص خصومة التنفيذ في قضية البيوع رقم ١٧ سنة ١٩٦١ كلى الجيزة . ولما كانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق - الذي يحكم واقعة النزاع - توجب على المدين إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على قائمة شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة وإلا سقط الحق في التمسك بها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون

المدين طرفا في إجراءات التنفيذ ، فاذا لم يكن طرفا فيها بأن لم يعلن بها فانه يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له في هذه الحالة أن يتمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزداد بطريق الدعوى الأصلية . لما كان ذلك كذلك : وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعينان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدهما الأول والثالثة لم يختصا في قضية البيوع رغم تمام أهليتهما منذ بلوغهما سن الرشد وأنه ليس في الأوراق ما يدل على وكالة والدتهما عنهما ، يخالف الثابت في الأوراق من أن والدتها حضرت جلسات تلك القضية عن نفسها وبصفتها وصية ، كما إن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما أثاره الطاعنان في مذكرة دفاعهما المقدمة بجلسة ١٩٧٧/١٠/٢٥ من أن استمرار الوصى في مباشرة الخصومة بعد زوال صفته كوصى يجعل منه نائبا إتفاقيا .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأنه لما كانت المطعون ضدها السابعة لم تكن وصية أصلا على المطعون ضدها الثالثة طبقا للبين في الرد على السبب الأول من هذا الطعن ، ولم يثبت الطاعنان وكالة عنها ، فمن ثم يكون حضور المطعون ضدها السابعة إجراءات قضية البيوع نيابة عن المطعون ضدها الثالثة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية غير ذي أثر بالنسبة لهذه الأخيرة . ولا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق بقوله أنها لم تختص في إجراءات التنفيذ المذكورة وأن المطعون ضدها السابعة لم تكن وكيله عنها . والنعى في شقه الثاني مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه النظر في الدعوى . ذلك أن صيرورة الوصى نائبا إتفاقيا نتيجة استمراره في مباشرة الخصومة بوصفه وصيا رغم زوال تلك الصفة عنه أثناء سير الدعوى دون تنبيه المحكمة إلى ذلك ، لا تكون إلا إذا كان القاصر قد مثل في الخصومة تمثيلا صحيحا وقت رفعها ابتداء في شخص

الوصى عليه فعلا ثم بلوغه سن الرشد بعد ذلك ، ومن ثم لاتنسحب هذه القاعدة على من كان بالغاً سن الرشد من قبل رفع الدعوى وبالتالى لم يصح اختصاصه بداءة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى بطلان اختصاص المطعون ضدها الثالثة على ما سلف بيانه . وكانت الدعوى ببطلان إجراءات التنفيذ لاتقبل التجزئة والقضاء ببطلان حكم مرسى المزداد بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ينسحب أثره لباقي الخصوم فى الدعوى . فمن ثم لا على الحكم المطعون فيه عدم رده استقلالاً على ما أثاره الطاعنان بالنسبة لصحة تمثيل المطعون ضدها السابعة لمن بلغ سن الرشد أثناء سير خصومة التنفيذ . ومن ثم يكون النعى فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيزه نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للمادة
المستشارين : محمد حسب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء عبد الرزاق عبد ،
الدكتور جمال الدين محمود .

(٤٣)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ القضائية :

(١ - ٣) عمل "إنهاء العقد" .

(١) اتهام للعامل بارتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العمل . لرب العمل الحق في وقفه
أو فصله اكتفاء بالتحقيق الإداري .

(٢) عقد العمل غير محدد المدة . لإنهاء رب العمل له بإرادته المفردة . أثره .
انقضاء الرابطة العقدية ولو أقسم الإنهاء بالتعسف . القضاء بإعادة العامل إلى عمله .
شرطه .

(٣) امتحان العامل للأجر . شرطه . أنه يكون عقد العمل ما زال قائما . فصل
العامل . أثره . انقضاء الالتزام بدفع أجره .

(١) مفاد نص المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١
لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة داخل
دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة
المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن، لم يقيد سلطة رب العمل في إجراء
فصل العامل اكتفاء بالتحقيق الإداري إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضي
ذلك وأن ما وقع من العامل يكفي في إنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقا

لما تنقضى به المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ (١) .

(٢) مؤدى نصوص المواد ٦٩٤ من القانون المدنى و ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل إنهاء العقد الغير محدد المدة بإرادته المنفردة ، وأن هذا الانهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض ، وكان المشرع — استثناء من هذا الأصل — أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء رب العمل للعقد ، وذلك فى حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهى إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣١ من هذا القانون .

(٣) يشترط أصلا لاستحقاق الأجر إعمالا للمادتين ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٩٢ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون عقد العمل قائما ، على اعتبار أن الأجر التزام من الالتزامات المنبثقة عنه وأن أحكام تلك المادتين تنحصر عن حالة صدور قرار بفصل العامل طالما أن فصله ينهى عقد عمله ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۲۵۶ لسنة ۱۹۷۰
مدنى كلى بنى سوييف على المؤسسة المطعون ضدها بطلب الحكم بالغاء
قرار إيقافه عن العمل وصرف مرتبه ووقف قرار فصله الصادر
في ۱۹۷۰/۷/۴ وإحالة الدعوى إلى مكتب الخبراء للوقوف على صحة
المبالغ المستحقة له . وقال بيانا لما إنه يعمل بالمؤسسة المطعون ضدها
وبتاريخ ۱۹۶۲/۱۰/۲۵ اتهم في جناية الاختلاس رقم ۴ لسنة ۱۹۶۳ أمن
دولة الواسطى / ۱۹۶۸ لسنة ۱۹۶۳ كلى بندر بنى سوييف وأوقف
عن عمله بتاريخ ۱۹۶۲/۱۱/۱۱ ولم تحله المؤسسة المطعون ضدها إلى المحكمة
التأديبية في المدة القانونية وقامت بفصله تعسفيا في ۱۹۷۰/۷/۴ قبل
الفصل في الجناية المشار إليها ، وأنه يستحق مبلغ ۱۵۳۵ ج و ۴۰۰ م
جملة أجره عن المدة من أول أكتوبر سنة ۱۹۶۲ حتى آخر ديسمبر
سنة ۱۹۷۰ فضلا عما يستجد من أجر حتى الفصل في الدعوى .
وبتاريخ ۱۹۷۰/۲/۳ قضت محكمة بنى سوييف الابتدائية (أولا) بوقف
قرار فصل الطاعن من العمل لدى المؤسسة المطعون ضدها وألزمها بصرف
أجره كاملا عن المدة من أول أكتوبر سنة ۱۹۶۲ حتى ۱۹۶۲/۱۰/۲۴
وبصرف نصف أجره اعتبارا من أول يونيو سنة ۱۹۷۰ حتى صدور مذكرة
في شأنه من جهة الاختصاص (ثانيا) رفضت باقى الطلبات . استأنفت
المؤسسة المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ۳۱ لسنة ۹ ق بنى سوييف
وبتاريخ ۱۹۷۲/۱۲/۲ قضت محكمة استئناف بنى سوييف (أولا) بتأييد
الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من إلزام المطعون ضدها بأجر الطاعن
كاملا في المدة من ۱۰/۱ حتى نهاية يوم ۱۹۶۲/۱۰/۲۴ (ثانيا) بتعديل
الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من إلزام المطعون ضدها بصرف أجر
الطاعن من ۱۹۷۰/۶/۱ حتى صدور مذكرة في شأنه من جهة الاختصاص
إلى إلزام المطعون ضدها بصرف نصف أجر الطاعن اعتبارا من ۱۹۷۰/۶/۱
حتى يوم ۱۹۷۰/۷/۴ فقط (ثالثا) إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به
من وقف قرار فصل الطاعن ورفض الدعوى بالنسبة لذلك . طعن الطاعن

على هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول ببياننا لذلك أن الحكم أسس قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من وقف تنفيذ قرار فصل الطاعن استنادا إلى أن هذا القرار لم يكن لأسباب نقابية ، ومن ثم لا يجوز إعادة الطاعن إلى عمله ويمتنع بذلك وقف قرار الفصل ولا يكون للطاعن إلا طلب التعويض إن كان له مقتضى في حين أن دعواه بطلب وقف قرار فصله يحكمها المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تجيز لصاحب العمل وقف العامل من تاريخ إبلاغ السلطة المختصة بما نسب إليه من جناية أو جنحة لحين صدور قرار من هذه السلطة في شأنه بحيث إذا رأت عدم تقديم العامل للمحاكمة الجنائية وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا وأنه إزاء عدم الفصل في الجناية المنسوبة للطاعن فإنه لا يحق للطعون ضدها فصله ويكون قرارها بالفصل الصادر ف ٤ / ٧ / ١٩٧٠ مخالفا لحكم القانون متعيينا وقفه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان ما نصت عليه المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العامل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها في هذا الشأن لم يقيد سلطة رب العمل في إجراء فصل العامل اكتفاء بالتحقيق الإداري إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضي ذلك وأن ما وقع من العامل يكفي في إنهاء العلاقة التعاقدية بالفسخ طبقا لما تقتضيه المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كان الأصل وطبقا لأحكام المواد ٦٩٤ من القانون المدني و ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل إنهاء العقد الغير المحدد المدة بإرادته المنفردة ، وأن هذا الإنهاء تنقضي به الرابطة التعاقدية ولو اتسم بالتعسف

غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض ، وكان المشرع استثناء من هذا الأصل أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء رب العمل للعقد وذلك فى حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهى إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣١ من هذا القانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بطلب وقف قرار فصله تأسيسا على إنهاء عقد العمل تعسفيا أو بلا مبرر لا يجوز معه إعادة العامل المفصول إلى عمله ويقتصر الأمر فى تلك الحالة على التعويض النقدي ولا يجوز الإعادة إلا فى حالة فصل العامل لأسباب نقابية وفصل الطاعن لم يكن لأسباب نقابية فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون ويقول فى بيان ذلك أنه استنادا إلى أن فصله تم بالمخالفة لحكم المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ واستنادا إلى قرار رئيس مجلس الوزراء بصرف نصف أجر جميع العاملين الموقوفين عن العمل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٩ يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون فيما قضى به من إلغاء حكم محكمة أول درجة الذى قضى بصرف نصف أجره اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٧٠ حتى صدور مذكرة فى شأنه من جهة الاختصاص .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان فصل الطاعن وعلى ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول — تم وفق أحكام القانون ، ولما كان يشترط أصلا لاستحقاق الأجر إعمالا للسنتين ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ من القانون المدنى ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون عقد العمل قائما على اعتبار

أن الأجر التزام من الالتزامات المنبعثة عنه وأن أحكام تلك المادتين ينحصر عن حالة صدور قرار بفصل العامل طالما أن فصله ينهى عقد عمله ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن فصل من عمله في ٤ / ٧ / ١٩٧٠ ومن ثم لا يستحق أى أجر عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ لانتهاء عقد عمله، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بوقف قرار فصله الحاصل في ذلك التاريخ وكذا رفض دعواه بطلب أجره أو جزء منه عن المدة اللاحقة له فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : دكتور إبراهيم على صالح ، وعبد العزيز عبد العاللى إسماعيل ، وحسن عثمان
عمار ، ورايح لطفى جمعه .

(٤٤)

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ القضائية

(٢٠١) إيجار . " إيجار الأماكن " . " المشاركة السكنية " .

(١) المقيمون مع المستأجر الأصل فى العين المؤجرة بقامة مستقرة منذ بدء الإجارة حقهم
فى الانتفاع بالامتداد القانونى للعقد لا يعنى ذلك اعتبارهم مستأجرين أصليين للعين .
(٢) المشاركة السكنية للمستأجر الأصل ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أن تكون
معاهدة لعقد الإيجار وإلا تنقطع منذ بدايتها . اتحاد المساكن لنفسه مسكناً مستقلاً .
أمره . اعتباره أجنبياً عن المسكن الأول . عدم جواز التنازل له عنه إلا باذن كتابى .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة (١) أن لعقد إيجار المسكن طابقاً عائلياً
لا يتعاقد المسأجر بمقتضاه ليقم فى المسكن بمفرده ، وإنما ليضم إليه فيه
أفراد أسرته ليسا كنوه فيه ، وأن التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاقات
الإيجارية قد استهدفت حماية شاغلى المساكن من عسف المؤجرين فأضفت
سمايتهم على المستأجرين والمقيمين معهم فيها إقامة مستقرة وجعل عقود
إيجارهم ممتدة بحكم القانون لمدة غير محدودة ما بقيت تلك التشريعات التى
أملت اعتبارات النظام العام ، بحيث لا يحق إخراج أولئك الساكنين
للمستأجرين من المساكن التى يقيمون فيها إلا لسبب من الأسباب فى حدود
القانون على سبيل الحصر - إنه وإن كان ذلك . إلا أنه ليس فيه ما
من نسبة الآثار المترتبة على عقود الإيجار بحيث لا يلتزم بها غير عاقدىها
الذين يأترون بأحكامها ، إذ ليس فى مجرد إقامة آخر مع المستأجر
فى المسكن ما ينشئ بذاته علاقة إيجارية بينهم وبين المؤجرين ، ولو كانت

مساكنهم للمستأجر معاصرة لإستئجاره المسكن لمنافاة ذلك لأحكام القواعد القانونية المقررة في شأن تسبب آثار العقود مما لا يسوغ معه القول باعتبار أولئك المساكن كنين مستأجرين للمسكن تعلقا بأحكام النيابة الضمنية في غير موضعها .

٢ - يشترط للاعتداء بالمساكنة في مفهوم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - خلافا للتأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) معاصرة المساكنة لعقد إيجار المسكن، وعدم انقطاعها منذ ابتدائها وذلك تأكيداً للطابع العائلي للعقد ، كما اتجهت إليه رغبة المستأجر عند التعاقد من جهة وإعرايا من أفراد عائلته عن استمساكه بما أتاحه لهم المستأجر من حق الإقامة معه في ذلك المسكن من جهة أخرى مما مؤداه أنه إذا قطع الساكن صلته بالمسكن باتخاذ نفسه مـسكناً آخر مـتقلاً عن مـسكن ذلك المـتأجر فإنه يعبر مـقطاً لحقه السابق بإرادته ومنهياً بالتحال إلى لصفته التي كانت تجيز له الإقامة في ذلك المسكن ، بحيث إذا ما تراءى له العودة إليه بعد ذلك كان شأنه شأن الأجنبي عنه الذي لا يملك المـتأجر إسكانه معه فيه سواء على سبيل التنازل الجزئي عن الإجارة أو التـأجير من الباطن إلا بإذن كتابي من المالك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٤٣٥٠ سنة ١٩٧٠ مدني

(١) نقض ١٣/١٢/١٩٧٨ بمرعة المكنه للفني - لسنة ٢٩ ص ١٩٣٠

كلى القاهرة ضد المطعون عليهما للحكم بإخلاء الشقة المبينة بصحيفتها ، وقالوا بياناً لذلك أن المطعون عليه الأول كان يستأجر تلك الشقة من الملاك السابقين للعقار ، بيد أنه تركها إلى مسكن آخر وتنازل عنها لشقيقه المطعون عليه الثانى الذى لم تكن له سابقة إقامة فيها ، وذلك بغير إذن كتابى من الملاك ، وإذا آلت ملكية العقار إلى الطاعنين فى سنة ١٩٦٦ ، وكانت إقامة المطعون عليه الثانى فى الشقة على غير سند من القانون فقد أقاموا هذه الدعوى . قضت المحكمة برفضها فاستأنف الطاعنون الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٦ . سنة ٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩ . قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطاعن .

وحيث إن مما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولان أنه يشترط الاعتبار الشخص مساكناً للاستأجر الأصلى للعين المؤجرة ومن حقه بهذه المشابة الاستقرار فيها — أن تكون تلك المساكنة مراعاة عند التعاقد وأن لا ينقطع المساكن عن الإقامة فى العين فان قطعها كان ذلك منه إنهاء للمساكنة ، ويعتبر من هذا القبيل استقلاله بمسكن آخر على وجه الاستقرار ، وإذا كان المطعون عليه الثانى قد أقر بإقامته فى عين أخرى ، وكان الحكم المطعون فيه — رغم تسليمه بذلك — قد ذهب إلى القول بأن مجرد استئجار المطعون عليه الثانى لشقة أخرى ، وإقامته بها فترة ، لا ينفى عنه عنصر المساكنة مع شقيقه المطعون عليه الأول فى شقة النزاع ، ورتب الحكم على ذلك تأييد الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى ، فإنه يكون قد خالف صحيح القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لعقد إيجار المسكن طابعاً عائلياً لا يتعاقد المستأجر بمقتضاه ليقم فى المسكن بمفرده وإنما ليضم إليه فيه أفراد أسرته أيضاً كنوه فيه ، وأن التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاقات الإيجارية قد استهدفت حماية شاغلى المساكن من عسف المؤجرين ، فأخضعت حمايتها على المستأجرين والمقيمين

معهم فيها إقامة مستقرة ، وجعل عقود إيجارها ممتدة بحكم القانون لمدة غير محدودة ما بقيت تلك التشريعات التي أملت اعتبارات النظام العام ، بحيث لا يحق إخراج أولئك المساكنين للمستأجرين من المساكن التي يقيمون فيها إلا بسبب من الأسباب التي حددها القانون على سبيل الحصر أنه وإن كان ذلك ، إلا أنه ليس فيه ما يغير من نسبة الآثار المترتبة على عقود الإيجار بحيث لا يلتزم بها غير عاقدتها الذين يأتمرون بأحكامها ، إذ ليس في مجرد إقامة آخرين مع المستأجر في المسكن ما ينشئ بذاته علاقة إيجارية بينهم وبين المؤجر ولو كانت مساكنهم للمستأجر معاصرة لاستئجاره المسكن لما فاة ذلك لأحكام القواعد القانونية المقررة في شأن نسبة آثار العقود . مما لا يسوغ معه القول باعتبار أولئك المساكنين مستأجرين للمسكن ، متعلقا بأحكام النيابة الضمنية في غير موضعها ، لما كان ما تقدم ، وكان يشترط للاعتداد بالمساكنة في مفهوم أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٣ بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين — خلافا للتأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — معاصرة المساكنة لعقد إيجار المسكن ، وعدم انقطاعها منذ ابتدائها وذلك تأكيداً للطابع العائلي للعقد كما اتجهت إليه رغبة المستأجر عند التعاقد ، من جهة ، وإعرايا من أفراد عائلته عن استمساكهم بما أتاحه لهم المستأجر من حق الإقامة معه في ذلك المسكن من جهة أخرى ، مما مؤداه أنه إذا قطع المساكن صلتها بالمسكن باتخاذها لنفسه مسكناً آخر مستقلاً عن مسكن ذلك المستأجر ، فإنه يعتبر مسقطاً لحقه السابق بإرادته ومنها بالتالي لصفته التي كانت تميز له الإقامة في ذلك المسكن ، بحيث إذا ما تراءى له العودة إليه بعد ذلك ، كان شأنه شأن الأجنبي عنه الذي لا يملك المستأجر إسكانه معه فيه ، سواء على سبيل التنازل الجزئي عن الإجارة أو التأجير من الباطن إلا باذن كتابي من المالك ، لما كان ما سلف ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ما استخلص أن المطعون عليه الثاني كان مساكناً لشقيقه المطعون عليه الأول في شقة النزاع — مرتباً على ذلك اعتباره مستأجراً فعلياً لها شأنه في ذلك شأن شقيقه المحرر باسمه عقد الإيجار — استطرد إلى اعتبار أن استئجاره مسكناً آخر وإقامته فيه ما بين سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون إقامة مؤقتة

لا تنفى عنه صفة المساكنة لشقيقه فى تلك الشقة ، فان الحكم يكون قد خالف صحيح القانون فى اعتباره المطعون عليه الثانى مستأجرا أصليا لتلك الشقة ، وأن صفته كساكن مستأجرها تظل ملازمة له ولو تخلى عن تلك المساكنة باتخاذ نفسه مسكنا آخر على استقلال وإقامته فيه بضع سنين ، مما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بقضائه ، بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض دعوى الطاعنين الأمر الذى يستوجب نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، ولما كان الثابت من الأوراق — على النحو الذى تقدم تفصيله — أن المطعون عليه الأول قد نزل من عين النزاع إلى المطعون عليه الثانى دون إذن كتابى من الملاك ، مخالفا بذلك حكم المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فان فى ذلك ما يجيز للطاعنين طلب إخلاء المكان المؤجر لهذا السبب ، ولما كان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر فإن فى ذلك ما يستوجب إلغاءه والحكم بإخلاء العين مشار النزاع .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة المستشارين :
 د . ابراهيم على صالح ، و محمود حسن رمضان ، و حسن عثمان عمار ، راجح لطفى حجة .

(٤٥)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٧ القضائية :

حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة
 أو التعلية . عدم جواز إخلاء المستأجر ولو مؤقتا تمكينا للمالك من استعمال هذا
 الحق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .

إن استقراء المراحل التشريعية التى مرت بها قوانين تنظيم العلاقة بين
 المؤجرين والمستأجرين يبين منه أن المشرع قد حرص فيها على تحديد أسباب
 إخلاء المكان المؤجر على سبيل الحصر ، ولئن كان من بينها ما نص عليه فى
 المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أنه " لا يجوز للمؤجر أن
 يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد
 الأسباب الآتية " .. " هـ " إذا أراد المالك هدم المكان المؤجر لإعادة بنائه
 بشكل أوسع يشتمل على عدة مساكن أو عدة محال ، " وذلك بقصد تسهيل
 هدم المباني القديمة محدودة الانتفاع لإقامة عمارات حديثة فى مكانها لما
 يؤدى إليه ذلك فى تفريخ أزمة المساكن ، إلا أنه إزاء ما لوحظ
 من إساءة استعمال هذا الحق فقد تدخل المشرع لإلغائه بإصدار القانون ٢٤
 لسنة ١٩٦٥ الذى نص فى مادته الأولى على الغاء الفقرة " هـ " من المادة ٢
 من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ثم تلاه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى
 أخذ بذلك - أيضا حيث أغفل فى المادة ٢٣ منه - التى حدد فيها أسباب
 الإخلاء - إيراد ما يقابل نص الفقرة " هـ " من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١

لسنة ١٩٤٧ ، وبذلك لم تعد الرغبة في الهدم لإعادة البناء بشكل أوسع مسوغا لطلب إخلاء المكان المؤجر في ظل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٤ من هذا القانون على أنه " يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ، ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الأجرة إن كان لذلك محل ، يدل على أن المشرع — سعيا منه إلى تفريغ ضائقة الإسكان في إطار من التكافل الاجتماعي بين المستأجرين وبين طالبي السكنى — ارتأى استغلال مساحات الأرض غير المستغلة في أغراض السكنى والدائنة ضمن الأعيان المؤجرة وكذلك أسطح هذه الأعيان بتحويل هذه المسطحات من الأرض أو الأسطح إلى وحدات سكنية وذلك بما أجازة للملاك من إجراءات يادات أفقية أو رأسية في البناء علاوة على ما هو قائم منه فعلا ، كما أنه توفيقا بين مصالح الملاك والمستأجرين أجاز لهؤلاء الآخرين طلب إنقاص أجرة الأعيان المؤجرة إليهم بما يقابل ما يترتب على هذه الزيادة من حرمانهم من بعض ما كانوا يستمتعون به من مزايا ، وبهذا يكون المشرع قد وفق بين استعمال المستأجر للعين المؤجرة إليه في الحدود المناسبة وبين إتاحة الفرصة لسواه للسكنى ، فلا هو حرم المستأجر من العين المؤجرة إليه . لحساب المالك — ولا هو حرم المالك من تحويل الأرض غير المستغلة في السكنى والأسطح إلى وحدات سكنية يستفيع بها طالبوا السكنى ، مما مؤداه أنه إذا ترتب على استعمال المالك لحقه حرمان المستأجر من العين المؤجرة له بانحراجه منها كان ذلك إخلاء للعين في غير ما أجازته المشرع من حالات . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء المؤقت للعين المؤجرة للطاعن على سند من أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تغلب مصلحة المالك وأن ذلك لا يخل بحق المستأجر في انقاص الأجرة مما مؤداه أنه حال الإخلال بالانتفاع الكامل يتحول حق المستأجر قانونا إلى انقاص الأجرة ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه — لا يصلح سندا للقضاء بإخلاء مستأجر العين — ولو كان مؤقنا — في حالة زيادة عدد الوحدات السكنية بالمبنى سواء بالإضافة أو بالتعلية ، كما أن الإخلال بالانتفاع الكامل للمستأجر بالعين عن طريق إجراء

هدم فيها توصلا إلى توسعة المبنى ، أمر لا يجيزه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ماسلف بيانه ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي بإخلاء العين التي يشغلها الطاعن مؤقتا تمكينا للطعون عليه من القيام بأعمال التعلية في المبنى يكون قد جانب صحيح حكم القانون في هذا الشأن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعن للحكم بتمكينه من تنفيذ الأعمال المرخص له بها بالترخيص رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ الصادر من مجلس مدينة فاقوس برفع سقف الدور الأرضى من العقار المملوك له وإعادة بناءه بالمساح مع بناء الدور الأول العلوى من أربع شقق وإخلاء الجراج استئجار الطاعن حتى يمكنه القيام بتلك الأعمال . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٨/١/٢٧ استأجر الطاعن من المالك السابق للعقار الجراج المبين بذلك العقار ، وإذا آلت إليه ملكية هذا العقار وحول إليه عقد الإيجار الخاص بالطاعن ، وكان الجراج الذى يستأجره الأخير مقاما على مساحة لا تستقل على الوجه المناسب فقد رخص له مجلس المدينة برفع سقف الدور الأرضى وإعادة بناءه علاوة على إقامة الدور الأول العلوى من أربع شقق ، وإذ رفض الطاعن تمكينه من القيام بهذه الأعمال رغم ما أباحته أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمالك من زيادة الوحدات السكنية بالإضافة أو التعلية ، فقد أقام عليه الدعوى . قضت المحكمة بتمكين المطعون عليه من تنفيذ الأعمال المرخص له بها بالترخيص رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ وإخلاء الجراج الذى يشغله الطاعن مؤقتا حتى يستطيع

المطعون عليه القيام بهذه الأعمال . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤ لسنة ١٩ ق المنصورة " مأمورية الزقازيق " ، بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين لا يجوز إخلاء العين المؤجرة إلا لأسباب محددة وردت فيه على سبيل الحصر ، وأن ما كان منصوصا عليه في الفقرة " هـ " من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ السابق على ذلك القانون من أجازة الإخلاء للرغبة في هدم المـكان المؤجر لإعادة بنائه بشكل أوسع قد ألغاه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ، وسار على نهجه في ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد في المادة ٢٣ منه أسباب الإخلاء هذا إلى أن النص في المادة ٢٤ منه على حق المالك في زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ، ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ، لا يعنى المساس بالمـكان المؤجر بالهدم أو التغيير ولا يجوز إخلاء المستأجر للقيام بهذه الأعمال ، ولما كان الحكم المطعون فيه - في تطبيقه نص هذه المادة على واقعة التداعي - قد قضى بهدم جزء من العين المؤجرة للطاعن هو سقفها لإقامة دور فوقه وإخلاء الطاعن منها للقيام بهذه الأعمال ، الأمر الذي تضحى معه دعوى المطعون عليه في جوهرها دعوى إخلاء للهدم وإعادة البناء بشكل أوسع وهو ما لم يعدله وجود قانوننا في ظل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما التفتت المحكمة عن تحقيق ما قام عليه دفاع الطاعن من أن الأعمال المرخص بإجرائها في المبنى طبقا للرسم الهندسي المعتمد في الرخصة من شأن تنفيذها هدم حوائط العين المؤجرة له نظرا لأنها لا تتحمل إنشاء طابق فوقها ، وهو دفاع جوهرى لو عنيت المحكمة بتحقيقه لتغير وجه الرأي في لدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه قد شابه قصور معيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن استقراء المراحل التشريعية التي حثرت بها قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين يبين منه أن المشرع قد حرص فيها على تحديد أسباب إخلاء المكان المؤجر على سبيل الحصر ، ولئن كان من بينها ما نص عليه في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : - " هـ " إذا أراد المالك هدم المكان المؤجر لإعادة بنائه بشكل أوسع يشتمل على عدة مساكن أو عدة محال " ، وذلك بقصد تسهيل هدم المباني القديمة محدودة الانتفاع لإقامة عمارات حديثة في مكانها لما يؤدي إليه ذلك من مساهمة في تفريغ أزمة المساكن ، إلا أنه إزاء ما لوحظ من أن إساءة استعمال هذا الحق فقد تدخل المشرع لإلغاء القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في مادته الأولى على إلغاء الفقرة " هـ " من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ثم تلاه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي أخذ بذلك أيضا حيث أغفل في المادة ٢٣ منه - التي حدد فيها أسباب الإخلاء - إيراد ما يقابل نص الفقرة " هـ " من المادة ٢ من بلمصدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وبذلك لم تعد الرغبة في الهدم لإعادة البناء بشكل أوسع مسوغا لطلب إخلاء المكان المؤجر في ظل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٤ من هذا القانون على أنه " يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك ، ولا يخل هذا بحق المستأجر في إنقاص الأجرة إن كان لذلك محل " يدل على أن المشرع - سعيا منه إلى تفريغ ضائقة الاسكان في إطار من التكافل الاجتماعي بين المستأجرين وبين طائفي السكنى - ارتأى استغلال مساحات الأرض غير المستغلة في أغراض السكنى والداخلية ضمن الأعيان المؤجرة وكذلك أسطح هذه الأعيان بتحويل هذه المسطحات من الأرض أو الأسطح إلى وحدات سكنية وذلك بما أجازته للملاك من إجراء زيادات أفقية أو رأسية في البناء علاوة على ما هو قائم منه فعلا ، كما أنه توفيقا بين مصالح الملاك والمستأجرين أجاز لهؤلاء الآخرين طلب إنقاص أجرة الأعيان المؤجرة إليهم بما يقابل ما يترتب على هذه الزيادة من حرمانهم من

بعض ما كانوا يستمتعون به من مزايا ، وبهذا يكون المشرع قد وفق بين استعمال المستأجر للعين المؤجرة إليه في الحدود المناسبة وبين إتاحة الفرصة لسواه للسكنى ، فلا هو حرم المستأجر من العين المؤجرة إليه . لحساب المالك — ولا هو حرم المالك من تحويل الأرض غير المستغلة في السكنى والأسطح إلى وحدات سكنية ينتفع بها طالبوا السكنى ، مما مؤداه أنه إذا ترتب على استعمال المالك لحقه حرمان المستأجر من العين المؤجرة له بانحراجه منها كان ذلك إخلاء للعين في غير ما أجازة المشرع من حالات . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء المؤقت للعين المؤجرة للطاعن على سند من أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تغلب مصلحة المالك وأن ذلك لا يخل بحق المستأجر في إنقاص الأجرة مما مؤداه أنه حال الإخلال بالانتفاع الكامل يتحول حق المستأجر قانوناً إلى إنقاص الأجرة ، وكان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه لا يصلح سنداً للقضاء بإخلاء مستأجر العين — ولو كان مؤقتاً — فى حالة زيادة عدد الوحدات السكنية بالمبنى سواءً بالإضافة أو بالتعليق ، كما أن الإخلال بالانتفاع الكامل للمستأجر بالعين عن طريق إجراء هدم فيها توصلنا إلى توسعة المبنى ، أمر لا يجيزه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ما سلف بيانه ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائى بإخلاء العين التى يشغلها الطاعن مؤقتاً تكميلاً للمطعون عليه من القيام بأعمال التعليق فى المبنى يكون قد جانب صحيح حكم القانون فى هذا الشأن ، وقد حجية هذا النظام الخاطيء عن نقص دفاع الطاعن بالتحقق مما إذا كانت حالة العين المؤجرة له تسمح ببناء طابق فوقها بغير هدم العين ذاتها من عدمه ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغيير به الرأى فى الدعوى ، الأمر الذى يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسيب ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجولي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المشارين : أحمد شيبه الحمد ، وأحمد صبري أسعد ، وفهمي عوض مسعد ، وجهاد
حسين عبد الله .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ القضائية :

تأمينات اجتماعية . " مواعيد الاعتراض " .

عدم إخطار هيئة التأمينات الاجتماعية رب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه
بـ علم الوصول أثره . عدم انفتاح مواعيد الاعتراض عليه . م ١٣ ق ١٣
لسنة ١٩٦٤ .

جرى قضاء محكمة النقض (١) على أن الإجراء الذي تنفتح به المواعيد
الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة
صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولا يغني عن
ذلك أي إجراء آخر بما تقتضاه أنه إذا لم يتم إخطار صاحب العمل أصلاً
بهذا الحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فإن أياً من هذه المواعيد
لا ينفتح .

(١) نقض ١٦ / ٦ / ١٩٧٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ العدد الثاني

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٧٧٩
سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية — وعلى المطعون ضدهما الثانى والثالث وطلباء الحكم بعدم الاعتداء
بمحضر الحصر رقم ٩١١ المؤرخ ١٩٦٦/٣/٩ وبما يترتب عليه من آثار —
وقال بيانها لها أنه بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩ مر مفتش الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
بمحله وحرر محضر الحصر رقم ٩١١ لسنة ١٩٦٦ وأثبت فيه اسمى المطعون
ضدهما الثانى والثالث باعتبارهما من العاملين بالمحل من ١٩٦٥/١/١ وتحررت
بناء على ذلك مطالبة بفروق الاشتراكات المستحقة عنهما حتى يناير سنة ١٩٦٧
وهى مبلغ ١٩٩ ج و ٥٠٠ م والغرامة وقدرها ٩٩ ج و ٧٥٠ م ، وأعتب
ذلك توقيع المجز الإدارى التنفيذى على بعض موجودات المحل فى ١٩٦٨/١٠/٥
لاستيفاء مستحقات الطاعنة حتى ١٩٦٨/٨/٣٠ وكان قد أبدى اعتراضه
بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٠ على المطالبة المؤرخة ١٩٦٧/٣/٥ والمجز الإدارى
المتوقع بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣ ، وأضاف المطعون ضده الأول أنه لما كان
لا تربطه بهذين العاملين علاقة عمل ولا وجه إلزامه بالمبالغ المنفذ بها ضده
فقد أقام دعواه بطلباته السائفة الذكر وبتاريخ ١٩٧١ ٣/٢٣ قضت المحكمة
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء فى منطوق حكمها ، وبعد
أن تم إجراء التحقيق قضت فى ١٩٧٢/٤/٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد
الميعاد . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف
القاهرة بالاستئناف ٨٩/٢١٦١ ق وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء
الحكم المستأنف وبعدم الاعتداء بكشف الحصر رقم ٩١١ المؤرخ ١٩٦٦ ٣/٩
وبما يترتب عليه من آثار طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ،

وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فـمـدـدـت انظره جلسة ١٢/٩/١٩٧٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنمى بسبب طعننا على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ومخالفة الثابت في الأوراق من وجوه ثلاثة حاصل أولها أن الطاعة أخطرت المطعون ضده الأول بالاشتراكات المستحقة عليه بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بتاريخ ٤/٣/١٩٦٧ فاعترض على هذه المطالبة بخطاب مؤرخ ٢٠/٤/١٩٦٧ بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما ثم رفع دعواه بعد أكثر من ثلاثين يوما لرفض اعتراضه فتكون دعواه غير مقبولة كنص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣/١٩٦٤ على خلاف ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه وحاصل ثانيها أن الحكم قرر أن نص المادة ١٣ المشار إليها يقتصر تطبيقه على النزاع على المبالغ المقدرة سلفا فاذا كان النزاع متعلقا بأصل الحق فإنه لا يسرى عليه في حين أن هذا النص يحكم جميع المنازعات فيما بين صاحب العمل والهيئة عن المبالغ المستحقة لها سواء كانت على أرقام الحساب أم أصل الحق أم التطبيق القانوني وحاصل ثالثها ما قال به الحكم من أن الطاعة لم تتقدم بعلم الوصول الدال على تمام إخطار المطعون ضده الأول لتجرى المواعيد القانونية في حقه بينما أن عدم تقديم علم الوصول لا يرتب عدم سريان تلك المواعيد ، وإذا كان المطعون ضده الأول قد قدم صورة اعتراضه المؤرخ ٢٠/٤/١٩٦٧ بما يفيد حصول الإخطار قبل ذلك التاريخ كما أقر في اعتراضه بتسليمه المطالبة في ١٩٦٧/٣/٥ ومن ثم تكون الواقعة في غير حاجة إلى إثبات من جانب الطاعة بتقديم علم الوصول وأنه يفرض أن الاعتراض قدم في الميعاد فإن الدوى وقد أقيمت في ٨/٦/١٩٧٠ تكون غير مقبولة وفقا لنص المادة ١٣ السالفة الذكر على غير ما نحي إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي في وجهيه الأول والثالث مردود بما هو مقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من أن الإجراء الذي تفتتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣/١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب

العمل بالحساب بخطاب موسى عليه مع علم الوصول ولا يغني عن ذلك أى إجراء آخر . بما مقتضاه أنه إذا لم يتم إخطار صاحب العمل أصلا بهذا الحساب بخطاب موسى عليه بعلم الوصول فإن أيا من هذه المواعيد لا يفتح ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على ما أورده في أسبابه من أن " الدعوى خلو من دليل على تمام الاخطار على الوجه القانوني وما يثبت حصول الاخطار في تاريخ معين وإن ثبت تاريخ " تحرير الاخطار ذلك أن كشف الحصر جاء مبهما مجملا لا يبين أساسا لما ورد فيه من أرقام كما لم تتقدم الهيئة بعلم الوصول الدال على إبلاغ الاخطار في تاريخ معين لتجرى المواعيد التي تتمسك بها ، ومن ثم يكون الدفع مجانباً للصواب قانونا وموضوعا " ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أيضا أن إثبات الواقعة المدعى بها أو عدم إثباتها مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب عليها ما دام قضاؤها قائما على أسباب سائغة ، فإن ما تنعى به الطاعنة بهذين الوجهين من سبب طعنها على الحكم المطعون فيه يكون مستندا إلى غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في الوجه الثانى من سبب طعنها على الحكم المطعون فيه غير منتج ، ذلك لأنه إذا كان من صحيح القانون أن نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٦٣ لم يتخصص بأى قيد ، ومن ثم فلا أساس للتفرقة التي ذهب إليها الحكم المطعون فيه من أن تلك المادة لا تنطبق إلا في الحالة التي يقوم فيها النزاع على خلاف في حساب الاشتراكات دون الخلاف على مدى انطباق القانون ذاته ، فإنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قام على دعامة أخرى مستقلة من أن المواعيد المشار إليها بالمادة ١٣ المذكورة لا تجرى إلا بتمام الاخطار الذي خلت منه أوراق الدعوى وهي دعامة صحيحة تكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه فيما تضمنه من دعامة أخرى خاطئة يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه أحمد ، أحمد شوق الميجي ، أحمد صبري أحمد ،
وفهمي عوض مسعود .

(٤٧)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ القضائية :

تأمينات إجتماعية . تقادم مسقط .

علم هيئة التأمينات الاجتماعية بالتحاق عمال بالمنشأة . مستحقاتها قبل وب العمل موقوفها
بالتقادم الخمس .

إذ كان وجود ملف منشأة المطعون ضده تحت يد الهيئة الطاعنة يفيد
علمها بالتحاق العمال بهذه المنشأة واستحقاقها للمبالغ موضوع التداعي إعتبارا
من تاريخ استحقاق كل قسط منها ، وكانت الهيئة قد تراخت في المطالبة
إلى أن أخطرت المطعون ضده باستحقاقها لتلك المبالغ في ١٩٧٢/١/٣١ بعد
اكتمال مدة التقادم الخمسي التي تمسك بها المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون
فيه إذ قضى بسقوط حق الهيئة بالتقادم بالنسبة لقيمة الاشتراكات المستحقة
عن المدة من ١٩٥٩/٨/١ وحتى ١٩٦١/٨/٣١ يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة
في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ۲۲۶ سنة ۱۹۷۲ عمال كلى الإسكندرية على الطاعنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ۴۸۵ ج و ۵۴۱ م . وقال بيانا أن الطاعنة طالبت بهذا المبلغ في ۱۹۷۲، ۱/۳۱ باعتبار أنه يمثل صافي المستحق عليه حتى تاريخ انتهاء خدمة عماله وإذا كان قد سدد الاشتراكات المستحقة للطاعنة حتى تاريخ بيعة منشأته في ۱۹۶۶/۳/۱ ومن ثم فلا أساس لمطالبته بالمبلغ المذكور فضلا عن سقوط حق الطاعنة في هذه المطالبة بالتقادم الخمسى فقد أقام دعواه بطلبه السالف الذكر . وبتاريخ ۱۹۷۲/۱۱/۲۱ حكمت المحكمة ببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ المطالب به . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۲۲۸ سنة ۲۸ ق الإسكندرية . وفي ۱۹۷۴/۴/۲۰ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحكوميين لأداء المسامورية الموضحة بمنطوق الحكم المشار اليه . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ۱۹۷۶/۱۱/۱۶ بتعديل الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون ضده من مبلغ ۲۲۴ ج و ۴۴۵ م و برفض الدعوى فيما عداه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ۱۹۷۹ ۱۱/۱۱ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بسقوط حقها في اقتضاء الاشتراكات المستحقة على المطعون ضده عن المدة من ۱/۸/۱۹۵۹ إلى ۱۹۶۱/۸/۳۱ وقدرها ۲۲۴ ج و ۴۴۵ م بالتقادم استنادا إلى أنها من الحقوق

الدورية المتجددة التي تخضع للتقادم الخمسي . ولما كانت مدة التقادم لم تكتمل إلا أثناء سريان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ وكانت المادة ١٢٥ منه قد نصت على أن — التقادم لا يسرى في مواجهة الطاعنة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن عماله إلا من تاريخ علمها بالتحاقهم لديه ، مما يوجب أعمال هذا النص على كل تقادم لم يكتمل قبل صدور هذا القانون ، وكان المطعون ضده لم يسبق له الاشتراك عن عماله لدى الطاعنة فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم الأخذ بحكم هذا النص قولا بعدم انطباقه بأثر رجعي يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير المتدرب في الدعوى — والمودعة صورته الرسمية من الطاعنة بهذا الطعن — وجود ملف المنشأة المطعون ضده تحت يد الطاعنة وثابت منه سابقة إخطارها عن عمال المنشأة والاشتراك عنهم منذ أغسطس سنة ١٩٥٩ كما ورد بذات الملف ما يفيد أن المطعون ضده أخطر الهيئة في ١٢/٢/١٩٦١ بشرائه تلك المنشأة من سلفه في ١٥ / ٨ / ١٩٦١ وطلب منها معرفة مستحقائها قبل سلفه البائع له ليحجزها لحسابها تحت يده وقد خلا الملف مما يفيد رد الهيئة على المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان وجود ملف منشأة المطعون ضده تحت يد الهيئة الطاعنة يفيد علمها بالتحاق العمال بهذه المنشأة وباستحقاقها للمبالغ موضوع التداعي اعتبارا من تاريخ استحقاق كل قسط منها ، وكانت الهيئة قد تراخت في المطالبة إلى أن أخطرت المطعون ضده باستحقاقها لتلك المبالغ في ٣١ / ١ / ١٩٧٢ بعد اكتمال مدة التقادم الخمسي التي تمسك بها المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بسقوط حق الهيئة بالتقادم بالنسبة لقيمة الاشتراكات المستحقة عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ وحتى ٣١/٨/١٩٦٠ والتي قدرها الخبير بمبلغ ٢٢٤ ج و ٤٤٥ م يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وبالتالي فإن تعيينه فيما استطرده إليه من القول بعدم انطباق حكم المادة ١٢٥ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على مدة التقادم التي لم تكن قد اكتملت وقت العمل بالقانون المذكور — أي ما كان وجه الرأي في النعي الموجه إليه — يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المجاد ، عاصم المراهي ، محمد فتح الله ، سيد عبد الباقي .

(٤٨)

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢٤١) إيجار . إفلاس . تنفيذ . تأمينات عينية .

(١) منع اتخاذ إجراءات فردية على أموال المدين المفلس . عدم سريانه على الدائنين
المرتبهين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده
حقهم في مباشرة هذه الإجراءات .

(٢) أجرة عقار المفلس المنفذ . تراخي الدار المرتبه مباشر الإجراءات في تكليف
المستأجر بعدم الوفاء بها للزجر . لا محل لإلزام وكيل دائني القفليسة بتحويلها ظالماً أن الدين
قد استغرق ثمن العقار وإيراداته .

١ — قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الإنفرادية بعد الحكم
بشهر إفلاس المدين المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون التجارة لا تسري
إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين
تضمهم جماعة الدائنين ، أما الدائنون المرتبهون وأصحاب حقوق الاختصاص
وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب
ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر إفلاس المدين . ومن ثم
لا يتناولهم المنع من مباشرة الإجراءات الإنفرادية ، فيجوز لهم مباشرة دعاويهم
والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده
فالدائن المرتبه رهنا رسمياً الحق في التنفيذ على العقار المرهون في أي وقت مع
مراعاة الإجراءات المبينة في القانون وأن يستوفي دينه من ثمن العقار المحمل

بالرهن وما ألحق به من ثمرات وإيرادات . إعمالا للمادة ١٠٣٧ من القانون المدني (١) .

٢ - مفاد نص المادة ١٠٣٧ من القانون المدني والمادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذي تمت إجراءات نزع الملكية في ظله - أن الدائن المرتهن وأصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق في ثمرات وإيرادات العقار الذي تم تسجيل تنبيه نزع ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجرى العقار بعدم دفع ما يستحق من الأجرة بعد تسجيل التنبيه إذ يقوم هذا التكليف مقام الحجز تحت يد هؤلاء المستأجرين ، فاذا تراخى - الدائن المرتهن - في القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره ، ولا إلزام على الطاعن بصفته وكيلًا لدائن المدين المفلس بتحصيل أجرة العقار المتزوع ملكيته طالما أن دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق باقراره ثمن العقار وإيراداته فانعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التي يمثلها الطاعن - في تحصيل أجرة العقار المتزوع ملكيته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن بنك الاسكندرية المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٤٢٦ لسنة ١٩٧٠ م - مدنى كلى طنطا على مورث الطاعن طالبًا بالحكم بالزامه - في مواجهة المطعون ضده الثانى بصفته بأن يدفع له مبلغ ٢٨٨٣ ج تعويضًا عما لحقه من ضرر نتيجة تقصير الطاعن بصفته وكيلًا لدائنى تفليسة

مدينة وفي تحصيل إيجار العقار المرهون رهنا رسميا للبنك المطعون ضده الأول الذي كان قد باشر إجراءات نزع ملكيته في الدعوى رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٦٨ م بيوع المحلة الكبرى ، إلا أنه صدر حكم بإشهار إفلاس المدين الراهن قبل إتمام التنفيذ على العقار ببيعته في المزاد ، فأدى هذا التقصير من جانب مورث الطاعنين إلى تمكين المدين المفلس من تحصيل إيجار العقار المرهون رغم إشهار إفلاسه فخرم البنك المطعون ضده الأول من إضافة المبلغ إلى ثمن العقار المرهون والحصول على نسبة أكبر مما حصل عليه من دينه المضمون بالرهن وقدره ١٣٤٦٢ ج و ٧٨٠ م إذ لم يحصل منه إلا على مبلغ ٣١٣٤ ج و ٧٢٤ م و بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢ قضت محكمة طنطا الابتدائية بالزام مورث الطاعنين بأن يودع مبلغ ٢٨٨٣ ج على ذمة دائني المدين المفلس . استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٥ سنة ٢١ ق - و بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٠ قضت محكمة استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف . طعن مورث الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ختامية أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة هذا الرأي .

وحيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن البنك المطعون ضده الأول قد باشر إجراءات نزع ملكية عقار المدين المفلس وفاء لدينه المضمون بحق رهن رسمي عليه وترتب على تسجيل التنبيه إعتبار العقار محجوز طبقا لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات وتلحق به ثماره وإيراداته عن المدة التالية لتسجيل التنبيه طبقا لنص المادة ٤٠٦ من هذا القانون ، ونظرا لأن دين المضمون بالرهن يستغرق ثمن وثمار العقار بأكمله ، فهو صاحب المصلحة الأولى في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحصول على أجرة العقار من مستأجره بنفسه ، ولا إلزام عليه (أي الطاعن) بصفته وكيلًا عن الدائنين المعادين للمفلس في تحصيل ريع لن يدخل في أموال التفليسة بل يلحق بثمر العقار المنزوع ملكيته لصالح أصحاب الحقوق العينية المقررة عليه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الانفرادية بحكم الحكم بشهر إفلاس المدين المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون التجارة لا تسرى إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنين المرتهنون وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر إفلاس المدين ، ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الإجراءات الانفرادية ، فيجوز مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده فللدائن المرتهن رهنا رسميا الحق في التنفيذ على العقار المرهون في أى وقت مع مراعاة الإجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى دينه من ثمن العقار المحمل بالرهن وما ألحق به من ثمرات وإيرادات إعمالا للمادة ١٠٣٧ من القانون المدنى التى تنص على أنه " يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية أن يلحق بالعقار ما يغله من ثمار وإيراد عن المدة التى أعقبت التسجيل ، ويجرى في توزيع هذه الغلة ما يجرى في توزيع ثمن العقار " ولما كانت المادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذى تمت إجراءات نزع الملكية في ظله تنص على أنه إذا كان العقار مؤجرا فمجرد التكليف من الحاضر أو أى دائن ببيعه سند تنفيذى للمستأجر بعدم دفع ما يستحق من الأجرة بعد تسجيل التنبيه يقوم مقام الجز تحت يده دون حاجة إلى أى إجراء آخر ، فان مفاد ذلك أن الدائن المرتهن وأصحاب الحقوق المقيدة يتعلق لهم حق على ثمرات وإيرادات العقار الذى تم تسجيل تنبيه نزع ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجرى العقار بعدم دفع ما يستحق من الأجرة بعد تسجيل التنبيه إذ يقوم هذا التكليف مقام الجز تحت يد هؤلاء المستأجرين . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن البنك المطعون ضده الأول قد اتخذ إجراءات نزع ملكية عقار مدينه الراهن في الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ م بيوع كلى طاعلا ، وقام بتسجيل تنبيه نزع الملكية قبل ١٢/٢/١٩٥٨ م أى قبل تاريخ الحكم بإشهار إفلاس هذا المدين في ١٢/١٠/١٩٥٩ م وآثر البنك الاستمرار في إجراءات نزع ملكية العقار المرهون دون التقدم بدينه في التفليسة ، فإنه كان يتعين عليه تكليف مستأجرى هذا

العقار بعدم دفع ما يستحق من الأجرة عن المدة التالية لتسجيل التنبيه ، التي
تعلق حقه بالحاقيها بضمن العقار ليستوفي منها دينه وذلك إعمالاً لنص المادة ٦٢٢
من قانون المرافعات السابق والمادة ١٠٣٧ من القانون المدني سالفى البيان ،
فاذا تراخى فى القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره ، ولا إلزام على الطاعن
بصفته وكيلًا لدائى المدين المفلس بتحصيل أجره العقار المتزوع ملكيته طالما
أن دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق بإقراره ثمن العقار
وإيراداته فانعدمت مصلحة جماعة الدائنين — التي يمثلها الطاعن — فى تحصيل
أجره العقار المتزوع ملكيته ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه
قد خالف هذا النظر الصحيح فى القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . ولما كان الموضوع
صالحاً للفصل فيه ، وكان الحكم المستأنف قد أخطأ بإلقاء مسؤولية التقصير
فى تحصيل أجرة عقار المفلس الذى سجل تنبيه نزع ملكيته فى تاريخ سابق على
إشهار إفلاس المدين وتنصيب الطاعن وكيلًا لدائى تفليسته فإنه يتعين إلغاؤه
ورفض الدعوى .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٠

بمناخه للسيد المدعي / محمد كل عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المتشاورين :
محام الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، الذى بقطر حبشى ، ومحمد
على هاشم .

(٤٩)

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) محاماة . نقض .

توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن . عدم وجود إثبات درجة قيد
بجدول المحامين اوراق تركيله .

(٢) عمل . " تسكين العمال " .

قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز إعمالها لخروج على أحكام
التسكين باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

١ - ينبغى أن يوقع صحيفة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يودع
سند وكالته وقت تقديم الصحيفة ، وإذ كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية
من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم إثبات درجة قيد المحامى
بجدول المحامين أو رقم تركيله بالصحيفة ، وكان البين من صحيفة الطعن
أنها موقعة من الأستاذ المحامى المقبول أمام محكمة النقض ، الذى
أودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة فإن الدفع يكون
على غير أساس .

٢ - المادتان ٦٤،٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا

على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة ويصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه — أخذا بتقرير الخبير — أقام قضاءه برفض طلبات الطاعن على أن تسكينه بالفئة المالية الحادية عشرة في ١٩٦٤/٧/١ تم صحيحا طبقا لقواعد التوصيف والتعادل ، وبالتالي لا يستحق الترقية في ١٩٦١/١/١ إلا إلى الفئة المالية التالية وهي العاشرة ، ومن ثم لا يكون هناك وجه للتحدى بقاعدة المساواة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧١ بنها الابتدائية على المطعون ضدها طالبا الحكم بتعديل تسكينه إلى وظيفة من الفئة المالية العاشرة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له الفروق المالية المترتبة على ذلك عن المدة من ١٩٦٥/٧/١ إلى ١٩٦٧/١٢/٣١ وبأحقية في الترقية إلى الفئة المالية التاسعة اعتبارا من ١٩٦٨/١/١ والفروق المالية المترتبة على هذه الترقية عن المدة من ١٩٦٨/١/١ إلى آخر أبريل ١٩٧١ وما يستجد ، وقال بيانا لذلك أنه يعمل من ١٩٥٧/١٠/٢ بمصنع الصوف بمسطرود التابع للمطعون ضدها بوظيفة عامل غسيل لقضاء أجر قدره ١٢ ج و ١٣٠ م شهريا وتم تسكينه اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ بالفئة المالية الحادية عشر ، رغم أنه وفقا لمسمى وظيفته وحجم العمل الذي كان يؤديه يتعين تسكينه بالفئة المالية العاشرة فضلا عن أنه يستحق

هذه الفئة أيضا إعمالا لقواعد المساواة بزميله الأحداث منه في العمل ..
الذي كان يؤدي ذات العمل وسكنته المطعون ضدها بالفئة المالية العاشرة .
كما أن الشركة أجرت حركة ترقية بتاريخ ١/١/١٩٦٨ فرقتة إلى الفئة
المالية العاشرة بينما رقت زميله المذكور إلى الفئة المالية التاسعة ،
ومن ثم أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر . بتاريخ ١٩٧٢/١/٣١ حكمت المحكمة
بندب مكتب خبراء وزارة العدل للقيام بالمهمة الميمنة بمنطوق ذلك
الحكم . وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣٠ عادت فحكمت — وبعد أن قدم الخبير
تقريره — برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤
لسنة ٥ ق طنطا (مأمورية بنها) وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠ حكمت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . وعرض الطاعن على المحكمة في غرفة
مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . وقدمت المطعون ضدها
مذكرة دفعت فيها ببطلان صحيفة الطعن .

ومن حيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها ، أن صحيفة الطعن
قد خلت من بيان اسم المحامي الذي باشر الطعن ودرجة قيده ورقم توكيله ،
وهي بيانات جوهرية يترتب على إغفالها ببطلان صحيفة الطعن .

ومن حيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى
من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات على أن " يرفع الطاعن بصحيفة تودع
قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ،
ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض .. " وفي الفقرة الثانية على أن
" تشمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم
وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب
التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه
كان باطلا وتمسك المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . وفي الفقرة الأولى
من المادة ٢٥٥ من ذات القانون أن " يجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب
وقت تقديم الصحيفة صورا منها .. وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن .. "

مفاده أنه ينبغي أن يوقع صحيفة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يودع سند وكالته وقت تقديم الصحيفة ، وإذا كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم إثبات درجة قيد المحامي أو رقم توكيله بالصحيفة ، وكان البين من صحيفة الطعن أنها موقعة من الأستاذ . المحامي المقبول أمام محكمة النقض ، الذي أودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة ، فإن الدفع يكون على غير أساس .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الوظيفة التي كان يشغلها في ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ عودلت بوظيفة من الفئة المسالية الحادية عشرة ، في حين أن المطعون ضدها قد أخطأت في توصيف الوظيفة التي كان يشغلها وبالتالي أخطأت في تسميتها .

ومن حيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه دفاع قانوني يستوجب تحقيقا مرصوعيا ، ولم يسبق للطاعن التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه لم يعمل قاعدة المساواة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ رغم أن لائحة نظام العاملين الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ توجب أن يستفيد العاملون من النصوص الأكثر سخاء بالنسبة لهم ومنها نص المادة ٥٣ سالف الذكر .

ومن حيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها

ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة ويصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أنه أخذا بتقرير الخبير - أقام قضاءه برفض طلبات الطاعن على أن تسكينه بالفئة المالية الحادية عشرة في ١/٧/١٩٦٤ تم صحيحا طبقا لقواعد التوصيف والتعادل، وبالتالي لا يستحق الترقية في ١/١٠/١٩٦٨ إلا إلى الفئة المالية التالية وهي العاشرة ومن ثم لا يكون وجهه للتحدى بقاعدة المساواة، ويكون النعي على غير أساس.

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في فهم الواقع في الدعوى - ذلك أنه نسب إلى الطاعن أنه يطلب ترقية إلى فئتين متتاليتين في وقت واحد، في حين أن طلباته منذ إنعقدت الخصومة هي تعديل قرار تسكينه في ٣٠/٦/١٩٦٤ إلى الفئة المالية العاشرة وأحقية في الترقية في ١/١/١٩٦٨ للفئة التاسعة.

ومن حيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى - في خصوص وجه الطعن - تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليها أسبابا أخرى، وكان ذلك الوجه منصبا على أسباب الحكم الابتدائي، ولم يقدم الطاعن لهذه المحكمة بما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية، ومن ثم فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

ولما تقدم بتعين ورفض الطعن.

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد حديق للمصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فودة ، حسن النمر ، منير عبد الهجود ومحمد إبراهيم خليل .

(٥٠)

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥ القضائية :

(١) بطلان . خبرة .

إثبات الخبر بمحض أعماله دعوة الخصوم بكتب مسجلة عدة مرات . عدم التزامه بإرفاق
إيصالات البريد . خلل الأوراق في إفاد عدم وصول الإخطار للخصم . لا بطلان .

(٢) التزام . حراسة .

لتزامات الحارس القضائي . وجوب بذل عناية الرجل المعتاد . عدم جواز احتجابه بأنه
لم يحصل شيئاً من أجره الأظيان محل الحراسة في مواعيدها .

١ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . وإذا كان يبين من الحكم المطعون
فيه ، أن الثابت من تقارير مكتب الخبراء المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى
ومحاضر أعمالها ، أن الطاعن قد وجهت إليه الدعوة للحضور بكتب مسجلة
عدة مرات طبقاً لأحكام القانون فلم يحضر ، وكان المشرع لم يوجب على الخبر
إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه ، وكان إغفال إرفاق هذه الإيصال لا ينفي
واقعة الإخطار ذاتها ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد عدم وصول
ذلك الإخطار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان أعمال
الخبر لما تقدم يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - النص في المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني على أن " يلتزم الحارس
بالحفاظة على الأموال ، ويجب أن يبذل في كل ذلك . عناية الرجل المعتاد "

يدل على وجوب بذله عناية الرجل المعتاد في إدارة الأموال الخاضعة لحراسته وحفظها ولو زادت على عنايته في شئونه الخصوصية ، مما يلزمه بتحصيل أجرة الأطيان الموضوعة تحت حراسته في مواعيدها ، ولا يجوز له أن يحتج على المطعون عليهم بأنه لم يحصل شيئا من أجرة هذه الأطيان في مواعيدها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنيا الابتدائية ، بطلب إلزام الطاعن بتقديم كشف حساب مشفوعا بالمستندات المؤيدة له عن إدارته أطيانهم في المدة من أول سنة ١٩٦٥ حتى آخر سنة ١٩٦٩ لبيان صافي ما يستحقونه في تلك المدة . وإلا ينسب مكتب الخبراء لحسابه تمهيدا للقضاء لهم بنتيجة الحساب الصحيح . وقالوا شرحا للدعوى ، إنهم يمتلكون ١٣ ف و ٩ ط و ١٥ س أطيانا زراعية بناحية بلنصورة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا ضمن وقف المرحوم مصطفى حسن المنشاوي البالغ مساحته ١٤٩ ف و ١١ ط و ٢٠ س والذي عين الطاعن حارسا قضائيا عليه ، قد سلم تلك الأطيان ووضع يده عليها واستغلها لنفسه ومنع عنهم ريعها ، وإنه سبق الحكم لصالحهم في الاستئناف رقم ١٤٨ لسنة ٤ ق بني سويف بإلزام الطاعن بأن يدفع لكل منهم المبلغ الذي استحقه من ريع المدة من سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٦٤ ، وإذا استجد لهم ريع الفترة التالية حتى آخر سنة ١٩٦٩ تاريخ استلامهم الأطيان المملوكة لهم بموجب حكم لجنة القسمة فقد أقاموا الدعوى بالطليات المتقدمة . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٥ حكمت المحكمة بنسب خير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم . وبعد أن قدم كل من الخبير الزراعي

والحسابي تقريره ، عادت فحكت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٠ بالزام الطامن بأن يدفع لهم مبلغ ١٧٧٣ ج و ٢٥٠ م . إستأنف الطامن هذا الحكم ، وقيد استئنافه برقم ٢١٦ لسنة ١٠ ق بني سويف وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم للمستأنف . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطامن بأولهما على الحكم المطعون فيه أنه طأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب من وجوه ثلاثة ، الثاني منها أنه دفع ببطلان تقرير الخبير تأسيسا على أنه لم يوجه إليه الدعوة للحضور أمامه طبقا للمادة ١٤٦ من قانون الإثبات ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع لما أثبتته الخبير في محاضر أعماله من أنه قام بتوجيه الدعوة إليه دون أن تتحقق المحكمة من صحة ما أثبتته ، بضم إيصال تسجيل الدعوة بالبريد أو دفتر صادر مكتب الخبراء إلى البريد ، بجاء حكمها معيبا بالقصور في التسبب لأن العبرة ليست بما أثبتته الخبير في محاضر أعماله وإنما بحقيقة الواقع فيها . والأول والثالث منها أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لا يلتزم إلا برد الثمار التي حصلها فعلا لأن التزام الحارس مماثل لالتزام المودع لديه ولأن الأرض كلها مؤجرة لمزارعين فهو لم يحصل الغالب من ريع سنة ١٩٦٨ وكذلك ريع سنة ١٩٦٩ منذ صدور قرار لجنة الفرز والقسم في ١٩٦٨/٥/٢٦ ، كما أن الخبير لم يطلع على مخالصات الوفاء بالأجرة تحت يد المستأجرين إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع .

وحيث إن النعي في وجهه الثاني غير سديد ، ذلك أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت . وإذا كان بين من الحكم المطعون فيه ، أن الثابت من تقارير مكتب الخبراء المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى ومحاضر أعمالها ، أن الطامن قد وجهت إليه الدعوة للحضور بكتب مسجلة عدة مرات طبقا لأحكام القانون فلم يحضر . وكان المشرع لم يوجب على الخبير إرفاق إيصال الخطاب الموصى به . وكان

إغفال إرفاق هذا الإبصال لا ينفي واقعة الإخطار ذاتها . وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد عدم وصول ذلك الإخطار إليه . فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان أعمال الخبير لما تقدم ، يكون قد التزم صحيح القانون واشتمل على ما يجب بيانه في الرد على ذلك الدفاع بما ينفي عنه شبهة القصور . وهو مردود في وجهيه الأول والثالث ، ذلك أن النص في المادة ٧٣٤/١ من القانون المدني على أن " يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها وبإدارة هذه الأموال ، ويجب أن يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد " ، يدل على وجوب بذله عناية الرجل المعتاد في إدارة الأموال الخاضعة لحراسته وحفظها ولو زادت على عنايته في شئونه الخصوصية ، مما يلزمه بتحصيل أجره الأطيان الموضوعة تحت حراسته في مواعيدها ، ولا يجوز له أن يحتج على المطعون عليهم بأنه لم يحصل شيئا من أجره هذه الأطيان في مواعيدها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه سلم الأطيان المذكورة للمطعون عليهم تنفيذاً لحكم القسمة في تاريخ سابق على المدة التي ألزمه الحكم المطعون فيه بريعها ، كما أنه لم يقدم المستندات المؤيدة لكشف الحساب المقدم منه إلى محكمة الاستئناف سواء بالنسبة للإيرادات أو المصروفات التي تكاد تستغرق الإيراد ، واستدل الحكم من ذلك على عدم جدية هذا الكشف ونزوع الطاعن إلى المغالطة والتسويق ، فإن دفاعه المؤسس على أنه لا يلتزم من ريع الأطيان إلا بما حصله من أجزائها ، وبأن الخبير كان عليه أن ينتقل إلى أطيان النزاع ويطلع لدى مستأجريها على الثابت بخالصاتهم عن الأجرة ، يكون غير قائم على أساس قانوني صحيح ، ومن ثم فلا ثريب على المحكمة إن هي لم ترد على هذا الدفاع ، مما يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور ، على غير أساس . هذا إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أقام قضاءه على ما ثبت له من مراجعة تقرير مكتب الخبراء من أنه تأسس على مقدمات سليمة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن رأى الخبير مجرد دليل في الدعوى وعنصر من عناصر الإثبات فيها ، يخضع لتقدير محكمة الموضوع وموازنتها بين الأدلة وأنها متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون

ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ، لأن في أخذها به محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالنقص في التسبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق من وجهين : (أولهما) أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على استحقاق المطعون عليهم لمساحة ١٣ ف و ٩ ط و ١٥ س إستنادا إلى الثابت في الدعوى المضمومة رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق بنى سؤيف المحكوم فيها بين نفس الخصوم عن ذات الريع في مدة سابقة على الفترة موضوع المطالبة في هذه الدعوى والتي لم يثر الطاعن فيها مثل هذه المنازعة في مقدار المستحق لهم من أطيان ، في حين أن هذه الدعوى التي استند إليها الحكم المطعون فيه كانت عن مدة سابقة على صدور قرار لجنة القسمة في ٢٦/٥/١٩٦٨ في المادة ٤٢ لسنة ١٩٦٥ والذي حدد استحقاق المطعون عليهم بمساحة ١١ ف و ١٩ ط و ٦ س ومن ثم فإن استدلال الحكم بعدم منازعته في مقدار الاستحقاق بالدعوى السابقة يكون على غير أساس مما يعرّبه بالخطأ في الإسناد . (ثانيها) أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير التأخير الذي أجرى حساب الريع على أساس أن المطعون عليهم لم يقبضوا من نصيبهم شيئا ، في حين أنهم أقروا في صحيفة الدعوى بأنهم — على الأربعة الأول — قبضوا منه أوقات ، مما يعيبه بخلفه مقتضى الإقرار القضائي الصادر من المطعون عليهم المذكورين ، فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه وإن كان الطاعن قد أثار في صحيفة استئنافه أن استحقاق المدعين في الوقف حسب قرار لجنة القسمة في المادة ٤٢/٦٥ هو ١١ ف و ٩ ط و ٦ س وليس كما اتبعت إليه الحكم طبقا لتقرير التأخير وللحكم في دعوى الريع السابقة ١٣ ف و ٩ ط و ١٥ س ، إلا أنه لا يبين من أوراق الطعن أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع قرار لجنة القسمة الذي حدد استحقاق المطعون عليهم بالتأخير الذي يدعيه ، كما لا يبين من

الحکم المطعون فيه أن هذا المستند كان معروضا على محكمة الموضوع تأييدا لدفاعه ، ومن ثم فلا تريب على محكمة الاستئناف إن هي استهدت في تحديد القدر الذي يستحقونه بذات القدر موضوع الحكم السابق بالريع ، ولا يعيب حكما أن أوردت ضمن أسبابه أن الطاعن لم يثر منازعة في استحقاق المطعون عليهم للقدر الذي يدعونه في الدعوى السابقة ، مع أنها كانت سابقة على حكم القسمة لأن ذلك من الحكم يعتبر فضلة زائدة يستقيم بدونها . والنعي في وجهه الثاني غير مقبول ذلك أن الدفاع الذي يشير إليه الطاعن ، من أن بعض المطعون عليهم أقر في صحيفة الدعوى أنه حصل منه على الفئات ، يقوم على واقع لم يثبت سبق طرحه على محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة و رعية المادة
المستشارين : صلاح الدين بونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، والفى بقطر بشاى وصلاح الدين
عبد المظالم .

(٥١)

الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٨ القضائية :

إصلاح زراعى . ضرائب " الضريبة العامة على الإراد " .

تصرف المالك لأولاده فى حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الاصلاح الزراعى
المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ رخصة نذب إليها الشارع سواء كان التصرف بعوس
أو بغيرهوض . وجوب اعادة إيراد ما تم التصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على
إيراد المورث .

النص فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدله
بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ . ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه " يجوز للمالك خلال خمس سنوات
من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من
أطيانة الزائدة على مائتى فدان إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد
على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان ، فاذا توفى قبل
الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر فيه عدم التصرف إليهم ،
افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله فى الحدود
السابقة " ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن تصرف
المالك إلى أولاده على هذا الوجه وفى هذا النطاق هو رخصة واستعجاب
نذب إليه الشارع رعاية منه للمالك ذوى الأولاد وتمييزاً لهم عن غيرهم

وهو ما أفصحته عنه المذكرة التفسيرية للقانون ، يستوى بذلك أن يكون بعوض أو بغير عوض ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحايل على أحكام القانون الذي قام عليها نص المادة ٢٤ مكررا (٤) المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - (بشأن الضريبة العامة على الإرادة) وقبل تعديلها بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ طالما أن القانون هو الذي رخص فيه ونذب إليه واقترضه بحيث لا يقال أنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفع المقابل لكي يرد إليه فرق الضريبة إذا كان التصرف بعوض . إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استبعد إيراد الأطيان المتصرف فيها من مورث المطعون ضدهم إلى ولديه طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي من إرادته العام في سنوات النزاع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب ملوى قدرت صافي إيراد مورث المطعون ضدهم فيما عدا عنصر الأرباح التجارية والصناعية في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ بالبالغ الآتية ٧٤٨٧ ج و ١٩٤ م و ٢٦٤٨٨ ج و ٣١٢ م و ٨٣٨٩ ج و ٥٤٤ م و ٤٥٨٦ ج و ١١٧ م و ٨٩٣٨ ج و ٧٧٠ م و ١٠٧٨٠ م

(١) نقض ١٩٧٩/١١/١٣ مجموعة المذكرات الفنى السنة ٢٠ ع ٢ ص ٢٥ .

نقض ١٩٦٨/٤/٢١ مجموعة المذكرات الفنى السنة ١٩ ص ٨٣٠ .

ج و ١٦٢ م وإذ اترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧ بتفويض صافي إيراد المورث في سنوات النزاع إلى المبالغ الآتية : — ١٠٢٦٤ ج و ٦١٢ م و ١٠٥٤٠ ج و ٩٠ م و ٨٨٢٤ ج و ١٧٤ م و ٩٢٢٠ ج و ٤٦٧ م و ٦٦٥١ ج و ٢٨٩ م و ٤٥٢١ ج و ٦٠٦ م فقد أقام الدعوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٧ ضرائب المنيا الابتدائية بالطعن في هذا القرار وبتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المؤنة المدينة بمطابق هذا الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حادت وبتاريخ ٢١/١١/١٩٧٢ فحكمت بتفويض صافي إيراد المورث في سنوات النزاع إلى المبالغ الآتية : — ٨٢٤٥ ج و ١٧٤ م و ٨٥٢٠ ج و ٦٥٢ م و ٦٨٠٤ ج و ٧٣٦ م و ٧٢٠١ ج و ٢٩ م و ٦١٥٧ ج و ٧٧٦ م و ٩٣ ج و ٤٦٦ م. استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ١٢ ق بنى سوييف (مأمورية المنيا) وبتاريخ ٢٥/١/١٩٧٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطاعنة تنهى بالسبب الأول على الحكم الابتدائي المؤيد بأسبابه بالحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك تقول . إن الحكم استبعد إيراد الأطيان البالغ مساحتها ١٧٥ ف و ٤ ط و ٨ س التي تصرف فيها مورث المطعون ضدهم في سنتي ١٩٥٣، ١٩٥٤ إلى ولديه .. و .. من "وعاء الضريبة العامة على الإيراد من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨" تنادا إلى أن مورث المطعون ضدهم قد تصرف في هذه المساحة إلى ولديه المذكورين وأن مأمورية الضرائب قد أقرت هذا التصرف في سنة ١٩٥٩ في حين أن هذا الاستبعاد مخالف لنص المادة ٢٤ مكررا (٤) المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٣ إلى قانون ضريبة الإيراد العام رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ ، ولا يقدح في ذلك أن يكون التصرف قد تم تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي لأن النص قد جاء شاملا لكل أنواع التصرفات سواء تم بعوض أو بغير عوض .

ومن حيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين ٣١١ لسنة ١٩٥٢ و ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ - وقبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - على أنه "يجوز للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يتجاوز خمسين فدانا للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان ، فإذا توفي قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر فيه عدم التصرف اليهم ، أفترض أنه قد تصرف اليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله في الحدود السابقة " ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تصرف المالك إلى أولاده على هذا الوجه وفي هذا النطاق هو رخصة واستعجاب ندب إليه الشارع رعاية منه للملاك ذوى الأولاد وتمييزا لهم عن غيرهم ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة التفسيرية للقانون ، يستوى بذلك أن يكون بعوض أو بغير عوض ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحايل على أحكام القانون الذي قام عليها نص المادة ٢٤ مكررا (٤) - المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - طالما أن القانون هو الذي رخص فيه وندب إليه وافترضه بحيث لا يقال أنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفع المقابل لكي يرد إليه فوق الضريبة إذا كان التصرف بعوض . إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استبعد إيراد الأطيان سالفة البيان المتصرف فيها من مورث المطعون ضدهم إلى ولديه طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي من إirاده العام في سنوات النزاع ، فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بتقدير الإيراد العام لمورث المطعون ضدهم في النزاع دون أن يصرح

بأنه لا يشمل وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وبذلك يكون قد أغفل هذا العنصر في تقديره للإيراد العام .

ومن حيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه استبعد مؤقتا عنصر الأرباح التجارية والصناعية من وعاء الضريبة العامة على إيراد مورث المطعون ضدهم استنادا إلى أن الربط على هذا العنصر لم يصبح نهائيا ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون قد أيد في استبعاد هذا العنصر من وعاء الضريبة العامة على إيراد مورث المطعون ضدهم ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كول ، نائب الرئيس المحكة ومضوية السادة المستشارين :
 سليم عبد الله حليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، وايدكتر
 منصور وجيه .

(٥٢)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٠ القضائية :

حجز . سياحة . شركات .

مبالغ التأمين المودعة لدى شركات ووكالات السفر والسياحة بخزينة مصلحة السياحة . كيفية
 التصرف فيها . ق ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ ، الحجز عليها تحت المادة ١٠٠٠ .

القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة
 قد أوجب على شركات السياحة أن تودع خزينة مصلحة السياحة تأميناً مالياً
 قدره ثلاثمائة جنيه لا يرد لها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمالها
 أو إلغاء ترخيصها وبعد التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بأعمالها . كما قضى
 بأن تخصم من هذا التأمين المبالغ التي تستحق على الشركة بسبب عمل من الأعمال
 التي تراوحتها والمبالغ التي تستحق لأية مصلحة حكومية ، على أن يجري الخصم
 بموجب قرار من لجنة تحكيم مشكلة وفقاً للمادة السادسة منه وبشرط ألا تتجاوز
 قيمة النزاع مائة جنيه ، فإن تجاوزتها أحيل النزاع إلى المحاكم العادية ، كما أوجب
 على المسؤولين عن إدارة الشركة أداء ما يخصهم من التأمين خلال ثلاثين يوماً من
 تاريخ مطالبتهم بذلك وإلا جاز وقف نشاط الشركة . ومفاد ذلك أن مبلغ التأمين
 المودع من الطاعن بخزينة مصلحة السياحة لم يكن مستحقاً له وقت توقيع الحجز
 تحت يدها إذ لم تكن أعماله قد صفت أو ألغى الترخيص الصادر له ، وأن
 يقيم المطعون ضده بوفاء دين الحجز — وهو دين محكوم به لأحد العاملين

السابقين لدى الطاعن في منازعة عمالية — بطريق الخصم من مبلغ التأمين قد تم في غير الأحوال التي أجاز القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ الخصم فيها من قيمة التأمين وبغير اتباع مانص عليه من إجراءات ، مما اضطر فيه الطاعن إلى أداء قيمة التأمين من جديد للمطعون ضده توقيفا لوقف نشاطه ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه على مخالفة الصرف لأحكام قانون المرافعات وللنانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ فأجابه الحكم الابتدائي لطلباته على أساس مخالفة الوفاء لقانون المرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى ذلك الحكم وقضى برفض دعوى الطاعن دون أن يعرض الحكم المطعون فيه لما أثاره الطاعن من مخالفة الصرف لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى على نحو ما سلف بيانه فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المكتب الطاعن أقام الدوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة طلبا للحكم بالزام المطعون ضده بصفته بأن يدفع له مبلغ ثلاثمائة جنيه هي قيمة التأمين المودع منه بخزينة مصلحة السياحة والذي دفعته — على غير مقتضى القانون — لأحد العاملين فيه تنفيذاً لحكم قضائى أوقع بموجبه حجزاً تحت يدها . قضت المحكمة فى ٢٠/٤/١٩٦٩ للطاعن بطلباته . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ١١٧٧ سنة ٨٦ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضيه وعرض

الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحسدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه أقام دعواه على سنيين ، أولها قيام المطعون ضده بصرف التأمين المودع لديه للحاجز بالمخالفة لأحكام قانون المرافعات التي تشترط لكي يدفع المحجوز لديه إلى الحاجز المبلغ الذي أقر به وجوب إعلان المحكوم عليه بالعزم على التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل ، وثانيهما مخالفة هذا الصرف لأحكام القانون ۵۸۴ سنة ۱۹۵۴ التي تحدد المبالغ التي تخصم من قيمة التأمين والتي يخرج دين الحاجز عن نطاقها ، فقضت المحكمة بطلباته على أساس أول السنيين ولم تعرض لثانيهما . وإذا ألغى الحكم المطعون فيه قضاءهما تأسيساً على أن قيام المطعون ضده بصفته بتنفيذ الحكم سند التنفيذ لا يمكن أن يدعو للأخذة أو يرتب مسؤولية ، وأنه لم يثبت أن الطاعن كان يملك من وجوه الاعتراض ما يؤدي إلى تفادي التنفيذ أو إسقاط الحق الذي يتم التنفيذ وفاء له دون أن يعرض الحكم المطعون فيه لما أثاره الطاعن من مخالفة الصرف لأحكام القانون ۵۸۴ لسنة ۱۹۵۴ ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك أن القانون ۵۸۴ لسنة ۱۹۵۴ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة قد أوجب على شركات السياحة أن تودع خزينة مصلحة السياحة تأميناً مالياً قدره ثلاثمائة جنيه لا يرد لها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمالها أو إلغاء ترخيصها وبعد التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بأعمالها . كما قضى بأن تخصم من هذا التأمين المبالغ التي تستحق على الشركة بسبب عمل من الأعمال التي تراوها والمبالغ التي تستحق لأية مصلحة حكومية على أن يجري الخصم بموجب قرار من لجنة تحكيم تشكّل وفقاً للمادة السادسة منه وبشرط ألا تتجاوز قيمة النزاع مائة جنيه فإن تجاوزتها أحيل النزاع إلى المحاكم العادية ، كما أوجب على المسؤولين عن إدارة الشركة أداء ما يخصم من التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ

مطالبتهم بذلك وإلا جاز وقف نشاط الشركة ، ومفاد ذلك أن مبلغ التأمين المودع من الطاعن بخزينة مصلحة السياحة لم يكن مستحقاً له وقت توقيع المحرز تحت يدها إذ لم تكن أعماله قد صفيت أو ألغى الترخيص الصادر له ، وأن قيام المطعون ضده بوفاء دين الحاجز — وهو دين محكوم به لأحد العاملين السابقين لدى الطاعن في منازعة عمالية بطريق الخصم من مبلغ التأمين قد تم في غير الأحوال التي أجاز القانون ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ الخصم فيها من قيمة التأمين وبغير اتباع ما نص عليه من إجراءات مما اضطر معه الطاعن إلى أداء قيمة التأمين من جديد للمطعون ضده توكيلاً لوقف نشاطه ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه على مخالفة الصرف لأحكام قانون المرافعات وللقانون ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ فأجابه الحكم الابتدائي لطلباته على أساس مخالفة الوفاء لقانون المرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى ذلك الحكم وقضى برفض الدعوى الطاعن تأسيساً على ما جاء بأسبابه من أن قيام المصلحة المطعون ضدها بتنفيذ الحكم سند التنفيذ بصرفها لدائن الطاعن المبلغ المقضى به لا يمكن أن يدعو إلى المؤاخذه أو أن يرتب المسؤولية. وأن الطاعن حتى لو كان قد أعلن بالعزم على التنفيذ عملاً بالمادة ٤٧٤ من قانون المرافعات فإنه لم يثبت من جانبه ما يؤدي إلى تفادي التنفيذ أو إسقاط الحق الذي يتم التنفيذ وفاء له ، دون أن يعرض الحكم المطعون فيه لما أثاره الطاعن من مخالفة الصرف لأحكام القانون ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى على نحو ما سلف بيانه ، فانه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ولأن البين من الصورة الرسمية لحكم الصادر في الاستئناف ١٣٥٨ لسنة ٨٤ قضائية القاهرة أن النزاع الموضوعي بين الطاعن ودائنه الحاجز قد استقر نهائياً على إلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٧٣ ج و ٣٥٠ م مما يتعين معه تعديل الحكم المستأنف واستئزال هذا المبلغ من المحكوم به .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المحترمين :
 السيد عبد الله سليم ، ومحمد عبد العزيز الجسدي ، ومحمد زقزل عبد الحميد ،
 والدكتور منصور وجيه .

(٥٣)

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ القضائية

(٢٤١) إثبات . التزام . مسئولية .

(١) الالتزام التعاقدى . انساعه ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعة الالتزام
 صاحب الفندق قبل الزيل . شموله فضلا عن تقديم المكان اتخاذ الحيطة واصطناع الخذر
 مما قد يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمته وراحته .

(٢) التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلائه . الالتزام ببذل عناية كفاية لإثبات
 الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ . الدين ففى مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص
 العادى فى تنفيذ التزامه .

(٣) إرث . تعويض . مسئولية .

موت المضرور فى الحال نتيجة الإهمال عليه . ضرر مالى . انتقال الحق فى التعويض
 منه إلى ورثته .

١ — مفاد النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدنى
 على أن "لا يقتصر العقد على إتمام التعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو
 من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام" .
 إن الالتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه
 طبيعته ، فإذا اتفق على نزول مسافر فى فندق فإن العقد لا يقتصر على إتمام

صاحب الفندق بتقديم مكان النزول وإنما يلزمه أيضا بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالإيواء ، ومن هذا القبيل ونق ما جرى به العرف بين الناس اتخاذ الحيطة واصطناع الحذر بما يرد عن النزول عائلة ما يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمته وراحته فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه إيواؤه إلى مسكنه .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من أن التزام مورثه الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المطعم ضدهم إبان جلوسه في حجراته المخصصة له بفندقها هو التزام ببذل عناية تتمثل في اتخاذ الاحتياطات المتعارف عليها التي تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ويكفي الدائن فيه إثبات قيامه ليقع على عاتق المدين به إثبات أنه قد بدل عناية الشخص العادي في شأنه ، ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية في اتخاذ إجراءات الاحتياط المتعارف عليها وأهمها مراقبة المترددين على الفندق بحيث بات من الممكن لأي شخص أن يدخل إليه وأن يخرج منه دون أن يشمر به أحد فأصبح النزول سهل المنال ، كما بين أن ما قال به الطاعنان من أن مورثتهما كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التي تكفل أمن النزول ، وقدم الدليل عليه مما ثبت في الأوراق من أنه كان ينفرد بغرفة في الدور الرابع وجد بابها سليما وله مفتاح يمكن استعماله من الداخل ، لا ينفي عنها أنها قصرت في بذل العناية اللازمة فانتفت الحاجة إلى تكليف المطعم ضدهم بإثبات الخطأ العقدي من قبل صاحبة الفندق كما انتفت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بنفيه بعدما اكتفت المحكمة بما قام في الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة . لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه في طبيعة التزام صاحبة الفندق إذ كيفه بأنه التزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبء إثبات الخطأ العقدي وتقيده على أساس من طبيعة الالتزام الذي أحل به المدين فيه ، ويكون قد صادف في الأمرين صحيح القانون .

٣ - إذا كان الضرر المادي الذي أصاب المضرور هو الموت بأن اعتدى شخص على حياته فمات في الحال فإنه يكون قد حاق به عذابه وفاته متمثلا في حرمانه من الحياة وينتقل الحق في جبره تعويضا إلى ورثته (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٧٨٨ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى
شمال القاهرة على مورثة الطاعنين السيدة بطلب إلزامها بأن تدفع لهم
ثلاثين ألف جنيه تعويضا عن قتل مورثهم المرحوم بأسفكسيا الخنق
أثناء نزوله فى غرفة بالفندق الذى تملكه وتديره وبتاريخ ١٩٧٧/٦/١٦ قضت
المحكمة بإلزام مورثة الطاعنين بأن تؤدى للمطعون ضدهم مبلغ أربعة آلاف جنيه
منه ألفان من الجنيهات تقسم بينهم بالفريضة الشرعية وألفان آخرا تقسم
بينهم بالتساوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بعد وفاة مورثتهما بالاستئناف
رقم ٩٤/٣٦٠٦ قضائية القاهرة ، طالبين بإلغاءه وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ قضت
المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثتهما
إلى المطعون ضدهم مبلغ ألف ومائتى جنيه تقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية
طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وطلبا وقف تنفيذه مؤقتا حتى
يفصل فى الطعن وبجلسة ١٩٧٨/١١/٧ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم
وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفضه .
وبالجلسة صدمت على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنان بالأول والثانى والثالث
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة قواعد الإثبات
وحاصلها أنه ذهب إلى القول بأن العقد الذى يبرم بين صاحب الفندق والزبيل
يرتب على عاتق أولهما التزاما بضمان سلامة لثانى وهو التزام بنتيجته لا يتم الوفاء به
إلا بتحقيق غاية هى تمام السلامة ولا يكاف الدائن لإثبات الإخلال به إلا

بتقديم الدليل على قيامه وعدم تحقق غايته ، ورغم أنه عمد بعد ذلك إلى تكليف هذا الالتزام بأنه التزام ببذل عناية يتم الوفاء به بمجرد بذلها دون نظر إلى تخلف الغاية منها ويتعين على من يدعى الإخلال به أن يقدم الدليل على أن ما كان يجب بذله من عناية لم يبذل ، فإنه لم يكلف المطعون ضدهم بإثبات أنه كان ينبغي على صاحبة الفندق أن تتخذ احتياطات معينة ولكنها لم تتخذها فأخلت بالالتزام وترتب على ذلك وقوع الضرر ، فناقض بذلك نفسه في طبيعة الالتزام وقاب العبء في إثبات الإخلال به بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن تحدث عن سكوت التشريع عن التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة النزيل وعرض لأراء الفقه بشأنه فنبذ الرأي القائل بعدم وجود أى التزام على صاحب الفندق يتعلق بسلامة النزيل كما رفض مسأيرة الرأي القائل بالالتزام صاحب الفندق بضمان سلامة النزيل ضمانا مطلقا لا يتم الوفاء به إلا بتحقيق غايته إنتهى إلى أن التزام بذل العناية للمحافظة على سلامة النزيل أمر تفرضه طبيعة عقد الإيواء وصادف هذا صحيح القانون إذ مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدنى على أن "لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام " أن الالتزام التعاقدى قد يوسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته فاذا اتفق على نزول مسافر في فندق فإن العقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان النزول وإنما يلزمه أيضا بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالإيواء . ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس اتخاذ الحيلة واصطناع الحذر بما يرد عن النزيل غائله ما يتردد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته فيعتمده من الضرر على نحو ما يعصمه إيواؤه إلى مسكنه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من أن التزام مورثة الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المطعون ضدهم إبان جلوسه في حجراته المخصصة له بفندقها هو التزام ببذل عناية تتمثل في اتخاذ الاحتياطات المتعارف عليها التى تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ويكفى الدائن فيه إثبات قيامه ليقع على عاتق المدين به إثبات أنه قد بذل عناية الشخص العادى في شأنه

ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية في اتخاذ إجراءات الاحتياط المتعارف عليها وأهمها مراقبة المترددين على الفندق بحيث بات من الممكن لأى شخص أن يدخل إليه وأن يخرج منه دون أن يشعر به أحد فأصبح النزول سهل المنال . كما بين أن ما قال به الطاعنان من أن مورثتهما كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التى تسكفل أمن النزول وقدم الدليل عليه مما ثبت فى الأوراق من أنه كان يتفرد بغرفة فى الدور الرابع وجد بابها سليماً وله مفتاح يمكن استعماله من الداخل ، لا ينفى عنها أنها قصرت فى بذل العناية اللازمة ، فانتفت الحاجة إلى تكليف المطعون ضدهم بإثبات الخطأ العقدي من قبل صاحبة الفندق كما انتفت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بتنفيه بعد ما اكتفت المحكمة بما قام فى الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه فى طبيعة التزام صاحبة الفندق إذ كيفه بأنه التزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبء إثبات الخطأ العقدي وتنفيه على أساس من طبيعة الالتزام الذى أخل به المدين فيه ، ويكون قد صادف فى الأمرين صحيح القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالنسبة الرابع من أسباب الطعن القصور فى التسبيب وحاصله أن ماساقه توصلنا إلى مسؤولية صاحبة الفندق — من تدرج فى الاستنباط من إحلال صاحب الفندق محل المضيف فى التزامه نحو ضيفه بالمحافظة على سلامته ومن واجب مراقبة المترددين على الفندق وعدم السماح للزائر بأن يجوس طليقاً فى شتى أنحاءه بغير ملاحظة — غير مستساغ فضلاً عن أنه قد خلق التزامات غير محددة ليس لها معيار يمكن التعرف به على مدى مسؤولية أصحاب الفنادق نشأ به القصور بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك بأنه وارد على ما استطرد إليه الحكم تزيد تأكيداً لما انتهى إليه من قيام التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة النزلاء فيه ولم يكن لازماً لإقامة قضائه بعد ماساق من الأسباب ما يمكن لحمله على نحو ماسلف البيان .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس من أسباب الطعن الخطأ في القانون والقصور في النسبب وفي بيانه يقولان إن الحكم قضى بتعويض المطعون ضدهم عن الضرر المادى مع أنه لم يثبت أن مورثهم القتل هو الذى كان يقوم بإعالتهم وأنهم حرروا بذلك من عائلتهم الوحيد . هذا فضلا عن عدم تحقق أى ضرر لمورثهم لأنه توفي أثر الحادث ولم تمنح له الفرصة للمطالبة بالتعويض حتى يورث عنه حق المطالبة به .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول غير صحيح ذلك بأن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى بالتعويض عن الضرر المادى الذى لحق بمورث المطعون ضدهم وليس من الضرر لذى أصابهم هم ومردود في شقه الثانى بما هو مقرر من أنه إذا كان الضرر المادى الذى أصاب المضرور هو الموت بأن اعتدى شخص على حياته فمات في الحال فإن الضرر المادى يكون قد حاق به عند الموت متمثلا في حرمانه من الحياة وينتقل الحق في جبره تعويضا إلى ورثته .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المـأشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود اللباجوري ، وإبراهيم محمد مائيم ، ومحمد طه منجور ، وصبي
رزق دارود .

(٥٤)

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) ” النعى المجهل ” .

عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهرى الذى أغفله الحكم المطعون فيه . نعى مجهل
غير مقبول .

(٢ و ٣) إيجار . ” التنازل عن الإيجار ” . إثبات .
محكمة الموضوع .

(٢) صفة التهجير للتنازل له عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . جواز
إثباتها — باعتبارها واقعة مادية — بطرق الإثبات كافة . لمحكمة الموضوع سلطة
امتثال توافرها متى أقامت قضاها على أبواب حائفة .

(٢) تحرير بطاقة التهجير . لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التهجير . نفى
الحكم المطعون فيه صفة التهجير عن المتنازل له عن الإيجار لأن البطاقة لا تطابق الحقيقة .
لا خدأ طالما كان امتثاله مائما .

١ — لا يعيب الحكم إغفاله مناقشة دفاع غير جوهرى ورد بمذكرة قدمها
أحد الخصوم وهو ما يقتضى بيان الدفاع الذى أورده الطاعن — المتنازل له
عن الإيجار — بمذكرة ، وينعى على الحكم المطعون عليه عدم الرد عليه بصحيفة
الطعن حتى يتبين ما إذا كان دفاعا جوهريا من عدمه . وإذا جاء النعى مجهلا
فى هذا الخصوص فإنه يكون غير مقبول .

٢ — نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل عبارتها أو إشارتها أو اقتضاؤها على أن المشرع قصد تقييد لإثبات صفة التهجير بطريق معين مما يقتضاه إباحة إثبات هذه الصفة — باعتبارها واقعة مادية — بكافة طرق الإثبات (١) . ومن ثم فلهيئة الموضوع أن تستخلص توافر هذه الصفة أو عدم توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان عليها في ذلك ، طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٣ — تحرير بطاقة التهجير لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التهجير . والبطاقات التي تصدر لإثبات هذه الصفة تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من سلطة تحصيل الواقع والموازنة بين الأدلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى صفة التهجير عن الطاعن — المتنازل له عن الإيجار — وأن بطاقة التهجير الصادرة له في ٧ / ٩ / ١٩٧١ لا تطابق الحقيقة على أن الثابت من الشهادة الصادرة من إدارة القضاء العسكري بتاريخ ٦ / ٩ / ١٩٧٧ أن الطاعن ليس له محل إقامة ببور سعيد طول خدمته العسكرية وأن كان قد عمل ببور سعيد كضابط بالقوات المسلحة في فترة وجيزة هي من ١٥ / ٧ / ١٩٥٨ إلى ١٤ / ٣ / ١٩٥٩ إلا أنه كان يقيم في فترة عمله هذه بالاسكندرية مما يتعين معه القول بأنه لا ينطبق عليه القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ إذ أنه لم يكن مقيما ببور سعيد وعاصر العدوان في يونية سنة ١٩٦٧ واضطر لمغادرتها نتيجة للعدوان . وإذا كان هذا الاستخلاص الذي انتهى إليه الحكم سائغا ويكفي لحمل قضائه ويغنيه عن متابعة الطاعن في مناحي دفاعه التي رأى الالتفات عنها ومنها الشهادة التي أحضرها من شرطة بور سعيد ، فإن النعي يضحى على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

(١) فارن فض ٣، ٢ / ١٩٧٦ مجوعة المكتبة للفني — السنة ٢٧ ص ٥٥٦ .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن —
تتصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٧٥ مدني
كلي شمال القاهرة للحكم بإخلاء الطاعن وباقي المطعون ضدهم من الشقة المبينة
بصحيفتها استنادا إلى أن المطعون ضده الثاني استأجرها منه في ١٩٦٨/٩/١
وأنه تنازل عن عقد الايجار للطاعن الذي يزعم أنه من مهجري بورسعيد
ويحق له التمتع بالحماية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ في حين
أن هذا القانون لا ينطبق عليه لأنه يسرى على المدنيين فقط وهو من أفراد
القوات المسلحة، وأن التهجير تم سنة ١٩٦٧ والتنازل الحاصل له في ١٩٧١/١١/٢
وأن بطاقة التهجير التي يستند إليها صورية . وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٤ حكمت
المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٩٦٧ سنة ٩٣ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ حكمت المحكمة بالغاء
الحكم المستأنف وإخلاء المستأنف عليهم — الطاعن المطعون عليهم عدا
الأول من الشقة محل النزاع . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة
في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول للطعن ،
أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ٢١ | ١٠ / ١٩٧٨ حجز الاستئناف للحكم
وصرحت بتبادل المذكرات في أربعة أسابيع والمدة مناصفة تبدأ بالمستأنف
— المطعون عليه الأول — وأنه سلمه صورة مذكرته في ١٩٧٨/١١/١٨
وأودعها في اليوم التالي فيكون قد قدمها في الميعاد ولكن الحكم لم يعرض
لهذه المذكرة تأسيسا على ما ذكره من أن أحدا من المستأنف عليهم لم يقدم
مذكرة بدفاهه في الأجل المحدد ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة
الثابت بالأوراق والاخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك بأنه لا يعيب الحكم إغفاله
مناقشة دفاع غير جوهري ورد بمذكرة قدمها أحد الخصوم مما كان

يقتضى بيان الدفاع الذى أورده الطاعن بمذكرته وينعى على الحكم المطعون عليه عدم الرد عليه بصحيفة الطعن حتى يتبين ما إذا كان دفاعا جوهريا من عدمه ، وإذا جاء النعى مجعلا فى هذا الخصوص فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الثانى للطعن ، أنه لم يأخذ بدلالة بطاقة التهجير التى تثبت أنه كان مقيما ببور سعيد والى لا يجوز إهدار حجيتهما إلا بالطعن عليها بالتزوير وهو ما عذف عنه المطعون عليه الأول ، وأنه أغفل ما ثبت من الشهادة الرسمية الصادرة من شرطة بور سعيد بأنه كان مقيما ببور سعيد من سنة ١٩٦٧ حتى تهجيره منها فى ١٩٧١/٩/٧ ، مما يعيبه بالخطأ فى التواريخ وتطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل عبارتها أو إشارتها أو دلالتها أو افتضاؤها على أن المشرع قصد تقييد إثبات صفة التهجير بطريق معين مما يقتضاه إباحة إثبات هذه الصفة - باعتبارها واقعة مادية - بكافة طرق الإثبات . ومن ثم فلمحكمة الموضوع أن تستخلص توافر هذه الصفة أو عدم توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطانا عليها فى ذلك طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة . وإذا كان تحرير بطاقة التهجير لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التهجير فإن البطاقات التى تصدر لإثبات هذه الصفة تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من سلطة تحصيل الواقع والموازنة بين الأدلة - ولما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بنفى صفة التهجير عن الطاعن - وإن بطاقة التهجير الصادرة له فى ١٩٧١ / ٩ / ٧ لا تطبق الحقيقة ، على أن الثابت من الشهادة الصادرة من إدارة القضاء العسكرى بتاريخ ١٩٧٧ / ٩ / ٦ أن الطاعن ليس له محل إقامة ببور سعيد طوال خدمته العسكرية ولئن كان قد عمل ببور سعيد كضابط بالقوات المسلحة فى فترة وجيزه هى من ١٩٥٨/٧/١٥ إلى ١٩٥٩/٣/١٤ إلا أنه كان يقيم فى فترة عمله

هذه بالاسكندرية مما يتعين معه القول بأنه لا ينطبق عليه القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ إذ أنه لم يكن مقيما بور سعيد وعاصر العدوان في يونيه سنة ١٩٦٧ واضطر لمغادرتها نتيجة للعدوان . وإذا كان هذا الاستخلاص الذي انتهى إليه الحكم سائغا ويكفى لحمل قضائه ويغنيه عن متابعة الطاعن في مناحي دفاعه التي رأى الالتفات عنها ومنها الشهادة التي أحضرها من شرطة بور سعيد فان النهي يضحى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن غير سديد ويتعين رفضه .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين - نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الدفعة
المستشار : محمد محمد الباجوري ، و محمد طه سانجر ، وإبراهيم محمد فراج ،
وصبحي رزق دارد .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ القضائية :

إيجار " الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة " . حكم " ما يعد قصورا " .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتأخره في سداد الأجرة منذ بدء التعاقد .
إغفال الحكم بحث دفاع المستأجر بأن العين المؤجرة لم يتم إعدادها للانتفاع بها
إلا بعد هذا التاريخ . قصور .

الأجرة هي مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ، والمؤجر ملزم طبقا لنص
المادة ٥٦٤ من التقنين المدني بأن يسلم المستأجر العين المؤجرة في حالة تصلح
معها لأن تنفي بما أعدت له ، فلا تستحق الأجرة إلا من تاريخ استلام
المستأجر العين وتمكنه من الانتفاع بها ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة -
المستأجرة التي قضى بإخلائها لعدم الوفاء بالأجرة - قد تمسكت أمام محكمة
الاستئناف ، بأن المحل المؤجر في - ١٩٦٩/٤/٢٦ - لم يتم إعداده للانتفاع
قبل ١٩٧٦/٤/١ واستدلت على ذلك بما أثبت بالشكاوى الإدارية المشار إليها
بسبب الطعن ، وإذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ويرد عليه
و بحدد مقدار الأجرة المنسوب إليها تأخير سدادها فإنه يكون معيبا
بالتصور ويبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و باقى الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٠٨٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب إخلاء الطاعنة من العين المؤجرة المبينة بالصحيفة وتسليمها له . وقال فى بيانها أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٦/٤/١٩٦٩ استأجرت منه الطاعنة محلا بالعقار رقم ١٧٧ شارع المطرية بإيجار شهرى قدره ستة جنيهات . وقد امتنعت عن سداد الأجرة منذ بدء التعاقد رغم تكليفها بالوفاء فى ٦/٣/١٩٧٧ ، وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعنة من العين المؤجرة . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن « أنها دفعت دعوى المطعون عليه بأن المحل المؤجر لم يكن معد للانتفاع قبل ١٩٧٦/١٩١١ وأنها تكلفت فى سبيل إعدادها له مبلغ ١٢٠ ج و ١١٠ م ، مستدلة على ذلك بما أثبت بمحاضر الشكاوى الرقيمة ٤٣٣٩ ، ٦٨٣١ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٧٨٤ ، ٨٨٩٤ لسنة ١٩٧٦ إدارى المطرية ، ولم يواجه الحكم هذا الدفاع ويقول كلمته فيه ، ولم يبين تاريخ بداية الانتفاع بالعين أو مقدار الأجرة المنسوب إليها تأخير سدادها ، فانه يكون معيبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الأجرة هي مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ملزم طبقا لنص المادة ٥٦٤ من التقنين المدني بأن يسلم المستأجر العين المؤجرة في حالة تصالح معها لأن تفي بما أعدت له ، فلا تستحق الأجرة إلا من تاريخ استلام المستأجر العين وتمكنه من الانتفاع بها ، ولما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المحل المؤجر لم يتم إعداده للانتفاع قبل ١٩٧٦/٩/١ واستدلت على ذلك بما أثبت بالشكاوى الإدارية المشار إليها بسبب الطعن ، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع و يرد عليه و يحدد مقدار الأجرة المنسوب إليها تأخير سدادها ، فإنه يكون معيبا بقصور يبطله و يستوجب نقضه مع الإحالة .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين مابني نائب رئيس المحكمة ، ومغربية السادة
المستشارين : محمد محمود الهاجوري ، وإبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر ، إبراهيم محمد نراج .

(٥٦)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية "ولاية على المال" . دعوى .

وفاء المطلوب الجبر عليه أثناء نظر معارضته في الحكم النهائي الصادر بتوقيع الجبر عليه .
آثره . وجوب الحكم فيها بإثبات دعوى الجبر . علة ذلك .

توقيع الجبر على شخص يعتبر إجراء تحفظياً يستهدف منه من إساءة التصرف في أمواله ، فإذا توفي الشخص استحال أن يتصرف في تلك الأموال ، ويزول مقتضى الجبر وعلة الحكم به ، وطالما كان أمر توقيع الجبر معروضا على القضاء ولم يصدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، فإن الدعوى به تنتهى بوفاء المطلوب الجبر عليه بغير حكم يعرض لأهليته ، وهذا ما يستفاد من المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بأحكام الولاية على المال ، الذى يشترط للحكم بتوقيع الجبر أن يكون المطلوب الجبر عليه شخصا بالغاً ، وتعين المحكمة على من يحجر عليه قima لإدارة أمواله ، فإذا انتهت شخصية المطلوب الجبر عليه بموته طبقاً للمادة ١/٢٩ من القانون المدنى استحال الحكم لصيرورته غير ذى محل فضلاء أن أموال المطلوب الجبر عليه تورث عنه بموته عملاً بالمادة الأولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالمواريث فلا تعود هناك أموال يعهد بها إلى قيم لإدارتها ويصبح توقيع الجبر انوا ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق ، أن المطلوب الجبر عليه توفي أثناء نظر المعارضة المقامة منه عن الحكم

الغياي القاضي بتوقيع الحجر عليه ، فإنه كان يتعين معه الحكم في تلك المعارضة بانهاء دعوى الحجر ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بتأييد الحكم المعارض فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و باقى الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليهن تقدمن إلى نيابة الإسكندرية للأحوال الشخصية بطلب توقيع الحجر على والدهن المرحوم ، وقيد برقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ ب أحوال مال كلى الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤ قضت غايبا بتوقيع الحجر . عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم فحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٩ بتأييد الحكم المعارض فيه . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ ق أحوال شخصية مال الإسكندرية طالبين إلغاء الحكم بالحجر على والدهم لوفاته وبتاريخ ١٩٧٩/١/١٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفضه المعارضة المقامة من مورثهم بتأييد الحكم بتوقيع الحجر عليه حالة أن الأخير توفي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٤ أثناء

(١) نقض ١٩٧٦/٦/١٦ مجموعة المكاتب الفنى — السنة ٢٧ ص ١٣٧٠

نظر المعارضة فتزول ولاية المحكمة بنظر طلب الحجر ، ويتعين الحكم بانتهاء الدعوى ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن توقيع الحجر على شخص يعتبر إجراء تحفظيا يستهدف منعه من إساءة التصرف في أمواله ، فإذا توفي الشخص استحال أن يتصرف في تلك الأموال ، ويزول مقتضى الحجر وعلة الحكم به ، وطالما كان أمر توقيع الحجر معروضا على القضاء ولم يصدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، فإن الدعوى به تنتهى بوفاء المطلوب الحجر عليه بغير حكم يعرض لأهليته ، وهذا ما استناد من نص المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المسال ، الذى يشترط للحكم بتوقيع الحجر أن يكون المطلوب الحجر عليه شخصا بالغا ، وتعين المحكمة على من يحجر عليه قبا لإدارة أمواله ، فإذا انتهت شخصية المطلوب الحجر عليه بموته طبقا للمادة ١/٢٩ من القانون المدنى استحال الحكم بالحجر لصيرورته غير ذى محل فضلا عن أن أموال المطلوب الحجر عليه تورث عنه بموته عملا بالمادة الأولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالموارث ، فلا تعود هناك أموال يعهد لإدارتها ويصبح توقيع الحجر لغوا ، لما كان ماتقدم ، وكان البين من الأوراق . أن المطلوب الحجر عليه توفي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٤ أثناء نظر المعارضة لمقامة منه عن الحكم الغيابى القاضى بتوقيع الحجر عليه ، مما كان يتعين معه الحكم فى تلك المعارضة بانتهاء دعوى الحجر . وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٧٥/١٢/١٩ بتأييد الحكم المعارض فيه . فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رائق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 هدى الخولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش عبد المجيد .

(٥٧)

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢ في القضايا :

(١) حكم " حجية الحكم " . دعوى " الخصوم في الدعوى " .

اعتبار المدين ممثلاً لدائره العادى فى الخصومة . أثره . إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه . الحكم على الدين حجة على دائره . للدائن ولو لم يكن طرفاً فى الخصومة الطعن فى الحكم .

(٢ ، ٣) بطلان . بيع . حكم . تنفيذ عقارى . صورية .

(٢) عدم جواز رفع دعوى أصالية ببطلان الحكم . الاستثناء بمجرد من أركانه الأمامية . عدم جواز رفع دعوى أصالية ببطلان الحكم لصورية عقد البيع موضوع الدعوى .

(٣) الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . حجة على دائر البائع . تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تقييد ملكية المدين المبيعة . أثره . اعتبار المدين البائع غير مالك لما عند التنفيذ عليها .

١ — المدين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — يعتبر ممثلاً لدائنه العادى فى الخصومات التى يكون المدين طرفاً فيها وفيقيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه فى حدود ما يتأثر به حق الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه ، وللدائن ولو لم

يكن طرفا في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية .

٢ — السبيل لبحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام هو الطعن عليها بطرق الطعن التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فإذا كان الطعن عليها غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدارها بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيتها إلا إذا تجردت هذه الأحكام من أركانها الأساسية (١) . وإذا كان الطعن بالصورية لا يجرد الحكم من أركانه الأساسية ، فإنه يكون من غير الجائز رفع الدائن لدعوى بطلان الحكم — الصادر ضد مدينه — للصورية .

٣ — إذ كانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بحجية الحكم الصادر بصحة العقد ونفاذه قبل المطعون ضدهم السبعة الأول باعتبارهم دائئي المطعون ضده النامن الصادر ضده هذا الحكم فضلا عن نفاذ هذا العقد في حقهم بتسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية بما يترتب عليه عدم ملكية مدينهم المذكور للعقار المنزوعة ملكيته . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بهذا الحكم لصورية عقد البيع صورية مطلقة دون أن يشير إلى هذا الدفاع الجوهرى ، يكون — فضلا عما شابه من قصور في التسيب — قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٦٥/١٠/٧ باع المطعون

(١) نقض ١٩٧٧/٤/١٢ مجموعة المـاـكـتـب الفـنـى لـلـسـنة ٢٨ ص ٩٦٢ .

ضده الثامن كامل أرض و بناء العقار الموضع الحدود والمعالم بالعقد إلى المرحوم
 .. (مورث المطعون ضدهم من الأول إلى السابعة) نظير ثمن قدره
 ١٢٠٠٠ جنيه وفد ورد بالعقد المذكور أن البائع يملك العقار المبيع بالشراء
 من ولده المرحومة بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٤٥/٤/٢٨ وأن
 البائعة له تملك العقار المبيع بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٢٧/١٢/٢٠ ، ولما
 تقاعس البائع المذكور عن الوفاء بالتزامه بنقل الملكية للمشتري أقام الأخير
 الدعوى رقم ٩٨٦٥ سنة ١٩٦٦ طالباً بالحكم بفسخ العقد ورد مبلغ ٦٨٠٠ جنيه .
 وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢ حكم للمشتري بطلباته ، وتأيد هذا الحكم في الاستئناف ٥١٤
 سنة ٨٤ ق بتاريخ ١٩٦٨/١/٣٠ وبموجب هذا الحكم اتخذ المشتري إجراءات
 نزع ملكية ذات العقار المبيع ومسجل تنبيه نزع الملكية في ١٩٦٨/١١/٢٦
 وقيدت هذه الإجراءات برقم ٧٨ سنة ١٩٦٩ بسـوع باب الشعرية . أقامت
 الطاعنة الدعوى رقم ٣٦١٣ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة — التى سجلت صحيفتها
 في ١٩٦٨/٧/١٦ — بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٣/٦/١٥
 الصادر لها من المرحومة (والده زوجها المطعون ضده الثامن) ثم
 اعترضت الطاعنة على إجراءات نزع الملكية التى اتخذها مورث المطعون ضدهم
 من الأول إلى السابعة بدعوى أنها المالكه للعقار محل تلك الإجراءات .
 وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ حكمت المحكمة برفض اعتراضها وتأيد هذا الحكم
 استئنافاً استناداً إلى أنها لم تصبح بعد مالكة . وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢١ صدر
 الحكم بإيقاع البيع ورعى الميزاد على الدائنين المطعون ضدهم من الأول إلى
 السابعة ولما صدر للطاعنة حكم بصحة ونفاذ العقد فى الدعوى رقم ٣٦١٣ سنة
 ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة وقامت بشهره فى ١٩٧١/١/١١ أقامت الدعوى رقم
 ٦٨٤٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهم الثمانية الأول بطلب
 إلغاء وشطب التسجيلات التى اتخذت بموجب تنبيه نزع الملكية وباستحقاقها
 لكامل أرض وبناء العقار المزروعة ملكيته استناداً إلى أن ملكيتها له قد آلت
 إليها منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى فى ١٩٦٨/٧/١٦ وذلك قبل تسجيل تنبيه
 نزع الملكية فى ١٩٦٨/١١/٢٦ . كما أقام المطعون ضدهم السبعة الأول الدعوى
 رقم ٨١٠ سنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضده الثامن وزوجته الطاعنة

وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحكم رقم ٣٦١٣ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة الصادر للطاعة بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بينها وبين والدته المطعون ضده الثامن تأسيسا على أن الأخير قد تواطأ مع زوجته الطاعة على اصطناع هذا العقد بعد صدور الحكم لصالحهم بالمديونية ضد المطعون ضده الثامن وتواطأ على رفع الدعوى للحكم بصحته ونفاذه . وبعد أن أمرت المحكمة بضم دعوى الطاعة إلى دعوى المطعون ضدهم السبعة الأول ليصدر فيهما حكم واحد ودفع المطعون ضدهم دعوى الطاعة بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٧٨ سنة ١٩٦٩ بيوع باب الشرعية قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠ برفض الدفع ثم قضت بتاريخ ١٩٧٤/٦/٩ فى الدعوى رقم ٦٨٤٩ سنة ١٩٧١ باستحقاق الطاعة لكامل أرض وبناء العقار محل النزاع وفى الدعوى رقم ٨١٠ سنة ١٩٧١ برفضها . استأنف المطعون ضدهم السبعة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٣٠ سنة ٩١ ق استئناف القاهرة طالبين بإلغاء والحكم لهم بطلباتهم فى الدعوى رقم ٨١٠ سنة ٧١ و برفض الدعوى رقم ٦٨٤٩ سنة ١٩٧١ . و بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ قضت المحكمة للمستأنفين بطلباتهم و برفض دعوى الطاعة وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه التصور فى التسبيب ومخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول الطاعة أنها تمسكت بمذكرتها المقدمة منها لجلسة ١٩٧٧/١/٤ بأن الحكم الصادر ضد المدين (المطعون ضده الثامن) وباقى ورثة البائعة لها بصحة ونفاذ العقد له حججه بالنسبة لهم كما يحوز هذه الحجية بالنسبة لدائى المطعون ضده الثامن الذين أقاموا الدعوى غير المباشرة نيابة عنه وتحول هذه الحجية دون ادعائهم بصورية هذا العقد كما أثبت صدور هذا الحكم والتأشير بمنطوقه على هامش تسجيل صحيفة الدعوى فأصبح هذا الحكم نافذا فى حقهم لأسبقية تسجيل صحيفة الدعوى على تسجيلهم لتبنيه نزع الملكية على نحو ما سلف بيانه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان المدين - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - يعتبر ممثلاً لدائنه العادى فى الخصومات التى يكون المدين
طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على
المدين حجة على دائنه فى حدود ما يتأثر به حق الضمان العام المقرر للدائن على
أموال مدينه، وللدائن ولو لم يكن طرفاً فى الخصومة بنفسه أن يطعن فى الحكم
الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية، وكان السبيل لبحث أسباب
العوار التى قد تلحق بالأحكام هو الطعن عليها بطرق الطعن التى حددها القانون
على سبيل الحصر، فإذا كان الطعن عليها غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل
لإهدارها بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيتها إلا إذا تجردت هذه
الأحكام من أركانها الأساسية، وكان الطعن بالصورية لا يجرد الحكم من
أركانه الأساسية، فإنه يكون من غير الجائز رفع الدائن لدعوى بطلان الحكم
للصورية. لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت فى دفاعها بحجية الحكم
الصادر بصحة العقد ونفاذه قبل المطعون ضدهم السبعة الأول باعتبارهم دائنى
المطعون ضده الثامن الصادر ضده هذا الحكم فضلاً عن نفاذ هذا العقد فى حقهم
بتسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تلبيه نزع الملكية بما يترتب عليه عدم ملكية
مدينهم المذكور للعقار المتروعة ملكيته. فإن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بعدم
الاعتداد بهذا الحكم لصورية عقد البيع صورية مطلقة دون أن يشير إلى هذا
الدفاع الجوهرى، يكون - فضلاً عما شابه من قصور فى التسبيب - قد أخطأ فى تطبيق
القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم وما بنى عليه الحكم
المستأنف من أسباب لانتعارض مع ذلك، يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف
برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كدية نائب رئيس المحكمة ومضرة للسادة
المستشارين : حسن السباطي ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد ، والدكتور جمال الدين محمد
ويحيى الرفاعي .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٣ القضائية :

عمل "تسكين العاملين" .

تسوية حالة العاملين بالتمتع العام . أساسها . المرتبات التي كانوا يتقاضونها
في ١٠/٦/٢٠٠٤ . وجرب ضافة العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ
على مرتبتهم . لاغير من ذلك لإرجاء صرف الفروق المالية المترتبة على القسرية .

نص الشارع في المادة ٦٤ من لأئحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي بدأ
العمل به في ٢٩/١٢/١٩٦٢ على أن "تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في
الجدول المشار إليه في المادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ
العمل بهذا القرار . و يصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة
المختصة بناء على إقتراح مجلس إدار الشركة . ولا يسرى هذا القرار إلا بعد
التصديق عليه من المجلس التنفيذي و يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار
الصادر بتسوية حالتهم طبقا للمادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة
التالية" . ثم أصدر لحسم مآثير من خلاف حول أقدمية العاملين الذين تسوى
حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه في هذه المادة بسبب تراخي بعض
الشركات في سلوك مراحل هذه التسوية القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦

ونص في مادته الأولى على أنه "استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل". فقد أراد رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم إلى أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم تكون المرتبات التي تتخذ أساسا لتسوية حالة هؤلاء العمال هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ٣٠/٦/١٩٦٤ ومقتضى هذا أن العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القرار الجمهوري الأخير من إرجاء صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالة العاملين إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل لأن هذا النص إنما ينصرف إلى تحديد الوقت الذي تصرف فيه تلك الفروق المالية المترتبة على التسوية ولا يغير من القواعد التي يجب أن تجرى عليها التسوية ذاتها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها منحت الطاعن الذي سويت حالته على الفئة المالية السابعة أول مربوط هذه الفئة اعتبارا من ٢١/٧/١٩٦٩ تاريخ اعتماد التعادل كما منحت العلاوة الخاصة بهذه الفئة اعتبارا من ١/١/١٩٧٠ فإن الحق - كم المطعون فيه إذ أقر الشركة على عدم استحقاق الطاعن لأول مربوط الفئة التي سكن عليها والعلاوة المقررة لها إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالجدول التعادل الخاصة بها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

(١) نقض ٢٠/٣/١٩٧٦ بمرعة المالكين القاضي بال ٢٧ ص ٧٠٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٩٣ سنة ١٩٧٠ عمال كنى الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامهما بأن تدفع له مبلغ ٥٥٠ ج و ٤٠ م ، وقال بيانا لذلك أنه يعمل بالشركة بأجر تدرج حتى أصبح فى ١/٧/٩٦٤ مبلغ ١١ ج و ٩٦٠ م شهريا وأن الشركة قامت بتسوية حالته على القشة السابعة اعتبارا من هذا التاريخ إلا أنها لم تمنحه أول مربوط هذه القشة وقدره ٢٠ ج اعتبارا من التاريخ آنف الذكر كما لم تمنحه العلاوة المقررة لتلك القشة ، وأنه إذ رتب له ذلك فرقا فى المرتب قدره ٥٥٥ ج و ٤٠ م حتى تاريخ رفع الدعوى فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ١٠/٧/١٩٧٠ قضت المحكمة بتأييد خبر لاداء المأمورية المبينة بالمنطوق . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٢٨٧٠٧ ق وفى ٢٥/١٢/١٩٧٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٢/١/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، وقال بيانا لذلك إن الحكم جرى فى قضائه على أن الطاعن لا يستحق أول مربوط القشة المالية التى سويت حالته عليها أو العلاوة الدورية المقررة لها إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بحسابات التعادل الخاصة بالشركة المطعون

ضدها ، في حين أن التاريخ المقرر لبدء التسكين في شركات القطاع العام هو ١٩٦٤/٧/١ وهو التاريخ الذي يستحق فيه العامل أول — مربوط الفئة التي سكن عليها طبقا لجدول التعادل كما تحسب العلاوة المستحقة بعد هذا التاريخ على أساس العلاوة المقررة للفئة التي سكن عليها ، على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان الشارع إذ نص في المادة ٦٤ من لأئحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والذي بدأ العمل به في ١٩٦٢/١٢/٢٩ على أن "تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه في المادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . و يصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بنسأ على اقتراح مجلس إدارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار إلا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي و يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية " . ثم أصدر لحسم ما أثير من خلاف حول أقدمية العاملين الذي تسوى حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه في هذه المادة بسبب تراخي بعض الشركات في سلوك مراحل هذه التسوية القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ سنة ١٩٦٦ ونص في مادته الأولى على أنه "استثناء من حكم المادة ٦٤ من لأئحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل " . فقد أراد رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم إلى أول يولييه سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم تكون المرتبات التي تتخذ أساسا لتسوية حالة هؤلاء العمال هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ١٩٦٤/٦/٣٠ ومقتضى هذا أن العلاوات التي يحصلون عليها

بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القرار الجمهوري الأخير من إرجاء صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالة العاملين إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل لأن هذا النص إنما ينصرف إلى تحديد الوقت الذي تنصرف فيه تلك الفروق المالية المترتبة على التسوية ولا يغير من القواعد التي يجب أن تجري عليها التسوية ذاتها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها منحت الطاعن الذي سويت حالته على الفئة السابعة أول مربوط هذه الفئة اعتباراً من ١٩٦٠/٧/٢١ تاريخ اعتماد التعادل كما منحته العلاوة الخاصة بهذه الفئة اعتباراً من ١٩٧٠/١/١ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقر الشركة على عدم استحقاق الطاعن لأول مربوط الفئة التي سكن عليها والعلاوة المقررة لها إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء لجداول التعادل الخاصة بها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث السبب الثاني .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار د . مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، وحن البكري ، وأحمد ضياء عبد الرزاق عيد ،
وبحجي الرماحي .

(٥٩)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٤١) محل " تسكين العمال " . دعوى " الطلبات فيها " .

(١) عدم جواز تسوية حالة العامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة
بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة . التجاوز عن ثلث مدة الخبرة . أمر جوازي للشركة .

(٢) الخبرة بالطلبات الختامية في الدعوى . لا خبرة بالطلبات التي تنضمها صحيفة طعن
لم يحل المدعى في مذكرته الختامية إليها .

١ - مؤدى نص المادتين ٦٢ ، ٦٤ من لأئحة نظام العاملين بالشرشات
التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ -
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة
وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة وفقا
لأحكام هذا النظام ، وأن التجاوز عن ثلث مدة الخبرة في هذه التسوية أمر
جوازي للشركة تقرر طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من
العاملين بها .

٢ - العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها التي تتضمنها صحيفتها ، وكان الثابت أن الطاعن حدد طلباته في مذكرته الختامية المقدمة لجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٣ تحديدا جامعاً بأن طالب بأحققته في التسكين على الفئة السادسة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وإلزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع له مبالغ ٥٦٤ جنيه ولم يذكر من بينها طلب الترقية إلى الفئة الخامسة ولم يقدم ما يفيد إحاطته إلى الطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى أو الإشارة إليها ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الطلب لم يعد مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى بعد أن تنازل عنه الطاعن بعدم تمسكه به في مذكرته الختامية ، فإنه لا يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال أو القصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى بنها ضد الشركة المطعون ضدها بطلب تعديل قرار تسكينه من الفئة السابعة إلى الفئة السادسة منذ ١/٧/١٩٦٤ وبأحققته للترقية إلى الفئة الخامسة من ٢٩/١٢/١٩٧٠ مع إلزام الشركة أن تؤدي له الفروق المالية نتيجة هذا التعديل وتلك الترقية عن المدة من ١/٢/١٩٦٦ حتى ١/٣/١٩٧١ بما في ذلك أول مربوط الفئة وفرق العلاوات الدورية خلاف ما يستجد . وقال بياناً للدعوى أن الشركة سكنته على الفئة السابعة بغير حساب مدة خبرته السابقة بأكملها التي تجعل من حقه التسكين على الفئة السادسة والترقية بالتالى إلى الفئة الخامسة ولذلك فقد رفع دعواه بطلباته سائلة البيان .

وبتاریخ ۸ من فبرایر سنة ۱۹۷۲ حکمت المحكمة بئدب خیر لأداء المهمة التي أفصحت عنها فی منطوق حکمها . وبعد أن قدم الخیر تقريره حجزت المحكمة الدعوى للحکم فقدم الطاعن مذكرة اقتصر فيها على طلب التסקين بالفئة السادسة اعتبارا من ۱/۷/۱۹۶۴ وإلزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ ۵۶۴ ج . وفي ۶ من مارس سنة ۱۹۷۳ حکمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحکم باستئنافه المقيد برقم ۱۰۵ سنة ۶ ق عمال أمام محكمة استئناف طنطا (مأمورية بنها) ، فقضت فی ۱۷ من يناير سنة ۱۹۷۴ بتأييد الحکم المستأنف . طعن الطاعن فی هذا الحکم بطریق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطاعن على هذه المحكمة فی غرفة مشورة فحسدت انظره جلسة ۵ من يناير سنة ۱۹۸۰ ، وفيها أصرت النيابة على رأیها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحکم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فی التسبيب من وجهين (أولهما) أن الحکم لم يعتد بقاعدة التסקين بثلى مدة الخبرة الواردة فی تعليمات الجهاز المركزى والمكملة لنصوص القرار الجمهورى رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ ، فى حين أن هذه القاعدة توفر له حق التסקين على الفئة السادسة (وثانيهما) أنه أغفل لرد على دفاعه الجوهري بشأن تلك القاعدة .

وحيث إن النعى بوجهيه مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ۶۳ - ۶۴ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم المعتمدة وفقا لأحكام هذا النظام ، وأن التجاوز عن ثلث مدة الخبرة فی هذه التسوية أمر جوازى للشركة تقدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين بها ، وكان البين من الأوراق أن مدة الخبرة اللازمة للتסקين على الفئة السادسة لمن لا مؤهل له مقدارها ۱۷ سنة وإن الطاعن — الذى لا يحمل مؤهلا —

لم يستوف هذا الشرط لأن مدة خبرته ۱۵ سنة و ۱۰ شهور فقط ، فإنه لا يحق له التسكين على تلك الفئة ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعن للفئة السادسة على عدم استيفائه مدة الخبرة اللازمة لشغلها وأن التجاوز عن ثلث مدة الخبرة في التسكين وخصه للشركة خاضعة لتقديرها وفقا لظروف الحال والمصلحة التي تقرر من أجلها فلا يجوز إجبارها على استعمالها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بخالفه القانون أو القصور في التسبيب .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب . ويقول بيانا لذلك إن الحكم لم يتعرض لطلب ترقية إلى الفئة الخامسة تأسيسا على عدم تضمينه مذكرته الختامية المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى بملسة ۱۹۷۳/۳/۶ ، في حين أن قواعد الترقية ينظمها القرار الجمهوري رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ كما أن صحيفة افتتاح الدعوى وبقا إجراءاتها أوراق قضائية يكمل بعضها البعض الآخر .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها التي تضمنتها صحيفتها ، وكان الثابت أن الطاعن حدد طلباته في مذكرته الختامية المقدمة بملسة ۶ من مارس سنة ۱۹۷۳ تحديدا جامعا بأن طالب بأحقية في التسكين على الفئة السادسة اعتبارا من أول يوليو سنة ۱۹۶۴ وإلزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ ۵۶۴ جنيه ولم يذكر من بينها طلب الترقية إلى الفئة الخامسة ولم يقدم ما يفيد إحالته إلى الطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى أو الإشارة إليها ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الطلب لم يعد مطروحا عن محكمة الدرجة الأولى بعد أن تنازل عنه الطاعن بعدم تمسكه به في مذكرته الختامية ، فإنه لا يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال أو القصور .

وحيث إنه لما تقدم ينعين رفض الطعن .

جاسمة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، عضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى ، سمير عيسى ، حسن عثمان عمار ،
د. امجد لعفى جده .

(٦٠)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ - ٤) إثبات "العدول عن إجراءات الإثبات" . حكم "حجية
الحكم" .

(١) أحكام الإثبات . جواز العدول عنها أو عدم التقيد بنتيجتها . الاستثناء . الأحكام
المنظمة أصلا فى شق من الخصومة .

(٢) أحكام الإثبات . عدم التزام المحكمة بوضع أسباب لها . إلزامها بتعيين المسائل
الأولية متى لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها .

(٣) ثبوت الحجية لأسباب الحكم . شرطه . أن تكون وثيقة النص . بنظره . بحيث لا يقوم
بدونها .

(٤) حجية الحكم . مناطها . فصل المحكمة فى حق من احدى فصولها جازما غير معلق على
احال ثبوت أمر آخر .

(٥) إيجار "التغيير فى استعمال العين المؤجرة" .

إخلال المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المقررة . شرطه .
عدم موافقة المؤجر وأن يلحق به ضرر . منع الإدارة للمستأجر ترخيصا لإقامة مصنع بالعين
المؤجرة سكناء . لا أثر له .

(٦) حكم "تسبب الحكم" . دعوى "الدفاع فيها" .

بغضال الحكم . الرد على دفع للطاعن التصريح باستخراج شهادة إدارية لإثبات دفاعه .
لاخطأ طالما لم يقدم تعذر حصوله عليها دون إذن المحكمة . "مثال فى إيجار" .

(٧) إيجار " التغيير في استعمال العين المؤجرة " .

حق المؤجر في إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تختلف عن ميثاق الإيجار المنقولة جواز النزول عنه صراحة أو ضمناً . مجرد علم المؤجر بالمخالفة دون اعتراض مدته فترة من الزمن . لا يعد تماركاً ضمناً .

١ - النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن " للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالبحضر ويجوز لها ألا تأخذ بالنتيجة الإجراء بشرط أن تبين ذلك في حكمها " يدل على أن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا تعتبر أحكاماً قطعية ولا تحوز حجية الأمر المقضى فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد إصدارها وقبل تنفيذها . وإذا هي نفذتها كان لها ألا تنقيد بالنتيجة التي أدت إليها وذلك مالم تتضمن تلك الأحكام فصلاً في حق من الحقوق ، إذ تكون بذلك حجة فيما فصلت . وفيه منها ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

٢ - المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٥ من قانون الإثبات أنه لا إلزام على المحكمة بتسبيب الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات على تقدير من المشرع بأنه مادام الإجراء سابقاً على الفصل في الدعوى فلا وجه للتعرض لموضوعها ولو جزئياً والفصل فيه بحكم حاسم ، وإن كان ذلك لا ينفي التزام المحكمة بتسبيب أحكامها التي تفصل بها في المسائل الأولية التي لا يقوم حل التحقيق قبل الفصل فيها وهي تلك التي يدور معها قبول نظر الدعوى وجوداً وعدمها .

٣ - من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاءاً قطعياً في أمر كان مشار نزاع في الدعوى خلافاً للأصل المقرر من أن القضاء إنما يرد في منطوق الحكم لا أسبابه - إلا أن شرط ذلك أن يكون ماورد في الأسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه أما ماورد في ذلك فإنه لا يعتبر قضاءاً حائزاً للحجة ما .

٤ - مناط الحجية التي تثبت للأحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق - كلياً أو جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت أمر آخر .

٥ - النص في المادة ٢٣/ ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يكفي لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد استعمله أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ لهذا الأخير ضرر بسبب ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم - المطعون فيه - قد استخلص من أوراق الدعوى - وفي حدود سلطته الموضوعية ، أن من شأن تغيير استعمال العين من مسكن خاص إلى مصنع يحتوي على مواد كيمياوية تعريض المبنى وسكانه لخطر يترتب عليه ضرر للمالك ذلك أن الخشية على العقار وسكانه من إصابتهم بسوء نتيجة إساءة استعمال العين المؤجرة تكفي لقيام الضرر المبرر لطلب الإخلاء إذ من حق المالك الاطمئنان إلى سلامة عقاره وسكانه بل ومن واجبه حماية هؤلاء الآخرين مما يعرضهم للخطر كما أن مجرد ترخيص جهة الإدارة للطاعنين في استغلال عين النزاع مصنعا للمواد الكيماوية لا يعدو أن يكون تنظيما لعلاقة لأنحية بينها وبين المرخص له لا يمتد أثرها إلى العلاقة التعاقدية القائمة بين هذا الأخير وبين المؤجر له .

٦ - إذ بين من الحكم المطعون فيه - أنه استخلص في حدود سلطته الموضوعية - أن تغيير الطاعنين استعمال العين المؤجرة من مسكن إلى مصنع للمواد الكيماوية لم يكن معاصرا لبدء الإيجار وكان استخلاصه في ذلك كافيا لحمل قضائه وكان الطاعنان وإن طلبا إلى محكمة الاستئناف التصريح لها باستخراج شهادة من مصلحة الضرائب لإثبات دفاعهما إلا أنهما لم يقدمتا ما يثبت تعدد حصولهما على تلك الشهادة بغير إذن من المحكمة مما يجرى طلبها من دليل عليه ويعنى المحكمة من ثم من مواجهته والرد عليه ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه .

٧ - يجوز للمؤجر أن ينزل عن حقه في طلب إخلاء المستأجر بسبب استعماله المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وكان لا يلزم أن يكون هذا التنازل صريحا بل يجوز أن يكون ضمنا وذلك باتخاذ موقف لا تدع ظروفا الحال شكاً في دلالاته على قصد التنازل إلا أن مجرد علم المؤجر بحصول المخالفة وعدم اعتراضه عليها لا يعتبر بذاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنازلا ضمنا

عن الحق في طلب الإخلاء لانتفاء التلازم من هذا الموقف السلبى وبين التعبير الإيجابى عن الإرادة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين للحكم بإخلاء العين الموضحة بالصحيفة . وقال بياناً لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٠/١/١ استأجر منه والد الطاعنين شقة بالعقار المملوك له وذلك بقصد استعمالها سكناً خاصاً له إلا أنه استعملها بطريقة تنافى شروط العقد وتضرر بمصلحة المالك إذ اتخذ منها مصنعا للكيماويات ووضع بها مواد ملتهبة ، مما يجيز له طلب إخلاء الطاعنين — باعتبارهما الوارثين لوالدهما المتوفى — من العين المؤجرة عملاً بنص الفقرة "ج" من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قضت بالحكمة بالإخلاء ، فاستأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة ٩١ ق القاهرة ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أنهما ومورثهما كانوا يستغلون العين المؤجرة فى صناعة الكيماويات منذ بداية الإيجار فى سنة ١٩٦٠ ، وبعد إجرائه قضت بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينسب الطاعنان بالسبب الأول وبالوجهين الأول والثانى من السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والتناقض والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك

يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن العين المؤجرة تستعمل مصنعا للكيماويات منذ بدء الإجارة في يناير سنة ١٩٦٠ وأن المؤجرة الأصلية ارتضت ذلك مما يعتبر تعديلا لشروط العقد، فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة المسادية، وأشارت في حكمها القاضي بذلك إلى أن الترخيص الصادر باستعمال العين المؤجرة مصنعا للكيماويات لا يدل بذاته على أن الطاعنين قد غيرا وجه الانتفاع بالعين من وقت صدوره خلافا لما كان قد ذهب إليه الحكم الابتدائي في هذا الشأن، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح أقوال شهود الإثبات الذين أجمعوا على أن مورث الطاعنين استعمل العين المؤجرة منذ بدء الإجارة مصنعا للكيماويات قولا من الحكم بأن الترخيص بهذا المصنع لم يصدر إلا في مايو سنة ١٩٧١، في حين أنه وائن كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير أقوال الشهود إلا أنه لا يجوز أن يكون هذا التقدير مبذيا على مخالفة أمر كانت قد قررته في حكم سابق لها في ذات الدعوى وحسمته بقضاء قطعي بحيث لا يحق لها أن تعود للتحلل منه. كما أن إطراح الحكم لأقوال شهود الطاعنين استنادا إلى أن الترخيص بالمصنع لم يصدر إلا في سنة ١٩٧١، ينطوي على استدلال فاسد ذلك أن المشاهد عادة أن أصحاب كثير من المصانع خصوصا تلك التي تراول صناعات بسيطة لا يحرصون على الحصول على ترخيص بمجرد إدارتها بل يتراخون في طلبه زمنا قد يمتد إلى سنوات طويلة. هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه ليس ثمة تصريح كتابي صريح من المالك بتغيير الاستعمال مردود بما هو مقرر فقها وقضاء من أن سكوت المؤجر مدة طويلة على تغيير الاستعمال المتفق عليه في العقد يعتبر منه موافقة ضمنية على الاستعمال الجديد تمتنع معها القضاء بالإخلاء، وما قرره الحكم من عدم جواز تعديل استغلال العين المؤجرة بقبول ضمني من جانب المؤجر واشتراطه صدور تصريح كتابي بذلك، يتعارض مع ما سبق أن قرره الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق من أنه لو صح ما تمسك به الطاعنان من أن عين النزاع استخدمت مصنعا منذ بدء الإجارة فإن نية الطرفين تكون قد انصرفت بعد التعاقد وأثناء تنفيذ العقد إلى تحويل المستأجر تغيير وجه الانتفاع بالعين مما يعتبر قضاء قطعي في هذا الخصوص، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه

يكون معيبا بمخالفة القانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والتناقض .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن " للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها " — يدل على أن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا تعتبر أحكاما قطعية ولا تحوز حجية الأمر المقضى ، فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد إصدارها وقبل تنفيذها . وإذا هي نفذتها كان لها أن لا تنقيد بالنتيجة التي أدت إليها ، وذلك ما لم تتضمن تلك الأحكام فصلا في حق من الحقوق إذ تكون بذلك حجة فيما فصلت فيه منها ولا يجوز قبول دليل بنقض هذه الحجة . كما أنه من المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٥ من ذلك القانون أنه لا إلزام على المحكمة بتسبيب الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات ، على تقدير من المشرع — بأنه ما دام الإجراء سابقا على الفصل في الدعوى فلا وجه للتعرض لموضوعها وأجزاءها والفصل فيه بحكم حاسم ، وإن كان ذلك لا ينفي التزام المحكمة بتسبيب أحكامها التي تنصل بها في المسائل الأولية التي لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها وهي تلك التي يدور معها قبول نظر الدعوى وجودا وعدما ، وفي هذا الصدد فإنه وإن كان من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاء قطريا في أمر كان مثار نزاع في الدعوى — خلافا للأصل المقرر من أن القضاء إنما يرد في منطوق الحكم لا أسبابه — إلا أن شرط ذلك أن يكون ما ورد في الأسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه ، أما ما دون ذلك فإنه لا يعتبر قضاء حائز لحجية ما . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة حكم محكمة الاستئناف الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق أنه لم يجاوز في هذا الخصوص قوله " لما كان المستأنفان — الطاعنان — قد أسسا دفاعهما على أن العين المؤجرة استخدمت كصنع من وقت أن استأجرها مورثهما في سنة ١٩٦٠ من المالك السابقة للعقار الذي به العين المذكورة وحتى الآن الأمر الذي لو صح فإن الاستفادة منه أن نية الطرفين قد انصرفت بعد التعاقد وأثناء تنفيذ العقد إلى تحويل المستأجر تغيير وجه الانتفاع بالعين

المؤجرة إلى مصنع وبالتالي لا يجوز إخلائه منها والادعاء بمخالفة شروط العقد .. وكانت الرخصة لا تفيد بذاتها أن المستأنفين قد غيروا وجه الانتفاع بهذه العين من وقت صدورها كما ذهب الحكم المستأنف ومن ثم ترى المحكمة الاستجابة إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق ” — مما مؤداه أن الحكم لم يحسم الأمر في الواقعة مثار النزاع وهي ما إذا كان الطاعنان قد قاما بتغيير استعمال العين المؤجرة بموافقة المالك صراحة أو ضمناً ، بل ترك أمر ذلك إلى ما قد تسفر عنه نتيجة التحقيق في هذا الشأن ولم يتضمن بالتالي قضاء ذا حجية في هذه المسألة ، إذ مناط الحجية التي تثبت للأحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق . كلياً أو جزئياً — فضلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت أمر آخر إذ لا يبنى القضاء على فروض ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع . بعد إجراءات التحقيق في الدعوى — قد أسست حكمها المطعون فيه على ” أن القول بأن المصنع يدار لهذا الغرض في هذا المكان منذ سنة ١٩٦٠ فهو قول لم يقيم الدليل عليه ولا تطمئن المحكمة لأقوال شهود المستأنفين — الطاعنين — بصدد ” . فأنها تكون بذلك — قد خلاصت في مقام وزن الدليل — إلى عدم اطمئنانها لأقوال شهود الطاعنين في خصوص الادعاء بأن تغيير الاستعمال كان معاصراً لبداية الاجارة ، وينتفى بالتالي ما رتباه على ذلك من أن المالك قد ارتضى هذا التغيير منذ البداية ، وإذا كان اطمئنان محكمة الموضوع إلى أقوال الشهود أو عدم اطمئنانها إليهما هو مما تستقل بتقديره دون ما إلزام عليها ببيان سبب ذلك ، وكان استدلال الحكم على أن تغيير الاستعمال وقع بعد بداية الإيجار سائغاً وفيه الرد الضمني على ما ساقه الطاعنان من جدل موضوعي حول تقدير المحكمة في هذا الصدد ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال وافتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن من بين ما قام عليه دفاعهما أمام محكمة الاستئناف أن تغيير الاستعمال لم يترتب عليه ضرر بالعين المؤجرة أو بالمالك وأن عبارات البند الثاني من عقد الإيجار لم تتضمن حظراً صريحاً على تغيير الاستعمال ، وأنه مما يدل على

إنتفاء الضرر أن العين المؤجرة تقع في منطقة صناعية تجارية وأن المطعون عليه نفسه يدير مصنعا في العقار ذاته ، هذا إلى ترخيص جهة الإدارة — للطاعنين بذلك الاستغلال ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن دفاعهما وذهب إلى أن التغير من مسكن إلى مصنع للكيماويات ينطوي على خطر على العقار وسكانه وأنه لا يغير من ذلك حصول المستأجر على رخصة بإنشاء المصنع ، مما مفاده أن الحكم افترض تحقق الخطر من مجرد استعمال العين مصنعا للمواد الكيماوية دون أن يستظهر طبيعتها ومدى خطورتها الأمر الذي يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه ” في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : — (ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر “ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه يكفي لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد استعماله أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ لهذا الأخير ضرر بسبب ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنين بشأن انتفاء الضرر بقوله ” أن في تغير الاستعمال من سكن خاص إلى مصنع للمواد الكيماوية فيه خطر على العقار وما به من سكان ولا يغير من هذا ولا ينفي هذا الخطر إمكان حصول المستأجر على رخصة بإنشاء هذا المصنع في هذه الوحدة السكنية “ ، مما مفاده أن الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى — وفي حدود سلطته الموضوعية — أن من شأن تغير استعمال العين من مسكن خاص — إلى مصنع يحتوي على مواد كيماوية تعريض المبنى وسكانه لخطر يترتب عليه ضرر للمالك ، ذلك أن الخشية على العقار وسكانه من إصابتهم بسوء نتيجة إساءة استعمال العين المؤجرة تكفي لقيام الضرر المبرر لطلب الإخلاء ، إذ من حق المالك الإطاحة بالساكنين إلى سلامة عقاره وسكانه بل ومن واجبه حماية هؤلاء الآخرين

مما يعرضهم للخطر ، كما أن مجرد ترخيص جهة الإدارة للطاعنين في استغلال عين النزاع مصنعاً للمواد الكيماوية لا يعدو أن يكون تنظيماً لعلاقة لأحية بينها وبين المرخص له لا يمتد أثرها إلى العلاقة التعاقدية القائمة بين هذا الأخير وبين المؤجر له . لما كان ما تقدم وكان الثابت بعقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٦٠ - والمقدم رفق حافظة مستندات الطاعنين - أن مورث الطاعنين قد استأجر شقة النزاع لاستعمالها سكناً خاصاً ، وحظر بالبند الثاني من ذلك العقد على المستأجر استعمال العين المؤجرة بطريقة تتنافى شروط الإيجار أو أحداث أى تغيير فيها إلا بتصريح كتابي سابق وصرح من المالك وإلا اعتبر العقد مفسوخاً فوراً ، وكان استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه هو من مآثر الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع مادام الدليل الذى أخذ به فى حكمه مقبولا قانوناً ، وإذ كان ما أورده الحكم فى ذلك تؤدى إليه المقدمات التى ساقها وسائغا فى الرد على دفاع الطاعنين ، فإن مجادلتهما فى عدم حصول ضرر من هذا التغيير لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض ، ويكون النعى على الحكم بما جاء فى هذا السبب غير سديد .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى وبالأوجهين الثالث والرابع من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما طلبا من محكمة الاستئناف أن تصرح لهما باستخراج شهادة من مصلحة الضرائب للاستدلال بها على أن العين المؤجرة تستعمل منذ بدء الإجارة مصنعاً للكيماويات غير أنها التفتت عن هذا الطلب ولم تتناوله فى أسباب حكمها بالرد عليه رغم أنه يتعلق بدفاع جوهرى قد يتغير به رأى فى الدعوى . كما قدم الطاعنان للمحكمة صورة من عقد إيجار مؤرخ ١٥/١٠/١٩٥٥ يفيد استئجار مورثهما لشقة بمصر الجديدة لاستعمالها سكناً خاصاً له وعائلته ، وقدما لها أيضاً إيصالات سداد قيمة استهلاك التيار الكهربائى لهذه الشقة عن الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٦ ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح دلالة هذه

المستندات رغم أن قوانين إيجاز الأماكن - وهي من قوانين النظام العام - تحول دون حبس الشخص لأكثر من مسكن في المدينة الواحدة وترتب جزاء جنائيا على مخالف أحكامها . هذا إلى أن الطاعنين قد تمسكا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٢/٢/١٩٧٤ بدفاع قوامه أن المطعون عليه قد سكت منذ صدور الترخيص بالمصنع في سنة ١٩٧١ إلى أن رفع دعواه في أواخر سنة ١٩٧٣ إذ أن سكوته طوال هذه الفترة لا يمكن تفسيره إلا بأنه يعلم يقينا بتخصيص العين المؤجرة مصنعا منذ بداية عقد الإيجار أو بالقليل منذ شرائه للعقار في سنة ١٩٦٤ ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى الأمر الذى يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن لقاضى الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ، ولا عليه بعد ذلك أن يتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن قيام الحقيقة الى اقتنع بها وأورد - دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، وأن الدفاع الذى تلتم محكمة الموضوع بمواجهته وإبداء الرأى فيه هو الدفاع الجوهرى الذى يترتب على الأخذ به تغيير وجه الرأى في الدعوى ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه - على سلف بيانه في الرد على السبب السابق - أنه استخلص - في حدود ملاحظته الموضوعية - أن تغيير الطاعنين استعمال العين المؤجرة من مسكن إلى مصنع للمواد الكيماوية لم يكن معاصرا لبدا الإيجار وكان استخلاصه في ذلك كافيا لحمل قضائه ، وكان الطاعنان وإن طلبا إلى محكمة الاستئناف - التصريح لهما باستخراج شهادة من مصلحة الضرائب لإثبات دفاعهما إلا أنهما لم يقدموا ما يثبت تعذر حصولهما على تلك الشهادة بغير إذن من المحكمة ، مما يجرى طلبهما من الدليل عليه و يعفى المحكمة من ثم من مواجهته والرد عليه ، ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه . هذا إلى أنه لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين

بشأن استئجار مورثهما مسكنا خاصا بمصر الجديدة وسكوت المطعون عليه عن رفع دعواه قبلهما فترة من الوقت بقوله "الثابت أنه لم يصدر ترخيص بهذا المصنع إلا في مايو سنة ١٩٧١ وفي وقت سابق مباشرة على إقامة الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة في فبراير سنة ١٩٧٣ وانقضاء هذه الفترة لا ينفي قيام الخطر من تغيير الاستعمال المتفق عليه ، ولا يغير من هذا كله أن المستأجر الأصلي سكن خاص في مكان آخر ، وكان ما أورده المحكمات في ذلك سائغا في الرد على دفاع الطاعنين ، ذلك أنه ولئن كان يجوز للمؤجر أن يتزل عن حقه في طلب إخلاء المستأجر بسبب استعماله المسكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة ، وكان لا يلزم أن يكون هذا التنازل صريحا بل يجوز أن يكون ضمنا وذلك باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شك في دلالة على قصد التنازل ، إلا أن مجرد علم المؤجر بحصول المخالفة وعدم اعتراضه عليها لا يعتبر بذاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنازلا ضمنا عن الحق في طلب الإخلاء لانتهاء التلازم بين هذا الموقف السلبي وبين التعبير الإيجابي عن الإرادة إذ كان ذلك وكان استئجار الشخص لأكثر من مسكن لا يستتبع بذاته استعماله لأحدهما في غير السكني ، فمن ثم يكون النعي على الحكم بما ورد بهذا السبب في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ومضوية سادة المستشارين :
د . ابراهيم على صالح ، ومحمود حسن رمضان ، وعبد العزيز عبد العاطى إسماعيل ، وحسن
هتان عمار .

(٦١)

للطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إيجار . " الإخلاء للتغير فى العين " .

أضرار بالمؤجر الذى يتيح له إخلاء المسأجر لإجرائه تغييرا فى العين المؤجرة . المقصود
بـ . إضرار المسأجر بباقي المسأجرين فى ذات العقار . إعتباره ضرا يلحق بالمؤجر ، عمله
ذلك . م ٥٧١ مدنى

(٢) إيجار . تقضى . " السبب الجديد " .

الذى بأن سكوت المؤجر فترة من الزمن عن طلب إخلاء المسأجر لإجرائه تغييرا بالعين
المؤجرة بعد إتمامها لحقه فيه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى .

(٣) دعوى " مسئولية " .

إساءة استعمال الحق . مناهة . معيار الموازنة بين مصلحة صاحب الحق وبين الضرر الواقع
على الغير . معيار مآدى دون النظر للظروف الشخصية للنافع أو المضرور .

(٤) خبرة . محكمة الموضوع .

تتم التزام الخبير بأداء عمله على وجه محدد . خضوع مصادره لقيادته لتقدير محكمة
الموضوع .

١ - الإضرار بالمؤجر - الذى يبيح له إخلاء المستأجر للتغيير فى العين المؤجرة - كما يتحقق بالإخلال بأحدى مصالحه التى يحميها القانون . مادية كانت أو أدبية . حالا كان هذا الإخلال أو مستقبلا مادام لا ريب واقعا إذ كل الحق فى الإحتماء برعاية القانون سواء ، يقوم كذلك بتهديد أى من هذه المصالح تهديدا جديا إذ فى هذا تعريض لها لخطر المساس بها مما يعتبر بذاته إخلالا بحق صاحب المصلحة فى الاطمئنان إلى فرصته فى الانتفاع الكامل بها بغير انتقاص وهو ما يشكل إضرارا واقعا به ، وكان على المؤجر حسبما تقضى به المادة ٥٧١ من القانون المدنى " أنه يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التى تصدر منه أو من أتباعه بل يمتد هذا الضمان إلى كل تعرض أو إضرار مبنى على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر " وكان من المقرر أنه وإن كان لامتثالية على المؤجر عن التعرض للمادى الواقع على المستأجر منه إذا كان صادرا من الغير إلا أنه يكون مسئولا عنه إذا كان هذا الغير مستأجرا منه أيضا إذ يعتبر بذلك فى حكم أتباعه المشار إليهم فى المادة ٥٧١ من القانون المدنى باعتبار أنه تلقى الحق فى الايجار عنه وأن صلته به هى التى مكنته له من التعرض للمستأجر الآخر ، فيمتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فيما ارتآه من تحقق الضرر بالمطعون عليه نتيجة فعل الطاعن إلى ما يصيب المستأجرين من المجاورين لهذا الأخير من ضرر يتمثل فى سهولة التسلل إلى مسكنيهما مما يعتبر معه المطعون عليه مسئولا عنه تجاههما ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ - من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعى أو قانونى يخالطه واقع - لم يسبق إبدائه أمام محكمة الموضوع . وكان الطاعن لم يرفق بطعنه ما يثبت سبق إثارته أمام تلك المحكمة أمر اعتبار سكوت المطعون عليه عن استعمال حقه فى طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمنى عن الإرادة فى إسقاط الحق فى ذلك ، فإن التمسك بهذا الوجه من الدفاع أمام هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول .

٣ - الأصل حسبما تفضى به المادة ٤ من القانون المدنى من أن " من استعمال حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر باعتبار أن مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ وأنه لا خطأ في استعمال صاحب الحق لحقه في جلب المنفعة المشروعة التى يتيحها له هذا الحق ، وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية إنما هو استثناء من ذلك الأصل ، وأوردت المادة ٥ من ذلك القانون حالاته بقولها " يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية (أ) إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير . (ب) إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها . (ح) إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة " وذلك درءاً لاتخاذ ظاهر القواعد القانونية ستاراً غير أخلاقى لإلحاق الضرر بالغير ، وكان يبين من استقراء تلك الصور أنه يجمع بينها ضابط مشترك هو نية الاضرار سواء على نحو إيجابى بتعمد السعى إلى مضارة الغير دون تقع بحظه صاحب الحق من ذلك أو على نحو سلبى بالاستهانة المقصودة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالاً هو إلى الترف أقرب مما سواه ، كما يكاد يبلغ قصد الاضرار العمدى ، وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة المبتغاة في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار مادى قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر إلى الظروف الشخصية للمتفع أو المضرور يسراً أو عسراً ، إذ لا تتبع فكرة إساءة استعمال الحق من دواعى الشفقة وإنما من اعتبارات العدالة القائمة على إقرار التوازن بين الحق والواجب .

٤ - لا إزام فى القانون على الخبير بأداء عمل على وجه محدد إذ بحسبه أن يقوم بما نذب له على النحو الذى يراه محققاً للغاية من نذبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التى يحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفى لجلاء وجه الحق فى الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ۳۸۵۰ لسنة ۱۹۷۴ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم باخلاء الشقة الميمنة بصحيفتها وإزالة ما أقامه فيها من منشآت ، وقال بيانا لذلك أنه بعقد مؤرخ ۱۹۶۷/۵/۳۰ استأجر منه الطاعن تلك الشقة وقد حضر عليه العقد إحداث أى تغييرات فيها أو إقامة أبنيه أو حواجز وإلا كان العقد مفسوخا ، بيد أن الطاعن خالف ذلك وأقام حجرات فى واجهة الشقة وفى موضع لا يجوز البناء فيه قانونا ، مما أضر بالمطعون عليه ومن ثم أقام عليه دعواه ، نذبت المحكمة خيرا وبعد أن قدم تقريره قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ۱۹۸۰ لسنة ۹۱ ق القاهرة ، وبتاريخ ۱۹۷۵/۱/۲۹ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الشقة وإزالة المنشآت . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين أولهما فى القول بتحقيق الضرر بالمؤجر بما أحدثه الطاعن فى العين المؤجرة من منشآت ، إلى مخالفته لأحكام قانون تنظيم المباني وتعريضه الشقتين المجاورتين لشقته لخطر التسلسل إليهما فضلا عن تشويبه لواجهة المبنى فى حين أنه لا اتصال للأمرين الأولين بالمؤجر لتعلق أولهما بجهة الإدارة والآخر بغيره . المطعون عليه ، هذا إلى إنتفاء التشوية مع وجود منشآت أخرى مماثلة فى المبنى ، والوجه الآخر إغفال

الحكم بحث دلالة سكوت المطعون عليه عن منازعة الطاعن مدى أربع سنوات مما يعتبر رضاء ضمينا بما أحدثه من إنشاءات واسقاطا لحقه في طلب الإخلاء .

وحيث إن النعى في وجهة الأول مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه — بيانا لما لحق بالمطعون عليه من عنر — قوله " أن الثابت من الأوراق أن المستأنف ضده الطاعن — قد أقام غرفتين في منطقة الردود بجوانب زجاجية وخشبية وسقف من الخشب والصاج ، وهذه المنطقة غير جائز إقامة أى مباني فيها . . . وأن فيما أتاه مخالف لقوانين التنظيم إذ أن هذه الردود سماوية لا يجوز للمالك أو غيره أن يقيم بناء عليها كما أن ما أجرى مخالفا لما اتفق عليه في عقد الإيجار بالبند الرابع منه وأن ما اتفق عليه ليس من الشروط التعسفية بل هو من الشروط المألوفة والمعقولة بين مؤجر ومستأجر وينطوي على الإضرار بالمؤجر مالك العقار وفق ما هو ثابت بتقرير الخبير المتدرب والذي تطمئن إليه المحكمة إذ ورد به أن الغرف التي أنشئت بوضعها الحال تعرض كلا من الشقة رقم ٧٠ ورقم ٧٢ المجاورتين لشقة النزاع لسهولة النزول اليهما عن طريق القفز البسيط من الشرفة التي تعلوهما وأن هاتين الغرفتين مقامان واجهة العمارة الرئيسية وهما ظاهرتان تماما وفي ذلك تشويه لواجهة العمارة ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى إباحة إقامة غرفة في منطقة الردود المحظور البناء فيها وكان أولى بالمالك أن يقيمها لزيادة الأجرة " ، ولما كان الأضرار بالمؤجرة كما يتحقق بالإخلال باحدى مصالح التي يحميها القانون — مادية كانت أو أدبية — حالا كان هذا الإخلال أو مستقبلا ، مادام لا ريب واقعا — إذ كل في الحق في الاحتماء برعاية القانون سواء ، يقوم كذلك بتهديد أى شخص هذه المصالح تهديدا جديا ، إذ في هذا تعرض لها لخطر المساس بها ، مما يعتبر بذاته إخلالا بحق صاحب المصلحة في الإطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكامل بها بغية انتقاصها وهو يشكل أضرار واقعا به ، وكان على المؤجر — حسبما تقضى به المادة ٥٧١ من القانون المدني — " أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه ، بل يمتد هذا الضمان إلى كل تعرض أو أضرار مبنية على

سبب قانوني يصدر من أى مستأجر أخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر " وكان من المقرر أنه وإن كان لامتثالية على المؤجر عن التعرض المسمى الواقع على المستأجر منه إذا كان صادرا من الغير إلا أنه يكون مسئولا عنه إذا كان هذا الغير مستأجرا منه أيضا ، إذ يعتبر بذلك فى حكم اتباعه المشار اليهم فى المادة ٥٧١ من القانون المدنى ، باعتبار أنه تلقى الحق فى الإيجار عنه ، وأن صلته به هى التى مكنت له من التعرض للمستأجر الأخر ، فيمتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استند فيما ارتآه من تحقق الضرر بالمطعون عليه نتيجة فعل الطاعن ، إلى ما يصيب المستأجرين المجاورين لهذا الأخير من ضرر يتثل فى سهوله التسلل إلى ممكنهما ، مما يعتبر معه المطعون عليه مسئولا عنه تجاههما ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فى ذلك وإذا كان فى هذا الوجه من الضرر ما يعتبر بذاته دعامة كافية لحمل قضاء الحكم ، فإن ما طرحه اليه من استدلال على قيام أوجه ضرر أخرى : أيا ما كان وجه الرأى فيها — يكون غير ماس بسلامة قضائه ، مما يجعل النعى عليه فى شأنها غير منتج ، والنعى فى وجهه الآخر غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعى — أو قانونى يخالطه واقع — لم يسبق إبداءه أمام محكمة الموضوع . وكان الطاعن لم يرفق بطعنه ما يثبت سبق إنارته أمام تلك المحكمة أمر اعتبار سكوت المطعون عليه من استعمال حقه فى طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمنى عن الإرادة فى إسقاط الحق فى ذلك فإن التمسك بهذا الوجه من الدفاع أمام هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب قولا منه بأنه على الرغم من تمسكه أمام محكمة الاستئناف بأن طلب الإخلاء فى واقعة الدعوى ينطوى على إساءة لإستعمال الحق لفداحه ما يصيبه نتيجة الإخلاء من أضرار لا تتناسب مع ما يجنيه المطعون عليه من تقع ضئيل ، فقد التفتت المحكمة عن الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه ، علاوة على إغفاله تنفيذ ما قام عليه الحكم الابتدائى — الذى الغاه الحكم المطعون فيه —

من حجج في شأن أساءه استعمال الحق في طلب الإخلاء ، مما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود ذلك أنه لما نكأ الأصل — حسبما تقضى به المادة ٤ من القانون المدني — أن " من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر " ، باعتبار أن مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ ، وأنه لاخطأ في استعمال صاحب الحق لحقه في جلب المنفعة المشروعة التي يتيحها له هذا الحق ، وكان خروج هذا الاستعمال من دائرة المشروعية ، إنما هو استثناء من ذلك الأصل أوردت المادة من ذلك القانون حالاته بقولها " يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية ... (أ) إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير (ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها (ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة " ، وذلك درءاً لاتخاذ ظاهر القواعد القانونية ستاراً غير إخلافي لالحاق الضرر بالغير ، وكان يبين من استقراء تلك الصور أنه يجمع بينهما ضابط مشترك هو نية الأضرار سواء على نحو إيجابي بتعمد السعي إلى مضارة الغير دون نفع يجنيه صاحب الحق من ذلك ، أو على نحو سلبي بالاستهانة المقصودة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالاً هو إلى الترف مما سواه ، بما يكاد يبلغ قصد الأضرار العمدى ، وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة المبتغاه في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع ، هو معيار مادي قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر إلى الظروف الشخصية للمتفع أو للمضرور يسراً أو عسراً ، إذ لا تنبع فكرة إساءة استعمال الحق من دواعي الشفقة وإنما من اعتبارات العدالة القائمة على إقرار التوازن بين الحق والواجب ، لما كان ما تقدم وكان الحكم

المطعون فيه ، قد تناول بالبيان — على نحو ما سلفت الإشارة إليه في الرد على السبب السابق — أسباب المفاضلة بين النفع والضرر وخلص من ذلك إلى أن الضرر القائم في الدعوى إنما أوقعه الطاعن بالمطعون عليه ، فإنه يكون قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الصدد ورد عليه ردا سائغا يكفي لإطراحه ، ويكون النعي على الحكم بهذا الشق على غير أساس ، والنعي في شقة الآخر مردود أيضا بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا الزام على محكمة الدرجة الثانية بتفتيد ما قام عليه الحكم الابتدائي من أسانيد لم تلق منها مقنعا . ما دامت بحكم هيمنتها على الدعوى وسلطانها في تأييد قضاء محكمة الدرجة الأولى أو الغائه — قد أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله إذ في هذا أطراح ضمنى لكل ما خالف ذلك من أسباب ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا المنهج في قضائه فإن النعي عليه بالقصور لهذا السبب يكون بدورة على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على تقرير الخبير المتدب في الدعوى على الرغم مما هو ثابت من عدم معاينة شقة الطاعن من الداخل مما يهدر قيمة عمله ، وإذا كان الحكم لم يرد على ما أثاره الطاعن أمام محكمة الاستئناف في هذا الصدد فإنه يكون قاصر البيان حلاوة على خطئه في القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبير لا يبعد وأن يكون عنصرا من عناصر الإثبات الواقعية ، في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انتهى إليه إذا رأت فيه ما يقننها ويتفق وما ارتأت أنه وجه الحق في الدعوى ، ما دام قائما على أسباب لها أصلها في الأوراق وتؤدي إلى ما انتهى إليه ، وأن في أخذها بالتقرير محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجرد في المطاعن الموجهة إليه

ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير دون ما الزام عليها بتعقب تلك المطاعن على استقلال ، لما كان ذلك وكان لا إلزام في القانون على الخبير بأداء عمله على وجه محدد إذ بحسبه أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققا للغاية من ندبه ، مادام عمله خاضعا لتقدير المحكمة ، التي يحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى ، ولما كان الطاعن لم ينع على ما استخلصه الحكم المطعون فيه من عمل الخبير ، مخالفته لما يؤدي إليه . فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / علي مصطفى بغدادى ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمد حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل ،
وراجح لطفى جمعة .

(٦٢)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦ القضائية :

إيجار . " إيجار الأما كن " . دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " . استئناف .
" الأحكام الجائز استئنافها " .

طلب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانهاء مدته . منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة
ليست مفروشة . اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . وجواز استئناف الحكم
المصدر فيها .

إزاء عدم النص فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على قواعد خاصة لتنظيم حق
استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى المنازعات الناشئة عن تطبيقه ،
فانه يتعين الالتزام فى ذلك بالأحكام المقررة فى قانون المرافعات ، ولما كان
مناط الحق فى الاستئناف — على ما تنص عليه المادة ٢١٩ من هذا القانون —
أن يكون الحكم صادرا من محكمة الدرجة الأولى فى اختصاصها الابتدائى
وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك ، إذا تجاوزت قيمة
الدعوى مائتين وخمسين جنبا — على ما يفيد نص المادة ٤٧ منه ، وكان
تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف — يخضع على ما تنص عليه
المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات — لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ منه ،
وكان مقتضى نص البند الثامن من المادة ٣٧ منه أنه إذا كانت الدعوى
متعلقة بامتداد عقد مستمر وكان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التى قام

النزاع على امتداد العقد إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن النزاع فيها كان دائراً حول ما إذا كان محل الإيجار عينا مفروشة ولمدة شهر بأجرة مقدارها عشرة جنيهات و ١٥٠ مليم — فتقدمت الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد إيجارها بهذه القيمة — كما يقول الطاعن — المستأجر — أم أنه عن عين غير مفروشة فيخضع إيجارها للحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تضيف على عقود إيجار الأماكن غير المفروشة امتداداً مستمرا بقوة القانون لمدة غير محدودة — ٤٠ — يجعل الدعوى المتعلقة بطلب فسخ عقد إيجارها غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً للقواعد المقررة في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، وتعتبر قيمتها من ثم زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً حسبما تقضى به المادة ٤١ منه — كما يدعى المطعون عليهما — لما كان ما سلف ، وكان عقد الإيجار من العقود المستمرة فإن الدعوى الماثلة — وقد تعلق النزاع فيها بامتداد هذا العقد — تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على امتداد العقد إليها ، وإذا كانت هذه المدة — في قول أحد طرفي النزاع — غير محدودة فتكون أجزائها تبعاً لذلك زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ، ويكون الحكم الصادر في هذه الدعوى — أيما كانت الوجهة التي يأخذ بها — فاصلاً في نزاع تجاوز قيمته هذا القدر ، ومن ثم جائزاً استئنافه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ مدني كلي بور سعيد ضد المطعون عليهما للحكم بفسخ عقد الإيجار الصادر منه للمطعون عليه الثاني عن الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وبفسخ عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه

الأول عن الشقة ذاتها تنفيذا للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٧٠ مدني كلى بور سعيد وبطرد عما منها . وقال تبياناً لذلك أن المطعون عليه الثاني كان قد استأجر منه تلك الشقة مفروشة بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/٥/١٩٦٣ بمشاجرة بأجرة مقدارها ١٠ جنيهات و ٤٦٥ ملياً ، ثم استصدر المطعون عليه الأول الحكم رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ مدني كلى بور سعيد بالزامه بتحرير عقد إيجار له عن تلك الشقة ، ولما كانت مدة الإيجار قد انتهت فقد أقام عليهما دعواه - وكان المطعون عليه الأول قد أقام الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ مدني كلى بور سعيد ضد الطالب للحكم بالزامه بتحرير عقد إيجار له عن شقة النزاع قولاً منه بأنه يقيم فيها مع ابنه المطعون عليه الثاني الذي تركها له منذ سنة ١٩٦٨ وقد قضت المحكمة له نهائياً بما طلب - قضت المحكمة في الدعوى الماثلة بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١/٥/١٩٦٣ اعتباراً من آخر مايو سنة ١٩٧٥ وبالزام المطعون عليهما بتسليم العين المؤجرة فاستأنفا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦ سنة ١٦ ق . بور سعيد ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الأول وبعدم قبولها بالنسبة للمطعون عليه الثاني . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون من وجهين أولهما خطؤه في رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب على الرغم من انتهائية الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض هذا الدفع على سند من القول بأن عقد إيجار الشقة موضوع النزاع يخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فتقدر قيمته بقوة القانون لمدة غير محدودة ، وتكون الدعوى به غير مقدرة القيمة ويجوز استئناف الحكم الصادر فيها ، في حين أن عقد الإيجار ورد على شقة مفروشة فلا يمتد بحكم القانون وتصدر الدعوى في شأن طلب فسخه بإعتبار المقابل النقدي عن المدة المحددة به أو الباقي

منها عملاً بالمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات ، وبالتالي تكون الدعوى المطعون في حكمها داخلة في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها .

وحيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أنه إزاء عدم النص في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على قواعد خاصة لتنظيم حق استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فإنه يتعين الالتزام في ذلك بالأحكام المقررة في قانون المرافعات ، ولما كان مناط الحق في الاستئناف — على ما تنص عليه المادة ٢١٩ من هذا القانون — أن يكون الحكم صادراً من محكمة الدرجة الأولى في اختصاصها الابتدائي ، وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك إذا تجاوزت قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيتها — على ما يفيد نص المادة ٤٧ منه ، وكان تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف يخضع — على ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات — لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ منه ، وكان مقتضى نص البند الثامن من المادة ٣٧ منه أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد يعتمد مستمر ، وكان التقدير باعتبار المقابل التقدي للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، لما كان كذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن النزاع فيها كان دائراً حول ما إذا كان محل الإيجار عينا مفروشة ولمدة شهر بأجرة مقدارها عشرة جنيهات و ٤٦٥ م — فتقدر قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد إيجارها بهذه القيمة — كما يقول الطاعن — أم أنه عن غير مفروشة فيخضع إيجارها لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تضيف على عقود إيجار الأما كن غير المفروشة امتداداً مستمراً بقوة القانون لمدة غير محدودة — مما يجعل الدعوى المتعلقة بطلب فسخ عقد إيجارها غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً لأنواع الممنوعة في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات وتعتبر قيمتها من ثم زائدة على مائتين وخمسين جنيتها حسبما تقتضيه المادة ٤١ منه — كما يدعي المطعون عليهما — لما كان ما سلف ، وكان عقد الإيجار من العقود المستمرة فإن الدعوى المسائلة — وقد تعلق

النزاع فيها بامتداد هذا العقد — تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على امتداد العقد إليها ، وإذا كانت هذه المدة — وفي قول أحد طرفي النزاع — غير محدودة فتكون أجزتها تبعا لذلك زائدة على مائتين ونمسين جنبها ويكون الحكم الصادر في هذه الدعوى — أيا كانت الوجهة التي يأخذ بها — فاصلا في نزاع تجاوز قيمته هذا القدر ، ومن ثم جائز استئنافه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة برفضه الدفع بعدم جواز الاستئناف — بغض النظر عن الأسباب التي ركن إليها في ذلك والتي تملك هذه المحكمة تصويبها دون أن تنقض ذلك الحكم في هذا الشق من قضائه — فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من النعي هو عدم سريان أحكام الامتداد القانوني لعقود الإيجار طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على العين المؤجرة ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الأول وبعدم قبولها بالنسبة للمطعون عليه الثاني — على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٩ مدني كلى بور سعيد بالزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون عليه الأول عن شقة النزاع ، قد أنهى العلاقة التجارية التي كانت قائمة بين الطاعن وبين المطعون عليه الثاني وأحل محلهما علاقة جديدة بين الطاعن والمطعون عليه الأول ولم ينص فيه على أن العين المؤجرة مفروشة وتخضع من ثم لامتداد القانوني لعقود الإيجار المقرر في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للأماكن المؤجرة غير مفروشة ، في حين أنه لما كان الحكم المشار إليه لا يعدو أن يكون قضاء بإحلال مستأجر جديد محل مستأجر سابق في ذات العين المؤجرة — وهي شقة مفروشة — فإنه لا يجوز تأويل هذا الحكم بما يجاوز قضاءه الوارد بمنطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ مدني كلى بور سعيد — والمقدمة صورة

وسمية منه بملف الطعن والقاضي بالزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون عليه الأول عن عين النزاع — أنه قد أسس قضاءه بذلك على اطمئنان المحكمة ، لما شهد به شاهد المطعون عليه الأول من أنه كان يقيم بشقة النزاع مع ابنه المطعون عليه الثاني منذ سنة ١٩٦٣ إلى أن تركها هذا الأخير في أول أكتوبر سنة ١٩٦٨ وبالتالي يحق له أن يستمر في الاقامة بهذه الشقة أعمالاً لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وكان الثابت أيضاً من الحكم آنف الذكر أنه قد خلا من الإشارة إلى وصف تلك الشقة وبالتالي لم يتعرض للفصل في أي نزاع حول كونها مفروشة أو غير مفروشة فانه لا عمل للقول بقيام حجية لهذا الحكم في ذلك ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن لذلك الحكم حجية في هذا الأمر فانه يكون قد خالف صحيح القانون مما أدى به إلى حجب نفسه عن النظر في حفيقة الواقع في الدعوى بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المقتدر مصطفى انقى نائب رئيس المحكمة رعضوية للمادة
المشارين : الدكتور سعيد عبد المجيد ، وعاصم المرفي ، وسيد عبد الباقى ،
والدكتور أحمد حسنى .

(٦٣)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣ القضائية :

(١ ، ٢) حكم . " حجبية الحكم " . قوة الأمر المقضى . اختصاص .
" اختصاص ولائى " . جمارك . نقل بحرى .

(١) صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائياً .
لا حجوة له أمام الجهة القضائية المختصة . احتفاظه بحجبه أمام محكمة الجهة
التي أصدرته .

(٢) الحكم نهائياً بتأييد قرار تفريم الشركة الثالثة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة .
دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسم الجمركية المستحقة عن هذا العجز . وجوب التقيد بحجبة
الحكم السابق بشأن وجود العجز .

(٣) إلزام . " الوفاء به " . دفع غير المستحق . جمارك .
نقل بحرى .

وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر .
لا تبرأ به دعة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز . الاستثناء . انجاء برادة
المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . عنه ذلك . للرفق طلب استرداد ما دفعه
بغير حق .

١ - انه وان كان الاختصاص الولائى يتعلق بالنظام العام وصدر
حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائياً لا يجوز

المجبة أمامهما كم الجهة القضائية الأخرى المختصة ، إلا أن ذلك الحكم يظل محتفظا بحجته أمام جميع محاكم الجهة القضائية التي أصدرته . إحدى أهمها فلا تجوز المجادلة فيه أمامها بل يجب عليها أن تنقيد به لأن قوة الأمر المنقضي تسمو على النظام العام .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا صدر حكم حائز قوة الأمر المنقضي بثبوت أو نفي حق في دعوى سابقة بالبناء على مسألة أولية فإن الحكم يحوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو ادفع في شأن أي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت أو نفي تلك المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى رفض دعوى الطاعنة بمطالبة الشركة المطعون ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة عن ذات العجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد أهدر الحجية التي أضفاها الحكم النهائي - الذي قضى برفض معارضة الشركة وتأييد قرار الغرامة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة - السابق صدوره في الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى الاسكندرية على المسألة الأساسية الواحدة في لدعويين وهي وجود أو نفي العجز في الرسالة موضوع التداعى .

٣ - التزام المرسل إليه بأداء الضريبة الجمركية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فاصر على ما يستحق منها على البضائع التي يتم الإفراج عنها بعد مرورها بالدائرة الجمركية إلى داخل البلاد ، نأذا أوفى المرسل إليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص غير مبرر فإنه يكون قد أوفى بدين غير مستحق عليه بالنسبة للضريبة الخاصة بهذا النقص غير المبرر ومن ثم يجوز له استرداده ولا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بأداء تلك الضريبة إلا إذا اتجهت إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل ، ذلك أن الوفاء بالدين عن الغير - وعلى ما يبين من نصوص المواد ٣٢٣ وما بعدها من القانون المدنى - لا يبرىء ذمة المدين منه إلا إذا اتجهت إرادة الموفى إلى الوفاء بدين

هذا الغير ، أما إذا ظن أنه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين غيره بل وفاء لدين غير مستحق فيجوز لأولى المطالبة باسترداده أعمالاً لقاعدة دفع غير المستحق . وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن المرسل إليه قد اتجهت إرادته منذ السداد إلى الوفاء عن الشركة المطعون ضدها — الناقلة — بالرسوم الجمركية المستحقة عن العجز في الرسالة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الوفاء مبرراً لزمة المطعون ضدها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مصلحة الجمارك الطاعنة أقامت على شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية — توكيل طبية للملاحية — (المطعون ضدها) بصفقتها — وكالة عن ملاك السفينة " ماركوس " الدعوى رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى الاسكندرية بطالب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٠٨٦ ج و ٧٤٠ م ، وفوائده القانونية وقالت بياناً لدعواها إن السفينة المذكورة وصلت ميناء الاسكندرية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١ وتبين عند تفريغ شحنتها من الأخشاب وجود عجز لم يفرغ قدره ١١٣٩٤ قطعة خشب ، وإذا عجز الربان عن تبرير هذا العجز فقد أقامت المصلحة الطاعنة دعواها لإلزام المطعون ضدها بصفقتها بالرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز وفقاً للمادتين ٣٧ و ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بنسب خبير فى الدعوى لبيان ما إذا كانت الرسوم الجمركية قد دفعت عن كامل الرسالة موضوع النزاع وتاريخ دفعها

ومقدارها ، وإلا فيحدد مقدار الرسوم المستحقة عن العجز ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسته ١٩٧١/٣/٣٠ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣ سنة ٢٨ قى تجارى الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٧ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك نقول ان الحكم قد أهدر حجية الحكم السابق صدوره فى الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى الاسكندرية - التى كان ملفها مضموما ومطروحا على محكمة الموضوع - والذى قضى نهائيا برفض معارضة الشركة المطعون ضدها فى قرار مدير عام مصلحة الجمارك بفرض غرامة عليها لوجود عجز فى الرسالة موضوع النزاع ، وأقام قضاءه على أن الطاعنة لم تثبت وجود العجز وأن قيام المرسل إليه بسداد مبلغ مساو للرسوم الجمركية المستحقة على كامل الرسالة قرينة على عدم وجود نقص فيها فضلا عن أن تحصيل الطاعنة لتلك الرسوم الجمركية من المرسل إليه يترتب عليه انقضاء دينها أيا كان شخص الموفى . فى حين أنه وقد قطع الحكم النهائى الصادر بتأييد قرار فرض الغرامة - بوجود عجز فى الرسالة - فإنه لا يجوز العودة إلى مناقشة أمر وجود هذا العجز أو نفيه كما أنه يشترط لصحة الوفاء عن الغير أن يصرح الموفى بأنه يوفى بالدين عن الغير المدين ولكن إذا قام بوفاء دين يعتقد أنه مستحق عليه هو شخصيا وليس مستحقا على غيره فإنه يحق له المطالبة باسترداد ما أوفاه نتيجة وقوعه فى الغلط .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان الاستئناف الولائى يتعلق بالنظام العام وصدور حكم - اثر لقوة الأمر المقضى من جهة

قضائية غير مختصة ولائياً لا يجوز الحجية أمام محاكم الجهة القضائية الأخرى المختصة ، إلا أن ذلك الحكم يظل عتقاً بحجته أمام جميع محاكم الجهة القضائية التي أصدرته إحدى محاكمها فلا تجوز المجادلة فيه أمامها بل يجب عليها أن تتقيد به لأن قوة الأمر المقضى تسمو على النظام العام ، ولما كان الثابت من مذكرة الطاعة المقدمة إلى محكمة أول درجة بـ ١٩/ ١٩٧٠/ ومذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بـ ١٢/ ١٩٧٢/ أنها تمسكت بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى الاسكندرية — المضموم ملفها أمام محكمة الموضوع والذي قضى برفض معارضة الشركة المطعون ضدها وتأييد قرار الغرامة التي أوقعها مدير عام مصلحة الجمارك لوجود عجز غير مبرر في الرسالة موضوع النزاع وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا صدر حكم حائز لقوة الأمر المقضى بثبوت أو نفي حق في دعوى سابقة بالبناء على مسألة أولية فإن الحكم يجوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت أو نفي تلك المسألة الأساسية السابق انفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى رفض دعوى الطاعة بمطالبته الشركة المطعون ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة من ذات العجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد أهدر الحجية التي أضفاها الحكم النهائي السابق صدوره في الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى الاسكندرية على المسألة الأساسية الواحدة في الدعوى وهي وجود أو نفي العجز في الرسالة موضوع التداعى .

لما كان ذلك وكانت الدعوى الثانية التي أقيم عليها الحكم المطعون فيه باعتبار وفاء المرسل إليه بالرسوم الجمركية على كامل الرسالة يترتب عليه انقضاء دين الطاعة أياً كان شخص الموفى ، تنطوى بدورها على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن التزام المرسل إليه بأداء الضريبة الجمركية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصر على ما يستحق منها على البضائع التي يتم الإفراج عنها بعد مرورها بالدائرة الجمركية إلى داخل البلاد ، فإذا أوفى المرسل إليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص غير مبرر

فانه يكون قد أوفى بدين غير مستحق عليه بالنسبة للضريبة الخاصة بهذا
النقص غير المبرر ومن ثم يجوز له استرداده ولا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام
بأداء تلك الضريبة إلا إذا اتجهت إرادة المرسل اليه عند السداد إلى الوفاء بها
عن الناقل ، ذلك أن الوفاء بالدين عن الغير — وعلى ما بين من نصوص
المواد ٣٢٣ وما بعدها من القانون المدني — لا يبرئ ذمة المدين منه إلا إذا
اتجهت إرادة الموفى إلى الوفاء بدين هذا الغير ، أما إذا ظن أنه يدفع ديناً على
نفسه فلا يعتبر وفاء لدين غيره مستحق فيجوز للموفى المطالبة باسترداده إعمالاً
لقاعدة دفع غير المستحق . وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن المرسل اليه قد
اتجهت إرادته عند السداد إلى الوفاء عن الشركة المطعون ضدها — الناقلة —
بالرسوم الجمركية المستحقة عن العجز في الرسالة ، فإن الحكم المطعون فيه
إذا اعتبر هذا الوفاء مبرراً لذمة المطعون ضدها يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه ويتعين لكل ما تقدم نقض الحكم والاحالة دون حاجة لبحث باقي
أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى اللفي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
د. سعود عبد المجيد ، عاصم المراغي ، محمد فتح الله وسيد عبد الباقي .

(٦٤)

الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) دعوى " الخصومة فيها " . نقض .

الخصومة لا تنعقد إلا بين الأحياء . ثبت أن أحد المطعون عليهم قد توفي قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . إعتبار الخصومة في الطعن بالنقض له منعدمة .

(٢) بيع " الثمن " .

أما ركن أساس في عقد البيع ، لا يشترط أن يكون معينا بالفعل في العقد . كفاية أن يكون قابلا للتعيين باتفاق الطرفين صراحة أو ضمنا .

١ — من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب أثرا . وكان الثابت من ورقة إعلان المطعون ضده الأول بصحيفة الطعن أنه قد توفي بتاريخ ٨/٨/١٩٧٥ قبل رفع الطعن بالنقض فإنه يتعين الحكم باعتبار الخصومة في الطعن بالنقض له معدومة .

٢ — الثمن وإن كان يعتبر ركنا أساسيا في عقود البيع إلا أنه وعلى ما يستفاد من نص المادتين ٤٢٣ ، ٤٢٤ من القانون المدني — لا يشترط أن يكون الثمن معينا بالفعل في عقد البيع بل يكفي أن يكون قابلا للتعيين باتفاق المتعاقدين صراحة أو ضمنا على الأسس التي يحددها بمقتضاها فيما بعد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول استصدر أمر الحجز رقم ١٣٥
سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة بتاريخ ١٩٦٨/٩/٣ بتوقيع الحجز على أموال الطاعن
تحت يد المطعون ضده الثالث وفاء لمبالغ ١٤٠٠٠ ج تأسيسا على أنه كان قد تعاقد
مع المطعون ضده الأول بمقتضى أربعة عقود على أن يبيع له الطاعن بضائع
مستوردة من الخارج بموجب تراخيص استيراد صادرة له نظير ريع صافى بنسبة
معينة وقد عجل له المطعون ضده الأول مبالغ نقادا لهذه العقود وقبل أن يقوم
الطاعن بتنفيذ تلك العقود فرضت الحراسة على أمواله فتقدم المطعون ضده الأول
للحراسة ببيان بشأن معاملاته معه وطلب تسليمه المبالغ المستحقة له قبل الطاعن
إلا أنه قبل تمام التسوية صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٨ - باستثناء
أموال الطاعن من أحكام القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وعدم أيلولتها للدولة
وردها إليه . ولرفض الحارس العام صرف المبالغ المستحقة له قبل الطاعن فقد
استصدر أمر الحجز سالف الذكر وبعد أن تم توقيع الحجز تمجددت جلسة لنظر
الموضوع للحكم له بالمبالغ الصادرة به الأمر وبصححة الحجز الموقع حيث قيسدت
الدعوى برقم ٥٨٧ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٩
قضت محكمة القاهرة الابتدائية بنذب خبير فى الدعوى لبيان ما إذا كانت
البضاعة التى تضمنتها العقود المبرمة بين الطرفين قد دخلت البلاد بمقتضى أذن
الاستيراد الخاصة بالطاعن وقيمة ما تسلمه منها المطعون ضده الأول - وما تكون
الدولة قد استلمته وتصفية الحساب بين الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره
قضت المحكمة بجلية ١٩٧٢/٤/٢٢ ، بالزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ١٠٣٤٨,٦٤٠ ج
للمطعون ضده الأول أخذا بما انتهى إليه الخبير فى تقريره . استأنف الطاعن
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣ سنة ٨٩ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ قضت
محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم

بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بانعدام الخصومة بالنسبة للمطعون ضده الأول وقبول الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ورفضه موضوعا . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أنه لما كان من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم إلزامها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب أثرا . وكان الثابت من ورقة إعلان المطعون ضده الأول بصحيفة الطعن أنه قد توفي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٨ قبل رفع الطعن بالنقض فانه يتعين الحكم باعتبار الخصومة في الطعن بالنسبة له معدومة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لمن عدا المطعون ضده الأول ويتعين الحكم بقبوله شكلا بالنسبة لهم .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه كيف العقود الحرة بينه وبين المطعون ضده الأول بأنها عقود بيع حالة أن محلها الممكنة الاستيرادية التي تتيحها تراخيص الاستيراد الخاصة به والتي أراد المطعون ضده الأول الانتفاع بها فتعاقد بشأنها معه وأن التكييف القانوني الصحيح لهذه العقود أنها ضرب من العقود غير المسماة وليست عقود بيع لتخلف ركن الثمن فيها ولو تنبه الحكم المطعون فيه لهذا التكييف الصحيح لا تضح له أن التزام الطاعن ينحصر في تمكين المطعون ضده الأول من استعمال هذه التراخيص لقاء ربح متفق على قبضه منه وأن هذا الالتزام قد تنفذ وانقضى باستيراد البضاعة بمقتضى تلك التراخيص ووصولها بالفعل ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى اعتبار هذه العقود بيعا وأنها تضمنت ثمننا متفقاً عليه بين الطرفين فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسييب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كان تكييف العتود وإزالة حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض ، إلا أن مناط هذا التكييف هو الوقوف على حقيقة ما عناه العاقدون فيها وتعرف ذلك يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، متى استظهرت قصد المتعاقدين ورده إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلا ثم كيفت العقد تكييفاً صحيحاً ينطبق على المعنى الظاهر لعباراته ويتفق مع قصد العاقدين الذي استظهرته فإنه لا يقبل من أيهم أن يناقش في هذا العقد ويرتب على ذلك أن المحكمة أخطأت في تكييفه ليتوصل إلى نقض حكمها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من عبارات العتود المبرمة بين الطرفين وظروف تعاقدتهما أن تلك العتود تضمنت بيع الطاعن إلى المطعون ضده الأول (مورث باقي المطعون ضدهم) البضاعة المستوردة مقابل ثمن أضيف إليه نسبة ربح بواقع ٢٨ ٪ من ثمن البضاعة سيف ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لتلك العتود ، ولا يؤثر في صحته خلو العتود موضوع التداعى من تعيين لمقدار الثمن المتفق عليه بين الطرفين ، ذلك أنه وإن كان الثمن يعتبر ركناً أساسياً في عقود البيع ، إلا أنه — وعلى ما يستفاد من نص المادتين ٢٣٤ ، ٢٤٤ من القانون المدني — لا يشترط أن يكون الثمن معيناً بالفعل في عقد البيع بل يكفي أن يكون قابلاً للتعيين باتفاق المتعاقدين صراحة أو ضمناً على الأسس التي يحدد بمقتضاها فيما بعد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من عبارات العتود المحررة بين الطرفين أنها تضمنت اتفاقاً على أسس تحديد الثمن بإضافة نسبة قدرها ٢٨ ٪ من ثمن البضاعة المستوردة سيف ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تكييف العتود موضوع التداعى بأنها عقود بيع وليست عقوداً غير مبراة محلها الاستفادة بالمكينة الاستيرادية يكون نوعاً في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يتناول إنه تمسك في صحيفة

الاستئناف بأن الخبير أخطأ فيما أثبتته بتقريره من أن المطعون عليه الأول (مورت باقى المطعون ضدهم) لم يتسلم شيئاً من البضائع المتعاقد عليها بموجب العقود الأربعة فيما عدا العقد الأول فقط رغم أنه ثابت من الرسالة التى بعث بها المطعون ضده إلى الحراسة العامة بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٣ - والمقدم أصلها لمحكمة أول درجة - اعترافه بأنه تسلم من بضائع العقد الثانى المؤرخ ١٣/٢/١٩٦٣ ما قيمته ٣٠٥٧ جنيه استرلينى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى بالرد بجاء مشوباً بالقصور فى التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى أبدى الخصم أمام محكمة الموضوع دفاعاً جوهرياً مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى وقدم مستندات تمسك بدلائلها على تأييد هذا الدفاع ، فإنه يتعين على تلك المحكمة أن تتناول بالفحص والتمحيص تلك المستندات وأن تعرض بالبحث لهذا الدفاع وترد عليه بأسباب كافية وسائغة ، ولما كان البين من الصورة الرسمية المقدمة من حكم محكمة أول درجة الصادر بجلسة ١٩/٢/١٩٦٩ بنذب خبير فى الدعوى أن الطاعن ضمن حافظة مستنداتة تحت رقم ١١ صورة من الخطاب المرسل من المطعون ضده الأول (مورت باقى المطعون ضدهم) إلى الحارس العام على أموال الطاعن بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٣ ، والبين من الصورة الرسمية المقدمة من حكم تلك المحكمة الصادر بجلسة ٢٢/٤/١٩٧٢ أن الطاعن زعم على تقرير الخبير ما أثبتته من أن المطعون ضده ادّول لم يتسلم أى شئ من البضائع التى تضمنها العقد الثانى المؤرخ ١٣/٢/١٩٦٣ فى حين أن المذكور اعترف صراحة بأنه تسلم من بضائع ذلك العقد ما قيمته ٣٠٥٧/٣/٧ جنيه استرلينى ، والبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف أن الطاعن ردد فى السبب الثانى من أسباب الطعن دفاعه المشار إليه ، وكان البين من مدونات كل من الحكّمين الابتدائى والمطعون فيه أنهما لم يعرضا

بالبحث لهذا الدفاع الجوهرى كما لم يتناولوا بالفحص والتمحيص الإخطار المرسل من المطعون ضده الأول إلى الحراسة العامة للوقوف على ما قد يكون له من دلالة مؤثرة على نتيجة الدعوى واكتفى الحكم المطعون فيه بقوله " أنه من السبب الثانى من أسباب الاستئناف فهو مردود بأن الخبير باشر المأمورية فى الحدود المرسومة له وقد قام تقريره على أسس سائغة تكفى لحمل النتيجة التى انتهى إليها بعد تصفية الحساب بين الطرفين " ، وكان هذا الذى أورده الحكم لا ينهض ردا كافيا أو سائغا على الدفاع الذى تمسك به الطاعن وردده أمام درجتى التقاضى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور فى التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : دكتور سعيد عبد الماجد ، حاتم المراغي ، محمد فتح الله ، وسيد عبد الباقي .

(٦٥)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦ ، القضائية :

إعلان ” الإعلان في الموطن الأصلي ” . بطلان .

- إغفال المحضر إثبات أن قريب المعلن إليه الذي تسلم صورة صحيفة الاستئناف يقيم معه .
- أثره . بطلان الإعلان . تخلف الاستئناف عليه عن الحضور . أثره . بطلان الحكم .

مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يدل على أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المراد إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق إلى أحد أقاربه أو أصهاره بشرط أن يكون مقيما معه ، فإذا أغفل المحضر إثبات صفة من تسلم صورة الإعلان أو أغفل إثبات أنه من أقارب أو أصهار المطلوب إعلانه المقيمين معه فإنه يترتب على ذلك بطلان الإعلان طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الصورة الرسمية لأصل صحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله إلى محل إقامة الطاعن ولم يجده لإعلانه بها فأعلنه بصورتها مخاطبا مع ابن عمه دون أن يثبت أنه مقيم مع الطاعن ، وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلافا مذكرا بدفاعه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه . فإن هذا الحكم يكون معيبا بالبطلان لصدوره بناء على إجراءات باطلة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٨٧
سنة ١٩٦٦ بجارى كلى القاهرة بطلب إلزام الطاعن وآخر متضامنين بأن يدفعها لها
مبلغ ١٧٢٨٥ ج و ٧٦٤ م وفوائده القانونية ، وقالت شرحا للدعوى إن المبلغ
المطالب به يمثل قيمة رصيدهما المدين الذى أسفرت عنه تسوية حساب المبالغ
التي قبضاها منها وقيمة ما قاما به من أعمال تنفيذ لعقد المقاولة المبرم فيما بينهما
والمؤرخ ١٥/١٢/١٩٦٢ وجه الطاعن وشريكه طلبا عارضا للحكم بإلزام المطعون
ضدها بأن تدفع لها مبلغ ٢٤١٨ ج و ٤٦٢ م وفوائده القانونية تأسيسا على أن هذا
المبلغ يمثل الباقي من قيمة أعمال المقاولة التي قاما بتنفيذها للشركة المطعون
ضدها ، فقضت محكمة القاهرة الابتدائية بنسب خبير لتصفية الحساب بين
الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٣
فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الطلب العارض بإلزام الشركة المطعون ضدها
بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٩ ج و ٢٢٤ م وفوائده القانونية ، إستأنفت الشركة
المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦ سنة ٩١ ق القاهرة . وبتاريخ
٢٢/١١/١٩٧٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوع
الدعوى الأصلية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن وشريكه متضامنين بأن
يدفعا للمطعون ضدها مبلغ ١٩٣٠ ج و ٤٧ م وفوائده القانونية ورفض الطلب
العارض . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة
مشورة حددت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بطلانه ، وفي بيان ذلك يقول إن المحضر أثبت في صحيفة الاستئناف أنه انتقل إلى محل إقامته وأعلنه بها مخاطبا مع ابن عمه لغيابه دون أن يثبت أن من تسلم صورة الصحيفة مقيم معه بفناء الإعلان باطلا ، وترتب على ذلك عدم علمه بالاستئناف وتخلف عن حضور جميع الجلسات التي نظر فيها ، وصدر الحكم المطعون فيه رغم عدم إعلانه بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا بفناء الحكم باطلا لا بتسائه على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه وقد نصت المادة ١٠ من قانون المرافعات على " أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ... وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار " فقد دلت - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المراد إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق إلى أحد أقاربه أو أصهاره بشرط أن يكون مقيما معه ، فإذا أغفل المحضر إثبات صفة من تسلم صورة الإعلان أو أغفل إثبات أنه من أقارب أو أصهار المطلوب إعلانه المقيمين معه فإنه يترتب على ذلك بطلان الإعلان طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الصورة الرسمية لأصل صحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٩ إلى محل إقامة الطاعن ولم يجده لإعلانه بها فأعلنه بصورتها مخاطبا مع ابن عمه دون أن يثبت أنه يقيم مع الطاعن ، وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيبا بالبطلان لصدوره بناء على إجراءات باطلة بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠

بقيادة السيد المستشار / مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المحامين ،
الدكتور سعيد عبد المجيد ، عامر المرافي ، محمد فتح الله والدكتور أحمد حسني .

(٦٦)

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ - ٣) اختصاص . تأميم " تقييم المنشآت " .

(١) لجان تقييم المنشآت المؤممة . اختصاصها . نهائية قراراتها . شرطه . تحميل المنشأة
بديون ليست ملزمة بها . لا حجة له قبل الدولة أو أصحاب الشأن .

(٢) لجان تقييم المنشآت المؤممة . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة
المؤممة والغير . فصلها في هذه المنازعات لا يكسب حصانة تحول دون طرحها على المحكمة
المختصة .

(٣) تقدير لجنة التقييم . لأحد عناصر المنشأة المؤممة خصوما أو أصولا بصفة مؤقتة . تحديد
هذا العنصر بصفة نهائية فيما بعد . وجوب إعمال اثره من وقت التأميم . مزيداء استحقاق أصحاب
المنشاء لأية زيادة في صافي رأس المال المترتبة على هذا التحديد .

١ - اختصاص لجان التقييم - وعلى ما بيته المادة الثالثة من القانونين
١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ - هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة
التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها
أكثر من ستة شهور وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .
وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت
وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ وعلى ضوء
ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائيا

وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها عناصر المنشأة أصولاً وخصوماً وقت تأميمها أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن .

٢ - ليس للجان التقييم أن تفصل في أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأى نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحكمة صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنًا في قرارات التقييم وإنما هو سعى إلى الجحوة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات .

٣ - تقدير لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصرها ، سواء كان من الخصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ، ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم ، فإن ترتب عليه زيادة في صافي رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام على أن تؤدي قيمة المنشآت المؤممة بموجب سندات إسمية على الدولة في حدود مبلغ خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ ، لما كانت ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن مطالبة الطاعن - أحد أصحاب المنشأة المؤممة - بنصيبه في مبلغ العشرة آلاف جنيه الذى خصصته لجنة التقييم لمطالبات القضايا والغرامات يعتبر طعنًا في قرار هذه اللجنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٧٨ سنة ١٩٧١ تجارى كلى الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالب فيها الحكم بنسب خير لبيان ما تم فى شأن المبلغ الذى خصصته لجنة التقييم لمواجهة مصاريف القضايا والغرامات والحكم بنصيبه فى المبلغ المتبقى منه ، وقال بيانا لدعواه إنه اكتتب فى شركة الوادى للغزل والنسيج (المقلى سابقا) برأسمال قدره ٢٥٨٣٢ جنيه موزعة على ٦٤٥٨ سهما ، وبتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٢ صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للغزل والنسيج . بضم تلك الشركة إلى شركة النصر للغزل والنسيج ثم صدر القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة لتقييم شركة الوادى ، وبتاريخ ٧/٨/١٩٦٣ صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم هذه الشركة وقيمت أصولها وخصومها بمعرفة اللجنة المشكلة بقرار وزير الصناعة رقم ٨٩١ سنة ١٩٦٣ وقد أدرجت لجنة التقييم ضمن خصوم الشركة مبلغ ١٠٠٠٠ ج خصصته لمطلوبات القضايا والغرامات ، وإذا لم تكن هناك أية مطالبات على الشركة قبل تأميمها تقتضى استقطاع هذا المبلغ من الأصول وإدراجه فى الخصوم لذلك لم تقم الشركة المطعون ضدها بسداد أية مطالبات من هذا المبلغ ومن ثم يكون له الحق فى المطالبة بنصيبه فيه . وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٢ نذبت محكمة الإسكندرية الابتدائية خيرا لبيان ما تم بشأن المبلغ المشار إليه وقيمة ما تم صرفه منه وقيمة ما هو مطلوب منه ولم يسدد بعد ، وقد باشر الخبير مهمته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى وجود مبلغ ٨٩٣١ ج و ٦١٩ م متبقية من هذا المبلغ وأنه لم يعد مستحقا على الشركة أية مبالغ من الأوجه التى خصص لها وبتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥ قضت المحكمة بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى للطاعن مبلغ ٢١٧ ج و ٨٠٠ م ، استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤١٣ سنة ١٩٧٦ ق ، وبتاريخ ٦/١١/١٩٧٦ قضت محكمة استئناف الاسكندرية

بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت الشركة المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها ببطلان إعلان صحيفة الطعن إليها وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبنقض الحكم المطعون فيه، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن هو أن إعلان رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها تم في مركز إدارتها مع أحد العاملين بها مع أن مفاد نص المادتين ٣ ، ٤ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابع لها ، أنه لا يجوز تسليم صحف الدعاوى والطعون إلا لرئيس مجلس الإدارة وحده ولا يجوز التفويض في ذلك ، وإذ سلمت صحيفة الطعن لأحد العاملين بالشركة فإن الخصومة لم تتعد لبطلان الإعلان بطلانا جوهريا لا يصححه إلا حضور رئيس مجلس الإدارة بشخصه ولا يغني عنه حضور محاميه أو إيداع مذكرة بدفاعه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها قد أودعت في الميعاد القانوني مذكرة بدفاعها فإنه لا يقبل منها التمسك ببطلان إعلان رئيس مجلس إدارتها بصحيفة الطعن ، ذلك أن المادة ٢٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ، ولما كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها قد علمت بالطعن وقدمت مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فإن الغاية التي يبتغيها المشرع من إعلان رئيس مجلس الإدارة الشركة المطعون ضدها بصحيفة الطعن تكون قد تحققت ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم إذ انتهى إلى اعتبار مطالته بحقه في مبلغ العشرة آلاف جنيه التي خصصتها لجنة التقييم لمطلوبات القضايا والغرامات منظوية على تعرض لقرار لجنة التقييم النهائي

في حين أن هذا المبلغ قد استقطع من أصول الشركة وخصصته لجنة التقييم جزافاً لتغطية ما قد يظهر مستقبلاً أنه مستحق في ذمة الشركة المؤتممة من غرامات أو مطلوبات قضائية ، فإذا لم يثبت تحقق هذا الاحتمال عاد المبلغ إلى أصحابه المساهمين ومنهم الطاعن ذلك أن تخصيص هذا المبلغ يمثل مستقطعا من مستحقاتهم وأثرها بالنقصان في نصيب كل منهم في صافي ما آل إلى الدولة من أصول الشركة في تاريخ تأميمها ، وإذ ثبت من تقرير الخبير أن ما صرف من المبلغ المخصص منذ تأميم الشركة حتى تاريخ إيداع تقرير الخبير هو مبلغ ١٠٦٨ ج و ٣٨١ م وأن — المتبقى منه هو مبلغ ٨٩٣١ ج و ٦١٩ م فإن للمساهمين الحق في المطالبة بهذا المبلغ المتبقى ولا يعد ذلك تعرضاً لتقرير لجنة التقييم لأن هذه اللجنة لا تملك سلب حق من صاحبه ولا إعطاء حق لغير صاحبه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر مطالبة الطاعن بنصيبه في المبلغ المخصص طعناً في قرار لجنة التقييم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم — وعلى ما بيته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ سنة ١٩٦١ — هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤتممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها عناصر المشاة أصولاً وخصوماً وقت تأميمها أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ، ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حملها بديون ليست ملزمة بها فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو صاحب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع يشور بشأن الأموال والمقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤتممة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع

آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما إستثنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتب حسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنا في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحكم تلك المنازعات ، ولما كان تقدير لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤتممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصرها ، سواء كان من الحصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ، ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية أرتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتب عليه زيادة في صافي رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة مايجرى على قيمة المنشأة المؤتممة من أحكام على أن تؤدي قيمة المنشآت المؤتممة بموجب سندات ، سمية على الدولة في حدود مبالغ خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن مطالبة الطاعن بنصيبه في مبلغ العشرة آلاف جنيه الذي خصصته لجنة التقييم لمطلوبات التفضايا والغرامات يعتبر طعنا في قرار هذه اللجنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوة السادة
المستشارين صلاح الدين هونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألفي بقطر حبش وسلاح الدين
عبد العظيم .

(٦٧)

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) دعوى " ترك الخصومة " .

ترك الخصومة في الدعوى . أثره . الطعنات وادفوع المقدمة من المدعى أو المدعى عليه أثناء
سير الدعوى . سقوطها .

(٢) إستئناف " إعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . دعوى " ترك
الخصومة " .

الدفع باعتباره الاستئناف كأن لم يكن . وجوب التمسك به ممن لم يعان بصحيته دون غيره
ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للجزئة . ترك المستأنف لخصومة قبل المستأنف عليه التمسك
بندفع . أثره . سقوط الدفع .

(٣) إرث . إستئناف . ضرائب . " الطعن الضريبي " .

النزاع بشأن عناصر الركة قبل إيلولها للورثة . نزاع غير قابل للجزئة . إختصاص مصلحة
الضرائب المستأنفة لبعض الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الاستئناف . عدم جواز اعتبار
من اختصم من الورثة نائبا لمن كان حاضرا منه في الخصومة .

(٤) نقض " المصلحة في الطعن " .

بطلان الاستئناف . تساويه في النتيجة مع اعتباره كأن لم يكن . المصلحة النظرية الصرف
لا تصلح سببا لنقض الحكم .

۱ - ترك الخصومة يترتب عليه إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن طبقاً لنص المادتين ۱۴۳ ، ۲۳۸ من قانون المرافعات ويزيل بالتالى كل ما يترتب على ذلك من آثار ، فیهود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الدعوى وتتماحى جميع الطلبات الصادرة منهم والدفع التي تقدم بها المدعى أو المدعى عليه أثناء نظر الدعوى .

۲ - الجزاء المنصوص عليه في المادتين ۷۰ ، ۲۴۰ من قانون المرافعات - قبل تعديل أولاهما بالقانون رقم ۷۵ لسنة ۱۹۷۶ - من اعتبار الاستئناف كان لم يكن مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم بما لا يجوز معه لغيرهم من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ إن هؤلاء الآخرين لا يستفيدون من ذلك إلا بعد أن يتحقق موجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن وهو مالا يكون إلا بعد أن يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استناداً إلى أن الأول والخامس من المستأنف عليهم لم يعلن بصحيفته إعلاناً صحيفياً خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب وأن الباقيين "المطعون ضدهم" قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن يعرضوا لأى دفاع موضوعي ، مع أن من وقعت المخالفة في شأنهما كانا قد خرجا من الخصومة بنزول الطاعة عن غاصتهما وإثبات هذا النزول مما مؤداه أنهما لم يكونا ماثلين في الخصومة أمام محكمة الاستئناف في أى وقت وبالتالى سقوط الدفع المبدى منهما .

۳ - إذ كان نزول الطاعة عن اختصاص المستأنف عليهما يتساوى في الأثر مع عدم اختصاصهما أصلاً ، وكان النزاع غير قابل للتجزئة لأنه ينصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة ، فإن لازم ذلك هو بطلان الاستئناف لعدم اختصاص الوارثين المذكورين فيه إذ لا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهم نائين عنهما في الاستئناف باعتبارهم جميعاً من

الورثة لأنهما كانا ماثلين في الدعوى إلى أن صدر الحكم المستأنف لصالحهما ، ولا ينوب حاضر في الطعن عن من كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها ذلك الحكم .

٤ — إذا كان مآل الاستئناف حتما هو البطلان ، وهو ما يلتق في نتيجته مع اعتباره كأن لم يكن ، فإن مصلحة الطاعنة من طعنها تكون مصلحة نظرية صرفا ويكون النعي بالتألي غير منتج ولا جدوى منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب سوهاج قدرت تركة المرحومة المتوفاة سنة ١٩٦٣ بمبلغ ٢٥٣٥٢ ج و ٨٦١ م وإذا اعترض الورثة المطعون ضدهم وآخرون — وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤ تخفيض التقدير إلى ٢٠٢٠٥ ج و ٦٦١ م فقد أقاموا الدعوى رقم ٧٨ سنة ١٩٧٠ تجارى سوهاج الابتدائية بالطعن في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٠ حكمت المحكمة باستبعاد الأرض الزراعية موضوع عقود البيع العرفية الصادرة من المورثة في سني ١٩٥٥ و ١٩٥٦ إلى و و .. من التركة وبندب خبير لأداء المأمورية الميينة بمنطوق الحكم ، و بعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ حكمت بتعديل قرار لجنة الطعن إلى ٤٢٣ ج و ٦٨٠ م ، استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤ سنة ٤٧ ق أسبوط (مأمورية سوهاج) ودفع الحاضر عن المستأنف ضدهم — المطعون ضدهم — والوارثين الآخرين و

باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان الأخيرين بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب ، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصلة مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على أن المستأنف عليهما الأول والخامس و .. لم يعلننا إعلانا صحيحا بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب اعتبارا بأن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، في حين أن الطاعة كانت قد تنازلت عن اختصاصتها وقضت المحكمة بأشبات هذا التنازل مما ترتب عليه سقوط الدفع المبدى منهما باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وهو دفع لا يتعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته .

ومن حيث إن النعي غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان ترك الخصومة يترتب عليه الغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن طبقا لنص المادتين ١٤٣ أو ٢٣٨ من قانون المرافعات ، ويزيل بالتالي كل ما ترتب على ذلك من آثار ، فيعود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الدعوى وتتاحي جميع الطلبات الصادرة منهم والدفع التي تقدم بها المدعى أو المدعى عليه أثناء نظر الدعوى ، وأثنى كان الجزء المنصوص عليه في المادتين ٧٠ و ٢٤٠ من قانون المرافعات — قبل تعديل أولاهما بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ — من اعتبار الاستئناف كأن لم يكن مقررًا لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم بما لا يجوز معه اغيـرهم من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ أن هؤلاء الأخيرين لا يستفيدون من ذلك إلا بعد أن يتحقق موجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن وهو ما لا يكون إلا بعد أن يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد ، وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد اخطأ في قضائه

باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إستنادا إلى أن الأول والخامس من المستأنف عليهم لم يعلننا بصحة حريته إعلانا صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب وأن الباقيين "المطعون ضدهم" قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن يعرضوا لأي دفاع — موضوعي ، مع أن من وقعت المخالفة في شأنهما كانا قد خرجا من الخصومة بنزول الطاعة عن مخاصمتيهما وإثبات هذا النزول مما مؤداه أنهما لم يكونا مائنين في الخصومة أمام محكمة الاستئناف في أي وقت وبالتالي سقوط الدفع المبدئي منهما ، غير أنه لما كان نزول الطاعة عن اختصاص المستأنف عليهما المذكورين يتساوى في الأثر مع عدم اختصاصهما أصلا ، وكان النزاع غير قابل للتجزئة لأنه ينصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيولتها إلى الورثة ، فإن لازم ذلك هو بطلان الاستئناف لعدم اختصاص الوارثين المذكورين فيه إذ لا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهم نائبين عنهما في الاستئناف باعتبارهم جميعا من الورثة لأنهما كانا مائنين في الدعوى إلى أن صدر الحكم المستأنف لصاحبهما ، ولا ينوب حاضر في الطعن عن كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها ذلك الحكم ، ولما كان ذلك وكان مال الاستئناف حتما هو البطلان ، وهو ما يلتقي في نتيجته مع اعتباره كأن لم يكن ، فإن مصلحة الطاعة من طعنها تكون مصلحة نظرية صرفه ويكون النعي بالتالي غير متبع ولا جدوى منه .

ومن حيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلعة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد رجبى عبد الصمد ، محمد على ماسم ،
وملاح الدين عبد العظيم .

(٦٨)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ التمهيدية :

(١ ، ٢) ضرائب . ” الطعن الضريبي ” . دعوى . ” أثر
ضم الدعاوى ” .

(١) الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وجوب رفعها طبقا للقواعد العامة
في قانون المرافعات . لا ولاية للجان الطعن في خصوص هذه الضريبة . ولا حجية لقراراتها
في هذا الشأن .

(٢) ضم الدعويين المتحدتين خصوصا وموضوعا ومبينا . أثره . رفع الطعن الضريبي بطريق
الايذاء المنصوص عليه في المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . إحتلافه عن طريق الایذاء
المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات .

١ - وإن كان الشارع قد أجاز طرق الطعن في تقديرات المأمورية
وقرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة ، ولئن كانت الضريبة
تحددتها القوانين التي تفرضها ، وكانت الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرات
وما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ترفع طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات
مباشرة إلى القضاء ، إذ لم يجعل القانون للجان الطعن ولاية الفصل
في أوجه الخلاف بين المدول ومصصلحة الضرائب في خصوص هذه الضريبة
فإن هي فعلت كان قرارها مجاوزا اختصاصها فلا تكون له حجية بحيث يكون

للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق عرضه على لجنة الطعن ، بينما ترفع الدعاوى بالطعن في قرارات اللجان في شأن الضريبة على أرباح المهنة غير التجارية طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره من أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذي استقر عليه قرار لجنة الطعن صوابا أو خطأ وقد حجبه هذا الخطأ عن تحرى نوع الضريبة الواجبة قانونا على المبالغ التي تقاضاها المطعون ضده من هيئة التحكم واختبارات القطن واتحاد مصدرى الأقطان وما إذا كانت هي ضريبة المرتبات وما في حكمها أو ضريبة المهنة غير التجارية ، إلا أنه لما كانت المنازعة بين الطاعنة والمطعون ضده قد انحصرت في خضوع المبالغ المذكورة لهذه الضريبة أو تلك ، وكانت ادعوى التي قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها كانت قد أقامتها الطاعنة بطريق التكليف بالحضور مع أنه كان يتعين إقامتها بفرض أن الضريبة هي الضريبة على المرتبات وما في حكمها — بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى الذى أقيمت الدعوى في ظله — فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول تلك الدعوى يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة .

٢ — وكان ضم محكمة الدرجة الأولى الدعويين المتحدتين خصوما وموضوعا وسببا وإن كان من شأنه أن يفقد كليهما استقلالهما عن الأخرى ، وهو ما يتأدى منه أن الدعوى الثانية المرفوعة من الطاعنة بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وهو يختلف عن طريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات — تكون مطروحة على محكمة الاستئناف وهو ما يتسع له وجه النفي ، إلا أنه لما كانت تلك الدعوى لا تكون مقبولة — وفق الطريقة التي أقيمت بها — إلا إذا كانت الضريبة الواجبة قانونا هي الضريبة على الأرباح غير التجارية ، وهو ما لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحتة ،

لما يترتب عليه من تأييد قرار لجنة الطعن ، فإن النعى يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية
(شعبة كسب العمل) أخذت المبالغ التى تقاضاها المطعون ضده من هيئة
التحكيم واختبارات القطن واتحاد مصدرى الأقطان للضريبة على المرتبات
والأجور ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها
فى ٢٢/٩/١٩٧١ بخضوع تلك المبالغ للضريبة على المهن غير التجارية فقد أقامت
مصلحة الضرائب المدعين رقمى ١٨٥٠ و ١٨٥٣ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى
الاسكندرية بالطعن فى هذا القرار ، الأولى بطريق التكاليف بالحضور
والثانية بطريق الایداع ، وبعد أن قررت محكمة ضم لدعويين حكمت
بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣ (أولا) فى الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٧١ بعدم قبوله
شكلا لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون (ثانيا) فى الطعن رقم ١٨٥٠
لسنة ١٩٧١ بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم
اختصاص لجنة الطعن بنظر النزاع . استأنف المطعون ضده هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم المستأنف
رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٧١ وتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٣
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر فى الطعن رقم ١٨٥٠ سنة ١٩٧١
تجارى كلى الاسكندرية المرفوع من مصلحة الضرائب بطريق التكاليف
بالحضور وبعدم قبوله شكلا لرفعه بغير الطريق القانونى . طعننت مصلحة
الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى

بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٧١ بجارى كلى الاسكندرية المرفوع من الطاعنة بطريق التكليف بالحضور تأسيسا على أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة حسبما تراه لجنة الطعن صوابا أو خطأ ، وأن اللجنة انتهت إلى أن الضريبة هي ضريبة المهن غير التجارية مما كان يتعين معه الطعن في قرارها بطريق الإيداع طبقا لما تقتضيه المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى أحالت إليها المادة ٧٥ من القانون ذاته ، في حين أن المادة ٥٤ مكررا يقتصر حكمها على الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتد إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، والمناط في تحديد طريق الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية هو صدور قرارها في حدود اختصاصها الذى حدده لها القانون ، وإذا كان قرار اللجنة صادرا فى ضريبة على المرتبات لا تخص بالذات فيها ، فإن الطعن في هذا القرار يكون وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات ، وإذا قضى الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع منها وفق القواعد العامة في هذا القانون دون أن يحدد نوع الضريبة وفقا لأحكام القانون الضريبي حتى يمكن معرفة طريق الطعن الواجب الاتباع ، فإنه يكون قد عاراه قصور وخالف القانون .

ومن حيث إن النمي غير منتج ، ذلك أنه وإن كان الشارع قد أجاز طرق الطعن في تقديرات المأمورية وقرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة ولئن كانت الضريبة تحددها القوانين الى تفرضها ، وكانت الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المنعقدة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ترفع طبقا للقواعد العامة

في قانون المرافعات مباشرة إلى القضاء إذ لم يجعل القانون للجان الطعن ولاية الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب في خصوص هذه الضريبة فإن هي فعلت كان قرارها مجاوزا اختصاصها فلا تكون له حجية بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق مرضه على لجنة الطعن ، بينما ترفع الدعاوى بالطعن في قرارات اللجان في شأن الضريبة على أرباح المهن غير التجارية طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره من أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذي استقر عليه قرار لجنة الطعن صوابا أو خطأ وقد حجب هذا الخطأ عن تحرى نوع الضريبة الواجبة قانونا على المبالغ التي تقاضاها المطعون ضده من هيئة التحكيم واختبارات القطن واتحاد مصدرى الأقطان وما إذا كانت هي ضريبة المراتب وما في حكمها أو ضريبة المهن غير التجارية ، إلا أنه لما كانت المنازعة بين الطاعنة والمطعون ضده قد انحصرت في خضوع المبالغ المذكورة لهذه الضريبة أو تلك ، وكانت الدعوى التي قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولها كنت قد أقامت الطاعنة بطريق التكليف بالحضور مع أنه كان يتعين إقامتها بفرض أن الضريبة هي الضريبة على المراتب وما في حكمها — بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى الذى أقيمت الدعوى في ظله — فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول تلك الدعوى يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يعيبه ما وقع فيه من تقريرات قانونية خاطئة ، ولما كان ذلك ، وكان ضم محكمة الدرجة الأولى الدعويين المتعدين خصوما و موضوعا وسببا ، وإن كان من شأنه أن يفقد كليهما استقلالهما عن الأخرى ، وهو ما يتأدى منه أن الدعوى الثانية المرفوعة من الطاعنة بطريق الإيداع المنصوص عليه

في المادة ٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ - وهو يختلف عن طريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات - تكون مطروحة على محكمة الاستئناف وهو ما يتسع له وجه النعي ، إلا أنه لما كانت تلك الدعوى لا تكون مقبولة - وفق الطريقة التي أقيمت بها - إلا إذا كانت الضريبة الواجبة قانونا هي الضريبة على الأرباح غير التجارية ، وهو ما لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحثة لما يترتب عليه من تأييد قرار لجنة الطعن فإن النعي يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المدة شار/ محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، حسن النسر ، منير عبد المجيد ومحمد إبراهيم خليل .

(٦٩)

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) إلزام . " الاشتراط لمصلحة الغير " .

الاشتراط لمصلحة الغير . أثره . جواز نقض المشتراط للاشتراط . شرطه .

(٢) بيع . تسجيل .

تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في العقد الابتدائي . لا يؤثر على
حق المنتفع فيه . حله ذلك .

١ - مفاد نص المادتين ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون المدني ، وكما ورد
في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني ومذكرة المشروع التمويدي - أن الاشتراط
لمصلحة الغير أصبح قاعدة عامة ، بعد أن كان استثناء لا يعمل به
إلا في حالات بنحو صحتها ، وهو ينطوي على خروج طبيعي على قاعدة .
اقتصار منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم فالمتعهد يلتزم قبل اشتراط
لمصلحة المنتفع ، فيكسب الأخير بذلك حقا مباشرا ولو أنه ليس طرفا
في التعاقد ، وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدرا لهذا الحق . ولهذا
أوجبت أن يكون للمشتراط مصلحة شخصية ، مادية أو أدبية في تنفيذ
الالتزام المشتراط لمصلحة الغير . وأباحته له أن ينقض الاشتراط ما دام
الغير لم يعلن رغبته في الاستفادة منها إلا أن يكون ذلك منافية لروح التعاقد .
فإذا قبل المنتفع الاشتراط أو كان الشرط التزاما على المشتراط أصبح حقه

لازما أو غير قابل للنقض ، وهو حق مباشر مصدره العقد ، فيجوز له أن يطالب بتنفيذ الاشتراط .

٢ - عقد البيع النهائي هو قانون المتعاقدين وليس العقد الابتدائي إلا أن هذه القاعدة قاصرة على العلاقة بين طرفي عقد البيع حيث لا يوجد حق مباشر لاغير مستمد من هذا العقد الابتدائي ، أما حيث يوجد هذا الحق بموجب الاشتراط لصالحه ، فإن تسجيل العقد مع إغفال هذا الحق لا يؤثر على حقه الثابت بموجب العقد الابتدائي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٤٨١٥ لسنة ١٩٧٢ جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه ، بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ١٥١٧ ج و ٥٠٠ م ، وقلوا شرحا لدعواهم أنهم يمتلكون العقار حارة قسم ، وأن المطعون عليه أقام على الأرض المجاورة لعقارهم بناء تجاوز به حدود أرضه وجار على المناور الملاحقة بعقارهم بمساحة ٣ مترا و ٤٥ مترا مربعا حسبما تبينها الخبر المشتدب فى دعوى إثبات الحالة رقم ٣٨٣١ لسنة ١٩٧٢ مستعجل القاهرة التى كانوا قد أقاموها لإثبات التعدى على عقارهم ، وإذ قدر الخبير قيمة القدر المنتصب بمبلغ ٥١٧ ج و ٥٠٠ م وقدروا ما نالهم من ضرر نتيجة هذا التعدى بمبلغ ١٠٠٠ ج مقابل تعويضهم عن حرمانهم فى المستقبل من فتح مطلات ، فقد أقاموا الدعوى بالطلب سالف البيان .

وبتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٤ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه بأن يدفع

للمطاعنين مبلغ ۳۴۵ ج . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۷۴۴ لسنة ۹۰ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ۵۸۴۹ لسنة ۹۰ ق القاهرة ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الأخير إلى الاستئناف الأول حكمت بتاريخ ۲۸ / ۳ / ۱۹۷۴ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين . بنى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ومخالفة الثابت بالأوراق من أربع وجوه ، (أولها) أن الحكم المطعون فيه اعتبر العقد الابتدائي المؤرخ ۱۹۷۱/۵/۶ الصادر من الملاك السابقين إليهم ، عقدا بينهم وبين المطعون عليه وأن الفقرة المضافة إلى هذا العقد ، تضمنت التزاما من الطاعنين ، دون أن يوضح ما إذا كانت هذه الإضافة تحمل ما يدل على قبولها لما ورد بها بالتوقيع عليها منهم أو من وكيل منوب عنهم في حدود التصرف والالتزام الواردين بها مما يعيبه بالقصور في التسبيب . (وثانيها) أنه رغم أن محكمة أول درجة أوردت في حكمها أن العقد الابتدائي المؤرخ ۱۹۷۱/۵/۶ موقع عليه بعد البند الإضافي من ... عن نفسه وبصفته وكلا عن الطاعنين من الثالث حتى الأخير بالتوكيلين رقمي ۲۳۸ لسنة ۱۹۶۸ ، ۸۴۶ لسنة ۱۹۷۰ ، توثيق الخليفة ، فإن الحكم المطعون فيه نسب صدور العقد إلى الطاعنين ، بخلاف ذلك الثابت في الأوراق . (وثالثها) أن الحكم المطعون فيه اعتبر توقيع ... على العقد المذكور بصفته وكلا عن الطاعنين بالتوكيلين سالف الذكر دون أن يبين حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الشراء والتصرف والالتزام ، مما يعيبه بالقصور في التسبيب . (ورابعها) أن ... لم يكن وكلا عن الطاعنين بالتوكيلين اللذين أشار إليهما إذ أن أولهما رقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۶۸ صادر من الطاعن الأول عن نفسه فقط وصدر

ثانيهما رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٧٠ من السورية الجنسية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا احتج بالعقد المؤرخ ١٩٧١ / ٥ / ٦ على الطاعنين باعتبارهم طرفا فيه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعي في أوجهه الأول والثالث والرابع غير مقبول ، ذلك أنه مع تمسك المطعون عليه بالعقد المؤرخ ١٩٧١ / ٥ / ٦ بإعتباره حجة على الطاعنين فيما تضمنه من إقرارهم بعدم أحقيتهم في طلب إزالة المباني موضوع النزاع أو التعويض عنها ، فلم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم نازعوا أمام محكمة الموضوع في صفة موقعه نيابة عنهم ، مما يكون النعي بهذه الأوجه سببا جديدا لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي في وجهه الثاني غير منتج ، ذلك أن المادة ٧١٣ من القانون المدني نصت على أن " تطبق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل " . وقد نصت المادة ١٠٥ من هذا القانون على أنه " إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الأصيل ، فمن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات تضاف إلى الأصيل " . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد اعتبر العقد مبرما بين الطاعنين والبايعين لهم ، فإنه يستوي أن يكون الطاعنون هم الذين أبرموا العقد أو وكيل عنهم حيث ينصرف الأثر القانوني لإرادة الوكيل إلى منحصر الأصيل كما لو كانت الإرادة قد صدرت من الموكل الأصيل .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن العقد المسجل الصادر للطاعنين وإن كان قد اشتمل على كل العقار المبيع بما في ذلك الجزء موضوع النزاع ، إلا أنه لم يفسخ الالتزام الوارد بالعقد الابتدائي المؤرخ ١٩٧١ / ٥ / ٦ وأن المطعون عليه يعتبر حلفا خاصا للبايعين له ، وله قبل الطاعنين من الحقوق ما لهم ومن ذلك إجبارهم على تنفيذ ما اتفق عليه في البند الإضافي . في حين أن عقد البيع المسجل دون - العقد

الابتدائي هو قانون المتعاقدين وأن إغفال العقد النهائي لبعض الالتزامات الواردة في العقد الابتدائي يدل على عدول أطراف العقد عنها ، فضلا عن أن المطعون عليه لا علاقة له بالعقد الابتدائي إذ أنه ليس طرفا فيه واو أنه تضمن شروطا لصالحه ، كما أنه لا يعتبر خلفا للبائعين له إذ أنه لم يتلق عنهم حقا عينيا مشهرا بالنسبة للقار الممتدى عليه ، ولا يعدو أن يكون صاحب حق شخصي قبلهم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ١٥٤ من القانون المدني إذ نصت على أنه " (١) يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير ، إذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية . (٢) يترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبة بوفائه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك . ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد ، ويجوز كذلك للشروط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المتفع ، إلا إذا تبين أن المتفع وحده هو الذي يجوز له ذلك " . ونصت المادة ١٥٥ منه على أنه " يجوز للشروط ... أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المتفع إلى المتعهد رغبته في الاستمادة منها ، ما لم يكن ذلك مخالفا لـ "تضيعة العقد" ، فقد دلت ، كما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني ومذكرة المشروع التمهيدى ، على أن الاشتراط لمصلحة الغير أصبح قاعدة عامة ، بعد أن كان استثناء ، لا يعمل به إلا في حالات بخصوصها ، وهو ينطوى على خروج طبيعي على قاعدة التصار منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم فالمتعهد يلتزم قبل المشترط لمصلحة المتفع ، فيكسب الأخير بذلك حقا مباشرا ، ولو أنه ليس طرفا في التعاقد ، وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدرا لهذا الحق . ولهذا أوجبت أن يكون للشروط مصلحة شخصية ، مادية أو أدبية في تنفيذ الالتزام المشترط لمصلحة الغير . أباحت له أن ينقض الاشتراط ما دام الغير لم يعرض رغبته في الاستمادة منها ، إلا أن يكون ذلك منافيا لروح التعاقد . فإذا قبل المتفع الاشتراط أو كان الشرط التزاما على المشترط أصبح حقه لازما أو غير قابل للنقض ، وهو حق مباشر مصدره العقد ، فيجوز له أن يطالب بتنفيذ

الاشتراط و يجوز للتعهد أن يتمثّل قبل المتفق بالدفع التي تنفرع على العقد لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، ومن عقد الطاعين الابتدائي المؤرخ ١٩٧٠/٥/٦ المقدم منهم بحافضتهم أنه ذيل ببند إضافي نص على أنه "من المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين أنه يوجد حوالى أربعة أمتار مربعة ركوب من العقار المجاور على العقار المبيع مملوكة للسيد المطعون عليه - وعليه لا يحق لأشتريين طلب انقاص الثمن عن هذه المساحة أو إجباره أو مقاضاته لإزالتها " . وهو ذات القدر الذي يدخل في موضوع عقد البيع الصادر من ذات البائعين للطاعين إلى المطعون عليه بموجب العقد المؤرخ في ١٩٧٠/٢/٩ المقدم بذات الحافظة . ومفاد ذلك أن البائعين الطاعين قد اشترطوا في عقدهم شرطا لصالح المطعون عليه ، وهو من الغير بالنسبة لهذا العقد وكان المشترطون يلتزمون به بموجب عقد البيع الصادر منهم إلى المطعون عليه ومن ثم لهم مصلحة مادية في اشتراطه . ولا يجوز لهم نقض هذا الاشتراط لأن في نقضه إخلال بالتزامهم قبل المطعون عليه بموجب العقد المبرم بينهما . مما يكسب المطعون عليه كمنفعة من هذا الاشتراط حقا مباشرا قبل الطاعين المتعهدين في عقد البيع الصادر إليهم . وكان مقتضى هذا التعهد إقرارهم بحق ركوب عقار المطعون عليه على هذا الجزء المتنازع عليه ، والتزامهم بعدم إجباره أو مقاضاته لإزالته ومن ثم فلا يحق لهم طلب التعويض عنه أو المطالبة بقيمته ، وكان لا يجوز نقض هذا الاشتراط بناء على اتفاق بينهم وبين البائعين له ، لأن في ذلك إخلال بالتزامهم بموجب هذا الاشتراط لا يغير من ذلك تسجيل عقد البيع الصادر إلى الطاعين خالوا من هذا الاشتراط لأنه وإن كان عقد البيع النهائي هو قانون المتعاقدين وليس العقد الابتدائي إلا أن هذه القاعدة قاصرة على العلاقة بين طرفي عقد البيع حيث لا يوجد حق مباشر للغير مستمد من هذا العقد الابتدائي ، أما حيث يوجد هذا الحق بموجب اشتراط لصالحه ، فإن تسجيل العقد مع إغفال هذا الحق لا يؤثر على حقه الثابت بموجب العقد الابتدائي ، وأن كانت ملكية العقار كاملة بما في ذلك الجزء المتنازع عليه ، قد انتقلت إلى الطاعين بالتسجيل على نحو ما انتهى إليه الحكم الابتدائي القاضي برفض دعوى المطعون عليه رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ بطالب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه

في ١٩٧٠/٢/٩ ، وأصبح نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضي به لعدم الطعن على هذا الشق من الدعوى ، إلا أن حق المطعون عليه يبقى قائما بالركوب دون أن يدفع ثمنا للأرض أو تعويضا اقتضاء لحقه في الاشتراط لصالحه ، إذ لا تعارض بين حق المطعون عليه في الركوب على القدر المتنازع عليه بموجب المشاركة مع حق الطاعنين في كسب ملكية هذا القدر بالتسجيل ، مما تكون معه دعوى الطاعنين على غير منسد . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة برفض الدعوى ، فحسب محكمة النقض أن تبين التطبيق القانوني السليم مقومة الحكم على أساسه ، مما يكون النعي على هذا الحكم بهذا السبب على غير أساس في شقة الأول وغير منتج في شقة الثاني .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، ألفى بقطر حبشى ، صلاح الدين
عبد العظيم .

(٧٠)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٦ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية " .

إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني المملوكة للشاء . وجوب
احتسابها بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من وراء ضريبة الأرباح التجارية . إنطباق هذه القاعدة
سواء في حالة الربح أو الخسارة .

إن النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية
فإن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها
الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة
من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذى
تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد
تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة
تلك الإيرادات ، ويجرى الخصم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني
الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪
من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذى تزدى عنه الضريبة ويشترط أن تكون
هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة " وفي المادة ٣٩ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة

على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة * يدل على أن المقصود بعبارة الربح الصافي الواردة في المادة ٣٦ هو نتيجة العمليات التي تقوم بها المنشأة وربحا كانت أم خسارة وأن الشارع أراد بمقتضى هذه المادة استبعاد إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني التي تملكها المنشأة بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من جملة إيرادات المنشأة الداخلة فيه هذه الإيرادات باعتبار أنها تخضع للضريبة الخاصة بها وذلك بغض النظر عما إذا كانت نتيجة النشاط التجاري ربحا أم خسارة وقد هدف الشارع من ذلك إلى منع ازدواج الضريبة على هذه الإيرادات إذ أنها محقة من نشاط آخر أمازه الشارع عن النشاط التجاري فلا شأن لها بالخسارة المحقة منه والتي ترحل لثلاث سنوات تالية لتستنفذ مما يرجع في تلك السنوات وفق أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يؤكد هذا النظر أن عدم استبعاد هذه الإيرادات غير التجارية من مجمل الإيراد في حالة الخسارة وعدم ترحيل تلك الخسارة إلى السنوات التالية لتخصم من أرباحها يترتب عليه استحقاق ضريبة الأرباح التجارية على الأرباح كاملة بما فيها الإيرادات المذكورة وبالتالي ازدواج الضريبة على تلك الإيرادات على خلاف أحكام القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقدم ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتصل في أن ما موردة ضرائب الشركات المساهمة قدرت نتيجة نشاط الشركة المطعون ضدها (شركة كوداك) في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ خسارة قدرها ١٧٨/٧ ج و ١٩٤٠ م ، وفي سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ ربحا قدره ٣٠٧٧ ج و ٢٠٤٩ م ، وفي سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ خسارة قدرها ١٦٩٣ ج و ٢٥٠ م وإذا عتبرت المطعون

ضدها طالبة خصم ٩٠٪ من إيرادات القيم المنقولة والعقار المملوك لها من جملة إيرادات المنشأة سواء أكان نتيجة نشاطها وبها أو خسارة فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٤/٧/٨ بإعمال المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حالة الخسارة كإعمالها في حالة الربح واعتماد مبلغ ٤٣٩ ج و ٢٠٠ م ضمن تكاليف سنة ١٩٥٧/٥٦ ومبلغ ٥٥٩ ج و ٤٠٠ م ضمن تكاليف سنة ١٩٥٨/٥٧ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩٩٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية ضد الشركة المطعون ضدها طعنا في هذا القرار طالبة إلغائه فيما يتعلق بإعمال المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبعدم تطبيق أحكام هذه المادة وعدم اعتماد مبلغى ٤٣٩ ج و ٢٠٠ م و ٥٥٩ ج و ٢٠٠ م ضمن تكاليف سنتى ١٩٥٧/٥٦ ، ١٩٥٨/٥٧ وإخضاع هذين المبلغين لضريبة القيم المنقولة واستبعادها من التكاليف المحملة بها الأرباح التجارية . وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه فيما أقيم عنه الطعن إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٥ لسنة ٨٧ ق تجارى القاهرة وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد قرار لجنة الطعن من إعمال حكم المادة ٣٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حالتى الخسارة والربح وقبل الفصل فى باقى الموضوع بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨ فحكمت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد قرار اللجنة من اعتماد مبلغى ٤٣٩ ج و ٢٠٠ م و ٥٥٩ ج و ٢٠٠ م ضمن التكاليف فى سنتى ١٩٥٨/٥٦ و ١٩٥٨/٥٧ ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أيد حكم محكمة أول درجة وقرار لجنة الطعن فيما انتهى إليه من إعمال حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى حالة الخسارة فى حين أن المادة المذكورة لا تطبق إلا فى حالة الربح وحده لأنها تقرر خصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

والعقارات المملوكة للمنشأة والداخلية في جملة إيراداتها من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بعد استئصال نصيبها في تكاليف الاستثمار بواقع ١٠٪. وأن عبارة الربح الصافي الواردة في المادة ٣٦ السالفة الذكر لا تعني نتيجة أعمال المنشأة ربها أو خسارة إذ أن خصم الإيرادات طبقاً لهذه المادة لا يعتبر خصماً لتكاليف — وإنما هو إعفاء للأرباح بسبب اعتبارات معينة — قصره الشارع على الربح الصافي فلا محل للتوسع فيه ، وأن هذا الخصم منوط باستحقاق الضريبة والتي لا تستحق إلا بتوافر الواقعة المنشئة لها وهي تحقق أرباح صافية تجاوز حدود الإعفاءات المقررة قانوناً ، وأنه لا محل في هذا الخصوص للاحتجاج بنص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن هذه المادة جعلت من الخسارة تكليفاً على الربح يرحد للثلاث سنوات التالية وليست الإيرادات المعنية بنص المادة ٣٦ تكليفاً وإنما هي إيرادات أعفاها المشرع من الضريبة منعاً من ازدواجها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فإن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات ، ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي عنه الضريبة ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة " وفي المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة" . . . يدل على أن المنصوص بعبارة الربح الصافي الواردة في المادة ٣٦ هو نتيجة العمليات التي تقوم بها

المنشأة ربحاً كانت أم خسارة وأن الشارع أراد بمقتضى هذه المادة استبعاد إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني التي تمتلكها المنشأة بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من جملة إيرادات المنشأة الداخلة فيه هذه الإيرادات باعتبار أنها تخضع للضريبة الخاصة بها وذلك بغض النظر عما إذا كانت نتيجة النشاط التجاري ربحاً أم خسارة وقد هدف الشارع من ذلك إلى منع ازدواج الضريبة على هذه الإيرادات إذ أنها محقة من نشاط آخر أماره الشارع عن النشاط التجاري فلا شأن لها بالخسارة المحقة منه والتي ترحل لثلاث سنوات تالية لتستنفذ مما يربح في تلك السنوات وفق أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يؤكد هذا النظر أن عدم استبعاد هذه الإيرادات غير التجارية من مجمل الإيراد في حالة الخسارة وعدم ترحيل تلك الخسارة إلى السنوات التالية لتخصم من أرباحها يترتب عليه استحقاق ضريبة الأرباح التجارية على الأرباح كاملة بما فيها الإيرادات المذكورة وبالتالي ازدواج الضريبة على تلك الإيرادات على خلاف أحكام القانون ، وإذا كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على تطبيق حكم المادة ٣٦ سالف الذكر في حالي الربح والخسارة في سنتي النزاع فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أحصأ في تطبيقه ويكون النعي على غير أساس .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
مصطفى قراط ، وعبد الحيد المثلوطي ، ورجلال الدين أسى ، وأحمد كمال سالم .

(٧١)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١ القضائية :

محكمة الموضوع . مسئولية . "المسئولية التقصيرية" .

علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع
دون رقابة محكمة النقض . قرطه . مثال بشأن خطأ المشرف على حمام السباحة .

إن كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو — وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا
رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الأسباب
السائغة المؤدية إلى ما انتهت إليه . وإذ يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت
بغيباب المنقذ عن النادى يوم وقوع الحادث ، وأنه وقت نزول الصبي إلى الماء
لم يكن المشرف موجودا بساحة الحمام ولكنه انصرف إلى غرفة الساكنات ،
وأن طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائما بالحمام لمنع صغار السن من النزول
إلى الماء متى كان المنقذ غير موجود . ولما كانت تلك الأخطاء التي رأى
الحكم المطعون فيه أن الصبي قد ارتكبها ورتب عليها قضاءه بانهاء علاقة
السببية بين خطأ المشرف وبين الصبي ، ما كانت تتمكنه أصلا من النزول إلى
الماء ، إذا كان المشرف موجودا والمنقذ غائبا لأن واجب المشرف في حالة
عدم وجود المنقذ منع الصبي من نزول الحمام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
مشوبا بالفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣٨ سنة ١٩٧٤ كلى شمال القاهرة ضد المطعون عليهم وطلب فيها الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض وقال بيانا لها أن ابنه المرحوم البالغ من العمر أربعة عشر عاما نزل إلى حوض السباحة المنشأ بنادى البنك الأهلى الذى يمثله المطعون عليهما الأولان فغرق ولم يجد من ينقذه وراح ضحية أهمال المطعون عليه الثالث (مدير النادى) والعاملين المعينين على الحوض التابعين للمطعون عليهما الأول والثانى ، إذ ثبت من التحقيق الذى أجرى فى محضر العوارض رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٣ العجوزة أن العامل المشرف على الحوض لم يكن موجودا بجانبه وقت الحادث وإنما كان موجودا بغرفة الساكنات ، وأن العامل المعين منتقدا كان متغيبا عن النادى فى ذلك اليوم ، وإذ سبب هذا الخطأ ضررا بالطاعن ا وفاة ابنه فقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٥/٦/١١ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٦٠ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أدام قضاءه على أن خطأ ابن الطاعن المتمثل فى نزوله إلى الحمام رغم عدم وجود المنفذ وعلى خلاف التعليمات التى تحظر

ذلك ، ورغم استدعاء المشرف له ومنعه من النزول إلا في حضور العضو الذى ينتسب إليه ، يستغرق خطأ المنقذ المتمثل في غيابة عن الحمام بغير إذن سابق ، في حين أن مجرد إعداد الحمام السباحة دون أن يكون به مشرف أو منقذ تتحقق به مسئولية المطعون عليهم عما يقع بسبب ذلك من الإضرار ، ولا يسقط المسئولية عنهم بمجرد وضع لافتات على جانبي الحمام تحظر على من لا يجيدون السباحة النزول إليه إلا في حضور المنقذ وبعد تنبيهه ، لأن من بين رواد — الحمام أطفال وصبيه حديثي السن ، وهو ما يشوب الحكم بفساد الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الأسباب السائغة المؤدية إلى ما انتهت إليه . وإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على قوله " أنه وإن كان المنقذ قد أخل بواجباته بتغيبه عن الحضور إلى النادي يوم الحادث دون إخطار إدارة النادي إلا أن الواقع أن السبب المباشر في وقوع الحادث هو مخالفة المجنى عليه للتعليمات الواضحة الصريحة الظاهرة في جوانب الحمام والتي تحظر على غير الملمين بالسباحة ليس فقط عدم النزول إلى الحمام إلا في حضور المدرب بل توجب عليهم حتى في حضوره تنبيهه إلى ذلك قبل النزول ليحدد لهم المنطقة التي يلتزمون بها في الاستحمام بالإضافة إلى عدم الامتثال لأمر المشرف له مشددا بعدم النزول إلى الحمام إلا بعد حضور العضو الذى ينتسب إليه . " كما بين من الحكم الابتدائي — الذى أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه — أنه بعد أن أثبت أن طبيعة عمل المشرف تقتضي ضرورة تواجده دائما بالحمام لمنع صغار السن من النزول إلى الماء إذا كان المنقذ غير موجود ، بعد أن أثبت الحكم ذلك نفى توافر علاقة السببية استنادا إلى " أن الثابت من أوراق المحضر رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٣ عوارض العجوزة أن — المتوفى قد نزل إلى الحمام رغم عدم وجود المنقذ ولم ينبع التعليمات الخاصة بذلك المكتوبة والمعلقة بالنادي ، وأن هذه المخالفة هي السبب المباشر

في وقوع الحادث فضلا عن حداته سنة وعدم إلمامه بقواعد السباحة ، فيكون خطأ المتوفى قد شارك مع ما نسبته المدعى للمدعى عليهم من تراخ في الإشراف على الحمام ، بل أن خطأ المتوفى قد استغرق خطأ المسئول .. “ ومن هذا يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت بغياب المنقذ عن النادي يوم وقوع الحادث ، وأنه وقت نزول الصبي إلى الماء لم يكن المشرف موجودا بساحة الحمام ولكنه انصرف إلى غرفة الساكنات ، وأن طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائما بالحمام لمنع صغار السن من النزول إلى الماء متى كان المنقذ غير موجود . ولما كانت تلك الأخطاء التي رأى الحكم المطعون فيه أن الصبي قد ارتكبها ورتب عليها قضاءه بانتفاء علاقة السببية بين خطأ المشرف وبين غرق الصبي ، ما كانت تمكنه أصلا من النزول إلى الماء ، إذا كان المشرف موجودا والمنقذ غائبا لأن واجب المشرف في حالة عدم وجود المنقذ منع الصبية من نزول الحمام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : مصطفى فرطام ، عبد الحميد المنفلوطي وجلال الدين أنس ، أحمد
كمال سالم .

(٧٢)

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٧٧ القضائية :

(١) تقادم . حكم . ملكية .

الحكم المقرر لحق الملكية . عدم سقوطه بالتقادم . إعتباره منتجاً لأثره ولو
لم ينفذه .

عدم جواز إطرأه إلا إذا توافرات بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية .

(٢) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . ملكية . تقادم .

حجية الحكم . أثرها . إدعاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل صدور
الحكم بتثبيت ملكية خصمه له في دعوى سابقة وأن التقادم انقطع بإقامة ملكية تلك الدعوى
أطراح المحكمة لهذا الإدعاء . لاخطأ .

١ - حق الملكية حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الاستعمال مهما طال الزمن ،
ومن ثم فإن الحكم المقرر لهذا الحق لا يسقط بالتقادم وينتج أثره ولو
لم ينفذ ، ولا يجوز إطرأه إلا إذا توافرت لدى المحكوم ضده بعد تاريخ
الحكم شروط وضع اليد على العقار المدة الطويلة المكسبة للملكية .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى صدر الحكم وحاز قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه رفض دعوى الطاعن كسب ملكية الأرض محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة إستناد إلى أن حجية الحكم الصادر في الدعوى بتثبيت ملكية خصمه لذات العقار تنميه من الإدعاء باكتساب الملكية قبل صدوره الحكم المذكور في ١٨/١/١٩٦٠ ، وأن التقادم انقطع برفع تلك الدعوى وظل كذلك حتى تاريخ الحكم فيها ، وأن مدة التقادم لم تكتمل من هذا التاريخ حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ والذي منع تملك الأدوات المملوكة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ومنها الشركة المطعون عليها ، بالتقادم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفه الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٤٣ لسنة ١٩٧٥ كلى شمال القاهرة ضد المطعون عليها (شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو) وطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى الأرض الموضحة بالصحيفة ومنع تعرضها له في الانتفاع بها ، إستنادا إلى أنه اكتسب ملكية الأرض بوضع اليد عليها مدة تزيد عن خمسين عاما ، وأنه وأن كانت المطعون عليها قد استصدرت

ضده حكما في الدعوى رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة بتثبيت ملكيتها الى هذه الأرض إلا أنها لم تنفذ الحكم منذ صدوره فى ١٨/١٠/١٩٦٥ حتى ١٨/١/١٩٧٥ ، واستمر الطاعن يضع يده على الأرض بذية التملك طوال هذه المدة فاكسب ملكيتها بالتقادم جديد بعد صدور ذلك الحكم . وفى ٢٨/١٠/١٩٧٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٧٦ سنة ٩٢ ق القاهرة . فى ١٩/٤/١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهاتينهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه بأنه اكتسب ملكية الأرض موضوع النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة قبل صدور الحكم فى الدعوى رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة الذى قضى بتثبيت ملكية الشركة المطعون عليها للأرض وأن الحكم المذكور سقط لعدم تنفيذه خلال خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره فى ١٨/١/١٩٦٠ واستدل الطاعن على دعواه بمستخرجات من سجلات محافظة القاهرة تفيد وضع يده على الأرض من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٧٠ ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف دلالة هذه المستندات ، ورفض الدعوى استنادا إلى أن حجية ذلك الحكم تحول دون تمسك طاعن بتملك الأرض قبل صدوره فى ١٨/١/١٩٦٠ وأن مدة التقادم لم تكتمل من هذا التاريخ حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ الذى منع تملك أموال الشركات المؤممة بالتقادم ، فى حين أنه لا مجال لأعمال حجية الحكم المشار إليه إسقاطه بالتقادم بعدم تنفيذه خلال خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره ، ولأن الطاعن اكتسب الملكية بالفعل قبل صدور الحكم المذكور .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن حق الملكية حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الاستعمال مهما طال الزمن ، ومن ثم فإن الحكم المقرر لهذا الحق

لا يسقط بالتقادم وينتج أثره بغض النظر عن أى تنفيذ له ، ولا يجوز اطراحه إلا إذا توافرت لدى المحكوم ضده بعد تاريخ الحكم شروط وضع اليد على العقار المدة الطويلة المكتسبة للملكية . ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى صدر الحكم وحاز قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق أثارها فى الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن رفض دعوى الطاعن كسب ملكية الأرض محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة استنادا إلى أن حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة تمنعه من الإدعاء باكتساب الملكية قبل صدور الحكم المذكور فى ١٨/١/١٩٦٠ ، وأن التقادم انقطع برفع تلك الدعوى وظل كذلك حتى تاريخ الحكم فيها ، وأن مدة التقادم لم تكتمل من هذا التاريخ حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ والذى منع تملك الأموال المملوكة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة (ومنها الشركة المطعون عليها) بالتقادم ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه بعد أن حجزت محكمة الاستئناف الدعوى للحكم قدم الطاعن طلبا لإعادتها للمرافعة للاطلاع وتقديم باقى مستنداته ، ورفضت المحكمة هذا الطلب استنادا إلى أن محاميه طلب بالجلسة الأخيرة حجز الدعوى للحكم ، مع أنه لم يطلب ذلك وإنما طلب التأجيل للاطلاع ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن فتح باب المرافعة فى الدعوى للاطلاع أو تقديم مستندات جديدة هو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها

عدم الاستجابة الية ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم بعد حجز الدعوى للحكم طلبا بإعادتها للمرافعة للاطلاع وتقديم باقي مستنداته فلم تجبه محكمة الاستئناف إلى طلبه لما رأيته من أن " الفرصة كانت سانحة أمامه منذ أن أقام استئنافه وبجلسات المرافعة التي مثل فيها وبجلسة المرافعة الأخيرة التي طلب فيها الحاضر عنه حجز الاستئناف للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرات " وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه بالجلسة الأخيرة التي نظر فيها الاستئناف طلب التأجيل للاطلاع ولم يطلب حجز الدعوى للحكم . فإن نعية على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن طلب من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير لإثبات وضع يده على الأرض موضوع النزاع ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب إستنادا إلى عدم جدواه بعد أن حكم للمطعون عليها في الدعوى رقم ١٦٨١ - لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة بتثبيت ملكيتها لهذه الأرض ، وهو ما لا يكتفى للرد على ما تمسك به الطاعن من وضع يده على الأرض المدة الطويلة قبل صدور ذلك الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه متى استبان لمكة الموضوع أن طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو نذب خبير غير منتج وأن لدها من الاعتبارات ما يكتفى للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها ، فإنه لا طيها إن هي لم تستجب لهذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه تناول الرد على دفاع الطاعن المستند إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو نذب خبير لإثبات وضع يده على الأرض المدة الطويلة قبل صدور الحكم في الدعوى

رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٥٩ بقوله "إن استناد المستأنف (الطاعن) إلى حيازته للعين موضوع النزاع في مدة سابقة على صدور الحكم رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة في غير محله لأن هذا الحكم حكم النزاع بشأن الملكية وإدعاء تملك المستأنف بوضع اليد المدة الطويلة ومن ثم فلا جدوى من إحالة الدعوى إلى التحقيق أو القضاء بنذب أهل الخبرة لإثبات وضع اليد السابق على ١٨/١/١٩٦٠ تاريخ صدور الحكم سالف الذكر . " وكان هذا الذى أورده الحكم يكفى لرفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير ، فان النعى عليه بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رلقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
مهدى الخولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت حنورة .

(٧٣)

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ القضائية :

دعوى . " انقضاء الخصومة " .

الدعوى والخصومة ، ماهية كل منهما ، انقضاء الخصومة . لا يترتب عليه المساس بأصل الحق المرفوع به الدعوى .

(٣ ، ٢) بيع . " ضمان عدم التعرض " . دعوى . دفعوع .

(٢) التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع . ماهيته . دعوى صحة التعاقد . دفعوع البائع فيها الموجهة لاجراءات الخصومة . لا تعد من قبيل التعرض .

(٣) طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمعنى المدة القانونية . لا يعتبر ثمة تعسف أو استعمال الحق . علة ذلك .

(٤) دعوى . " انقطاع سير الخصومة " .

تعميل الدعوى بعد الفصل بانقطاع سير الخصومة . اجراءاته . م ١٢٢ مرافعات . إقامة المدعين دعوى أخرى بذات الطالبات ضد نفس الخصوم دون الاشارة إلى الدعوى السابقة . لا يعد تعجيلا لها .

(٥) دعوى . عقد . " فسخ العقد " . حكم . قوة الأمر المقضى .

القضاء برفض دعوى فسخ العقد . لا يعد قضاء ضئيا بصحة الحكم النهائي برفض الفسخ . لا يجوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة لسبب الفسخ أحاس الدعوى

(٦) بيع . " دعوى صحة التعاقد " . دعوى . " الخصوم فيها . حكم .

دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . البائع هو الخصم الأميل فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشتري آخر . للبائع حق الطعن في الحكم الصادر فيها .

(٧) استئناف . " أثره " . بيع . ملكية .

استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد . جواز تسكه . بانتقال ملكية المبيع إلى مشتري آخر منه . لا يعد هذا الدفاع تعرضاً منه للمشتري الأول .

(٨) بيع . " دعوى صحة التعاقد " . تسجيل . ملكية .

دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى من المشتري الآخر من ذات البائع . القضاء برفض الدعوى بطلب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .

١ — الدعوى هي حق الالتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به . أما الخصومة فهي وسيلة ، ذلك أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التي يطرح بها هذا الادعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه . والقانون المدني هو الذي ينظم قواعد سقوط وانقضاء الدعاوى والحقوق بمضي المدة . بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وانقضاء الخصومة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا يترتب عليه أي مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعاً في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني .

٢ — التعرض الشخصي الذي يضمنه البائع في مفهوم المادة ٤٣٩ من القانون المدني هو كل عمل يعرقل المشتري حقه في حيازة المبيع والانتفاع به . فلا يدخل في ذلك ما يبديه البائع في دعوى صحة التعاقد التي يقيمها عليه المشتري من دفع أو طلبات يهاجم بها إجراءات الخصومة سواء لعوارفها أو لسقوطها أو انقضائها بمضي المدة ، إذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض لحقوق المشتري الناشئة عن عقد البيع .

٣ — الأصل أن التقاعس عن مواءمة الخصومة يرتب بذاته مصلحة قانونية مشروعة لكل خصم حقه فيها للتخلص منها حتى لا يظل معلقا دون حدود بإجراءات تخلى أطرافها عن إكمال السير فيها خلال المدة القانونية ، ومن ثم فقد أجاز المشرع لأي منهم طلب الحكم بسقوطها أو انقضائها حسب الأحوال دون أن يكون في هذا الطلب شبهة تعسف في استعمال الحق لاستناده إلى مصلحة مشروعة وعدم مساسه بأصل الحق المرفوعة به الدعوى .

٤ — تجديد الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة فيها يتم — على مقتضى المادة ١٣٣ من قانون المرافعات — بصحيفة تعلن ببناء على طلب أحد الخصوم إلى باقهم تتضمن الأخبار بسبق قيام الخصومة التي اعتراها الانقطاع وتكليفهم بحضور الجلسة التي حددت مجددا لاستئناف سير ذات الخصومة . وهو ما لم يفعله الطاعنون بل أقاموا الدعوى بإيداع صحيفة افتتاحها قلم الكتاب دون أن تتضمن هذه الصحيفة — المودعة صورتها الرسمية ملف الطعن — أية إشارة إلى الدعوى السابقة الأمر الذي يفصح عن استقلال هذه عن تلك .

٥ — دعوى فسخ العقد لسبب من أسباب الفسخ تقتصر فيها وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وحده ، وقضاؤها برفض الدعوى لا يتعدى ذلك إلى القضاء ضمنا بصحة العقد وبالتالي لا يمنع من التمسك بسبب آخر من أسباب الفسخ سواء في صورة دفع أو برفع دعوى فسخ جديدة ، إذ لا يحوز الحكم النهائي برفض الفسخ قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة لسبب الفسخ المقام عليه الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم .

٦ — دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري إجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذا عينيا ، ومن ثم فالبائع هو الخصم الأصل فيهما حتى ولو كان قد باع ذات المبيع إلى مشتر آخر . ومن ثم يحق للبائع — المستأنف — الطعن في الحكم الصادر فيها ضده بكافة طرق الطعن الجائزة قانونا .

٧ - الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ومن ثم فإنه يحق للبائع المستأنف - أن يرفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة تاني درجة باستحالة تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري رافع هذه الدعوى نظرا لانتقال الملكية فعلا إلى مشتر آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع في ذاته تعرضا منه لواقع الدعوى وإنما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من إنتاج أثرها القانوني بغض النظر عن جواز اعتبار البيع الثاني تعرضا من البائع للمشتري الأول .

٨ - إذ كان البيع الثاني - الصادر من ذات البائع إلى الطاعنين - إلى المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذي يصدر فيها لصالحهم في هامش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حفيهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه ، عملا بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بموجب عقد عرقي مؤرخ ٢٦ / ٩ / ١٩٦٥ باع المطعون ضدهم - عدا السابع - إلى الطاعنين ومورثهم الدكتور المنزل

محل التداعي وأقام المشترون المذكورون الدعوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد البائعين بطلب صحة ونفاذ ذلك العقد . ونظرا لوفاة مورث الطاعنين فقد قضى فى تلك الدعوى بانقطاع سير الخصومة بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٦٦ ولم يعجل الطاعنون السير فيها وإنما أقاموا الدعوى رقم ٨٨٦٢ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب فسخ العقد المذكور نظرا لعدم اجازة المطعون ضده الأخير لذلك التعاقد الذى صدر من الوصية عليه حينما كان قاصرا دون صدور إذن من محكمة الأحوال الشخصية . وقبل الفصل فى دعوى الفسخ أقام الطاعنون دعوى ثالثة برقم ٤٣٤٣ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة ضد البائعين بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور بالنسبة لمقدار ستة اسباع المنزل المبيع . وإذا ضمت الدعوتان الأخيرتان تدخل فى الخصومة المطعون ضده السابع منضميا للبائعين لأنه اشترى منهم ذات القدر محل التداعي بعقد مؤرخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٣ رفع عنه الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب صحته ونفاذه وقضى فيها بالحق عقد الصلح بحضور جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٤ متضمنا صحة ونفاذ هذا العقد ، وأنه بسبيل اشهار ذلك الحكم . وبتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٧٥ قضت محكمة أول درجة بقبول تدخل المطعون ضده السابع ، وفى دعوى الفسخ رقم ٨٨٦٢ سنة ١٩٧١ برفض طلب ترك الخصومة وبعدم قبول الدعوى ، وفى دعوى صحة التعاقد رقم ٤٣٤٣ سنة ١٩٧١ بصحة ونفاذ العقد بالنسبة لستة اسباع المنزل . استأنف المطعون ضدهم عدا السابع (المتدخل) ذلك الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٧٢ سنة ٩٢ ق بطلب إلغائه والقضاء بفسخ العقد وبرفض دعوى صحة التعاقد تأسيسا على أن المطعون ضده السابع — الذى تدخل فى الاستئناف أيضا منضميا إليهم — قد أتم شهر سند شرائه كذلك أقام البائعون المذكورون الدعوى رقم ٤٨١٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإنقضاء الخصومة فى دعوى صحة التعاقد الأولى التى كانت مرفوعة من الطاعنين ومورثهم رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة نظرا لانقضاء أكثر من ثلاث سنوات على حكم انقطاع سير الخصومة فيها . وإذا قضى فى هذه

الدعوى بعدم قبولها بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٧ فقد استأنف البائعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣١ سنة ٩٤ ق وضمت محكمة الاستئناف هذا الاستئناف إلى الاستئناف الأول للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ قضت ((أولا) في الاستئناف رقم ٢٣١ سنة ٩٤ ق بإلغاء الحكم المستأنف وإلحاق الخصومة في الدعوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة . (ثانيا) في الاستئناف رقم ١٣٧٢ سنة ٩٢ ق بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في دعوى الفسخ وإلغاء ما قضى به في دعوى صحة التعاقد وبرفضها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعنون بالأوجه الثلاثة الأولى من السبب الأول وبالأوجه الأولى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون ان البيع غير المسجل ينشئ جميع التزامات البائع فيلتزم بموجبه بنقل الملكية وتسليم المبيع وبضمان التعرض والاستحقاق والعيوب الخفية . ومن ثم لا يجوز للبائع أن يتعرض للمشتري في المبيع . ولما كان الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد الأولى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة قبل تسجيل المشتري الثانى - المطعون ضده السابع - عقد شرائه . فإن إقامة البائعين دعوى انقضاء الخصومة في الدعوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ المذكورة يهدف إلى إزالة صحيفة تلك الدعوى وأثر تسجيلها في الأسمية مما يجعل المشتري الثانى مفضلا على الطاعنين وبالتالي ينطوى على تعرض متعمد من البائعين ولا يقبل منهم فضلا عن انتفاء المصلحة المشروعة لديهم في رفع دعوى الانقضاء وتعسفهم في استعمال حقهم في رفعها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الدفاع على سند من القول بأن البائعين أقاموا تلك الدعوى لأنهم ملزمون بضمان التعرض

والاستحقاق لاشرى الحديد وان الطاعنين قد أقاموا دعوى الفسخ رقم ٨٨٦٢ سنة ١٩٧١ وهو ما يفيد عدولهم عن دعوى صحة التعاقد الأولى التي أصبحت غير ذات موضوع يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في حملته مردود ، ذلك أن الدعوى هي حق الانتجاع إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به . أما الخصومة فهي وسيلة ذلك أي أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التي يطرح بها هذا الادعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه والقانون المدني هو الذي ينظم قواعد سقوط وانقضاء الدعاوى والحقوق بمضى المدة بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وانقضاء الخصومة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا يترتب عليه أي مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعا في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني . ولما كان التعرض الشخصي الذي يضمنه البائع في مفهوم المادة ٤٣٩ من القانون المدني هو كل عمل يكر على المشتري حقه في حيازة المبيع والانتجاع به . فلا يدخل في ذلك ما يبديه البائع في دعوى صحة التعاقد ادى بقيمتها عليه المشتري من دفع أو طلبات يهاجم بها إجراءات الخصومة سواء لعوارفها أو لسقوطها أو انقضائها بمضى المدة ، إذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض لحقوق المشتري الناشئة عن عقد البيع . ولما كان الأصل أن التقاعس عن موالة الخصومة يترتب بذاته مصلحة قانونية مشروعة لكل خصم حقيقى فيها للتخلص منها حتى لا يظل معلقا دون حدود بإجراءات تخلط أطرافها عن إكمال السير فيها خلال المدة القانونية فقد أجاز المشرع لأى منهم طلب الحكم بسقوطها أو انقضائها حسب الأحوال دون أن يكون في هذا الطلب شبهة تعسف في استعمال الحق لاستناده إلى مصلحة مشروعة وعدم مساسه بأصل الحق المرفوعة به الدعوى . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بانقضاء الخصومة في الدتوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ لمضى المدة القانونية من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها فإنه يكون قد

أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه . ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالآوجه المشار إليها على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الحكم بانقضاء الخصومة في الدعوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ لأن الدعوى رقم ٤٣٤٣ سنة ١٩٧١ ليست -وى تجديد للدعوى الأولى لوحدة الخصوم والطلبات والعقد بل ونفس المحكمة . وأن تسجيلهم صحيفة الدعوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ قد حفظ لهم مرتبة أسبقيتهم وأنهم أقاموا الدعوى رقم ٣٧٦٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بأفضلية عقد شرائهم و بمحو تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع . ولكن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لكل هذا الدفاع بما يشوبه بالقصور المبطل ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن تجديد الدعوى بعد لقضاء بانقطاع سير الخصومة فيها يتم - على مقتضى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات - بصحيفة تعلن بناء على طلب أحد الخصوم إلى باقيرهم تتضمن الأخبار بسبق قيام الخصومة التى اعترأها الانقطاع وتكليفهم الحضور بالجلسة التى حددت مجددا لاستئناف سير ذات الخصومة . وهذا لم يفعله الطاعنون بل أقاموا الدعوى رقم ٤٣٤٣ سنة ١٩٧١ بإيداع صحيفة افتتاحها قلم كتاب المحكمة دون أن تتضمن هذه الصحيفة - المودعة صورتها الرسمية ملف الطعن - أية إشارة إلى الدعوى السابقة رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٦ الأمر الذى يفصح عن استقلال هذه عن تلك . ولما كانت إقامة الطاعنين الدعوى رقم ٣٧٦٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بأفضلية عقد شرائهم و بقاءها دون الفصل فيها ، أمرا غير ذى أثر قانونى على التداعى موضوع الحكم المطعون فيه لأن ماثيره من نزاع يندرج فعلا فيما هو مطروح على محكمة الموضوع المطعون فى حكمها وداخل فى اختصاصها ومقضى فيه ضمنا بذلك الحكم . و إذ كان هذا الدفاع بشقية ظاهرا بطلان فإن النعى على الحكم المطعون فيه لعدم الرد عليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن قضاء الحكم المذكور بتأييد ما قضى به حكم محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى الفسخ مؤداه حتماً وعلى وجه اللزوم القانوني قيام عقد شراء الطاعنين وقطع كل وجه لمنازعة البائعين في نفاذه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن دعوى فسخ العقد لسبب من أسباب الفسخ تقتصر فيها وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وحده ، وقضاؤها برفض الدعوى لا يتعدى ذلك إلى القضاء ضمناً بصحة العقد وبالتالي لا يمنع من التمسك بسبب آخر من أسباب الفسخ سواء في صورة دفع أو برفع دعوى فسخ جديدة . إذ لا يحوز الحكم النهائي برفض الفسخ قوة الأمر المقضي إلا بالنسبة لسبب الفسخ المقام عليه الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقصد برفض دعوى الفسخ المقامة من الطاعنين وإنما أيد القضاء بعدم قبولها على سند من عدول رافعيها عنها برفعهم دعوى صحة تعاقد جديدة . فإنه لا يكون قد فصل في موضوع دعوى الفسخ وبالتالي لم يخز حجية في هذا الخصوص . ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجهين الثالث والرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضده السابع - المشتري الثاني - تدخل أمام محكمة أول درجة وإذا قضى بصحة وتفاذ عقد الطاعنين ولم يستأنف هذا المتدخل ذلك الحكم فقد أضغى نهائياً بالنسبة له . ولما كان قد سجل سند شرائه بعد صدور ذلك وقبل استئنافه من البائعين فقد زالت صفة البائعين في تمثيله في هذا الاستئناف . بل أنهم لا يمثلونه أصلاً حتى قبل تسجيل عقد شرائه لالتزامهم نحو الطاعنين بضمان التعرض . فضلاً عن انعدام مصالحهم في ذلك الاستئناف ولأن استئنافهم هذا يشكل تعرضاً للطاعنين . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الذي تمسكوا به يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري إجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية البيع إلى المشتري تنفيذا عينيا ومن ثم فالبايع هو الخصم الأصيل فيها حتى لو كان قد باع ذات المبيع إلى مشتر آخر . ومن ثم يحق للبائع الطعن في الحكم الصادر فيها ضده بكافة طرق الطعن الجائزة قانونا . ولما كان الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع منه الاستئناف فإنه يحق للبائع أن يدفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة ثاني درجة باستحالة تنفيذه التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري رافع هذه الدعوى نظرا لانتقال الملكية فعلا إلى مشتر آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع في ذاته تعرضا منه لرافع الدعوى وإنما هو تقرير لحقيقة واقعية لامناص من انتاج أثرها القانوني بغض النظر عن جواز اعتبار البيع الثاني تعرضا من البائع للمشتري الأول . وإذا كان البيع الثاني الصادر إلى المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٤٣٤٣ سنة ١٩٧١ قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذي يصدر فيها لصالحهم في دأش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه ، عملا بالمادتين ١٧٤١٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية يكون قد أصاب صحيح القانون ولم يخفل دفاعا جوهريا يستأهل الرد .

ومن ثم يكون النعى عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبري فائق رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : عبد حسب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء عبد الرازق عيد ،
والدكتور جمال الدين محمود .

(٧٤)

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٦ القضائية :

(٢٠١) تأميمات إجتماعية " العاملون بالزراعة " . عمل .

(١) التأمين الإجباري لدى هيئة التأمينات الاجتماعية . أنراعه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤
عدم جواز مباهرتها للتأمين الاختياري .

(٢) العاملون بالزراعة . عدم مريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليهم .
ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . تدفق أحكامه بالنظام العام . قبول هيئة التأمينات
لاشتراكات وهم . عدم التزام رب العمل بها . لا تكسب العامل حقاً في المعاش .

١ - وردت التأمينات الاجتماعية بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على سبيل
الحصر في المواد ٢٠ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٧٥ وهي تأمين إصابات العمل والتأمين
الصحي والتأمين ضد البطالة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وقضت المادة
الخامسة من القانون على أن يعهد بمباشرة هذه الأنواع الأربعة من التأمينات إلى
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . ونصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة
صراحة على أن يكون التأمين في الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون إلزامياً بالنسبة
إلى جميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ومؤدى ذلك أن القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤
لم يعرف سوى التأمين الإجباري على العاملين الخاضعين لأحكامه وقد ناط
بالهيئة القيام بهذا التأمين الإجباري ولم يخول لها القيام بتأمين اختياري من أي
نوع كان .

٢ — استثنت المادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ صراحة من مريان أحكامه العاملين في الزراعة ولما كانت أحكام القانون في هذا الخصوص من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولا يعتد بقبول هيئة التأمينات لاشتراكات عامل غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا القبول أى حق في التمتع بأحكامه ، ذلك أن حق المؤمن عليه في التأمين منشئة القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوجود نظام التأمين الإختياري تقوم به الهيئة تأسيسا على قبولها لاشتراكات المطعون ضده الأول وهو من عمال الزراعة وأجاز له الحق في المعاش وفقا لأحكام القانون المذكور فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى المينا على الهيئة الطاعنة والمطعون ضدهم من الثانى إلى الرابع بطلب الحكم بإثبات أن مدة خدمته قد بدأت في أول يناير سنة ١٩٤١ وانتهت في ١٩٧٠/٣/٢٩ لبلوغ سن التقاعد و بالزام الهيئة الطاعنة في مواجهة باقى المطعون ضدهم بأن تؤدى له معاشا شهريا قدره ٣ ج و ٦٠٠ م ابتداء من ١٩٧٠/٤/١ وقال بيانا لها أنه كان يعمل جنائنى بحديقة المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابع ومن قبلهم ورثهم منذ أول سنة ١٩٤٠ بأجر شهري قدره ٢ ج و ٥٠٠ م وأحيل للتقاعد بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٩ وقد رفضت الهيئة الطاعنة تسوية معاشه بدعوى أن تاريخ التقاعد بالعمل هو ١٩٥٩/٤/١ الأمر

الذي اضطره لرفع دعواه ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢١ قضت محكمة المنيا الابتدائية فيها أولا باثبات أن مدة خدمة المطعون ضده لدى باقي المطعون ضدهم بدأت في ١٩٧٤/١/١ وانتهت في ١٩٧٠/٣/٢٩ وأن أجرة الشهري ٢ ج و ٥٠٠ م . (ثانيا) . بنسب خير لأداء المأمورية الميمنة بمنطوقة ، ثم بعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٢١ حكمت بالزام الهيئة الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده الأول معاشا شهريا بمبلغ ٣ ج و ٦٠٠ م اعتبارا من ١٩٧٠/٤/١ . استأنفت الهيئة الطاعنة الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٣ لسنة ١٠ ق بنى سوينف وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٠ قضت محكمة استئناف بنى سوينف برفضه طعنت الهيئة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٩/١١/١٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وتقول في بيان ذلك أن الحكم إذ قضى بأحقية المطعون ضده الأول لمعاش وفق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تأسيسا على أن نشاط الهيئة الطاعنة في مجال التأمين الاجتماعي ليس مقصورا على التأمين الإجباري وأن استثناء بعض الفئات من الخضوع للتأمين ومنها عمال الزراعة لم يقرر لصالح الهيئة المذكورة حتى يحق لها التمسك به وأنها متى قبلت الاشتراكات وحصلت مستحققاتها تباعا فانها تكون قد التزمت بأداء حقوق المؤمن عليه في حين أن المشرع لم يلزم الهيئة الطاعنة القيام بتأمينات اختيارية بل ويمنع عليها أخذاً بالمفهوم دلالة من نص المادة التاسعة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأحكامه من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على خلافها ، فضلا عن أنه لم يثبت من الأوراق أدعاء أصحاب العمل أو الهيئة أو المطعون ضده الأول التأمين على هذا الأخير اختياريا وإذا استئنفت المادة الثانية من القانون المذكور العاملين في الزراعة الذي من بينهم المطعون ضده من الخضوع لأحكامه فإن الهيئة الطاعنة تلتزم بعدم التأمين على هؤلاء العمال وفق نص المادة المشار إليها ومن ثم يكون الحكم قد عاره الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن التأمينات الاجتماعية وردت بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على سبيل الحصر في المواد ٢٠ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٧٥ وهي تأمين إصابات العمل والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وقضت المادة الخامسة من القانون على أن يعهد بمباشرة هذه الأنواع الأربعة من التأمينات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المطعون ضدها ونصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة صراحة على أن يكون التأمين في الهيئة وفقا لأحكام القانون إلزاميا بالنسبة إلى جميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ومؤدى ذلك أن القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لم يعرف سوى التأمين الإجباري على العاملين الخاضعين لأحكامه وقد ناط الهيئة الطاعنة القيام بهذا التأمين الإجباري ولم ينحول لها القيام بأمين اختياري من أي نوع كان . ولما كانت المادة الثانية قد استئنفت صراحة من سريان أحكامه العاملين في الزراعة وكانت أحكام القانون في هذا الخصوص من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولا يعتد بقبول هيئة التأمينات لاشتراكات عامل غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا القبول أي حق في التمتع بأحكامه ذلك أن حق المؤمن عليه في التأمين منشؤه القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوجود نظام للتأمين الاختياري تقوم به الهيئة الطاعنة تأسيسا على قبولها لاشتراكات المطعون ضده الأول وهو من عمال الزراعة وأجاز له الحق في المعاش وفقا لأحكام القانون المذكور فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله بما يتعين نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده الأول .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المشتركة :
أحمد شيبه الخدي ، وأحمد شوقي الميجي ، وأحمد صبري أسعد ، وفهمي عوض مسعد .

(٧٥)

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٧٧ القضائية :

(١) تأمينات اجتماعية . العاملون بالزراعة .

العاملون بالزراعة بما في ذلك من يزدي منهم أعمالا إدارية أو كتابية متعلقة بها . خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا عبرة بما ورد بالمادة الإيضاحية للقانون على خلاف ذلك .

(٢) تأمينات اجتماعية . قانون .

أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . تعلقها بالنظام العام عدم جواز تحلل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو المال من أحكامه .

(٣) تأمينات اجتماعية .

الأمين الاختياري . غير جائز في ظل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ القضاء بأن قول هيئة التأمينات للاشتراكات رقم عدم التزام رب العمل بها يكسب العامل حقا في المعاش . خطأ في القانون .

١ - جعل المشرع في قانوني التأمينات الاجتماعية رقمي ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مظلة التأمينات الاجتماعية تشمل فئات العاملين بما في ذلك المتدرجين . غير أنهم استثنيا بعض تلك الفئات ممن نص عليهم في المادة الثانية صراحة من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية لحكمة رآها ترجع إما إلى طبيعة العمل الذي يزددونه أو لنوع العلاقة التي تربطهم بمصاحب العمل . بما

ينبنى عليه أنه متى ثبت أن العامل من بين أولئك المستثنين من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية فلازم ذلك عدم تمتعه بالمزايا الواردة في القانون ، ويؤكد هذا المعنى أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه نص صراحة على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : (أ) ... (ب) ... (ج) بالمتضمن عليه كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون ومن ثم فمن لا يسرى عليه القانون لا يتمتع بأحكام التأمينات المنصوص عليها فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كان النص واضحاً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص ، وكان من المستقر في قضاء محكمة النقض — أن ماورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على المادة الثانية من القانون إنما هو خروج منها عن المعنى الصحيح بعبارة النص حسبما قصده الشارع فضلا عن تخصيصها لعموم النص بغير مخصص وتجاوزت فيما قررت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه . بما يبين معه أن الاستثناء الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يمتد إلى كافة العاملين في الزراعة ويقصد بهم من يقومون بأعمال الفلاحة أو الأعمال الإدارية أو بأعمال الحراسة كناظر الزراعة والحولى والخفير وكاتب الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالا مماثلة .

٢ — حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، ذلك لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة (مادة ١١٣ من القانون) وكان التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للقانون إلزاميا بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم (المادة ٤ من القانون) وبالبناء على ذلك فإن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة العامة للتأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الالتزامات التي فرضها القانون عليهم .

۳ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده الأول لمعاش قبل الهيئة رغم تسليمه بأنه من بين المستثنى من أحكام القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ لأنه يعمل خفيرا زراعيًا بالجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي فإنه يكون مخالفًا للقانون ذلك لأن مقتضى ما انتهى إليه الحكم في قضاءه للمطعون ضده الأول بطلباته التقرير بأن من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تقبل اشتراكات من عامل مستثنى من القانون صراحة وهو ما يخالف نص المادة الثانية منه وبأن من حقها أن تظل بمظلة التأمينات الاجتماعية عاملاً غير خاضع للقانون كما استهدى الحكم بحكمة التشريع في استحقاق المطعون ضده الأول للمعاش والادخار قبل الهيئة رغم وضوح النص القانوني باستثنائه من هذا الاستحقاق كما أدخل نظام التأمين الاختياري رغم أن القانون يعتبره إلزاميًا ، وإذا كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في محله بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ۱۷۸۳ لسنة ۱۹۷۴ كلى المنيا على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — والمطعون ضدها الثانية — الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي وطلب الحكم بالزام الطاعنة في مواجهة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي له معاشا شهريا قدره ۳ ج و ۶۰۰ م اعتبارا من ۱۲/۷/۱۹۷۳ يزداد إلى ستة جنيهات اعتبارا من ۱/۸/۱۹۷۴ مع غرامة تأخير بوائع ۱٪ يوميا ومبلغ خمسين جنيها قيمة الادخار وقال بسانا لها أنه عمل خفيرا زراعيًا لدى المطعون ضدها الثانية بأجر شهري

قدره ٤٥٠ قرشا لمدة خمسة وعشرين عاما إلى أن فصلته بغير مبرر في ١٩٧٢/١١/٢٠ فأقام عليها الدعوى رقم ١٢٨ / ١٩٧٣ جزئي المنيا وقد قضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٢ لصالحه بما استحق له من حقوق عمالية . وأثر بلوغه سن المعاش قدم طلبا إلى الطاعة بصرف معاش له إلا أنها رفضت طلبه وصرفت له تعويض الدفعة الواحدة ، وإذ كان يستحق معاشا شهريا ومبلغ الادخار فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ قضت المحكمة بنسب خبر لأداء المهمة المبينة بحكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧ بإلزام الطاعة في مواجهة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي للمطعون ضده الأول معاشا شهريا قدره ٣ ج و ٦٠٠ م اعتبارا من ١٩٧٢/١١/١ يزداد إلى ستة جنيهات اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١ ومبلغ ٧ ج و ٩٧٠ م قيمة فروق ادخار . إحتانفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف .أمورية المنيا . وقيد الاستئناف برقم ١٢/١٧٥ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ — حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجوه ثلاثة حاصل أولها أنه بالرغم من أن المادة الثانية من القانون ١٩٦٤/٦٣ قد استثنت العاملان في الزراعة سواء كانت أعمال الزراعة البحتة أم الأعمال الإدارية ككتاب الزراعة أم أعمال الحراسة كالحفر من تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وبالرغم مما ثبت في أوراق الدعوى ومن تقرير الخبير ولم يكن محل خلاف بين الطرفين من أن المطعون ضده الأول كان يعمل خفير زراعة بالجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي والتي يمثلها المطعون ضده الثاني بما يستتبع عدم خضوعه لقانون التأمينات الاجتماعية إلا أن الحكم المطعون فيه مؤيدا في ذلك قضاء محكمة أول درجة انتهى إلى أحقية المطعون ضده الأول لمعاش الشيخوخة ، وثانيتها أن المشرع ناط بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مباشرة التأمينات على النحو المبين في القانون ولم يعطها الحق في إنشاء أنظمة جديدة للتأمين أو يصرح لها بالخروج على أحكام القانون

أو إخضاع عمال ممن استثناهم القانون لأحكامه بدلالة أنه بعد أن استثنى في المادة الثانية منه العاملين في الزراعة من نطاقه رخص لرئيس الجمهورية دون غيره في أن يصدر قرارا بناء على طلب وزير العمل وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بسريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على فئات العاملين في الزراعة كلها أو بعضها على أن يبين في القرار الجمهوري شروط وأحكام الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا غير أن الحكم المطعون فيه خرج على ذلك بنظام جديد لا وجود له في القانون وهو التأمين الاختياري، وثالثها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده الأول لمعاش الشيخوخة استنادا إلى المادة ٧٨ من القانون المذكور يكون قد خالف نصها ذلك لأنها تشترط أن يكون مستحق المعاش مؤمنا عليه لمعاش الشيخوخة وأن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل ، ولما كان المطعون ضده الأول لا يسرى عليه قانون التأمينات بصريح نص المادة الثانية منه وبالإلى فلا يصح في القانون القول بتوافر شروط استحقاقه معاش الشيخوخة وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك كله فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك لأنه لما كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تنص على أن "تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المتدرجين عنهم ولا تسرى على (١) العمال الذين يستخدون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ... ويجوز لرئيس الجمهورية تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات الآتية بمزايا التأمينات الاجتماعية كلها أو بعضها بقرار منه على أن يبين فيه طريقة حساب الأجور بالنسبة لهم ومجلس إدارة الهيئة أن يتقدم له باقتراح الأحكام التي يرى استصدارها بالنسبة إليهم . (١) فئات العمال المشار إليهم في البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ " وكانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية : (١) ... (٢) العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ...

ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قرارا بسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية (١) ... (٢) العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ... ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قرارا بسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها وبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذه الفئات (١) العاملون المشار إليهم في البندين ٢ ، ٣ من الفقرة السابقة . هـ بما يستفاد منه أن المشرع في قانون التأمينات الاجتماعية رقمي ١٩٥٩/٩٢ ، ١٩٦٤/٦٣ جعل مظلة التأمينات الاجتماعية تشمل فئات العاملين بما في ذلك المتدرجين غير أنهم استثنا حضر تلك الفئات ممن نص عليهم في عجز المادة الثانية صراحة من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية لحكمة وأنها ترجع إما إلى طبيعة العمل الذي يؤديه أو لنوع العلاقة التي تربطهم بصاحب العمل . مما ينبني عليه أنه متى ثبت أن العامل من بين أولئك المستثنين من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية فلازم ذلك عدم تمتعه بالمزايا الواردة في القانون ويؤكد هذا المعنى أن المسادة الأولى من القانون رقم ١٩٦٤/٦٣ المشار إليه نص صراحة على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد (أ) ... (ب) ... (ج) المؤمن عليه كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون ومن ثم فمن لا يسرى عليه القانون لا يتمتع أحكام التأمينات المنصوص عليها فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كان النص واضحا قاطعا في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص ، وكان من المستقر في قضاء هذه المحكمة — أن ماورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على المسادة الثانية من القانون إنما هو خروج منها عن المعنى الصحيح بعبارة النص حسبما قصده الشارع فضلا عن تخصيصها لعموم النص بغير مخصص وتجاوزت فيما قررت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه بما يبين معه أن الاستثناء الوارد في المسادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٤/٦٣ يمتد إلى

كافة العاملين في الزراعة ويقصد بهم من يقومون بأعمال الفلاحة أو بالأعمال الإدارية أو بأعمال الحراسة كناظر الزراعة والحولى والخفير وكاتب الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالا مماثلة . لما كان ما تقدم ، وكان حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ذلك لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه حتى ولو لم يقوم صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة (مادة ١١٣ من القانون) وكان التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للقانون إلزاميا بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم (المادة ٤ من القانون) وبالبناء على ذلك فإن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة العامة للتأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم . ولما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده الأول لمعاش قبل الهيئة الطاعنة رغم تسليمه بأنه من بين المستثنين من أحكام القانون رقم ٦٣ / ١٩٦٤ لأنه يعمل خفيرا زراعييا بالجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى بقوله " أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقد قبلت المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) مشتركا لديها وقامت بتحصيل مستحقاتها قبله تباعا وحتى تاريخ تقاعده وقامت بصرف تعويض الدفعة الواحدة له وأنها لا ترى فى نصوص المواد ١٧ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ من القانون ما يحول دون قبول الهيئة العامة للتأمينات اشتراكات من عمال لديها حتى ولو كان هؤلاء العمال مستثنين من الخضوع لأحكامها حتى إذا ما قبلت اشتراكاتهم والتي تدخل فى حصيلةها وتدخل ضمن ما تكون منها أموالها طبقا للمادة ٧٥ من القانون ، وأن تقدم صاحب العمل والعامل اختيارا بسداد الاشتراك المطلوب للهيئة منتظما وقبول الأخيرة لهذا الاشتراك مواليه إدراجه بملفاتها على هذا النحو ما ينشئ علاقة تعاقدية بينهما تلتزم الهيئة بصرف معاش الشيخوخة مقابل ما إسأدته . . . ومن ثم يقع عليها بالتبعية التزامها بدفع ما يستحقون من معاش إعمالا لنص المادة ٧٨ من القانون . . . فان ما انتهى

إليه الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم يكون مخالفا للقانون ذلك لأن مقتضى ما انتهى إليه الحكم في قضائه للمطعون ضده الأول بطلباته ، التقرير بأن من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تقبل اشتراكا من عامل مستثنى من القانون صراحة وهو ما يخالف نص المادة الثانية منه وبأن من حقها أن تظل بمظلة التأمينات الاجتماعية عاملا غير خاضع للقانون كما استهدى الحكم بحكمة التشريع في استحقاق المطعون ضده الأول للعاش والادخار قبل الهيئة رغم وضوح النص القانوني باستثنائه من هذا الاستحقاق كما أدخل نظام التأمين الاختياري رغم أن القانون يعتبره إلزاميا ، وإذا كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في محله بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين للقضاء في موضوع الاستئناف رقم ١٧٥ / ١٢ ق بنى سويف مأمورية المنيا بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الققى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجاد ، داعم المرافعى ، سيد عبد الباقى
والدكتور أحمد حنى .

(٧٦)

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ القضائية :

(٢ ، ١) إعلان . ” إعلان الشركات الأجنبية ” . شركات . موطن .
نقل بحرى . تقض . ” ميعاد المسافة ” .

(١) الأجنبى — سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا — الذى يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة
فى مصر . المكان الذى يزاول فيه نشاطه . باعتباره موطنا له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان
موطنه الأصل بالبحر .

(٢) مقر الوكيل الملاحة للسفينة التى تباشر نشاطا تجاريا فى مصر . اعتباره موطنا لمالك
السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الأصل فى الخارج .
مثال فى الطعن بالتقضى .

١ — النص فى المادة ٤١ من القانون المدنى على أن المكان الذى يباشر فيه
الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطنا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه
التجارة أو الحرفة ، والنص فى المادة ٣/٢ د من ذلك القانون ، على أن
الشركات التى يكون مركز إدارتها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر
يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى (أى موطنها) هو المكان
الذى توجد فيه الإدارة المحلية ، والنص فى المادة ١٣/٥ من قانون المرافعات
على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية إلى لها فرع أو وكيل فى جمهورية
مصر العربية تسلم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل ،

فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي لشخص — طبيعيا أو اعتباريا — موجودا في الخارج ولكنه يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر ، اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطنه له في مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط .

٢ — من المقرر أن لكل سفينة تباشر نشاطا تجاريا وكيلا ملاحيا ينوب عن مالكها — سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا — في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر العربية ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذه الشركة موطن مالك السفينة تسلم إليه فيه الإعلانات وتحسب منه مواعيد المسافة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك . وكان البين من الأوراق أن الشركة الطاعنة شركة ملاحية أجنبية تباشر بواسطة سفنها نشاطا تجاريا في جمهورية مصر العربية وتتولى شركة القناة للتوكيلات الملاحية أعمال التوكيل الملاحي عنها في كل ما يتعلق بهذا النشاط فمن ثم يعتبر مقر هذا الوكيل موطنها لها في مصر ، وإذا اختصمت تلك الشركة في هذا النزاع في مواجهة وكيلها البحري المذكور أمام محكمة أول درجة ثم أمام محكمة الاستئناف ، فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الذي أقامته الطاعنة يحسب من موطنها في مصر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة الحربية — المطعون ضدها — أقامت الدعوى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٤ مدني كلى بور سعيد على شركة القناة للتوكيلات الملاحية

— التابع لها توكيل دمنهور للملاحة — بصفتها وكالة عن ملاك ووبان السفينة "تريفليان" بطلب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٩١٩ ج و ٩٨٩ م وفوائده . وقالت بيانا لدعواها أنه أثناء سير السفينة "تريفليان" بقناة السويس يوم ١٩٦٢/٨/٢ في طريقها من السويس إلى بورسعيد حدث أن تعطلت جنوب بحيرة التمساح فقامت قاطرات هيئة قناة السويس بقطرها تجاه بورسعيد وعند الكيلو ٢٦ انحرفت السفينة المذكورة عن المجرى الملاحي فاصطدمت بالكوبرى المشترك المملوك للوزارة المطعون ضدها فأحدثت به أضرارا تكلف إصلاحها المبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٨ حكمت محكمة بورسعيد الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الوزارة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ سنة ٨ ق وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٨ حكمت محكمة استئناف المنصورة "مأمورية بورسعيد" بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام شركة القناة للتوكيلات الملاحية بصفتها بأن تدفع للوزارة المطعون ضدها مبلغ ٣٩١٩ ج و ٩٨٩ م طعنت الطاعنة — شركة هين للبواخر ليمتد — مالكة السفينة "تريفليان" في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها بسقوط الحق في الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها أن الشركة الطاعنة أودعت قلم كتاب محكمة النقض صحيفة الطعن بالنقض في ١٩٦٩/٩/٦ ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٦٩/٥/٨ فإنها تكون قد تجاوزت مدة الستين يوما المقررة بالمادة ٢٥٢ من قانون المرافعات وسقط حقها في الطعن ، ولا يغير من ذلك ما قالت به من أن مركزها الرئيسى كائن بمدينة "لندن" ابتغاء الاستفادة من ميعاد المسافة الوارد بالمادة ١٧ من قانون المرافعات وهو ستون يوما إذ يشترط للاستفادة من هذا الميعاد ألا يكون للطاعنة موطن في مصر ولما كانت الشركة الطاعنة قد اتخذت شركة القناة للتوكيلات الملاحية — توكيل دمنهور

للملاحة — وكيلها بحريا لها وقبلت اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضدها في شخص وكيلها البحري المذكور كما أقيمت الدعوى الحالية ضد الشركة الطاعنة في مواجهة هذا الوكيل ، ومن ثم فان موطن هذا الأخير هو الذى يعتد به في احتساب ميعاد المسافة دون الموطن الأصلي للطاعنة ، وذلك تطبيقا للمادة ١/١٣ من قانون المرافعات ويكون الميعاد الواجب احتسابه طبقا للمادة ١٦ من قانون المرافعات هو أربعة أيام تنتهى في ١٩٦٩/٧/١٧ وإذ أودعت صحيفة الطعن في ١٩٦٩/٩/٦ ، فان حق الطاعنة في الطعن يكون قد سقط .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٤١ من القانون المدنى على أن المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطنه بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص في المادة ٢/٥٣ من ذلك القانون على أن الشركات التى يكون مركز إدارتها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى (أى موطنها) هو المكان الذى توجد فيه الإدارة المحلية ، والنص فى المادة ٣/٥ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التى لها فرع أو وكيل فى جمهورية مصر العربية تسلم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل ، فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي للشخص — طبيعيا كان أو اعتباريا — موجودا فى الخارج ولكنه يباشر نشاطا تجاريا أو حرفه فى مصر ، اعتبر المكان الذى يزاوُل فيه هذا النشاط موطنه له فى مصر فى كل ما يتعلق بهذا النشاط ، ولما كان لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطا تجاريا فى مصر وكيلها ملاحيا ينوب عن مالكها — سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا — فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذا الوكيل موطنه لمالك السفينة تسلم إليه فيه الإعلانات وتحتسب منه مواعيد المسافة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك . وكان البين من الأوراق أن الشركة الطاعنة شركة ملاحية أجنبية تباشر بواسطة سفنها نشاطا تجاريا فى جمهورية مصر العربية

وتتولى شركة القناة للتوكيلات الملاحية أعمال الوكيل الملاحي عنها في كل ما يتعلق بهذا النشاط ، فن ثم يعتبر مقر هذا الوكيل موطنها لها في مصر ، وإذا اختصمت تلك الشركة في هذا النزاع في مواجهة وكيلها البحري المذكور أمام محكمة أول درجة ، ثم أمام محكمة الاستئناف ، فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي الذي أقامته الطاعنة يحسب من موطنها في مصر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٨/٥/١٩٦٩ وكان ميعاد الطعن بالنقض - ومدته ستون يوما - قد بدأ في السريان من اليوم التالي لصدور الحكم ، وكان ميعاد المسافة من مقر الوكيل الملاحي للشركة الطاعنة ببور سعيد والمعتبر موطنها لها في مصر إلى مقر محكمة النقض هو أربعة أيام طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، فإن الشركة الطاعنة إذ أودعت صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ ٦ / ٩ / ١٩٦٩ فإنها تكون قد أقامت طعنها بعد انقضاء ميعاد الطعن بالنقض مضافا إليه ميعاد المسافة المقرر قانونا ، ومن ثم يكون حقها في الطعن قد سقط ويتعين لذلك قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد القانوني .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى العتي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين ،
الدكتور سعيد عبد الماجد ، محمد فتح الله ، سيد عبد الباقي ، والدكتور أحمد حسني .

(٧٧)

الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٧ القضائية :

(١) تزوير " الإدعاء بالتزوير " .

الإدعاء بالتزوير . - عدم جواز إضافة مدعى التزوير إلى دفاعه أمام المحكمة أو في
مذكرة الشواهد لإدعاء بتزوير محرر آخر أو إضافة مواضع أخرى للتزوير في ذات المحرر
لم ترد بتقرير الطعن بالتزوير .

(٢) عقد " فسخ العقد . الشرط الفاسخ " .

الاتفاق على فسخ العقد في حالة تحقق والفة معينة . - جواز الحكم بالفسخ بناء على هذا
الاتفاق وإن لم يخل المتعاقدة بالزمام .

١ - مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن المشرع قد رسم طريقاً
للادعاء بتزوير المحررات هو طريق التقرير به في قلم الكتاب وجعل تقرير
الطعن بالتزوير هو وحده المعول عليه في بيان المحررات المدعى بتزويرها وفي
تحديد مواضع التزوير بها ، ومن ثم لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه
أمام المحكمة أو في مذكرة شواهد التزوير الإدعاء بتزوير محرر آخر لم يشمل تقرير
الطعن أو إضافة مواضع أخرى في المحرر المدعى تزويره غير تلك التي حددها في
التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو
طريق التقرير في قلم الكتاب .

٢ - مؤدى نص المادتين ٢٦٩ ، ٢٧٠ من القانون المدنى يدل على أن الفسخ كما يكون جزاء على عدم تنفيذ أحد الطرفين لالتزامه التعاقدى ، قد يترتب على تحقق شرط فاسخ يتفق الطرفان على أن مجرد تحققه يؤدي إلى انقضاء العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة على الطاعن طالبة الحكم بفسخ عقد الشركة المؤرخ ١٩٧٢/٥/١٦ وما ترتب على ذلك من آثار ، وقالت شرحا لدعواها أنه تكونت بينهما شركة تضامن بمقتضى ذلك العقد وفى ذات التاريخ حرر الطاعن إقرارا بأنه فى حالة قيامها بسداد دين له فى ذمتها يعتبر عقد الشركة مفسوخا من تلقاء نفسه ، وقد أقر الطاعن بموجب مخالصة مؤرخه ١٩٧٣/٤/٢١ بأنه قبض هذا الدين وباعتبار العقد مفسوخا . طعن الطاعن على هذه المخالصة بالتزوير . وبتاريخ ١٩٧٤/١/١٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الإدعاء بالتزوير ثم قضت بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٥ باعتبار عقد الشركة المؤرخ ١٩٧٢/٥/١٦ مفسوخا . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٠ لسنة ٩٢ ق ، وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه أنكر توقيعه على الإقرار المؤرخ ١٩٧٢/٥/١٦ والمخالصة المؤرخه ١٩٧٣/٤/٢١ غير أن وكيله قصر الطعن بالتزوير على هذه المخالصة دون الإقرار فقصر محكمة أول درجة بحثها على ما قرر به الوكيل دون أن تلتفت إلى مخالفته لما طعن به الأصيل ، وسأيرتها في ذلك محكمة الاستئناف . هذا فضلا عن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع للتدليل على تزوير تلك المخالصة بأن المطعون ضدها لم يتحسد بها في الدعوى المستعجلة التي أقيمت بطلب فرض الحراسة على الشركة موضوع الدعوى ، ولا في تحقيقات الشكوى رقم ٤٩٤٨ سنة ١٩٧٣ لإدارى شبرا التي تناولت النزاع القائم بينهما حول أرباح هذه الشركة رغم أنه قدم صورا رسمية من حكم الحراسة وتحقيقات الشكوى الإدارى التالين لتاريخ هذه المخالصة إلا أن الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يشر إلى هذين المستندين بخفاء مشوبا بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وقد نصت المادة ٤٩ من الإثبات على أن " يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ، وتبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلا " فقد دلت على أن المشرع قد رسم طريقا للإدعاء بتزوير المحررات هو طريق التقرير به في قلم الكتاب وجعل تقرير الطعن بالتزوير هو وحده المعول عليه في بيان المحررات المدعى بتزويرها وفي تحديد مواضع التزوير بها ، ومن ثم لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة شواهد التزوير الإدعاء بتزوير محرر آخر لم يشمله تقرير الطعن أو إضافة مواضع أخرى في المحرر المدعى بتزويره غير تلك التي حددتها في التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم الكتاب ، ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن التقرير الذى حرره الطاعن في قلم الكتاب قد انصب على الادعاء بتزوير المخالصة المؤرخه ١٩٧٣/٤/٢٨ وأوضح في مذكرة شواهد التزوير أن - توقيعه الصحيح على أقواله بحضور تحقيق الشكوى رقم ٤٩٤٨ لسنة ١٩٧٣ لإدارى شبرا قد نزع بطريقة ما وألصق

بالمخالصة ولم يضمن الطاعن تقريره في قلم الكتاب الإدعاء بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٧٢/٥/١٦ فن تم لا يقبل منه الإدعاء أمام المحكمة بتزوير الإقرار المشار إليه لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير محرر بغير الطريق الذي رسمه القانون ولا تريب على الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الإدعاء ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق معين بواسطة أهل الخبرة متى أطمأنت إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بصحة المحرر ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي بجلسته ١٩٧٤/١/١٥ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الإدعاء بتزوير المخالصة وبصححتها على قوله : " وحيث إن - المدعى عليه وهو مدعى التزوير ساق دليلا واحدا على الطعن بالتزوير على المخالصة المؤرخه ١٩٧٣/٤/٢١ هو قوله أن توقيع الصحيح المذيل به المحضر الإداري سالف الذكر قد انتزع بطريق ما ثم الصق بذيل المخالصة المطعون عليها ليوحى ذلك بأنها صادرة منه ، وقال أن المحكمة لها أن تجرى التحقيق الذي تراه بشأن تحقيق هذا الدليل ، وحيث إن هذه الواقعة واقعة مادية محسوسة لا تحتاج إلى إجراء شيء إلا التحقق مما إذا كان توقيع الطاعن قد انتزع فعلا من المحضر المشار إليه ثم الصق بذيل . الايصال المطعون عليه أم أن هذا التوقيع ما يزال باقيا في مكانه من محضر التحقيق المذكور ، ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر التحقيق سالف الذكر وعلى الوجه سالف البيان أن توقيع الطاعن بالتزوير ما يزال في مكانه ولم ينتزع كما يدعى ، فإنه يثبت أن هذا الطعن على غير أساس من الصحة ومن الواقع الأمر الذي يتعين معه القضاء برفض الإدعاء بالتزوير موضوعا وبصحة السند المطعون عليه . "

وكان هذا الذي أورده الحكم سائقا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويكفي لحمل قضائه ، فلا عليه أن يتبعض الخصوم في مناحي أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً ، لأن في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والنجح ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن اتفاق الطرفين على اعتبار عقد الشركة مفسوخا بوفاء المطعون ضدها بدين فى ذمتها إن هو إلا شرط فاسخ للالتزامات الناشئة عن عقد الشركة ومن ثم تزول معه تلك الالتزامات و يعتبر عقد الشركة كأنه لم يقم بأثر رجعى وبالتالى لا يسوغ الحكم بفسخه ذلك أن الحكم بفسخ العقد لا يرد إلا جزاء على عدم تنفيذ أحد الطرفين لالتزامه فيه ، وإذ كان لم ينسب إلى الطاعن أى إخلال بتنفيذ عقد الشركة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ هذا العقد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٢٦٩ من القانون المدنى إذ نصت على أنه " يترتب على تحقق الشرط الفاسخ زوال الالتزام ويكون الدائن ملزما برد ما أخذه ، فإذا استحال الرد لسبب هو مسئول عنه وجب عليه التعويض وعلى أن أعمال الإدارة التى تصدر من الدائن تبقى نافذة رغم تحقق الشرط " و إذ نصت المادة ٢٧٠ من هذا القانون فى فقرتها الأولى على أنه " إذا تحقق الشرط استند أثره إلى الوقت الذى نشأ فيه الالتزام إلا إذا تبين من إرادة المتعاقدين أو من طبيعة العقد أن وجود الالتزام أو زواله إنما يكون فى الوقت الذى تحقق فيه الشرط ، فإن هذين النصين يكونان قد دلا على أن - الفسخ كما يكون جزاء على عدم تنفيذ أحد الطرفين لالتزامه التعاقدى ، قد يترتب على تحقق شرط فاسخ يتفق الطرفان على أن مجرد تحققه يؤدى إلى انقراض العقد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار العقد مفسوخا على سند من تحقق الشرط الفاسخ المتفق عليه وهو وفاء المطعون ضدها لدين فى ذمتها للطاعن ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لقضائه بفسخ عقد الشركة دون إخلال الطاعن بالالتزامات الناشئة عن هذا العقد يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما كان ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد عبد المجيد ، عامر المرافى ، محمد فتح الله ،
والدكتور أحمد حسنى .

(٧٨)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٩ القضاية :

(١) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان .

إحالة الحكم الاستثنائى لحكم الابتدائى فى أسبابه . ورود أهم التابع فى هذه الأسباب
والإشارة باعتباره أحد المستأنف عليهم فى الحكم الاستثنائى . إغفاله ذكر اسمه فى ديباجة
الحكم . لا بطلان .

(٢) استئناف . إعلان . بطلان . تجزئة .

البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحة . بطلان نسبي . وجوب
تمسك صاحب الشأن به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوماً فيه بالتضامن .

١ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كان
الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك فى حقيقة
الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ
جسماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان
الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تبنى أسباب الحكم المستأنف
كاملة فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الحكم
المستأنف أنه أورد اسم المدعى عليه الأول (المطعون ضده الثالث) وأوضح

في أسبابه أنه تابع للطاعنين ومرتكب الحادث ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أوما إليه باعتباره المستأنف عليه الثالث ، وأكد في قضائه قيام علاقة التبعية بين الطاعنين وبينه وقت ارتكاب الحادث ، فان إغفال الحكم المطعون فيه ذكر اسمه ليس من شأنه التشكيك في شخصه ولا يترتب عليه بطلان الحكم .

٢ — البطلان المترتب على مخالفة قواعد الاعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تغيب أو تخلف إعلانه فلا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوما فيه بالتضامن إذ لا يفيد من البطلان في هذه الحالة إلا إذ تمسك به صاحبه ، ولما كان الخصم الذي قرر الطاعنان تخلف إعلانه لم يتمسك بالبطلان المترتب على ذلك ، فان نعيهما على الحكم بهذا الوجه يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ٢٩٢٦ سنة ٧٥ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعنين والمطعون ضده الثالث طالبا الحكم بالزامهم متضامنين في مواجهة المطعون ضدها الثانية بأن يدفعوا له مبلغ ٧٠٠٠ ج وقال شرحا لدعواه أنه كلف المطعون ضده الثالث — الذى يعمل ميكانيكى سيارات بالرسـت هاوس الخاص بالطاعنين — إصلاح سيارته التى اشتراها بعقد عرفى من المطعون ضدها الثانية، إلا أنه قام بقيادتها واصطدم بشجرة وأدى هذا

الاصطدام إلى تلف السيارة تلفاً تاماً ، فأقام دعوى مستعجلة باثبات حالة السيارة ثم أقام دعواه المائلة بطلب التعويض ، وقد أنكر الطاعنان تبعية المطعون ضده الثالث لهما وتركه العمل منذ ١٩٧٥/٥/٣١ حالة أن الحادث وقع في ١٩٧٥/٨/٢٣ ، فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع أقوال الشهود قضت بجلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ بالزام الطاعنين والمطعون ضده الثالث متضامين في مواجهة المطعون ضدها الثانية بأن يؤدوا للمطعون ضده الأول مبلغ ٤٠٠٠ جنيه فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٤ سنة ٣٣ ق ، وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه بطلانه للنقض الجسيم في أسماء الخصوم وبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما اختصا المطعون ضده الثالث في الاستئناف كما يبين من صحيفته — إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل ذكر اسمه سواء في ديباجته أو أسبابه فجاء باطلا لمخالفته نص المادة ٢/١٧٨ من قانون المرافعات التي تنص على أن النقض أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم ، هذا فضلا عما ثبت لهما بعد الحكم أن صحيفة الاستئناف لم تعلن إلى المطعون ضده الثالث ورغم ذلك قضت محكمة الاستئناف في الدعوى دون أن تتحقق من اتمام إعلانه وصحة انعقاد الخصومة بالنسبة له فجاء حكمها باطلا لقيامه على إجراءات باطلة .

وحيث ان هذا النعي في شقه الأول غير صحيح ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا كان الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة

المرددة في الدعوى ، فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تبني أسباب الحكم المستأنف كاملة فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الحكم المستأنف أنه أورد اسم المدعى عليه الأول (المطعون ضده الثالث) وأوضح في أسبابه أنه تابع للطاعنين ومرتكب الحادث ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أوما إليه باعتباره المستأنف عليه الثالث ، وأكد في قضائه قيام علاقة التبعية بين الطاعنين وبينه وقت ارتكابه الحادث ، فإن اغفال الحكم المطعون فيه ذكر اسمه ليس من شأنه التشكيك في شخصية ولا يترتب عليه بطلان الحكم ، والنعي في شقه الثاني غير مقبول ذلك أن البطلان المترتب على مخالفة قواعد الإعلان هو نسبي مقرر لمصلحة من تغيب أو تخلف إعلانه فلا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوماً فيه بالتضامن ، إذ لا يفيد من البطلان في هذه الحالة إلا إذا تمسك به صاحبه ولما كان الخصم الذي قرر الطاعنان تخلف إعلانه لم يتمسك بالبطلان المترتب على ذلك فإن نعيهما على الحكم بهذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم المطعون فيه قد ساير الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من قيام علاقة التبعية فيما بينهما وبين المطعون ضده الثالث وأهدر حجية الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات بصحة البيانات الواردة في الاستمارة الخاصة بإنهاء علاقة العمل بينهما وبين المطعون ضده الثالث قبل وقوع الحادث ، كما أنها تمسكاً بصحيفة الاستئناف بدلالة الشهادة المقدمة منهما والصادرة من مجلس مدينة وادي النطرون ومثبت فيها أنه لا توجد باستراحة " الرست هاوس " ورشة أو ميكانيكي معين لاصلاح السيارات ، إلا أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي اقتصر على مناقشة ماورد بتلك الشهادة فيها يتعلق بعدم وجود الورشة وأغفلت الرد على ماورد بها من عدم وجود ميكانيكي ، كما التفت الحكم المطعون فيه عن طلبهما إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد لسماع أقوال

شاهديهما ، فجاء الحكم مشوباً بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص — القرائن والأخذ بقرينة دون غيرها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية بغير معقب عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً ، ولما كان الحكم المستأنف الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد استخلص قيام علاقة التبعية بين المطعون ضده الثالث والطاعنين من جملة قرائن أوردها بأسبابه بقوله ” ولما كان يستقر في وجدان هذه المحكمة وجود تبعية بين المدعى عليه الأول (المطعون ضده الثالث) والمدعى عليه الثاني والخم المدخل — (الطاعنين) من شهادة شاهد المدعى الذي تطمئن المحكمة إلى شهادته والذي قرره وهو سائق يتردد على الرست هاوس يعمل على الخط ما بين الاسكندرية والقاهرة أن المدعى عليه الأول يعمل ميكانيكي سيارات لدى الخصم المدخل .. والتي تأيدت وتؤكدت بما قرره المدعى عليه الأول بمحضر الشرطة .. والذي قرر فيه بداءة عند سؤاله أنه يعمل ميكانيكي سيارات تبع الرست هاوس وقيم به .. ولا ينال من ذلك أن يعدل عن تلك الحقيقة .. “ . وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله ” وحيث إنه من موضوعه فقد أصاب الحكم المستأنف في قضائه للأسباب الصحيحة التي قام عليها ، ولا ينال منها ما جاء بشهادة هيئة التأمينات من انتهاء خدمة المستأنف عليه الثالث في ١٩٧٥/٥/٣١ أى قبل الحادث ، إذ ليس هناك ما يمنع من أن يخطر رب العمل هيئة التأمينات بإنهاء مدة العمل بينما يبقى العامل مستمرا في عمله ، والعبرة بواقع الحال ، والحال كما انتهى الحكم المستأنف أن علاقة التبعية كانت قائمة بين المستأنفين والمستأنف عليه الثالث وقت ارتكاب الخطأ محل التذاعى “ وكان هذا

الذى أورده الحكم فى استخلاص ثبوت علاقة التبعية سائغا ويكفى لحل قضائه ، فلا يعيبه عدم تتبع مختلف أقوال وحجج الطاعنين والرد عليها استقلالا ، ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم قودة ، وحسن النمر ، ومخير عبد المجيد ، وعبد إبراهيم خليل .

(٧٩)

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥ القضائية :

(١) إعلان . تقض .

إعلان الطعن . وجوب أن يكون الشخص الخصم أو في موطنه الأصلي . الإعلان في الموطن
المختار . مرقه . م ٢١٤ مرافعات .

(٢) دعوى "تعجيل الدعوى" . استئناف .

تعجيل ورثة المذموم لا دعوى بعد انقطاع ميراث الخصومة . عدم بيان الموطن الأصلي لم صحيفة
التعجيل واتخاذهم فيها ، وطنا مختارا لهم . عدم جواز إعلانهم بحيفه الاستئناف في هذا الموطن .
ملة ذلك .

(٣ ، ٤) استئناف . قانون .

إعتبار الاستئناف كأن لم يكن لإعلان صحيفته بعد الميعاد المحدد . المادة ٧٠ ، ٢٢٠
مرافعات . إمتداد هذا الجزء من نص المادة ٢٢٠ مرافعات . لا يفتى عدم إعماله
ملة ذلك .

(٤) إعلان صحيفة الدعوى أو الاستئناف . إجراء لازم لانعقاد الخصومة . مريان قواعد
إجراءات الدعوى والأحكام فيها على الاستئناف . م ٢٤٠ مرافعات . مؤداه مريان إجراءات
إعلان الدعوى في المرافعة المنصوص عليها في المادة ٧٠ مرافعات .

١ - مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين : ١ - إذا كان الموطن المختار - للمطعون عليه - مبينا في ورقة إعلان الحكم . ٢ - إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وفي غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطعن في الموطن المختار لأن الأصل - وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة - أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي .

٢ - إذ كان البين من أوراق الطعن أنه لما انقطع سير الخصومة بوفاة المدعى - مورث المطعون عليهم - أثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، عجل المدعى عليهم - الطاعنون - الدعوى قبل ورثته ، ولما انقطع سير الخصومة مرة أخرى بوفاة أحد المدعى عليهم - الطاعنين - عجل ورثة - المطعون عليهم - السير فيها بإعلان للمدعى عليهم - الطاعنين - لم يبينوا فيه موطنهم الأصلي واتخذوا فيه موطنًا مختارًا ، وكان إعلان التعجيل لا يقوم مقام صحيفة افتتاح الدعوى ، فإن عدم بيان ورثة المدعى موطنهم الأصلي في ورقة هذا الإعلان لا يجيز الاستئناف - الطاعنين - إعلانهم بصحيفة الاستئناف في الموطن المختار الذي بينوه في ورقة إعلان التعجيل .

٣ - النص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على أن يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الاستئناف وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى مفاده أنها أخذت في رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفة قلم الكتاب ، فوحد المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن فاكتفى فيها بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بدلا من إعلانها ، ولذلك أسقط حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٠ التي كانت تقضى بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، وذلك انساقا مع النظام الذي كان قد قرره في رفع الدعوى وواجب المدعى في إجراءاتها حيث كانت تقضى

في فقرتها الأولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ومن ثم فحذف هذه الفقرة كان نتيجة عدول المشرع عن رفع الدعوى أو الاستئناف بتكليف بالحضور واكتفائه في رفعها بإيداع صحيفتها قلم الكتاب فأصبح إعلان الدعوى أو إعلان الاستئناف مجرد إجراء يتم به اتصال الدعوى أو الاستئناف بالخصم لأنه إذا كان يكفي لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يترتب عليها — كأثر إجرائي — بدأ الخصومة ، إلا أن انعقاد الخصومة مشروط بتمام إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه أو إلى المستأنف عليه ، فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كأثر للطالبة القضائية .

٤ — إعلان صحيفة الدعوى أو صحيفة الاستئناف إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، إلا أنه إجراء مشروط بميعاد؛ ومؤدى ذلك أن المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، إذ تقضى بأن يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام إنما تقصد الإجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة ، وإعلان صحيفته الاستئناف إجراء مشروط بحصوله في ميعاد فلحالاتها تشمل هذا الإجراء مشروطاً بميعاده وهو ما تتمضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٦٣٢

لسنة ١٩٥٧ مدنى أسيوط الابتدائية ضد الطاعنين وآخرين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للعقارات الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى . وبجلسة ١٩٦٠/٣/١٠ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى - مورث المطعون عليهم - فعجل المدعى عليهم - الطاعنون - الدعوى بإعلان ورثته وبجلسة ١٩٦٦/٦/٣م حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة .. أحد المدعى عليهم فعجل ورثة المدعى - المطعون عليهم - الدعوى بإعلان ذكروا فيه أنهم يقيمون بالقاهرة وأن محلهم المختار مكتب الأستاذ .. المحامى بأسيوط ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠ حكمت المحكمة بإثبات ترك المدعين - المطعون عليهم - الخصومة بالنسبة لمن عدا الطاعن من المدعى عليهم ، وبتثبيت ملكية المدعين - المطعون عليهم - للعقارات موضوع النزاع ، إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ سنة ٤٩ ق أسيوط ولدى إعلان المطعون عليهم - ورثة المدعى - بصحيفة الاستئناف بموطن مورثهم المبين بصحيفة افتتاح الدعوى أثبت المحضر عدم تمام الإعلان لأن المطلوب إعلانهم لا يقيمون بالعنوان المذكور . فأعلن الطاعنون صحيفة الاستئناف للمطعون عليهم فى ١٩٧٤/٥/٥ بمكتب الأستاذ .. المحامى باعتباره موطنهم المختار المبين فى ورقة إعلان تعجيل السير فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ثم أعادوا إعلانهم فيه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧ حكمت المحكمة بناء على طلب المستأنف عليهم - المطعون عليهم - باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانهم بصحيفته إعلانا صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب كنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقولون أن المدعى - مورث المطعون عليهم - أقام الدعوى بصحيفة اشتملت على بيان موطنه الأصلي ومحل المختار ، ولما توفى استأنف الطاعنون

السير في الدعوى بإعلان تعجيل وجه لورثته في الموطن الأصلي لمورثتهم ، ولما انقطع سير الخصومة مرة أخرى ب وفاة أحد المدعى عليهم — الطاعنين — استأنف المطعون عليهم السير في الدعوى بإعلان تعجيل جاء به أنهم يقيمون بالقاهرة وأن موطنهم المختار مكتب الأستاذ — — المحامي بأسبوط ، وهو ذات ما أوردوه في إعلانهم بطلباتهم الختامية ، وبهذين الإعلانين إنعقدت إجراءات جديدة أصبح فيها المطعون عليهم — ورثة المدعى — مدعين وكان عليهم أن يبينوا بالإعلان موطنهم الأصلي وموطنهم المختار لزوال أثر الموطن الأصلي المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ب وفاة مورثهم — المدعى — فاذا ما جهلوا فيه موطنهم الأصلي جاز إعلانهم بالطعن في موطنهم المختار عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات ، وإذ هم أعلنوا المطعون عليهم في موطنهم المختار ، بإعلان تعجيل الدعوى بعد أن أثبت المحضرات أنهم لا يقيمون في الموطن الأصلي لمورثهم — المدعى — فإن الإعلان يقع صحيحاً وفي الميعاد وإذ خالف الحكم المطعون فيه — هذا النظر وذهب إلى بطلان إعلان صحيفة الاستئناف في الموطن المختار الذي اتخذته المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين : (١) إذا كان الموطن المختار للمطعون عليه مبيناً في ورقة إعلان الحكم . (٢) إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وفي غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطعن في الموطن المختار لأن الأصل — وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة — أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي . لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الطعن أنه لما انقطع سير الخصومة ب وفاة المدعى — مورث المطعون عليهم — أثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى عجل المدعى عليهم — الطاعنون — الدعوى قبل ورثته ، ولما انقطع سير الخصومة مرة أخرى ب وفاة أحد المدعى عليهم — الطاعنين — عجل ورثة المدعى — المطعون عليهم — السير فيها بإعلان للمدعى عليهم — الطاعنين — لم يبينوا فيه

مواطنهم الأصلي واتخذوا فيه موطناً مختاراً ، وكان إعلان التعجيل لا يقوم مقام صحيفة افتتاح الدعوى ، فإن عدم بيان ورثة المدعى لمواطنهم الأصلي في ورقة هذا الإعلان لا يجوز للمستأنفين (الطاعنين) إعلانهم بصحيفة الاستئناف في الموطن المختار الذي بينوه في ورقة إعلان التعجيل وإذ هم أعلنوهم بصحيفة الاستئناف في الموطن الذي بينه مورثهم — المدعى — في صحيفة افتتاح الدعوى ورد الإجابة بأن المستأنف دليهم — المطعون عليهم — غير مقامين فيه كان على الطاعنين أن يتحروا مواطنهم ويقوموا بإعلانهم فيه حتى إذا لم يهتدوا إليه بعد التحرى الجاد قاموا بإعلانهم للزيادة العامة بالأجراءات التي نصت عليها الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات ، وإذا تنكب الطاعنون الطريق الصحيح في إعلان المطعون عليهم وأعلنوهم بصحيفة الاستئناف في الموطن المختار في غير الحالتين الواردتين على سبيل الاستثناء في المادة ٢١٤ من قانون المرافعات ، فإن الإعلان يقع باطلاً وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن الجزاء الذي رتبته المادة ٧٠ من قانون المرافعات باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، إذ لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، لا يسرى على الدعوى في مرحلة الاستئناف لأن المشرع لم يحرص على أن يقيد المستأنف بميعاد يتضمن إعلان صحيفة الاستئناف خلاله ولو أراد ذلك لأورد نصاً خاصاً بالاستئناف كما فعل في قانون المرافعات الملغى الذي كانت المادة ٤٠٥ منه تنص على أن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين بالرغم من قيام المادة ٤١٦ منه التي كانت تنص على أنه — يجرى على قضية الاستئناف ما يجرى من القواعد على القضايا أمام محكمة الدرجة الأولى — وهي تقابل نص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات الحالي ، ولا ينال من ذلك أن المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات الحالي تقرر بأن يرفع الاستئناف

بصحيفة تودع قلم الكتاب وقف الأوضاع المقررة لرفع الدعوى لأن المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات الملغى كانت تتضمن نفس الحكم، هذا إلى أن المادة ٧٠ من قانون المرافعات الحالي إنما تتحدث عن ميعاد يتعين بتكليف المدعى عليه بالحضور خلاله ، أما المادة ٢٣٠ منه تتحدث عن الأوضاع المقررة لرفع الدعوى وكذلك تتحدث المادة ٢٤٠ من القواعد المقرر أمام محكمة الدرجة الثانية فيما يتعلق بالاجراءات أو بالأحكام أما المواعيد فلا تدخل تحت مدلول عبارات الأوضاع والاجراءات والأحكام الواردة بنص المادتين ٢٣٠ ، ٢٤٠ سالفتي الذكر ، والدليل على ذلك أن المادة الخامسة من قانون المرافعات يجرى نصها بأنه " إذ نص القانون على ميعاد حتمي باتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " . وكذلك تتحدث المادة ١٩ من قانون المرافعات عن المواعيد كما تتحدث عن الاجراءات فتقول " يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، وإذ تمسك الطاعنون بهذا الدفاع ولم يتناوله الحكم المطعون فيه بالرد فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التدبير .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الاستئناف وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى مما مفاده أنها أخذت في رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفته قلم الكتاب ، فوحد المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن فأكتفى فيها بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بدلاً من إعلانها ، ولذلك أسقط حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٣٠ التي كانت تقضى بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، وذلك إتساقاً مع النظام الذي كان قد قرره في رفع الدعوى وواجب المدعى في إجراءاتها حيث كانت تقضى في فقرتها الأولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ومن ثم لحذف هذه الفقرة كان نتيجة عدول المشرع عن رفع الدعوى

أو الاستئناف بتكليف بالحضور واكتفاءه في رفعها بإيداع صحيفة قلم الكتاب فأصبح إعلان الدعوى أو إعلان الاستئناف مجرد إجراء يتم به اتصال الدعوى أو الاستئناف بالحكم لأنه إذا كان يكفي إجراء المطالبة القضائية بإيداع صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يترتب عليها — كأثر إجراءي — بدء الخصومة ، إلا أن انعقاد الخصومة مشروط بتمام إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه أو إلى المستأنف عليه ، فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ، ومن ثم كان إعلان صحيفة الدعوى أو صحيفة الاستئناف إجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم إلا أنه إجراء مشروط بميعاد ومؤدى ذلك أن المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات إذ تقضى بأن يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام إنما تقصد الإجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة وإعلان صحيفة الاستئناف إجراء مشروط حصوله في ميعاد فإحالتها تشمل هذا الإجراء مشروطاً بميعاده وهو ما تقضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الطاعنون — المستأنفون — قد وجهوا ورقة إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليهم — المستأنف عليهم — في موطنهم المختار الذي اتخذوه أمام محكمة أول درجة في غير الحالتين اللتين أجاز القانون فيهما إعلان الطعن في الموطن المختار استثناء من الأصل ، وكان هذا الإعلان قد رفع باطلاً غير منتج لآثاره القانونية — على نحو ما سلف في الرد على السبب الأول — وقد خلت أوراق الطعن مما يفيد قيام الطاعنين بإعلان المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف لإعلاننا صحيفتها في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ، وكان المستأنف عليهم — المطعون عليهم — قد دفعوا قبل أن يتعرضوا للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفهم بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وكان ميعاد ثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت عليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف في هذا القانون — على ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — هو ميعاد حضور بصرى النص و يترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن وهذا الجزاء قد تقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخى المستأنف فى إعلان الاستئناف من اطالة الأثر المزتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب و يتعم على المحكمة عملا بالمادتين ٧٠ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ و ٢٤٠ من ذات القانون أن توقع الجزاء المذكور فى حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ، مالم يتنازل عن طلب توقيعه وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فمن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وحضورية السادة
المستشارين ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا
ومحمد زفلول عبد الحميد .

(٨٠)

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) دعوى . محاماة . وكالة .

وجوب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل
له . م ١٢٢ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه
أو وكلاء عن غيره .

(٢) استئناف . دعوى . محاماة .

الاستئناف المرفوع ضد أحد المحامين . عدم وجوب توقيع محام على صحيفة متى عجز
المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفضه . لا محل
لاشروط التقدم بطلب الإذن بالفعل .

(٣ - ٦) محاماة . وكالة .

(٣) علاقة الخصوم بوكلائهم . عدم جواز تصدى المحكمة لها طالما لم ينكر صاحب
الشان وكالة وكيله .

(٤) تكييف العقد المبرم من الخصوم والمحامي بأنه عقد وكالة . قيامه بأعمال مادية تابعة
للعمل القانوني الذي يباشره لصاحبه . لا يفر من حقه كوكيل عنهم .

(٥) أتعاب المحامي المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاض . جواز
تخفيض المحكمة لها . م ٧٠٩ مدني .

(٦) تقدير المحكمة لأتخاب المحامي عما قام به من أعمال لصالح موكله . استنادها إلى أهمية الدعوى والجهد المبذول فيها . عدم التزامها سرد بيان مقفل لجميع ما بالره المحامي من أعمال .

١ — تنص المادة ١٣٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٣/١١/١٩٦٨ على أنه "لا يحق للمحامي أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ويجوز في حالة الاستعجال صدور الإذن من رئيس المجلس . وإذا لم يصدر الإذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب كان للمحامي أن يتخذ ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة — أخذا بظاهر هذا النص وإعمالا لحكمته من قيام نقابة المحامين على حسن العلاقة بين أعضائها — على أن الخطاب فيه موجه إلى المحامي الشاكي أو متخذ الاجراء سواء عمل لصالح نفسه أو وكلا عن غيره .

٢ — المادة ٨٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه فقراتها ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ هو تحقيق لما رآه الشارع من وجوب أن يستعين المتقاضون في الهام من منازعاتهم أمام المحاكم بمختلف طبقاتها ودرجاتها بالمحامين المقررين لديها حتى تنجو الخصومة من المهاترة وينتفى اللدد فيها . ومنه وجوب تقديم صحت الاستئناف موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمة وقد نصت في فقرتها الخامسة والأخيرة على البطلان جزاء مخالفة أحكامها ، وهذا الجزاء تبدو قسوته إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يكن رافعها لسبب أو لآخر قد تمكن من توكيل محام أو كان من وكله من المحامين لم يصدر له من النقابة الفرعية لسبب أو لآخر الإذن المنو عنه في المادة ١٣٣ بما حدا الشارع إلى أن يرد للمتقاضين حقهم الأصيل في أن يباشروا منازعاتهم بأنفسهم إذا كانت مرعدة بينهم وبين أحد المحامين ، وفي هذا تقول الفقرة المذكورة بعد أن رتب جزاء البطلان على مخالفة أحكام الفقرات الأربعة

السابقة عليها أنه " ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الفرعية الإذن المنوه عنه في المادة ١٣٣ " . فأعفتهم من قيد الاستعانة بالمحامين ، وليس بصحيح في القانون القول بأن هذا الإعفاء مقيد بشرط أن يكون وكيل المدعى في دعوى مرفوعة ضد محام قد تقدم بطلب للحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ولم يصدر له الإذن إذ لو تحقق هذا الشرط لكان فيما نصت عليه المادة ١٣٣ - من جواز أن يتخذ المحامي ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة إذا لم يصدر الإذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ طلبه - كل الغناء ولبدأ النص على الإعفاء لغوا لا طائل تحته ولا فائدة منه .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، والمطعون ضده الرابع لم ينكر وكالة المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الاستئناف كما لم يحدد حضوره عنه أمام المحكمة فاستخلصت محكمة الموضوع من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية وجاء استخلاصها سائغا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بحيث يعد النعي عليه جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

٤ - المناط في تكييف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو بما عناه المتعاقدون منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه وقائع الدعوى ومستنداتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستندا إلى ما ثبت بالعقد المبرم بين الطرفين من أن الطاعن وهو محام اتفق مع المطعون ضدهم الأربعة الأول على أن يقوم بالدفاع عنهم كدعين بحقوق مدنية في قضية الجنحة رقم في الحصول على حكم نهائي فيها ثم إقامة الدعاوى المدنية اللازمة للحصول على التعويض النهائي وإلى حضوره عنهم كدعين مدنيين في الجنحة واستئنافه للحكم الصادر بها ضدهم بصفته وكلا عنهم ، وإقامته الدعوى المدنية رقم باسمهم واستئنافه للحكم

الصادر فيها ، وكانت هذه الأعمال تغلب فيها صفتة كوكيل وإن استتبع
القيام بأعمال مادية فهذه تعتبر تابعة للعمل القانونى الذى باشره لصالحهم فانه
يكون قد التزم صحيح القانون حين اعتبره وكلاء عنهم .

٥ - تنص المادة ٧٠٩ من القانون المدنى على أن " ١ - الوكالة
تبرعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة ، أو يستخلص ضمنا من حالة
الوكيل . ٢ - فاذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير
القاضى إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة ، وإذا كان المبلغ الذى طالب
به الطاعن هو أتعاب محاماة تتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة - فإنه -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعد أجرة وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملا
بالمادة المذكورة ولا عليها إن هى خفضته .

٦ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فى تقدير أتعاب الطاعن
مما قام به من أعمال لصالح المطعون ضدهم بما فيهم القصر المشمواين بوصاية
المطعون ضده الرابع إلى أهمية الدعاوى التى باشرها وما قام به من إجراءات
ودفاع والجهد الذى بذله والنتيجة التى حققها لهم ، ومن ثم فهو ليس فى حاجة
إلى سرد بيان مفصل لجميع الأعمال التى باشرها إبان وكالته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن طلب من رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية إصدار أمر
بالزام المطعون ضدهم الأربعة الأول عن أنفسهم وبصفة رابعهم وصيا على قصر
بأن يؤدوا إليه مبلغ ألف جنيه على وجه التضامن والتكافل فيما بينهم مع تثبيت

الحجز التحفظي الذي أوقعه تحت يد المطعون ضده الخامس على أساس أنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٦٩/٢/٤ أسند إليه المطعون ضدهم الأربعة الأول بوصفه محاميا أمر الادعاء عنهم متضامنين وعلى سبيل التكافل فيما بينهم مدنيا في قضية جنحة وفيما يرى رفعه من الدعاوى المدنية للحصول على حكم بالتعويض النهائي عن قتل مورثهم ، وتضمن الاتفاق تقدير أتعابه عن جميع درجات التقاضي حتى الاستئناف العالي بخمسة وعشرين في المائة مما يقضى به ، وقد قضى نهائيا في ١٩٧٢/١/٣ لصالحهم بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، ولما امتنعوا عن تحرير حوالة حق لصالحه عن ألف جنيه استصدر ضدهم أمر الحجز ونفذه وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١١ رفض رئيس المحكمة إصدار أمر الأداء وحدد جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ٥٢١٦ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة كما نظم المطعون ضدهم الأربعة الأول من أمر الحجز واختصموا فيه المطعون ضدهما الخامس والسادس بالإضافة إلى الطاعن وقد نظمهم برقم ٥٢٠٩ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة ، وقررت المحكمة ضم الدعويين وقضت فيهما بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ برفض التظلم وبالزام المطعون ضدهم الأربعة الأول عن أنفسهم وبصفة رابعهم وصيا على .. و .. و .. قصر المرحوم .. متضامنين بأن يؤدوا إلى الطاعن مبلغ ١٠٠٠ جنيه وبصحة إجراءات الحجز وجعله نافذا فاستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم بالاستئناف ٣٦٠٧ لسنة ٩٠ قضائية القاهرة وفيه دفع الطاعن بطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام ، فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٩ برفض الدفع وحددت جلسة لنظر الموضوع وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٥ قضت بتعديل الحكم المستأنف بالزام القصر الثلاثة المشمولين بوصاية المطعون ضده الرابع كدينين وباقي المطعون ضدهم الأربعة بصفاتهم الشخصية ككفلاء متضامنين بينهم بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ٣٠٠ جنيه وبالزام المطعون ضدهم الأربعة الأول بصفة تم الشخصية بأن يدفعوا بالتضامن بينهم إلى الطاعن مبلغ ١٠٠ جنيه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة إجراءات الحجز التحفظي . طعن الطاعن في هذا الحكم والحكم الصادر بجلسته ١٩٧٥/٣/٩ بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون

ضدهما الخامس والسادس ورفضه موضوعا بالنسبة لباقي المطعون ضدهم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهما الخامس والسادس أنهما ليسا خصمين للطاعن ولم ينازعهما في طلباته فلا يجوز له اختصاصهما أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك بأن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما الخامس والسادس لم تبد منهما منازعة للطاعن أمام محكمة الموضوع كما لم يوجه هو اليهما أى طلب فلا تكون له مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض بما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن فيما خلا ذلك قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الطعن على الحكم الصادر بجلسته ١٩٧٥/٣/٩ اقيم على سبب واحد من ثلاثة أوجه ينحى فيه الطاعن عليه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول في الوجه الأول إن الحكم قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم توقيعها من محام مقبول أمام محاكم الاستئناف تأسيسا على أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٨٧ من قانون المحاماه ٦١ سنة ١٩٦٨ موجه لغير المحامين مع أنه نص عام يخاطب الكافة والإعفاء المنصوص عليه فيه مقيد بشرط أن يكون وكيل المدعى في الاستئناف ضد المحامي قد تقدم بطلب الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية وانقضت المواعيد المقرر وهي أسبوعان طبقا لنص المادة ١٣٣/٣ من قانون المحاماه ولم يصدر الإذن وإذا لم يتقدم أحد للحصول على هذا الإذن طبقا للشهادة الصادرة من نقابة المحامين الفرعية فإنه لا يكون للطعون ضدهم كاستئنافيين حق التمتع بهذا الإعفاء .

وحيث إن هذا الوجه من النعى مردود ذلك بأن المادة ١٣٣ من قانون المحاماه الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من تاريخ نشره

في ١٣/١٠/١٩٦٨ تنص على أنه "لا يحق للمحامى أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ويجوز في حالة الاستعجال صدور الإذن من رئيس المجلس وإذا لم يصدر الإذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب كان للمحامى أن يتخذ ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة"، وقد جرى قضاء هذه المحكمة — أخذاً بظاهر هذا النص وإعمالاً لحكمته من قيام نقابة المحامين على حسن العلاقة بين أعضائها — على أن الخطاب فيه موجه إلى المحامى الشاكي أو متخذ الإجراء سواء عمل لصالح نفسه أو وكيلاً عن غيره، ولما كانت المادة ٨٧ من ذلك القانون — فيما نصت عليه بفقراتها ١، ٢، ٣، ٤ تحقيقاً لما رآه الشارع من وجوب أن يستعين المتقاضون في الهام من منازعاتهم أمام المحاكم بمختلف طبقاتها ودرجاتها بالمحامين المقررين لديها حتى تنجو الخصومة من المهاترة وينتفى اللدد فيها، ومنه وجوب تقديم صحف الاستئناف موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمته — قد نصت في فقرتها الخامسة والآخرى على البطلان جزاء لمخالفة أحكامها، فإن هذا الجزاء تبدو قسوته إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يكن رافعها لسبب أو لآخر قد تمكن من توكيل محام أو كان من وكله من المحامين لم يصدر له من النقابة الفرعية لسبب أو لآخر الإذن المنوّه منه في المادة ١٣٣ مما حدا بالشارع إلى أن يرد للمتقاضين حقهم الأصيل في أن يباشروا منازعاتهم بأنفسهم إذا كانت مرددة بينهم وبين أحد المحامين، وفي هذا تقول الفقرة المذكورة بعد أن رتب جزاء البطلان على مخالفة أحكام الفقرات الأربعة السابقة عليها أنه "ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الفرعية الإذن المنوّه منه في المادة ١٣٣"، فأعفتهم من قيد الاستعانة بالمحامين، وليس بصحيح في القانون القول بأن هذا الإعفاء مقيد بشرط أن يكون وكيل المدعى في دعوى مرفوعة ضد محام قد تقدم بطلب للحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ولم يصدر له الإذن، إذ لو تحقق هذا الشرط لكان فيما نصت عليه المادة ١٣٣ — من جواز أن يتخذ المحامى ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة إذا لم يصدر الإذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ طلبه — كل القناء وليدا النص على الإعفاء لغوا لاطائل تحته ولا فائدة منه .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني لهذا السبب إن الحكم اعتمد وكالة المطعون ضده الأول كاستئناف عن باقي المطعون ضدهم في تمثيلهم أمام المحكمة سواء بالتوقيع نيابة عنهم على صحيفة الاستئناف أو الحضور أمامها رغم الغاء المطعون ضده الرابع؛ للتوكيل الصادر منه له قبل رفع الاستئناف تأسيسا على أن أحدا من باقي المستأنفين لم يعترض على توقيع المستأنف الأول نيابة عنهم وأنه رغم الغاء توكيله السابق فقد عاد ووكله بالتوكيل ٣٣٧ سنة ١٩٧٤ شمال القاهرة، وقد خالف الحكم في ذلك نص المادة ٨٣ من قانون المرافعة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ كما أنه مع جواز ذلك جدلا فإن ميعاد التصحيح وهو ميعاد الاستئناف كان انتهى .

وحيث إن هذا الوجه من النعي غير مقبول ، ذلك بأن من حق المطعون ضدهم كاستأنفين توكيل غير محام في التوقيع نيابة عنهم على صحيفة الاستئناف على نحو ما سلف بيانه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، والمطعون ضده الرابع لم ينكر وكالة المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الاستئناف كما لم يجحد حضوره عنه أمام المحكمة ، فاستخلصت محكمة الموضوع من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية ، وجاء استخلاصها سائفا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بحيث يعد النعي عليه جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثالث لهذا السبب إن الحكم المطعون فيه اعتمد وكالة المطعون ضده الأول عن المطعون ضده الرابع رغم أن التوكيلين سواء القديم أو الجديد لا يحملان صفة المستأنف الرابع كوصى على قصر وتكون المصومة منعدمة بالنسبة لهم .

وحيث إن هذا الوجه من النعي غير مقبول ، ذلك بأن الطاعن لم يقدم دليلا على ما ينعاه في هذا الصدد على الحكم المطعون فيه حتى يمكن لهذه المحكمة

التحقق من صحته فبات عاريا عن دليله أمامها والأصل في الإجراءات - على ما جرى به قضاؤها - أنها قد روعيت .

وحيث إن الطعن على الحكم الصادر بجلدة ٢٥ / ٤ / ١٩٧٦ أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن فى السبب الأول منها عليه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم كيف العقد المبرم بينه وبين المطعون ضدهم الأربعة الأول بأنه عقد وكالة رغم أنهم لم يحرروا

توكيلا عنهم وتضمن العقد النص على مصاريف انتقال والتزام حضور المطعون ضده الأول جميع جلسات الدعاوى مع الطاعن ، ومن ثم فقد بات واضحا أنه عقد مقاوله ورد على أعمال مادية بحتة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن المناط فى تكيف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو بما عناه المتعاقدون منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدى إليه وقائع الدعوى ومستنداتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستندا إلى ما ثبت بالعقد المبرم بين الطرفين من أن الطاعن وهو محام اتفق مع المطعون ضدهم الأربعة الأول على أن يقوم بالدفاع عنهم كمدعين بحقوق مدنية فى القضية الجلدة ٣٨٦٥ سنة ١٩٦٦ شبرا الخيمة حتى الحصول على حكم نهائى فيها ثم إقامة الدعاوى المدنية اللازمة للحصول على التعويض النهائى وإلى حضوره عنهم كمدعين مدنيين فى الجلدة واستئنافه للحكم الصادر فيها ضدهم بصفته وكيلا عنهم وإقامة الدعوى المدنية ١٠٨٠ لسنة ١٩٧٠ كلى القاهرة باسمهم واستئنافه للحكم الصادر فيها ، وكانت هذه الأعمال تغلب فيها صفته كوكيل وإن استتبع القيام بأعمال مادية فهذه تعتبر تابعة للعمل القانونى الذى باشره لصالحهم فإنه يكون قد التزم صحيح القانون حين اعتبره وكيلا عنهم .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أخضع أجراء نص

المادة ٧٠٩ من القانون المدني رغم أن هذا النص لا يتكلم عن المحامي إذ لا يمكن أن تكون وكالته تبرعية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٠٩ من القانون المدني تنص على أن " ١ - الوكالة تبرعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل . ٢ - فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة " ، وكان المبلغ الذى طالب به الطاعن هو أتعاب محاماة متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة ، فإنه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعد أجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملا بالمادة المذكورة ولا عليها إن هي خفضته .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه فى السببين الثالث والرابع الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم لم يحصل ما سرده فى مذكرته المقدمة بـ ١٩٧٦/٤/٢٥ بشأن التطور التشريعى لمهنة المحاماة ولم يتناوله بالرد ، كما قدر الحكم أتعابا له عما قام به من أعمال لصالح المطعون ضدهم بمبلغ ٤٠٠ ج مؤسسا هذا القضاء على عبارات عامة دون أن يكوم أمام المحكمة جميع أعمال الطاعن حتى تكون على بينة من جهده .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن محكمة الموضوع غير مكلفة بإيراد حجج الخصوم وتنفيذها طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لملء كما أن الحكم المطعون فيه وقد استند فى تقدير أتعاب الطاعن عما قام به من أعمال لصالح المطعون ضدهم بما فيهم القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الرابع إلى أهمية الدعاوى التى باشرها وما قام به من إجراءات ودفاع والجهد الذى بذله والنتيجة التى حققها لهم ، ليس فى حاجة إلى سرد بيان مفصل لجميع الأعمال التى باشرها أبان وكالته .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال - أليم ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد العزيز الجندي ، أمين طه أبو العلا ، محمد زغلول عبد الحميد والدكتور منصور
 وجيه .

(٨١)

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ القضائية :

تأمين " التأمين الإجبارى " . مسئولية .

التأمين الإجبارى من حوادث سيارات النقل . مريانه لصالح الراكبين المصرح بركوبها
 بجوار قائد السيارة . عدم امتداد التأمين لغيرهما من الراكبين فى صندوق السيارة .

إذ كان لاختلاف على ركوب القليل فى صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع
 كما لاختلاف على مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية
 والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون
 رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى وكانت هذه الوثيقة فى شرطها
 الأول تنص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية
 إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ..
 ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح
 الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبها
 طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها
 التأمين المنصوص عليه فى القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ . ولما
 كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون واجب التطبيق " القانون رقم ٤٤٩
 لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور " قد أوجب فى المادة ٥١ منه

تخصيص ٥٠ سم من مقعد " كابينه " سيارة النقل لجلوس القائد و ٤٠ سم لكل من الشخصين المصرح بركوبها بجواره مما مؤداه أن الراكبين اللذين يفيدان من التأمين هما المسموح بركوبها إلى جوار القائد في مقعد " الكابينه " وإن من خلاهما لا يصدق عليه وصف الراكب ولا يمتد إليه نطاق التأمين (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٢٢١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طلبا لحكم يلزم المطعون ضدها أن تؤدى إليها تعويضا عما لحقها من ضرر بقتل ولدها يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٧٣ فى سيارة مؤمن من مخاطرها لديها ، وكانت السيارة وهى معدة لنقل البضائع تقل القليل وحشرات من العمال فى صندوقها عندما انقلبت فى منحدر وقتل ثلاثة من ركبها . رفضت محكمة أول درجة الدعوى بحكم استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٢٦٦٢ سنة ٩٣ ق القاهرة وفيه قضى بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا . طعنات الطاعنة على هذا القضاء بطريق النقض وأودعت المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن كما أودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع ورفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت انظره جلسة التزم فيها النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع بالبطلان يقوم على إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون ضدها فى غير مركزها الرئيسى بالاسكندرية .

(١) قانون نقض ١٠/١٠/١٩٧٨ مجرمة المكتب للفقن السنة ٢٩ ص

ونقض ١٢/١٢/١٩٧٨ مجرمة المكتب للفقن السنة ٢٩ ص ١٦٣٦ .

وحيث إنه وقد تم الاعلان في الميعاد وحضر في الطعن من يمثل المطعون ضدها وقدم مذكرة بدفاعها ولم يبين وجه المصلحة في التمسك بالبطلان فإن الدفع وأيا كان وجه الرأي في الاعلان يغدو غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بأول أوجه الطعن خطأ تأييده الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن التأمين من مخاطر سيارة النقل لا يشمل غير الركاب المسموح بركوبهما إلى جوار السائق في " كابينة القيادة " مما هو تخصيص بغير مخصص من قانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأنه لما كان لاختلاف على ركوب القتل في صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع كما لاختلاف على مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري وكانت هذه الوثيقة في شرطها الأول تنص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الرفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليها . . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارة أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملهما التأمين المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ " ولما كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون واجب التطبيق " والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور " قد أوجب في المادة ٥١ منه تخصيص ٥٠ مم من مقعد " كابينة " سيارة النقل لجلوس القائد و ٤٠ مم لكل من الشخصين المصرح بركوبهما بجواره مما مؤداه أن الركاب اللذين يفيدان من التأمين هما المسموح بركوبهما إلى جوار القائد في مقعد " الكابينة " وأن من خلاهما لا يصدق عليه

وصف الراكب ولا يمتد إليه نطاق التأمين وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لاعليه من النعى بهذا الوجه .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم بالوجهين الثانى والثالث مخالفة المواد ١٦ و١٧ و١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ والمادتين ٥ و٦ من قرار وزير المالية والاقتصاد الصادر تنفيذًا لهذا القانون وذلك فيما توليه هذه المواد للضرور من حق مباشر على المؤمن لا يتأثر بما قد يكون لهذا الأخير من دفع قبل المؤمن له ناشئة عن مخالفة شروط الوثيقة أو الغرض المعدة له السيارة أو المسموح به من الركاب مما محله الرجوع بينهما بدعوى على حدة .

وحيث إنه وقد تبين أن الحادث لا يخضع للتأمين ولا تشمله وثيقته فليس من وجه لما يثار من أحوال رجوع المؤمن على المؤمن له فيما يفترض وقوع الحادث فى نطاق التأمين بفعل هذا الأخير فشا كان أو إخلالًا مما لا يكون ممة الحكم فى إطراحه هذا الدفاع قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ، محمد زفدل
 عبد الحميد .

(٨٢)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٧ قضائية :

دعوى " شطب الدعوى " . قوة القاهرة .

اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها .
 اعتباره من مواعيد السقوط . وقوف هذا الميعاد عند تحقق القوة القاهرة . السفر للخارج العلاج .
 لا بعد ذلك .

من المقرر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة ستة أشهر
 ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها — وهو الجزء المنصوص عليه
 في المادة ٨٢ من قانون المرافعات — هو من قبيل سقوط الخصومة وزوالها
 بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسيرها ، ومنه أن ميعاد الستين يوما
 يعد من مواعيد السقوط التي تقف إذا تحققت قوة القاهرة ، إذ ليس من العدالة
 أن يقضى بالسقوط إذا حدثت واقعة عامة لإرادة الخصم فيها ولا قبل له بدفعها
 منعه من طلب السير في الدعوى ، وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر حين
 خلص بأسباب سائغة إلى أن السفر للخارج للعلاج من مرض لا يفقد المريض به
 أهليته للتقاضى ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شؤنه أو التعبير عن إرادته
 في تكليف من ينوب عنه في طلب السير في الدعوى لا يعد من قبيل القوة القاهرة
 التي توقف ميعادها حتميا يترتب على مخالفتها جزاء السقوط .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٦١٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن وأخرى بغية الحكم عليه فى مواجهة الثانية بأن يؤدى إليها مبلغ ١٨٠٠ ج والفوائد القانونية حتى السداد ، وبجلسة ١٩٧٣/٥/٢٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن فى مواجهة الأخرى بأن يؤدى للطعون ضدها مبلغ ١١٥٨ ج و ٩٢٧ م فاستأنف الطاعن والمحكوم فى مواجهتها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩١٢ لسنة ٩٠ ق القاهرة . وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٧ قررت المحكمة شطب الاستئناف فقام الطاعن بتجديد السير فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب فى ١٩٧٦/٨/٢٢ تحدت فيها لنظره جلسة ١٩٧٦/١٢/١٣ ثم قصر الأجل بناء على طاب المطعون ضدها لجلسة ١٩٧٦/١١/١٥ وتم إعلان المستأنفين بصحيفة التقصير فى ١٩٧٦/١١/١١ وبها دفعت المطعون ضدها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تحديده من الشطب خلال ستين يوما ، وتأجل نظره لجلسة ١٩٧٦/١٢/١٣ لتقديم أصل صحيفة التجديد وبها صمدت المطعون ضدها على دفعها ، وبجلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيانه يقول إنه رد على الدفع باعتبار استثنائه كان لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال ستين يوما بأنه كان خارج البلاد في فترة الشطب للعلاج من انفصال شبكى وقام بتجديد السير في الاستئناف فور عودته بما يشكل قوة قاهرة لوقف مواعيد السقوط ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدفاعه وذهب إلى أن سفره للعلاج لا يفقده أهلية التقاضى ولا يحول بينه وبين توكيل من ينوب عنه في تجديد السير في الدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأن من المقرر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها — وهو الجزء المنصوص عليه في المادة ٨٢ من قانون المرافعات — هو من قبيل سقوط الخصومة وزوالها بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه الارم لسيورها ، ومنه أن ميعاد الستين يوما يعد من مواعيد السقوط التى تقف إذا تحققت قوة قاهرة ، إذ ليس من العدالة أن يقضى بالسقوط إذا حدثت واقعة عامة لإرادة للخصوم فيها ولا قبل له بدفعها منعه من طلب السير في الدعوى ، وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظار حين خلص بأسباب سائغة إلى أن السفر إلى الخارج للعلاج من مرض لا يفقد المريض به أهليته للتقاضى ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شؤونه أو التعبير عن إرادته في تكليف من ينوب عنه في طلب السير في الدعوى ولا يعد من قبيل القوة القاهرة التى توقف ميعاد احتيا يترتب على مخالفته جزاء السقوط .

وحيث إن حاصل السبب الثانى الإخلال بحق الدفاع وفي بيانه يقول الطاعن أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من إعادة الدعوى للمرافعة حتى يتمكن من تقديم

مذكرة شارحة لما أبداه زدا على الدفع ، وقضت بقبوله فأخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للمحكوم يتحتم إجابتهم إليه بل هي أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ويدخل في إطلاقاتها وبالتالي فهي ليست ملزمة بإجابة طلب الإعادة أو الإشارة إليه في حكمها طالما أنها مكنت طالبه من إبداء دفاعه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة وعضوية الدفعة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر
ومبجى رزق داود .

(٨٣)

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٧ القضائية :

إيجار "الإيجار من الباطن" . حكم "ما يعد قصورا" .

عقد الإيجار من الباطن . انقضاءه . بائقضاء عقد الإيجار الأصلي . مطالبة المستأجرة
الجديدة للتأجر من الباطن بمقابل انتفاعه يحجز من العين . القضاء برفض الدعوى
استنادا إلى أن كلاهما يعتبر مستأجرا أصليا مع أغفال الحكم ببحث دفاعها بائقضاء عقد
الإيجار من الباطن وقوام علاقة إيجارية جديدة بينهما وبين المالك . قصور .

المقرر أن عقد الإيجار من الباطن ينقضى حتما بائقضاء عقد الإيجار الأصلي ،
ولما كانت الطاعنة — المستأجرة الجديدة — تقيم دعواها على أساس أن
المطعون ضده — المستأجر من الباطن من المستأجر الأصلي السابق — كان
يشغل الحجرة موضوع النزاع فى مقابل عشرة جنيهات كان يدفعها شهريا
للمستأجر السابق للمكتب ، واستمر فى دفعها لها بعد وفاة المستأجر السابق إلى أن
قام نزاع بينهما على أحقيته فى شغل الحجرة بعد أن استأجرت المكتب من
المالكة ، وأن المطعون ضده وقد حصل على حكم نهائى برد حيازتها إليه
فيحق لها مطالبته بمقابل الانتفاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه
برفض الدعوى على سند من أن عقد استئجار الطاعنة للمكتب لا يربأية

التزامات قبل المطعون ضده لأنه ليس طرفا فيه ، وأن الثابت من الأوراق أن كلامهما يعتبر في حكم المستأجر الأصلي للسكان الذي تخصص به فعلا في شقة النزاع ، أو مشاركا مشاركة واقعية في المكتب ، وذلك دون أن يوضح أوجه استدلاله من أوراق الدعوى على ما خلص إليه في هذا الخصوص أو يواجه ما أثارته الطاعنة من دفاع جوهرى مبناه انقضاء العلاقة الإيجارية من الباطن التي كانت تربط المطعون ضده بالمستأجر السابق تبعا لانقضاء العلاقة الإيجارية الأصلية بوفاة المستأجر المذكور وقيام علاقة إيجارية جديدة بينها وبين المالك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عابه القصور في التسبيب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و باقى أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٩٠٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بالزام المطعون ضده بسداد الأجرة المتأخرة فى ذمته لها والبالغ حملتها حتى ١/٥/١٩٧٤ ، ٢٧٠٠ جنيها بخلاف ما يستجد من ١/٦/١٩٧٤ بواقع عشرة جنيهات شهريا ، وقالت شرحا لها إن المطعون ضده اختصمها فى الدعوى رقم ٢٥٨٧ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم باسترداد حيازته للغرفة الثانية على يسار الداخل بمكتبها الكائن بالعقار رقم ٨ شارع جواد حسنى قسم عابدين تأسيسا على أنه يشغلها ويمارس نشاط الحمامة فيها منذ عدة سنوات وقد قضى لصالحه بالطلبات وتنفيذ الحكم وقد امتنع اعتبار من ١/٣/١٩٧٢ عن سداد مقابل انتفاعه بهذه الغرفة الذى كان يدفعه للمالك السابق للمكتب ثم لما بعد أن الت إليها ملكيته وقدره عشرة

جنيهاً شهرياً . دفع المطعون ضده بعدم قبول الدعوى لرفعها من فير ذى صفة ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠ حكمت المحكمة بمقتضى هذا الدفع . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨٤ لسنة ٩٢ ق للقاهرة وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبعرضه على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور والفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يستظهر سند المطعون ضده فى شغل الحجرة موضوع النزاع وأثر وفاة المستأجر الأصيل للمكتب وإبرام عقد جديد عنه بين الطاعنة وبين الشركة المالكة ، على حق المطعون ضده فى الاستمرار فى شغل هذه الحجرة وأن هذا القصور أدى به إلى التقرير خطأ بأن عقد الإيجار الجديد لا يرتب أية التزامات قبل المطعون ضده ، فى حين أن علاقته بالحجرة انتقضت بانتهاء العلاقة الإيجارية مع المستأجر الأصيل بوفاة وأن الطاعنة وقد استأجرت المكتب تكون صاحبة الحق فى الانتفاع بحجرة النزاع ويحق لها تبعا لذلك مطالبة المطعون ضده بالريع أو الأجرة التى كان يدفعها للمستأجر السابق ، أما ما ذهب إليه الحكم من أن شأن المطعون ضده فى الانتفاع بالمكتب هو شأن الطاعنة وأنه توجد مشاركة فعلية بينهما فيتعارض مع ما أقرببه المذكور فى دعوى منع التعرض من أنه كان يستأجر الحجرة من المستأجر السابق لقاء عشرة جنيهاً شهرياً .

وحيث إن هذا الزمى فى محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن عقد الإيجار من الباطن ينقض حتماً بانقضاء عقد الإيجار الأصيل ، وكانت الطاعنة تقيم دعواها على أساس أن المطعون ضده كان يشغل الحجرة موضوع النزاع فى مقابل عشرة جنيهاً كان يدفعها شهرياً للمستأجر السابق للمكتب ، واستمر فى دفعها لها بعد وفاة المستأجر المذكور إلى أن قام نزاع بينهما على أحقيته فى شغل الحجرة بعد أن استأجرت المكتب من المالكة ، وأن المطعون ضده ، وقد حصل

على حكم نهائى برد حيازتها اليه فيحق لها مطالبته بمقابل الانتفاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن عقد احتجار الطاعة للمكتب لا يرتب أية التزامات قبل المطعون ضده لأنه ليس طرفا فيه ، وأن الثابت من الأوراق أن كلا منهما يعترف فى حكم المستأجر الأصيل للسكان الذى تخصص به فعلا فى شقة النزاع ، أو مشاركا مشاركة واقعية فى المكتب ، وذلك دون أن يوضح أوجه استدلاله من أوراق الدعوى على ما خلص إليه فى هذا الخصوص أو يواجه ما أثارته الطاعة من دفاع جوهرى مبناه انقضاء العلاقة الإيجارية من الباطن التى كانت تربط المطعون ضده بالمستأجر السابق تبعا لانقضاء العلاقة الإيجارية الأصلية بوفاة المستأجر المذكور ، وقيام علاقة إيجارية جديدة بينها وبين المالك ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عابه القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراس وصبحي رزق داود .

(٨٤)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٩٩ القضائية :

إيجار " الإيجار للمهجرين " .

جواز تنازل المستأجر الأصلي عن الإيجار أو التأجير من الباطن لأحد المهجرين من محافظات
القناة وسيناء . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل . التنازل عن الإيجار قبل وقوع العدوان . أمره .
عدم صريان أحكام القانون المذكور على واقعة التنازل .

المقرر في قضاء محكمة النقض ، أنه يشترط للاستفادة من حكم القانون رقم ٧٦
لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن إيقاف إجراءات
التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن
للمهجرين من محافظات القناة وسيناء أن يثبت للتنازل إليه أو المستأجر من الباطن
صفة المهجر ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم
المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإخلاء على أن المطعون عليه الثاني — المستأجر
الأصلي — تنازل عن عقد الإيجار للطاعن قبل وقوع العدوان ورتب على ذلك
إنتفاء صفة المهجر عن هذا الأخير وبالتالي عدم استفادته من القانون رقم ٧٦
لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ والذي يحرم المؤجر من رخصة
طلب الإخلاء بسبب مخالفة الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ ، واستعرض أفعال الشهود لإثباتا ونفيا ووازن بينها وانتهى إلى
ترجيح أقوال شاهد المطعون عليه الأول — المؤجر — وناقش المستندات

المقدمة في الدعوى ، وخلص بأسباب سائغة إلى ما قضى به ، فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٦٤٧ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم فى مواجهة الطاعن باخلاء المطعون عليه الثانى من العين الموضحة بالصحيفة ، وقال بيانا لدعواه أن المطعون عليه الثانى استأجر منه عين النزاع ، وقد تخلى عنها للطاعن عن طريق التأجير من الباطن أو التنازل أو الترك بغير إذن منه ، يخالف بذلك الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٧ حكمت المحكمة فى مواجهة الطاعن باخلاء المطعون عليه الثانى من الشقة المؤجرة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٨٠ سنة ٩٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه

بالإخلاء على أن المطعون عليه الثانى تنازل له عن عقد الإيجار فى ١٩٦٩/٦/٩ دون إذن من المؤجر — المطعون عليه الأول — ونفى عنه صفة المهجر ورتب على ذلك أنه لا يستفيد من حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، فى حين أن العقد المؤرخ ١٩٦٦/٦/٩ تضمن بيع منقولات الشقة فقط ولا يدل على تنازل المستأجر الأصيل عن الإيجار وأن هذا الأخير كان قد استضافة فأقاما بالعين معا — إلى أن تنازل له عن عقد الإيجار بتاريخ ١٩٦٩/٩/١ ، ومن ثم يستفيد من التيسير المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، وفضلا عن ذلك فإن أقوال شاهده والمستندات التى قدمها أمام محكمة الموضوع تنبئ بفساد شهادة شاهد المطعون عليه الأول وتبزم بأن التنازل عن عقد الإيجار حدث فى ١٩٦٩/٩/١ .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط للاستفادة من حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ — بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القنال وسيناء أن يثبت للمتنازل إليه أو المستأجر من الباطن صفة المهجر ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى بحث المستندات المقدمة لها وتقدير أقوال الشهود واستخلاص ما تراه متفقا مع الواقع ولا سلطان عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سائغا ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإخلاء على أن المطعون عليه الثانى تنازل عن عقد الإيجار للطاعن قبل وقوع العدوان ورتب على ذلك انتفاء صفة المهجر عن هذا الأخير وبالتالي عدم استفادته من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ والذي يحرم المؤجر من رخصة طلب الإخلاء بسبب مخالفة الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ ، واستعرض أقوال الشهود إثباتا ونقيا ووازن بينها وانتهى إلى ترجيح أقوال شاهد المطعون عليه الأول وناقش المستندات المقدمة فى الدعوى ، وخلص بأسباب سائغة إلى ما قضى به ، فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك بدفاعه أمام محكمة الموضوع بأن شركات التأمين قررت فى محضر الاجتماع رقم ٦٦ بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٩ التماقد مع من يثبت أنه يشغل إحدى الوحدات بعقاراتها قبل ٤/١٢/١٩٦٧ ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ردا كافيا ، مما يكون معه مشوبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة — أن الشارع عد من الإجراءات الجوهزية فى الطعن بطريق النقض أن ينسأط بالخصوم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون وإذ لم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة رسمية من قرار المؤسسة العامة للتأمين حتى تتحقق المحكمة من صحة ما ينعاه على الحكم المطعون فيه فإن قوله فى هذا الخصوص يصبح عار عن دليله .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، ومشاركة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه منجر ، إبراهيم محمد نراج وصبحي
وزق داود .

(٨٥)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٧٤ ق "أحوال شخصية" :

(١ و ٢) أحوال شخصية . "لغير المسلمين" .

(١) اتباع المذهب البروتستانتي في مصر . اعتبارهم طائفة واحدة هي طائفة الانجيليين
الوطنيين . انضمام الزوج البروتستانتي إلى إحدى كنائس أو شيع هذه الطائفة . لا يعد تغييرا
لملته أو طائفته .

(٢) طاعة الادفنتست وكنيسة الانجيليين الوطنيين كلاهما من شيع المذهب البروتستانتي .
انتقال الزوج البروتستانتي من أحدهما إلى الأخرى . لا يعد تغييرا لطائفته أو ملته . أثره . عدم
جواز تطليقه زوجته بالارادة المفردة .

١ - مؤدى نصوص المواد ٢ و ٤ و ١١ و ٢٠ من الأمر العالي الشاهاني
الصادر في ١٨٥٠/١١/٢١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن المشرع
اعتبر أتباع المذهب البروتستانتي في مصر طائفة واحدة عرفت بطائفة الانجيليين
الوطنيين وإن اختلفوا شيئا وكنائس وجعل من المجلس الملي الإنجيلي العام
الهيئة ذات الإشراف الشامل عليهم جميعا ، مما يفاده أن انضمام من يدين

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٦ بمجموعة المسكتب الفنى السنة ٢٩ ص ١١٢٧ .

بهذا المذهب إلى أية كنيسة أو شيعة أو فرقة تفرعت عنه ، لا يعد تغييرا للملة أو طائفته .

٢ - مناط تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على غير المسلمين بالتطبيق للمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو اختلاف الطرفين في الملة أو الطائفة ، ولما كان البين من الأوراق أن المطعون عليه - المطلق - انضم إلى جماعة الادفنتست بعد أن كان يتبع كنيسة الانجيليين الوطنيين وكلاهما من شيع المذهب البروتستانتى ، فإن ذلك لا يعد بذاته تغييرا للطائفة أو الملة يحيز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية ، ويكون الحكم - المطعون فيه - إذ أقام قضاءه على سند من أن مجرد انتماء المطعون عليه لطائفة الادفنتست يجعله والطاعة - المطلقة - التى لا زالت تنتمى لطائفة الانجيليين الوطنيين مختلفى الملة والطائفة قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال نفس الدنيا ، ضد الطاعة بطلب إثبات طلاقه لها تأسيسا على أنه طلقها بإرادته المنفردة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بعد أن انضم إلى طائفة الأقباط الادفنتست وظلت هى على طائفة الأقباط الانجيليين وبتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٦ حكمت المحكمة بإثبات طلاق المطعون عليه من الطاعة ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ١٣ ق

أحوال شخصية بنى سويف وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بآثبات طلاق المطعون عليه لما على أن طائفة الأقباط الادفنتست التى ينتمى إليها المطعون عليه مستقلة عن طائفة الأقباط الانجيليين التى تنتمى إليها الطاعنة بما يجعلهما مختلفى الملة ، فى حين أن الطائفتين تتفرعان عن مذهب واحد هو المذهب البروتستانتى الذى اعتبره المشرع المصرى رغم تعدد كنائس أتباعه طائفة واحدة هى طائفة الانجيليين الوطنيين ، وإن كان لكل استقلالها الإدارى فقط ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أن مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٤ ، ١١ ، ٢٠ من الأمر العالى الشاهانى الصادر فى ٢١ / ١١ / ١٨٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر اتباع المذهب البروتستانتى فى مصر طائفة واحدة عرفت بطائفة الانجيليين الوطنيين وإن اختلفوا شيئا وكنائس ، وجعل من المجلس الملى الانجيلى العام الهيئة ذات الاشراف الشامل عليهم جميعا ، مما مفاده أن انضمام من يدين بهذا المذهب إلى أية كنيسة أو شيعة أو فرقة تفرعت عنه ، لا يعد تغييرا لملته أو طائفته . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية على غير المسلمين بالتطبيق للسادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

هو اختلاف الطرفين في الملة أو الطائفة، وكان البين من الأوراق أن المطعون عليه انضم إلى جماعة الادفنتست بعد أن كان يتبع كنيسة الانجيليين الوطنيين وكلاهما من شيع المذهب البروتستانتى ، فإن ذلك لا يعد بذاته تغييرا للطائفة أو الملة تجيز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الاسلامية ، ويكون الحكم إذ أقام قضاءه على سند من أن مجرد انتماء المطعون عليه لطائفة الادفنتست يجعله والطائفة التي لا زالت تنتمى لطائفة الانجيليين الوطنيين مختلفى الملة والطائفة ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه . ولما تقدم .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلى مصطفى بقدادى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
دكتور إبراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاللى اسماعيل وحمد
هانى عمار .

(٨٦)

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) محاماه . نقض . " إيداع الأوراق " . وكالة .

تقديم المحامى الذى رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعة الأولى عن نفسه وبصفته
وصية وبصفته وكالة عن الطاعين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية
أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الطاعة الأولى .

(٢ - ٤) تجزئة . حكم . " الطعن فيه " نقض .

(٢) المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته
بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن
إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .

(٣) ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن . أثره . وجوب إعمالها
عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد
المحكوم لهم . علة ذلك .

(٤) للقضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر لاسأجر مردوث الطاعنت . موضوع غير قابل للتجزئة
بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعنت عدا الطاعة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهن
في الطعن م ٢١٨ مرافعات .

١ - أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن في الطعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن وإذا كان الثابت أن المحامي رافع الطعن عن الطاعنات قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلا صادرا إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر وبصفقتها وكيلة عن الطاعنتين الثانية والثالثة إلا أنه لم يودع مع هـ - ذا التوكيل أو يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر للطاعنة الأولى إثباتا لصفقتها المذكورة ولا التوكيل الصادر لها من الطاعنتين الأخرتين لبيان ما إذا كان هذا التوكيل يحيز لها توكيل محامي للطعن بالنقض لما كان ذلك ، فإن الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يضيحى بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى عن نفسها غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في الشق الأول منها على أنه " إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضا إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن . . . " ومؤدى هذا قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم وباطلا من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحا من الأولين على أن يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم بحيث إذا قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعنين باختصامهم فيه . وذلك تغليبا من المشرع لموجبات مهمة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح فيبطله . فإذا ماتم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله .

٣ - وردت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالتفصيل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون

المذكور طرق الطعن في الأحكام . والأصل هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير مما مؤداه انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم دون شقها الأخير المتعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو ما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلا ومن ثم غير مقبول .

٤ — إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه فسخ عتد الإيجار الصادر لمورث الطاعنات عن الخبز المؤجر له من المطعون عليهم ومن ثم يعتبر الورثة للطاعنات بهذه المثابة طرفا واحدا في تلك الخصومة التي لا يمتثل الفصل فيها إلا حلا واحدا بعينه بما لازمه أن يكون الحكم واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة . ولما كانت محكمة النقض قد خلصت إلى أن الطعن المقام من الطاعنات عن الحكم المطعون فيه قد رفع صحيفا من الطاعنة الأولى عن نفسها وباطلا ممن عداها وهو ما انتهت منه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة لهؤلاء الآخرين فإنه يكون من المتعين إزاء ذلك اختصاصهم في الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حسب أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تبين في أن المطعون عليهم أقن الدعوى رقم ٧٢٩٣ سنة ١٩٧٢ ،

مدنى كلى شمال القاهرة ضد مورث الطاعنات للحكم بإخلائه من المخبز الذى يستأجره منهن تأسيسا على تأخره فى سداد أجرته اعتبارا من ١٩٧٢/٢/١ فضلا عن قيامه بتأجيره من باطنه دون التصريح له بذلك . قضت المحكمة بالإخلاء ، وإذ كان المحكوم عليه قد توفى وتم إعلان ورثته — الطاعنات — بالحكم فقد استأنفته بالاستئناف رقم ٢٤ سنة ٩١ ق القاهرة . وتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنات الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى أصليا بعدم قبول الطعن واحتياطيا برفضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن فى الطعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل فى الطعن ، وكان الثابت أن المحامى الذى رفع الطعن عن الطاعنات قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلا صادرا إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها انقصر وبصفقتها وكالة عن الطاعنتين الثانية والثالثة — إلا أنه لم يودع مع هذا التوكيل ، أو يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات ، صورة رسمية من قرار الوصاية للطاعنة الأولى إثباتا لصفقتها المذكورة ولا التوكيل الصادر لها من الطاعنتين الأخيرتين لبيان ما إذا كان هذا التوكيل يجيز لها توكيل محام للطعن بالنقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يضحى بانسبة لمن عدا الطاعنة الأولى عن نفسها غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة — إلا أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص — فى الشق الأول منها على أنه " إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة ... جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه فى الطعن وكان مؤدى هذا قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا فى الحكم بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم وباطلا من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر فى شكل الطعن المرفوع صحيحا من الأولين على أن يكون لأولئك الذين

قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم بحيث إذا قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعنين باختصامهم فيه — وذلك تغليبا من المشرع لموجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لانتسبب الباطل على الصحيح فيبطله — فاذا ماتم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام ، وكان الأصل هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير ، مما مؤداه انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها — سالف الذكر — فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم ، دون شقها الأخير المتعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها — في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض — حكم مغاير هو ما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلا ومن ثم غير مقبول — لما كان ما تقدم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه فسخ عقد الإيجار الصادر لمورث الطاعنات عن الخبز المؤجر له من المطعون عليهن ومن ثم يعتبر الورثة الطاعنات بهذه المثابة طرفا واحدا في تلك الخصومة التي لا يمتثل الفصل فيها إلا حلا واحدا بمينه ، لما لازمه أن يكون الحكم واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة ،

ولما كانت المحكمة قد خلصت فيما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنات عن الحكم المطعون فيه قد رفع صحیحاً من الطاعنة الأولى عن نفسها وباطلاً ممن عداها وهو ما انتهت منه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة لهؤلاء الآخرين ، فإنه يكون من المتعين إزاء ذلك اختصاصهم في الطعن ، وهو ما يقتضى بالتالى إعادة الطعن إلى المرافعة لتقوم الطاعنة الأولى باختصاص باقى الطاعنين فيه كإجراء واجب قبل الفصل فى الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنة الأولى عن نفسها .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئيسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بغدادى كاتب ولور المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى
اسماعيل ورابع لطفى جمعة .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ القضائية :

(١ و ٢) إيجار . بطلان . تجزئة . حكم . " الطعن فيه " . نقض .

(١) الطعن ارفع من أحد المحكوم عليهم فى الميعاد فى موضوع غير قابل للتجزئة . جواز
انضمام الآخرين إليه ولز بد فترات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم فى الطعن إن لم يدخلوا
فيه . م ٨ ٢ مرافعات .

(٢) القضاء بملأها . عند إيجار الأرض القضاء . التزيرة للورث . موضوع غير قابل
للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم
عليهم من تلقاء نفسه . صحیح م ٢١٨ مرافعات .

(٣) دعوى . " انقطاع الحصومة " . حكم . ما يعد قصورا .

انقطاع السير فى الحصومة بوفاء أحد الخصوم لا محل له منى كان الخصوم قد أبدوا
دفاعهم الختامى فى الدعوى حتمية أو حكما باناعة فرمة لهم فى ذلك . عدم استجابة
المحكمة لطلب الانقطاع لأن الدعوى قد انتهت للحكم . إغفالها بيان مستندما
فى ذلك . مصدر .

١ - النص فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات . يدل على أنه وإن كان
الأصل أنه لا ينيد من الطعن إلا رافعه ، غير أنه إزاء عدم استساغة تناظر

المواقف بين المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعا أجاز القانون لمن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه في الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم في الميعاد ، جمعا لشمل المحكوم عليهم بما يحقق وحدة موقفهم جميعا فيما ينتهي إليه أمر ذلك الحكم ، بل وأوجب القانون على المحكمة المنظورة أمامها الطعن أن تأمر الطاعن في حالة تخلف سواه من المحكوم عليهم من استعمال حقهم بأن يدخلهم في الطعن بطريقة اختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التي لا معدى عنها لصدور حكم واحد في أمر يتأبى على تعدد الأحكام .

٢ - إذ كان طالب إنهاء عتد إيجار الأرض الفضاء التي كان يستأجرها مورث الطاعن والمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة والذي آل حق إيجارها إلى هؤلاء بطريق الميراث أمر لا يقبل بذاته تجزئة بما مؤداه أنه وقد اتفرد الطاعن - دون سواه من الورثة - بالطعن على الحكم الصادر في الدعوى فقد كان واجبا على الطاعن بناء على أمر المحكمة من رفع الطعن وقبل نظره اختصاصهم فيه وإذ بادر الطاعن إلى ذلك من تلقاء نفسه فإنه يكون قد حقق مراد القانون كاملا ولا يكون ثمة وجه للاحتجاج عليه بأن المطعون عليه إنما هو المحكوم له بالحكم المطعون فيه وصاحب المصلحة في الدفاع عنه إذ لا تعارض بين هذا النظر وبين أعمال ما أوجبه القانون من اختصاص زملاء الطاعن في الموضوع غير القابل للتجزئة ، ذلك الاختصاص الذي لا يتأتى إلا باعتبارهم مطعوناً عليهم للانضمام إلى الطاعن ، لما كان ما تقدم ، فإن الدفع المبدي من المطعون عليه الأول - بعدم قبول الطعن الموجه لباقي الورثة - يكون على غير أساس .

٣ - النص في المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ من قانون المرافعات - يدل على أن الأصل هو انقطاع سير الخصومة حتما بوفاة أحد الخصوم وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك غاية الأمر ، إذا كان الخصوم قد فرغوا قبل قيام هذا المعارض من إبداء دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أوحكا بالمرافعة الشفوية أو بالكتابة أو باتاحة الفرصة لهم في ذلك ،

فإن انقطاع سير الخصومة عندئذ يكون غير مجد لانتفاء مصلحة الخصوم منه ويكون من المصلحة حسم النزاع قضاء ، ولذلك أجاز القانون للمحكمة في هذه الحالة إصدار حكمها في الدعوى — لما كان ذلك — وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه . مورث الطاعن لم يبد أمام محكمة الاستئناف دفاعا وأن المستأنف طلب إلى المحكمة من بعد حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة لوفاة خصمه وانقطاع سير الخصومة تبعا لذلك ، وكان الحكم لم يجاوز في رده على هذا الطلب قوله : ”إن المحكمة لا ترى إجابته بعد أن تهيأت الدعوى للحكم“ دون أن يبين العناصر الواقعية التي إسند منها وصفه الدعوى بذلك ليسوغ السير في الخصومة والفصل فيها حتى تتمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها عليه في تطبيق حكم المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات ، فانه يكون قاصر البيان قصورا يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٠٤٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد مورث الطاعن للحكم بإخلائه من العين الميينة بصحيفتها وقال بيانا لذلك أن المورث المذكور استأجر قطعة أرض فضاء لمدة سنة قابلة للتجديد ، ولعدم رغبة المطعون عليه الأول في تجديد العقد فقد نبه عليه بالإخلاء ، ولكنه لم يستجب فأقام عليه دعواه . قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول الحكم بالاستئناف رقم ١٣٧٦ سنة ٩٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء المورث من العين . طعن الطاعن —

بصفته من ورثة المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض مختصا في طعنه المطعون عليه الأول و باقي ورثة المحكوم عليه ، دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عداه من المطعون عليهم وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع ونقض الحكم .

وحيث إن مبنى الدفع أنه لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن اختصاص المطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة في هذا الطعن يكون غير مقبول قانونا .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه ” لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه ، على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .. جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته ، فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن ” — يدل على أنه وإن كان الأصل أنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ، غير أنه إزاء عدم استساغة تنافر المواقف بين المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة ، لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعا ، أجاز القانون لمن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه في الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم في الميعاد جمعا لشمل المحكوم عليهم بما يحقق وحده موقفهم جميعا فيما ينتهي إليه أمر ذلك الحكم ، بل وأوجب القانون على المحكمة المنطور أمامها الطعن أن تأمر الطاعن في حالة تخلف سواه من المحكوم عليهم من استعمال حقه بأن يدخلهم في الطعن بطريقة اختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التي لا معدى عنها لصدور حكم واحد في أمر يتأبى على تعدد الأحكام ، لما كان ذلك . وكان طلب إنهاء عقد إيجار الأرض القضاء التي كان يستأجرها مورث الطاعن والمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة والذي آل حق إيجارها إلى هؤلاء بطريق الميراث أمرا لا يقبل بذاته تجزئة مما مؤداه أنه وقد انفرد الطاعن — دون سواه من الورثة — بالطعن على الحكم الصادر في الدعوى ، فقد كان واجبا

على الطاعن بناء على أمر المحكمة — بعد رفع الطعن وقبل نظره — اختصاصهم فيه ، وإذ بادر الطاعن إلى ذلك من تلقاء نفسه فإنه يكون قد حقق مراد القانون كاملا ولا يكون ثمة وجه للاحتجاج عليه بأن المطعون عليه الأول إنما هو المحكوم له بالحكم المطعون فيه وصاحب المصلحة في الدفاع عنه ، إذ لا تعارض بين هذا النظر وبين أعمال ما أوجبه القانون من اختصاص زملاء الطاعن في الموضوع غير القابل للتجزئة ، ذلك الاختصاص الذي لا يتأتى إلا باعتبارهم مطعوناً عليهم للانضمام إلى الطاعن ، لما كان ما تقدم ، فإن الدفع المبدي من المطعون عليه الأول يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول انه لما كان مورثه قد توفي في ١٩٧٥/١١/٣٠ قبل حلول جلسة ١٩٧٥ / ١٢ / ٢٧ التي كانت محددة لنظر الاستئناف المقام من المطعون عليه الأول ضد المورث ، وكان من شأن الوفاة انقطاع سير الخصومة بقوة القانون دون حاجة إلى إصدار حكم بذلك ، وأن الحكم الصادر بالانقطاع لا يعدو أن يكون تقريراً لحالة قانونية قائمة ، وكانت محكمة الاستئناف قد قررت بتلك الجلسة إصدار الحكم في الدعوى بجلسته ١٩٧٦/١/٢٩ مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوعين وكان المطعون عليه الأول قد تقدم إلى المحكمة بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة لانقطاع سير الخصومة الوفاة خصمه ، فأعرضت المحكمة عن الاستجابة إلى طلبه بمقولة ان الدعوى قد تهيأت للحكم في حين أن الوفاة وقعت قبل الجلسة المدة لنظر الدعوى ولم يحضرها المورث — بطبيعة الحال — ولا أحد من ورثته فإن الدعوى لا تكون بذلك مهياة للحكم في تلك الجلسة في مفهوم المادة ١٣١ من قانون المرافعات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في الدعوى فإنه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على أنه ” ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد

الخصوم .. إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ،
وفي المادة ١٣١ على أن ” تعتبر الدعوى مهياة للحكم في موضوعها متى كان
الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة .. “
وفي المادة ١٣٢ على أنه ” يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد
المرافعات التي دنت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي
تحصل أثناء الانقطاع “ - يدل على أن الأصل هو انقطاع سير الخصومة
حتمًا بوفاة أحد الخصوم ، وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك ،
غاية الأمر أنه إذا كان الخصوم قد فرغوا قبل قيام هذا العارض من إبداء
دفاعهم اختامي في الدعوى حقيقة أو حكما ، بالمرافعة الشفوية أو بالكتابة
أو بإتاحة الفرصة لهم في ذلك ، فإن انقطاع سير الخصومة عندئذ يكون غير
مجد لانتفاء مصلحة الخصوم منه ، ويكون من المصلحة حسم النزاع قضاء ،
ولذلك أجاز القانون للمحكمة في هذه الحالة إصدار حكمها في الدعوى ،
لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المستأنف
عليه - مورث الطاعن - لم يبد أمام محكمة الاستئناف دفاعا وأن المستأنف
طلب إلى المحكمة - بعد حجز القضية للحكم - إعادتها إلى المرافعة لوفاة خصمه
وانقطاع سير الخصومة تبعا لذلك - وكان الحكم لم يجاوز في رده على هذا
الطلب قوله أن المحكمة لا ترى إيجابته بعد أن تهيأت الدعوى للحكم ، دون أن
يبين العناصر الواقعية التي استمد منها وصف الدعوى بذلك ليسوغ السير
في الخصومة والفصل فيها حتى تتمكن محكمة النقض من أعمال وقابتها عليه
في تطبيق حكم المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات ، فإنه يكون قاصر
البيان قصورا يبطله .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : د. ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل
ودراج لطفى جمه .

(٨٨)

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٩ النقضائية :

(١) حكم "تسبب الحكم" دعوى . دفع .

وجوب إيراد الحكم خلاصة موجزة للدفع ولو لم تكن دفوعاً جوهرية . إفعال الحكم
الرد عليها أو على أوجه الدفاع الجوهرى . قسور .

(٢) استئناف . دعوى . دفع .

الدفع وأوجه الدفاع التى سبق السائف عليه إبدائها أمام محكمة أول درجة . إعتبارها
مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية . لا حاجة لإعادة "رديده" أمامها طالما لم يتنازل
عنها . مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة .

(٣) حكم "تسبب الحكم" . نقض "سلطة محكمة النقض" .

تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون نقضه . شرطه .
أن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بآلة تون دون الواقع .
نقض الحكم بسبب متعلق بقبول الدعوى . أثره . وجوب نقضه فيما قضى به
فى الموضوع ،

١ - النص فى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٧٣ يدل على أنه تقديراً للأهمية البالغة لتسبب الأحكام ، وتمكيننا

لمحكمة الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الأسس التي بنيت عليها الأحكام المستأنفة أمامها ثم لمحكمة النقض من بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون على ما صح من وقائع أوجب المشرع على المحاكم أن تورد في أحكامها ما أبداه الخصوم من دفع ، وما ساقوه من دفاع جوهرى ليتسنى تقدير هذا وتلك في ضوء الواقع الصحيح في الدعوى ثم لإيراد الأسباب التي تبرر ما اتجهت إليه المحكمة من رأى ، ورتب المشرع على قصور الأسباب الواقعية بطلان الحكم ، كما أنه بحكم ما للدفع من أهمية بارزة في سير الخصومات أفرد لها المشرع الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون المرافعات مبينا كيفية التمسك بها وآثارها ومن ثم أوجب على المحاكم إيراد خلاصة موجزة لها في إطلاق غير مقيد بوصف خلافا لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهريا على تقدير منه بتحقيق هذا الوصف في الدفع كافة بخلاف أوجه الدفاع التي قد يغنى بعضها عن البعض الآخر أو ينطوى الرد على إحداها على معنى إطراح ما عداها ثم استلزم القانون لسلامة الأحكام أن تورد الرد الواقعي الكافي على تلك الدفع وعلى الجوهرى من أوجه الدفاع .

٢ - على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجبه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن هذا الاثر الناقل للاستئناف أن يجعل الدفع أو وجه الدفاع السابق إبداءه من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحا بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم يقدم الدليل على التنازل عنه وهو ما لا وجه لاقتراضه ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد قدم رفق طعنه ما يضيف سبق تمسكه أمام محكمة الدرجة الأولى بمذكرته المقدمة إليها بجلسته . . . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفع القائم أمام محكمة الاستئناف قانونا . وجاءت أسبابه الواقعية خلوا من الفصل فيه فإنها تكون مشوبة بقصور من شأنه إبطال الحكم مما لا يغير منه احتمال أن يسفر ذلك الفصل

عن عدم سلامة الدفع ائعلق ذلك بما تختص به محكمة الاستئناف ولا يمتد إليه سلطان محكمة النقض .

٣ - لمحكمة النقض تصويب لما قد يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون حاجة إلى نقضه إلا أن ذلك مشروط بأن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع التزاما بالحدود التي يقوم عليها عمل هذه المحكمة وذلك ما لم تر بعد نقضها للحكم صلاحية موضوع الدعوى للفصل فيه ، فتفصل فيه عملا بنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات .

٤ - قبول الدعوى - شرط لجواز الحكم في موضوع الحق المتنازع عليه فيها ، ومن شأن نقض الحكم لسبب متعلق بهذا القبول نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع مما يغنى عن النظر فيما جاوز ذلك من أسباب الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعن ومورث المطعون عليها الثانية للحكم بإخلاء الشقة الميينة بصحيفتها ، وقال يانا لذلك أنه بعقد مؤرخ ١٩٥٦/٦/١ استأجر مورث المطعون عليها الثانية تلك الشقة ، وعلى الرغم مما يحظره عليه العقد من تأجيرها من الباطن ، فقد تخلى عنها وأبرها من باطنه إلى شقيقة الطاعن ، وإذا اشترى المطعون عليه الأول ربع المنزل الذى تقع فيه تلك الشقة ، وتمت حوالة

عقد إجبارها إليه، فقد أقام دعواه على مورث المطعون عليها الثانية وعلى الطاعن للحكم بالإخلاء . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد إجرائه قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٩ سنة ٣٤ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ قضت المحكمة بالغناء الحكم المستأنف وبالإخلاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان لقصوره في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه على الرغم مما دفع به أمام محكمة الدرجة الأولى من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة استنادا منه إلى عدم مجاوزة نصيب المطعون عليه الأول في العقار الواقعة به عين التراع لمقدار الربيع — مما لا يجوز له — في قوله — المطالبة بالإخلاء — ومع قيام هذا الدفع أمام محكمة الدرجة الثانية بحكم الأثر الناقل للاستئناف ، مما يوجب على المحكمة النظر فيه ، فقد خلا الحكم المطعون فيه من الإشارة إليه أو الرد عليه ، مما يعيبه بالقصور المبطل .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على أنه ” يجب أن يشمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرى ، ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه “ وأن ” القصور في أسباب الحكم الواقعية ... يترتب عليه بطلان الحكم “ يدل على أنه تقديرا للأهمية البالغة لتسييب الأحكام وتمكيننا لحكم الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الأسس التى بنت عليها الأحكام المستأنفة أمامها ثم لمحكمة النقض من بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون على ما صح من وقائع — أوجب المشرع على المحاكم أن — تورد في أحكامها ما أبداه الخصوم من دفع ، وما ساقوه من دفاع جوهرى ، ليتسنى تقدير هذا وتلك في ضوء الواقع الصحيح في الدعوى ، ثم إيراد الأسباب التى تبرر ما اتجهت إليه المحكمة من رأى ، ورتب المشرع على قصور الأسباب الواقعية

بطلان الحكم ، كما أنه بحكم ما للدفع من أهمية بارزة في سير الخصومات ، أفرد لها المشرع الفصل الاول من الباب السادس من الكتاب الاول من قانون المرافعات مبينا كيفية التمسك بها وآثارها ، ومن ثم أوجب على المحاكم يراد خلاصة موجزة لها - في إطلاق غير مقيد بوصف - خلافا لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهريا - على تقدير منه يتحقق هذا الوصف في الدفع كافة ، بخلاف أوجه الدفع قد يغنى بعضها عن البعض الآخر أو ينطوى الرد على إحداها على معنى إطراح ما عداها ، ثم استلزم القانون لسلامة الأحكام أن تورد الرد الواقعي الكافي على تلك الدفع ، وعلى الجوهرى من أوجه الدفاع ، مرتبا البطلان جزاء على تقصيرها في ذلك ، لما كان ذلك وكان على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجبه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن هذا الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل الدفع - أو وجه الدفاع السابق إبداءه من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحا بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ، ما لم يقيم الدليل على التنازل عنه - وهو ما لا وجه لاقتراضه - لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد قدم وفق طعنه ما يثبت سبق تمسكه أمام محكمة الدرجة الأولى بمذكرته المقدمة إليها بجلسة ١٠/٤/١٩٧٧ - بدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفع - القائم أمام محكمة الاستئناف قانونا - وجاءت أسبابه الواقعية خلوا من الفصل فيه ، فإنها تكون مشوبة بقصور من شأنه إبطال الحكم ، مما لا يغير منه احتمال أن يسفر ذلك الفصل عن عدم سلامة الدفع لتعلق ذلك بما تختص به محكمة الاستئناف ، ولا يمتد إليه سلطان محكمة النقض ، لأنه وإن كان يحق لها تصويب ما قد يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون حاجة إلى نقضه ، إلا أن

ذلك مشروط بأن يقتصر الخطأ — على ما يتعلق بالقانون دون الواقع —
التزاما بالحدود التي يقوم عليها عمل هذه المحكمة — وذلك ما لم تر بعد نقضها
للحكم صلاحية موضوع الدعوى للفصل فيه ، فتفصل فيه عملا بنص الفقرة
الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ، لما كان ما سلف جميعه ،
وكان قبول الدعوى شرطا لجواز الحكم في موضوع الحق المتنازع عليه فيها —
فإن من شأن نقض الحكم لسبب متعلق بهذا القبول نقضه بالتبعية فيما تطرق
إليه من قضاء في الموضوع ، مما يغني عن النظر فيما جاوز ذلك من أسباب
الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شبيه الحمد ، أحمد شوق المديجي ، أحمد صبري أحمد وفهمي عوض محمد .

(٨٩)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٧ القضائية :

(١) قانون . ” سريان القانون من حيث الزمان “ .

القانون الجديد المعدل للوائح . عدم مريانه على المواعيد التي بدأت قبل العمل به . م ١
مرافعات . قصر ذلك على القانون المعدل للميعاد فقط . القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثار
جديدة عند فوات الميعاد أو عند إحترامه . وجوب إعمالها بأثر فوري .

(٢) تأمينات اجتماعية ” إجراءات الاعتراض “ . قانون .

إخطار هيئة التأمينات لرب العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
إعتراضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون . صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
وجوب إعمال ما استحدثته من إجراءات ومواعيد بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات .

١ — نص قانون المرافعات المدنية والتجارية في مادته الأولى على أن
” تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم
من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك (١)
(٢) القوانين المعدلة للوائح متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .
(٣) “ وكان المقصود بالقوانين المعدلة للوائح ، التي نص على
استثنائها من أثر سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى
أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، تلك التي تعدل الميعاد

فقط دون القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثاراً جديدة عند فوات الميعاد أو عند إحترامه .

٢ — قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي بدأ العمل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ استحدث إجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه بأن " يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة . وعلى الهيئة المختصة إخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الإعتراض على هذه المطالبة . بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار . وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها في المادة ١٥٧ . " وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على أن " ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها وكفآت أعضائها قرار من الوزير المنتص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه " فإن هذه الإجراءات الجديدة التي استحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه — والتي لم تبدأ موعيدها إلا في ظله — هي التي تسرى على واقعة النزاع بالخضوع لأحكام هذا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوزاق الطعن — تتمصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ۱۷ سنة ۱۹۷۶ مدني كلي بنى سوييف على الطاعة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وطلبت الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ۲۵۱,۱۰۰ جنيها وقالت بيانا لها أن الطاعة طالبتها بهذا المبلغ في ۱۹۷۵/۸/۲۵ مقابل اشتراك عن عمال استخدمتهم في إقامة مبنى لها ، فاعترضت لديها على هذا الحساب في ۱۹۷۵/۹/۶ . وإذ لم ترد على اعتراضها خلال المدة المحددة بالمادة ۱۲۸/۶ من القانون رقم ۷۹ سنة ۱۹۷۵ ولم تقم بعرض هذا النزاع على اللجنة المنصوص عليها في المادة ۱۵۷ من ذات القانون رغم تقديمها طلبا بذلك في ۱۹۷۵/۱۰/۲۸ فقد أقامت دعواها بطلبها السالف البيان . دفعت الطاعة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد بالمادة ۱۳ من القانون رقم ۶۳ سنة ۱۹۶۴ . وبتاريخ ۱۹۷۶/۵/۱۸ قضت المحكمة ببراءة ذمة المطعون ضدها من مبلغ ۲۵۱ ج و ۱۰۰ م . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۷۷ سنة ۱۴ ق بنى سوييف . وفي ۱۹۷۷/۲/۶ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۲ وفيها التزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك تقول أنها أخطرت المطعون ضدها بالحساب بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في ۱۹۷۵/۸/۲۵ أثناء سريان القانون رقم ۶۳ سنة ۱۹۶۴ الذي رسم في المادة ۱۳ منه طريقا معينة للمطالبة بالاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة ، ومنح صاحب العمل حق الاعتراض على الحساب خلال الخمسة عشر يوما التالية لاستلامه الاخطار وأوجب على الهيئة أن ترد على الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ، واعتبر عدم ردها خلال هذا الميعاد بمثابة فرار ضمنى بالرفض ، وأباح لصاحب العمل الالتجاء إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر المحدد

للرد على الاعتراض . وإذا كان الحكم قد انتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى - رغم أنها رفعت في ١٩٧٦/١/٧ بعد الميعاد المحدد بالمادة ١٣ السالفة الذكر - استناداً إلى أن المواعيد الجديدة التي وردت بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ والذي عمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ هي التي تسري على واقعة الدعوى بالمخالفة لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات من عدم سرية القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها وما يترتب على ذلك من عدم انطباق القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ على واقعة النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك لأنه لما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في مادته الأولى على أن تسري قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك : (١) .. (٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها . (٣) .. وكان المقصود بالقوانين المعدلة للمواعيد ، التي نص على استثنائها من أثر سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من إجراءات قبل تاريخ العمل بها تلك التي تعدل الميعاد فقط دون القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثاراً جديدة عند فوات الميعاد أو عند احترامه ، وكان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ الذي بدأ العمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ قد استحدث إجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه بأن يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة .. وعلى الهيئة المختصة إخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار . وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها في المادة ١٥٧ .. وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على أن " تنشأ

بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية .. ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه " فإن هذه الإجراءات الجديدة التي استحدثها القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المشار إليه — والتي لم تبدأ موعيدها إلا في ظله — هي التي تسرى على واقعة النزاع بالخضوع لأحكام هذا القانون بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات لأنها ليست من قبيل ما استثنى بموجب المادة الأولى من قانون المرافعات على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وجرى في قضائه بقوله إن الطاعنة أخطرت المطعون ضدها بالمطالبة بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٥ فبادرت هذه الأخيرة بالاعتراض على تلك المطالبة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٦ وذلك في خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ الذي كان ساري المفعول وقت وصول المطالبة إليها ، وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ ونص في المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ منه على إجراءات ومواعيد جديدة وهذه الإجراءات والمواعيد التي تسرى من وقت العمل بهذا القانون الجديد .. فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للمادة
المستشارين : أحمد شوقي الملبجي ، أحمد صبري أسعد ، فهمي عوض مسعد وجهدان
حسين عبد الله .

(٩٠)

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ القضائية :

عمل . " إصابات العمل " . تأمينات اجتماعية . " التحكيم الطبي " .

طلب المامل إعادة النظر أمام لجنة التحكيم الطبي في تقدير هيئة التأمينات نسبة العجز قهبة
إصابة عمل . صدور قرار الجهة . وجوب التقيد به باعتباره قراراً نهائياً غير قابل للعائن فيه .
٤٧٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

بين القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ،
٤٥ ، ٤٦ طريقة إثبات العجز الجزئي المستديم الحاصل للمؤمن عليه
وتقدير مداه وكيفيته طلب إعادة النظر في قرار الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض
ثم نص في المادة ٤٧ على أنه " على مكتب علاقات العمل المختص
بوزارة العمل إخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور
وصوله إليه ويكون ذلك القرار نهائياً وغير قابل للطعن ، وعلى كلا
الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات " مما مفاده أنه في حالة ما إذا
طلب العامل التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع ،
فإن هذا القرار يصير نهائياً وغير قابل للطعن ويلتزم كلا الطرفين بتنفيذ
ما يترتب عليه من التزامات . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى
أن الطاعن طلب إعادة النظر في تقدير الهيئة لنسبة عجزه أمام لجنة

التحكيم الطبي وصدر قرار اللجنة في هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بقرار لجنة التحكيم باعتباره قرارا نهائيا ، لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٩٧ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها طالبا الحكم بالزام المطعون ضدها الأولى - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مواجهة المطعون ضده الثانى - مصنع بأن تدفع له مبلغ ١٩٢ ج و ٤٠٠ م قيمة متجمد المعاش المستحق له عن المدة من ١٩٧١/٩/٢٠ إلى ١٩٧٤/١٠/٢٠ ومعاشا شهريا بواقع ٢٠٠ رة اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/٢١ وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضده الثانى فى ١٩٥٨/٢/٧ فى وظيفة عامل نسيج بأجر يومية مقداره ٢٥٢ مليم وأصيب أثناء قيامه بعمله فى ١٩٧١/٥/٢٠ بانزلاق غضروفى ترتب عليه استئصال الصفاق الحلفية للفقرتين الخامسة والسابعة وأدى ذلك إلى عجز قدرت الهيئة نسبته بـ ١٠ ٪ ولما لم يرتض هذا التقدير فقد طاب من لجنة التحكيم الطبي إعادة النظر فيه ، فعدلت اللجنة نسبة العجز إلى ١٨ ٪ وإذا كانت حقيقة العجز هى ٣٥ ٪ ويستحق بسببه معاشا شهريا مقداره ٢٠٠ رة فقد أقام الدعوى بطلباته الساافة للبيان وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٠٣٩ سنة ٩٢ ق وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة

دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى وأبدت الرأى فى موضوع الطعن برفضه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٣/١/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى هو أن الطاعن لم يوجه إليه طلبات وإنما اختصمه ليصدر الحكم على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مواجهته .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الذى يبين فى خصوص هذا الطعن أن الطاعن العامل حينما أقام دعواه ابتداء قد اختصم المطعون ضده الثانى صاحب العمل بسبب حدوث إصابته التى أدت إلى عجزه أثناء العمل ، وكان الطاعن إذا اختصم المطعون ضده الثانى فى هذا الطعن قد التزم نطاق الطلبات المبداة أمام محكمة الموضوع ، وكانت له مصلحة فى هذا الاختصاص ظاهره ، لما كان ذلك . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم فى الطعن من يرى اختصاصه من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به . فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم جرى فى قضائه على أن قرار لجنة التحكيم الطبى بتقدير نسبة العجز الحاصل له بـ ١٨ ٪ هو قرار نهائى لا يقبل الطعن ، مخالفا بذلك نص المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن مؤدى هذا النص هو أن قرار لجنة التحكيم الطبى لا يندرج ضمن أعمال السيادة وليس بمنأى عن رقابة القضاء لتحديد مدى مشروعيته واتساقه مع أحكام القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى يحكم واقعة الدعوى

بعد أن يبين في المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٦ طريقة إثبات العجز الجزئي المستديم الحاصل للأمن عليه وتقدير مداه وكيفية طلب إعادة النظر في قرار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، نص في المادة ٤٧ على أنه "على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل إخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله إليه ويكون ذلك القرار نهائيا وغير قابل للطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات " مما مفاده أنه في حالة ما إذا طلب العامل التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع فإن هذا القرار يصير نهائيا وغير قابل للطعن ويلتزم كلا الطرفين بتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن طلب إعادة النظر في تقدير الهيئة لنسبة عجزه أمام لجنة التحكيم الطبي وصدر قرار اللجنة في هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بقرار لجنة التحكيم باعتباره قرارا نهائيا ، لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المجيد ، د. عامر المرافي ، د. محمد فتح الله ، وسيد عبد الباقي .

(٩١)

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦ القضائية :

(١) دعوى . " سقوط الخصومة " .

انقطاع سير الخصومة . بدء سريان مواد مدعيتها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم
بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط لا عبرة بالعلم المؤكد بقيام الخصومة بأي طريقة أخرى .
لا محل للمسك بتحقيق الغاية من الإعلان .

(٢) إستئناف . " أثره " .

إمتئاف الحكم . أثره . إشتغال الدعوى بالحكمة الاستئنافية بما سبق أن أبداه المستأنف
عليه أمام المحكمة الابتدائية من دفرع وأرجه دفاع طالبها لم يتنازل عنها صراحة أو ضمناً .

(٣) بنوك . " خطاب الضمان " .

خطاب الضمان . إلتزام البنك خلال الأجل ببداد قيمته للتنفيذ بمجرد طلبه دون حاجة
لموافقة العميل . وجوب الحصول على موافقته قبل مد الأجل .

١ - النص في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات على أنه " لا تبدأ مدة
سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم
بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد
أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه

الأصلى“ . يدل على أن مدة السقوط لا تبدأ فى السريان إلا من تاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمه الذى تمسك بهذا السقوط فلا يغنى عن ذلك علمه المؤكد بوجود الحصومة بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة ، ومتى كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يعلنوا المطعون ضده بعد الانقطاع بوجود الحصومة حتى يتمسكوا بمبدأ تحقق الغاية من الإعلان ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استلزم هذا الإعلان كبداً لسريان ميعاد السقوط يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - يترتب على استئناف الحكم نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليهم أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع ، فتعتبر مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها مادام أن المستأنف عليهم لم يتنازلوا عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمناً . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين (المستأنف عليهم) لم يتخلوا عن دفاعهم الذى تمسكوا به أمام محكمة أول درجة فإنه يعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف .

٣ - من المقرر أنه وإن كان البنك - مصدر خطاب الضمان - يلتزم بسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء سريان أجله دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل ، إلا أنه لا يسوغ للبنك مد أجل خطاب الضمان إلا بموافقة العميل (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نفس ١٩٧٩/١/٣١ بمجموعة المكتب الفنى لسنة ٣٠ ع ٢ ص ٤٢٦ .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٦٦ سنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة
على الطاعنين طالبا الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم المرحوم ..
مبلغ ٦٩٥٠ ج و ٤١ م وفوائده القانونية ، وقال شرحا لدعواه أنه أصدر بناء
على طلب مورث الطاعنين لصالح مصلحة الأشغال العسكرية خطاب ضمان
مؤرخا ١٩٤٨/١٠/٢٦ بمبلغ ٢٢٣٥ ج لمدة سنتين ضمنا لتففيذ مزاولة رصف
مطار الدخيلة التي أسندت إلى المورث وقام بإيداع نصف هذه القيمة نقدا
لدى البنك المطعون ضده ، وإذ قام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان إلى الجهة
المستفيدة بناء على طلبها في ١٩٥٥/١٠/٢٤ فقد أصبح دائنا للمورث في المبلغ
المتبقى المطالب به ، وبساريخ ١٩٦٢/٤/١٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية
بنائب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص كشف الحساب المقدم من المطعون
ضده الخاص بخطاب الضمان ، وبعد تقديم التقرير قضت المحكمة بجلسة
١٩٦٧/١/٢٦ برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف
رقم ١٧٩ سنة ٨٤ ق ، وبجاسة ١٩٦٩/١١/٤ قضت محكمة استئناف القاهرة
بانقطاع سير الخصومة لوفاة الممثل القانونى للمستأنف (البنك المطعون ضده)
وعجل الاستئناف بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٧٠/٤/٥ وأعلنت إلى
الطاعنين في ٢٢ ، ١٩٧١/٦/٣٠ ، وبجلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ قضت المحكمة بإلغاء
الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدهم (الطاعنين) مما آل إليهم من أموال
مورثهم بأن يدفعوا للمستأنف (المطعون ضده) مبلغ ٦٩٥٠ ج و ٤١ م
وفوائده القانونية ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن
على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون بأولها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا بسقوط
الخصومة في الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع

على سند من القول بأن مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع لا تبدأ إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته لخصومة أو مقام من زالت صفته جدد الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ، حالة أن الغرض من أعمال القاعدة التي قررتها المادة ١٣٥ من قانون المرافعات هو حماية خائب من قام به سبب الانقطاع حتى لا تتخذ إجراءات في الخصومة بغير علمه وحتى لا يصدر الحكم في غفلة منه ، فإذا علم من حل محل من قام به سبب الانقطاع بقيام الخصومة - ومة وعن له أيواليه - وأفصح عن ذلك بقيد إجراء تعجيلها بقلم الكتاب فانه لا يتصور بعد ذلك أن يتمسك بوجوب إعلان خصمه له بوجودها ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده (المستأنف) قد أودع صحيفة التعجيل في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥ فإنه كان يتعين عليه أن يتم إجراءات تعجيلها بإعلان الطاعنين إعلانا صحيحا في ميعاد غايته ١٩٧٠/٤/٦ وإلا وجب إجابتهم إلى طلب الحكم بسقوطها ، وإذا حاد الحكم المطعون فيه عن أعمال هذه القاعدة الصحيحة ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه إذ نصت المادة ١٣٥ من قانون المرافعات على أنه لا تبدأ مدة الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي ، أو من قام مقام من فقد أهليته لخصومة ، أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ، فقد دلت على أن مدة السقوط لا تبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمه الذي تمسك بهذا السقوط فلا يغنى عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة ، ومتى كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يعلنوا المطعون ضده بعد الانقطاع بوجود الخصومة حتى يتمسكوا بمبدأ تحقق الغاية من الإعلان ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استازم

هذا الإعلان كبداً لسريان ميعاد السقوط يكون قد التزم صحيح القانون ،
ويكون النعى عليه لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ،
وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم ألزمهم ببيان قيمة خطاب الضمان
الذي أوفاه البنك المطعون ضده إلى الجهة المستفيدة بعد انتهاء أجل الضمان
مخالفاً بذلك ما اتفق عليه مورثهم مع البنك المطعون ضده في خطاب الضمان بأن
يسرى مفعوله لموعد غايته ١٩٥٠/٤/٢٥ — وبانتهاء هذه المدة يصبح الضمان
لأغيا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار ، بخفاء الحكم مخالفاً للقانون بما
يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم
الابتدائي — المقدم صورته الرسمية — أن الطاعنين قد تمسكوا أمام محكمة
أول درجة بأن خطاب الضمان لم تدفع قيمته خلال سريان أجله الذي لم
يوافقوا على مدة فلا يحاجون بوفاء قيمته وقد أخذت تلك المحكمة بهذا الدفاع
وقضت برفض دعوى البنك المطعون ضده ، وكان يترتب على استئناف البنك
لهذا الحكم نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف
عليهم (الطاعنون) أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع ، فتعتبر
مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف ، وعلى المحكمة
أن تفصل فيها مادام أن المستأنف عليهم لم يتنازلوا عن التمسك بشيء منها
صراحة أو ضمناً ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين
(المستأنف عليهم) لم يتخلوا عن دفاعهم المشار إليه الذي تمسكوا به أمام محكمة
أول درجة فإنه يعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان من
المقرر أنه وإن كان البنك — مصدر خطاب الضمان — يلتزم بسداد قيمته إلى
المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء سريان أجله دون حاجة إلى الحصول على
موافقة العميل ، إلا أنه لا يسوغ للبنك مد أجل خطاب الضمان إلا بموافقة
العميل ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام
الطاعنين بالرصيد المدين الناتج عن وفاء البنك المطعون ضده لقيمة خطاب

الضمان إلى الجهة المستفيدة تأسيساً على أنه وإن كان هذا الخطاب قد صدر
لمدة سنتين تنتهى فى ١٩٥١/٤/٢٥ إلا أن أجله قد مـد سبع مرات بموجب
الخطابات المتبادلة بين الجهة المستفيدة والبنك حتى طلبت مصلحة الأشغال
العسكرية (الجهة المستفيدة) صرف قيمته بخطابها المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٤ .
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون إذا اكتفى فى مد
أجل خطاب الضمان باتفاق كل من البنك مصدر الخطاب والجهة المستفيدة
دون أن يتحقق من موافقة العميل أو ورثته على هذا المد وهو أمر لازم —
على ما سلف البيان — لى يحاج العميل بمد أجل الضمان ، ويتعين لذلك
نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسبني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد قاورق نائب ، مصطفى لروام ، جلال الدين أنس وأحمد
كمال سالم .

(٩٢)

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) صورية . نقض . " السبب الجديد " .

التي بصورية العقد . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢ - ٤) بيع . تسجيل . شيوع . قسمة .

(٢) قسمة العقار الشائع . حجة على المتقاسمين ولو لم يسجل العقد . عدم جواز
الاحتجاج بها على الغير إلا بعد تسجيلها .

(٣) القسمة العقارية غير المدجلة . ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري
من المتقاسم لحظه مقرر ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة . لا يعد من الغير .

(٤) المشتري لحظه مقرر من العقار من أحد الملاك على الشيوع . عدم احتجانه في طلب
الحكم بصحة عقده طالما أن الحصة المبيعة لم تقع و نصيب البائع له بعد القسمة .

١ - إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن أمام محكمة
الموضوع بصورية عقد القسمة أو عقد البيع فإنه لا يقبل منه التمسك بهذا
الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦
في شأن تنظيم الشهر العقاري أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر

المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفروزة للجزء الذي وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم ، وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة (١) .

٣ - الغير في حكم المسادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في شأن تنظيم الشهر العقاري - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ، وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفروزا فإنه لا يعتبر غيرا أو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة ، ومن ثم فإن القسمة غير المسجلة يحتاج بها على من اشترى جزءا مفروزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حاله الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفروز الذي وقع في نصيبه بمقتضى القسمة (٢) .

٤ - المشتري لجزء مفروز لم يقع في نصيب البائع له ليس له أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء طالما أن القسمة وإن لم تسجل تعتبر حجة عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن لطاعن أقام الدوى رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٢ كلى بنى سوين

(١) نقض ١٩٦٤/١/٢ بمجموعة المدعى الفنى السنة ١٥ ص ٥٠٢ .

(٢) نقض ١٩٦٤/١/٢ بمجموعة المدعى الفنى السنة ١٥ ص ٥٠٢ .

ضد المطعون علیہ للحکم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ۱۲/۱۰/۱۹۶۹ الصادر له من المطعون علیہ ببيع أطیان مساحتها ۱ ف و ۱۲ ط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بثمان مقداره ۳۷۵ وفي ۱۴/۱/۱۹۷۴ حكمت المحكمة للطامن بطباته . استأنف المطعون علیہ هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۲ سنة ۱۲ ق بنی سویف . وبعد أن نذبت محكمة الاستئناف خيرا لتحقيق ملكية الأطیان المبيعة وقدم تقريره ، قضت في ۱۰/۴/۱۹۷۶ بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون علیه استنادا إلى أن المطعون علیه وأخاه كانوا يمتلكان على الشبوع ثلاثة أفدنة مناصفة بينهما واقتسماها بعقد قسمة عرفي وقع بمقتضاء القدر المبيع إلى الطاعن في نصيب دون نصيب المطعون علیه ، وأن عقد القسمة وإن كان لم يسجل إلا أنه يعتبر حجة على طرفيه كما يعتبر حجة على الطاعن الذي تلقى الحق عن أحد المتقاسمين وأن باع نصيبه إلى زوجته التي سجلت الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقدهما ، وأن المطعون علیه باع نصيبه إلى الذي استصدر حكما في الدعوى رقم ۲۰۲ لسنة ۱۹۷۳ كلى بنی سویف بصحة ونفاذ عقده وسجل صحيفتها قبل أن يسجل الطاعن صحيفة دعواه ، في حين أن عقد القسمة غير المسجل ليس من شأنه اعتبار مالكا للقدر الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة ، كما أن هذه القسمة لا تعتبر حجة على الطاعن إلا بالتسجيل لأنه من الغير في حكم المادة العاشرة من قانون

الشهر العقاري ، وإذ سجل الطاعن صحيفة دعواه قبل تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة من فإن تسجيل الحكم الصادر لصالحها لا يحول دون الحكم للطاعن بصحة ونفاذ عقده ، كما لا يحول دون ذلك أيضا أن يكون هو الأسبق في تسجيل صحيفة دعواه طالما أن الحكم الصادر فيها لم يسجل — هذا إلى أن عقد القسمة وعقد البيع الصادر إلى هما عقدان صوريان صورية مطلقة ولا يترتب عليهما أى أثر .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وقد خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بصورية عقد القسمة أو عقد البيع الصادر إلى ، فانه لا يقبل منه التمسك بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الواقع أن الطاعن أقام دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٢ / ١٠ / ١٩٦٩ الصادر له من المطعون عليه عن ١ ف.و ١٢ ط ٤ مدة بهذا العقد ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه وأخاه كانا يمتلكان على الشيوع أطيانا اقتسماها بعقد عرفي اختص الأخير بموجبه بالأرض المبيعة للطاعن وباعها إلى أخرى سجلت الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد البيع في الدعوى رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٧٣ كلى بنى سويف ، وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشهر العقاري تنص على أن " جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان عليها أموالا موروثة . وكان مؤدى هذا النص أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم ، وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة ، وكان الغير فى حكم هذه المادة — أو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع

وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ، وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفرزا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة ، ومن ثم فإن القسمة غير المسجلة يحتاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشروع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بمقتضى القسمة لما كان ما تقدم جميعه ، فانه لا يكون لمن اشترى جزءا مفرزا لم يقع في نصيب البائع له أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء طالما أن القسمة وإن لم تسجل تعتبر حجة عليه — وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم قبول دعوى الطاعن على أساس أن القدر الذي اشتراه لم يقع بموجب عقد القسمة و نصيب البائع له (المطعون عليه) وإنما وقع في نصيب المتقاسم الآخر ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون غير متبع بعد ذلك ما يثبته الطاعن في باقي أوجه النعي .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / عز الدين الحموي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، وعبد الحميد المنفلوطي ، وجلال الدين أنسي ،
وأحمد كمال سالم .

(٩٣)

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٦٠ القضائية :

(٢٤١) دعوى "الصفة" . شفعه .

(١) توجبه إجراءات الشفعة من الشفع إلى طرف عقد البيع محل الشفعة ، وجوب مراقبته
لما يطرا على أطرافه من تغيير في الصفة أو الحالة وقت ميانه هذه الإجراءات .

(٢) تصحيح المدعى للدعوى بإدخال صاحب الصفة الحقيقي فيها . لا أثر له إلا إذا
تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى ، م ١١٥ مراقبات . اختصاص الشفع لباقي
المشتريين بعد الميعاد المحدد . أثره . سقوط حقه في الشفعة وأو سبق له اختصاص الولي الشرعي
عليهم في الميعاد رغم بلوغهم من الرشد .

(٣) شفعة . محكمة الموضوع .

تقدير قيام الدعايل بقصد إسقاط حق الشفع في الشفعة . من ملحة قاضي الموضوع طالما
كانت استخلاصه صائفا .

١ - عقد البيع الابتدائي يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به
سبب من أسبابها ، ومن واجب الشفع في هذا العقد أن يراقب ما يطرا على
أطرافه من تغيير في الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع
الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها .

٢ — تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه "إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذى صفة . . . وكان تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب ألا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فإن التصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال الميعاد وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها سوى إحدى المشتريات (المطعون عليها الثالثة) ولم يختصم باقي المشتريات بأشخاصهن إلا بعد الميعاد ، مع سبق اختصاص والدهن باعتباره وليا عليهن في الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس .

٣ — تقدير قيام التحايل والإسقاط حق الشفعة هو من مسائل الوقائع التي يستقل بها قاض الموضوع متى كان استخلاصه سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعويين رقمي ١١٢٩ و ١١٣٠ سنة ١٩٧٣ مدني كني الإسكندرية ضد الشركة المطعون عليها الأولى والمطعون عليه الثاني بصفته وليا على بناته المطعون عليهن الأربعة الأخريات بصحيفتين أودعنا قلم الكتاب في ١٠/٤/١٩٧٣ للحكم بأحقية في أخذ العقارين الموضحين بصحيفتي الدعويين بالشفعة ، وقال بيانا لها إنه علم بأن المطعون عليه الثاني بصفته المذكورة اشترى العقارين من شركة الأعمال المصرية لأراضى البناء والزراعة التي اندمجت في الشركة المطعون عليها الأولى ، وإذا يملك الطاعن أرضا تباور هذين العقارين

فقد أعلن البائعة والمشتري برغبته في الأخذ بالشفعة وأقام الدعويين بطلباته .
 دنع المطعون عليه الثانى بعدم قبول الدعويين لرفعهما على غير ذى صفة تأسيسا
 على أن إجراءات طلب الشفعة — بما فى ذلك رفع الدعويين — اتخذت ضده
 بصفته وليا على بناته .. و .. و .. (المطعون عليهن الثلاث
 الأخريات) بعد بلوغهن سن الرشد . قام الطاعن باختصاص الأخريات بصحيفة
 معلنة فى ١٧/١/١٩٧٤ ، فرفع المطعون عليه الثانى بصفته وليا على ابنته ..
 (المطعون عليها الثالثة) بسقوط حق الطاعن فى الشفعة لعدم اختصاصه بجميع
 المشتريات فى الميعاد . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية للأولى قضت
 بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٤ فى كل من الدعويين بسقوط حق الطاعن فى الأخذ بالشفعة .
 استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقمى
 ٨٧٥ و ٨٧٧ سنة ٣٠ ق ، و بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم
 المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
 أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
 فخلدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثالث
 منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ،
 وفى بيان ذلك يقول إن الشفعة جائزة فى البيع غير المسجل وقد تمسك الطاعن
 أمام محكمة الموضوع بأن حقه فى الشفعة مستمد من عقد البيع الابتدائى وبشروطه
 وأنه على هذا الأساس وجه إجراءات الشفعة — فى كل من الدعويين — إلى
 المشتري الظاهر فى هذا العقد وهو المطعون عليه الثانى بصفته وليا على بناته
 الأربع (المطعون عليهن الأخريات) غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على
 هذا الدفاع وقضى بسقوط حق الطاعن فى الشفعة تأسيسا على أن الدعوى رفعت
 ضد المطعون عليهن الثلاث الأخريات بعد الميعاد المحدد بالقانون وأن قيام الطاعن
 فى ١٧/١/١٩٧٤ باعلانهن بدعوى الشفعة لا يعتبر تصحيحا لمسار الدعوى التى
 رفعت أصلا ضد المطعون عليه الثانى بصفته وليا عليهن ولكن به بمثابة دعوى
 جديدة ، فى حين أنه وقد طلب الطاعن الشفعة فى العقد الابتدائى فإن حقوق
 المحصوم ومراكزهم القانونية تتحدد على أساس ماورد بهذا العقد ويكون

اختصاص الطاعن للمطعون عليه الثاني بصفته ولياً على بناته كافياً لصحة إجراءات الدعوى ، وبالتالي يكون إدخال المطعون عليهن الثلاث الأخريات بتاريخ ١٧/١/١٩٧٤ في الدعوى مجرد تصحيح لمسارها بعد أن رفعت بإجراءات صحيحة إذ لا يصح محاسبه الطاعن عن وضع جديد طراً بعد رفع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كان عقد البيع الابتدائي يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسبابها ، إلا أن من واجب الشفع في هذا العقد أن يراقب ما يطرأ على أطرافه من تغيير في الصفة أو الحالة ليوحه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها ولما كانت المادة ٢/١١٥ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان الصفة ... وكان تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب إلا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فإن التصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال هذا الميعاد . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها سوى إحدى المشتريات (المطعون عليها الثالثة) ولم يختصم باقي المشتريات بأشخاصهن إلا في ١٧/١/١٩٧٤ بعد الميعاد مع سبق إختصاص والدهن باعتباره ولياً عليهن في الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه مسخ وقائع الدعوى مسخاً أدى إلى الخطأ في النتيجة التي انتهى إليها ، وفي بيان ذلك يقول أنه أوضح لمحكمة الموضوع الوقائع التي تقطع بالتحايل لإسقاط حقه في الشفعة ، وهي أن المشتري الظاهر في العقد الابتدائي - المطعون عليه الثاني بصفته ولياً على بناته الأربع - منذ أن أبرم هذا العقد في ١٠/٢/١٩٦٦ لم يبدأ في تسجيله إلا في ١٦/١١/١٩٧٢ ليخفى عنه إتمام الصفة ، وتقدم بطلب الشهر بصفته تلك ، ولم يشر في تغيير هذه الصفة إلى الوكالة عن ثلاث من بناته . إلا في جلسة ٢١/١١/١٩٧٣ أمام محكمة أول درجة بعد مضي أربعة أشهر من

تسجيل عقدى البيع فى ١٩/٧/١٩٧٣ وذلك رغم تداول الدعوى بالجلسات من قبل وحضور وكيل عنه بصفته الشخصية بـجلسة ١٩٧٣/١٠/٣ وعدم إبدائه أى دفاع بقصد إسقاط حقه فى الشفعة ، وإذ سائر الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة فى الالتفات غن دلائل التحايل تلك وما خلاص إليه من أن ذلك يعتبر مجرد سكوت من المشفوع ضدهن لا يسوغ مساءلتهن عنه فانه يكون قد مسخ وقائع الدعوى مسخا أدى إلى إجازة التحايل لإسقاط حقه فى الشفعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقرير قيام التحايل لإسقاط حق الشفعة هو من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا ، وإذ يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه استبعد حصول تحايل لإسقاط حق الطاعن فى الشفعة بقوله ” إن المقصود بالتحايل تعطيل حق يقرر للمدعى بمقتضى القانون فى الأخذ بالشفعة للصفقة المباعة ولم يتخذ أى من البائعة أو المشتري ثمة إجراء ينبىء عن تحقيق ذلك القصد إذ الثابت بغير خلاف بين طرفى الخصومة أن البيع تم للمدعى عليه الثانى بصفته وليا شرعيا على بناته الأربع بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٦ وأن كونهن قاصرات فى ذلك التاريخ لا يستلزم أن يبقين كذلك عند التسجيل لعقد الشراء ورفع دعوى الشفعة ولو تريت المدعى حتى إعلانه رسميا من قبل البائع أو المشتري أو حتى إتمام تسجيل الشراء لا يمكنه أن يتخذ الإجراءات صحيحة منذ البداية و بالتالى فإن النتيجة التى انتهت إليها الإجراءات كانت بفعله هو دون حاجة من جانب المدعى عليها إلى تحايل “ وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله أن ” سكوت المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الثانى) عند إعلانه بإجراءات الشفعة وعدم إفصاحه عن واقعة بلوغ - المستأنف ضدهن الثلاث الأخيرات من الرشد لا يدل على أن هناك احتيالا من جانب والدهن بقصد منع المستأنف

من استعمال حقه في الشفعة طالما أن القانون لا يلزم المعلن إليه ببيان زوال صفته التي أعلن بها كما لم يثبت أن المستأنف ضدهن المذكرات قد أخفين عن المستأنف واقعة بلوغهن سن الرشد " ولما كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من نفي قيام التحايل بقصد إسقاط حق الطاعن في الشفعة فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون مجرّد جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما كان ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد الهاجروى ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم
محمد فراج .

(٩٤)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥ القضائية :

إستئناف ” الخصوم فيه “ . حكم ” الطعن فيه “ . دعوى
” الصفة “ .

الصفة فى الطعن . ثبوته لمن كان خصما فى الدعوى . إقامة الدعوى من الحارس القضائى .
صدور الحكم عليه بهذه الصفة . زوال صفته قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه لاهيئته
حارسا ولا بصفته الشخصية .

الحق فى الطعن مستقل عن الحق فى رفع الدعوى ، ولا يقبل إلا ممن كان
طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفا
بها فى الخصومة التى صدر فيها الحكم . لما كان ذلك ، وكانت الصفة فى الطعن
تثبت لمن كان خصما وليس لمثل الخصم فى الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون
فيه ، وكانت الدعوى قد أقيمت من الطاعن بصفته حارسا وصدور عليه الحكم
الابتدائى بهذه الصفة . ثم زالت عنه هذه الصفة قبل رفع الاستئناف ، فلا يقبل
منه لأنه لم يعد ممثلا للحراسة المحكوم عليها ، كما لا يقبل منه بصفته الشخصية
لأنه لم يخاصم أو يختصم بهذه الصفة فى الدعوى الصادر فيها الحكم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن بصفته حارسا على العقار رقم ٤ شارع السبكي قسم الساحل أقام الدعوى رقم ٢٢٧٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة للحكم بإخلاء المطعون عليه الأول من العين المؤجرة الميمنة بالصحيفة وبالزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٨ ج على سبيل التعويض . وقال فى بيانها إنه بموجب عقد مؤرخ فى ١٠/١٠/١٩٦٢ ، استأجر منه المطعون عليه الأول الشقة سالفه البيان ، وقد أحدث بها التلفيات الميمنة بصحيفة الدعوى ، وبتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٨٥ لسنة ٨٩ ق القاهرة وبتاريخ ٧/١٢/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقم قضاءه بعدم قبول الاستئناف على أن الطاعن قد عزل من الحراسة قبل رفع الاستئناف فى حين أنه أقام دفاعه فى هذا الخصوص على أن المصلحة هى مناط قبول الدعوى وأنه باعتباره أحد الملاك له مصلحة فى دفع الاخطار المحقة بالعقار ، وأن العبرة فى توافر الصفة هى بوقت رفع الدعوى لا بوقت رفع الاستئناف .

وحيث إن هذا النعمى فى غير محله ، ذلك أن الحق فى الطعن مستقل عن الحق فى رفع الدعوى ، ولا يقبل إلا ممن كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفا بها فى الخصومة التى صدر فيها الحكم . لما كان ذلك ، وكانت الصفة فى الطعن تثبت لمن كان خصما وليس لممثل الخصم فى الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، وكانت الدعوى قد أقيمت من الطاعن بصفته حارسا وصدر عليه الحكم الابتدائى بهذه الصفة ، ثم زالت عنه هذه الصفة قبل رفع الاستئناف ، فلا يقبل منه لأنه لم يعد ممثلا للحراسة المحكوم عليها ، كما لا يقبل منه بصفته الشخصية لأنه لم يخصم أو يختصم بهذه الصفة فى الدعوى الصادر فيها الحكم .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أ. د. سوف الدين مابق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة : مستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، محمد ماهر عنجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
رزق داود .

(٩٥)

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ القضائية :

(١ و ٢) إيجاز " التغيير في العين المؤجرة " . حكم " تسبيب الحكم " .

(١) القضاء باخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتغيير وجه استعمالها من مكتبه إلى ورشة
ميكانيكية . استخلاص الحكم للضرر . هو من قبيل المعلومات العامة التي يفترض علم
الكافة بها .

(٢) مجرد علم - المؤجر بتغيير المستأجر وجه استعمال العين المؤجرة . لا يعني
الموافقة عليه .

١ - إذ كان الحكم - الذي قضى باخلاء المستأجرين - قد استند
إلى مستندات الطاعنين - المستأجرين - وإلى أقوال شهودهم الذين شهدوا -
كما أبان الحكم - بأن الطاعن الأول استعمل عين النزاع " ورشة ميكانيكية " ،
وانتهى إلى ثبوت الضرر بالمؤجرين لتغيير استعمال العين من مكتبه إلى ورشة ،
وهو من قبيل المعلومات العامة المفروض علم الكافة بها فإن النعي يكون غير مسديد .

٢ - مجرد العلم - علم المؤجر - بتغيير استعمال العين المؤجرة لا يعني
الموافقة عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم الثلاثة الأول اختصموا الطاعنين والمطعون ضدهم من الرابع إلى الأخير طالبين الحكم بإخلاء "الدكان" المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه إليهم ، وقالوا بيانا لها إن الطاعنين والمطعون ضدهما الخامس والسادس استأجروا منهم "الدكان" آنف الذكر لاستعماله "بوفيه" بإيجار شهرى قدره ٢ ج و ١٤٠ م وقد قاموا بتأجيره من الباطن إلى المطعون ضده الرابع لاستعماله "ورشة ميكانيكية" مخالفين عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/٦/٣٠ والقانون . وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضدهم الثلاثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٦٤ سنة ٩٠ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعنين والمطعون ضدهم من الرابع إلى الأخير من العين . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن .

وحيث إن الطاعنين ينعون بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب فى وجهين (أولهما) أنه استند فى قضائه بإخلائهم إلى أن تغيير استعمال العين المؤجرة إلى ورشة يتضمن الضرر بالمؤجرين ، حالة أنه لم يقم بالأوراق دليل على قيام هذا الضرر ، فلم يشهد أحد بوقوع ضرر ، وإذا قرض الحكم وقوع هذا الضرر بغير دليل فإنه يكون معيبا بالقصور ، والوجه الثانى أنه تنفى علم المؤجرين بتغيير استعمال عين النزاع إلى ورشة وعدم اعتراضهم على ذلك لأنهم يقيمون خارج البلاد ويدرون العين بوكيل

عنهم رغم ما ثبت بإعلان صحيفة الدعوى من إقامتهم بالقاهرة ، كما أن إقامتهم بالخارج لا يغير من علمهم بعلم وكيلهم .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه دلل على قيام الضرر بالمؤجرين من تغيير استعمال عين النزاع بقوله : " فإن الثابت من عقد إيجار العين موضوع النزاع ومن أقوال شاهدي المستأنف عليه الأول نفسه (الطاعن الأول) ، ومن مستنداته المقدمة بحافظته أنه غير استعمال عين النزاع من مكتبته إلى ورشة ، وهذا التغيير مخالفا لشروط العقد المعقولة فضلا عما يتضمنه من ضرر بالمؤجرين لما يصادف هذا التغيير من تشويه للمبنى وهي ضارة ومقلقة .. " ومفاد ذلك أن الحكم استند إلى مستندات الطاعنين وإلى أقوال شهودهم الذين شهدوا - كما أبان الحكم - بأن الطاعن الأول استعمال عين النزاع " ورشة ميكانيكية " ، وانتهى إلى ثبوت الضرر بالمؤجرين لتغيير استعمال العين من مكتبة إلى ورشة ، وهو من قبيل المعلومات العامة المفروض علم الكافة بها ، وإذا كان ذلك فيكون النعى غير سديد .

وحيث إن النعى في وجهه الثاني مردود كذلك ، لأنه لما كان الحكم قد انتهى في الرد على دفاع الطاعن المشار إليه بقوله " ولا يغير من ذلك تأخر المستأنفين في رفع الدعوى فضلا عن أن هذا التأخير لا يمكن أن يعتبر في حد ذاته قبولا لاستعمال العين فإنه لا دليل على علمهما بحصول هذا التغيير خصوصا وأنهما يقيمان خارج البلاد ويمارسان حق التأجير بوكيل عنهما .. " وكان مجرد العلم بتغيير استعمال العين المؤجرة لا يعنى الموافقة عليه ، فإن ما انتهى إليه الحكم في ذلك سائغ وكاف لحمل قضائه ، مما يكون معه النعى على ما تضمنه من تزيد بخصوص ما تحدث به عن إقامة المؤجرين خارج البلاد غير منتج ، إذ يستقيم الحكم بدونه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد حبيب الدين سابق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
 المستشارين : محمد محمود الباجوري ، وإبراهيم محمد هاشم ، وإبراهيم محمد فراج ، وصبحي
 دزوق داود .

(٩٦)

للطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٦ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " ما يعد قصورا " .

مطالبة المؤجر المستأجر بالأجرة . تمسك المستأجر بأن الجدل الموجود بالعين المؤجرة مملوك
 له بالشراء من المستأجر السابق لها على خلاف ماورد بالعقد من أن الإيجار بالجدل . إغفال
 الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم إثباته . مخالفة للثابت بالأوراق رقم ٥٥٥ .

إذ كان البين من الاطلاع على مذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الدرجة
 الأولى والتي أحالوا عليها في مذكرة تمسكهم المقدمة لمحكمة الاستئناف ، أنهم تمسكوا فيها
 بأن الجدل الموجود بالعين المؤجرة مملوك لهم بالشراء من المستأجر السابق لها
 بعقد بيع ثابت التاريخ وأن ما ذكر بالعقد من أن الإيجار يشمل الجدل قصد
 به التحايل على القانون لرفع قيمة الأجرة ، واستدلوا على ذلك بما قدموه من
 مستندات تفيد شراءهم الجدل والديكورات الموجودة بالعين المؤجرة من
 المستأجر السابق بعقد مؤرخ . ثابت التاريخ ، وإذا استند الحكم المطعون فيه
 في قضائه إلى أن الطاعنين لم ينازعوا في أن الإيجار يتم بالجدل حسبما ورد بعقد
 الإيجار ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأغفل مناقشة دفاع الطاعنين
 والمستندات المقدمة تأييداً له مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به الحكم في الدعوى
 مما يعيبه بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم اختصموا الطاعنين في الدعوى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٧٤ مدني كل أسيوط للحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٤٠٠ ج وتثبيت الجزاء التحفظي المتوقع في ١٩٧٤/٨/٢٦ بالنسبة لمبلغ ٢٦٤ ج وجعله نافذا تأسيسا على أنه بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٧٠ استأجر الطاعنون من مورثهم المرحوم الدكانين الميينين بالصحيفة بالحدك بأجرة شهرية قدرها ١١ ج وقد امتنعوا عن سداد الأجرة اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٧٠ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٧٤ وجعلتها مبلغ ٤٠٠ ج وبتاريخ ١٩٧٥/٤/١٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١١ لسنة ٥٠ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وألزمت الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٣١٢ ج و ٧٢٠ م وبصحة إجراءات الجزاء التحفظي المتوقع بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٦ وجعله نافذا بالنسبة لمبلغ ٢٦١ ج . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الحدك الموجود بالعين المؤجرة مملوك لهم وأن ما ذكره بالعقد من أن الإيجار يشمل الحدك قصده به التحايل على القانون لرفع الأجرة ، واستدلوا على ذلك بالمستندات المقدمة منهم والتي تفيد شراءهم الحدك من

المستأجر السابق للعين ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق واستند في قضائه إلى أنه يبين من عقد الإيجار المؤرخ أول مارس سنة ١٩٧٠ أن الطاعنين استأجروا عين النزاع بالحدك مقابل أجرة قدرها ١١ ج وأنهم لم ينازعوا في أن الإيجار تم بالحدك ، فأغفل بذلك دفاعا جوهريا لهم لو أنه غنى ببحثه لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى والتي أحالوا عليها في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف أنهم تمسكوا فيها بأن الحدك الموجود بالعين المؤجرة مملوك لهم بالشراء من المستأجر السابق لها بعقد بيع ثابت التاريخ وأن ما ذكر بالعقد من أن الإيجار يشمل الحدك قصد به التحايل على التناون لرفع قيمة الأجرة ، واستدلوا على ذلك بما قدموه من مستندات تفيد شراؤهم الحدك والديكورات الموجودة بالعين المؤجرة من المستأجر السابق بعقد مؤرخ ٨/٣/١٩٧٠ ثابت التاريخ في ٢١/٣/١٩٧٠ وإذا استند الحكم المطعون فيه في قضائه إلى أن الطاعنين لم ينازعوا في أن الإيجار تم بالحدك حسبما ورد بعقد الإيجار ، فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأغفل مناقشة دفاع الطاعنين والمستندات المقدمة تأييدا له مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به الحكم في الدعوى مما يعيبه بالقصور في التسبيب ويتعين نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

يرثاعة السيد المستشار أحمد صوف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم محمد هائم ، محمد طه منيجر ، ابراهيم محمد فراج وصبحي
وزق داود .

(٩٧)

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٧ القضائية :

إيجار " إيجار الأما كن " . قانون .

الأما كن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها غير الواقعة في المناطق الخاضعة للقانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ . خضوعها لكافة أحكامه بما في ذلك تحديد الأجرة . لا عبره بتاريخ إقامة المبنى
سواء كان قائما عند العمل بالقانون أو أنشئ في وقت لاحق .

النص في المادة ١٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن " تسرى أحكام
هذا القانون على الأما كن وأجزاء الأما كن غير الواقعة في المناطق الميمنة
بالجدول المشار إليه بالمادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة
وفروعها ، ويكون احتساب الأجرة على أساس أجرة أغسطس ١٩٤٤ ،
أو أجرة المثل " يدل على سريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تلك
الأما كن بكافة ما اشتمل عليه من قيود وقواعد منظمة للعلاقة بين المؤجر
والمستأجر ومن بينها تلك المتعلقة بتحديد الأجرة سواء كانت المباني مؤجرة
وقت العمل به أو أنشئت في وقت لاحق ، وذلك أن لفظ " الأما كن "
وكذا لفظ " أجزاء الأما كن " الوارد بنص المادة سالفة البيان جاء
في عبارة عامة ، ولم يرق دليل على تخصيصه بالمباني المنشأة عند العمل
بالقانون أو تلك التي تنشأ في فترة معينة فيجب حمله على عمومته وإثبات
حكمه لجميع المباني المؤجرة لجهات حكومية نظرا لتاريخ إقامتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده اختصم الطاعن في الدعوى رقم ١٩٧٤/٣٠١ مدني كلى المنصورة طالبا الحكم بالزامه بأداء مبلغ ٨٧٣ ج و ٢٤٠ م قيمة فرق إيجار وقال بيانا لها أنه قام بإنشاء مبنى المدرسة الميينة بالصحيفة وقدمت لجنة تقدير الإيجارات بديرية التربية والتعليم إيجارا لها قدره ١٩ جنيزا شهريا ثم عمد الطاعن إلى تخفيض الإيجار بواقع ٣ ج و ٨٠٠ م شهريا عن الفترة من ١/١٢/١٩٦١ حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٥ وبواقع ٦ ج و ٨٤٠ م عن الفترة من ١/٣/١٩٦٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥ على الرغم من أن المبنى لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين اللاحقة له لكونه في «قرية» لا يشملها هذا القانون ، وبتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٤١٠ ج و ٤٠٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨/٤٨٨ ق المنصورة ، وفي ١٩٧٧/٥/٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بدفع ٤٠٣ ج و ٥٦٠ م طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في قضائه إلى عدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ ق على عين النزاع فيما يتعلق بتحديد أجرهما وبالتالي فإن القانونين رقمي ١٦٨ / ٦١ و ٦٥ / ٧ لا تنطبقان عليها لأنها أنشئت في سنة ١٩٦٠ ، كما أنها لا تخضع للقانون ٥٥ سنة ١٩٥٨ حتى ينطبق عليها

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين أنه لا يلزم أن يكون المكان المؤجر قد أنشئ ن تاريخ معين حتى تسرى عليه أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به فيما يتعلق بتحديد الأجرة للعين التي أنشئت سنة ١٩٦٠ وأنه طبقا للمادة ١٤ من القانون المذكور التي تنطبق على واقعة النزاع والقانون ١٦٨/٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ يتعين تخفيض أجرة العين المؤجرة .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ١٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن "سرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة في المناطق المبينة بالجدول المشار إليه بالمادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ، ويكون احتساب الأجرة على أساس أجرة أغسطس ١٩٤٤ - أو أجرة المثل " يدل على سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تلك الأماكن بكافة ما اشتمل عليه من قيود وقواعد منظمة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن بينها تلك المتعلقة بتحديد الأجرة سواء كانت المباني مؤجرة وقت العمل به أو أنشئت في وقت لاحق ، ذلك أن لفظ الأماكن وكذا لفظ "أجزاء الأماكن" الوارد بنص المادة صالحة للبيان جاء في عبارة عامة ، ولم يقد دليل على تخصيصه بالمباني المنشأة عند العمل بالقانون أو تلك التي تنشأ في فترة معينة فيجب حمله على عموميه وإثبات حكمه لجميع المباني المؤجرة لجهات حكومية بغير نظر لتاريخ إقامتها طالما لم يأن هذا النص ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عين النزاع تقع بقرية شبرا بدين مركز المنصورة ، وأنها أنشئت في سنة ١٩٦٠ وشغلت كمدرسة في ٢٥ / ٤ / ١٩٦١ ، فإن أثرها تخضع للمادة ١٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٥ مكرر منه المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والتي تنص على أن تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الأجور الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون

رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون باعتبار أن القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عمل به في ١٢/٦/١٩٥٨ أى قبل إنشاء المبنى محل النزاع ، كما تخضع المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ التى تنص على تخفيض أجور الأما كن الخاضعة للقانون رقم ١٦٨ بنسبة ٢٠ ٪ منها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر قولاً منه بأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يسرى على المكان محل النزاع بالنسبة لامتداد الإيجار دون تحديد الأجرة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والإحالة .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد صوف الدين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، ابراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر و ابراهيم
محمد فراج .

(٩٨)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" .

(٢، ١) أحوال شخصية "الطلاق" .

(١) طلاق الغضبان في الفقة الحنفي . - عدم وقوعه إذا أفقده الغضب الإرادة
والإدراك الصحيحين . - تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها مائفا .
- عدم وجود معيار لدة التي يستغرقها الغضب .

(٢) بطلان طلاق الغضبان . - وجوب أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة ابتداء الطلاق
لا يكفي أن يكون مبعثه الغضب .

(٣) إثبات "البينة" . - أحوال شخصية .

تشارك الشاهد ما رفع في شهادته من خطأ . - شرطه . - أن يتم ذلك قبل مبارحته
مجلس القاض .

١ - المقرر في فقه الحنفية الواجب به وفقا لنص المادة ٢٨٠ من لأئحة
ترتيب المحاكم الشرعية أن طلاق الغضبان لا يقع إذا بلغ به الغضب مبلغا
لا يدري منه ما يقول أو يفعل أو وصل به إلى حالة من الخديان يغلب عليه فيها
الاضطراب في أقواله أو أفعاله وذلك لافتقاده الإرادة والإدراك الصحيحين ،
ولما كان تقدير توافر الأدلة على قيام حالة الغضب هذه هو مما يدخل فيما

لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بصدده لرقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائغا ، وكان لا يوجد معيار طبي أو غير طبي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعا لتفاوت مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة .

٢ - لا يكفي لبطلان طلاق الغضبان أن يكون مبعثه الغضب بل يشترط أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة ايقاع الطلاق حتى تنتج أثرها على إرادة المطلق .

٣ - يشترط فقهاء الحنفية لقبول تدارك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ أن يتم ذلك قبل أن يبرح مجلس القاضى فإن هو غادره ثم عاد إليه وقال "أو همت بعض شهادتى" أى اخطأ بنسيان ما كان يحق عليه ذكره أو بزيادة باطله لا تقبل شهادته لتمكن تهمة استفوائه من المدعى أو المدعى عليه ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إذا لم تستجب إلى طلب الطاعن إعادة سماع شاهده باستيفاء لأوجه النقص فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية الاسكندرية بطلب الحكم ببطلان طلاقه للطعون عليها الحاصل فى ١٩٧٧/٢/٥ - واعتبارا الزوجية بينه وبين المطعون ضدها قائمة ، وقال شرحا لدعواه أنه طلق زوجته المذكورة فى التاريخ المشار إليه طلاقا مكملًا للثلاث أمام مأذون ناحية المنشية بالاسكندرية وإذ كان وقت ايقاعه هذا

الطلاق في ثورة غضب جاح طغت على إرادته فسلبتها وصار لا يدري ما يقول أو يفعل فإنه يقع باطلا تبعا لما هو مقرر شرعا بمن أن طلاق المدهوش والغضبان لا يقع . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن الغضب كان قد وصل به وقت الطلاق إلى حالة من الهذيان وغلب عليه الاضطراب في أقواله وأفعاله ، وبعد سماع شهادته حكمت في ١٩٧٧/١١/٢٩ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الثاني والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في نفي قيام حالة الغضب إلى أن الشاهد الثاني لم يسمع منه يمين الطلاق الذي تم بعد توجهه بسيارة أجرة من محل إقامته بالإبراهيمية إلى المنشية ثم انقضاء ساعة حتى تحرر اشهاد الطلاق . بينما اثبت من أقوال شهادته ومن الشهادات المقدمة منه أنه كان عند الطلاق في حالة من الغضب الشديد وصلت به إلى الهذيان بحيث لم يكن يدري ما يقول أو يفعل حتى أنه اعتدى على الشاهد الثاني ولا شك أن من تتنابه هذه الحالة تستحيل عودته إلى حالة الهدوء وفق العرف الجاري إلا بعد انقضاء يوم أو يومين فلا يقع طلاقه لانعدام إرادته .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في نفسه الحنفية الواجب العمل به وفقا لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن طلاق الغضبان لا يقع إذا بلغ به الغضب مبلغا لا يدري معه ما يقول أو يفعل أو وصل به إلى حالة من الهذيان يغلب عليه فيها الاضطراب في أقواله وأفعاله وذلك لافتقاده الإرادة والادراك الصحيحين ، وكان تقدير توافر الأدلة على

قيام حالة الغضب هذه هو مما يدخل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بعدده لرقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائغا ، وكان لا يوجد معيار طبي أو غير طبي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعا لتفاوت مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بشهادة الشاهد الثاني لعدم سماعه يمين الطلاق . وانصراف شهادته إلى وقت سابق على تحرير ائشهاد الطلاق بحوالى الساعة ولم يأخذ بالمستندات المقدمة من الطاعن اثباتا لاصابته بمرض عصبي لعدم امكان الاستدلال بها على ايقاعه الطلاق وهو في حالة الغضب المعتبرة شرعا ، وهو منه تقدير سائغ لأنه لا يكفي لبطلان طلاق الغضبان أن يكون مبعثه الغضب بل يشترط أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة ايقاع الطلاق حتى نتج أثرها على إرادة المطلق ومن لا يتوافر نصاب الشهادة على قيام حالة الغضب المبطل للطلاق ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي ببقاء أسباب الطعن أن الحكيم الابتدائي والاستئناف شاهما البطلان لإلا مزالهما بحق الدفاع إذ رفضت محكمة أول درجة فتح باب المرافعة في الدعوى لإعادة سماع أقوال شاهديه ولم تستجب محكمة الاستئناف لطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات معالجته من حالات نفسية وهياج متكرر لما تضمنته المستندات المقدمة منه ولمناقشة مطلقته فيما ألم به من غضب شديد والحالة التي كان عليها وقت مغادرته منزل الزوجية كما أنها لم تستجب إلى طلبه التصريح له بتقديم مذكرة شارحة لأوجه الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقة الأول بأن فقهاء الحنفية يشترطون لقبول نذارك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ أن يتم ذلك قبل أن يبرح مجلس القاضى فإن هو غادرة ثم عاد إليه وقال "أوهمت بعض شهادتى" أى

أخطأ بنسيان ما كان يحق عليه ذكره أو بزيادة باطله لا تقبل شهادته لتمكن
تهمة استنفائه من المدعى أو المدعى عليه ، ومن ثم فلا على المحكمة الموضوع إذا
لم تستجب إلى طلب الطاعن إعادة سماع أقوال شاهدته استيفاء لأوجه النقص
فيها ، والنعي غير مقبول في شقة الثاني ذلك أن الأوراق وقد خلت مما يدل على
رفض المحكمة الاستئنافية تمكين الطاعن من تقديم مذكرة شارحة لأوجه
الاستئناف أو أنه تقدم إليها قبل قفل باب المرافعة أمامها بطبإ إحالة
الدعوى إلى التحقيق فإن النعي في هذا الشق عارياً عن الدليل .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المنشارين :
سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجاني ، أمين ، أبو العلا ، محمد زغلول عبد الحميد .

(٩٩)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٦٠ القضائية :

ملكية . التصاق .

إقامة منشآت على أرض غير مملوكة ، إن أقامها من ماله الخاص . سيرونها ملكا لصاحب
الأرض بالاتصاق . شرطه . أن يتم البناء دون اتفاق سابق معه . المادة ٩٢٢ مدني .

مفاد نص المادة ٩٢٢ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — أن المشرع وضع في الفقرة الأولى قرينة لصالح الأرض هي أنه مالك
لما فوقها وما تحتها وأجازته في الفقرة الثانية للأجنبي أن يثبت عكس القرينة
فإن أثبت أنه أقام المنشآت من ماله ، ولكن بغير اتفاق مع المالك على مصيرها
تملك المالك هذه المنشآت بالاتصاق مقابل تعويض من أقامها وفقا للأحكام
التي أوردها المشرع لهذا الخصوص وإن أثبت أنه خول من المالك في إقامتها
وتملكها باتفاق إمتنع التحدى عندئذ بقواعد الالتصاق . ولما كان الثابت من
الحكم المؤيد بالحكم المطعون فيه ومن هذا الأخير حماها القضاء بتثبيت الملكية
إلى البناء على مجرد إقامة المباني له من ماله على أرض لا يملكها غير كاشفين عن
اتفاق مع مالكة الأرض مؤد ، مما يخالف قواعد الالتصاق فيما ترتبه من تملك
مالك الأرض لما قام عليها من بناء لقاء تعويض الباني الأمر الذي يعيب الحكم
المطعون فيه بالخطأ في القانون .

المحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتمثل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٦٥ سنة ١٩٧٤
مدنى كلى قنسا طلبا للقضاء بتثبيت ملكيته إلى بناء أقامه من ماله على أرض
ملكها الطاعنة . دفعت الطاعنة بملكيتها العقار أرضه وبناءه ومحكمة أول درجة
من بعد تحقيق أبحرته إنباتا وتقياً للملكية البناء أجابت المطعون ضده إلى ما طلب
بحكم استأنذته الطاعنة بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ٥٠ ق أسبوط وفيه قضى بقبوله
شكلا وبرفضه موضوعا . طعن الطاعنة على هذا القضاء بطريق النقض
وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على
المحكمة في غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة التزم فيها النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه تأييده القضاء للمطعون
ضده بتثبيت الملكية إلى بناء رجح بالشهادة أنه إقامة من ماله مما هو غير مؤد
ولا صحيح في القانون فالباقي في ملك الغير وإن حسنت نيته لا يملك البناء مالم يخوله
صاحب الأرض ذلك وهو مالم يكشف عنه التحقيق أو الحكم كما لا يتفق
والقانون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لا تعارض بين ملكية المبانى
في أرض غيره للبناء وحق هذا الغير في استرداد البناء وتملكه بالإلتصاق .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأنه وقد نصت المادة ٩٢٢ من القانون
المدنى على أنه (١) كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت
أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض إقامة على نفقته ويكون مملوكا له .
(٢) ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن أجنبيا قد أقام هذه المنشآت على
نفقته كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الأرض قد خول أجنبيا ملكيته

منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة هذه المنشآت وتملكها فان مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وضع المشرع في الفقرة الأولى قرينة لصالح مالك الأرض وهي أنه مالك لما فوقها وما تحتها وأجازته في الفقرة الثانية للأجنبي أن يثبت عكس القرينة فان أثبت أنه أقام المنشآت من ماله ولكن بغير اتفاق مع المالك على مصيرها تملك هذه المنشآت بالاتصاق مقابل تعويض من أقامها وفقا للأحكام التي أوردها المشرع بهذا الخصوص وإن أثبت أنه مخول من المالك في إقامتها وتملكها باتفاق امتنع المتحدى عندئذ بقواعد الالتصاق . ولما كان الثابت من الحكم المؤيد بالحكم المطعون فيه ومن هذا الأخير حملها القضاء بتثبيت الملكية إلى البناء دلي مجرد إقامة المباني له من ماله على أرض لا يملكها غير كاشفين عن اتفاق مع مالكة الأرض مؤد مما يخالف قواعد الالتصاق فيما ترتبه من تملك مالك الأرض لما قام عليها من بناء لقاء تعويض المباني الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث السببين الآخرين للطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو الدلا والدكتور منصور
محمد ورجيه .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٦ القضائية :

(٢٤١) أمر الأداء . دعوى .

(١) أمر الأداء عمل قضائي وليس عملاً راعياً . عريضة استصدار الأمر . هي بديلة
صحيفة الدعوى . تقديم للعريضة يرتب كفاية ما يرتب على رفع الدعوى من آثار . لا يغير
من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالي .

(٢) إلغاء محكمة النظم لأمر الأداء بسبب تخلف شرط تعيين مقدار الدين . أثر .
وجوب الفصل في موضوع النزاع طالما أن العيب لم يمتد إلى عريضة الأمر

(٣) إثبات " عبء الإثبات " . تعويض . عقد . مسئولية .

تحقق الشرط الجزائي . أثر . افتراض وقوع الضرر . نفى ذلك . وقوع عبء إثباته
على المدعى أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .

١ - التعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على قانون
المرافعات السابق بالنسبة لأوامر الأداء بحذفه من المادة ٨٥٧ الحكم
القاضي باعتبار الأمر بمثابة حكم غيابي وإبرازه صفة الأمر باعتباره أمراً
وليس حكماً وأن يكون الطعن فيه في صورة تظلم وليس في صورة معارضة
في حكم غيابي إنما كان تمشياً مع ما استحدثه القانون المشار إليه من إلغاء
طريق الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية كقاعدة عامة كما استهدف -

وعلى ما أفصححت عنه مذكرته التفسيرية — تفادى الصعوبات التي تترتب على اعتبار التظلم من الأمر معارضةً بحواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالأحوال . ومن ثم فليس من شأن هذا التعديل تغيير طبيعة أمر الأداء كعمل قضائي يصدر من القاضي بمقتضى سلطته القضائية لا سلطته الولائية وكطريق استثنائي لرفع الدعاوى فترتب القانون على تقديم عريضته كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٨٥٧ المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم ، وما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي بقولها : أسقط المشروع في المادة ٢٠٨ من الفقرة الثانية من المادة ٨٥٧ من القانون القائم التي تقضى بأن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه قطع التقادم لأنه إذا كان ثمة ما يبرر وجود هذا الحكم في القانون القائم ، فإن هذا المبرر ينتفى بعد أن اتجه المشروع إلى جعل رفع الدعوى بتقديم صحتها لقلم الكتاب ولا شك بعد ذلك أن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى . ومفاد ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء لا زالت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بديلة صحيفة الدعوى بها تتصل الدعوى بالقضاء (١) .

٢ — إذا ألغت محكمة التظلم أمر الأداء لسبب لا يتعلق بعيب في هذه العريضة فإنها لا تقتصر على الإلغاء بل عليها أن تفصل في موضوع النزاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه لتخلف شرط تعيين المقدار في الدين المطالب به ولم ينم الطاعن بأي عيب على عريضة طلب استصدار الأمر فإن قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الأمر لا يحجبها — وقد اتصلت الخصومة بالقضاء اتصالاً صحيحاً — عن الفصل في موضوع النزاع (٢)

(١) نقض جلسة ١٦/٦/١٩٧٤ مجموعة المكنب الفني السنة ٢٣ ص ١٠٨٢

(٢) نقض جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥ مجموعة المكنب الفني السنة ٢٦ ص ١٢٩٢

٣ - مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه متى وجد شرط جزائى فى العقد بأن تحققه يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته وإنما يقع على المدين عبء اثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أنه بموجب سند إذنى صادر من الطاعن للطعون ضده اثنائى ومحول للطعون ضده الأول استصدر الأخير فى ١/٣/١٩٧٢ أمراً الأداء ٤٥ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الاسكندرية بالزام الطاعن أن يؤدي له مبلغ ألفى جنيه ، تظلم الطاعنين من الأمر بالدعوى ٧٧٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الاسكندرية طالباً بإلغاء تأسيساً على أن المبلغ الثابت بالسند يمثل تعويضاً اتفاهاً ضماناً لتنفيذ ما اتفق عليه مع المطعون ضده الثانى من إجراء التحكيم فيما ينشأ بينهما من نزعة وبتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤ قضت المحكمة برفض التظلم وتأييد أمر الأداء ، استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف ٣٧٩ لسنة ٣٠ قضائية الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٦ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وأمر الأداء وبإلزام الطاعن بأن يؤدي للطعون ضده الأول مبلغ ألفى جنيه ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه بأول سببي الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين ويقول في بيان أولهما أن الحكم المطعون فيه اعتبر طلب إصدار أمر الأداء بديلا لورقة التكليف بالحضور وهو نظر كان سائنا في ظل قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ حيث كان أمر الأداء بمثابة حكم غيابي بينما أصبح بعد التعديل مجرد أمر على عريضة يخضع لما تخضع له الأوامر على العرائض من أحكام فلا يكون طلب امتصاصه منشئا لخصومة ، ومن ثم كان على محكمة الاستئناف أن تقف عند حد القضاء ببطلان الأمر دون أن تقضى في نظر الموضوع ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن ما أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تعديل على قانون المرافعات السابق بالنسبة لأوامر الأداء بحذفه من المادة ٨٥٧ الحكم القاضى باعتبار الأمر بمثابة حكم غيابي وإبرازه صفة الأمر باعتباره أمرا وليس حكما وأن يكون الطعن فيه في صورة تظلم وليس في صورة معارضة في حكم غيابي إنما كان تمشيا مع ما استحدثه القانون المشار إليه من إلغاء طريق الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية كقاعدة عامة كما استهدف ، وعلى ما أفصحته عنه مذكرته التفسيرية — تفادى الصعوبات التي تترتب على اعتبار التظلم من الأمر معارضة تجوز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالإحالة ، ومن ثم فليس من شأن هذا التعديل تغير طبيعة أمر الأداء كعمل قضائي يصدر من القاضي بمقتضى سلطته القضائية لاسلطته الولاية كطريق استثنائي لرفع الدعاوى يرتب القانون على تقديم عريضته كافة ما يرتبه على رفع الدعوى من آثار يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٨٥٧ المعدلة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من أنه يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم ، وما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي بقولها "أسقط المشروع في المادة ٢٠٨ منه الفقرة الثامنة من المادة ٨٥٧ من القانون القائم التي تقضى بأن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه قطع

التقادم لأنه إذا كان ثمة ما يبرر وجود هذا الحكم في القانون القائم فإن هذا المبرر ينتفى بعد أن اتجه المشروع إلى جعل رفع الدعوى بتقديم صحيفة لقلم الكتاب ولا شك بعد ذلك أن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى ومفاد ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء لا زالت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بديلة صحيفة الدعوى بها تتصل الدعوى بالقضاء فإذا ألغت محكمة التظلم الأمر لسبب لا يتعلق بعيب في هذه العريضة فإنها لا تقتصر على الإلغاء بل عليها أن تفصل في موضوع النزاع ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه لتخلف شرط تبيين المقدار في الدين المطالب به ولم ينع الطاعن بأي عيب على عريضة طلب استصدار الأمر فإن قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الأمر لا يحجبها - وقد اتصلت الخصومة بالقضاء اتصالاً صحيحاً - عن الفصل في موضوع النزاع .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثاني من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الإثبات إذ اعتبره عاجزاً عن تقديم الدليل على أن المطعون ضده الثاني لم يصبه أي ضرر في حين أن هذا الأخير لم يقدم أي دليل على أن ضرراً أصابه مكتفياً بإطلاق القول مرسلًا مما استحال عليه معه أن يقدم دليلاً أكثر تحديداً .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مودى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي في العقد فإن تحققه يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته وإنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على تحقق الشرط الجزائي المتفق عليه بين الطاعن والمطعون ضده الثاني مما يجعل الضرر واقعاً في تقدير الطرفين وأن الطاعن لم يقدم أي دليل ينفي عن أن المطعون ضده الثاني لم يصبه أي ضرر من جراء عدم تنفيذ مهمة

التحكيم وهي إنهاء التضارب الناشئة بين الطرفين وغيرها من المنازعات أو أن التعويض المتفق عليه بينهما في هذا الخصوص مبالغ فيه إلى درجة كبيرة ، وهو ما يكفي لحمل قضائه فإن النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من ثانی سببی الطعن الخطأ في الاسناد ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ويقول في بيانه ان الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على أوجه دفاعه بالقول بأن خطأه ثابت من حكم النقض الصادر في الطعن الجنائي ٩٨٩ سنة ٤٤ قضائية استنادا إلى عبارة وردت في تلخيص الحكم المشار إليه لقرار غرفة المشورة المطعون فيه ولم تتبنى محكمة النقض وجهة نظر هذا القرار ولم تقل بأن فشل التحكيم كان بخطأ الطعن فلا يكون حكمها صالحا لإثبات الخطأ في جانبه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك بأن الطاعن لم يقدم رفق طعنه صورة رسمية من الحكم الصادر في الطعن الجنائي ٩٨٩ سنة ٤٤ قضائية الذي أشار إليه بوجه النعي حتى تتحقق المحكمة من صحة ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال مما يجعله عاريا عن دليله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الثاني القصور في التسبيب وفي بيانه يقول انه أبدى في دفاعه أمام محكمة الاستئناف حججا عديدة منتجة في نفي الخطأ عن سلوكه وفي انتفاء الضرر ورابطة السببية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يمن بتحصيلها أو الرد عليها مما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه متى كانت محكمة الاستئناف وعلى ما سلف بيانه قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لحمله فانها لا تكون ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ما دام أن قيام الحقيقة التي اقتصعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفاق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمدي الحولي ، ويوسف أبو زيد ، ومصطفى صالح ، وعت حنورة .

(١٠١)

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٦ القضائية :

(٢٤١) قضية . "مخاصمة القضاة" . مسئولية . محكمة الموضوع .

(١) عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الامتناع . ' مسئولية
إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلته عن التضييعات . ورودها
على سبيل الحصر .

(٢) أحوال مخاصمة القضاة . م ٩٤ مرافعات . انقش والخطأ الجسيم . ماهية كل منهما
تقدير جسامته الخطأ . من مائة محكمة الموضوع .

(٣ - ٥) بطلان . حكم . قضاء . "مخاصمة القضاة" . مسئولية .

إشترك أحد القضاة في المداولة دون سماعه للرافعة أو عدم إثبات تخلف أحدهم عند النقاش
بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة
القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته . القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات
غير جائز .

(٤) وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتيب البطلان إذا أودعت المسودة
بالملف عندئذ ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .

(٥) القضاء . بأن صدور الحكم في أسبابه أو غايته في تفسير العقد لا يرقى إلى مرتبة الخطأ
المهني الجسيم . منازعة الداعن بشأن مدى مساءلة الخطأ . مجادلة موضوعية . تخمس عنها رقابة
محكمة النقض .

١ - الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه يستعمل فى ذلك حقاً خوله القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص فى قانون المرافعات على أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمينات ، والحكمة التى توخاها المشرع من ذلك هى توفير الطمأنينة للقاضى فى عمله وإحاطته بسياسج من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية لمجرد التشهير به ، ومن ثم فإنه لا يجوز مقاضاته بالتضمينات عن التصرفات التى تصدر منه إبان عمله إلا فى هذه الأحوال (١) .

٢ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ مرافعات يجيز مخاصمة القضاء إذا وقع منهم فى عملهم غش أو خطأ مهنى جسيم فإنه يقصد بالغش انحراف القاضى فى عمله عما يقتضيه القانون قاصداً هذا الانحراف وذلك إما بإشارة لأحد الخصوم أو نكاية فى خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضى . أما الخطأ المهنى الجسيم فهو الخطأ الذى يرتكب القاضى لوقوعه فى غلط فاضح ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لإهماله فى عمله إهمالاً مفرطاً ، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى ملف الدعوى وتقدير مبلغ جسامته الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التى تدخل فى التقدير المطلق لمحكمة الموضوع .

٣ - النص فى المواد ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا اشترك أحد القضاء فى المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة فى الدعوى ، أو إذا تخلف أحد القضاء الذين أصدروا الحكم فى جلسة النطق به بسبب مانع قهرى ولم يثبت فى الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه ، وأن غيره حل محله وقت النطق به فإن الأمر المترتب على هذا العوار الذى يلحق بالحكم هو البطلان ، بيد أن المشرع لم يقرر بصريح هذه النصوص مساءلة القاضى عن التعويضات ، بينما النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٤ من هذا

القانون تشترط لجواز الخاصية أن يكون القانون قد نص على مسؤولية القاضى عن المخالفة وعن التعويض عنها ، ولا يصح القياس فى هذه الحالة على حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات التى تقرر مسؤولية القاضى عن التعويض فى حالة عدم إيداع مسودة الحكم ملف الدعوى عند صدوره ، لأن تقرير مسؤولية القاضى عن أعماله بدعوى الخاصية هو استثناء ورد فى القانون فى حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

٤ - إيجاب إيداع مسودة الحكم على النحو المبين بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات مقصود به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعدمداولة شملت أسبابه ومنطوقه واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ماورد بالمسودة التى وقعت وأودعت وقت النطق به مما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم إيداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان إذا أودعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم تبين فى تاريخ لاحق عدم وجودها به . يؤيد ذلك أن المادة ١٧٧ من القانون ذاته التى أوجبت حفظ المسودة بالملف لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة حكمها (٢) .

٥ - تقدير مدى جسامه الخطأ الموجب لمسؤولية الخصم ضده من الأمور الموضوعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلاص - فى حدود - لائحة التقديرية - أن الطعون الموجهة إلى القضاء الصادر فى موضوع الدعوى محل الخاصية طعون موضوعية مجالها الطعن فى الحكم المشار إليه سواء ما تعلق منها بالقصور فى الأسباب أو الخطأ فى تفسير التعاقد المبرم بين طرفى الخصومة ولا ترقى إلى الخطأ المهنى الجسم فإن النعى على هذا الحكم والمدازعة فى جسامه الخطأ المنسوب إلى المطعون ضده يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن بصفته كان قد أقام الدعاوى أرقام ١٦٥٩ ، و ١٧١١ ، ١٧٥٢ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى الإسكندرية ضد ربان السفينة "برايت سكاي" وملاكها مطالبا بقيمة نولون الشحن وبتعويض عن الأضرار التى لحقت بضاعته المتفق على نقلها بموجب مشاركة إيجار بحرية وذلك نتيجة عدم شحن بعضها والإهمال فى تفريغ بعضها الآخر وقدم ملاك السفينة خطاب ضمان من البنك الأهلى لصالح المذكور على ذمة الفصل فى هذه الدعاوى التى نظرت أمام الدائرة التاسعة تجارى كلى برئاسة المطعون ضده وقضى برفضها جميعا فى ١٩٧٦/٢/٣ فأقام الطاعن على المطعون ضده دعوى المخاصمة رقم ١٧٠ لسنة ٣٢ ق أمام الدائرة السادسة التجارية لمحكمة استئناف الإسكندرية طالبا الحكم عليه بالتضامن مع وزارة العدل بالتعويضات وببطلان الحكم الصادر فى الدعاوى المذكورة ناسبا إليه الغش والخطأ المهنى الجسيم وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٣ حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز قبول المخاصمة ، وألزمت الطاعن بالمصاريف وبتغريمه مائتى جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه القصور والإخلال بحقه فى الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن المطعون ضده قضى برفض دعواه لوجود صداقة وطيدة تربطه ببحامين خصومة

ولكن المحكم المطعون فيه رتب قضاءه بعدم جواز قبول المخاصمة على أنه لم يبين مصدر الصداقة التي يدعى وجودها ، وأنه لم يقيم الدليل عليها فيكون الادعاء بالغش متفيا بينما كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تأمر باستجواب الخصوم أو تحيل الدعوى إلى التحقيق من تلقاء نفسها لإثبات هذه الصداقة عملاً بالخصص المخولة لها بمقتضى المواد ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٦ من قانون الإثبات إذ هي لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها المطعون فيه مشوباً بالقصور المبطل مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الطاعن هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تثبت ما يدعيه ، ولما كان المحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص سبب النعى أنه لا دليل في الأوراق على ما يدعيه المذكور من صداقة وطيدة بين المطعون ضده وبين محامي خصومه ، فضلاً عن أن الطاعن لم يبين مصدره في هذا الصدد ومظاهر هذه الصداقة ، وأنه لا يعقل وقد أصدر المطعون ضده الحكم ضد الطاعن أن يتسبب في بطلانه إن كان لهذه الصداقة المدعاة وجود بل على العكس لحرص على صدوره في شكله القانوني السليم ولحنيه مواطن البطلان مما يقطع بعدم صحة ما نسبته الطاعن للمطعون ضده في هذا الشأن ، وكان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع إجراء من إجراءات الإثبات تحقيقاً لما يثيره في هذا الخصوص فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اتخاذ إجراء لم يطلب منها طالماً أنها لم تر من جانبها ما يدعيه لذلك ، وإذ كان ذلك فإن ما استخلصه المحكم يكون استخلاصاً موضوعياً سائماً لا إخلال فيه بحق الطاعن في الدفاع ويكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني للنعى بأن المحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بين أسباب الخصومة بنسبة الخطأ المهني الجسيم إلى المطعون ضده لتسببه في بطلان الحكم بسبب عدم توقيع عضو الدائرة الذي سمع المرافعة مسودة الحكم ولكن المحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بنفى الخطأ الجسيم عن المطعون ضده في شأن توقيع قاض لم يسمع المرافعة على مسودة الحكم بما قرره من أن هذا الخطأ يحدث كثيراً

بسبب تكس القضايا المحجوزة للحكم وإرهاق القضاة وأن القاضيين الآخرين في الهيئة وقعا في نفس الخطأ ولم توجه إليهما دعوى المخاصمة فضلا عن أن هذا الخطأ رغم وقوعه وترتب البطلان عليه لا يجوز تأسيس دعوى المخاصمة عليه لأن القانون لا يرتب أية تضمينات بسببه على القاضى وفقا لما تقضى به المادة ٣/٤٩٤ مرافعات — على حين أنه وفقا للقواعد العامة فإن المسؤولية عن البطلان ترتب التعويض في حق من تسبب في هذا البطلان وإذا كان المشرع قد رتب البطلان في حالات أهون من الحالة المعروضة ومنها المادة ١٧٥ الخاص بعدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به والمواد ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ فمن باب أولى يجوز مخاصمة رئيس الهيئة لبطلان حكمه بسبب عدم توقيع العضو الذى سمع المرافعة على مسودة الحكم وتوقيع عضو آخر لم يشترك في المداولة ، وإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ذلك أن الأصل هو عدم مسؤولية القاضى عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقه له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى أن يقرر مسؤوليته على سبيل الاستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمينات — والحكمة التى توخاها المشرع من ذلك هى توفير الطمأنينة للقاضى في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية لمجرد التشهير به ، ومن ثم فإنه لا يجوز مقاضاته بالتضمينات عن التصرفات التى تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال وإذا كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ مرافعات يميز مخاصمة القضاة إذا وقع منهم في عملهم غش أو خطأ مهني جسيم فإنه يقصد بالغش انحراف القاضى في عمله عما يقتضيه القانون قاصدا هذا الانحراف وذلك إما إشارا لأحد الخصوم أو نكاية في خصم أو تحقيقا لمصلحة خاصة للقاضى . أما الخطأ المهني الجسيم فهو الخطأ الذى يرتكبه القاضى او وقوعه في غلط فاضح

ما كان لیساور إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادی أو لإهماله في عمله إهمالا مفرطا ، ويستوی أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى وتقدير مبلغ جسامته الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا " وفي المادة ١٧٠ من القانون المذكور على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم " وفي المادة ١٧٨ على أنه يجب أن يبين في الحكم .. أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم تدل على أنه إذا اشترك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى . أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم في جلسة النطق به بسبب مانع قهري ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على المنطوقة وأسبابه وأن غيره حل محله وقت النطق به فإن الأثر المترتب على هذا العوار الذي يلحق بالحكم هو البطلان بحد أن المشرع لم يقرر بصريح هذه النصوص مساءلة القاضي عن التعويضات ، بينما النص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٤ من هذا القانون يشترط لجواز المخاصمة أن يكون القانون قد نص على مسؤولية القاضي عن المخالفة وعن التعويض عنها ، ولا يصح القياس في هذه الحالة على حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات التي تقرر مسؤولية القاضي عن التعويض في حالة عدم إيداع مسودة الحكم ملف الدعوى عند صدوره ، لأن تقرير مسؤولية القاضي عن أعماله بدعوى المخاصمة - وهو على ما سلف القول إستثناء ورد في القانون في حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها . إذ كان ذلك ، وكان من حق المحكمة عملا بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتتخذ بقبولها أو عدم قبولها فإن هذا لا يتأى لها إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها . لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم إذ قرر أن ما نسب إلى المطعون ضده لا يمتزغشا ولا خطأ مهنيا جسيما قد أقام قضاءه على

قوله " أن الخصام — الطاعن — لم يفصح عن مصدر علمه باشتراك الأستاذ القاضي في المداولة إذا لو كان قد اشترك فيها فعلا لا ثبت اشتراكه هذا بتوقيعه على مسودة الحكم وهو ما لم يحدث ، ومن الثابت لدى المحكمة أن الأستاذ / القاضي والذي كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة لم يشترك في المداولة ولا في التوقيع على مسودة الحكم ، وإذا كان القانون يرتب البطلان على هذا الخطأ إلا أنه لم يرتب أية تضمينات على القاضي وبالتالي لا تندرج هذه الحالة ضمن الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٤ مرافعات كما أنها لا تشكل خطأ مهنيا جسيما ذلك أنها كثيرا ما تحدث في العمل وترجع في المقام الأول إلى تكديس القضايا المعروضة والمحجوزة للحكم وأرهاق رجال القضاء من وطأة العمل بما ينوء به مائق خيارهم لا الذين يهتمون اهتماما عاديا بعملهم فحسب ولعل أبلغ دليل على ذلك وقوع الأستاذين عضوي الدائرة و القاضيين في نفس الخطأ وقبول أولها التوقيع على الحكم والاشتراك في المداولة فيه رغم عدم حضوره بجلسة المرافعة الأخيرة ، وعدم ملاحظة الثاني لحضور زميله بالمداولة واشتراكه بالتوقيع على المسودة رغم عدم حضوره بجلسة المرافعة ، وبالرغم من ذلك فإن الخصام — الطاعن — لم يوجه دعواه إلا للسيد رئيس الدائرة الخصام ضده معللا ذلك في مذكرته بأنه يوجه دعواه للخصام ضده فقط بوصفه رئيسا للدائرة والمستأثر بكتابة الحكم في الدعاوى سالفة الذكر ، والحقيقة التي لا مراء فيها أنه لم يختصم عضوي الدائرة في هذا الخصوص إلا ليقينه بأن عدم توقيع الأستاذ القاضي على الحكم وتوقيع الأستاذ القاضي بدلا منه كان بطريق السهو والنسيان لا أكثر وهو سهو شمل أكثر من واحد مما يدل على أنه محتمل الوقوع ويعتبر خطأ عاديا " وكانت هذه الاعتبارات التي ساقها الحكم تكفي لحمل قضائه فإن النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الموضوع من تقدير مدى جسامته الخطأ تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث النعي بأن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال إذ استبعد علاقة الصداقة بين المطعون ضده وبين خصوم

الطاعن بأن الحكم صدر لمصلحة هؤلاء الخصوم وأنه لا يعقل أن يتسبب رئيس الهيئة في بطلانه بعدم حرصه على إصداره في الشكل القانوني على حين أن الشخص مهما كان حريصا لا يأمن شر خطئه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن تقدير القرائن مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائغا ، ولما كان الحكم قد استدل على انتفاء علاقة الصداقة المدعاة ما بين المطعون ضده وبين محامي الطاعن — وعلى ما سلف البيان — بأن الحكم صدر لمصلحة هؤلاء الخصوم وأنه لا يعقل أن يتسبب رئيس الهيئة في بطلانه أن كان هناك صداقة تربطه بمحاميهم وكان هذا الحكم سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من نفي صلة الصداقة المدعاة فإن ما يثيره الطاعن يكون جدلا موضوعيا تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع النعي بأن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وشابه الفساد في الاستدلال حين رده على ادعاء الطاعن بأن مسودة الحكم لم تودع ملف الدعوى يوم النطق به في ١٩٧٦/٢/٣ بقوله أن هذا يتعارض مع ما سطره في تقدير المخاصمة ويتنازل إزاء ما قرره أمام المحكمة بجلسته ١٩٧٦/٥/١١ حيث استخلص الحكم من قوله ” أن المسودة لم تودع ملف الدعوى وأنها موجودة بمكتب محامي الخصم بناء على أمر المطعون ضده وأنه بعد أن تقدم بشكواه للسيد رئيس المحكمة في ١٩٧٦/٢/٧ أحضر مسكوتير الجلمة الذي قرر أن المسودة بمكتب الأستاذ ... بناء على تعليمات المطعون ضده استخلص الحكم أن قوله هذا ” مما يقطع بأن المطعون ضده نطق بالحكم وأودع أسبابه عند النطق به ، خاصة بعد ما ثبت من فحص الشكوى ومذكرة رئيس القلم في ذات التاريخ أن المسودة كانت موجودة في ملف الدعوى وأن الطاعن أطلع عليها على حين أن هذا الذي استخلاصه الحكم من تقرير المخاصمة يخالف الواقع لأن ما جاء بتقرير المخاصمة يفيد أن المسودة لم تكن مودعة ملف الدعوى وقت النطق بالحكم ، كما أن قول

سكرتير الجلسة لا يدل على حصول الايداع وقتئذ وكذلك لا يدل عليه ماورد
بمذكرة رئيس القلم المؤرخة ١٩٧٦/٢/٨ ومن ثم يكون الحكم قد خالف الثابت
في الأوراق وشابه فساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح فضلا عن أنه مردود ، ذلك أن الحكم
المطعون فيه قد دلل على أن مسودة الحكم أودعت يوم النطق به في ١٩٧٦/٢/٣
بقوله " أما في ادعاء المخاصم — الطاعن — بأنه لاحظ أن مسودة الحكم
لم تودع ملف الدعوى يوم النطق به . فإنه يتعارض مع ماسطره بنفس تقرير
المخاصمة و يتخاذل إزاء ماقرره أمام المحكمة بجلسته ١١ مايو سنة ١٩٧٦ — فقد
ورد في تقرير المخاصمة " أنه لاحظ أن مسودة الحكم لم تودع ملف الدعوى يوم
النطق به وأنها موجودة طرف مكتب الأستاذين و
المحاميين بناء على أمر من السيد المخاصم ضده ويزيد الأمر إيضاحا فيقول أنه
تقدم بشكوى إلى الأستاذ المستشار رئيس المحكمة في ١٩٧٦/٢/٧ أوضح فيها
عدم وجود مسودة الحكم بالملف فاحضر سيادته سكرتير الجلسة أمامه ..
حيث قرر سكرتير الجلسة أن مسودة الحكم موجودة طرف الأستاذ
المحامى بناء على تعليمات من الأستاذ المخاصم ضده الذى أصدر إليه تعليماته بأنه
يسلمها بشخصه إلى مكتب المحامى المذكور مما يقطع بأن السيد المخاصم ضده —
المطعون ضده — نطق بالحكم وأودع أسبابه عند النطق به .. أما الزعم
بأنه أصدر تعليماته إلى سكرتير الجلسة بتسليم المسودة إلى الأستاذ
المحامى وأنه سلمها له بناء على هذه التعليمات فهو مالا دليل عليه في الأوراق ،
فضلا عن أنه لو كان السيد سكرتير الجلسة قد سلم المسودة فعلا إلى المحامى
المذكور فانما كان ذلك بعد إيداعها — أما الاحتماء بتعليمات السيد
رئيس الدائرة وأنه أمر بعدم تسليمها للطلب — الطاعن — وتسليمها
للاستاذ المحامى — فقد يكون تبريرا كاذبا من الموظف لفعله
الخطأى ومخالفته القانون إذ أنه بمجرد إيداع مسودة الحكم يكون مسئولا عن
الاحتفاظ بها ، ولا شأن للسيد المخاصم ضده في المحافظة عليها — وقد أكد
طالب المخاصمة — الطاعن — ما ذكره بتقريره في هذا الخصوص بحضور
جلسة ١٩٧٦/٥/١١ منددا بسكرتير الدائرة قائلا أن هذا الأخير أخبره أن تعليمات

السيد رئيس الدائرة أن يسلم المسودة لمكتب وتستخلص المحكمة من جماع ما تقدم أن المسودة أودعت يوم النطق بالحكم و بالتالي يضحى ادعاء المخاصم في هذا الصدد على غير أساس سليم من الواقع أو القانون خاصة بعد أن ثبت من صدوره شكواه المورخة ١٩٧٦، ٢/٨ والمقدمة بحافضته رقم ٤ حافظة — بخصوص عدم إيداع المسودة — ما ورد بها من السيد رئيس القلم في ذات التاريخ أنه بفحص الشكوى والقضايا المتعلقة بها اتضح أن مسودة الحكم في القضية ١٦٥٩ سنة ١٩٧١ تجارى المنضمة إليها القضايا ١٧١١ سنة ١٩٧١، ١٧٥٢ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى مودعة بملف الدعوى وقد تم اطلاع مقدم الشكوى — الطاعن — على مسودة الحكم ”ولما كانت هذه القرائن التي أوردها الحكم المطعون فيه مستمدة من وقائع ثابتة ولا تخالف الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من أن مسودة الحكم قد أودعت يوم النطق به ، وكان إيجاب إيداع مسودة الحكم على النحور المبين بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات مقصود به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ماورد بالمسودة التي وقعت وأودعت وقت النطق به مما مفاده أن المشرع قد رتب البطلان على عدم إيداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكن ثمة محل للبطلان إذا أودعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم تبين في تاريخ لاحق عدم وجودها به يؤيد ذلك أن المادة ١٧٧ من القانون ذاته التي أوجبت حفظ المسودة بالملف لم ترتب البطلان جراء على مخالفة حكمها ، لما كان ذلك ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا ، وكان لمحكمة الموضوع وهي مباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لجملة ، فن مايشيرة الطاعن بسبب النعى لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للقرائن بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو مالا يجوز أنارته أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس النعى بأن المطعون ضده لم يلتزم في قضائه حجبة الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٧ تنفيذ الاسكندرية الذي وصف تعاقد الطاعن مع الشركة التي استأجرت السفينة لحسابه "شركة سانتا ماريا نافيجاسيون بأنه مشاركة إيجار وقضى على خلاف ذلك بأنه مشاركة زمنية وبذلك يكون قد خالف حكم المادة ١٠١ من قانون الإثبات بما يعد خطأ جسيماً يميز مخاصمته .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان تقدير مدى جسامه الخطأ الموجب لمسئولية المخاصم ضده من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد خاص - في حدود سلطته التقديرية - أن الطعون الموجهة إلى القضاء الصادر في موضوع الدعوى على المخاصمة طعون موضوعية مجالها الطعن في الحكم المشار إليه سواء ما تعلق منها بالقصور في الأسباب أو الخطأ في تفسير التعاقد المبرم بين طرفي الخصومة ولا ترقى إلى الخطأ المهني الجسيم فإن النعى على هذا الحكم والمنازعة في مدى جسامه الخطأ المنسوب إلى المطعون ضده يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة محكمة النقض .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنهال ، محمد حسب الله ، الدكتور جمال الدين محمود ،
و يحيى الرفاعي .

(١٠٢)

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٨ القضائية :

عمل . " تسكين العمال " . دعوى . " الطلبات فيها " . حكم .

إقامة العامل دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لا تريب على المحكمة أن هي لم
تعرض لاستحقاقه الفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحا عليها .

إذ كانت دعوى الطاعن بأحقية الفئة التاسعة اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ تقوم
على شغله وظيفة مقرر لها تلك الفئة بحكم جداول التوصيف والتقييم الخاصة
بالشركة المطعون ضدها في التاريخ المذكور وقد دار النزاع على هذه الواقعة
بالذات أمام محكمة الموضوع وانتهت المحكمة إلى عدم ثبوتها ورفضت دعوى
الطاعن بأحقية الفئة التاسعة لانتفاء أساس هذا الطالب — لما كان ذلك —
وكان الطاعن قد نفى في مراحل الدعوى أنه كان يشغل وظيفة مساعد المقرر
لها الفئتين الحادية عشرة والعاشرة فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي لم تعرض
لأستحقاق الطاعن العاشرة مادام هذا الطلب لم يكن مطروحا عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٤ عمال كلى الاسكندرية وقال
شرحاً لدعواه أنه التحق بالشركة المطعون ضدها سنة ١٩٦٣ مهنة سروجي
وكانت له خبرة سابقة في هذا العمل وعند إجراء التسكين في الشركة جرى
تسكينه في الفئة الحادية عشر مع أن زملائه الأحداث في التعيين بالشركة
والأقل خبرة جرى تسكينهم في الفئة التاسعة ورفقوا بعد ذلك إلى الفئة الثامنة
وطلب الطاعن الحكم له بأحقية للفئة التاسعة في وظائف الشركة الفنية
اعتباراً من ١/١٠/١٩٦٤ وفي الترقية إلى الفئة الثامنة في الترقيات التي أجرتها
الشركة المطعون ضدها خلال الفترة من سنة ٦٧ إلى سنة ١٩٧٢ وما يترتب على
ذلك من آثار مالية قدرها ٤٠٠ ج وما يستجد حتى يحكم في الدعوى — ومحكمة
أول درجة أحالت الدعوى إلى خبير وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت
بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٧ بقبول الدفع بالتقادم الخمسى المبدى من الشركة
المطعون ضدها وبسقوط حق الطاعن في فرق الأجر فيما زاد على خمس سنوات
سابقة على رفع الدعوى في ٢٠/١١/١٩٧٢ وبأحقية الطاعن للفئة التاسعة
اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ وإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي له
مبلغ ٥١٢ ج و ٤٠ م استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣/٤٥٣
كما استأنفت الشركة المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٣٣/٤٤٦ ق ومحكمة
استئناف الاسكندرية أمرت بضم الاستئنافين فيصدر فيهما حكم واحد ،
وبتاريخ ٢٨/١/١٩٧٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
وبرفض دعوى الطاعن — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه
الدائرة في غرفة مشورة فرأته جديراً وبالحلقة المحددة التزمت النيابة
العامة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه
القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه

قد أغفل تحصيل واقعة جوهرية من وقائع الدعوى وهى أنه بعد أن عين الطاعن فى وظيفة مساعد سروجى اجتاز امتحانا عقدته الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٣/١١/٩ للتعين فى وظيفة سروجى ، وإذ كان تعيينه فى الشركة فى أدنى الدرجات فإن هذا الامتحان لا بد وأن يكون لشغل مهنة سروجى واستحقاقه الفئة المقررة لها ولم تنزع الشركة المطعون ضدها أنه كان يشغل وظيفة سروجى وإنما نازعت فى استحقاقه الفئة المقررة لها لعدم اكتمال مدة خدمته ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه تحصيل ذلك رغم ثبوته فى تقرير الخبير كما أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن بأنه شغل وظيفة سروجى فعلا قبل إجراء التسكين وأنه اجتاز امتحانا لشغل الوظيفة وهو ما يترتب عليه أحقيته فى التسكين على الفئة المقررة لها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بما ورد فى مدونات الحكم المطعون فيه من أن الطاعن كان يشغل منذ تعيينه بالشركة فى ١٩٦٣/٨/١ وفى وقت إجراء التسكين فى ١٩٦٤/٦/٣٠ وظيفة مساعد سروجى ولا يوجد أصل فى الأوراق لما يشير الطاعن من اجتازه امتحانا للتعين فى وظيفة سروجى ، لما كان ذلك . وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى بحث الممتدات المقدمة لها وفى استخلاص ما تراه متفقا مع الواقع متى كان استخلاصها سائغا فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة القانون ويقول بيانا لذلك أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعواه تأسيسا على عدم استحقاقه للفئة التاسعة التى طالب بها لأنه لم يشغل وقت إجراء التسكين بالشركة وظيفة سروجى بل وظيفة مساعد سروجى — وهذا الأساس لم يكن يقتضيه رفض الطاعن بل أحقيته فى الفئة العاشرة وهو طلب يندمج فى الطاب الذى أقام به دعواه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن دعوى الطاعن بأحقية للفئة التاسعة اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ تقوم على شغلة وظيفة سروجى المقرر لها

تلك الفئة بحكم جداول التوظيف والتقييم الخاصة بالشركة المطعون ضدها في التاريخ المذكور وقد دار النزاع على هذه الواقعة بالذات أمام محكمة الموضوع وانتهت المحكمة إلى عدم ثبوتها ورفضت دعوى الطاعن بأحقية، للفئة التاسعة لانتفاء أساس هذا الطلب ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد نفى في مراحل الدعوى أنه كان يشغل وظيفة "مساعد" المقررة لها الفئة الحادية عشرة والعاشرة فانه لا تريب على المحكمة إذا هي لم تعرض لاستحقاق الطاعن الفئة العاشرة ما دام هذا الطلب لم يكن مطروحا عليها ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه إثارة لسبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلى مصطفى بنداى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى ، حسن عثمان عمار
ودابح لطفى جمعة .

(١٠٣)

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ و ٢) إيجار " إيجار الأما كن المفروشة " .

(١) المستأجر المصرى لمسكن مفروش من المالك مدة خمس سنوات متصلة سابقة
على ١٩٧٧/٩/٩ . امتداد عقده لإيجاره بقره القانون م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) مستأجر المسكن المفروش . تحريره عقد إيجار جديد عن العين المؤجره له . لا يحول
دون تمسكه بالعلامة التجارية السابقة لأعمال حكم المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

— — — — —

١ — مفاد المواد ٣١ و ٤٦ و ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
في شأن تأجير وبيع الأما كن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، يدل
على أن مستأجر المكان المفروش أن يستفيد من الامتداد القانونى لعقد الإيجار
خلافًا للأصل المقرر في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذا كان
مصريا استأجر المكان لسكنه من مالكة لمدة خمس سنوات متصلة سابقة
على ١٩٧٧/٩/٩ — إلتاريخ العمل بالقانون سالف — الذكر وألا يكون تأجير
المكان إليه بسبب إقامة مالكة في الخارج وثبوت عودته نهائيا .

٢ — تنص المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — الذى حرر
في ظله عقد الإيجار الذى يستند إليه المطعون عليه — على أنه " اعتبارا من تاريخ

العمل بأحكام هذا القانون تهرم عقود الإيجار كتابة ... ويجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان قبول الطاعن — مستأجر المسكن المفروش — تحرير عقد إيجار جديد عن العين التي يستأجرها ليس فيه ما يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة عنها ، واستفادته بالتالي من حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وكان الحكم قد حجب نفسه عن النظر في مدى توافر شروط انطباق المادة ٤٦ سالفة الذكر ، فانه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال انتهى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما تبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٦٤١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بإخلاء الشقة الميينة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٣/٥/١٩٧٥ استأجر منه الطاعن شقة النزاع مفروشة لمدة سنتين تبدأ من ١/٥/١٩٧٥ ، أخطره بانتهاء عقد الإيجار ، وإذا لم يستجب الطاعن أمام دعواه . حكمت المحكمة بالإخلاء . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٤١ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٤/٢/١٩٧١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ؛ وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءً على سند من أن المدة الواردة بعقد الإيجار المؤرخ ١٣/٥/١٩٧٥ - وهي سنتان - هي وحدها التي يتحدد بها حقه في شغل العين ، في حين أنه يجوز له طبقاً للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن يثبت مدة التأجير وشروط العقد بكافة طرق الإثبات ، وقد تمسك في دفاعه بأنه يقيم بشقة النزاع منذ سنة ١٩٦٩ قبل إبرام العقد الأخير ، بما تزيد معه مدة إقامته في جملتها عن خمس سنوات متصلة ، ويحق له البقاء فيها طبقاً لأحكام المادة ٢٦ من ذلك القانون ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بهذا الدفاع المؤيد بما قدمه من مستندات تثبت سداده لأجرة عين النزاع عن تلك المدة السابقة ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للأجير إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : " وفي المادة ٤٦ الواردة في الفصل الرابع منه على أنه " يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ، ولا يجوز للأجير طلب إخلاءه إلا إذا كان قد أجرها بسبب إقامته في الخارج وثبتت عودته نهائياً أو إذا أخل المستأجر بأحد التزاماته وفقاً لأحكام البنود (أ ، ب ، ج ، د) من المادة ٣١ من هذا القانون " . وفي المادة ٤٨ - الواردة في الفصل ذاته - على أنه " لا يفيد من أحكام هذا الفصل سوى الملاك والمستأجرين المصريين . " ، يدل على أن لمستأجر المكان المفروش أن يستفيد من الامتداد القانوني لعقد الإيجار ، خلافاً للأصل المقرر في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، إذا كان مصرياً واستأجر المكان لسكنه من مالكه لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على ٩/٩/١٩٧٧ - تاريخ

العمل بالقانون سالف الذكر — وألا يكون تأجير المكان إليه سبب إقامة مالكه في الخارج وثبوت عودته نهائيا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — الذي حرر في ظله عقد الإيجار الذي يستند اليه المطعون عليه — تنص على أنه " اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة ... ويجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات . " ، وكان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى — المودع ملف الطعن — أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه يقيم في شقة النزاع من عشر سنوات ، وأنه قدم مستندات تثبت إقامته فيها في الفترة من ١٩٦٩/٦/١ حتى أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رد على هذا الدفاع بقوله أن العبرة في هذا المقام بعقد الإيجار المحرر بين الطرفين لمدة سنتين وأنه بانتهائها يضحى العقد منتها دون أن يستفيد الطاعن من الامتداد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وأنه لا يهم في قوله بأن له مدة سابقة بالعين طالما أنه قد قبل تحويل العقد في ١٣/٥/١٩٧٥ لمدة سنتين ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مشوبا بالفساد في الاستدلال ، إذ ليس في قبول الطاعن تحويل عقد إيجار جديد عن العين التي يستأجرها ما يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة عنها ، واستفادته بالتالي من حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وكان الحكم قد حجب نفسه عن النظر في مدى توافر شروط انطباق المادة ٤٦ سالف الذكر ، فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال انتهى به إلى الخطأ في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور صغيد عبد الماجد ، هاشم المراضى ، محمد فتح الله وسيد
عبد الباقي .

(١٠٤)

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ القضائية :

(٢٠١) حكم " الطعن فى الحكم " . نقض " الأحكام غير الجائز
الطعن فيها " . نظام عام .

(١) جواز الطعن فى الحكم من عدمه أمر يتعلق بالنظام العام . وجوب بحث المحكمة
له من تلقاء نفسها .

(٢) القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية بالنسبة للكفيل المتضامن
مع نذب خبير لتحديد دين المدين — الأملى . قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز
الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .

(٣) التزام . كفالة .

الالتزام الكفيل — متضامنا أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأملى .

١ — متى كان جواز الطعن من عدمه يتعلق بالنظام العام ، فإنه يتعين على
هذه المحكمة أن تعرض بالبحث لهذا الأمر من تلقاء نفسها لتقول كلمتها فيه
قبل التطرق إلى نظر موضوع الطعن .

٢ — مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع
قاعدة مفادها عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام التى تصدر أثناء سير

الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة برمتها سواء كانت تلك الأحكام قطعية حسمت جزءا من الخصومة أو أحكاما متعلقة بالإثبات ، واستثنى المشرع من هذه القواعد الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك — وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية — هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مع ما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل فيها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البنك — الطاعن — أقام الدعوى بالزام الشركة — المطعون ضدهما الأولى — بصفتها مدينة أصلية ومورث المطعون ضدهم ثانيا بصفته كفيلًا متضامنا بالمبلغ المطالب به ، فأجابه الحكم المطعون فيه بالنسبة للشركة المدينة الأصلية بنسبة تحديد دين البنك قبلها وفقا للأسس الميينة فى الحكم وقضى بالنسبة للكفيل المتضامن بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبله ، فإن الحكم المطعون فيه لم يمه الخصومة برمتها المرددة فيما بين البنك الطاعن من جانب والشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها مدينة أصلية ومورث المطعون ضدهم ثانيا بصفته كفيلًا متضامنا من بجانب آخر كما أنه لا يتدرج تحت نطاق الحالات المستثناة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سألغة البيان ما دام لم يسبق تنفيذ الحكم الابتدائى تنفيذا معجلا كما قرر بذلك الحاضر عن البنك الطاعن فى جلسة المرافعة ، فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

٣ — التزام الكفيل — متضامنا أو غير متضامن — يعتبر التزاما تابعا لالتزام المدين الأصلي ، فلا يسوغ النظر فى أعمال أحكام الكفالة على التزام الكفيل قبل البت فى التزام المدين الأصلي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن البنك الطاعن تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية
بطلب استصدار أمر بتقدير دينه مؤقتا قبل شركة النصر للغزل والنسيج —
الحارس على أموال الشيخ بمبلغ ٢٤١٩ ج و ٤٢٨ م وبتوقيع
المجزز التحفظى تحت يد الحارس العام وتحديد جلسة للحكم بالزام الشركة
بصفقتها مدينة والحارس العام بصفته نائبا عن المرحوم ضامنا
متضامنا بالمبلغ وفوائده بواقع ٧ ٪ اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٣
مع صحة إجراءات المجزز التحفظى ، وقال شرحا لطلبه أنه فتح اعتمادا مصحوبا بحساب
جار لشركة المغازل الذهبية للغزل والنسيج فى حدود ثمانين ألف جنيه
يستحق ٢٥ / ١٢ / ١٩٦١ كما فتح اعتمادا آخر مصحوبا بحساب جار لشركة
مصانع نسيج الأهرام فى حدود ثمانين ألف جنيه وقد كفل المرحوم
(مورث المطعون ضدهم ثانيا) هاتين الشركتين كفالة تضامنية فى حدود
مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه ، وبتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٦١ اندمجت الشركة الأولى
فى الشركة الثانية التى أمت بعد ذلك بالقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٦١ وأصبح
اسمها شركة النصر للغزل والنسيج (المطعون ضدها الأولى) وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٢
تقرر حلها وتصفيتها وقد بلغت مديونية تلك الشركة حتى ٣١ / ٣ / ١٩٦٣
المبلغ المطالب به تسأل عنه الشركة بالتضامن مع كفيلها المرحوم
وبتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٦٣ صدر الأمر بتقدير دين البنك بهذا المبلغ ووقع به
مجزز ما للدين لدى الغير تحت يد الحارس فى ٢٤ / ٦ / ١٩٦٣ على أموال المورث
المذكور وقيدت الدعوى رقم ١١٠٤ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة وبعد
أن رفعت الحراسة عن أموال الكفيل المتضامن قام البنك باختصاصه وتوجيه
الطلبات إليه كما اختص المطعون ضده الثالث (السيد مدير إدارة الأموال

التي آلت إلى الدولة) ليصدر الحكم في مواجهته ، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الشركة المطعون ضدها الأولى والمورث المرحوم الشيخ (مورث المطعون ضدهم ثانيا) متضامين بأن يدفعوا للبنك الطاعن مبلغ ٢٤١٩١٤ ج و ٤٣٨ م وفوائده ورفضت طلب تثبيت الحجز . استأنفت شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية بصفتها مصفية للشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٣٥ سنة ٨٤ ق كما استأنفه المرحوم الشيخ وقيد استئنافه برقم ٥٩٣ سنة ٨٦ ق وبعد أن قررت محكمة استئناف القاهرة ضم هذين الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٨ في موضوع استئناف الكفيل المتضامن رقم ٥٩٣ سنة ٨٦ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى البنك الطاعن قبله وقبل الفصل في موضوع استئناف الشركة رقم ٢٣٥ سنة ٨٤ ق نذبت خيرا لتحديد دين البنك وفق الأسس التي أوضحها ذلك الحكم ، طعن البنك الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن بالنسبة للحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٣٥ سنة ٨٤ ق ورفضه موضوعا بالنسبة للحكم في الاستئناف رقم ٥٩٣ سنة ٨٦ ق ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن جواز الطعن في الحكم من عدمه يتعلق بالنظام العام فإنه يمين على هذه المحكمة أن تعرض بالبحث لهذا الأمر من تلقاء نفسها لتقول كلمتها فيه قبل التطرق إلى نظر موضوع الطعن ، لما كان ذلك . وكان مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مفادها عدم جواز الطعن على الاستقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة برمتها سواء كانت تلك الأحكام قطعية حسمت جزءا من الخصومة أو أحكاما متلفة بالاثبات ، واستثنى المشرع من هذه القاعدة الأحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف ادعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك — وعلى ما أفصحته عنه

المذكرة الإيضاحية - هو الرغبة في منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مع ما يترتب على ذلك أحيانا من ثم تعويق الفصل فيها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البنك الطاعن أقام الدعوى بطلب إلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بصفقتها مدينة أصلية ومورث المطعون ضدهم ثانيا بصفته كفيلًا متضامنا بالمبلغ المطالب به فأجابه الحكم الابتدائي إلى طلباته فاستأنفه كلاهما وقضى الحكم المطعون فيه بالنسبة للشركة المدينة الأصلية بنسبة تحديد دين البنك قبلها وفقا للأسس المبينة في الحكم وقضى بالنسبة للكفيل المتضامن بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبله ، وكان التزام الكفيل - متضامنا كان أو غير متضامن - يعتبر التزاما تابعيا لالتزام المدين الأصلي فلا يسوغ النظر في أعمال أحكام الكفالة على التزام الكفيل قبل البت في التزام المدين الأصلي ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينفصل الخصومة برمتها المرددة فيما بين البنك الطاعن من جانب والشركة المطعون ضدها الأولى بصفقتها مدينة أصلية ومورث المطعون ضدهم ثانيا بصفته كفيلًا متضامنا من جانب آخر كما أنه لا يندرج تحت نطاق الحالات المستثناة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفه البيان ما دام لم يسبق تنفيذ الحكم الابتدائي تنفيذا معجلا كما قرر بذلك الحاضر عن البنك الطاعن في جلسة المرافعة ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، ألفى بقطز حبشى ،
ومحمد على هاشم .

(١٠٥)

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٠١) اختصاص "الاختصاص القيمى" دعوى "قيمة الدعوى" .
عمل .

(١) دعوى العامل بأحقية فى تقاضى بدل إقامته وبإلزام رب العمل بالمبلغ المستحق له .
الطلب الأول غير قابل للتقدير . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار أن قيمته
تزيد على ٢٥٠ جنيه .

(٢) إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر أحد لطلبات فى الدعوى . أثره .
إمتداد اختصاصها لى ما عدا أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى . لا يغير من ذلك
أن تكون داخله فى الاختصاص النوعى للتقاضى الجزئى .

(٣) حمل " بدل الاغتراب " .

بدل الاغتراب . إندواجه فى بدل طبيعة العمل . استحقاق العامل له . وجوب
صدور قرار به من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمد من الوزير المختص .
لا محل لأعمال قاعدة المساواة فى هذا الخصوص .

١ - إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى تضمنت طلبين
ناشئين عن سبب قانونى واحد أولهما أحقية المطعون ضده - العامل - فى تقاضى

بدل إقامة أسوان وثانيتها مرتبط به ومرتتب عليه وهو إلزام الطاعن - رب العمل - أن يؤدي له مبلغ ٢٠٠ ج و ٢٠٨ م قيمة ما استحق من هذا البدل عن المدة المطالب بها و إذا كان الطالب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات فإن قيمته تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيها وفقا للمادة ٤١ منه ومن ثم تختص به المحكمة الابتدائية .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض (١) أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما ، فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الدعوى برمتها ينعقد للمحكمة الابتدائية .

٣ - النص في المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة العاشرة من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢٧ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن بدل الاغتراب يندرج في طبيعة العمل ويأخذ حكمه من حيث وجوب صدور قرار بتقريره من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمدا من الوزير المختص - حسب الأحوال - و إذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أحقية المطعون ضده في بدل الإقامة تطبيقا لقاعدة المساواة التي لا مجال لإعمالها لخروج ذلك عن ما قرره الشارع بنصوص صريحة ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وقد حجبه هذه المخالفة عن تحرى ما إذا كان ثمة قرار من مجلس إدارة البنك الطاعن قد صدر بتقرير بدل إقامة لأمين بأسوان واعتمده الوزير المختص ، ومن ثم فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون مشوبا بالفصور .

(١) نقض - ١٩٧٥/٥/١ - مجوعة المكتب الفني لسنة ١٩٦٦ ع ٣ ص ٩٥٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
المراجعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧١ أسوان
الابتدائية ضد الطاعن طالبا الحكم بأحقاقه إلى بدل إقامة في أسوان بواقع ٢٥٪
من إعانة غلاء المعيشة و ببلزام الطاعن بأن يدفع له مبالغ ٢٠٠ ج و ٢٨ م قيمة
هذا البدل عن المدة من ١٩٦٨/٦/٢٦ إلى آخر يونيو سنة ١٩٧٢ ، وقال بيانا
لها إنه يعمل لدى البنك الطاعن الذى نقل للعمل بفرعه بأسوان ولأنه طبقا للنظام
المعمول به والمطبق على جميع العاملين بفرع البنك بأسوان يستحق هذا البدل
وقدره ٤ ج و ٣١١ م شهريا . بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ حكمت المحكمة بنسب مكتب
الخبراء لأداء المؤنة المبينة بمنطوق الحكم ، و بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ عادت —
وبعد أن قدم الخبير تقريره — حكمت بأجابه المطعون ضده إلى طلبه .
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٤٩ ق أسبوط
(مأمورية أسوان) . بتاريخ ١٩٧٤/٦/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ،
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها
رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالباب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف رفضت الدفع المبدى منه
بعد اختصاص المحكمة الابتدائية فيها بنظر الدعوى تأسيسا على أن مثار
التزاع هو مدى استحقاق المطعون ضده لبدل الإقامة وهو طالب مجهول القيمة
في حين أن كل ما يطلبه المطعون ضده هو مبلغ ٢٠٠ ج و ٢٠٨ م قيمة نسبة

الخمس وعشرين في المائة من إعانة غلاء المعيشة التي يتقاضاها وهو يدخل في نطاق الاختصاص القيمي للمحكمة الجزئية عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن النعي غير صحيح ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى تضمنت طلبين ناشئين عن سبب قانوني واحد أولها أحقية المطعون ضده في تقاضي بدل إقامة أسوان وثانيهما مرتبط به ويترتب عليه وهو إلزام الطاعن أن يؤدي له مبلغ ٢٠٠ ج و ٢٠٨ م قيمة ما استحق من هذا البديل عن المدة المطالب بها ، ولما كان الطلب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، فإن قيمته تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً وفقاً للمادة ٤١ منه ومن ثم تختص به المحكمة الابتدائية ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما ، فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، والاختصاص بنظر الدعوى برمتها ينعقد للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض ذلك الدفع فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، و يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده للبديل على مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٥٣ من تقنين العدل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في حين أنه بصدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تم إلغاء هذا البديل وأضيف إلى مرتبات العاملين بأسوان عند تسوية حالاتهم في سنة ١٩٦٣ وإذ نقل المطعون ضده إلى أسوان بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٨ وبعد إلغائه . فلا يكون له حق فيه ولا مجال لإعمال قاعدة المساواة بينه وبين زملائه الذين كانوا يتقاضونه قبل سنة ١٩٦٣ وأضيف إلى مرتباتهم في هذا التاريخ .

ومن حيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة ۱۱ من القرار الجمهوري رقم ۱۵۹۸ لسنة ۱۹۶۱ على أنه "يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح الموظفين والعمال من الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بحد أقصى قدره ۵۰ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها ، ويشمل بدلات الإقامة والصحراء والاعترا ب والخطر والعدوى والتفتيش " وفي المادة العاشرة من القرار الجمهوري رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ على أنه "يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص " وفي المادة ۲۷ من القرار الجمهوري رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ على أنه "يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وفقا للشروط والأوضاع المقررة لها ولا يسرى هذا القرار إلا بعد اعتماده من الوزير المختص . . " ، يدل على أن بدل الاعترا ب يندرج في بدل طبيعة العمل ويأخذ حكمه من حيث وجوب صدور قرار بتقريره من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمد من الوزير المختص حسب الأحوال ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أحقية المطعون ضده في بدل الإقامة تطبيقا لقاعدة المساواة التي لا مجال لإعمالها لخروج ذلك على ما قرره الشارع بنصوص صريحة فإنه يكون قد خالف القانون ، وقد حجبه هذه المخالفة عن تحرى ما إذا كان ثمة قرار من مجلس إدارة البنك الطاعن قد صدر بتقرير بدل إقامة للعاملين بأسوان واعتمده الوزير المختص ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين بونس ، محمد وجدى عبدالصمد ، ألفى قطر حشى وملاح الدين عبد العظيم .

(١٠٦)

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم . دعوى " الإعادة للمرافعة " .

إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للمحكم . وجوب دعوة طرفيها بإعلانها قانونا إلا إذا
حضر وقت النطق بالقرار . لا يغنى عن ذلك قرار المحكمة باعتبار الطاق به إعلانا للخصوم .

(٢) حكم . دعوى . محاماه . وكالة .

وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن محضر عنه . خلو الأوراق من دليل
إثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذى أنكر وكالة . إغفال إعلانه بترار إعادة الدعوى للمرافعة .
أنوه . بطلان الحكم .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى انتهت الخصومة بإعلان
الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات واستوفى كل خصم
دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم ، انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم
اتصال بها إلا بالقدر الذى تطرح به المحكمة وتصبح الدعوى فى هذه المرحلة -
مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة بها فإذا
بدأ لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استثناءا للسير فيها تختم دعوة طرفيها
للاتصال بها بأعلاهما قانونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار وإنه لا يغنى
عن إعلان الغائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلانا له .

٢ — النص في المادة ٧٣ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة ٨٩ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات — على أنه يقع على الوكيل الحاضر عن موكله واجبان أساسيان : أولهما — أن يقرر حضوره عنه في محضر الجلسة حتى يتحدد صفة الموكل التي يمثله بها ، وثانيهما — أن يثبت قبل المرافعة وكالته عن موكله حضوره عنه بإبداع التوكيل بملف الدعوى إذا كان خاصا والاقتصار على إثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة إن كان عاما . وإذا كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف المودعة صورتها الرسمية في ملف الطعن أنها حلت من دليل إثبات وكالة المحامي من الطاعن الذي أنكر وكالته عنه . وكانت المحكمة بعد أن حجزت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ عادت واعادتها للرافعة بجلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ دون أن تعلن الطاعن بالجلسة المذكورة واعتبرت النطق بقرارها إعلانا له ولم يحضر الطاعن بتلك الجلسة أو أية جلسة تالية إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه ولا يمنع من ذلك حضور محام قرر بجلسة ١٩٧٧/١/١٦ أنه يحضر عن الطاعن عن محام آخر مادام أنه لم يثبت وكالة الأخير عنه ، تلك الوكالة التي جمدها الطاعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القاضى
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنشية بالاسكندرية قدرت أرباح الطاعن من نشاطه الفردى فى الاستيراد والتجارة والتوكيلات فى السنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ بالمبالغ الآتية : ١٧٥٢٠ ج و ٣٣٩٠٤ ج و ٥٤٨٠٠ ج

و ١٧٩٤٠ ج و ١١٨٤٠ ج وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣٠ بتخفيض صافي أرباحه عن سنوات النزاع إلى المبالغ الآتية : ٨٧٨٠ ج و ٦٣٦٠ ج و ٨٩٧٠ ج و ٢٨٥٠ ج فقد أقام الدعوى رقم ١٤٧٤ لسنة ١٩٦٧، تجارى الاسكندرية الابتدائية طعنا على هذا القرار تأسيسا على أن هذا النشاط كان لحساب شركة ... وشركاه وهي شركة تضامن يتولى إدارتها وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٨ حكمت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع بئدب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان أوجه اعتراضات الطاعن وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت لحكمت بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٦ بإلغاء قرار لجنة الطعن واعتبار الطاعن لم يزاوّل نشاطه الفردي محل المحاسبة في سنوات النزاع . طعن المطعون ضدها على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨ سنة ٣١ ق ضرائب الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى حيزت للحكم في جلسة ١٩٧٦/٣/١٢ وإذا توفى محاميه الأستاذ ... فقد تقدم بطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة وأجابته المحكمة إلى طلبه دون أن تعلنه بالجلسة التي حددتها لنظرها واعتبرت النطق بقرارها إعلانا للمحكوم ثم تأجلت الدعوى لجلسات تالية ولم يحضر بشخصه أيا منها وأثبت في محضر جلسة ١٩٧٧/١/١٦ حضور المحامي ... عنه عن المحامي ... الذى لم يثبت سند وكالته عنه رغم أنه ليس وكيلًا عنه بدليل عدم إثبات سند وكالته في أى جلسة إلى أن قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٧٧/٥/١٦ وفيها صدر الحكم المطعون فيه وهو ما يشوب حكمها بالبطلان .

ومن حيث إن هذا النعى سديد، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى انعقدت الخصومة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات استوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة

الدعوى للحكم ، إنقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح الدعوى فى هذه المرحلة — مرحلة المداولة وإصدار الحكم — بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها فإذا بدا لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة إستئنافا للسير فيها تحتم دعوة طرفيها للاتصال بها بإعلانها قانونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار ، وأنه لا يغنى عن إعلان النائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلانا له ، لما فى ذلك من إغفال لإجراء يوجب القانون ، وإذا كان ذلك ، وكان النص فى المادة ٧٣ من قانون المرافعات على أن "يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته عنه وفقا لأحكام قانون المحاماه ..." وفى الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن "ويجب على المحامى أن يودع التوكيل الخاص بملف الدعوى فى جلسة المرافعة فإذا كان التوكيل عاما اكتفى بالاطلاع عليه وإثبات رقم التوكيل وتاريخه والجهة المحرر أمامها بحضور الجلسة" يدل — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات — على أنه يقع على الوكيل الحاضر عن موكله واجبان أساسيان: أولهما — أن يقرر حضوره عنه فى محضر الجلسة حتى تتحدد صفة الموكل التى يمثله بها ، وثانيهما — أن يثبت قبل المرافعة وكالته عن موكله عن حضوره عنه بإيداع التوكيل بملف الدعوى إذا كان خاصا والاقتصار على إثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بحضور الجلسة إن كان عاما ، وإذا كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف المودعة صورتها الرسمية فى ملف الطعن أنها خلت من دليل إثبات وكالة المحامى عن الطاعن الذى أنكر وكالته عنه ، وكانت المحكمة بعد أن حجزت الدعوى للحكم —

الجلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ عادت وعادتها للمرافعة بالجلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ دون أن تعلن الطاعن بالجلسة المذكورة واعتبرت النطق بقرارها إعلانا له ولم يحضر الطاعن تلك الجلسة أو أية جلسة تالية إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه ، ولا يمنع من ذلك حضور محام قرر بجلسته ١٩٧٧/١/١٦ أنه يحضر عن الطاعن عن محام آخر مادام أنه لم يثبت وكالة الأخير عنه ، تلك الوكالة التى يحمدها الطاعن .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، مصطفى قرطام ، عبد الحميد المنفلوطي وأحمد
كمال سالم .

(١٠٧)

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٧ القضائية :

استئناف "ميعاد الاستئناف" . حكم "قصور" .

ميعاد المسافة . وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف ميعادا واحدا يتكون منهما
ميعاد الطعن . قضاء المحكمة من تلقاء نفسها يسقط الحق في الاستئناف . إغفالها بحث
ما إذا كانت المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب إضافة ميعاد
مسافة . قصور .

المادة ١٦ من قانون المرافعات توجب إضافة ميعاد مسافة — على
الأساس المبين بها — إلى الميعاد المعين في القانون للحضور أو لمباشرة
إجراء فيه ، ومن ثم يجب أن يضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد المسافة بين
موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف . وإذا كان من شأن إضافة ميعاد
المسافة إلى الميعاد الأصلي للاستئناف أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد
هو ميعاد الطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، وكانت المواعيد المحددة
في القانون للطعن في الأحكام هي من النظام العام ، وكان الثابت
من مدونات الحكم المطعون فيه أن موطن الطاعن يقع بمستعمرة الجزائر مركز
بلقاس ، كانت محكمة الاستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق
في الاستئناف استنادا إلى أنه رفع بعد انقضاء أربعين يوما من تاريخ صدور

الحكم المستأنف ، ولم تعرض في حكمها لبحث ما إذا كانت المسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة استئناف المنصورة توجب إضافة ميعاد مسافة باعتباره جزءا من ميعاد الاستئناف ، فإن إغفال بحث هذه المسألة يكون قصورا في الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٤٨٣ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعن لإلزامه بمبلغ ١١٧٩ ج و ٤١٧ م المتبقى في ذمته من المبالغ المسلمة إليه منها بالإقرار المؤرخ ١٩٧٣/١/١٧ لسداده نيابة عنها للجمعية التعاونية الزراعية ومصلحة الأموال المقررة . وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢١ قضت المحكمة للمطعون عليها بطلباتها . استأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة في ١٩٧٦/٦/١ ، وقيد الاستئناف برقم ٣١٩ سنة ٢٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٩ قضت المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط حق المستأنف في الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بسقوط

الحق في الاستئناف على أنه رفع بعد الميعاد ، في حين أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢١ وأودعت صحيفة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٦/٦/١ ، وإذا كانت المسافة بين موطن الطاعن بمستعمرة الجزائر مركز بلقاس وبين مقر محكمة استئناف المنصورة طبقا للشهادة التي قدمها تزيدي على خمسين كيلومترا ، فإنه يجب إضافة ميعاد مسافة قدره يوم واحد تطبيقا للمادة ١٦ من قانون الارتفاعات وبذلك يمتد ميعاد الاستئناف إلى يوم ١٩٧٦/٦/١ وهو تاريخ إيداع صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة فيكون الاستئناف قد رفع في الميعاد ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه احتساب ميعاد مسافة بين موطن الطاعن سالف البيان وبين مقر محكمة استئناف المنصورة ، وعلى ذلك اعتبر أن الاستئناف رفع بعد الميعاد لقانوني وقضى بسقوط الحق فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المادة ١٦ من قانون الارتفاعات توجب إضافة مسافة — على الأساس المبين بها — إلى الميعاد المعين في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه ، ومن ثم يجب أن يضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد للمسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف . وإذا كان من شأن إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصلي للاستئناف أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد هو ميعاد الطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، وكانت المواعيد المحددة في القانون للطعن في الأحكام هي من النظام العام ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن موطن الطاعن يقع بمستعمرة الجزائر مركز بلقاس ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف استنادا إلى أنه رفع بعد انقضاء أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، ولم تعرض في حكمها لبحث ما إذا كانت المسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة استئناف المنصورة توجب إضافة ميعاد مسافة باعتباره جزءا من ميعاد الاستئناف ، فإن إغفال بحث هذه المسألة يكون قصورا في الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويقتضى تبعا لذلك نقضه .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضرة السادة
المستشارين : محمد محمود الباجودي ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراج
وصبحي رزق داود .

(١٠٨)

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ١ القضائية :

(١) استئناف . حكم . دعوى .

تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة رسمية . حجز الدعوى لحكم
دون إعلان المستأنف لجلسة الممهدة . نبوت عليه بها وتقديمه مذكرة دفاعه . أثره . لا محل
للتسك والبطالان أو النعي بعدم إعادة الدعوى للرافعة .

(٢ ، ٣) إيجار « الأرض الفضاء » . قانون .

إيجار الأرض الفضاء . عدم انطباق أحكام قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧
عليها . العبرة في وصف العين وما يتضمنه للعقد . وجود حجرة غير مسقوفة بها .
لا يغير من طبيعتها كأرض فضاء .

(٣) اعتبار الأراض الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم العقارات المبنية . ق ٦ .
لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة . عدم مريان هذا الحكم الاعتباري في مجال العمل بقانون
إيجار الأماكن .

١ - إذ كانت محكمة الاستئناف قد أجلت نظر الاستئناف لمصادفة الجلسة
المحددة له أخيراً يوم عطلة رسمية وبما للجلسة التالية تخلف المستأنف - الطاعن -

وحضرت المستأنف ضدها — المطعون ضدها — واقتصر دفاعها فيها على طلب الفصل في الاستئناف فقررت المحكمة حجزه للحكم مع التصريح للطرفين بتقديم مذكراتهما في عشرة أيام ، وتقدم وكيل الطاعن خلال هذه الفترة بمذكرة يعتذر فيها عن عدم حضوره الجلسة لعذر قهري وعدم تمكن زميله الذي أنابه في الحضور فيها إلا بعد الانتهاء من نظر الاستئناف وهو ما يؤكد علم الطاعن مسبقا بالجلسة التي تأجلت إليها الدعوى . متى كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أتاحت له الفرصة لتقديم مذكرة بدفاعه فتقدم بمذكرته التي طلب فيها فتح باب المرافعة ليقدم مستنداته التي تمثلت في المستخرج الرسمي المرفق بالمذكرة وقد ناقشت المحكمة دلالة هذا المستند ، فإنه لا يجديهِ التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعلن للجلسة الأخيرة وأن المستند المقدم منه في هذه الفترة لم يعلن إلى خصيمته ، ولا على المحكمة بعد ذلك إذا لم تستجب لطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة .

٢ — استئنفت المسادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه وكانت العبرة في تعرف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها ، وكان الثابت من عقد الإيجار موضوع النزاع أن العين المؤجرة للطاعن هي أرض فضاء مسورة تبلغ مساحتها ٦٣٠ مترا مربعا مقام بداخلها حجرة غير مسقوفة ، وكانت محكمة الموضوع قد استدلت من هذا الوصف على أن العين المؤجرة هي في حقيقتها أرض فضاء وأن وجود حجرة غير مسقوفة بداخلها لا يغير من طبيعتها هذه كما لا يغير منها ما عبرت به بعض نصوص العقد عنها بعبارة ” المحل المؤجر ” وما وصفت به في سجلات مصلحة الأموال المقررة من أنها مخزن لتشوين مواد البناء وهو منها استدلال سائق يتفق مع طبيعة العين المؤجرة حسب الوصف المعطى لها في العقد والذي لم ينازع الطاعن في مطابقته للواقع وأن نازع في التكييف والعبرة في تحديد طبيعة محل العقد هو بحقيقته الاستفادة من عبارات العقد وليس بما يرد على لسان المتعاقدين من أوصاف له بما لا مجال معه للإلزام بما عبرت به المطعون ضدها — المؤجرة — عن عين

التزاع في التحقيقات الإدارية من أنه مخزن طالمًا خالف هذا الوصف المطلق
غير المقصود لذاته الحقيقة الثابتة بالعقد .

٣ - إن ما أورده القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على
العقارات المبنية من اعتبار الأراضي الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم
العقارات المبنية إنما هو قاصر طبقا لصريح نص المادة الأولى منه على نطاق
تطبيق أحكامه ، فلا يسرى هذا الحكم الاعتباري في مجال العمل بالقوانين
الأخرى ومنها قانون إيجار الأماكن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٧١٢ لسنة
١٩٦٨ مدنى كلى الجيزة للحكم بإخلاء الطاعن من قطعة الأرض المبنية بالصحيفة
وتسليمها لها، وقالت شرحا لدعواها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/٧/٣٠
استأجر منها الطاعن قطعة أرض فضاء مبنية بالصحيفة ونص في العقد على أن
مدة الإيجار مشاهرة وفي حالة رغبة أحد الطرفين إنهائه عليه إخطار الطرف
الآخر قبل نهاية المدة بشهرين وقد أخطرته بهذه الرغبة في ١٩٦٨/٥/٢٣ ومع
ذلك امتنع عن تسليمها العين المؤجرة ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٣ حكمت المحكمة
بطرده الطاعن من قطعة الأرض محل النزاع وتسليمها للمطعون ضدها .
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٣٣ لسنة ٨٦ ق القاهرة ،
وبتاريخ ١٩٧١/١٢/١١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت

فيها الرأي برفض الطعن ، و بعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أجلت الدعوى إداريا أكثر من مرة لمصادفة اليوم المحدد لنظرها عطلة رسمية ورغم عدم إعلانه بهذه التأجيلات وعدم حضوره الجلسة الأخيرة والتي تقرر فيها بناء على طلب المطعون ضدها حجز الدعوى للحكم فإن المحكمة لم تستجب إلى طلبه فتح باب المرافعة ومن ناحية أخرى أشارت إلى المستند المقدم منه وفق هذا الطلب دون أن تعلن به المطعون ضدها لعلها أن تقر به .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن محكمة الاستئناف أجلت نظر الاستئناف لمصادفة الجلسة المحددة له أخيرا يوم عطلة رسمية وبالجلسة التالية تخلف المستأنف - الطاعن - وحضرت المستأنف ضدها - المطعون ضدها - واقتصر دفاعها فيها على طلب الفصل في الاستئناف فقررت المحكمة حجزه للحكم مع التصريح للطرفين بتقديم مذكراتهما في عشرة أيام - وتقدم وكيل الطاعن خلال هذه الفترة بمذكرة يعتذر فيها عن عدم حضوره الجلسة لعذر قهري وعدم تمكن زميله الذي أنابه في الحضور فيها إلا بعد الانتهاء من نظر الاستئناف وهو ما يؤكد علم الطاعن مسبقا بالجلسة التي تأجلت إليها الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أتاحت له الفرصة لتقديم مذكرة بدفاعه فتقدم بمذكرته التي طلب فيها فتح باب المرافعة ليقدم مستنداته التي تمثلت في المستخرج الرسمي المرفق بالمذكرة وقد ناقشت المحكمة دلالة هذا المستند ، فإنه لا يجديهِ التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعلن للجلسة الأخيرة وأن المستند المقدم منه في هذه الفترة لم يعلن إلى خصميه ، ولا على المحكمة بعد ذلك إذا لم تستجب لطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة .

وحيث إن حاصل النعي ببقا الأسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك

يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه على سند من أن العين المؤجرة وقد وصفت في العقد بأنها أرض فضاء مسورة بداخلها حجرة غير مسقوفة فإن الوصف الغالب عليها أنها أرض فضاء وهو ما يتفق والغرض من تأجيرها لتشوين مواد البناء وبذلك تخرج من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنه لا يغير من هذا التقدير التعبير عنها في باقي بنود العقد وفي سجلات مصلحة الأموال المقررة بما يفيد أنها محل وليست مجرد أرض فضاء وهو منه استدلال فاسد يتجافى مع ما تؤدي إليه عبارات العقد مجتمعة وما أثبت بهذه السجلات من أن محل الإجارة عبارة عن مخزن لتشوين مواد بناء والإتجار فيها وما وصفته به المطعون ضدها في التحقيقات الإدارية من أنه مخزن ثم إن الأسباب التي أوردتها في هذا الخصوص جاءت مرسلة بجملة بالإضافة إلى أنه لم يشر إلى طلبه الاحتياطي بنذب خبير لبيان حالة العين المؤجرة على الطبيعة عند تأجيرها هذا إلى أن الأراضى المستغلة أو المستعملة تعتبر في حكم العقارات المبنية طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وأن الأراضى المستشاه من الخضوع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي الأراضى الفضاء البحتة الأمر الغير المنطبق على عين النزاع لاشتمالها على مبنى تناولته الإجارة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد استثنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامه ، وكانت العبرة في تعرف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لما ، وكان الثابت من عقد الإيجار موضوع النزاع أن العين المؤجرة للطاعن هي أرض فضاء مسورة تبلغ مساحتها ٦٣٠ مترا مربعا مقام بداخلها حجرة غير مسقوفة ، وكانت محكمة الموضوع قد استدلت من هذا الوصف على أن العين المؤجرة هي في حقيقتها أرض فضاء وأن وجود حجرة غير مسقوفة بداخلها لا يغير من طبيعتها هذه كما لا يغير منها ما عبرت به بعض نصوص العقد عنها بعبارة ” المحل المؤجر ” وما وصفت به في سجلات مصلحة الأموال المقررة من أنها مخزن لتشوين مواد البناء وهو منها استدلال سائغ يتفق مع طبيعة العين المؤجرة حسب الوصف المعطى لها في العقد والذي لم ينازع الطاعن في مطابقته

للمواقع وإن نازع في التكييف ، لما كان ذلك ، وكانت العبرة في تحديد طبيعة محل العقد هو بحقيقته المستفادة من عبارات العقد وليس بما يرد على لسان المتعاقدين من أوصاف له بما لا مجال معه للالتزام بما عبرت به المطعون ضدها عن عين النزاع في التحقيقات الإدارية من أنه مخزن طالمًا خالف هذا الوصف المطلق غير المقصود لذاته الحقيقة الثابتة بالعقد ، وكان ما أوردته المحكمة من أسباب في هذا الخصوص تكفى لحمل النتيجة التي خلصت إليها فإنه لا عليها إذا لم تستجب لطلب ندب خبير لبيان حالة العين المؤجرة عند تأجيرها . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية من اعتبار الأراضى الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم العقارات المبنية إنما هو قاصر طبقا لصريح نص المادة الأولى منه على نطاق تطبيق أحكامه ، فلا يسرى هذا الحكم الاعتبارى في مجال العمل بالقوانين الأخرى ومنها قانون إيجار الأماكن ، فإن النعى بكافة وجوهه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد صوف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم
محمد فراج .

(١٠٩)

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ القضائية :

- (١ - ٣) إيجار " إيجار الأماكن . " الالتزام بقيمة المياه . قانون .
- (١) الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
وجوب أعمال القواعد العامة في القانون المدنى .
- (٢) القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الالتزام بقيمة استهلاك المياه
وما ورد بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا الشأن . عدم مريان أحكامهما على الأماكن
المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
- (٣) عبء الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦
لسنة ١٩٦٢ . م ٥٦٧ مدنى . وجوب إعمال اتفاق المتعاقدين . عدم الاتفاق عليها .
آثره . التزام المؤجر بها متى كان التقدير جزافا . التزام المستأجر بها متى كان
مقدرا بالعدد .

(٤) إيجار . نقض " السبب الجديد " .

منازعة المستأجر بورود شرط ضمن البنود المطبوعة بالعقد يفيد عدم قبوله الالتزام
بقيمة استهلاك المياه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة لنقض .

(٥) استئناف " الحكم فيه " . حكم " تسببيه " .

عدم إفصاح الحكم عن الأساس القانونى لقضائه . عدم مناقشته للأسباب المخالفة التى بنى
عليها الحكم المتأنف . لا خطأ . طالما صدر قضاؤه موافقا للقانون .

(٦) إيجار . محكمة الموضوع .

التنازل الضمني عن الحق . تقدير أدلته . من سلطة محكمة الموضوع .

(٧) إثبات " القرائن " . إيجار .

الزام المستأجر بمقداد قيمة استهلاك المياه . مجرد سكوت المالك السابق مدة طويلة عن المطالبة بها . لا يصلح دليلاً كفيلاً يفيد تنازله عن حقه .

١ - لم تورد قوانين الإيجار السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأما كن ، قواعد خاصة بالالتزام بثمن المياه ، ومن المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه متى خلت التشريعات الاستثنائية من قواعد تنظيم بعض آثار عقد الإيجار فإنه يتعين الرجوع بصددتها إلى القواعد العامة في القانون المدني .

٢ - القواعد الواردة بالقرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا تناول تنظيم الالتزام بثمن المياه إلا بالنسبة للأما كن الخاضعة له ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأما كن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وإن أورد في المادة ٢٥ منه نظاماً أجاز به لأى من المتعاقدين تركيب عداد لحساب استهلاك المياه داخل الأما كن المؤجرة في تاريخ العمل به إلا أنه لم يغير من الوضع القانوني القائم وقت صدوره بالنسبة للالتزام بثمن المياه ، ومن ثم فإن القواعد المقررة بالمادة ٥٦٧ من القانون المدني تكون هي الواجبة الأعمال على الأما كن المنشأة قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

٣ - النص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥٦٧ من القانون المدني على أنه " ويتحمل المؤجر التكاليف و ويلتزم بثمن المياه إذا قدر جزافاً فإذا كان تقديره " بالعداد " كان على المستأجر إما ثمن الكهرباء و كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره " يدل على أن

الأصل في تحديد من يقع عليه عبء الالتزام بثمن المياه هو بما يتفق عليه المتعاقدان فإذا خلا العقد منه فإن المؤجر يلتزم بهذا الثمن متى كان مقدرا جزافا ويلتزم به المستأجر متى كان مقدرا بالعدد ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بالزام الطاعنين — المستأجرين — بثمن المياه على ما نص عليه صراحة في البند السابع عشر من عقود الإيجار المبرمة معهم من التزامهم به وهو ما يتفق مع التطبيق الصحيح للقواعد المشار إليها .

٤ — إذ كان ما ينعاه الطاعنون — المستأجرون — على الحكم المطعون فيه من اعتداده بهذا الاتفاق رغم وروده ضمن الشروط المطبوعة بما لا يفيد قبولهم به ، ينطوي على دفاع خلت أوراق الدعوى مما يدل على سبق تمسكهم به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — لا يعيب الحكم عدم إقصائه عن الأساس القانوني لما قضى به أو عدم مناقشته الأسباب المخالفة التي بني عليها الحكم المستأنف الذي ألغاه طالما صدر قضاؤه موافقا لحكم القانون .

٦ — تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا عن حق من الحقوق التي يرتبها له العقد ، هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع .

٧ — إذ كان الطاعنون — المستأجرون — قد استدلوا على ما دفعوا به من تنازل الملاك السابقين عن حقهم في قضاء ثمن المياه بسكوتهم عن ذلك مدة طويلة ، وكان مجرد السكوت عن المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة لا يستقيم دليلا كافيا على التنازل عن الاتفاق المنشئ لها فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذا لم يعتد بهذه القرينة وحدها لمجارة الطاعنين في دفاعهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، و باقى أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعاوى الرقيمة من ١١٦٠ إلى ١١٦٩ لسنة ١٩٧٢ كلى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام كل من الطاعنين بأداء ما ينحصر فى مبلغ ٣٤ ج و ٦٣٤ م قيمة استهلاك المياه بالوحدات المؤجرة إليهم ، وقال شرحا لها إنه اثر شرائه العقار الكائنة به هذه الوحدات قام بتحرير عقود إيجار جديدة مع الطاعنين نص فيها على التزامهم بقيمة استهلاك المياه ولكنهم امتنعوا عن سدادها عن شهر فبراير حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٠ . وبعد ضم الدعاوى ليصدر فيما حكم واحد نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لاحتساب قيمة المياه المستهلكة فى مدة النزاع وما ينحصر كل وحدة منها ، ولما قدم تقريره حكمت فى ١٩٧٥/٣/٣١ برفض الدعاوى جميعها ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٩٢ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف و إلزام كل من الطاعنين ما ينحصر فى قيمة استهلاك المياه من المدة من ١٩٧٠/٤/٢٥ حتى ١٩٧٠/١٢/٣٠ ، طعن للطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبعرضه على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم استند فى إلزامهم بقيمة استهلاك المياه إلى أنهم التزموا بها صراحة فى البند

السابع عشر من عقود الإيجار في حين أنه ورد ضمن الشروط المطبوعة بما لا يفيد قبولهم به وجاءت عبارته مرسلة دون بيان لكيفية تحديد ثمن المياه ، فبقى عبءه على عاتق المطعون ضده عملاً بالمادة ٣/٥٦٧ من القانون المدني الذي يحكم واقعة الدعوى تبعا لإبرام عقود الإيجار في ظله وعدم خضوعها لأحكام القانونين رقمي ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . هذا إلى أن الحكم لم يبين الأساس القانوني لما قضى به ولم يناقش الأسس المخالف الذي بنى عليه الحكم الابتدائي .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان لا خلاف بين الطرفين في أن أعيان النزاع أنشئت قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأما كن ولم توجد قوانين الإيجار السابقة قواعد خاصة بالالتزام بثمن المياه ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى خلت التشريعات الاستثنائية من قواعد تنظيم بعض آثار عقد الإيجار فإنه يتعين الرجوع بصددتها إلى القواعد العامة في القانون المدني ، وكانت القواعد الواردة بالقرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم تناول تنظيم الالتزام بثمن المياه إلا بالنسبة للأما كن الخاضعة له ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأما كن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وإن أورد في المادة ٢٥ منه نظاما أجاز به لأي من المتعاقدين تركيب عداد لحساب استهلاك المياه داخل الأما كن المؤجرة في تاريخ العمل به إلا أنه لم يغير من الوضع القانوني القائم وقت صدوره بالنسبة للالتزام بثمن المياه ، فإن القواعد المقررة بالمادة ٥٦٧ من القانون المدني تكون هي الواجبة الأعمال على الأما كن المنشأة قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك ، وكان النص في الفقرتين الثالثة والرابعة منها على أنه " ويتحمل المؤجر التكاليف و ... ويلتزم بثمن المياه إذا قدر جزافا فإذا كان تقديره بالعداد كان على المستأجر إما ثمن الكهرباء و ... كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره " يدل على أن الأصل في تحديد من يقع عليه عبء الالتزام بثمن المياه هو بما يتفق عليه المتعاقدان فإذا خلا

العقد منه فإن المؤجر يلتزم به - إذا التزم متى كان مقدرا جزافا ويلتزم به المستأجر متى كان مقدرا بالعداد ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بالزام الطاعنين بثمن المياه على ما نص عليه صراحة في البند السابع عشر من عقود الإيجار المبرمة معهم من التزامهم به وهو ما يتفق مع التطبيق الصحيح للقواعد المشار إليها ، وكان ما ينعاه الطاعنون عليه من اعتداده بهذا الاتفاق رغم وروده ضمن الشروط المطبوعة بما لا يفيد قبولهم به ينطوي على دفاع خلت أوراق الدعوى مما يدل على سبق تمسكهم به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان لا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن الأساس القانوني لما قضى به أو عدم مناقشته الأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي ألغاه طالما صدر قضاؤه موافقا لحكم القانون ، فإن النعي يكون حلي غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم استند في قضائه إلى أن تقاعس الملاك السابقين وتقصيرهم في اقتضاء قيمة استهلاك المياه من المستأجرين لا يعتبر اتفاقا ضمنيا على تنازلهم عن شرط الزام المستأجرين بها في حين أن هذا التنازل مستفاد من استمرار هؤلاء الملاك في عدم اقتضاءها مدة طويلة جاوزت الأربعة عشر عاما ، وهو ما لم ينازع فيه المطعون ضده فيلزم به باعتباره خلفا خاصا كما استند الحكم في إلزامهم بهذه القيمة إلى تقرير الخبير ، رغم انطوائه على دلائل تنفي التزامهم بها ، وسبق عدول محكمة أول درجة عن حكم نذبه لعدم جدواه . هذا إلى أن الحكم لم يمتد بظروف الحال التي تقطع باتفاق الطرفين ضمنا على تعديل ما ورد بعقود الإيجار إلى إلزام المؤجرين بثمن المياه وقد جاءت أسبابه في هذا الخصوص مبهمة مرسلة لا تواجه ما أبدوه من دفاع جوهري .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، بأنه لما كان تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا من حق من الحقوق التي

يرتبطها له العقد ، هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع ، ولا رقبة لمحكمة النقض عليها في ذلك طالما جاءت أسبابها متفقة مع مقتضى العقل والمنطق ، ، وكان الطاعنون قد استدلوا على ما دفعوا به من تنازل الملاك السابقين عن حقهم في اقتضاء ثمن المياه بسكوتهم عن ذلك مدة طويلة ، وكان مجرد السكوت عن المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة لا يستقيم دليلا كافيا على التنازل عن الاتفاق المنشئ لما فانه لا على الحكم المطعون فيه إذا لم يعتد بهذه القرينة وحدها لمجازاة الطاعنين في دفاعهم . لما كان ذلك ، وكان البين من مدوناته أنه اعتمد نتيجة تقرير الخبير التي تضمنت تحديد نصيب كل من الطاعنين في قيمة استهلاك المياه للأسس الفنية التي أقيمت عليها ، وكان عدم أخذ محكمة أول درجة بهذا التقرير لا يحول دون اعتداد محكمة ثاني درجة به بعد انتهائها — خلافا لما خلاص إليه الحكم المستأنف — إلى أحقية المطعون ضده في اقتضاء هذه القيمة ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس . والنعي مردود في شقه الثاني ، ذلك أنه لما كان المقرر طبقا لنص المادة ١/١٥٠ من القانون المدني أنه متى كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تفسير البند السابع عشر من عقود الإيجار بظاهر عبارته الثابتة به ، وكان مبنى دفاع الطاعنين أمام محكمة الموضوع أن المؤجرين تنازلوا عن حقهم في اقتضاء ثمن المياه واستدلوا على ذلك بسكوت هؤلاء عن المطالبة به وقد رأت المحكمة الاستئنافية في حدود سلطتها التقديرية عدم الأخذ بهذه القرينة وكان هذا الذي أووده الحكم يكفي لحمل قضائه ، فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابقاً ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود كلاًباجورى ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منبجر وصبحى
رزق دارد .

(١١٠)

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ التقضائية :

(٢ و ١) حكم . " حجية الأحكام " . قضاء مستعجل . نقض .
" حالات الطعن " .

(١) الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء — عدم تغير
مراكز الخصوم وظروف الدعوى .

(٢) القضاء نهائياً فى دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستأجر
لصدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على مین النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه — فى مادة
مستعجلة — بإخلاء المحافظ بصفته امتداداً إلى أن قرار الاستيلاء معدوم . مخالفتة لحجية الحكم
السابق . أنه . جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة
استئنافية .

١ — الأصل فى الأحكام المستعجلة أنها لا تحوز قوة الأمر المقضى إلا أن
هذا لا يعنى جواز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد ،
متى كان مركز الخصوم هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ
عليها تغيير .

٢ — إذ كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى . . . مستأنف مستعجل
القاهرة — الذى قضى بوقف تنفيذ الحكم الموضوعى بإخلاء المستأجر — أنه

قد حسم الخلاف الذى قام بين الطرفين حول قرار المحافظ بصفته بالاستيلاء على عين النزاع ، وانتهى إلى أنه يعد سنداً جديداً لوضع اليد على العين بنقض النظر عما يشوبه من عيوب لا تؤدي إلى انعدامه لأنها لا تفقده ركناً من الأركان اللازمة لانعقاده ، فإن الحكم المطعون فيه — الذى قضى فى مادة مستعجلة بإخلاء المحافظ بصفته من العين — إذ أقام قضاءه على أن قرار المحافظ سالف البيان معدوم لا يرتب أى أثر قانونى . حاله أن الثابت من مدونات الحكيم أن مركز الخصوم والظروف التى صدر فيها الحكم السابق هى بعينها لم يطرأ عليها تغيير . لما كان ذلك ، وكان الأساس المشترك فى الدعويين هو قرار المحافظ المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه — يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التى فصل فيها الحكم السابق وناقضه مما يكون الطعن فيه بالنقض جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٩ مستعجل القاهرة بطلب الحكم أصلياً بالاستمرار فى تنفيذ الحكم رقم ٢٩٧٧ لسنة ٩٢ ق القاهرة واحتياطياً بطرد الطاعن بصفته — من العين المبينة بالصحيفة تأسيساً على أن مورثهم كان قد أجز العن المبينة بالصحيفة للسيد / ... — لاستغلالها مدرسة ، وقد قضى بإخلائه منها بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٩٧٧ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٧٧ أخلى المستأجر المذكور العين المؤجرة ثم فوجئوا فى اليوم التالى بالاستيلاء عليها بالقوة وبتسليمها للمستأجر السابق تنفيذاً للقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الطاعن بصفته

وإذ قصد بالقرار إهدار حكم قضائي فهو معدوم الأثر - وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري المختصة بنظرها . إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل جنوب القاهرة وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ حكمت المحكمة بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبطرد الطاعن بصفته من عين النزاع . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل الأسباب الثلاثة الأولى منها أن الحكم المطعون فيه قد جاء على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي ذلك أنه صدر حكم في الدعوى رقم ٥٤٩ سنة ١٩٧٧ مستعجل مستأنف القاهرة بين نفس الخصوم وقضى بوقف تنفيذ الحكم رقم ١٩٧٧ لسنة ٩٢ ق القاهرة واستند في قضائه على أن صدور قرار الاستيلاء من الطاعن بصفته على عين النزاع قد أنشأ للطاعن سنداً جديداً لوضع اليد على تلك العين يتعارض معه تنفيذ الحكم المستشكل فيه مما يتعين معه القضاء بوقف تنفيذه بنقض النظر عما يشوب قرار الاستيلاء من عيوب قد تحمل القضاء ببطلانه . لما قد يتضح من أنه قصد به إهدار حكم قضائي حائز لقوة الأمر المقضي ولكنها لا تؤدي إلى انعدامه لأنها لا تفقده ركناً من الأركان اللازمة لانعقاده ، وإذا كان هذا الحكم قد حسم النزاع حول مسألة أساسية كلية هي قيام قرار الاستيلاء وتجرده من أسباب الانعدام فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل في الأحكام المستعجلة أنها لا تحوز قوة الأمر المقضي إلا أن هذا لا يعني جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه للقاضي المستعجل من جديد ، متى كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير . وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٧ - مستأنف مستعجل القاهرة ، أنه قد حسم الخلاف الذي قام بين الطرفين حول القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧

المصادر من المحافظ بصفته بالاستيلاء على عين النزاع ، وانتهى إلى أنه يعد سنداً جديداً لوضع اليد على العين بنقض النظر عما يشوبه من عيوب لا تؤدي إلى انعدامه لأنها لا تفقده ركناً من الأركان اللازمة لانعقاده — فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن قرار المحافظ سالف البيان معدوم لا يرتب أي أثر قانوني ، حالة أن الثابت من مدونات الحكمين أن مركز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم السابق هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير ، لما كان ذلك ، وكان الأساس المشترك في الدعويين هو قرار المحافظ رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم السابق وناقضه ، مما يكون الطعن فيه بالتقضى جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث سبب الطعن الرابع .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد موف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
روزق دارد .

(١١١)

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٩ القضائية :

(١ - ٤) إيجار "التأجير من الباطن" . دعوى . وكالة .

(١) تأجير المستأجر الأصل للعين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية في موسم الصيف للغير
مفروشة . لا يعد تأجير من الباطن .

(٢) تأجير المستأجر الأصل للعين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية إلى الغير مفروشة .
ثبت أن العقد لم يرم من مدة غير محددة بفترة الصيف . القضاء بإخلاء المستأجر
للتأجير من الباطن . خطأ . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٣) تأجير المستأجر للعين المؤجرة من الباطن . وجوب حصوله على إذن كتابي
من المالك أو من يفي به في ذلك لاعتبة بالمرافقة الصريحة أو الضمنية الصادرة من أحد موظفي
الإدارة المؤجرة .

(٤) مجرد علم المؤجر بواقعة التأجير من الباطن قبل رفع الدعوى بإخلاء المستأجر ببضعة
أشهر . لا يعد زولا ضمنيا عن حقه فيها .

١ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن تأجير المستأجر لعين كائنة بمدينة
الإسكندرية من باطنه مفروشة في موسم الصيف لا يعد من قبيل التأجير من
الباطن الموجب للإخلاء طبقا للسادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٢ — إذ كان الحكم — الصادر بفسخ عقد الإيجار للتأجير من الباطن — قد استند فيما ركن إليه من أسباب إلى أن الإيجار الصادر من المستأجرة الأصلية للطاعن — المستأجر من الباطن — إبرم عن مدة غير محددة بفترة الصيف ، إذ تمسك الطاعن بحقه في شغل العين رغم انقضاء موسم الصيف وأقر في مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة أنه استأجر هذه العين بسبب إهميار مسكنه الأصلي وقربها من المدارس ، التي يرتادها أولاده وهو ما يفيد أن استئجاره لها لم يكن على سبيل التأقيت ، فإن هذا الذي أورده الحكم يكفي لحمل قضائه باتحراج هذا التعاقد من نطاق الإباحة المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٣ — إذ كان الثابت أن المطعون ضده — الأول بصفته حارسا على أموال وممتلكات أسرة المصادرة ومنها عين النزاع قد أناب عنه من قام بإبرام عقد الإيجار عنها مع المستأجرة الأصلية ونص فيه على عدم جواز التنازل عن حق الإيجار أو التأجير من الباطن دون إذن كتابي من المالك بما لا يجوز معه للمستأجرة تأجير العين للغير إلا بعد الحصول على هذا الإذن أو ممن ينوبه عنه ، فلا يعتد بأية موافقة صريحة أو ضمنية تصدر من أحد موظفي الإدارة طالما لم يثبت تفويض في ذلك .

٤ — أن مجرد علم المطعون ضده الأول — المؤجر — بواقعة التأجير من الباطن ثم انقضاء بضعة أشهر قبل إقامة الدعوى بالإخلاء لا يكفي للقول بموافقته عليه ونزوله ضمنا عن حقه في طلب الإخلاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الإسكندرية ضد الطاعن ومورثة المطعون ضده الثالث بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٤/١/٣ وتسليم العين المؤجرة خالية بحالتها التى كانت عليها وقت التعاقد ، وقال شرحا لها أنه بموجب العقد المذكور استأجرت مورثة المطعون ضده الثالث عين التزاع من أملاك الحكومة المستردة لاستعمالها سكنا خاصا لها ونص فى العقد على عدم جواز التنازل للغير عن حق الإيجار أو التأجير من الباطن إلا بإذن كتابى من المالك ، ومع ذلك فقد قامت المستأجرة بتأجير جزء من العين المؤجرة مفروشا للطاعن دون إذن من الجهة المالكة . وبتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٥ حكمت المحكمة بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٤/١/٣ وبإخلاء عين التزاع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٨ لسنة ٣١ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/١٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبعرضه على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند فى قضائه إلى أن التأجير من الباطن للطاعن تم فى غير الحالات التى يجيزها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأن العين المؤجرة تقع خارج المنطقة المعتبرة مصيفا طبقا لقرار وزير الإسكان ، فى حين أن قيام المستأجرين كائنة بمدينة الإسكندرية ، بتأجيرها فى موسم الصيف لا يعد من قبيل التأجير من الباطن تبعا لماله من صفة عرغية والثابت أن عقد الإيجار موضوع النزاع مبرم عن موسم الصيف .

وحيث إن هذا الذمى مردود ، ذلك أنه ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تأجير المستأجرين كائنة بمدينة الإسكندرية من باطنه مفروشا فى موسم الصيف لا يعد من قبيل التأجير من الباطن الموجب للإخلاء طبقا

للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، إلا أنه لما كان الحكم قد أستند فيما ركن اليه من 'أسباب إلى أن الإيجار الصادر من المستأجرة الأصلية للطاعن لم يرم عن مدة غير محددة بفترة الصيف ، إذ تمسك الطاعن بحقه في شغل العين رغم انقضاء موسم الصيف وأقر في مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة أنه استأجر هذه العين بسبب إنهيار مسكنه الأصلي وقربها من المدارس التي يرتادها أولاده وهو ما يفيد أن استئجاره لها لم يكن على سبيل التأقيت ، وكان هذا الذي أورده الحكم يكفي لحمل قضائه بانحراج هذا التعاقد من نطاق الإباحة المنصوص عليها في المادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فيما أورده من دعامة أخرى مبناها أن المنطقة التي تقع بها عين النزاع لا تعتبر مصيفا طبقا لقرار وزير الإسكان ، يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل النعى بالسبين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بحصوله على إذن شفوي من مدير فرع الأموال المصادرة بالإسكندرية باستئجاره عين النزاع من الباطن واستدل على ذلك بتقاعس المطعون ضده الأول عن إقامة الدعوى قرابة العام رغم علمه اليقيني بواقعة التآجير من الباطن ، وتسلمة حجرة ومنشرا بالسطح شأن باقي المستأجرين ، وأن هذا الإذن كان محل تحقيق النيابة الإدارية ومع ذلك فقد أغفل الحكم هذا الدفاع بحجه عدم تقديم الأدلة عليه رغم إثارته له في تحقيقات الشكوى الإدارية المقدمة منه ، وقرار المطعون ضده الأول في مذكرته بما يفيد حصول تحقيق في النيابة الإدارية مع مدير الفرع المذكور بصدد الإذن الشفوي الصادر منه ، ثم أن هذا الموظف قد حل محل المدير السابق الذي لم يرم العقد مع المستأجرة الأصلية ، بما يفيد على الأقل تحقق الوكالة الظاهرة فيه ، هذا بالإضافة إلى أغفال الحكم طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صدور الإذن له بالاستئجار من الباطن .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أن مدير فرع

الأموال المصادرة بالإسكندرية وافق ضمنا على استجاره عين النزاع من الباطن ومنحه منشرا وغرفة فوق السطح وأن — تحقيقا في هذا الشأن أجرى بمعرفة النيابة الإدارية وأنه رغم علم المطعون ضده الأول بواقعة التأجير من الباطن فإنه لم يقم دهواه بالإخلاء إلا بعد انقضاء قرابة العام مما يفيد موافقته ضمنا على هذا التأجير . وكان الثابت أن المطعون ضده المذكور بصفته حارسا على أموال وممتلكات أسرة المصادرة ومنها عين النزاع قد أناب عنه من قام بإبرام عقد الإيجار عنها مع المستأجرة الأصلية ونص فيه على عدم جواز التنازل من حق الإيجار أو التأجير من الباطن دون إذن كتابي من المالك بما لا يجوز معه للمستأجرة تأجير العين للغير إلا بعد الحصول على هذا الاذن منه أو ممن ينوب عنه فلا يعتد بأية موافقة صريحة أو ضمنية تصدر من أحد موظفي الإدارة طالما لم يثبت تفويضه في ذلك ، وكان مجرد علم المطعون ضده الأول بواقعة التأجير من الباطن ثم انقضاء بضعة أشهر قبل إقامة الدعوى بالإخلاء لا يكفي للقول بموافقته عليه ونزوله ضمنا عن حقه في طلب الإخلاء ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد إجراء تحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بشأن واقعة الموافقة على استجاره الطاعن لعين النزاع وأن المطعون ضده الأول أقر بحصولها ، أو أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بتفويض مدير فرع الأموال المصادرة بالإسكندرية في الاذن للاستأجرة بالتأجير من الباطن ، أو بتوافر شروط تحقق الوكالة الظاهرة فيه ، وهي وقائع موضوعية لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه إغفاله أوجه الدفاع هذه وعدم استجابته إلى طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صدور الاذن له من الموظف المذكور بالاستجار من الباطن ، يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد الخولي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سامي وحديد
عبد المجيد .

(١١٢)

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٩ القضائية :

(١) إختصاص . ” إختصاص ولائى ” . قرار إدارى .

لحاكم التحقق من قيام القرار الإدارى بمقتضاته القانونية . تطبيقها له وفقا لظاهر نصومه
على النزاع المطروح . لا يحد تعرضا للتأويل بالناريل .

(٢) دعوى . ” الطلبات فيها ” . بيع . ملكية . محكمة الموضوع .
حكم .

تكليف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وسبب
الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى
قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(٣) حيازة . ملكية . قرار إدارى .

ترخيص جهة الإدارة بإفشاء مسقاء فى أرض القبلوى أرض الجوارح الحيازة المستندة الى
حق امهال اسفناء . حيازة تبنى بها نية تملك أرض المسقاء مهما طال أمدها . الاستثناء
تغيير سبب الحيازة .

(٤) حيازة .

تغيير سبب الحيازة الوقتية . كيفيه . م ٢/٩٧٢ مدنى .

١ - القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، وينبني على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ، وهي في سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية والتعرف على مخواه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بما ينحدر به إلى درجة العدم كان عليها أن تعمل تطبيقه وفقاً لظاهر نصوصه وتنزل ما وصف له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضاً للقرار بالتأويل .

٢ - على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون تفيد بتكييف الخصوم لها إلا أنها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، وإذا كانت الدعوى قد أقامها الطاعن بطلب اقتصر على الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه فإن لازم ذلك أن تنفذ المحكمة في قضائها بهذا الطلب وحده . وما ارتكز عليه من سبب قانوني محال لم يطرأ عليهما تغيير أو تعديل من الطاعن أثناء سير الخصومة وفي الحدود التي يقرها قانون المرافعات ، وليس صحيحاً في القانون ما يقول به الطاعن من أن القضاء للمشتري بصحة ونفاذ عقد البيع وبثبوت ملكيته للعقار على هذا العقد أمران متلازمان ذلك أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل الملكية ، فيكون في معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشتري ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع قضاء بثبوت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم حتى من ثبوت اكتساب المشتري لملكية العقار فعلاً . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً إذ خلاص إلى تخطئة الحكم الابتدائي بخالفه القانون للقضاء بما لم يطالبه الخصوم لما ثبت أن مطلب الدعوى انحصر في الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بثبوت ملكيته

إلى المسقاه مع قضائه بصحة ونفاذ عقد بيعها إليه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

٣ — النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ — الذى صدر استنادا إليه قرار وزارة الري بإنشاء المسقاه محل النزاع بأنه ” إذا رأى أحد ملاك الأقطان أنه يستحيل أو يتعذر عليه رى أرضه ريا كافيا أو صرفها صرفا كافيا إلا بإنشاء مسقاة أو مصرف فى أرض ليست ملكه أو باستعمال مسقاة أو مصرف موجود فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الاراضى ذوى الشأن فيرفع شكواه لمفتش الري ليأمر بإجراء تحقيق فيها . . . وترفع نتيجة هذا التحقيق إلى المفتش الذى يصدر قرارا مسببا بإجابة الطلب أو رفضه . . . “ ، مفاده أن الحق الذى يتولد من ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة فى أرض الغير ليجرى بها المياه توصلا لاستعمالها فى رى أرض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق المقرر بالمادتين ٨٠٨ و ٨٠٩ من القانون المدنى ، وتقرير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالحيازة باستعمال المسقاة فى الري ركونا إلى ذلك الحق تعتبر حيازة بسبب معلوم غير أسباب الملكية مما تنتفى معه نية تملك أرض المسقاة ، وتبقى هذه الحيازة المتجردة من هذه النية غير صالحة للتمسك بالتملك مهما طال أمدها إلا إذا حصل تغيير فى سببها .

٤ — تغيير سبب الحيازة لا يكون — وعلى ما نقضى به المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى وما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بأحدى اثنتين أن يتاقى ذو اليد الوقتية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها أو أن يجاهد ذو اليد الوقتية مالك العين بجاهة صريحة بصفة فعلية قضائية أو غير قضائية تدل على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٠٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق
على المطعون ضدهم الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر بطالب الحكم
في مواجهة الأخيرين بصحة ونفاذ عقد البيع المعروف المؤرخ ١٩٧٠/٩/٧ والمتضمن
بيع المطعون ضده الحادى عشر له المسقاة الميينة المساحة والمعالم بالعقد وصحيفة
الدعوى لقاء ثمن مقداره ثلاثمائة وثمانون وتسعون جنيها ، وقال في بيان دعواه
أنه صدر قرار من وزارة الري بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٧ بإنشاء المسقاة الميينة
بالصحيفة لصالح المطعون ضده الحادى عشر الذى ظل يستعملها ويضع اليد
عليها حتى باعها إليه بعند مؤرخ ١٩٧٠/٩/٧ ، وتوصلا لتنفيذ التزام البائع
بنقل الملكية إليه فقد أقام الدعوى ليقضى بصحة ونفاذ هذا العقد في مواجهة
المطعون ضدهما الأخيرين اللذين يمثلان جهة الإدارة التى أصدرت قرار
إنشاء المسقاه . وأثناء سير الخصومة تدخل فيها المطعون ضدهم العشرة الأولون
طالبين رفض الدعوى على سند من انقول بأنهم يمتلكون المسقاة التى تقع بأرض
زراعية بيعت إليهم من الملاك الأصليين بالعقد المسجل برقم ٢٠٨٣ لسنة ١٩٧٥
الشرقية وأن صدور قرار وزارة الري بإنشائها فى عام ١٩٥٧ بأرض هؤلاء
الملاك ليس من شأنه نقل ملكية الأرض التى امتد بها المجرى المائى إلى البائع
للطاعن بل يقتصر حفررى أرضه المجاورة من هذه المسقاة . وبتاريخ ١٠ من
ديسمبر سنة ١٩٧٥ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بقبول التدخل وندب خبير
ومن بعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٩
برفض طلبات المتدخلين وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعن وتثبيت
ملكيته إلى المسقاة محل النزاع . إستأنف المطعون ضدهم العشرة الأول هذا
الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاء ورفض دعوى الطاعن ،
وقيد الاستئناف برقم ٢٦٥ لسنة ٢١ ق ، وبتاريخ ٩ من
يناير سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت
فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الأخيرين وأبدت الرأى برفض
الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ، ودفع المطعون ضدهما الأخيران أيضا

بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن هو أن المطعون ضدهما الأخيرين لم يكونا خصمين حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكتفى فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر في طلباته ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يوجه طلبا ما إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث عشر أمام محكمة الموضوع وقد وقفوا من الخصومة موقفا سلبيا دون أن يبدوا دفاعا موضوعيا فيها ولم يحكم لهما أو عليهما بشىء ، وكان الطعن قد بنى على أسباب لا تتعلق بهما فإن اختصاصهما يكون غير مقبول مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لبقاى المطعون ضدهم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول منها مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قد عرض في أسبابه إلى قرار وزارة الرى الصادر بإنشاء المسقاة محل النزاع فأورد بأن إنشاءها لتروى منها أرض البائع له لايعنى نزع ملكية الأرض التي تمر بها لصالح هذا البائع وإنما يعنى ترتيب حق ارتفاق له هو حق الشرب أى الحق في رى أرضه عن طريق هذه المسقاة ، وهذا القول من الحكم يعتبر تأويلا لقرار إدارى وهو الأمر الممتنع على القضاء العادى لخروجه عن اختصاصه الولائى وانعقاد الاختصاص بشأنه للقضاء الإدارى عملا بأحكام قانون السلطة القضائية وقانون تنظيم مجلس الدولة مما يعيب الحكم بمخالفة قواعد الاختصاص الولائى ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، وينبى على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ، وهى فى سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم كان عليها أن تعمل تطبيقه وفقا لظاهر نصوصه وتنزل ما يرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض بأسبابه إلى القرار الإدارى الذى أصدرته وزارة الري بالترخيص بإنشاء المسقاة المتنازع عليها تطبيقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الري والصرف فأورد أن قرار الري بالترخيص بعد الجزء القبلى من المسقاة لرى الأرض التى اشتراها المستأنف ضده الأول (الطاعن) من المستأنف ضده الثانى (المطعون ضده الحادى عشر) ، هذا القرار لا يعنى نزع ملكية الأرض التى تملكها المسقاة لصالح هذا الأخير إنما يعنى ترتيب حق ارتفاق له هو حق الشرب أى الحق فى رى أرضه عن طريق المسقاة كما أن التعويض الذى سده كان مقابل هذا الحق وليس مقابل نزع الملكية لأن تفتيش الري لا يملك بطبيعة الحال أن ينزع ملكية فرد لصالح فرد آخر وأن القرار المذكور كان الهدف منه توفير مياه الري لأرض المستأنف ضده الثانى . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدع ثمت ما يخالف مذهب الحكم المطعون فيه من أن قرار وزارة الري وفقا لظاهر نصوصه لم يكن أداة تملك وسببا فى نقل ملكية الأرض المنشأة بها المسقاة إلى البائع له وكان لا يعتبر تأويلا للقرار الإدارى وقوف الحكم عند بيان ألفاظ القرار وظاهر نصوصه وإعمال آثاره القانونية ، وهو ما سلكه الحكم المطعون فيه الذى اقتصر فى تقريراته على بيان لنص القرار الإدارى وإيضاح لما ترتب على هذا القرار من آثار بشأن الحق المتولد عنه إعمالا لحكم القانون الذى صدر استنادا إليه ، ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن بهذا الوجه يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول أن حكم محكمة أول درجة كان قد قضى للطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه وتثبيت ملكيته أيضا للمسقة محل هذا العقد ، وجاء الحكم المطعون فيه فوصم الحكم المستأنف بالخطأ في قضائه بثبوت الملكية بعلّة أنه قضاء بمآل يطلبه الخصوم في حين أن ذلك يتصل بمسألة تكييف القاضى للدعوى المطروحة عليه وإسباغ الوصف القانونى عليها ، وهو تكييف صحيح يتفق مع الوقائع الثابتة بالدعوى وباعتبار أن صحة ونفاذ عقد البيع وتثبيت ملكية المسقة محل هذا العقد أمران متلازمان لا ينفصلان وإذا لم يفتن الحكم إلى هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون مستوجبا نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كان على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانونى الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لما إلا أنها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، وإذا كانت الدعوى قد أقامها الطاعن بطلب اقتصر على الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه فإن لازم ذلك أن تتقيد المحكمة في قضائها بهذا الطلب وحده وما ارتكز عليه من سبب قانونى طالما لم يطرأ عليهما تغيير أو تعديل من الطاعن أثناء سير الخصومة وفي الحدود التى يقرها قانون المرافعات ، وليس صحيحا في القانون ما يقول به الطاعن من أن القضاء للمشتري بصحة ونفاذ عقد البيع وبثبوت ملكيته للعقار محل هذا العقد أمران متلازمان ذلك أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فيكون في معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشتري ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع قضاء بتثبيت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشتري لملكية العقار فعلاً ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً إذ خلاص إلى مخطئة الحكم الابتدائى بخالفة القانون للقضاء بما لم يطلبه الخصوم لما ثبت من أن مطلب الدعوى انحصر في الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بتثبيت ملكيته إلى المسقة مع قضائه بصحة ونفاذ عقد بيعها إليه ، ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم حمل قضاءه برفض طلب صحة وتقاض عقد البيع الصادر إليه على أن البائع له لا يملك الأرض التى تجرى بها المسقاة محل العقد فى حين أنه قد اكتسب ملكيتها ونقلا لنص المادة ٩٦٨ من القانون المدنى بالحيازة المؤدية إلى التملك بمضى المسدة الطويلة ، وهو الأمر الذى أظهره فى دفاعه أمام محكمة الموضوع وسانده الخبير فى تقريره من إثبات أن البائع له قد وضع اليد على المسقاة وضع يدهادى مستمر اعتبارا من تاريخ حفرها تنفيذا لقرار وزارة الري الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٥٧ وتلقى هو من بعد البيع هذه الحيازة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى ملكية ذلك البائع معرضا عما أثبتته الخبير فى تقريره فإنه يكون فضلا عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه قد خالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣ — الذى صدر استنادا إليه قرار وزارة الري بإنشاء المسقاة على النزاع بأنه ” إذا رأى أحد ملاك الأقطان أنه يستحيل أو يتعذر عليه رى أرضه ريا كافيا أو صرفها صرفا كافيا إلا بإنشاء مسقاة أو مصرف فى أرض ليست ملكه أو باستعمال مسقاة أو مصرف موجود فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الأراضى ذوى الشأن فيرفع شكواه لمفتش الري ليأمر بإجراء تحقيق فيها . . . وترفع نتيجة هذا التحقيق إلى المفتش الذى يصدر قرارا مسببا بإجابة الطلب أو رفضه . . . “ ، مفاده أن الحق الذى يتولد من ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة فى أرض الغير ليجرى بها المياه توصلا لاستعمالها فى رى أرض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق المقرر بالمادتين ٨٠٨ و ٨٠٩ من القانون المدنى ، وتقرير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالحيازة باستعمال المسقاة فى الري ركونا إلى ذلك الحق تعتبر حيازة بسبب معلوم غير أسباب الملكية مما تنفى معه نية تملك أرض المسقاة ، وتبقى هذه الحيازة المتجردة من هذه النية غير صالحة للتمسك بالتملك مهما طال أمدها إلا إذا حصل تغير فى سببها ، وهو لا يكون — وعلى ما تنص به المادة ٩٧٢/٢

من القانون المدني وما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا باحدى اثنتين أن يتلقى ذو اليد الوقتية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها أو أن يجابه ذو اليد الوقتية مالك العين مجابهة صريحة بصفة فعلية قضائية أو غير قضائية تدل على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن حيازة بائعه مردها لأمر مما ورد بهذه القاعدة المقررة بالمادة ٩٧٢/٢ من القانون المدني ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعن على أن المسقاة محل العقد تقع بأرض يملكها المطعون ضدهم العشرة الأول بعقد مسجل وأن إنشاءها بهذه الأرض تنفيذا لقرار وزارة الري وكان مستهدفا به وصول مياه الري إلى أرض البائع للطاعن وهذا لايعنى انتقال ملكية أرض المسقاة إلى هذا الأخير لأن حقه عليها قاصر على حق الشرب أى استعمال المسقاة في ري أرضه بالمياه التي تجري بها . وانتهى من ذلك إلى انتفاء ملكية البائع للطاعن لمسقاة محل البيع وأنه لهذا يستحيل عليه نقل ملكية المبيع إلى الطاعن ، وكان ماقرره الحكم في هذا الشأن يعد استخلاصا سائفا في حدود سلطته الموضوعية وصحيحا في القانون لتبرير انتفاء ملكية البائع للطاعن لأرض المسقاة لذلك السبب الذي أبانه الحكم وهو أن حيازته باستعمال المسقاة تقتصر على حق الشرب منها وهو الحق وليد القرار الإداري الصادر بإنشائها ، وفي ذلك ما يكفي لحمل قضائه وينطوي على التعليل الضمني المسقط لإدعاء الطاعن بحيازة بائعه للمسقاة حيازة مؤدية إلى التملك وينبغي إخراج ماقد يكون بتقرير الحبير من رأى مخالف وهو ما تملكه محكمة الموضوع عملا بنص المادة ٥٦ من قانون الإثبات باعتبار أن رأى الحبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الإثبات يخضع لتقديرها . ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث القصور في التسبيب لأن الحكم المطعون فيه الذي صدر على خلاف الحكم الابتدائي لم يتناول أسباب هذا الحكم ويرد عليها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة بمبحث أو تفنيد أسباب هذا الحكم وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب كافية لجملة .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وعفوية للأمانة المستشارين :
مجدى الخولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت حنورة .

(١١٣)

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٩٠ التضيائية :

بيع . دعوى . " الخصوم فيها " . شفعة .

عدم إندار الشفع رتبها بمحصول البيع وبيان أمراته . أنه . الدفع بقرط حقه في الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين في الدعوى في المبدأ القانوني . لا محل له . لا يغير من ذلك علم الشفع بالبائعين بغير رواية الإندار الرسمي .

وضع القانون المدني نظاما معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ ، وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة ، وهذه الإجراءات جميعا تبدأ من جانب الشفع من تاريخ إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة وقد أوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على المشتري أو البائع إندار الشفع بمحصول البيع ، وحدد في المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التي يجب أن يشتمل عليها وهي بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كفيا وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وذلك بهدف علم الشفع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكي يقدر مصلحته في طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهها إليه ، ومن ثم فإن القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الإندار

الرسمى المتضمن لتلك البيانات ولا مجال للاعتداد به—لم الشفيع بغير هذه الوسيلة التي حددها القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أنه لا المشتري ولا البائع قام بإنذار الشفيعه بمحصول البيع طبقا لما أوصيته المادة ٩٤١ سالفه الذكر فإن ميعاد إعلان الشفيعه لرغبتها في أخذ العقار . يكون متفتحا أمامها إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقا لنص المادة ٩٤٨/ب من القانون المدنى ، ولا تسأل الشفيعه عن التأخير في إعلان أحد البائعين بصحيفة السعوى بسبب عدم توجيه إنذار لها بأسماء البائعين ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الأخذ بالدفع بسقوط حق الشفيعه في الأخذ بالشفعة على هذا الأساس قد التزم صحيح القانون ويكون الطعن بذلك على غير أساس (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٧/١/١٩٧٧ أقامت الدعوى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية على الطاعن وباقي المطعون ضدهم هذا الاخير تطلب الحكم بأحققتها في أخذ الحصة المبعة من العقار المبين الحدود والمعلم بالعقد والصحيفة بالشفعة ، وقالت في بيان الدعوى أن المطعون ضدهم من الثانية إلى الخامسة عشر باعوا للطاعن ما يملكونه في العقار المشار إليه والبالغ مساحته ١٥٣ و ٢٧ مترا مربعا ،

(١) نقض جامة ١٩٦٠/٢/٤ مجموعة المكنب الفنى السنة ٩ ص ١١٧ .

ونظرا لأنها تملك حصة شائعة فيه قدرها ١ ف و ١٥ ط و ٧ س بالميراث الشرعى عن والدتها المرحومة فقد أعلنت البائعين المذكورين والمشتري برغبتها في أخذ القدر المبيع بالشفعة في ٤ ، ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧ وأودعت الثمن خزينة المحكمة في ١٢/١/١٩٧٧ ، دفع الطاعن بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في أخذ العقار المبيع بالشفعة لبطلان إعلان الرغبة لعدم إعلان أحد البائعين به وهو المطعون ضده الأخير وعدم اختصاص هذا البائع في الدعوى في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة طبقا لحكم القانون . أدخلت المطعون ضدها الأولى المطعون ضده الأخير خصما في الدعوى بإعلان في ٢٩/١١/١٩٧٧ للحكم عليه بطلباتها . وبتاريخ ٣١/٥/١٩٧٨ قضت المحكمة بعد رفضها للدفع بالسقوط بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ٦١٧ سنة ٣٤ ق طالبا الحكم بالغاء وبسقوط حق المطعون ضدها الأولى في أخذ العقار المبيع بالشفعة . وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت لنظره جلسة التزم فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن مؤدى نص المادتين ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدنى أن المشرع أوجب في دعوى الشفعة اختصاص البائع والمشتري وإن تعددوا في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الشفعين رغبته في الأخذ بالشفعة وإلا سقط حقه فيها وذلك سواء أ كان إعلان الرغبة قد تم بعد إنذار البائع أو المشتري للشفعين بحصول البيع طبقا لما أوجبه المادة ٩٤٠ من القانون المدنى أو دون حصول هذا الإنذار وطبقا لذلك يكون حق المطعون ضدها الأولى في الأخذ بالشفعة قد سقط لعدم إعلانها أحد البائعين وهو المطعون ضده الأخير

بدعوى الشفعة في الميعاد القانوني المذكور إذ لم يتم إعلانه بدعوى الشفعة إلا في ١٩٧٧/١١/٢٩ مع أن إعلانه بالرغبة تم في ٤ ، ٥ ، ١٥ يناير سنة ١٩٧٧ ، ولا يجدى المطعون ضدها الأولى في ذلك ما أوردته بدفائها من أنها كانت تجهل أن المطعون ضده الأخير كان من بين البائعين وأن يحق لها تبعا لذلك اختصاصه ولو بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٤٣ من القانون المدني ، ذلك لمخالفة هذا الدفاع لنص القانون ، فضلا عن أنها أقرت في دفاعها أمام محكمة أول درجة بعلمها بالبيع من طلب تسجيل للعقد قدمه المشتري لمصلحة الشهر العقاري وقد تضمن هذا الطلب أسماء البائعين جميعا ومن بينهم المطعون ضده الأخير ، وإذا رفض الحكم الصادر من محكمة أول درجة — المؤيد بالحكم المطعون فيه — الدفع بالسقوط فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه لما كان القانون المدني قد وضع نظاما معينا لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة وكانت هذه الإجراءات جميعا تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة وأن المشرع أوجب في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على المشتري أو البائع إندار الشفيع بحصول البيع ، وحدد في المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التي يجب أن يشتمل عليها وهي بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بيانا كافيا وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولتمه وصناعته وموطنه وذلك بهدف علم الشفيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكي يقدر مصالحته في طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهه إليه ، فإن

القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الانذار الرسمي المتضمن لتلك البيانات وأنه لا مجال للاعتداد بعلم الشفيع بها بغير هذه الوسيلة التي حددها القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أنه لا المشتري ولا البائع قام بانذار الشفيعه بمحصول البيع طبقا لما أوصفته المادة ٩٤١ ساقفة الذكر فإن ميعاد إعلان الشفيعه لرغبتها في أخذ العفار المبيع بالشفعة يكون مفتحا أمامها إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقا لنص المادة ٩٤٨ ب من القانون المدني ، ولا تسأل الشفيعه عن التأخير في إعلان أحد البائعين بسبب عدم توجيه إنذار لها بأسماء البائعين ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الأخذ بالدفع بسقوط حق الشفيعه في الأخذ بالشفعة على هذا الأساس قد التزم صحيح القانون ويكون الطعن بذلك على غير أساس بما يوجب رفضه .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : حسن السباطي ، ومحمد حسب الله ، وأحمد ضيا. عبد الرزاق عبد
ويهي الرفاعي .

(١١٤)

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) استئناف . حكم " استنفاد الولاية " . عمل .

قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الأوان ، استنادا
إلى عدم أحقيته بعد في الترقية . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل
في موضوعها دون إعادتها لمحكمة أول درجة . هله ذلك .

(٢) عمل . نقض " السبب الجديد " .

النقض المنعق بسبب يحتفظ فيه النواقع بالقانون . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض . مثال بشأن ترقية عامل .

١ — إذ كان يبين من الحكم الابتدائي أنه أسس قضاءه بعدم قبول
الدعوى لرفعها قبل الأوان على أن الوظيفة موضوع التداعي ما زالت شاغرة فلا
يكون للطعون ضده طلب أحقيته لها عن شغلها ولا يحق له المطالبة بالفئة
المالية استنادا إلى خلو الوظيفة لأن هذا الحل ليس شرطا لاستحقاق الفئة ،
وهذا الذي أقام الحكم الابتدائي عليه قضاءه يتضمن أن محكمة الدرجة الأولى
قد فصلت في أنه لا يحق للطعون ضده طلب الترقية إلى الفئة المالية محل التداعي
وهو من المحكمة قضاء في الموضوع تستفد به ولايتها ، ومن شأن الاستئناف

المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على المحكمة الاستئنافية بما اشتملت عليه من طلبات . ويتعين عليها إذا ما فضلت بإلغاء الحكم الابتدائي وقبول الدعوى أن تفصل في موضوعها ، وإلا تعيده إلى محكمة الدرجة الأولى .

٢ — إذ كان يبين من مدونات الحكيم الابتدائي والاستئنافية أن الشركة الطاعنة لم تثر أمام محكمة الموضوع دفاعها الوارد بسبب النعي كما أنها لم تقدم في طعنها المائل للدليل على عرضه لدى تلك المحكمة ، وأن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند إلى المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أنه " لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها " إلا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقق ما إذا كانت الوظيفة موضوع التداعي غير مدرجة بميزانية الشركة الطاعنة فإنه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٧٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ضد الشركة الطاعنة بطلب أحقيته للفتة الثانية المقررة لوظيفة مدير إدارة التموين الشاغرة بالشركة من تاريخ إصدار حركة الترقيات العامة في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً للدعوى أنه يعمل في وظيفة رئيس التفتيش المالى والإدارى بالفتة الثالثة لدى الشركة الطاعنة التي أجرت عام ١٩٦٧ حركة ترقيات لم تتضمن الاحتفاظ له بوظيفة مدير

إدارة التموين بالفئة الثانية الواجب ترقية إليها أو ترقية إلى هذه الفئة مع وجوب ذلك وفقا للمادتين ٦٧ ، ٦٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ لأنه يعمل الآن رائدا بالقوات المسلحة لكن الشركة لم تراعى ذلك استنادا إلى أنه لم تتم ترقية للفئة الثانية ثم أصدر رئيس مجلس إدارتها قراره رقم ١٨ في ١٨/٢/١٩٦٨ عن أنها بصدد شغل تلك الوظيفة مما يفوت حقه في الأقدمية والخبرة والمؤهل ولذلك فقد رفع الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنف المطعون ضده هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ٢٢٢٠ سنة ٨٦ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧١ بنسب خبير لأداء المهمة التي أفصححت عنها بمناطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٣ بأحقية المطعون ضده للفئة المسالية الثانية — إعتبارا من نوفمبر سنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريقة النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقض الحكم المطعون فيه لأنه رجع بتاريخ أحقية المطعون ضده الوظيفة محل النزاع إلى تاريخ خلوها وليس تاريخ شغل زميله لها — وعرض الطاعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحددت لنظره جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠ وفيها أصدرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على سببين ، تنعى الشركة الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم فصل في موضوع النزاع مع أن محكمة الدرجة الأولى قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، في حين أن الدفع بعدم القبول لرفع الدعوى في غير الوقت المناسب أو الميعاد المحدد لا يمس موضوعها فلا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية النظر في غير ذلك الدفع لأنها إذا نظرت الموضوع نفوت على الخصوم درجة من درجات النقاض .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أن الوظيفة موضوع التداعى

ما زالت شاغرة فلا يكون للطعون ضده طلب أحايته لها عمن شغلها ولا يحق له المطالبة بالفئة المسالية استنادا إلى خلو الوظيفة لأن هذا الحل ليس شرطا لاستحقاق الفئة ، وهذا الذي أقام الحكم الابتدائي عليه قضاءه يتضمن أن محكمة الدرجة الأولى قد فصلت في أنه لا يحق للطعون ضده طلب الترقية إلى الفئة المسالية محل التداعى ، وهو من المحكمة قضاء في الموضوع تستغديه ولايتها ومن شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على المحكمة الاستئنافية بما اشتملت عليه من طلبات وأوجه دفاع ويتعين عليها إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وقبول الدعوى أن تفصل في موضوعها وألا تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول والسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب . وتقول بياننا لذلك أن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده للفئة المسالية الثانية على الرغم من أن وظيفة مدير إدارة التموين من الفئة الثانية كانت غير مدرجة فى ميزانيتها فلا يوجد مصرف مالى لها ، فى حين أنه وفقا للمادة ١٢ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يشترط لصحة الترقية وجود مصرف مالى للدرجة الحالية بالميكمل التضمين للوحدة الاقتصادية بأن تكون الوظيفة مدرجة فى ميزانيتها ، كما أغفل الحكم الرد على دفاع الشركة الجوهري الذى تمسكت فيه بعدم جواز الترقية على تلك الفئة أعمالا للمادة ١٢ المذكورة لأن الوظيفة موضوعها غير ذات ربط مالى فلم يدرج فى ميزانيتها .

وحيث إن هذا النعى برمتيه مردود ، بأنه لما كان البين من مدونات الحكيم الابتدائي والاستئناف أن الشركة الطاعنة لم تثر أمام محكمة الموضوع دفاعها الوارد بسبب النعى كما أنها لم تقدم فى طعنها المائل الدليل على عرضه

لدى تلك المحكمة ، ولئن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند إلى المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أنه " لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بأفيل كل التنظيمي للتؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها ... " ، إلا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقيق ما إذا كانت الوظيفة موضوع التداعى غير مدرجة بميزانية الشركة الطاعنة ، وهو ما لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون ذلك النعى غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، حسن السنياطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرارق عبد
ويحيى الرعامي .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ القضائية :

استئناف . " الاستئناف الفرعي " . حكم . " الطعن فيه " .
طالب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . هو قبول منه الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي .
أثره . عدم جواز إقامته استئنافاً فرعياً . علة ذلك .

إذ كان الطلب الذي أبداه المطعون ضده — المستأنف عليه — بتأييد
الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم ، فإن هذا القبول يمنع من رفع
استئناف فرعي بطلب تعديل الحكم المستأنف . ذلك أنه وإن أجاز الشارع
بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات — استثناء من القواعد
العامّة — للمستأنف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف
ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعده قبوله للحكم المستأنف
فقد قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده
لأن علة جواز الاستئناف الفرعي — وهي أن المستأنف عليه ما فوت
على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم إلا لاعتقاده رضاه خصمه بالحكم
الصادر — هذه العلة تنقضي إذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع
الاستئناف الأصلي ، لما كان ما تقدم . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بقبول الاستئناف الفرعي المرفوع من المطعون ضده على الرغم من أن رافعه قبل
الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي ، يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والموافقة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٣٦٠ سنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة التى انتهى فيها إلى طلب إلزام الهيئة الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ١٩١٧ ج و ٥٩٠ م و ١ ٪ من قيمته عن كل يوم تأخير فى الوفاء به من أول مارس سنة ١٩٦٥ حتى تمام السداد والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من هذا التاريخ حتى يوم صرف مستحقاته ، وذلك على سند من القول أن هذا المبلغ هو قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له وما دفعه البنك الصناعى الذى عمل به إلى الهيئة لأدائه إليه . وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٩١٧ ج و ٥٩٠ م ورفض ما عدا ذلك من الطلبات مع النفاذ المعجل بغير كتمان . استأنفت الطاعنة هذا الحكم باستئنافها المفيد برقم ١٤٣٦ سنة ٨٣ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة نقضت فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن المطعون ضده فى هذا الحكم بطعنه رقم ٣٧٢ سنة ٣٧ ق مدنى أمام محكمة النقض ، وبتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٧٤ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية إلى المحكمة الاستئنافية ، فرفع المطعون ضده أمامها استئنافا فرعيا قيد برقم ٨٩٨ سنة ٩٢ ق مدنى . وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف الفرعى وندب خير لأداء المهمة التى أفصححت عنها بمنطرق حكمها ، وبعد أن قدم الخير تقريره قضت فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ (أولا) فى الاستئناف الأصيل بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٦١٦ ج و ٥١٧ م (ثانيا) فى الاستئناف

الفرعى بإلزام الطاعة أن تؤدي له مبلغ ٢٥٤ ج و ٩٨٩ م طعنت الطاعة بطريق النقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٥ والشق الثاني من الحكم الصادر بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكمين المطعون فيهما وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة، وحددت أخيراً لنظره جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ وقد أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الهيئة الطاعة بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٥ مخالفة القانون . وبياناً لذلك نقول إن الحكم قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون ضده ، في حين أنه قبل الحكم الابتدائي بعد رفع الاستئناف الأصلي فيكون استئنافه الفرعى غير جائز .

وحيث إن هذا الذمى شديد ، ذلك أن البين من الأوراق أنه بعد أن أقامت الهيئة الطاعة استئنافها المقيّد برقم ١٤٣٦ سنة ٨٣ ق مدنى القاهرة حضر المطعون ضده بصفته مستأنفاً عليه ثم قدم مذكرة في ٩ من مارس سنة ١٩٦٧ طالب فيها رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف كما أصر على طلباته هذه بجلسته ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٧ ، وبعدئذ قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وإذ نقضت محكمة النقض ذلك الحكم وأحالت القضية إلى المحكمة الاستئنافية قدم المطعون ضده مذكرة أخرى بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٧٥ قرر فيها أنه يستأنف الحكم الابتدائي فرعياً طالباً تعديله وإلزام الهيئة الطاعة أن تدفع له ١ ٪ من مستحقاته لديها عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٦٥ حتى تمام السداد وفوائد مركبة بواقع ٣ ٪ من هذا التاريخ ، فقيّد ذلك الاستئناف الفرعى برقم ٨٩٨ سنة ٩٧ ق مدنى . وقضت المحكمة الاستئنافية بقبوله شكلاً في ٢٨ مايو سنة ١٩٧٥ ثم قضت للمطعون ضده بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ بفائدة مركبة مقدارها ٢٥٤ ج و ٩٨٩ م . لما كان ذلك ، وكان الطلب

الذي أبداه المطعون ضده بتأييد الحكم المستأنف يعتبره قبولاً منه لذلك الحكم ، فإن هذا القول يمنع من رفع استئناف فرعى بطلب تعديل الحكم المستأنف . ذلك أنه وإن أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات — استثناء من القواعد العامة — للمستأنف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، فقد قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده لأن علة جواز الاستئناف الفرعى — وهي أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم إلا لاقتضاه رضاه خصمه بالحكم الصادر — هذه العلة تنتفى إذا ما قبل المستأنف عاين الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٥ إذ قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون ضده على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي ، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه . وإذا كان يترتب على ذلك إلغاء الحكم الصادر في موضوع الاستئناف الفرعى بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ باعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً على قضائه بقبول هذا الاستئناف ، فإنه يتعين لذلك القضاء بإلغاء هذا الحكم الأخير أيضاً ، وذلك كله بغیر حاجة لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن . ولا يغير من هذا النظر نقض الحكم الاستئنافي الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٧ وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض كما يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى بما كانوا قد أبدوه من دفاع وما تمسكوا به من مستندات .

وحيث إنه لما كان ما نقض الحكم المطعون فيهما في خصوصه صالحاً للفصل فيه ، ولما ساء بيانه يتعين القضاء في الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون ضده بعدم جوازه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شبيب الحمد ، وأحمد شرقى الملجى ، وأحمد صبرى أحمد ،
وفهمى عوض مسعد .

(١١٦)

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ القضائية :
عمل . " الأجر " . شركات .

تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكافأة شهرية تحت التسوية
تمهية دبعد لك فى وظيفه من الفئة السادسة . أثره . استحقاقه لأجر هذه الوظيفة إعتباراً من
تاريخ تعيينه فيها .

إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده عين لدى الطاعنة بمكافأة شهرية
تحت التسوية فى ٨ / ٤ / ١٩٦٥ بعد تاريخ العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للتؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
ثم أعتد تعيينه فى ٢١ / ٩ / ١٩٦٧ فى وظيفة من الفئة المالية السادسة ، وكانت
المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أنه " يحدد أجره العامل عند تعيينه
بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الأعمال ، ويستحق العامل أجره
من تاريخ تسلمه العمل . . . " فإن الأجر الذى يستحقه المطعون ضده بالتطبيق
للمادة التاسعة المشار إليها هو الحد الأدنى المقرر للوظيفة التى أعتد تعيينه
فيها طبقاً لما ورد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذى أعدته الشركة
الطاعنة تنفيذاً لأحكام المادة ٦٣ من تلك اللائحة إعتباراً من تاريخ شغله لها
فى ٢١ / ٩ / ١٩٦٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة — شركة الإسكندرية الدعوى رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى المنيا بطلب إلزامها بأن تؤدى له مبلغ ٣٧٥ جنيها ، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى الطاعنة فى ١٨/٤/١٩٦٥ بمكافأة شهرية مؤقتة مقدارها ١٥ جنيها ، وفى ٢١/٩/١٩٦٧ تمت تسوية حالته بالفئة المالية السادسة فى وظيفة مندوب استلام بأجر شهرى مقداره ٢٧ ج ٥٠٠ م وإذا كان يستحق هذا الأجر من تاريخ تعيينه فى ١٨/٤/١٩٦٥ ولم تقم الطاعنة بصرف الفروق المستحقة له فقد أقام دعواه بطلبه المتقـدم — وبتاريخ ٣١/١/١٩٧٣ قضت المحكمة برفض الدعوى — استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية المنيا) وقيدت الاستئناف برقم ٥٧ لسنة ٩ ق وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٦٣ ج ٧٤٠ م — طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم — وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدد نظره جلسة ١٣/١/١٩٨١ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من سببي الطعن دلى الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنه لما كان المطعون ضده قد عين لديها بمكافأة شهرية تحت التسوية فى ١٨/٤/١٩٦٥ بعد تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفى ٢١/٩/١٩٦٧ تمت

تسوية حالته في وظيفة مندوب استلام أ بالفئة المالية السادسة ، فإنه لا يستحق الأجر المعتمد لهذه الوظيفة إلا من تاريخ شغله لها بالتطبيق للمادة التاسعة من اللائحة المشار إليها ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على استحقاق المطعون ضده أجر الوظيفة التي عين فيها اعتبارا من تاريخ تعيينه بالشركة لأعمال مؤقتة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده عين لدى الطاعنة بمكافأة شهرية تحت التسوية في ١٩٦٥/٤/٨ بعد تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات النابعة للتؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم اعتمد تعيينه في ١٩٦٧/٩/٢١ في وظيفة من الفئة المالية السادسة وكانت المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أن " يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الأعمال ، ويستحق العامل أجرة من تاريخ تسلمه العمل .. " فإن الأجر الذي يستحقه المطعون ضده بالتطبيق للمادة التاسعة المشار إليها هو الحد الأدنى المقرر للوظيفة التي أعتمد تعيينه فيها طبقا لما ورد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذي أعدته الشركة الطاعنة تنفيذا لأحكام المادة ٦٢ من تلك اللائحة اعتبارا من تاريخ شغله لها في ١٩٦٧/٩/٢١ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأرجع استحقاق المطعون ضده لأجر وظيفته إلى تاريخ سابق لتاريخ اعتماد تعيينه فيها وقضى بالزام الطاعنة على هذا الأساس بأن تدفع له مبلغ ٣٦٣ ج و ٧٥٠ م فولا بأنها قيمة فروق أجر استحقاقها المطعون ضده عن مدة عمله السابقة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في الاستئناف رقم ٥٧ لسنة ٩ ق بني سوييف (مأمورية المنيا) برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجومى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شعبة الحمد ، وأحمد شرقى المليجي ، رفهيمى عوض مسعد ، وجهدان حسن عبد الله .

(١١٧)

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٧ القضائية :

تأمينات اجتماعية . " مواعيد الاعتراض " .

مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المطبوعة لمصلحة التأمينات الاجتماعية . إفساحها
بالخطأ صاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . رده إلى الهيئة لوروده .
لا يفيد حصول الإخطار مستوفيا للبيانات .

الإجراء المعمول عليه والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ من قانون
التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل
بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وإثنى كان القانون لم ينص على
شكل معين للخطاب إلا أن هذا الخطاب يجب أن يتضمن بياناً كافياً عن
اشتراكات التأمين والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بالقدر اللازم لتعريف
صاحب العمل بها تعريفاً كافياً للجهالة ، وإذ كان ماورد في خطاب الطاعة -
رب العمل - للهيئة وفي مذكرة محمياها عند وصول خطاب الهيئة للطاعة -
متضمناً مطالباتها بالمبلغ محل التداعى لا تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم
بشأن الإخطار وفق أحكام القانون على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم
وكانت الهيئة المطعون ضدها لم تقدم في الدعوى دليلاً على حصول الإخطار
المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول الدعوى بناء على

ما استخلصه بغير سند من عبارات خطاب الطاعة ومذكرة محامها والتفت بذلك من خلو الدعوى من الداييل على حصول الإخطار ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعة - شركة ناسخ للتجارة والمقاولات - أقامت الدعوى رقم ٤٣٤ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الإسكندرية على المطعون ضدها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وطلبت الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٣٢٣٨٦ ج و ٥٠٠ م وقالت بيئنا لها أن المطعون ضدها طابقتها بسداد مبلغ ٣٢٣٨٦ ج و ٥٥٠ م على أساس أنه يمثل اشتركت التأمين المستحقه عن عمال شحن الفحم موضوع العقد المبرم فيما بين الطاعة وبين شركة النصر لصناعة الكوك فى الفترة من ١٩٦٤/٦/٢٥ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠ مضافا إليها فوائد التأخير وغرامات التخلف عن السداد ، فأعرضت لدى الهيئة تأسيسا على أنها عهدت بهذا العمل إلى مقاول من الباطن استخدم أوناشا ميكانيكية لتنفيذ العمل دون الاستعانة بعمال خلاف عماله المؤمن عليهم ، وإذ رفضت الهيئة اعتراضها وأوقعت الحجز الإدارى على أموالها فقد أقامت الدعوى بطلبها السالف البيان . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وبتأريخ ١٩٧٣/٦/٣٠ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبسندب خير لأداء المهمة الميئة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٦/٩/٢٤ ببراءة ذمة الطاعة من مبلغ ٣٢٣٨٦ ج و ٥٥٠ م إسأنتت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة

امتناف الإسكندرية وقيد استئنافها برقم ١٩٣ سنة ٣٢ ق . وبتاريخ ١٥/٢/١٩٧٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٠/١/٦ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن الإجراء المعمول عليه لبدء سريان المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو الإخطار الذي يوجه لصاحب العمل بقيمة اشتراكات التأمين والمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول وقد أنكرت الطاعنة حصول هذا الإخطار ولم تقدم الهيئة أصل الإخطار الذي إدمت إرسال صورته للطاعنة في ١٩٦٩/٣/٣١ أو علم وصوله ، إنما ركزت في إثبات حصول الإخطار المشار إليه إلى خطاب الشركة الطاعنة للهيئة في ١٩٦٩/٤/٤ ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه ما جاء في هذا الخطاب وفي مذكرة محامي الطاعنة بملحظة ١٩٦٩/٤/٤ أمام محكمة أول درجة من إشارة إلى مطالبة الهيئة لها بالمبلغ محل التداعي ، إقرارا بحصول الإخطار بما يعفى الهيئة من تقديم الدلائل على حصوله ، في حين أن الهيئة إنما كانت تطالب الطاعنة بمبلغ مجهول أساسه فلا تعد المطالبة به إخطارا بالحساب كما أن خطاب الطاعنة للهيئة في ١٩٦٩/٤/٤ وجه منها احتجاجا على الإجراءات التعسفية التي اتخذت ضدها ولا يعتبر ما جاء به إقرارا بحصول الإخطار متضمنا كافة البيانات التي يستلزمها القانون ، وخلط الحكم بذلك بين الإخطار ووسيلة إعلانه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى ، بعد أن بينت في فقرتها الثلاث الأوليات كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل ، نصت في فقراتها التالية على أن تعتبر قيمة

الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذا المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام القانون واجبة الأداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوماً من إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للإخطار . وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها . ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن ياجأ للقضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة والإصرار الحساب نهائياً . ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض . ومفاد ذلك أن الإجراء الممول عليه والذي تفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وأن كان القانون لم ينص على شكل معين للخطاب ، إلا أن هذا الخطاب يجب أن يتضمن بياناً كافياً عن اشتراكات التأمين والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بالقدر اللازم لتعريف صاحب العمل بها تعريفاً نافياً للجهالة .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ما قاله من " أن الهيئة المستأنفة قدمت ضمن مستنداتها بالحفاظة ه دوسية أمام محكمة أول درجة خطاً مؤرخاً ١٩٦٩/٤/٤ مرسلها من الشركة المستأنف عليها ومؤشراً عليه بوروده لها في ١٩٦٩/٤/٦ برقم ٢٤٩٦ . وقد وجهت لها الشركة عبارات ذلك الخطاب بالصيغة الآتية (فوجئنا بكتابكم - الإيرادات - المؤرخ ١٩٦٩/٣/٣١ والذي تطلبون فيه سرعة توريد مبلغ ٣٢٢٨٦ ج ٥٥٠ م حسب البيان الموضح به بحجة أنه مستحق لكم عن عملية تفريغ وشحن الفحم الحجري عن السنوات ١٩٦٥/٦٤ ، ٦٦/٦٥ ، ٦٦/٦٦ ، ٦٧/٦٨ إلى آخر ما جاء بالخطاب المذكور . ونأسف أشد الأسف لهذه المطالبة الغير قانونية التي سبق أن أوضحنا لكم بموجب خطابنا بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٧ وخطابنا بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٨ أنه لا نستحق علينا أية مبالغ عن تنفيذ العملية المذكورة حيث أننا قمنا بتنفيذها بالأوناش الأرضية كما سبق لنا أن أخطركم باسم المنفذ لها . لذلك نرجو سرعة الغاء المطالبة المذكورة ونحملكم مسئولية اتخاذكم أية إجراءات مترتبة عليها ، ومؤدي ما ورد بذلك الخطاب والذي

قدمت الشركة المستأنف عليها صورته رفق حافظتها ١٠ دوسيه أمام محكمة أول درجة وتحتاج بما جاء فيها من إقرار تلك الشركة باستلامها إخطار الحساب الذي انتهت الهيئة إلى احتسابه عليها ومطالبتها به مفصلاً ، واعتراضها على ذلك الحساب بموجب ذلك الخطاب والذي ورد للهيئة المستأنفة بتاريخ ١٩٦٩/٤/٦ وهو ما أقرت به أيضاً الشركة المستأنفة عليها في الصفحة ٣ من مذكرتها المقدمة إلى محكمة أول درجة بالملسة ١٩٧٣/٦/٢ - ٧ دوسيه وإقرار الشركة على هذا الوضع باستلامها إخطار الحساب المرسل لها من الهيئة في ١٩٦٩/٣/٣١ يعنى تلك الهيئة من تقديم علم الوصول الدال على ذلك الاستلام " وكان هذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه لا يفيد صحة توجيه الإخطار إلى الطاعنة - متوفياً ببياناته القانونية ، إذ أن ما ورد في خطاب الطاعنة للهيئة وفي مذكرة محامها المشار إليهما عن وصول خطاب الهيئة للطاعنة متضمناً مطالبتها بالمبلغ محل التداعى لا يؤدي إلى النتيجة إلى استخلاصها الحكم بشأن حصول الإخطار وفق أحكام القانون على ما سلف بيانه ، لما كان ما تقدم وكانت الهيئة المطعون ضدها لم تقدم في الدعوى دليلاً على حصول الإخطار المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم قبول الدعوى بناء على ما استخلصه بغير سند من عبارات خطاب الطاعنة ومذكرة محامها والتفت بذلك عن خلو الدعوى من الدليل على حصول الإخطار ، يكون قد اخطأ تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل الرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الداد المنيشارين ،
أحمد شية الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبري أسعد وفهيم عوض مسعد .

(١١٨)

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٤٧ القضائية :

عمل . قانون .

إعادة تقسيم فئات العاملين بشركات القطاع العام من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . العاملون
بالفئات من أثمان إلى الحادية عشرة . نقلهم إلى المستوى الثالث . عام مريان ذلك على شاغل
الفئة الثانية عشرة . البحث عن حكمة التشريع . فيرجا .

قسم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين
بالقطاع العام قد قسم الوظائف إلى فئات أداها الفئة الثانية عشر ثم أعيد
تقسيم هذه الفئات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام
العاملين بالقطاع العام والذي حل محل اللائحة السائدة المذكور وقد نص في مادته
الأولى على أن " يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكل
تنظيمي لها يعتمد من الوزير المختص ونص في مادته الثانية على أن " يكون
لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات
يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات
اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول
الملحق بهذا النظام ثم نص في الفقرة السادسة من المادة ٧٩ على أن " ينقل
إلى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات
الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي
يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام . مما مفاده قصر النقل إلى

المستوى الثالث على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية عشر فلا يجوز الخروج على النص أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له ليضمحل نقل شاغلي الفئة الثانية دشرة إلى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة — شركة مصر للتأمين — وطلب الحكم بإحقاقه وظائف المستوى الثالث ببداية مربوطها وقدره تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ مع إلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه مبلغ ٥٤ ج قسمة فروق الأجر المستحق له عن المدة من ١٩٧١/١٠/١ إلى ١٩٧٣/١٢/٣١ وقال بيانا لما أنه اتفق بالعمل لدى الطاعنة في ١٩٦٤/٤/١٢ في وظيفة حارس ببحر شمرى قدره ٥ ج و ٦٠٠ م وتدرج إلى أن أصبح أجرة سبعة جنيهات شهريا وإذا كان يحق له بموجب القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ النقل إلى وظائف المستوى الثالث وبدايته تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ فقد أقام دعواه بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٥/١٩٧١ قضت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٥/١١/٩ برفض لدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة

وقيد استئنائه برقم ٩٣/٩٦ قضائية وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المسألف وإحقية المطعون ضده لربط أدنى المستوى الثالث اعتباراً من ١٩٧١/١٠/١ وبالزام الطاعنة بأن تؤدي إليه مبلغ أربعة وخمسين جنيهاً . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٠/١/٢٠ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما نعتاه الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه بإحقية المطعون ضده لربط أدنى وظائف المستوى الثالث استناداً إلى ما ذهب إليه من أنه لما كانت المادتان الأولى والثانية من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضيان بأن يكون لكل وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بالقانون بما يستتبع ضرورة أن تكون وظيفة كل عامل من العاملين في الوحدة الاقتصادية داخلية ضمن إحدى مستويات هذا الجدول فإنه يتعين بالتالي نقل المطعون ضده والذي يشغل وظيفة بالفئة الثانية عشر إلى أدنى وظائف المستوى الثالث بالجدول ، غير أنه لما كان القانون رقم ١٩٧١/٦١ قد خلا من النص على نقل شاغلي وظائف الفئة الثانية عشر إلى أي من وظائف مستويات الجدول الملحق بهذا القانون ، فإن القول بنقل شاغلي وظائف هذه الفئة إلى أدنى وظائف المستوى الثالث من الجدول الملحق بالقانون المشار إليه ينطوي على خلق لمركز قانوني للمطعون ضده بغير سند وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بانحطاً في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان اقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام قد قسم الوظائف إلى فئات أدناها الفئة الثانية عشر ثم أعيد تقييم هذه الفئات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٠٧١/٦١ بنظام العاملين بالقطاع العام والذي حل محل اللائحة السابقة الذكر وقد نص في مادته الأولى على أن " يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة

الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص ونص في مادته الثانية على أن " يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام ثم نص في الفقرة السادسة من المادة ٧١ على أن " ينقل إلى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام . مما مفاده قصر النقل إلى المستوى الثالث على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية عشر فلا يجوز الخروج على النص أو تأويله بدعوى الاستمداء بالحكمة التي أُلتمه ليشمل نقل شاغلي الفئة الثانية عشرة إلى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون ١٩٧١/٦١ لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده شاغل الفئة الثانية عشرة للمسمى الثالث بجدول القانون المشار إليه فإنه يكون قد خالف القانون بأن فسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٩٣/٩٦ قضائية القاهرة برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : أحمد شويه الخمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أسعد
وفهوى عوض مسعد .

(١١٩)

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٩ القضائية :

عمل "تسكين العاملين" . شركات .

شركة الأهرام للجمعيات الاستهلاكية . تسكين العاملين بها . وجوب اتباع أحكام اللائحة
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن . على ذلك .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣
الصادر في ١٩٦٣/٨/٢٨ على أن "تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة ."
نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤
بتعديل القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ على أن "تسرى أحكام لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي
تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص" . وإذ أصدر
وزير التكوين القرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/١٢/١٢ بسريان هذه
اللائحة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية ، فإنه يتعين الإلتزام بتطبيق
أحكامها في خصوص تسكين العاملين لدى الشركة الطاعنة المنسaxe عن

الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية على أساس أنها خضعت لأحكام اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بموجب القرارات المشار إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٨٣١ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة وطلب الحكم بتسكينه بالفئة المالية الرابعة بوظيفة رئيس قسم تحقیقات اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار ، واحتياطيا بتسكينه بالفئة المالية الخامسة ، وقال بيانها إنه التحق بوظيفة محقق لدى الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية فى ١٩٦١/١٠/٢٥ بأجر شهرى قدره ٢٠ جنيها ، وبتاريخ ١٩٦٨/١١/١٦ تمت تسوية حالته بمنحة الفئة السادسة بأجر شهرى قدره ٤٣ ج و ٦٥٠ م اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ رغم أن جداول التعادل اعتمدت من مجلس الوزراء ، فى ١٩٦٦/٩/٢٤ بعد إلغاء القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وسريان أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فى حين أنه كان يتعين أن تسوى حالته على الفئة المالية الرابعة اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ بالإعمال لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه لتوافر شروط شغله تلك الفئة أخذا بقاعدة ثلثي المدة اللازمة لها فأقام دعواه بطلباته المتقدمة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٣ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٢/٣/١٤

برفض الدعوى، استأنف المطعون ضده ذلك الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة، وقيد الاستئناف برقم ١٦٧٥ لسنة ٨٩ ق، وفى ١١/١١/١٩٧٣ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت فى ١١/٣/١٩٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون ضده للتسكين على الفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ وإلزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ٥١٣ ج و ٥٠٠ م قيمة الفروق المستحقة له عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وبإضافة مبلغ ٥ ج و ٢٥٠ م إلى أجره شهرياً من ١/٧/١٩٧٨، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك تقول إنه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ التحق المطعون ضده بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية التى خضعت لأحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨ وقرار وزير التموين رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٦٤، وإنه عملاً بالمادتين ٦٣، ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قامت الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بوصف تقييم وظائفها فى جداول اعتمادها رئيس مجلس إدارة المؤسسة فى ١٩٦٦/٦/٢٩ وصدق عليها مجلس الوزراء فى ١٩٦٦/٩/٢٤، وقد قامت بتسكين المطعون ضده بالفئة المالية السادسة اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ لما أوجبه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ من رد أقدمية جميع العاملين الخاضعين لأحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عند تسكينهم إلى ذلك التاريخ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى تسكين المطعون ضده بالفئة الخامسة اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ قولاً بأن جداول تعادل وظائف الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية تم التصديق عليها من مجلس الوزراء فى ١٩٦٦/٩/٢٤ بعد صدور اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ ، ومن ثم تكون اللائحة الأخيرة هي دون غيرها الواجبة التطبيق مما يتعين معه أن تكون تسوية حالة المطعون ضده اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ وهو تاريخ أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على جداول التعادل بالشركة الطاعنة في ١٩٦٦/٩/٢٤ ، فإنه يكون قد خالف القانون .

رحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٨/٢٨ قد نصت على أن " تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة " كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ على أن " تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها لدولة والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص " وإذ أصدر وزير التموين القرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/١٢/١٢ بسريان هذه اللائحة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية فإنه يتعين الالتزام بتطبيق أحكامها في خصوص تسكين العاملين لدى الشركة الطاعنة المذسخة عن الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية على أساس أنها خضعت لأحكام اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بموجب القرارات المشار إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، ولم يعمل في شأن تسكين المطعون ضده أحكام اللائحة السالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شبيب الحمد ، أحمد شوقى المايجى ، أحمد صبرى مسعد
وفهمى عوض مسعد .

(١٢٠)

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٩ القضائية :

عمل « ترقية العامل » . شركات .

ترقية العاملين الى المستوى الأول والثانى . بجهة العمل وضع المعايير اللازمة لترقية
بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترقية زملاء
الطاعن الأقر - دم منه فى انزول والدرجة . لا خطأ . طالما لم ينسب لرب العمل إساءة استعمال
حقه فى الاختيار .

جعل المشرع الترقية إلى المستوى الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية
وأناط بجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف
وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فمنح جهة العمل وحدها حق
اختيار الأصالح من العاملين بها للترقية إلى المستوى الأول والثانى ملتزمة فى ذلك
بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، وكان من المقرر
أن من سلطة رب العمل التنظيمية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —
تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له ، وأنه إذا استبان له
عدم كفايته اعتبر ذلك مأخذاً مشروفاً لتعديل عقد العمل أو إنهائه ، لما كان
ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن أجرى حركتى ترقيات
بتاريخى ١٩٧٥/٢/١ ، ١٩٧٧/٥/١٧ شملت بعض زملاء المطعون ضده الأقدم

منه فى الحصول على المؤهل وفى شغل الفئة المسالية الثالثة ملازما الضوابط والمعاير اللى وضعها فى هذا الشأن ، واختار للترقية من رأى صلاحيتهم للوظائف اللى تمت ترقيتهم إليها وعلى أساس ما قدره من كفاياتهم لها ، ولم ينسب المطعون ضده إلى الطاعن أنه أساء استعمال حقه فى الاختيار أو تعسف فى استعماله بما يضر بحقوقه لأن دوره فى الترقية لم يحل بعد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده للترقية إلى المستويين الثانى والأول بطريق التعظى الغير من زملائه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن — بنك مصر — الدعوى رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بأحقية فى الترقية إلى وظيفة مدير إدارة اعتبارا من ١٩٧٥/٢/١ وإلى وظيفة مدير إدارة عامة اعتبارا من ١٩٧٧/٤/٥ وبما يترتب على ذلك من آثار ، ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم أولا بأحقية فى الترقية إلى وظيفة مدير إدارة اعتبارا من ١٩٧٧/٤/٥ واحتياطيا بأحقية فى الترقية إلى وظيفة مدير إدارة عامة من ١٩٧٧/٥/١٧ ، وبما يترتب على ذلك من آثار — وقال بانا لها إنه التحقق بالعمل لدى الطاعن محاميا بالإدارة القانونية فى ١٩٥٨/١٠/١ وبتاريخ ١٩٧٠/٧/١ تمت ترقيته إلى وظيفة مراقب إدارة بالإدارة القانونية بالفئة المسالية الثالثة وفى ١٩٧٥/٢/١ أجرى الطاعن حركة ترقية أخرى تضمنت ترقية بعض المراقبين إلى مديرى إدارات بالفئة المسالية الثانية وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٥ صدرت حركة

ترقيات أخرى تضمنت ترقية بعض المديرين إلى مديري عموم بالفئة المالية الأولى ، وإذ أغفل الطاعن ترقيته في الحركتين رغم استحقاقه للترقية فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٩ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم و بعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٨/١٢/٢٥ أولا : برفض الدفع بعدم قبول الطلب الاحتياطي للطعون ضده بترقيته لوظيفة مدير إدارة عامة من ١٩٧٧/٥/١٧ و بقبوله ، ثانيا : بأحقية المطعون ضده للترقية إلى وظيفة مدير إدارة بالإدارة القانونية للطاعن اعتبارا من ١٩٧٥/٢/١ وبما يترتب على ذلك من آثار ، ثالثا : بأحقية المطعون ضده للترقية إلى وظيفة مدير إدارة عامة بالإدارة القانونية للطاعن اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١٧ وبما يترتب على ذلك من آثار ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٨٤ لسنة ٩٦ ق ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة للعامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٣ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة المالية الأولى على أن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ جعل الترقية إلى المستوى الأول والثاني بالاختبار على أساس الكفاية المطلقة من كل قيد ودون اعتداد بالأقدمية في حين أن مؤدى نص المواد ٥ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه أن تكون الترقية إلى المستوى الأول والثاني من سلطة مجلس الإدارة الذي يضع الضوابط والمعايير للاختيار على أساس الكفاية وأنه عند التساوي في الكفاية يتعين الالتزام بالأقدمية باعتبارها عنصرا من عناصر الكفاية فلا يجوز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان هذا الأخير هو الأصلح وتقدير الكفاية ومدى صلاحية العامل للترقية هي من إطلاقات رب العمل ما لم يثبت أنه أساء استعمال هذا الحق وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى

بأحقية المطعون ضده للترقية إلى المستوى الأول متخطيا زملاء له أقدم منه في الحصول على المؤهل وفي شغل الفئة المالية الثالثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان النص في المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أنه " لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ، وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالاختبار على أساس الكفاية ، وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الثالث بالاختبار أو بالأقدمية في حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة ويشترط في الترقية بالاختبار أن يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين على أن تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيجها الوحدة الاقتصادية عنصريين أساسيين للاختيار . . . ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية " مما مفاده أن المشرع جعل الترقية إلى المستوى الأول والثاني بالاختبار على أساس الكفاية وأناط بجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، فمنح بجهة العمل وحدها حق اختيار الأصالح من العاملين بها للترقية إلى المستوى الأول والثاني ملازمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، وكان من المقرر أن من سلطة رب العمل التنظيمية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له ، وأنه إذا استبان له عدم كفايته اعتبر ذلك مأخذا مشروعا لتعديل عقد العمل أو إنهائه ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن أجرى حركتي ترقيات تاريخي ١٩٧٥/٢/١ ، ١٩٧٧/٥/١٧ شملت بعض زملاء المطعون ضده الأقدم

منه في الحصول على المؤهل وفي شغل الفئة المالية الثالثة ملتزما بالضوابط والمعايير التي وضعها في هذا الشأن، واختار للترقية من رأى صلاحيتهم للوظائف التي تمت ترقيتهم إليها وعلى أساس ما قدره من كفاياتهم لها ، ولم ينسب المطعون ضده إلى الطاعن أنه أساء استعمال حقه في الاختيار أو تعسف في استعماله بما يضر بمجىءه ، لأنه لأن دوره في الترقية لم يحل بعد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده للترقية إلى المستويين الثاني والأول بطريق التخطي لغيره من زملائه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في الاستئناف رقم ١٨٤ لسنة ٩٦ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، أمين طه أبر العلاء ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول
ودكتور منصور وجيه .

(١٢١)

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٩ القضائية :

بيع . عقد .

الوعد بالبيع . إنفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع وثمن وعلى مدة إظهار
الرغبة في الشراء . أثره . إنعقاد البيع بمجرد إعلان الرغبة في الميعاد . اختلاف الطرفين حول تنفيذ
التزاماتهما . لا أثر له . مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن .

مؤدى نص المادتين ٩٥ ، ١٠١/١ من القانون المدنى أنه متى اتفق الواعد
والموعد على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التى يجب
فيها على الموعد إظهار رغبته فى الشراء ، ينعقد العقد بمجرد إعلان هذه الرغبة
خلال مدة الوعد ، ولا يؤثر فى صحة إنعقاده ونفاذه قيام الخلف بين الطرفين حول
تنفيذ أى منهما للتزاماته المترتبة عليه لأنهما فى النهاية يخضعان فيما اختلفا فيه
لأحكام القانون الواردة فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان المقصود
بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التى يرى المتعاقدان الاتفاق
عليها والتى ما كان يتم البيع بدونها ، وكان الطرفان — على ما بين من عقد
١٩٧٣/٩/١٤ — لم يفصحا عن وجود شروط أخرى أرادوا تعيينها لانعقاد الوعد
بالبيع عدا أركانه الأساسية وهى المبيع والثمن ، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند
عدم الاتفاق على المسائل التفصيلية مثل ميعاد الوفاء بالثمن ، فإن هذا الوعد

الصادر من المطعون ضدهما قد قلب إلى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد ظهور رغبة الطاعن في الشراء بإذاره المعلن لهما في ١٩٧٦/٩/٩ وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير لدى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٢٥ لسنة ١٩٧٧ مدني كلي دمنهور على المطعون ضدهما بطلب الحكم بصحة ونفاذ الوعد بالبيع الوارد بالعقد المؤرخ ١٩٧٣/٩/١٤ عن أطيان مساحتها ١٠ ف و ١٠ ط و ٢ س لقاء ثمن قدره ٢٦٠٢ ج تأسيسا على أنه بموجب العقد المذكور باعه المطعون ضدهما ثلاثة أفدنة مشاعا في ١٣ ف و ١٠ ط و ٢ س بثمان قدره ٢٥٠ ج للفدان الواحد والتزما بأن يبيعا له باقي هذه المساحة بذات ثمن خلال ثلاث سنوات من تاريخ تحرير هذا العقد ، وفي ١٩٧٦/٩/٩ أنذرهما برغبته في الشراء وتحرير العقد الابتدائي وقبض مقدم الثمن وتسليمه مستندات الملكية لإعداد العقد النهائي ، فأبديا في ١٩٧٦/٩/١٠ استعدادهما للتوقيع على العقد بشرط الوفاء بكامل الثمن وإذ رفضا إذاره لهما في ١٩٧٦/٩/٢٩ بأن يدفع لهما ٢٠٠٠ ج فورا على أن يؤدي الباقي خلال شهر من تسليمه المستندات اللازمة لتسجيل ، فقد حق له رفع هذه الدعوى بالطلبات السابقة ، وبجلسة المرافعة عرض الطاعن كامل الثمن ورفض المطعون ضدهما قبوله فصرحت له المحكمة بإيداعه ثم قضت له في ١٩٧٨/٣/٣٠ بطلباته ، إستأنف المطعون ضدهما بالاستئناف رقم ٢٧٢ سنة ٣٤ ق الإسكندرية (مأمورية دمنهور) ، وفي ١٩٧٩/٣/٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ، يطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق

النقض ، وطلب وقف تنفيذه مؤقتا ، وإذ أجابته المحكمة إلى ذلك حددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة التزمت رأيها .

وحيث إنه مما ينهض الطاعن بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه استدل بالإندارات المتبادلة بين الطرفين على أن قبوله الشراء كان مقترنا بشرط تقسيط الثمن على خلاف الإيجاب الوارد بعقد الوعد بالبيع واعتبر ذلك إيجابا جديدا لم يصادف قبولا من المطعون ضدهما فلا ينعقد العقد ، حالة أن البند السادس من عقد ١٩٧٢/٩/١٤ تضمن جميع المسائل الجوهرية اللازمة لانعقاد البيع الموعود به على مقتضى أحكام المادة ١٠١ من القانون المدني ، وقد أحال هذا البند في خصوص الثمن إلى ما سبق الاتفاق عليه في البند الثاني بشأن بيع الثلاثة أفدنة إذ دفع جزء من الثمن عند تحرير العقد والباقي عند التسجيل ومؤدى ذلك أن نية الطرفين انصرفت إلى تقسيط الثمن على هذا النحو بالنسبة لباقي المساحة الموعود ببيعها ، هذا إلى أن الطرفين لم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على مسائل تفصيلية كتحديد ميعاد الوفاء بالثمن ، وخلافهما حول هذا الشأن لا يعد خلافا على ركن جوهرى من أركان عقد البيع ، وإنما يحكمه نص المادة ٩٥ من القانون المدني التى تقضى بمراعاة طبيعة المعاملة التى جرت بينهما من قبل والعرف والعدالة ، وعلى هذا ينعقد العقد المراد إبرامه بمجرد إبداء رغبة الطاعن فى الشراء خلال مدة الموعود ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فضلا عن القصور والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن " البند السادس من عقد ١٩٧٢/٩/١٤ لم يحدد زمان الوفاء بالثمن ، وطبقا للقواعد العامة يجب دفعه فورا ، غير أن الطاعن لم يقبل ذلك على ما يبين من الإندارات المتبادلة بين الطرفين ، وإنما اقترن قبوله الشراء بتقسيط الثمن مما يعتبر تعديلا لإيجاب المطعون ضدهما وبمثابة إيجاب جديد لا ينعقد به العقد إلا إذا صادفه قبول الطرف الآخر وهو ما لم

يحصل في النزاع المسائل . . . " وهذا الذي برره الحكم قضاءه خطأ في القانون ذلك أن المادة ٩٥ من القانون المدني تنص على أنه " إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، إعتبر العقد قد تم ، وإذا كان العقد قد تم وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، فإن المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة " ، كما تنص المادة ١/١٠١ من هذا القانون على أن " الاتفاق الذي يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها " ، ومؤدى هذا أنه متى اتفق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التي يجب فيها على الموعود إظهار رغبته في الشراء ينعقد العقد بمجرد إعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد ، ولا يؤثر في صحة انعقاده ونفاذه قيام الخلاف بين الطرفين حول تنفيذ أي منهما للالتزاماته المترتبة عليه لأنهما في النهاية يخضعان فيما اختلفا فيه لأحكام القانون الواردة في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان المقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى المتعاقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها ، وكان الطرفان — على ما بين من عقد ١٩٧٣/٩/١٤ — لم يفصحا عن وجود شروط أخرى أرادتا تعيينها لانعقاد الوعد بالبيع عدا أركانه الأساسية وهي المبيع والثمن ، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على المسائل التفصيلية مثل ميعاد الوفاء بالثمن ، فإن هذا الوعد الصادر من المطعون ضدهما قد انقلب إلى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد ظهور رغبة الطاعن في الشراء بإذاره المعلن لها في ١٩٧٦/٩/٩ ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول من أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين - نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الباجوري ، إبراهيم محمد داهم ، محمد طه منجر وصبيحي
رزق داود .

(١٢٢)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥ القضاية :

(١) نقض ” أسباب الطعن ” . حكم ” تقديم المذكرات ” .

عدم تقديم الطاعة ما يفيد التعرّيج لها بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمتها في الميعاد
متضمنة الدفاع الذي تدعى لإغفال الحكم الرد عليه . نفي عار عن الدليل .

(٢) بطلان ” بطلان التصرفات ” . عقد ” الغلط ” .

إبطال العقد للغلط في الواقع أو القانون . شرط . أن يكون جوهرياً .

(٣) إيجار ” الوفاء بالأجرة ” . وكالة .

تنازل وكيل المؤجرة عن أجرة العين . ثبوت أنه كان مقابل تنازل المستأجر عن عقد
الإيجار أين يمكن الوكيل من هدم العقار وإقامة بناء جديد . لا يعد تبرعاً منه للمستأجر . جواز
أن تكون الأجرة تقدمه أخرى غير النقود .

١ - إذ كانت الطاعة لم تقدم ما يثبت التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمت في الميعاد وتضمنت الدفاع الذي يعيب على الحكم عدم الرد عليه مما يكون معه النعي عاريا عن دليله .

٢ - يشترط لإبطال العقد للغلط سواء كان في الواقع أو في القانون أن يكون جوهريا ، أى أن يكون هو الذى دفع إلى التعاقد .

٣ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من التوكيل الصادر من الطاعة - المؤجرة - لزوجها ومن الإقرار الصادر منه للمطعون عليه - المستأجر - أن ما تضمنه الإقرار من تنازل عن أجرة عين النزاع لحين إقامة البناء بالحديد بدلا من العقار المطلوب هدمه ، كان بمقابل تمثل في تنازل المطعون عليه عن عقد استئجاره للشقة التى كان يشغلها بالعقار المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع أنقاضه وإقامة بناء جديد يغل دخلا أكبر ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند الوكالة والإقرار وفي حدود ما لمحكمة الموضوع من ساطة قامة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مسعينة في ذلك بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها ، وإذ كان من الجائز وفقا للسادة ٥٦١ من القانون المدنى أن تكون الأجرة تقدمه أخرى غير النقود ، فإن النعي بأن إقرار الوكيل تضمن تبرعا لا يملكه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٣ م.دنى كلى الاسكندرية بطلب إخلاء المطعون عليه من العين الميينة بالصحيفة وتسليمها إليها خالية ، تأسيسا على أنه بعقد مؤوخ ١٩٦٩/١٢/٢٩ استأجر من وكيلها الشقة الميينة بالصحيفة بأجرة شهرية قدرها ١٠ ج و ٨١٢ م بعد التخفيضات وقد تأخر في سداد الأجرة من أول نوفمبر سنة ١٩٧١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وحيلة ذلك ١٦١ ج و ٦٧٢ م وأذرتة بالوفاء على يد محضر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠ فلم يمتثل ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣ لسنة ٣٠ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في مذكرتها التكميلية أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج عليها بالصورة الشمسية للإقرار المنسوب صدوره من وكيلها والتي يستند إليها المطعون عليه في دفاعه لأنها لا تقوم مقام الأصل غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على هذه الصورة وأغفل الرد على دفاعها الجوهرى الذى لو عنى بجثته لتغير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يثبت التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمتها فى الميعاد وتضمنت الدفاع الذى تعيب على الحكم عدم الرد عليه مما يكون منه النعى عاريا عن دأيله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثانی والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن إقرار الوكيل الذي يستند إليه المطعون عليه في الانتفاع بالعين المؤجرة بلا مقابل ، مشوب بغلط جوهري في الواقع ، ذلك أن وكيلها توهم أنه مسئول عن تعويض المطعون عليه لإخراجه من مسكنه القديم الذي كان يتميز بالأجرة الزهيدة في حين أنه لم يغادر مسكنه بفعل الوكيل بل كان لزاما عليه أن يغادره لتصدعه وأيلولة للسقوط ، وقد لابس الإقرار غلط آخر ، ذلك أن الوكيل أقرب بحق المطعون عليه في سكنى عين النزاع دون أجر مع أنه أوفى بالتزامه الذي توهمه بشرائه عقارا للمطعون عليه فيه بنصف الثمن ، كما شاب الإقرار غلط في القانون لاعتقاد الوكيل بحق المطعون عليه في اقتضاء خلو رجل مع أن ذلك أمر محظور قانونا ، فضلا عن أنه لا يجوز الاحتجاج عليها بإقرار الوكيل بصورية عقد الإيجار لخروجه عن حدود الوكالة وأنه تضمن تبرعا لا يملكه طالما أن عقد الوكالة لم يرخص له بذلك ولم يمين فيه المال محل التبرع ، يضاف إلى ذلك أنها هابت على الحكم الابتدائي قوله أن القانون لا يمنع من أداء الأجرة عن مدة سابقة لمخالفة ذلك للواقع والقانون ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاعها الجوهري .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يشترط لإبطال العقد للغلط سواء كان في الواقع أو في القانون أن يكون جوهريا ، أي أن يكون هو الذي دفع إلى التعاقد ، وإذا كان الثابت بالمذكرة الأصلية للطاعنة أمام محكمة الاستئناف قولها أنه أشير في الإقرار الصادر من وكيلها إلى أن العقار كان آيلا للسقوط ، مما مفاده أن الوكيل كان على بينة بحالة العقار عند تحرير الإقرار ومن ثم يضحى ما تمسكت به الطاعنة من أن إقرار الوكيل شابه غلط جوهري دفاع لا سند له فلا يعيب الحكم المطعون فيه الالتفات عن الرد عليه ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من اتوكيل الصادر من الطاعنة لزوجها ومن الإقرار الصادر منه للمطعون عليه ، أن ما تضمنه الإقرار من تنازل عن أجرة عين النزاع لحين إقامة البناء الجديد بدلا

من العقار المطلوب هدمه ، كان بمقابل تمثل في تنازل المطعون عليه عن عقد استئجاره للشقة التي كان يشغلها بالعقار المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع أنقاضه وإقامة بناء جديد يغل دخلاً أكبر ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند الوكالة والإقرار وفي حدود ما لمحكمة الموضوع من سلطة تامة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينة في ذلك بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها ، وإذ كان من الجائز وفقاً للمادة ٥٦١ من القانون المدني أن تكون الأجرة مقدمة أخرى غير النقود، فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن الرد على باقي أوجه النعى ، بما يتفق وصحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تقدمت لمحكمة الموضوع بكعوب إيصالات سداد أجرة عين النزاع بعضها محرر بخط المطعون عليه للتدليل بها على أنه كان يقوم بسداد الأجرة حتى أكتوبر سنة ١٩٧١ ، مما يدل على ضرورة الإقرار بالاعضاء منها ، وقد أهدرت محكمة أول درجة دلالتها بمقولة أنها ليست حجة على المطعون عليه لأنها لا تحمل توقيعه مع أنها تقدمت بها باعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة كما تمسكت باستجواب المطعون عليه عما إذا كان قد حرر الإيصالات المقدم كعوبها ، غير أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ولو فعل لتغير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الدفاع الجوهرى الذى يعيب الحكم عدم التصدى له هو كل دفاع توافر دليله وكان قطعى الدلالة فى إثبات ما يدعى مؤدياً إلى أن يتغير الرأى فى الدعوى وإذ كان ذلك وكان تمسك الطاعنة

بتحرير المطعون عليه كعوب الايصالات بنخطة وطلبها استجوابه في هذا ، وهو دفاع يمكن أن يتوافر دليله بالاستجواب ، إلا أنه يكون ظني الدلالة في إثبات سداد المطعون عليه للأجرة لأنه وقد ثبت في عقد الإيجار التزامه بالأجرة فقد يكون تحرير ايصالات سدادها صورياً تأكيداً لما جاء بالعقد وهو ما يتفق وورقة الضد وهي اقرار إعفائه منها ، وفي هذه الحالة لا تؤدي نتيجة الاستجواب لتغيير الرأي في الدعوى ، كما قد يكون تحرير كعوب الايصالات دليلاً على سداد الأجرة فعلاً مما قد يغير ثبوته وجه الرأي في الدعوى ، وإذا كان ذلك فإن لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة بحث الدلائل والمستندات وترجيح ما تطعن اليه منها أن تركز إلى أن الاستجواب لم يكن ليؤدي إلى دليل قطعي البيان في إثبات سداد الأجرة فعلاً مما يجعل الدفاع استناداً له غير مؤثر فيما تحكم به فيعتبر دفاعاً غير جوهري لا يعيب الحكم اغفاله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها عابت في صحيفة الاستئناف على الحكم الابتدائي "قوله أنه إذا كان لالسلكة ثمة حقوق قبل زوجها ووكيلها فحسبها أن تسلك بشأنها ما تراه من سبل التقاض إن كان هو لم يفي لها بمقابل الانتفاع بالعين المؤجرة" ، لأن ذلك يدل على أن المحكمة فهمت الدعوى على أنها مطالبة بالإخلاء لعدم سداد الأجرة التي استحققت حال حياة زوجها مع أن الإخلاء مؤسس على التأخير في سداد الأجرة بعد وفاة زوجها ، فضلاً عما شاب الحكم من تناقض لأنه بينما يعتمد بالإقرار بإعفاء المطعون عليه من الأجرة إنذاره بقر حق الطاعنة في محاسبة وكيلها وفي عدم مؤاخذتها بهذا الإقرار هذا إلى أن التنازل في حقيقته وعد بالهبة ولم يفرغ في ورقة رسمية ومن ثم يكون باطلاً .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف تبانه في الرد على الأسباب الثانی والرابع والخامس قد استخلص لأسباب سائغة

أن التنازل عن الأجرة كان بمقابل وليس على سبيل التبرع وهو ملزم للطاعة وقد صدر في حدود الوكالة . لا يغير من ذلك ترتيب انتهاء الإصفاء من الأجرة على إقامة البناء الجديد طالما أن هذا الأمر يحقق الوقوع ، ولما كان الوكيل ملزم بالوفاء بما في ذمته لما وكله ومن ثم فلا يوجب دثمة تعارض بين ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه وما جاء بالحكم الابتدائي الذي قرر أن من حق الطاعة الرجوع على وكيلها أن كان لم يف لها بمقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار أحمد ديف الدين سابق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، ومحمد طه منجر وإبراهيم
محمد فراج .

(١٢٣)

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . موطن .

إغفال بيان اسم الموظف الذى تسلم صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . بيان موطن المحامي
الموكل عن الطاعنين . إغفال بيان موطنهم بالصحيفة . لا بطلان .

(٢، ٣) إيجار . "التغيير فى العين المؤجرة" . إلزام . "حوالة
الحق" . بيع .

(٢) مشترى العقار بعقد غير مسجل . حقه ، فى مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن
عقد الإيجار . ثمرته . حوالة البائع لهذه العقود إلى المشتري .

(٣) إعلان الحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة . إعتباره إعلاناً له بها .
تفادها فى حقه منذ هذا التاريخ . مشترى العقار الحال إليه عقود الإيجار . حقه فى طلب إخلاء
العين بسبب سوء استعمالها .

١ - تجيز المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب
محكمة النقض والمحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، وبيان اسم الموظف
الذى تسلم الصحيفة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس من البيانات
الجوهرية التى يترتب على عدم إثباتها البطلان . لما كان ذلك ، وكان البين من

الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة استئناف المفصورة وأثبت فيها بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين ، وكان هذا الموطن معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملا بالمادة ۱/۷۴ من قانون المرافعات بما يجعله موطنا مختارا للطاعنين في كل ما يتعلق بالطعن ، يتحقق بذكره الغاية من بيان موطن الطاعنين في الصحيفة . ومن ثم وبالتطبيق لمحكم المادة ۲۰ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة .

✓ ۲ — المشتري العقار بعقد غير مسجل ، مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار إذا ما قام البائع بتحويل عقد الإيجار إليه ، وتبطل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها .

✓ ۳ — من المقرر أن إعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى التي تضمنت بيانات الحوالة تعتبر إعلانا له بها وتنفذ في حقه من هذا التاريخ ، واعتبارا من هذا التاريخ يصح للمحال له مقاضاة المحال عليه بكل ما كان للإحيل من حقوق محاله مادام القانون لم يستلزم لرفع الدعوى بها أن تكون مسبقة بإجراء آخر . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن صحيفة افتتاح كل من الدعوى قد حوت بيانا بحوالة المؤجر لعقد الإيجار المبرم بينه وبين كل طاعن — مستأجر — إلى المطعون عليه — مشتري العقار بعقد غير مسجل — فإن إعلان كل بتلك الصحيفة يعد إعلانا له بتلك الحوالة ، فتصبح نافذة في حقه اعتبارا من تاريخ الإعلان ، وإذا لم يشترط القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ في دعوى الإخلاء بسبب سوء استعمال العين المؤجرة أن تكون مسبقة بإجراء سابق على رفعها ، فإن دفاع الطاعنين المبني على عدم نفاذ الحوالة في حقهم ، يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعاوى الرقيمة ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩
لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى دمياط ضد الطاعنين على التوالى ، وطلب فى كل الحكم
بإخلاء العين المؤجرة الميمنة بالصحيفة وتسليمها له خالية . مؤسسا طلباته على
أن كلا من الطاعنين امتاجر من المسالك السابق ، دكانا بالعقار رقم ٣٨
شارع جامع السقا بيندر دمياط ، بموجب عقود حولت إلى مشتر للعقار
حولها إليه ، وأن الطاعنين أنشأوا بالمحال المؤجرة سناد حملت المبنى مايزى
على طاقته بما يعد إساءة استعمال للعين ومخالفة لشروط العقد . وبتاريخ
١٧/٦/١٩٧٤ حكمت المحكمة بنذب خير هندى لبيان ما أجراه كل طاعن من
تغيير بالعين المؤجرة وما إذا كان يترتب عليه ضرر بالمالك ، وبعد أن قدم
الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٢/١/١٩٧٧ فى كل دعوى برفضها ،
إستئناف المطعون عليه هذه الأحكام بالاستئناف رقم ٩/١٧ ق المنصورة ،
مأمورية دمياط للحكم بالغائها والقضاء له بالطلبات ، وبتاريخ ٩/٦/١٩٧٧ حكمت
محكمة الاستئناف بإلغاء الأحكام المستأنفة وإخلاء الطاعنين من المحلات المؤجرة
وتسليمها للمطعون عليه . فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، دفع
المطعون عليه بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانى والرابع ، وببطلان
صحيفة الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أثبت فيها رأى برفض الدفعين وبنقض
الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن التوكيلين الصادرين للمحامى الموقع
على صحيفة الطعن ، قد صدرا باسمين مخالفين لأسمى الطاعنين الثانى والرابع .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المطعون عليه لم يقدم الدليل على
أن من وقع على التوكيلين المقدمين هما غير الطاعنين الثانى والرابع .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان صحيفة الطعن بأنها أودعت قلم كتاب محكمة
استئناف المنصورة ، بينما أثبت فى صدرها أنها مقدمة لقلم كتاب محكمة النقض

ودون أن يبين فيها اسم الموظف الذي استلمها أو أسماء الخصوص وصفاتهم وموطن كل منهم وهي أمور واجبة الاتباع وفقا لحكم المادتين ٢٥٣ ، ٢٦١ من قانون المرافعات ، ويترتب على عدم مراعاتها بطلان الطعن .

وحيث إن هذا الذنع مردود ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وبيان اسم الموظف الذي تسلم الصحيفة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على عدم إثباتها البطلان . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة وأثبت فيها بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين ، وكان هذا الموطن معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملا بالمادة ١/٧٤ من قانون المرافعات بما يجعله موطنا مختارا للطاعنين في كل ما يتعلق بالطعن ، يتحقق بذكره الغاية من بيان موطن الطاعنين في الصحيفة ، ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم لم ينزل حكم القانون على حوالة عقد الإيجار إلى من لم تنتقل إليه ملكية العين المؤجرة قبل إعلانها إلى المستأجر أو قبضه لها ، إستنادا إلى أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفاع ، في حين أنهم تمسكوا به في مذكرتهم المقدمة للجلسة ١٩٧٧/٦/٩ .

وحيث إن هذا الذنع مردود ، ذلك أن لمشتري العقار بمقد غير مسجل ، مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة من عقد الإيجار إذا ما قام البائع بتحويل عقد الإيجار إليه ، وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها . لما كان ذلك ، وكان

المقرر أن إعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى التي تضمنت بيانات الحوالة تعتبر إعلاناً له بها وتنفيذ في حقه من هذا التاريخ ، واعتباراً من هذا التاريخ يصبح للمحال له مقاضاة المحال عليه بكل ما كان لا حيل من حقوق محاله ، مادام القانون لم يستلزم لرفع الدعوى بها أن تكون مسبقة بإجراء آخر . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق — أن صحيفة افتتاح كل من الدعاوى قد حوت بيانات بحوالة المؤجر لمقد الإيجار المبرم بينه وبين كل طاعن إلى المطعون عليه ، فإن إعلان كل بتلك الصحيفة يعد إعلاناً له بتلك الحوالة ، فتصبح نافذة في حقه اعتباراً من تاريخ الإعلان . وإذا لم يشترط القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ في دعوى الإخلاء بسبب سوء استعمال العين المؤجرة أن تكون مسبقة بإجراء سابق على رفعها فإن دفاع الطاعنين المبني على عدم نفاذ الحوالة في حقهم ، يكون على غير أساس . لما كان ما سلف ، وكان الدفاع الذي تلزم المحكمة بحقيقته والرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، فإنه لا يميز الحكم إغماله دفاع الطاعنين سالف البيان أو فهمه على غير وجهه ، ويكون النعي بهذا السبب وارداً على ما لا يقيمه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم رغم ما انتهى إليه من عدم جواز طلب الإخلاء بسبب إنشاء الطاعنين للسناد فإنه قضى بالإخلاء تأسيساً على ما استخلصه من تقرير الخبير المنتدب من أنهم وضوا بها أعمالاً ثقيلة تنوء بها حوائط المبنى في حين أن مؤدى التقرير في هذا الخصوص أن إساءة استعمال الطاعنين للحوائط بوضع أحمال ثقيلة بها قد يؤدي إلى زيادة وهن الحوائط مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه ، أنه انتهى إلى واقع مؤداه أن السناد التي أقامها الطاعنون أنشئت قبل شراء المطعون عليه للمحال المقامة فيها ، وأن المؤجر السابق "البائع للمطعون عليه" أسقط حقه في طلب إخلاء الطاعنين بسبب إقامتها . ورتب الحكم على هذا الواقع عدم جواز استناد المطعون عليه كبحال له إلى هذا السبب في طلب

الإخلاء . لما كان ذلك ، وكان البين من تقرير الخبير المتدب أن السنادر
 أنشئت بطريقة تخالف الأصول الفنية وأنها أثرت وقت إنشائها على جدران
 العقار مما نتج عنه بعض الشروخ مع احتمال زيادة تلك الآثار إذا أسيء استعمالها
 من جانب الطاعنين بتحميلها مالا يطيق وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه
 بالإخلاء على استخلاص من تقرير الخبير مؤداه أن الطاعنين وضعوا بالسنادر
 أحمالا ثقيلة تنوء بها طاقة الحوائط ، وبيان إنشاء السنادر بالمخالفة للأصول
 الفنية قد أضعف من متانة البناء مما يهدد سلامته وإذا كان الخبير لم يتحدث
 في تقريره عن ميل السنادر باحمال ما ، وكان الحكم سبق أن نفى عن المطعون
 عليه حقه في طلب الإخلاء بسبب إنشاء الطاعنين للسنادر فإنه يكون معيبة
 بخالفة الثابت بالأوراق والمتناقض مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي
 أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، ابراهيم محمد مكرم ، محمد طه حنجر و ابراهيم
محمد فراج .

(١٢٤)

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٩ قضائية :

إيجار . " التنازل عن الإيجار " .

تبادل المستأجرين بذات العقار للمعين المؤجرة لكل منهما . اخطار المؤجر بذلك مع استناره
في تقاضى الأجرة مدة سبع سنوات . اعتبوا . إقرارا ضمنيا من المؤجر يغنى عن صدور تصريح
كتابي منه بالتنازل عن الإيجار .

إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده العاشر - المستأجر -
أخطر الشركة المطعون ضدها الأخيرة - المؤجرة - في ١٩٦٩/٣/١ بتبادل
شقته التي كان يقيم بها بشقة الطاعن - مستأجر آخر - بذات العقار ،
واستمر الطاعن يسدد أجرة تلك الشقة طوال ما يقرب من سبع سنوات كانت فيها
الشركة المطعون ضدها الأخيرة صاحبة الحق في تأجيرها وفي الإذن بالتنازل
عن الإيجار للغير ، ولم تعترض على التنازل رغم علمها الأكيد به من الاخطار
الموجه إليها من المتنازل ، فإن هذا السلوك منها يتضمن إقرارا ضمنيا منها
بالموافقة عليه مما يغنى عن الإذن الكتابي منها بذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم اتسعة الأول اختصموا المطعون ضده العاشر والطاعن فى الدعوى رقم ٧٧٦٠ / ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طالبين الحكم باعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١٢/٦/١٩٥٨ مفسوخا وإخلاء المطعون ضده العاشر والطاعن من العين المؤجرة وتسليمها إليهم خالية ، وقالوا بيانا لها ، إن المطعون ضده العاشر استأجر شقة انتزاع من المالك السابق لها ، وبعد شرائهم العقار استولت عليه إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة وباعته إلى الشركة المطعون ضدها الأخيرة ثم قضى بتثبيت ملكيتهم له فى ٢٠/٤/١٩٧٦ وإن المطعون ضده العاشر قد تنازل عن عقد إيجار عين النزاع إلى الطاعن بغير إذن بذلك . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٨ حكمت المحكمة الابتدائية بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٢/٦/١٩٥٨ وإخلاء المطعون ضده العاشر من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضدهم التسعة الأول ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥ / ٣٢٩٠ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ، إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائى من أن تنازل المطعون ضده العاشر

عن الشقة رقم ٢٥ للطاعن تم بغير إذن كتابي صريح أو ما يقوم مقامه ،
ذلك أنه لما كانت الكتابة في الإذن ليست ركناً شكلياً فيه بل هي مجرد
دليل للآثبات فيقوم مقامها اليمين والاعتراف ، وفي قبض المالك الأجرة من
المتنازل إليه دون اعتراض تنازل منه عن الإذن الكتابي ، ويسرى في حق
المالك الجديد ، وإذا كان الثابت من دفاع الشركة المطعون ضدها الأخيرة
المسألة السابقة للعقار أنها أخطرت بالبدل في ١/٣/١٩٦٩ وتبينت بعد
إخطارها أن المطعون ضده العاشر مستأجر الشقة رقم ٢٥ تبادل بها مع
الطاعن الذي كان يستأجر الشقة رقم ٢٦ ثم تنازل المطعون ضده العاشر
عن الشقة الأخيرة إلى أحد مهجري السويس ، وأن الشركة لم تنزع
في قبضها أجرة الشقة رقم ٢٥ من الطاعن طوال المدة من ١/٣/١٩٦٩
حتى ٢٠/٤/١٩٧٦ ، فإن ذلك يفيد موافقتها على التبادل المذكور وهو ما أقرب به
مندوب الشركة المطعون ضدها الأخيرة بجلسة ١/٧/١٩٦٨ .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم
المطعون فيه ، إزداد على دفاع الطاعن من أن قبول الشركة المطعون ضدها
الأخيرة للأجرة منه بغير تحفظ بعد إخطارها بتبادلها عن شقته رقم ٢٦ بالشقة
رقم ٢٥ موضوع النزاع بما يفيد الموافقة على التنازل إليه عنها بقوله :
وكان يبين من الأوراق وجود المدعى عليه الثاني (الطاعن) بالشقة موضوع
الدعوى وإقراره بذلك فإن ذلك يتضمن تنازل المدعى عليه الأول (المطعون ضده
العاشر) عن الشقة موضوع النزاع ، ولما كان التنازل قد وقع دون أن يستند
إلى تصريح كتابي من المؤجر أو ما يقوم مقام هذا التصريح فإن طلب الإخلاء
يكون قد صادف صحة ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده العاشر
أخطر الشركة المطعون ضدها الأخيرة في ١/٣/١٩٦٩ بتبادل شقته التي كان
يقيم بها بشقة الطاعن بذات المقار ، واستمر الطاعن يسكن أجرة تلك الشقة

طوال ما يقرب من سبع سنوات كانت فيها الشركة المطعون ضدها الأخيرة صاحبة الحق في تأجيرها وفي الإذن بالتنازل عن الإيجار للغير ، ولم تعترض على التنازل رغم علمها الأكيد به من الاخطار الموجه إليها من المتنازل فإن هذا السلوك منها يتضمن إقراراً ضمنياً منها بالموافقة عليه مما يغني عن الإذن الكتابي منها بذلك : وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال ويتعين نقضه .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وصبر
وزق داود .

(١٢٥)

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٤) إيجار " الإيجار من الباطن " . قانون . نظام عام .

(١) المستأجر الذى يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة . جواز تأجير
جزء من المكان المؤجر له لمن يزاول مهنة حرة أو حرفة . م . ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
إيراده المذكور الإيضاح لمشروع القانون ما يفيد استبعاد المنشآت التجارية من حكم
المادة ٤٣ من المشروع . لامله له بالمادة ٤٠ .

(٢) التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له . حق المستأجر
إذا كان تاجرا فى تأجير جزء من الدين المؤجور له لمن يزاول مهنة أو حرفة . م . ٤٠ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . عدم جـواز تقييد مطلق النص مع وضوحه وصراحته .

(٣) دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتاجر لتنازله عن جزء من العين انقبحه للغير .
ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يبيع هذا التنازل بشروط
معينة أثناء نظر الاستئناف . وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام
العام .

(٤) الدعوى التى أقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب نظرها
طبقا للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه . م ٨٥ . عدم مريان هذه القاعدة على
الأحكام الموضوعة .

١ - جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، من أن حق التأجير مفروشا قاصر على الأماكن المؤجرة أساسا للسكنى أو لممارسة المهن الحرة أو الحرف ولا ينصرف إلى المنشآت والمحال العامة والتجارية التي يتم استغلالها بالحدك لأنها صور تنظمها قوانين أخرى ، وذلك بصدد التعليق على المادة ٤٣ من المشروع المقدم من الحكومة والتي عدلتها لجنة الإسكان بمجلس الشعب ، فأصبحت المادة ٣٩ من القانون شاملة لجميع أحكام التأجير مفروشا من المسالك ، والمادة ٤٠ شاملة لجميع الحالات التي يجوز فيها للمستأجر أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا ، وأضافت إلى هذه الحالات ، البند (ب) منها الذي كان ينص على جواز التأجير لمن يمارس ذات المهنة أو الحرفة ، ولما عرض المشروع كما عدلته لجنة الإسكان على مجلس الشعب ، رأى أن يكون التأجير لمن يمارس أى مهنة أو حرفة ولو كانت غير مهنة المستأجر أو حرفته ، واستقر نص المادة ٤٠ (ب) على وضعه الحال الذى صدر به القانون وهو " لا يجوز للمستأجر فى غير المصايف والمشآت المحددة وفقا لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا إلا فى الحالات الآتية .. (ب) إذا كان مزاولا لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته " مما مفاده أن ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة من استبعاد المنشآت التجارية من نطاق تطبيق المادة ٤٣ من المشروع ، يكون منبث الصلة بحكم البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون .

٢ - التاجر كما عرفته المادة الأولى من القانون التجارى هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له . ولذا جاء نص البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عاما ومطلقا فى أنه يجوز لمن يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة أن يؤجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، فإنه لا يجوز استبعاد من يتخذ التجارة حرفة له من نطاق تطبيقه ، لأن ذلك يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومة بغير مخصص

وهو مالا يجوز ، لأنه متى كان النص واضحاً وصريحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالمراحل التشريعية التي سبقتة أو بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

٣ - نص المادة ٤٠ (ب) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص أمر وإذ كانت آثار المركز القانوني الذي كان يتمتع به المطعون عليهم الأربعة الأول - المؤجرون - طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخولهم الحق في الإخلاء عملاً بالمادة ٢٣ (ب) منه قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قبل أن تتحقق آثاره وتستقر فعلاً بصدور حكم نهائي فيه - فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء طالما كانت الحرفة التي تزاولها الطاعنة - المستأجرة الأصلية - بالعين المؤجرة وهي التجارة ليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وقد أجرت جزء منها للمطعون عليه الأخير ليمارس فيها ذات النشاط .

٤ - نصت المادة ٨٥ من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن "تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل تقاذه" وهذا يفيد استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل تقاذه القانون الحالي ، لأن النص في هذه المادة على سريان القواعد والإجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف إلى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو ما أفصح عنه المناقشات البرلمانية في هذا الشأن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٣٦٠ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإخلاء الطاعنة والمطعون عليه الأخير من الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لهم خالية ، تأسيسا على أنه بعقد مؤرخ ١٩٦٣/٦/٣ استأجرت الطاعنة منهم عين النزاع لاستعمالها مكتبا لشركة كليلوبانرا ، وقد أجزتها من الباطن للمطعون عليه الأخير ، دون إذن كتابى منهم مخالفة بذلك البند الخامس من عقد الإيجار مما يجيز لهم طلب إخلائها من العين ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٦ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمطعون عليه الأخير من عين النزاع وتسليمها للمطعون عليهم الأربعة الأول ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٦ لسنة ٩١ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ، بأنه على فرض صحة واقعة تأجيرها جزءا من العين المؤجرة إلى المطعون عليه الأخير ، فإن هذه الواقعة لم تعد مبررا للاخلاء ذلك أن المادة ٤٠ (ب) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أجازت للمستأجر أن يؤثر جزءا من المكان المؤجر له خاليا أو مفروشا لمن يمارس مهنة أو حرفة ولو مغايرة لمهنته أو حرفته ، وأن أحكام هذا القانون تتعلق بالنظام العام بما يوجب سريانها بأثر فوري على كافة

الوقائع المطروحة على المحاكم طالما لم يصدر فيها حكم نهائي غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع على سند من القول بأن المفهوم من عبارة النص سالف البيان وما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بشأنه ، أن حق التأجير من الباطن قاصر على المهنيين والحرفيين دون التجار وأن نشاط الطاعة والمطعون عليه الأخير هو التجارة وليس نشاطا مهنيا حرا أو حرفيا مما عتته تلك المادة ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون لاستناده إلى ماورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المقدم من الحكومة مع عدم تعلقه بالنص ، وللخطأ في تفسير عبارة النص بقصرها على الحرف غير التجارية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، من أن حق التأجير مفروشا قاصر على الأماكن المؤجرة أساسا للسكنى أو لممارسة المهنة الحرة أو الحرف ولا ينصرف إلى المنشآت والمحال العامة والتجارية التي يتم استغلالها بالحدك لأنها صور تنظمها قوانين أخرى ، كان بصدد التعليق على المادة ٤٣ من المشروع المقدم من الحكومة والتي عدلتها لجنة الإسكان بمجلس الشعب ، فأصبحت المادة ٣٩ من القانون شاملة لجميع أحكام التأجير مفروشا من الملك ، والمادة ٤٠ شاملة لجميع الحالات التي يجوز فيها للمستأجر أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا ، وأضافت إلى هذه الحالات ، البند (ب) منها الذي كان ينص على جواز التأجير لمن يمارس ذات المهنة أو الحرفة ، ولما عرض المشروع كما عدلته لجنة الإسكان على مجلس الشعب ، رأى أن يكون التأجير لمن يمارس أى مهنة أو حرفة ولو كانت غير مهنة المستأجر أو حرفته ، واستقر نص المادة ٤٠ (ب) على وضعه الحالي الذي صدر به القانون وهو "لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاتي المحددة وفقا لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا إلا في الحالات الآتية . . . (ب) إذا كان مزاولا لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته " مما مفاده أن ما جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة من استبعاد المنشآت التجارية من نطاق تطبيق المادة ٤٣ من المشروع ، يكون منبث

الصلة بحكم البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون . لما كان ذلك وكان التاجر كما عرفت المادة الأولى من القانون التجارى هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له . وإذ جاء نص البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عاما ومطلقا في أنه يجوز لمن يزاول مهنة حرفة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة أن يؤجر جزءا من المسكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، فإنه لا يجوز استبعاد من يتخذ التجارة حرفة له من نطاق تطبيقه ، لأن ذلك يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصا اعمومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز لأنه متى كان النص واضحا وصريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالمراحل التشريعية التي سبقتة أو بالحكمة التي أملتة وقصد الشارع منه لأن كل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، لما كان ذلك وكان هذا النص آمرا ، وكانت آثار المركز القانونى الذى كان يتمتع به المطعون عليهم الأربعة الأول طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخولهم الحق فى الإخلاء عملا بالمادة ٢٣ (ب) منه قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — قبل أن تتحقق آثاره وتستقر فعلا بصور حكم نهائى فيه — فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء طالما كانت الحرفة التي تزاولها الطاعنة بالعين المؤجرة وهى التجارة ليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وقد أجرت جزءا منها للمطعون عليه الأخير ليمارس فيها ذات النشاط ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ٨٥ من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن "تستمر المحاكم فى نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه" وأن هذا يفيد استمرار القانون السابق فى التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالى لأن النص فى هذه المادة على سريان القواعد والإجراءات المعدول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف إلى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو ما أفصححت عنه المناقشات البرلمانية فى هذا الشأن وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن سلم بتطبيق القانون الحالى رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ على النزاع الماثل إلا أنه استند في قضائه إلى حكم المادة ٣١ منه ،
لتأجير الطاعة من باطنها جزءا من عين النزاع إلى المطعون عليه الأخير دون إذن
كتابي صريح من المالك المؤجر ، ولم يعمل حكم المادة ٤٠ (ب) من
القانون المذكور والتي تمسكت بها الطاعة على سند من أنها لا تنطبق إلا على
المهنيين والحرفيين دون التجار ، وأن نشاطها والمطعون عليه الأخير هو
التجارة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة
لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف
والقضاء برفض الدعوى .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر
ومصطفى رزق داود .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

(١ - ٣) أحوال شخصية "لغير المسلمين" .

(١) تغيير الطائفة أو الملة . انصافه بحرية العقيدة . تحقق أثره بإتمام طقوسه ومظاهره
الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

(٢) المجلس الملي الانجيلي العام . هو الهيئة ذات الاختصاص الأصيل في قبول الانضمام
إلى طائفة الانجيليين . الأمر العالي المؤرخ أول مارس سنة ١٩٠٢ .

(٣) إبطال اجلاس الملي الانجيلي العام اقرارا لانضمام الزوج للطائفة لادم التصديق عليه
أثره . عدم جواز تطلبه زوجته بالارادة المنفردة طالما اتحدت معه في الطائفة والملة .

١ - المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن تغيير الطائفة أو الملة أمر
يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إداري من جانب الجهة الدينية المختصة ،
ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول
فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة
أو الملة الجديدة .

٢ - النص في المادة ٢٠ من الأمر العالي المؤرخ أول مارس سنة ١٩٠٢
على أن " يختص المجلس العمومي أيضا بمنح لقب إنجيلي وطني لكل واحد

من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب إنجيلي من الديانة المسيحية للتوطين أو المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة إنجيلية معروفة .. ويتخذ المجلس سجلا لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة إنجيليين طبقا لأحكام هذه المادة " يدل على أن المشرع جعل من المجلس الملى الانجيلي العام الهيئة ذات الاختصاص الأصيل في قبول الانضمام إلى طائفة الانجيليين .

٣ - إذ كان قرار المجلس الملى الانجيلي العام ببطلان قرار انضمام المطعون عليه بطلانا مطلقا لعدم التصديق عليه قد صدر في نطاق السلطات الكنسية ومؤداه أن تغييرا لم يحصل في طائفته بل يظل قبطيا أرثوذكسيا فإنه لا يجوز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة لزوجته المتحدة معه في الطائفة والملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ أحوال كلي قنا بطلب الحكم بإثبات طلاقه لزوجته الطاعنة تأسيسا على أنه بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ تزوج بالطاعنة على شريعة الأقباط الأرثوذكس التي كانا ينتميان إليها وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٤ انضم إلى طائفة الانجيليين ولا تزال هي على مذهبها ، وإذ كان المذهبان يدينان بالطلاق فقد أوقع طلاقها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى - استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف

رقم ٧ لسنة ٤٤ أسيوط "مأمورية قنا" وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات طلاق المطعون عليه لزوجته الطاعنة طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢ لسنة ٤١ ق أحوال شخصية . وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف أسيوط التي حكمت بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٧ بإلغاء الحكم وبإثبات طلاق المطعون عليه لزوجته الطاعنة - طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان انضمام المطعون عليه لطائفة الانجيليين وقدمت تدليلا على ذلك شهادة من الرئيس الديني لهذه الطائفة ببطلان شهادة الانضمام وباعتبارها معدومة الاثر ، غير أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه على شهادة الانضمام المقدمة من المطعون عليه ولم يعمل أثر شهادة البطلان المقدمة منها والقاطعة في عدم تغييره لطائفته .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كان المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بجزئية العقيدة ، إلا أنه هل لإداري من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان شهادة انضمام المطعون عليه لطائفة الانجيليين وقدمت تأييدا لذلك شهادة مؤرخة ١٩٧٤ / ٥ / ٢ من المجلس الملى الانجيلي العام ببطلان شهادة انضمام المطعون عليه بطلانا مطلقا واعتبارها معدومة الاثر لعدم التصديق عليها وفقا للنظام الانجيلي ، وكان البين من الحكم

المطعون فيه أنه استند في قضائه بانضمام المطعون عليه إلى طائفة الانجيليين إلى الشهادة المؤرخة ١٩٦٥/١/١٥ الصادرة له من القس ورتب على ذلك أن الطاعة والمطعون عليه مختلفا الملة مما يحيز الطلاق بالإرادة المنفردة تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية — ولم يعول على شهادة بطلان الانضمام الصادرة من المجلس الملي الانجيلي العام والمقدمة من الطاعة بمقولة أنها صادرة من جهة غير مختصة .. ولما كان النص في المادة ٢٠ من الأمر العالي المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ على أن " يختص المجلس العمومي أيضا بمنح لقب إنجيلي وطني لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب إنجيلي من الديانة المسيحية للتوطين أو المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة إنجيلية معروفة ... ويتخذ المجلس سجلا لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة إنجيليين طبقا لأحكام هذه المادة " يدل على أن المشرع جعل من المجلس الملي الإنجيلي العام الهيئة ذات الاختصاص الأصيل في قبول الانضمام إلى طائفة الانجيليين ، وإذا كان قرار المجلس الملي العام ببطلان قرار انضمام المطعون عليه بطلانا مطلقا لعدم التصديق عليه قد صدر في نطاق السلطات الكنسية ومؤداه أن تغييرا لم يحصل في طائفته بل يظل قبليا أرثوذكسيا ، ولا يجوز له إيقاع الطلاق بأرادته المنفردة لزوجته المتحدة معه في الطائفة والملة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إنه لما كان الطعن للمرة الثانية ، ولما تقدم يترتب إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٠

پرنامه للسيد المستشار / حافظ رفيق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، محمد الخولي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش
عبد المجيد .

(١٢٧)

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٦ القضائية :

دعوى . بيع . حكم . نقض . ” الطعن بالنقض ” .

فهم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم تثبت ملكيته لذات العين المبيعة
لصورية هذا العقد الصادر من مورثه . الحكم بصدقه العقد وبإعادة الدعوى الأخرى للرافعة .
قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع عن هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء
غيره من الخصومة كلها . علم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — وعلى ما أفصحت منه المذكرة
الإيضاحية — أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على
استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى
لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك
الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كان قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد
المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها
بين مختلف المحاكم وما قد يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى
وما ينجم عنه حتما في زيادة نفقات التقاضي ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد
صدر بإلغاء قضاء محكمة أول درجة في الدعوى رقم ورفض دعوى
الطاعنين بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ... على سند من القول بأن البيع
صوري يستر وصية ، وكان هذا الحكم لا ينتهي به الخصومة الأصلية كلها

المرددة بين طرفي التداعى في مطلب القضاء بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لأنصبتهم الميراثية في العقارات المختلفة تركة من مورث الطرفين موضوع الدعوى رقم .. والتى ضمت إليها دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، ولئن كان الأصل أن ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا تهييلا للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أنه لما كانت دعوى صحة التعاقد الصادر فيها الحكم المطعون فيه لا تعدو في الحقيقة إلا أن تكون دفاعا واردا من دعوى ثبوت الملكية قوامه أن تصرف المورث للطاعنين بعقد البيع حال حياته هو تصرف صحيح منجز من شأنه أن يخرج القدر المبيع من تركته ولا يعتبر مالا مورثا عنه بما مؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة في الدعويين ، وينبئ على ذلك اندماج دعوى صحة ونفاذ عقد البيع في دعوى ثبوت الملكية وفقدان كل منهما استقلالها عن الأخرى وصيرورتها خصومة واحدة ، ويصبح الاعتداد في خصوص الطعن بالحكم المنهى للخصومة كلها في دعوى ثبوت الملكية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منه للخصومة كلها كذلك فانه ليس من الأحكام التى استثنى عنها على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الطعن فيه على استقلال غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى أسيوط قائلين أن المرحوم .. مورثهم ومورث المطعون

ضد هم — باع لهم أرضاً زراعية مساحتها فدان وقيراطان لقاء ثمن مقداره من ثلاثمائة جنيه قبضه حال انعقاد العقد ، وأنه إذ كان البائع وورثته من بعده قد تخلفوا عن اتخاذ إجراءات التسجيل لنقل ملكية العقار المبيع إليهم فقد أقاموا هذه الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم في ١٥ من يناير سنة ١٩٦٨ عن فدان وقيراطين أرضاً زراعية مبينة بهذا العقد وصحيفة الدعوى مقابل ثمن مقداره ثلاثمائة جنيه . طعن المطعون ضدهم على هذا العقد بالصورية بطريق التستر باعتبار أن العقد وإن كان ظاهره البيع إلا أنه ينطوي في حقيقته على وصية لو ارث ، وقالوا ببياناً لدفاعهم إن المورث المقال بصدد البيع منه رزق بأبنائه الطاعنين من زوجة أخرى خلاف أمهم واتقد آثرهم عليهم بأن حرر لهم ثلاثة عقود بيع استغرقت ممتلكاته جميعها كان أحدها العقد محل التداعي وثانيها صدر بشأنه حكم بالتصديق على الصلح أثناء حياة المورث في الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١ مدني جزئي ديروط وثالثها رفعت عنه دعوى بطلب صحته ونفاذه لم تزل منظورة أمام محكمة ديروط الجزئية وإنه لكون هذه العقود صورية قصد بها حرمانهم من الميراث ففسد أقاموا الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي أسيوط طالين الحكم بتثبيت ملكيتهم لنصيبهم الميراثي فيما خلفه المورث من عقارات دون اعتداد بعقود البيع الصورية الصادرة إلى الطاعنين . وإزاء هذا الدفاع أمرت المحكمة الابتدائية بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وكانت دعوى ثبوت الملكية قد جرى مطلبها على النحو الذي أبانه المطعون ضدهم ، ومن بعد الضم طلب الطاعنون رفض دعوى تثبيت الملكية استناداً إلى أن عقود البيع الصادرة إليهم من المورث ومن بينها العقد محل الدعوى رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧١ صحيحة شملت كافة ممتلكاته وبذلك لا يكون قد خلف تركة تورث عنه ، بينما أصر المطعون ضدهم على الطعن بصورية هذه العقود . وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعويين بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أن التصرف المحرر عنه عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٦٨ موضوع الدعوى رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلي أسيوط والتصرف الآخر الوارد بعقد البيع الصادر بشأنه حكم التصديق على الصلح في الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١ مدني جزئي ديروط ليسا في الحقيقة

تصرفين منجزين بل يتحققان وصية . وبعد أن باشرت المحكمة التحقيق قضت بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ (أولا) في الدعوى رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلى أسبوط بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٦٨ . (ثانيا) وفي الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٧٢ باعادتها إلى المرافعة لجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٥ إستأنف المطعون ضدهم لدى محكمة استئناف أسبوط الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلى أسبوط طالبن بإلغاء ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٤٢ لسنة ٥٠ ق ، وبتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وأبدت النيابة العامة الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه ” لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري “ مفاده — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما قد يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ، وما ينجم عنه حتما من زيادة تعققات التقاضي ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء قضاء محكمة أول درجة في الدعوى رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلى أسبوط ورفض دعوى الطاعنين بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٦٨ على سند من القول بأن البيع صوري يسترو وصية ، وكان هذا الحكم لا ينتهي به الخصومة الأصلية كلها المرددة بين طرفي التداعي في مطالب القضاء بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لانصبتهم الميراثية

في العقارات المخلفة تركته عن مورث الطرفين موضوع الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى أسيوط والتي ضمت إليها دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، واثن كان الأصل أن ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منها استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أنه لما كانت دعوى صحة التعاقد الصادر فيها الحكم المطعون فيه لا تعدو في الحقيقة إلا أن تكون دفاعا واردا في دعوى ثبوت الملكية قوامه أن تصرف المورث للطاعنين بعقد البيع حال حياته هو تصرف صحيح منجز من شأنه أن يخرج القدر المبيع من تركته ولا يعتبر مالا موروثا عنه بما مؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة في الدعويين ، وينبنى على ذلك اندماج دعوى صحة ونفاذ عقد البيع في دعوى ثبوت الملكية وفقدان كل منهما استقلالها عن الأخرى وصيرورتها خصومة واحدة ، ويصبح الاعتداد في خصوص الطعن بالحكم المنهى للخصومة كلها في دعوى ثبوت الملكية ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منه للخصومة كلها كذلك فإنه ليس من الأحكام التى — استثنى — على سبيل الإحصار — المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ومن ثم يكون الطعن فيه على استقلال غير جائز مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبدالرازق عبد ، د . جمال الدين محمود
ويحيى الرفاعي .

(١٢٨)

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٣ القضائية :

(٢٤١) عمل " العمولة " " الميزة العينية " .

(١) العمولة . من ملحقات الأجر غير الدائمة . الأجر الذى يؤدي للعامل عن فترة
الأجازات . علم جواز إضافة العمولة إليه .

(٢) اعتبار الميزة العينية جزءا من الأجر . شرطه . أن يلتزم صاحب العمل بها
باعتبارها من مقتضيات العمل . الملابس التى تمنح للعامل لحسن مظهره أو بقصد توحيد الزي .
لا تعد ميزة هونية .

١ - الأصل فى استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من
قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل
وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى
ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها العمولة
التي تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق
أجورهم الأصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل
ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو القيادة الفعلية للسيارات المذكورة
عملة فاذا باشرها العامل استحق العمولة وبمقدار مسافات هذه القيادة
أما إذا لم يباشرها أو لم يعمل أصلا فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها

الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة الأجازات . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق سائق سيارات النقل لدى الشركة الطاعنة في متوسط تلك العمولة عن أيام الأجازات الاعتيادية والمروضة على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءا من أجورهم واجب الأداء في أيام الأجازات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذ كان وصف الأجر لا يلحق جميع الميزات العينية التي يحصل عليها العامل وإنما يشترط لاعتبار الميزة العينية أجرا أن يكون صاحب العمل ملزما بها للعامل لا متبرعا ، ومناط كونها كذلك أن تستلزمها مقتضيات عمله فتضحى ضرورة إلادائه ، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم أنه لا يعتبر من قبيل الأجر الملابس الخاصة التي تمنح للعامل لارتدائها أثناء العمل بقصد الظهور بالمظهر اللائق أمام العملاء أو توحيد الزي بين العمال . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه لم يبين السند القانوني لقضائه بأحقية سائق سيارات النقل بالشركة الطاعنة في الملابس الخاصة موضوع التداعي ولم يحقق عناصر هذه الأحقية فلم يعرض لما إذا كانت هذه الملابس قد استكملت شروط الميزة العينية أو افتقدتها وما إذا كانت ضرورة لأداء عمل هؤلاء السائقين أم أنها ليست كذلك ، وكان يتعين على القرار أن يقول كلمته في هذه المسائل القانونية ولا يغنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية التي يصعب على القاضى استقضاء كنهها بنفسه . ولما كان هذا القرار قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون . فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن النقابة المطعون ضدها قدمت شكوى إلى مكتب عمل وسط القاهرة ضد الشركة الطاعنة طلبت فيه التقرير بأحقية سائق سيارات النقل التابعين لها في تقاض متوسط أجورهم الإجمالية في أجازاتهم الاعتيادية والمرضية وأحقيتهم في الحصول على الملابس التي أوقف صرفها . وقالت بيانا للشكوى أن أجور هؤلاء السائقين تتكون من أجر ثابت وفق فئة كل سائق وآخر متحرك يتمثل في العمولة عن كل مسافة يقطعها بالسيارة محملة بالبضائع وقد امتنعت الشركة عن صرف متوسط العمولة في حالة قيام السائقين بأجازاتهم الاعتيادية والمرضية ولم تمنحهم الملابس التي كانت توزعها ولذلك قدمت النقابة شكواها سالفة البيان . وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق بمحكمة القاهرة الابتدائية التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ، فيد بمجدولها برقم ١ لسنة ١٩٦٩ تحكم القاهرة . وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٦٩ قررت الهيئة ندب خبير لأداء المهمة التي أفصحت عنها بمنطوق قرارها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ بحق سائق سيارات النقل بالشركة الطاعنة في اقتضاء أجورهم أثناء الأجازات الاعتيادية والمرضية على أساس متوسط إجمالي الأجر شاملا الأجر الثابت والعمولة معا وأحقيتهم في الحصول على كل قدر ونوع معين من الملابس حصلوا عليه في عام ١٩٦٥/١٩٦٦ والاستمرار في الحصول على نفس المقدر والنوع من نفس القواعد التي تم بموجبها صرفها إليهم وذلك اعتبارا من عام ١٩٧٣ . طعننت الشركة في هذا القرار بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض القرار المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، وحددت أخيرا لنظره جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني من أسباب الطعن على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وتقول في بيان ذلك

أن القرار أقام قضاءه بأحقية سائق سيارات النقل التابعين لها في اقتضاء أجورهم الإجمالية خلال أجازاتهم الاعتيادية والمرضية على تقرير الخبير ، في حين أن هذا التقرير فصل في مسألة قانونية تتعلق بتقدير الأجر ليست من اختصاصه وخالف قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا برقم ٤ لسنة ١٩٧٢ الذي يقضى بأن الأجر الذي يستحقه العامل في أجازاته الاعتيادية والمرضية هو أجره الأساسي بغير العمولة .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان الواقع حسبما سجله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنة جرت على منح سائق سيارات النقل التابعين لها إلى جانب أجورهم الأصلية - عمولة عن كل كيلو متر تقطعه السيارة وهي محملة وتزيد بالنسبة للسيارة ذات المقطورة عنها في السيارة الخالية منها وإن هذه العمولة ترتبط بقيادة هذه السيارة بحالتها تلك وجودا وعدما ، وكان الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وإيست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها العمولة المشار إليها التي تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق أجورهم الأصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو القيادة الفعلية للسيارات المذكورة محملة فإذا باشرها العامل استحق العمولة وبمقدار مسافات هذه القيادة أما إذا لم يباشرها أو لم يعمل أصلا فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشمها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة الأجازات . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق سائق سيارات النقل لدى الشركة الطاعنة في متوسط تلك العمولة عن أيام الأجازات الاعتيادية والمرضية على أساس أن هذه العمولة تعتبر جزءا من أجورهم واجب الأداء في أيام الأجازات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق المانون وتأويله والفصوص في التسبيب . وتقول بياننا لذلك أن القرار

قضى بأحقية سائق سيارات النقل بها في الحصول على الملابس المنوّه عنها بشكوى النقابة المطعون ضدها تأسيسا على تقرير الخبير في حين أن هذا التقرير شايد الخطأ في تطبيق القانون والقصور لأن الملابس التي منحتها الشركة لبعض السائقين بها كانت على سبيل التبرع للوقاية من مخاطر المهنة وتوحيد الزي بينهم فلا تأخذ حكم الأجر بل تعد بمنحة من إطلاقاتها يحق لها منعها أو صرفها في حدود إمكانياتها وقد أوضح التقرير المذكور أن الشركة تلغت تعليمات من المؤسسة التابعة لها لضبط ميزانية الملابس .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان وصف الأجر لا يلحق بجميع الميزات العينية التي يحصل عليها العامل وإنما يشترط لاعتبار الميزة العينية أجرا أن يكون صاحب العمل ملزما بصرفها للعامل لا متبرعا ومناطق كونها كذلك أن تستلزمها مقتضيات عمله فتضحي بضرورية لأدائه ، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم أنه لا يعتبر من قبيل الأجر الملابس الخاصة التي تمنح للعامل لارتدائها أثناء العمل بقصد الظهور بالمظهر اللائق أمام عملاء أو توحيد الزي بين العمال .

لما كان ذلك . وكان القرار المطعون فيه لم يبين السند القانوني لفضائه بأحقية سائق سيارات النقل بالشركة الطاعنة في الملابس الخاصة موضوع التداعى ولم يحقق عناصر هذه الأحقية فلم يعرض لما إذا كانت هذه الملابس قد استكملت شروط الميزة العينية أو افتقدتها وما إذا كانت ضرورية لأداء عمل هؤلاء السائقين أم أنها ليست كذلك ، وكان يتعين على القرار أن يقول كلمته في هذه المسائل القانونية ولا يغنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصاء كنهها بنفسه ، ولما كان هذا القرار قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

بإدارة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرزاق عيد ، الدكتور جمال الدين محمود
و يحيى الرفاعي .

(١٢٩)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ القضائية :

تأمينات إجتماعية ” إجراءات الاعتراض “ قانون .

المنازعة بين العامل وهيئة التأمينات الاجتماعية بشأن المعاشات والتعويضات . م ٨٩
في ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم التجاء العامل إلى اللجنة المنصوص عليها فيها . القضاء
بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجنة المذكورة . خطأ . علة
ذلك .

المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى قواعد المعاشات
والتعويضات المقررة وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بالنسبة
لالتزامات صاحب العمل في مكافأة نهاية الخدمة القانونية منها وتلك المحددة
وفقا لنظام أفضل وكيفية حسابها واقتضاؤها وصرفها واستخدامها نصت
في الفقرة الأخيرة فيها على أن ” تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة
نهائية في أي خلاف ينشأ من تطبيق أحكام هذه المادة “ ويفصح هذا النعي
عن أن المشرع رسم سبيلا للفصل في الخلف الذي قد ينشب حول الحقوق
المبينة به فأنشأ اللجنة المشار إليها لكي تضم هذا المنازعة في هذا الخصوص ،
لكنه لم يسلب حق المؤمن عليه الأصيل في اللجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد
حظرا على حقه في التقاضي ولم يجعل من الانتجاع إلى هذه اللجنة إجراء مسبقا

قبل رفع الدعوى بتلك الحقوق ، يؤيد هذا النظر أن المشرع استحدث حكماً مغايراً في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ منه على تقديم طلب إلى الهيئة قبل اللجوء إلى القضاء وهو ما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية إذ فرض القانون على المؤمن عليه عرض النزاع على اللجنة قبل رفع الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعة تأسيساً على أنها رفعتها قبل الالتجاء إلى اللجنة المنوه عنها يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن وفي نطاق ما يتطلبه الفصل فيه — تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي الفيوم بطلب إلزام الشركة المطعون ضدها الأولى في مواجهة الهيئة المطعون ضدها الثانية أن تدفع لها مبلغ ٨٠٠ جنيه بمقوله أنه قيمة المنحة المستحقة لها بعد استقالتها في ١٢/٣١/١٩٦٩ من هذه الشركة التي كانت تعمل بها . وبتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنفت الطاعة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٩١ سنة ٩ ق مدني أمام محكمة استئناف بني سويف (مأمورية الفيوم) ، فقضت في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة بالوجه الأول من السبب الخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول دعواها على أنها لم تلجأ إلى اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ تنفيذاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أن هذه المادة لم تحتم الالتجاء إلى اللجنة المذكورة قبل عرض النزاع على القضاء ولم تنص على عدم قبول الدعوى المرفوعة بغير طرحها على هذه اللجنة .

وحيث إن هذا النعى مديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى قواعد المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بالنسبة للالتزامات صاحب العمل في مكافأة نهاية الخدمة القانونية منها وتلك المحددة وفقاً لنظام أفضل ، وكيفية حسابها واقتضاها وصرفها واستخدامها نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن "تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة نهائية في أي خلاف ينشأ من تطبيق أحكام هذه المادة" ، ويفصح هذا النص عن أن المشرع رسم سبيلاً للفصل في الخلف الذي قد ينشب حول الحقوق المبينة به ، فأنشأ اللجنة المشار إليها لكي تضع حداً للنزاع في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق المؤمن عليه الأصيل في اللجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي ولم يجعل من الالتجاء إلى هذه اللجنة إجراء مسبقاً قبل رفع الدعوى بتلك الحقوق ، يؤيد هذا أن المشرع استحدث حكماً مغايراً في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ منه على تقديم طاب إلى الهيئة المختصة قبل اللجوء إلى القضاء وما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية إذ فرض القانون على المؤمن عليه عرض النزاع على اللجنة قبل رفع الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعنة تأسيساً على أنها رفعتها قبل الالتجاء إلى اللجنة المنوه عنها فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه والإحالة لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد
والدكتور جمال الدين محمد .

(١٣٠)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل . "تقادم مسقط" . تقادم . "التقادم الخمسى" .

حق العامل فى الأجر الإضافى وبديل السكن وبديل السفر . حق دورى متجدد . خضوعه
للتقادم الخمسى . م ١/٣٧٥ مدنى .

مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من
المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو انصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون
الحق مستحقا فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمرا
لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر ، ولما كانت المبالغ
المطالب بها — وهى الأجر الإضافى وبديل السكن وبديل السفر — قد روى
فى تقريرها لمورث الطاعن . أن تكون عوضا عما يتحمله من مشقة العمل
والإقامة خارج البلاد ، وهى وإن كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل
بفرع الشركة المطعون ضدها بأبواب إلا أنها ظلت تتجدد طالما ظل
الانتداب قائما فتعتبر حقا دوريا متجددا ولا تزول عنها هذه الصفة بانتهاء فترة
الانتداب وحيرورتها مبلغا ثابتا فى الذمة ومن ثم يخضع للتقادم الخمسى المنصوص
عليه بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى ، وإذ كان من المقرر — فى قضاء محكمة

النقض (١) أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالا لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٠٦٤ سنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا إلزامها بأن تؤدى له مبلغ ٢٣٢٠ ج وقال بيانا لدعواه أن الشركة نذبت مورثه — والذى كان يعمل بها — مديرا لفرعها بأديس أبابا خلال المدة من ١٩٥٩/٣/٨ حتى ١٩٦٢/٧/٣١ واستحق له قبلها خلال هذه الفترة المبالغ المطالب به وهو باقى فروق المرتب الإضافى وبدل السكن وبدل السفر التى كانت مقررة له ولم يتمكن من صرفها ، وبجلسة ١٩٧٠/٤/٧ قضت محكمة أول درجة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد إلى أحد خبرائه بأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دفعت الشركة المطعون ضدها بالتقادم الخمسى وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥ قضت محكمة أول درجة بقبول الدفع وبسقوط الدعوى لانقضاء الحق بالتقادم إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٣٦ لسنة ٨٩ ق القاهرة . وفى ١٩٧٤/٢/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها

(١) نقض ١٩٧٢/٢/١٨ بمجموعة المكاتب التى لسنة ٢٤ ص ١٢٨٧ .

رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بانقضاء حقه في المبالغ التي يطالب بها بالتقادم الخمسى بوصفها حقوقا دورية متجددة وفقا لنص المادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى ، فى حين أن هذه المبالغ لا تتصف بالدورية أو التجدد لأنها موقوتة بفترة انتداب مورثه للعمل بفرع الشركة بأديس أبابا فتعتبر دينيا عاديا ولا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة ، كما تنتفى عنها صفة الدورية والتجدد بإدراجها فى قرار تقييم الشركة فى سنة ١٩٦٦ باعتبارها دينيا مستحقا له قبلها ، وحتى بافتراض خضوعها للتقادم الخمسى ، فإن هذا التقادم قد انقطع — وفقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى — بقرار الشركة المطعون ضدها بها إقرارا ضمنيا بعرض موضوع مطالبتة بها على مجلس إدارتها فى سنة ١٩٦٤ ، وإقرارا صريحا بإدراجها بقرار التقييم سالف البيان فى سنة ١٩٦٦ ، وقد أقام الدعوى فى سنة ١٩٦٩ قبل أن تكتمل مدة التقادم الخمسى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر ، ولما كانت المبالغ المطالب بها — وهى الأجر الإضافى وبديل السكن وبديل السفر — قد روى فى تقريرها لمورث الطاعن أن تكون عوضا عما يتحمله من مشقة العمل والإقامة خارج البلاد ، وهى إن كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها بأديس أبابا إلا أنها ظلت تتجدد طالما ظل الانتداب قائما ، فتعتبر حقا دوريا متجددا ولا تزول عنها هذه الصفة بانتهاء فترة الانتداب وصيرورتها مبلغا ثابتا فى الذمة ومن ثم تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى ،

لما كان ذلك ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قدم لمحكمة الموضوع الدليل على أن هذا التقادم قد انقطع بإقرار الشركة المطعون ضدها بحقه إن صراحة أو ضمنا ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يعن بالرد على أوجه دفاعه التي أوردها بصحيفة الاستئناف وبمذكرته التي قدمها لمحكمة الاستئناف والمتعلقة بأسباب انقطاع التقادم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استغلالا لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ، أن ما ذهب إليه المستأنف من دفاع في خصوص قطع التقادم لا يتفق وصحيح القانون لأنه لا بد من إجراءات معينة قاطعة للتقادم وفق حكم المادة ٣٨٣ مدني وهي لم تتوافر في هذه الدعوى " وكان هذا من الحكم كافيا لحمل قضائه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار : الدكتور مصطفى كبريه نائب رئيس المحكمة وعموبة السادة
المستشارين : حسن السنياطي ، محمد بحسب الله ، أحمد ضياء عبد الرزاق عبد والدكتور
جمال الدين محمود .

(١٣١)

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل " سلطة صاحب العمل " . " نقل العامل " .

نقل العامل إلى مركز أقل ميزه أو ملائمة من مركزه الذي كان يشغله . عمل تعسفي إذا قصد
الإساءة إليه . حق صاحب العمل أن يوجهه إليه بعد أن أحرر رول اختلاف عنه . اختلافا جوهريا
من اقتضت ذلك ضرورة ملجئة . شرط . أن يكون ذلك مؤقتا بالقدر اللازم لمراجعة هذه
الضرورة .

نقل العامل إلى مركز أقل ميزه أو ملائمة من مركزه الذي يشغله بعد عملا
تعسفيا إذا تغيا الإساءة إليه ويمتنع على صاحب العمل تكليف العامل بصحة
دائمة بعمل غير عمله المتعاقد عليه يختلف عنه اختلافا جوهريا لكنه يسوغ له
أن يجهد إليه بعمل آخر غير المتفق عليه ولو اختلف عنه اختلافا جوهريا إذا
اقتضت ذلك ضرورة ملجئة من دواعي العمل بشرط أن يكون هذا التغيير
مؤقتا فلا يدوم إلا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة ويؤول بزوالها . ولما
كان الين من الأوراق أن الطاعن عمل إبتداء لدى المؤسسة المطعون ضدها
كمراسل مهني لها بموسكو وبيروت ثم نقل إلى إدارة الإعلاات بها اعتبار من

أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكانت شهادة نقابة الصحفيين التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية - التي جاء بها أن عمل مندوب الإعلانات ليس من الأعمال الصحفية - تنبئ عن أن عمل الطاعن وبذلك الإدارة يختلف - اختلافا جوهريا عن عمله كمراسل صحفي خارجي ، ولما كان الحكم بالمطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي انتهى فيها إلى أن نقل الطاعن بمنأى على الاساءة لأنه نقل من موسكو لعدم تجديد إقامته بها ومن بيروت لاجتماع مكتب المطعون ضدها فيها وأن وظيفته المنقول إليها لا تغاير في طبيعتها ووظيفته الأولى ولم يلحقه الضرر المادي أو الأدبي من هذا النقل لعدم تغير أجره ، وذلك بغير أن يستظهر في مدوناته دلالة شهادة نقابة الصحفيين المشار إليها ، حالة أن الطاعن لم يرفع دعواه بالمنازعة في النقل من موسكو و بيروت بمجرد نازع بموجبها في نقله إلى عمل بإدارة الإعلانات يختلف اختلافا جوهريا عن عمل المراسل الصحفي الخارجي المتفق عليه أصلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٩٦ سنة ١٩٦٤ عمال كلي القاهرة بطلب الغاء قرار المؤسسة المطعون ضدها الصادر في ١١/١٢/١٩٦٢ بنقله من وظيفته المتعاقد عليها كمراسل خارجي مع ما يترتب على ذلك من آثار خاصة بالمرتب والاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والزام المؤسسة أن تدفع له أيضا تعويضا مقداره عشرة آلاف جنيه . وقال بياناً للدعوى أنه كان يعمل

لدى المؤسسة المطعون ضدها في وظيفة مراسل خارجي لجريدة الأخبار مقابل أجر شهري مقداره ٢٠٠ جنيه خلاف البدلات وبتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢ أخطرت المؤسسة بنقله إلى وظيفة أدنى بإدارة الاعلانات تختلف عن وظيفته اختلافا جوهريا مع تخفيض مرتبه إلى ١٠٠ جنيه شهريا وإذ خالف هذا النقل شروط العقد وأحكام القانون وألحق به أضرارا مادية وأدبية فقد رفع الدعوى بطلباته سالمة البيان . وبتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ٢١٢٠ لسنة ٨٨ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحسدت لنظره جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٠ . وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن بالسببين الثالث والرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب . ويقول بيانا لذلك أن الحكم أغفل الرد على أساس دعواه التي تستند إلى الاختلاف الجوهرى بين عمله الذى كان يقوم به كصحفى متجول والعمل المنقول إليه بإدارة - الاعلانات ، كما خلاص في عبارة مجملة إلى أن هذا النقل لم يصبه بضرر مادي أو أدبي بغير الرد على مستنداته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية لأول مرة .

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى على أن "نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله لغير ما - ذنب جناه لا يعد عملا تعسفيا بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ، ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه أساءة العامل " وفي المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه "لا يجوز لصاحب العمل أن يخرج على القيود المشروطة في الاتفاق أو أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة على أن يكون

ذلك بصفة مؤقتة ، وله أن يكاف العامل بعمل غير متفق عليه إذا كان لا يختلف عنه اختلافا جوهريا " يدل على أن نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من مركزه الذي يشمل به بعد عملا تعسفيا إذا تغيا الإساءة إليه ، و تمتنع على صاحب العمل تكليف العامل بصفة دائمة بعمل غير عمله المتعاقد عليه يختلف عنه اختلافا جوهريا ، ولكن يسوغ له أن يعهد إليه بعمل آخر غير المتفق عليه ولو اختلف عنه اختلافا جوهريا إذا اقتضت ذلك ضرورة ملجئة من دواعي العمل بشرط أن يكون هذا التغير مؤقتا فلا يدوم إلا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة ويزول بزوالها ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن عمل ابتداء لدى المؤسسة المطعون ضدها كمراسل صحفى لها بموسكو وبيروت ثم نقل إلى إدارة الاعلانات بها اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكانت شهادة نقابة الصحفيين التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية - التي جاء بها أن عمل مندوب الاعلانات ليس من الأعمال الصحفية - تنبئ عن أن عمل الطاعن وبتلك الإدارة يختلف - اختلافا جوهريا عن عمله كمراسل صحفى خارجي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي انتهى فيها إلى أن نقل الطاعن بمنأى عن الإساءة لأنه نقل من موسكو لعدم تجسيد إقامته بها وبن بيروت لاغلاق مكتب المطعون ضدها فيها وأن وظيفته المنقول إليها لا تغاير في طبيعتها ووظيفته الأولى ولم يلحقه الضرر المادى أو الأدبى من هذا النقل لعدم تغيير أجره ، وذلك بغير أن يستظهر في مدوناته دلالة شهادة نقابة الصحفيين المشار إليها ، حالة أن الطاعن لم يرفع دعواه بالمنازعة في النقل من موسكو وبيروت بمجرد و إنما نازع بموجبها في نقله إلى عمل بإدارة الاعلانات يختلف اختلافا جوهريا عن عمل المراسل الصحفى الخارجى المتفق عليه أصلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسييب ، بما يوجب نقضه لهذين السببين بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى خدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل
وحسن عثمان عمار .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٦ القضائية :

(١ - ٣) إيجار . قانون . نظام عام .

(١) خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون السارى وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون
الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر ورى .

(٢) امتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
لا شأن لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لم من حقوق متبادلة . إبرام العقد فى ظل
أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب إعمال أحكام المساكنة .

(٣) المشاركون للتأجير منذ بدء الإجازة فى مكنتى العين المؤجرة . حقهم فى الانتفاع بها و
عدم أحقية المؤجر أو المستأجر فى إخراجهم من العين .

١ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن عقد الإيجار يخضع
لأحكام القانون المعمول به وقت إبرامه سواء ما كان متعلقا بالنظام العام
إعمالا لقوتها الملزمة التى لا تجيز الاتفاق على ما يخالفها أو ما لم يكن كذلك
باعتبارها مفسرة أو مكملة لإرادة المتعاقدين ويستمر سريان هذه الأحكام
وتلك ما دام العقد ساريا سواء بنص القانون أو تقاذا لاتفاق عاقيه
وذلك ما لم يصدر أثناء سريان مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام
لأنه يكون واجب التطبيق فتسرى أحكامه على العقد بأثر مباشر .

٢ - حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإن كان متعلقاً بالنظام العام إلا أنه ينظم علاقة أقارب المستأجر بالمؤجر بما يحول بينه وبين اعتبار عقد الإيجار منتهياً بوفاة المستأجر إذا ما توافر في هؤلاء الأقارب الشروط المنصوص عليها في القانون دون أن يمتد حكمه إلى تنظيم العلاقة بين هؤلاء لأقارب فيما يكون لهم من حقوق متبادلة . لما كان ذلك ، فإن حكم هذه المادة لا ينطبق على علاقة الطاعن بالمطعون عليهما الرابع والخامسة بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون بينهم من اتفاق في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - الذي أبرم العقد في ذله - والدانون المدني ومن ثم فإنه لا على الحكم - المطعون فيه - إن هو التفت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وطبق على الدعوى أحكام المساكنة .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أحقية المشاركين للاستأجر في سكن العين منذ بدء الإجارة في الاستمرار بالانتفاع بها دون أن يحق للاستأجر أو المؤجر إجبارهم على إخلائها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة ، وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٠٢ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المطعون عليهم للحكم بإثبات إجارته للشقة الموضحة بصحيفتها وتغيير عقد إيجارها المؤرخ ١٩٥٧/١٠/١ ليكون باسمه وذلك في مواجهة المطعون عليهما الأخيرين مع منع تعرضهما له فيها ، وقال بيانا لذلك أنه كان قد عهد إلى

شقيقه المطعون عليه الرابع باستئجار شقة له ، فاستأجر شقة النزاع بموجب وكالته عنه وشغلها الطاعن وساكنة فيها شقيقاه المطعون عليها الرابع والخامسة ووالداتهم ، ثم ترك الشقيقان الشقة وتوفيت الوالدة ، فانفرد هو بها مكتبا للحاماة وسكنا لأسرته ، ولخلاف دب بينه وبين شقيقه ، حرر أولهما للأخرى تنازلا عن الشقة ظنا منه أن عقد إيجارها محرر باسمه وتعرضت له شقيقته في حيازتها ، ولكن شقيقته لم يلبث أن تاب إلى رشده وحرر له في ١٩٧١/١٢/٢٥ إقرارا بأن استئجاره للشقة كان بوصفه وكيلًا عنه وبالفائه للتنازل السابق صدوره عنه إلى شقيقته . وإذ دأب الشقيقان على التعرض له فقد أقام ضده الدعوى ، وأثناء نظرها أقام المطعون عليه الثاني دعوى فرعية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن والمطعون عليهما الرابع والخامسة من شقة النزاع . حكمت المحكمة برفض الدعوى — الأصلية والفرعية — استأنف الحكم المحكوم عليهما — الطاعن والمطعون عليه الثاني — بالاستئناف رقمى ٢٦٣٦ ، ٢٥٩٦ لسنة ٩٠ القاهرة . وبتاريخ ١٩/٢/١٩٧٦ قضت محكمة الاستئناف برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى فيما ذهب إليه من أن النزاع يدور حول حق كل من أفراد الأسرة الواحدة فى السكنى فى شقة النزاع التى أجزاها أحدهم وهو المطعون عليه الرابع لسكنائهم جميعا ، فى حين أنه — الطاعن — إذ أقام الدعوى بثبوت حقه فى الإيجار ومنع تعرض المطعون عليهما الآخرين له إنما أسس طاباته فيها على ما تنص عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تجيز لمن عددهم البقاء فى العين المؤجرة بشرط الإقامة مع المستأجر وفى الحدود التى أوجهاها القانون ، وإذ كان المطعون عليه الرابع قد ترك عين النزاع منذ سنة ١٩٦٠ كما تركتها المطعون عليها الخامسة منذ زواجها بتاريخ ١/٦/١٩٦٩ واستقل هو بها — الأمر الثابت من قرار النائب العام فى شأن النزاع حولها ومن الحكم الصادر فى الدعوى

رقم ٩٧٤ سنة ١٩٧٣ مستعجل مستأنف القاهرة والذي حاز قوة الأمر المقضى — فانهما بذلك يكونان قد أنهيا حقهما في الإقامة في العين ولا يجوز لهما العودة إليها وإذ أهدر الحكم المطعون فيه ذلك وأعرض عن الرد عليه فانه يكون فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن عقد الإيجار يخضع لأحكام القانون المعمول به وقت إبرامه ، سواء ما كان متعلقاً بالنظام العام — إعمالاً لقوتها الملزمة التي لا تجيز الاتفاق على ما يخالفها — أو ما لم يكن كذلك باعتبارها مقرره أو مكملة لإرادة المتعاقدين ، ويستمر سريان هذه الأحكام وتلك ما دام العقد سارياً سواء بنص القانون أو نقاذا لاتفاق عاقيه ، وذلك ما لم يصدر أثناء سريان مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام لأنه يكون واجب التطبيق فتسرى أحكامه على العقد بأثر مباشر ، لما كان ذلك ، وكان عقد الإيجار مثار النزاع مبهماً في ١٠ / ١ / ١٩٥٧ فإنه يخضع بذلك لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن وما لا يخالفها من أحكام القانون المدني . ولما كان هذان القانونان خاليين من الحكم الوارد في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي يجري نصها بعدم انتهاء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار لصالحهم إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للعين أيهما أقل ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم ، وكان حكم هذه المادة وإن كان متعلقاً بالنظام العام — إلا أنه إنما ينظم علاقة أقارب المستأجر بالمؤجر بما يحول بينه وبين اعتبار عقد الإيجار منتهياً بوفاة المستأجر إذا ما توافر في هؤلاء الأقارب الشروط المنصوص عليها في القانون ، دون أن يمتد حكمه إلى تنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما قد يكون لهم من حقوق

متبادلة ، لما كان ذلك ، فإن حكم هذه المادة لا ينطبق على علاقة الطاعن بالمطعون عليهما الرابع والخامسة ، بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون بينهم من اتفاق في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون المدني ، ومن ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وطبق على الدعوى أحكام المساكنة بما تقوم عليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من أحقية المشاركين للمستأجر في سكنى العين منذ بدء الإجارة في الاستمرار بالانتفاع بها دون أن يحق للمستأجر أو المؤجر إجبارهم على إخلائها . ولما كان حكم محكمة أول درجة — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على قوله ” إن الثابت من مستندات طرف الخصومة أن المدعى عليه الثالث — المطعون عليه الرابع — هو مستأجر الشقة موضوع النزاع عن نفسه وليس بصفته وكيلًا عن المدعى — الطاعن — وأن المدعى عليهما الثالث والرابعة — المطعون عليهما الرابع والخامسة — علما بأن المدعى أقام معهما ومع والديهما بالشقة موضوع النزاع منذ بدء استئجار الشقة . ومن ثم فإن الأمر يضحى مساكنة أفراد أسرة واحدة يجعل لكل منهم الحق في الإقامة في تلك الشقة التي استأجرها المدعى عليه الثالث لإقامة أسرته وأنه لا عمل لإعمال التنازلات الصادرة من المدعى عليه الثالث إلى أى من أخويه ، ذلك أن حق كل منهما في الإقامة بالشقة ثابت بالمساكنة والإقامة لسنوات عدة منذ بدء العلاقة التأجيرية ، ومن ثم فإن عودة المدعى عليها الرابعة ووضعها منقولاتها بقرعة المنزل وإقامتها به يعنى قيام لحقها الثابت من قبل والإقامة بتلك الشقة كأحد أفراد الأسرة التي استؤجرت الشقة للإقامة بها بمعرفة المدعى عليه الثالث . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم بشأن اعتبار الطاعن مساكنًا للمطعون عليه الرابع المستأجر لشقه النزاع شأنه في ذلك شأن المطعون عليها الخامسة سائغا ، فإن النعى عليه بالقصور في التسبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن بالأسباب الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال

وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن شقة النزاع هي لسكنى الأسرة ودلل على استمرار حيازة المطعون عليها الخامسة لها بتحقيقات الشكوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٧٢ لإدارى الدرب الأحمر وأنها كانت تقيم بها منذ بدء الإيجار ثم تركتها إلى منزل زوجها الأول والثاني وعادت إليها بعد طلاقها في المدين بل وأعادت إليها منقولاتها وأقامت بها منذ انفصالها من زوجها الثاني . في حين أن حيازته لعين النزاع ثابتة من تحقيقات الشكوى سالفة البيان والأحكام الصادرة من القضاء المستعجل وقرار النائب العام بمنع تعرضها له في حيازته . ومن ثم يحظى بالحماية التي بسطتها المادة ٩٦١ وما بعدها من القانون المدنى . وهذا إلى أن انتفاء وضع يد المطعون عليها الرابعة على عين النزاع لمدة تزيد على خمس سنوات من شأنه أن يفقدها الحماية القانونية المقررة للحائز كما أن عودتها للإقامة بها بعد طلاقها الثانى إنما كان نتيجة للتنفيذ الجبرى بقرار النيابة العامة والذي لم يستطع له ردا .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى وقضاؤها فى ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، ما دامت هذه العناصر مدونة فى حكمها ، وتفيد عقلا النتيجة التى استفادتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه وعلى ما صاف بيانه فى الرد على السبب الأول على توافر حق المطعون عليهما الرابع والخامسة فى شقه النزاع بالمساكنة والإقامة فيها لسنوات عديدة فقد برر العلاقة التأجيرية ودلل على استمرار حتمها فى سكنها كأحد أفراد الأسرة التى استأجر لها المطعون عليه الرابع هذه العين للإقامة فيها ، وكان ما أثاره الطاعن من استقلاله بحيازة عين النزاع دون شقيقته المطعون عليها الخامسة لا يعدو جدلا موضوعيا فيما تستقل به محكمة الموضوع وتنحصر عنه رقابة محكمة النقض . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
دكتور إبراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد العالى إسماعيل ، حسن عثمان صمار و رابع
لطفي جمة .

(١٣٣)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٩ القضاية :

(١) إيجار . " إنتهاء العقد " . إستئناف . " الطلبات الجديدة " .

رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجر باخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طلبه أمام محكمة
الاستئناف إنهاء عقد الإيجار . فیرم تجاوز فی مبناء طلب الإحلاء . إجابته إلى طلبه .
لاخطأ .

(٢) حكم . " تسبیب الحكم " . نقض . " ساطة محكمة النقض " .

إتمام الحكم صلیا فی نتیجته . إشماله على أسباب قانونية خاطئة . لا بطلان . لمحكمة
النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

(٣) إثباتات . " عبء الإثبات " . صورية .

الروقة العرفية اوقع عليها . حجة على طرفها بكافة بیاناتها . الإدعاء بصورية أحد هذه
البيانات . وجوب إثباته بالمكتابة .

٤ - موطن . " الموطن الأصلی " . محكمة الموضوع .

الموطن . ماهيته . تقدير توافر عنصرى الاعتراف والاستيطان بحل الإنابة . من مسائل
الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . مجرد إعلان التهم فى مكان معين . لا ينهض
دلیلا على اتخاذ موطن له .

١ — من المقرر أن الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها أمام محكمة الدرجة الثانية وكانت محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تنقيد في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها بل إن هيمنتها عليها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها . ولما كان طلب المطعون عليها الثالثة بإخلاء الطاعن من عين التراجع يستوجب بداءة الفصل في الرابطة القائمة بينهما بقضاء أو انقضاء وهي عقد الإيجار سند الطاعن في سكناه فإن محكمة الموضوع إذا اعتبرت ما أورده المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف من طلب إنهاء عقد الإيجار غير مجاوز في مبناه لطلبهم أمام محكمة الدرجة الأولى بإخلاء العين وانتهت إلى القضاء به فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة إذا كان الحكم سليماً في نتيجته التي انتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى ثبت صدور الورقة العرفية بمن نسب إليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها بكافة بياناتها إلى أن يثبت العكس وفقاً للقواعد العامة في إثبات ما اشتمل عليه دليل كتابي وأنه إن ادعى أحد طرفي المحرر أن أحد البيانات المدونة به غير مطابقة للواقع كان عليه بحكم الأصل أن يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة .

٤ — الموطن هو المحل الذي يقيم فيه الشخص على وجه الإعتياد والاستيطان وأن تقدير توافر هذين العنصرين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأما ما تمسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة إعلان دعواه إلى المطعون عليها الثالثة مردود بأن مجرد إعلان الصحيفة في المكان الذي أورده فيها لا ينهض حجة على اتخاذه موطناً لها وتوافر الإعتياد والاستيطان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧٦ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى
الجيزة ضد المطعون عليهما الأول والثانية للحكم بعدم الاعتداد بالأجرة الشهرية
الواردة بعقد إيجار الشقة الموضحة به والمؤرخ ١٩٦٧/٨/٣١ والزامهما بتحرير
عقد إيجار له بالقيمة الإيجارية الواردة بقرار لجنة تقدير الإيجارات ، وقال
سيانا لدعواه أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما شقة جديدة بمنزلها خلال
سنة ١٩٦٧ ووصولاً لتأجيرها بأجرة تتجاوز الأجرة القانونية أبرمت معه المطعون
عليها الثانية عقدا وذلك بصفتها وكيلة من إبناتها المطعون عليها الثالثة بوصفها
المسئولة لتلك العين ، وزعمت فيه وعلى خلاف الواقع — أن الإجارة عن شقة
نصف مفروشة لقاء أجرة شهرية قدرها ٣٥ ج وذلك احتيالا على القانون لتبرير
زيادة الأجرة المتعاقد عليها عن الأجرة التى قدرتها اللجنة وهى ٣٢ ج و ٥٠٠ م
شهريا ، وخلال نظر دعواه أقامت المطعون عليها الثالثة دعوى فرعية ضده
بطلب إخلائه من العين المؤجرة استنادا إلى أنها كانت تقطنها ثم اضطرت للانتقال
إلى الخارج للحاق بزوجها الذى كان قد أعير للعمل بأوغندا ، وأن والدتها —
المطعون عليها الثانية — أبرت العين — بصفتها وكيلة عنها — إلى الطاعن
باعتبارها نصف مفروشة ، وإذا عادت المطعون عليها الثالثة بعد انتهاء مدة عمل
زوجها ورغبت فى العودة للإقامة فى مسكنها طبقا للأمر العسكرى رقم ٤
لسنة ١٩٧٦ فقد أعلنت الطاعن بذلك فى ١٩٧٦/٧/٢٨ وأنه استأجرها فترة للبحث
عن مسكن له ، ولكنه لم يف بوعده ، فوجهت إليه إنذارا بتاريخ
١٩٧٦/١١/١٠ لإخلاء العين إلا أنها فوجئت بإقامته لهذه الدعوى . أحالت المحكمة

الدعوى إلى التحقيق ، وبعد إجرائه حكمت في الدعوى الأصلية بعدم الاعتداد بالقيمة الإيجارية الواردة بالعقد المؤرخ ١٩٦٧/٨/٣١ وبالزام المطعون عليهما الأول والثانية بتحرير عقد إيجار للطاعن بالقيمة الإيجارية الواردة بقرار اللجنة سائلة البيان وفي الدعوى الفرعية برفضها . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣١٣ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وتاريخ ١٩٧٩/١/٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفي الدعوى الأصلية برفضها ، وفي الدعوى الفرعية بإخلاء المستأنف ضده - الطاعن - من الشقة وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٨/٣١ - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وفدتم النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بإخلائه من عين النزاع كطلب المطعون عليهم في صحيفة الاستئناف وأقام قضاءه على أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ والتي ردد المشرع حكمها في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ترخص للمستأجر الذي يقيم في الخارج لفترة مؤقتة الحق في تأجير مسكنه من الباطن وأن عليه إخطار المستأجر منه لإخلاء العين في الميعاد المحدد له ، وإن ذلك ينطبق على وضع المطعون عليها الثالثة ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاءه بإنهاء عقد الإيجار وإخلائه من العين ، مع أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه معيب من ثلاثة أوجه حاصل الوجهين الأول والثاني منها أن الحكم إذ قضى بإنهاء عقد إحارته للعين النزاع - وكان طلب المطعون عليها الثالثة في دعواها الفرعية أمام محكمة الدرجة الأولى هو إخلاء العين فحسب إعمالا لنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ التي لا تتسع للقضاء بإنهاء العقد - فإن الحكم بذلك يكون قد قضى بأكثر مما طلبته المطعون عليها الثالثة ، هذا إلى أن الحكم إذ استجاب لطلب إنهاء العقد سالف البيان الذي أورده المطعون عليهم في صحيفة استئنافهم لحكم محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون قد قبل طلبات جديدة في مرحلة الاستئناف مخالفا بذلك حكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن المطعون عليها الثالثة وجهت إلى الطاعن بواسطة وكيلها بملسة ١٩٧٧/٢/٦ أمام تلك المحكمة طلب الحكم باخلائه العين المؤجرة وتسليمها إليها ، ولما قضى للطاعن بطلباته ورفض دعواها الفرعية استأنفت المطعون عليهما الأول والثانية ذلك الحكم طالبن إلغاءه والقضاء برفض دعوى المستأنف ضده — الطاعن — وفي الدعوى الفرعية باخلائه من الشقة وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٨/٣١ وتسليمها إليهما ، وكان من المقرر أن الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكانت محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقيد في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها بل إن هيمنتها عليها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها . ولما كان طلب المطعون عليها الثالثة باخلاء الطاعن من عين النزاع تستوجب بداءة الفصل في الرابطة القائمة بينهما لقاء أو انقضاء وهي عقد الإيجار سند الطاعن في سكناه فإن محكمة الموضوع إذ اعتبرت ما أورده المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف من طلب إنهاء عقد الإيجار غير مجاوز في مبناه لطلبهم أمام محكمة الدرجة الأولى باخلاء العين وانتهت إلى القضاء به فإنها تكون قد ألزمت صحيح حكم القانون ، ويكون النعى على الحكم بهذين الوجهين غير صحيح .

وحيث إن مبنى النعى بالوجه الثالث — من السبب الأول — على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، قولاً من الطاعن أن الحكم استند في قضائه إلى المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في حين أن دعواه أقيمت قبل العمل به ولمخالفة ذلك النص لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تنطبق وحدها على الدعوى الماثلة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا كان الحكم المطعون فيه سليماً في نتيجته التي انتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه

أورد قوله أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — والمؤيدة بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — قد خوات للاستأجر الذي يقيم خارج الجمهورية بصفة مؤقتة الحق في تأجير مسكنه من الباطن على أن يخطر المستأجر منه بميعاد عودته وإخلاء العين حتى يتسنى له سكناها... فإنه يكون قد أعمل حكم القانون والذي لا يتنازع الطاعن في انطباقه على واقعة الدعوى وكان لا يعيب الحكم ما استطرد إليه من الإشارة إلى المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فحسبه أنه جاء سليما في نتيجته ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون في شأن قواعد الإثبات ومخالفته الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم عول في قضائه على أوراق عرفية تحمل تاريخا يرتد إلى اثنتي عشرة سنة سابقة على الدعوى الماثلة واعتد بها مع أنها غير ثابتة التاريخ ورغم تمسكه بأنها اصطفت في تواريخ لاحقة للدعوى . هذا إلى أن الحكم أسند إليه أنه لم يمار في تلك المستندات رغم تمسكه بأنها محورات عرفية ولا تصلح لأن يحتاج بها ولتعارضها مع الكشف الرسمي المقدم منه عن عقار النزاع والذي لم يرد فيه ذكر للطعون عليها الثالثة كستاجرة لشقة النزاع وهو بذاته ما يدحض ماورد في قرار لجنة تقدير الإيجارات من أنها هي المستاجرة للعين ذلك لأن مبناء بيانات قدمها المطعون عليهم لتلك اللجنة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له ، وفي استخلاص ما يراه متفقا مع الواقع متى كان استخلاصه سائغا . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد أن الثابت من المستندات المقدمة في الدعوى والتي لم يمار فيها المستأنف ضده — الطاعن — أن المستأنفة الثالثة — المطعون عليها الثالثة — قد أجرت المسكن محل النزاع إلى المستأنف ضده وأثبت المستأنفة الثانية — المطعون عليها الثانية — والدتها السيدة / ... في هذا التأجير وذلك ثابت من عقد الإيجار نفسه الموقع عليه من المستأنف ضده — الطاعن —

وكان لما أوردته الحكم إنما ينصب على عقد الإيجار — المرفق مع أوراق الطعن — والمدون فيه تلك البيانات والمهور بتوقيع الطاعن وهو من الحكم استخلاص سائق وله أصله الثابت في الأوراق ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى ثبت صدور الورقة العرفية ممن نسب إليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها كافة بياناتها إلى أن يثبت العكس وفقا للقواعد العامة في إثبات ما اشتمل عليه دليل كتابي ، وأنه إن ادعى أحد طرفي المحرر أن أحد البيانات المدونة به غير مطابقة للواقع ، كان عليه — بحكم الأصل — أن يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه هو أن الطاعن قد ارتضى استئجار العين من المطعون عليها الثانية بصفتها وكيلة من ابنتها المطعون عليها الثالثة — وهو الثابت في عقد الإيجار — فإن ما أثاره في شأن الأوراق الأخرى المقدمة من المطعون عليهم يكون غير منتج وترتبطا على ما تقدم فإن ما نعاه في هذا السبب بموجبه من مخالفة قواعد الإثبات يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليها الثالثة قد أجرت شقة النزاع بسبب لحاقها بزوجها ولتقيم معه في خارج البلاد ورتب على ذلك قبول دعوى الإخلاء المقامة منها ضده ، في حين أن الأوراق قد خلت من تحديد صفتها كمؤجرة وما إذا كانت مالكة أم مستأجرة أصلية ، وما إذا كان التاجر من جانبها بسبب سفرها إلى الخارج من عدمه ، وإذا كان الأصل أن المستأجر من الباطن لعين مفروشة أو غير مفروشة لا يتحمل أعباء التاجر التي يؤديها المستأجر الأصلي في حين أن عقد استئجاره لعين النزاع قد نص فيه على التزامه بأداء مقابل استهلاك المياه والإضاءة فهو ما يؤكد ما تمسك به من أن التاجر كان من المطعون عليها الثانية بصفتها مالكة وليس من المطعون عليها الثالثة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في استخلاص ما تقتنع به وبطعن إليه وجدانها

متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ودون معقب عليها من محكمة النقض ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع ورد عليه بقوله . . " إن الجدل من المستأنف ضده - الطاعن - في استئنائه للشقة مفروشة أو غير مفروشة من المستأنف ضدها الثالثة سواء صدر منها أو من وكيلها جدل عقيم لا يمنع هذه الأخيرة من إخلائه من الشقة إعمالا لهذا النص - المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وأنها أجرت الشقة بسبب لحاقها مع زوجها بالخارج ثم لما أن عادت طلبت إخلاءه منها فإن دعواها بالإخلاء تكون مقبولة " . وكان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاء له أصله الثابت في الأوراق فإن ما أثاره الطاعن لا يعدو جدلا فيما استخلصه الحكم المطعون فيه من أدلة قدر صحتها وما ارتاح إليه وجدان المحكمة منها وهو ما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ويكون النعى لذلك في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة قواعد الإثبات ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليها الثالثة تقيم بعد عودتها من الخارج إقامة مؤقتة بمسكن والدته زوجها في مصر الجديدة حسبما يتضح من إعلانها بصحيفة الدعوى . . . وأنها أحق بمسكنها خاصة وأن الطاعن حين وقع على عقد إيجار حين النزاع كان يعلم أن إجارته مؤقتة ورهن بعودة صاحبته إليها في حين أن الثابت من صحيفة إعلان دعواه إلى المطعون عليها الثالثة أن المحضر الذي باشر الإعلان أثبت انتقاله إلى موطنها وسلمه لوالدة زوجها المقيمة معها لغيابها وقت تسليمه مما يؤكد ما تمسك به ودلل عليه وهو إقامتها بتلك العين التي يستأجرها زوجها من شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير ومن ثم فإن ما حصله الحكم من أن استئنائه للعين كان موقوتا ورتب عليه أحقية المطعون عليها الثالثة في العودة إلى شقة النزاع إنما استمد من أقوال مرسلته يدحضها الثابت بإعلان صحيفة الدعوى رغم ما لها من حجية في الإثبات طبقا للمادة ١٠ من قانون المرافعات والمادة ١١ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الموطن هو المحل الذي يقيم فيه الشخص على وجه الاعتقاد والاستيطان ، وأن تقدير توافر هذين العنصرين

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . وكان ما تمسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة إعلان دعواه إلى المطعون عليها الثالثة مردود بأن مجرد إعلان الصحيفة في المكان الذي أورده فيها ينهض حجة على اتخاذ موطنها وتوافر الاعتياد والاستيطان ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع طرفي الدعوى وما قدماه فيها من مستندات وخلص إلى أن إقامة المطعون عليها الثالثة بشقة والددة زوجها إقامة عارضة ، وأنها بصفتها مستأجرة أصلية لشقة النزاع أحق بها من الطاعن باعتبار أن إجارته له موقوتة ومقرونة بعودتها من الخارج ، وكان ما أثاره — الطاعن — لا يعدو جدلا فيما هو مقرر لقاضي الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمها جميعا وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في قضائه بإلغاء الحكم المستأنف وبإنهاء عقد إيجاره شقة النزاع وإخلائه منها إلى العقد المؤرخ ١٩٦٧/٨/٣١ المبرم بينه وبين المطعون عليها الثانية رغم أنه تمسك بصوريته وأن ماورد به من أنها أجرت نصف مفروشة قصد به التحايل وصولا للحصول على أجرة تزيد عما حددته لجنة تقدير الإيجارات لعين النزاع وهو ما يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات إلا أن الحكم المطعون فيه نفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تقدير أدلة الصورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى . وإذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى وكانت استخلاصها سائغا وفيها الرد الضمني برفض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم في قضائه ،

وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانونا بالرد في حكمها على كل ما يشيره الخصوم فيما اختلفوا فيه ، وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم إليها من الأدلة وأنه لا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من صورية عقد إيجار عين النزاع والذي انخذه محكمة الدرجة الأولى سنداً لقضائها وأورد في هذا الشأن ... " فان الحكم المستأنف إذا استند إلى ثبوت صورية عقد الإيجار المعقود بين المستأنفة الثانية — المطعون عليها الثانية — والمستأنف ضده — الطاعن — وهو الأمر الذي يخالف المكتوب كتابة والمشرط شرطا استنادا إلى أقوال شهود سمعهم لا ترقى أقوالهم إلى هذا الاقتناع يكون قد أسس قضاءه بتلك الصورية على أساس غير سليم " ... لما كان ذلك فان ما أثاره الطاعن لا يعدو جدلا في أدلة الدعوى التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ولا معقب عليها من محكمة النقض ، ومن ثم فان النعي بهذا السبب يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار عدلى مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : الدكتور إبراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد العاطى إسماعيل ، حسن عثمان عمار
وراج اطفى جمعة .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٠١) إيجار " التغير فى العين " محكمة الموضوع . حكم " ما بعد
قصورا " .

(١) طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة
وضار بالمؤجر . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون اعتيادها
سائغا .

(٢) إقامة المستأجر بناء يملك المؤجر خارج العين المؤجرة . القضاء باخلائه بخالفته
شروط الإيجار . عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التمدى على ملكية المؤجر باخلال الطاعن
بالتزامه التعاقدى قصورا وفساد فى الاستدلال .

١ - النص فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على
واقعة الدعوى يدل على أن مناط حق المؤجر فى إنهاء عقد الإيجار فى هذه
الحالة هو إخلال المستأجر بالتزامه المعقول للإيجار ويضر بمصلحة يكفلها العقد
والقانون للمؤجر ، هذا ولئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير
مدى ما تنطوى عليه طريقة استعمال المستأجر للعين المؤجرة من إساءة تضر بالمؤجر
هو من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير تعقيب عليها من محكمة

النقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لذلك مستمدا من واقع صحيح يؤدي إليه في منطق سائع .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه — قد اتخذ من تعدى الطاعن على ملكية المطعون عليها للعقارات الواقعة به العين المؤجرة . بإقامة عمودين في أرض الممر الخارجية عن نطاق تلك العين سنداً لإعتباره مخالفاً لشروط عقد الإيجار دون أن يبين الحكم وجه اتصال هذا التعدى على الملكية . المجاوز للعين المؤجرة ولا وجه لاعتبار أن مجرد الاضرار بالملكية ينطوى بذاته على اضرار بالعين أو بالمؤجر يبرر إنهاء العلاقة الإيجارية في حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مع انتفاء التلازم الحتمى بين الإخلال بالالتزام القانونى المفروض على الكافة بعدم التعدى على ملكية الغير وبين إخلال المستأجر بالتزامه العقدى بعدم اساءة استعمال العين المؤجرة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٣٣٥ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضده الطاعن للحكم باخلاء الدكانين المبيينين بصحيفتها، وقالت بياناً لذلك أنه بعقد مؤرخ ٢٨/٤/١٩٧٥ استأجر منها الطاعن هذين الدكانين لاستعمالها في بيع الملابس ، وإذ أجرت فيهما تغييرات بغير موافقتها بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وحكم القانون فقد أقامت عليه الدعوى .

قضت المحكمة برفضها فاستأنفت المطعون عليها الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٨ سنة ٩٣ قضائية القاهرة ونذبت المحكمة خيرا وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الدكانين ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بالإخلاء على سند ما جاء بتقرير الخبير من تعدى الطاعن على ملكية المطعون عليها بإقامة عمودين بالممر الكائن به العقار المـبـوك لها متجاوزا بذلك حدود الدكانين ، مما يشكل ضررا بالمطعون عليها ويسوغ الحكم بإخلائه ، بيد أن الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذي لحق بالمطعون عليها أو بالعقار من جراء ذلك ، كما لم يورد الأسانيد المثبتة لتحقيقه مع وجوب ذلك لإجازة الحكم بالإخلاء مما يشوبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المنطبق على واقعة الدعوى — على جواز طلب إخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر — يدل على أن مناط حق المؤجر في إنهاء عقد الإيجار في هذه الحالة هو إخلال المستأجر بالتزامه العقدي في استعمال العين المؤجرة ، بما يخرج به عن الشروط المعقولة للإيجار ويضر بمصلحة يكفلها العقد والقانون للمؤجر ، هذا ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى ما تنطوي عليه طريقة استعمال المستأجر للعين المؤجرة من إساءة تضر بالمؤجر ، هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير تعقيب عليها من محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لذلك مستمدا من واقع صحيح يؤدي إليه في منطق سائغ ، ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في قضاؤه بإنهاء العلاقة الإيجارية بين الطاعن والمطعون عليها بشأن الدكانين مشار النزاع ، إلى ما يحظره عقد إيجارهما على المستأجر من

أحداث أى بناء بغير تصريح من المالكه وإلى ما هو ثابت من تقرير الخبير من إقامة الطاعن عمودين فى النمر الكائن بالعقار الواقع به الدكان مما يعتبر تعديا على ملكية المطعون عليها لهذا النمر يشكل بذاته ضررا بها ، وإلى عدم تقديم الطاعن ما يثبت تصريح المطعون عليها له بإقامة هذا البناء ، مما رتب عليه الحكم أن الطاعن قد خالف شروط عقد الإيجار بما يبرر الحكم باخلائه ، وكان مؤدى ذلك أن الحكم قد اتخذ من تعدى الطاعن على ملكية المطعون عليها للعقار الواقعة به العين المؤجرة — بإقامة عمودين فى أرض النمر الخارجة من نطاق تلك العين — سندا لاعتباره مخالفا لشروط عقد الإيجار ، دون أن يبين الحكم وجه اتصال هذا التعدى على الملكية — المجاوز للعين المؤجرة — بإخلال الطاعن بالتزامه العقدى ، فى استعمال العين المؤجرة ، ولا وجه لاعتبار أن مجرد الاضرار بالملكية ينطوى بذاته على اضرار بالعين أو بالمؤجر . روبرت إنهاء العلاقة الإيجارية فى حكم المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مع انتفاء التلازم الحتمى بين الاخلال بالالتزام القانونى المفروض عن الكافة بعدم التعدى على ملكية الغير ، وبين إخلال المستأجر بالتزامه العقدى بعدم اساءة استعمال العين المؤجرة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب تقضيه لهذا السبب دون حاجة للنظر فيما جاوز ذلك من أسباب الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل الموجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شعبة المحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد مبري أسعد وفهمي
عوض مسعد .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) استئناف . " نصاب الاستئناف " . دعوى . " قيمة
الدعوى " . عمل .

دعوى العامل بالمطالبة بفروق أجر قدرها ٣٢ ج وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا . طلب
غير قابل للتقدير . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

(٢) عمل . " استحقاق البديل " .

منح العامل مقابلا نقديا لقاء ما كان يقوم به من جهد إضافي . القضاء بعدم استحقاقه له بعد
زوال سببه . لا خطأ .

١ — طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٣٢ ج فرق الأجر عن الفترة من سبتمبر
سنة ١٩٦٧ إلى أبريل سنة ١٩٦٨ وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا ،
هو طلب لا يقبل التقدير بحسب الفواعل المنصوص عليها في المواد
من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، فتعتبر قيمته زائدة على مائتين
ونحسين جنيا كنص المادة ٤١ منه وهو ما يجب الاعتداد في تقدير قيمة
الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ،

وبالتالى فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلا فى النصاب الانتهاى للحكمة الابتدائية ويجوز استئنائه أخذا بنص المادة ٤٧ من ذات القانون .

٢ — إذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ثبت له من تقرير الخبير المتدب من أن الطاعن كان يتقاضى مقابلا نقديا جزاء ما كان يقوم به من جهد فى إعداد وتنسيق معرض المطعون ضدها خلال أوقات العمل غير العادية ، وأن ما كان يتقاضاه الطاعن مقابل هذا الاعداد ، هو يدل كان يعطى له لقاء هذا الجهد المبذول ، فيعتبر جزاء من الأجر مرهونا بالظروف التى دعت إلى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم استحقاق الطاعن هذا البدل بعد زوال سببه وتوقف الطاعن عن تنسيق واجهة المعرض ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٩ سنة ١٩٦٨ عمال جزئى شبرا الخيمة على المطعون ضدها الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (وولتاكس) وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٢ ج قيمة فروق أجر مستحقة له عن الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وحتى ابريل سنة ١٩٦٨ وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا ، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها فى وظيفة مصمم ب ، وأنه فى ١/٦/١٩٦٤ عهد إليه بأن يقوم — بالإضافة إلى عمله — بأعداد واجهة أحد معارضها نظير

مبلغ جنيتين شهريا يرتفع إلى أربعة جنيهات اعتبارا من ١٩٦٦/٩/١ .
 وإذا استقطع هذا المبلغ من أجر شهر سبتمبر سنة ١٩٦٧ فقد أقام دعواه
 بطلبه السالف البيان . وبتاريخ ١٣/٤/١٩٦٩ قضت المحكمة بنذب خبير
 لأداء المأمورية الميينة بالحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت
 بتاريخ ١/٣/١٩٦٧ بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة
 بنها الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى .
 وبتاريخ ٢٦/١/١٩٧١ قضت المحكمة بنذب خبير للقيام بالمهمة الميينة
 بحكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٥/٤/١٩٦٦ بالزام
 المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٢٣ ج و ٢٥٠ م استأنفت
 المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٨ سنة ٥ ب طنطا (مأمورية
 بنها) وفي ٢٣/١/١٩٧٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
 الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
 مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت
 لنظره جلسة ٢٧/١/١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم
 المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان
 قد أقام دعواه بطلب الحكم بالزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٣٢ ج
 قيمة فروق الأجر المستحقة له عن الأشهر من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وحتى
 أبريل سنة ١٩٦٨ وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا ، وكان الحكم الصادر من
 محكمة أول درجة قد قضى له بمبلغ ٢٢٣ ج و ٢٥٠ م عن المدة من ١/٩/١٩٦٧
 إلى ٢٥/٤/١٩٧٢ في حدود النصاب الانتهاي للمحكمة الابتدائية طبقا لنص
 المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف
 المرفوع عن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأنه لما كان طلب الطاعن
 الحكم له بمبلغ ٣٢ ج فروق الأجر من الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٧ إلى أبريل

سنة ١٩٦٨ وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا هو طلب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، فتعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيها كنص المادة ٤١ منه وهو ما يجب الاعتداد به في تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات وبالتالي فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلا في النصاب الانتهائي لاحكمة الابتدائية ويجوز استئنافه أخذا بنص المادة ٤٧ من ذات القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بقبول الاستئناف شكلا ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النمي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني من الطعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعواه بفروق الأجر المطالب بها على أساس أن تلك المبالغ كانت تدفع إليه مقابل ما كان يبذله من جهد فيما أسند إليه من عمل إضافي في تنسيق واجهة معرض المطعون ضدها وأنه إذ نحى عن هذا العمل الإضافي فلا يستحق شيئا من ذلك الأجر . غير أنه لما كان الثابت في الدعوى أنه استمر في تقاضى هذه المبالغ مدة تزيد على الثلاث سنوات على وجه الاستمرار ، فإنها تعتبر جزءا من الأجر لا يجوز المساس بها . وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه بأنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ثبت له من تقرير الخبير المتدب من أن الطاعن كان يتقاضى مقابلا تقديرا جزءا ما كان يقوم به من جهد في إعداد وتنسيق معرض المطعون ضدها خلال أوقات

العمل العادية ، وأن ما كان يتقاضاه الطاعن مقابل هذا الاعداد ، هو بدل كان يعطى له لقاء هذا الجهد المبذول ، فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم استحقاق الطاعن هذا البديل بعد زوال سببه وتوقف الطاعن عن تنسيق واجهة المعرض المشار إليه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، أنفي بقطار و محمد
علي هاشم .

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣ القضاية :

(١ - ٣) أهليته . بطلان . عمل .

(١) القاصر المأذون . إعتباره كامل الأهلية فيما إذن فيه . ما عداه . قابل للإبطال متى
كان دائرا بين النفع والضرر .

(٢) عقد العمل وعقد التدريب . ماهيته كل منهما . عدم اشتراط أن يتلقى العامل
أجرا عند التدريب .

(٣) عقد التدريب . إلزام العامل للقاصر فيه بأداء تعريض عند فسخه . إعتباره
تصرفا دائرا بين النفع والضرر . لا يدخل في نطاق ما أذن للقانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال
لمصلحة القاصر .

(٤) عمل . نقض " السبب الجديد " .

العامل المدرب بإحدى شركات القطاع للعام . إلزامه بالتعويض . ثمرته . الاستناد إلى
قاعدة الأثر بلا سبب في طلب التعويض . عدم جواز التحدى بهذا الواقع الجديد لأول
مرة أمام محكمة النقض .

١ - النص في المادتين ٦٢ ، ٦٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وفي
الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدني يدل على أن القاصر المأذون

يعتبر كامل الأهلية فيما إذن فيه . وأما التصرفات التي لم يؤذن فيها فإنها تكون قابلة للإبطال لمصلحته . متى كانت دائرة بين النفع والضرر .

٢ - عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه شخص أن يعمل مقابل أجر في خدمة أخرى تحت إدارته وإشرافه ، أما عقد التدريب فهو الذي يتعهد بمقتضاه شخص بالالتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة ، وليس شرطاً أن يتلقى أجراً فالترامه بالعمل ليس هو التزام الأساس وإنما هو تابع للالتزام الأصلي بالتعليم .

٣ - إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الالتزام الأساسي في العقد سند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكا النسيج ، فإنه يكون عقد تدريب ، لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر في إبرامه ، على ذلك يخضع للقواعد العامة في قانون الولاية على المال ، ولأنه حوى شرطاً جزائياً بالزام المطعون ضده بأداء تعويض في حالة فسخ العقد ولأن العبرة في وصف العقد بوقت نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فإنه يكون منذ انعقد تصرفاً دائراً بين النفع والضرر ، وقابلاً للإبطال لمصلحة القاصر .

٤ - لا يلزم العامل بالتعويض - وفقاً للمادة ١٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إلا إذا أخل بالترامه بالعمل لدى الشركة المدة التي تحددها بعد انتهاء تدريبه ، كما أن الاستناد إلى قاعدة الأثراء بلا سبب يتطلب إثبات ما عاد من منفعة على المطعون ضده بسبب تدريبه ، وكلا الأمرين خروج على واقع الدعوى الذي كان معروضاً على محكمة الموضوع بواقع جديد فلا يجوز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوقاف وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع تخلص — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٢٨ سنة ١٩٧١ دمنهور الابتدائية ضد المطعون ضده طالبة إلزامه بأن يؤدي لها ثلاثمائة جنيه ، وقالت بياناً لذلك أنها تعاقدت مع المطعون ضده بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٧١/٣/٢٧ على تدريبه بمركز التدريب المهني بها وتضمنت نصوص العقد أن يتم التدريب خلال ثمانية عشر شهراً تعقبها فترة اختبار لمدة ستة أشهر ثم تقوم بامتحان المطعون ضده فإن اجتازه بنسبة ٧٠٪ تلحقه بالعمل لديها بوظيفة ميكانيكي نسيج ، ونص في البند السابع من العقد على أنه في حالة انقطاع المطعون ضده مدة عشرة أيام متصلة خلال فترة التدريب يفسخ العقد تلقائياً ويستحق للشركة الطاعنة مبلغ ثلاثمائة جنيه تعويضاً لقاء ما تكبدته في تدريبه ، ولأن المطعون ضده التحق بمركز التدريب المهني من تاريخ العقد في ١٩٧١/٣/٢٧ . وأنهت الشركة عقده في ١٩٧١/٨/٢١ بسبب غيابه فإنه يلتزم بالتعويض المتفق عليه بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨ سنة ٢٨ ق الاسكندرية (مأمورية دمنهور) وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه برفض الدعوى على أن عقد التدريب باطل بطلاناً نسبياً لمصلحة المطعون ضده لقصره ، ولكن هذا الأخير أو من ينوب عنه لم يدفع ببطلان العقد فيكون الحكم باطلاً لقضائه بما لم يطلبه الخصوم وإذ أيده الحكم المطعون فيه فإنه يكون باطلاً كذلك .

ومن حيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن دفاع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف اقتصر على أن العقد سند الدعوى هو عقد عمل وأن القاصر من ثم

مأذون قانوناً في إبرامه ، ولم يثر بدافعها أن الحكم الابتدائي قضى بما لم يطلبه الخصوم وإذ كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على سبق تمسك الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإن ما تضمنته النعي بشأنه يكون سبباً جديداً لا يجوز أبداً لأول مرة أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أن الثابت من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أن المطعون ضده طالب بأبطال العقد لقصره .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم كيف العقد بأنه عقد تدريب وليس عقد عمل وأنه من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر في حين أنه عقد عمل تتعهد فيه الطاعنة بتدريب المطعون ضده وصرف مكافأة شهرية له وتلتزم بإحلافه بالعمل بعد نجاحه ولا يسأل المطعون ضده عن التعويض إلا في حالة فسخه ، والكونه عقد عمل فالقاصر مأذون في إبرامه و يعتبر كامل الأهلية في هذا التصرف طبقاً للمادة ٦٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، كما أن العقد نافع له وفقاً لمحضه لأن التعويض لا ينشأ إلا في حالة تركه العمل أو التدريب وبالتالي لا يكون هذا العقد قابلاً للإبطال .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٦٢ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أن " للقاصر أن يبرم عتيد العمل الفردي وفقاً لأحكام القانون " وفي المادة ٦٤ من ذات القانون على أن " يعتبر القاصر المأذون من قبل وليه أو المحكمة أو نص القانون ، كامل الأهلية فيما إذن له فيه وفي التقاض . وفي الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدني على أن " أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر " يدل على أن القاصر المأذون يعتبر كامل الأهلية فيما إذن فيه ، وأما التصرفات التي لم يؤذن فيها فإنها تكون قابلة للإبطال لمصلحته متى كانت دائرة بين النفع والضرر ، لما كان ذلك ، وكان عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه شخص أن يعمل مقابل أجر في خدمة آخر وتحت إدارته وإشرافه أما عقد التدريب فهو الذي يتعهد بمقتضاه شخص بالإلتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة

وليس شرطاً أن يتلقى أجراً والتزامه بالعمل ليس هو الالتزام الأساسي ، وإنما هو تابع للالتزام الأصلي بالتعليم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الالتزام الأساسي في العقد سند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكا النسيج ، فإنه يكون عقد تدوين لا يدخل في نطاق ما إذن القانون للقاصر في إبرامه ، وعلى ذلك يخضع للقواعد العامة في قانون الولاية على المال . ولأنه حوى شرطاً جزائياً بالزام المطعون ضده بأداء تعويض في حالة فسخ العقد ولأن العبرة في وصف العقد بوقت نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فإنه يكون منذ انعقد تصرفاً دائراً بين النفع والضرر ، وقابلاً للإبطال لمصلحة القاصر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن حاصل السبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم وقد أبطل العقد سند الدعوى فقد كان يتعين عليه أن يلزم المطعون ضده بالتعويض تأسيساً على المادة ١٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وكذلك قواعد الأثر بلا سبب المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن العامل لا يلزم بالتعويض — وفقاً للمادة ١٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إلا إذا أخل بالتزامه بالعمل لدى الشركة المدة التي تحددها بعد انتهاء تدريبه ، كما أن الاستناد إلى قاعدة الأثر بلا سبب يتطلب إثبات ما عاد من منفعة على المطعون ضده بسبب تدريبه ، وكلا الأمرين خروج على واقع الدعوى الذي كان معروضاً على محكمة الموضوع بواقع جديد فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد مدني للمصارف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جلال الدين رافع ، حسن النسر ، منير عبد الحميد
ومحمد ابراهيم خليل .

(١٣٧)

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) نقض . " إجراءات الطعن " . إعلان . " ميعاد الاعلان " .

عدم مراعاة ميعاد إعلان صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . م ٢٥٦ / ٣
مرافعات .

(٢) حكم . " حجية الحكم " . اختصاص . " اختصاص قيمي " .

مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص القيمي . لا يمنع من ثبوت الحجية له متى صدر من جهة
قضائية لها ولاية إصداره .

(٣) التزام . " التضامن " . تعويض . ريع . مسئولية .

فصب العقار . فعل ضار . الربح هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب . تعدد
المسؤولين عن هذا الفعل الضار . أثره . التزامهم متضامين بالتعويض .

١ - تنص المادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات على أنه " وعلى قلم
المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من
تاريخ تسليمها إليه - من لم كتاب محكمة النقض - ولا يترتب على عدم
مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن " . مما مفاده أن الميعاد

المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا ، بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان . لما كان ذلك ، وكان الفصل الخاص بالنقض في قانون المرافعات قد خلا من نص مماثل لنص المادة ٢٤٠ في فصل الاستئناف يحيل إلى المادة (٧٠) من قانون المرافعات ، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ ، فإن الدفع يكون في غير محله .

٢ - قواعد الاختصاص القيمي وإن كانت تتعلق بالنظام العام ، إلا أن مخالفتها لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم متى صدر من جهة قضائية لها الولاية في إصداره ، وإذا كان الثابت أن الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدني جزئي أبو حماد بين الخصوم أنفسهم صدر من جهة قضائية في حدود ولايتها واشتمل في أسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون عليه لأطيان النزاع فإنه يضحى نهائيا حائز لقوة الأمر المقضى به .

٣ - إذ كان الغصب في ذاته فعلا ضارا ، وكان الربع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني أنه إذا تعدد المسؤولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، فإن الحكم إذا أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين متضامنين بالربيع يكوم قد اتزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٧٢ الزقازيق الابتدائية ضد الطاعنين بطلب إلزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ٤٦٨ ج . وقال بيانا للدعوى انه بموجب عقد مزارعه بالمناصفة مؤرخ ١٩٥٧/١٢/٩ استأجر منه مساحة ٣٠ ف و ٧ ط و ١٦ ص ، ولتأخره في سداد نصيبه في الحاصلات الزراعية عن السنوات الزراعية من سنة ١٩٥٨/٥٧ إلى سنة ١٩٦٦/٦٥ فقد أقام ضده الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدني جزئي أبو حماد ، وإذ تبين أثناء سير الدعوى المشار إليها أن الطاعنين هما اللذان يضعان اليد على أرض النزاع غصبا ، فقد اختصهما وقضى له قباهما بأن يدفع له مبالغ ٧٢ ج و ٤٠ م قيمة ربيع مقدار ٥ ف و ٣ ط و ١٢ ص عن سنتي ٦٤/٦٥ — ٦٥/٦٦ الزراعتين اللتين قصر طلباته عليهما ، وقد تأيد الحكم في الاستئناف رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٧٠ الزقازيق الابتدائية ، وأنه يقيم الدعوى الحالية بالطلبات سائلة البيان عن ربيع السنوات من ٥٨/٥٧ إلى ٦٣/٦٤ ، وكذلك ربيع السنوات من ٦٦ — ٦٧ إلى نهاية ٧١ — ٧٢ الزراعية . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لبيان واضح اليد على الأطيان موضوع النزاع ، وتقدير صافي ربيعها عن المدة المطالب بها ، وإذ انتهى الخبر إلى أن الطاعنين يضعان اليد عليها في المدة المطالب بالريع عنها ، وقدر الريع بمبلغ ٢٦٥٢ ج عدل المطعون عليه طلبه إلى المبلغ المذكور . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٤٦٨ ج و ٤٠ م استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٩ س ١٧ ق المنصورة — مأمورية الزقازيق وبتاريخ ٤/٦/١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه باعتبار الطعن كان لم يكن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع والطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة . فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع باعتبار الطعن كأن لم يكن أن صحيفته لم تعلن إلى المطعون عليه إلا في ١٢/١١/١٩٧٥ ، أى بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب في ٢٩/٧/١٩٧٥ مما يعتبر معه الطعن كأن لم يكن أخذاً بالمادة (٧٠) من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات نصت على أنه " وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه — من قلم كتاب محكمة النقض ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن " . مما مفاده أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً — بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان — لما كان ذلك — وكان الفصل الخاص بالنقض في قانون المرافعات قد خلا من نص مماثل لنص المادة ٢٤٠ في فصل الاستئناف يحيل إلى المادة (٧٠) من قانون المرافعات ، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ ، فإن الدفع يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان . أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بتملكها أطيان النزاع بوضع اليد المادة الطويلة المكسبة للملكية وأن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع استناداً إلى أن الحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٦٤ مدنى جزئى أبو حماد — الذى تأيد استئنافاً بالاستئناف رقم ٥٣٧ سنة ١٩٧٠ مدنى الزفازيق الابتدائية — وقد تضمنت أسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون عليه وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المذكور لا حجية له لصدوره من محكمة غير مختصة قيمة بالفصل في ملكية الأطيان التى تبلغ مساحتها ٥ ف و ٣ ط و ١٢ س وتزيد في قيمتها عن ٢٥٠ ج .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن قواعد الاختصاص القيمي وإن كانت تتعلق بالنظام العام، إلا أن مخالفتها لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم، متى صدر من جهة قضائية لها الولاية في إصداره. وإذا كان الثابت أن الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٦٤ مدنى جزئى أبو حماد بين الخصوم أنفسهم صدر من جهة قضائية في حدود ولايتها، واشتمل في أسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون عليه لأطيان النزاع، فإنه يضحى نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى به. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه تناقضه مع حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٦٤ مدنى جزئى أبو حماد قضى بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٥ برفض الدعوى بالنسبة للطاعن الأول، وقد أصبح هذا القضاء نهائيا، إذ تأيد بالاستئناف رقم ٥٣٧ سنة ١٩٧٠ الزقازيق الابتدائية، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن الأول بالتضامن مع الطاعن الثانى بالربع، يكون قد تناقض مع حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٦٤ مدنى أبو حماد الجزئية — المؤيد حكمها استئنافيا — أنها قد رفعت ابتداء من المطعون عليه ضد الطاعن الأول وآخر .. بطلب نصيبه في محاصيل زراعية استنادا إلى عقد مزارعة وقضى برفضها بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦ بالنسبة للطاعن الأول وبعد أن نذبت المحكمة خيرا فيها وقدم تقريره وتبين أن الطاعنين هما واضعا اليد على أرض

النزاع غصباً ، عدل المطعون عليه طلبه مختصاً بالطاعنين للحكم عليها بالريع تأسيساً على الغصب ، مما مفاده أن المسألة التي كانت مطروحة في الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٦٤ وهي الطلب الموجه للطاعن الأول تأسيساً على عقد المزارعة الذي رفض يختلف موضوعاً وسبباً عن الدعوى الماثلة المطعون في حكمها المستندة إلى الغصب والتي قضى فيها بالزام الطاعن الأول بالتضامن مع الثاني بالريع ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض مع حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف الذي قضى بالتضامن بين الطاعنين تأسيساً على المادة ١٦٩ من القانون المدني ، في حين أن الدعوى ليست بطلب التعويض عن عمل غير مشروع ، فضلاً عن أنه لم يبين مدى العمل الضار الذي اتخذته أساساً لقضائه بالتضامن ومدى العلاقة بين ذلك وبين المطالبة بنصيب المطعون عليه في المحصولات الزراعية على أساس عقد المزارعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الخصومة المرددة فيه بين المطعون عليه والطاعنين تدور حول طلب الريع على أساس أن الطاعنين لا سند لهما في وضع يدهما على أرض النزاع مما يعد غصباً ، وخلص فيها الحكم المذكور صحيحاً - استناداً إلى تقرير الخبير فيها - إلى هذه النتيجة ، وكان الغصب في ذاته فعلاً ضاراً ، وكان الريع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني أنه إذا تعدد المسئولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، فإن الحكم إذ أيد

الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين متضامين بالريع ، يكون قد التزم الصحيح في القانون ، لا يغير من ذلك أن الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٦٤ المشار إليها قد أقامها المطعون عليه ابتداء لمطالبة والطاعن الأول بنصيبه في المحصولات ، إذ تنازل عن مخاصمه الأول ورفض طلبه ضد الطاعن الأول ثم عدل طلبه فيها إلى الحكم بالريع مختصا الطاعنين ، والعبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها ، لما كان ذلك ، فلما النوى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المنشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة، وحضرة السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، محمد علي هاشم وصلاح الدين
عبد العظيم .

(١٣٨)

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٦ القضائية :

ضرائب "الضريبة العامة على الإراد" .

الضرائب المباشرة أصلية أو إضافية . وجوب خصم مادفع منها في سنة المحاسبة بصرف
النثر عن سنوات استحقاقها — من وداء الضريبة العامة . خصم الحكم الضريبة الإضافية دون
التحقق من سداد الممول لها . خطأ في القانون .

النص في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٢٥ من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بالاصلاح الزراعي يدل على أنه من حق الممول
خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن
سنوات استحقاقها من وداء الضريبة العامة ، سواء كانت مفروضة من الدولة
أو من إحدى السلطات المحلية ، وسواء كانت ضريبة أصلية أو إضافية —
كالضريبة الإضافية المفروضة بمقتضى المادة ٢٥ من المرسوم بقانون ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية على
كل زيادة في أطياف الممول على مائتي فدان ، وتخصم هذه الضريبة كغيرها
من الضرائب المباشرة من وداء الضريبة العامة في السنة التي تسدد فيها حتى

يتم استيلاء الدولة على الأطنان الزائدة . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قام بنخصم الضريبة الإضافية من وعاء الضريبة في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ دون أن يتحقق من سداد تلك المبالغ في سنتي المحاسبة المذكورتين ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت صافي الإيراد العام للمطعون ضده عن السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ بالمبالغ الآتية : ١٢٤٤ ج و ٨٦٨ م ، ٣٥٦٠ ج و ٤٣٥ م ، ٢٧٤٠ ج و ٥٤ م وذلك عن الأطنان الزراعية والعقارات الميينة والقيم المنقولة والأرباح التجارية ، وإذا عترض وأحيل النلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٦٦/٢/٢٤ بتعديل صافي إيراد المطعون ضده إلى المبالغ الآتية : ٤١١٢ ج و ٨٠٨ م ، ٣٤٢٢ ج و ٩٣٥ م ، ٢٦٠٦ ج و ١٤ م عن سنوات النزاع على التوالي فقد أقام الدعويين رقمي ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ١٩٦٦ ضرائب دمنهور الابتدائية بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٥ حكمت المحكمة بعد ضمها وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص اعتراضات المطعون ضده وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت لحكمت بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ بتعديل صافي إيراد المطعون ضده إلى المبالغ الآتية : ٢١٩٨ ج و ٢٥٤ م ، ١٦٧٦ ج و ٢٠٩ م ، ١٩٩٢ ج و ٨٨٢ م عن سنوات النزاع على التوالي وذلك فيما عدا الأرباح التجارية والصناعية عن السنتين الأخيرتين ،

استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠ لسنة ٣٠ ق الاسكندرية (مأمورية دمنهور) ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بخصم مبلغ ١١٩٦ ج و ٩٣٠ م وهو يمثل الضريبة الإضافية عن الأطيان الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية من وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن سنة ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ استنادا إلى أن مأمورية الضرائب في تقرير فحصها - المودع بالملف الفردي - لم تمنع في خصمها إذا ما قدمت إليها الاستمارة رقم ٢٢٥ أموال " التي تفيد سدادها وأن هذه الضرائب قد سددت فعلا لمصلحة الأموال المقررة من التعويض المستحق للمطعون ضده بموجب الشهادتين الصادرتين من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلى مأمورية الضرائب المؤرختين ١٩٥٩/١١/١٨ و ١٩٥٩/١٢/١٢ وأن التأخير في سداد الضريبة الإضافية المذكورة يرجع إلى أن الأطيان الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى للملكية قد استولى عليها الإصلاح الزراعي لم يكن قد تم تقدير وعاء الضريبة الواجبة الأداء عن سنوات النزاع ، في حين أنه لا يخصم من التكاليف إلا تلك التي يكون الممول قد دفعها فعلا خلال سنة المحاسبة بصرف النظر عن السنة التي استحققت عنها أو فيها هذه الضرائب .

ومن حيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ على أنه " يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من : (١) (٢) (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ، ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات " ، والنص في المادة ٢٥ من

المرسـوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى على أنه "إبتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتى فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية"، يدل على أن من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة المحاسبة — بحرف النظر عن سنوات استحقاقها — من وعاء الضريبة العامة ، سواء كانت مفروضة من الدولة أو من إحدى السلطات المحلية ، وسواء كانت ضريبة أصلية أو إضافية — كالضريبة الإضافية المفروضة بمقتضى المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية على كل زيادة فى أطيان الممول على مائتى فدان ، وتخصم هذه الضريبة كغيرها من الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة فى السنة التى تسدد فيها حتى يتم استيلاء الدولة على الأطيان الزائدة ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قام بنخصم الضريبة الإضافية من وعاء الضريبة فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ دون أن يتحقق من سداد تلك المبالغ فى سنتى المحاسبة المذكورتين ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور بما يوجب نقضه .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدق العمار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فوده ، حسن النسي ، منير عبد المجيد ومجد إبراهيم خليل .

(١٣٩)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٦ القضائية :

حكم " الطعن في الحكم " . نقض . وكالة .

الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان
يمثله صفة في الطعن على الحكم بعد وفاته . إعتبار خصومة الطعن في هذه الحالة معدومة
ولا يصحها إجراء لاحق .

الطعن في الحكم — وعلى ما جرى به نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات —
لا يجوز إلا من المحكوم عليه ، وهو ما يقتضى أن يكون المحكوم عليه موجودا على
قيد الحياة في وقت رفع الطعن وإلا كانت الخصومة في الطعن معدومة
لا ترتب أثرا ولا يصحها إجراء لاحق إذ العبرة في الخصومة إنما هي بشخص
الخصم لا بشخص من يمثله ، فإذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع
الطعن ، فإنه لا يكون لمن كان يمثله ثمة صفة في الطعن في الحكم ، فإذا طعن
فيه كان الطعن باطلا لرفعه ممن لا صفة له فيه ، لما كان ذلك ، وكان
الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في القضية رقم . . . المقدمة من
الأستاذ . . . المحامي الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قبا على المحكوم
عليها . . . أنها كانت متوفاة قبل رفع الطعن ، فإنه لا تكون له صفة في رفعه
لوفاته من يمثله قبل رفع الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن بصفته قيا على المحجور عليها . . . أقام
الدعوى رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٧١ شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم
للحكم بالزام شركة جنرال موتورز — المطعون عليها الثانية — والمطعون عليها
الأولى بأن يدفع له متضامين . بلغ ١٠٠٠ ج تعويضا مؤقتا للمحجور عليها عن
إصابتها بعاهة فى المخ ناشئة عن انقلاب السيارة ماركة ” كورفير شيفروليه “
من إنتاج شركة جنرال موتورز والمملوكة للمطعون عليها الأولى التى كانت
تقودها وقت الحادث وكانت المحجور عليها بين ركابها ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٥
حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٤٢٦٣ سنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/١٥ حكمت المحكمة بتأييد
الحكم المستأنف ، طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه
الدائرة فى غرفة مشورة فأرت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها
صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن فى الحكم — وعلى ما جرى به نص المادة ٢١١ من قانون
المرافعات — لا يجوز إلا من المحكوم عليه ، وهو ما يقتضى أن يكون المحكوم عليه
موجودا على قيد الحياة فى وقت رفع الطعن وإلا كانت الخصومة فى الطعن
معدومة لا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق إذ العبرة فى الخصومة إنما

هى بشخص الخصم لا بشخص من يمثله ، فإذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع الطعن فإنه لا يكون لمن كان يمثله ثمة صفة فى الطعن فى الحكم ، فإذا طعن فيه كان الطعن باطلا لرفعه ممن لاصفة له فيه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر فى القضية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ أحوال شخصية أجنبى القاهرة المقدمة من الأستاذ ... المحامى الذى رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قىما على المحكوم عليها ... أنها كانت متوفاة قبل رفع الطعن ، فإنه لا تكون له صفة فى رفعه لوفاة من يمثله قبل رفع الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلا .

جاسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المشارين :
 صلاح الدين يونس ، محمد محمود الباجوري ، محمد وجدى عبد الصمد وصلاح الدين
 عبد العظيم .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٦ القضائية :

تقادم " تقادم مسقط " . ضرائب .

الإجراءات القائمة لتقادم دين الضريبة . ماهيتها . مجرد استدعاء الممول أو وكيله للنافذة .
 لا يعد ذلك إجراء قاطعاً لتقادم ضريبة التركات .

النص في المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن " ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالجز وبالمطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى " ، وفى المادة ٣٨٤ من ذات القانون على أن " ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً " ، وفى المادة ١/٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " ... وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى تنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن ... " وفى المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه " يعتبر تنبيهها قاطعاً للتقادم أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول " يدل على أن المقصود من الإخطار القاطع للتقادم هو الذى تمسك فيه مصلحة

الضرائب بحقها في دين الضريبة وأن الإقرار القاطع له هو الذي يقر فيه الممول صراحة أو ضمنا بأن دين الضريبة لا يزال في ذمته ، وإذا كان ذلك ، وكان مجرد استدعاء الممول أو وكيله للمناقشة لا ينطوي على تمسك مصلحة الضرائب بحقها في دين الضريبة فإنه لا يكون قاطعا للتقدم في مفهوم المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على اعتباره هذا الإجراء بذاته قاطعا للتقدم كما اعتبر تقدم وكيل الطاعنين لطلبات استخراج كشوف رسمية بامتلاكات المورث إقرارا من الطاعنين بوجود الدين في ذمتها دون أن يبين طبيعة هذه الطلبات وما تحتويه والجهة المقدمة إليها ، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين حددت صافي تركة المرحوم الدكتور ... المتوفى بتاريخ ١٩٥١/١/٢٨ بمبلغ ٢٦٤٣٣ ج و ٧٠١ م وإذا عترض الورثة على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩ رفض الدفع بالتقدم وإعادة الملف للأمرية لتعديل قيمة التركة وفق المبادئ التي حددتها اللجنة في قرارها فقد أقاموا الدعوى رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٦٣ ضرائب القاهرة الابتدائية طلبوا فيها الحكم أصليا بسقوط حق مصلحة الضرائب في ضريبة التركات ورسوم الأيلولة المستحقة على تركة مورثهم واحتياطيا بتعديل قرار اللجنة فما يتعلق بالمبادئ التي وضعتها بالنسبة لمحجية الأحكام الابتدائية الصادرة عن النشاط التجاري في تقويم عناصر التركة عند

تحديد قيمتها وكذلك بالنسبة للشهرة ، وبتاريخ ١٣/٩/١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه ، إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٨ لسنة ٨٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ٥/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحق في ضريبة التركات ورسم الأيلولة عن تركة المرحوم الدكتور ... ، طعن مصلحة الضرائب في ذلك الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٦ ق ، وبتاريخ ٢/١/١٩٧٤ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف التي قضت بتاريخ ١٩/١/١٩٧٦ مجددا بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر دعوة المأمورية وكيلهما للناقشة بتاريخ ٢٣/٦/١٩٥٣ وقيام هذا الأخير في ٢٧/٦/١٩٥٥ بتحرير طلبات باستخراج كشوف رسمية لممتلكات المورث إجرائين قاطعين للتقادم في مفهوم المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٣٨٤ من القانون المدني في حين أن الإخطارات التي تعتبر تنبيها قاطعا للتقادم وهي الإخطارات بعناصر الضريبة وبالربط فقط وأن تقديم المحاسب لطلبات استخراج كشوف رسمية لممتلكات المورث لا يعتبر إقرارا منهما بدين الضريبة .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٨٣ من القانون المدني على أن ” ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أوفى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى “ وفي المادة ٣٨٤ من ذات القانون على أن ” ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقرارا صريحا أو ضميا ... “ وفي المادة ١٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه ” ... وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون

المدنى تنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى بلان الطعن . . . وفى المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه " تعتبر تنبيهها قاطعا " للتقدم أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدهما إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول " ، يدل على أن المقصود من الإخطار الفاعل للتقدم هو الذى تمسك فيه مصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة وأن الإفراز الفاعل له هو الذى يقر فيه الممول صراحة أو ضمنا بأن دين الضريبة لا يزال فى ذمته ، وإذ كان ذلك ، وكان مجرد استدعاء الممول أو وكيله للمناقشة لا ينطرى على تمسك مصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة ، فإنه لا يكون قاطعا للتقدم فى مفهوم المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار هذا الإجراء بذاته قاطعا للتقدم ، كما اعتبر تقديم وكيل الطاعن لطلبات استخراج كشوف رسمية لممتلكات المورث إقرارا من الطاعنين بوجود الدين فى ذمتهم دون أن يبين طبيعة هذه الطلبات وما تحتويه والجهة المقدمة إليها ، فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالقصور متعينا نقضه — ولما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، ابراهيم فوده ، حسن السر ومخير عبد المجيد .

(١٤١)

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٦ القضائية :

(١) حكم " تسبيب الحكم " . بطلان .

خلو أمواب الحكم المطعون فيه مما قدمه الخصوم من طلبات ودفاع ودفع وخلاصة للأدلة الواقعية في الدعوى . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .

(٢) حكم " نسخة الحكم الأصلية " .

المبرة في الحكم هي بالنسخة الأصلية له . مسودة الحكم . لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم . وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته . عدم جواز تصحيحه بورقة خارجة عن الدعوى .

١ — توجب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٣ أن يشتمل الحكم على أسبابه الواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعاتهم ودفاعهم الجوهرى الذى تتأثر به نتيجة النزاع ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى وربت البطلان جزاء على إغفالها أو القصور فيها ، لما كان ذلك ، وكان ، البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن منازعة طرفيه تدور حول المطالبة بقيمة سند إذنى مؤرخ ١٩٧٣: ١١/١ دفع بأنه حرر بمناسبة عملية تجارية وضمائنا لها وهو موضوع يغير

وقائع الحكم المستأنف الذى يدور الحلاف بين طرفيه حول فوائد ما لم يدفع من الثمن ، مما تكون أسباب الحكم المطعون فيه قد خلت مما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية مخالفاً بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مخالفة تستوجب نقضه .

٢ - العبرة فى الأحكام هى بالنسخة الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهى التى تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ومسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم ، وقد قدمت الصورة الرسمية مع هذا الطعن من واقع نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى وتعلق بها حق الطاعن وتبين أنها تغاير فى وقائعها وقائع الدعوى المسائلة ، ومن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته ، بحيث لا تقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأية طريقة من طرق الإثبات ، كما لا يقبل التصحيح بناء على ورقة أجنبية عن الدعوى التى صدر فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٤ المنصورة الابتدائية قبل الطاعنين ابتغاء الحكم بالزامهما متضامين بأن يؤديا لهما مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وقالوا شرحا لذلك إن الطاعنين كانا قد ابتاعا منهما أرضا زراعية وتخلفا عن سداد مبلغ ٤٤٣٧ جنيه و ١٤٠ مليم من الثمن ورغم حصولهما على حكم نهائى به فقد امتنعا عن سداده وبقيت الأرض المبيعة تحت يدهما

ينتفعان بها ويحصلان على ثمارها . ولما كان يحق لهما المطالبة بفوائد ما لم يدفع من اثمن ، وهى فى تقديرهما لا تقل عن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه فقد أقاما هذه الدعوى بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يؤدبا للطعون عليهما مبلغ ١٧٦٣ جنيه و ٥٣١ مليم تأسيسا على أن المبلغ يعادل الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ البيع حتى تاريخ إيداع باقى الثمن استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٣٧٠ سنة ٢٦ ق المنصورة وفيه تمسك الطاعنان بعدم أحقية المطعون عليهما لأية فوائد لأن من ضمن الباقي من الثمن مبلغ ٢١١٣ جنيه و ٨٦٠ مليم دين للبنك العقارى وثمة ديون أخرى محملة بها الأرض المبيعة كما تمسك الطاعنان بسقوط الفوائد بالنسبة لما زاد عن خمس سنوات من المدة المطالب بالفوائد عنها . وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٩ - حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وذلك وفق الثابت بصورة الحكم الرسمية المقدمة من الطاعنين مع الطعن لذى جاءت أسبابه متضمنة وقائع نزاع آخر خاص بدعوى أخرى غير الدعوى المسائلة وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٦ حرت محكمة استئناف المنصورة مذكرة لمحكمة النقض تضمنت خطأ الصورة الرسمية المودعة مع الطعن والى سبق تسليمها للطاعنين . وفى ذات التاريخ صدر قرار محكمة الاستئناف بتصحيح نسخة الحكم الأصلية الصادر فى الاستئناف رقم ٣٧٠ لسنة ٢٦ ق بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ كما صدر قرار بتصحيح الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٢٦ ق وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٩ كما صدر قرار بتصحيح الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق وأرقت صورتين من نسخة الحكم مؤشرا على كل منهما بالتصحيح لذى أجرته المحكمة طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم نظر الطعن فى غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر . وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث أن الطاعنين ينبغي أن على الحكم المطعون فيه بطلانه ذلك أنه يجب أن يكون الحكم مشتملا على عرض مجمل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم وملخص لدفعاتهم وأوجه دفاعهم ورتبت البطلان على القصور في أسباب الحكم الواقعية وهو الأمر الذي خلا منه الحكم المطعون فيه إذ الثابت من مدونات ذلك الحكم أنه سرد وقائع تخالف تماما وقائع الدعوى الماثلة كما أنه خلا عن بيان أوجه دفاع الخصوم مما يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٣ توجب أن يشتمل الحكم على أسبابه الواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعاتهم ودفاعهم الجوهرى الذى تتأثر به نتيجة النزاع وإيتغير به وجه الرأى فى الدعوى ورتبت البطلان جزاء على إغفالها أو القصور فيها . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن منازعة طرفيه تدور حول المطالبة بقيمة سند إذنى مؤرخ ١٩٧٣/١١/١ دفع بأنه حرر بمناسبة عملية تجارية وضمائنا لها وهو موضوع يغير وقائع الحكم المستأنف الذى يدور الخلاف بين طرفيه حول فوائد ما لم يدفع من الثمن مما تكون أسباب الحكم المطعون فيه قد خلت عما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية مخالفا بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مخالفة تستوجب نقضه ، ولا يغير من ذلك إحالة الحكم المطعون فيه على حكم محكمة أول درجة ذلك أن هذه الإحالة منها وهو بصدد موضوع يغير واقعة الدعوى الماثلة لا تجد محلا فى الحكم المستأنف . ولا يغير من ذلك أيضا ذلك التصحيح الذى أجرته محكمة الاستئناف فى رقم الاستئناف وأسماء الخصوم ووقائعه على ذات الحكم بعد أن تبين اختلاطه بحكم آخر ذلك أن العبرة فى الأحكام هى بالنسخة الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع

عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور التنفيذية وغيرها من الصور وأن مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم وقد قدمت الصورة الرسمية مع هذا الطعن من واقع نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى وتعلق بها حق الطاعن وتبين أنها تغاير في وقائعها وقائع الدعوى المسائلة ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما تنقضى فيه من البيانات الجوهرية بأية طريقة من طرق الإثبات كما لا يقبل التصحيح بناء على ورقة أجنبية عن الدعوى التي صدر فيها .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ٤ وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم فوده ، حسن النسر ، مبر عبد المجيد ومحمد ابراهيم خليل .

(١٤٢)

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٤١) إصلاح زراعي . إيجار . ” إيجار الأرض الزراعية ” . تأميمات
هينة . ” الرهن الحيازي ” .

(١) مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلاصه من العين إلا إذا أخل بالتزام
جوهرى فى القانون أو العقد . م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم
بالنظام العام .

(٢) الدائن المرتهن الذى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حته فى تأجيرها للغير .
عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الإيجار تلقائيا فى مواجهة المدين الراهن
ومن ائخرى منه العقار .

١ — تنص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه ” لا يجوز للتأجير أن يطلب
إخلاء الأطياف المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد ،
إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد . ويقع
باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا
القانون ” . وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون تعديلها أنه منذ العمل
بقانون الإصلاح الزراعي صدرت قوانين متتالية بامتداد عقود إيجار الأراضى

الزراعية ، حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ، ولذلك رأت النص على عدم جواز طلب إخلاء الأقطان المؤجرة إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به فى القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأما كن وبطلان كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ، مما مفاده أن المشرع ألغى حق مؤجر الأقطان الزراعية فى إنهاء الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حماية له ، أسوة بما اتبعه بالنسبة لمستأجر الأما كن ، وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام يحميه من إخلاله من الأرض التى يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله ، ما دام المؤجر كان صاحب صفة تحوله التأجير وقت إبرام العقد ، ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى .

٢ - للدائن المرتهن متى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك ، فإذا أجزها إلى الغير كان صاحب صفة فى هذا التأجير ، وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقض بانقضاء الرهن بل يمتد تلقائيا فى مواجهة الراهن . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن عقد الإيجار الصادر من الدائن المرتهن - المطعون عليه الخامس - إلى الطاعنين قد حرر وأثبت فى دفاتر الجمعية التعاونية طبقا للقانون ، فإنه يمتد - حتى بعد انقضاء الرهن - فى مواجهة المدينين الراهتين - المطعون عليهما الثالثة والرابعة - اللتين تحلان محل الدائن المرتهن - المطعون عليه الخامس - كؤجرين ، ويحل من بعدهما كمؤجر المشتريان منهما المطعون عليهما الأول والثانى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

و حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثاني ، أقاما الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ١٩٧٤ إسهاج الابتدائية بطلب الحكم بانقضاء عقد الرهن المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٥ الصادر من المطعون عليهما الثالثة والرابعة إلى المطعون عليه الخامس وعقد الايجار المؤرخ ١٩٧١/١٠/١ المتضمن تأجير المطعون عليه الخامس إلى الطاعنين ٣ ف و ٢١ ط مبينه بعقدى الايجار والرهن وعقد البيع المسجل برقم ١٤٨٥ في ١٩٧٣/٣/٢٦ الذي تبين من مراجعته أن حقيقة مساحتها ٣ ف و ١٤ ط و ١١ س ، والزام المطعون عليهما الثالثة والرابعة والخامس بتسليمها إليهما تسليما فعليا بعد انتهاء زراعة سنة ١٩٧٤ . وقالوا شرحا لها أنهما اشتريا أرض النزاع من المطعون عليهما الثالثة والرابعة بعقد ابتدائي مؤرخ ١٩٧٣/٣/١٥ سجل بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦ برقم ١٩٨٥ ، وقاما بسداد دين الرهن إلى المطعون عليه الخامس الدائن المرتهن الذي أشر على عقد الرهن بهذا التخالص . وأن الأخير كان قد أجر أرض النزاع إلى الطاعنين بالعقد المؤرخ ١٩٧١/١٠/١ الذي ينتهى بانقضاء الرهن . دفع الطاعنان بصورية عقد الرهن وببفاد عقد الايجار الصادر من الدائن المرتهن في حق المدين الراهن المطعون عليهما الثالثة والرابعة ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/١٩ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لاثبات صورية عقد الرهن واستئجار الطاعنين لأرض النزاع من المطعون عليهما الثالثة والرابعة قبل استئجارها من المطعون عليه الخامس . وفي ١٩٧٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما الأول والثاني هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٧٨ لسنة ٥١ ق أسبوط . وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم للمستأنف وأجابت

المطعون عليهما الأول والثاني إلى طلباتهما سألقة البيان . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانتهاء عقد إيجار أطيان النزاع الصادر من الدائن المرتهن إليهما بانقضاء عقد الرهن ، لأن الدائن المرتهن ينصرف إليه دون المدين الراهن آثار الإيجار سيما وأن عقد الرهن لم يتضمن الإذن للدائن بالتأجير للغير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق لأن الدائن المرتهن ، رهن حيازة يعتبر وكلاء عن المدين الراهن في إدارة العين المرهونة وقبض ريعها ، ومن ثم تسرى أعمال الوكيل على الأصل ولا ينقض عقد الإيجار الذي أبربه الدائن المرتهن بانقضاء الرهن ، بل يسرى على الأصل ، ولأنه ليس صحيحا أنه يقبض الغلة أصيلا عن نفسه ، وإلا لما كان ملزما بأن يقدم للمدين الراهن حسابا عما قبضه من الغلة لأجراء عملية الاستهلاك . فضلا عن أن عمدة الرهن المؤرخ ١٥/١٠/١٩٥١ أباح للدائن المرتهن زراعة الأرض واستغلالها بكافة الطرق المشروعة قانونا ، وإن التعميم في التعبير بحق استغلال العين المرهونة بكافة الطرق المشروعة قانونا بعد التخصيص بأن للدائن الحق في زراعتها ، يتضمن قطعاً حق الدائن في تأجير العين للغير .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أن المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه " لا يجوز للتأجير أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد . إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ويقع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام

المنصوص عليها في هذا القانون وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون تعديلها، أنه منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعي صدرت قوانين متتالية بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية ، حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ، ولذلك رتب النص على عدم جواز طلب إخلاء الأقطان المؤجرة إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأما كن وبطلان كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ، مما مفاده أن المشرع، ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية في إنهاء الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حماية له ، أسوة بما اتبعه بالنسبة لمستأجر الأما كن وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام يحبه من إخلائه من الأرض التي يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله ، ما دام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد ، ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدنى .

لما كان ذلك ، وكان للدائن المرتهن متى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك ، فإذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفة في التأجير ، وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضى بانقضاء الرهن بل يمتد تلقائيا في مواجهة الراهن . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن عقد الإيجار الصادر من الدائن المرتهن — المطعون عليه الخامس — إلى الطاعنين ، قد حرر وأثبت في دفاتر الجمعية التعاونية طبقا للقانون ، فإنه يمتد حتى بعد انقضاء الرهن في مواجهة المدينين الراهنتين — المطعون عليهما الثالثة والرابعة اللتين تحلان محل الدائن المرتهن — المطعون عليه الخامس كؤجرين ويحل من بعدهما كؤجر المشترين — المطعون عليهما الأول والثانى ويجرى عليهم جميعا حكم القانون بامتداد عقد الإيجار فلا يجوز إخلاء الطاعنين من الأرض التي يستأجرانها طالما أنهما لم يخلا بأى التزام جوهرى يقضى به القانون.

أو العقد . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم ، فإن عقد إيجار المستأنف عليهما الرابع والخامس يمتد بقوة القانون في مواجهة الدائن المرتهن ومن بعده المدينيتين الراهنتين ومن بعدهما المشتريين منهما ، فلا يسوغ طردهما من العين المؤجرة ويتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف في هذا الخصوص مع إلزام المستأنفين بمصروفات الاستئناف .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد صيف الدين سابق ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الهاجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وصيحي
وزق دارد .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٠ القضائية :

(٢٠١) إيجار "التأجير من الباطن" . إثبات . حكم . دعوى
"الطلبات" .

(١) إقامة المستأجر المأجور بالخارج بصفة مؤقتة . جواز تأجيره المكان
المؤجر له للتأجير مفرشا أو غير مفروش . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم اشتراط أن يكون
التأجير لذات الغرض من الإجارة الأصلية إخلاء المستأجر لتغيير هذا الغرض . مرهون
بطلب المؤجر .

(٢) إقامة المستأجر المأجور بالخارج . الأمل فيها أنها مؤقتة ما لم يثبت طلب الإزالة
الدامنها .

١ - خولت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
للمستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة
أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش دون أن تورد قيودا خاصا
بأن يكون التأجير لنفس الغرض الذي أجز المكان من أجله ، والمشرع وأن
رب على تغيير المستأجر لهذا الغرض دلى الوجه المبين بالفقرة (ج) من
المادة ٢٣ من القانون سالف الإشارة جزاء هو الإخلاء إلا أنه جعل توقيعه

مرهونا بطلب المؤجر ، وإذ كان المطعون ضدهما - المؤجران - لم يؤسسا دعواهما - بطلب الإخلاء - على تغيير الطاعة - المستأجره - لوجه الاستعمال ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جعل من عدم التزام الطاعة الغرض من استئجار عين النزاع عند تأجيرها من الباطن دعامة لقضائه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

٢ - الأصل في إقامة الشخص الذى ينتسب بجنسيته إلى مصر خارجها أنها مؤقتة . ما لم يثبت طالب الإخلاء استدامتها وكان المطعون ضدهما - المؤجران - لم ينازعا فيما تدعيه الطاعة - المستأجرة - من أن أقامتها بالخارج مؤقتة ، وكان ما استدل به الحكم المطعون فيه على استدامه هذه الإقامة من أن التنويه في عقد الشركة المقدم منها عن أقامتها بالكويت جاء بعبارة عامة مطلقة لا يكفي للتدليل على أنها تقيم بالخارج إقامة مستديمه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٥ والزام الطاعة بإخلاء العين المؤجرة ونسليمها لها خالية ، وقالوا شرحا لها أنه بموجب هذا العقد استأجرت الطاعة الشقة المبينة بالنصحية لمزاولة عمل تصميم الأزياء ثم أجزتها من الباطن أو تنازلت عن إيجارها لآخرين دون إذن

منهما بذلك ، وبتاريخ ١٧/١/١٩٧٤ حكمت المحكمة بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١/١٠/١٩٦٥ والزمّت الطاعنة بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للطعون ضدهما . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٥ لسنة ٩١ القاهرة ، وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم رفض دفاعها القائم على حقها في التأجير للغير دون إذن المالك وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تبعا لإقامتها مؤقتا خارج الجمهورية مستندا في ذلك إلى عدم تقديمها الدليل على أن إقامتها بالخارج مؤقتة ، ولأنها أجرت العين لغير الغرض الذي استأجرتها من أجله ، في حين أن إقامة المصري بالخارج الأصل فيها أنها مؤقتة ، وعلى من يدعى خلاف ذلك أن يقيم الدليل عليه ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تستجب إلى طلبها أحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الإقامة بالخارج مؤقتة ، كما أن المطعون ضدهما لم يؤسسا دعواهما على تغيير الغرض من الإجارة مما يكون معه الحكم قد أضاف سببا للدعوى لم يستند إليه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذاك أنه لما كانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بحقها في تأجير عين النزاع من باطنها للغير دون إذن المالك عملا بالمادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ باعتبار أن إقامتها بالخارج مؤقتة ، وكانت الفقرة الثانية من هذه المادة قد خوات للاستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة إقامة بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش دون أن تورد قيودا خاصا بأن يكون التأجير لنفس الغرض الذي أجر المكان من أجله ، وكان المشرع وأن رتب على تغيير المستأجر لهذا الغرض على الوجه المبين بالفقرة (ح) من المادة ٢٣ من القانون سالف الإشارة جزاء هو الإخلاء إلا أنه جعل توقيع مرهونا بطلب المؤجر ،

وكان المطعون ضدهما لم يؤسسا دعواهما على تغيير الطاعنة لوجه الاستعمال ،
 فان الحكم المطعون فيه إذ جعل من عدم التزام الطاعنة الغرض من استئجار
 حين النزاع عند تأجيرها من الباطن دعامة لفضائه يكون قد اخطأ في تطبيق
 القانون — لما كان ذلك ، وكان الأصل في إقامة الشخص الذي ينتسب
 بجنسيته إلى مصر خارجها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب الإخلاء استدامتها ،
 وكان المطعون ضدهما لم ينازعا فيما تدعيه الطاعنة من أن إقامتها بالخارج مؤقتة ،
 وكان ما استدل به الحكم المطعون فيه على استدامة هذه الإقامة من أن التنويه
 في عقد الشركة المقدم منها عن إقامتها بالكويت جاء بعبارة عامة مطلقة لا يكفي
 للتدليل على أنها تقيم بالخارج إقامة مستديمة فإنه يكون معيبا أيضا بالقصور في
 التسيب مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب ، وعلى أن يكون
 مع النقض الإحالة .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار : أحمد صوف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه منجر ، وإبراهيم محمد فراج ، ومبجى
رزق داود .

(١٤٤)

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٦ القضائية :

إيجار . "تحديد الإجرة" . نظام عام .

عقود إيجار الأماكن . حظر الاتفاق فيها على أجرة تزيد على الأجرة القانونية . جواز
الاتفاق على أجرة أقل . تخفيض الأجرة التعاقدية اتفاقاً بين الطرفين . وجوب الاعتداد بهذا
الاتفاق عند تحديد الأجرة القانونية .

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن النص فى قوانين إيجار الأماكن على تحديد
أجرتها ببلغ معين ، مقرر لمصلحة المستأجر وهو فى نفس الوقت متعلق بالنظام
العام بحيث يحظر الاتفاق على أجرة تزيد على تلك الأجرة التى حددتها القانون
القانون ولكن يجوز الاتفاق على أقل منها ، فالاتفاق على زيادتها عن الحد
القانونى يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لا يعتد به ويؤخذ بالأجرة القانونية . لما كان
ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الأجرة الحقيقية التى تم التعاقد عليها كانت
أربعة جنيهات شهرياً وقد اتفق الطاعن — المستأجر — والمطعون عليه —
المؤجر — على تخفيضها إلى مبلغ ٢ ج و ٤٠ م وتمسك الطاعن بذلك أمام محكمة
الموضوع وطلب تخفيضها إلى مبلغ ١ ج و ٢٦٠ م ، وكان هذا التخفيض الاتفاقى
ملزماً للطرفين خلال مدة الإيجار المتفق عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حدد

الأجرة الشهرية لعين النزاع بما يزيد عن تلك الأجرة المتفق عليها على أساس التزام الطرفين بالأجرة القانونية ، يكون قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٢٧ سنة ١٩٧١ مدني كلي كفر الشيخ للحكم بتنفيذ أجرة الدكان المبين بالصحيفة إلى ج ١ و ٤٠ م وقال بياناً لدعواه أنه استأجر من المطعون عليه الدكان سالف البيان بعقد مؤرخ في ١/٧/١٩٥٥ بأجرة شهرية قدرها ٤ ج خفضت اتفاقاً إلى ٢ ج و ٥٦٠ م وقد تبين له أن الأجرة القانونية مبالغ ١ ج و ٤٠ م ، وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتخفيض الأجرة إلى ٣ ج و ١٠٤ م شهرياً ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ س ٨ ق طنطا (مأمورية كفر الشيخ) ، كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ٢٩ س ٨ ق طنطا (مأمورية كفر الشيخ) ، وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٦ بتعديل الحكم المستأنف وتخفيض أجرة العين إلى مبلغ ٣ ج و ٨٨٠ م اعتباراً من ١/١/١٩٦٢ ، وإلى مبلغ ٣ ج و ١٠٤ م اعتباراً من ١/٣/١٩٦٥ ، وإلى مبلغ ٣ ج و ٢٢٤ م شهرياً اعتباراً من ١/٧/١٩٦٨ وذلك بخلاف رسم النظافة . طعن المستأجر على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الأجرة الاتفاقية لعين النزاع ومقدارها ٢ ج و ٥٦٠ م شهريا تزيد عن الأجرة القانونية وطلب تخفيضها إلى الحد القانوني وقدره ١ ج و ٤٠ م شهريا غير أن الحكم المطعون فيه قضى بتحديد الأجرة الشهرية لتلك العين بما يزيد عن الأجرة المتفق عليها ، وإذ كان القانون يبيح الاتفاق على تأجير العين بأجرة أقل من الأجرة القانونية ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه وإن كان — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في قوانين إيجار الأماكن على تحديد أجزتها بمبلغ معين مقرر لمصلحة المستأجر وهو في نفس الوقت يتعلق بالنظام العام بحيث يحظر الاتفاق على أجرة تزيد على تلك الأجرة التي حددها القانون ولكن يجوز الاتفاق على أقل منها ، فالإتفاق على زيادتها عن الحد القانوني يقع باطلا بطلانا مطلقا لا يعتد به ويؤخذ بالأجرة القانونية . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الأجرة الحقيقية التي تم التعاقد عليها كانت أربعة جنيهات شهريا ، وقد اتفق الطاعن والمطعون عليه على تخفيضها إلى مبلغ ٢ ج و ٢٦٠ م ، وتمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع ، وطلب تخفيضها إلى مبلغ ١ ج و ٤٠ م ، وكان هذا التخفيض الاتفاقى ملزم للطرفين خلال مدة الإيجار المتفق عليها فإن الحكم المطعون فيه — إذ حدد الأجرة الشهرية لعين النزاع بما يزيد عن تلك الأجرة المتفق عليها على أساس التزام الطرفين بالأجرة القانونية يكون قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحي رزق داود .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) وكالة " الوكيل المستخر " . عقد .

الوكيل المستخر . من يتعاقد لحساب الموكل دون أن يعلن وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته
نائباً . عدم انصراف أثر العقد للوكيل في هذه الحالة . الاستثناء . م ١٠٦ مدني .

(٢) إيجار . حكم " ما يعد قصورا " . وكالة .

في الحكم لوكالة المندوب بصفته نائباً عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إختفائه
بمقتضى انصراف أثر العقد للمؤجر إعمالاً لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور .

١ — النص في المادة ١٠٦ من القانون المدني على أنه " إذا لم يعلن المتعاقد
وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً ، فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل
دائناً أو مديناً إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم
بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب " .
ينصرف إلى حالة الوكيل المستخر وهو من يتعاقد لحساب الموكل ولكنه
لا يعلن — وقت إبرام العقد — أنه يتعاقد بصفته نائباً ، ولذلك فإن أثر العقد
لا يضاف إلى الموكل دائناً أو مديناً ، ويستثنى من ذلك حالتان ، وهما ما إذا
كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب
الموكل ، وحالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل

وفي هاتين الحالتين إذا كشف الموكل عن صفته كان له الرجوع مباشرة على الغير، كما يكون للغير أن يرجع عليه .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الثابت بالشكوى الإداري المقدمة صورتها من الطاعن أنه يدعى أنه استأجر من المطعون عليه الشانئ الشقة محل النزاع ولم يثبت بالعقد أنه صدر من المطعون عليه المذكور بصفته وكيلًا عن مالكتي العقار ولا يكفي اقياس وكالاته أنه ابن لإحدهما ، واستند لهذا في القضاء بطرد الطاعن . وكان هذا الذي أورده الحكم من نفى وكالة المطعون عليه الثاني لأنها لم تذكر في عقد الإيجار ولأن مجرد بنوته لإحدى المالكتين لا تتوافر بها الوكالة لا يكفي لحمل قضائه في هذا الشأن لأن الوكيل يجوز أن يكون مسخرًا فلا يكشف عن صفته في العقود التي يبرمها ومع ذلك تنفذ هذه العقود ويضاف أثرها للوكل في الحالتين - وهما ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل - المنصوص عليهما في المادة ١٠٦ من القانون المدني ، وقد ترتب على خطأ الحكم هذا أنه حجب نفسه عن بحث توافر شروط الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٦ سائفة الذكر ، بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن - تتصل في أن المطعون عليها الأولى ومورثة باقى المطعون عليهم أقامتا الدعوى رقم ٢٣٠٧ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم

بطرء الطاعن من الشقة الموضحة بالصحيفة وقالتا بياناً لدعواهما أن الطاعن اغتصب عين النزاع خلال غيبتهما عنها ، أجاب هذا الأخير على الدعوى بأن المطعون عليه الثانى — المدخل فى الدعوى — أجراها له بصفته وكيلاً عن المدعيتين — وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٣ حكمت المحكمة بالطرء . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤٦ س ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٣٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض على المحكمة ق غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينعاى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه استأجر الشقة من المطعون عليه الثانى بصفته وكيلاً عن المطعون عليها الأولى ومورثة باقى المطعون عليهم فى إدارة المنزل الكائن به تلك الشقة ، واستدل على هذا ، بأن المطعون عليه الثانى المذكور كان يظهر بمظهر المالك بتأجيره باقى شقق العقار وحررت مخالفات أشغال الطريق بمناسبة تشوين مواد البناء باسمه ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الوكالة ، ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع مما يعيبه بمخالفة القانون والقصور .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك بأن النص فى المادة ١٠٦ من القانون المدنى على أنه ” إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً ، فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل دائناً أو مديناً ، إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب “ ينصرف إلى حالة الوكيل المسخر وهو من يتعاقد لحساب الموكل ولكنه لا يعلن وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً ، ولذلك فإن أثر العقد لا يضاف إلى الموكل دائناً أو مديناً ويستثنى من ذلك حالتان ، وهما حالة ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن

يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل وفي هاتين الحالتين إذا كشف الموكل عن صفته كان له الرجوع مباشرة على الغير كما يكون للغير أن يرجع عليه طبقاً لأحكام الوكالة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الثابت بالشكوى الإداري المقدمة صورتها من الطاعن أنه يدعى أنه استأجر من المطعون عليه الثاني الشقة محل النزاع ولم يثبت بالعقد أنه صدر من المطعون عليه المذكور صفته وكلاء عن مالك العقار ولا يكفي لقيام وكالته أنه ابن لإحدهما ، واستند لهذا في القضاء بطرد الطاعن وكان هذا الذي أورده الحكم من نفى وكالة المطعون عليه الثاني لأنها لم تذكر في عقد الإيجار ولأن مجرد بنوته لإحدى المالكيتين لا تتوافر بها الوكالة لا يكفي لحمل قضائه في هذا الشأن لأن الوكيل يجوز أن يكون مسخراً فلا يكشف عن صفته في العقود التي يبرمها ومع ذلك تنفذ هذه العقود ويضاف أثرها لموكل في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ١٠٦ من القانون المدني ، وقد ترتب على خطأ الحكم هذا أنه حجب نفسه عن بحث نوافر شروط الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٦ سائفة الذكر بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويتعين نقضه ، دون حاجه لبحث باقي الأسباب .

جاسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين مابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم محمد هائم ، محمد طه منجر ، ابراهيم محمد فراج وصبحي
رزق داود .

(١٤٦)

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ القضائية :

إيجار . " مدة العقد " .

الاتفاق على مدة هذه الإيجار . تحديد الطرفين انتهاء العقد بأمر مستقبل غير محقق
الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائه . وجوب اعتبار العقد منقضا للفترة المحددة
لرفع الأجرة .

مفاد نص المادة ٥٦٣ / ١ من القانون المدني أنه كلما تعذر معرفة
الوقت الذي جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهي إليه العقد بأن لم تحدد له مدة
ينتهي بانتهائها ، أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ
الذي ينتهي إليه على وجه التحديد أو ربط انتهاءه بأمر غير محقق الوقوع ،
أو استحالة معرفة التاريخ الذي قصد المتعاقدان أن يستمر إليه ، ففي هذه
الحالات جميعا لا يمكن معرفة متى ينتهي العقد وحلا لما يمكن أن ينشأ
عن هذا من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منقضا للفترة
المحددة لرفع الأجرة ، وإذا كانت الطاعنة — المناجرة — لم تقدم ما يثبت
صدور قرار بنزع ملكية الأرض المؤجرة فان ما ذهب إليه الحكم من أن
الاتفاق على اعتبار مدة العقد ممتدة حتى صيرورة قرار نزع الملكية نهائيا ،
هو أمر مستقبل غير محقق الوقوع مما يعتبر معه عدم الإيجار في حكم

المؤبد بمعنى أن مدته تصبح غير معروفة هذا الذي أورده الحكم يجعل العقد طبقاً لنص المادة ٥٦٣ / ١ من القانون المدني مائة المذكور منعقداً للفترة المعينة لدفع الأجرة (١) وهي كل شهر ، ولا محل لافتراض مدة للعقد طالما كانت عباراته لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، أو القياس على نص خاص بحالة أخرى أو أخذاً بنص ورد في مشروع التقنين المدني ثم استبعد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بالزام المطعون عليهم بتحرير عقد إيجار عن قطعة الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة ، تأسيساً على أنها تستأجر من المطعون عليهم قطعة الأرض المبينة بالصحيفة والتي أقامت عليها ورشة ميكانيكية لقاء أجرة شهرية قدرها مائة جنيه لمدة تبدأ من ١/١/١٩٧٤ وتنتهى بصيرورة قرار نزع ملكيتها للنفعة العامة نهائياً ، وقد امتنعوا عن تحرير عقد الإيجار لها — وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد الإيجار المنعقد بين الطرفين بتأجير المطعون عليهم للطاعنة أرض النزاع لمدة تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتنتهى بصيرورة قرار نزع ملكيتها للنفعة العامة العامة نهائياً لقاء أجرة شهرية قدرها مائة جنيه — استأنف المطعون عليهم

(١) راجع نكض ١٩٧٦/٦/٢٠ بمجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٧ ع ٢ ص ٦٩٩ .

هذا الأخيرة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٨٢ لسنة ٩٢ ق القاهرة ،
وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٦ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بجعل مدة
العقد ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتنتهى فى آخر ديسمبر
سنة ١٩٧٦ وأيدته فيما عدا ذلك - طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ،
وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره . وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالأسباب الثانى
والثالث والخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
والقصور فى السبب . وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه ذهب
إلى أن عقد الابحار موضوع التداعى فى حكم المؤبد لأن احتمال صدور
قرار بنزع ملكية أرض النزاع للمنفعة العامة هو مجرد أمر مستقبل غير محقق
الواقع . فى حين أن هذا التفسير خروج على عبارات العقد وحقيقة
الواقع . ذلك أنه قد صدر قرار من السلطة المختصة بنزع ملكية أرض
النزاع للمنفعة العامة ويتم تنفيذه بأوامر حداثتها السلطة العامة . فهو
أمر واقع ومحقق ولا دخل للطاعنة فى التراخى فى تنفيذه على عين النزاع .
وإذ تدخل الحكم المطعون فيه بتعديل مدة العقد إلى ثلاث سنوات فإنه
يكون قد خالف شروط العقد وهو شريعة المتعاقدين .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة
فى تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدين لإستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها
التكييف الصحيح ، وإذا لم تقدم الطاعنة ما يفيد صدور قرار بنزع ملكية
أرض النزاع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لعبارات
العقد المؤرخ ١٩٧٤/٣/٩ "أورد قوله" إن مفاد ذلك أن اتفاقاً تم بين المذكورين
— الطاعنة والمطعون عليهم — على الإجارة وعملها ومقدار الأجرة وإن كان
قد جعل مدة العقد مرهونة بصدور قرار نزع ملكية الأرض المؤجرة للمنفعة
العامة " وخلص إلى أن احتمال صدور قرار بنزع ملكية الأرض للمنفعة العامة

هو مجرد أمر مستقبل غير محقق الوقوع مما يعتبر معه عقد الإيجار موضوع التداعى فى حكم المؤبد ، مما رأى معه أن الحد الأقصى المناسب لمدة الإجارة ثلاث سنوات ، لما كان ذلك . وكان النص فى المادة ١/٥٦٣ من القانون المدنى على أنه " إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، إعتبر الإيجار منعقدا لمدة الفترة المعينة لدفع الأجرة .. " يفيد أنه كلما تعذر معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى بانتهائها ، أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط انتهاءه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع ، أو استحالة معرفة التاريخ الذى قصد المتعاقدان أن يستمر إليه ، ففى هذه الحالات جميعا لا يمكن معرفة متى ينتهى العقد وحالما يمكن أن ينشأ عن هذا من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة ، وإذا كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت صدور قرار بنزع ملكية الأرض المؤجرة ، فإن ما ذهب إليه الحكم من أن الاتفاق على اعتبار مدة العقد ممتدة حتى صيرورة قرار بنزع الملكية نهائيا ، هو أمر مستقبل غير محقق الوقوع مما يعتبر معه عقد الإيجار فى حكم المؤبد بمعنى أن مدته تصبح غير معروفة — هذا الذى أورده الحكم يجعل العقد طبقا لنص المادة ١/٥٦٣ من القانون المدنى سائفة البيان منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وهى كل شهر ولا محل لاقتراض مدة للعقد طالما كانت عباراته لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، أو القياس على نص خاص بحالة أخرى أو أخذا بنص ورد فى مشروع التقنين المدنى ثم استبعد . مما يكون معه النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لا يحقق للطاعنة أية فائدة ، إذ أن خطأ الحكم باعتبار المدة ثلاث سنوات حالة أن الصحيح أنها مشاهرة اتباعا للمدة المحددة لدفع الأجرة أصلا لها ولا تملك المحكمة تعديله حتى لا تضار من طعنها ومن ثم فىكون النعى غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك تقول إن الحكم

المطعون فيه ذهب إلى أن توقيع المطعون عليها الأولى على العقد كان بصفتها
وكيلة عن المطعون عليهما الثالثة والاختيرة . فلا يجوز أن تعقد إيجارا عنهما
تزيد مدته على ثلاث سنوات في حين أن العقد أبرم بينها والمطعون عليهم
بصفتهم ملاك على الشيوع وكان توقيع المطعون عليها الأولى على العقد بصفتها
مديرة للمسال الشائع بما يحمل الإيجار نافذا في حقهم جميعا ولو زادت
مدته عن ثلاث سنوات وقد قدمت للمحكمة حافظة مستندات ومذكرات
تمسكت فيها بأن العقد تم عن المدة من أول سنة ١٩٧٤ وحتى ينفذ قرار
نزع ملكية الأرض المؤجرة . ولكن الحكم لم يعرض لهذه المستندات
بالمناقشة والرد .

وحيث إن هذا النعي مردود . بما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة
من أن الإيجار يعتبر منعقدا لمدة شهر وهو ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنة
ومستنداتها ويكون معه النعي على الحكم في خصوص قضائه في صفة
المطعون عليها الأولى في التوقيع على العقد أيا كان وجه الرأي فيه لا يحقق
للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحتة . ومن ثم فيكون النعي بهذا السبب
غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر
وابراهيم محمد فراج .

(١٤٧)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" .

(١) أحوال شخصية . " سماع الدعوى " . دعوى . " قبول الدعوى " .
التناقض المانع من سماع الدعوى . ماهية . جواز أن يكون التناقض من المدعى أو من
ومن الشهود .

(٢) أحوال شخصية . " النسب " . إثبات . " البيئة " .

النسب يثبت بالفراش أو الإقرار أو البيئة . لا يشترط لقبول البيئة معارضة واقعة الولادة
أو حضور مجلس العقد . كفاية دلالاتها على الزوجية والفراش بمعناه الشرعي .

١ - التناقض المانع من سماع الدعوى ، ومن صحتها هو أن يسبق من المدعى
كلام متناف للكلام الذى يقوله فى دعواه فيما لا يخفى سببه مادم باقيا لم يرتفع
ولم يوجها ما يرفعه بامكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم
أو بتكذيب الحاكم أو قول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق
بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، وذلك لاستحالة ثبوت الشئ وضده ،
ويتحقق التناقض متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد أمام القاضى
أو كان أحد الكلامين فى مجلس القاضى والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضى
حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما فى مجلس القاضى يستوى فى ذلك أن يكون
التناقض من المدعى أو بينه وبين شهوده .

٢ - النسب كما يثبت بالفراش أو الإقرار ، يثبت بالبينه ، بل إن البينة في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الإقرار ، ولا يشترط لقبولها معايضة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد إن كان ، وإنما يكفي أن تدل على توافر الزواج والفراش بمعناه الشرعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٧٢ كلى أحوال شخصية القاهرة " نفس " بطلب الحكم بثبوت نسب الولد .. إلى الطاعن . وقالت بيانا لدعواها أنه تزوج بها بعقد صحيح شرعى غير موثق ، ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج فى منزل لزوجية ، ورزقت منه على فراش هذه الزوجية برلدهما .. وأنه قد عمدا إلى إنكار نسبه إليه ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ حكمت المحكمة بإثبات نسب الولد إلى الطاعن . فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٦ س ٩٠ ق القاهرة (أحوال شخصية) ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة أمرت بعدم قبول الطعن فى أسبابه (الأول والثانى والخامس) ، وحددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى

بيان ذلك يقول إن المطعون عليها تناقضت في دعواها مع نفسها ومع أخيها وابن عمها اللذين أشهدتهما تناقضا لا يغتفر ويضع من سماع الدعوى ويبطل شهادة الشاهدين ، ذلك أنها أقرت بوثيقة زواجها الرسمية بالمدعى المؤرخة ١٩٧٢/١٢/٢٤ بخلوها من الموانع الشرعية والنظامية ، وأنها منذ طلاقها من في سنة ١٩٦٦ وخروجها من عهده إلى تاريخ انعقاد زواجها الأخير وهى على هذا الخلو من الموانع ومن ثم فإن ادعاءها في الدعوى الراهنة بأنها تزوجت الطاعن خلال المدة بين طلاقها من زوجها الأول وزواجها من زوجها الثانى ، يتناقض وإقراراتها بوثيقة زواجها بالآخر ، وهو تناقض فى غير موضع الخفاء فلا يغتفر كما أنها ادعت فى التحقيق الذى باشرته محكمة أول درجة أنها تزوجت الطاعن فى مارس سنة ١٩٦٩ بعقد عرفى شهده أخوها وابن عمها ، فكذبها بأن شهدا أمام المحكمة بأنهما لم يحضرا تحرير العقد ، وذلك تكون أقوالها قد تناقضت مع أقوال هذين الشاهدين ، وهو تناقض يمنع من سماع الدعوى ومن صحتها ، وبالرغم من تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم سماع الدعوى للتناقض إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ورد على دفاعه بما ينطوى على مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بقوله : إن المطعون عليها لم تقل أنها خالية من الأزواج منذ خروجها من عدة مطلقها فى سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢/١٢/٢٤ ولا يفهم مما دون بالوثيقة ذلك ومن ثم فلا تناقض بين الإقرار والدعوى وفضلا عن ذلك فإن زواجها بالمستأنف - الطاعن - زواج عرفى ولم يثبت بوثيقة رسمية والمأذون لا يستطيع أن يثبت فى وثيقته زواجا إلا إذا كان رسميا " وهو رد لا يكفى لمواجهة دفاعه الجوهري .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن التناقض المانع من سماع الدعوى ومن صحتها هو أن يسبق من المدعى كلام منافي للكلام الذى يقوله فى دعواه فيما لا ينحى سببه مادام باقيا لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو قول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، وذلك لاستحالة ثبوت الشيء وضده ، ويتحقق التناقض متى كان الكلامان قد صدرا من شخص

واحد أمام القاضي أو كان أحد الكلامين في مجلس القاضي والآخر خارجة ولكن ثبت أمام القاضي حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي يستوى في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو بينه وبين شهوده . لما كان ذلك ، وكانت المطعون عليها ادعت بدعواها أن الطاعن تزوجها في مارس سنة ١٩٦٩ بعقد صحيح شرعى لم يوثق وعاشرها معاشرة الأزواج بمنزل الزوجية وقد حملت منه ثم طلقها ، وفي ١٣/٨/١٩٧٠ انفصل هذا الحمل عن الولد فإن هذا القول لا يتناقض مع ما أثبت بوثيقة زواجها المؤرخة ١٩٧٢/١٢/٢٤ من أنها : مطلقة ، طليقة أولى على الإبراء وأقرت بانقضاء عدتها منه شرعا وبعد تحقق الموثق من خلو الطرفين من كل مانع شرعى ونظامى ، ذلك أن مقتضى هذا الذى تحقق منه الموثق أن المطعون عليها بعد أن انفصل عنها حملها تنفى عند زواجها في ١٩٧٢/١٢/٢٤ وجود مانع شرعى أو نظامى يمنع من انعقاد هذا الزواج ، وهذا القول يقتصر على نفى المانع حال توثيق العقد ولا يحمل على نفى المانع فى الماضى . وإذا انتهج الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، هذا وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على ما جاء بأقوال شقيق المطعون عليها وابن عمها ، وإنما اتخذ من أقوال شاهدين آخرين لها دعامته التى أقام عليها قضاءه ، فإن النعى بوجود تناقض بين قولها وشهادة المذكورين يكون غير منتج ، أيا كان وجه الرأى فيه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القواعد الشرعية والخطأ فى تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أن الحكم أقام قضاءه بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن على ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون عليها ، فى حين أن أقوالهما لا تؤدي إلى إثبات النسب شرعا لأن شهادة الشهود سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية لا يتوافر فيها ما أوجبه الفقه الحنفى من شروط لقبول الشهادة بالتسامع ، ذلك أن أولهما لم يشهد بشيء (والثانى) كانت شهادته سماعية منقولة عن المطعون عليها أو والدتها ومن ثم يكون الزواج لم يبلغ حد الشهرة الشرعية سواء الحقيقية أو الحكمية . والوجه

الثانى أن الحكم اعتبر مجرد المساكنة والعشرة دليلا على قيام الزوجية — والنسب وهذا منه مخالف للقواعد الشرعية .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهيه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ورد في مدوناته ” واستتمت المحكمة ... إلى شاهدى المستأنف عليها المطعون عليهما وهما ... و ... وقد شهد الأول ... أنها تقيم مع الأستاذ ... — الطاعن — وراهما في أوائل سنة ١٩٦٩ حوالى شهر أربعة كانا طالعين بالمصعد وسمع أنه زوجها وتأكد من ذلك من ترده عليهما في شقتهما . . . وفي صيف ١٩٧٠ ، عرف أنهما اختلفا وراهما ، وكانت تنقل العفش من البيت . . . ويعرف أنه زوجها ... وأنها وضعت ولدا يسمى ... وشهد الآخر بأنه يعرف المستأنف عليها وفي سنة ١٩٦٩ طلبت منه أن ينظف لها الشقة بتاعتهما وأخبرته أنها تزوجت ... وذهب إلى الشقة أول مرة فوجد الأستاذ ... زوجها وهو الذى فتح الباب وكان يلبس بيجامة وكانا يخرجان معا وراهما وهما موجودان يدخلان الحمام ويقعدان فى الصالون لغاية ما ينظف الشقة . وأنهما تزوجا فى هذه الشقة وكان يتردد عليهما مرة أسبوعيا أو مرتين أو أكثر وظل كذلك . من سنة ١٩٦٩ حتى منتصف سنة ١٩٧٠ وكانت المطعون عليها حاملا وهذا كاف فى إثبات النسب والمحكمة تطمئن إلى شهادة شهودها وتأخذ بها ولا تطمئن إلى شهادة شهود المستأنف — الطاعن — لما كان ذلك فان مفاد هذا الذى قرره الحكم أنه بنى قضاءه بنسب الولد للطاعن على سند من البيئة الشرعية ممثله فى أقوال الشاهدين اللذين سمعتهما المحكمة الاستئنافية وتؤدى إلى ما استخلصه الحكم منها ، وكان النسب كما يثبت بالفراش أو الإقرار ، يثبت بالبيئة ، بل أن البيئة فى هذا المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الإقرار ، ولا يشترط لجهولها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد أن كان وإنما يكفى

أن تدل على توافر الزواج والفراش بمعناه الشرعى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه فى نطاق سلطة محكمة الموضوع قد انتهى سائغا إلى أكتمال نصاب الشهادة الشرعية لشاهدى المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف واتخذ منها دعامة لقضائه ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم محمد فراج .

(١٤٨)

المطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ القضائية "أحوال شخصية" :

(١ و ٢) أحوال شخصية "التطليق للضرر" . إثبات . صلح . وكالة .

(١) التطليق للضرر . التفويض في الصلح . مفاده أيضا التفويض برفضه . رفض وكيل
الزوجة للصلح المفروض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .
(٢) اختلاف الشاهدين في اللفظ دون اختلافهما في المعنى . غير مانع من قبول
شهادتهما .

١ — التفويض في الصلح يستتبع التفويض برفضه ، لما كان ذلك وكان
البين من الأوراق أن وكيل المطعون عليها المفوض بالصلح قد رفضه ، فإن
ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

٢ — المقرر في قضاء محكمة النقض (١) أن اختلاف الشاهدين في اللفظ
الذي لا يوجب اختلاف المعنى ليس بضائر ولا يحول دون قبول شهادتهما
كينة على الاضرار .

(١) نقض ١٩/١١/١٩٧٥ مجموعة المذكرات الفنى السنة ٢٦ ص ١٤٢٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال
شخصية جنوب القاهرة للحكم بتطبيقها من الطاعن طليقة بائنة للضرر ، وقالت
شراحا لها إنها زوجة له بمصحح العقد الشرعى المؤرخ ١٩٦٠/١/٢٦ ، وقد دأب
على الإساءة إليها وهجرها والاستيلاء على أموالها بما لا يستطاع معه دوام العشرة
بينهما ، وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت
المطعون عليها أن الطاعن هجرها لأكثر من سنة ، وبعد سماع الشهود حكمت
بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨ بتطبيق المطعون عليها من زوجها الطاعن طليقة بائنة ،
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ لسنة ٩٥ ق أحوال شخصية
القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ،
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها
على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الموضوع
وهى بسبيل الإصلاح بين الزوجين اكتفت برفض وكيل المطعون عليها للصالح
الذى قبله الطاعن ، تأسيسا على أن التوكيل الصادر منها يبيح له إجراءه ، معتبرة
ذلك عجزا منها عن الإصلاح بين الزوجين الذى أمرت به المادة السادسة من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فى حين أن رفض الوكيل للصالح يقتضى كإبرامه
توكيلا خاصا به ، وهو ما خلا منه توكيل وكيل المطعون عليها .

وحيث ان هذا النعى مردود، ذلك أن التفويض في الصلح يستتبع التفويض برفضه ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن وكيل المطعون عليها المفوض بالصلح قد رفضه ، فإن ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثاني والثالث أن الطاعن دفع الدعوى بأن المطعون عليها ، قررت بأن أفعال الإساءة المدعى بها قبله حدثت بعد فترة وجيزة من زواجهما الحاصل في سنة ١٩٦٠ ، وأن بعد الشقة بين هذا التاريخ وإقامتها للدعوى في سنة ١٩٧٦ يفيد رضائها بها وينفي استحالة دوام العشرة بينهما بسبب تلك الأفعال ، وقد تكفل بنفقات علاجها من شال أصابها سنة ١٩٧٤ بما ينفي ما شهد به شاهدها من هجره لها ، وإذ التفت الحكم عن تناول هذا الدفاع رغم ما له من أثر على وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أنه أقام قضاءه بالتطابق على ما شهد به شاهدها الإثبات من دأب الطاعن على سبب المطعون عليها وضربها وهجرها ، وأن في ذلك لإضرارها بها يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وهو استخلاص موضوعي سائق له أصله الثابت بالأوراق ، ويكفي لحمل الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير ملزمة بتعقب كل حجج ومناحي دفاع الخصوم وأن ترد على كل منها استقلالاً متى أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن كلا من شاهدي الإثبات قد شهد بوقائع تخالف الوقائع التي شهد بها الآخر، فقد شهد الأول منهما بأن الطاعن ضرب المطعون عليها وسبها وهجر فراشها ، بينما شهد الآخر برؤيته للزوج يضرب زوجته

ويطردها من منزل الزوجية ولم يحدد كلاهما تاريخ واقعة الضرب أو يبين ألفاظ السب ، مما يكون إجمعه الحكم قد عول على بيينة لم يتوافر نصها بها وشروط قبولها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن اختلاف الشاهدين في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى ، ليس بضائر ولا يحول دون قبول شهادتهما كبيينة على الاضرارخلوها من بيان تاريخ حصول واقعة الاضرارتحديدا طالما انصرفت الشهادة لبيان الاضراروالظرف الحاصل فيه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من شهادة الشاهد الأول بمحضر جلسة التحقيق ، أنه شاهد الطاعن يضرب زوجته ضربا مبرحا وأنه هجرها منذ ست سنوات وأن الثاني شهد برؤيته له يضربها ويطردها من منزل الزوجية ، وكان مفاد هاتين الشهادتين هو اعتداء الطاعن على المطعون عليها بالضرب وهجره لها مما يتوافر به الاضرار ، فانه لا يكون هناك خلاف بين الشهادتين ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجشى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، أحمد شبيب الحمد ، أحمد شوقي الميجي ، أحمد صبرى أسعد
وفهمى عوض مسعد .

(١٤٩)

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل " العامل تحت الاختبار " . شركات .

العامل المعين تحت الاختبار في شركات القطاع العام . تقدير مدى صلاحيته للاستمرار
في العمل . خضوعه للنظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص . م ٦ ق ٦١
لسنة ١٩٧١ ، إنهاء العقد دون اعتبار لنتيجة الاختبار . خطأ .

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى يحكم واقعة الدعوى أن تقرير
صلاحية العامل أو عدم صلاحيته للاستمرار في العمل المعين فيه تحت الاختبار
في شركات القطاع العام يحكمه النظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة متضمنا
العناصر اللازمة للتعرف على هذه الصلاحية ومدى توافرها في عاملها ، وإذا
كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن
بمقولة إنه وقد عين بالشركة في ١٦/٣/١٩٧٢ بمقد جديد تحت الاختبار فإنه
يحق للشركة إنهاء خدمته دون اعتبار لنتيجة ما أظهرته فترة اختباره من مدى
صلاحية للعمل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا
الخطأ عن بحث قواعد النظام الذى وضعه مجلس إدارة الشركة في شأن تقدير
صلاحية عاملها المعين تحت الاختبار ، لاستظهار مدى توافر عناصر

الصلاحيات التي تضمنها هذا النظام في الطاعن (العامل) لإمكان النظر في أمر فصله إذا ما تفررت عدم صلاحيته للعمل ، مما يعيبه بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقية أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠١ سنة ١٩٧٢ عمال كلي الاسكندرية على المطعون ضدها — الشركة العامة للكتان والقطن — وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وقال بيانا لها إنه سبق له أن عمل لدى الشركة المطعون ضدها ثم استقال من العمل في عام ١٩٥٥ للاشتغال بالأعمال الحرة ، وقد عاد للعمل لديها بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢ في وظيفة رئيس قسم الصيانة لكنه فوجئ في ٢/٥/١٩٧٢ بفصله بغير مبرر ، وإذا أصابه نتيجة ذلك ضرر جسيم ، فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم ، بتاريخ ٢١/١/١٩٧٣ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما جاء في منطوق الحكم ، وبعد انتهاء التحقيق حكمت في ٢٢/٤/١٩٧٣ بالزام المطعون ضدها بأن تؤدي إلى الطاعن مبلغ ٤٠٠ جنيه ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٧٧٠ سنة ٢٩ ق ، كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٩٠٢ سنة ٢٩ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت في ٨/٦/١٩٧٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة

أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت
لنظره جلسة ١٩٨٠/١/٢٧ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى
من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى
التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم جرى فى قضائه على أن الطاعن عين
لدى الشركة المطعون ضدها تحت الاختبار وأنه يجوز طبقا لأحكام القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فصله دون مكافأة أو تعويض ، فى حين أن المادة
السادسة من هذا القانون تقضى بأن تقرير صلاحية العامل خلال فترة الاختبار
يتم وفقا لنظام يضعه مجلس الإدارة ، فلا يجوز فصل العامل تحت الاختبار إلا
إذا ثبتت عدم صلاحيته للعمل ، وإذا كان حكم محكمة أول درجة قد قضى
للطاعن بالتعويض عن الفصل غير المبرر لما أسفر عنه التحقيق الذى أجرته
المحكمة من أنه كان ممتازا فى عمله ، وقد ألغى الحكم المطعون فيه الحكم
الابتدائى وقضى برفض دعواه دون الاطلاع على النظام الذى وضعه مجلس إدارة
الشركة فى شأن تقرير صلاحية العامل تحت الاختبار وما إذا كان الطاعن
قد حوّل على أساسه أم لا ، كما لم يورد فى أسبابه المبررات التى دعت به إلى
إطراح ما انتهى إليه الحكم الابتدائى من عدم وجود مبرر لفصله ، فإنه
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك لأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة
السادسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام
الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أن " يوضع العامل تحت الاختبار لمدة
سته أشهر من تاريخ تسليمه العمل وتقرر صلاحيته فى خلال مدة الاختبار وفقا
للنظام الذى يقرره مجلس الإدارة " ، مما مفاده أن تقرير صلاحية العامل أو عدم
صلاحيته للاستمرار فى العمل المعين فيه تحت الاختبار فى شركات القطاع العام
يحكمه النظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة متضمنا العناصر اللازمة للتعرف
على هذه الصلاحية ومدى توافرها فى عامليها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بمقولة إنه وقد عين بالشركة

في ١٦/٣/١٩٧٢ بعقد جديد تحت الاختبار فإنه يحق للشركة إنهاء خدمته دون اعتبار لنتيجة ما أظهرته فترة اختبارها عن مدى صلاحيته للعمل ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث قواعد النظام الذي وضعه مجلس إدارة الشركة في شأن تقرير صلاحية عاملها المعينين تحت الاختبار لاستظهار مدى توافر عناصر الصلاحية التي تضمنها هذا النظام في الطامن لا مكان النظر في أمر فصله إذا ما تقرر عدم صلاحيته للعمل ، مما يعيبه بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجيد ، حاصم المراهى ، محمد فتوح الله
والدكتور أحمد حسنى .

(١٥٠)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣ القضائية :

نقل بحرى . مسئولية .

تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . السجلات إمداد وسندات شحن لصالح الغير . مسئولية
عن تنفيذها باعتباره ناقلا . عدم انتفاء مسئولية مالك السفينة إلا إذا كان الغير يعلم
بتأجيرها . رجوع الرجوع فى ذلك إلى منه الشحن (١) .

أنه وإن كان يترتب على تأجير السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار موقوتة
انتقال الإدارة التجارية لتلك السفينة إلى المستأجر فيحق له أن يصدر بهذه
الصفة سندات شحن لصالح الغير ويسأل عندئذ فى مواجهتهم عن تنفيذ الالتزامات
المثبتة بتلك السندات باعتباره ناقلا ، إلا أن مسئولية مالك السفينة مع ذلك
لا تنتفى إلا إذا كان الغير يعلم بواقعة تأجير السفينة بمشارطة موقوتة ،
ويرجع فى ذلك إلى ما تضمنته سندات الشحن من بيانات باعتبارها الوثائق
المثبتة لحقوق والتزامات ذوى الشأن فيها ، فإذا صدر سند الشحن من
المستأجر وباسمه كان وحده دون مالك السفينة المؤجرة هو المسئول قبل
الغير عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى السند ، أما إذا جاء سند
الشحن خلوا مما يقيد تأجير السفينة بمشارطة موقوتة فإن مالك السفينة

يظل مسئولاً في مواجهة الغير عن تنفيذ الالتزامات المثبتة بسند الشحن وبحق المرسل إليه أن يرجع عليه بالتعويض عما لحق البضاعة المشحونة من نقص أو تلف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن شركة مصر للتأمين (المطعون ضدها) أقامت الدعوى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٦٧ مدنى جزئى السويس على شركة القناسة للتوكيلات الملاحية — توكيل أسوان للملاحة بصفتها وكالة عن ملاك وربان السفينة "مارنيا" (الطاعنة) طالبة إلزامها بأن تدفع لها ٥١ ج كتعويض مؤقت وقالت بيانا لدعواها إنه بتاريخ ١٩٦٧/٨/٥ وصلت السفينة "مارنيا" إلى ميناء السويس وعليها رسالة من الشاى الهندى لحساب الشركة التجارية الاقتصادية وعند استلامها تبين أن بها تلفا وعجزا ، ولما كانت المرسل إليها قد أحالت كافة حقوقها قبل المسئول عن الضرر للشركة المطعون ضدها وكانت الشركة الطاعنة بصفتها ملتزمة بتسليم الرسالة كاملة وسليمة فإنها ، تسأل عن تعويض الضرر وهو ما رفعت به الدعوى ، وبجلسة ١٩٦٩/٢/٢ عدلت المطعون ضدها طلباتها إلى مبلغ ٢٨٥٤ ج و ٤٣٨ م فأحيلت الدعوى إلى المحكمة الابتدائية وقيدت برقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى بحرى السويس ، دفعت الطاعنة الدعوى بأن السفينة كانت مؤجرة إلى الشركة العربية لأعمال النقل البحرى بموجب مشارطة إيجار موقوتة وقد تمت عملية النقل موضوع النزاع في فترة سريان المشاوطة ، ومن ثم تكون المستأجرة

هي الناقلة والواجب اختصاصها في الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ قضت محكمة السويس الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة و بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للطعون ضدها مبلغ ٢٨٥٤ ج ٤٣٨ م ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٣١ لسنة ٨٨ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول إن ملاك السفينة " مارنيا " قاموا بتأجيرها بمشارطة لإيجار موقوفة لمدة ستة أشهر اعتبارا من مايو سنة ١٩٦٧ للشركة العربية لأعمال النقل البحري كمناسبة عن المكتب المصرى للأمن ، وقد التزمت المستأجرة بتحمل كافة مصروفات تسيير السفينة ، ورغم أن شحن البضاعة موضوع التداعى قد تم خلال سريان مشارطة الإيجار المشار إليها إلا أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر ملاك السفينة المؤجرة هم المسئولين عن تعويض الضرر الذى لحق بتلك البضاعة باعتبارهم نافلين رغم عدم وجود علاقة تعاقدية بينهم وبين الشركة الشاحنة .

وحاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ملاك السفينة المؤجرة بمشارطة إيجار موقوفة مسئولين عن تنفيذ عقود النقل التى يبرمها المستأجر مع الغير باسمه الخاص يكون قد أخطأ فى القانون من ستة أوجه :
أولها - أنه فى مثل هذه الحالة يكون المستأجر الذى أبرم عقد النقل وحده مسئولا ، والثانى - أنه لا يوجد فى القانون البحرى أو المدنى سند لمسئولية مالك السفينة فى مثل هذه الحالة عن تنفيذ عقود النقل والثالث - أن فى ترتيب مسؤولية المالك مخالفة لقاعدة نسبية العقود ، والرابع - أنه مما يخالف القواعد الدائمة فى القانون ما قل به الحكم المطعون فيه من إخفاء التعاقد

على النقل صفة الحقيقية يجعله بمثابة وكيل لمالك السفينة ، والخامس — أن ثبوت علم الشاحن بواقعة تأجير السفينة أو عدم علمه بذلك لا تأثير له على مسؤولية المالك ما دام أن السفينة كانت مؤجرة فعلا وأن المستأجر هو الذى أصدر سند الشحن باسمه ، والوجه السادس — أن الحكم المطعون فيه لم يبين الأساس الذى استند إليه فى ترقيب مسؤولية ملاك السفينة ، وما إذا كان هو الوكالة أو المسؤولية العقدية أو مسؤولية المتبوع عن الخطأ التقصيرى للنابع أو المسؤولية التقصيرية للملاك رغم اختلاف حكم كل حالة عن الأخرى .

وحاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وخالف الثابت بالأوراق — إذ سائر الحكم الابتدائى فى قضائه برفض المدفع بعدم القبول تأسيسا على أن الشركة الطاعنة قد ردت على الاحتجاج بصفقتها وكيلة عن ملاك السفينة وربانها وأن هذا يتنافى مع تأجير السفينة إلى الغير ، فى حين أن رد الطاعنة على الاحتجاج قد تضمن نفيا لمسؤولية ملاك السفينة وربانها عن العجز والتلف المدعى بهما .

وحيث إن هذا النعى بأسبابه الثلاثة غير سديد ، ذلك أنه وإن كان يترتب على تأجير السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار موقوتة انتقال الإدارة التجارية لتلك السفينة إلى المستأجر فيحق له أن يصدر بهذه الصفة سندات شحن لصالح الغير ويسأل عندئذ فى مواجهتهم عن تنفيذ الالتزامات المثبتة بتلك السندات باعتباره ناقلًا ، إلا أن مسؤولية مالك السفينة مع ذلك لا تفتنى إلا إذا كان الغير يعلم بواقعة تأجير السفينة بمشارطة موقوتة ، ويرجع فى ذلك إلى ما تضمنته سندات الشحن من بيانات باعتبارها الوثائق المثبتة لحقوق والالتزامات ذوى الشأن فيها/ فإذا صدر سند الشحن من المستأجر وباسمه كان وحده دون مالك السفينة المؤجرة هو المسئول قبل الغير عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى السند ، أما إذا جاء سند الشحن خلوا مما يفيد تأجير السفينة بمشارطة موقوتة ، فإن مالك السفينة يظل مسئولا فى مواجهة الغير عن تنفيذ الالتزامات المثبتة بسند الشحن ويحق للمرسل إليه أن يرجع عليه بالتعويض عما لحق

البضاعة المشحونة من نقص أو تلف ، لما كان ذلك ، وكان يبين من سند الشحن موضوع التداعى أنه يحمل اسم " الشركة العربية للملاحة البحرية " وهي شركة أخرى غير " الشركة العربية لأعمال النقل البحري " التي تقول الطاعنة إنها استأجرت السفينة بمشارطة موقوتة نيابة عن " مكتب الأسمنت المصرى " وموقع عليه في كلكتا من ممثل نيابة من ربان السفينة ، ولم يتضمن سند الشحن ما يشير إلى أن السفينة مؤجرة بمشارطة موقوتة أو أن من وقعها كان نائبا عن المستأجر ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الطاعنة (مالكة السفينة) هي الناقلة والمسئولة عن تنفيذ عقد النقل في مواجهة المارسل إليها حاملة سند الشحن (التي أحالت حقها للطعون ضدها) ، يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بأسباب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
الدكتور سعيد عبد المجيد ، عاصم المراعى ، محمد فتح الله وسيد عبد الباقي .

(١٥١)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٦ ٤ القضائية :

(٢٤١) إفلاس . شركات .

(١) مدير شركة التضامن أو التوصية . جواز أن يكون أجنبيا غير شريك فيها . أثره .
عدم جواز إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة .

(٢) الشريك الموصى فى شركة التوصية . تدخله فى إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى يقع
حدا من الجسامة يؤثر على ائتمان الغير له . أثره . جواز إعتباره مسؤولا شخصيا مع الشركة
المتضامنين عن ديون الشركة . إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لا خطأ .

١ — ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبيا غير شريك فيها
وغير مسئول من ديونها على الإطلاق ، وفى هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجرا
ولا يجوز إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة التى يتولى إدارتها .

٢ — نص المادة ٣ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للحكمة أن
الشريك الموصى قد تدخل فى إدارة أعمال الشركة وتغلغل فى نشاطها بصفة
معتادة وبلغ تدخله حدا من الجسامة كان له أثر على ائتمان الغير له بسبب تلك
الأعمال ، فإنه يجوز للحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسؤولا
عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا

معه أو قبل الفير ، فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنيا من ديون الشركة ، فإن وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلا لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٢ إفلاس جنوب القاهرة طالبا الحكم بإشهار إفلاس الشركة المتحدة للأزياء الحديثة (أوجا) وإشهار إفلاس الطاعنة الثانية والمطعون ضدهما الرابع والخامس بصفتهما شركاء متضامنين فيها لتوقفهم عن سداد ديونهم التجارية البالغ مجموعها ٢١٠٦ ج ٤٦٥ م والمثبتة فى ١١ سندا إذنيا صادرة باسم هذه الشركة وموقعا عليها من المطعون ضده الخامس واستحق سدادها خلال سنة ١٩٧٢ وحرر عن كل منها احتجاج عدم الدفع ، قام المطعون ضده الأول باختصاص الطاعن الأول طالبا الحكم بإشهار إفلاسه أيضا بصفته مديرا لهذه الشركة وشريكا متضامنا فيها ، ولدى نظر الدعوى تدخل المطعون ضده الثانى منضما إلى المطعون ضده الأول فى طلباته استنادا إلى أنه يداين هذه الشركة فى مبلغ ٣٣٣ جنيه بموجب سدين إثنين موقع عليهما من المطعون ضده الخامس واستحق سدادها فى ١٠/٢٠ ، ١٩٧٢/١١/١٥ وحرر عن كل منهما

احتجاج عدم الدفع ، كما أقام المطعون ضده الثالث بصفته ممثلاً لشركة بوفانكس الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٤ إفلاس جنوب القاهرة طالباً بالحكم بإشهار إفلاس المطعون ضده الخامس لتوقفه عن سداد ديونه التجارية البالغ مجموعها ١٨٠٠ جنيه والمثبتة في ١٣ سنداً إذنياً موقعا عليها من المطعون ضده الخامس واستحق سداد أغلبها خلال سنتي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وحرر عن كل منها احتجاج عدم الدفع ، وبعد أن قررت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضم الدعويين قضت بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ : أولاً — بقبول تدخل المطعون ضده الثاني خصماً منضماً للمطعون ضده الأول في طلباته ، ثانياً — بإشهار إفلاس الشركة المتحدة للأزياء الحديثة (أوجا) والشركاء المتضامنين فيها (الطاعنين والمطعون ضدهما الرابع والخامس) وتعيين المطعون ضده الأخير وكيلاً للدائنين ، استأنف المطعون ضده الرابع هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٩٢ ق ، كما استأنفه الطاعنان بالاستئناف رقم ١٧ لسنة ٩٢ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين شكلاً ورفضهما موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال وذلك على سند من القول بأن الحكم المطعون فيه قضى بإشهار إفلاس الطاعن الأول رغم أن الثابت بعقد الشركة المسمى أنه ليس شريكاً في الشركة لا متضامناً ولا موصياً متداخلاً في الإدارة ، وإنما هو مجرد مدير مختار لها أى موظف بأجر وليس تاجراً فلا يجوز إشهار إفلاسه وأن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بخلو عقد الشركة من ذكر لإسمه ضمن الشركاء فيها وبعدم توقيعه السندات الإذنية المحكوم بإشهار إفلاسه من أجلها ، إلا أن الحكم أقام قضاءه بإشهار إفلاسه على أنه شريك متضامن في الشركة بمقولة أنه أقر بذلك وأن

الإدارة لا تكون إلا لشريك متضامن مع أنه لم يصدر منه إقرار بذلك ، كما وأن الإدارة لا تستلزم بطريق اللزوم الحتمى أن يكون القائم بها شريكا متضامنا .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الإطلاق ، وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة التي يتولى إدارتها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة المحكوم بشهر إفلاسها والمؤرخ ١٩٦٨/٨/١ أن الطاعن الأول ليس شريكا فيها لا متضامنا ولا موصيا ، وإنما هو مجرد شخص أجنبي اختاره الشركاء لإدارتها ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإشهار إفلاس الطاعن الأول على أن الشركة المطلوب شهر إفلاسها يتولى إدارتها كلا من المطعون ضده الخامس بواقع الحال من تعامله مع الغير ، والطاعن الأول بإقراره وأنها بالضرورة متضامنان إذ أن الإدارة لا يتولاها إلا شريك متضامن ، فإن هذا الذى أورده الحكم يخالف الثابت فى الأوراق إذ خلت مما يدل على أن الطاعن الأول قد أقر بأنه شريك متضامن فى هذه الشركة أو أنه يتولى إدارتها بهذه الصفة ، بل جاء إقراره قاصرا على أنه مدير مسئول عن الشركة ، كما أن إسناد الإدارة فى شركة الأشخاص إلى أجنبى عن الشركاء فيها لا يضمنى عليه صفة الشريك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإشهار إفلاس الطاعن الأول يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه فساد فى الاستدلال أدى به إلى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى ، أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى فى قضائه إلى إشهار إفلاس الطاعنة الثانية قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وثأويله وخالف الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك نقول الطاعنة الثانية إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الخامس الذى وقع على سندات المديونية ليس شريكا متضامنا بل شريكا موصيا يتمتع عليه القيام بأعمال الإدارة فى الشركة وأن مخالفة هذا الحظر تجعله

مسئولا على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها الناجمة عن تدخله في أعمال إدارة الشركة بالتطبيق لنص المادة ٣٠ من قانون التجارة دون أن تسأل الشركة عن هذه الديون قبل الغير، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أعرض عن هذا الدفاع وأيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من شهر إفلاس الشركة لتوقفها عن دفع قيمة السندات الإذنية الموقع عليها من المطعون ضده الخامس بمقولة أن توقيعه على تلك السندات باسم الشركة وبصورة متكررة يجعله شريكا متضامنا فيها ، ولم يعرض الحكم بالرد على ما أثير في الدعوى من أن المطعون ضده الخامس لا يعدو أن يكون شريكا موصيا وأنه يعمل مدرسا ولا يشتغل بالتجارة ، بخفاء الحكم مشوبا بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة على أنه " إذا عمل أى واحد من الشركاء الموصيين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج عن العمل الذي أجراه " ، ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامة أعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال " يدل على أنه إذا ثبت للحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حدا من الجسامة كان له أثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال ، فانه يجوز للحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولا عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير . فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنيا عن ديون الشركة ، فإن وصف التاجر بصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للحكمة عندئذ أن تقضى بشهر إفلاسه بعبء لإشهار إفلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلا لوظيفة يحظر القوانين واللوائح عملا شاغلها العمل بالتجارة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات

الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استخلص من تدخل المطعون ضده الخامس (رغم كونه شريكا موصيا) في إدارة الشركة بصفة متكررة ومستمرة والتوقيع نيابة عنها على سندات تحمل اسمها بما يفيد مديونيتها بمبالغ كبيرة قيمة بضائع اشترتها من الغير ما يرفع هذا الشريك إلى مصاف الشركاء المتضامين وانتهى الحكم إلى إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ، وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت في الأوراق ويكفي لحمل قضائه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد ألزم صحيح القانون ، ولا يعيبه عدم تتبع الخصوم فيما أوردوه من حجج والرد عليها استقلالا ، طالما أن الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها تتضمن الرد الضمني المسقط لتلك الحجج ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول ورفض الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية .

جاسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يوسف ، ومحمد وجدى عبد الصمد ، وألفى بطر حبتى
وصلاح الدين عبد المعظم .

(١٥٢)

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ القضائية :

إعلان "الإعلان بالبريد" . ضرائب .

المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين . توجيه إعلان
النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب للمول بمقر منشأته . وجوب تسليمه إليه شخصية أو نائبه أو أحد
مستخدميه وإلا كان باطلا . تسلم الإعلان لمن أدهى أنه أبته . أثره . بطلان الإعلان .

النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — على أن
الشارع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص
عليها في قانون المرافعات بفعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره
بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان
الذى يتم بالطرق القانونية ولم يفيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها
قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة
إلى المرسل إليه ، ووضع الإجراءات التى فرض على عامل البريد اتباعها فى
خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى
الآثار المترتبة عليها ، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن

الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب ينطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨، الذي نص فيه على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون مساكنا معه من أقاربه أو أصحابه. بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم . ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للمول في المنشأ يتعين أن يسلم إليه شخصيا أو إلى نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلا ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النذر وجرى في قضائه على بطلان الإعلان بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب تأسيسا على أن حامل البريد توجه إلى منشأ الممول وسلم الإعلان إلى من ادعى أنه نجله — وهو ليس ممن نصت عليهم المادة ٢٥٨ سالف الذكر — فإنه لا يكون قد اخطأ ويكون النعي على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت أرباح مورث المطعون ضده الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عن السنوات من سنة ٦٠ حتى ١٩٦٢ بالمبالغ ٣٤٣٢ ، ٣٢٤٣ ، ٤١٥٤ جنيزها على التوالي وإذا اعترض المطعون ضده وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١١/٧/١٩٧٣ برفض الدفع المقدم منه ببطلان إجراءات الإعلان بالنموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب عن سنوات النزاع وبتخفيض تقدير المأمورية لأرباح مورثه

في سنوات النزاع إلى المبالغ ١٤٩٦ ، ١٤٤٦ ، ١٧٨٢ جنيتها فقد أقام الدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٣ تجارى المنصورة الابتدائية طالبا الحكم أصليا ببطلان النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب المرسلين لمورثة واحتياطيا اعتبار أرباح مورثة في كل سنة من سنتي النزاع بمبلغ ١١ جنها تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الدفع ببطلان النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب المرسلين لمورث المطعون ضده وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق ذلك الحكم — وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧٥ وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣ لسنة ٢٨ ق المنصورة . وبتاريخ ٦/٦/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها تقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنهى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى في أسبابه ببطلان الأخطار بالنموذج ١٨ ضرائب الذى أرسلته المأمورية لمورث المطعون ضده مصحوبا بعلم وصول تأسيسا على أن الإعلان تم في مقر منشأة الممول ولم يتم في محل إقامته وأن من تسلم الإعلان وهو نجل الممول ليس نائبا عنه أو ممن يعمل في خدمته وأن عامل البريد لم يثبت أنه مقيم معه . في حين أن الشارع وفقا للمادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ جعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لأخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذى تم عادة بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه ” يكون الإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذى

يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الإعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلامه «
يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع وضع إجراءات خاصة
بالإعلان وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل
الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول باخطاره بربط الضريبة بخطاب
موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية
ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات
وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ،
ووضع الإجراءات التي فرض عامل البريد اتباعها في خصوص المراسلات الواردة
من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في
المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣
على أن « المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب
عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فتطبق عليها
التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ الذي نص فيه على أن
« المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم
في حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن
يكون ساكناً معه من أقاربة أو أصدقاءه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ،
ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل في المنشأة يمين أن تسلم إليه شخصياً أو إلى
نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلاً ، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا
النظر وجرى في قضائه على بطلان الإعلان بالنموذجين ١٨، ١٩ ضرائب تأسيساً
على أن عامل البريد توجه إلى منشأة الممول وسلم الإعلان ، إلى من ادعى أنه
نجله - وهو ليس ممن نصت عليهم المادة ٢٥٨ سالف الذكر فلاه لا يكون قد
أخطأ ويكون النعي على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فوده ، حسن النمر ، منير عبد المجيد ومحمد إبراهيم خليل .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٧ القضائية :

مسئولية . تعويض . بلاغ كاذب .

البلاغ الكاذب . مساءلة المبلغ عن التعويض . عدم تحققها إذا قامت لديه شبهات تبرر
اعتقاده بصحة ما نسب له للبلاغ ضد (١) .

يكفى لعدم مساءلة من أبلغ كذبا عن التعويض عن الواقعة التي أبلغ بها
أن تقوم لديه شبهات تبرر اتهام من اتهمه وتؤدي إلى اعتقاده بصحة
ما نسب له إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) لافس ١٩٧١/٤/٨ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٢٢ ص ٤٤٣ .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ الاسكندرية
لابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له
مبلغ خمسين ألف جنيه وقال بيانا للدعوى أنه يمتلك العقار رقم ٦٤
بشارع ... بموجب عقد بيع صادر له من مالكه ... حكم بصحته ونفاذه
ومجل الحكم برقم ٣٩٢ سنة ١٩٧١ توثيق الاسكندرية ، وإذا ادعى الطاعن
الثاني — وهو رئيس مأمورية بيت المال بالاسكندرية — ملكية
بيت المال للعقار أثناء تحقيق شكوى كان المطعون عليه قد تقدم بها
إلى الشرطة لقيام بعض أشخاص بهدم العقار المذكور وأقام المطعون عليه
دعوى لإثبات حالة العقار تدخل فيها بيت المال مدعيا ملكيته وردد فيها
عبارات جارحة للمطعون عليه تتعلق بتزوير عقد البيع الصادر للبائع له ،
وتقدم الطاعن الثاني في يونيو سنة ١٩٧٥ بشكوى إلى نيابة شرق الاسكندرية
ضد المطعون عليه نسب له فيها تزوير عقد البيع الصادر من مالكة العقار
الأصلية إلى البائع له مما يسد قذفا في حقه لحقته بسببه وبسبب العبارات
الجارحة في تحقيق الشكوى الأولى أضرارا يستحق عنها تعويضا فقد أقام
الدعوى بطلباته سائلة البيان ، بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٧٦ حكمت المحكمة بالزام
الطاعنين — بصفتهم — متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ألف جنيه
على سبيل التعويض ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٦
سنة ٣٢ ق اسكندرية كما استأنفه الطاعنان بالاستئناف رقم ٣٠٦ سنة ٣٢ ق
اسكندرية وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الثاني إلى الاستئناف الأول
حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١/٥ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض
الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير
بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان بالسببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه
القصور في التعقيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم
المطعون فيه لم يلتزم أحكام المسؤولية عن البلاغ الكاذب والقذف فلم يتعرض

ليان الوقائع التي تشكل ركن الخطأ في جانب الطاعنين وأهمها سوء القصد وعدم توافر الدلائل التي تبرر الاتهام بما يعجز محكمة النقض عن إعمال سلطتها في مراقبة محكمة الموضوع حيث إن تكليف الفعل بأنه خطأ أو غير خطأ يخضع لرغبة محكمة النقض ، وإذ أورد الحكم المطعون فيه في أسبابه أنه لم يثبت من مستندات الطاعنين أن المطعون عليه هو الذي رفع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ الصادر لصالح البائع له من المالكة الأصلية مع أن المطعون عليه أقر في تحقيقات القضية رقم ٣١٥ سنة ١٩٧٦ جنح المنشية أنه هو الذي رفع الدعوى المذكورة فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يكفي لعدم مساءلة من أبلغ كذبا عن التعويض عن الواقعة التي أبلغ بها أن تقوم لديه شبهات تبرر اتهام من اتهمه وتؤدي إلى اعتقاده بصحة ما نسب له ، لما كان ذلك . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه نقلا عن الحكم الابتدائي الذي أيده وأحال إلى أسبابه أن هذا الحكم الأخير أقام قضاءه بمساءلة الطاعن مدنيا عن التعويض على قوله " أنه قد ثبت من مستندات المستأنف - المطعون عليه - أن المستأنف ضده الثاني - الطاعن الثاني - قد تقدم ببلاغ إلى نيابة العطارين بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥ قرر فيه أن المستأنف مزور لعقد بيع وأن التزوير قد ثبت في حقه وهذا على خلاف الحقيقة ومما يؤيد سوء نية قيامه بتكليف خبير من قسم أبحاث الزيف والتزوير لإجراء مضاهاة توقيع المالكة دون اتباع الإجراءات القانونية في هذا الشأن ومن بلاغه المقدم إلى نيابة العطارين على ما انتهى إليه الخبير المذكور قبل أن تثبت الجهة القضائية المختصة فيما إذا كان هناك تزوير حقيقة من عدمه ثم قذف بعبارات صريحة في بلاغه في حق المستأنف بارتكابه جريمة التزوير - باصطناع عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ منسوب فيه صدور توقيع من المالكة الغائبة ببيع الفيلا في غفلة من بيت المال والحصول على حكم بصحة ونفاذ عقد البيع وقيامه بالتسجيل وإنه قد نتج من هذا البلاغ والقذف في حق المستأنف ضرر أدبي له يتمثل فيما أصابه في سمعته وشرفه بين زملائه

المحاميين والقضاة وأعضاء النيابة وموظفي النيابة العامة الذين تداولوا البلاغ الأمر الذي يعود على المستأنف بأبلغ الضرر ، وكان الطاعنان قد استأنفا هذا الحكم وقام استئنافهما — وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — على أنه قد ثبت من المستندات المقدمة فيهما أنه قامت لدى الطاعن الثاني شبهات تبرر اتهام المستأنف عليه بالتزوير ، إذ أن هذا الأخير أبلغ المستأنف ضده الثاني في ١٠/٥/١٩٧٠ بأن العقار المذكور ليس به مالك وأن جمعية الشهيد ترغب في شرائه وفي ٢٧/٥/١٩٧٢ أبلغت الإدارة العامة بيت المال المستأنف ضده بالإفراج عن العقار وتسليمه له بصفته وكيلًا عن ثم أبلغته في ٢١/١٢/١٩٧٣ باعتبار قرار الإفراج كأن لم يكن بعد أن ثبت تزوير العقد المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ وفي خلال سنة ١٩٧٠ التي أبلغ فيها المستأنف ضده بأن هذا العقار لا مالك ظاهر له أقام دعوى بصحة ونفاذ هذا العقد المنسوب صدوره من المالك إلى برقم ٣٣٩٧ سنة ١٩٧٠ مدني اسكندرية الابتدائية وقد قرر المستأنف ضده بتحقيقات النيابة بأنه كان وكيلًا عنه قبل رفع الدعوى المذكورة بعدة سنوات ثم أقام المستأنف ضده الدعوى رقم ٣٦١ سنة ١٩٧١ مدني الاسكندرية الابتدائية طالبًا بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١/٧/١٩٦٧ المتضمن بيع موكله المذكور ذات العقار وهذا يتعارض مع ما أبلغ به في ١٠/٥/١٩٧٠ بأن العقار المذكور ليس له مالك ظاهر . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه أضاف إليها قوله : انه لم يثبت من المستندات المقدمة من المستأنفين في الاستئناف رقم ٣٠٦ سنة ٢٢ ق (الطاعنان) أن المستأنف ضده — المطعون عليه — هو الذي أقام دعوى صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ نيابة عن المشتري الصادر له هذا العقد والذي قيدت النيابة العامة الواقعة ضده بتزوير هذا العقد واستعماله ، وكما أنه لم يثبت من تحقيقات النيابة أن المستأنف ضده كان على علم بالتزوير المنسوب إلى المشتري المذكور وأن واقعة شراء المستأنف ضده لهذا العقار من ذات المشتري لا تبرر اتهامه بتزوير العقد سالف الذكر ولا تؤدي إلى إثارة الشبهات حوله خاصة وأنه قد أبلغ الطاعن الأول في ١٠/١٠/١٩٧٠

بأنه علم بعد أن أبلغ إدارة بيت المال بالاسكندرية في ١٠/٥/١٩٧٠ بأن العقار المذكور لا مالك له ظاهر بأن قد اشترت هذا العقار من مالكيته بمقتضى عقد بيع المؤرخ ١٢/٥/١٩٧٦ وأنه يزعم شراء هذا العقار منه على أن يكون تاريخ التعاقد ١/١/١٩٦٧ كرجبة البائع وطلب من الطاعن الأول إبلاغه بما إذا كان له اعتراض قانوني بشأن إتمام البيع من عدمه هذا فضلا عن أن المطعون عليه قرر بتحقيقات النيابة أنه عندما أبلغ بأن العقار المذكور لا مالك له ظاهر لم يكن يعلم بأن قد اشترى هذا العقار وأن محام آخر قد تولى أمر هذا العقد ، مما مفاده أن الحكم أسس قضاءه بمسألة الطاعنة مدنيا عن التعويض عن الواقعة التي أبلغ بها الطاعن الثاني ضد المطعون عليه على عدم ثبوت علم المطعون عليه بتزوير العقد الذي اشترى به البائع له العقار من مالكيته الأصلية وعلى أنه لم يثبت من الأوراق أن المطعون عليه هو الذي رفع الدعوى بطالب صحة ونفاذ العقد المذكور لصالح موكله الذي تصرف له في العقار بالبيع بعد ذلك ، دون أن ين يتمحيص دفاع الطاعن المذكور — الذي أورد مضمونه بمدوناته على نحو ما سلف بيانه — والمؤسس على أنه قامت لديه شبهات تبرر إبلاغه ضد المطعون عليه فإنه يكون قد حجب نفسه عن بحث مدى كفاية هذه الشبهات في تبرير صحة إعتقاد الطاعن الثاني بصحة مانسبه للمطعون عليه والتي لو صحت لتغير بها وجه الرأي في الحكم في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٦ جنح المذنية التي كانت مقدمة للمحكمة المطعون في حكمها أن المطعون عليه قرر لدى سؤاله فيها أنه هو الذي رفع الدعوى لصالح موكله بطالب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ المنسوب صدوره له عن العقار

من مالكته الأصلية في حين ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنه لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعنين أن المطعون عليه هو الذي أقام الدهوى المذكورة لصالح موكله الذي قيدت ضده النيابة العامة الواقعة بتزوير هذا العقد واستعماله — وكان لهذا العيب أثره على تقدير المحكمة في مساءلة الطاعنين عن التعويض فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث السبب الثاني من أسباب الطعن .

جامعة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سليم عبدالله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ، محمد زغلول عبد الحميد
زغلول .

(١٥٤)

الظعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ القضائية :

(١ - ٤) تأمين . شركات .

(١) تأمين بعض الشركات والمنشآت . احتفاظ المشروع المؤم بشخصيته المعنوية وذمة المالية
المستقلة . مسؤوليته عن كافة التزاماته السابقة على التأمين .

(٢) التأمين لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون أرباحها المحققة قبل التأمين . عدم
اندماجها في رأس المال بعد التأمين .

(٣) عدم صدور قرار بتوزيع الأرباح على المساهمين . أثره . جواز التجاؤم للقضاء
الطالبة بنصيبهم فيها . اختصاصه بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه .

(٤) حكم . " حجية الحكم " .

مخالفة الحكم لحقيقة أخذ بها حكم آخر لا يحتاج به طرفا النزاع . لا خطأ .

(٥) تأمين . شركات .

تأمين المنشأة . وجوب اتخاذها شكل الشركة المساهمة ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وجوب
تخصيص نسبة ٢٥٪ من صافي الأرباح للوظفين والعمال . ق ١١١ لسنة ١٩٦١

١ - مؤدى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى - مع الاحتفاظ له بشخصيته وبذمته المستقلة عن شخصية الدولة وذمتها ومع استقراره في ممارسته نشاطه - إخضاعه للجهة الإدارية التي يرى إلحافه بها وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كفتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية .

٢ - تنص المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ على أن رؤوس أموال المنشأة المؤممة تتحول إلى منندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً كما مضت المادة الثالثة على أن قرارات لجان التقييم تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها فإن مفاد ذلك كله أن التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون ماعداها كالأرباح التي حققها قبل التأميم ولو أراد المشرع تأميمها لنص على ذلك صراحة في القوانين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومتى كان ذلك فإن الأرباح التي حققها المنشأة خلال فترة التأميم النصفى تكون بمنأى عن التأميم ولا تندمج في رأس المال المؤمم (١) .

٣ - من المقرر أن حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو حق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها رغم أنه حق اجتماعي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها ، ومن ثم لا يعتد بما من شأنه أن يفقد المساهم منه في الحصول على نصيب من الأرباح طالما لم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال .

(١) قض ١٩٧٥/٢/١٩ بجمرة المسكنب الفنى السنة ٢٦ ص ٦٢٧ .

٤ - من المقرر أن عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح لا يحرم المساهمين حقهم في اللجوء إلى القضاء لاطالبة بنصيبهم فيها فإذا أتمت الشركة تأمينا كليا كان القضاء مختصا بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه .

٥ - لا يجوز التحدى بحكم آخر صدر من محكمة الاستئناف ولا تتوفر به شروط الحجية في النزاع القائم إذ بحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية التي اطمان إليها وساق عليها دليلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح ولا عليه إذ ما خالف حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا، أج به طرفا النزاع .

٦ - إذ كانت المذشاة أتمت بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ والذي أوجبت المادة الأولى منه أن تتخذ كل من الشركات والمذشآت المبينة بالجدول المرافق له شكل شركة مساهمة عربية كما جرى نص المادة الخامسة من القانون ١١١ سنة ١٩٦١ على أن ينحصر للموظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥٪ من صافي أرباح تلك الشركات ، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المنتدب محولا على أسبابه وإذا احتسب الخبير فيه نصيب العمال بأقل من القيمة والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح القانون في هذا الخصوص وحده إذ لا يوجب لغيره حق استئزال أو اقتطاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٦٤
مدني كفر الشيخ على رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للطاحن والمضارب
والمخابز والسيد وزير التموين بصفته بطلب الحكم بإلزامهما بتقديم حساب عما
يستحقونه من أرباح شركة النصر لضرب وتجارة الأرز بدسوق وقالوا شرحا
لذلك أن القانون ٥١ سنة ١٩٦٣ صدر في ١٩٦٣/٥/٨ بتأميم تلك الشركة وانتقال
ملكيتها إلى الدولة اعتبارا من هذا التاريخ وأنهى مشاركتهم النصفية لها مع
الدولة وهم يستحقون أرباحا في المدة من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٣/٥/٨ عن
نصيبهم بحق النصف ، وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى
بالنسبة للسيد وزير التموين لرفعها على غير ذي صفة وبإلزام المؤسسة بتقديم
الحساب وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٣ قضت بنذب خبير حسابي للانتقال إلى الشركة
المذكورة والاطلاع على دفاترها لبيان ما إذا كانت قد حققت أرباحا من تاريخ
إسهام الحكومة في رأسمالها حتى تأسيسها ومقدار هذه الأرباح وما يستحقه
المطعون ضدهم فيها وبعد أن أودع الخبير تقريره متزيا فيه إلى أنه يخص
المذكورين في أرباح الشركة بحق النصف في المدة من ١٩٦٢/٧/١ حتى
١٩٦٣/٥/٧ مبلغ ٢٢٧٣٤ ج و ٨٩٧ م ، قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة
في الدعوى لزوال صفة المؤسسة بحلول المؤسسة العامة للمضارب والشركة العامة
لمضارب كفر الشيخ محلها بخدد المطعون ضدهم السير في دعواهم قبلها مطالبين
بما انتهى إليه الخبير في تقريره وبتاريخ ١٩٦٨/٤/١ قضت المحكمة (أولا) برفض
الدفعين المبدئين من المدعى عليهما بعدم اختصاص المحكمة ولائيا وبعدم قبول
الدعوى بالنسبة إليهما وباختصاصها ولائيا وبقبولها ، (ثانيا) بإلزام المدعى
عليهما بصفتهما بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ١٦٥٥٣ ج استأنف المطعون
ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٥ لسنة ١٨ ق طنطا (٧ لسنة ١ ق كفر
الشيخ) طالبين تعديل المبلغ المقضى به ٢٢٧٣٤ ج و ٨٩٧ م استأنفه الحكم
عليهما بالاستئناف ٣٠٦ لسنة ١٨ ق طنطا (١٤ لسنة ١ ق كفر الشيخ) بغية
الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها على غير
ذی صفة ، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٥ قررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ

١٩٧١/٥/١٩ قضت المحكمة بقبولها شكلا وفي الاستئناف رقم ٣٠٦ لسنة ١٨٠ ق. بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به قبل المؤسسة المصرية العامة للمضارب وبرفض الدعوى قبلها وبندب خبير لبيان ما إذا كانت الجمعية العمومية لمؤسسة المضارب التي انعقدت في ١٣/٦/١٩٦٣ هي التي صدقت على ميزانية الشركة في المدة من ١/٣/١٩٦٢ حتى ٧/٥/١٩٦٣ أم الجمعية المنعقدة في ١/١٢/١٩٦٨ ومقدار صافي الأرباح التي اعتمدتها الجمعية في تلك المدة بعد إجراء الخصومات التي نص عليها القانون ونصيب الممولين فيها وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩/٣/١٩٧٣ بإعادة المأمورية إليه لبحث اعتراضات طرفي الخصومة وتحديد الأرباح المستحقة للمولين في المدة سالفة الذكر ، وبتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٢ قضت بانقطاع سير الخصومة في الاستئناف لزوال صفة النائب عن شركة مضارب محافظة كفر الشيخ وذلك لأرباحها في الشركة الطاعنة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٢٣ سنة ١٩٧٢ الصادر في ٢١/٨/١٩٨٢ ، ثم قام المطعون ضدهم بتجديد السير في الدعوى ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢١/١/١٩٧٦ (أولا) في موضوع الاستئناف رقم ٧ لسنة ١ ق كفر الشيخ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم بمبلغ ٧٧٤٧ ج و ٥٦٩ م (ثانيا) وفي موضوع الاستئناف رقم ١٤ لسنة ١ ق كفر الشيخ برفضه ، طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم بخصوص قيمة ما حكم بالزام الشركة الطاعنة بدفعه للمطعون ضدهم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الشركة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله من ثلاثة أوجه حاصليها أن الشركة التي كان يمتلكها المطعون ضدهم هي شركة مساهمة ، وقد ظلت محتفظة بشكلها القانوني بعد تأميمها كاملا في ٨/٥/١٩٦٣ ، ولما كانت السنة المالية لهذه الشركة تبدأ من ١/٧/١٩٦٢ وتنتهي في ٣٠/٦/١٩٦٣ وكانت الأرباح في الشركات المساهمة لا يتم صرفها إلا عن سنة مالية كاملة وبعد انعقاد الجمعية العمومية واعتمادها

لميزانيتها وصدور قرار منها بتحديد الأرباح القابلة للتوزيع ، وما دام التأمين تم في ٨/٥/١٩٦٣ وقبل انتهاء السنة المالية فلا تعتبر الأرباح محقة فعلا لأن أموال الشركة برمتها بما فيها الأرباح قد آلت إلى الدولة ضمن أصول الشركة بمقتضى قرار التأمين ولا ينال من ذلك ما جاء بتقرير الخبير من أن الأرباح لا ترتبط بالزمن بقدر ما ترتبط بالإنتاج والبيع ذلك أنه تصور نظري ولا ينطبق على الشركات المهمة ولا يقدح في ذلك ما جاء بحججيات حكم محكمة أول درجة بشأن تصديق الجمعية العمومية برئاسة الوزير في ١٣/١١/١٩٦٣ عن أرباح تلك المدة إذ أنه يمثل خطأ قانونيا وقعت فيه ذلك أن قرار الجمعية المذكورة لا يخص الفترة موضوع المطالبة والتي لم يعمل لها ميزانية أرباح وخسائر بل إن لجان التقييم المشككة طبقا لقوانينه ويدخل في اختصاصها تقييم أصوله وخصوم المنشأة المؤمنة وتسعير الأسهم هي التي قامت بعمل ميزانية تصفية مركز مالي لهذه الفترة بمثابة تخارج المطعون ضدهم ولم تفرز أرباحا فيها وإضافتها إلى مكونات رأس المال ، وبفرض أن اللجنة أغفلت تحديد الأرباح فإن سبيل الطعن على قراراتها وهي نهائية لا يتم أمام المحاكم العادية ومن ثم يكون القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي ولائي والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة والقضاء للمطعون ضدهم بالأرباح مخالفا للقانون ولحكم استئنافي شارك في إصداره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وقضى بأن لجان التقييم تختص بتقدير وتسعير الأسهم وقراراتها نهائية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن مؤدى القانون ١١٧ سنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الإيضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى مع الاحتفاظ له بشخصيته وبذاته المستقلة عن شخص الدولة ودمتها ومع استمراره في ممارسة نشاطه إخضاعه للجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأمين ودمته المالية المنقلة بما عساه يكون عالقا بها من التزامات فيسأل المشرع مسؤولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأمين ،

كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ١١٧ سنة ١٩٦١ تنص على أن رؤس أموال المنشأة المؤتممة تتحول إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاما بفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا كما نصت المادة الثالثة على أن قرارات لجان التقييم تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها فإن مفاد ذلك كله أن التأميم لا يرد إلا على رؤس أموال المنشأة دون ماعداها كالأرباح التي حققتها قبل التأميم ولو أراد المشرع تأميمها لنص على ذلك صراحة في القانونين ١١٧ ، ١١٨ سنة ١٩٦١ ومتى كان ذلك فإن الأرباح التي حققتها المنشأة خلال فترة التأميم النصفى تكون بمنأى عن التأميم ولا تندمج في رأس المال المؤمم كما أن من المقرر أيضا أن حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو حق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها رغم أنه حتى احتمالي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها ، ومن ثم لا يعتد بما من شأنه أن يفقد المساهم حقه في الحصول على نصيب من الأرباح طالما لم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال كما أن من المقرر أن عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح لا يحرم المساهمين حقهم في اللجوء إلى القضاء للمطالبة بنصيبهم فيها ، فإذا أتمت الشركة تأمينا كليا كان القضاء مختصا بتحديد هذه الأرباح ومن ما ثبت لديه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه الخبير الذي ندبته المحكمة واطمأنت إلى نتيجة أعماله قد انتهى إلى أن أرباح المنشأة في فترة التأميم النصفى لم تدخل ضمن رأس مال الشركة المعروض عنه بسندات وأن الجمعية العمومية المنعقدة برئاسة وزير التموين قد اعتمدت أرباح الشركة عن تلك المدة ، فإنه وقد قضى للمطعون ضدهم بحقوقهم في أرباح تلك الفترة يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا يجدى الطاعنة من بعد القول بأن قرار الجمعية العمومية الصادر في ١٣/١١/١٩٦٣ لا يشمل توزيع الأرباح عن الفترة موضوع المطالبة إذ فضلا عن أن هذا القول يعد جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي اعتمدته المحكمة فإنه عار عن دليله ، كما لا يجديها التحدى بحكم آخر صدر من محكمة الاستئناف ولا تتوافر به شروط الجمعية في النزاع القائم إذ بحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية

التي اطمأن إليها وساق عليها دليلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح ولا عليه إذا ما خالف حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا يحتاج به طرفا النزاع .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم بالسبب الثاني القصور في التسبيب إذ لم يحقق دفاعها الموضح بمذكرتها ولم يناقش جوهر الخلاف القائم بينها وبين خصومها وجاء متضمنا فقرات من تقرير الخبير حتى في المسائل القانونية مما يعيبه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك بأن الطاعنة لم تبين بصحيفة الطعن ما أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه واكتفت بالقول بأن الحكم قد أغفل الرد على دفاعها الذي ضمنته مذكرتها دون بيان لمواطن العيب فيه مما يجعل النعى بهذا السبب مجهولا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في الشق الأخير من السبب الأول أن توزيع الأرباح قد تم بالمخالفة لأحكام المادة ١٤ من القانون ١٦ سنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن وجوب استئصال الاحتياطي القانوني والانعقطاع لشراء سندات حكومية بالإضافة إلى تجنب نصيب العمال في هذه الأرباح بواقع ٢٥٪ مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد فيما يتعلق بشأن عدم استئصال المبلغ المخصص لنصيب العمال في الأرباح بواقع ٢٥٪ ذلك أن المنشأة أمت بمقتضى القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ بإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون ١١٨ سنة ١٩٦١ والذي أوجبت المادة الأولى منه أن تتخذ كل من الشركات والمنشأة الميينة بالجدول المرافق له شكل شركة مساهمة عريية كما جرى نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١١ سنة ١٩٦١ على أن ينحصر للوظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم من صافي أرباح تلك الشركات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المتدب محمولا على أسبابه ومنها أن جملة الأرباح الواجب توزيعها مبلغ ٤٨٩٥٤ ج و ٨٨٢ م وأن الأرباح التي تخص طرفي الدعوى هي ٤١٦٥٨ ج و ٢٨٢ م بعد استئصال حصة العمال

فى الأرباح وقدرها ٧٢٩٦ ج و ٥٤٠ م وقضى للطعون ضدهم على ضوء ذلك
بنصيبهم فى الأرباح وقدره ١٧٧٤٧ ج و ٥٦٩ م ، وحقيقة قيمة حصة العمال
فى الأرباح بواقع ٢٥ ٪ طبقا للقانون ١١١ سنة ١٩٦١ هى ١٢٢٣٨ ج و ٧٢٠ م
وإذ احتسب الخبير قيمة نصيب العمال بأقل من هذه القيمة والتزم الحكم المطعون
فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح القانون بما يوجب نقضه فى هذا
الخصوص وحده إذ لا موجب لغيره من استنزال أو اقتطاع .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فانه يتعين تعديل ما قضى به
الحكم المطعون فيه إلى مبلغ ١٥٦٤٢ ج و ٩٠ م .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، ومحمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ومحمد
رغول عبد الحميد .

(١٥٥)

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٧ : التمهيدية :

إثبات "اليمين الحاسمة" . تزوير . حكم . نقض .

اختلاس التوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه إيمين الحاسمة
بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . امتناع الحكم المطعون فيه في فضله
إلى هذه الإيمين . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض لإبنتائه على إبراء باطن .

مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه
" لا يجوز توجيه إيمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام " وهو نص منقول
عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدني الملغاه ضمن الباب السادس من المكناب
الأول من القسم الأول من هذا القانون — بما نص عليه في المادة الأولى من
القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية
ولم يكن له مقابل في القانون القديم — أن الشارع — وعلى ما يؤخذ من مذكرة
المشروع التمهيدى للقانون المدني — قد أقر الفقه والقضاء على ما أفيد أن نطاق
تطبيق إيمين الحاسمة ومنه ما رجح في القضاء المصرى من عدم جواز التحليف
على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على أنه لا يصح أن يكون النكول عن
إيمين دليلا على ارتكاب الجريمة ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا على

ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الإدعاء بتزوير عقد التخرج على دمامة واحدة هي أن الطاعن وجه يمينا حاسمة في واقعة اختلاس توقيع على بياض خلفتها المطعون ضدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ۲۱۵ و ۲۴۰ من قانون العقوبات — لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على سند من إجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يحيز الطعن عليه بالنقض و يوجب نقضه وإلغاء ما كان أساسا له من أحكام وأعمال لاحقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ۶۸۴ سنة ۱۹۷۳ مدني كلي دمياط على الطامن طالبا للحكم بصحة ونفاذ عقد التخرج المؤرخ ۱۹۶۶/۲/۱۳ والمتضمن تنازله لما من نصيبه في تركة مورثته لقاء مبالغ ۱۱۰۰ جنيه وبتاريخ ۱۹۷۴/۴/۱۱ ادعى الطاعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة بتزوير ذلك العقد وأعان شواهد في ۱۹۷۴/۴/۱۷ ، قضت محكمة أول درجة في ۱۹۷۵/۵/۲۰ بعدم قبول الدعوى فاستأنفت المطعون ضدها ذلك الحكم بموجب الاستئناف ۳۵ لسنة ۷ قضائية دمياط ، وبتاريخ ۱۹۷۶/۱/۱۰ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى و بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وقبل الفصل في الادعاء بالتزوير والموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطامن بكافة طرق الإثبات اختلاس المطعون ضدها لتوقيع على بياض على غير إرادته واستغلال هذا التوقيع في تحرير عقد التخرج المطلوب الحكم بصحة ونفاذه على خلاف الحقيقة ، وبعد

سماع شهود الطرفين بجلسته ١٩٧٦/١١/٩ أقر الطاعن بسلامة توقيعه ووجه للطعون ضدها اليمين الحاسمة بالصحيفة الآتية "أحلف بالله العظيم أن المستأنف ضده وقع على عقد التخارج المؤرخ ١٩٦٦/٢/١٣ أمامي وأن التوقيع المنسوب إليه في عقد التخارج صحيح وصادر منه" خلقتها بجلسته ١٩٧٦/١٢/٨ وقضت المحكمة في ١٩٧٧/١/٩ برفض الادعاء بتزوير عقد التخارج وحددت جلسة لنظر الموضوع فقدم الطاعن مذكرة بجلسته ١٩٧٧/٢/١٦ دفع فيها ببطلان عقد التخارج للاستغلال ، وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ قضت المحكمة ببطلان ونفاذ عقد التخارج الصادر من الطاعن والمؤرخ ١٩٦٦/٢/١٣ بالنسبة إلى حصة في العقارين المبيينين بصحفية الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٩ بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٩ وفيما عدا ذلك برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الصادر برفض الادعاء بالتزوير الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند إلى سبب وحيد مؤداه أنه وجه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضدها وقد خلقتها مع أن هذه اليمين غير مقبولة قانوناً لأنها موجهة في واقعة لو صحت لسكانت جريمة ، ولو أن المطعون ضدها نكلت عن الحلف لصح اعتبارها مرتكباً لجريمة التزوير مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه "لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام" وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدني الملغاه ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم أن الشارع وعلى ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني - قد

أقر الفقة والقضاء على ماقيدا به نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه مما زجع في القضاء المصرى من عدم جواز التعاليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دايلا على ارتكاب الجريمة ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفة مدنيا على ما لا يجوز التعاليف عليه جنائيا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التخرج على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يمينا حاسمة في واقعة اختلاس توقيعه على بياض خلفتها المطعون ضدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٣٤٠ من قانون العقوبات — لايجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على سند من إجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه وإلغاء ما كان أساسا له من أحكام وأعمال لاحقه مع الإحالة .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومعدوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
وزق داود .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ القضائية :

إيجار " القواعد العامة في الإيجار " . ملكية .

إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بدون إذن من المؤجر . م ٥٩٢ مدني .
عدم إبداء المؤجر رغبة في تملك هذا البناء . أثره . اعتباره مملوكا للمستأجر . عدم جواز إلزامه
بمقابل إتياناه به .

خول الشارع في المادة ٥٩٢ من القانون المدني — الذي ينطبق على واقعة
النزاع — المؤجر الحق في طلب إزالة البناء الذي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة
دون علمه أو رغم معارضته ، أو استبقائه ، فإن طلب إزالته وجب على المستأجر
أن يتزعه من العين المؤجرة وأن يعيد العين إلى أصلها ، وللمؤجر أن يطلب
تمويضا عن الضرر الذي يصيب العين إن كان له مقتض ، وإن طلب استبقاءه .
فعليه أن يرد للمستأجر أدنى القيمتين ، ما أنفق في هذه المباني أو ما زاد في قيمة
العقار ، ومؤدى ذلك أن البناء الذي يقيمه المستأجر من ماله الخاص دون إذن
من المؤجر يكون ملكا لصاحب العين المؤجرة معلقا على شرط واقف هو إعلان
رغبته في تملك البناء ، ويعد مملوكا للمستأجر تحت شرط فاسخ هو ظهور رغبة
المؤجر في تملكه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه إن المطعون عليهم —
المؤجرين — لم يبدو رغبته في تملك المباني التي أقامها الطامن — المستأجر —

من ماله الخاص، فإن هذه المباني تبقى مملوكة لهذا الأخير ولا يحق للطعون عليهم أن يطالبوا بمقابل انتفاع عنها (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٧١٠٧ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم أصليا بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٣٨/٧/٢٦ واحتياطيا بإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى لهم مبلغ ٢١٨٦ ج و ٩٤٠ م ، تأسيسا على أنه بعقد مؤرخ ١٩٣٨/٧/٢٦ استأجر الطاعن بصفته الفيلا والحديقة المحيطة بها المملوكة لهم والمبينة بالصحيفة وأقام مبان بالعين المؤجرة دون إذن أو تصريح من الملاك مما يجيز لهم طلب فسخ العقد واحتياطيا إلزامه بالمبلغ المطالب به مقابل زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للطعون عليهم مبلغ ٧٨٧ ج و ٣٢٠ م ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٧٨ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٥/٢٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢٥١ .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسببين الثانى والثالث منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التمهيد ومخالفة القانون وفى بيان ذلك

يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الحديقة التى أقام على جزء منها المباني من ملحقات العين المؤجرة وأنه لا يجوز إلزامه بدفع مقابل عن الانتفاع بها يتجاوز الأجرة التى يدفعها شاملة الفيلا والحديقة ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع واستند فى قضائه إلى أن المطعون عليهم يستحقون ريعاً مقابل الانتفاع بالمباني التى استحدثها الطاعن من ماله الخاص بأرض الحديقة مخالفاً بذلك حكم المادة ٥٩٢/٢ من القانون المدنى إذ لم يبد المطعون عليهم رغبته فى استبقاء المباني مقابل دفع أدنى القيمتين المنصوص عليهما فى هذه المادة .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإيجار قد خلا من نص ينظم العلاقة بين الطرفين بخصوص إنشاء المستأجر مباني على العين المؤجرة ، وأن المطعون عليهم استندوا فى المطالبة بالمبلغ محل النزاع إلى أنه مقابل زيادة الانتفاع بالعين المؤجرة ، نتيجة المباني التى استحدثها الطاعن بها دون إذن منهم ، وإذا كان الطاعن قد عاب فى صحيفة الاستئناف على الحكم الابتدائى قضاءه بمقابل انتفاع عن استغلاله للحديقة ، لأن الإيجار شمل المبنى والحديقة الملحقة به ويحق له الانتفاع بالعين المؤجرة بكل السبل التى تمكنه من استعمالها فى الغرض المؤجرة من أجله كدرسة ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ، بأن المباني التى أقامها الطاعن لم تكن موجودة وقت التعاقد وأن الانتفاع بالحديقة باعتبارها من ملحقات العين المؤجرة ، لا يجوز له إقامة مباني بها ، و انتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة لأن الريع المقضى به مقابل الانتفاع بالمباني التى استحدثها الطاعن لما كان ذلك وكان الشارع فى المادة ٥٩٢ من القانون المدنى الذى ينطبق على واقعة النزاع قد خول المؤجر الحق فى طلب إزالة البناء الذى يقيمه المستأجر فى العين المؤجرة دون علمه أو رغم معارضته ، أو استبقائه ، فان طلب إزالته وجب على المستأجر أن ينزعه من العين المؤجرة وأن يعيد العيين إلى أصلها ، وللمؤجر أن يطلب تعويضاً عن الضرر الذى يصيب العين إن كان له مقتضى ، وإن طلب استبقائه .

فعليه أن يرد للمستأجر أدنى القيمتين ، ما دفعه في هذه المباني أو ما زاد عن قيمة العقار ، ومؤدى ذلك أن البناء الذى يقيمه المستأجر من ماله الخاص دون إذن من المؤجر يكون ملكا لصاحب العين المؤجرة معلقا على شرط واقف هو إعلان رغبته فى تملك البناء ، ويعد مملوكا للمستأجر تحت شرط فاسخ هو ظهور رغبة المؤجر فى تملكه ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم لم يبدوا رغبتهم فى تملك المباني التى أقامها الطاعن من ماله الخاص فان هذه المباني تبقى مملوكة لهذا الأخير ولا يحق للمطعون عليهم أن يطالبوا بمقابل انتفاع عنها وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث سبب الطعن الأول .

وحيث ان الموضوع صالح للنقض فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جاسة ١٢ مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الباجوري ، محمد طه منير ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
درزق داود .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ - ٣) إيجاز . " الاخلاء لعدم الوفاء بالأجرة " . محكمة
الموضوع . " نقض " .

(١) تكرار تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة الذي يوجب إخلاء من العين . ق ٥٢
لسنة ١٩٦٩ . المقصود به ثبوت حق تأخيره في سداد الأجرة في دعوى إخلاء موضوعية سابقة .
مادة امتناعه و الادعى الحالية . أثره . توافر حالة التكرار في جانبه .

(٢) توافر حالة تكرار امتناع المستأجر أو تأخيره في سداد الأجرة . وجوب الحكم
بإخلائه ولو أوفى بالأجرة قبل قبل باب المرافعة ما لم يقدم مبررات مقبولة لامتناعه
أو تأخيره .

(٣) تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة . تقدير برزوه وتجهوله . من مسائل الواقع التي
تسفل بها محكمة الموضوع . الادعاء بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم
جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - المقصود بالتكرار في تأخير سداد الأجرة فيما يعنيه عجز المائدة ١/٢٣
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
أن يكون المستأجر قد مرد على عدم الوفاء بالأجرة في موافقتها ، المرة تلو

الأخرى ثم سدادها قبل قفل باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر إلى رفعها نتيجة هذا المسلك . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى مدنى كلى المنصورة أنها أقيمت بطلب إخلاء الطاعن من العين المؤجرة لامتناعه عن سداد الأجرة عن مدة سابقة فتفادى الحكم عليه بالإخلاء بسداد المتأخر عليه من الأجرة قبل قفل باب المرافعة ، وعلى هذا الأساس وطبقا لنص المادة ٢٣ / ١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، فان هذا المسلك من الطاعن مع معاودة امتناعه عن الوفاء بالأجرة عن المدة المقامة بسببها الدعوى الحالية ، يوفر في حقه التكرار الذى عنته المادة ٢٣ / ١ سالفه البيان .

٢ — توافر حالة تكرار الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة موجب للحكم بالإخلاء ولو قام المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة ، إلا إذا قدم لمحكمة الموضوع مبررات مقبولة لهذا التأخير أو الامتناع .

٣ — تقدير المبرر وقبوله — في تأخر المستأجر في سداد الأجرة أو امتناعه عن سدادها — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ، ولما كان الطاعن لم يودع بملف الطعن على ما يبين منه أنه تمسك أمامها بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة تبرر تأخره في سدادها . فانه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق —
تتصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٣٢٧٢ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى
المنصورة للحكم بإخلاء الطاعن من الشقة المؤجرة المينة بالصحيفة وتسليمها
لهم خالية وقالوا فى بيانها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/٨/٢٤ استأجر
الطاعن من مورثهم المرحوم - ... شقة بالعقار رقم ٣٩ شارع ...
بالحسدية محافظة المنصورة . لاستعمالها عيادة طبية . مقابل أجره شهرية
قدرها ٨ ج و ٩٧٦ م ، وقد دأب على التأخير فى الوفاء بالأجرة ،
ثم توقف عن أداء أجره الأشهر من أول أبريل سنة ١٩٧٣ حتى أغسطس
سنة ١٩٧٥ وجعلتها ٢٨٠ ج و ٣٠٤ م رغم تكليفه بوفائها وأساء استعمال
الشقة باستخدام ممرضة اعتادت التعرض للسكان بالفاظ نابية وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١
حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٦
حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ، وإخلاء الطاعن من العين
المؤجرة المينة بصحيفة الدعوى ، وردها إلى المطعون عليهم بعد أربعة أشهر
من تاريخ الحكم طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالسببين الأول
والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب
ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه
بالإخلاء تأسيسا على ثبوت تكرار امتناع الطاعن عن الوفاء بالأجرة المستحقة
وكان عمدته فى ذلك يسبق امتناعه عن دفع الأجرة عن مدة سابقة أقيمت
بشأنها دعوى الإخلاء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة التى
قضى فيها برفض طلب الإخلاء لاستعمال الطاعن رخصة الوفاء بالأجرة
المستحقة قبل قفل باب المرافعة ، فى حين أن البين من الحكم الصادر
فى تلك الدعوى أن الأجرة كانت محل منازعة جدية وأن " المؤجر "

” مورث المطعون عليهم “ ألزم بمصروفاتها وتسببه في اتخاذ إجراءاتها ، وقد تمسك الطاعن باعتبار واقعة المنازعة التي تضمنها هذا الحكم ، والحكم الصادر في الدعوى ١٠٠٣ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة مبررا للتأخير في وفاء الأجرة وأغفل الحكم تناول هذا الدفاع والرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقصود بالتكرار في تأخير سداد الأجرة فيما يعنيه عجز المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون المستأجر قد مرد على عدم الوفاء بالأجرة في موابقتها ، المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر إلى رفعها نتيجة هذا المسلك . لما كان ذلك . وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة ، إنها أقيمت بطلب إخلاء الطاعن من العين المؤجرة لامتناعه عن سداد الأجرة عن مدة سابقة ، فتفادى الحكم عليه بالإخلاء بسداد المتأخر عليه من الأجرة قبل قفل باب المرافعة في ١٩٧٣/٣/٥ . وعلى هذا الأساس وطبقا لنص المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قضت المحكمة برفض الدعوى ، فإن هذا المسلك من الطاعن مع معاودة امتناعه عن الوفاء بالأجرة عن المدة المقامة بسببها الدعوى الحالية ، يوفر في حقه التكرار الذي عنته المادة ٢٣/١ سالفة البيان ، لما كان ما تقدم ، وكان توافر حالة تكرار الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة موجب للحكم بالإخلاء ولو قام المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة ، إلا إذا قدم لمحكمة الموضوع مبررات مقبولة لهذا التأخير أو الامتناع . وكان تقدير المبرر وقبوله من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يودع بملف الطعن ما يبين منه أنه تمسك أمامها بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة تبرر تأخره في سدادها فإنه لا يجوز له — إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه أشار في أسبابه إلى أن الدعاوى والانتهاكات المتبادلة بين الطرفين . مثل

كرية للعلاقة بين مؤجر ومستأجر دون أن يورد أى بيان لتلك الدعاوى والانتهاكات أو سنده في اعتبارها للاخلاء ، مما يعيبه في هذا الخصوص بالبطلان لخلوه من التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أن قضاءه بالاخلاء بنى على ثبوت تكرار امتناع الطاعن عن الوفاء بالأجرة ، فقط . دون ما استطرده إليه في ملاحظته العابرة بشأن تدهور العلاقة بين طرفي الطعن . فان إirاده لتلك الملاحظة يكون لغوا . ويكون النعى على احتواء الحكم عليها لا محل له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان . وفي بيان ذلك يقول إن السيد رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم كان يعمل محاميا بمكتب المرحوم وكيل مورث المطعون عليهم . وأن قضاياه مباشر بمعرفة هذا المكتب . مما يجعله غير صالح لنظر الدعوى .

وحيث إن الطاعن لم يقدم رفق طعنه دليل نعيه فيكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، ابراهيم محمد هاشم ، ابراهيم محمد فراج وصبيح
وزق داود .

(١٥٨)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٩ القضائية :

إيجار "أراضى فضاء" .

الأراضى الفضاء . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن . القانونان ٥٢ لسنة
١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب الرجوع إلى ما تضمنته عقد الإيجار للتعرف على طبيعة
العين . طالما كان مطابقا للواقع . لا عبء بتسوير الأرض أو إقامة مظلة بها .

استثنت المادة الأولى من كل من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامهما ، والعبرة
في التعرف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنته عقد الإيجار من بيان لها طالما جاء
مطابقا لحقيقة الواقع ، وإذا كانت عين النزاع قد وصفت في العقد بأنها أرض
فضاء ، وكان لا يغير من هذه الطبيعة أن تكون مسورة كما لا يغير منها إعداد
مظلة من البوص والخشب في جزء من الأرض المؤجرة لتستظل بها السيارات
تحقيقا للغرض ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى يكون
على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٧٦ مدني كلى طنطا بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١،٧/٢٧ المبرم بينهما وبين الطاعن وآخر وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التعاقد وقالوا شرحا لها أنه بموجب هذا العقد استأجر منهما المذكوران قطعة الأرض الفضاء الميمنة بالصحيفة لاستعمادها موقف سيارات لرواد كازينو وكافتيريا ... ونص في العقد على تعهد المستأجرين في حالة انتهاء العقد بتسليم الأرض المؤجرة خالية ولرغبتهما في إنهاء العقد إندار المستأجرين بذلك ولكنهما رفضا تسليم الأرض إليهما ، نذبت المحكمة خيرا لبيان ما إذا كانت العين المؤجرة أرضا فضاء أم مباني ونوع هذه المباني إن وجدت وتاريخ إنشائها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٨/٢/١ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨ لسنة ٢٨ ق طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بالنقض الحكم المستأنف وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/٧/٢٧ والتسليم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينفي بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند فيما خلاص إليه من أن العين المؤجرة أرض فضاء لا تخضع للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلى ما وصفت به في العقد من أنها أرض فضاء وما أسفرت

عنه معاينة الخبير وأن إقامة سور حولها لا يغير من طبيعتها في حين أن الأراضي الفضاء المستثناة من تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن هي الأراضي الخلاء المكشوفة بغير حدود بحيث إذا سورت فإنها لا تعد كذلك هذا إلى أن العين المؤجرة وقد اشتملت على مظلة من الخشب والبوص لوقوف السيارات أقيمت بقصد الارتفاع بالعين المؤجرة باستعمالها موقفا لسيارات رواد كافيتريا ...
فإنها تعتبر من قبيل الأماكن المستخدمة للأغراض التجارية وتخضع بالتالي لقانون إيجار الأماكن .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من كل من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد استثنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامهما ، وكانت العبرة في تعرف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها طالمما جاء مطابقا لحقيقة الواقع ، وإذا كانت عين النزاع قد وصفت في العقد بأنها أرض فضاء ، وكان لا يغير من هذه الطبيعة أن تكون مسورة كما لا يغير منها إعداد مظلة من البوص والخشب في جزء من الأرض المؤجرة لتستظل بها السيارات تحقيقا للغرض من الإجارة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي يكون على غير أساس .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وصبحي
رزق داود .

(١٥٩)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٩ القضائية :

(١ و ٢) أهلية " تصرف القاصر " . بطلان .

(١) المتعاقد القاصر . حقه في إبطال التصرف الدائر بين النفع والضرر ولو تجرد من أى
غبن . إخفاء القاصر قصره أو ادعائه كذبا بلوغه من الرشد . لا أثر له في إبطال العقد .

(٢) العقد الباطل بسبب قصر المتعاقد . عدم جواز صدور الإجازة من القاصر قبل بلوغه
سن الرشد .

(٣) إثبات " القرائن " . بيع . ملكية .

إدعاء الطامن شراء المنقولات من المظنون عليه . دون أن يقدم دليلا على ذلك . فريضة على
ملكية الأخير لهذه المنقولات .

١ - ثبتت القصر عند التعاقد كاف لقبول دعوى الإبطال ولو تجرد
التصرف الدائن بين النفع والضرر من أى غبن مهما كان مقدار إفادة
القاصر منه ولو لم يعلن القاصر قصره للتعاقد الآخر أو أخفى حالته عنه
أو ادعى كذبا بلوغه من الرشد . وسواء كان هذا المتعاقد يعلم بحالة القصر
أو يجهلها .

٢ — إجازة التعاقد الباطل باعتبارها تصرفاً قانونياً يتضمن إسقاطاً لحق لا يملكها ناقص الأهلية .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه اتخذ من ادعاء الطاعن — المتعاقد مع القاصر — محضر الشكوى شراءه المنقولات الموجودة بالعين من المطعون عليه — القاصر — ومن عدم تقديمه دليل هذا الادعاء ، قرينة على ملكية المطعون عليه لتلك المنقولات . وإذا كانت هذه القرينة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها الحكم المطعون عليه ، لأن القاعدة في الإثبات هي أن اليقين لا يزول بالشك ، وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ، وكان الطاعن قد قرر شراءه المنقولات من المطعون عليه فأثبت ذلك أن المنقولات كانت للمطعون عليه فتظل كذلك حتى يثبت أنه اشتراها منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تجعل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٤٢٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعن بطلب إبطال عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢ وبطرده من العين المؤجرة وتسليمها إليه بالمنقولات المبنية بالقائمة وتثبيت الحجز التحفظى الموقع فى ١٩٧٥/٧/١٩ . وذلك تأسيساً على أن العقد سالف البيان صدر منه وهو غير كامل الأهلية ونتيجة غش من الطاعن . وبتاريخ ١٩٧٨/١/٣١ حكمت المحكمة ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢ وتسليم العين والمنقولات الموجودة بها والمبينة بمحضر الحجز التحفظى

المؤرخ ١٩٧٥/٧/١٩ . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦ سنة ٣٤ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعن بالثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيانها يقول إنه رفع الدعوى بحسن نيته وجهله بقصر المطعون عليه الذي أخفى عنه حاله هذه فوقع في غلط كان يعلمه هذا الأخير هو حالة قصره مما يمنعه من طلب إبطال العقد . فضلا عن أنه أجاز العقد بعد بلوغه سن الرشد باستلامه أجرة شهر يوليو سنة ١٩٧٥ بإيصال مؤرخ ١٩٧٥/٥/٣٠ طعن عليه المطعون عليه بالتزوير فطلب هو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تقاضى المطعون عليه لأجرة هذا الشهر بالإيصال سالف البيان ولكن المحكمة لم تستجب لذلك كما دفعها بأن الأجرة المتعاقد عليها تزيد عن الأجرة القانونية بما يجعل التعاقد نافعا نفعا محضا لا طعن عليه ، إلا أن الحكم أقام قضاءه بالبطلان تأسيسا على صدور العقد من المطعون عليه حال قصره ولم يرد على وجوه دفاعه الجوهرية المشار إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن ثبوت القصر ضد التعاقد كاف لقبول دعوى الإبطال وأو تجرد التصرف الدائر بين النفع والضرر من أى غبن ومهما كان مقدار ما أفاده القاصر منه وأو لم يعان القاصر قصره للتعاقد الآخر أو أخفى حاله عنه أو ادعى كذبا بلوغه سن الرشد وسواء كان هذا المتعاقد يعلم بحالة القصر أو يجهلها — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢ على أنه صدر من الطاعن قبل اكتمال أهليته ، ولم يثبت أنه كان مأذونا بإدارة أمواله ، وكان الدفاع الذي لم تلتزم المحكمة بتعقبه والرد عليه هو الدفاع الذي يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، فإنه لا يعيب الحكم إخفاله دفاع

الطاعن المبني على وقوعه في غلط هو جهله حالة قصر المطعون عليه أو تخض التعاقد عن منفعة له ، لما كان ما تقدم ، وكانت إجازة التعاقد الباطل باعتبارها تصرفاً قانونياً يتضمن إسقاطاً لحق ، لا يملكها ناقص الأهلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى أن واقعة تقاضى المطعون عليه لأجرة شهر يوليو سنة ١٩٧٢ بموجب الإيصال المؤرخ ١٩٧٥/٥/٣٠ ، حصلت قبل ١٩٧٥/٦/٢٣ تاريخ بلوغ المطعون عليه سن الرشد ، ولم يدع الطاعن أن سداد الأجرة تم في تاريخ مخالف لما ثبت بالإيصال وهي أسباب سائغة وفيها الرد المسقط لادعاء الطاعن أن في تقاضى أجرة هذا الشهر إجازة من المطعون عليه للعقد وهو كامل الأهلية فلا على الحكم إن لم يجب الطاعن إلى طلب تحقيق تلك الواقعة لأنها لا تجدي في إثبات الأجازة المصححة للعقد ، إذ لو ثبتت كانت سابقة على بلوغ سن الرشد . وإذا كان ذلك ، فإن النemy بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بملكية المطعون عليه للمنقولات المكاتنة بالعين على أن الطاعن لم يقدم ما يثبت ملكيته لها في حين أن عبء إثبات ذلك يقع على المطعون عليه مما يعيب الحكم بخالف القانون .

وحيث إن هذا النemy مردود . ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اتخذ من ادعاء الطاعن بحضر الشكوى رقم ٣٠١١ لسنة ١٩٧٥ إداري المنتزة شراءه للمنقولات الموجودة بالعين من المطعون عليه ومن عدم تقديمه دليل هذا الادعاء قرينة على ملكية المطعون عليه لتلك المنقولات . وإذا كانت هذه القرينة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها الحكم لأن القاعة في الإثبات هي أن اليقين لا يزول بالشك وإن الأصل بقاء ما كان على ما كان . فإذا كان الطاعن قد قرر شراءه للمنقولات من المطعون عليه فثبت بذلك أن المنقولات كانت للمطعون عليه فتظل كذلك حتى يثبت أنه اشتراها منه . وإذا كان ذلك . فإن النemy بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمدي الخولي ، يوسف أبو زيد ، دوريش عبد المجيد و عزت حنورة .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٨ القضائية :

(١ - ٣) دستور "مريانه" . قانون .

(١) تعارض التشريع مع أحكام الدستور . وجوب إلتزام هذه الأحكام
واهدار ماعداها . ورود نص بالدستور صالح بذاته للأعمال دون حاجة على سن تشريع أدنى .
وجوب أعماله .

(٢) جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية والناشئة
عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . جريمة التعذيب المعاقب عليها بالمادة ١٢٦
مقربات . دخولها في هذا النطاق .

(٣) دعوى التعويض عن التعذيب . القضاء برأف تقادما منذ وقوع التعذيب
في سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ . أعمال الحكم الأثر المباشر للمادة ٥٧ من
الدستور . لا خطأ .

١ - الدستور هو القانون الوضعي الرسمي صاحب الصدارة وعلى مادونه
من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب الإلتزام
أحكام الدستور واهدار ما سواها ، والتشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص
على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا وإلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق
حمائل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة

إلى سبق تشريع أدنى لزم إعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد فسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . (١)

٢ - النص في المادة ٥٧ من الدستور المعمول به في ١١/٩/١٩٧١ على أنه " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً مادام لمن وقع عليه الاعتداء " ، مفاده أن الاعتداء الذي منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها أو المماس بها في غير الحالات التي يقرها القانون بجرائم الاعتداء على الحرية التي يرتكبها المسؤولون في سلطة الدولة إعتداء عليها ويدخل في نطاقها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه " كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشرة وإذا مات المحبى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً " .

٣ - إذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون ضده بالتعويض قد وقف سريانه منذ وقوع التعذيب والاعتداء على حريته في ١٩٥٥ وحتى صدور الدستور ١٩٧١ انتهى إلى أن الدعوى المدنية الناشئة عن هذا الاعتداء لا تسقط بالتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون لأنه أعمل الأثر المباشر لنص المادة ٥٧ من الدستور التي اعتبرت ملغية لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني في صدور هذه الجرائم بقوة نفاذ الدستور ودون حاجة إلى تدخل من المشرع .

(١) نقض ١٩٧٥/٢/٢٧ مجموعة المكاتب للفني السنة ٢٦ ص ٥٠٣

نقض جنائي ١٩٧٥/٢/٢٤ مجموعة المكاتب للفني السنة ٢٦ ص ٢٥٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٩٨٤ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على رئيس الجمهورية بصفته والطاعن (وزير الحربية بصفته) طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠٠ جنية ، وقال بيانا للدعوى أنه اعتقل ضمن جماعة الأخوان المسلمين فى سنة ١٩٥٥ بالسجن الحربى وقد تعرض أثناء اعتقاله لتعذيب بدنى ونفسى وأنه لم يرفع دعوى بالمطالبة بتعويض عن الاضرار التى لحقت به نتيجة هذا التعذيب لقيام مانع أدبى وهو التخوف من إقامتها ولما صدر الدستور الدائم فى سنة ١٩٧١ الذى تتضمن نصا على عدم تقادم الحق فى المطالبة بالتعويض عن الاضرار الناشئة عن ارتكاب جرائم ضد الحريات أقام دعواه محكم بطلباته . دفع الحاضر عن المدعى عليهما بعدم قبول الدعوى بالنسبة لرئيس الجمهورية بصفته لرفعها على غير ذى صفة وبسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم الثلاثى . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لرئيس الجمهورية بصفته وبإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٠٠٠٠ جنية ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٩٢ لسنة ١٩٦٤ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا لنظر الدعوى لتعلقها بقرار إدارى من أعمال السيادة واحتياطيا بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم الثلاثى وفى الموضوع برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره وذلك من ثلاثة أوجه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن عن الوجه الأول أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد أورد في أسبابه أنه ثبت للمحكمة وقوع تعذيب على المطعون ضده في سنة ١٩٥٥ وأنه لم يكن في إمكانه المطالبة بالتعويض عنه لعدم شعوره بالأمن والاطمئنان حتى صدور الدستور الدائم في سنة ١٩٧١ ولما كان هذا الدستور قد صدر في ١١/٩/١٩٧١ فإن مدة التقادم الثلاثي تكون قد اكتملت في ١٢/٩/١٩٧٤ في حين أن الدعوى أقيمت في ٢٩/٩/١٩٧٦ وإذ رفض الحكم المطعون فيه الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه وعن الوجه الثاني أنه لا مجال لتطبيق نص المادة ٥٧ من الدستور التي نصت على عدم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جرائم الاعتداء على الحريات بالتقادم لأن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الذي تكفل بتحديد تلك الجرائم على سبيل الحصر لم يورد من بينها الوقائع التي أوردها المطعون ضده بصحيفة دعواه كما أن هذا القانون قصر مجال تطبيقه على الجرائم التي تقع من تاريخ العمل به وهو ٢٨/٩/١٩٧٢ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . وعن الوجه الثالث أن في عدم أعمال نص المادة ١٧٢ من القانون المدني الخاصة بالتقادم الثلاثي لدعوى التعويض على أساس مخالفتها لنص المادة ٥٧ من الدستور الدائم ما يعتبر قضاء ضمنا بعدم دستورية هذا النص وهو أمر خارج عن اختصاص المحاكم العادية إذ يختص به المحكمة العليا طبقا لنص المادة ٨١ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث إن النعي بأوجهة الثلاثة غير سديد ذلك أن لما كان الدستور هو القانون الوضعي الرسمي صاحب الصدارة فكان على مادونه من التشريعات النزول عن أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وأهدار ما سواها ، وكان التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا وكان الغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل

له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سبق تشريع أوفى لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد فسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٥٧ من الدستور المعمول به في ١١/٩/١٩٧١ على أنه " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء ، مفاده أن الاعتداء الذي منعه الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها أو المساس بها في غير الحالات التي يقرها القانون بجرائم الاعتداء على الحرية التي يرتكبها المسؤولون في سلطة الدولة اعتمادا عليها ويدخل في نطاقها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه " كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشرة و إذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون ضده قد وقف سريانه منذ وقوع التعذيب والاعتداء على حرية المطالب بالتعويض في سنة ١٩٥٥ وحتى صدور دستور سنة ١٩٧١ انتهى إلى أن الدعوى المدنية الناشئة عن هذا الاعتداء لا تسقط بالتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون لأنه أعمل الأثر المباشر لنص المادة ٥٧ من الدستور التي اعتبرت ملغية لنص المادة ٩٧٢ من القانون المدني في صدد هذه الجرائم بقوة نفاذ الدستور دون حاجة إلى تدخل من المشرع

و يكون النعي برمته على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق محمد ،
ويحيى الرامحي .

(١٦١)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١ - ٣) عمل . قانون .

(١) اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام . نطاق مرياتها
من حيث الزمان .

(٢) النظم الخاصة باعانة خلاه المعيشة . عدم مرياتها على العاملين بشركات القطاع العام
بمعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يغير من ذلك إلغائها باللائحة ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦

(٣) قرارات رئيس الجمهورية إستنادا للإعلان الدستوري الصادر في ٢٧/٩/٦٢ .
لها قوة القانون في إلغاء وتعديل القوانين .

القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . له قوة القانون في إلغاء نظم اعانة خلاه
المعيشة .

١ - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما لها من أثر مباشر تبدأ ولايتها من يوم
نفاذها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فتسرى أحكامها على المراكز القانونية
الناشئة في ظلها وتلك التي بدأ تكوينها أو انقضاؤها قبل مرياتها ولم يتم هذا

التكوين أو الانتضاء إلا في ظلها وعلى الآثار المترتبة على مركز قانوني سابق
إبتداء من تاريخ نفاذها .

٢ — نصت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،
في فقرتها الثانية على أن " لا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإسانة غلاء المعيشة
على العاملين بأحكام هذا النظام " فإنه منذ تاريخ نفاذ هذه اللائحة تنحصر تلك
القواعد والنظم من هؤلاء العاملين نهائيا . والنص في المادة الثانية من مواد
إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ — الذي يسرى من ١٩٦٦/٨/٢٨ — على إلغاء القرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا ينال من الآثار الناتجة عن أحكام هذا القرار ومنها
عدم سريان قواعد ونظم إعانة الغلاء على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة ، كما أن ذلك النعي لا يؤدي إلى إعادة أعمال تلك القواعد والنظم التي زالت
بالغائها بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مادام المشرع قد وضع بهذا
القرار جدولا خاصا بفئات مالية محددة لإثبات هؤلاء العاملين بمنأى عنها والتزم
ذات المنهج في القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي جاءت نصوصه
خلوا من أي نص يتعارض مع القرار القديم في خصوص إعانة غلاء المعيشة .

٣ — إذ كانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدرت استنادا إلى
الإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧
من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وكانت القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية استنادا
إلى ذلك الإعلان الدستوري يكون لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من
إلغاء وتعديل القوانين القائمة ، فمن ثم يكون للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ . قوة إلغاء قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة المقررة بأشريعات
سابقة بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكامه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٣٢ سنة ١٩٦٨ عمال
جزئى القاهرة التى قيدت برقم ١٥ سنة ١٩٧١ عمال كلى بعد إحالتها إلى محكمة
جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إلزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ
٢٧٣ ج و ٨٠٠ م وما يستجد حتى تاريخ الفصل فى الدعوى . وقال بسانا لذلك
إنه يعمل لدى الشركة مقابل أجر يومية بالإنتاج وقد تغيرت حالته الاجتماعية
بانجاب ولده الثالث فى ١٠/٢/١٩٥٢ فيستحق فروق إعانة غلاء المعيشة بواقع
٧٥ قرشا يوميا عن المدة من هذا التاريخ حتى ١٩٦٨/٣/٢ ومجموعها يقدر
بالمبلغ سالف البيان الذى رفع دعواه بطلبه ، وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٧٠
حكمت المحكمة بنذب خبير لأداء المهمة التى أفصحت عنها بمنطوق حكمها وبعد
أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ٨ من أبريل سنة ١٩٧٤ بإلزام الشركة المطعون
ضدها أن تدفع للطاعن مبلغ ٢١٤ ج و ٩٣٨ م وأن تضيف إلى أجره اعتبارا من
أول أبريل سنة ١٩٧٢ مبلغ ١ ج و ١٨١ م شهريا وبصفه منتظمة . استأنفت
الشركة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٣٣٢٢ سنة ٨٩ ق مدنى أمام محكمة
استئناف القاهرة ، فقضت فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ بإلغاء الحكم المستأنف
ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة
فى غرفة مشورة فجددت لنظره جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت
النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب . ينحى الطعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أن المادة ٢/٢ من مواد إصدار القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نصت على عدم سرية نظام إعانة غلاء المعيشة على العاملين بشركات القطاع العام ، في حين أن هذا القرار ألغى بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٢ الذي يسري من ١٩٦٦/٨/٢٨ فيكون قد ألغى منذ هذا التاريخ على الأقل ماورد بالمادة ٢/٢ سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمآلها من أثر مباشر تبدأ ولايتها من يوم نفاذها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فتسري أحكامها على المراكز القانونية الناشئة في ظلها وتلك التي بدأ تكوينها أو انقضاؤها قبل سريانها ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء إلا في ظلها وعلى الآثار المترتبة على مركز قانوني سابق ابتداء من تاريخ نفاذها ، وكانت المادة الثانية من مواد إصدار تلك اللائحة قد نصت في فقرتها الثانية على أن " لا تسري القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام " فانه منذ تاريخ نفاذ هذه اللائحة تنحسر تلك القواعد والنظم عن هؤلاء العاملين نهائيا . والنص في المادة الثانية من مواد إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي يسري من ١٩٦٦/٨/٢٨ — على إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا ينال من الآثار الناتجة عن أحكام هذا القرار ومنها عدم سرية قواعد ونظم إعانة الغلاء على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، كما أن ذلك النص لا يؤدي إلى إعادة أعمال تلك القواعد والنظم التي زالت بإلغائها بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مادام المشرع قد وضع بهذا القرار جدولا خاصا بفئات مالية محددة لمرتبات هؤلاء العاملين بمنأى عنها والتزم ذات النهج في القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي جاءت نصوصه خلوا من أي نص يتعارض مع القرار القديم في خصوص إعانة غلاء المعيشة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والقصور فى التسبيب ويقول بياناً لذلك أن الحكم استند فى قضائه إلى المادة ٢/٢ من مواد إصدار القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بغير التحقق من أن حالته قد سويت طبقاً لأحكام المادة ٦٤ منه التى تقضى باستمرار حصول العامل على إعانة غلاء المعيشة حتى تتم هذه التسوية لأن حقها فيها مكتسب باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأجر وفقاً لقانون العمل وهو الأصل فى تحديد حقوق العاملين بالشركات طبقاً للمادة الأولى من ذلك القرار الجمهورى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يثر فى دفاعه أمام محكمة الموضوع أحقيته فى استمرار حصوله على إعانة غلاء المعيشة لحين تسوية حالته التى تم بالاستناد إلى المادة ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وهو دفاع يقوم بتحقيقه على اعتبار يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقيق ما إذا كانت حالة الطاعن قد سويت وبيان مفاد نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى المشار إليه ، وهو دفاع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وبياناً لذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه على المادة ٢/٢ من مواد إصدار القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما نصت عليه من عدم سرى ان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكامه ، فى حين أن نظام إعانة الغلاء الذى تقرر بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ استمر العمل به سنة بعد سنة أخرى بمقتضى القوانين ٦٧ لسنة ١٩٥١ و ٨٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٠ لسنة ١٩٥٨ و ٩١ لسنة ١٩٥٩ فلا يمكن أن يلغى هذا النظام بقرار جمهورى بقانون لأن القانون لا يلغيه إلا قانون مثله أو تشريع فى قوته والقرار الجمهورى بقانون الصادر ببناء على قانون بتوسيع الاختصاص

مؤقتا عن السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية هو عمل إدارى دون القانون قوة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لا كانت لأئحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدرت استنادا إلى الإعلان الدستورى بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وكانت القرارات التى يصدرها رئيس الجمهورية استنادا إلى ذلك الإعلان الدستورى يكون لها فى موضوعها قوة القانون التى تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة ، فمن ثم يكون للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قوة إلغاء قواعد ونظم إهانة غلاء المعيشة المقررة — بتشريعات سابقة بالنسبة للعاملين الخاضعين لاحكامه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شويه الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أسعد وجهدان
حسن عبد الله .

(١٦٢)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) عمل . شركات . " العلاقة التعاقدية " .

العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية . اختصاص القضاء العادى
بمنظر منازعهم .

(٢) عمل . " ترقية العامل " . شركات .

ترقية العاملين بشركات القطاع العام . أصنامها . الضوابط والمعايير التى يضعها مجالس
إدارة كل شركة . عدم إتمامها إلا لوظيفة خالية . ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح
لترقية إليها .

١ — العاملين بالقطاع العام — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —
أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هى علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام
العاملين بتلك الشركات . كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به
نص خاص فى هذا النظام . ومن ثم تكون جهة القضاء العادى هى المختصة
بمنظر الدعاوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للطالبة بحقوقهم طبقاً

لقانون العمل أو لنظام العاملين المشار إليه . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في تظاهرات هؤلاء العاملين من تقارير الكفاية المقدمة منهم يكون نهائيا . إذ أن نص هذه المادة إنما ينظم فقط سبيل التظلم أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللجوء بشأنها إلى القضاء .

٢ - مفاد نص المادة ٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن ترقية العاملين في شركات القطاع العام إنما تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة ، ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية إليها اشتراطات شغلها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحتية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٣/١/٣١ ومنحه الآثار المالية المترتبة على ذلك بمقولة ان امتيازته في عمله ثابت وليس ثمة مبرر لتخطيه في الترقية إلى هذه الفئة ، دون الإحاطة بما وضعه مجلس إدارة الشركة الطاعنة من ضوابط ومعايير للترقية إلى الفئة الرابعة المشار إليها أو استظهار مدى توافر الشروط اللازمة لشغل وظيفة بهذه الفئة في المطعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٦٧ سنة ١٩٧٣

عمال كلي جنوب القاهرة على الطاعنة — شركة مصر للاستيراد والتصدير —
 وطلب الحكم بالغاء تقريرى كفايته بدرجة جيد عن سنتى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ،
 وإعادة تقديرهما بدرجة ممتاز وبأحققته للترقية إلى الفئة المالية الرابعة اعتبارا
 من ١٩٧٣/١/٣١ . مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لها أنه التحق
 بالعمل لدى الشركة التجارية الاقتصادية فى ١٩٦٢/١١/١٧ قبل إدماجها
 فى الشركة الطاعنة وتم تسكينه فى ١٩٦٤/٧/١ بالفئة المالية السادسة
 ثم رقى فى ١٩٦٩/١٢/١ إلى وظيفة رئيس لقسم الحسابات بالفئة المالية
 الخامسة ، وبتاريخ ١٩٧٣/١/٣١ أجرت الطاعنة حركة ترقية شملت ترقية
 زملائه إلى الفئة الرابعة دونه استنادا إلى عدم حصوله على درجة ممتاز
 فى تقريرى الكفاية لسنتى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ وإذ كانت لجنة شئون العاملين
 بالشركة قد قامت بخفض درجة كفايته من هذين العاملين إلى درجة جيد بقصد
 حرمانه من الترقية . أقام الدعوى بطلبائه السالفة البيان . دفعت الطاعنة
 بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢ قضت
 المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى وباختصاصها وببطلان تقريرى
 كفاية المطعون ضده عن سنتى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ وبعدم قبول الدعوى
 بالنسبة لطلب الأحقية للترقية إلى الفئة المالية الرابعة لرفعه قبل الأوان .
 استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها
 برقم ١١٣٦ سنة ٩١ ق . كما استأنفه المطعون ضده أمام ذات المحكمة
 وقيد استئنافه برقم ١٢٣٧ سنة ٩١ ق . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين
 حكمت فى ١٩٧٥/١/١٦ برفض الاستئناف ١١٣٦ سنة ٩١ ق وفى الاستئناف ١٢٣٧
 سنة ٩١ ق بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة
 المالية الرابعة اعتبارا من ١٩٧٣/١/٣١ وبمنحه أول مربوط الفئة المالية
 المذكورة وما يترتب على ذلك من آثار مالية . طعن الطاعنة فى هذا
 الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأى بنقض
 الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٠/٢/١٠
 وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي مستندا في ذلك إلى أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بتلك الشركات كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ، وأنه لا يغير من حقيقة هذه العلاقة ما نص عليه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من رسم طريق للتظلم من تقرير كفاية العاملين بتلك الشركات أمام السلطة الإدارية التي يتبعونها ، وإذ كانت المادة ١٦ من القانون المشار إليه قد نظمت طريق التقالم من تقارير الكفاية لرئيس مجلس الإدارة ونصت على أن قرار رئيس مجلس الإدارة في هذه التظلمات يكون نهائيا بما يمتنع معه الطعن في قراره أمام القضاء فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن " تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ، كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ، ومن ثم تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للطالبة بحقوقهم طبقا لقانون العمل أو لنظام العاملين المشار إليه . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في تظلمات هؤلاء العاملين من تقارير الكفاية المقدمة عنهم يكون نهائيا ، إذ أن نص هذه المادة إنما ينظم فقط سبيل التظلم أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللجوء بشأنها إلى القضاء . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظار فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم بعد أن انتهى إلى
إعلان تقرير كفاية المطعون ضده عن سنتى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ قضى بأحقية
للترقية إلى الفئة المالية الرابعة ، فى حين أن المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٨٠
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بعد أن أوردت شروطا للترقية ومنها أن تكون
هناك وظيفة خالية استوفى المرشح لها شروط شغلها ، نصت على أن مجلس
الإدارة هو المختص وحده بوضع الضوابط والمعايير للترقية بحسب ظروف
وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، وقد وضع مجلس إدارة الشركة
الطاعة هذه الشروط والقواعد لحركة الترقىات التى أجريت فى ١٩٧٣/١/٣١
ولم تتوافر بعضها فى المطعون ضده ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بترقية
المطعون ضده للفئة الرابعة دون البحث فى مدى شروط الترقية التى
نص عليها القانون وتلك التى تضمنها قرار مجلس الإدارة فإنه يكون قد أخطأ
فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٨ من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام — الذى يحكم
واقعة الدعوى — تنص على أنه ” لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل
التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة وبشروط
أن يكون المرشح مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة . وتكون الترقية إلى
وظائف المستوى الثالث بالاختيار أو بالأقدمية فى حدود النسب التى
يحددها مجلس الإدارة ويشترط فى الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا
على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن السنتين الأخرتين على أن تكون
درجة التقدير واجتيازه بنجاح براج التدريب التى تتيحها الوحدة الاقتصادية
عنصرين أساسيين فى الاختيار . ويحرم العامل المقدم عنه تقرير دورى
بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية فى العام
المقدم فيه التقرير ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية
بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ” مما مؤداه
أن ترقية العاملين فى شركات القطاع العام إنما تحكمها الضوابط والمعايير

التي يضعها مجلس إدارة كل شركة ، ولا تتم إلا اوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية إليها اشتراطات شغلها .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إخالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٣/١/٣١ ومنحه الآثار المالية المترتبة على ذلك بمقولة أن امتيازته في عمل ثابت وليس ثمة مبرر لمخطئه في الترقية إلى هذه الفئة ، دون الإحاطة بما وضعه مجلس إدارة الشركة الطاعنة من ضوابط ومعايير للترقية إلى الفئة الرابعة المشار إليها أو استظهار مدى توافر الشروط اللازمة لشغل وظيفة بهذه الفئة في المطعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبري أحمد رفهي
عوض سعد .

(١٦٣)

الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٩٩ القضائية :

عمل " إعتقال العامل " . شركات .

تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . كيفوته . الأئحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
إعتقال العامل . أثره . وقف العقد لا انقضاءه . تسوية عمل اعتبار شغله للوظيفة التي كان
سيصل إليها لو ظل في العمل دون أن يعتقل . خطأ في القانون .

مفاد نص المادتين ٦٤،٦٣ من لأئحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات
العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن تسوية
حالات العاملين لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضي
الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم أي في ٣٠/٦/١٩٦٤ وبين
الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها
لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا توافرت فيه هذه الاشتراطات
أصبح صالحا لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصلا على مؤهل وتوافرت له مدة
خبرة يجيزان له شغل وظيفة أعلى . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات
الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يكن شاغلا في ٣٠/٦/١٩٦٤ وظيفته من
العثة المالية السابعة بسبب كونه معتقلا في هذا التاريخ بما لا يمنحه حقا

في التسكين في تلك الفئة ، وكان لاوجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على نصوص القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو للقياس على حالات الاستدعاء أو الاستبقاء في الخدمة العسكرية فيما تقرر من وجوب الاحتفاظ للعامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقية كما لو كان يؤدي عملا ، إذ هي استثناء من القواعد العامة في القانون المدني التي تعتبر تجنيد العامل سببا مؤديا لانفساخ عقد عمله من تلقاء نفسه ، على خلاف حالة اعتقال العامل التي تؤدي إلى وقف عقده لا إنفساخه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحتية المطعون ضده (العامل) في التسكين على الفئة السابعة بمقولة أن اعتقاله لا يحول دون اعتباره شاغلا الوظيفة من الفئة المذكورة في تاريخ التسكين التي كان سيحصل إليها فعلا لو ظل في العمل دون أن يعتقل ، كالمستدعي أو المستبق بالقوات المسلحة وأسوة بزملائه المقاوم بهم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥١ لسنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة على الطامنة شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية ، وطلب الحكم بتعديل الفئة المالية المسكن عليها من الثامنة إلى السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لما أنه التحق في ١/١/١٩٤٣

بوظيفة (حامل تحضيرات) بشركة النسيج المتحدة التي أدمجت في الشركة الطاعنة ، وفصل من عمله لنشاطه النقابي ، غير أن العمال إنتخبوه رئيسا لنقابة العاملين بالشركة ، وقد اعتقل في الفترة من مارس سنة ١٩٥٩ حتى مارس سنة ١٩٦٤ وإذ عاد إلى العمل — بقرار رئيس الوزراء في ١٥/٣/١٩٦٥ أسندت إليه الطاعنة وظيفة (مراقب جودة) بإدارة التخطيط من الفئة المالية الثامنة ولم تحتسب له مدة خدمته كاملة باعتبارها مدة متصلة يستحق معها وظيفة من الفئة المالية السادسة ولذا أقام دعواه بطالباته السالفة البيان ، وبتاريخ ٢١/٣/١٩٧١ قضت المحكمة بنذب مكتب الخبراء الحكوميين لأداء المأمورية المبينة بنطوق الحكم المشار إليه . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٦ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٨٩ سنة ٩٣ ق القاهرة ، وفي ٢٤/٢/١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده في التسكين بالفئة السابعة اعتبارا من ١٥/٣/١٩٦٥ وبالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ١١١٧ ج و ٢٠٠ م وما يستجد اعتبارا من ١/١/١٩٧٦ بواقع ٩ ج و ٦٠٠ م شهريا . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت أنظره جلسة ١٣/١/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من الطعن مخالفة القانون . وفي بيان ذلك تقول إن من المقرر أن تسوية حالة العامل وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ لا تقوم على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقوم على الربط بين الوظيفة التي يشغلها العامل في ٣٠/٦/١٩٦٤ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات التي يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، كما أن مدة الخبرة تثبت بعدد السنوات التي قضاها العامل في مزاولة العمل بالشركة أو في عمل يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في جهة أخرى . ولما كان المطعون ضده معتقلا في تاريخ التسكين وأعيد لعمله بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٥ في وظيفة مساعد ملاحظ من الفئة الثامنة

وحسبت له مدة خبرة من ١/١/١٩٥٢ حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ ولم تساوه بزميله المستشهد به والذي يشغل وظيفة مساعد رئيس علاقات صناعية بالفئة السادسة وخبرته في العمل تبدأ من سنة ١٩٤٥ ، فان المطعون ضده لا يستحق التسكين بالفئة السابعة وإذا خالف الحكم المطعون فيه ما تقدم ونفى بأحقية المطعون ضده للتسكين بالفئة السابعة إعتباراً من ١٩٦٥/٣/١٥ إعمالاً لقواعد العدالة والمساواة واستناداً إلى أن مدة خدمة المطعون ضده أثناء فترة اعتقاله متصلة عملاً بالقرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ سنة ١٩٦٦ بما مفاده اقراض وجوده في العمل في تاريخ التسكين للمستدعي للقوات المسلحة حتى لا يحرم من المزايا التي يتمتع بها أقرانه لمجرد اعتقاله وأنه إزاء عدم وجوده بالعمل في تاريخ التسكين فلا ينظر إلى الوظيفة التي كان يشغلها فعلاً وقت اعتقاله بل إلى الوظيفة التي كان سيحصل إليها فعلاً وقت التسكين لو ظل في العمل ولم يعتقل لمساواته بزملائه — فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ أن تسوية حالات العاملين لا تقوم أساساً على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضي الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم أي في ١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك ، مطابقة للاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصلاً على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة أعلى . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يكن شاغلاً في ١٩٦٤/٦/٣٠ وظيفته من الفئة المالية السابعة بسبب كونه معتقلاً في هذا التاريخ بما لا يمنحه حقاً في التـسـكـين في تلك الفئة ، وكان لاوجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على نصوص القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ أو للقياس على حالات الاستدعاء أو الاستبقاء في الخدمة العسكرية فيما تقرره من وجوب الاحتفاظ للعامل أثناء وجوده

في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترفيات كما لو كان يؤدي عملا ، إذ هي استثناء من القواعد العامة في القانون المدني التي تعتبر تجنيد العامل سببا مؤديا لانفساخ عقد عمله من تلقاء نفسه ، هل خلاف حالة اعتقال العامل التي تؤدي إلى وقف عقده لانفساخه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده في التسكين على الفئة السابعة بمقولة أن اعتقاله لا يحول دون اعتباره شاغلا لوظيفة من الفئة المذكورة في تاريخ التسكين التي كان سيصل إليها فعلا لو ظل في العمل دون أن يعتقل ، كالمستدعي أو المستبق بالقوات المسلحة وأسوة بزملائه المقارن بهم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٢٠٨٩ سنة ٩٣ ق القاهرة برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد عبد المجيد ، هاشم المراسي ، محمد فتح الله والدكتور
أحمد حسنى .

(١٦٤)

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ القضائية :

(٢٠١) جمارك . مسئولية . نقل بحرى .

(١) فقد النقل البحرى . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وصالحة إلى
المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى مصلحة الجمارك . غير مبرر لخدمة الناقل قبل المرسل
إليه . حلة ذلك .

(٢) الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذى يلحق البضاعة
قبل الشحن أو بعد التفريغ . لا محل لإعمال شرط الإعفاء طالما خلت الأوراق مما يفيد حصول
الضرر خلال هاتين الفترتين .

(٣ ، ٤) إثبات . معاهدات " معاهدة بروكسل " . نقل بحرى .
مسئولية .

(٣) الاتفاق على إعمال شرط " بارامونت " . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل ١٩٢٤
بشأن مندات الشحن .

(٤) هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . أثره .
إقتراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعمد
المرسل إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .

١ - عقد النقل البحري - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لا ينقضى ولا تنتهى مسئولية الناقل إلا بتسليم البضاعة المنقولة كامله وسليمة إلى المرسل إليه أو نائبه ، ولا يغنى عن ذلك وصول البضاعة سليمة إلى جهة الوصول أو تسليمها إلى مصلحة الجمارك إذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبة عن المرسل إليه فى استلام البضاعة وإنما تتسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هى وفاء الرسوم المستحقة ومن ثم فلا ينقضى عقد النقل بهذا التسليم ولا تبرأ به ذمة الناقل قبل المرسل إليه .

٢ - إذ كان سند الشحن موضوع التداعى وأن نص فى بنده الثالث على إعفاء الناقل من المسئولية عن الضرر الذى يلحق البضاعة فى الفترة السابقة على شحنها أو اللاحقة على تفرغها إلا أنه وقد خلت أوراق الدعوى - بما فى ذلك تقرير الخبير فيها - مما يدل على حدوث الضرر قبل الشحن أو بعد التفرغ فإنه لا مجال لأعمال شرط الإعفاء من المسئولية سالف البيان .

٣ - إذ كان الثابت بالبند الأول من سند الشحن أنه قد تضمن الاتفاق على أعمال " شرط بارامونت " فإن مفاد ذلك أن الطرفين قد ارتضيا تطبيق أحكام معاهدة بروكسل الدولية لسنة ١٩٢٤ الخاصة بتوحيد بعض الفواعد المتعلقة بسندات الشحن .

٤ - المستفاد من الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل الدولية لسنة ١٩٢٤ أنه إذا هلكت البضاعة المشحونة أو لحقتها تلف أو نقص وتعذر تحديد وقت حصول ذلك - هل حصل قبل الشحن أم بعد التفرغ أم أثناء الرحلة البحرية - فإن الضرر يفترض وقوعه فى فترة النقل البحري بمعنى الكلمة أى فى الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفرغها فقط ، ويكون الناقل مسئولاً عن تعويض المرسل إليه عن هذا الضرر (٢) .

(١) تقض ١٩٧٦/٦/٢١ . مجموعة المكتب الدنى لسنة ٢٧ ص ١٣٨٤ .

(٢) تقض ١٩٦٠/٢/١١ مجموعة المكتب الدنى لسنة ١١ ص ١٢٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق
الطعن — تحصل في أن شركة شبرا للصناعات الهندسية (الطاعنة) أقامت
الدعوى رقم ١١٥٧ سنة ١٩٧٠ تجارى كلى اسكندرية على شركة اسكندرية
للتوكيلات الملاحية — توكيل أمون للملاحية — (المطعون ضدها) بصفقتها
وكيله عن شركة الخطوط الملاحية البولندية طالبه إلزامها بأن تدفع لها مبلغ
٣٢٩٤ ج و ١٣٧ م وفوائد القانونية ، وقالت بيانا لدعواها أنها استوردت
٥٨٦ ر ١٦١ طنا من مادة روندلات النحاس معبأة في ٨٤٦ صندوقا شحنت من
ميناء " جدانسك " ببولندا على السفينة " جورايتش " وفي ١١/٥/١٩٧٠
وصلت تلك السفينة إلى ميناء الاسكندرية وبعد تفريغ الشحنة تبين وجود
عجز قدره ٣,٤٤٦ طنا ، ولما كانت الشركة المطعون ضدها هي الناقلة
والمسئولة عن تعويض هذا العجز فقد أقامت الطاعنة دعواها بطلباتها السابقة
وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ٢٧ ق تجارى
وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ قضت محكمة استئناف اسكندرية بتأييد الحكم
المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن
على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون
والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تنول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه
على أن تسليم البضاعة إلى المخازن الجمركية يعتبر تسليما قانونيا مبرئالذمة الشركة

الناقلة ومنها لمسئوليتها قبل المرسل إليه ، وأنه يتعين على مصلحة الجمارك أن تقوم بوزن البضاعة عند التفريغ وقبل إيداعها المخازن إذ أن اكتشاف العجز عند صرف البضاعة من الجمارك لا يرتب مسؤولية الناقل . هذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه إذ أن تسليم البضاعة الذي يترتب عليه انقضاء عقد النقل البحري هو تسليم البضاعة إلى المرسل إليه ولا يكفي تسليمها إلى مصلحة الجمارك فضلاً عن أن معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ - المنطبقة على النزاع - تقيم قرينة مفادها حصول الضرر أثناء الرحلة البحرية بحيث يسأل عنه الناقل ما لم يثبت أن الضرر قد حدث في الفترة السابقة على الشحن أو اللاحقة على التفريغ وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن الضرر الذي لحق البضاعة المشحونة موضوع التداعي قد حدث قبل شحنها أو بعد تفريغها فإنه يفترض حدوث هذا الضرر أثناء الرحلة البحرية وتسال عنه الشركة المطعون ضدها الناقلة ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه دعوى الطاعنة المرسل إليها بالمطالبة بتعويضها عن هذا الضرر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نهضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن عقد النقل البحري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقضى ولا تنتهى مسؤولية الناقل إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه أو نائبه ، ولا يغنى عن ذلك وصول البضاعة سليمة إلى جهة الوصول أو - تسليمها إلى مصلحة الجمارك إذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبه عن المرسل إليه في استلام البضاعة وإنما تتسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هي وفاء الرسوم المستحقة ومن ثم فلا ينقضى عقد النقل بهذا التسليم ولا تبرأ به ذمة الناقل قبل المرسل إليه ، ولما كان سند الشحن موضوع التداعي وأن نص في بنده الثالث على إعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة في الفترة السابقة على شحنها أو اللاحقة على تفريغها ، إلا أنه وقد خلت أوراق الدعوى - بما في ذلك تقرير الخبير فيها - مما يدل على حدوث الضرر قبل الشحن أو بعد التفريغ ، فإنه لا مجال لأعمال شرط الإعفاء من المسؤولية سالف البيان ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالبند الأول من سند الشحن أنه قد تضمن الاتفاق

على أعمال " شرط بارامونت " فإن مفاد ذلك أن الطرفين قد ارتضيا تطبيق أحكام معاهدة بروكسل الدولية لسنة ١٩٢٤ الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن ، ولما كان المستفاد من الأعمال التحضيرية لهذه المعاهدة أنه إذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقها تلف أو نقص وتعذر تحديد وقت حصول ذلك — هل حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية — فإن الضرر يفترض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة أى في الفقرة التى تنقض بين شحن البضاعة وتفريغها فقط ويكون الناقل مسئولاً عن تعويض المرسل إليه عن هذا الضرر ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر الصحيح فى القانون وقضى برفض دعوى الشركة الطاعنة (المرسل إليها) بمقولة أن التسليم إلى الجمارك يعتبر تسليماً صحيحاً فى القانون ينقض به عقد النقل وتبرأ به ذمة الناقل قبل المرسل إليه طالما لم يتم دليل على وجود عجز فى البضاعة عند تسليمها لمخازن الجمارك فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى الفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجيد ، محمد فتح الله ، سيد عبد الباقي
والدكتور أحمد حسني .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٧ قضائية :

استئناف ” الطلبات الجديدة “ . دعوى . عقد .

طلب المدعى أمام محكمة أول درجة أمليا بإبطال العقد واحتياطيا بفسخه مع التعويض .
امتناع الحكم برفض الدعوى طالبا انقضاء العقد لا منحاة تنفيذه . هو تغيير للباب ولا يعد
طلباجديدا .

إنه وإن كان لا يقبل من الخصوم إبداء طلبات جديدة أمام محكمة
الاستئناف ، إلا أنه يجوز لهم — مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله —
تغيير سببه والإضافة إليه وذلك إعمالا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات،
ولما كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب الحكم أصليا
بإبطال عقدي البيع واحتياطيا بفسخها مع رد التأمين والتعويض — وقضت
المحكمة برفض الدعوى — ثم تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة المطعون
ضدها أعادت بيع الأخشاب المباعة إلى شركات القطاع العام فأصبح تنفيذ عقدي
البيع موضوع النزاع مستحيلا وينفسخان من تلقاء نفهما بالتطبيق لنص المادة
١٥٩ من القانون المدني، فإن هذا الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف
لا يعدو أن يكون سببا جديدا فلا يتغير به موضوع الطلب الأصلي الذي كان
مطروحا على محكمة الدرجة الأولى وهو فسخ العقدين لبقاء هذا الطلب على حاله

وإن تعددت الأسباب التي ركن إليها الطاعن ، إذ أن طلب الحكم بفسخ العقد لا يختلف في موضوعه عن طلب الحكم بانهساخه وإن تغير مصدر الحق فيهما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٩ سنة ٧٤ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بإبطال العقدين المؤرخين في ١٩٧٤/٧/٢٧ واحتياطيا بفسخهما مع إلزامها في الحالين برد قيمة التأمين مضافا إليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وقال بيانا لدعواه أن الشركة أعلنت عن مزايمة بيع خامات وأخشاب موضحة بنسخة الشروط والمواصفات فققدم عطاءه قبل يوم ١٨/٥/١٩٧٤ المحدد لجلسة المزايمة على أساس ١٨٠ جنيه لطن الخشب من النوع الثاني ، ١٤٠ جنيه للنوع الثالث ، ١٠٠ جنيه للرابع ، ٥٠ جنيه للخامس على أن تكون صفقة واحدة غير قابلة للتجزئة ، ورغم أن هذا العطاء أعلى العطاءات يوم المزايمة ، إلا أن الشركة طلبت منه في ١٩٧٤/٦/١٠ تعديل الأسعار بحيث تصبح ٢٠٤ جنيه للطن من الصنف الثاني ، ١٠٦ جنيه فقط للطن من الصنف الثالث ، ووافق على ذلك باعتباره مجرد إجراء دقري وأثبت الاتفاق في عقدين مؤرخين ١٩٧٤/٧/٢٧ أحدهما يتعلق بنوع من الأخشاب والآخر يتعلق بالباقي ، ثم اتضح له فيما بعد أن العقدين المثبتين لرسو المزداد مغايرات للحقيقة ذلك أن تعاقدته بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٧ لم يكن تعاقدًا جديدًا وإنما قصد به إثبات التعاقد الأول مما يترتب عليه بطلان العقدين فضلا عن أن تنفيذ العقدين قد جرى على خلاف ما تم عليه رسو المزداد إذ تخيرت له الشركة

أردا الأنواع غير المتفق عليها ، وبجلسة ١٩٧٩/٢/١١ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٤ سنة ٩٣ ق وأشار في صحيفته إلى أن - الشركة المطعون ضدها أعادت بيع الصفقة إلى شركات القطاع العام مما يتعذر معه تنفيذ العقد فأضحى مفسوخا ، وبجلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ مرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه طلب في كل من صحيفتي الدعوى والاستئناف الحكم بفسخ العقد ، وأضاف في صحيفة الاستئناف أن الشركة المطعون ضدها أعادت بيع الأخشاب المباعة بثمن يزيد ثلاثين ألف جنيه عن السعر الراسى به المزاد فأصبح التنفيذ مستحيلا وينفسخ به العقد إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول هذا الطلب بمقولة أنه طلب جديد لا يقبل إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، في حين أن التمسك باعتبار العقد مفسوخا لاستحالة تنفيذه لا يعدو أن يكون سببا جديدا للطلب الذي كان مطروحا على محكمة أول درجة وهو فسخ العقد ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إعمالا لنص المادة ٢/٢٣٥ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه وإن كان لا يقبل من الخصوم إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف ، إلا أنه يجوز لهم - مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله - تغيير سببه وإضافة إليه وذلك إعمالا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب الحكم أصليا بإبطال عقدي البيع المؤرخين ١٩٧٤/٧/٢٧ واحتياطيا بفسخهما مع رد التأمين والتعويض ثم تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة المطعون ضدها أعادت بيع الأخشاب المباعة له إلى شركات القطاع العام فأصبح

تنفيذ عقدي البيع موضوع النزاع مستجيلا ويتفسخان من تلقاء نفسها بالتطبيق لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني، فإن هذا الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون سببا جديدا فلا يتغير به موضوع الطلب الأصلي الذي كان مطروحا على محكمة الدرجة الأولى وهو فسخ العقد لبقاء هذا الطلب على حاله أن تعددت الأسباب التي ركن إليها الطاعن، إذ أن طلب الحكم بفسخ العقد لا يختلف في موضوعه عن طلب الحكم بإفصاخه وأن تفرم مصدر الحق فيهما، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون وأقام قضاءه على قوله "أنه بالنسبة لموضوع انقضاء العقد فإن ذلك سبب جديد أثاره المستأنف في مذكرته الأخيرة ولا يجوز إثارته لأول مرة في الاستئناف، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠

پرئاسة السيد المستشار أحمد صوف الدين سابق ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وصبحي
فرزق داود .

(١٦٦)

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٢ القضائية :

(١) بطلان . حكم .

حصول مانع مادي لأحد القضاة بجلسته النطاق بالحكم وحلول غيره معه . وجوب إثبات ذلك
في الحكم وأنه قد رقع على السوداء . لا حاجة لبيان حقيقة المانع . خلو الأوراق مما يفيد
وجود مانع قانوني لا محل للنفي على الحكم بالبطلان .

(٢) استئناف . " أثره " . دفع .

دفاع الاستئناف عليه ودفعه أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف
ولو كان قد فصل فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه طالما قضى له
بكل طلباته .

(٣ ، ٤) إيجاز . " تحديد الأجرة " . استيلاء . حكم . " حجية الحكم " .

(٣) القضاء نهائياً في دعوى سابقة بتحديد مقال الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة
وزارة التربية والتعليم . عدم فصل المحكمة في خضوع المكان للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة
من عدمه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه بحجة
الحكم السابق .

- (٤) اعتبار الأماكن المستولى عليها مؤجرة للجهات التي تم الاحتلال لصالحها .
 ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تحديد مقابل الانتفاع بها طبقا لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
 وجوب استبعاد أحكام قانون إيجار الأماكن في تحديد الأجرة .

١ — النص في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضي الذي اشترك في وضع الحكم ما يحول بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته فاكتفى بأن يوقع على المسودة على أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان باطلا ، وأن كان من المتعين أن يكون المانع القهري الذي يجيز الاستعاضة بتوقيع القاضي مسودة الحكم من حضوره هو المانع المادي المجرد دون المانع القانوني الذي يعني زوال الصفة أو انتفاء الولاية لضرورة صدوره . فمن يتصف بوصف القاضي ولزوم هذه الصفة حتى النطق بالحكم كي تتوافر له مكنة الإصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت ، إلا أنه ليس بلام الإفصاح في الحكم عن بيان المانع ، لأنه لصيق بشخص القاضي ومن المسير التعرف عليه وقت النطق بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد اشتمل على بيان أن السيد القاضي الذي تخلف عن حضور جلسة النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ، وكانت الأوراق خلوا مما يفيد تحقق مانع قانوني بالقاضي المشار إليه فإن النعي — على الحكم بالبطلان — يكون على غير أساس .

٢ — يترتب على الاستئناف وفقا للمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان قد فصل فيه لغير مصلحته أثناء سير الدعوى ، بدون حاجة لاستئناف فرعي منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلبانه كلها ، وكان لم يثبت تخليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا .

٣ — إذ كان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع فصلت فيه المحكمة صراحة أو ضمنا في المنطوق أو الاسباب المرتبطة به ، وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ... مدني كلي أسيوط أن النزاع كان يدور حول تقدير اللجنة لأجرة عين النزاع — المستولى عليها بقرار من وزير التربية والتعليم — وإن الطرفين لم يتناقشا في شأن سريان القانونين رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ عليها ، وقد انتهى قضاء الحكم إلى تعديل قرار اللجنة بجعل الأجرة الشهرية للعقار ١٧١ ج و ٨٠٠ م وقت الاستيلاء سنة ١٩٦٠ ١٩٦٠ فان الحكم بهذه المثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء صريح أو ضمني بخضوع العقار إلى القانونين سالفى الذكر ، لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه ، لا يغير من ذلك أن تقرير الخبير الذى اعتمده الحكم قد انتهى إلى تحديد الأجرة بمبلغ ١٧١ ج و ٨٠٠ م بخلاف تطبيق القوانين ١٦٨ لسنة ١٩٦١ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لأن الحكم أورد بأسبابه أنه يرى تحديد الأجرة بمبلغ ١٧١ ج و ٨٠٠ م وقت الاستيلاء سنة ١٩٦٠ ، مما مفاده أنه أخذ بتقرير الخبير فيما تضمنه من تقدير مقابل الانتفاع وأطرح ما قرره بشأن سريان قوانين التخفيض عليها لأنها لم تكن محل مناقشة بين الطرفين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه — بقضائه بعدم خضوع العين لقوانين تخفيض الأجرة — لا يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في الدعوى ... مدني كلي أسيوط .

٤ — نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن "الأما كن الصادر في شأنها قرارات الاستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها " إلا أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى دخول لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار قرارات الاستيلاء على الأما كن اللازمة لشئون وزارته والذى استمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٤٨ ، نص في مادته الأولى

على أن يتبع في تقدير التعويض عن الأضرار المستولى عليها الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري بالسوق في تاريخ حصول الاستيلاء مضافا إليها مصروفات الاستهلاك والصيانة للبنى والمنشآت ، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التي اتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأضرار التي يسرى عليها ، مما يتعين معه استبعاد ما ورد بهذا القانون من أحكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى أسيوط بطلب الحكم بالزام المطعون عليه الثالث والسيد / وزير التعليم العالى متضامنين بأن يدفع لهما مبلغ ٤١٦٩ ج و ١٢٤ م تأسيسا على أنه بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٦ أصدر السيد / وزير التربية والتعليم

• نقض ١٩٦٨/٦/٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ١٠٨٣ .

• ونقض ١٩٧٥/٦/٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١١٧٠ .

القرار رقم ٢١ بالاستيلاء على العقار المبنى بالصحيفة والملوك لهما لاستعماله في أغراض تعليمية بجعله سكنا لطلاب جامعة أسيوط ، وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢ قدرت اللجنة المختصة أجرة المبنى بمبلغ ٩٣ ج شهريا ، فطعنا على هذا التقدير بالدعوى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى أسيوط ، وفيها قضى بتعديل هذا التقدير إلى مبلغ ١٧١ ج و ٨٠ م شهريا منذ صدور قرار الاستيلاء ولكن جامعة أسيوط ظلت تؤدى الأجرة بواقع ٩٣ ج شهريا مع إجراء التخفيضات المقررة بالقوانين ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ فى حين أنه كان يتعين عليها دفع الأجرة على أساس ١٧١ ج و ٨٠٠ م شهريا حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ثم على أساس ١٥٧ ج و ٣٠٠ م شهريا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ بعد استئصال الضرائب وماحققتها وبذلك يكون ما دفع من أجرة يقل عما كان يجب دفعه بالمبلغ المطالب به ، وبتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليه الثالث بصفته بأن يؤدى المطعون عليهما الأولين المبلغ المطالب به — استأنف المطعون عليه الثالث هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق أسيوط وتدخل الطاعنون فى الاستئناف منضمين إلى المستأنف فى طلباته ، وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعنين خصوصا منضمين إلى المطعون عليه الثالث وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لتبنيه الحكم الابتدائى الباطل من وجهين الأول : أنه يؤخذ من بيانات الحكم الابتدائى فى ديباجته وخاتمته أن السيد القاضى كان أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته وأنه سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع على مسودة الحكم ، ولكنه لم يحضر جلسة النطق به بل استبدل به قاض آخر ، وقد خلا الحكم من الإشارة إلى سبب تخلف القاضى عن الحضور وما إذا كان مانع مادي أو قانوني وهو بيان جوهرى

من شأن خلو الحكم منه أن يجعله مشوبا بالبطلان . الثاني أن الحكم الابتدائي قضى بعدم خضوع القيمة التجارية لعقار النزاع لقانوني التخفيض رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، رغم أنه سبق أن صدر من محكمة أول درجة حكم بتاريخ ١٩٦٩ / ٢ / ٢٤ بنبذ خير قطعت فيه بخضوع تلك القيمة لهذين القانونين ، بما يجعل حكمها باطلا وقد تمسكوا بذلك أمام محكمة الاستئناف إلا أنها رفضت هذا الدفع مع أنه كان يتعين عليها أن تقضى ببطلان الحكم المستأنف لصدوره من محكمة استئنفت ولايتها وأن تمضي في نظر النزاع من جديد وأن تنشئ لنفسها أسبابا مستقلة تقيم عليها قضاءها .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول ، بأن النص في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات على أنه : " يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم يدل على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضي الذي اشترك في وضع الحكم ما يحول بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته ، فاكفى بأن يوقع على المسودة على أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان باطلا ، ولئن كان من المتعين أن يكون المانع القهري الذي يجوز الاستعاضة بتوقيع القاضي مسودة الحكم من حضوره شخصيا هو المانع المادي المجرد دون المانع القانوني الذي يعنى زوال الصفة أو انتفاء الولاية لضرورة صدوره ممن يتصف بوصف القاضي ولزوم هذه الصفة حتى النطق بالحكم كي تتوافر له مكنة الاصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت ، إلا أنه ليس بالازم الافصاح في الحكم من بيان المانع ، لأنه لصيق بشخص القاضي ومن العسير التعرف عليه وقت النطق بالحكم — لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف فيه قد اشتمل على بيان أن السيد القاضي الذي تخلف عن حضور جلسة النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ، وكانت الأوراق خلوا مما يفيد تحقق مانع قانوني بالقاضي المشار إليه فإن النعي يكون على غير

أساس . والنعي مردود في وجهه الثاني بأن المطعون عليهما الأولين قد طعنا على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ بالاستئناف رقم ٦٦ لسنة ٤٤ ق أسيوط وقضى فيه بعدم جواز الاستئناف لعدم جواز الطعن فيه استقلا ، وإذ يترتب على الاستئناف وفقا للمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان قد فصل فيه لغير مصلحته أثناء سير الدعوى ، دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها ، وكان لم يثبت تخليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا ، لما كان ذلك . فان دفاع المطعون عليهما الأولين بعدم خضوع أجرة عين النزاع لقوانين التخفيض يعتبر مطروحا على محكمة الاستئناف دون حاجة لرفع استئناف فرعى عنه وقد قضى بطلباتهما كلها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر وأورد بأسبابه أنه لا يتقيد بجدول محكمة أول درجة عن الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ وأقام قضاءه على أسباب خاصة به هي عدم خضوع الأماكن المستولى عليها لشئون التربية والتعليم في خصوص تحديد أجرتها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وأخذ بالأجرة المقررة بالحكم رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى أسيوط دون أن يجرى عليها التخفيض المنصوص عليه بالقانونين رقمى ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكانت هذه الأسباب كافية وحدها — وعلى ما سبلى — لحل قضاء الحكم بما تكون معه الإحالة على أسباب الحكم المستأنف لغوا ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه صدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وفي بيان ذلك بقولون أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى أسيوط بين نفس المصوم قضى بخضوع العقار محل النزاع لقوانين تخفيض الإيجار وحاز قوة

الشيء المحكوم فيه ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على عدم خضوع القيمة الإيجار للعقار للأمانين رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه يكون مخالفاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه بين نفس الخصوم مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مرودو ، ذلك أن القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع فصلت فيه المحكمة صراحة أو — ضمناً في المنطوق أو الأسباب المرتبطة به ، وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي أسيوط أن النزاع كان يدور حول تقدير اللجنة لأجرة عين النزاع وأن الطرفين لم يناقشا في شأن سريان القانون رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ عليها ، وقد انتهى قضاء الحكم إلى تعديل قرار اللجنة بجعل الأجرة الشهرية للعقار ١٧١ ج و ٨٠٠ م وقت الاستيلاء سنة ١٩٦٠ فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء صريح أو ضمني بخضوع العقار إلى القانونين سالفين الذكر ، لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى فيه ، لا يغير من ذلك أن تقرير الخبير الذي اعتمد الحكم قد انتهى إلى تحديد الأجرة بمبلغ ١٧١ ج و ٨٠٠ م بخلاف تطبيق الفوازين ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ لأن الحكم أورد بأسبابه أنه يرى تحديد الأجرة بمبلغ ١٧١ ج و ٨٠٠ م وقت الاستيلاء سنة ١٩٦٠ مما مفاده أنه أخذ بتقرير الخبير فيما تضمنته من تقدير مقابل الانتفاع وأطرح مقررده بشأن سريان قوانين التخفيض عليها لأنها لم تكن محل مناقشة بين الطرفين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في الدعوى ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي أسيوط ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع في الدعوى والقصور ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الأماكن المستولى عليها لشئون التربية والتعليم لا تخضع في خصوص تحديد أجرتها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٤ ،

في حين أن الثابت من الأحكام التمهيدية الصادرة في الدعوى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي أسيوط ومن تقرير الخبير المقدم فيها ومن الحكم النهائي الصادر في موضوعها أنه لم يتبع في تقدير أجرة عين النزاع الأسس المنصوص عليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ لتقدير مقابل الانتفاع عن العقارات المستولى عليها ، بل اتبع بشأنها الأسس التي وضعها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وهي أجرة المثل - بما يقتضي سريان قوانين التخفيض عليها على عكس ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك إنه وإن نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن "الأماكن الصادرة في شأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها" ، إلا أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي خول لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار قرارات الاستيلاء على الأماكن اللازمة لشئون وزارته والذي استمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١/٧/١٩٤٨ ، نص في مادته الأولى على أن يتبع في تقدير التعويض عن الأماكن المستولى عليها الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري بالسوق في تاريخ حصول الاستيلاء مضافا إليها مصروفات الاستهلاك والصيانة للباني والمنشآت ، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التي اتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأماكن التي يسرى عليها ، مما يتعين معه استبعاد ماورد بهذا القانون من أحكام خاصة بتحديد الأجرة ومايرد عليها من زيادة أو خفض ، لايفير من ذلك أخذ الحكم الصادر في الدعوى

ورقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي أسيوط بتقرير الخبير الذي قدر مقابل الانتفاع على أساس أجرة المثل ، إذ أن قضاء هذا الحكم قد اقتصر على تحديد مقابل الانتفاع لعقار النزاع وقت الاستيلاء - دون أن يتعرض لسريان قوانين التخصيص عليها - على النحو السابق بيانه في الرد على السبب السابق وقد حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي في تحديد مقابل الانتفاع بما يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيه في أية دعوى تالية للقول بسريان قوانين التخفيض على أجرة عين النزاع طالما أنها لا تخضع للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجورى ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم محمد فراج .

(١٦٧)

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ٢) أحوال شخصية "الولاية على المال" . نقض "حالات
الطعن" . حكم .

(١) مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال — حالات الطعن فيها بطريق النقض .
ورودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ : مرافعات . القرار الصادر فى طلب صرف مبلغ شهرى
من أموال القاصر ، عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(٢) القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بإلزام الرضى الخاص بتقديم كشف حساب .
عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إستقلالاً . ٢١٢ مرافعات .

١ — النص فى المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات يدل — وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض — على أن المشرع حدد من جواز الطعن بالنقض فى القرارات
الصادرة فى مسائل الولاية على المال وقصره على القرارات التى تصدر فى المسائل
المبينة بتلك المادة والتى حددها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى ،
لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر فى مادة طلب صرف مبلغ
شهرى من أموال القاصر ، وهى ليست من بين المسائل الواردة فى المادة
المذكورة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

٢ — القرار في مادة الحساب بتأييد القرار الصادر من محكمة أول درجة بالزام الطاعن — الوصى الخاص — بتقديم كشوف عن مدة إدارته لأموال القصر ، هو قرار صادر أثناء السير في نظر تلك المادة فلا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إلا بعد صدور القرار المنهى لمادة الحساب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن — حسبما يبين من مطالعة الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها تقدمت إلى محكمة باب الشعرية للأحوال الشخصية "مال" بطلب لزيادة النفقة الشهرية المقررة لها ولأولادها المشمولين بوصايتها وإلزام الطاعن بصفته وصيا خاصا على القصر في إدارة المحل المخلف عن مورثهم بتقديم كشف حساب عن إدارته ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٦ قررت المحكمة زيادة النفقة الشهرية المقررة للوصية وأولادها القصر من نصيبهم في أرباح المحل إلى مبلغ ٤٠ ج ، وألزمت الطاعن بصفته بأداء هذا المبلغ للمطعون عليها اعتباراً من ١٩٧٧/٥/١ ، وبتقديم كشوف حساب عن مدة إدارته لنصيب القصر . استأنف كل من طرفي الطعن هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٧ قضت المحكمة بتعديل القرار المستأنف بزيادة النفقة المقررة إلى مبلغ خمسين جنيهاً شهرياً وبتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض . دفت المطعون عليها والنيابة كل في المذكرة المقدمة منه بعدم جواز الطعن وإذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات على أنه "يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها والحد منها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب" يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع حد من جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال ، وقصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبينة بتلك المادة والتي حددها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى ، لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة طلب صرف مبلغ شهري من أموال القصر ، وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، كما أن القرار في مادة الحساب بتأييد القرار الصادر من محكمة أول درجة بالزام الطاعن بتقديم كشوف من مدة إدارته لأموال القصر ، هو قرار صادر أثناء السير في نظر تلك المادة فلا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إلا بعد صدور القرار المنهي لمادة الحساب ولما تقدم يكون الطعن برمته غير جائز .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد صوف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وإبراهيم محمد فراج .

(١٦٨)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية "الولاية على المال" . بطلان . حكم . دعوى .
نظام عام .

الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة
في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .

النص في المادة ٧٨١ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من
الباب الأول من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال
الشخصية ، والنص في المادة ٨٧٨ — من ذات القانون — يدلان على أن
المشرع أوجب نظر الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة
مشورة ، ومؤدى هذا أن يكون نظر هذه الدعوى في جلسات سرية ، وقد
أكدت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذى أضاف الكتاب
الرابع إلى قانون المرافعات هذا المعنى بقولها أن تنظر المحكمة الطلب في غرفة
مشورة تتوافر به السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، وبذا
يتعين وجوب نظرها في غير علانية ، ولما كان مراعاة السرية في هذا الخصوص
هو أمر من النظام العام المتعلقة بنظم التقاضى ، فإنه يترتب على مخالفته بطلان
الأحكام الصادرة في هذه الدعوى دون حاجة للنص عليه صراحة . لما كان
ما تقدم ، وكان طلب سلب ولاية المطعون عليه والمحكوم فيه بالحكم المطعون

فيه من طلبات الأحوال الشخصية للولاية على المال التي يجب أن تنظر في جلسة سرية ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أنه نظر أمام محكمة الاستئناف في جلسة علنية ، فانه يترتب على ذلك بطلان الحكم المطعون فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة طلبت في الدعوى رقم ٤ ب سنة ١٩٧٥ كلى الخيزة "أحوال شخصية مال" ساد ولاية المطعون عليه على ابنها .. قاصر المرحوم .. وبصفقتها وصية عليه ، وقالت بسانا لطلبها إن والد القاصر المذكور توفي بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٤ وأضحى المطعون عليه وليا شرعيا عليه وقد أهمل في اتخاذ إجراءات صرف المعاش والتأمين والادخار وبوالص التأمين وكل ما يتعلق بالتركة مما عرض أموال القاصر للضياع — وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٦ قررت المحكمة رفض الطلب ، إستأنفت الطاعنة هذا القرار بالاستئناف رقم ٣٧ س ٩٣ ق القاهرة "أحوال شخصية مال" ، وبتاريخ ٢١/٢/١٩٧٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد القرار المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بطلانه على سند من أن محكمة الاستئناف نظرت الدعوى في جلسات علنية مخالفة في ذلك نص المادتين ٨٧٦ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات اللتين أوجبتا على المحكمة نظر المنازعات

في مسائل الأحوال الشخصية بغرفة مشورة أى في جلسة سرية وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ۸۷۱ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية على أنه "تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا" والنص في المادة ۸۷۸ على أن "ينظر الاستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة وتفصل فيه المحكمة وفقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ۸۷۰ ، ۸۷۱" يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة مشورة ، ومؤدى هذا أن يكون نظر هذه الدعاوى في جلسات سرية وقد أكدت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ۱۲۶ سنة ۱۹۵۱ الذى أضاف الكتاب الرابع إلى قانون المرافعات هذا المعنى بقولها أن تنظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتوافق به السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، وبذا يتعين وجوب نظرها في غير علانية ، ولما كان مراعاة السرية في هذا الخصوص هو أمر من النظام العام لتعاطيه بنظم التقاضى ، فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى دون حاجة للنص عليه صراحة . لما كان ما تقدم ، وكان طلب سلب ولاية المطعون عليه والمحكوم فيه بالحكم المطعون فيه من طلبات الأحوال الشخصية للولاية على المال التى يجب أن تنظر في جلسة سرية ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أنه نظر أمام محكمة الاستئناف في جلسة علنية بما يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه ، فيتعين نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة ، دون ما حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : حاتم السنباطي ، محمد حسب الله ، الدكتور جمال الدين محمود ويحيى الرفاعي .

(١٦٩)

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) اختصاص " الاختصاص الولائي " . نقض . نظام عام .

صحيفة الطعن بالنقض . إقتصارها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع . عدم
اشتمالها على أي يتعلق بالاختصاص الولائي . أثره . عدم قبول إثارة النيابة العامة لمسألة
الاختصاص . حلة ذلك .

(٢ ، ٣) عمل " تسكين العمال " . شركات .

(٢) عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بمجداول
التوصيف المعمدة . الملائمة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) التجاوز عن ثلث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل ، أمر جوازي لا يترك .
لا محل لأعمال مبدأ المداواة للخروج على القاعدة المقررة بنص صريح .

١ - لئن كان يجوز للنياية - وللمحكمة النقض من تلقاء نفسها - أن تشير
في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء
المطعون عليه من الحكم ، وإذ كان الثابت أن صحيفة الطعن تقتصر على ما قضى
به الحكم في الموضوع ولم تشتمل نعيًا على ما قضى به في شأن الاختصاص
الولائي ، فإن ما حكم به ضمنا من هذا الاختصاص هو قضاء قطعي لم يكن محلا

للطعن فحاز قوة الأمر المقضى وهى تسدو على قواعد النظام العام ، ومن ثم فإن ما أثارته النيابة من أن القضاء الإدارى هو المختص ولائيا بنظر الدعوى يكون غير مقبول .

٢ — إذ كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى تسرى على المؤسسات العامة بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ النافذ منذ ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة به — هذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان مؤدى ذلك أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة في جداول التوصيف المعتمدة وفقا لتلك اللائحة وأن التسوية لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى شغلها قبل التقييم — أى فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ — وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها أما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينتقل إلى الوظيفة التى يستوفى شروط شغلها .

٣ — التجاوز عن ثلاث مدة الخبرة فى تلك التسوية أمر جوازى للشركة تقدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين بها ولا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بينهم أو بقواعد العدالة للخروج على الأصل العام فى التسويات الذى قرره المشرع بنص صريح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧٣ سنة ١٩٦٨ عمال جزئى
القاهرة التى قيدت برقم ٢٥٥٣ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة بعد إحالتها
إلى المحكمة الابتدائية ضد البنك المطعون ضده بطلب إعادة تسوية حالته فى
١/٧/١٩٦٤ على أساس وظيفته التى كان يشغلها بمقتضى القرارات الصادرة له
وهى وظيفة رئيس قسم بالفئة الرابعة وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة
لإعادة أقدميته بين زملائه وتعديل مرتبه وما يستجد تبعاً لذلك من ملاوات
دورية طوال الفترة من التاريخ آنف الذكر حتى تاريخ رفع الدعوى وما يستجد .
وقال بياناً لدعواه إنه كان يشغل وظيفة رئيس القسم الداخلى لحسابات البنك
العربى الذى أدمج فى بنك مصر المطعون ضده اعتباراً من أكتوبر سنة ١٩٦٣
وإذ سوى هذا الأخير حالته فى ١/٧/١٩٦٤ على وظيفة محاسب (أ) بالفئة الخامسة
مع أن الوظيفة التى كان يشغلها تقرر لها الفئة الرابعة فقد رفع الدعوى بطلباته
سابقة البيان ، وبتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بئدب خير
لأداء المهمة التى أفصحت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخير تقريره
حكمت فى ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا
الحكم باستئنافه المقيد برقم ٢٤٣٢ سنة ٨٩ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة
فقضت فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى
هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى
بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
فحددت لنظره جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة
على رأيها .

وحيث إن مبنى رأى النيابة العامة بنقض الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذى حكم فى موضوع الدعوى برفضها فيكون مشتملا على قضاء ضمنى باختصاص محكمة الدرجة الأولى بنظر الدعوى ، فى حين أنها بمنأى عن اختصاصها لأنها تدخل فى ولاية القضاء الإدارى تأسيسا على أن البنك المطعون ضده كان وقت صدور قرار التسوية محل النزاع مؤسسة عامة طبقا للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ مما يجعل الطاعن موظفا عاما فيختص القضاء الإدارى بنظر دعواه المرفوعة عن ذلك القرار أخذا بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ويجوز للنيابة العامة الدفع بعدم الاختصاص الولائى لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من النظام العام .

وحيث إن ما أثارته النيابة العامة غير مقبول ، لأنه وإن كان يجوز للنيابة كما هو الشأن بالنسبة للطعون ضده ومحكمة النقض من تلقاء نفسها — أن تشير فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، وإذ كان الثابت أن صحيفة الطعن تقتصر على ما قضى به الحكم فى الموضوع ولم تشتمل نعبا على ما قضى به فى شأن الاختصاص الولائى ، فإن ما حكم به ضمنا من هذا الاختصاص هو قضاء قطعى لم يكن محالا للطعن لحاز قوة الأمر المقضى وهى تسع على قواعد النظام العام .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينسب الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والقصور فى التسييب ، ويقول بياننا لذلك إن الحكم أقام قضاءه بعدم أحقيته للفئة الرابعة على أنه لم يكن يشغل فى ١٩٦٤/٦/٣٠ وظيفة من هذه الفئة ، مع أنه شغل فى هذا التاريخ وظيفة رئيس قسم بطريق النذب فيستحق الفئة الرابعة المقررة لها لأن العبرة بشغل الوظيفة بغض النظر عن أداة شغلها ، وقد تمسك فى صحيفة الاستئناف بأن تلك الوظيفة يجب اتخاذها أساسا تسكينه خاصة وأنه أسندت إليه منذ ١٩٦٢/٩/١٧ مهمة الإشراف على حسابات البنوك والفروع من مدير بنك السويس فرع القاهرة بغير إشارة إلى أن هذا الإسناد بطريق النذب وثبت فى وظيفة رئيس

قسم بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٦ فيكون هذا التثبيت كاشفا عن مركز قانونى سابق ويلتزم المطعون ضده به وفقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن ملف خدمته بالمركز الرئيسى للبنك العربى بعمان يتضمن شهادات خبرة من مدة سابقة على تاريخ التحاقه بالبنك لكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى مع أنه لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى وأسس قضاءه على أنه لم يستكمل مدة الخبرة اللازمة لتسكينه على الفئة الرابعة ، فى حين أنه يحق له التسكين عليها بثلاثى المدة إذا طرحت شهادات الخبرة المذكورة مادام المطعون ضده قد طبق هذه القاعدة على بعض العاملين به وذلك إعمالا لمبدأ المساواة ، كما أقام الحكم قضاءه على أن جداول تعادل البنك المطعون ضده خلت من وظيفة رئيس قسم التى لم تنشأ إلا فى ١٩٦٤/٧/١ ، مع أنه يتعين تسوية حالة الطاعن على الفئة الرابعة التى كانت مقررة لهذه الوظيفة بجدول ترتيب الوظائف بالبنك العربى - الذى سمي بعد تأميمه بنك السويس - ما دام أنه كان يشغل هذه الوظيفة لدى هذا البنك فى ١٩٦٤/٦/٣٠ وما دام أنها كانت موجودة فعلا لدى المطعون ضده ولم تدرج فى هيكله التنظيمى إلا عند تعديله بعد التاريخ المذكور بالإضافة إلى أن عدم تقييم إحدى الوظائف وعدم ظهورها فى الجداول لا يحرم العامل من فئتها المالية .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود، ذلك انه لما كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى تسرى على المؤسسات العامة بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ النافذة منذ ٩ مايو سنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل، وكان مؤدى ذلك أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة فى جداول التوصيف . المعتمدة وفقا لتلك اللائحة وأن التسوية

لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل ، وإنما تفتضى الربط بين العامل والوظيفة التي شغلها قبل التقييم — أى فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ — وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها ، أما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوفى شروط شغلها ، ولما كان التجاوز عن ثلث مدة الخبرة فى تلك التسوية أمرا جوازا للشركة تقدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين بها ، ولا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بينهم أو بقواعد العدالة للخروج على الأعمال العام فى التسويات التي قررها المشرع بنص صريح ، لما كان ذلك ، وكان البين من واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه عن تقرير الخبير المنتدب فيها أن الطاعن لم يستوف مدة الخبرة اللازمة للتسكين على الفئة الرابعة ، فإنه لا يحق له طلب تسكينه على هذه الفئة ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة بالاستناد على تقرير الخبير ، فيكون قد أقام قضاؤه على دعامة كافية لحمله ، ويضحى تعيينه فى إغفاله بحث عناصر التسكين الأخرى التي أثارها الطاعن من وظيفة رئيس قسم — والتي تقدم ببيانها بأسباب الطعن — وفيما اسطرد إليه من دعامات أخرى لقضائه — أيا ما كان وجه الرأى فى النعى الموجه إليها — غير منتج ، ولا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعه الذى تمسك به فى صحيفة الاستئناف بأن عدم استكمال مدة الخبرة اللازمة للتسكين على الفئة الرابعة مردود بأن ملف خدمته بالمركز الرئيسى للبنك العربى بعمان يتضمن شهادات عن مدة خبرة سابقة على تاريخ عمله بالبنك ، ذلك أن مدونات الحكم المطعون فيه تنبئ عن أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع فى صحيفة استئنافه ، وهو لم يقدم أمام هذه المحكمة صورة رسمية من تلك الصحيفة المقبول بأنها تضمنت دفاعه المذكور مما يكون معه النعى مفتقرا للدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٢ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء ، عبد الرزاق عيسى
والدكتور جمال الدين محمود .

(١٧٠)

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٦ القضائية :

تأمينات اجتماعية " المعاش " .

العمال الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر . وجوب احتساب أيام العمل ستة وعشرين
يوماً . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب مراعاة ذلك عند حساب المعاش .

مفاد نص المادة ١٢/٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
أن المشرع جرى على قاعدة معينة في احتساب أيام العمل — لمن يتقاضون
أجورهم بغير الشهر — ستة وعشرين يوماً توحيداً للأساس الذي يجري عليه
تحديد الأجر الشهري بالذخيرة لهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٦ من
القانون المذكور قد أوجبت أن تربط المعاشات لمستحقها على أساس متوسط
الأجر الشهري الذي سدد عند الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك
في التأمين إن قلت عن ذلك ، فإنه ينبغي حساب الأجر المذكور على الأساس
الوارد في المادة ١٢/٥ من القانون المذكور باعتباره أجر ستة وعشرين يوماً

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقامتا الدوى رقم ٧٣٨ سنة ١٩٧٤ عمال
كلى طنطا قبل الهيئة الطاعنة وآخر ، وطلبنا الحكم عليها بأن تدفع لهما
معاشا شهريا قدره ١٤ ج اعتبارا من ١٩٧٢/٥/٦ ومبلغ ٣٠٠ ج قيمة التأمين
الإضافي المستحق لهما — وذلك في مواجهة صاحب العمل ، وقالتا بيانا
للدوى بأن مورثهما كان يعمل لدى المقاول ... بأجر يومية قدره ١ ج لمدة
ثلاث سنوات قبل وفاته بتاريخ ١٩٧٢/٥/٦ — وأنهما تستحقان المعاش
المطالب به ومبلغ التأمين الإضافي باعتبار الأولى أرملة العامل ووصية على أولاده
القصر والثانية والدته ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٩ قضت محكمة أول درجة
بإلزام الهيئة الطاعنة — في مواجهة رب العمل بأن يؤدي إلى المطعون ضدهما
الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر معاشا شهريا قدره ٢ ج
و ٢٥٠ م اعتبارا من ١٩٧٢/٥/١ وأن تدفع لهما بذات الصفة مبلغ ٣٠٠ ج مناصفة
بينها وبين القصر المشمولين بوصايتها ، إستأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٢٦ ق طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢ حكمت محكمة
الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الهيئة الطاعنة في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن
بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ، وبقبوله شكلا بالنسبة للمطعون ضدها الأولى
ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدها الأولى . عرض الطعن على
هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالمجلسة المحددة التزمت النيابة
العامة رأيها .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الثانية لم يحكم لها أو عليها بشئ بالحكم المطعون فيه وبذلك لانكون خصما حقيقيا في الاستئناف ويكون توجية الطعن بالنقض إليها غير مقبول .

وحيث إن الطعن — بالنسبة للمطعون ضدها الأولى — قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن المادة ١٢/٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد أوجبت في حساب الأجر الذي يؤدي عنه الاشتراك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بستة وعشرين يوما ، كما إن المادة ٧٦ من القانون المذكور قد جعلت حساب التعويضات والمعاشات على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ، في حين أن الحكم المطعون فيه قد احتسب الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك بالنسبة لمورث المطعون ضدهما — والذي كان يتقاضى أجرا يوميا — باعتبار الشهر ثلاثين يوما بالمخالفة لحكم المادة ١٢/٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن المادة ١٢/٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أن "يراعى في حساب الأجر بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بستة وعشرين يوما" ومفاد ذلك أن المشرع جرى على قاعدة معينة في احتساب أيام العمل لمن يتقاضون أجورهم بغير الشهر بستة وعشرين يوما توحيدا للأساس الذي يجرى عليه تحديد الأجر الشهري بالنسبة لهم ، لما كان

ذلك ، وكانت المادة ٧٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت أن تربط المعاشات لمستحقيها على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ، فإنه ينبغي حساب الأجر المذكور على الأساس الوارد في المادة ١٢/٥ من القانون المذكور باعتباره أجر ستة وعشرين يوما ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المجاد ، عاصم المرافى ، محمد فتح الله وسيد عبد الباقي .

(١٧١)

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٧ القضائية :

بمبارك " التهرب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك " .

أحكام التهرب الواردة فى قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . مرادها على حالات
التهرب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك . القرار الجمهورى ٤٥٠٨
لسنة ١٩٦٥ . اقتضاه على فرض وتعديل رسوم الانتاج والاستهلاك .

خات أحكام القرار الجمهورى رقم ٤٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ من معالجة حالات
التهرب من رسوم الانتاج إذ اقتضت مادته الأولى على تعديل رسوم الانتاج
والاستهلاك على الأصناف الواردة بالجدول رقم (أ) طبقا للفئات الواردة به ،
ونص فى مادته الثانية على فرض رسوم الانتاج والاستهلاك على الأصناف الواردة
بالجدول رقم (ب) طبقا للفئات الواردة به ، ولما كان قانون الجمارك
الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٢١
منه على معاقبة كل من ارتكب فعلا قصده به التخلص من الضرائب الجمركية
المستحقة كلها أو بعضها وأنه لا يمنع من إثبات التهرب عدم ضبط البضائع ، ثم
نص فى المادة ١٢٣ منه على معاقبة كل من استرد أو شرع فى استرداد الضرائب
الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج أو الاستهلاك كلها
أو بعضها بإحدى الوسائل المنصوص عليها فى المادة ١٢١ ويكون التعويض

معادلا مثلى المبالغ موضوع الجريمة ، فإن مفاد ذلك أن أحكام التهريب التى تضمنها قانون الجمارك المشار إليه تسرى على حالات التهريب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

و حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٧١ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الاسكندرية على مصلحة الجمارك المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تؤدى له مبلغ ٧٠٥ ج و ٨٤٠ م ، وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٩ قام مفتشو إدارة الانتاج التابعون للمصلحة المذكورة بتفتيش مصنع المياه الغازية المملوك له و ضبطوا ٦٨ صندوقا نسبوا إليه تهريبها من رسوم الانتاج و حرروا محضرا بهذه الواقعة ثم طالبوه بسداد رسوم الانتاج عن ٣٩٦٦ صندوقا رغم أنه لم يتم ضبطها ، وازاء تهديدهم له بغلق المصنع اضطر إلى سداد مبلغ ٨٠ جنيها فى ١٥/١٢/١٩٦٩ ومبلغ ٦٣٤ جنيها فى ٢٠/١٢/١٩٦٩ ، ولما كان أقصى ما يمكن مطالبة به هو الرسوم المستحقة عن الكمية المضبوطة وقدرها ٨ ج و ١٦٠ م فإن من حقه استرداد مبالغه زائدا على هذا المبلغ لذا فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة ، و بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٣ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠ لسنة ٣٠ ق تجارى ، فقضت محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ٧/٥/١٩٧٧ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ،

وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف أقام قضاءه على أن تصالحه مع مصلحة الجمارك وسداده لها رسوم الانتاج المقررة على ٣٩٦٦ صندوقا من المياه الغازية بمقولة إنها مهربة ، يعتبر إقرارا منه بتهربها ، وطبق على واقعة الدعوى أحكام التهرب من الضرائب الجمركية الواردة بالمواد من ١٢١ إلى ١٢٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، حالة أن أحكام هذا القانون لا تسرى إلا على الحالات التي يتم فيها التهرب للبضائع العابرة والتي توصف مستحقات الخزنة فيها بأنها ضرائب جمركية . أما مستحقات الخزنة بالنسبة لواقعة الدعوى فهي رسوم إنتاج على المياه الغازية وتخضع لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ الخاص بفرض رسوم الانتاج ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع وسائر الحكم الابتدائي في قضائه بخفاء معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٤٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ قد خلت أحكامه من معالجة حالات التهرب من رسوم الانتاج إذ اقتصرت مادته الأولى على تعديل رسوم الانتاج والاستهلاك على الأصناف الواردة بالجدول (أ) طبقا للفتاات الواردة به ، ونص في مادته الثانية على فرض رسوم الانتاج والاستهلاك على الأصناف الواردة بالجدول رقم (ب) طبقا للفتاات الواردة به ، ولما كان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ منه على معاقبة كل من ارتكب فعلا قصد به التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها وأنه لا يمنع من إثبات التهرب عدم ضبط البضائع ، ثم نص في المادة ١٢٣ منه على معاقبة

كل من استرد أو شرع في استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج أو الاستهلاك كلها أو بعضها بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلا مثلى المبلغ موضوع الجريمة ، فإن مفاد ذلك أن أحكام التهرب التي تضمنها قانون الجمارك المشار إليه تسرى على حالات التهرب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ، إبراهيم فوده ، حسن النمر ، يحيى العمورى ومدير عبد المجيد .

(١٧٢)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤ القضائية :

(١) دعوى " ترك الخصومة " . نقض .

ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلوا من أى تحفظات تهدف إلى التمسك بآثارها . ترك
الطاعن للخصومة فى الطعن بالنقض بشرط نفاذ عقد البيع المقضى نهائيا بفسخه . أثره . عدم
قبول الترك .

(٢) التزام " الحوالة " . بيع . تأمينات عينية . عقد " تكييف
العقد " .

اتفاق طرفى عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . اعتباره حوالة
دين قبول الدائن الرهن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالافروع المستمدة من عقد
الحوالة ومنها عيوب الرضا .

(٣) إثبات " الإحالة للتحقيق " . حكم " تسليبيه " . دعوى .

رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إقفلها بيان الرد
السائق . إخلال بحق الدفاع .

١ - من المفور - فى قضاء هذه المحكمة (١) - أنه لا يجوز أن يكون ترك
الخصومة مقرونا بأى تحفظ ، بمعنى أن يكون خاليا من أية شروط تهدف

إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأى أثر من الآثار القانونية المترتبة عليها ، وكان طلب الطاعنين مشروطا بتنازلهما عن حكم الفسخ وتمسكهما بثبوت حقهما فى نفاذ عقد البيع المقضى بفسخه ابتداءيا ، وهو أمر يخرج من نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى — لعدم استئناف الطاعنين لهذا الشق — مما لا يجوز للمحكمة أن تنصدي له ، فإن الترك لا يكون مقبولا .

٢ — إذ كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تسبغ التكييف الصحيح على واقعة الدعوى ، إلا أنها تخضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض ، وإذ كان استناد محكمة الاستئناف إلى المادة ٣٢٣ من القانون المدنى لا يصلح أساسا لتكييف العلاقة بين الأطراف الثلاثة — البائع والمشتري والبنك — لأنه لا صالح للطاعنين فى الوفاء عن البائع بقصد الحل محل البنك فى دينه قبل البائع ، كما أن الطاعنين لم يقصدا الوفاء إلى البنك تفضلا ، وكان التكييف الصحيح لهذه العلاقة هو أن الأمر يتعلق بحالة دين تم الاتفاق فيها بين المدين الأصلي للبنك — المطعون عليه الأول البائع — والمحال عليه — الطاعنتين المشتريتين — على أن تتحمل الأخيرتان سداد دين البنك بدلا من سداد الثمن للبائع فى مقابل تطهير العقار من الرهن ، ومؤدى ذلك أن الدين الذى التزمت به الطاعنتان قبل الدائن هو عين الدين الذى كان مترتبا فى ذمة المدين الأصلي وبرئت منه هذه الذمة بالحالة ما دام الدائن — البنك — قد قبلها ويكون له أن يحتج على الدائن بأوجه الدفع المستمدة من عقد الحوالة كعيوب الرضا .

٣ — إنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه ، وإذ كان ردها غير سائغ فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعتين أقامتا الدعوى رقم ٢٩٧٠ سنة ١٩٦٣
القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٣ / ٢ / ١٩٦٣
وملاحقه المؤرخ ١٢ / ٣ / ١٩٦٣ المتضمن بيع المطعون عليه الأول لهما العقار
رقم ٢٤ شارع واعتباره كأن لم يكن ، وبفسخ الاتفاق
الضمنى المبرم بينهما وبين المطعون عليه الثانى — البنك العقارى — فى ١٦ / ٣ / ١٩٦٣
والزامه برد مبلغ ١٢٠٠٠ ج ، وقالتا شرحا للدعوى إن المطعون عليه الأول
باع لهما العقار المشار إليه بموجب العقد المؤرخ ١٣ / ٢ / ١٩٦٣ بثمن
قدره ١٢٠٠٠ ج دفعتا منه وقت التعاقد ٥٠٠ ج ، واتفق على قيام المشترين
بسداد مبلغ ٩٥٠٠ ج من باقى الثمن إلى البنك العقارى خلال ثلاثة أيام من
تاريخ موافقة مجلس إدارة البنك العقارى — المطعون عليه الثانى — على
تخصيص هذا المبلغ لتطهير العقار المبيع من حق الرهن الذى للبنك عليه
وجعله خاليا من أى حق عيني أما الباقى من الثمن وقدره ٢٠٠٠ ج
فقد اتفق على سداده عند التوقيع على العقد النهائى ، وبتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٦٣
أدخل الطرفان تعديلا على العقد يقضى بالتزام الطاعتين بأداء باقى ثمن
العقار وقدره ١١٥٠٠ ج للبنك العقارى مباشرة نظير التزام البنك بتطهير
العقار من الرهن الذى كان عليه ، وكان ملحوظا فى هذا الاتفاق أن دفع
الثمن للبنك سيؤدى إلى تطهير العقار من أى حق عيني عليه ، سواء للبنك
أو لغيره وأنهما قامتا ببناء على ذلك بسداد ١١٥٠٠ ج للمطعون عليه الثانى ،
كما سدد المطعون عليه الأول ٥٠٠ ج ، وذلك بموجب إيصال
مؤرخ ١٦ / ٣ / ١٩٦٣ جاء به أن هذا المبلغ هو الذى قرره مجلس إدارة البنك

بمجلسه المنعقدة في ١٩٦٣/٣/٤ لفك الرهن ، وإذ تبين لهما وجود حقوق عينية أخرى على العقار ضمنا لديون أخرى تزيد كثيرا عن دين البنك العقاري المصري ، وكان هذا الشرط في عقد البيع جوهريا لازما لقيام العقد وصحته فقد حق لهما طلب فسخه ، وإذ كان الاتفاق مع البنك العقاري وأداء الثمن له نتيجة مباشرة لعقد البيع وقصد به تطهير العقار من كافة الحقوق العينية عليه ، فإن الاتفاق المعقود مع البنك يفقد شرطا جوهريا من شروط نفاذه مما يوجب فسخه ، فقد أقامتا الدعوى بطلباتهما سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٢/١٣ وملحقه المؤرخ ١٩٦٣/٣/١٢ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت الطاعتان هذا الحكم في خصوص طلبهما فسخ عقدهما مع البنك بالاستئناف رقم ١٨٣٧ س ٨٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا ، وأثناء تداول نظر الطعن طلبت الطاعتان إثبات تنازلهما عن الطعن كأثر لتنازلهما عن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ القاضى بفسخ عقد البيع وملحقه مع تمسكهما بنفاذه .

وحيث إنه عن طلب الطاعتين إثبات تنازلهما عن الطعن ، فإنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يكرن الترك مقرونا بأي تحفظ ، بمعنى أن يكون خاليا من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة ، أو بأي أثر من الآثار القانونية المترتبة عليها ، وكان طلب الطاعنين على النحو المتقدم مشروطا بتنازلهما عن حكم الفسخ وتمسكهما بثبوت حقهما في نفاذ عقد البيع المقضى بفسخه ابتدائيا ، وهو أمر يخرج عن نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ، مما لا يجوز للمحكمة أن تتصدى له ، فإن بالترك لا يكون مقبولا .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقولان إنهما تمسكتا أمام محكمة الموضوع بأن هناك ارتباطا بين اتفاق البيع واتفاق البنك وأن فسخ الاتفاق الأول يؤدي حتما إلى فسخ الاتفاق الثاني لأنه لم يؤد إلى تطهير العقار نهائيا وهو مقصود المتعاقدين من الاتفاقين ، والعبرة بنية المتعاقدين وأن نيتهم لم تنصرف إلى مجرد الحلول محل البنك في دينه قبل البائع لأنه لا صالح لهما في ذلك ولم يقصدا السداد للبنك تفضلا مما يجعل تطبيق محكمة الموضوع للمادة ٣٢٣ من القانون المدني على واقعة السداد بعيدا عن مقصود المتعاقدين ، ولأن البنك كان سيء النية ويعلم بشروط عقد البيع ومقصود الطاعنتين من دفع كامل الثمن له بديلا من البائع ، وأن تدليساً وقع من البنك أدى إلى دفعهما له بقصد تطهير العقار وما كانا ليدفعاه لو علما الحقيقة ، فإن هناك رهونا أخرى على العقار موضوع التعاقد ، وأنهما طلبتا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات كل ذلك ، وكان رد المحكمة أنه لم يقدّم دليل على تدليس أو غش البنك وأنه كان حسن النية لا يعلم بوجود حقوق عينية أخرى وأن الطاعتين تحلان محل البنك في دينه قبل البائع طبقا للمادة ٢٢٣ من القانون المدني ، وذلك منها وقوفا عند حد تفسير إيصال سداد دين البنك دون الرجوع إلى ما ورأته من طلب قدم من البائع والمشتري ودراسة البنك لكافة ظروف الموقف في حين أن دليلهما لإثبات التدليس هو التحقيق ، وأن المستندات المقدمة تدل على علم البنك وسوء نيته لوجود رهون أخرى على العقار مما يتخلف معه شرط الوفاء للبنك ، ومن ثم يكون حكمها معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تسبغ التكييف الصحيح على واقعة الدعوى إلا أنها تخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض ، وإذا كان استناد محكمة الاستئناف إلى المادة ٣٢٣ من القانون المدني لا يصلح أساسا لتكييف العلاقة بين الأطراف الثلاثة البائع والمشتري والبنك ، لأنه لا صالح للطاعتين في الوفاء عن البائع بقصد الحلول محل البنك في دينه قبل

البائع ، كما أن الطاعتين لم يقصدا الوفاء إلى البنك تفضيلا ، وكان التكيف الصحيح لهذه العلاقة هو أن الأمر يتعلق -بحالة دين تم الاتفاق فيها بين المدين الأصلي للبنك - المطعون عليه الأول البائع - والمحال عليه - الطاعتين المشتريتين - على أن تتحمل الأخيرتان سداد دين البنك بدلا من سداد الثمن للبائع في مقابل تطهير العقار من الرهن ، ومؤدى ذلك ، أن الدين الذى التزمت به الطاعتان قبل الدائن هو دين الدين الذى كان مرتباً في ذمة المدين الأصلي وبزمت منه هذه الذمة بالحالة ما دام الدائن - البنك - قد قبلها ويكون له أن يحتج على الدائن بأوجه الدفع المستمدة من عقد الحالة كعبوب الرضا ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعتان قد ادعتا ارتباط اتفاق البنك باتفاق البيع وعلم البنك بظروف البيع وشروطه المقدمة له مع الطلب المقدم من البائع والمشتري ليقبل حالة الدين في مقابل شطب الرهن وسوء نيته بعلمه أن قصد المتعاقدين هو تطهير العقار من الرهن لينتقل لهما خالصا من أى رهن ، وادعتا أن تدائسا وقع من البنك في هذا الخصوص وطلبتا إثبات ذلك بالبينة للوصول إلى أن الأمر يتعلق بسداد مشروط بتطهير العقار من الرهن ، وردت المحكمة على ذلك بالرفض بمقولة إنه لم يقد دليل على تدائس أو غش البنك ، إذ لم يثبت أنه اتبع حيلة من الحسامة بحيث لولاها لما تعاقدت معه الطاعتان ، كما انتهى علمه بوجود حقوق عينية أخرى على العقار المبيع ، وأنه لم يثبت توافر علم البنك إلا بعد تمام ذلك العقد الضمنى ، وكان ذلك منها وقوفا عند حد تفسير الإيصال الذى تم سداد المبلغ به بأنه صريح في أن السداد كان مقابل تطهير العقار من دين البنك لحسب دون أن تفحص الأوراق المتصلة بهذا الإيصال وما اشتمل عليه الطلب المقدم من البائع والمشتريتين والى كانت محل دراسة من البنك ، فإن ذلك يعتبر من قبيل المصادرة على المطلوب ،

فإنه ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه ، وإذ كان ردّها غير سائغ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فودة ، حسن النور ، منير دبدب المحمود ومحمد إبراهيم خايل .

(١٧٣)

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ القضائية :

(٢٤١) إثبات . عقد . محكمة الموضوع .

(١) الخطأ أو الغش والتدليس . عيوب تفسد الحساب . التمسك بأي عيب منها أمام قاضى الموضوع . وجوب تخفيفه .

(٢) كشف الحساب المجمل . ليس حجة على من وقعته إلا إذا كان عالمًا بتفصيلاته .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الخطأ والغش والتدليس هى عيوب تفسد الحساب ولا تجعله حجة على من أقره غافلاً عنها ، فمن واجب القاضى إذا طعن لديه بعيب من هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه متى قدم له من الشواهد ما يرجح معه ، لديه أنه مطمئن جدى ، ثم يقضى بما يظهره التحقيق .

٢ - من المقرر أنه لى يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالمًا بتفصيلات الحساب فإذا كان التوقيع على ورقة مجملة ذكر فيها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس فى هذا ما يدل على أن الموقع كان عالمًا بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد (١) .

(١) نقض ١٩٧٧/١/٣١ مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ص ٣٣١ .

نقض ١٩٥٧/٣/٢١ مجموعة المكتب الفنى - السنة ٨ ص ٢٤١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته تقـدم إلى رئيس محكمة
بورسعيد الابتدائية طالبا إصدار الأمر بإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ١٥٠٠ ج
وقال بيانا لذلك إنه بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩ تحررت بين الطاعن وبين المطعون عليه
الثانى ورقة محاسبة عن بيع صفقة فحم مستورد من روسيا بلغت قيمتها ١٧٣٧٢ ج
و ٥٢٤ م خصم منها مبلغ ٣٨٧٢ ج و ٥٣٤ م لصالح الطاعن على النحو المبين
تفصيلا فى الورقة المذكورة وتبقى فى ذمته مبلغ ٣٥٠٠ ج دفع منها نقدا فى وقت
تحرير المحاسبة مبلغ ٢٠٠٠ ج وتعهد بسداد الباقي وقدره ١٥٠٠ ج إلى شركة
قناة المنزلة والملاحة ببورسعيد التى يمثلها المطعون عليه الأول ، وإذ رفض
رئيس المحكمة فى ١٩٦١/٦/٢٢ إصدار الأمر حدد جلسة لنظر الموضوع وقيدت
الدعوى برقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦١ بورسعيد الابتدائية بالطلبات ساقفة الذكر ،
وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه
الأول المبلغ المطالب به ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف
المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٢٦ سنة ٧ ق مأمورية برسعيد ، وبتاريخ
١٩٧٠/٤/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض
الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت أنه
جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب
ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن

مبالغ الدين بورقة الحاسبة المؤرخة ١٩٦٠/٢/٩ ونتاج عمليات كبيرة مدونة بالأرقام وقد شابها جميعا الغش والتدليس من جانب شريكه — المطعون عليه الثاني — الذى استوقعه عليها وهو يجهل محتوياتها لعدم المساهم بالقراءة ، وقد ثبت ذلك فى الدعوى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى بور سعيد الابتدائية المرفوعة من الطاعن ضد المطعون عليه الثانى ، ولما كان من حقه الطعن عليها — باعتبارها حوالة دين — بكافة الطعون المستمدة من عقد الحوالة فقد طلب إلى المحكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مطاعنه عليها إلا أن المحكمة تجاهلت تحقيق دفاعه ورفضته بحجة أن الورقة لم تتضمن تصفية لحسابات الشركة التى كانت قائمة بينه وبين المطعون عليه الثانى وإنما لحساب صفقة معينة تمت بينهما فى تاريخ لاحق لقيام هذه الشركة واستثناء من أحكامها ومن ثم لا يجدى الطاعن التمسك بخطئه أو جهله لحسابات الشركة لأن هذا لا يمس الدين المحال به ، ولما كان هذا النظر لا يتفق مع حقيقة الثابت بالورقة لأنها تضمنت تصفية حسابات الشركة بدليل ما أورده بشأن باقى نصيب أرباحها من سنة ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ وما دفعه من مصروفاتها وحصته فى رأس مالها فإن الحكم يكون معيبا بالتصور فى التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن انطأ والغش والتدليس هى عيوب تفسد الحساب ولا تجعله حجة على من أقره غافلا عنها ، فمن واجب القاضى إذا طعن لديه بعيب من هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه متى قدم له من الشواهد ما يرجع معه لديه أنه مطمئن جدى ثم يقضى بما يظهره التحقيق ، كما أنه من المقرر أنه لى يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالما بتفصيلات الحساب فإذا كان التوقيع على ورقة مجملة ذكر فيها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس فى هذا ما يدل على أن الموقع كان عالما بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد ، وإنه ولئن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود واشروط واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح فى الدعوى إلا أنه مقيد فى ذلك بعدم

الخروج في تفسيرها عما تحتمله عباراتها وبما يجاوز المعنى الظاهر لها وبالأبتقيد بما تفيد عبارة معينة منها وإنما تفيد في حملها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف ومن مذكرة الطاعن المقـدـمة لمحكمة الاستئناف بـلـحـدة ١٥/٤/١٩٦٩ أنه تمسك بالطعن على مقررات الحساب المدونة بورقة المحاسبة المؤرخة ٩/٢/١٩٦٠ — موضوع النزاع — بالخطأ والغش بمقولة أن شريكه — المطعون عليه الثاني — استوقعه على ورقة الحساب المذكورة وهو يجهل محتوياتها واستدل على جدية مطاعنه بما أورده الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى بورسعيد الابتدائية من عدم اعتماده لبعض أرقام الحساب الواردة بها ، وكان يبين من الصورة الرسمية من الحكم المذكور والمقدمة من الطاعن أنه أورد بأسبابه أن حسابات الشركة المعقودة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني عن السنة المالية المنتهية في ١٤/٤/١٩٥٩ والتي أوردت أن أرباح الطاعن فيها كانت ١١٢٦ ج و ٣٠٤ م — وهو أحد الأرقام التي قام عليها الحساب الذي أتيج الدين المحال به محل النزاع — لم تكن قد صيغت حتى ٢٥/٨/١٩٥٩ ولم يتم اعتمادها من الطاعن ، وذهب الحكم المذكور بأنه لا يحتاج بها متى ثبت أن الحساب الوارد بهذا الإقرار قد جاء مبنيًا على خطأ يعيبه ويفقده حجته على من أقره فافلا عنه الأمر الذي انتهى معه الحكم إلى نذب خير لتصفية الحساب ، وكان البين من ورقة المحاسبة موضوع النزاع أن مبلغ الـ ١٥٠٠ ج المحال بها على الطاعن لم يكن إلا ناتج حسابات تشمل ما للطاعن من حقوق وما عليه من ديون تتعلق بالشركة المعقودة بينه وبين المطعون عليه الثاني اختلطت فيها تصفية حساب ثمن صفقة الفحم المبينة بالورقة المذكورة بحسابات شركة المحاصة بين الشريكين حيث تم خصم مبلغ ١١٢٦ و ٣٠٤ م قيمة نصيب الطاعن في أرباح الشركة عن ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ومبلغ ٣٠٨ ج و ٢٤٥ م قيمة مادفعه من مصروفات الشركة عن شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٥٩ ومبلغ ٩٠٠٠ ج قيمة رأس مال الطاعن في الشركة وذلك من ثمن صفقة الفحم وهو ما يجعل الحساب المدون بالورقة كلها لا يتجزأ ومن شأنه إذا ما ثبت الخطأ في أحد أرقامه لغش أو تدليس أو لغيره من الأسباب أن يؤثر في الأرقام الأخرى بما فيها رقم الدين المحال به . لما كان ذلك ، وكانت حجية الحكم في الدعوى رقم ٥٦

لسنة ١٩٦١ مدنى بورسعيد الابتدائية وهى قاصرة على أن المطعون عليه الأول بصفته هو صاحب الحق وحده - دون المدين الأصلي المحيل - فى المطالبة بالدين المحال به ، لا تحول دون تمسك الطاعن - المحال عليه - بالدفوع المستمدة من عقدا لحوالة ومنها عيوب الإرادة والغش والتدليس وخطأ مفردات الحساب الوارد بها ، وكان مقررر الحكم المطعون فيه من أن ورقة المحاسبة موضوع النزاع لا شأن لها بحسابات الشركة بين الطاعن والمطعون عليه الثانى ناشئا عن وثوقه من تفسيرها عند عبارة وردت بصورها هى أنها استثناء من أحكام عقد الشركة دون أن يراعى ما تدون بها من أرقام الحساب المطعون عليها والتي جعلت أساما انصفية ثمن صفقة الذبحم التى حررت الورقة من أجلها ، وأن الدين المحال به كان ناتجا من تلك الأرقام ، فانه يكون قد انحرف فى تفسير الورقة عن المعنى المقصود بعباراتها وخالف الواقع الصحيح فى الدعوى مما يحجب عن محيىص دفاع الطاعن المؤسس على الطعن على أرقام الحساب المدونة بالورقة بالخطأ الناشئ عن غش المطعون عليه الثانى وهو دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت تقارير الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لاتصلح لمواجهة دفاع الطاعن فانه يكون معييا بالنصوير فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : ابراهيم فوده ، حسن النمر ، منير عبد المجيد ومحمد ابراهيم خليل .

(١٧٤)

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٥٤ التضيائية :

(١) نقض ” أسباب الطعن “ .

الطعن بالنقض في الحكم المنهى للخصومة . الذي الموجه للحكم السابق عليه بقبول الاستئناف شكلا . إعتبار الطعن شاملا لهذا الحكم . م ٢٥٣ مرافعات .

(٢ ، ٣) إثبات ” اليمين الحاسمة “ . إستئناف . حكم .

(٢) الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين . عدم قبول الطعن فيه بأي طريق .
الاستثناء . حالاته . (١)

(٣) الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للخصم . لإعلانه بصيغتها التي أقرتها المحكمة . حضور الخصم بالجلسة المحددة . عدم حلفه لليمين أو منازعته فيها . أثره . وجوب إعتباره ناكلا .
الطعن في الحكم غير جائز .

١ — إنه واثن كان هذا الطعن موجها إلى الحكم الأخير الذي أنهى الخصومة إلا أنه لما كان النمي متعلقا بالحكم الصادر في ١٩٧٢/٤/٣ الذي قضى بقبول الاستئناف شكلا و بجوازه سابقا على الحكم المطعون فيه والذي لم يكن يقبل الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة فإن الطعن يعتبر شاملا لذلك الحكم وذلك تطبيقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ مرافعات .

٢ - من المقرر أن الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن فى الأحكام ما لم يكن الطعن مبنيا على مدى جواز اليمين أو تعلقها بالدعوى أو بطلان فى الإجراءات الخاصة بتوجيهها أو حلفها . (١)

٣ - إذ كان الثابت بالأوراق أن اليمين الحاسمة التى وجهها الطاعن إلى المطعون عليه أمام محكمة أول درجة قد وجهت فى واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبة على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت إليه، وأن المطعون عليه قد أعلن بصحيفتها التى أقرتها محكمة أسوان الابتدائية للحضور أمامها بجلسته ١٩٧٢/٣/٢١ التى حددتها لحضوره للحلف كما أعلن بها مرة أخرى للحضور أمام محكمة شبرا الخيرية - المحال إليها الأوراق لتخليفه - وأنه لما حضر المطعون عليه أمام محكمة شبرا بجلسته ١٩٧٢/٥/٢٢ المحددة للحلف لم يحلف اليمين ولم ينازع فيها ، فاعتبرته محكمة أول درجة ناكلا وأعمات فى حقه الأثر الذى رتبته القانون على النكول من أدائها مما كان يقتضى عدم جواز الطعن فى الحكم لنهائيته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧١ أسوان الابتدائية ضد المطعون عليه وآخر للحكم بالزامهما بأن يدفعما له متضامين مبلغ

(١) نقض ١٩٧٦/٤/٦ بحجوة: المكتب الفن لسنة ٢٧ ص ٨٧١ .

١٥٠٠ ج وقال بيانا للدعوى أن المدعى عليه الآخر اقترض منه المبلغ المذكور وسلمه لشريكه المطعون عليه - وأنهما إذا امتنعا عن رد هذا المبلغ فقد أقام عليهما الدعوى بطلباته سالفة الذكر وركن في إثباتها إلى اليمين الحاسمة بالصيغة التي أوردتها بصحيفة الدعوى وفي ٢٢/٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة بقبول توجيه اليمين الحاسمة لكل من المطعون عليه والمدعى عليه الآخر بالصيغة المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن حلف المدعى عليه الآخر اليمين بجلاسة ٢١/٣/١٩٧٢ أحالت المحكمة الأوراق إلى محكمة شبرا الخيضة ليحلف المطعون عليه اليمين أمامها ، وبجلاسة ٢٣/٥/١٩٧٢ حضر المطعون عليه أمام محكمة شبرا الخيضة التي وجهت إليه اليمين فقرر أنه تسلم المبلغ من ابن الطامن مساهمة من هذا الأخير في شراء صفقة حديد وأنه تم بيع هذه الصفقة وتسلم كل شريك ما دفعه من رأس المال مضافا إليه نصيبه في الربح وأن ذمته بريئة . . . من المبلغ المطالب به ، فأحالت المحكمة الأوراق إلى محكمة أسوان الابتدائية للنظر فيما قررته المطعون عليه بأن يؤدي للطاعن المبلغ المطالب به تأسيسا على نكوله عن اليمين ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١١ سنة ٤٨ ق أسقوط ودفع الطاعن بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . بتاريخ ٣/٤/١٩٧٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتوجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه بالصيغة الموضحة بمنطوق الحكم ، وبجلاسة ٧/١٠/١٩٧٤ دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم صدر بناء على نكول المطعون عليه عن اليمين الحاسمة الموجهة إليه ، وبجلاسة ٣/١٢/١٩٧٤ ضمت المحكمة الدفع للوضوع ووجهت اليمين الحاسمة للمطعون عليه خلفها بالصيغة الموجهة إليه وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم جواز الاستئناف لنكول المطعون عليه عن حلف اليمين أمام محكمة أول درجة ، وإذا رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع

بمقولة : أن منازعة المطعون عليه أمام محكمة شبرا في اليمين الموجهة له لا يعد نكولا عن حلف اليمين مع أنه أعلن بها إعلانا قانونيا وتسلم الإعلان بتاريخ ۱۹۷۲/۳/۲ للحضور للحلف أمام محكمة أسوان الابتدائية بجلاسة ۱۹۷۲/۳/۲۱ التي حددتها لحلف اليمين كما أعلن بصيغة اليمين مرة أخرى للحضور للحلف أمام محكمة شبرا الجزئية بجلاسة ۱۹۷۴/۵/۲۳ الى حددتها لتعليفه بعد إحالة الدعوى إليها من محكمة أسوان الابتدائية فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا الدعوى في محله ذلك أنه ولئن كان هذا الطعن موجهًا إلى الحكم الأخير الذي أنهى الخصومة إلا أنه لما كان النعى متعلقًا بالحكم الصادر في ۱۹۷۲/۴/۳ الذي قضى بقبول الاستئناف شكلا وبجوازه سابقا على الحكم المطعون فيه والذي لم يكن يقبل الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنتهى الخصومة فإن الطعن يعتبر شاملا لذلك الحكم وذلك تطبيقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ۲۵۳ مرافعات ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضي فيه ولا يقبل الطعن منه بأي طريق من طرق الطعن في الأحكام ما لم يكن الطعن مبنيًا على مدى جواز اليمين أو تعلقها بالدعوى أو بطلان في الإجراءات الخاصة بتوجيهها أو حاقها وكان الثابت بالأوراق أن اليمين الحاسمة التي وجهها الطاعن إلى المطعون عليه أمام محكمته أول درجة قد وجهت في واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبه على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت إليه وأن المطعون عليه قد أعلن بصيغتها التي أقرتها محكمة أسوان الابتدائية للحضور أمامها بجلاسة ۱۹۷۲/۳/۲۱ التي حددتها لحضوره للحلف كما أداها بها مرة أخرى للحضور أمام محكمة شبرا الجزئية — المحال إليها الأوراق لتعليفه — وأنه لما حضر المطعون عليه أمام محكمة شبرا بجلاسة ۱۹۷۲/۵/۲۳ المحددة للحلف لم يحلف اليمين ولم ينازع فيها فاعتبرته محكمة أول درجة نكلا وأعملت في حقه الأثر الذي رتبته القانون على النكول من أدائها ، كما كان يقتضي عدم جواز الطعن في الحكم لنهائيته ، فإن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ۱۹۷۲/۴/۳ والسابق على الحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه بقبول الاستئناف شكلا وبجوازه لعدم اعتبار المطعون عليه نكلا عن اليمين على قوله " " وكان الثابت أيضا أن محكمة

شبرا الحزبية المحال إليها الأوراق لاستحلاف المستأنف اليمين المطلوب حلفها لم يثبت بحضور جلسة تلك المحكمة صيغة اليمين المذكورة حتى يمكن القول أنها وجهت إلى المستأنف ومن ثم فلا يمكن القول بأن يمينا وجهت فحسبت النزاع فلا يجوز استئناف الحكم " يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان أدعاء المطعون عليه بطلان إجراءات توجيه اليمين لعدم إعلانه بصيغتها التي أقرتها محكمة أول درجة ادعاء غير صحيح إذ الثابت بالأوراق وعلى ما ملف أنه أعلن بها ، إعلانا قانونيا صحيحا وحضر أمام محكمة شبرا بناء على هذا الإعلان ، لما كان ذلك وكان يجوز لمحكمة أسوان الابتدائية إعمالا لنص المادة ٤ من قانون الإثبات أن تندب قاضي محكمة شبرا الحزبية التي يقع موطن المطعون عليه في دائرتها لتحليف اليمين وكان للمطعون عليه وقد حضر أمامها أن ينازع في اليمين غير أنه لم يحلفها أو ينازع فيها فاعتبرته محكمة أول درجة ناكلا وأعملت في حقه أثر هذا النكول فإن الحكم المبني على هذا النكول يكون نهائيا ولا يجوز الطعن فيه ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز الاستئناف مع إلزام المستأنف بالمصاريف والالتاب عملا بالمادتين ١٨٤ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد مدني المصارع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جلال الدين رافع ، إبراهيم فوده ، حسن النذر ومنير عبد المجيد .

(١٧٥)

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) بيع . شيوخ . قسمة .

بيع الشريك على الشيوخ جزءا مفرزا من المال الشائع قبل القسمة . تمسك المشتري بمسكن
ملكه للبائع مفرزا . لا محل له . حلة ذلك ، م ٨٢٦ / ٢ مدني .

(٢) التزام . بيع . عقد .

تحلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق . إنقضاء حقه في الحبس له به بالمبيع وعند
ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . القضاء بالفسخ . لا خطأ .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن للشريك على الشيوخ أن يبيع
جزءا مفرزا من المال الشائع قبل إجراء القسمة فقد نصت المادة ٨٢٦ فقرة
ثانية من القانون المدني على أنه ” إذا كان المتصرف منصبا على جزء مفرز من
المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق
المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق
القسمة ” ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن يكون قد اشترى من المطعون عليه الجزء
المفرز الذي يبيعه أو ما يحل محله مما يقع في نصيب المطعون عليه عند القسمة ،
فإن وقع الجزء المفرز عند القسمة في نصيب المطعون عليه خلص للطاعن ، وأن
لم يقع انتقال حق الطاعن بحسب الحلول العيني من الجزء المفرز المبيع إلى الجزء

المقرز الذي يؤول إلى المطعون عليه بطريق القسمة ومن ثم كان للوالد أن يبيع لأبنته مقرزا أو شائعا وأن يبيع أبنته بدوره إلى الطاعن مثل ذلك ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه — بأن البائع لا يملك الحصة المبيعة مفروزة — يكون على غير أساس .

٢ — تخلف الطاعن عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق يجعله مخلا بالتزاماته قبل البائع وليس له الحق في حبس باقى الثمن لأنه توافر لديه علمه بالمبيع وسند ملكية البائع له عند تحرير العقد فضلا عن أنه تنازل عن حقه في حبس الثمن بموجب الاتفاق في العقد ، وإذ كان ما استخلصته المحكمة في هذا الخصوص استخلاصا سائعا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعى على الحكم المطعون فيه — الذى قضى بفسخ العقد — بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — يتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٦/١٥ وتسليم قطعة الأرض موضوع التعاقد وقال بيانا للدعوى أنه بموجب العقد سالف الذكر باع للطاعن قطعة أرض فضاء مساحتها ١٧٥ مترا مربعا بزمام وراق العرب مركز امبابة لقاء ثمن قدره ٧٨٧ ج و ٥٠٠ م دفع منه الطاعن مبلغ ٣٤٠ ج واتفق على سداد الباقي وقدره ٤٤٧ ج و ٥٠٠ م على أقساط شهرية قيمة كل منها مبلغ سبعة جنيهات اعتبارا من ١٩٦٨/١٠/١

ونص بالبند الثانى من العقد على أنه إذا تأخر المشتري فى الوفاء بأى قسط عن ميعاده كان من حق البائع فسخ العقد بغير تنبيه أو حكم و يفقد المشتري ما يكون قد دفعه حتى تاريخ الفسخ فيلزم المشتري بتسليم الأرض خالية فى خلال شهر من تاريخ إخطاره بالفسخ بخطاب مسجل ، وإذ لم يسدد الطاعن الأقساط المستحقة عليه رغم إنذاره بفسخ العقد . فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٣ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه رقم ٥٧٥٨ سنة ٩٠ ق القاهرة وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول — منه على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الأرض المبيعة ليست ملكا للمطعون عليه البائع وإنما هى لازالت ملك والده وفى تكليفه . وليست مفرزة بل هى شائعة مع آخر فلا يملك أن يبيع القطعة موضوع البيع مفرزة ، إلا أن محكمة الموضوع لم تحقق هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري يغير به وجه رأى فى الدعوى . فضلا من أن المحكمة لم تستجب إلى طلبه ضم الدعوى رقم ١٩٠ سنة ١٩٧٣ بمستنداتها المقدمة من المطعون عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للشريك فى الشيوع أن يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل إجراء القسمة فقد نصت المادة ٨٢٦ فقرة ثانية من القانون المدنى على أنه ” إذا كان المتصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه ومن وقت المتصرف إلى الجزء الذى آل إلى المتصرف بطريق القسمة “ ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن يكون قد اشترى من المطعون عليه الجزء المفرز الذى يدره أو ما يحل محله مما يقع فى نصيب المطعون

عليه عند القسمة ، فإن وقع الجزء المفروز عند القسمة في نصيب المطعون عليه خاص للطاعن ، وأن لم يقع انتقل حق الطاعن بحكم الحلول العيني من الجزء المفروز المبيع إلى الجزء المفروز الذي يؤول إلى المطعون عليه بطريق القسمة ومن ثم كان للوالد أن يبيع لابنه مفزرا أو شائما وأن يبيع لابنه بدوره إلى الطاعن مثل ذلك ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس . وأن ما ينعي به الطاعن من أن المحكمة لم تستجب إلى طلبه بضم الدعوى رقم ١٩٠ سنة ١٩٧٣ بمستنداتها المقدمة من المطعون عليه ، فإن هذا النعي مردود إذ لم يتقدم الطاعن بما يثبت تمسكه تمسكا جازما يقرع سمع محكمة الموضوع بوجوب ضم ملف القضية المذكورة مما يكون معه النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الثاني والخامس والسابع الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه لم يسجل عقد شرائه من والده بعد ، وأن العقار موضوع العقد غير صالح للتعامل فيه بحاله لعدم استيفاء إجراءات القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — الخاص بتقسيم الأراضي الفضاء مما يخشى معه رفع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع بعد أن تقدم بطلبه إلى مصلحة الشهر العقاري لأنه لو رفعها لقضى فيها بالرفض أو بعدم القبول ، غير أن الحكم المطعون فيه اكتفى بأن نسب إليه التقصير في عدم أداء باقي الثمن رغم استحقاقه دون أن يحقق دفاعه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص " أن قوام الطعن هو ما يدعيه المستأنف — الطاعن — من أن عين النزاع هي جزء من أرض مقسمة ورغم ذلك لم يقدم المستأنف ما يدل على هذا الدفاع .. وحيث إنه متى تقرر ذلك فلن يجد المستأنف ما أثاره من أوجه طعنه من أسباب محورها تخلف المستأنف عليه من تنفيذ التزامه بنقل الملكية بمقولة عدم صدور قرار التقسيم ، وذلك لما تقدم

من بيان علما بأن ما يشيره المستأنف من عدم ملكية المستأنف عليه للعين المبيعة لشرائه أياها بدوره بعقد عرفي فقد خلت الأوراق مما ينبىء عن تقصير البائع في القيام بما يفرضه عليه القانون من التزامات بنقل الملكية وتسهيل انتقالها إلى المشتري " وإذ كان ما ساقه الحكم في هذا الخصوص سائغا وكافيا لحمله فيما انتهى إليه من أن المطعون عليه لم يقصر في التزامه بنقل الملكية، ومن أنه لادليل في الأوراق على أن أرض النزاع تخضع لقانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدليل الذي أخذت به وهو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض بما يكون النعى بهذه الأسباب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالأسباب الثالث والرابع والسادس الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول بأنه تمسك بحقه في حبس باقي الثمن حتى يقدم المطعون عليه مستندات ملكيته للأرض موضوع التعاقد ، ويتخذ الإجراءات اللازمة لاعتماد التقسيم — إذ أنه ضامن لما باعه وملزم بنقل الملكية إليه بتسجيل العقد — غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه أقام قضاءه في الدعوى على سقوط حق الطاعن في الحبس لأنه اشترى ساقط الخيار واستدل على ذلك بقوله " أنه (أى الطاعن) قد استلم الأرض المبيعة بعد أن عاينها المعاينة الكافية لكل جهالة ووضع يده عليها وقبلها بحالتها بدليل ما ثبت من البند الثالث من العقد ، كما نص في البند الرابع على أنه قد اطلع على سند ملكية البائع وأنه ارتضاه وتعهد بعدم مطالبة المدعى — المطعون عليه — بأى إجراء آخر اكتفاء منه باستلام الأرض ووضع يده عليها وقبوله أياها بالحالة التى نص عليها مما يعنى أن الطرفين قد اتفقا على إسقاط حق المدعى عليه — الطاعن — في الضمان هذا فضلا عن أنه لم يثبت أن هناك ثمة تعرض قد وقع للمدعى عليه في حيازته للأرض المبيعة أو الانتفاع

بها ، كما أنه لم يقدم ثمة دليل على أنه إستحال عليه إقامة بناء على قطعة الأرض المبيعة ” مما مفاده أن الطاعن قد تخلف عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق مما يجعله مخلا بالتزاماته قبل البائع وليس له الحق في حبس باقي الثمن لأنه موافق لديه علمه بالمبيع وسند ملكية البائع له عن تحرير العقد ، فضلا عن أنه تنازل عن حقه في حبس الثمن بموجب الاتفاق في العقد ، وإذ كان ما استخلصته المحكمة في هذا الخصوص استخلاصا سائغا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن الدعوى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، مصطفى قرطام ، عبد الحميد المفلوطي وجمال الدين أنسي .

(١٧٦)

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٦ القضائية :

(١) دعوى " التدخل في الدعوى " . استئناف . حكم " حجية الحكم " .

التدخل في الدعوى . أثره . ضرورة التدخل طرف في الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له
أو عليه . التدخل منها لأحد الخصوم . حق الاستئناف ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي
الذي انضم إليه .

(٢) حكم " حجية الحكم " . صورية . وة الأمر المقضى . بيع .

حجية الحكم . مناطه . طلب صحة وتماذ عدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . القضاء
برفضه بالنسبة لإحدها . لا يقود المحكمة عند الفصل في صورية باقي العقود .

(٣) استئناف . تجزئة . حكم .

استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة . عدم تقيد المحكمة بالحكم
الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .

(٤) بطلان . دعوى . رسوم .

تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب . عدم أدائها . لا يترتب عليه البطلان .
للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .

(٦٤٥) إثبات "شهادة الشهود".

(٥) الشهادة الداعية . جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية .

(٦) حصول الخصم على ورقة عرقية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه . أنه . عدم جواز الاحتجاج بالدلائل المستمدة منها أو الدفع بعدم جواز إثبات حكمها بالبينة .

١ — يترتب على التدخل سواء كان للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة ، أن يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ، فمن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين . إذ كان ذلك فإن للتدخل أمام محكمة أول درجة منضماً لأحد الخصوم في الدعوى حق استئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه .

٢ — الحكم الصادر بين نفس الخصوم لا يكون حجة عليهم في دعوى أخرى إلا إذا اتحدت الدعويان في الموضوع والسبب ، ولما كانت عقود البيع المؤرخة ... و ... و ... هي تصرفات قانونية مستقلة تماماً عن بعضها ، فإن مجرد التمسك بصورية جميع هذه العقود وصدور حكم نهائي برفض هذا الدفاع بالنسبة لواحد منها ، لا يقيّد المحكمة عند الفصل في صورية باقي العقود . إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى بصحة وتفاذ العقود الثلاثة الأولى لا يكون قد صدر دلي خلاف حكم سابق .

٣ — إذا انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم ولو كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة ، فإن المستأنفين يستفيدون من استئنافهم ويجب على محكمة الاستئناف أن تفصل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .

٤ — تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب الإعلان على عدم رفعها لما هو

مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبغي عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان من هذه المخالفة . وإذ تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أدائه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة على طلب الخصم المتدخل هو من شأن قلم كتاب محكمة أول درجة ولا يترتب على عدم أدائها بطلان طلب التدخل ، لا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

٥ - الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثلها تخضع لتقدير قاضي .

٦ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شهود المطعون عليه الأول وبما لا خروج فيه عن مداو لها أن الطاعن قد استولى على عقود البيع من تحت يد والده المطعون عليه الأول دون علمه أو رضاه ، وكان لا يجوز لمن حصل على ورقة عرفية بطريق غير مشروع الاحتجاج بالدليل المستمد من هذه الورقة وبالتالي لا يقبل منه التمسك بعدم جواز إثبات عكس ما اشتملت عليه إلا بالكافة ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن الطاعن قد استولى على عقود البيع دون علم المطعون عليه أول الأورضاء ورتب على ذلك قضاءه بجواز إثبات ما يخالف ما اشتملت عليه العقود بالبيئة لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٦٦ كلى طنطا
ضد المرحوم مورث المطعون عليهم من الثانى إلى الحادية عشرة
للحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٠/١٠/٢٥ ، ١٩٦٢/١١/٧ ،
الصادرين منه للطاعن أولهما من ٨ ط و ١٢ س بثن مقدار ٣٤٠ ج والثانى
من ١ ط بثن مقداره ٣٥ ج كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٦
كلى طنطا ضد المطعون عليه الأخير للحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع
المؤرخين ١٩٦٢/١١/١٤ ، ١٩٦٣/١١/٥ والمتضمنين شراء الطاعن
من المطعون عليه المذكور ١٥ ط بثن مقداره ٥٦٣ ج بالعقد الأول و ١٦ ط و ١٢ س
بثن مقداره ٦٥٠ ج بالعقد الثانى . طلب المطعون عليه الأول (والد الطاعن)
قبول تدخله فى كل من الدعويتين منضمًا للمدعى عليهما والحكم برفضهما استنادًا
إلى صورية العقود الأربعة صورية مطلقة ، وبعد أن قضت المحكمة بقبول
تدخله حكمت فى ١٩٧٣/٤/٧ فى كل من الدعويتين برفض طلبات المطعون
عليه الأول (الخصم المتدخل) وبإجابة المدعى لطلباته . استأنف المطعون
عليه الأول الحكم الصادر فى الدعوى الأولى بالاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٢٣ ق
طنطا ، كما استأنف الحكم الصادر فى الدعوى الثانية بالاستئناف رقم ٢٣٩
سنة ٢٣ ق طنطا ، وفى ١٩٧٥/١٢/٢٢ قضت المحكمة فى الاستئناف الأول
بعدم جوازه بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٦٢/١١/٧ وبإحالة الدعوى إلى التحقيق
بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٥ ليثبت المستأنف بجميع طرق الإثبات
صوريته صورية مطلقة ، كما قضت بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ فى الاستئناف الثانى
بقبوله شكلا وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف صورية عقدى
البيع المؤرخين ١٩٦٢/١١/١٤ ، ١٩٦٣/١١/٥ صورية مطلقة ، وبعد
أن سمعت المحكمة أقوال الشهود فى الاستئنافين ، أمرت بضم الاستئناف
الثانى إلى الأول وحكمت فى ١٩٧٦/٦/٢٨ بإلغاء الحكمين المستأنفين
فى خصوص قضائهما بصحة العقود ورفض الدعوى . طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض وفى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢
فى الاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٢٣ ق طنطا بقبوله شكلا بالنسبة للعقد

المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٥ وفي الحكم الصادر في ١٩٧٦/٢/٢٣ بقبول الاستئناف رقم ٢٣٩ سنة ٢٣ ق طنطا شكلا ، وأبدت النيابة في مذكرتها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، تناول الطاعن في السبب الثالث منها قضاء محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا ، بينما انصبت باقي الأسباب على قضائها في الموضوع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ بقبول الاستئناف رقم ٢٣٩ سنة ٢٣ ق شكلا والحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢ بقبول الاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٢٣ ق شكلا بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٥ قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون عليه الأول لم يكن في الدعوى إلا خصما منضما إلى الباعين اللذين لم يرفع أى منهما استئنافا عن الحكم الصادر ضده ، وإذا كان استئناف المطعون عليه الأول للمحكى استقلالا عن الباعين غير جائز ، فإن القضاء بقبول استئنافه شكلا يكون مميها بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يترتب على التدخل سواء كان للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة ، أن يصبح المتدخل طرفا في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ، فمن حقه الطعن فيه بطريق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين . إذ كان ذلك فإن للتدخل أمام محكمة أول درجة منضما لأحد الخصوم في الدعوى حق استئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول وبالشق الأول من السبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال والفصور ، وفي بيان ذلك يقول إنه على الرغم من أن المطعون عليه الأول اقتصر في دفاعه على

الادعاء بصورية عقود البيع الثلاثة صورية مطلقة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الادعاء ويفصل فيه بالقبول أو الرفض ، ولكنه بنى قضاءه برفض الدعوى على تكييف هذه العقود بأنها وصية قصد بها المطعون عليه الأول أن يملك ولده الطاعن — الذى كان مشغولا بولايته — الأتيان المتعاقد عليها بمايكما مضافا إلى ما بعد موته بطريق التبرع ، وأن إنكاره حق الطاعن في الأتيان يعتبر رجوعا منه من هذه الوصية ، في حين أن التصرف بعقود البيع الثلاثة لم يصدر أصلا عن المطعون عليه الأول إلى ولده الطاعن حتى يصح القول بأن القصد من التصرف هو الإيصال للطاعن ، وقد استخلص الحكم تكييفه الخاطيء لعقود البيع من أقوال شهود المطعون عليه الأول في التحقيق الذى أجرته محكمة الاستئناف ومن وضع يده على الأتيان المبعة وانتفاه بها من تاريخ الشراء ، مع أن ما قرره هؤلاء الشهود من أنه رفض تمييز إبنة الطاعن عن باقى أولاده يفيد بذاته انتفاء قصد الإيصال لديه ، كما أن وضع يد المطعون عليه الأول على الأتيان لا يدل على احتفاظه بحق الانتفاع بها لحساب نفسه لأن ذلك كان بصفته وليا على إبنة الطاعن ، هذا إلى أن موقف المطعون عليه الأول في الخصومة لا يعتبر رجوعا منه عن الوصية لأن جحد الوصية لا يعد رجوعا عنها كهرج نص المادة ١٩ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض دفاع الخصوم ومستنداتهم وأقوال شهود الإثبات والنفى ، أقام قضاءه على قوله " أن المحكمة تستخلص مما تطعن إليه من أقوال الشهود وما قدم في الدعوى من أوراق ومستندات وقرائن الأحوال الوقائع التالية ، أولا : أن المستأنف عليه الأول (الطاعن) كان وقت إبرام العقد المؤرخ ٢٥/١٠/١٩٦٠ حدثا في حوالى السابعة عشرة من عمره كما كان في تاريخ إبرام العقدين المؤرخين ١٤/١١/١٩٦٢ ، ٥/١١/١٩٦٣ في حوالى التاسعة عشرة والعشرين من عمره ، وكان وقتئذ هو الولد الذكر الوحيد لوالده المستأنف (المطعون عليه الأول) ولم يكن المستأنف عليه الأول يملك مالا أو موردا يستطيع أن يدفع شيئا من الثمن الوارد بالعقود ، في حين كان المستأنف يملك بضعة أفدنة بطريق الشراء بعقود قدمها فضلا عما ورثه عن والده ، ثانيا : أن المستأنف

هو الذي أبرم العقود الثلاثة المذكورة مع البائعين و ودفع الثمن من ماله الخاص ، ثالثا : أن المستأنف عند إبرامه لهذه العقود الثلاثة مع البائعين أثبت فيها اسم ابنه ، رابعا : أن المستأنف حرص على أن يحتفظ بالعقود الثلاثة ولم يسلمها لابنه حتى قام هذا الأخير بالاستيلاء عليها قبيل رفع الدعوى دون علم والده المستأنف أورشاه ، كما أن المستأنف وضع يده على الأطيان المبيعة منتقما بها من تاريخ التعاقد حتى الآن .

ثم استخلص الحكم من كل ذلك أن المطعون عليه الأول هو المشتري الحقيقي للأطيان موضوع تلك العقود وأنه أثبت فيها اسم ابنه الطاعن بقصد تملكها له تملكاً مضافاً إلى ما بعد موته بطريق التبرع ، وإذا كان لمحكمة الموضوع سلطة تصوير وفائع النزاع وتكييف العقود دون معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائغة ومستمدة من أوراق الدعوى ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان عليها لأحد من ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، فلها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا متى كان المعنى الذي أخذت به لا يتجافى مع عبارتها ، وكان ما استظهره الحكم من أقوال الشهود لا يخرج عما هو ثابت في محضر التحقيق ولا يتجافى مع عباراتها ومن شأنه وبالإضافة إلى القرائن التي ساقها أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من أن عقود البيع الثلاثة قد صدرت لصالح المطعون عليه الأول باعتباره المشتري الحقيقي وأنه أثبت فيها اسم الطاعن بقصد الإيصاء له بالأطيان بعد موته ، ويكفي لحمل قضائه برفض دعوى الطاعن بصحة وتفاذ هذه العقود ، وكان ما استطرد إليه الحكم في شأن الرجوع عن الوصية مجرد تزييد لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ، مما يجعل تبييه في هذا الخصوص غير منتج . إذ كان ذلك فإن النهي على الحكم بخالفته القانون والفساد في الاستدلال والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه صدوره على خلاف حكم نهائي حائزا لقوة الأمر المقضي ، وفي بيان ذلك يقول

إن القضاء برفض دعواه بصحة ونفاذ عقود البيع المؤرخه ١٩٦٠/١٠/٢٥ ، ١٩٦٢/١١/١٤ ، ١٩٦٣/١١/٥ والتي تنظمها مع عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/١١/٧ مسألة كلية شاملة هي النزاع حول صحتها كعقود بيع منجزه ، يمارض مع الحكم بصحة ونفاذ العقد الأخير والذي أصبح نهائيا بالقضاء بعدم جواز الاستئناف المرفوع منه ، كما أن موضوع النزاع حول صحة العقود الثلاثة الأخرى غير قابل للنجزه ، وإذا حكم ابتدائيا بصحتها ونفاذها ولم يستأنف البائعان هذا الحكم وأصبح نهائيا بالنسبة لهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى بالنسبة للعقود المذكورة يكون مخالفا لذلك الحكم النهائي .

و حيث إن النعي في شقه الأول مردود ، ذلك أن الحكم الصادر بين نفس الخصوم لا يكون حجة عليهم في دعوى أخرى إلا إذا اتحدت الدعويان في الموضوع والسبب ولما كانت عقود البيع المؤرخه ١٩٦٠/١٠/٢٥ ، ١٩٦٢/١١/١٤ ، ١٩٦٣/١١/٥ ، ١٩٦٢/١١/٧ هي تصرفات قانونية مستقلة تماما عن بعضها ، فإن مجرد اتسك بصورية جميع هذه العقود وصدور حكم نهائي برفض هذا الدفاع بالنسبة لواحد منها ، لا يقيد المحكمة عند الفصل في صورية باقي العقود . إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى بصحة ونفاذ العقود الثلاثة الأولى لا يكون قد صدر على خلاف حكم سابق . والنعي في شقه الثاني غير سديد ، ذلك أنه متى انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم ولو كان موضوع النزاع غير قابل للنجزه ، فإن المستأنفين يستفيدون من استئنافهم ويجب على محكمة الاستئناف أن تفصل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .

و حيث إن الطاعن ينعي بالشق الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه التفت عما تمسك به الطاعن من استبعاد طلب التدخل الهجومي من جانب المطعون عليه الأول لعدم أداء الرسم المستحق من هذا الطلب .

و حيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من شأن فلم الكتاب

ولا يترتب البطلان على عدم دفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبئ عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة ، وإذ تقضى المادة ١٣/٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أدائه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة على طلب الخصم المتدخل هو من شأن قلم كتاب محكمة أول درجة ولا يترتب على عدم أدائها بطلان طلب التدخل ، لا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل الشق الثاني من السبب الخامس والشق الثاني من السبب السادس مخالفة قواعد الإثبات والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه رغم تمسك الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبينة فيما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي فقد أباح الحكم للطعون عليه الأول أن يثبت بشهادة الشهود عكس ما ورد بعقود البيع ، متعللا بأن الطاعن استولى على هذه العقود دون علم المطعون عليه الأول أو رضاه ، واستخلص الحكم استيلاء الطاعن على العقود من أقوال شهود المطعون عليه المذكور مع أن شهادتهم كانت بطريق التسامع ولا تنصب على واقعة محددة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثلها تخضع لتقدير قاضي الموضوع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شهود المطعون عليه الأول وبما لاخروج فيه من مدلولها أن الطاعن قد استولى على عقود البيع من تحت يد والده المطعون عليه الأول دون علمه أو رضاه ، وكان لا يجوز لمن حصل على ورقة عريضة

بطريق غير مشروع الاحتجاج بالدليل المستمد من هذه الورقة وبالتالي لا يقبل منه التمسك بعدم جواز إثبات عكس ما اشتملت عليه إلا بالكتابة، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن الطاعن قد استولى على عقود البيع دون علم المطعون عليه الأول أو رضاه ورتب على ذلك قضاءه بجواز إثبات ما يخالف ما اشتملت عليه العقود بالبينّة، لا يكون قد خالف قواعد الإثبات أو عابه الفساد في الاستدلال .

ولما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
رزق دard .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٦ القضائية :

(١) إثبات ” طرق الإثبات ” . صورية .

الغير في الصورية . هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين طرفي العقد المطعون فيه
رابطة عقدية . جواز إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات .

(٢ و ٣) إيجاز . دعوى ” التدخل في الدعوى ” .

(٢) التدخل الانضمامي والتدخل المجرمي . ماهية كل منهما . الدعوى بطلب إخلاء
المدعى عليه من العين . تدخل الغير في الدعوى طالبا رفضها لأنه هو مستأجر العين .
تدخل مجرمي .

(٣) شروط قبول دعوى الإخلاء لعدم حداد الأجرة . مقردة لحماية المستأجر . لا مصلحة
للغير في التمسك بطلان تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة .

١ — الغير في الصورية هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين العاقلين
رابطة عقدية ، ولهذا الغير أن يثبت الصورية بجميع طرق الإثبات ومنها القرائن
كما وأن تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع .

٢ — نطاق التدخل الإنضمامي على ما يبين من المادة ١٢٦ من قانون
المرافعات مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد

طلب الخصم الذى تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما ، فإن طلب المتدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة ، فإن تدخله على هذا النحو يكون تدخلاً هجوماً يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ، ولما كانت الدعوى قد رفعت ابتداءً من المطعون عليهما الأولى والثانية ضد المطعون عليهما الثالثة بطلب إخلائها من عين النزاع ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخل الطاعن في الخصومة طالباً برفض الدعوى استناداً إلى أنه يستأجر عين النزاع بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٧ صادر له من المسالك الأصلية ، فإن الطاعن يكون قد طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي ، ويكون هذا التدخل تدخلاً هجوماً .

٣ - لما كانت الشروط التي وضعها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة ٢٣/١ منه لقبول دعوى الإخلاء للتأخر في سداد الأجرة مقررة لحماية المستأجر ، فإنه لا يقبل من الطاعن - الخصم المتدخل بدعوى أنه مستأجر للعين من المسالك السابق - التمسك ببطلان تكليف المطعون عليهما الثالثة بالوفاء وبوجود منازعة جدية في قانونية الأجرة المزمرة بها ، إذ لا مصلحة له في ذلك ، لأنه أجنبي عن العقد ولا تربطه بالمطعون عليهما الأولى والثانية - مشتري العقار - ثمة علاقة إيجارية بعد أن انتهت المحكمة ولأسباب سائغة إلى صورية عقده ، وصاحبة المصلحة وهي المطعون عليهما الثالثة المستأجرة لعين النزاع لم تطعن على الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن اسبق في أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى والثانية أقامتا الدعوى رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإخلاء المطعون عليها الثالثة من العين المبينة بالصحيفة تأسيسا على أنه بعقد مؤرخ ١٩٧٢/٤/٢٨ اشترتا العقار المبين بالصحيفة من المطعون عليها الثالثة وباقي ورثة المرحوم ونص في البند السادس من العقد على أحقيتهما في وضع يدهما على العين المبيعة اعتبارا من ١٩٧٣/١/٢٧ وإلا التزم البائعون بأجرتها وقدرها ٢٠ ج شهريا اعتبارا من الشهر التالى ، وقد استمرت المطعون عليها الثالثة تقيم بالعين وتلتفع بها وحدها وامتنعت عن سداد أجرتها فى المدة من فبراير سنة ١٩٧٣ حتى يناير سنة ١٩٧٤ رغم تكليفها بالوفاء ، تدخل الطاعن فى الدعوى طالبا الحكم برفضها استنادا إلى أنه استأجر شقة النزاع بعقد مؤرخ ١٩٤٧/٣/١ من مورت البائعين وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٠ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعن خصما فى الدعوى وإخلاء المطعون عليها الثالثة من عين النزاع ورفضت ما عدا ذلك ، استأنف الطاعن والمطعون عليها الثالثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١/٣٦٢٧ وبتاريخ ١٩٧٦/١/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى قضائه بصورية عقد إيجاره المؤرخ ١٩٤٧/٣/١ ، على عدم تقديمه لإيصالات سداد الأجرة وأن الاحتجاج بالمساع الأدبى ينفيه حصوله على عقد الإيجار فى حين أن عقد إيجاره صحيح ونفذ حال حياة المؤجر ومن بعده فى مواجهة ورثته ولا يقبل القول بصوريته لمجرد عدم وجود إيصالات سداد الأجرة ، كما أنه ما كان يجوز إثبات صورية عقده إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها ، هذا وقد تمسك

بأن عقد إيجاره ثابت التاريخ بوفاة المؤجر وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الغير في الصورية هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين الطاعنين رابطة عقدية ، ولهذا الغير أن يثبت الصورية بجميع طرق الإثبات ومنها القرائن ، كما وأن تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في التدليل على صورية عقد الإيجار الذي تمسك به الطاعن ، إلى أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٤/٢٨ الصادر من المطعون عليها الثالثة - زوجة الطاعن - ومن باقى الورثة والمتضمن اعتبارهم مستأجرين إذا لم يقوموا بتسليم عين النزاع إلى المشتريتين - المطعون عليهما الأولى والثانية - عند التوقيع على البيع النهائى ، دون إشارة إلى أنها مشغولة بمستأجرين آخرين يفيد صورية عقد الطاعن ، لا يغير من ذلك صدوره من مورث البائعين لأنه لم يقدم ما يفيد أداء أجرة العين إلى المؤجر قبل وفاته ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بالمساع الأدي لأنه كان بالأولى يحول دون الحصول على عقد مكتوب بالإيجار ، ولا يجدى الطاعن تقديمه أدلة على إقامته بالعين طالما كانت لاحقة لزواجه بالمطعون عليها الثالثة المالكة لخصته فى العين ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من قرائن من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه من صورية عقد الإيجار الصادر إلى الطاعن من مورث البائعين ولا يغير من ذلك أن هذا العقد سابق التاريخ على عقد البيع الصادر للمطعون عليهما الأولى والثانية من ورثة البائع ، إذ ليس من شأن هذه الأسبقية أن تنفى الصورية عن عقد الطاعن وأنه غير موجود قانونا . لما كان ذلك ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه استند فى تدخله وحيازته للعين المؤجرة إلى عقد إيجار مؤرخ ١٩٤٧/٣/١ وثابت

التاريخ بوفاة المؤجر ، ودفع بأن ما ورد بالبند السادس من عقد البيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولى والثانية هو شرط جزائي ولا يمكن أن يكون عقد إيجار ، وأنه لو صح قيام علاقة إيجارية بموجب هذا الاتفاق ، فإن شروط تطبيق المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لم تتوافر إذ أن تكليف المطعون عليها الثالثة تضمن التنبيه عليها بالإخلاء وليس بالوفاء كما أن هناك منازعة جدية في قانونية الأجرة المطالب بها ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول ، بما سبق بيانه في الرد على السببين السابقين من أن الحكم المطعون فيه قد خلاص ولأسباب سائغة إلى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة مما لا محل معه لبحث نفاذه في مواجهة المطعون عليهما الأولى والثانية ، وقد استخلص الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بأن ما تضمنه البند السادس من عقد البيع من التزام المطعون عليها الثالثة وباقي البائعين بدفع أجرة شهرية لهما من عين النزاع إذا لم يقوموا بتسليمها عند التوقيع على عقد البيع النهائي يعتبر بمثابة عقد إيجار بما يتفق وعبارات العقد ويدخل في سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود وتحصيل المعنى الذي قصده أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها ، وهو مردود في وجهه الثاني ، بأن نطاق التدخل الإنضامى على ما يبين من المادة ١٢٦ من قانون المرافعات مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذي تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما ، فإن طلب المتدخل لنفسه حقا ذاتيا يدهيه في مواجهة طرفي الخصومة فإن تدخله على هذا النحو يكون تدخلا هجوميا يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ، ولما كانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون عليهما الأولى والثانية ضد المطعون عليها الثالثة بطلب إخلائها من عين النزاع وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخل الطاعن في الخصومة طالبا رفض الدعوى استنادا إلى أنه يستأجر عين النزاع بعقد مؤرخ ١٩٤٧/٣/١ صادر له

من المسالك الأصلية ، فإن الطاعن يكون قد طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي ، ويكون هذا التدخل تدخلا هجوميا ، لما كان ذلك ، وكانت الشروط التي وضعها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة ١/٢٣ منه لقبول دعوى الإخلاء للتأخر في سداد الأجرة مقررة لحماية المستأجر ، فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك ببطلان تكليف المطعون عليها الثالثة بالوفاء و بوجود منازعة جدية في قانونية الأجرة الملزمة بها ، إذ لا مصلحة له في ذلك لأنه أجنبي عن العقد ولا تربطه بالمطعون عليهما الأولى والثانية ثمة علاقة إيجارية بعد أن انتهت المحكمة ولأسباب سائغة إلى صورية عقده ، وصاحبة المصلحة وهي المطعون عليها الثالثة المستأجرة لعين النزاع لم تطعن على الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المنشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ومحمد زفلول
عبد الحميد زفلول .

(١٧٨)

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٤ القضائية :

إختصاص " قاضى الأمور الوقتية " . أمر على عريضة . تركة .

أبر مصطفى التركة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التى عينته م ٨٨٠ مدنى . لا يمنع ذلك
من اختصاص قاضى الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير أجرة . م ٩٥٠ / ٥
مرافعات .

أجازت المادة ٨٨٠ من القانون المدنى لمصطفى التركة أن يطلب من
المحكمة الابتدائية التى عينته اجرا على قيامه بمهمته ، وأن ذلك لا يحجب
اختصاص قاضى الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير نفقات
التصفية والأجر الذى يستحقه المصطفى من الأعمال التى قام بها ، وهو اختصاص
مقرر بصريح نص الفقرة الخامسة من المادة ٩٥٠ من قانون المرافعات
(بخصوص تصفية التركات) الواردة فى الفصل الثالث من الباب الثالث من
الكتاب الرابع المضاف بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات المتعلقة
بمسائل الأحوال الشخصية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى تقدمت إلى قاضى التوزيع بمحكمة
الفيوم الابتدائية بطلب توزيع مبالغ ١٠٨٨٣ ج و ٢٢٠ م المودع خزانة المحكمة
وانتجصل من بيع عقارات مدينها المرحوم ... فى الدعوى ٢١ سنة ١٩٥٧
بيوع كلى الفيوم مع تخصيصها بمبالغ ٨٥٤٦ ج و ٦٢٠ م خلاف المصروفات
نفاذا للحكم الصادر فى الدعوى ٧٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى الفيوم ، كما طلب
الطاعن بصفته مصفيا لركة المدين المذكور تخصيصه بمبالغ ٣٥٠٠ ج قيمة أجره
عن الأعمال التى قام بها ونفقات التصفية مستندا إلى أمرى التقدير رقمى ٢٤ ،
٢٥ سنة ١٩٦٦ كلى الفيوم الصادرين من قاضى الأمور الوقفية ، وقيدت الدعوى
برقم ١ سنة ١٩٦٩ توزيع بندر الفيوم ، أصدر قاضى التوزيع قائمة
مؤقنة خصص فيها للطاعن ما طلب ، قررت الشركة المطعون ضدها الأولى
بالمناقضة فى القائمة ، و بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦ حكم قاضى التنفيذ برفضها ،
استأنفت الشركة بالاستئناف ٢٤ سنة ٨ ق بنى سويف (مأمورية الفيوم) ،
وحكمت المحكمة فى ١٩٧٢/٦/٦ بإلغاء الحكم المستأنف واستبعاد دين الطاعن
فى التوزيع ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينسب به الطاعن على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ استبعد دينه على سند من أحكام المادة
٨٨٠ من القانون المدنى التى أوكلت تقدير أتعاب ومصاريف المصنفى إلى المحكمة

الإبتدائية دون قاضى الأمور الوقتية ، فأصدر الحكم بذلك حجية أمرى التقدير رقمى ٢٤ ، ٢٥ سنة ١٩٦٦ كلى الفيوم بمقولة إنهما صدرا مما لا ولاية له فى إصدارهما حالة أنهما حازا قوة الشيء المقضى حتى ولو كانا صادرا من محكمة غير مختصة نوعيا طالما أنها تتبع جهة قضائية أصلية واحدة هى القضاء المدنى ، هذا إلى أن نص المادة المشار إليها لا يقطع فى قصر الاختصاص بتقدير أنعاب المصطفى على المحكمة الإبتدائية .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن أجازت المادة ٨٨٠ من القانون المدنى لمصطفى التركة أن يطلب من المحكمة الإبتدائية التى عينته اجرا على قيامه بمهمته ، إلا أن ذلك لا يحجب اختصاص قاضى الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصطفى عن الأعمال التى قام بها وهو اختصاص مقرر بصرىح نص الفقرة الخامسة من المادة ٩٥٠ من قانون المرافعات (بخصوص تصفية التركات) الواردة فى الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الرابع المضاف بالقانون ١٢٦ سنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات المتماقة بمسائل الأحوال الشخصية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستبعاد دين الطاعن على قوله "إن المادة ٨٨٠ من القانون المدنى أوكلت تحديد أجرة المصطفى إلى المحكمة الإبتدائية وليس إلى قاضى الأمور الوقتية ومن ثم فلا حجية لأمرى التقدير رقمى ٢٤/٢٥ سنة ١٩٦٦ كلى الفيوم لصدورهما من لا ولاية له فى إصدارهما " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما وجب نقضه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد صوف الدين - نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه سنجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
وزق دارد .

(١٧٩)

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٦ القضائية :

(٢٠١) إيجار . وكالة .

رب الأسرة المستأجر للسكن . إعتباره دون أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل
في عقد الإيجار . عام اعتباراً نائباً عنهم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) طلاق مستأجر المسكن لزوجته . الحكم بناء على طلبه لإخلائها من العين .
لاخطأ .

١ - أثر العقد يقتصر على طرفية والخلف العام واثن كان لعقد إيجار
المساكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقم فيه مع باقي أفراد أسرته
إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف
الأصيل في العقد ، والنص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٧ على أنه "مع عدم الإخلال
بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاء
المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجة وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا
يقيمون معه حتى الوفاء أو الترك يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار
لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين" يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً

عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في استئجار العين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد من نفسه ونياية عن أفراد أسرته .

٢ — إذ كان الثابت أن الطاعنة كانت أبان التعاند — في عقد الإيجار — زوجة للمستأجر المطعون عليه فإن وجودها معه بالعين المؤجرة منذ بدء الإيجار لا يجعل منها مستأجرة لها . لما كان ما تقدم ، فليس للطاعنة وقد ثبت طلاقها من المطعون عليه المستأجر ، سند للبقاء في العين التي يستأجرها ، ويكون الحكم بإخلائها متفقاً وصحيحاً القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٨٩ سنة ١٩٧٤ مدني كلي محكمة الاسكندرية ضد الطاعنة بطالب إخلائها من الشقة المبينة بالصحيفة وقال في بيانها أنه استأجر عين النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/١٢/١ ، واستمرت الطاعنة في شغلها بعد أن طلقها وتنازات له عن حضانة أولادها منه ، مما يحق له طالب إخلائها . وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٠ لسنة ٣٣ ق اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة بإخلاء شقة النزاع ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ،

وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حادت — جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن سبب الدعوى هو الغصب لافتقار حيازة الطاعنة لعين النزاع إلى سبب قانوني ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى اعتبار الطاعنة مستأجرة أصلية شأنها شأن المطعون عليه ، ولازم ذلك رفض الدعوى لانتفاء وصف الغصب عن حيازتها ، إلا أنه قضى بالإخلاء على سند من تفضيل عقد المطعون عليه على عقدها ، مما يعد تغيير بسبب الدعوى الأمر الممنوع على محكمة الاستئناف ، وأقام هذا التفضيل على أن المطعون عليه هو الحاضن لبنتيه ، وعلى أن الطاعنة تقيم في عين النزاع مع زوج آخر ، ومشاركة الجميع في سكنى عين واحدة تأباه أحكام الشريعة الإسلامية ، في حين أن أحكام الشريعة خلو من حظر تلك المشاركة ولا يجوز أن يكون الطلاق الذي يتم بإرادة الزوج المنفردة ، سببا يحيزله الانفرد بالعين المؤجرة دون مطلقة لاسيما وقد كانت هي الحائزة لها دون المطعون عليه بعد الطلاق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأن أثر العقد إنما يقتصر على طرفية والخلف العام ، ولئن كان لعقد إيجار المساكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقم مع باقي أفراد أسرته ، إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصيل في العقد ، والنص في المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه "مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ... يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين" يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائبا عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في استئجار العين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيا منهم مع المستأجر عند

وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لايراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد من نفسه ونيابة عن أفراد أسرته . لما كان ذلك ، فإن الطاعة ، ولئن كانت أبان التعاقد ، زوجة للمستأجر المطعون عليه ، فإن وجودها معه بالعين المؤجرة منذ بدء الإيجار لا يجعل منها مستأجرة لها ، لما كان ما تقدم ، فليس للطاعة وقد ثبت طلاقها من المطعون عليه المستأجر ، سند للبقاء في العين التي يستأجرها ، ويكون الحكم بإخلائها متفق وصحيح القانون ولم يغير من سبب الدعوى ولا يعيبه أو يبطله ما أورده من مقررات قانونية خاطئة مادام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، وكان لهذه المحكمة تصحيح ماورد بالأسباب من مخالفة للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسية ٢٦ مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة
المستشارين : محمد محمود الباجورى ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر
وابراهيم محمد فراج .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" :

(١) إرث . إستئناف . حكم . نقض .

قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إتهاد وراثته مع تحديد جلسة لنظر طلب إثبات الوفاة
والوراثه . تأييده استئنافيا . عدم جواز الطعن فوسه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢
مرافعات .

(٢) تنفيذ . حكم . محاماه . نقض .

قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام المستأنف بأنعاب المحاماه . لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ
الجبرى التى يجوز الطعن فيها استقلالا . حله ذلك . م ٢١٢ مرافعات .

١ - نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الواردة ضمن القواعد العامة
للطعن فى الأحكام صريح فى عدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير
الدعى ولا تنهى بها الخصومة إلا بسد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها
وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعى والأحكام
القابلة للتنفيذ الجبرى ، وإذا قضى حكم محكمة أول درجة برفض الدعى بالنسبة
لطلب إعلان إتهاد الوفاة والوراثه الصادر لصالح المطعون ضدها الرابعة
باعتبارها من ورثة المرحوم .. بصفتها ابنته وباعادة القضية إلى المرافعة
لنظر باقى الطلبات وهى طلب الطاعة لإثبات وفاة المذكور وأنها من ورثته

بصفقتها زوجته واستحقاقها ريع تركته لعدم وجود الفرع الوارث ، فاستأنفته الطاعنة ، فقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . وإذ كان هذا القضاء قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم ينه الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التي استثنىها القانون على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلال .

٢ — إذ كان قضاء المحكمة الاستئنافية قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم ينه الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التي استثنىها القانون على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلال ، ولا يغير من هذه النتيجة قضاؤه بـلزام الطاعنة بأتعاب المحاماه رغم عدم حضور محام عن المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف ذلك أن الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والخاص بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى مقصور — وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية — على الأحكام الصادرة في شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية كلى الإسكندرية بطلب الحكم قبل المطعون ضدها الرابعة وفى مواجهة باقى المطعون ضدهم بأشبات وفاة المرحوم .. فى ٢١/٦/١٩٧٢ وأنها من ورثته بصفقتها زوجته استحقاقها ريع تركته فرضا وبطلان إشهاد الوفاة والوراثة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٢ وراثات باب شرق وأمر المطعون ضده الأول بتسليمها هذا النصيب وقالت شرحا لدعواها أن زوجها المذكور توفى بدائرة قسم

سیدی جابر بالإسكندرية ودفن بمقابرهما في التاريخ المشار إليه وانحصر ميراثه الشرعي فيها بصفة زوجه وفي إخوته الأشقاء المطعون ضدهم عدا الرابعة وأنها تستحق في تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وأنه ترك ما يورث عنه ومنه المبين بالصحيفة في يد المطعون ضده الأول الذي امتنع عن تسليمها نصيبها فيه دون وجه حق ، وأن المطعون ضدها الرابعة استصدرت في غفلة منها الإشهاد الشرعي المطلوب لإبطاله متضمنا أنها من ورثة المتوفي بصفقتها ابنته وتستحق في تركته النصف فرضا في حين أنها ليست بنتا صلبية له وإنما بنت أخيه الشقيق المطعون ضده الخامس الذي رزق بها من زوجته وقد تبناها المتوفي لعدم إنجابها أولادا كما أنها ليست ابنتها لأنها لم ترزق بذرية مطلقا ، وبعد إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة واقعة التبني المدعاة وسماع شهودها حكمت المحكمة في ١٥/٣/١٩٧٦ برفض الدعوى في شقها الخاص بطلب بطلان إشهاد الوفاة والوراثه رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٢ وراثات باب شرق وإعادتها إلى المرافعة بالنسبة لباقي الطلبات . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ٧٦ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ٢/٢/١٩٧٧ ، حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعة المصروفات وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة ، طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم جزئيا ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الواردة ضمن القواعد العامة للطعن في الأحكام صريح في عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، وإذا قضى حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لطلب بطلان إشهاد الوفاة والوراثه رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٢ ، وراثات باب شرق الصادر لصالح المطعون ضدها الرابعة باعتبارها من ورثة المرحوم بصفقتها ابنته وبإعادة القضية إلى المرافعة لنظر باقي الطلبات

وهي طلب الطاعة إثبات وفاة المذكور وأنها من ورثته بصفتها زوجته واستحقاقها ريع تركته لعدم وجود الفرع الوارث ، فاستأنفته الطاعة ، نقض الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . وإذا كان هذا القضاء قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم ينه الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التي استثنى عنها القانون على سبيل الحصر ، فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلاله ، ولا يغير من هذه النتيجة قضاؤه بالزام الطاعة باتعاب المحاماة رغم عدم حضور محام عن المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف ذلك أن الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ سالف الإشارة والخاص بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبري . مقصور — وعلى ما بين من المذكرة الإيضاحية على الأحكام الصادرة في شق من موضوع الخصومة متى كنت قابلة للتنفيذ الجبري .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منير وصبي
فوزق داود .

(١٨١)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٧ قضائية :

(١ - ٣) إيجار . حكم " ما يعد قصورا " . مقم " تفسير العقد " .

(١) الاتفاق على تأجير العين لاستعمالها محلا للحرى . تفسير هذا الاتفاق بقصره على
الاجار فيها دون تعيينها ، عدم بيان الحكم ، حننه في هذا التخصيص . قصور .

(٢) إخلاء المستأجر لتغييره الغرض من الاستعمال ، شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر .
لا يكفي مجرد البص في العقد على منع المستأجر من إجراء أى تغيير .

(٣) طلب إخلاء المستأجر للتغيير في الغرض من استعمال العين المؤجرة . تمسكه بوافقه
المؤجر ضمنا على هذا التغيير بسكوته مدة ست سنوات دون إتخاذ أى إجراء . إفعال الحكم بحث
هذا الدماع . قصور .

١ - مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون المسدنى ، أنه إذا كانت عبارة
العقد واضحة الدلالة على قصد المتعاقدين فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق
تفسيرها للتعرف على إرادتهما ، أما إن شابها الغموض فلقاضى الموضوع السلطة
التامة في تفسيرها ليستخلص منها إرادة المتعاقدين على الوجه الذى يؤدى إليه
اجتهاده ، ولا رقابة عليه في ذلك ما دام لم يخرج تفسيره لعبارات العقد عن

المعنى الذى تحتمله ، وكان الثابت أن عقد الإيجار موضوع الدعوى تضمن نصا على أن الغرض من التأجير هو استعمال العين المؤجرة محلا للحلوى وقد اختلف الطرفان حول ما إذا كانت هذه العبارة تؤخذ على معناها المطلق ، فتشمل أوجه النشاط المتعاقبة بالحلوى من تصنيع والتجار ، أم تخصص وتقتصر على الاتجار فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذأيد الحكم المستأنف فيما أقام عليه قضاءه من تغيير الطابع للغرض من التأجير بأقامته مصنعا للحلوى في العين المؤجرة ، رغم إرادته الأسباب المؤدية إلى تخصيص العبارة المختلف على معناها وقصر مداو لها على الاتجار فى الحلوى دون تصنيعها يكون قد خصص عبارة العقد دون تخصيص .

٢ — يشترط لقيام حق المؤجر فى طلب إخلاء العين المؤجرة تبعا لإجراء المستأجر تعديلات وتغييره من استعمالها وفقا لنص الفقرة "ج" من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يباحق المؤجر ضرر من جراء ذلك ، وأنه لا يغنى عن التحقق من توافره النص فى العقد على منع المستأجر من إجراء هذه التعديلات ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا طرح دفاع الطاعن القائم على عدم ترتب أية أضرار على استغلاله العين المؤجرة فى تصنيع الحلوى ، على سند من أن تضمن العقد حظرا على المستأجر من إدخال تعديلات على العين المؤجرة . يكفى لقيام حق المؤجر فى طلب الإخلاء ، يكون قد حجب نفسه عن تخصيص دفاع جوهرى للطاعن .

٣ — إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه — الذى قضى بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة بتغييره وجه استعمالها — أن الطاعن أقام استئنافه على علم المطعون ضدها الأولى ووكيلها المطعون ضده الثانى باستعمال العين المؤجرة فى صنع الحلوى ، تبعا لإقامتهما فى المبنى الكائن به المحل المؤجر ، وسكوتهما عن اتخاذ أى إجراء طيلة ست سنوات ، مما يفيد موافقتهما ضمنا على هذا الاستعمال ، فإن الحكم إذ لم يعتد بهذا الدفاع تأسيسا على أن موافقة المطعون ضده الثانى على تعديل شروط العقد الذى أبرمه بصفته وكيلًا عن زوجته المطعون ضدها الأولى تقتضى صدور توكيل خاص له بذلك يكون قد تهر

عن مواجهة حقيقة ما أثاره الطاعن في دفاعه من أن الموافقة الضمنية على وجه الاستعمال المرفوض تمت أيضا من جانب المطعون ضدها الأولى وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الثاني بصفته وكبلا عن زوجته المطعون ضدها الأولى أقام الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ مدني كلى كفر الشيخ طالبا الحكم بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة الميينة بالصحيفة وتسليمها له ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/٤/١ استأجر الطاعن منه بصفته عين النزاع بقصد استعمالها محلا للحلوى إلا أنه امتنع عن سداد الضرائب الأصلية والإضافية المستحقة عليها وقام بتغيير وجه الاستعمال بأن أقام بداخلها مصنعا للحلوى يدار بالآلات الكهربائية مما ألحق الضرر بها وبالجيران ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها خالية للمطعون ضده الثاني بصفته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٩ ق طنطا مأمورية كفر الشيخ ” وبتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم فسر عبارة العقد الميينة للغرض من

التأجير وهو استعمال العين المؤجرة محلا للحلوى على خلاف معناها الواضح بأن قصر مداولها على مجرد الاتجار في الحلوى دون أن يبين مصدر هذا التخصيص وقضى بإخلائها لتغيره وجه الاستعمال باستغلالها في تصنيع الحلوى وذلك دون أن يتحقق من ترتب الضرر عليه بدعوى أن النص في العقد على الشرط المانع يجعل الضرر متوافرا لمجرد إحداث التغير ، ودون أن ينحصر دفاعه القائم على أن المؤجرة — المطعون ضدها الأولى — علمت بهذا الوجه من الاستعمال تبعا لإقامتها مع زوجها المطعون ضده الثاني في ذات المبنى ومع ذلك سكنت عنه لمدة طويلة مما يقيد موافقتها عليه .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون المدني ، أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة الدلالة على قصد المتعاقدين فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادتهما ، أما إن شابها الغموض فلقاضى الموضوع السلطة التامة في تفسيرها ليستخلص منها إرادة المتعاقدين على الوجه الذى يؤدي إليه اجتهاده ، ولا رقابة عليه في ذلك ما دام لم يخرج تفسيره لعبارات العقد عن المعنى الذى تحتمله ، وكان الثابت أن عقد الإيجار موضوع الدعوى تضمن نصا على أن الغرض من التأجير هو استعمال العين المؤجرة محلا للحلوى ، وقد اختلف الطرفان حول ما إذا كانت هذه العبارة تؤخذ على معناها المطلق ، فتشمل أوجه النشاط المتعلقة بالحلوى من تصنيع واتجار ، أم تخصص وتقتصر على الاتجار فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف فيما أقام عليه قضاءه من تغيير الطاعن للغرض من التأجير بإقامته مصنعا للحلوى في العين المؤجرة ، رغم عدم إيراد الأسباب المؤدية إلى تخصيص العبارة لمختلف على معناها وقصر مداولها على الاتجار في الحلوى دون تصنيعها يكون قد خصص عبارة العقد دون تخصيص . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقيام حق المؤجر في طلب إخلاء العين المؤجرة تبعا لإجراء المستأجر تعديلات أو تغييره من استعمالها وفقا لنص الفقرة "ج" من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يلحق المؤجر ضرر من جراء ذلك ، وأنه لا يفتى عن التحقق من توافره النص في العقد على منع المستأجر من إجراء هذه التعديلات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع

الطاعن القائم على عدم ترتب أية أضرار على استغلاله العين المؤجرة في تصنيع الحلوى ، على سند من أن تضمين العقد حظرا على المستأجر من إدخال تعديلات على العين المؤجرة يكفي لقيام حق المؤجر في طلب الإخلاء ، يكون قد حجب نفسه عن تخصيص دفاع جوهرى للطاعن . لما كان ما تقدم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام استئنافه على علم المطعون ضدها الأولى ووكيائها المطعون ضده . الثانى باستعمال العين المؤجرة في صنع الحلوى ، تبعا لإقامتهما فى المبنى الكائن به المحل المؤجر ، وسكوتهما عن اتخاذ أى إجراء طيلة ست سنوات ، مما يفيد موافقتهما ضمنا على هذا الاستعمال ، فان الحكم إذ لم يعتد بهذا الدفاع تأسيسا على أن موافقة المطعون ضده الثانى على تعديل شروط العقد الذى أبرمه بصفته وكيلا عن زوجته المطعون ضدها الأولى تقتضى صدور توكيل خاص له بذلك ، يكون قد قصر عن مواجهة حقيقة ما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن الموافقة الضمنية على وجه الاستعمال المرفوض تمت أيضا من جانب المطعون ضدها الأولى وهو دفاع جوهرى قد يذخر به وجه الرأى فى الدعوى . ولما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
السادة المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وإبراهيم
محمد فراج .

(١٨٢)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٩ القضائية :

إيجار " التنازل عن الإيجار " .

إمتداد عقد الإيجار لصالح زوجة المستأجر وأولاده ووالداه المقيمين معه وقت
الوفاة أو الترك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . استلام المستأجر العين المؤجرة وعدم إقامته
بها أصلاً وشغلها بأبنه ابتداء . حتى الأخير في التمسك بإمتداد العقد لصالحه دون اشتراط
الإقامة المشتركة مع والده .

مؤدى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن عقد الإيجار لا ينتهى
ب وفاة المستأجر أو تركه العين وإنما يمتد لصالح زوجه أو أولاده أو والداه
المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك أياً كانت مدة إقامتهم وأياً كانت بدايتها
بشرط أن تستمر حتى الوفاة أو الترك ، وكان يكفى لترتيب هذا الأمر أن
يكون من شرع إمتداد العقد لصالحه قد أقام فى العين المؤجرة ولو لفترة وجيزة
وظل بها حتى وفاة المستأجر أو تركه لها دون حاجة لاشتراط الإقامة المشتركة
بينهما لأن المستأجر طالما تسلم العين المؤجرة فلأنها تكون فى حوزته ويحق له
أن يشغلها بنفسه أو بزوجة أو أولاده أو والديه فإذا اسكنهم فيها فلأنهم يعتبرون
من المقيمين معه ولو لم يشاركهم الإقامة بالفعل ، ويحق لهم بالتالى التمسك

بامتداد العقد ، متى استمرت إقامتهم حتى وفاته أو تخلية عن العين لهم لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول — المستأجر — تسلم شقة النزاع ثم شغلها بأبنه الطاعن الثاني ، فإن تخلية عنها بعد أن صارت في حيازته قانوناً لأبنه المذكور الذي شغلها من هذا الوقت لا يحرم الأخير من التمسك بالحق الخول له بمقتضى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٠٦ لسنة ١٩٧٧ مدني كلى سواهج ضد الطاعنين بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/٦/١٩ المبرم بينه وبين أولهما وإخلائهما من العين المؤجرة وتسليمها له ، وقال شرحاً لها أن الطاعن الأول استأجر منه شقة النزاع بموجب العقد المشار إليه ولكنه لم يشغلها وتنازل عنها لنجله الطاعن الثاني دون إذن منه ، مخالفًا بذلك نص المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبعد أحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده واقعة التنازل عن الإيجار المدعى بها وسماع شهود الطرفين ، حكمت المحكمة في ١٩٧٨/٥/٢٥ بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضده ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٥ لسنة ٥٣ ق أسبوط " مأمورية سواهج " وبتاريخ ١٩٧٩/١/٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، و بعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنَّ مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم اشترط لتوافر المساكنة وانتفاء التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار أن تقيم المستأجر الأصلي مع من يعوله من أفراد أسرته أو من يرى إقامتهم معه ، ولو لفترة عند بدء الإيجار فلا تتوافر المساكنة إذا ترك المستأجر الأصلي العين المؤجرة من البداية لشخص آخر ولو كان أحد أبنائه الذين لا يعولهم ، في حين أن الشخص لا يستأجر المسكن لنفسه فحسب ، بل له والأفراد أسرته ومن يرى هو أن يتكفل بمسكنهم ولو لم يكن ملزما بذلك قانونا .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كان يؤدي نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن عقد الإيجار لا ينتهي بوفاة المستأجر وتركه العين وإنما يمتد لصالح زوجة أو أولاده أو والداه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك أيًا كانت مدة إقامتهم وأيًّا كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى الوفاة أو الترك ، وكان يكفي لترتيب هذا الأثر أن يكون من شرع إمتداد العقد لصالحه قد أُنِص في العين المؤجرة ولو لفترة وجيزة وظل بها حتى وفاة المستأجر أو تركه لما دون حاجة لاشتراط الإقامة المشتركة بينهما لأن المستأجر طالما تسلم العين المؤجرة فلأنها تكون في حوزته ، ويحق له أن يشغلها بنفسه أو بزوجة أو أولاده أو والديه فإذا اسكنهم فيها فإنهم يعتبرون من المقيمين معه ولو لم يشاركهم الإقامة بالفعل ، ويحق لهم بالتالي التمسك بامتداد العقد ، متى استمرت إقامتهم حتى وفاته أو تخليه عن العين لهم . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول تسلم شقة النزاع ثم شغلها بأبنه الطاعن

الثاني ، فإن تخلية عنها بعد أن صارت في حيازته قانونا لابنه المذكور الذي شغلها من هذا الوقت لا يحرم الأخير من التمسك بالحقوق المخول له بمقتضى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الإشارة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية : السادة
المستشارين : محمدى الخولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح مسلم وعزت
حنورة .

(١٨٣)

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) قوة القاهرة . محكمة الموضوع .

شرطاً توافر القوة القاهرة . عدم إمكان توقع الحادث واستحالة دفعه . استقلال محكمة
الموضوع بمحصله .

(٢) تعويض . مسئولية .

حق العامل أو ورثته قبل الخيئة العامة للقامين والمعاشات عن إصابات العمل . إخلاله عن
حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقيين .

(٣) مسئولية . نقض . محكمة الموضوع .

تمكين الفعل بأنه خطأ من دمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إمتصاص الخطأ الموجب
للمسئولية . من ملطة محكمة الموضوع مادام امتثلها ماثماً .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة القاهرة
عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه وهذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى

الذى تستقل محكمة الموضوع بتحصيل فهمه من أوراقها (١) .

٢ — ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للعامل أو ورثته بسبب إصابات العمل إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي يرتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى إلا أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض وأن رقابة المحكمة الأخيرة تمتد إلى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقق من صحة استخلاص الخطأ من تلك الوقائع والظروف التي كان لها أثر في تقدير الخطأ واستخلاصه (٢)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها أقامت الدعوى رقم ٣٠٣٥ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى اسكندرية على الطاعنين والمطعون ضدها الثانية بطلب الحكم إلزامهما متضامنين بأن يؤدوا لها عن نفسها وبصفقتها

(١) نقض ١٩٦٨/١/١٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٥٥١ .

(٢) نقض ١٩٧٣/٦/١٢ مجموعة المكتب الفنى — السنة ٢٤ ص ٨٩٤

مبلغ ١٥٠٠ ج ، وقالت في بيان دعواها أنه وقع اختيار الطاعن الأول على مورثها المقدم ... سكرتير حي وسط الإسكندرية والدارس بمعهد الإدارة الحماية لزيارة الجهة ضمن المرحلة التي تولى المعهد المذكور إعدادها للدارسين به وعهد إلى شركة إنزيس للسياحة (المطعون ضدها الثانية) بنقل أفرادها والعودة بهم فاستخدمت الشركة المذكورة السيارة رقم ١٦١ سياحة القاهرة في القيام بتلك المرحلة ، إلا أنه أثناء عودة تلك السيارة بركابها انفجر لغم فيها أدى إلى وفاة أربعة منهم كان من بينهم مورثها المذكور ، وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١١٧ سنة ١٩٧٤ إدارى عسكري السويس ، وإزاء مسؤولية الطاعنين والمطعون ضدهما الثانية عن الضرر الذي حاق بها هي وولديها المشمولين بوصايتها نتيجة وفاة مورثها ، فقد أقامت الدعوى للحكم لها بطلباتها . أدخل المطعون ضده الثاني المطعون ضدها الثالثة خصما ضامنا في الدعوى للحكم بالزامها بما عساه أن يقضى به عليها . وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٨٠٠٠ ج ، إستأنف الطاعنان الثالث والرابع هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالعين الحكم بإلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٤٤٠ سنة ٣٩ ق كما تدخل الطاعنان الأول والثاني في الاستئناف منضمين إلى المستأنفين في طلباتهما ، وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨ حكمت المحكمة بقبول تدخل طالبي التدخل وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت لنظره جلسة ألزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضده الثاني بصفته أميناً للنقل هو المسئول عن الحادث الذي وقع لاحد أفراد الرحلة التي قام بتنفيذها بسيارة مملوكة له بقيادة تابعة إلا أن الحكم المطعون فيه درأ عنه هذه المسؤولية بحجة توافر السبب الأجنبي المعفى منها ، ولما كان يشترط في السبب الأجنبي المعفى من المسؤولية أن يكون من غير الممكن توقعه ويستحيل دفعه ، وكان الثابت من تحقيقات المحضر رقم ٢٦ سنة ١٩٧٤ ، حوارض عسكري السويس أن انفجار اللغم كان أمراً متوقعا وفي الإمكان دفعه

حيث كان هذا اللغم على يسار الطريق المعد لمرور السيارات وأن قائد السيارة التي وقع لها الحادث هو الذي انحراف بالسيارة عنه رغم علمه بوجود حقل ألغام على جانبيه فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عما شابه من قصور قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه وكان هذان الشرطان يستندان من واقع الدعوى الذي تستقر محكمة الموضوع بتحصيل فهمه من أوراقها — وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية المطعون ضدها الثانية بسبب عدم توافر أي خطأ قبل تابعها قائد السيارة التي وقع لها الحادث وعدم ثبوت انحرافه بالسيارة من الطريق ، وانتهى إلى ثبوت وقوع الحادث بسبب أجنبي هو انفجار لغم بالسيارة وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصل ثابت بالأوراق ويكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فإن المجادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحسر عنها رقابة هذه المحكمة ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الثاني القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة ثاني درجة بضرورة خصم التعويض الإضافي للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها عن وفاة مورثها وقدره ٤٤٩ ج و ٤٢٠ م من التعويض المحكوم به ، وقدموا دليلاً على ذلك كتاب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الذي يفيد بصرف هذا المبلغ لها كتعويض إضافي من وفاة المورث إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى بجاء مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للعامل أو وورثته — بسبب إصابات العمل إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأميلية بينما يتقاضى حقه في التعويض عن

الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما أثاره الطاعنون من أن ما تناقضته المطعون ضدها من هيئة التأمين والمعاشات له أثره في تقدير التعويض قبلهم لما هو مقرر من أن الدفاع القانوني ظاهر البطلان لا يستأهل رداً ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أن حكم محكمة أول درجة — المؤيد بالحكم المطعون فيه — أقام مسؤولية الطاعنين عن تعويض المطعون ضدها الأولى عن وفاة مورثها على أساس المسؤولية التقصيرية ، وأورد في أسبابه تدليلاً على خطئهم الموجب لتلك المسؤولية أن الطاعن الأول هو الذي إختار التعرف المورث ليكون ضمن المشتركين في رحلة لزيارة الجهة وأن الطاعنين الثاني والثالث هما اللذان قاما بتنظيم هذه الرحلة وكان ذلك بعد شهر قليلة من وقف إطلاق النار وإلى منطقة خطيرة كان من المتوقع وجود ألغام العدو فيها وأن الطاعن الرابع هو الذي سمح بإتمام هذه الرحلة إلى الجهة ومنحها الترخيص الخاص بذلك ، وقد ترتب على كل هذه الأخطاء وقوع الحادث الذي أدى إلى وفاة مورث المطعون ضدها الأولى المذكور ، إلا أن هذا الذي نسبته الحكم إلى الطاعنين فضلاً عن أنه قول مرسل ليس في الأوراق ما يظاهره فقد جاء مخالفاً للثابت بالأوراق ذلك أن الاستفادة من تحقيقات المحضر رقم ٢٦ سنة ١٩٧٤ عوارض عسكرية السويس أن أفواجا عديدة رسمية وشعبية قامت بزيارة هذه المنطقة من الجهة قبل تلك الرحلة التي وقع لها الحادث وأن وزارة الحربية قد اتخذت كافة الاحتياطات الضرورية لحاجة أفواج الزائرين وضمان سلامتهم من مخلفات الحرب حيث أحاطت المناطق الخطرة بالأسلاك وحددت طريقاً تلتزم السيارات بالسير فيه وأن قائد السيارة التي وقع لها الحادث هو الذي انحرف بسيارته عن هذا الطريق فاصطدمت بلغم وأن هذه الأفعال التي نسبها الحكم للطاعنين لا تؤدي إلى قيام الخطأ الموجب للمسئولية ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى مسؤولية

الطاعين فانه يكون فضلا عن قصوره ومخالفة الثابت بالأوراق قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد بالنسبة للطاعين الثلاثة الأول وغير سديد بالنسبة للطاعين الأخير ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى إلا أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التويض بأنه خطأ أو نقي هذا الوصف عنه من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض وأن رقابة المحكمة الأخيرة تمتد إلى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقيق من صحة استخلاص الخطأ من تلك الوقائع والظروف التي كان لها أثر في تقدير الخطأ واستخلاصه . لما كان ذلك ، وكان البادى من مدونات حكم محكمة أول درجة — والذي تأيد بالحكم المطعون فيه — أنه استند في إثبات خطأ الطاعين الثلاث الأول إلى قوله . " إن المتوفى كان يعمل رئيسا لقلم التخطيط والمتابعة بحى وسط الإسكندرية وقد وقع عليه اختيار المذكور ضمن أفراد رحلة الدارسين بمعهد الإدارة المحلية بالقاهرة لزيارة الجهة بحسبانه طالبا ولم يكن لديه خيار في هذا الاختيار إذ انفردت الجهات التي يعمل بها الدارسون باختيار ممثلين عنها في هذه الرحلة التي نظمتها إدارة المعهد دون تبصر ودون رؤية فألقت بزهور ناضرة تعمل في خضم معركة الحياة مستهدفة خدمة وطنها ألقت بهم في منطقة الخطر الذي لم يزل قائما لم ينته بعد . إذا كانت الرحلة بعد شهور قلائل من وقف إطلاق النار وغير متصور بمقياس الرجل العادى أن المنطقة التي زارها هذا الوفد قد خلت من المتفجرات والأغام التي زرعها العدو الغادر قبل رضوخه وانسحابه كما أن وجود الأغام والمتفجرات في مكان انسحاب العدو أمر يتوقعه كل فرد ولا يحتاج لخبرة أو دراية تفوق مستوى خبرة ودراية منظمى الرحلة — وقد أدى هذا الخطأ بالإخفاق إلى خطأ آخر صدر من ممثلى وزارة الحربية الذى تمثل فى السماح باتمام هذه الرحلة وإعطائها الترخيص الخاص بذلك — أدى هذان الخطآن المشتركان إلى وقوع النتيجة التي

أسفر عنها الحادث وقد ارتبطت النتيجة برباط وثيق بالخطأ المشار إليه ولا يمكن التحدى بأن سببا أجنبيا قد فصح بوقوعه هذه الرابطة لأن ما حدث كان أمرا متوقعا الحدوث وكان من الممكن الوقوف عليه وتحاشيه قبل الترخيص للرحلة بدخول تلك المنطقة الحرة" وكانت هذه الأفعال التي نسبها هذا الحكم للطاعنين الثلاث الأول لانكون بذاتها خطأ موجبا للمسئولية خاصة وقد ثبت من تحقيقات المحضر رقم ٢٦ سنة ١٩٧٤ عوارض عسكري السويس أن الرحلة التي شارك فيها المتوفى المذكور لم تكن هي الرحلة الأولى لمنطقة الجبهة التي وقع بها الحادث وأنه سبقتها وعاصرتها رحلات جماعية أخرى نظمتها جهات إدارية مختلفة فضلا عن أن اختيار الجهة الإدارية التابع لها مورث المطعون ضدها الأولى له للقيام بتلك الرحلة لا تشكل خطأ منها وكان ما استند إليه هذا الحكم في ثبوت الفعل الذي اعتبره بحق خطأ من الطاعن الأخير مستندا من أوراق الدعوى وكان استخلاصه سائغا وكافيا لحمل قضائه في هذا الخصوص فانه هذا النعى يكون على غير أساس بالنسبة للطاعن الأخير وعلى سند سليم بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهم ورفضه بالنسبة للطاعن الأخير .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمدى الخولى ، يوسف أبوزيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش عبد المجيد .

(١٨٤)

الطعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٠١) دستور . قانون . تقادم . " تقادم مسقط " . تعويض .

(١) النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته . عدم تقاضها من تاريخ نشر الحكم
بالجريدة الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضى . بدء مريان تقادم الدعوى
من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .

(٢) دعوى التعويض الناشئة عن وفاة أحد ضباط القوات المسلحة بسبب الخدمة .
هى من الدعاوى التى تدرى عليها المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المانعة من
التقاضى والتى قضى بعدم دستوريته .

(٣) تعويض . مسؤولية .

التعويض عن الضرر المسمى نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعمل
طالب التعويض فعلا على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .

١ - النص فى المادة ١٧٨ من الدستور على أنه " ينشر بالجريدة الرسمية
الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات
الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم
دستورية نص تشريعى من آثاره " وفى المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه "تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء مفاده أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة بها وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ عليا دستورية بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - بشأن عدم جواز نظر كافة الجهات القضائية لدعاوى التعويض المشار إليها بالنص - قد نشر في ١٩/٥/١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية ١ لسنة ١٧ فإن دعوى المطعون ضدهما بالتعويض وقد رفعت في ١٧/٢/١٩٧٧ قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون للحكمة النقض - على ما بررت عليه أحكامها - أن تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانوني خاطيء عندما يقرر أن مدة التقادم الثلاثي تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص .

٢ - المادة ٦٩ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية قد منحت اللجنة المبين بها تشكيلا حق منح المعاش والتأمين والتعويضات بقراز نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ثم حرمت المادة ١١٧ من هذا القانون على كافة الجهات القضائية النظر في دعوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عندما تكون الإصابة أو الوفاة قد حدثت بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو بسبب إحدى

الحالات المنصوص عليها في البندين ١ ، ب من المادة ٣١ من هذا القانون فإن قصد المشرع من ذلك هو جعل اختصاص اللجنة المشار إليها قاصرا على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد الذي رسمه هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سجله الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوى المرفوعة من المطعون ضدهما ناشئة عن وفاة مورثها الضابط بالقوات المسلحة والخاضع لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بسبب الخدمة ونتيجة حادث وقع من السيارة العسكرية التي كان يركبها والتي كان يقودها أحد جنود القوات المسلحة فإن دعوى المطعون ضدهما تكون ضمن الدعاوى الخاضعة للمنع من التقاضي المنصوص عليه في المادة ١١٧ سالفه الذكر — والتي قضى بعدم دستورتها — إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

٣ — طالب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — مشروط بثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة . لما كان ذلك ، وكان الثابت منه مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما شهد به شاهدي المطعون ضدها الأولى من أن مورثها المجنى عليه كان يعولها حال حياته وأن معاشها الشهري من زوجها لم يكن يكفي نفقاتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره على أسباب سائغة تكفي لجملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعنين — على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ١٢٨٥ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى القاهرة على الطاعن (وزير الحربية بصفته) بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لهما ٢٠٠٠ جنيه تعويضا لهما عن الضرر المادى والأدبى والموروث الذى لحقهما بسبب وفاة مورثهما المرحوم الملازم أول ... (ابن أولاهما وشقيق ثانيهما) ، وقالا بيانا للدعوى أن مورثهما المذكور توفى بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٢ اثر إصابته فى حادث تصادم نتيجة خطأ قائد السيارة العسكرية التى كان يركبها حسبما ظهر من التحقيق العسكرى الذى انتهى إلى اعتبار وفاته بسبب الخدمة بقرار نهائى تصدق عليه من رئيس هيئة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة ، ولما كانت مسئولية الطاعن وتابعه قائد تلك السيارة من تعويض الاضرار مقررة بالمواد ١٦٢/١٧٤/١٧٨ من القانون المدنى فقد أقاما الدعوى للحكم بطلبتهما . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن تؤدى للمطعون ضدهما الأولى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه عن الضرر المادى والأدبى وللمطعون ضده الثانى مبلغ ٥٠٠ جنيه عن الضرر الأدبى ومبلغ ٥٠٠ جنيه عن الضرر المادى الموروث يقسم بينهما حسب الفريضة الشرعية . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥٣٨ سنة ٩٤ ق طالب الحكم بالغاء ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من تعويض عن الضرر الأدبى والموروث وأحالت الدعوى إلى التحقيق بالنسبة للتعويض المحكوم به عن الضرر المادى للمطعون ضدها الأولى لتثبت الأخيرة أن مورثها المذكور كان يعولها حال حياته ومدى الضرر المادى الذى أصابها نتيجة وفاته . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة للشق الأول منه وقيد هذا الطعن برقم ٥٠٧ سنة ٤٨ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض هذا الطعن . وبعد أن سمعت محكمة الاستئناف الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتعويض عن الضرر المادى المحكوم به للمطعون ضدها الأولى . طعن الطاعن فى هذا الحكم

بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ١٣٥٤ سنة ٤٨ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الطعن وأمرت المحكمة بضم الطعن الأخير إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد .

عن الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٤٨ ق :

وحيث إن هذا الطعن قد أقيم على أسباب ينمى فيها الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٨/٢/٧ مخالفة الثابت بالأوراق على نحو أدى إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن عن الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي استنادا إلى أن المطعون ضدهما أقاما دعواهما في ١٩٧٧/٢/١٧ وأن نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ التي كانت تعتبر مانعا من التقاضى يوقف به مريان مدة التقادم قد قضى من المحكمة العليا بعدم دستوريته بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٤ الذي تبدأ منه مدة هذا التقادم في حين أن هذا الحكم صدر بتاريخ ١٩/١/١٩٧٤ على نحو ما أثبت بالعدد رقم ١٩ من الجريدة الرسمية لسنة ١٧ الصادر في ٩/٥/١٩٧٤ وقد رتب الحكم المطعون فيه على هذا الخطأ بأن مدة التقادم الثلاثي لم تكتمل بعد في حين أنها اكتملت قبل رفع الدعوى وإذا رفض الحكم المطعون فيه الدفع على هذا الأساس يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

ومن الوجه الثاني يقول الطاعن إن مجال تطبيق نص المادة ١١٧ سالف الذكر هو دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ دون غيرها من الدعاوى التي تؤسس على القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في القانون المدني ، وإذا قامت دعوى المطعون ضدهما على أساس مسؤولية التابع عن خطأ تابعه طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني فانها لا تكون من الدعاوى الخاضعة لهذا النص الذي جاء مانعا من التقاضى ويكون الدفع بسقوط الحق في إقامتها

بالتقدم الثلاثي طبقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني قائما على أساس سليم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود ، ذلك أنه عن الوجه الأول فإن النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه " ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار ، وفي المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه " تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء مفاده أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة بها وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٧٤ دليلا دستوريا بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ قد نشر في ١٩ / ٥ / ١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية السنة ١٧ فإن دعوى المطعون ضدها وقد رفعت في ١٧ / ٢ / ١٩٧٧ تكون قد رفعت قبل اكتمال مدة التقدم الثلاثي وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون لمحكمة النقض — على ما جرى عليه أحكامها أن تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانوني خاطيء عندما قرر أن مدة التقدم الثلاثي تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص وعن الوجه الثاني فإن المادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عن الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب

العمليات الحربية قد منحت للجنة المبين بها تشكيلها حق منح المعاش والتأمين والتعويضات القرار النهائي لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ثم حرمت المادة ١١٣ من هذا القانون على كافة الجهات القضائية النظر في دعوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عندما تكون الإصابة أو الوفاة قد حدثت بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في البندين (أ ، ب) من المادة ٣١ من هذا القانون فإن قصد المشرع من ذلك هو جعل اختصاص اللجنة المشار إليها قاصرا على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد الذي رسمه هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سجله الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوى المرفوعة من المطعون ضدها ناشئة عن وفاة مورثهما الضابط بالقوات المسلحة والخاضع لأحكام القانون رقم ٢١٦ سنة ١٩٧٤ بسبب الخدمة ونتيجة حادث وقع من السيارة العسكرية التي كان يركبها والتي كان يقودها أحد جنود القوات المسلحة فإن دعوى المطعون ضدها تكون ضمن الدعوى الخاضعة للنزع من التقاضي المنصوص عليه في المادة ١١٧ سالفة الذكر وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن سيارة الجيش التي كان يركبها مورث المطعون ضدهما لم تتدخل في وقوع الحادث الذي تسبب في وفاته وأن وفاته كانت بفعل السيارة النقل التي اصطدمت بتلك السيارة ، إلا أن الحكم المطعون فيه أقام مسؤولية الطاعن على توافر الخطأ في جانب تابعه حارس السيارة العسكرية واعتبر هذا الخطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس ولا يجوز دفعه إلا بإثبات أن الحادث وقع بسبب حادث أجنبي . ولما كان عبء إثبات وقوع الضرر نتيجة فعل سيارة الجيش وتدخل هذا الفعل تدخلا إيجابيا في حدوثه وأن هذه السيارة كانت في حراسة المسئول وقت وقوع الضرر يقع على المطعون ضدهما اللذين لم يقدموا أي دليل على ذلك

وكانت أوراق الدعوى خلوا من هذا الدليل وإذا كان الحادث وقع بسبب حادث أجنبي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بالتعويض يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه لما كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة أقام قضاؤه على أن وفاة مورث المطعون ضدها كانت نتيجة خطأ جندي الجيش الذي كان يقود السيارة العسكرية التي كان يركبها المجني عليه المذكور وركنت في ذلك إلى الصورة الرسمية من تحقيق حادث وفاته والصورة الرسمية من قرار رئيس هيئة التنظيم والإدارة الذي يفيد أن تلك الوفاة كانت بسبب الخدمة وأورد هذا الحكم في مدوناته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المستندات المقدمة من المدعين - المطعون ضدهما أن وفاة المجني عليه كانت نتيجة اصطدام السيارة رقم ١٦٤٧ جيش التي يقودها تابع المدعى عليه بصفته (الطاعن) بسيارة أخرى ، وكانت الأوراق خلوا من أى سبب أجنبي أدى إلى وقوع الحادث الأمر الذي تتوافر معه المسؤولية " كما أورد الحكم المطعون فيه في أسبابه " ومن حيث أن بالنسبة لما أثاره المستأنف (الطاعن) من أن الحادث وقع بسبب خطأ قائد السيارة النقل ومن ثم لا يكون المستأنف مسئولا عن التعويض فردود بأنه طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني يكون الخطأ في جانب الحارس مفترضا افتراضا لا يقبل إثبات العكس فلا يجوز إذن للحارس أن ينفي الخطأ نفسه بأن يثبت أنه لم يرتكب خطأ أو أنه قام بما ينبغى من العناية حتى لا يفلت زمام الشئ من يده ولا يبقى أمام الحارس لدفع المسؤولية إلا أن ينفي علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذي وقع وهو لا يستطيع نفي علاقة السببية هذه إلا إذا أثبت أن وقع الضرر كان بسبب أجنبي أو قوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو الغير وهذا ما تنص عليه صراحة المادة ١٧٨ إذ تقول مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا بد له فيه ومفاده ذلك أن الحارس هو الذي عليه إثبات أن الضرر كان بسبب أجنبي وهذا مالم يحدث إذ كل ماساة في هذا الخصوص مجرد أقوال لم يقم عليها دليل " وكان في هذا الذي جاء بأسباب الحكيم سالف الذكر ما يكفي لثبوت المسؤولية وفقا لحكم المادة ١٧٨ من القانون المدني الخاص بمسؤوليته

حارس الأشياء إذ ركنا في إثبات هذه المسؤولية إلى الأوراق الرسمية المقدمة والتحقيق العسكري كما انتهى إلى انتفاء السبب الأجنبي الذي لم يتمكن المسئول عن إثباته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بالقصور هذا بالإضافة إلى أن قول الطاعن أن الأوراق جاءت خالية من دليل على أن السيارة العسكرية هي سبب الحادث وأنها كانت في جوار تابعة دون أن يقدم الصورة الرسمية للتحقيق العسكري الذي استخلص منه الحكم المطعون فيه ثبوت تلك المسؤولية فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال يكون حاريا عن الدليل ومن ثم يكون هذا النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدهما عوضا عن وفاة مورثهما فقد صرفت لهما إدارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة المبالغ المستحقة لها كتأمين وتأمين إضافي وادخار ومنحة عاجلة ومعاش استثنائي طبقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وأن في ذلك جبر لما أصاب المطعون ضدهما من ضرر إلا أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بقوله أن ما صرف للمطعون ضدها كان مقابل ما يستقطع من مرتب المجنى عليه من اشتراكات ولا شأن له بالتعويض المطالب به وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للمطعون ضدها فانه يكون قد مكثهما من الجمع بين تعويضين عن ضرر واحد وهو ما يعيبه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق حصول المطعون ضدها على التعويض من اللجنة المشار إليها بالمادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فإن هذا النعى يكون حاريا عن الدليل .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

ومن الطعن رقم ١٣٥٤ سنة ٤٨ ق :

وحيث إن الطاعن أقام هذا الطعن على أربعة أسباب جاءت الثلاثة الأول

منها مماثلة تماما لأسباب الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٤٨ ق والتي انتهت منها المحكمة إلى أنها على غير أساس على نحو ما سلف بيانه في الرد عليها في ذلك الطعن

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الصادر في ١٩٧٨/٢/٧ - انتهى في أسبابه إلى أن شرط التعويض عن الضرر المادي أن يكون طالب التعويض خفيرا ويستحق الشفعة وأن المجنى عليه كان يعوله قبل وفاته وقد ثبت من أقوال شاهدي المطعون ضدها الأول أنها كانت تحصل على معاش شهري عن زوجها قدره ١٢ جنيه وأن نجلها المطعون ضده الثاني يعمل محاسبا وهو من يجب عليه نفقتها كما أنها استعقت عن إبنتها المجنى عليه معاشا شهريا قدره ٣١ جنيه بالإضافة إلى مبالغ التأمين والادخار التي صرفتها ومن ثم فإنه لا يتصور وقوع ضرر مادي لها نتيجة وفاة ابنها المذكور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة مشروط بثبوت أن المنيق كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة لما كان ذلك وكان اثبات من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما شهد به شاهدي المطعون ضدها الأول من أن مورثها المجنى عليه كان يعولها حال حياته وأن معاشها الشهري عن زوجها لم يكن يكفي نفقاتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره على أسباب سائفة تكفي لحمله ويكون النعي عليه بالقصور والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عيسى
والدكتور جمال الدين محمود .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) عمل " غلاء المعيشة " . دعوى .

(١) دعاوى أفراد أقيم السفن البحرية بطالب إعانة غلاء المعيشة . إعتبارها منتهية .
ق ٧٦ لسنة ١٩٧٤ . عدم اندماج دعوى الربان بطالب هذه الإعانة في تلك الدعاوى .
علة ذلك .

(٢) عمل " إعانة غلاء المعيشة " .

(٢) إعانة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ إلى أحوال إلى
الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم نفاذها إلا في حق العمال المعيّنين به ١٩٤١/٦/٢٠
وقبل نفاذ الأمر الأول .

١ - نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ على
أن يكون تنظيم أجور ومرتبات ومكائات أفراد الطاقم بالسفن التجارية
المعمرية بقارات يصدرها وزير المواصلات ، وتنفيذا لهذا التفويض صدوت
القراوات الوزارية رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم شئون ضباط الملاحة وضباط
اللاسلكي بالسفن التجارية المصرية و ٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن أجور عمال البحر

وأجازاتهم و ۳۲ لسنة ۱۹۵۳ بشأن مرتبات المهندسين البحريين بالسفن التجارية المصرية ورقم ۱ لسنة ۱۹۵۷ بتنظيم شئون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية الذى نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات السابقة ونص فى مادته الثالثة على أن يكون الحد الأدنى للرتبات وفقاً للجداول المرافقة له ، وكان المشرع قد أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم ۷۶ لسنة ۱۹۶۴ مادة برقم (۲) إلى المرسوم بقانون رقم ۲۵۳ لسنة ۱۹۵۲ نصت على أن تعتبر الأجور والمرتبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تنفيذاً لحكم المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسب الواردة بالأمر العسكرى رقم ۹۹ لسنة ۱۹۵۰ ، واتبع هذا النص بالمادة الثانية من القانون رقم ۷۶ لسنة ۱۹۶۴ التى نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن التجارية للطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى أجورهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون ، وكان مقتضى هذين النصين — مرتبطين — أن تطبق هذه المادة الأخيرة مقصور على دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية المحددة أجورهم ومرتباتهم بالقرارات سالفة البيان ، وكانت هذه القرارات جميعها لم تتناول تحديد مرتب الربان ، فان دعوى الربان بطلب تلك الإعانة لا تندرج فى تلك الدعاوى التى نص القانون على اعتبارها منتهية (۱) .

۲ — إذ كان حكم المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ۳۵۸ لسنة ۱۹۴۲ الذى أحالت عليه المادة السابعة من الأمر العسكرى رقم ۹۹ لسنة ۱۹۵۰ لا يبرى إلا فى حق العمال الذين عينوا بعد ۱۹۴۱/۶/۳۰ وقبل نفاذ الأمر رقم ۳۵۸ لسنة ۱۹۴۲ أما من عينوا بعد نفاذ الأمر المذكور فلا يخضع لحكم تلك المادة .

(۱) قضا ۱۹۷۵/۶/۲۱ بحره: المسكتب الفنى السنه ۲۶ ص ۱۲۲۹ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٦٤٠ سنة ١٩٦٨ عمال
جزئى الاسكندرية — والتي قيدت برقم ٧٤٦ سنة ١٩٦٩ عمال كلى الاسكندرية
بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية — على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها
بأن تدفع له مبلغ ٩٠٠ جنيه قيمة فروق إعانة غلاء المعيشة المستحقة له ، وقال
بيانا لذلك أنه يعمل ربانا على بواخر الشركة الطاعنة منذ عام ١٩٥٦ بمرتب
أساسى قدره ٨٠ ج وتدرج حتى بلغ ١٠٤ ج ولم تصرف له الشركة طوال مدة
خدمته إعانة غلاء المعيشة المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ومقدارها
١٥ جنيه شهريا لأنه تزوج وله ثلاثة أولاد ولذلك فقد أقام دعواه بطلب
فروق إعانة الغلاء المستحقة له عن المدة من ١/٥/١٩٦٣ حتى ١/٥/١٩٦٨ .
وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٣٠ قضت المحكمة الجزئية بنذب خير لأداء المأمورية الميينة
بالمنطوق . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/١٥ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعنة
بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٩٠٠ جنيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام
محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٥٣٢ سنة ٢٢ ق . وبتاريخ
١٩٧٣/١١/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض
الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٠/٢/٢
وفىها التمت النيابة رآيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون ، وقالت بيانا لذلك أن الحكم نضى للمطعون ضده بفروق

إعانة غلاء المعيشة إستنادا إلى أن أجره الذى كان يتقاضاه هو أجر أسامى لا يشمل إعانة الغلاء فى حين أن ذلك الأجر شامل لإعانة غلاء المعيشة وذلك عملا بأحكام المرسوم بالقانون رقم ٢٥٣ سنة ١٩٥٤ وقرار وزير المواصلات رقم ١ سنة ١٩٥٧ ولذلك تكون دعوى المطعون ضده منتهية عملا بحكم القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ سنة ١٩٥٢ قد نصت على أن يكون تنظيم أجور ومرتبات ومكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات ، وتنفيذا لهذا التفويض صدرت القرارات الوزارية رقم ١٦ سنة ١٩٥٢ بتنظيم شؤون ضباط الملاحة وضباط اللاسلكى بالسفن التجارية المصرية و٣١ سنة ١٩٥٣ بشأن أجور عمال البحر وأجازاتهم و٣٢ سنة ١٩٥٣ بشأن مرتبات المهندسين البحريين بالسفن التجارية المصرية ورقم ١ سنة ١٩٥٧ بتنظيم شؤون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية الذى نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات السابقة ونص فى مادته الثالثة على أن يكون الحد الأدنى للمرتبات وفقا للجداول المرافقة له ، وكان المشرع قد أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٤ مادة (٢) إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ سنة ١٩٥٢ نصت على أن تعتبر الأجور والمرتبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تنفيذا لحكم المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسب الواردة بالأمر للعسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ، وأتبع هذا النص بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٤ التى نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن التجارية للطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى أجورهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون ، وكان مقتضى هذين النصين المرتبطين - أن تطبق هذه المادة الأخيرة مقصور على دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية المحددة أجورهم ومرتباتهم بالقرارات سالفة البيان ، وكانت هذه القرارات جميعها لم تتناول تحديد مرتب الربان ، فإن دعوى الربان بطلب تلك الإعانة لا تندرج فى تلك الدعاوى التى نص القانون على اعتبارها منتهية ، لما كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهة (الوجه الأول) أن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده لفروق إعانة غلاء المعيشة استنادا إلى أن أجره الذى كان يتقاضاه هو أجر أساسى لا يشمل إعانة غلاء المعيشة وذلك من واقع الشهادة المقدمة منه والمؤرخة ١٩٦٨/٤/٣ والصادرة من مدير حسابات الشركة الطاعة ، فى حين أن عبارة الأجر الأساسى الواردة فى تلك الشهادة لا تعنى أن الأجر لا يشمل إعلانة غلاء المعيشة بل المقصود أن الأجر يشمل هذه الإعانة ولكن لا يشمل البدلات الأخرى وأن المطعون ضده وقد عين ربانا فى ١٩٥٦ أى بعد صدور الأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ فإن أجرة يفترض أنه شاملا لإعانة الغلاء وذلك عملا بنص الفقرة الثالثة من البيان التفسيرى المالحق بذلك الأمر العسكرى (الوجه الثانى) أنه إذا لم يكن أجر المطعون ضده شاملا لإعانة الغلاء وأنه وقد عين فى ظل أحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ بأجر إجمالى فانه وفقا لنص الفقرة السابقة من ذلك الأمر تسرى أحكام الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ والتي تنص المادة النائمة منه على أن يمنح العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣٠ إعانة غلاء على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه قد روى فى تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة على ألا يقل ما يمنحونه من أجر وإعانة عما يمنح لأمثالهم فى نفس العمل " وأنه لما كان أجر المطعون ضده لا يقل عن أجر أمثلة فى نفس العمل ويعطوا على مستوى الأجور السائدة فى كافة الوظائف الأخرى ، فإنه لا يستحق فروق إعانة الغلاء .

وحيث إن هذا النعى مردود فى (وجهه الأول) بأن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد مرض لما أثارت الطاعة بأن أجر المطعون ضده عند تعيينه شمل إعانة الغلاء بقوله " وحيث أنه بخصوص دفاع المدعى عليها (الطاعة) الأخير المتضمن حسبما يستشف منه أن أجر المدعى المبين بالشهادة المؤرخة ١٩٦٨/٤/٣٠ الصادرة منها (مستندا من حافظة ٧ دوسيه) يشمل

إعانة غلاء المعيشة وذلك من قولها أنها صدرت منها بعد إدماج إعانة الغلاء في الأجور فترى المحكمة أن هذا الدفاع غير صحيح ليس فقط لأنه يتناقض مع دفاعها من أنه لا يستحق إعانة الغلاء وإنما لأن الثابت من تلك الشهادة أن تطور أجر المدعى يتغير بعد تغير حالته الاجتماعية في ١٩٥٩/٨/٩ بانجابه إبنته الأولى بما يتناسب مع هذا التغير طبقا للجدول المرفق بالأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ باعتبار أن أجره المبين بها في سنة ١٩٥٦ كما تقول المدعى عليها بحق كان يشمل إعانة غلاء المعيشة طبقا للحالة الاجتماعية التي كان عليها في هذا الوقت ودون أن تغفل المحكمة الإشارة إلى أنه وإن كان أجر المدعى زاد في خلال هذه الفترة إلا أن الزيادة لم تكن وليدة إعانة غلاء المعيشة إنما لسبب آخر هو استحقاقه على ما يظهر من الشهادة المشار إليها العلاوات الدورية كما أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه قوله " هذا ولم تستطع المستأنفة (الطاعنة) سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة بيان مفردات مرتب المستأنف عليه من إيضاح مرتبه الأساسي على حدة وعلاوة الغلاء بالنسب المحددة بالأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ على حد مما يدل على أنه ادعاء مرسل . لما كان ذلك ، فإن النعي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة المطروحة عليها وفي فهمها لواقع الدهوى بشأن عجز الطاعنة عن إثبات أن أجر المطعون ضده كان شاملا لإعانة غلاء المعيشة وذلك للأسباب السائغة التي أوردتها الحكم المطعون فيه والتي لها أصلها الثابت في الأوراق مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويستقل بتقديره قاضي الموضوع ، ومردود في (وجهه الثاني) بأن حكم المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ الذي أـالت عليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ لا يسرى إلا إلى حق العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣٠ وقبل نفاذ الأمر رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ أما من حين بعد نفاذ الأمر المذكور فلا يخضع لحكم تلك المادة ، وأنه لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد عين ربانا في أغسطس سنة ١٩٥٦ فإنه لا يخضع لحكم المادة آتفة الذكر ويكون النعي بهذا الوجه على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وقالت بيانا لذلك أن المطعون ضده يعمل باحدى شركات القطاع العام لذلك فإنه يخضع لأحكام لائحة شركات القطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والتي تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدارها على عدم مريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكامهما ، لذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون حيث أيد الحكم المستأنف الذي قضى باستحقاق المطعون ضده لفروق إعانة غلاء المعيشة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن الطامنة تمسكت أمام محكمة أول درجة بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وذلك كسند لدفاعها بأن المطعون ضده لا يستحق فروق إعانة غلاء المعيشة وقد انتهى الحكم المستأنف إلى أن لا أثر لتلك اللائحة على حالة المطعون ضده ولم تطعن على ذلك الطاعة بأي مطعن ولم تتمسك بهذا الوجه من أوجه دفاعها أمام محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك . فانه لا يجوز للطاعة أن تعود فتحدى بهذا النعى أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشبلمى ، محمد حسب الله ، الدكتور جمال الدين محمود
ويحيى الرفاعى .

(١٨٦)

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٠١) عمل . " الميزة العينية " . شركات . صلح .

(١) استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها للانتقال إلى مقر
أعمالهم . شرط . قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ ، إعتبار ذلك ميزة عينية .
شرط . الانتقال بالمخالفة لهذا القرار . لا يكسب العامل - قما .

(٢) بطلان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل . شرطه . أن يمس
حقوقا تقررها قوانين العمل .

١ - مفاد نص المواد من الأول إلى الثالثة من قرار رئيس الوزراء
رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع وضع قاعدتين في شأن استعمال العاملين
بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها - أولهما - توجب
سداد مقابل شهرى مقداره ثلاثة جنيهات لقاء استعمالهم لها من منزلهم إلى مقر
أعمالهم ذهابا وعودة - وثانيهما - تصرح للعاملين بوحدة الإنتاج
استعمال هذه السيارات من أماكن التجمع إلى مقر أعمالهم في الذهاب والإياب
بغير مقابل ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها تنقل
الطاعن بسياراتها من منزله إلى مقر عمله ذهابا وإيابا ، فإنه يلتزم بسداد مبلغ

ثلاثة جنيهاً شهرياً لقاء هذا الانتقال ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي برمته يضحى في غير عمله ، ولا ينال من ذلك صورة خطاب الشركة المطعون ضدها إلى الطاعن المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٦ ، المرفقة بحافظته المودعة ملف الطعن — الذي أخطرته فيه — بأن قرار رئيس الوزراء يقضى بنحهم المبلغ المذكور من مرتبه نظير استعماله سياراتها من منزله إلى المصانع وبالعكس ، مادام هذا الخطاب لا يني من أن انتقاله بهذه السيارات على هذا النهم قد توفرت له شروط الميزة العينية بأن كانت الشركة ملزمة أصلاً بتوفيره له وليست متبرعة واستكمل صفة الدوام والاستقرار ، وما دام ذلك الانتقال بصورته تلك بعد سريان القرار المشار إليه ، يكون قد تم بالمخالفة لأحكامه فلا يكسب الطاعن حقاً لأن الحقوق لا تكتسب بالتصرفات المخالفة لأحكام القانون (١) .

٢ — إذ كان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (٢) — لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل ، وكان الطاعن ملزماً بأداء مبلغ ثلاثة جنيهاً شهرياً مقابل انتقاله بسيارة الشركة المطعون ضدها من منزله إلى مقر عمله بها ذهاباً وعودة فإن القرار المشار إليه بسبب النعي لا يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف ذلك النظر ، فإن النعي عليه مخالف للقانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المسد شار المقر والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نقض ١٩٧٩/٢/١٧ مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٠ ص ٣١

(٢) نقض ١٩٧٩/٢/١٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٢٣ سنة ١٩٧١ عمل كلى جنوب القاهرة بطلب إلغاء قرار الشركة المطعون ضدها بنخصم مبلغ ثلاثة جنيهات شهريا من راتبه منذ ١/٧/١٩٦٦ مع كافة ما يترتب على ذلك من آثار ورد ما استقطع من مبالغ مع إلزام الشركة الفوائد القانونية وقال بيانا للدعوى أنه يعمل لدى المطعون ضدها التى وضعت نظاما لنقل العاملين لديها إلى مقر أعمالهم قرر إنتقال الموظفين العاديين بالأوتوبيسات من مناطق التجمع وإليها وشاغلي الوظائف الإشرافية بسيارات الاستيشن والمديرون بالسيارات الخاصة من وإلى المنازل وأنه وفقا لمستواه الوظيفى أنتقل بالاستيشن اعتبارا من فبراير سنة ١٩٦١ وبالسيارات الخاصة منذ ٧/٥/١٩٦٦ وإذ فرضت عليه المطعون ضدها خصم ثلاثة جنيهات شهريا من مرتبة من ١/٨/١٩٦٦ عن انتقاله بهذه السيارات وخيرته بين الانتقال بغير مقابل فى أوتوبيساتها من مناطق التجمع وبين تحمل هذا الخصم من المرتب واضطر بقبول الخصم ففسد رفع الدعوى بطلباته سالفة البيان وبتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ١٢١١ سنة ٨٩ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت لنظره جلعة أول مارس سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه التصور فى التمييز ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وبيانا لذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن حقه المكنسب فى الانتقال بسيارات الشركة المطعون ضدها بالحجان من وإلى منزله منذ فبراير سنة ١٩٦١ يرجع إلى نظام مقرر بها من سنة ١٩٥٦ وبأن الشركة استمرت بعد صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ فى نقل زملائه العاملين بها

من وإلى منازلهم دون مقابل مما يؤكد حقه في النتم بهذه الميزة لكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى وخلص إلى أن قرارى رئيس الوزراء والشركة بنخص مبلغ ثلاثة جنيهات من مرتبة شهريا مقابل ذلك الانتقال لم يمس حقا مكتسبا له .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق القرض أن يناط بالخصوم انفسهم تقديم الدليل على مايتسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون وإذ لم يقدم الطاعن وفق طعنه نظام الانتقال بسيارات الشركة المطعون ضدها المشار إليه بهذا النعى والسند الكاشف عن حالات زملائه المنوه عنهم به حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما يدعى على الحكم المطعون فيه فإن النعى يكون مفتقرا للدليل .

وحيث إن الطاعن ينعى بالأسباب الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . ويقول فى بيان ذلك أن الحكم أسس قضاءه برفض دعواه على قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ فى حين أن حق العامل فى استخدام سيارات صاحب العمل أجزئى يلتزم به هذا الأخير دون تأثر بأية ظروف مستجدة مما يجعل تنصل الشركة المطعون ضدها من نقله بسياراتها دون مقابل مخالفا لنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، كما أن قرار رئيس الوزراء لم ينص على إلغاء المزايا العيضية المقررة للعاملين قبل صدوره التى اعتبرت جزءا من أجورهم وإنما قرر عدم جواز استخدام السيارات فى نقلهم من وإلى منازلهم بالإضافة إلى أن النزاع بينه وبين الشركة لا يدور حول نقله من وإلى منزله بل يقتصر على أحقيتها فى اقتضاء مقابل ذلك من عدمه .

وحيث إن هذا النعى برمته غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام — الذى يسرى من تاريخ

نشره بالجريدة الرسمية في ٩ من يوليو سنة ١٩٦٦ — على أنه " فيما عدا السادة الوزراء ونوابهم والمحافظين أو من في حكمهم ... واعتبارا من ١/٧/١٩٦٦ يحظر استخدام سيارات الركوب في انتقال العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من منازلهم إلى مقر أعمالهم وبالعكس " وفي الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه " استثناء من المادة السابقة (١) ... (ب) ... كما يجوز استخدام سيارات الأوتوبس أو ما في حكمها في انتقال مجموعة من العاملين من منازلهم إلى مقر أعمالهم وبالعكس نظير سداد بدل نقدي مقداره ثلاثة جنيهات " وفي المادة الثالثة من ذلك القرار على أن لا تسرى القواعد السابقة على حالات انتقال العاملين بوحدات الإنتاج من أماكن التجمع إلى مقر أعمالهم وبالعكس مفاده أن المشرع وضع قاعدتين في شأن استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها — (أولها) توجب سداد مقابل شهري مقداره ثلاثة جنيهات لقاء استعمالها من منازلهم إلى مقر أعمالهم ذهابا وعودة (وثانيهما) تصرح للعاملين بوحدات الإنتاج استعمال هذه السيارات من أماكن التجمع إلى مقر أعمالهم في الذهاب والاياب بغير مقابل ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها تنقل الطاعن بسياراتها من منزله إلى مقر عمله ذهابا وإيابا ، فإنه يلتزم بسداد مبلغ ثلاثة جنيهات شهريا لقاء هذا الانتقال ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي برمته يضحى في غير محله . ولا ينال من ذلك صورة خطاب الشركة المطعون ضدها إلى الطاعن المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٦ — المرفقة بحافظته المودعة ملف الطعن — الذي أخطرته فيه بأن قرار رئيس الوزراء يقضى بنخص المبلغ المذكور من مرتبه نظير استعماله بسياراتها من منزله إلى المصانع وبالعكس مادام هذا الخطاب لا ينبئ عن أن انتقاله بهذه السيارات على هذا النهج قد توفرت له شروط الميزة العينية بأن كانت الشركة ملزمة أصلا بتوفيره وليست متبرعة واستكمل صفة الدوام والاستقرار ، وما دام ذلك الانتقال بصورته تلك بعد سريان القرار المشار إليه يكون قد تم بالمخالفة لأحكامه فلا يكسب الطاعن حقا لأن الحقوق لا تكسب بالتصرفات المخالفة لأحكام القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه برفض دعواه على الاقرار الذي وقعه بالاستمرار في استعمال سيارة الشركة المطعون ضدها مقابل خصم ثلاثة جنهيات شهريا من مرتبة بدلا من استعمال أوتوبيساتها دون مقابل من مناطق التجمع ، في حين أن هذا الاقرار باطل طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنه إبراء من الجزء العيني من أجرة الذي لا يجوز تخفيضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الاتفاق بالصلح أو التنازع بين صاحب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل ، وكان الطاعن ملزما بأداء مبلغ ثلاثة جنهيات شهريا مقابل انتقاله بسيارة الشركة المطعون ضدها من منزله إلى مقر عمله بها ذهابا وعودة - وفقا لما سبق بيانه في الرد على سببي الطعن الثالث والرابع - فإن الاقرار المشار إليه بسبب النعى لا يمس حقوقا تقررها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف ذلك النظر ، فإن النعى عليه يخالف القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المحققين :
 حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء الدين عبد الرازق عبد والدكتور
 جمال الدين محمود .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بطلان . نقض . " أسباب الطعن " .

النهي ببطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الخصم دون اطلاع الطاعن عليها . عدم
 بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نهى
 غير مقبول .

(٢) تأمينات اجتماعية . " إصابة العامل " . حكم .

ثبت إصابة العامل بالذبحة الصدرية وفقد الشريان التاجي . رفض الحكم إحالته للكشف
 الطبي . لا خطأ طالما لم يدع العامل أن إصابته كانت نتيجة حادث مفاجئ . وقع أثناء العمل
 أو بسببه .

١ - إذ كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع
 الخصم الآخر عليها جزاؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن
 بالنقض وفقا لنص المادة ٣/٢٤٨ من قانون المرافعات إلا إذا كان من
 شأنه التأثير في الحكم ، وإذا كان الطاعن (العامل) لم يبين في سوابق النعي
 ما احتوته مذكرة الهيئة المطعون ضدها الأولى من دفاع حرم من مناقشته

وكان له أثر في الحكم المطعون فيه فإن نعيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكمة النقض (١) .

٢ - إذ كان ثبوت إصابة الطاعن (العامل) بالذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي وتاريخ حدوث هذه الإصابة غير متيج في الدعوى طالما أن الطاعن لا يدعى بوقوعها نتيجة حادث مفاجيء وقع أثناء العمل أو بسببه ومن ثم فلا تعد إصابة عامل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم ، فلا تريب على الحكم المطعون فيه ، إن هو أغفل طلب ضم ملف علاجه ، أو رفض طلب إحالته للكشف الطبي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٩١ سنة ١٩٧٤ عمال كلي شمال القاهرة طالبا إلزام الهيئة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له مبلغ ١١٢٠ ج و ٩٠١ م والفوائد بواقع ٣٥ ٪ حتى تمام السداد وإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي للهيئة المطعون ضدها الأولى ذات المبلغ ، وقال بياناً لدعواه إنه عمل بالشركة في ١/٨/١٩٤٤ ، وأحيل إلى المعاش قبل بلوغ السن ، وصرفت له الشركة قيمة الميزة الإضافية ، غير أن المبلغ الذي تماشاه يقل عما هو مستحق له وفقا للمادة ٨٩ من القانون ٦٣

(١) نقض ١٩٧٦/٥/٣١ بجماعة المكاتب للفني للسنة ٢٧ ص ١٢٤ .

لسنة ١٩٦٤ بقدر المبلغ المطالب به ، كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى شمال القاهرة قبل المطعون ضدهما فى الدعوى الأولى طالباً القضاء (أولاً) بتسكينه فى الفئة الثانية اعتباراً من أبريل ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار (ثانياً) ببطلان قرار قبول استقالته وإعادةه إلى العمل وما يترتب على ذلك من آثار ، واحتياطياً - بتعديل معاشه إلى ما يوازى ٨٠ ٪ من أجره بعد إعادة تسكينه ، وقال بياناً للدعوى إن الشركة المطعون ضدها الثانية سكتته على الفئة الرابعة ، فى حين أن مؤهله ومدة خبرته يؤهلانه للتسكين على الفئة الثانية التى جاوز مرتبه عند التسكين بداية مربوطها وإن الشركة أكرهته على الاستقالة بسبب إصابته بمرض الذبحة الصدرية ، وقصور الشريان التاجى الذى يعتبر مرضاً مزمناً يوازى إصابة العمل ، وفى ١٩٧٤/١٢/٤ قضت محكمة أول درجة - بعد ضم الدعويين - برفض طلب بطلان الاستقالة والإعادة إلى العمل وما يترتب على ذلك من آثار وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٦/٥/٢٦ فى الدعوى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى شمال القاهرة بإلزام الهيئة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٠٤٢ ج و ٤٠٦ م ويلزم الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للهيئة ذات المبلغ وفى الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى شمال القاهرة برفضها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦٨ لسنة ٩٣ ق ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكمين المستأنفين الصادرين فى ١٩٧٤/١٢/٤ و ١٩٧٦/٥/٢٦ ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت الشركة المطعون ضدها الثانية مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، مرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول البطلان لبطلان فى الإجراءات السابقة عليه وإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة قبلت مذكرة ندمتها الهيئة المطعون ضدها الأولى بعد حجز

الدعوى للحكم ولم يعلم بها ، إذ جاء إعلانها لمحامييه باطلا لإجرائه في غير موطنه وتسليم صورتها لقاصر .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها جزاءه البطلان ، إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ١٤٨/٣ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم ، وإذا كان الطاعن لم يبين في سبب النعي ما احتوته مذكرة الهيئة المطعون ضدها الأولى من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر في الحكم المطعون فيه ، فإن نعيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف ، بأن قبول الشركة المطعون ضدها الثانية لاستقالته التي أكره عليها وقع باطلا ، إذ تم في ١٩٧٣/٧/٢٦ بعد أن كانت قد انتهت خدمته فعلا في ١٩٧٣/٥/١٢ ودلل على ذلك بخطاب قدمته الشركة ذاتها للمحكمة ، غير أن المحكمة أغفلت التعرض لهذا الدليل وأخذت بادعاء الشركة بأن الاستقالة قبلت في ١٩٧٣/٤/٢٦ ، كما أنها لم تستجب لما أبداه من طلبات خاصة بنسب خبير آخر لإعادة حساب الميزة الإضافية المستحقة له وضم ما ف علاجه وإحاطته للقومسيون الطبي العام لتحديد تاريخ إصابته بمرض الذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي ، ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت المحكمة قد أسست حكمها على أسباب مائغة استخلصتها من ظروف الدعوى وملايسانها فلا يعيب قضاءها سكوتها عن الرد على بعض المستندات التي يستند إليها الخصوم في تأييد دعواه ، وأن المحكمة غير ملزمة بالاستجابة إلى طلب نذب خبير آخر في الدعوى متى وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها ،

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص — في حدود سلطاته الموضوعية ولأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه — أن استقالة الطاعن ليست في حقيقتها إلا طلب إحالة إلى المعاش تقدم به عن إرادة حرة وقبلته الشركة في ٢٦/٤/١٩٧٣ ، وأن المحكمة تطمئن لتقرير الحبير الحسابي المقدم في الدعوى بشأن حساب الميزة الإضافية ، وكان ثبوت إصابة الطاعن بالذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي وتاريخ حدوث هذه الإصابة غير منتج في الدعوى ، طالما أن الطاعن لا يدعى وقوعها نتيجة حادث مفاجئ، وقع أثناء العمل أو بسببه، ومن ثم فلا تعد إصابة عمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل طلب تدب خبير آخر لإعادة حساب الميزة الإضافية أو طلب ضم ملف علاجه ، أو رفض طلب إحالته للكشف الطبي ، ويكون النهي عليه بالقصور على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم فإنه يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / دلى مصعفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الـ
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد الله - زيز عبد العاطى اسماعيل ، حسن عثمان عمار
وراج لطفى جمه .

(١٨٨)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) بطلان " بطلان الطعن " . نقض .

وجوب إيداع صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه ، وإلا كان الطعن
باطلا . أسباب الطعن غير المتعلقة بالأسباب المحال بشأنها ، لا عمل لإبطاله بالنسبة لها . الطعن
المتعلق بتلك الأسباب . وجوب إبطاله جزئيا .

(٢) إثبات . إعلان " الإعلان فى الموطن المختار " . موطن .

إنقاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين . أثره . تغيير هذا الموطن . وجوب الإنصاح
عنه كناية . إغفال ذلك . جواز الإعلان فيه ولو ثبت تغييره وعلم طالب الإعلان بذلك .

(٣ ، ٤) حكم " تقديم المذكرات " . دعوى .

(٣) تقديم مذكرات أو مذكرات فى فترة حيز الدعوى للحكم دون التهرج : تقديمها ودون
إطلاع الخصم الآخر عليها . عدم بحث المحكمة لها . لا خطأ .

(٤) إعادة الدعوى للرائعة . أمر متروك لتقديره لمحكمة الموضوع .

١ - أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات - معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - على الطاعن أن يودع قلم الكتاب - في ذات وقت إيداعه صحيفة الطعن - صورة من الحكم الابتدائي ، إن كان الحكم المطعول فيه قد أحال إليه في أسبابه ورتب على مخالفتها بطلان الطعن ، إلا أنه لما كانت علة هذا النص هي تمكين محكمة النقض من تفهم وجه النعي على الحكم المطعون فيه على نحو شامل خال من الجهالة ، فإنه إذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أحاط بالواقعة محل النعي بما يتيح لمحكمة النقض أعمال رقابتها عليه في حدود سبب النعي ، فإن استلزام تقديم صورة من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون ناقلة ، ذلك أن إيداع صورة الحكم الابتدائي ليس هدفا في ذاته وإنما هو وسيلة اقترض القانون لزومها للفصل في الطعن ، فإذا انتفى هذا الغرض بثبوت كفاية الحكم المطعون فيه وحده لتفهم الطعن ، انتفى هذا الغرض وزال الأثر الذي رتبته القانون عليه ، ومن ثم فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تعددت أسباب الطعن وكان بعضها لا يحتاج الفصل فيه إلى مطالعة الحكم الالتهائي خلافا لبعضها الآخر ، فإنه لا وجه لإبطال الطعن برمته ، إذ لا محل لمد أثر البطلان الجزئي على ما صح من الإجراءات ، إلا إذا كان الجزء الباطل من الطعن يحول بين محكمة النقض وبين الفصل في الجزء الصحيح منه ، أو كانت أسباب الطعن تعتبر وحدة واحدة يتعذر تجزئتها ، لما كان ذلك وكان الطاعن ، وإن لم يودع صورة من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، إلا أنه متى كان البين من مطالعة صحيفة الطعن أنه قد أقيم على سببين ، انصرف أولهما والوجه الثالث من ثانيهما إلى قضاء الحكم المطعون فيه فيما لم يحل فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي ، بل اقتصرنا على تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما أورده من أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي ، بما يكفي معه الحكم المطعون فيه وحده لتفهم الطعن في هذا الخصوص ، وكانت أوجه الطعن التي ساقها الطاعن مما تقبل التجزئة ، ومن ثم فقد صححت إجراءات الطعن في هذا الشق وحده ، ولما كان ما أورده الطاعن في الوجهين الأول والثاني من السبب الثاني للطعن وقواههما النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال بما استخلصه من الأدلة المقدمة إلى محكمة الموضوع ، إنما هو موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه فيما أحال بشأنه إلى أسباب الحكم

الابتدائي على نحو يتم معه الرجوع إليها للفصل فيهما ، فإنه يضمن إبطال الطعن جزئيا في خصوصهما إعمالا لما نصت عليه المادة ٢٥٥ مرافعات سالفة البيان .

٢ - تنص المادة ٤٣ من القانون المدني على أنه " ١ - يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين ... ٣ - والمواطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا العمل " ، وتنص المادة ١٠ من قانون المرافعات على أنه " تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي يبينها القانون " ، لما كان ذلك وكان قول الطاعن بأن إقامته في الخارج تعد بمثابة اتفاق ضمنى على تغيير الموطن المختار المتفق عليه بعقد الإيجار مردود بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه " إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه " ، وبما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت المادة ٤٣ من القانون المذكور تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار ، فإن أى تغيير لهذا الموطن ينبغي الإفصاح عنه بالكتابة وإلا صح الإعلان في ذلك الموطن ولو ثبت تغييره فعلا وعلم طالب الإعلان بذلك ، لما كان ما تقدم ، فإن النعى يكون على غير أساس .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا انعقدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجرت الدعوى للحكم ، فإن صلحت بها تنقطع إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحدا الأطراف مستندا أو مذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحا له فيها بتقديم أيهما ودون أن ينبت إطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة إن التفتت عنها وقضت في الدعوى .

٤ - إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هي أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن إعراض الحكم عما قدم بعد إقفال باب المرافعة الشفوية والكتابة في الدعوى ، يكون موافقا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٢١٥
لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بإخلاء الشقة الميمنة
بصحيفتها ، وقالت بياناً لدعواها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٠/١٢/١
استأجر منها الطاعن شقة بقصد استعمالها سكناً خاصاً له ، إلا أنه سمح لآخر بأن
يستعمل تلك الشقة فى أغراض منافية لشروط العقد ومخلة بالآداب ، مما يجيز
لها طلب إخلاء العين المؤجرة ، قضت المحكمة بالإخلاء ، فاستأنف الطاعن
الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٣٦ لسنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ، دفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع صورة من الحكم
الابتدائى ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات — معدلة بالقانون
رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ — قد أوجبت على الطاعن أن يودع قلم الكتاب — فى
ذات وقت إيداعه صحيفة الطعن — صورة من الحكم الابتدائى ، إن كان
الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه ، ورتبت على مخالفتها بطلان
الطعن ، إلا أنه لما كانت علة هذا النص هى تمكين محكمة النقض من تفهم
وجه النعى على الحكم المطعون فيه على نحو شامل خال من الجهالة ، فإنه إذا
ما كان الحكم المطعون فيه قد أحاط بالواقعة محل النعى بما يتيح لمحكمة النقض
إعمال رقابتها عليه فى حدود سبب النعى ، فإن استلزام تقديم صورة من الحكم
الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه يكون نافلاً ، ذلك أن إيداع صورة
الحكم الابتدائى ليس هدفاً فى ذاته ، وإنما هو وسيلة اقترض القانون لزومها

للفصل في الطعن ، فإذا انقضى هذا الغرض بثبوت كفاية الحكم المطعون فيه وحده لتفهم الطعن ، انتهى هذا الغرض وزال الأثر الذي رتبته القانون عليه ، ومن ثم فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا تعددت أسباب الطعن وكان بعضها لا يحتاج الفصل فيه إلى مطالعة الحكم الابتدائي خلافا لبعضها الآخر ، فإنه لا وجه لإبطال الطعن برمته ، إذ لا محل لمد أثر البطلان الجزئي على ما صح من الإجراءات ، إلا إذا كان الجزء الباطل من الطعن يحول بين محكمة النقض وبين الفصل في الجزء الصحيح منه أو كانت أسباب الطعن تعتبر وحدة واحدة يتعذر تجزئتها ، لما كان ذلك وكان الطاعن ، وإن لم يودع صورة من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، إلا أنه متى كان البين من مطالعة صحيفة الطعن أنه قد أقيم على سببين ، انصرف أولهما والوجه الثالث من ثانيهما إلى قضاء الحكم المطعون فيه فيما لم يحل فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي ، بل اقتصرنا على تبيد الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما أورده من أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي ، بما يكفي معه الحكم المطعون فيه وحده لتفهم الطعن في هذا الخصوص ، وكانت أوجه الطعن التي رافقها الطاعن مما تقبل التجزئة ، ومن ثم فقد صحت إجراءات الطعن في هذا الشق وحده ، ولما كان ما أورده الطاعن في الوجهين الأول والثاني من السبب الثاني للطعن وقوامهما النعي على الحكم بالفساد في الامة دلالة بما استخلصه من الأدلة المقدمة إلى محكمة الموضوع ، إنما هو موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه فيما أحال بشأنه إلى أسباب الحكم الابتدائي على نحو يتقن معه الرجوع إليها للفصل فيهما ، فإنه يتعين إبطال الطعن جزئيا في خصوصيهما إعمالا لما نصت عليه المادة ٢٥٥ منرافعات صالحة البيان .

وحيث إن الطعن — في خصوص السبب الأول والوجه الثالث من السبب الثاني — استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بادئبار الدعوى كأن لم تكن اعدام تكليفه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من

تاريخ إبداع الصحيفة قلم كتاب محكمة الدرجة الأولى ، وركن في ذلك إلى دفاع قواه أنه رغم علم المطعون عليها بإقامته خارج البلاد ، فقد أعلنته بصحيفة دعواها في عين النزاع استناداً إلى مانص عليه بالبند السادس عشر من عقد الإيجار من أن الطاعن قد اتخذ من المكان المؤجر محلاً مختاراً له ، في حين أنه دفع بعدم تسليمه بما جاء بهذا البند — لأن إقامته بالخارج وتوقيع زوجته بدلاً منه على العقد انغيابه يعد عذراً قهرياً يستوجب إعلانه بحل إقامته بالخارج ، كما يعد في الوقت ذاته بمثابة اتفاق ضمني على وجوب إعلانه في هذا المحل ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر واعتد بالإعلان الذي وجهته إليه المطعون عليها في عين النزاع بسوء نية وقضى برفض الدفع المبدى منه ، مما يعيبه بالخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، من أن صحيفة الدعوى الابتدائية قدمت إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٢ ، وبما أقام عليه الحكم قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن باعتبار تلك الدعوى كأن لم تكن من قوله "الثابت من عقد استئجار المستأنف — الطاعن — لشقة النزاع المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٧١ والصادر من المستأنف عليها . . . أن البند السادس عشر منه قد تضمن اقرار المستأجر بأنه اتخذ محلاً مختاراً له المسكان المؤجر وكل إعلان يرسل له فيه يعتبر قانونياً . . . ، وإذا كانت صحيفة الدعوى الابتدائية قد أدلنت إلى المستأنف في هذا المحل المختار بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وقد أثبت المحضر الذي قام بالإعلان أنه وجد المسكن مغلقاً فقام بإعلانه في جهة الإدارة بذات التاريخ وأخطر المستأنف في ذات المحل المختار تمام الإعلان في مواجهة الإدارة بكتاب مسجل في ١٤/١٠/١٩٧٢ كما أعيد إعلان المستأنف بتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٢ في ذات المحل المختار مخاطباً مع صهره . . . أي أن الإعلان له بصحيفة الدعوى فضلاً عن إعادة الإعلان جرى قبل فوات الثلاثة أشهر المقررة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات . . . ولا يغير من حكم القانون ما ارتأته محكمة أول درجة من تكليف المستأنف عليها بإعلان خصمها في الكويت ، ذلك أن هذا القرار قد خالف الصواب —

وكان مؤدى ما تقدم أن الحكم اعتد، بإجراء الإعلان الحاصل في العين المؤجرة باعتبارها موطناً مختاراً للطاعن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بعقد الإيجار المبرم بينه والمطعون عليها ، والمتضمن الاتفاق على تحديد المكان المؤجر موطناً مختاراً للمستأجر تسلم فيه الأوراق المطلوب إعلانها إليه ، وإذ لم ينزع الطاعن في صحة ما أثبتته الحكم بخصوص التواريخ التي جرى إعلانها فيها بذلك الموطن ، وكان ما انتهى إليه الحكم ، من الاعتداد بصحة إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى في موطنه المختار آنف الذكر وتماه في الميعاد المحدد بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - يتفق وصحيح القانون ، لما هو مقرر بنص المادة ٤٣ من القانون المدني من أنه "١ - يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين .. ٢ - الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا العمل .." ، و بنص المادة ١٠ من قانون المرافعات من أنه " تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي يبينها القانون .." . لما كان ذلك ، وكان قول الطاعن ، بأن إقامته في الخارج تعد بمثابة اتفاق ضمنى على تغيير الموطن المختار المتفق عليه بعقد الإيجار ، مردوداً بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه " إذا أنفى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم ينخر خصمه بذلك صح إعلان فيه .." ، وبما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذ كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكفاية لإثبات الموطن المختار ، فإن أى تغيير لهذا الموطن ينبغي الإفصاح عنه بالكتابة ، وإلا صح الإعلان في ذلك الموطن ، ولو ثبت تغييره فعلاً وعلم طالب الإعلان بذلك ، لما كان ما تقدم ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثالث من السبب الثانى ، الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه قدم إلى محكمة الدرجة الثانية - في فترة حجز الاستئناف للحكم - حافظة بالمستندات من بينها - تند من شأنه أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، إلا أن المحكمة أطرحت تلك الحافظة على سند من أنها لم تعلن للخصم ، في حين أنها لو فطنت إلى أهمية ذلك المستند لأعادت

الاستئناف إلى المرافعة ، ومن ثم يكون حكمها المطعون فيه مشوبا بعيب
الاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه
إذا انعقدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجرت الدعوى للحكم ،
فإن صلاتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحد الأطراف
مستندا أو مذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحا له فيها
بتقديم أيهما ودون أن يثبت إطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة إن التفتت
عنها وقضت في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم
المطعون فيه ، أن طرفي الخصومة مثالا أمام المحكمة بجلسته ١٩/١٠/١٩٧٥ ، وفيها
حجرت الاستئناف لإصدار الحكم فيه بجلسته ١٨/١١/١٩٧٥ ، وصرحت للطرفين
بتقديم مذكرات في أسبوعين على أن تكون المدة مناصفة تبدأ بالاستئناف الطاعن ،
وقد انقضى الميعاد المحدد لكل منهما دون أن يتقدم بمذكرة بدفائه ، ثم تقدم
الطاعن بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥ بمذكرة وحافطة بالمستندات غير معلنتين للطعون
عليها فالتفتت المحكمة منهما ، إذ كان ذلك ، وكانت إعادة الدعوى للمرافعة ليست
حقا للخصوم بل هي أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن إعراض الحكم
عما قدم بعد إقفال باب المرافعة الشفوية والكتابية في الدعوى ، يكون موافقا
للقانون ، وبالتالي فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيه. رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن المنباطي ، محمد حبيب الله ، الدكتور جمال الدين محمود ويحيى الرفاعي .

(١٨٩)

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٩٠ القضائية :

عمل " الأجر " . تأمينات اجتماعية " مكافأة النظام الخاص " .

الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . وجوب الرجوع للفراغ الخاصة المنظمة لها دون اعتماد بما ورد باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص ، هو ذلك الذي تحدده القواعد المنظمة لها ، فإذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقاً للأجر الأساسي - وهو الأجر الأصلي بعد أن تطرح منه إعانة الغلاء المعيشة والمنحة - وجب إعمال هذا الأجر بغير الاعتماد بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ [في خصوص تحديد الأجر ، سيما أن اعتبار إعانة الغلاء والمنحة جزءاً من الأجر ، لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الأساسي ، مادامت أحكامها جرت بذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٥ سنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة ، بطلب إلزام البنك الطاعن والهيئة المطعون ضدها الثانية متضامين ، أن يدفع له مبلغ ٣٧٦١ ج و ٦٨٨ م والفوائد من تاريخ الإحالة إلى المعاش في ١٦/١٢/١٩٧٥ حتى تمام السداد ، وقال بيانا للدعوى إنه بتاريخ ١/١/١٩٥٤ التحق بالعمل لدى البنك البلجيكي والدولى بمصر الذى أصبح بعد تأميمه بنك بورسعيد ثم أدمج في البنك الطاعن ، واستمر عمله حتى انتهت خدمته ببلوغه سن الإحالة إلى المعاش في ١٦/١٢/١٩٧٥ ، فيستحق مكافأة مقدارها يعادل مرتب ٥٦ شهرا طبقا لآخر أجر تقاضاه فعلا ، وذلك وفقا لنظام الادخار الذى وضعه البنك الأول ، وإذ أودع الطاعن لدى الهيئة المطعون ضدها الثانية مبلغ ٢٩٥٨ ج و ٣١٢ م فقط ، فقد أقام الدعوى بطلب الفرق بين المبلغين . وبتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى قبل البنك الطاعن وإلزام الهيئة المطعون ضدها الثانية أن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٠٧٨ ج و ٦٩٦ م وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢/١/١٩٧٦ حتى تمام السداد مع النفاذ المعجل بغير كفالة . إستأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيّد برقم ٦٤٨ سنة ٩٥ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة ، كما استأنفته المطعون ضدها الثانية باستئنافها المقيّد برقم ٦٥٤ سنة ٩٥ ق مدنى أمام ذات المحكمة التى قررت ضم الاستئناف الأخير إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحُددت لنظره جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصدرت النيابة على رأيها .

وحيث إنه مما ينهه الطاعن بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وبيانا لذلك يقول إن الحكم أسس فضاهه على أن الأجر الذى تحسب له مكافأة نهاية الخدمة فى النظام الخاص هو

المرتب الأخير الشامل إعانة غلاء المعيشة ومتوسط المنسح طبقا لقرار مجلس إدارته الصادر في ١٩٦٧/٧/٣١ ، وأغفل الرد على الدفاع الجوهري الذي تمسك به الطاعن وأوضح فيه أن لائحة النظام الخاص بصندوق الادخار للبنك البلجيكي قررت إجراء الاستقطاعات طبقا للأجر الأساسي بغير إعانة الغلاء أو أى أجر إضافي آخر ، كما أن قرار مجلس الإدارة المذكور غير نافذ لعدم التصديق عليه من البنك المركزي المصري - وهو المؤسسة التي يتبعها الطاعن - عملا بالمادة ١٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، كما أصدر البنك الأخير المنشور رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/١١/٢٥ الذي قرر فيه حساب تلك المكافأة طبقا للأجر بعد خصم المكافأة السنوية والعناصر الأخرى المضافة إليه من ١٩٦٣/٧/١ ، في حين أن الدفاع سالف البيان لوضح يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان البين من الأوراق ، أن لائحة صندوق الادخار الخاص بالبنك البلجيكي والدولى ، مصر قررت في المادة التاسعة منها أن الأجر الذي يستقطع من العامل ومن البنك لحساب النظام الخاص لا يتضمن إعانة غلاء المعيشة والمكافآت ، وأن البنك المركزي المصري - وهو المؤسسة العامة التابع لها البنك الطاعن - قد أصدر في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧١ المنشور الدوري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧١ الذي نص فيه على أن مكافأة النظام الخاص موضوع التداعى تحسب وفقا للأجر مخصوما منه المكافأة السنوية المضافة للأجر الشامل والعناصر الأخرى المضافة إليه من أول يوليو سنة ١٩٦٣ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بحساب مكافأة النظام الخاص محل التنازع على قرار مجلس إدارة الطاعن سالف الذكر دون الرد على دفاعه المشار إليه بسبب النعي ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قاصر التسبيب .

وحيث إنه مما ينهاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن مكافأة النظام الخاص المتنازع عليها

تحتسب وفقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى حددت الأجر الأساسى على أنه يشمل المرتب الثابت وإعانة غلاء المعيشة ومتوسط المنح، فى حين أن المرتب المحدد بهذا القرار إنما يتخذ لحساب مكافأة نهاية الخدمة دون مكافأة النظام الخاص .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أن الأجر الذى تحتسب على أساسه مكافأة النظام الخاص هو ذلك الذى تحدده القواعد المنظمة لها ، فإذا أجرت هذه القواعد على حسابها وفقا للأجر الأساسى - وهو لأجر الأصيل بعد أن تطرح منه إعانة غلاء المعيشة والمنحة - وجب إعمال هذا الأجر بغير الاعتداد بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى خصوص تحديد الأجر ، سيما أن إعتبار إعانة الغلاء والمنحة جزءا من الأجر لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الأساسى ما دامت أحكامها جرت بذلك ، وإذايد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لأسبابه التى جانبى هذا المنظر ، وانتهى فيه إلى حساب مكافأة النظام الخاص موضوع التداعى وفقا للأجر الذى حددته نصوص القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنياطي ، محمد حسب الله ، الدكتور عبد الرحمن محمود
ويحيى الرفاعي .

(١٩٠)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٩٠ القضائية :

(١) تأمينات إجتماعية " نظام المكافآت الأفضل " .

الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة رفعية المكافآت الأفضل . وقوعه على عاتق هيئة
التأمينات الإجتماعية دون صاحب العمل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تأمينات إجتماعية . فوائد . قانون .

الزام هيئة التأمينات الإجتماعية بفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إبداءها
حتى تاريخ صرفها للمعامل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إيداع هذه الفروق . أثره .
عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبيقاً للمادة ٢٢٦ مدني .

١ — مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة — بما في ذلك نظام
المكافآت الأفضل — يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون
صاحب العمل .

٢ — نص الشارع في الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على الزام هيئة التأمينات

الاجتماعية بفوائد مركبة من مبالغ فروق الميزة الأفضل بمعدل ٣ ٪ سنوياً وذلك من تاريخ إيداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، فان مقتضى ذلك تطبيق حكم هذه المادة دون الأحكام العامة للفوائد الواردة بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى لأنه من المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام قانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة لغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، وإذا كان ذلك وكان ثابت في الدعوى أنه لم يتم إيداع مبالغ فروق الميزة الأفضل المطالب به في الهيئة العامة للتأمينات ، فان طلب الزام الهيئة بفوائد عن ذلك المبالغ يكون على غير أساس من القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بالزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٧٦١ ج و ٦٨٨ م والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق في ١٦/١٢/١٩٧٥ م ، وقال بياناً لدعواه أنه كان يعمل بالبنك البلجيكي الذى أطلق عليه اسم بنك بور سعيد بعد تسميته وأدج بعد ذلك في البنك المطعون ضده الثانى وأن لما كانت لأئحة البنك الخاصة تكفل لمن بلغت خدمته ثلاثين عاماً الحصول على ما يعادل أجر ثمانين شهراً من آخر مرتب

كان يتقاضاه ويزاد هذا المبلغ أو ينخفض بواقع ثلاثة أشهر تزيد أو تقل عن الثلاثين عاماً، وكانت مدة خدمته قد بلغت حتى تاريخ تقاعده في ١٦/١٢/١٩٧٥ ٢٦ يوم و ١١ شهر و ٢١ سنة ، فانه يستحق ما يعادل مبلغ ٦٧٢٠ جنيه يخصم منه مبلغ ٢٩٥٨ ج و ٣١٤ م قيمة ما هو يستحق لصندوق الادخار ، فيكون الفرق ٣٧٦١ ج و ٦٨٨ م وهو فرق الميزة الأفضل المستحق له ، ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٦/٣/١٩٧٦ قضت المحكمة بنسب خبير لأداء المسامورية المبينة بالمنطوق ، وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى قبل المطعون ضده الثاني وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٠٧٨ ج و ٦٩٤ م والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية . استأنف المطعون ضده الثاني هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٦٤٨ / ٩٥ ق كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٦٥٤ سنة ٩٥ ق . وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٨ م قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٠ م . وفيها ألزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وقالت بيانا لذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد ألزمها وحدها دون صاحب العمل "المطعون ضده الثاني" بأداء الميزة الأفضل إلى المطعون ضده الأول ، في حين أن القانون رقم ١٩٦٤/٦٣ قد ألزم صاحب العمل وحده بأدائها إلى المؤمن عليه عن طريق الهيئة الطاعنة باعتبارها جهة الصرف طبقاً لنص المادة ٨٩ من ذلك القانون وأن مؤدى هذا أن يعود رب العمل عن أداء هذه الميزة إليها بحمله هو الملتزم بها قبل المؤمن عليه فيسوغ للأخير مطالبة مباشرة بها ولا يجوز في هذه الحالة إلزامها بأدائها إلا أن المشرع عندما ناط بها هذه الميزة قد ربط ذلك بسبق استوائها لها من صاحب العمل كما أن القانون آنف الذكر قد خلت

نصوصه بما يلزمها بصرف الميزة الأفضل إذا كان رب العمل لم يؤديها إليها .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أن المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن " المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة كاملة دون إجراء أى تخفيض .. " وتنص المادة ٩٥ من ذات القانون على أنه "على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك .. " ومفاد ذلك أن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة - بما في ذلك نظام المكافآت الأفضل - يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون بمنأى عن مخالفة القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقالت في بيان ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بالزامها بفوائد قدرها ٤ ٪ مستندا في ذلك إلى المادة ٢٢٦ من القانون المدني في حين أن مناط تطبيق هذه المادة هو ألا ينص القانون على ما يخالف أحكامها ، وأنه إذ كانت المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تحكم وافسة الدعوى قد نصت على أحكام خاصة بسعر الفائدة وبدء وانتهاء

وشروط مبرراتها ، وكانت هذه الأحكام تخالف ما قضت به المادة ٢٢٦ آنفة الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بالأحكام الواردة بها دون الأحكام الواردة بنص المادة ٨٩ يكون قد خالف القارئ وأخطأ في تعاقبه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه إذ نص للشارع في الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بفوائد مركبة عن مبالغ فروق الميزة الأفضل بمعدل ٣ ٪ سنويا وذلك من تاريخ إيداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاقه الصرف ، فإن مقتضى ذلك تطبيق حكم هذه المادة دون الأحكام العامة للفوائد الواردة بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني لأنه من المقرر قانونا أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للأمر الذي من أجله وضع القانون الخاص ، وإذا كان ذلك وكان ثابت في الدعوى أنه لم يتم إيداع مبلغ فرق الميزة الأفضل المطالب به في الهيئة العامة للتأمينات ، فإن طلب إلزام الهيئة بفوائد عن ذلك المبلغ يكون على غير أساس من القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للاستئناف فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من فوائد .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عالي مصدقي ، نندادي قأب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . ابراهيم علي صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد الماطي اسماويل
وراج لافني ج .

(١٩١)

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٩٠ القضائية :

(١) إختصاص ” الإختصاص القيمي ” . إيجار .

المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إختصاص المحكمة الابتدائية
بظرفها ولو لم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .

(٣ ، ٢) إيجار ” إيجار الأماكن ” .

(٢) الساكن التي تشغل بسبب العمل . عدم مريان أحكام الباب الأول من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ عليها .

(٣) طلب إخلاء شاغل العين بسبب إنتهاء عمله كحارس للعقار . ثبت أن مكانه تستند
إلى عقد إيجار أيد بإيصالات سداد للأجرة . أثره . إمتداد العقد بقوة القانون .

١ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع في الدعوى
إنما كان يدور حول ما إذا كان الطاعن يشغل عين النزاع بسبب رابطة العمل
بينه وبين المسالكين السابقين للعقار ومن ثم لا تسري عليها أحكام الباب الأول
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وفقا للسادة الثانية منه ، أم أن سكنى الطاعن
بالعين إنما تستند إلى عقد امتثجاره لها وهو ما تمسك به في دفاعه وكان النص
في المادة ٤٠ من القانون مالف البيان على أن ” تختص المحاكم العادية دون

غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أحكام هذا القانون وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد امتثنى من الأصل المقرر في المواد ٣٧ و ٤٢ و ١/٢١٩ و ٢٢٣ من قانون المرافعات بعض الدعاوى حتى ولو لم تزد قيمتها على مائتين وخمسين جنيتها وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها .

٢ — النص في المادة ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه "لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقة بالمرافق والمبانيات وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل" يدل على أن المناط في عدم صريان أحكام الباب الأول في شأن إيجار الأماكن من هذا القانون وطبقا للنص سالف الذكر هو ثبوت أن تكون السكنى مردها إلى رابطة العمل بين مالك العين أو القائم عليها وبين المرخص له بالسكن فيها بسبب هذه الرابطة فإذا انتفت تلك العلة ولم يثبت أن سكنى المكنان كانت بسبب العمل حق لمن يدعيها أن يتمسك بالحماية التي أسبغها المشرع على المستأجرين للأماكن الميمنة بتدخله بالقوانين الاستثنائية التي أصدرها في شأن تنظيم العلاقة بينهم وبين المؤجرين لهم .

٣ — إذ كان المطعون عليه — مشتري العقار — قد أسس دعواه التي أقامها أمام محكمة الدرجة الأولى على أن الطاعن كان يشغل عين الاستزاع بسبب عمله كحارس للعقار الكائن به غرقى النزاع ، وكان قد اتضح من المستندات أن سكناه بها إنما تستند على علاقة إيجارية بموجب عقد الإيجار الذي أيده بإيصالات أداء الأجرة الشهرية للمساكن للعقار ، وكان عقد الإيجار مستند الطاعن ممتدا بحكم القانون لمدة غير محدودة ، لما كان ذلك فإن دعوى المطعون عليه بطلب إخلاء الطاعن تكون عاطلة عن السند ويتعين الحكم برفضها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بإخلائه من الغرفتين الموضعتين بصحيفة دهواه، وقال بيانا لها أنه اشترى العمارة الكائنة بها من النزاع بتاريخ ١٩٧٥/٨/١ والى كان الطاعن يعمل حارسا (بوابا) لها ورغم أنه أنهى خدمته لديه فى ١٩٧٥/١٠/١ وطلب إليه إخلاء العين الى كان يشغلها بسبب علاقة العمل التى انتهت إلا أنه لم يمتثل ولذلك فقد أقام دعواه . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إجراءات حكمت للمطعون عليه بطابعاته ، امتنعت الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٥٤ سنة ٩٥ ق ، وباتاريخ ١٩٧٩/٢/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فى شأن قواعد الاختصاص القيمى ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى ولذى أيده الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٤/١٢/١ المبرم بين الطاعن وأحد المالكين السابقين يعتبر مفسوخا من تاريخ انقضاء ر بطة العمل وإذا كانت مدة الإجارة مشاهرة والأجرة الشهرية له — بن النزاع هى مبلغ جنيه واحد فان قيمة الدعوى طبقا للمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تكون غير متجاوزة مائتين وخمسين جنيها فينعد الاختصاص بها لمحكمة المواد الجزئية وفقا للمادة ٢٢ مرافعات مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى — من تلقاء نفسها إعمالا للمادة ١٠٩ مرافعات — بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى ، وأنه لما كان هذا الدفع من النظام العام وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على تلك المحكمة فانه يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى فى ذممه ذلك أنه لم كان الثابت من ما دوات الحكم المطعون فيه أن النزاع فى الدعوى إنما كان يدور حول ما إذا كان الطاعن يشغل

حين النزاع بسبب رابطة العمل بينه وبين المالكين السابقين للعقار ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وفقا للسادة الثانية منه ، أم أن سكنى الطاعن بالعين إنما تستند إلى عقد استئجاره لها وهو ما تمسك به في دفاعه ، وكان النص في المادة ٤٠ من القانون سالف البيان على أن " تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون . وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار " يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد استثنى من الأصل المقرر في المواد ٤٣٧ ، ١/٢١٩ ، ٢٢٣ من قانون المرافعات بعض الدعاوى حتى ولو لم تزد قيمتها على مائتين وخمسين جنيتها وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويضحي النعي عليه بهذا السبب غير سليم .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفصوص في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن مكنته بعين النزاع إنما كان بسبب رابطة العمل بينه وبين المالكين للعقار كخارس له وأنه بانتهاءها يتعين الحكم باخلائه منها طبقا للسادة ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حين أنه — الطاعن — قدم عقد الإيجار المثبت لاستئجاره للغرفتين وأدلة أدائه أجزائها الشهرية وأنه ما كان يتولى تحصيل الأجرة من المستأجرين خسر ، ولم يقدم المطعون عليه دليلا كتابيا مثبتا لقيام رابطة العمل لديه أو للمالكين السابقين وعلى الطاعن إقامة المطعون عليه لدعواه إلى أنه — الطاعن — أقام عليه الدعوى رقم ٢٨٧٠ سنة ١٩٧٥ مدني كلي شمال القاهرة بطلب الحكم له بقيمة السمسة المستحقة مقابل جهوده التي بذلها في إتمام بيع العمارة — الواقعة بها عين النزاع — من مالكيها إليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق والتفت عن الرد على دفاعه مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه " لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن المنعومة

بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل " يدل على أن المناطق في عدم سريان أحكام الباب الأول - في شأن إيجار الأماكن - من هذا القانون وطبقا للنص سالف الذكر هو ثبوت أن تكون السكنى مردها إلى رابطة العمل بين مالك العين - أو القائم عليها - وبين المرخص له بالسكنى فيها بسبب هذه الرابطة ، فإذا انتفت تلك العلاقة ولم يثبت أن سكنى المكان كانت بسبب العمل ، حق لمن يدعيها أن يتمسك بالحماية التي أسبغها المشرع على المستأجرين للأماكن السكنية بتدخله بالقوانين الاستثنائية التي أصدرها في شأن تنظيم العلاقة بينهم وبين المؤجرين لهم . ولما كان البين من مطالعة المستندات التي قدمها الطاعن إلى محكمة الموضوع - والمرفقة بأوراق الطعن - ونمساك بدلائلها ومنها عقدا الإيجار المؤرخان ١٩٥٤/١٢/١ و ١٩٦٥/٣/١ وإيصالات سداد أجرة العين الصادرة من المالكين السابقين للعمارة الكائنة بها شقة النزاع أن سكناه بها لا تتصل بما كان يؤديه للمالكين السابقين للعقار من خدمات ، وكان الحكم المطعون قد التفت عن دلالة تلك المستندات ، مع أنه لو عنى بجنتها ومحض الدفاع المؤسس عليها لتغير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قد شابه القصور الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه .

وحيث أنه لما كان المطعون عليه قد أسس دعواه التي أقامها أمام محكمة الدرجة الأولى على الطاعن كان يشغل عين النزاع بسبب عمله كإداري للعقار الكائن به غرفتي النزاع ، وكان قد اتضح من المستندات السالف الإشارة إليها أن سكناه بهما إنما تستند على علاقة إيجارية بموجب عقد الإيجار سالف الذكر ، الأمر الذي أيده بإيصالات أداء الأجرة الشهرية للمالكين للعقار ، وكان عقد الإيجار سند الطاعن ممزدا بحكم القانون لمسدة غير محددة ، لما كان ذلك فإن دعوى المطعون عليه بطلب إخلاء الطاعن تكون باطلة عن السند ويتعين الحكم برفضها .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أحمد ، فؤاد عيسى مسعد وجهدان
حسين عبد الله .

(١٩٢)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٧ القضائية :

(٢٠١) تأمينات اجتماعية .

(١) التأمين الإضافي المستحق للعامل في حالات العجز الكامل أو الرقاع . تأخير هيئة
التأمينات في صرفه له . أنزه . التزامها بدفع ١٪ من قيمته عن كل يوم تأخير .
ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم انتصار هذا الجزء على التأخر في صرف المعاشات وتمريض
الدفعة الواحدة .

(٢) التزام هيئة التأمينات بسداد ١٪ من قيمة مستحقات العامل عند التأخير في صرفها إليه .
للفرض منه . تقاضاه من تاريخ استيفاء مستندات الصرف .

١ - مفاد نص المائتين ٨٧ ، ٨٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن التأمين الإضافي عبارة عن مبلغ يتمدى بصرف
دفعة واحدة إلى المؤمن عليه أو المستحق عنه في حالات العجز الكامل
أو الوفاة بالشروط التي عينها القانون ، ويكون معادلاً لنسبة من متوسط
الأجر السنوى المشار إليه في المادة ٨١ تبعا للسن ووفقا للجدول رقم ٤
المرفق للقانون مع زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور بواقع ٥٠٪
من قيمتها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل ، ويعتبر

بهذه المثابة تعويضاً قصد منه المشرع مساعدة المؤمن عليه وأسرته بسبب انتهاء خدمته قبل سن التقاعد ومعالجة الآثار الناجمة عن الوفاة أو العجز الكامل قبل هذه السن ، وكانت عبارة ” المعاشات أو التعويضات ” قد وردت في نص المادة ٩٥ من ذات القانون بصيغة عامة مطلقة فتشمل تبعاً للتأمين الإضافي باعتباره تعويضاً يتمين صرفه في المواعيد المقررة بالمادة المشار إليها وإلا التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعه مضافاً إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين هذه المستندات المطلوبة منه ، فإن القول بقصر مدلول عبارة ” المعاشات أو التعويضات ” على المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة دون هذا التأمين الإضافي يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً له ومعه بغير مخصص وهو لا يجوز .

٢ — مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه إذا استحق المؤمن عليه أو المستحق معاشاً أو تعويضاً تعين على الهيئة صرف استحقاقه له خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بمسنداته ، فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه أو المستحق مطالبتها به مضافاً إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أو المستحق أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبالغه فلا تقدر إن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن مادعا الشارع إلى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه أو المستحق هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها المسالها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم ولهذا فقد ألزم الهيئة بإداء التعويض الإضافي الذي يقع عليها بناء على طلب صاحب الشأن بجزاء مالي إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ويسرى هذا التعويض من تاريخ استيفاء هذه المستندات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدها أقامت عن نفسها وبصفتها وصية
على أولادها قصر المرحوم الدعوى رقم ٩١٠ سنة ١٩٧٣ عمال
كلى الاسكندرية على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وطلبت
الحكم بالزامها بأن تؤدى إليها مبلغ ٢١٠٠ ج و ٧٣٥ م قيمة التعويض عن التأخير
فى صرف التأمين الإضافى المقضى به بالحكم رقم ١٠٦٩ سنة ٢٥ ق الاسكندرية
عن المدة من ١٩٧٢/١١/٢٨ الى ١٩٧٣/٦/٣٠ وما يستجد بواقع ١٠ ج و ٧٧٣ م
يومية حتى تمام صرف التأمين ، وفالت بيانا لدعواها أن محكمة استئناف
الاسكندرية قضت فى ١٩٧٣/٦/١٣ فى الاستئناف رقم ١٠٦٩ سنة ٢٥ ق
بالزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع لها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها
قصر المرحوم مبلغ ١٠٧٧ ج و ٣٠٠ م قيمة التأمين الإضافى
المستحق لها عن وفاة مورثها ، وقد تقدمت بالصورة التنفيذية لهذا الحكم
الى الطاعنة فى ١٩٧٣/٦/٢٥ وإذ كان التأمين الإضافى المشار إليه يستحق
العرف اعتبارا من ١٩٧٢/١١/٢٨ بعد صدور الحكم النهائى رقم ٥٩٣
سنة ١٩٦٦ عمال جزئى الاسكندرية بتحديد أجر مورثها بمبلغ ٤٥ ج شهريا
وبتقديمها الاستثمارين رقمى ٦٤١ تأمينات للهيئة فى هذا التاريخ حال نظرو
الاستئناف رقم ١٠٦٩ سنة ٢٥ ق الاسكندرية وتستحق من هذا التاريخ
تعويضا عن التأخير فى صرف هذا التأمين واقع ١ / من قيمته عن كل
يوم تأخير حتى تمام السداد طبقا للسادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فقد أقامت الدعوى بطلباتها الدالفة البيان

وبجلسة ١٩٧٣/١١/٤ قررت الطاعة أن المطعون ضدها نفذت في ١٩٧٣/٨/١ الحكم الصادر لصالحها بمبلغ التأمين الإضافي وعدلت المطعون ضدها طلباتها في مواجهة الطاعة إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٢٣٤ ج و ٦٩٨ م قيمة التعويض عن التأخير في صرف التأمين الإضافي عن المدة من ١٩٧٢/١١/٢٨ إلى ١٩٧٣/٧/٣١ واقع ١ / من قيمة هذا التأمين عن كل يوم تأخير .
وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم مبلغ ٣٩٨ ج و ٦٠١ م استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٩٥ سنة ٣٠ ق وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص الوجه الرابع من السبب الثاني للطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحسدت لنظره جلسة ١٩٨٠ / ٢ / ٣ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنمي بالسبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنه وفقا لما تنص عليه المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن التعويض عن التأخير في صرف المستحقات مقصور على حالة التأخير في صرف المعاشات أو التعويضات ، ومن ثم فلا محل لأعمال حكم هذا النص في حالة التأخير في صرف التأمين الإضافي المقرر بالمادة ٨٧ من هذا القانون ، وقد تمسكت الطاعة في مذكرة دفاعها المقدمة لمحكمة الاستئناف بهذا الدفاع إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن دفاعها وقضى بما يخالفه مؤيدا قضاء محكمة أول درجة بإلزام الطاعة بأداء التعويض عن التأخير في صرف التأمين الإضافي استنادا إلى المادة ٩٥ المشار إليها بما يعيبه فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أن "تلتزم الهيئة بأداء مبلغ التأمين الإضافى إلى المؤمن عليه وفقا لأحكام هذا القانون أو المستحقين عنه فى الحالتين الآتيتين (أولا) عجز المؤمن عليه عجزا كاملا . (ثانيا) وفاة المؤمن عليه . ويؤدى مبلغ التأمين الإضافى فى هذه الحالة إلى ورثته الشرعيين ما لم يكن قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدى مبلغ التأمين الإضافى إليهم . ويشترط لاستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه لمبلغ التأمين الإضافى ما يأتى (١) أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ثلاثة اشتراكات شهرية منصلة أو ستة اشتراكات شهرية متقطعة ، ويستثنى من هذا الشرط المؤمن عليهم المشار إليهم فى الفقرة الثالثة من المادة ٧٦ من هذا القانون ، كما لا يسرى هذا الشرط فى الحالات التى يكون فيها العجز الكامل أو الوفاة ناشئا عن إصابة عمل (ب) أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه" ، كما تنص المادة ٨٨ من هذا القانون على أن "يكون مبلغ التأمين الإضافى الذى تؤديه الهيئة طبقا للمادة السابقة معادلا لنسبة من متوسط الأجر السنوى المشار إليه فى المادة (٨١) تبعا للسن وذلك وفقا للجدول رقم (٤) المرافق وتزاد النسب الواردة فى الجدول المذكور بواقع ٥٠ ٪ من قيمتها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل" مما مفاده أن التأمين الإضافى عبارة عن مبلغ نقدى يصرف دفعة واحدة إلى المؤمن عليه أو المستحق عنه فى حالات العجز الكامل أو الوفاة بالشروط التى عينها القانون ، ويكون معادلا لنسبة من متوسط الأجر العفوى المشار إليه فى المادة ٨١ تبعا للسن ووفقا للجدول رقم ٤ المرافق للقانون مع زيادة النسب الواردة فى الجدول المذكور بواقع ٥٠ ٪ من قيمتها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل ، ويعتبر بهذه المثابة تعويضا قصدا منه المشرع مساعدا للمؤمن عليه وأسرته بسبب انتهاء خدمته قبل سن التقاعد ومعالجة الآثار الناجمة عن الوفاة أو العجز الكامل قبل هذه السن ، وكانت عبارة "المعاشات

أو التعويضات " قد وردت في نص المادة ٩٥ من ذات القانون بصفة عامة مطلقة فتشمل تبعاً التأمين الإضافي باعتباره تعويضاً يتعين صرفه في المواعيد المقررة بالمادة المشار إليها وإلا التزمت الهيئة بناءً على طلب صاحب الشأن بدفعه مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه ، فإن القول بقصر مداول عبارة المعاشات أو التعويضات على المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة دون هذا التأمين الإضافي يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز ، لما كان ما تقدم . فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى تطبيق نص المادة ٩٥ في شأن التزام الهيئة الطاعنة بدفع التعويض عن التأخير في صرف المبالغ المستحقة معاشاً أو تعويضاً عن المواعيد المقررة لها على حالة التأخير في صرف التأمين الإضافي والتفت عن دواعي الطاعنة في هذا الشأن ، لا يكون قد خالف القانون . ويكون النعي عليه في هذا الخصوص ولا أساس له .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأوجه من الثاني إلى الرابع من السبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وتقول في الوجه الثاني من هذا السبب بياناً لذلك أن مناط تقرير الجراء المالي بنسبة ١٪ عن كل يوم تأخير طبقاً للمادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن يحدث التأخير من جانب الهيئة بعد استيفاء المؤمن عليه أو المستحق المستندات التي حددها قرار وزير العمل رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بينها القرار الصادر بتعيين الوصي في حالة ما إذا كان من بين المستحقين قصر ، وأنه لما كانت المطعون ضدها لم تقدم للهيئة بالقرار الصادر بتعيينها وصية فإن مستنداتها لا تكون مستوفاة وبالتالي فلا يجوز أعمال نص المادة ٩٥ السالفة الذكر على الطاعنة للتأخر في صرف التعويض الإضافي لعدم استيفاء شرطه . وتقول في الوجه الثالث من سبب الطعن أن المشرع وقد أمهل الهيئة مدة أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحق طلب الصرف مشفوعاً بالمستندات لتقوم بصرف المعاش أو التعويض خلالها ، فإن الهيئة لا تعتبر متأخرة في الصرف وبالتالي لا يستحق التعويض المالي بنسبة ١٪ ، وأنه

لما كانت المطعون ضدها قد قدمت مستنداتها للهيئة في ١٩٧٣/٦/٢٥ وصرفت التأمين الاضافي في ١٩٧٣/٨/١ فان نسبة الواحد في المائة المنصوص عليها في المادة ٩٥ المشار إليها لا تستحق إلا من اليوم التالي لانقضاء الأربعة أسابيع اللاحقة لذلك التاريخ والتي تنتهي في ١٩٧٣/٧/٢٣ أي لا تستحق إلا من ١٩٧٣/٧/٢٤ وحتى ١٩٧٣/٧/٣١ ولمدة ثمانية أيام فقط ، وتقول الطاعنة في الوجه الرابع والأخير من هذا السبب أنه يفرض حساب مدة التأخير اعتباراً من تاريخ تقديم المطعون ضدها صورة الحكم التنفيذية للهيئة في ١٩٧٣/٦/٢٥ فإن الواقعة المنشئة للاستحقاق وهي التأخير في الصرف لا تتحقق إلا من اليوم التالي لتقديم صورة الحكم التنفيذية أي اعتباراً من ١٩٧٣/٦/٢٦ وحتى ١٩٧٣/٧/٣١ فلا يدخل في حسابها اليوم الذي استوفيت فيه مستندات الصرف وبالتالي تكون جملة الأيام التي يستحق عنها نسبة الواحد في المائة هي سنة وثلاثون يوماً فقط ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في مقام احتيفاء مستندات الصرف بصورة الحكم الصادر بتقرير التأمين الإضافي للمطعون ضدها كبديل عن قرار الوصاية ، وأجرى حساب مدة التأخير التي يستحق عنها التعويض من ١٩٧٣/٦/٢٥ تاريخ تقديم المطعون ضدها إلى الطاعنة الصورة التنفيذية للحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٦٩ سنة ٢٥ ق الاسكندرية لا من اليوم التالي لانقضاء الأربعة أسابيع التالية لتاريخ تقديم المستندات الصرف كما أجرى حساب أيام التأخير في الصرف بدءاً من تاريخ تقديم صورة الحكم إلى الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك لأنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أثبت في أسبابه وفي خصوص تقريره باستيفاء المطعون ضدها تقديم المستندات المطلوبة منها قوله أنها قامت في ١٩٧٣/٦/٢٥ بتسليم الطاعنة الصورة التنفيذية للحكم الصادر لصالحها في الاستئناف

رقم ١٠٦٩ سنة ٢٥ ق الاسكندرية بالزام الطاعنة بأن تدفع لها من نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم مبلغ ١٠٧٧ ج و ٣٠٠ م قيمة التأمين الإضافي المستحق لها بسبب وفاة مورثها ، وكان هذا الذي أثبتته الحكم كافيًا في التدليل على استيفاء المطعون ضدها المستندات المطلوبة وأمرها ما يقطع بكونها وصية على قصر المرحوم لما كان ذلك ، وكان ما تنص عليه المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أنه على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبًا بذلك مشفوعًا بكافة المستندات المطلوبة منه . فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لما التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافًا إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه ، مما مفاده أنه إذا استحق المؤمن عليه أو المستحق معاشًا أو تعويضًا تعين على الهيئة صرف استحقاقه له خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه إليها بطالب الصرف مؤيدًا بمستنداته ، فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه أو المستحق مطالبتها به مضافًا إليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارًا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أو المستحق أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر إن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن مادها الشارع إلى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه أو للمستحق هو رغبته الأكيدة في مرمة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم ، ولهذا فقد ألزم الهيئة بأداء التعويض الإضافي الذي يوقع عليها بناء على طلب صاحب

الشان بحزاء مالی إن هی تراحت فی الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ويسرى هذا التعويض من تاريخ استيفاء هذه المستندات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اترم هذا النظر وقضى للمطعون ضدها بالتعويض الاضافى بواقع ۱ ٪ من قيمة التأمين الاضافى المحكوم لها به اعتبارا من ۱۹۷۳/۶/۲۵ تاريخ استيفائها المستندات المطلوبة وفق ما تنص عليه المادة ۹۵ المشار اليها فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذه الأوجه على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المنشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أسعد وفهمي
عوض محمد .

(١٩٣)

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ القضائية :

عمل . عقد " إنتهاء عقد العمل " .

العجز المبرر لإنهاء عقد العمل هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان العامل
قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير . عدم التزام رب العمل بإسناد عمل آخر إليه تنفيذا
لتوجيه الأطباء .

— إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن ينتهي عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن
تأدية عمله وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات
العمل " وكان المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل
المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرضى ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال
أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا كاملا بل يكفي
أن يكون غير قادر على أداء ذات العمل المتفق عليه ، ولا يلتزم رب العمل
بإسناد عمل آخر إليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في
قضائه على أن رفض الطاءنة إسناد عمل خفيف إلى المطعون ضده غير العمل
المتفق عليه ، تنفيذا لتوصية الأطباء بمتبر خطا فلتزم الطاءنة بالتمريض عما
يكون قد نتج عنه من ضرر ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة — الدعوى
رقم ١٧٨٧ لسنة ٧٣ عمال كلى جنوب القاهرة — وطلب الحكم بإلزامها بأن
تؤدى إليه مبلغ عشرة آلاف جنيه وقال بجانا لها أنه بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٧
التحق بالعمل لدى الطاعنة فى وظيفة كاتب وأنه فى عام ١٩٦١ أصيب بمرض
فى عينيه وبعرض أمره على طبيب الطاعنة أوصى له بعمل خفيف ، وبتاريخ
٢٢/٩/١٩٦٥ قرر الطبيب أن يعمل نصف يوم فقط إلا أن الطاعنة لم تأخذ
بهذه التوصية فطلب عرض حالته على القومسيون الطبى لهيئة التأمينات الاجتماعية
الذى قرر عجزه الكامل المستديم عن العمل ، وفى ٥/١١/١٩٧٣ قررت الطاعنة
إنهاء خدمته فأصيب نتيجة لذلك بأضرار مادية وأدبية قدرها بمبلغ عشرة آلاف
جنيه وهو ما أقام به دعواه ، وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٤ قضت المحكمة بنسب
الطبيب الشرعى لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الطبيب
تقريره حكمت فى ٢٤/١٢/١٩٧٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء
بمنطوق حكمها ، وبعد أن تم إجراء التحقيق قضت فى ١٠/٦/١٩٧٨ برفض
الدعوى — استأنف المأهون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد
الاستئناف برقم ١١٤١ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٩ قضت
المحكمة بإلغاء الحكم الاستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى إلى المطعون ضده مبلغ
٢٥٠٠ جنيه طمنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فخلدت
لنظره جلسة ١٠/٢/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسببين الثاني والثالث من أسباب الطعن مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على وقوع خطأ منها في حق المطعون ضده يتمثل في عدم تنفيذها توصية الطبيب بإسناد عمل خفيف له يناسب حالته الصحية مما أدى به إلى عجز كامل في قوة إبصاره ، في حين أن الثابت من التقارير الطبية وأقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق أمام محكمة أول درجة أن المطعون ضده كان مصابا بحالة مرضية سابقة في عينيه هي التي أدت إلى فقد بصره بما ينتفى معه قيام ركن الخطأ في جانبها ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ما يخالف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن ينتهي عقد العمل بوفاة العامل أو بمجزئه عن تأدية عمله وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل وكان المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا عجزا كاملا بل يكفي أن يكون غير قادر على أداء ذات العمل المتفق عليه ، ولا يلتزم رب العمل بإسناد عمل آخر إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن رفض الطاعنة إسناد عمل خفيف إلى المطعون ضده غير العمل المتفق عليه ، تنفيذا لتوصية الأطباء يعتبر خطأ تلزم الطاعنة بالنعويض عما يكون قد نتج عنه من ضرر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١١٤١ لسنة ٩٥ ق القاهرة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المشاورين :
الدكتور محمد عبد الماجد ، حامم المرافى ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حسنى .

(١٩٤)

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ القضائية :

حكم " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . نقض .

فضاء محكمة أول درجة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى جزءاً من المبلغ المطالب به مع إحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة لشيء آخر من الطلبات . استئناف المدعى لهذا الحكم . تأييده استئنافاً . فضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من جانب المدعى . الحكم المطعون فيه برفض بعض الطلبات . في مقابل التنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات .

إذا كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، فإن مفاد ذلك أنه إذا اشتملت الدعوى على عدة طلبات مترددة بين الطرفين وفصات المحكمة فى بعضها وظلت الخصومة مترددة أمام المحكمة فى الطلبات الأخرى فإن حكمها لا يقبل الطعن فيه إلا مع الحكم النهى للخصومة برمتها باستثناء الحالات التى وردتها المادة المشار إليها على سبيل الحصر وقد هدف المشرع من هذا الحظر منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضى ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن انتهى فى طلباته الختامية إلى فسخ عقدى

استغلال العلامة التجارية وإلزام المطعون ضدهما بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ١٠٣٥٠ ج و ٩٥٠ م مقابل استغلال العلامة التجارية وتعويض عدم تنفيذ العقد ومبلغ ٢٨٣ ج قيمة الأوراق التي تسلمها منسبه المطعون ضدهما فإن محكمة أول درجة إذ أجابت الطاعن إلى الشق الأول من طلباته وإلى جزء من الشق الثاني منها — بإلزام المطعون ضدهما بمبلغ ألفي جنيه — وأحالت الدعوى إلى التحقيق بالنسبة للشق الثالث فإن هذا الحكم يكون غير قابل للطعن فيه بالاستئناف على استقلال من الطاعن بالنسبة لما رفض من الشق الثاني من طلباته لأنه لم ينفه الخصومة برمتها ولا يتدرج تحت نطاق الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفه البيان ، إذ الحكم برفض شق من الطلبات الموضوعية ، لا يقبل التنفيذ الجبري . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد أخطأت وقبلت الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وقضت في موضوعه فإن حكمها هذا رغم خطئه ، لا يكون بدوره منهيًا للخصومة برمتها ومن ثم لا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد حسم الخصومة كلها إذ لا ينهض خطأ محكمة الاستئناف مبررا لتجاريها محكمة النقض في ذلك الخطأ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن بالقدر اللازم للفصل فيه — تتحصل في أن الطاعن أقام الدوى رقم ١١٤٩ لسنة ١٩٦٨ تجارى كلى الإسكندرية على المطعون ضدهما انتهى فيها إلى طلب الحكم بفسخ عقدى استغلال العلامة التجارية لشركة — المحورين في ١٩٣٧/٨/٣٠ و ١٩٦٧/٦/٢٢ لإخلال المطعون ضدهما في تنفيذهما وإلزامهما بأن يدفعوا متضامنين ١٠٣٥٠ ج و ٩٥٠ م مقابل استغلال العامة التجارية من السنوات من ١٩٦٧ — ١٩٦٩ والتعويض ومبلغ ٢٨٣ ج قيمة الأوراق الخاضعة

بالعلامة التجارية المشار إليها المسماة إليهما . وبعد أن قررت محكمة الإسكندرية الابتدائية نذب خبير في الدعوى وقدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ (أولا) بالنسبة لطلب فرق استغلال العلامة التجارية من السنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ برفضه . (ثانيا) بفسخ عقدي الاستغلال المؤرخين في ١٩٣٧، ٨/٣٠ ، ١٩٦٧/٦/٢٢ وألزمت المطعون ضدهما بأن يؤديا للطاعن مبلغ وقدره ألفى جنيه . (ثالثا) بالنسبة لطلب مبلغ ٢٨٣ ج تحديد جلسة للتحقيق . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٠٠ سنة ٢٨ ق كما استأنفه المطعون ضدهما وقيد استئنافهما برقم ٣٠٩ سنة ٢٨ ق وبعد أن قررت محكمة استئناف الإسكندرية ضم الاستئنافين قضت بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بعدم جواز الطعن إعمالا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن دفع النيابة العامة بعدم جواز الطعن في عمله ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة وقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، فإن مفاد ذلك أنه إذا اشتملت الدعوى على عدة طلبات مرددة بين الطرفين وفصلت المحكمة في بعضها ، وظلت الخصومة مرددة أمام المحكمة في الطلبات الأخرى فإن حكمها لا يقبل الطعن فيه إلا مع الحكم المنهي للخصومة برمتها باستثناء الحالات التي عدتها المادة المشار إليها على سبيل الحصر وقد هدف المشرع من هذا الحظر منع تنطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويض الفصل في موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضي ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن انتهى في طلباته الختامية إلى فسخ عقدي استغلال العلامة التجارية وإلزام المطعور . ضدهما بأن يدفعوا متضامين مبلغ ١٠٣٥٠ ج و ٩٥٠ م مقابل استغلال العلامة التجارية وتعويض من عدم تنفيذ العقد ومبلغ ٢٨٣ ج

قيمة الأوراق التي تسلمها منه المطعون ضدها فإن محكمة أول درجة إذ أجابت الطاعن إلى الشق الأول من طلباته وإلى جزء من الشق الثاني منها وأحالت الدعوى إلى التحقيق بالنسبة للشق الثالث فإن هذا الحكم يكون غير قابل للطعن فيه بالاستئناف على استقـلال بالنسبة لما رفض من الشق الثاني من طلباته لأنه لم يـنه الخصومة برمتها ولا يندرج تحت نطاق الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفـة البيان إذ الحكم برفض شق من الطلبات الموضوعية لا يقبل التنفيذ الجبري . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد أخطأت وقبلت الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وقضت في موضوعه فإن حكمها هذا رغم خطئه — لا يكون — بدوره منبها للخصومة برمتها ومن ثم لا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد حسم الخصومة كلها ، إذ لا ينهض خطأ محكمة الاستئناف مبررا لتجاربها محكمة النقض في ذلك الخطأ . لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى القفى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين ، الدكتور محمد عبد المجيد ، حاتم الراعي ، السيد عبد الباقي
والدكتور أحمد حسني .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ القضائية :

إلتماس . إعادة النظر .

أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بالإلتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .
الإلتشاء . توافر حالة من حالات عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين أصدروا الحكم .
م . ١٤٧ مرافعات .

إنه وإن كان إلتماس إعادة النظر يتبرر طريقا غير عادي للطعن في الأحكام
الصادرة بصحة إنتهائية في الحالات التي حددتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات
على سبيل الحصر إلا أن النص في المادة ٢٧٢ من القانون المشار إليه على أنه
لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن قد أفاد بأن
المشرع منع الطعن في أحكام هذه المحكمة بأي طريق من طرق الطعن عادية
أو غير عادية باعتبارها نهاية المطاف في الخصومة . وقد ورد هذا الحظر المطلق
مؤكدًا لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق
والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض بقولها ” لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض الغيابية ،
ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق إلتماس إعادة النظر “ . لما كان ذلك فإن
إلتماس إعادة النظر الذي أقامته الشركة الملتزمة في الحكم الصادر من محكمة

النقض بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٧ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق يكون غير جائز (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من أوراق هذا الطعن وبالقدر اللازم
للفصل فيه — تتحصل في أن المطعون ضده الأول كان قد طعن بطريق النقض
في الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٧ في
الاستئناف رقم ١٨٤ لسنة ٣٢ ق وقيد طعنه برقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق وتضمنت
صحيفة الطعن طلبا مؤقتا بوقف تنفيذ الحكم المشار اليه - وبتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧
أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا ريثما يفصل في موضوع
الطعن ، فأقامت الشركة الطاعنة طعنها الحالي بالتماس إعادة النظر في حكم محكمة
النقض سالف الذكر وإلغاءه مع ما ترتب عليه من آثار والأمر باستمرار تنفيذ
حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه بالنقض . دفع المطعون ضده الأول بعدم
جواز التماس إعادة النظر في أحكام محكمة النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبليت فيها الرأي بعدم قبول الطعن — وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة
مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الأول ومن النيابة العامة أن
المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه لا يجوز الطعن في أحكام
محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن فقد دلت على أن المشرع منع الطعن
في أحكام محكمة النقض بجميع طرق الطعن العادية وغير عادية ، ولم يستثن من هذا

(١) نقض ١١/٦/١٩٧٠ بمجموعة المكاتب الفنى — السنة ٢١ ص ١٠٣١ .

الأصل إلا ما نصت عليه المادة ١٤٧ مرافعات في فقرتها الثانية من جواز الطعن ببطـلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه وإن كان التماس إعادة النظر يعتبر طريقا غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الحالات التي مدتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر إلا أن النص في المادة ٢٧٢ من القانون المشار إليه على أنه لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن قد أفاد بأن المشرع منع الطعن في أحكام هذه المحكمة بأي طريق من طرق الطعن عادية أو غير عادية باعتبارها نهاية المطاف في الخصومة . وقد ورد هذا الحظر المطلق مؤكدا لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بقولها : " لا يجوز المعارضه في أحكام محكمة النقض الغيابية ، ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر .

لما كان ذلك فإن التماس إعادة النظر الذي أقامته الشركة الملتزمة في الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ يكون غير جائز .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، مصطفى قرطام ، عبد الحميد المنفلوطي وجمال الدين أنس .

(١٩٦)

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٧ القضائية :

بيع . شفعة . صورية .

التمن الواجب على الشفيع إيداعه خزينة المحكمة هو الثمن الحقيقي م ٢/١٩٤٢ مدني اشترط
إيداع الثمن المسمى بالعقد ولو كان صوريا ، لأجل له .

تنص المادة ٢/١٩٤٢ من القانون المدني على أن ” وخلال ثلاثين يوما على
الأكثر من تاريخ هذا الإعلان (إعلان الرغبة) يجب أن يودع خزينة المحكمة
الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن
يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة “ ، فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد
على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة . ولما كان هذا النص صريحا
في أن ما يجب إيداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، فإن اشترط
إيداع الثمن المسمى في العقد ولو كان صوريا يمد قيدا لا يحتمله النص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٧٥ مدني كلي بورسعيد ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني للحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الحصة المبيعة من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن وقدرها $\frac{٨}{١١}$ من ٢٤ على الشيوع في المنزل الموضح بالصحيفة لقاء الثمن المودع وقدره ١٢٠٠ وتسليم هذه الحصة إليها ، لأنها شريكة في الشيوع في هذا المنزل . دفع الطاعن بسقوط الحق في الشفعة لأن المطعون عليها الأولى لم تودع الثمن قبل رفع الدعوى ، ولأن الثمن الذي أودعته أقل من الثمن المسمى في العقد المشهر والذي كان يجب عليها إيداعه حتى ولو ادمت صورته . وفي ١٩٧٥/١١/٢١ رفضت المحكمة هذا الدفع وحكمت للمدعية بطلباتها . استأنف الطاعن والمطعون عليه الثاني هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٩٧٥ ق الإسماعيلية (مأمورية بورسعيد) . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة خدعت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الشفعة عملاً بنص المادة ٩٤٢/٢ من القانون المدني ، والتي تستلزم لقبول دعوى الشفعة أن يودع الشفيع الثمن المسمى في العقد ولو ادعى صورته على أن يثبت بعد ذلك الثمن الحقيقي الذي يقضى له بالشفعة مقابله ، كما تستلزم أن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى ، ولما كان الثابت أن الشفيع لم تودع الثمن المسمى في العقد المشهر والذي استمدت منه علمها بالبيع وقدره ٢٥٠٠ ج وإنما أودعت الثمن الذي ذكر في طلب شهر العقد وقدره ١٢٠٠ ج والذي لم يقصد به إلا التخفيف من رسم التسجيل ، كما أنها لم تودع هذا الثمن إلا بعد رفع الدعوى بدليل عدم ذكر رقم يومية إيداعه بصحيفة الدعوى

وترك مكان هذا الرقم شاغرا إلى أن تم إعلان الصحيفة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بقبول دعوى الشفعة ودون أن يتحقق من الثمن الحقيقي ومن وقت إيداعه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني تنص على أن " وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان (إعلان الرغبة) يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حتى الأخذ بالشفعة " . ولما كان هذا النص صريحا في أن ما يجب إيداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، فإن اشتراط إيداع الثمن المسمى في العقد ولو كان صوريا بعد قيده لا يخله النص ، ولما كان استخلاص الثمن الحقيقي ووقت إيداعه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد قرر أن المدعى عليهما الأول والثاني ذكرا ثمنيا للصفقة المشفوع فيها مرة ١٢٠٠ وذلك في الطلب المقيد تحت رقم ١٠١ في ١٩٧٤/٥/٢٣ ومرة أخرى ذكرا نفس الثمن في الطلب الرقم ٥٤ في ١٩٧٥/٢/٣ — ما يوحى بأن هذا الثمن الظاهر هو الثمن الواجب على المدعية إيداعه على ذمة دعوى الشفعة دون الثمن الذي ذكره المدعى عليهما في العقد الذي سجل وقدره ٢٥٠ ج الأمر الذي ينبئ عن أنهما قصدا إلى رفع الثمن بغية الوصول إلى تعجيز المدعية عن ولوج دعوى الشفعة ، وأن الثابت أن الإيداع قد سبق رفع الدعوى بدليل الأسبقية في الإيصال الدال على الإيداع وإيصال سداد الرسم . وكان هذا الذي أورده الحكم سائغا ويكفي لحمل ما انتهى إليه من أن الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع هو ١٢٠٠ وأن إيداعه خزانة المحكمة تم قبل رفع الدعوى ، إذ كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وفساد في الاستدلال والقصور يكون على غير أساس .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
للسادة المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وإبراهيم
محمد فراج .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" .

(٢٤١) إثبات "البينة" . أحوال شخصية "التطبيق للضرر" .

(١) . دعوى تنعيق للضرر . وجوب الرجوع في إثباتها إلى أرجح الأقوال
في المذهب الحنفي . إثبات الضرر بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين .

(٢) طلب الزوجة التطليق للضرر . تحقق الضرر بالإبذاء المتعمد بالقرل أو للفعل
أو هجر الزوج زوجته .

١ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن المادة السادسة من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية وأن
استمدت أحكامها فيما يتعلق بدعوى التطليق للضرر من مذهب الإمام مالك
إلا أنها إذ لم تتضمن قواعد خاصة بطرق إثبات عناصرها فيتعين الرجوع في
شأنها إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ومن ثم يتعين لثبوت الضرر
الموجب للتطليق قيام البينة عليه من رجلين أو رجل وامرأتين .

٢ — الممول عليه في مذهب المالكية المتخذ مصدرا تشرعيا لنقص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية ، أنه يجوز للزوجة أن تطلب التفريق إذا ضارها الزوج بأى نوع من أنواع الإيذاء المتعمد سواء كان إيجابيا كالتعدي بالقول أو بالفعل أو سلبيا كهجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية ، ومن ثم فإن ثبوت واقعة هجر الطاعن لزوجته المظعون ضدها في الفراش تكفى وحدها للحكم بالتفريق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المظعون فيه وبقى أوراق الطعن — تتحصل فى أن المظعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية كلى جنوب القاهرة ضد زوجها الطاعن ، بطلب الحكم بتطليقها عليه طلقه بآئنة وأمره بعدم التعرض لها فى أمور الزوجية ، وقالت شرحا لها إنهما تزوجا فى ١٩٦٢/٦/٢٨ ولاتزال على عصمته وفى طاعته ، إلا أنه أساء إليها بسبب مرضه العسير الذى أخرجه عن حد الاعتدال ، فأخذ يسبها ويضربها دون سبب وتكرر منه هذا التعدي وأدى به الحال إلى عدم قدرته على إتيانها فامتن فى إيدائها وأصبح استمرار الحياة بينهما أمرا مستحيلا ، وبعد إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المظعون ضدها إمارة الطاعن وإضراره بها وسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة فى ١٩٧٦/٢/٢٦ بتطليق المظعون ضدها على الطاعن طلاقه بآئنة ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٧/١/١٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،

وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، و بعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت لنظره جلسة التزمّت النيابة فيها رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن المذهب المالكي هو المصدر التشريعي لدعوى الطلاق للضرر فلا مجال لإخضاع الشهادة فيها للمذهب الحنفي ، في حين أن المقرر أن هذه الشهادة يحكمها راجع القول من مذهب أبي حنيفة . (وثانيهما) أن الحكم أقيم على سند من واقعة التعدي بالضرب التي شهد بها الشاهد الأول من شاهدي المطعون ضدها ، في حين أنها أقرت في دعواها باستمرارها في معاشرته لمدة عشر سنوات تالية لهذه الواقعة مما يقتضي به شرط استعالة العشرة الواجب توافره طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فضلا عن أن شهادته سماعية فلا تقبل شرعا ، ثم إن الشاهد الثاني لم يشهد بذات الواقعة فلا يتوافق في الشهادة المقدمة النصاب الشرعي .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية وإن استمدت أحكامها فيما يتعلق بدعوى التطليق للضرر من مذهب الإمام مالك ، إلا أنها إذ لم تتضمن قواعد خاصة بطرق إثبات عناصرها فيتعين الرجوع في شأنها إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملا بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ومن ثم يتعين لثبوت الضرر الموجب للتطليق قيام البيئة عليه من رجلين أو رجل وامرأتين . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يؤسس قضاءه بالتطليق على مجرد ثبوت تعدي الطاعن على زوجته المطعون ضدها بالضرب ، بل استند أيضا إلى ثبوت هجره إياها في المضجع وهو ما قامت عليه البيئة من رجلين وساهمت في خصوصه من أية مطاعن ، وكان المعول عليه في مذهب المالكية المتخذ مصدرا تشريعا لنص المادة السادسة

من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مالف الإشارة ، أنه يجوز للزوجة أن تطلب التفريق إذا ضارها الزوج بأى نوع من أنواع الإيذاء المتعمد سواء كان إيجابيا كالتعمد بالقول أو الفعل أو سلبيا كهجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية ، فإن ثبت واقعة هجر الطاعن لزوجته المطعون ضدها فى الفراش تكفى وحدها للحكم بالتفريق ، وإذ توافرت للبيئة المقدمة عليها شروط قبولها شرعا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من تفريق بين الزوجين لهذا السبب ، ويكون النعى عليه فيما جاوز ذلك وما أورده من قرارات قانونية خاطئة بشأن القواعد الواجب الرجوع إليها فى شأن إثبات الضرر الموجب للتطبيق ، غير منتج .

ولما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب نائب رئيس المحكمة ، ومضرة السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوى ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منبر
ومصطفى رزق دارد .

(١٩٨)

الطعن رقم ٣٧ / ٣٨ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" :

إرث . استئناف . حكم . نقض .

إقامة كل من الخصمين دعوى بإثبات وراثته . انقضاء رفض الدعوى الأولى وفي الدعوى
المنظمة بثبوت النسب مع إحالتها للتحقيق لإثبات أن ادعى هو الوارث الوحيد . تأييده
استئنافا . قضاء غير منه لخصومة . عدم جواز اللعن فيه بطريق النقض استئنافا . م ٢١٢
مرافعات .

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة أمرت بضم
الدعوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١ كلى أحوال شخصية الاسكندرية "نفس" إلى
الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية الاسكندرية "نفس"
ليصدر فيها حكم واحد ، وإذ كان المدعى فى كل يدعى وراثته للتوفاة دون
خصمه ، فالطلب فى أحدها يعتبر الوجه الآخر للطلب فى الأخرى ودفاع فيها ،
بحيث يكون الحكم بالطلبات فى أحدها مؤديا بالضرورة لرفض الطلبات فى الثانية ،
ومن ثم فلاهما تندمجان فتصيحان دعوى واحدة ، وتنفذ دكل منهما استقلالها
وذايتها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى
الاسكندرية قد أقيمت بطلب لإثبات وراثته السيدة ... للرحومة ...
دون شريك لها فى الزكة ، فنقض فيها بعد الضم بثبوت بنوتها للتوفاة وإحالة

الدعوى للتحقيق لتثبت أنها الوارثة الوحيدة لكل التركة ، وكان الحكم المنهى للخصومة في معنى المادة ٢١٢ مرافعات هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى ، فإن المحكمة المطعون فيه وإن صدر برفض الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ أحوال كلى الإسكندرية بعد أن فقدت استقلالها واندمجت في الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى الاسكندرية التي لا زال طلب إثبات وراثته المدعية فيها للمتوفاة دون شريك لها معروضا على محكمة الموضوع ولما تفصل فيه بعد ، فإن الحكم في هذه الدعوى الأخيرة لا يكون منهيها لكل الخصومة ، ويكون الطعن فيه مباشرة وقبل الفصل في الطلب سالف البيان غير جائز عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المرحوم ... مورث الطاعنين في الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق أقام الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ٦٩ كلى أحوال شخصية "نفس" ضد المطعون عليها ... بطاب آيات وفاة المرحومة ... في ١٩/٦/١٩٦٩ وانحصار إرثها فيه وفي المرحومين ... و ... "مورثي المطعون عليهم الثانية والثالثة والخامس" وفي المطعون عليها الأولى دون شريك ولا وارث للمتوفاة سواهم وأمر المطعون عليها الرابعة بتسليمه نصيبه في التركة وبعدم التعرض له فيه . وقال بيانا لها إن المرحومة ... توفيت ولا وارث لها سواها وأولاد خالتها المذكورين ، وقد تقدم بطاب لضبط الإشهاد الشرعي رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٩ وراثات محكمة الرمل الجزئية فتدخلت المطعون عليها الرابعة وطلبت رفضه بزعم أنها ابنة المتوفاة بينما هي لا ترث في التركة بأي سبب من أسباب الإرث وأن المطعون عليها الأولى التي تضع اليد على أعيان التركة

لم تصال به نصيبه فيها . وأقامت الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ كلى أحوال شخصية الإسكندرية ضد السيدة "الطاعنة في الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ ق" وباقي المطعون عليهم فيه ، بطلب إثبات وفاة نفس المتوفاة وانحصار إرثها فيها وحدها دون شريك لها فيه ، وإبطال إعلام الوراثة الصادر للطاعنة المذكورة في المادة ٤٥ وراثات الوايلي . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠ في الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ بثبوت نسب إلى المرحومة وبإعلان إعلام الوراثة الصادر في المادة ٤٥ وراثات الوايلي ، وقبل الفصل في باقي طلباتها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت أنها الوارثة الوحيدة لأمرها ، وفي الدعوى ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ برفضها . استأنفت الطاعنة في الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٨ ق هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية الإسكندرية ، واستأنفت المرحوم بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية الإسكندرية وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت السيدة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٣٨ لسنة ٤٨ ق ، كما طعنت السيدة عن نفسها وبصفتها عليه بذات الطريق وقيد طعنها برقم ٣٧ لسنة ٤٨ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في هذا الطعن أبدت فيه رأى برفضه ، ومذكرة في الطعن الآخر دفعت فيه بعدم جوازه ، وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة أسرت ضمهما وحللت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة أسرت بضم الدعوى ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ إلى الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ ليصدر فيهما حكم واحد ، وإذا كان المدعى في كل يدعى وراثته للمتوفاة دون خصمه ، فالطلب في إحداها يعتبر الوجه الآخر للطلب في الأخرى ودفاع فيها ، بحيث يكون الحكم بالطلبات في إحداها مؤديا بالضرورة لرفض الطلبات في الثانية ، ومن ثم فإنهما تندرجان فتصبحان دعوى واحدة ، وتفقد كل منهما استقلالها وذاتيتها ، لما كان ذلك ، وكانت الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى الإسكندرية قد أقيمت بطلب إثبات وراثة السيدة للمرحومة دون شريك لها في الزكة ، ففرض فيها بعد الضم بثبوت بنوتها للمتوفاة وإحالة الدعوى إلى التحقيق

لثبت أنها الواوثة الوحيدة لكل التركة ، وكان الحكم المنى للخصومة في معنى المادة ٢١٢ مرافعات دو لذي ينتهى به النزاع في كل الطابات التي رفعت بها الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه وإن صدر برنصر الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ بعد أن فقدت استقلالها واندمجت في الدعوى ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ التي لاتزال طالب إثبات وراثية المدعية فيها لالتوفاة دون شريك لها معروضا دلى محكمة الموضوع ولما تفصل فيه بعد ، فإن الحكم في هذه الدعوى الأخيرة لا يكون منها الكل المخصوصة ، ويكون الطعن فيه مباشرة وقبل الفصل في الطاب مانف البيان غير جائز عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعين .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المنشار / حافظ رفق نائب رئيس المحكمة • ومضوية السادة
المنشارين : محمد الخسولي • يوسف أبو زيد • درويش عبد المجيد
ومرت حنورة •

(١٩٩)

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٧٧ القضائية :

(١) استئناف . نقض "السبب الجديد" .

الذي يخالف الاستئناف من نسخة الحكم الابتدائي . • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض . إثبات الحكم الملغى فيه في مدوناته إطلاعه على ذلك الحكم . اعتبار الذي
عاديا عن الدليل .

(٢) أحوال شخصية . "ولاية على المال" . اختصاص .
أهلية . دعوى .

اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مراد الخصاب بين عديم
الأهلية أو ناصها وبين البائب عنهما . مناقشة . قيام السادة أمامها . عدم تقديم
الخصاب إليها . أثره . للناصر عند بلوغه من الرشد من الالتجاء إلى طريق الدعوى العادية
وفقا للنواهد العامة .

(٣ ، ٤) إثبات "اليمين الحاسمة" . محكمة الموضوع .

(٣) اليمين الحاسمة ملك للمدعى . التزام القاضي بإجابة طلب توجيها منى توافرت شروطها
وكان الطالب غير موصف في طلبها . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليمين منى
امتدت لأصحاب حائفة

(٢) إستخلاص المحكمة لكيدبة ايمين بشأن واقعة الوفاء من أن الدعوى ظلت متداولة مدة ١٢ سنة أمام المحكمة دون الإدعاء بحصول هذا الوفاء . لا خطأ .

١ — إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بأن أوراق الدعوى المطروحة عليها خلو من نسخة الحكم الابتدائي فإن ما يشيره من نعي بالبطلان في هذا الصدد يكون قائما على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به أمام محكمة النقض ، وإذا كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت وكان ما تضمنته الورقة المقدمة من الطاعن والتي تحمل إفادة فلم كتاب محكمة الاستئناف فاصرة عن إثبات أن مفردات الدعوى طرحت على المحكمة وفصلت فيها دون أن تكون مشتملة على نسخة رسمية من الحكم الابتدائي ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق ، يكون غير مبول لافتقاره إلى الدليل الذي يدحض ما أثبت به من اطلاع المحكمة على ذلك الحكم المستأنف .

٢ — النص في المصاد ٩٧٠ من قانون المرافعات من أنه إذا انتهت الولاية على المال تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها ، والنص في المصاد ١٠٠٨ من هذا القانون باختصاص المحكمة المنظورة أمامها المصاد دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن النائب أو المدير المؤقت ، مفادهما أن اختصاص الفصل في مسائل الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما معقود للمحكمة المرفوعة إليها مادة الولاية على المال ، وهو اختصاص أصيل تنفرد به ، مانع لأية جهة أخرى من نظره باعتبار أنها أقدر من غيرها من المحاكم على الفصل في حساب الإدارة التي تشرف عليها وتوجهها وفقا للقانون ، إلا أن مناط اختصاصها في هذا الصدد هو أن تكون المادة لا تزال قائمة لديها ، فإذا ما انتهت بانتهاء الولاية على المال أصبح اختصاصها قاصرا على الفصل فيما قدم إليها فعلا من الحساب فإن لم يكن قد قدم لها الحساب فإن ذلك لا يحول دون القاصر الذي بلغ سن الرشد

ورفعت عنه الوصاية والاتجاه إلى طريق الدعوى العادية يسلكه أمام المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات لمطالبة الوصي بتقديم حساب عن وصايته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن الاطلاع على ملف الدعوى رقم أظهر أن الوصي الطاعن لم يقدم لمحكمة الولاية على المال كشوف الحساب منذ بداية سنة ١٩٦٠ وقد أصدرت المحكمة قرارا كلفته فيه بتقديم كشف حساب هذه السنة والسنة التالية ، وإذ لم يقدم الحساب فقد أصدرت قرارا بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٤ بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء تحقيق مع الطاعن لامتناعه عن تسليم المطعون ضده الذي بلغ سن الرشد أمواله بمد رفع الوصاية عنه ، ومن ثم فإن الفترة محل الحساب في الدعوى والتي تبدأ منذ أول عام ١٩٦٠ لحين بلوغ المطعون ضده سن الرشد لم يكن قد قدم عنها حساب فعلا لمحكمة الولاية على المال حتى انتهت الوصاية الأمر الذي ينيط بمحكمة أول درجة اختصاص الفصل فيه (١) .

٣ — النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الإثبات على أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر وللقاض أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها ، مؤداه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اليمين الحاسمة ملك للخصم فيكون على القاض أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب ، وللمحكمة الموضوع السلطة في استخلاص كيدية اليمين على أن تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه .

٤ — إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة في شأن واقعة الوفاء بمبلغ مائة وخمسين جنيها من الدين العالق بذمته على سنده من القول بأن الدهري ظلت متداولة أمام محكمة أول درجة فترة استطلالت اثني عشر عاما دون أن يزعم الطاعن وفاءه بذلك المبلغ الذي

يدعيه وأنه ما استهدف بهذا الطلب استظهارا من ظروف الدعوى وملايساتها سوى الكيد لخصمه وإطالة أمد التقاضي ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا في حدود سلطاته التقديرية لحمل قضائه في استخلاص التعسف المبرر لرفض طاب توجيه اليمين الحاسمة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تفصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٦١ مدني أمام محكمة المنصورة الابتدائية وقال بيانا لها إن مورثه المرحوم توفي في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وخلف تركته أثبت بمحضر حصرها بيان لأعيانها التي تشمل أراضا زراعية مساحتها مائتا فدان وما كينة طحين ومضرب أرز وآلات زراعية خلاف الماشية والمنقولات ، وكان وقتئذك قاصرا فأسندت الوصاية إلى أخيه الطاعن الذي لم تتم محاسبته عن فترة وصايته أمام محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، ومن بعد بنوعه سن الرشد ظل الطاعن يضع يده على نصيبه الموروث في التركة معرضا عن تسليمه شيئا من الربح ولذا فقد أقام دعواه طالبا الحكم بالزام الطاعن بتقديم كشف حساب منذ وفاة المورث ، وأثناء سير الدعوى طالب المطعون ضده قصر الحساب على الفترة التي تبدأ من أول عام ١٩٦٠ ، وبتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ قضت محكمة المنصورة بناب خير لتصفية الحساب بين طرفي التداعي منذ بداية سنة ١٩٦٠

وحتى تاريخ هذا الحكم ، وقدم الخبير تقريراً خلص في نتيجته إلى أن تصفية الحساب عن الفترة التي حددها الحكم أسفرت عن أن الطاعن مدين للطعون ضده بمبلغ ٣٠٧٢ ج و ٤٥١ م ، ومن بعد ذلك أبدى المطعون ضده تعديلاً لمطلبه من دعواه إلى الحكم بإلزام الطاعن أن يؤدي له المبلغ الوارد بتقرير الخبير ، وتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بهذا الطلب . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاء والفضاء برفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٥٠٦ لسنة ٢٥ قضائية ، وتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أثبتت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ضمن أفير على مدين ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المصعون وبه البطلان ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن نسخة حكم محكمة أول درجة لم تكن مرافقة لأوراق الدعوى لدى نظرها أمام محكمة الاستئناف ، ودلالة ذلك أنه بمناسبة رفعه الطعن بالنقض قدم طلب تقديمه صورة رسمية من ذلك الحكم إلى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة الذي أثبت بطلبه أن الحكم المستأنف محل مطالبة برسوم مستحقة على الدعوى التي صدر فيها ومودع بالمحكمة الابتدائية من تاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٧٣ وإزاء ذلك لم يتمكن من تسلم الصورة الرسمية منه إلا بعد إصدار رئيس المحكمة الابتدائية أمره على الطلب الذي تقدم به إليه ، وإنه لما كانت محكمة الاستئناف لم تأمر بضم نسخة الحكم المستأنف ولم تطلع عليه حتى أصدرت قضاءها المطعون فيه ، فإن حكمها يكون معيباً بالبطلان ، هذا إلى أنه وإن كانت تلك المحكمة قد أوردت بأسباب حكمها ما يفيد مطالبتها بالحكم الابتدائي وتأييده للأسباب التي بنى عليها ، إلا أن في ذلك ما يناقض الثابت بالأوراق ، لما تبين من إفادة قلم كتاب المحكمة أن الحكم لم يكن مطروحاً عليها ، بل كان موضع مطالبة بالرسوم ومودع بالمحكمة الابتدائية

الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق فضلا عن بطلانه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك بأنه لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بأن أوراق الدعوى المطروحة عليها خلو من نسخة الحكم الابتدائي ، فإن ما يثيره من نعي بالبطلان في هذا الصدد يكون قائما على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وكان ما تضمنته الورقة المقدمة من الطاعن والتي تحمل إفادة قلم كتاب محكمة الاستئناف فاصرة عن إنبات أن مفردات الدعوى طرحت على المحكمة وفصلت فيها دون أن تكون مشتملة على نسخة رسمية من الحكم الابتدائي ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق يكون غير مقبول لافتقاره إلى الدليل الذي يدحض ما أثبت به من اطلاع المحكمة على ذلك الحكم المستأنف .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجهين الأول والخامس من السبب الثاني من الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده بلغ سن الرشد في مايو سنة ١٩٦١ فتكون المحاسبة وفقا لتقرير الخبير الذي اتخذته المحكمة المستأنف عمادا لقضائه قد امتدت إلى فترة سابقة على هذا التاريخ كان إبانها وصيا على المطعون ضده مما يجعل منازعة الحساب عنها من اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال دون غيرها من المحاكم تطبيقا لنص المادتين ٩٧٠ ، ١٠٠٨ من قانون المرافعات ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذي أخطأ في قواعد الاختصاص ودون أن يعنى بالرد على دفاعه في هذا الشأن ، يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك بأن النص في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات من أنه إذا انتهت الولاية على المال تظل المحكمة

المرفوعة إليها المادة المختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها ، والنص في المادة ١٠٠٨ من هذا القانون باختصاص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عدم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت ، مفادها أن اختصاص الفصل في مسائل الحساب بين هديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما معقود للمحكمة المرفوعة إليها مادة الولاية على المال ، وهو اختصاص أصيل تنفرد به ، مانع لآية جهة أخرى من نظره باعتبار أنها أفدر من غيرها من المحاكم على الفصل في حساب الإدارة التي تشرف عليها وتوجهها وفقاً للقانون ، إلا أن مناط اختصاصها في هذا الصدد هو أن تكون المادة لا تزال قائمة لديها فإذا ما انتهت بانتهاء الولاية على المال أصبح اختصاصها قاصراً على الفصل فيما قدم إليها من الحساب ، فإن لم يكن قد قدم إليها الحساب فإن ذلك لا يحول دون القاصر الذي بلغ سن الرشد ورفعت عنه الوصاية والاتجاه إلى طريق الدعوى العادية يسلكه أمام المحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات لمطالبة الوصي بتقديم حساب عن وصايته ، لما كانت وثائقه وكان الثابت من الواقع في الدعوى - وعلى نحو ما ورد بحضور محكمة أول درجة المؤرخ ١٣/٥/١٩٦٥ - أن الاطلاع على ملف الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٠٥٣ كلى الولاية على المال المنصورة أظهر أن الوصي الطاعن لم يقدم لمحكمة الولاية على المال كشوف الحساب منذ بداية سنة ١٩٦٠ ، وقد أصدرت المحكمة قراراً كلفته فيه بتقديم كشف حساب هذه السنة والسنة التالية ، وإذا لم يقدم الحساب فقد أصدرت قراراً بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٥ بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء تحقيق مع الطاعن لامتناعه عن تسليم المطعون ضده الذي بلغ سن الرشد أمواله بعد رفع الوصاية عنه ، ومن ثم فإن الفترة محل الحساب في الدعوى والتي تبدأ منذ أول عام ١٩٦٠ لحين بلوغ المطعون ضده سن الرشد لم يكن قد قدم عنها حساب فعلاً لمحكمة الولاية على المال حتى انتهت الوصاية ، الأمر الذي يوجب بمحكمة أول درجة اختصاص الفصل فيه ، ولما كان المحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه صائباً إلى هذا النظر مطرحاً المنازعة التي أثارها الطاعن بشأن اختصاص محكمة الولاية على المال دون غيرها بنظر ما أثبتته

الخبير من دين سابق على انتهاء وصايته ، فإن النعمى عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالأوجه الثاني والثالث والرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، ويقول بسانا لذلك إنه اعترض على تقرير الخبير لدى محكمة الموضوع في احتسابه الغلة الناتجة عن الأرض الزراعية على أساس من أن الأرض مؤجرة لآخرين بطريق المزارعة ، في حين أن محكمة الأحوال الشخصية كانت قد أذنت له باستئجارها لنفسه نقداً وقدم دليل صدور هذا الإذن فكان على الخبير أن يجري الحساب على أساس الإيجار النقدي ، كذلك فقد تمسك باستبعاد المبالغ التي أثبتها الخبير أنها نصيب المطعون ضده في ديون مستحقة للتركة لعدم تقديم دليل يثبت أنه اقتضى فعلا هذه الديون . كما نازع في احتساب ربع عن استغلال ما كينة الطاحن بالرغم من أنها كانت معطلة ولم تنتج ريعاً ، وإذا كان الحكم لم يعن بتحصيص وتحقيق دفاعه ولم يرد عليه رداً سائماً ، فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى في غير محله ، ذلك بأن تقدير عمل الخبير مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها دون معقب عليها في ذلك ، وإذا كان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلاً يثبت قيام علاقته إيجارية عن الأرض الزراعية التي يملكها المطعون ضده تولدت من الإيجار نقداً وأنه المستأجر فيها وذلك وفقاً لما يتطلبه قانون الإصلاح الزراعي في هذا الشأن ، وكان لا يكفي أن تأذن محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بقيام هذه العلاقة طالما لم يثبت قيامها بناء على هذا الإذن ، فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن هذا الدفاع العاري عن الدليل واعتد بحساب الخبير المؤسس على ما قدمه الطاعن نفسه من عقود إيجار بطريق المزارعة أبرمها خلال فترة وصايته مع مستأجرى أرض المطعون ضده وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه ناقش أيضاً اعتراضات الطاعن الأخرى على تقرير الخبير فرد عليها " إن الديون التي للتركة والواردة بحصر الحصر جميعها ثابتة

بإيصالات وقد تشابهها ضمن ماتسلم من عناصر الشركة ولم يقدم حساباً عنها كما لم يقدم الإيصالات المثبتة لهذه الديون الأمر الذي يقطع بتحصيله لها ، وما يشيره المستأنف في شأن نصيب المستأنف عليه في إيراد ما كينة الطحن ومضرب الأوز مردود بأنه لم يقدم ما يثبت أن المالك كينة كانت معطلة في فترة المحاسبة ، لما كان ذلك : وكان هذا الذي أورده الحكم يحمل رداً كافياً مانعاً لما كان موضع اعتراض من الطاعن على تقرير الخبير ، فإن ما يشيره الطاعن بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلاً في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون ذلك النعي بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه السادس من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور والفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك إنه طلب من محكمة الاستئناف توجيه التمييز الحاسمة إلى خصمه عن واقعة وفائه لمبلغ مائة وخمسين جنيهاً دون كتابة سند بهذا الوفاء ، ولكن المحكمة رفضت طلبه استناداً إلى أنه متعسف في إبدائه وجاء حكمها قاصراً في بيان وجه التعسف فاسداً في الاستدلال عليه من مجرد التراخي في إبدائه أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الإثبات على أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه التمييز الحاسمة إلى الخصم الآخر والمقاضى أن يمنع توجيهه التمييز إذا كان التهم متعسفاً في توجيهها ، مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التمييز الحاسمة ملك لخصم فيكون على القاضى أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها ، إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب ، وللمحكمة الموضوع السلطة في استخلاص كيدية التمييز ، على أن تقوم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الطاعن توجيه التمييز الحاسمة

في شأن واقعة الوفاء بمبلغ مائة وثمانين جنيها من الدين العالق بذمته على سند من القول بأن الدعوى ظلت متداولة أمام محكمة أول درجة فترة استطلاات إثني عشر عاما دون أن يزعم الطاعن وفاءه بذلك المبلغ الذي يدعيه وأنه ما استهدف به - هذا الطلب استظهارا من ظروف الدعوى وملايساتها سوى التأكيد لخصمه وإطالة أمد التقاضي، لما كان ذلك، وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا في حدود سلطانته التقديرية لحمل قضائه في استخلاص التعسف المبرر لرفض طلب توجيه اليمين الحاسمة، فإن النهي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفعت نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
ممدى الخول ، يوسف أبو زيد ، درويش عبد المجيد وعزت حنورة .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٩٠ القضائية :

(١) دعوى " سقوط الخصومة " .

سقوط الخصومة . مناطه . عدم السبر في الدعوى بفعل المدعى مدة سنة من تاريخ آخر إجراء
مصحح فيها . عدم نظر الدعوى في جلسة المحددة . لا أثر له هل صحة إعلان الخصم بإخلة
المدعونة .

(٢) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان . نقض " السبب الجديد " .

تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه لإفائه بالخارج . عدم جواز تمسكه
بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتلويحات الإعلان من غيابه وادام مخاطب معه .

(٣) بيع " ضمان التعرض " . دعوى " الدعوى غير المباشرة " .

ضمان البائع عدم التعرض للتعويض وتخلفه . المشتري بتمسكه هرق لا بعد خلفا خاصا للبائع .
عدم جواز تمسكه بضمان التعرض في مواجهة البائع لبائعه إلا بطريق الدعوى غير المباشرة .

(٤) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى .

حجية الحكم . مناطه . ما لم تنظر فيه المحكمة والفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حاز
قوة الأمر المقضى فيه .

١ - من المقرر - وفما للمادة ١٣٣ من قانون المرافعات - أن الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن إلى من يقسم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن إلى هذا الطرف بناء على طلب أولئك ، ولا يؤثر في صحة الإعلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة ، وتوقيع الجزاء بسقوط الخصومة مناطه عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من تاريخ إجراء صحيح فيها ، إذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه إذا طلب صاحب المصلحة ذلك .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان وجه النعي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك ببطلان إعلائه بجلطة ... أمام محكمة الاستئناف لخلو بيانات الإعلان من اسم المخاطب معه وما يفيد غياب المعلن إليه ، وإنما اقتصر على التمسك ببطلان الإعلان لإقامته خارج البلاد ، ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إذ كان من المقرر قانوناً أن البائع يضمن عدم التعرض للمشتري - وخلفه عاماً أو خاصاً - في العقار المبيع ، وكان المشتري الذي لم يسجل عقده البيع الصادر له لا يعتبر خلفاً خاصاً للبائع ولا يعدو أن يكون دائئاً شخصياً لهذا البائع ، فمن ثم لا يستطيع أن يواجه البائع لبائعه بضمان التعرض ، إلا استعمالاً لحق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة .

٤ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان للحكم حجية بالنسبة لأطراف الخصومة الصادر فيها ، إلا أن هذه الحجية لا تكون إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقسم المنطوق بدونها ، فالتمتنظرفيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز قوة الأمر المقضى فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن مورثى المطعون ضدهم من الأول إلى الثانية عشر
(المرحوتين .. و ..) أقامتا الدعوى رقم ٢٩١٦ سنة ١٩٥١ مدنى
كلى القاهرة — والى أصبحت برقم ٨٤٣٢ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة —
على الطاعن وآخرين بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما لقطعة الأرض الفضاء رقم ١
شارع قسم روض الفرج البالغ مساحتها ٣٠ ٢٣٥ م ٢ والتسليم ، وقالتا
شرحا لدهواهما إن أولاهما تمتلك مساحة ١٦ ط و ٨ س من تلك الأرض
بموجب عقد بيع مسجل ، وتمتلك ثانيهما ٧ ط و ١٦ س منها بالميراث الشرعى
عن زوجها المرحوم ، وقد نازعهما الطاعن وآخرون فى وضع يدهما ، دفع
الطاعن الدعوى بأنه اشترى أرض النزاع بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ
١٩٤٠/١/٢٥ صدر حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٦٨٠ سنة ١٩٤٨ مدنى
كلى القاهرة فى مواجهة مورثى المطعون ضدهم من الأول إلى الثانية عشر ،
وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى قضت محكمة القاهرة الابتدائية بجلسته
١٩٧٤/٤/٢٥ بتثبيت ملكية لحصة قدرها ١٦ ط و ٨ س و
لحصة قدرها ٧ ط و ١٦ س شائعة فى الأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة
الدعوى وبكف منازعة المدعى عليهم لها فيها وبإلزامهم بتسليمها لها ، إستأنف
الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٢٠ سنة ٩٢ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة قضت
بجلسته ١٩٧٩/١/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم
المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة
لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بأوجهين الأول والثالث من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة وانقضائها لعدم تعجيلها في مواجهته على نحو صحيح في المرات السابقة التي أوقف السير فيها بسبب انقطاع سير الخصومة لوفاة المرحومة ووفاة المرحوم ، وبين المرتين بسبب وقف الدعوى جزاء ، غير أن الحكم المطعون فيه اقتصر في رده على تناول التعجيل بجلسة ١٩٧٢/١١/٢٧ بعد أن حكم بجلسة ١٩٧٢/٩/٢٥ بانقطاع سير الخصومة لوفاة المرحومة وأنه يفرض صحة الإعلان بجلسة ١٩٧٢/١١/٢٧ فإن ذلك لا يحرمه من التمسك بسقوط الخصومة أو انقضائها لعدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بالتعجيل من الوقف أو الانقطاع في المرات السابقة ، ذلك أن المدعى عليه الثاني المرحوم كان قد توفى في ١٩٦٩/٤/١٧ وقضت محكمة أول درجة بجلسة ١٩٦٩/١١/١٠ بانقطاع سير الخصومة لوفاة ، وكان إعلان الطاعن الذي تم في ١٩٧٠/٩/١٧ قد وقع باطلا لا ينتج أثراً ، إذ تحدثت جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ لتعجيل نظر الدعوى إلا أن الدعوى لم تنظر في هذه الجلسة وظلت غير متداولة بالجلسات إلى أن أمر السيد رئيس المحكمة بتحديد جلسة ١٩٧٢/١/٧ لنظرها والتي لم يعلن إليها الطاعن ، وقضى بجلسة ١٩٧٢/٩/٢٥ بانقطاع سير الخصومة لوفاة المرحومة ، ثم عجلت بجلسة ١٩٧٢/١١/٢٧ حيث أعلن الطاعن بصحيفة التعجيل إعلاناً باطلاً ، ثم أعيد إعلانه بجلسة ١٩٧٣/١/١ بإعلان باطل كذلك ، ومن ثم فإن إعلان الطاعن الذي تم في ١٩٧٠/٩/١٧ بجلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ التي لم تنعقد لا ينتج أثراً وإذا توفى المرحوم في ١٩٦٩/٤/١٧ أى بعد جلسة ١٩٦٩/٤/٩ التي قررت فيها المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة ، ومن هذا التاريخ أى ١٩٦٩/٤/١٧ يكون السير في الدعوى قد أوقف ، فإذا احتسبت المدة من هذا التاريخ حتى تاريخ الحكم من محكمة أول درجة في ١٩٧٤/٢/٢٥ فإنه يكون قد انقضت ثلاث سنوات على وقف السير في الدعوى بما تنقضى معه الخصومة فيها عملاً بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات ، بل تتوافر هذه المدة حتى لو احتسبت من تاريخ الحكم

بانتقاع سير الخصومة بجلسة ١٩٦٩/١١/١٠ ، ومن الناحية الأخرى فإنه يفرض
الاعتداد بالإعلان الذي تم في ١٩٧٢/١٠/٢٦ بجلسة ١٩٧٢/١١/٢٧ فإن الخصومة
تكون قد سقطت عملاً بالمادة ١٣٤ مرافعات لمضى أكثر من سنة على وقف
السير فيها منذ ١٩٦٩/٤/١٧ حتى ١٩٧٢/١٠/٢٦ ، بل إن هذه المدة تكون
قد اكتسبت لو احتسبت مدة السقوط اعتباراً من ١٩٦٩/١١/١٠ تاريخ الحكم
بانتقاع سير الخصومة ، ومن ثم تكون الخصومة في جميع الأحوال وبالنسبة
إلى الطاعن عبد صدور حكم محكمة أول درجة قد انقضت أو في القليل قد سقطت ،
بما يؤدي عملاً بالمادة ١٣٧ مرافعات إلى زوالها بكافة مانع فيها من إجراءات ،
مما كان لازماً أن تنقض محكمة الاستئناف بإلغاء حكم محكمة أول درجة
وبانقضاء الخصومة أو سقوطها ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا
النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب بما
يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر
وفقاً للمادة ١٣٣ من قانون المرافعات أن الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة
تعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته
بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعان إلى هذا الطرف بناء على طلب
أولئك ، وكان لا يؤثر في صحة الإعلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة ، وكان
توقيع الجزاء بسقوط الخصومة مناطه عدم السير في الدعوى بفعل المدعى
أو امتناعه مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها إذ أن سقوط الخصومة
جزاء فرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله
أو امتناعه إذا طلب صاحب المصلحة ذلك ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن
يؤسس نعيه بانقضاء الخصومة على بطلان إعلانه الذي تم في ١٩٧٠/٩/١٧ لأن
الدعوى لم تنظر بجلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ التي كانت محددة لنظرها وظلت غير
متداولة بالجلسات حتى أمر رئيس المحكمة بتحديد جلسة ١٩٧٢/١/٧ لنظرها ،
وإذا كان النعي ببطلان الإعلان المشار إليه لهذا السبب لا يقوم على أساس قانوني
صحيح ، لأن عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة لا يؤثر على صحة الإعلان ،

فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن الرد على هذا الدفاع الذي لا يقوم على أساس صحيح ، وإذا كان عدم نظر الدعوى بالجلسات حتى حددت لها جلسة ١٩٧٢/١١/٧ لم يكن بفعل المدعى أو امتناعه ، فإن الدفع بسقوط الخصومة لا يكون قائماً على أساس صحيح ، ولا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن الرد عليه ، ويكون النعى بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى القول بأن إعلان الطاعن بـ ١٩٧٢/١١/٢٧ تم صحيحاً - وهى الجلسة التى عجلت إليها الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة بـ ١٩٧٢/٩/٢٥ - مع أن هذا الإعلان وقع باطلاً إذ أثبت فيه المحضر أن الصورة الخاصة بالطاعن سلمت لمندوب القسم لامتناع ابنه عن الاستلام ، وخلت بيانات الإعلان من المخاطب معه وما يفيد غياب المعلن إليه وأن من خاطبه المحضر يقيم مع المعلن إليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يتسك ببطلان إعلانه بـ ١٩٧٢/١١/٢٧ أمام محكمة الاستئناف لهذا السبب وإنما اقتصر على التمسك ببطلان الإعلان لإقامته خارج البلاد ، ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون نعيه به هذا الوجه غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه البطلان والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن قضاء النقض استقرار على أن يحتج على المحكمة عند الإدعاء أمامها فرعياً بتزوير أحد المحررات أن نقضى بصحة الورقة أو تزويرها وفى موضوع النزاع بحكم واحد ، وتلك القاعدة يجب

إعمالها حتى في الحالة التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها برد وبطلان مستند في الدعوى عملاً بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات ، وأضاف الطاعن أن حكم محكمة أول درجة الذي تبناه الحكم المطعون فيه استند في قصائه برد وبطلان عقد البيع الصادر من المرحومة ... إلى المرحوم ... على أن التاريخ الذي يحمله ختم ... على هذا العقد هو سنة ١٣٥٢ هجرية وعلى فرض أن المقصود هو سنة ١٣٥٢ هجرية فإن هذه السنة تقابل سنة ١٩٣٩ ميلادية في حين أن العقد معطى له تاريخ ١٩٥١/٦/١٧ ، وأنه وإن جاز اعتبار ذلك قرينة على عدم صحة التاريخ المعطى للعقد إلا أنه لا صلة له بصحة أو تزوير العقد ذاته ما دام لم يثبت أن الختم المهور به العقد ليس للسيدة ... أو أنه يحمل تاريخاً لاحقاً لوفاتها ، وفضلاً عن ذلك فإن العقد المذكور لم يقتصر على بصمة ختم السيدة ... الذي تشكك الحكم في تاريخه بل هو يحمل كذلك بصمة إيهامها الأيمن ولا يمكن القول بتزوير هذا العقد إلا إذا ثبت اختلاف البصمة التي يحملها عن بصمتها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في التزوير وفي الموضوع بحكم واحد يكون قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في جملته مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر قانوناً أن البائع يضمن عدم التعرض للمشتري — وخلفه عاماً أو خاصاً — في العقار المبيع ، وكان المشتري الذي لم يسجل عقد البيع الصادر له لا يعتبر خلفاً خاصاً للبائع ولا يعدو أن يكون دائئاً شخصياً لهذا البائع ومن ثم لا يستطيع أن يواجه البائع لبائعه بضمان التعرض إلا استعمالاً لحق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة ، لما كان ذلك كان الطاعن لم يسجل عقد البيع الصادر له ولم يختصم في الدعوى المسائلة للبائع له — ... أو ورثته من بعده ، بما مؤداه أنه لم يستعمل حقوق هذا الأخير بطريق الدعوى غير المباشرة ، فإنه لا يكون له شخصياً أن يواجه مورثة المطعون ضدهم من الأول إلى الثانية عشر — المرحومة ... البائنة للبائع له — بضمان التعرض ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قبضاه بثبوت ملكية المطعون ضدهم من الأول إلى الثانية عشر للأرض

موضوع النزاع على ما ورد بتقرير الخب . من تملكهم لها بالإرث ونفى تملك الطاعن لها بالتقادم المكسب لعدم اكتمال مدته ، فإن المجادلة في صحة عقد البيع المنسوب لمورثة المطعون ضدهم من الأول إلى الثانية عشر (المرحومة ..) والنمى بطلان الحكم لقضائه في موضوع الدعوى مع القضاء بتزوير هذا العقد بحكم واحد - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وذلك من ثلاثة أوجه حاصلها أن الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ٢٦٨٠ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى القاهرة على كل من المرحومة .. والمرحوم .. والمرحومة .. بطلب صحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٤٠/١/٢٥ الصادر له من المرحوم .. عن أرض النزاع وقضى فى الدعوى لصالحه وأصبح الحكم فيها نهائيا وقد تمسك الطاعن أمام محكمة ثانى درجة بحجة الأمر المقضى للحكم النهائى سالف الذكر ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض أعمال هذا الدفع رغم توافر شروط انطباقه وفقا للسادة ١٠١ من قانون الإثبات ، وأورد فى مدوناته أن هذا الحكم ليس له أى حجة قبل السيدتين سالفتي الذكر لأن الطاعن لم يطلب الحكم بإلزامها بشيء ولم يطلب الحكم فى مواجهتها ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه مخالف للثابت بالأوراق لأن الثابت من صحيفة افتتاح تلك الدعوى ومدونات الحكم الصادر فيها أن الطاعن أوضح فيها أن السيدة .. صادقت على العقد الصادر إليه من .. والتزمت بالتوقيع على العقد النهائى وأنه يهجه أن يكون الحكم فى مواجهة السيدة .. ، وانتهى إلى تكليفهم بالحضور فى الجلسة المحددة لسمعوا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وخالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير مديد ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان للحكم حجج بالذنبية لأطراف الخصومة الصادر فيها إلا أن هذه الحجج لا تكون إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة

ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدورها
لما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر
المقضى فيه، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعوى
٢٦٨٠ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى مصر أن الطاعن أقامها على كل من عن
نفسه وبصفته وكيلًا عن ورثة المرحوم و و قال فيها
إنه بمقتضى عقد بيع عرفى مؤرخ فى ١٩٤٠/١/٢٥ باع له مورث المدعى عليه
الأول قطعة أرض النزاع مبينة الحدود والمعالم بالعريضة نظير ثمن قدره ٣٦٠ ج
دفع بأكمله وقت التعاقد وقد صادقت المدعى عليها الثانية وهى المالكة
الأصلية على هذا العقد وتمهدت بالتوقيع على عقد البيع النهائى وطلب الحكم
بصححة ونفاذ عقد البيع المذكور، وقالت المحكمة فى أسباب حكمها "وحيث
أن المدعى حضر بجلسة اليوم وصمم على الطلعات الواردة بصحيفة افتتاح الدهوى
مستندا فى ذلك إلى عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٤٠/١/٢٥ والمقدم بحافظة
مستنداته بتوقيع مورث المدعى عليه الأول وبصححة ختم المدعى عليها الثانية
والمتضمن بيع أولها له الأرض الفضاء موضوع هذه الدعوى نظير ثمن قدره ٣٦٠ ج
دفع فى مجلس المقعد ولم يحضر المدعى عليهم لبدعوا الدعوى بما عسى أن
يكون لديهم من أوجه دفاع ومن ثم تكون دعوى المدعى صحبة ويتمين الحكم
له بصححة ونفاذ العقد المذكور." وبجلسة ١٩٤٨/١٠/٢٣ قضت المحكمة
غيابيا بصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٠/١/٢٥ المتضمن بيع المرحوم ..
.. مورث المدعى عليه الأول إلى المدعى قطعة الأرض الميينة به وبصحيفة
الدهوى بثن قدره ٣٦٠ ج وألزمت المدعى عليه الأول بالمصروفات وأمرت
بالنفاذ المعجل، لما كان ذلك وكان لم يثبت من الحكم الصادر فى الدعوى ٢٦٨٠
سنة ١٩٤٨ مدنى كلى مصر أنه تناول بالبحث عقد البيع المؤرخ ١٩٤٤/٦/١٧
المنسوب صدوره من مورثة المطعون ضدهم من الأول إلى الثانية عشر
المرحومة إلى المرحوم أو أنه أثبت نشأته نزاع بين
الخصوم فى تلك الدعوى وفصلت فيه المحكمة بصحة صريحة أو ضمنية حتمية
سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المرتبطة به، فإذا أضيف إلى ذلك أنه لم يوجه
فى تلك الدعوى ثمة طلبات إلى المدعى عليهما فيها و

فإن الحكم الصادر فيها لا يجوز قوة الأمر المقضى به في النزاع المسائل ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بقوله في مدركاته " إن الثابت من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى ٢٦٨٠ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى القاهرة أن ايس له أى حجية قبل السيدتين سالفى الذكر ذلك أنه وإن كان المستأنف (الطاعن) قد اختصهما في تلك الدعوى إلا أنه لم يطلب الحكم بإلزامهما بشيء كما لم يطلب الحكم له بطلانيته في مواجهتهما ، وقد صدر الحكم فعلا في تلك الدعوى قاضيا بصحة ونفاذ عقد مشترى المستأنف فقط دون أن يلزم السيدتين سالفى الذكر بشيء أو يشير إلى أن الحكم صدر في مواجهتهما " ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو خالف الثابت بالأوراق ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال من وجهين حاصلهما أنه كان قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأن وضع يده على أرض النزاع وضم يد هادى ، ظاهر بنية التملك منذ شرائه لها وأنه بإضافة مدة حيازته إلى مدة حيازة سلفه المردوم تكتمل مدة اكتساب أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة ، ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن مدة وضع يده لم تكتمل لها مدة التقادم الطويل ولم يعرض لمتامسك به من ضم مدة حيازة سلفه إلى حيازته وهو حق مقرر له بالمادة ٢/٩٥٥ من القانون المدنى ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه سواء بإحالة إلى حكم محكمة أول درجة الذى اعتمد على ما أورده تقرير الخبير أو فيما أعرفه من أسباب قد تنفى حيازة الطاعن لعين النزاع على القول بأنها أرض فضاء محملة بالفانورات والآتربة والانتقاض وهى بذاتها مظاهر لا يمكن أن تنفى وضع اليد ، بل إن هذه المظاهر نفسها تتفق مع ما هو ثابت من أن من استأجر الأرض من الطاعن كان متاولا ثم بيعت إلى مشترين أحدهما متاول بما يرشح لتراكم المخلفات في الأرض تبعا لبوعية استغلال هؤلاء لها ، فإذا أضيف إلى ذلك أنه مما لا خلاف عليه أن الأرض ظلت في وضع يد الطاعن وأنه مكن منها جميع المشترين منه حتى انتهى الأمر بتمسكين المشترية

الأخيرة التي أقامت عليها عمارة مكونة من خمسة أدوار علوية غير الأرضي ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد عارة القصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي وجهه مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد المكسب للملكية بمضي المدة الطويلة يعتبر من مسائل الواقع التي يستعمل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة لها أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتثبيت ملكية مورثي المطعون ضدهم الإثني عشر الأول على سند من قوله " لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أن أحدا من الطرفين لم يضع يده على أرض النزاع قبل سنة ١٩٥٠ إذ ثبت من المعاينة أن الأرض محملة بأزربة وأتماض وقاذورات وأن البلدية أذرت المستأنف (الطاعن) بإزالة هذه القاذورات وعمل سور فلم يقيم أحد بعمله وقامت البلدية بإقامة السور لحساب الملاك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أنه بغرض احتساب مدة وضع يد المستأنف (الطاعن) على أرض النزاع من تاريخ تاجيرها إلى المفاول ... في ١٩٤٠/٢/١ فإن المدة القانونية المكسبة للملكية لا تكون قد مضت منذ ذلك التاريخ حتى رفع الدعوى الحالية في ١٩٥١/٩/١٠ ويتعين الإلتفات عن هذا السبب من أسباب الاستئناف " ، لما كان ذلك وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن المجادلة في هذا الشأن تعتبر مجادلة موضوعية في تقدير الدليل تنحصر فيها رفاة هذه المحكمة ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الهاجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٠١)

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" :

(٢٠١) أحوال شخصية . دعوى "سماع الدعوى" . حيازة .
وقف .

(١) الأصل في الثرية الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها
مهما طال الزمن . وضع اليد المكتسب . شروطه . منع سماع الدعوى . مائة . م ٣٧٥
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب إعمال حكمها مقيدة بالشروط التي أمرها المذهب
الحنفى لعدم سماع الدعوى .

(٢) وضع وزارة الأوقاف بدعا على أحوان الرقب المطالب بحجته فيها وذلك بوصفها قاطرة
أوحارسة . عدم قبول الدفع المبدي منها بعدم سماع الدعوى بانقضاء ٣٢ سنة .
حالة ذلك .

١ - الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب
ملكيتها بوضع اليد عليها مهما امتد في الزمان ، ولكن الفقهاء رأوا أن
وضع اليد مدة "طويلة" يدل بحسب الظاهر ووفقا لما تسار عليه العرف
ونجرت به العادة ، على أن واضح اليد هو المالك ما دامت يده هادئة
لم ينازعه أحد فيها ، فتكون الدعوى عليه في هذه الحال مما يكذبه

الظاهر ، ويفيد أن مدعيها مبطل فيها ، وكل دعوى هذا شأنها لا تسمع سدا لباب التزوير وقطعا للدعوى الباطلة ، ولذلك أجازوا لولى الأمر بما له من سلطة تخصيص القاضى بالزمان والمكان ونوع الحوادث التى ينظرها ، أن يمنع من سماع الدعوى بعد مدة معينة يحددها ، على أن يكون المنع من سماع الدعوى إذا توافرت شروط معينة هى أن يستمر وضع اليد على الشئ مدة طويلة ، واختلفوا فى تحديد مداها ، تبتدىء من وقت ظهور واضح بمظهر المالك للمعين إن كان المدعى حينئذ من الأحيان ، أو من وقت ثبوت حق المطالبة بالمدعى إن كان ديناً أو حقا من الحقوق ، على ألا يكون هناك عذر يحول بين المدعى والمطالبة بحقه ، فإن وجد عذر يمنعه من ذلك كان يكون غائبا غيبة متصلة طويلة غير عادية أو يكون واضح اليد ذا شوكة يخاف من مطالبته ، أو يكون المطالب مفلسا لا فائدة من تنفيذ الحكم عليه عند صدوره ، إذا وجد شئ من ذلك لم تبتدىء المدة إلا من وقت زوال العذر ، وإذا ابتدأت المدة يجب استمرار عدم العذر حتى تنتهى ، فإذا انتهت كان مضى مانعا من سماع الدعوى ، فإذا عاد العذر خلال المدة تنقطع المدة بذلك ويعتبر ما مضى نهائيا لا غيا وتبتدىء مدة جديدة ، ولو تعاقب اثنان على وضع اليد أو أكثر ، ابتدأت المدة من وقت وضع يد الأول إذا كان كل منهم قد تاقى الملك عن قبله ، كما يشترط إنكار المدعى عليه للحق طيلة المدة ، فلو أثبت المدعى أنه أقر فى أثناء سمعت الدعوى ، وألا يطرأ إخلال المدة ما يقطعها من إقرار أو طرود عذر ، أو قيام المدعى بالمطالبة بالحق أمام القضاء وإن لم يفصل فى طلبه ، وهذا الذى أوردته كتب الفقه الحنفى يتفق وما نص عليه القانون المدنى للتملك بوضع اليد ، فهى تستلزم وضع اليد بنية الملك ، وضع يد ظاهر ، لا غموض فيه ، هادىء ، مبرا من الإكراه ، مستمر طيلة المدة المحددة ، ولا يعتد بمضى المدة إذا وجد مانع من المطالبة بالحق سواء كان قانونيا أو ماديا ، وتنقطع المدة بالمطالبة القضائية والإكراه ، وفى ضوء هذه القواعد جميعا يتبين فهم ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن "القضاة ممنعون

من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم إقامتها إلا فى الإرث والوقف ، فإنه لا يمكن من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الإنكار للحق فى هذه المدة " فلا يكفى مجرد مرور المدة المحددة لكى لا تسمع الدعوى ، وإنما يجب الأخذ بالشروط والقواعد التى وضعها المذهب الحنفى لعدم سماع الدعوى والسابق بيانها ، باعتباره القانون الواجب التطبيق فيما لم يرد بشأنه نص فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو فى قانون آخر عملاً بالمادتين ١/٦ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

٢ - إذ كانت وزارة الأوقاف - الطائفة - لم تدع أنها تضع اليد على أعيان الوقف بما فى ذلك النصيب الذى يطالب به المطعون عليهم بصفتها مالكة وأنها تنصرف فيه تصرف المالك ، وإنما ظاهر الحال أنها وضعت اليد على الوقف شاملاً الحصصة التى يستحقها المطعون عليهم بصفتها ناظرة أو حارسة طبقاً للمادة الخامسة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات ، وهى بهذه الصفة أو تلك أمانة على ما تحت يدها ، فلا يجوز لها دفع دعوى المطعون عليهم ضدها بعدم السماع ، بزعم أنها تملك نصيبهم بمضى المدة ، لأن يدها على الأموال يشوبها الغموض ، فلا يعرف إن كانت امتداد لحيازتها كناظرة أو حارسة ، أو بنية الملك ، والأصل بقاء ما كان على ما كان فما دامت حيازتها بدأت على سبيل النظر أو الحراسة فلا يفرض أنها صارت بنية الملك حتى تجوز الدفع بعدم سماع الدعوى ، إلا إذا كان تغير سبب وضع اليد بفعل إيجابى له ، يظهر خارجى ، يحبه حق المطعون عليهم بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ، ولا يكفى فى هذا مجرد الامتناع من دفع الاستحقاق فى الربيع ، أما من النص فى المادة ٣٧٥ من اللائحة على عدم سماع الدعوى فى الإرث والوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة فبجاء تطبيقه أن يكون

لأجنبي أو الوارث أو ناظر الوقف ، الذى يتمسك بعدم السماع قد وضع يده على عين معينة بذاتها بالشروط السابق بيانها طيلة المدة المطلوبة .
وعلى هذا فلا تملك وزارة الأوقاف الطاعنة الدفع بعدم سماع دعوى استحقاق مورث المطعون عليهم فى الوقف المؤدى إلى تملكهم للخصصة المستحقة طبقاً للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٧٤ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم باستحقاق
مورثهم المرحوم لجزء من ستة وثلاثين جزءاً ينقسم إليها وقف
الأمير وانتقله ميراثاً لورثته ومنع الطاعنة من التعرض لهم
فى ذلك ، وقالوا شرحاً لها أن الواقف المذكور وقف وقفه المبين بكتابه
المؤرخ أولها ١٠ من المحرم سنة ١١٢٦ هـ والثانى ١٧ من ربيع الثانى
سنة ٢١٢٧ هـ على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ذريته وعقبائه وفق
الترتيب والأنصبة المحددة بكتابه الوقف ، وبوفاته ، انحصر الاستحقاق
فى ابنه لوفاته من عداة من أولاد الواقف عقباً وهم وجود
عقبائه ووفاته أخويه و وابنها قبل وفاته
ثم توفى عن ابنه الذى توفى عن ابنه الذى توفى عن
ولديه و ثم توفى المذكور عن ابنته التى توفيت عن بنتها
و عن بناتها الثلاثة و و وتوفيت الأخيرة عن أولادها

الثلاثة ... و ... و ... ، وتوفيت .. عقيا وآل استحقاقها إلى
 أخويها ثم توفي ... عن ولديه .. و ... ، وتوفي .. في ١٩٥٤/١/١
 عن زوجته .. وولديه المطعون ضدهما الأواين وأبنته موروثة باقى
 المطعون ضدهم عدا الأخيرة ، قال استحقاقه فى الوقف إليهم ميراثا تبعا
 لإلغاء الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وبوفاة
 الزوجة فى ١٩٥٨/٣/١٣ عن أولادها المذكورين وولديها من زوج آخر ..
 و — المطعون ضدها الأخيرة — آل إليهم ما ورثته من زوجها
 المتوفى الذكر منهم مثل حظ الأنثيين ، وإذ كانت الطاعنة تضع يدها على أعيان
 الوقف أو امتنعت عن إعطائهم أنصبتهم فيها دون حق ، فقد أقاموا الدعوى ،
 دفعت الطاعنة بعدم سماع الدعوى وبتاريخ ١٩٧٣/٦/١٠ حكمت المحكمة
 بقبول الدفع بالنسبة لما يستحقه مورث المطعون ضدهم المرحوم
 فى الوقف ، ورفضه بالنسبة لاستحقاق مورثهم المرحومة الشهيرة
 .. ، ونذب مكتب الخبراء لتحديد مقدار استحقاقها فى الوقف ، وواضح
 اليد عليه وصفته فى وضع يده ، ثم عادت وحكمت فى ١٩٧٣/١٢/٩ باستحقاق
 المرحوم مورث المطعون ضدهم لجزء من ستة وثلاثين جزءا
 ينقسم إليها القدر الموقوف ، وانقلبه ميراثا إلى المطعون ضدهم ومنع الطاعنة
 من التعرض لهم فى ذلك ، استأنف الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١
 لسنة ٩٩ ق القاهرة ، واستأنفت المطعون ضدهم الحكم الأول فيما قضى به من
 عدم سماع الدعوى بالنسبة لاستحقاق مورثهم المرحوم فى الوقف
 بالاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ٩٠ القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة
 الاستئناف فى ١٩٧٦/٢/٨ بإلغاء الحكم المستأنف الثانى وتأيد الأول ، مع
 القضاء باستحقاق المطعون ضدهم لجزء من مائتين وثمان وعشرين جزءا ينقسم
 إليها الوقف ميراثا لهم عن استحقاق والدتهم المذكورة آيلا إليها عن مورثها
 المرحوم ، ومنع تعرض الطاعنة لهم فى هذا القدر ، طعن الطاعنة
 فى هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى
 بنقض الحكم وبعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
 وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه التناقض والخلاف في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم بإنهاء أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة للنصيب الذي آل إلى المطعون ضدهم عن والدهم ، أيده في رفضه القضاء بذلك بالنسبة للنصيب الآيل إليهم عن والدهم تأسيسا على عدم انقضاء المدة المانعة من سماع الدعوى منذ تاريخ وفاتها ، في حين أن كلا من النصيب الأصلي الذي تلقوه عن والدهم وذلك الذي آل إليهم عن والدهم ، انتقلا إليهم ميراثا طبقا لقواعده وليس وفقا لقواعد الاستحقاق في الوقف لحصول ذلك بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي أنهى الوقف على غير الخيرات فيكون حكمها واحدا لا تقاها من مورث واحد هو والدهم ، وغاية الأمر أن النصيب الأصلي انتقل إليهم مباشرة بينما انتقل إليهم النصيب الآيل بطريقة غير مباشرة ، وما يجري على المورث يجري على الوارث فيجب احتساب المدة التي تركت فيها والدهم المطالبة بحقوقها فيما ورثته عن زوجها منذ وفاته في ١/١/١٩٥٤ حتى وفاتها في ١٣/٣/١٩٤٨ مضافة إلى المدة التي تركوا فيها المطالبة بهذا الحق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها مهما امتد في الزمان ، ولكن الفقهاء رأوا أن وضع اليد مدة طويلة يدل بحسب الظاهر ووفقا لما سار عليه العرف وجرى به العادة ، على أن واضع اليد هو المالك مادامت يده هادئة لم ينزعه أحد فيها ، فتكون الدعوى عليه في هذه الحال مما يكذبه الظاهر ، ويفيد أن مدعيها مبطل فيها ، وكل دعوى هادئة شأنها لا تسمع سدا لباب التزوير وقطعا للدعوى الباطلة ، ولذلك أجازوا لولى الأمر بمسأله من سلطة تخصيص القاضي بالزمان والمكان ونوع الحوادث التي ينظرها ، أن يمنع من سماع الدعوى بعد مدة معينة يحددها . على أن يكون المنع من سماع الدعوى إذا توافرت شروط معينة هي أن يستمر وضع اليد على الشيء مدة طويلة ، اختلفوا في تحديد مدتها ، تبدى من وقت ظهور واضع اليد بمظهر المالك للعين إن كان المدعى مينا من الأحيان ، أو من وقت ثبوت حق المطالبة بالمدعى إن كان دينيا أو حقا من الحقوق ، على ألا يكون هناك عذر يحول بين المدعى والمطالبة

بحقه ، فإن وجد عذر يمنع من ذلك كان يكون غائبا غيبة متصلة طويلة
غير عادية أو يكون واضع اليد إذا شوكة يخاف من مطالبته ، أو يكون المطالب
مفلسا لا فائدة من تنفيذ الحكم عليه عند صدوره ، إذا وجد شيء من ذلك لم
تبتدىء المدة إلا من وقت زوال العذر وإذا ابتدأت المدة يجب استمرار
عدم العذر حتى تنتهى ، فإذا انتهت كان مضيا مانعا من سماع الدعوى فإذا
عاد العذر خلال المدة تنقطع المدة بذلك ويعتبر ما مضى منها لاغيا
ويبتدىء مدة جديدة ، ولو تعاقب اثنان على وضع اليد أو أكثر ، ابتدأت
المدة من وقت وضع يد الأول إذا ما كان كل منهم قد تلقى الملك من قبله ،
كما يشترط إنكار المدعى عليه للاقبالة المدة ، فلو أثبت المدعى أنه أقر
في إثباتها سمعت الدعوى ، وألا يطرأ خلال المدة ما يقطعها من إقرار
أو طروء عذر أو قيام المدعى بالمطالبة بالحق أمام القضاء وإن لم يفصل في طلبه .
وهذا الذى أورده كتب الفقه الحنفى فتنه مرشد الحيران لقدرى باشا مراجع
على المذهب الحنفى بمعرفة فضيلة مفتى مصر ومدرس الشريعة بمدرستى الحقوق
ودار العلوم وقتذاك ، فى المواد من ١٥١ - ١٦١ ، وقد اشترطت المسادتان ١٥١
و ١٦١ أن يكون واضع اليد على العقار متصرفا فيه تصرف المالك بلا مازع كما نصت
المادة ١٥٤ على أن الاستيداع والاستئجار والاستعارة والاستيها ب تعتبر قرارا
بعدم الملك لمباشر ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد . ونصت المادة
١٥٥ على أن واضع اليد على العقار بطريق الإجارة أو العارية ليس له أن يتمسك
بمرور المدة على وضع يده فى منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه فإن كان
منكرا للإجارة أو العارية بجميع المدة ، والمدعى جاضر وهو تارك للدعوى عليه
مع التمكن منها ، ووجود المقتضى لها ، فلا تسمع دعواه بعد ذلك . ونصت
المادة ١٥٧ على أنه إذا تركت الدعوى لعذر من الأعذار الشرعية فى المدة
المحددة كأن كان المدعى غائبا أو قاصرا أو مجنونا ولاولى لها ولاوصى ، فلا
مانع من سماع دعوى الملك أو الإرث أو الوفاء ونصت المادة ١٥٨ على أن
المطالبة أثناء المدة فى مجلس القضاء تنقطع المدة - والمتأمل لهذه الأحكام جميعا
يتبين أن الشريعة الإسلامية وضعت شروطا لعدم سماع الدعوى تتفق وما نص
عليه القانون المدنى للملك بوضع اليد ، فهى تستلزم وضع اليد بنية الملك ، ووضع

يد ظاهر، لا غموض فيه، هادى، مبرا من الإكراه مستمر طيلة المدة المحدودة ولا يعتد بمضى المدة إذا وجد مانع من المطالبة بالحقوق سواء كان قانونيا أو ماديا وتنقطع المدة بالمطالبة القضائية والإكراه وفي ضوء هذه القواعد جميعا يتعين فهم ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن "القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمكن من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع إنكار للحق في هذه المدة" فلا يكفى مجرد مرور المدة المحددة لكي لا تسمع الدعوى، وإنما يجب الأخذ بالشروط والقواعد التي وضعها المذهب الحنفى لعدم سماع الدعوى والساق بيانها باعتبارها القانون الواجب التطبيق فيما لم يرد بشأنه نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو في قانون آخر عملا بالمادتين ١/٦ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. لما كان ذلك وكانت وزارة الأوقاف الطاعنة - لم تدع أنها تضع اليد على أعيان الوقف بما في ذلك النصيب الذي يطالب به المطعون عليهم بصفقتها مالكة وأنها تصرف فيه تصرف الملك، وإنما ظاهر الحال أنها وضعت اليد على الوقف شاملا الحصة التي يستحقها المطعون عليهم بصفقتها ناظرة أوحارسة طبقا للمادة الخامسة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات، وهى بهذه الصفة أو تلك أمينة على ما تحت يدها فلا يجوز لها دفع دعوى المطعون عليهم ضدها بعدم السماع، بزعم أنها تملك نصيبهم بمضى المدة، لأن يدها على الأموال يشوبها الغموض، فلا يعرف إن كانت امتدادا لحيازتها كناظرة أوحارسة، أو أنها بنية الملك، والأصل بقاء ما كان على ما كان فما دامت حيازتها بدأت على سبيل النظر أو الحراسة فلا يفترض أنها صارت بنية الملك حتى تجيز الدفع بعدم سماع الدعوى، إلا إذا كان تغيير سبب وضع اليد بفعل يجابى له مظهر خارجى، يجبه حق المطعون عليهم بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية، ولا يكفى

في هذا مجرد الامتناع عن دفع الاستحقاق في الربيع أما من النص في المادة ٣٧٥ من اللائحة على عدم سماع الدعوى في الإرث والوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة فمجال تطبيقه أن يكون الأجنبي أو الوارث أو ناظر الوقف ، الذي يتمسك بعدم السماع قد وضع يده على عين معينة بذاتها بالشروط السابق بيانها طيلة المدة المطلوبة وعلى هذا نلاحظك وزارة الأوقاف - الطاعنة - الدفع بعدم سماع دعوى استحقاق مورث المطعون عليهم - الوقف المؤدى إلى تملكهم للخصصة المستحقة طبقا للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخبرات ، ويكون الحكم المطعون فيه سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم السماع ولا يعيبه ما أورده من تقارير قانونية لا تتفق وما سبق لهذه المحكمة أن أوضحتها ، ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد عمام ، محمد طه منجر وإبراهيم محمد فراج .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٨ لسنة ٩ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية "الطلاق" . إرث .

انقضاء مدة الزوجة بالقررة . القول قولها بيمينها . مدة السنة التالية للطلاق . حر الخد الأفعى
لادعائها عدم انقضاء عدتها في دعوى الإرث . م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقا لنص المادة ٢٨٠ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية ، أن انقضاء العدة بالقول لا يعلم إلا من جهة الزوجة
وقد أتمتها الشرع على الإخبار به فالقول فيه قولها بيمينها متى كانت المدة بين
الطلاق وبين الوقت الذي تدعى انقضاء العدة فيه تحتمل ذلك ، ولما كان النص
في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن
بعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث
بسبب الزوجية المطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق " يدل على أن
المشرع قد جعل من مدة السنة التالية للطلاق حدا تصدق فيه المطلقة التي توفى
عنها زوجها فيما تدعيه من عدم انقضاء عدتها ، وكان الثابت أن المطعون ضدها
طلقت رجعا من زوجها قبل وفاته بأقل من سنة وأنكرت رؤيتها ثلاث حيضات
كوامل حتى وفاته وحلفت اليمين على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بأحققتها لليراث يكون قد أصاب صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى
أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٤٧ لسنة
١٩٧٥ أحوال شخصية كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بثبوت وفاة المرحوم
... فى ١٩٧٥/٦/٢١ وأنها من ورثته وتستحق فى تركته الثمن فرضا وأمر
الطاعنة وزوجها بتسليمها هذا النصيب وعدم تعرضهما لها فيه ، وقالت شرحا
لها أنها كانت زوجة لمتوفى بعقد صحيح شرعا موثق فى ١٩٧٢/٨/٢ ورزقت منه
على فراش هذه الزوجية ولدهما القاصر وقد طلقها رجعا
فى ١٩٧٤/٩/١٣ وإذ توفى قبل انقضاء عدتها شرعا فإن إرثه ينحصر فيها وفى
ولده ووالده ووالدته الطاعنة وقد ترك ما ورث عنه شرعا فى يد والده ،
وبتاريخ ١٩٧٧/١/١٠ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المطعون ضدها
وبعد سماعها شهود الطرفين استجوبتها فيما تدعيه من عدم انقضاء عدتها ووجهت
إليها يمين اليمينات لحلفها وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ حكمت بثبوت وفاة المرحوم
الدكتور فى ١٩٧٥/٩/٢١ والمحضر إرثه الشرعى فى والده ووالدته
الطاعنة — ويستحق كل منهما سدس تركته فرضا وفى زوجته — المطعون
ضدها — وتستحق ثمن تركته فرضا وفى ابنه منها القاصر ويستحق
باقى تركته تعصيبا . استأنفت الطاعنة هذا الحكم الاستئناف رقم ١١
لسنة ٩٥ ق أحوال شخصية القاهرة وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢١ حكمت محكمة
الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف بجملة بثبوت وفاة المرحوم
فى ١٩٧٥/٦/٢١ وأن مطلقته رجعا — المطعون ضدها — من ورثته وتستحق
فى تركته الثمن فرضا . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت

النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبدرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لمظهره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استدل على أن المورث توفي قبل انقضاء عدة مطلقة المطعون ضدها بأدائها اليمين على عدم رؤيتها القروء الثلاثة حتى الوفاة ، في حين أن تخليف يمين الاستيثاق لا يكون إلا إذا وجد لبس في الوقائع أو المستندات وهو ما لا وجود له إذ الثابت من الأوراق أن الطلاق وقع في ١٩٧٤/٩/٢١ وحدثت الوفاة في ١٩٧٥/٦/٢١ وشهد بذلك أشهود وأن المطعون ضدها أقرت بصغر سنها فلا يتصور بحال عدم رؤيتها الحيض لمدة عشرة شهور لأن المستقر عليها أن الحيض لا ينقطع طوال هذه المدة إلا عند بلوغ سن اليأس .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن انقضاء العدة بالقروء لا يعلم إلا من جهة الزوجة وقد إلتفتها الشرع على الإخبار به فالقول فيه قولها يمينها من كانت المدة بين الطلاق وبين الوقت الذي تدعى انقضاء العدة به تحتمل ذلك ، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه "لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطالبة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق" ، يدل على أن المشرع قد جعل من مدة السنة التالية للطلاق حداً تصدق فيه المطلقة التي توفي عنها زوجها فيما تدعيه من عدم انقضاء عدتها وكان الثابت أن المطعون ضدها طمّنت رجعيًا من زوجها قبل وفاته بأقل من سنة وأنكرت رؤيتها ثلاث حيضات كوامل حتى وفاته وحلفت اليمين على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقيتها للإرث يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" :

(١ و ٢) أحوال شخصية . دعوى . قانون أجانب .

(١) . الدعوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها في سنة ١٩٥٥ .
بيانها بحسب التطور التاريخي لتحديد ولايتها . خضوعها للإجراءات المنصوص عليها في لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية .

(٢) الزوج المسلم أودى الجنسية . لا يعد من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم
المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة . استثنائه الحكم الصادر ضده بالطلاق . وجوب اتباعه
الإجراءات الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

١ - مفاد المواد ٥ ، ٦ / ١ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء
المحاكم الشرعية والمحاكم المالية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية على أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ،
تظل خاضعة للائحة ترتيب هذه المحاكم والقوانين الأخرى الخاصة بها ،
وإن خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للإجراءات في الدعاوى
المذكورة فعندئذ تتبع الإجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد
بالكتاب الرابع منه .

٢ - إذ كان الطاعن ممن كانوا يخضعون للمحاكم الشرعية ، لأنه أردنى الجنسية ، فلا يعتبر من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القضائية أو المحاكم المختلطة ولأنه ينتسب بإسلامه إلى ديانة لها محاكم مصرية للأحوال الشخصية - المواد ١٠ من اتفاقية مونتريه و ٢٥ و ٢٧ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة و ٣ من المرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ - ومن ثم فإن صيرورة الاختصاص للمحاكم الوطنية بنظر أزمة الأحوال الشخصية الخاصة به ، يلزمها بالأخذ بما ورد به نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقوانينها عملاً بالمواد ٥ و ٦ / ١ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من اللائحة المذكورة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن عن الحكم الصادر ضده بالتطبيق لرفعه بتقرير في قلم الكتاب وليس بورقة تعلن الخصم الآخر طبقاً لللائحة - فإنه يكون قد اتبع صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تفصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٩٧٦/١٤٣ كلى الاسكندرية للأحوال الشخصية أجانب بطلب الحكم بتطبيقها من الطاعن طلبة بائنة وقت بيانها لدعواها أن الطاعن تزوجها بعقد موثق في ١٩٧١/٧/٦ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، وقد دأب على الاعتداء عليها بالضرب والسب ، وكان يطلب منها مجالسة الغرباء من الرجال ولهذا يستحيل دوام العشرة بينهما وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ حكمت المحكمة بتطبيق المطعون عليها

من الطاعن طاقة بائنة استأنف الأخير هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤ س ٣٤ ق الاسـ كندرية للأحوال الشخصية أجنبى بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية يوم ١٩/٧/١٩٧٨ وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة نظره ، وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن التصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف استنادا إلى أن المشرع فى المادتين ٢٠٧ ، ٢١٠ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أجاز الطعن فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الأحوال الشخصية بورقة تعلن للتخصم الآخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم الحتموى وأن الطاعن خالف ذلك بأن رفع الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية بعد الميعاد سالف البيان ، فى حين أن الإجراء والمواعيد المنصوص عليها فى المادتين ٨٨٦ ، ٨٧٧ الواردة فى الكتاب الرابع من قانون المرافعات هى الواجبة التطبيق باعتبار أنه أجنبى (أردنى الجنسية) وأنه أوضح ذلك بالمذكرة التى قدمها للمحكمة كما أن النيابة قدمت مذكرة أبدت وجهة نظره ولكن الحكم أغفل الرد على المذكورين .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن النص فى المادة ٥ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ، وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية على أن " تتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال التى وردت بإنشائها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمله لها " والنص فى المادة ١/٦ من القانون المذكور على أن " تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتى

كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة "أنفس في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "تصدر الأحكام طبقاً للبدون في هذه اللائحة وأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد" تدل هذه النصوص جميعاً على أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، تظل خاضعة للائحة ترتيب هذه المحاكم والقوانين الأخرى الخاصة بها . وإن خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم الإجراءات في الدعاوى المذكورة فمبدئياً تتبع الإجراءات البديلة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه . ولا عمل ما تقدم يعين تحديد الدعاوى التي كانت تنظرها المحاكم الشرعية قبل إلغائها في سنة ١٩٥٥ . ذلك بأن المحاكم الشرعية كانت صاحبة الولاية العامة لجميع الأنزعة منذ الفتح الإسلامي ثم شاركهم المحاكم القضاة والمجالس المالية في بعض الاختصاصات حيث أسست المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية وتم توزيع الاختصاص بينها وبين المحاكم القضاة والمجالس المالية وخاصة بالوقف والمنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية وأهمها الزعة الزوج والطلاق . واعتبرت الجهة ذات الاختصاص العام في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية فلا يخرج من ولايتها إلا ما أعطى الاختصاص به لجهة من جهات القضاء الأخرى أو المجالس المالية أو المجالس المحلية التي صارت محاكم . وعلى هذا فقد أعطيت المحاكم القضاة للدول صاحبة الامتيازات الاختصاص بالمنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لرأيها ، في حالة اتحاد جنسية الخصوم ، وإذا اختلفت جنسيتهم ، كان الاختصاص للمحاكم المختلطة . وإذا كان الخصوم غير مسلمين وتابوا لثقافة أو ملة أو مذهب له مجلس من مرتب به . تفاسوا أمامه إلا في مسائل الموارث التي ظل الاختصاص بها للمحاكم الشرعية ، ما لم يحتكم الخصوم لمذهبهم المسمى . أما المحاكم الأهلية فكانت ممنوعة من نظر المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً للمادة ١٦ من لائحة تنظيمها ومع ذلك فقد كانت المحاكم

القنصلية ترك رعاياها المسلمين يتقاضون أمام المحاكم الشرعية في أنزعة الأحوال الشخصية ، ولما ما يتصل بالمال كالموارث والوصايا ، ثم جاءت لائحة تنظيم المحاكم المختلطة فنصت في المادة ٢٥/٤ منها على خضوع الأجانب المسلمين من رعايا الدول الإثنتي عشرة صاحبة الامتيازات في المسائل والمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمحاكم الشرعية وعندما ألغيت الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقية مونتريه سمح لكل دولة من الدول التي كانت تتمتع بالامتيازات بالاحتفاظ بمحاكمها القنصلية للفصل في أنزعة الأحوال الشخصية خلال فترة الانتقال ، كما نصت الاتفاقية على عدم خضوع رعايا الدول الموقعة عليها وكذلك رعايا الدول التي يصدر ببيانها مرسوم للمحاكم الأحوال الشخصية المصرية في الحدود المبينة بها وقد صدر مرسوم بقانون بإضافته ثمانى دول لتلك الدول الموقعة على الاتفاقية ثم أصدر المشرع المرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ ولم يقصد به الأساس بتوزيع الاختصاص بين جهات القضاء المصرية بعضها وبعض وإنما قصد تحديد مسائل الأحوال الشخصية ، والقانون الواجب التطبيق عليها لبيان متى تختص المحاكم القنصلية ومتى تختص المحاكم المختلطة ، ومتى تختص المحاكم المصرية بجمعة وصار الوضع فيما يتعلق بأنزعة الأحوال الشخصية قائماً على أساس أن المحاكم القنصلية تحتفظ بها ، تختص كما كان القانون المنطبق دوفنون بالدولة التي تتبعها القنصلية والمحاكم المختلطة تختص كلما كان القانون المنطبق قانون إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية ، ولم تحتفظ بمحاكمها القنصلية ، أو الدول التي أضيفت بالمرسوم بقانون سالف البيان ، وفيما عد ذلك اختصت به المحاكم الشرعية والمجالس المالية والمجالس الحسبية ، كما جع لها الاختصاص بالنسبة للأجانب الذين ينسبون إلى ديانة أو ملة أو مذهب له محاكم مصرية بموجب المادة ١٠ من اتفاقية مونتريه ، والمادتين ٢٥ و ٢٧ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة والفقرة الأخيرة من المادة ٣ من المرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ وعند انتهاء فترة الانتقال كان الاختصاص بأنزعة الأحوال الشخصية موزعاً بين جهات القضاء المصرية ، بحيث تختص المحاكم المدنية بمسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية ومسائل الولاية على المال ونطبق عليها قانون المرافعات شاملاً الكتاب الرابع المضاف

بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، وتختص المجالس المالية المعترف بها بالأحوال الشخصية في حالة اتحاد الطائفة والمذهب والملة ، وتختص المحاكم الشرعية بكافة المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية . عندما اقتصرت به المحاكم المدنية (الوطنية) والمجالس المالية ، وتطبق عليها لائحة ترتيبها والقوانين الخاصة بها ، واستمر الحال هكذا حتى إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، إنما كان ذلك ، وكان الطاعن ممن كانوا يخضعون للمحاكم الشرعية ، لأنه أردني الجنسية فلا يعتبر من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم الفصلية أو المحاكم المختلطة ولأنه ينتسب بإسلامه إلى ديانة لها محاكم مصرية للأحوال الشخصية (المواد ١٠ من اتفاقية مونتريه) و ٢٥ و ٢٧ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة و ٣ من المرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٣٧) ومن ثم فإن صيرورة الاختصاص للمحاكم الوطنية بنظر أزمة الأحوال الشخصية الخاصة به يلزمها بالأخذ بما ورد به نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقوانينها عملاً بالمواد ١٦ و ١٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من اللائحة المذكورة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اتسع صحيح القانون ولا يعيبه أنه لم يرد صراحة على ما جاء بمذكرة الطاعن ومذكرة النيابة من انطباق الكتاب الرابع على واقعة النزاع ، لأن في تفيقه لائحة ترتيب المحاكم ما يتضمن رفض الأخذ بوجهة نظر الطاعن والنيابة سائلة البيان .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ وفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 يوسف أبوزيد ، مصطفى صالح - سليم ، درويش عبد المجيد وعزت حنوره .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٤٥٩ / ٥١٠ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٤١) نقض ” الأحكام الجائز الطعن فيها “ . تنفيذ عقارى .
استئناف .

(١) الحكم الصادر من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه طريق النقض لأحد الأسباب
المقررة قانونا . الداع بعدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن
حكم مرمى المزايدة . لا محل له .

(٢) حكم مرمى المزايدة . جواز استئنافه فى حالات أوردتها المادة ١٥١ / ١ مرافعات
على سبيل الخصم . العيب فى إجراءات المزايدة . من بين هذه الحالات .

(٣) بطلان . تنفيذ عقارى .

التنفيذ الجبرى على العقار . إجراء المزايدة فى اليوم المحدد للبيع دون طلب من مباشر
الإجراءات أو ممن ورد ذكرهم بالمادة ٣٥ مرافعات . أنه . بطلان حكم إيقاع البيع .
تحقق مصالحهم فى الطعن عليه .

(٤) تنفيذ عقارى . الإلاس . فوائد .

الدون المضبوطة برهن أو امتياز أو اختصاص . مريان فوائدهما الاتفاقية أو القانونية على
الرغم من الإلاس . جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات .

(٥) تجزئة . تنفيذ عقارى . نقض " أثر نقض الحكم " .

بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لباشر
الإجراءات . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإنه يجوز -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة
قانونا ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف برفض
الاستئناف وتأييد حكم إيقاع البيع وطعن فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ،
فإن الطعن فيه يكون جائزا .

٢ - إذ كان الحكم الصادر بإيقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام
الفاصلة فى الخصومات وإنما هو محضر يحوره القاضى باستيفاء الإجراءات
والبيانات التى يتطلبها القانون ، فإن المشرع قد أجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف
فى حالات أوردها على سبيل الحصر فى المادة ٤٥١/١ من قانون المرافعات من
بينها وجود عيب فى إجراءات المزاينة .

٣ - تنص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات على أنه " يتولى قاضى التنفيذ
فى اليوم المحدد للبيع لإجراء المزايدة بناء على طلب من مباشر التنفيذ أو المدين أو
الحائز أو الكفيل أو أى دائن أصبح طرفا فى الإجراءات . . . وإذا جرت
المزايدة بدون طلب من أحد من هؤلاء كان البيع باطلا " ، وكان الطاعن قد أقام
استئنافه على أن الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة .. أمام محكمة أول
درجة - وهى الجلسة التى حصلت فيها المزايدة وصدر فيها الحكم بإيقاع البيع -
أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب إجراء
المزايدة كما لم يطلب أحد غيره إجراء المزايدة ، فإنه إذ قام قاضى التنفيذ بإجراءاتها
فى ذات الجلسة فإن البيع يكون باطلا لوجود عيب فى الإجراءات عملا بالمادة
٤٥١/١ من قانون المرافعات ، وإن وجود بطلان فى حكم مرسى المزايدة يتبع
للمدين - أو من يمثله - ولكل دائن أصبح طرفا فى الإجراءات أن يطلب

الحكم ببطلانه عملاً بالمادة ٤٣٥ من القانون المذكور، بما مؤداه أن حق البنك الطاعن في إقتضاء دينه من الثمن الذي وساه به المزايد لا يكون مستقراً ، وكان مناط المصلحة في الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبنك الطاعن مصلحة في الطعن بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة للفصل في أوجه البطلان حتى تتم المزايدة بإجراءات صحيحة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جوار استئنافه قولاً منه بأنه ليست له مصلحة في الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ — المقرر طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجاري أنه لا يقف سريان الفوائد إلا بالنسبة إلى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الإفلاس ، فيجوز إذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالفوائد المستحقة — سواء كانت اتفاقية أو قانونية — في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الأمر أنه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بهـ شهر الإفلاس إلا على الأموال التي يقع عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص .

٥ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبري ، فإن نقضه بالنسبة للبنك الطاعن — مباشر الإجراءات — يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بني عليها الطعن الآخر المرفوع من وكيل الدائنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن بنك مصر — الطاعن في الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق ،

المطعون ضده الرابع في الطعن رقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق — اتخذ ضد
 بصفته وكيل الدائنين في تقيسة — الطامن في الطعن رقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق
 والمطعون ضده الأول في الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٩ ق — إجراءات نزع الملكية
 بالدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بيوع طهطا على العقارات المملوكة للفلس المذكور
 وقاما لمبلغ ٦٢٩٠ ج و ٩٦٢ م بخلاف ما يستجد من فوائد بواقع ٧ ٪ ومصاريف
 لحين تمام السداد ، وأودع البنك مباشر الإجراءات قائمة شروط البيع في
 ١٩٦٢/٦/٢٣ و بجلسة ١٩٧٨/٢/١٢ طلب البنك التأجيل لإعادة النشر إلا أن
 المحكمة أجرت المزايدة وحكت في ذات الجلسة بإيقاع البيع على المطعون ضدهم
 من الثاني إلى الرابع — المطعون ضدهم الثلاثة الأول في الطعن رقم ٥١٠
 سنة ٤٩ ق — نظير ثمن قدره ٦٦٠٠ ج والمصاريف المقدرة بمبلغ ٣٣١ ج و ٦٥٠ م.
 استأنف البنك هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط — مأمورية سوهاج —
 بالاستئناف رقم ٨٠ سنة ٥٣ ق طالبا إلغاءه وبعدم اختصاص محكمة أول درجة
 بإيقاع البيع واحتياطيا بطلان حكمها المستأنف ، كما استأنفه وكيل الدائنين
 بالاستئناف رقم ٨١ سنة ٥٣ ق وكذلك وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة
 الضرائب بسوهاج بالاستئناف رقم ٨٤ سنة ٥٣ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة
 الاستئنافات الثلاثة حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/١٣ بعدم جواز كل من استئنافي
 البنك والضرائب ورفض استئناف وكيل الدائنين . طعن البنك في هذا الحكم
 بطريق النقض بالطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٩ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة
 دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهما وزير الخزانة بصفته
 ومدير عام مصلحة الضرائب بسوهاج وطلبت نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة
 لباقي المطعون ضدهم ، وطعن أيضا في هذا الحكم بطريق النقض من المطعون
 ضده الأول — وكيل الدائنين — وقيد طعنه برقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق ، ودفع المطعون
 ضدهم الثلاثة الأول فيه بعدم جواز الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
 فيها الرأي برفض الدفع ، ودفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهما
 وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة الضرائب بسوهاج ، وطلبت نقض
 الحكم المطعون فيه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ، وإذ عرض الطعنان

على المحكمة في غرفة مشورة رأيت تحديد جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها ،
وقررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن حكم مرسى المزاد لا يعتبر حكماً
قضائياً بالمعنى المفهوم للأحكام فلا يخضع لطرق الطعن التي نظمها القانون
للكحكم بصفة عامة ولأن الطاعن لم يبد أوجه البطلان بطريق الاعتراض
قبل جلسة الاعتراض فإن حقه يكون قد سقط في إبدائها بعد صدور حكم
إيقاع البيع .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة
الاستئناف فإنه يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الطعن فيه
بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً
من محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأيد حكم إيقاع البيع وطعن فيه بالخطأ
في تطبيق القانون وتفسيره ، فإن الطعن يكون جائزاً ويكون الدفع بعدم جواز
الطعن في غير محله .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة أن مصلحة الضرائب لم تختصم إلا في الاستئناف
وقضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لها ، ومن ثم لم تعد
خصماً في النزاع ولا يجوز اختصاصها في هذين الطعنين .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز
الاستئناف بالنسبة للمطعون ضدهما وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة
الضرائب بسوهاج لأنهما لم يختصما أمام محكمة أول درجة وبذلك لم يكونا
خصمين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير مقبول بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعنين بالنسبة إن مداهما من المطعون ضدهم استوفيا
أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٩ ق أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن - بنك مصر - على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره والفصوص في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من محضر جلسة ١٩٧٨/١/١٢ التي حصلت فيها المزايدة أن البنك لم يطلب إجراء المزايدة بل طالب التأجيل لإعادة النشر كما لم يطلب أحد من عددتهم المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات إجراء المزايدة ، ومن ثم فإن البيع يكون باطلا ويحق للمدين ولكل دائن أصبح طرفا في الإجراءات الطعن على الحكم الصادر بإيقاعه بالاستئناف للقضاء ببطلانه ، بما مفاده أن اقتضاء البنك دينه من ثمن المبيع يكون غير مستقر وعرضة للاسترداد إذا ما حكم ببطلان حكم مرسى المزايدة ، كما أن مصاحبة البنك قائمة من جهة أخرى لأن دينه وفوائده يجاوز الثمن الموقع به البيع إذ تم البيع بمبلغ ٦٦٠٠ ج بينما الثابت أن دينه حتى ١٩٦٠/١٢/٣١ مبلغ ٦٢٩٠ ج و ٨٦٢ م بخلاف ما يستجد من فوائده بواقع ٧ ٪ سنويا حتى السداد ، وأنه ليس صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه من عدم أحقيته في المطالبة بفوائد من تاريخ الحكم بإشهار إفلاس المدين ، ذلك أن قاعدة وقف سريان الفوائد بشهر الإفلاس لا تسرى في مواجهة البنك اكونه دائنا مرتبها ويجرى التنفيذ على العقارات المرهونة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز استئناف البنك الطاعن تأسيسا على أن الحكم المستأنف قد قضى بطلبائه فلا تكون له مصلحة في الطعن ، بالاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وعاره فصوص في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذم في محله ، ذلك أنه لئن كان الحكم الصادر بإيقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يحرمه القاضي باستيفاء الإجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون فإن المشرع قد أجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف في حالات أوردها على سبيل الحصر في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات من بينها وجود صيب في إجراءات المزايدة ، ولما كانت المادة ٤٣٥ من القانون صالف الذكر

تنص على أنه " يتولى قاضى التنفيذ فى اليوم المحدد للبيع إجراء المزايدة بناء على طلب من مباشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو الكفيل أو أى دائن أصبح طرفا فى الإجراءات ... وإذا جرت المزايدة بدون طلب من أحد من هؤلاء كان البيع باطلا " ، وكان الطاعن قد أقام استئنافه على أن الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٨ أمام محكمة أول درجة - وهى الجلسة التى حصلت فيها المزايدة وصدر فيها الحكم بإيقاع البيع - أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب المزايدة كما لم يطلب أحد غيره إجراء المزايدة، فإنه إذا قام قاضى التنفيذ بإجرائها فى ذات الجلسة فإن البيع يكون باطلا لوجود عيب فى الإجراءات عملا بالمادة ٥١ من قانون المرافعات، وإن وجود بطلان فى حكم مرمى المزايدة يتيح للمدين - أو من يمثله - والكل دائن أصبح طرفا فى الإجراءات أن يطلب الحكم ببطلانه عملا بالمادة ٣٥ من القانون المذكور، بما مؤداه أن حق البنك الطاعن فى اقتضاء دينه من الثمن الذى رسا به المزايدة لا يكون مستقرا ، وكان مناط المصلحة فى الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبنك الطاعن مصلحة فى الطعن بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة للفصل فى أوجه البطلان حتى تتم المزايدة بإجراءات صحيحة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم جواز استئنافه قولا منه بأنه ليست له مصلحة فى الاستئناف قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ومن جهة أخرى فإنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن البنك أورد فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف أن الثمن الراسى به المزايدة لا ينفى بدينه المضمون وفوائده وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " أن الفوائد سواء قانونية أو اتفاقية يوقف سريانها بقوة القانون فى حالة إفلاس المدين المتزوع ملكيته وقد أثر إفلاس المدين فى ١٢ / ١ / ١٩٦١ " ، وكان هذا الذى قرره الحكم غير صحيح على إطلاقه ، إذ المقرر طبقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجارى أنه لا يقف سريان الفوائد إلا بالنسبة إلى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الإفلاس فيجوز إذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج

بالفوائد المستحقة — سواء كانت إتفاقية أو قانونية — في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الأمر أنه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الإفلاس إلا على الأموال التي يقع عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما انتهى إليه من أن البنك ليست له مصلحة في الطعن بالاستئناف فحجب نفسه بذلك عن تخصيص دفاعه بأن الدين وفوائده معا يتجاوز الثمن الراسى به المزايد، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبرى ، فإن نقضه بالنسبة للبنك الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لباقي المحصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بنى عليها الطعن الآخر رقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

پرئامة السيد المستشار / على مصطفی بغدادی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطی اسماعیل
وحسن عثمان عمار .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار ” إيجار الأماكن ” .

الدعوى بطب التمكن من شقة النزاع . إحتداد المدعى إلى عقد إيجار صادر له من المستأجرة
الأصلية دون موافقة المالك . القضاء برفض الدعوى . لاخطأ .

إذا كانت دعوى الطاعن وهى دعوى تمكن من شقة النزاع تقتضى أن يتلقى
حقه فيها ممن يملك تمكنه منها قانوناً فى حين أنه تعاقد فيها مع المستأجرة
الأصلية ” المطعون عليها الأولى ” وهى محظور عليها طبقاً لنصوص عقدها
التنازل عن عقد الإيجار إلا بموافقة المالك ، فلا تملك بالتالى تمكنه من
الشقة بغير هذه الموافقة التى لم يقدم الطاعن عليها دليلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٥٧ لسنة ١٩٦٨ مدني كلي الإسكندرية ضد المطعون عليها الأولى للحكم به إلزامها بتمكينه من الانتفاع الشقة المبينة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لها إن المطعون عليها — وهي المستأجرة للشقة المشار إليها — قد باعتها له بمنقولاتها وتنازلت له عن إيجارها بعقد مؤرخ في ١٩٦٧/٢/٤ ، ونفذ العقد في حينه ، وقد سمح للبائعة بالإقامة في حجرة بالشقة على سبيل الاستضافة لحين مغادرتها البلاد ، بيد أنها اختلفت معه واستصدرت من النيابة العامة أمرا بتمكينها من حيازة الشقة فأقام عليها دعواه ، تدخل المطعون عليه الثالث في الدعوى بوصفه مستأجرا للشقة من مالكة العقار بعقد مؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٩ واختصمها في الدعوى ، قضت المحكمة برفض الدعوى .

إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٨ سنة ٢٨ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه ذلك يقول إنه على الرغم مما تمسك به أمام محكمة الاستئناف من أنه ما دام عقد الإيجار المبرم بين المطعون عليها الأولى — المتنازلة له — وبين المؤجر لم يفسخ رضاء أو قضاء فزن عقد الإيجار الصادر من المطعون عليها الثانية إلى المطعون عليه الثالث يكون غير جدير بالحماية لوروده على عين مؤجرة للغير بعقد قائم ، فقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بتفضيل عقد المطعون عليه الثالث بمقولة إنه هو الواضع اليد على العين في معنى المادة ٥٧٣ من القانون المدني لاستناد حيازته إلى عقد صادر من مالكة العقار ، خلافا لحيازة الطاعن المستندة إلى عقد صادر إليه ممن لا تملك التأجير من الباطن ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون من عدة وجوه ، ذلك أنه وقد طبق الحكم نص المادة آتفة الذكر على واقعة النزاع فإن الطاعن — بحكم سبقه إلى وضع اليد على العين دون فسخ — يكون هو

الأولى بالتفضيل ، هذا إلى أن اعتداد الحكم بالعقد الصادر من المالك إلى المطعون عليه الثالث ينطوي على إهدار لأحكام ضمان المؤجر بعدم التعرض ، كما أن استناد الحكم إلى الشرط الوارد في عقد إيجار المطعون عليها الأولى — بمنعها من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار — يعتبر قضاء في مسألة غير مطروحة في الدعوى ، بالإضافة إلى أنه لا محل لإعمال حكم التفضيل الوارد بالمادة ٥٧٣ من القانون المدني لانعدام كل عقد إيجار المطعون عليه الثالث ، مما ينتج معه تعدد المستأجرين لعين واحدة ، وإذا كانت الدعوى هي دعوى استرداد حيازة ، وكانت قد سلبت من الطاعن بالقوة نتيجة أمر صادر من النيابة العامة فيما يجاوز اختصاصها ، فإنه يكون من حقه استرداد هذه الحيازة قضاء .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه بطلب الحكم بإلزام المطعون عليها الأولى بتمكينه من الاستفاد بالشفقة مشار التزاع تأسيسا على أنها باعته له بمنقولاتها وتنازلت له عن إيجارها بعقد مؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٤ ، وقد تدخل المطعون عليه الثالث في الدعوى طالبا الحكم برفضها بوصفها مستأجرا للشفقة من مالكة العقار — المطعون عليها الثانية — بعقد مؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٩ واختصمها في الدعوى ، فحضرت وأقرت بتأجيرها عين التزاع للمطعون عليه الثالث بصفتها صاحبة الحق في التأجير . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند من أن العقد الذي يستند إليه صادرا له ممن لا يملك الحق في التأجير ، لأن المطعون عليها الأولى وهي المستأجرة الأصلية لا تملك حق التأجير من الباطن أو التنازل عن عقد الإيجار ، وكان هذا من الحكم صحيحا في القانون ، وكافيا لحمل قضائه ، ذلك أن دعوى الطاعن — وهي دعوى تمكين من شقة التزاع — تقتضي أن يتلقى حقه فيها ممن يملك تمكينه منها قانونا ، في حين أنه تعاقد منها مع المستأجرة الأصلية "المطعون عليها الأولى" ، وهي محظور عليها طبقا لنصوص عقدها التنازل عن عقد الإيجار إلا بموافقة المالك ، فلا تملك بالتالي تمكينه من الشقة بغير هذه الموافقة التي لم يقدم الطاعن عليها دليلا ، ولما كان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه لا يعيب الحكم

ما يستطرد إليه تزييدا مادام قام على أسباب تكفى لحمله ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه ما تطرق إليه من أن مناط تفضيل المطعون عليه الثالث على الطاعن فيه أن الأول يعتبر واضح اليد في حكم المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني ، وأن عقده أولى بالتفضيل ، إذ لا يعدو هذا من الحكم أن يكون تزييدا خارجا عن نطاق طلب الطاعن لعلقه بإثبات أحقية المطعون عليه الثالث في شقة النزاع وهو أمر غير لازم لاستقامة الحكم برفض دعوى الطاعن لافتقاده لما يساندها ، هذا إلى أنه لما كان لا ينال من الحكم التفاته عن أوجه الدفاع غير المؤثرة في سلامة النتيجة التي خلص إليها إذ ينطوى قضاؤه الصحيح على معنى الرد الضمني عليها المسقط لدالاتها بما يغنى عن تناولها بالتفصيل الصريح ، لما كان ذلك ، وكان فيما أحال إليه الحكم الاستئناف من مدونات الحكم الابتدائي ما يكفي لحمل قضائه برفض النظر عما أضافه الحكم الاستئنافي من أسباب هي الموجهة إليها أوجه النعي بهذا السبب ، فإن النعي بها - وأيا ما كان وجه الرأي فيها - يضحى غير مؤثر في صحة الحكم ومن ثم غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التهاثر في الأسباب ، وفي بيان ذلك يقول إنه بعد أن قرر الحكم أنه لا أهمية لتنازل المطعون عليها الأولى عن الإيجار لمطعون عليه الثالث لأن حكم محكمة الدرجة الأولى لم يجعل من هذا التنازل الثاني قواما لقضائه ، عاد فذكر أن تلك المطعون عليها لم تحضر في الدعوى ولم تتمسك ببقاء عقدها بل إنها تنازلت عنه لمطعون عليه الثالث بموجب الإقرار المؤرخ ١٥/٣/١٩٦٨ ، وأن ذلك يفيد عدولها عن التنازل الصادر للطاعن الأمر الذي لا يبين منه ما إذا كان الحكم قد اعتد بالتنازل الثاني الصادر من المطعون عليها الأولى للمطعون عليه الثالث أم التفت منه مما يعد تهاترا في الأسباب ، علاوة على ما ينطوى عليه من فساد في الاستدلال

باعتبار التنازل الأخير مدولا من التنازل الأول ، في حين أنه لا محل لذلك بعد أن أنتج التنازل الأول أثره وتخلت المطعون عليها الأولى عن الحيابة فعلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وقد قام الحكم المطعون فيه - حسبما تقدم البيان في الرد على السبب الأول - على ما يكفي لحمل ما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعن في الشقة مثار النزاع ، فإنه لا يعيبه ما امتطرد إليه فيما جاوز ذلك تعليقا على التنازل الصادر من المطعون عليها الأولى لا طعون عليه الثالث مادام لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، ويكون النعى عليه بهذا السبب - أيا ما كان وجه الرأي فيه - غير منتج بدوره .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلى مصطفى بنداى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين ، الدكتور ابراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد العاطى ، سماعين ، حسن عثمان عمار
وزايع العاني جمعه .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ و ٩٨٣ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) حكم " حجية الحكم " . نقض " السبب الجديد " .
نظام عام .

حجية الأحكام جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه أن تكون عناصرها
الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفي مجرد الإشارة في المذكرة المقدمة لمحكمة
الاستئناف إلى صدور الحكم أو تقديم صورته إلى محكمة النقض . الذى ن هذا . إعتباره
سببا جديدا .

(٢) حكم " ما يعد قصورا " .

إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى عنه . فحصره في أسباب الحكم واقعية . موجه
لإطلاله .

(٣) إيجاز " التغير في العين المؤجرة " .

انتفاع المسأجر يشتمل متلاصفتين فى مبنى واحد . يعزى الإيجار . إيجازة فتحة بينهما
تسيرا للإنتفاع بهما دون أن يعلق ضرر بالعين المؤجرة أو المؤجر . وجوب رفض دعوى الإخلال
لهذا السبب .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أنه وإن كان الإلتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التي تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكان المقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله ضروريا مما مفاده أن التمسك أمام المحكمة المدنية بحجية الحكم الجنائى يقتضى أن يكون الحكم مقدما إليها حتى يتسنى لها أن تقف منه على ما تلزم بالتقيد به من الوقائع التى فصل فيها فصلا لازما سواء بالنسبة لوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية أو الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . لما كان ما تقدم ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكمين الجنائيين المشار إليهما بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمهما إليها ، وكان لا يجزى فى ذلك ما ورد بصورة المذكرة المقدمة من الطاعنين لمحكمة الاستئناف بجلسته ... المحددة لإصدار الحكم من مجرد الإشارة إلى صدور أحد هذين الحكمين وتأنيده استئنافيا ، كما لا يقبل منهم أن يتقدموا بعد ذلك رفقا طعنهم المائل بصورة من الحكم المذكور وشهادة بما تم فى الحكم الآخر وصورة غير رسمية ادعوا أنها كانت مقدمة منهم للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك ، وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ، فإنه يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم ببحث دفاع أيداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة ، إذ يعتبر ذلك الإغفال قصورا فى أسباب

الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه ، ومؤدى ذلك أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر في أثره في الدعوى فإن كان متجعا فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رأته متبعا بالجدلية مضت إلى فحصه لتقف على أثره في قضائها فإن هي لم تفعل كان حكمها قاصرا .

(٣) إذ كانت محكمة النقض قد انتهت إلى رفض الطعن — المنظم — المرفوع من المطعون عليه في الطعن المائل عن الحكم رقم ٧٥١ لسنة ٣٠ ق استئناف الإسكندرية الذى قضى بصحة ونفاذ عقد الإيجار الشفوى الصادر من المطعون عليه — المالك — إلى الطاعن الأول عن الشقة رقم ٨ والملاصقة للشقة رقم ٧ — موضوع التداعى المائل — فإن مؤدى ذلك أن التغيير الذى قام به الطاعن مستأجر الشقتين — بإجراء فتحة بينهما لتيسير الانتفاع بهما — لم يترتب عليه ضرر على النحو السالف بيانه ، وكان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التغيير المظور على المستأجر فى حكم المادة ٢/٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو الذى يلحق ضررا بالعين المؤجرة أو بالمؤجر ، فإن دعوى المطعون عليه تكون بذلك على غير سند من القانون خليفة بالرفض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن رقم ٥١٩ سنة ٤٦ ق — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه بصفته أقام الدعوى رقم ٦٨٤ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنين للحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٣٩ الصادر للطاعن الثانى عن الشقة رقم ٧

السكّانة بالعقار المدين بصحيفة الدعوى وإخلاؤها وتسليمها إليه، وذلك قولاً منه بأن الطاعن الثانى أجراها من باطنه إلى الطاعن الأول الذى أحدث بها تغييراً جوهرى بأن أجرى فتحة بالحائط المشترك بينها وبين الشقة رقم ٨ المجاورة لها، والى كان قد استولى عليها بطريق الغصب ثم قام بضم غرفتين منها إلى الشقة الأولى بقصد عرقلة تنفيذ الحكم بطرده من الشقة الأخرى، وإذ كان هذا التغيير عذّور على المستأجر بنص العقد فقد أقام عليها دعواه، قضت محكمة الدرجة الأولى له بطلباته، فاستأنف الطاعن الثانى الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٤ سنة ٣٠ ق الاسكندرية، كما استأنفه الطاعن الأول بالاستئناف رقم ٤٥٨ سنة ٣٠ ق الاسكندرية ضمت المحكمة الاستئنافيين معاً ثم نذبت فيهما خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٧٩/٥/٨ بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن.

وحيث إن وقائع الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٨ ق — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٨٦ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنين للحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الشفوى الصادر له من الطاعن الأول بصفته بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٢ عن الشقة رقم ٨ بالعقار المدين بصحيفة الدعوى وهو ذات العقار المشار إليه بالطعن السابق، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود قضت برفض الدعوى، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥١ سنة ٣٠ ق الاسكندرية، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد الإيجار الشفوى ما بين المطعون عليه والطاعن الأول بصفته فى فبراير سنة ١٩٧٢ عن الشقة موضوع النزاع وذلك فى مواجهة الطاعن الأخير، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن. وعند نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسته ١٩٨٠/٣/٢٢ قررت ضم الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٨ ق إلى الطعن رقم ٥١٩ سنة ٤٦ ق للارتباط القائم بينهما ليصدر فيهما حكم واحد.

وحيث إن الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٨ ق ، يقوم على أربعة أسباب ينحى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم — في قضائه بإثبات العلاقة التجارية بين الطاعن الأول بصفته وبين المطعون عليه عن شقة النزاع — قد خالف حجية حكمين جنائيين حائزين لقوة الأمر المقضى ، أولهما الحكم رقم ١١١٣ سنة ١٩٧٣ جنح العطارين الذى قضى بإدانة المطعون عليه لثبوت دخوله شقة النزاع بطريق غير مشروع ، والآخر الحكم رقم ٢٧٥٤ سنة ١٩٧٣ جنح العطارين الذى قضى ببراءة الطاعن الأول من تهمة تقاضيه من المطعون عليه مقابل تأجير له من النزاع مبالغ تتجاوز المسموح به قانونا ، هذا فضلا عما تضمنه هذا الحكم الأخير من إهدار لأقوال شهود المطعون عليه التى استند إليها قضاء الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الذم غير مقبول ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الالتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التى تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكان المقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله ضروريا ، مما مفاده أن التمسك أمام المحكمة المدنية بحجية الحكم الجنائى يقتضى أن يكون الحكم مقدما إليها حتى ينسب لها أن تقف منه على ما تلزم بالتقيد به من الوقائع التى فصل فيها فصلا لازما سواء بالنسبة لنوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية أو الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ما تقدم ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكمين الجنائيين المشار إليهما بسبب الذمى أو ما يدل على سبق تقديمهما إليها ، وكان لا يجدى فى ذلك ما ورد بصورة المذكرة المقدمة من الطاعنين لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٧/٦/٨ — المحددة لإصدار الحكم — من مجرد الإشارة إلى صدور أحد هذين الحكمين وتأييده استئنافيا ، كما لا يقبل منهم أن يتقدموا بعد

ذلك — وفق طعنهم المائل — بصورة من الحكم المذكور وشهادة بما تم في الحكم الآخر وصورة غير رسمية إدعوا أنها كانت مقدمة منهم للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك وكان ماورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ، فإنه يكون سببا جديدا لاتبور إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات والخطأ في الإسناد والقصور ، وفي بيان السبب الثاني يقولون أنهم كانوا قد تقدموا لمحكمة الموضوع بعقد الإيجار الصادر للمستأجرة السابقة لشقة النزاع — وهو مذيّل بإقرار صادر منها بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣ يفيد تنازلها عن العقد المذكور وتعهدا بتسليم العين في ١٩٧٢/٢/١ — ثم كان أن قاموا بسحب هذا المستند وإيداعه بقضية أخرى دون أن يعاد تقديمه بعد ذلك بملف الدعوى المسائلة ، وإذ مضت محكمة الاستئناف مع هذا في الفصل في الدعوى ، وتضمن قضاؤها التشكيك في إقرار المستأجرة المذكورة رغم عدم وجوده أمامها ، فإن حكمها يكون منطويا على بطلان في الإجراءات ، وفي بيان السبب الثالث يقولون إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى القول بصورية عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٢/١ — الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعن الثالث من عين النزاع — تأسيسا على أن المستأجرة السابقة لها توفيت في ١٩٧٢/٢/١١ أي بعد تحرير ذلك العقد ، في حين أن الثابت بالإقرار الصادر من المستأجرة المذكورة بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣ — السالف الإشارة إليه والذي حجبت محكمة الاستئناف نفسها عن مطالعته — أنها قبلت إنهاء الإيجار وإخلاء العين في ١٩٧٢/٢/١ بما كان يحق معه للطاعن تأجيرها من هذا التاريخ ، هذا فضلا عن أن القول بصورية العقد المذكور لا يتفق وثبوت تاريخه في ١٩٧٢/٢/١٩ أي قبل بدء النزاع بين الطاعن الأول والمطعون عليه في ١٩٧٢/٢/٢٦ .

وحيث إن النعى بالسبب الثاني غير مقبول ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتناول الإقرار المنسوب للمستأجرة السابقة لعين النزاع بأي بحث أو قضاء — صريحا كان أو ضمنا — وكان المقرر في قضاء

النقض أنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي فصلت في الدعوى على مقتضى
المستندات المقدمة إليها وأنها غير ملزمة بأن تكلف الخصوم بتقديم أدلة دفاعهم
أو تلفت نظرهم إلى مقتضياته وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفي لملء من
الأدلة والمستندات المطروحة عليها ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا السبب واردا
على غير محال ، والنعي بالسبب الثالث مردود ، ذلك أن المقرر — وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة — أن لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي
يأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها دون ما رقابة عليه في ذلك من محكمة
النقض مادام الدليل الذي أخذه مقبولا ، ولما كان الثابت بمدونات الحكم
المطعون فيه أنه استخلص من القرائن التي عددها صورية عقد الإيجار المشار
إليه وكان استخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وكافيا لحمل قضائه ،
فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد والتصوير يكون على غير أساس ، ولا يعدو
ما جاء بهذا السبب أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وبالتالي غير
جائز .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ
في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنه قد ثبت بالأوراق أن المطعون
عليه يشغل شقة أخرى بذات العقار السكاني به شقة النزاع ومن ثم فإنه ما كان
لمحكمة الاستئناف — وفقا لنص المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ —
أن تقضى له بصحة ونفاذ عقد استجاره لعين التداعي دون أن يثبت أمامها قيام
مقتضى لديه في شغلها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا
كان سبب النعي متعلقا بدفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام
محكمة الموضوع ولم تكن عاصره الموضوعية مطروحة عليها فإنه يعتبر سببا
جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان قوام النعي بهذا
السبب التمسك بتطبيق حكم القانون بالنسبة لاحتجاز الشخص أكثر من مسكن
بالبلد الواحد دون مقتضى ، وكانت واقعة الاحتجاز ومقتضاه من الأمور التي
يقتضى بحثها تحقيق واقع الدعوى ، وكان الطاعنون لم يقدموا رفق طعنهم ما يدل

على سبق تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع أو أن عناصره الواقعية كانت مطروحة عليها ، فإنه يكون من غير الجائز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

وحيث إنه بالنسبة للطعن رقم ٥١٩ سنة ٤٦ ق ، فإن مما ينهيه الطاعنان - بالسبب الثاني - على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وذلك من وجهين حاصلهما أن الطاعنين كانا قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بدفاع حاصله أن التغيير الذي قام به الطاعن الأول بإجراء فتحة بين الشقتين رقمي ٧ ، ٨ اللتين يحوزهما كان بقصد تيسير استقاعه بهما ، وأنه لم ينشأ منه ضرر ما بالعين المؤجرة أو بالمؤجر على النحو الثابت بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مكتفيا بما قرره من أن الفتحة التي أجراها الطاعن الأول بين الشقتين التي يستأجرها إحداهما ويدعى استئجار الأخرى تضر بهذه الشقة الأخيرة وقد تؤدي إلى بقائها دون استغلال وأنه لم يقصد بها إلا عرقلة تنفيذ الحكم المستعجل لإضراراً بالمالك وبمستأجر الشقة المذكورة ، وبذلك يكون الحكم قد بنى فضائه على افتراضات لا أصل لها في الأوراق وأقامه على ضرر وهمي ، إذ أن ما ذهب إليه الحكم من نفي حيازة الطاعن الأول للشقة الأخرى رقم ٨ بنقضه الثابت بالأوراق من استناد الطاعن الأول في هذه الحيازة إلى عقد إيجار شفوي صادر له من المطعون عليه ، ومن إقرار المطعون عليه ذاته بهذه الحيازة - وإن نازعه في سندها - إذ أن تلك المنازعة تؤكد وجود الحيازة ولا تنفيها ، وهو ما يوجب الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ، إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية بما

يقضى بطلانه ، ومؤدى ذلك أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر في أثره في الدعوى فإن كان منتجا فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رآته متسما بالجدية مضت إلى فحصه لتقف على أثره في قضائها ، فإن لم تفعل كان حكمها قاصرا ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن الأول قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاع حاصله أنه ينتفع بالشقتين رقمي ٧ ، ٨ بطريق الإيجار ، الأولى بموجب عقد إيجار صادر له من مستأجرها الأصلي — الطاعن الثاني — المصرح له بذلك ، والأخرى بموجب عقد إيجار شفوي صادر له من المالك — المطعون عليه — في فبراير سنة ١٩٧٢ ، وأن ما أحدثه من تغيير لم يتجاوز إجراء فتحة بين الشقتين المؤجرتين له بقصد تيسير انتفاعه بهما مما يترتب عليه أى ضرر بالعين المؤجرة أو بالمؤجر ، وإذ يجيز القانون للمستأجر إثبات قيام العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة وكان الطاعن الأول قد استدل على قيام هذه العلاقة بينه وبين المطعون عليه عن الشقة رقم ٨ بأقوال الشهود التي أشارت إليها محكمة الدرجة الأولى ، كما دلت على انتفاء الضرر بما أثبتته الخبر المنتدب في الدعوى ، وكان من شأن هذا الدفاع بشقية — لو فطنت إليه المحكمة — تغيير وجه الرأي في الدعوى ، إذ أن مؤداه أن الطاعن الأول — بوصفه مستأجرا لشقتين متجاورتين — أجرى فتحة بينهما تيسر له غاية الانتفاع بهما دون أن تلحق ضررا بالعين المؤجرة أو بالمؤجر ، وكانت محكمة الموضوع قد التفت عن تناول هذا الدفاع الجوهرى بما يفتضيه من البحث ووقفت منه عند القول بأن الطاعن الأول يستأجر إحدى الشقتين ويدعى استئجار الأخرى دون أن تقول كلمتها في هذا الادعاء وهو ما أدى بها إلى استخلاص الضرر الذى بذت عليه قضائها من مصدر لا يؤدى إليه ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بقصور مبطل وهو ما يستوجب نقضه لهذا السبب ودون حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، ولما كانت هذه المحكمة قد انتهت — فيما تقدم من هذا الحكم — إلى رفض الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٨ ق المرفوع من المطعون عليه في الطعن المائل عن الحكم رقم ٧٥١ سنة ٣٠ ق

استئناف الاسكندرية والذي قضى بصحة ونفاذ عقد الايجار الشفوى الصادر من المطعمون عليه الى الطاعن الأول من الشقة رقم ٨ المشار إليها والملاصقة للشقة رقم ٧ موضوع التداعى المائل ، مما مؤداه أن التغيير الذى قام به الطاعن الأول مستأجر الشقتين لم يترتب عليه ضرر على النحو السالف بهانه، وكان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التغيير المحظور على المستأجر - فى حكم المادة ٢٣ ف ٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - هو الذى يلحق ضررا بالعين المؤجرة أو بالمؤجر ، فإن دعوى المطعمون عليه تكون بذلك على غير سند من القانون خليفة بالرفض .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق موسى ، الدكتور جمال
الدين محمود ربحي الرفاعي .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) عمل " البديل : بدل الإقامة " .

(١) بدل الإقامة في الأماكن النائية . ماهيته . عدم اعتباره إعانة فلا معيشة
التي تقرر عدم مريان قواعدها على العاملين بالقطاع العام . الاثنية ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ .

(٢) عمل " المساواة " .

المساواة بين عمال صاحب العمل . قاعدة تفرضها قواعد العدالة . منع بدل إقامة
للعاملين بفرع أصوان ، أثره . استعانة العامل المنقول إليه هذا البديل .

١ - إذ كان بدل الإقامة الذي يتقرر للعاملين بوحدات القطاع العام
الاقتصادية في محافظة أسوان يتفيا بطبيعته استقرارهم في هذه المحافظة النائية
وتشجيعهم على البقاء فيها بمنحهم ذلك البديل مما يضحى معه - وهو بهذا
الوصف - مكنسها طبيعة متميزة عن إعانة فلاء المعيشة التي تستهدف مواجهة
ارتفاع تكاليف المعيشة فتتجهر عنه بالتالي أحكام المادة الثانية من مواد إصدار
لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات إدارية للصناعة بالقرار

الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى نصت على عدم سريان قواعد ونظم إعانة الغلاء على هؤلاء العاملين ، ولا يقدح فى ذلك تحديد هذا البدل بنسبة مئوية من هذه الاعانة ، لأن ذلك لا يبدو أن يكون وسيلة لتقدير قيمته ، فلا تغير هذه الوسيلة من طبيعته .

٢ — إذ كانت المساواة بين عمال صاحب العمل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — قاعدة أساسية ولو لم يجربها نص فى القانون تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله فى شأن أى حق من حقوقهم ، وكان الثابت فى الدعوى أن البنك الطاعن جرى على منح العاملين بفرصه بأسوان بدل إقامة بواقع ٢٥ ٪ من قيمة إعانة غلاء المعيشة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٦٣ حتى أخرى يونيو سنة ١٩٧٢ ، فإن المطعون ضده يستحق ذلك البدل منذ تاريخ نقله إلى الفرع المذكور أسوة بزملائه العاملين به ، لما كان ذلك ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظار وقضى بأحقية المطعون ضده لبدل الإقامة موضوع التداعى تأسيسا على أن الأخير لا يطالب بإعانة غلاء المعيشة ويتساوى فى ظروف العمل لزمانية والمساكنية مع زملائه العاملين بفرع البنك الطاعن بأسوان الذين درج على منحهم ذلك البدل منذ عام ١٩٦٣ مما يتعين معه مساواته بهم فى تقاضيه ، فإن النعى عليه بسبب الطعن يكون غير صديد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار مقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى أسوان ضد البنك الطاعن بطلب احتجته لبدل علاوة أسوان وإلزام الطاعن

أن يدفع له مبلغ ٤٤ ج و ٢٠٠ م . وقال بيانا للدعوى إنه في مايو سنة ١٩٦٩ نقل من فرع البنك الطاعن بالسويس الذي كان يعمل به إلى فرعه بأسوان فيستحق بدل ملاوة أسوان بنسبة ٣٠ ٪ من إعانة غلاء المعيشة أسرة بزملائه العاملين بهذا الفرع الذين حصلوا عليها ، وإذ حرره البنك منها واستحق له ذلك البديل عن المدة منذ نقله حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٢ ، فقد رفع الدعوى بطلباته سالفة البيان . و بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بتدب خبير لأداء المهمة التي أفصححت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ بأحقية المطعون ضده لبديل إقامة بنسبة ٢٥ ٪ من إعانة غلاء المعيشة عن الفترة من ٢٦ / ٤ / ١٩٦٩ إلى ٢٩ / ٢ / ١٩٧٢ وإزاء الطاعن أن يدفع له مبلغ ٢٥ ج و ٩٢ م ، إستأنف الطاعن هذا الحكم باستئنائه المقيد برقم ٨ سنة ٤٩ ق مدني أمام محكمة استئناف أسيوط (مأمورية أسوان) فقضت في ٢ من أبريل سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدثت لظرفه جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى البنك الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، وبيانا لذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده لا يحق له الاحتجاج في دعواه بقاعدة المساواة لتخلف مقوماتها وشرائطها ، ذلك أنه نقل إلى فرع البنك بأسوان في ٢٦ / ٤ / ١٩٦٩ بعد إلغاء العمل ببديل أسوان نفاذا للقرارين الجمهوري رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذين أوجبا إلغاء قواعد إعانة غلاء المعيشة منذ ١٩ / ١٢ / ١٩٦٢ بينما نقل زملاؤه في ظل العمل بذلك البديل فاحتفظ لهم البنك به إعمالا لقاعدة عدم المساس

بالأقوق المأأأسة؁ لكن الأأم المأأعون فله أأفل الرء على هذا الأفاع الأوءرى وأأس قضااءه للأأعون ضءه بالبلء لأل الأنازع من أارلأ نقله على أنه إنما يطالب بمأأب إأامة بأسوان وللس إعانة ألاء المألشة؁ فى أهن أن بلء أسوان معأبر أزا من هذه الإعانة فمعامل ماملأها من نأأفة الإأفاء والأأأملا وقء الأزم الأنا بأأأملا أافة أنواع البءلات إعمالا لأوصفة اللأنة الوزارفة للأأطة فى ١٧/١٢/١٩٦٧ ولم يقرر بلء إأامة للأاملن بالمناطق النأفة إلا منذ شهر فونبو سنة ١٩٧٢ فلا لسأأأه المأأعون ضءه إلا من هذا الأارلأ .

وأأل أن هذا النأى برمه مرءوء؁ ذلك أنه لما كان بلء الإأامة الذى يأقرر للأاملن بوأءاء الأفأاع العام الإأأأأافة فى مأأأظة أسوان بأأفا بأأبأه أسأأوارهم فى هذه المأأأظة النأفة وأأأأعهم على البقاء فها بمأأهم ذلك البءل مما بضمأى معه — وهو بهذا الوصف — مأأأبا بأأبة مأأزة عن إعانة ألاء المألشة اللى أأأأف مواأهة أرفأاع نفأاأ المألشة فأأأمر عنه بالالى أأأام المأأة الأاففة من مواد إصءار لأأأة نظام الأاملن بالشراكاأ الأأفة للأأساأ العامة الصاءرة بالقرار الأوءرى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اللى نصأ على أءم سرفان قواعد ونظم إعانة الألاء على هؤلاء الأاملن؁ ولا بقأأ فى ذلك أأألء هذا البءل بأأبة مأأفة من هذه الإعانة لأن ذلك لا يعدوان فكون وسفلة لأأألر قفأه فلا أألر هذه الوسفلة من بأأبه؁ ولما كانت المساواة بفن أمال صأأب العمل — على ما أرى به قضااء هذه المأأمة — قاعدة أساسفة ولو لم بأألها نص فى القانون نفرض قواعد العءالة إعمالها إذا ما أأأ صأأب العمل إلى الأفرقة بفن أماله فى شأن أى أأى من أأأوقهم؁ وكان الأأب فى الأهورى أن الأنا الطأمن أرى على منع الأاملن بفرمه بأسوان بلء إأامة بواقع ٢٥ ٪ من قفمة إعانة ألاء

المعيشة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٦٣ حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٢ ، فإن المطعون ضده يستحق ذلك البديل منذ تاريخ نقله إلى الفرع المذكور أسوة بزملائه العاملين . لما كان ذلك ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده لبديل الإقامة موضع التداعي تأسيساً على أن الأخير لا يطالب بإعانة غلاء المعيشة ويتساوى في ظروف العمل الزمانية والمكانية مع زملائه العاملين بفرع البنك الطاهن بأسوان الذين درج على منحهم ذلك البديل منذ عام ١٩٦٣ مما يتعين معه مساواته بهم في تقاضيه ، فإن النعى عليه بسبب الطعن يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن السباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء الدين عبد الرارق ، عبد
والمكتور جمال الدين محمود .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٤ القضائية :

عمل . شركات .

إعادة تقييم مستوى شركات القطاع العام . مريان الآثار المترتبة على ذلك
ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء له . عدم امتداد هذا الحكم
إلى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار
الجمهوري ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ .

بحرى نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ بالآتي " ... ويجوز إعادة
تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث
وظائف جديدة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة المختصة واعتماد الوزير
المختص ، ويكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك
وفقا للأسس التي يعتمد عليها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس
الوزراء أو الوزير المختص ، كما يجوز إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب
ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفي هذه
الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة

المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء ، وكان البين من هذه المادة أن حكم الفقرة الأخيرة منها — بشأن تحديد أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء كتاريخ اسريان الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى — لا ينطبق إلا في حالة إعادة تقييم مستوى الشركات ولا يمتد أثر تلك الفقرة إلى حالة إعادة تقييم وظائف الشركات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة آتفة الذكر ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أن الأثر المترتب على إعادة تقييم الوظائف لا يسرى إلا من السنة التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحققتها للفتة المالية العاشرة منذ ١٩/١١/١٩٦٤ تاريخ انعقادها بالعمل بتلك الشركة وما يترتب على ذلك من آثار وخاصة الملاوة الدورية اعتبارا من ١/١/١٩٦٤ بواقع ٧٥٠ م شهريا حتى تاريخ نقلها فى ٢٤/٤/١٩٦٨ ، وقالت الطاعنة بياناً لدعواها إنها التحقت بالعمل لدى المطعون ضدها فى ١٩/١١/١٩٦٤ بوظيفة صرافة بمرتب شهرى مقداره ٩ ج وقد نقلت فى ٢٤/٤/١٩٦٨ إلى وزارة التعليم العالى بواقعة الجهتين ، وطبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ ، وكان مبينا بقرار نقلها أنها معينة على الفتة العاشرة

ولكن بعد نقاها أصدرت الشركة المطعون ضدها قرارا إداريا رقم ٤١ سنة ١٩٦٨ يفيد تسوية حالتها على الفئة المالية العاشرة اعتبارا من ١٩٦٨/٢/١٩ وليس اعتبارا من ١٩٦٤/١١/١٩ ، لذلك فقد أقامت دعواها بطلباتها سائلة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٣١ قضت المحكمة بئدب خبير لأداء المأمورية المبينة بالمنطوق ، وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٩ حكمت المحكمة بأحقية الطاعنة فى التسكين بالفئة المالية العاشرة اعتبارا من ١٩٦٤/١١/١٩ مع إلزام المطعون ضدها بأن تؤدى للطاعنة مبلغ ٢١ ج قيمة فروق أجراها فى المدة من ١٩٦٦/١/١ وحتى نهاية أبريل سنة ١٩٦٨ ، استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٣١١ سنة ٩٠ ق ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، ومرض الطعن على غرفة المشورة فحددت انظاره جلسة ١٩٨٠/٣/١ وفيها التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وقالت فى بيان ذلك إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ سنة ١٩٦٨ وقد نصت على تحديد أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء كتاريخ لإعمال قرار إعادة تقييم مستوى الشركات فإن حكمها قاصر على حالة إعادة تقييم مستوى الشركة قبل الشركات الأخرى من كونها ذات درجة أولى أو ثانية أو غير ذلك ، ولا يتعدى حكمها هذا إلى حالة تقييم وظائف الشركات التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر ، وإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر القانونى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذى صحيح ، ذلك أنه إذ جرى نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ الممدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ سنة ١٩٦٨ بالآتى " .. ويجوز إعادة تقييم الوظائف

بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو امتدادات وظائف جديدة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة المختصة واعتماد الوزير المختص ، ويكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقا للأسس التي يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص ، كما يجوز إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفي هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء “ ، وكان البين من هذه المادة أن حكم الفقرة الأخيرة فيها بشأن تحديد أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء كتاريخ لسريان الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى لا ينطبق إلا في حالة إعادة تقييم مستوى الشركات ، ولا يمتد أثر تلك الفقرة إلى حالة إعادة تقييم وظائف الشركات المنصوص عليها في الفقرة التالية من المادة آنفة الذكر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أن الأثر المترتب على إعادة تقييم الوظائف لا يسرى إلا من السنة التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء ، فلأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور معظي كيرة نائب رئيس المحكمة ، ومضوية لاسادة
المستشارين : حسن السفياطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد
ويحيى الرفاعي .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) عمل " المساواة " . شركات .

(١) حظر دفع مرتبات العاملين بشركات القطاع العام . استنادا إلى الحد الأدنى للأجور
للواردة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ق ٨١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز الخروج عن هذا
الحظر عن طريق المساواة في الأجر .

(٢) دعوى " دعوى النقابة " . تحكيم .

(٢) دعوى النقابة . دعوى مستقلة ومتينة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها
وصيغها وآثارها . القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى انقائية . لا جوة له في النزاع
للقيام بين العامل والشركة .

١ — إذ كان الثابت في الدعوى أن الأمر الإداري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢
الذي تمسك به الطاعن في دعواه قد صدر إعمالا لأحكام لائحة العاملين بشركات
القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وأن
الشركة قامت بتسوية حالات زملاء الطاعن الذين طلب مساواته بهم إعمالا
لأحكام هذه اللائحة ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٨ والذي رتب له

الشارع أثرا رجعيا يمتد إلى تاريخ العمل باللائحة المذكورة فقد حذر على العاملين الذين سرت في شأنهم المطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضي استنادا إليهما ، وكانت المساواة بين العاملين لا يجوز أن تتخذ سبيلا للخروج على هذا الحظر لما في ذلك من تفويت لمрад الشارع من إصدار ذلك القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

٢ — إذا كانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة ووكيلة عنهم ، ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم سالف الذكر لا تكون له حجية الأمر المقضي بالنسبة للنزاع القائم وبالتالي فليس من شأنه أن يكون سندا للحق المطالب به ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم جميعا وأن ترد على كل منها استقلالا وحسبها أن تقيم قضاءها على أدلة سائغة كافية لحمله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على هذا الدفاع يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١١٩ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى القاهرة طالبا إلزام الشركة المطعون ضدها أصليا بتعديل أجره الشهرى الأساسى إلى مبلغ ٣٥ جنيها اعتبارا من ١٩٦٢/٢/١ وما يترتب على ذلك من فروق وآثار واحتياطيا بتعديل أجره الشهرى الأساسى إلى مبلغ ٣٠ ج اعتبارا من ذات التاريخ وما يترتب على ذلك من فروق وآثار ، وقال بيانا للدعوى إنه التحق بالشركة المطعون ضدها بوظيفة إخصائى أبحاث التسويق والعملاء بمرتب شهرى أساسى قدره ٢٧ ج عدل بقرار من لجنة شئون الأفراد بها فى ١/١/١٩٦٣ إلى ٣٠ ج فى حين عدل الأجر الأساسى الشهرى لزملائه المتساوين معه فى ظروف العمل والمؤهل ومدة الخبرة إلى ٣٥ جنيها ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩ قضت محكمة شئون العمال الجزئية بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٣/٢/١٩٧١ بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية المختصة حيث قيت برقم ٣٢٤٥ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة ، وفى ١٤/٦/١٩٧٢ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٣٠ لسنة ٨٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطاعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلصة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى استنادا لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ الذى ينص على عدم جواز الاستناد للحد الأدنى للمرتبات الواردة بالجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ فى حين أنه أسس دعواه على المساواة بزملائه فى الشركة وفقا لأحكام قانون العمل ومن ثم فلا ترد عليها أحكام ذلك القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن الأمر الإداري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ الذي تمسك به الطاعن في دعواه قد صدر إعمالاً لأحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وأن الشركة قامت بتسوية حالات زملاء الطاعن الذين طلب مساواته بهم إعمالاً لأحكام هذه اللائحة ، وكان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ والذي رتب له الشارع أثراً رجعياً يمتد إلى تاريخ العمل باللائحة المذكورة قد حظر على العاملين الذين مرت في شأنهم المطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضي استناداً إليهما ، وكانت المساواة بين العاملين لا يجوز أن تتخذ سبيلاً للخروج على هذا الحظر لما في ذلك من تفويت لمراد الشارع من إصدار ذلك القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإنه لا يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي أورد في أسبابه أن تقرير الخبير المقدم في الدعوى قد خلا مما يدل على تساوى الطاعن بزميليه اللذين استشهد بهما في حين أن تقرير الخبير قد أكد تساويه معهما في المؤهل وتاريخ التخرج وظروف العمل .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه لم يرد بالتقرير الثاني للخبير ما يدل على تساوى المستشهد بهم بالمدعى في ظروف العمل وكان ذلك مخالفاً لما أوردته التقرير المذكور من أن الطاعن يتساوى مع المقارن بهما في المؤهل وصحة الحصول عليه وظروف التعيين ، بل إن تكامل أسس المساواة يؤيدها مذكرة مدير العلاقات الصناعية المحورة في ١٥/٧/١٩٦٣ ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون بما لا يجوز معه التحدى بقاعدة المساواة للخروج عليها ، فإن النعى عليه بخالفة الثابت بالأوراق يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أيد الحكم الابتدائي للأسباب التي أقام عليها قضاءه وأغفل الرد على ما ضمنه صحيفة الاستئناف من دفاع جديد حاصله أن الحكم الابتدائي قد أهدر حجية الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في طاب التحكيم رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ المقام من نقابة العاملين بالشركة المطعون ضدها قبل الشركة والذي قضى في أسبابه بأحقية العاملين بالشركة في الانتفاع بالقرارات التي كان معمولاً بها فيها في ١/٧/١٩٦٣ حتى يتم التصديق على جدول تقييم وتعادل الوظائف بها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة ووكيلة عنهم ، ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم سالف الذكر لا يكون له حجية الأمر المقضى بالنسبة للنزاع القائم وبالتالي فليس من شأنه أن يكون سنداً للحق المطالب به ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب جميع الخصوم وأوجه دفاعهم جميع وأن ترد على كل منها استقلالاً وحسبها أن تقيم قضاءها على أدلة مائفة كافي لجملة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتصور لإغفاله الرد على هذا الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم فإنه يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وحضور : السادة
المستشارين : د . إبراهيم على صالح ، عبد العزيز عيسى العاطى ، سماعيل ، حسن عثمان
عمار ورايح لطفى رحمه .

(٢١٠)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٤) إيجار " بيع الجذك " . عقد . نقض .

(١) بيع المستأجر المنجر أو المصنع . وجوب توافر السعة التجارية للنشاط الذى يزاوله
البائع وقت البيع . م ٥٩٤ مدنى . المخل المستقل فى نشاط حرفى لا يعد محلا تجاريا . عدم
مريان حكم المص المذكور ولو وجد فى المخل بعض الأدوات والبضائع .

(٢) تكييف بيع المستأجر للجذك بوروده على محل تجارى خضوعه لرقابة محكمة النقض .
لا عبرة بالوصف الوارد فى العقد .

(٣) استقلال المستأجر فعل المؤجر . فى نشاط الحياة أثره . إعتبار المستأجر حرفيا وليس
تاجرا . عدم مريان حكم المادة ٥٩٤ مدنى على تسميته عن العين للغير .

(٤) تنازل المستأجر عن العين المؤجرة للغير دون وائقة المالك . أثره . عدم نفاذه
فى حقه . موافقه على التنازل شخص آخر وتأجيله العين له . أثره . إعتبار الأخير هو
وحده صاحب الحق فى الإيجار . غنة ذلك .

(٥) بيع " بيع المنقول " . ملكية . حيازة .

ملكية المنقول العين بذاته . إقتناطه لا يشترى بمجرد التعاقد . تعرف البائع بالبيع مرة
ثانية لمشتري آخر تسم المبيع وهو حسن الية . انتقال الملكية إليه دون المشتري الأول
بالحيازة وليس بالمقد .

١ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه "إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقنضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار"، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - على أن المشرع أجاز التجاوز عن الشرط المانع وأباح للمستأجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقارا مملوكا لشخص وأنشأ فيه المستأجر محلا تجاريا سواء كان متجرا أو مصنعا بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع، مما مفاده أنه يجب لاعتبار المحل تجاريا في معنى المادة ٥٩٤ مخالفة الذكر أن يكون مستغلا في نشاط تجاري قوامه الاشتغال بأعمال وأغراض تجارية، فإذا كان غير ذلك بأن انتفت عن نشاط مستغله الصفة التجارية فإنه يخرج عن مجال أعمال تلك المادة، ومؤدى هذا أنه إذا كان المحل مستغلا في نشاط حرفي قوامه الاعتماد وبصفة رئيسية - على استغلال المواهب الشخصية والخبرات العمالية والمهارات الفنية، فإنه لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محلا تجاريا، ذلك أن الحرفي الذي يتخذ من العمل اليدوي سواء بآشبه بنفسه أو بمعاونة الغير أساسا لنشاطه ومصدرا لرزقه، لا تكون له صفة التاجر ولا ينسب نشاطه بالصفة التجارية ومن ثم فلا يعتبر المكان الذي يزاوله فيه محلا تجاريا حتى لو وجدت فيه بعض الأدوات والمهمات والبضائع أو كان له عملاء، وبالتالي فلا ينطبق في شأنه حكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني.

٢ - العبرة في تكييف بيع المستأجر للمحل هي بكونه واردا على محل تجاري بالمعنى والشروط التي أوردتها المادة مخالفة الذكر دون التمويل على الوصف المعطى له بالمقد، وكان المقرر أن هذا التكييف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض التي يكون لها أن تراقب مدى صحة ما استخلصته محكمة الموضوع في هذا الصدد من وجود أو عدم وجود المحل التجاري، إذ يتوقف على هذا التكييف تطبيق قواعد بيع المحل التجاري في الحالة الأولى والقواعد العامة في القانون

(١) قض ١٧/٢/١٩٧٩ مجموعة أحكام المكتب التي السنة ٢٠ ج ١ ص ٥٤٩ .

المدنى وما يتصل به من قوانين تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين في الحالة الثانية .

٣ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المناط في جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانونى أمام محكمة النقض لأول مرة أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، لما كان ماتقدم ، وكان الثابت بعقد البيع موضوع للتداعى والذي أورد الحكم المطعون مؤداه واستند إليه في قضائه ، أن المحل الوارد به مؤجرا أصلا بغرض استغلاله في نشاط الحياة (... ..) وأنه كان مستغلا فعلا في هذه الحرفة وأنه لا يحمل اسما ولا عنوانا تجاريا وأن التصرف الصادر عنه لا يشمل سوى المنقولات الموجودة فيه والمبينة به وكذا حق الإيجار ، مما مفاده أن المحل مخصص لاستغلاله في النشاط الحرفى ومن ثم فإن مستأجره - المطعون عليه الثانى - لا يعتبر تاجرا بل حرفيا وأن المحل موضوع التصرف لا يعتبر بذلك محلا تجاريا وبالتالي لا ينصرف إليه حكم أبيع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ولا يعدو التصرف الحاصل عنه - من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول - أن يكون مجرد تنازل عن حق إيجار المكان .

٤ - الأحكام المتعلقة بالتنازل عن الإيجار تنظمها القواعد المقررة فى قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تقضى بعدم نفاذ التنازل الصادر من المستأجر إلى الغير إلا بموافقة المالك ، وإذا كانت المالكه المؤجرة لم توافق على التنازل الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول ، فإنه يكون غير نافذ فى حقها مما مفاده بقاء العلاقة الإيجارية بشأن المحل على حالها الذى كانت عليه من قبل بين المطعون عليه الثانى والمالكه حتى إذا ما عاود المطعون عليه الثانى بعد ذلك التنازل ، عن إيجار المحل إلى الطاعنة ، وجب العقد المؤرخ ووافقت المالكه على هذا التنازل إنتهت علاقة المطعون عليه الثانى بالعين وانقضى تبعاً لذلك عند إيجاره لها مما حدا بالمالكه بعد هذا وعلى أساسه بتأجير العين إلى الطاعنة ، وجب عقد الإيجار المؤرخ لما كان ذلك ، فإن الطاعنة تكون هى وحدها صاحبة الحق فى الإيجار .

٥ - المقرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدنى أن ملكية المنقول المعين بذاته تنتقل إلى المشتري بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه إليه ، مما مؤداه وعلى نحو ماورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٩٣٢ أنه إذا قام بائع هذا المنقول بعد ذلك ببيعه مرة أخرى إلى مشتر ثان فإن الملكية تبقى مع هذا للمشتري الأول إلا أن يكون البائع قد قام بتسليم المنقول إلى المشتري الثانى ، وكان هذا الأخير حسن النية ولا يعلم بسبق التصرف فى المنقول إلى المشتري الأول ، فإن الملكية تنتقل فى هذه الحالة إلى المشتري الثانى لاعتن طريق العقد بل عن طريق الحيازة وهى فى المنقول سند ملكية الحائز ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالعقد موضوع التداعى أن المطعون عليه الثانى باع المنقولات

المبينة به إلى المطعون عليه الأول على أن يتم تسليمها إليه عند دفع باقى الثمن فى موعد فائته ١/٤/١٩٧٦ وكان الثابت بالعقد الصادر من المطعون عليه الثانى ذاته إلى الطاعنة بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦ أنه باع إليها المنقولات عينها وأقر بقبض ثمنها وقام بتسليمها إليها ، وإذ خلت الأوراق مما يدل على علم الطاعنة بالتصرف السابق الحاصل للمطعون عليه الأول ، فإنها تكون قد اكتسبت ملكية هذه المنقولات عن طريق الحيازة المقترنة بحسن النية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٢٣٥ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعنة والمطعون عليه الثانى للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٦/١٠/١٩٧٥ الصادر له من الأخير من محل بالهداك (ترزى

للسيدات) مبين به وبصحيفة الدعوى مع تسليمه إليه بمشتملاته . وقال في بيان ذلك إن المطعون عليه الثاني بعد أن باع إليه المحل المذكور عاد وباعه مرة أخرى إلى الطامنة في ٢٨/١/١٩٧٦ ، وإذ كان عقده أسبق تاريخا فقد أقام عليهما دعواه . قضت له المحكمة بطلباته . استأنفت الطامنة الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٣ سنة ٩٤ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن مما تنهاه الطامنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف — نعيًا على الحكم المستأنف — بأن العقد موضوع الداعي لا ينصب على بيع محل تجارى بالحدك بل هو مجرد تنازل عن عقد إيجار مكان وإذ لم تصدر موافقة من مالك العقار على هذا التنازل ، وكان المطعون عليه الثاني قد تنازل لها أيضا عن إجازة ذلك المكان وأقر المالك هذا التنازل وحرر لها على أساس عقد إيجار ، ووضعت يدها على المكان تنفيذا لذلك ، فإن الأفضلية تكون لها فيه على المطعون عليه الأول ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله إن الثابت من عقد شراء المحل التجارى موضوع الداعي أنه لم ينصب على حق الإجازة في المرتبة الأولى وإنما انصب على سائر مقومات المحل تنشأة تجارية لها سمعتها ووزنها فيكون بيعا لمحل تجارى وليس مجرد تنازل عن حق إجازة وهو ما رتب عليه الحكم قوله بانتقال ملكية المحل إلى المشتري — المطعون عليه الأول — بمجرد التعاقد دون أن يحتاج بالتصرف الصادر بشأنه من ذات البائع إلى الطامنة أو بموافقة المالك عليه أو بعقد الإيجار الذى حرره لها عنه ، منتهيا من ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف ، واستطردت الطامنة قائلة إنه لما كان من المتعين لاعتبار المحل تجاريا أن يكون مستغلا في نشاط تجارى وأن تثبت لمستغله صفة الناجر فإذا ما استغل في نشاط حرفي يعتمد أساسا على مواهب من يستغله أو قدراته في حرفته ، فإنه لا يعتبر كذلك حتى ولو كانت به أدوات أو تردد عليه عملاء ،

علاوة على أن المراد بالحدك هو ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية كالإسم التجاري وحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، وكان الثابت بالعقد موضوع التداعى أن المحل المبيع مخصص أصلا لاستغلال حرفي وأنه لا يحمل إسم ولا عنوانا ولا يتعلق بأى عنصر من العناصر المعنوية فإنه لا يعتبر محلا تجاريا ولا يعدو التصرف فيه عن كونه مجرد تنازل عن إيجار مكان ، وإذا لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم وأغفل مع هذا بيان الأساس الذى بنى عليه وصفه للمحل بأنه محل تجارى له زنته وسمعته — رغم انتهاء سند ذلك من الأوراق — فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما أدى به إلى الالتفات عن دفاع الطائفة السالف وإعمال مقتضاه بخاء بذلك مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى على أنه " . . . إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بابقاء الإيجار " ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع أجاز التجاوز عن الشرط المانع وأباح للمستأجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشئ المؤجر عقارا مملوكا لشخص وأنشأ فيه المستأجر محلا تجاريا سواء كان متجرا أو مصنعا بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذى كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، مما مفاده أنه يجب لاعتبار المحل تجاريا — فى معنى المادة ٥٩٤ سالف الذكر — أن يكون مستغلا فى نشاط تجارى قوامه الاشتغال بأعمال وأغراض تجارية ، فإذا كان غير ذلك بأن انتهت عن نشاط مستغله الصفة التجارية فإنه يخرج من مجال أعمال تلك المادة ، ويؤدى هذا أنه إذا كان المحل مستغلا فى نشاط حرفى قوامه الاعتماد — وبصفة رئيسية — على استغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية ، فإنه لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — محلا تجاريا ، ذلك أن الحرفى الذى يتخذ من العمل اليدوى — سواء بشاره بنفسه أو بمعاونة الغير —

أساسا انشأته ومصدرا لرزقه ، لا تكون له صفة التاجر ولا يتسم نشاطه بالصفة التجارية ومن ثم فلا يعتبر المكان الذي يزاوله فيه محلا تجاريا حتى لو وجدت فيه بعض الأدوات والمهمات والبضائع أو كان له عملاء ، وبالتالي فلا ينطبق في شأنه حكم المادة ٥٩٤ ف ٢ من القانون المدني . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في تكييف بيع المستأجر للجدك ، هي بكونه واردا على محل تجارى بالمعنى والشروط التي أوردتها المادة سالفه الذكر دون التعويل على الوصف المعطى له بالعقد، وكان المقرر أن هذا التكييف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض التي يكون لها أن تراقب مدى صحة ما استخلصته محكمة الموضوع في هذا الصدد من وجود أو عدم وجود المحل التجارى إذ يتوقف على هذا التكييف تطبيق قواعد بيع المحل التجارى في الحالة الأولى ، والقواعد العامة في القانون المدني — وما يتصل به من قوانين تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين — في الحالة الثانية ، وكان الثابت بصحيفة الاستئناف أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن البيع موضوع التداعى لا ينصب على محل تجارى بل هو مجرد تنازل عن عقد إيجار مكان وهو ما يتسع له سبب النعى المماثل ، وكان المقرر مع ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المناط في جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانونى أمام محكمة النقض لأول مرة أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت بعقد البيع موضوع التداعى — والذي أورد الحكم المطعون مؤداه واستند إليه في قضائه — أن المحل الوارد به مؤجرا أصلا بغرض استغلاله في نشاط الحياة (ترزى للسيدات) وأنه كان مستغلا فعلا في هذه الحرفة وأنه لا يحمل اسما ولا عنوانا تجاريا وأن التصرف الصادر عنه لا يشمل سوى المنقولات الموجودة فيه والمبينة به وكذا حق الإيجار مما مفاده أن المحل مخصص لاستغلاله في النشاط الحرفى ومن ثم فإن مستأجره — المطعون عليه الثانى — لا يعتبر تاجرا بل حرفيا ، وأن المحل موضوع التصرف — لا يعتبر بذلك محلا تجاريا وبالتالي لا ينصرف إليه حكم البيع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني ولا يعدو التصرف الحاصل عنه — من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول — أن يكون مجرد تنازل عن حق إيجار المكان

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب عليه قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول مهدداً بذلك حق الطاعة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، ولما كانت هذه المحكمة قد انتهت فيما سلف إلى اعتبار أن ما تضمنه العقد موضوع التداعى — بالنسبة لحق إجارة المحل — إن هو في حقيقته إلا تنازلاً من مستأجره — المطعون عليه الثاني — إلى المطعون عليه الأول عن إجارة المكان ، فإن في ذلك ما يقتضى إعمال ذات الحكم على التنازل المماثل الصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعة بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦ ، ولما كانت الأحكام المتعلقة بالتنازل عن الإيجار تنظمها القواعد المقررة في قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تقضى بعدم نفاذ التنازل الصادر من المستأجر إلى الغير — لا موافقة المالك ، وكانت المالكه المؤجرة لم توافق على التنازل الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول ، فإنه يكون غير نافذ في حقها مما مفاده بقاء العلاقة الإيجارية بشأن المحل على حالتها التي كانت عليه من قبل بين المطعون عليه الثاني والمالكه ، حتى إذا ما عاود المطعون عليه الثاني بعد ذلك التنازل عن إيجار المحل إلى الطاعة بموجب العقد المؤرخ ٢٨/١/١٩٧٦ ووافقت المالكه على هذا التنازل انتهت علاقة المطعون عليه الثاني بالعين وانقضى تبعاً لذلك عقد إيجاره لها مما حدا بالمالكه بعد هذا وعلى أساسه بتأجير العين إلى الطاعة بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١/١١/١٩٧٦ ، لما كان ذلك فإن الطاعة تكون هي وحدها صاحبة الحق في الإيجار .

وحيث إنه بالنسبة لما تضمنه العقد موضوع التداعى من بيع المنقولات المينة به إلى المطعون عليه الأول ، فإنه لما كان المقرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ٢٣٢ من القانون المدون أن ملكة المنقولات تنقل بالتسليم ، فإن

ودون توقف على تسليمه إليه ، مما مؤداه — وعلى نحو ماورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٩٣٢ — أنه إذا قام بائع هذا المنقول بعد ذلك ببيعه مرة أخرى إلى مشترنان فإن الملكية تبقى مع هذا للمشتري الأول ، إلا أن يكون البائع قد قام بتسليم المنقول إلى المشتري الثاني وكان هذا الأخير حسن النية ولا يعلم بسبق التصرف في المنقول إلى المشتري الأول ، فإن الملكية تنتقل في هذه الحالة إلى المشتري الثاني لا عن طريق العقد بل عن طريق الحيازة — وهي في المنقول سند ملكية الحائز ، لما كان ذلك وكان الثابت بالعقد موضوع التداعى أن المطعون عليه الثاني باع المنقولات المبيعة به إلى المطعون عليه الأول على أن يتم تسليمها إليه عند دفع باقي الثمن في موعد فايتة ١٩٧٦/٤/١ ، وكان الثابت بالعقد الصادر من المطعون عليه الثاني ذاته إلى الطاعنة بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨ ، أنه باع إليها المنقولات عينها وأقرت بقبض ثمنها وقام بتسليمها إليها ، وإذا خلت الأوراق مما يدل على علم الطاعنة بالتصرف السابق الحاصل للمطعون عليه الأول ، فإنها تكون قد اكتسبت ملكية هذه المنقولات عن طريق الحيازة المقترنة بحسن النية .

وحيث إنه وبالبناء على ما سلف ، فإن ما طلبه المطعون عليه الأول في دعواه — من الحكم بنفاذ عقد البيع موضوع التداعى والتسليم ، يكون على غير أساس حقيقيا من أجل ذلك بالرفض ، وإذا خالف الحكم المستأنف هذا النظر وقضى بنفاذ ذلك العقد والتسليم ، فإنه يكون — في هذا الشق منه — واجب الإلغاء .

وحيث إنه بالنسبة لما طلبه المطعون عليه الأول من الحكم له بصحة العقد موضوع التداعى ، فإنه لما كان المقرر أن العقود قاصرة في أثرها على ما قدسها ، وكان البين من العقد المذكور أنه مبرم بين المطعون عليهما الأول والثاني وقد توافرت له أركان انعقاده وشروط صحته وكان المطعون عليه الثاني لم يحدد صدوره منه أو يطعن عليه بما ينال من صحته أو ينازع المطعون عليه الأول فيما طلبه بهذا الشأن ، فإن في ذلك ما يستوجب قبول هذا الشق من طلبات المطعون عليه الأول والذي لا تعارض بينه وبين ما انتهت إليه المحكمة فيما سلف بالنسبة لباقي الطلبات ، وإذا قضى الحكم المستأنف بصحة العقد موضوع التداعى فإنه يكون قد صادف الصواب بما يقضى تأييده في هذا الشق منه .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بخدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل
وحسن عثمان عمار .

(٢١١)

الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٩٩ القضائية :

(١) قانون . نظام .

خضوع العقد كأصل للقانون الاى أبرم فى ظله . الامتشاء . صدور قانون جديد
يتضمن احكاما منسقة بالنظام العام . وجوب اعمالها على العقود السابقة وقت العمل به
بأثر فوري .

(٢ - ٤) إيجار ” الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة “ . قانون .
نظام عام .

(٢) دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توفيه الحكم عليه بالإخلاء .
بسداده الأجرة والمصاريف والتنفقات القياسية دون الفوائد . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل
لإعمال أحكام القانون السابق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . الاى أبرم عقد الإيجار فى ظله والذي كان
يرتبط أداء الفوائد . حلة ذلك .

(٣) دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توفيه الحكم عليه
بالإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها الى ما قبل انفال باب المرافعة أمام
محكمة الاستئناف .

(٤) التزام المستأجر بسداد الفرائض العقارية المنسقة على الدين اذجرة . هو فى حكم
الالتزام بالوفاء بالأجرة . مداد المستأجر لما مع معروقات الدعوى قبل انفال باب المرافعة .
وتوفيه الحكم بالإخلاء طالما لم يقدم اذجرة لمحكمة الموضوع ما يفيد تكبد معروقات أو نفقات
معددة أخرى .

١ - الأصل أن العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذي أبرم في ظله، إلا أنه إذا صدر بعد ذلك قانون تضمن أحكاماً تتعلق بالنظام العام فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك، مما مفاده أنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً من هذا القبيل فإنها تسرى بأثر فوري على الآثار والنتائج التي ترتبت بمد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مرا كز ووقائع قانونية تمت قبل ذلك.

٢ - إذ كان عقد الإيجار موضوع التداعى مبرما في ١/١/١٩٧٣ أي في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإن هذا القانون يكون بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد من تاريخ إبرامه وطوال مدة سريانه حتى إذا ما استحدثت بعده أحكام متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها، ولئن كانت المادة ٢٣ من القانون المذكور قد نصت في الفقرة الثانية منها على أنه "ولا يحكم بالإخلاء إذا أقام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى"، إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي عمل به من ٩/٩/١٩٧٧ متضمنا في المادة ٣١/٢ منه - والتي حلت محل المادة ٢٣/٢ سالفة الذكر - النص على أنه "ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية"، فإن مؤدى ذلك أن المشرع قد استحدث بالنص الجديد تعديلا يقضى بقصر ما يلتزم المستأجر بأدائه - توفيا للحكم عليه بالإخلاء - على الأجرة والمصاريف والنفقات وذلك دون الفوائد التي كان يشملها القانون السابق، مما مفاده أن المشرع لم يجعل من أداء الفوائد شرطا لتوفى الإخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها في هذه الحالة سببا من أسباب الإخلاء، ولما كانت الغاية التي دعت إلى هذا التعديل ليس مجرد التيسير على المستأجر الذي وضع حكم توفى الإخلاء في الأصل بقصد حمايته بل اتجاها من المشرع إلى مناهضة الفوائد

والتزوع إلى استنكار الربا والإشفاق من معاطيه أخذا بما تمليه مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا الصدد واتساقاً مع ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ من اعتبار هذه المبادئ مصدراً رئيسياً للتشريع . لما كان ذلك ، فإن هذا النص المستحدث يكون متعلقاً بالنظام العام ، ويسرى لذلك بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ويكون بالتالي هو الواجب التطبيق على العقد والواقعة موضوع التداعى .

٣ — مؤدى نص المادة ٣١ / ٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن قبلها المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع وإن رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر بمجرد انقضاء خمسة عشر يوماً على تكليفه بالوفاء بالأجرة المستحقة دون الوفاء بها ، إلا أنه رغبة في التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء حتى تاريخ إقفال باب المرافعة في الدعوى بحيث أصبح قيام المستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها حتى التاريخ المذكور مسقطاً لحق المؤجر في الإخلاء ، وإذ جاء نص المادة المذكورة عاماً ومطلقاً فإنه لا يجوز قصر نطاقها على إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى دون محكمة الاستئناف ، إذ يعتبر ذلك تقييداً لمطلق النص دون مسوغ وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص ، ومن ثم فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون من حق المستأجر أن يقوم توفياً للحكم عليه بالإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف .

٤ — المقرر أن التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية المستحقة على العين المؤجرة يأخذ حكم التزامه بالوفاء بالأجرة ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد قاما وقبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف بالوفاء بقيمة الضرائب العقارية المستحقة حتى ذلك التاريخ فضلاً عن مصروفات الدعوى ، وكانت الأوراق قد خلت مع هذا مما يدل على أن المطعون عليها قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن ما أوفى به

الطاعنان قبل إقفال باب المرافعة لا يعتبر وفاء كاملا مبرئا لدمتهما من الضرائب المستحقة ، كما لم تقدم لتلك المحكمة أى بيان بشأن ما تكون قد تكبدته في الدعوى حتى ذلك التاريخ من مصروفات أخرى محددة أو نفقات فعلية مما يلزم الطاعنان بأدائه لها عندئذ - فضلا عن عدم تقديمها الدليل المثبت لذلك - حتى ينسب للطاعنين التخلف عن الوفاء بها قبل إقفال باب المرافعة في الاستئناف ، وكان مؤدى ذلك أن الطاعنين قد أوفيا للظلمون عليها بما أوجبه القانون في هذا الصدد وعلى النحو الذى يمتنع معه الحكم عليهم ما بالإخلاء ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإخلائهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى ضد الطاعنين بإخلائهما من العين المؤجرة ليهما بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٧٣ والمبينة بصحيفة الدهوى تأسيسا على تأخرهما في سداد قيمة الضرائب العقارية التى التزما بسدادها وذلك من المدة من تاريخ التعاقد وحتى نهاية سنة ١٩٧٦ رغم إنذارهما بالسداد ، نذبت المحكمة خيرا في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره ميينا به أن قيمة الضرائب المتأخرة من هذه المدة بلغت ١٢٥ ج و ١٦٠ م قضت المحكمة بالإخلاء ، استأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٤ سنة ١٠ ق .أمورية دمياط ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ،

طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه — بالسبب الأول — الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن قيام الطاعنين بسداد الضرائب بعد صدور حكم محكمة الدرجة الأولى لا يحول دون الحكم بالإخلاء لوجوب أن يتم ذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام تلك المحكمة ، في حين أن انقراض قانوننا أن من حق المستأجر أن يتوقى الحكم بالإخلاء إذا قام بالسداد قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النضرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد واجهت المطعون عليها — في ردها على أسباب الطعن — هذا النعى بأنه غير منتج ، قولا منها بأنه مع التسليم بأن من حق المستأجر أن يتوقى الإخلاء إذا قام بالسداد قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف إلا أن ما سده الطاعنان أمام تلك المحكمة كان قاصرا على الضرائب العقارية المستحقة حتى آخر أبريل سنة ١٩٧٩ دون باقي ما أوجبه المادة ٢٣/٢ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ — وهو القانون الواجب التطبيق على الدعوى المسائلة المرفوعة في ظله والذي يحكم عقد الإيجار موضوع التداعى — من قيام المستأجر بأداء الأجرة المستحقة حتى تاريخ إقفال باب المرافعة مع فوائدها بواقع ٧ ٪ والمصاريف الرسمية شاملة أتعاب الخبير المعين في الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة ، ومن ثم يكون ما تم سداؤه من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف غير مانع من الحكم عليهما بالإخلاء وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه بما ورد بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن العقود — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تخضع للقانون الذي أبرمت في ظله إلا أنه إذا صدر إيهاد ذلك قانون تضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك ، مما مفاده أنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاما

من هذا القبيل فإنها تسرى بأثر فوري على الآثار والنتائج التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية تمت قبل ذلك ، ولما كان عقد الإيجار موضوع التداخي مبرما في ١ / ١ / ١٩٧٣ أى في ظل القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، فإن هذا القانون يكون — بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد من تاريخ إبرامه وطوال مدة سريانه حتى إذا ما استجلت بعده أحكام متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها ، ولئن كانت المادة ٢٣ من القانون المذكور قد نصت في الفقرة الثانية منها على أنه " .. ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى .. " إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذي عمل به من ٩ / ٩ / ١٩٧٧ متضمنا في المادة ٣١ ف ٢ منه — والتي حلت محل المادة ٢٣ ف ٢ سالفه الذكر — النص على أنه " .. ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية .. " فإن مؤدى ذلك أن المشرع قد استحدث بالنص الجديد تعديلا يقضى بفصر ما يلتزم المستأجر بأدائه — توفيا للحكم عليه بالإخلاء — على الأجرة والمصاريف والنفقات ، وذلك دون الفوائد التي كان يشملها القانون السابق ، مما مفاده أن المشرع لم يجعل من أداء الفوائد شرطا لتوقي الإخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها في هذه الحالة سببا من أسباب الإخلاء ، ولما كانت الغاية التي دعت إلى هذا التعديل — ليس مجرد التيسير على المستأجر الذي وضع حكم توقي الإخلاء في الأصل بقصد حمايته — بل اتجاهها من المشرع إلى مناهضة الفوائد والتزوع إلى امتنكار الربا والإشفاق من معاطبه به أخذ بما تمليه مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا الصدد واتساقا مع ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ من اعتبار هذه المبادئ مصدرا رئيسيا للتشريع ، لما كان ذلك ، فإن هذا النص المستحدث يكون متعلقا بالنظام العام ويسرى لذلك بأثر فوري على المراكز والوقائع

القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، ويكون بالتالى هو الواجب لتطبيق على العقد والواقعة موضوع الدعاى ، لما كان ماسلف ، وكان مؤدى نص المادة ٣١ ف ٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — ومن قبلها المادة ٢٣ ف ٢ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ — أن المشرع وإن رتب للتأجير الحق فى إخلاء المستأجر بمجرد انقضاء خمسة عشر يوما على تكليفه بالوفاء بالأجرة المستحقة دون الوفاء بها ، وإلا أنه رغبة فى التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء حتى تاريخ إقفال باب المرافعة فى الدعوى بحيث أصبح قيام المستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها حتى التاريخ المذكور مسقطا لحق المؤجر فى الإخلاء ، وإذا جاء نص المادة المذكورة عاما ومطلقا فإنه لا يجوز قصر نطاقها على إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى دون محكمة الاستئناف ، إذ يعتبر ذلك تقييدا لمطلق النص دون مسوغ وتخصيصا لعمومه بغير مخصص ، ومن ثم فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون من حق المستأجر أن يقوم — توفيا للحكم عليه بالإخلاء — بسداد الأجرة وملحقاتها إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف ، ولما كان من المقرر أن التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية المستحقة على العين المؤجرة يأخذ حكم التزامه بالوفاء بالأجرة ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد قاما — وقبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف — بالوفاء بقيمة الضرائب العقارية المستحقة حتى ذلك التاريخ فضلا عن مصروفات الدعوى ، وكانت الأوراق قد خلت مع هذا مما يدل على أن المطعون عليها قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن ما أوفى به الطاعنان قبل إقفال باب المرافعة لا يعتبر وفاء كاملا مبرئا لزمتهما من الضرائب المستحقة ، كما لم تقدم لتلك المحكمة أى بيان بشأن ما تكون قد تكبدته فى الدعوى حتى ذلك التاريخ من مصروفات أخرى محددة أو نفقات فعلية مما يلتزم الطاعنان بأدائه لما عندئذ — فضلا عن عدم تقديمها الدليل المثبت لذلك — حتى ينسب للطاعنين التخلف عن الوفاء بها قبل إقفال باب المرافعة فى الاستئناف ، وكان مؤدى ذلك أن الطاعنين قد أوفيا للمطعون عليها بما أوجبه القانون فى هذا الصدد وعلى النحو الذى يتمتع معه الحكم عليها بالإخلاء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر

وقفى الإخلاء، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب ودون حاجة للتعرض لبيان أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، ولما كان البين مما سلف أن طلب الإخلاء قد فقد سنده من القانون ، فإن في ذلك ما يستوجب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى المطعون عليها .

وحيث إنه وإن كانت المطعون عليها قد أخفقت في طلباتها في الدعوى ، إلا أن المحكمة ترى مع ذلك إلزام الطاعنين بمصاريف الدعوى عن درجتى التقاضى عملاً بنص المادتين ١٨٦ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .

جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المبرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أحمد
وفهمى عوض مسعد .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٩٩ القضائية :

بطلان . صلح . عمل .

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يعد باطلا . إلا إذا تضمن المصاح
بحقوق تقررهما قوانين العمل . الاتفاق على استبدال أجزائها بجزء من العمولة . لا بطلان .

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل — على ما جرى به قضاء
محكمة النقض — لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقررهما قوانين العمل ،
ولما كان الثابت في أوراق الدعوى أن الاتفاق الذى انعقد فيما بين الشركة
الطاعنة والمطعون ضدهم بمقتضى عقود الصلح المؤرخه ١٩٧٣/٤/٢٢ التى لم
يجمدها المطعون ضدهم متضمنا استبدال أجزائها بجزء من العمولة التى كانوا
يتقاضونها لم يمس حقوقا تقررهما قوانين العمل ، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ۱۷۲۲
سنة ۱۹۶۶ عمال جزئى القاهرة على الطاعنة — شركة النصر للدخان والسيجار —
وطلبوا الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم عمولة بنسبة ۱٪ من جملة مبيعاتهم
الشهرية اعتبارا من شهر أغسطس سنة ۱۹۶۵ بدلا من ۴ فى الألف والفروق
المالية الناتجة عن ذلك ، وقلوا بأننا لدعواهم إنهم كانوا يعملون بشركتى
الدفراوى وأبو عوف للدخان قبل إدماجهما فى الشركة الطاعنة ويتقاضون
بالإضافة إلى أجورهم الثابتة عمولة توزيع بنسبة ۱٪ من جملة المبيعات ، وإذا
قامت الطاعنة فى شهر أغسطس سنة ۱۹۶۵ بإنقاص هذه العمولة إلى ۴ فى
الألف مما يعد تخفيضا لأجورهم غير جائز قانونا فقد أقاموا الدعوى بطاباتهم
السابقة البيان . وبتاريخ ۲۸/۲/۱۹۶۷ قضت المحكمة بنسبة ۱٪ من
المبيعات بمنطوق الحكم ، و بعد أن قدم الخبير تقريره أحالت الدعوى إلى المحكمة
الابتدائية فقيدت برقم ۲۲ سنة ۱۹۷۰ عمال كلى القاهرة ، وبتاريخ ۲۱/۱۲/۱۹۷۰
حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم عمولة بنسبة ۱٪ من
جملة مبيعاتهم الشهرية اعتبارا من شهر أغسطس سنة ۱۹۶۵ وبإعادة المأمورية
إلى الخبير المنتدب لحساب الفروق المستحقة لكل منهم ، استأنفت الطاعنة هذا
الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ۳۵۱ سنة ۸۸ ق ثم
أعيد قيد الدعوى برقم ۳۲۹۰ سنة ۱۹۷۱ عمال كلى جنوب القاهرة وقدم
الخبير تقريره الثانى إلى المحكمة الابتدائية فتمضت هذه المحكمة فى ۲۴/۱۲/۱۹۷۳
بإعادة المأمورية إلى الخبير المنتدب لفحص اعتراضات المطعون ضدها ، وبعد

أن قدم الخبير تقريره الثالث قضت في ١٩٧٧/٢/٢١ برد المأمورية إليه لإعادة بحث الاعتراضات ، وإذ أودع الخبير تقريره الأخير حكمت في ١٩٧٨/٢/٢٧ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضدهم المبالغ المبينة بمنطوق الحكم ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أيضا أما محكمة الاستئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٧١٨ سنة ٩٥ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف رقم ٣٥١ سنة ٨٨ ق إلى هذا الاستئناف حكمت في ١٩٧٩/٥/١٧ في الاستئناف برقم ٣٥١ سنة ٨٨ ق بدم جوازه وفي الاستئناف رقم ٧١٨ سنة ٩٥ ق برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فشدت لنظره جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالوجه الثاني من السبب الأول . وبالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه ببطلان عقود الصلح المبرمة فيما بين الطاعنة والمطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢ على مخالفة ذلك للسادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنها تضمنت مصالحة على العمولة التي كان يتقاضاها المطعون ضدهم والمقررة لهم بموجب عقود عملهم ، في حين أن هذا الصلح لم يتضمن إلغاء العمولة كليا وإنما اتفق فيه على استبدال أجر ثابت بجزء منها هو الفرق بين نسبة ١٪ التي كان المطعون ضدهم يتقاضونها بشركى الدفراوى وأولاد عوف وبين نسبة ٤٪ في الألف ، ويبرر ذلك نظام العمل بالشركة والظروف الاقتصادية التي لا بدت أوضاعها بعد تأميم هاتين الشركتين وإدماجها في الشركة الطاعنة ، ومثل هذا الاتفاق الذي هو وليد إرادة الطرفين لا يكون باطلا ، ولا يوجد في أحكام قانون العمل أو في نظم العاملين بشركات القطاع العام ما يفيد حرية العامل وصاحب العمل في تعديل شروط العقد ، ولم يتضمن هذا القانون أو تلك النظم تحديدا لمقدار الأجر سوى تحديد الحد الأدنى له ، وعلى ذلك فإن تحديد قدر الأجر فيما جاوز الحد الأدنى متروك لإرادة المتعاقدين ، وطالما أن الشركة توخت في هذا الصلح تنفيذ أحكام نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنه من تحويل مجلس إدارة الشركة

وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة على أساس ضمان حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر قانوناً لفئة وظيفته مضافاً إليه أجر يحدد على أساس زيادة إنتاج العامل عن المعدلات المقررة ولم ينخفض أجر المطعون ضدهم عن الحد الأدنى المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على حلى بطلان عقود الصالح ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك لأن الاتفاق بالصالح أو بالتنازل بين رب العمل والعامل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون باطلاً إلا أن تمس حقوقاً تقرها قوانين العمل ، ولما كان الثابت في أوراق الدعوى أن الاتفاق الذي انعقد فيما بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدهم بمقتضى عقود الصالح المؤرخه ١٩٧٣/٤/٢٢ التي لم يجردها المطعون ضدهم متضمناً استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة التي كانوا يتقاضونها لم يمس حقوقاً قررتها لهم قوانين العمل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه التي ورد بها أنه " وفقاً لنص المادة ٣/٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن كل مصلحة أو إبراء عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل تكون باطلة إذا تمت خلال مريانه أو خلال شهرين من تاريخ انتهائه إذا كانت تخالف أحكام هذا القانون . لما كان ذلك وكان استحقاق المدعية (المطعون ضدهم) للعمولة المتنازع عليها مصدره عقد العمل والقرارات المكملة له ، فإن أي مصلحة بخصوص تلك العمولة تقع في نطاق هذا النص وتضحي باطلة لا يعتد بها " ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى القنقني نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
الدكتور حميد عبد المجيد ، حاتم المراسي ، محمد فتح الله وسيد عبد الباقي ،

(٢١٣)

للطعن رقم ١١١ لسنة ٤٨ القضائية :

أوراق تجارية « التظهير التأميني » . إلزام « التضامن » .

التظهير التأميني لأوردة تجارية . عدم انتقال الحق الثابت فيها في مواجهة المظهر الراهن إلى
المظهر إليه المرتب . إلزام المظهر إليه . قطاعه . ضمان المظهر دفع القيمة متضامنا مع الساحب
إلى المظهر إليه . قاصر على التظهير الناقل للملكية .

إنه وإن كان التظهير التأميني يعتبر بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة التجارية
في حكم التظهير الناقل للملكية ويحدث أثره ، إلا أنه في مواجهة المظهر الراهن
لا ينتقل الحق الثابت في الورقة التجارية إلى المظهر إليه المرتب بل يظل هذا
الحق للمظهر الراهن للورقة ولكن يلتزم المظهر إليه بالمحافظة على الورقة المرهونة
والحق الثابت فيها وتحصيل قيمتها في ميعاد الاستحقاق ويستنزله منه دينه ويرد
ما يتبقى منه لمدينه المظهر ، أما إذا رفض المدين الأصلي في الورقة الوفاء بقيمتها
تعين على المظهر إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الحق الثابت في الورقة
وهو وشأنه بعد ذلك في الرجوع على المدين الأصلي بقيمة الورقة أو الرجوع على
المظهر الراهن بالدعوى الناشئة عن الدين الذي ظهرت الورقة ضمانا للوفاء به ،
لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن السندات
الإذنية الأربعة موضوع التداعي قد ظهرت لها شركة أفرينو المندمجة في الشركة
المطعون ضدها على سبيل الضمان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب البنك

الطاعن (المظهر إليه المرتهن) إلزام الشركة المطعون ضدها (المظهرة الراحنة) بطريق التضامن مع المدين الأصلي بتلك السندات تأسيسا على أن البنك الطاعن لا يملك الرجوع على الشركة المطعون ضدها إلا بالدعوى الأصلية الناشئة من الدين الذي قدمت السندات لضمانه ، فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا محل لتسك الطاعن بالمادة ١٣٧ من قانون التجارة التي تنص على أن المظهر يضمن للمظهر إليه دفع قيمة الورقة التجارية على وجه التضامن مع صاحبها ، ذلك أن الحكم المنصوص عليه في تلك المادة قاصر على التظهير بالقل للمكية (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن بنك مصر (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٨٣١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة — بعد رفض طلب الأداء — منتها فيها إلى طلب الحكم بإلزام ورثة المرحوم .. والشركة المطعون ضدها بصفتها بأن يدفعها له بالتضامن فيما بينهما مبلغ ١٧٠٠ ج والفوائد ، وقال شرحا لدعواه إن المرحوم .. حرر لصالح الشركة المصرية لصناعة السيزال أربعة سندات اذنية مؤرخة ١٩٦١/٦/٩ قيمة كل منها ٤٢٥ ج وتستحق السداد على النوالى في ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ١٩٦٢/٢/٢٥ ، ثم قامت الشركة الأخيرة بتظهيرها إلى شركة أفرينو وإخوته التي قامت بتظهيرها تامينيا لأمر البنك الطاعن بتسريح ١٩٦٢/٦/٢٢ قبل تأميمها وإدماجها في الشركة المطعون ضدها ، وبسارنج ١٩٧٢/١٢/٢ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بإلزام الشركة المطعون

ضدها وورثة المرحوم ... من مال وتركه مورثهم بأن يدفعوا للبنك الطاعن على وجه التضامن فيما بينهما قيمة السندات الأربعة وفوائدها ، استأنف الورثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١ لسنة ٩٠ ق ، كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٤٣ لسنة ٩٠ ق ، وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض استئناف الورثة رقم ٣١ لسنة ٩٠ ق وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لهم ، وفي استئناف الشركة المطعون ضدها رقم ٤٣ لسنة ٩٠ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة لها . طعن الطاعن (بنك مصر) في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في ذروة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن شركة شركات أفرينو مسئولة على وجه التضامن عن سداد قيمة السندات الإذنية موضوع الدعوى طبقا لنص المادة ١٣٧ من قانون التجارة لأنه بتظهيرها تلك السندات تعتبر مدينة أصلية مع صاحبها فضلا عن أنه قد نص في عبارة التظهير الواردة على كل سند منها على اعتبار الشركة المطعون ضدها مسئولة على سبيل التضامن مع المدين الأصلي في سداد قيمته ، ومن ثم فلا يجوز لها التمسك بالرجوع إليها بدعوى العلاقة الأصلية بينها وبين البنك الطاعن حامل السندات التي انتقلت إليه على سبيل التأمين ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن كل ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان التظهير التأميني يعتبر بالنسبة للمدين الأصلي في الورقة التجارية في حكم التظهير الناقل للملكية ويحدث أثره إلا أنه في مواجهة المظهر الراهن لا ينتقل الحق الثابت في الورقة التجارية إلى المظهر إليه المرتهن بل يظل هذا الحق للمظهر الراهن للورقة ، ولكن يلتزم المظهر إليه بالمحافظة على الورقة المرهونة والحق الثابت فيها وتحصيل قيمتها في ميعاد

الاستحقاق ليستنزل منه دينه ويرد ما يتبقى منه لمدينه المظهر ، أما إذا رفض المدين الأصلي في الورقة الوفاء بقيمتها تعين على المظهر إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الحق المثبت في الورقة وهو شأنه بعد ذلك في الرجوع على المدين الأصلي بقيمة الورقة أو الرجوع على المظهر الراهن بالدعوى الناشئة عن الدين الذي ظهرت الورقة ضمنا للوفاء به ، لما كان ذلك وكان لا بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن السندات الإذنية الأربعة موضوع الدعاى قد ظهرت لها شركة أفرينو المندمجة في الشركة المطعون ضدها على سبيل الضمان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب البنك الطاعن (المظهر إليه المرتهن) إلزام الشركة المطعون ضدها (المظهرة الراهنه) بطريق التضامن مع المدين الأصلي بتلك السندات تأسيسا على أن البنك الطاعن لا يملك الرجوع على الشركة المطعون ضدها إلا بالدعوى الأصلية الناشئة عن الدين الذى قدمت السندات لضمانه ، فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا محل لتمسك الطاعن بالمادة ١٣٧ من قانون التجارة التى تنص على أن المظهر يضمن المظهر إليه دفع قيمة الورقة التجارية على وجه التضامن مع صاحبها ، ذلك أن الحكم المنصوص عليه فى تلك المادة قاصر على التظهير الناقل للملكية ، كما لا يقبل من الطاعن التمسك بأن عبارة تظهير السندات إليه نصت على اعتبار الشركة المطعون ضدها المظهرة مسئولة على سبيل التضامن مع المدين الأصلي فى سداد قيمتها ، إذ لم ترد بمدونات الحكم المطعون فيه سوى أن التظهير للضمان ، ولم يقدم البنك الطاعن السندات الإذنية الأربعة موضوع الدعاى للوقوف على صحة ما يشير فى هذا الخصوص بجاء نعيه فى هذا الشق مفتقرا إلى الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى القفي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعود عبد المجيد ، عامر الراعي ، محمد فتح الله وسيد
عبدالباق .

(٢١٤)

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٩٩ التقضائية :

عقد "إنهاء العقد" . تعويض .

الاتفاق على تجديد العقد تلقائياً لسنة تالية مالم يختر أحد الطرفين الآخر برغبته
في عدم التجديد خلال مدة معينة . الاخطار الصادر بعد انقضاء هذه المهلة . أثره . تجديد
العقد تلقائياً والتزام المدة قد ياتعويض عنه امتناعه عن تنفيذ العقد .

إذ كان الثابت في عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد اتفقا في بنده
السادس على سريان أحكامه لمدة تنتهي في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى تجديده تلقائياً
بنفس الشروط لسنة تالية وهكذا مالم يختر أحدهما الآخر برغبته في عدم التجديد
قبل انتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل ، وكان الثابت بالأوراق أن
الطاعنة لم تخطر المطعون ضدها برغبتها في عدم تجديد العقد خلال الأجل المتفق
عليه ، فإنه يترتب على ذلك تجديده تلقائياً لسنة أخرى تنتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ،
ولا عبرة في ذلك بالإخطار المرسل من الطاعنة إلى المطعون ضدها
في ١٩٧٤/١١/٣٠ بإنهاء العقد ، ذلك أن هذا الإخطار قد صدر بعد انقضاء
المهلة المحددة لذلك وتجدد العقد بالفعل لمدة سنة أخرى ، ومن ثم لا يترتب عليه
إنهاؤه إذ لا تملك الطاعنة بإرادتها المنفردة التحلل من التزاماتها الناشئة عن هذا
العقد ، وبالتالي يحق للمطعون ضدها المطالبة بتعويضها عما لحقها

من أضرار ومافاتها من كسب نتيجة امتناع الطاعنة عن تنفيذ العقد خلال المدة التي تجدد إليها ولا يقتصر حقها على مجرد المطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة من وصول التنبيه متأخرا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحسك المطعون فيه وسائر أوراق الطن — تحصل في أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٧٤/٤/٣ باعت الشركة الطاعنة للطعون ضدها ١١٢٥ طنا من الكبريت الصخري بمعدل ١٢٥ طنا شهريا خلال الفترة من ١٩٧٤/٤/١ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ وذلك بسعر ٣٨ جنيها للطن المترى الواحد ، ونص في البند السادس من العقد على أن يتجدد تلقائيا ما لم يحصل إخطار من أحد الطرفين للآخر قبل انتهاء العقد بشهرين على الأقل ، وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ أرسلت الشركة الطاعنة للشركة المطعون ضدها تنبيها بإنهاء العقد ، ثم باعت الكبريت المتعاقد عليه لشركة السكر والتقطير المصرية قولا منها بأن هذا البيع كان التزاما بأحكام القرار الوزاوى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٥ بالاستيلاء لصالح تلك الشركة على إنتاجها الحالى من الكبريت الصخري وما ينتج منه مستقبلا حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وذلك بسعر ٦٠ ج و ٥٥٠ م للطن المترى مضافا إليه خمسة جنيهات نظير قيام الطاعنة بنقل الكبريت من رأس غارب إلى مصنع الحوامدية ، فأقامت الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٠٣٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى القاهرة ، والتي قيدت فيما بعد برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى شمال القاهرة على الشركة الطاعنة ، وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإبطال التنبيه الصادر من الطاعنة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠

بإنهاء عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٤/٣ واعتبار هذا التنبيه كأن لم يكن لصدوره بعد الميعاد المحدد بالبند السادس من العقد ، واعتبار عقد البيع مجددا وسارى المفعول لعام ١٩٧٥ طبقا لنصوصه ، كما أقامت الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى شمال القاهرة انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام الشركة للطاعة بأن تدفع لها مبلغ ٤١٣٢٥ ج قيمة الفروق بين سعر شراء المطعون ضدها للكبريت وسعر بيعه لشركة السكر والتقطير المصرية فى سنة ١٩٧٥ وفوائده القانونية ، ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا لها عما فاتها من كسب ، وما لحقها من خسارة واعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٤/٣ مجددا وناظرا وساريا لعام ١٩٧٦ ، وبعد أن قررت محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضم الدعوى إلى ليصدر فيها حكم واحد ، قضت بجلسته ١٩٧٦/٦/١٥ بنسب مكتب الخبراء لتتبع العلاقة بين الطرفين على ضوء العقد المؤرخ ١٩٧٤/٤/٣ وما تم بشأن تنفيذه ، وقدم الخبير تقريراً خلص فيه إلى أن الشركة الطاعة أنهت العمل بالعقد بإخطارها المؤرخ ١٩٧٤/١١/٣٠ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى بنسده السادس دون مبرر ، وأن المطعون ضدها تستحق عن ذلك تعويضا قدره ٤١٣٢٥ جنيها . وبجلسته ١٩٧٨/٤/٢٥ قضت المحكمة أولا : فى موضوع الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى شمال القاهرة برفض الشق الأول والثالث للدعوى وقبل الفصل فى موضوع الشق الثانى بنسب خبر آخر لتحديد الأضرار التى لحقت بالمطعون ضدها نتيجة لإنهاء الطاعة للعقد بإنهاء مبسرا ، ومقدار التعويض الذى يجبر هذه الأضرار ، ثانيا : وفى موضوع الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى شمال القاهرة برفضها ، وبجلسته ١٩٧٨/٥/٣٠ قضت برفض الشق الثانى من الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ . استأنفت المطعون ضدها هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٣٩٨ لسنة ٩٥ ق ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/٣١ قضت محكمة الاستئناف القاهرة بإلغاء الحكمين المستأنفين والحكم أولا : فى الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى شمال القاهرة ببطلان التنبيه الصادر من الطاعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ بالنسبة لإنهاء عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٤/٣ وبصححة امتداده إلى نهاية عام ١٩٧٥ ، ثانيا : فى الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى شمال القاهرة بإلزام الشركة الطاعة بأن تدفع للشركة

المطعون ضدها مبلغ ٤١٣٢٥ جنيها وفوائدة القانونية . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن العقد المبرم بينها وبين المطعون ضدها إذ نص على حق كل من طرفيه في إلغائه بالإرادة المنفردة فلا يجوز أن يترتب على عدم مراعاة المهلة التي حددها لممارسة هذا الحق بطلان التنبيه بالإلغاء وتجدد العقد لمدة أخرى ، وإنما يترتب على عدم مراعاة تلك المهلة الحق في التعويض عن الضرر الذي نشأ عن ذلك أي مالحق المطعون ضدها من خسارة نتيجة اوصول التنبيه متأخرا في ١٩٧٤/١١/٣٠ بدلا من ١٩٧٤/١٠/٣١ وهو ما لم تقدم المطعون ضدها دليلا على وقوعه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببطلان التنبيه وبصححة امتداد العقد إلى نهاية عام ١٩٧٥ إذ صادر بذلك حق الشركة الطاعنة في إلغاء العقد .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الثابت في عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد اتفقا في بنده السادس على سريان أحكامه لمدة تنتهي في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى تجددته تلقائيا بنفس الشروط لسنة تالية وهكذا ما لم يخطر الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة لم تخطر المطعون ضدها برغبته في عدم تجديد العقد خلال الأجل المتفق عليه ، فإنه يترتب على ذلك تجددته تلقائيا لسنة أخرى تنتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ولا عبرة في ذلك بالإخطار المرسى من الطاعنة إلى المطعون ضدها في ١٩٧٤/١١/٣٠ بإنهاء العقد ، ذلك أن هذا الإخطار قد صدر بعد انقضاء المهلة المحددة لذلك وتجدد العقد بالفعل لمدة سنة أخرى ، ومن ثم لا يترتب عليه انتهاءه إذ لا تملك الطاعنة بإرادتها المنفردة انتحال من التزاماتها الناشئة عن هذا العقد ، وبالتالي يحق للمطعون ضدها

المطالبة بتعويضها عما لحقها من أضرار ومافاتها من كسب نتيجة امتناع الطاعة عن تنفيذ العقد خلال المدة التي تجدد إليها ولا يقتصر حقها على مجرد المطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن وصول التنبيه متأخرا ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن من الثالث للأخير هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والقصور في الدسبب ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة إن الحكم المذكور لم يعتبر قرار وزير التموين الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ بالاستيلاء على إنتاجها من الكبريت الصخري لصالح شركة السكر والتقطير المصرية سببا أجنبيا تنقضي به التزاماتها قبل المطعون ضدها ، وأقام قضاءه على أن عقد التوريد المبرم بين الطرفين قد تجدد لمدة سنة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ وأن الطاعة لم تعترف بهذا التجديد ، وأصرت على عدم تنفيذ التزاماتها المترتبة على ذلك رغم إذارها في ١٩٧٤/١٢/١١ - أي قبل صدور قرار الاستيلاء - ومن ثم فإن صدور هذا القرار بعد ذلك لا يؤدي إلى انقضاء التزامات الطاعة وإن كان يحولها إلى تعويض بالتطبيق لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٧ من القانون المدني ، في حين أن قرار الاستيلاء سالف الذكر يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي ينقضي بها عقد التوريد المبرم بين الطرفين لإستحالة تنفيذه إعمالا لنص المادتين ١٥٩ و ٣٧٣ من القانون المدني ، وأنه لا يغير من ذلك أن المطعون ضدها سبق لها إعدار الطاعة بالتنفيذ قبل صدور القرار لأن تسليم الكبريت المتعاقد عليه أو عدم تسليمه إلى المطعون ضدها ما كان يمنع صدور قرار الاستيلاء ، ومن ثم لا تحمل الطاعة في هذه الحالة تبعه الهلاك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٧ سالفه البيان . وترتبطا على ذلك كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقتصر قضاءه على تعويض المطعون ضدها عن كميات الكبريت التي كان يجري تسليمها ، إليها خلال المدة السابقة على صدور قرار الاستيلاء أي من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/١/٨ وهي تقدر بنحو ٥٠ طنا ، وإذ انتهى الحكم في قضاائه إلى إلزام الطاعة بتعويض المطعون ضدها عما فاتها من كسب بسبب حرمانها من الزيادة التي طرأت على أسعار الكبريت الذي كان

يحق لها استلامه خلال عام ١٩٧٥ ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاقهما ، وكان عقد التوريد المبرم بين الطرفين - وعلى ما جاء في الرد على السببين الأول والثاني من أسباب الطعن - قد تجدد لمدة سنة تبدأ من ١٩٧٥/١/١ وتنتهى في ١٩٧٥/١٢/٣١ لعدم إبداء الطاعنة رغبته في عدم تجديده قبل انتهاء مدة مريانه بشهرين على الأقل ، إذ لم تظهر رغبته في ذلك إلا في ١٩٧٤/١١/٣٠ بعد انقضاء الأجل المحدد لإبدائها ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد أنكرت تجديد العقد لمدة أخرى وأصررت على عدم تنفيذه رغم اذارها رسميا في ١٩٧٤/١٢/١١ ، فلأنها تكون قد تحالت بإرادتها المنفردة من تنفيذ العقد خلال المدة التي تجدد إليها فتحول حق المطعون ضدها إلى المطالبة بتعويض عما فاتها من كسب بسبب حرمانها من الزيادة التي طرأت على أسعار الكبريت المتعاقد عليه والذي كان يحق لها استلامه خلال عام ١٩٧٥ ، وإذ حدث تحلل الطاعنة من التزاماتها التعاقدية وتحول حق المطعون ضدها إلى التعويض في تاريخ سابق على صدور قرار الاستيلاء في ١٩٧٥/١/١٨ فإنه لا يقبل من الطاعنة النعى على الحكم المطعون فيه عدم اعتبار هذا القرار من قبيل القوة القاهرة - أيا كان وجه الرأي فيه - لأنه نعى غير منتج ، ولا يعيب الحكم ما تردى فيه من خطأ في استناد قضائه إلى الفقرة الأولى من المادة ٢٠٧ من القانون المدني طالما قد انتهى في قضائه إلى نتيجة صحيحة إذ لحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد مدني العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فودة ، حسن النور ، منير عبد المجيد ومحمد
إبراهيم خليل .

(٢١٥)

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) استئناف " نظر الاستئناف " . حكم . نقض .

الدفاع الوارد بمذكرة المناظر أمام محكمة أول درجة والتي استبعدتها لتقديرها بعد
البياد . عدم التمسك به أمام محكمة الاستئناف . أثر . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٢) اختصاص . دعوى . قوة الأمر المقضي . نقابات .

الأنعاب المستحقة للهندس النقابي عند عدم الاتفاق عليها . اختصاص مجلس النقابة بتقديرها .
علم النظم في البياد من قرار المجلس . أثر . اكتسابه قوة الأمر المقضي . لا يغير من ذلك
أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام .

(٣) تزوير .

قبول الادعاء بالتزوير . مناهة . أن يكون متجبا في النزاع . ثبوت أن المنظم قد رفع بعد
البياد . إدعاء المنظم بتزوير أحد متعلق بموضوع الدعوى . غير منتج .

١ - إنه ولئن كانت الطعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة
أول درجة بملامة ١٩٧٣/٥/٢٣ - والتي استبعدت لتقديرها بعد البياد المحدد

خلال فترة حجز الدعوى للحكم — بالدفاع الوارد بوجه النعى ، غير أنها لم تترك هذا الدفاع بصحيفة الاستئناف ولم تقدم ما يدل على تمسكها به أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لأسبابه دون أن تضيف إليه أسباباً أخرى ، وإذا كان ذلك ، فإن ما تثيره بهذين السببين يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — مؤدى ما نصت عليه المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، أن مجلس النقابة يختص دون غيره — في حالة عدم الاتفاق المسبق كتابة على الأتعاب المستحقة للمهندس النقابي عن العمل الذى قام به — بنظر ما يثور بين عضو النقابة وصاحب العمل من نزاع حول سبب الالتزام بالأتعاب أو تقديرها ، وأن عليه إصدار قراره فيه خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وإلا جاز الالتجاء إلى القضاء ، ويصدر بتنفيذ ذلك القرار أمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضى الجزئى بحسب الأحوال ، ويحق لكل من المهندس وصاحب العمل أن يتظلم من قرار مجلس النقابة خلال العشرة أيام التالية لإعلانه به ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فإذا فوت أى منهما ذلك الميعاد ، فإن الأمر يضحى نهائياً بحول حجته دون بحث ما يمس موضوعه لسمو قواعد الحجية على أية اعتبارات أخرى . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة فوتت ميعاد التظلم من الأمر وذيل بالصيغة التنفيذية وأعلن إليها وغداً بذلك سنداً تنفيذياً ، وكانت منازعة الطاعنة تدور حول سبب الالتزام ومدى استحقاق المطعون عليه الأول لتلك الأتعاب وهى أسباب سابقة على صدور الأمر ، فإن النعى يكون على غير أساس .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط قبول الادعاء بالتزوير على ما تفسره المادة ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ،

أن يكون منتجا في النزاع ، فإن كان غير ذى أثر في موضوع الدعوى
تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من
العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجا نتيجة ما
في موضوع الدعوى ، وكانت الطاعة تستهدف من هذا الادعاء النيل من
أمر التقدير سند المطعون عليه الأول في التنفيذ بالمنازعة في مدى التزامها
أصلا بالأتعاب موضوع هذا الأمر ، وهو ما يمتنع قانونا على الطاعة
بعد أن فوتت ميعاد التظلم منه وأصبح نهائيا تحول حججته دون بحث
ما يمس موضوعه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع
والفساد في الاستدلال لا يكون في محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ١١٢٩ لسنة ١٩٧٢ م
تنفيذ العطارين بطلب رفع الحجز التنفيذى الموقع تحت يد المطعون عليه الثانى
بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢ م وفاء لمبلغ ٤٩٩٠ ج و ٩٧٢ م ، فقاذا الأمر التقدير
رقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٦٩ م الصادر ضدها من مجلس نقابة المهن الهندسية
لصالح المطعون عليه الأول . وقالت شرحا لدعواها إن ذمتها بريئة من أية
ديون للطعون عليه الأول وذلك بإقرار كتابى منه مؤيد بكتاب الجهة
الحكومية التى يعمل بها ، ولذلك أقامت الدعوى رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٧٢ م
الاسكندرية الابتدائية بطلب براءة ذمتها وإلغاء أمر التقدير رقم ٢٧٧٨
لسنة ١٩٦٩ نقابة المهن الهندسية واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على منازعتها

في أساس الالتزام ذاته ، إذ يأنها غير ملزمة بالمبلغ المطالب به لانعدام سببه ، وبعد أن قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم ، إدعت الطاعة بتزوير الصورة الشمسية للخطاب المؤرخ ١٩٦١/٨/٣٠ م الصادر من رئيس الجمعية إلى المطعمون عليه الأول لإعداد رسم التقسيم الجديد ، على أن تصرف له مكافأة تتناسب مع مجهوده ، وبعد أن أعلنت مذكرة شواهد التزوير في ١٩٧٣/٥/١٦ حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧ م برفض الدعوى ملغية عن إجراءات الادعاء بالتزوير لتقديدها بعد قفل باب المرافعة في الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٩ م حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير لكونه غير منتج وبتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظاره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إن أمر التقدير رقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٦٩ م الصادر من نقابة المهن الهندسية وسند المطعمون عليه الأول في إجراءات التنفيذ موضوع الدعوى ، صدر معدوما لعدم انعقاد الحصومة ، ذلك أنه رغم تمسكها في مذكرتها المقدمة إلى محكمة أول درجة في ١٩٧٣/٥/٢٣ م بعدم إخطارها بالحضور أمام لجنة نقابة المهن الهندسية وأن مجرد القول بإخطار الطاعة بالبريد المسجل لا يكفي لقيام عليها بها ، وبأن إعلانها بهذا الأمر تم في مواجهة شخص لا ينتسب إليها ، فضلا عن بطلان هذا الإعلان لعدم بيان المحضر إجراءات الإعلان من حيث إثبات غياب الممثل القانوني للجمعية وتسليم الإعلان لمن سلم إليه وإخطارها بذلك . والتأشير به على أصل الإعلان وصورته ، فإن الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما ذهب إليه من " أن إجراءات استصدار ذلك الأمر وإعلانه ووضع الصيغة التنفيذية تمت طبقا للقانون ولم يشبها

أى بطلان جوهري يفقدها كيانها القانوني ، دون أن يرد على ما أثارته من مطاعن على إجراءات الخصومة وإعلان أمر التقدير ، مما يعيبه بالقصور في التدبير .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة أول درجة لجلسة ١٩٧٣/٥/٢٣ م — والتي استبعدت لتقديدها بعد الميعاد المحدد خلال فترة حجز الدعوى للحكم — بعدم إخطارها بالحضور أمام لجنة تقدير الأتعاب بنقابة المهن الهندسية لنظر طلب المطعون عليه تقدير أتعابه ، وببطلان إعلانها بأمر التقدير وبحجز ما تلمذين لدى الغير الموقع تحت يد المطعون عليه الثاني ، غير أنها لم تتمسك بهذا الدفاع بصحيفة الاستئناف ولم تقدم ما يدل على تمسكها به أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لأسبابه دون أن تضيف إليه أسبابا أخرى ، وإذا كان ذلك ، فإن ما تثيره بهذين السببين يعتبر سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إنه طبقا للمادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ م بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، لا يكون التظلم من أمر التقدير ، إلا بالنسبة لمقدار الأتعاب فحسب ، فإذا تعلق الأمر ببراءة الذمة وأصل الإلتزام ، فإن الطعن عليه يكون بطريق الدعوى العادية ، ولذلك أقامت الدعوى رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٧٢ م الاسكندرية الابتدائية بطلب براءة ذمتها من أية ديون للمطعون عليه الأول وتمسكت بذلك في الدعوى الحالية أمام درجتي التقاضى ، كما أن طلبها رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ يعد طبقا للمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات ، نزاعا موضوعيا نحو قيام السند في صحة الحجز ونفاذه في حقتها ، يختص دون غيره بالفصل فيه وفقا لحكم المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يقل كلمته في دفاعها

المستند إلى إقرار المطعون عليه الأول بالقيام بالعمل لصالح الجمعية على سبيل التبرع ، مكتفيا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه التي خلت من الرد على دفاعها في هذا الخصوص ، بخفاء معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ م لإنشاء نقابة المهن الهندسية ، أن مجلس النقابة يختص دون غيره — في حالة عدم الاتفاق المسبق كتابة على الأتعاب المستحقة للمهندس النقابي عن العمل الذي قام به — بنظر ما يثور بين عضو النقابة وصاحب العمل من نزاع حول سبب الالتزام بالأتعاب أو تقديرها ، وأن عليه إصدار قراره فيه خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب وإلا جاز الالتجاء إلى القضاء ، ويصدر بتنفيذ ذلك القرار أمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال ، وبحق لكل من للمهندس وصاحب العمل أن يتظلم من قرار مجلس النقابة خلال العشرة أيام التالية لإعلانه به ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فإذا فوت أي منهما ذلك الميعاد ، فإن الأمر يضحى نهائيا تحول حججه دون بحث ما يمس موضوعه لسمو قواعد الحجية على أية اعتبارات أخرى . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة فوتت ميعاد التظلم من الأمر وذييل بالصيغة التنفيذية وأعلن إليها وفدا ذلك سندا تنقيذا ، وكانت منازعة الطاعنة تدور حول سبب الالتزام ومدى استحقاق المطعون عليه الأول لتلك الأتعاب وهي أسباب سابقة على صدور الأمر ، فصل فيها ضمنا وحاز حججه في خصوصها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما جرت به أسبابه من أن الثابت لديه أن إجراءات استصدار الأمر وإعلانه وضع الصيغة التنفيذية عليه بعد فوات ميعاد التظلم منه وإعلانه مذيلا بالصيغة التنفيذية قد تمت طبقا للقانون ، وأن الطاعنة تؤسس دفاعها على ما يمس ذلك الأمر بدعوى صدوره بدون سبب قانوني وأن حججه تحول دون بحث فلك وأن إجراءات الجز ذاتها ليس عليها

أى مطعن من الطاعة ، فإن تعييبه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول إن المطعون عليه الأول قدم أمام محكمة أول درجة صورة شمسية من كتاب نسب صدوره إلى رئيس الجمعية آنذاك يتضمن تكليفه بإعداد تقسيم جديد على أن تصرف له مكافأة تتناسب مع مجهوده ، وأنه لما كانت الورقة مزورة فقد ادعت بتزويرها بوصفها مؤثرة على قيام أصل الالتزام ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير بدعوى أنه غير منتج لأنه حتى لو ثبت لا ينال من حجية أمر التقدير الصادر لصالح المطعون عليه الأول والذي أصبح نهائيا لعدم النظم منه ، فشابه ذلك الفساد فى الاستدلال ، وإذا رفضت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة لضم المظروف الذى ينطوى على السند المدعى بتزويره ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحقها فى الدفاع .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعة وبعد قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة ، بلحات إلى الادعاء بالتزوير على الصورة الشمسية للخطاب المؤرخ ٢٠ / ٨ / ١٩٦١ م المنسوب صدوره إلى رئيس الجمعية والمتضمن تكليفه بإعداد رسوم التقسيم الجديد على أن تصرف له مكافأة تتناسب مع مجهوده ، والتفتت المحكمة منه لنقدية بعد قفل باب المرافعة ، وإذا تمسكت به الطاعة أمام محكمة الاستئناف ، قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبوله لأنه غير منتج فى النزاع لأنه حتى لو ثبت تزوير تلك الورقة ، فإن ذلك لن ينال من حجية أمر التقدير لصالح المطعون عليه الأول والذي أصبح نهائيا بعدم النظم منه . إذ كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ م ، أن يكون متجبا فى النزاع ، فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين

على المحكمة أن تفضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ،
إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان متجاً
نتيجة ما في موضوع الدعوى ، وكانت الطاعنة تستهدف من هذا الإدعاء
النيل من أمر التقدير سند المطعون عليه الأول في التنفيذ بالمنازعة في مدى
التزامها أصلاً بالأتعاب موضوع هذا الأمر ، وهو ما يمتنع قانوناً على الطاعنة
بعد أن فوتت ميعاد التظلم منه وأصبح نهائياً تحول حجته دون بحث ما يمس
موضوعه على نحو ما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث ، فإن النعى على
الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال لا يكون
في محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد مدني العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية لجان
المستشارين : ابراهيم فوده ، حسن النمر ، منير عبد المجيد ومحمد ابراهيم خليل .

(٢١٦)

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٧٧ القضائية :

شفعة .

ثبوت الشفعة لجوار الملاصق من جهة واحدة . شرطه . أن يكون العقاران المشفوع به
والمشفوع فيه من المباني أو الأراض المعدة للبناء . الجوار المالك لأرض زراعية . ثبوت حقه
في الشفعة عن بيع المباني والأراض المذكورة . شرطه . م ٩٣٦ مدني .

إن الفقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ من القانون المدني إذ نصت على ثبوت
الحق في الشفعة للجوار المالك في الأحوال الآتية : (١) إذا كانت العقارات
من المباني أو من الأراض المعدة للبناء سواء أكانت في المدن أم في القرى .
(٢) إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجوار أو كان حق
الارتفاق لأرض الجوار على الأرض المبيعة . (٣) إذا كانت أرض الجوار
ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض
المبيعة على الأقل ، فقد دلت على أنه يكفي للأخذ بالشفعة في الحالة الأولى حيث
يكون العقاران المشفوع به والمشفوع فيه من المباني أو من الأرض المعدة للبناء
أن يكونا متجاورين أي متلاصقين من جهة واحدة دون أي شرط آخر ، ومن
ثم لا يثبت الحق في الشفعة للجوار المالك لأرض زراعية إذا كان العقار المجاور
المبيع من المباني أو من الأراض المعدة للبناء ، ذلك أن الأراض غير المعدة
للبناء لا يكفي فيها للأخذ بالشفعة مجرد التلاصق بل يجب أن يكون للأرض

أو عليها حق ارتفاق أو يكون التلاصق من جهتين مع اشتراط قيمة معينة للعقار المشفوع به كما هو الحال في الحالتين الثانية والثالثة فقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ مאלقة البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها الاولى أقامت الدعوى رقم ٩٦٢
سنة ١٩٧٤ محكمة قنا الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهم من الثانية الى
الآخيرة بطلب الحكم باحقبتها فى أخذ العقار المبين بالصحيفة والبالغ مساحته
٧٠ و ٣٣٥ مترا مربعا بالشفعة نظير الثمن المودع وقدره ٥٠٠ ج ، وقالت بيانا
لدعواها إن الطاعن اشترى من المرحوم .. مورث المطعون عليهم من الثانية
الى الآخيرة قطعة أرض معدة للبناء واقعة بكردون البندر وأنه يحق لها أخذها
بالشفعة إذ أنها مالكة للعقار الملاصق لها على حدها الشرقى وأنها أبدت رغبته
فى الشفعة بالإنداء المعلن للطاعن فى ١٢/٦/١٩٧٤ كما أودعت الثمن بتاريخ
١٩٧٤/٧/٨ ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/١٠ حكمت المحكمة بنذب خير لبيان ما إذا
كانت قطعة الأرض المشفوع فيها معدة للبناء وقت حصول البيع فى ١٢/٩/١٩٥٩
أم كانت أرضا زراعية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ
١٩٧٦/٦/٢٧ بالاعليات مאלقة البيان . إستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد
استئنافه رقم ١٢٣ سنة ٥١ ق إستئناف أسبوط ، وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١ حكمت
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على

هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن حق الشفعة يثبت بالحوار في حالة ما يكون كل من العقارين المشفوع فيه والمشفوع به من عقارات المباني أو من الأراضي المعدة للبناء وقت البيع وهو مؤدى ما تنقضى به الفقرة ١/٨ من المادة ٩٣٦ من القانون المدني . ولما كانت الأرض المشفوع بها أرضاً زراعية كما هو ثابت من تقرير الخبير ومن مدونات الحكم المستأنف الذي أيده الحكم المطعون فيه ولأنه وضع يده بطريق الإيجار ، وأن الأرض المشفوع فيها المبيعة هي من الأراضي المعدة للبناء ، فقد تمسك بصحيفة الاستئناف بأن الشفعة لا تثبت في هذه الحالة بالحوار ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يحقق أو يرد على هذا الدفاع ، رغم أنه دفاع جوهري في الدعوى قد يتغير به وجه الرأي فيها ويترتب عليه عدم ثبوت حق الشفعة المدعى به ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مليد ، ذلك أن الفقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ من القانون المدني إذ نصت على ثبوت الحق في الشفعة للجار المالك في الأحوال الآتية : (١) إذا كانت العقارات من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء سواء أكانت في المدن أو في القرى . (٢) إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة . (٣) إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل ، فقد دلت على أنه يكفي للأخذ بالشفعة في الحالة الأولى حيث يكون العقاران المشفوع فيهما والمشفوع به من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء أن يكونا متجاورين أي متلاصقين من جهة واحدة دون أي شرط آخر ، ومن ثم لا يثبت الحق في الشفعة للجار المالك لأرض زراعية إذا كان العقار المجاور المبيع من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء ، ذلك

أن الأراضى غير المعدة للبناء لا يكفى فيها للأخذ بالشفعة مجرد التلاصق بل يجب أن يكون للأرض أو طائها حق ارتفاق أو يكون التلاصق من جهتين مع اشتراط قيمة معينة للعقار المشفوع به كما هو الحال فى الحالتين الثانية والثالثة فقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ سالفه البيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قدأيد الحكم المستأنف لأسبابه بغير أن يرد على دفاع الطاعن الذى يتضمن عدم أحقية المطعون طائها الأولى فى أخذ العقار المشفوع فيه بالشفعة لأن أرضها التى تشفع بها زراعية فى حين أن الأرض المشفوع فيها من الأراضى المعدة للبناء ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد مدني العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم فوده ، حسن النسر ، منير عبد الهادي ومحمد ابراهيم خليل .

(٢١٧)

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٧ القضاية :

إرتفاق . ملكية .

حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . نشوءه من وقت صيرورة العقارين محل الارتفاق المتبادل مملوكين لمالكين مختلفين مع تعلقهما على هذا الوضع . وجوب أن يكون الغاؤه باتفاق صريح بينهما . لا يكفي خلو عقد البيع من شموله هذا الحق ، أو ضمن خلو البيع من الحقوق العينية .

تنص المادة ١٠١٧ من القانون المدني على أنه "يجوز في الارتفاقات الظاهرة أن ترتب أيضا بتخصيص المالك الأصلي ، ويكون هناك تخصيص من المالك الأصلي إذا تبين بأي طريق من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علامة ظاهرة ، فأنشأ بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود إرتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين . ففي هذه الحالة إذا انتقل العقاران إلى أيدي ملاك مختلفين دون تغيير في حالتهما . عد الارتفاق مرتبا بين العقارين لهما وعليهما ما لم يكن ثمة شرط صريح بخالف ذلك" . مما منزهه أن حق الارتفاق - بتخصيص المالك الأصلي - لا ينشأ في وقت تملك المالك الأصلي العقارين وجعله أحدهما يخدم الآخر وإقامته بينهما علامة ظاهرة من شأنها أن تنشئ علاقة تبعية بينهما ، وإنما ينشأ هذا الحق من وقت أن يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقائهما على هذا الوضع ، إذ في

استيفاء المالكين لهذا الوضع ما يدل على أنهما أرادا أن يبرزا حق الارتفاق إلى الوجود . وقد كانت كما لنا ويمطله في الظهور أن العقارين مملوكان لمالك واحد ، أما وقد أصبحا مملوكين لمالكين مختلفين فلم يعد هناك ما يمنع من ظهوره ، وأن هذا الارتفاق يعتبر بعد إتصال ملكية العقارين مرتباً بينهما لهما وعليهما بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين لا يلغيه إلا شرط صريح بأن يذكر المالكان صراحة أحدهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين العقارين ومن ثم لا يعتبر شرطاً صريحاً خلو عقد البيع من النص على شموله حق الارتفاق ، أو تضمن عقد بيع أحد العقارين أن البائع يضمن خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة أو خفية (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٥١٩ لسنة ١٩٧١ بمحكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى الممر الخاص بالعقار الذى يملكه والمبين بصحيفة الدعوى باعتباره خالياً من كافة حقوق الارتفاق وبصفة خاصة من حق ارتفاق المرور الذى يدعيه الطاعنان مع التصريح بإقامة سور فاصل بين ملكه وملك الطاعنين ، وقال بياناً للدعوى أنه بموجب عقد هبة وسمى مشهر برقم ٦٧٢٩ فى ٢٤/٨/١٩٥٤ تملك قطعة الأرض رقم ٨ (١) تنظيم ورقم ٨ (١) بالعقد الكائنة بشارع الحنية قسم الازبكية كما

تملكت شقيقتنا المطعون عليهما الثانية والثالثة قطعة الأرض رقم ٨ تنظيم ورقم ٨ (١) بالعقد وكان يفصل بين القطعتين المذكورتين سور من الطوب يحدد أرضه من الناحيتين البحرية والشرقية وفي سنة ١٩٥٧ أقام عمارة من تسعة طوابق وترك بينها وبين السور الفاصل بين القطعتين — أى على طول الحد البحري والشرقي لقطعته — سورا خاصا بعرض سبعة أمتار، وفي ١٩٦٣/١٢/٢٧ باعت شقيقة أوه نصيبهما شيوما إلى الطاعنة الأولى وآخر يدعى ... الذين اقتبسا ما اشترياه في ١٩٦٤/٩/٧ واختصت الطاعنة الأولى بالجزء الغربي من القطعة المقتسمة والذي ينتهى حدها القبلي بالسور المشار إليه، وقامت في أواخر سنة ١٩٦٤ للهدم جزء من هذا السور الواقع في الحد الغربي للملكها عندما شرعت في بناء عمارة لها على الأرض التى اختصت بها، كما تعرضت له وإبنا الطاعن الثانى عندما شرع ويكله في إقامة سور بديل للسور الذى هدمته بزعم أن لها حق ارتفاق بالمرور وأن إقامة هذا السور يحول بينهما وبين استعمال الممر الذى خصص لخدمة العقارين من المسالكة الأصلية له، واختصت الطاعنة الأولى المطعون ضدتهما الثانية والثالثة اللتين باعتا العقار إليهما بماعساه أن يحكم به عليهما. وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٩ — حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للممر الخاص خاليا من حقوق الارتفاق وفى دعوى الضمان برفضها. استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤٠٨٧ لسنة ٩١ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه النائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع. وفى بيان ذلك يقولان: ١ — أن العبرة فى وجود حق الارتفاق الناشئ بتخصيص المالك الأصلى بين عقارين بوجود المصلحة الظاهرة الدالة عليه قبل انفصالهما بانتقال ملكيتهما للمالكين مختلفين دون حاجة للإشارة إليه فى عقود البيع ما لم يكن ثمة شرط صريح يخالف ذلك فإذا أراد ذوا الشأن استبعاد الارتفاق فعليهم النص على ذلك صراحة،

وإذا اعتد الحكم بعدم الإشارة إلى حق الارتفاق في عقد البيع النهائي لحق الارتفاق بالمرور على الممر الفاصل بين العقارين بعد القسمة رغم تمسكها بوجود العلامة الظاهرة على قيام حق الارتفاق قبل وبعد عقد الهبة الذي تم بموجبه نقل الملكية إلى البائعين لها ورغم عدم وجود شرط صريح في عقد الهبة أو فقد البيع يخالف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ٢ - أن الحكم المطعون فيه قد اعتد بالتفسير الذي يتم بعد أكثر من سبع سنوات على انتقال الملكية . فقد الهبة إلى ملاك مختلفين من المالك الأصلية في حين أن مؤدى نص المادة ١٠١٧ من القانون المدني أن التغير الذي يؤدي إلى إنتفاء قيام حق الارتفاق الذي كان موجودا بين العقارين بتخصيص المالك هو التغير الذي يتم قبل انتقال ملكية العقارين من المالك الأصلي إلى ملاك مختلفين أما إذا حصل هذا التغير فلا يكون له من أثر على بقاء حق الارتفاق مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . ٣ - أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بوجود ارتفاق ظاهر بتخصيص المالك الأصلي كان مترتبة لعدم العقار الذي اختص به المطعون عليه الأول وأن هناك علامة ظاهرة عايه هي المبرر الفاصل بين العقارين اللذين كانا عقارا واحدا وانتقل بطريق الهبة إلى ملاكين مختلفين وساقا على ذلك عدة قرائن وأدلة ، كما طلبا نذب خبير لتحقيق دفاعها غير أن الحكم المطعون فيه التفت على كل ذلك بما يعيبه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن المادة ١٠١٧ من القانون المدني تنص على أنه "يجوز في الارتفاقات الظاهرة أن ترتب أيضا بتخصيص المالك الأصلي و يكون هناك تخصيص من المالك الأصلي إذ تبين بأي طريق من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علامة ظاهرة ، فأنشأت بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين . ففي هذه الحالة إذا انتقل العقاران إلى أيدي ملاك مختلفين دون تغير في حالتهما ، عد الارتفاق مرتبا بين العقارين لهما وعليهما ما لم يكن نمة شرط صريح يخالف ذلك ، مما مفاده أن حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي - لا ينشأ في وقت تملك المالك الأصلي للعقارين وجعله أحدهما يخدم الآخر وإقامته بينهما علامة ظاهرة من شأنها أن تنشئ علاقة تبعية

بينهما ، وإنما ينشأ هذا الحق من وقت أن يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقاءهما على هذا الوضع ، إذ في استبقاء المالكين لهذا الوضع ما يدل على أنهما أوادا أن يبرزا حق الارتفاق إلى الوجود ، وقد كانا خافيا ويعطله عن الظهور أن العقارين مملوكان لمالك واحد ، أما وقد أصبحا مملوكين لمالكين مختلفين فلم يعد هناك ما يمنع من ظهوره ، وأن هذا الارتفاق يعتبر بعد انفصال ملكية العقارين مرتبا بينهما لهما وعليهما بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين لا يلغيه إلا شرط صريح بأن يذكر المالكان صراحة أنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين العقارين ومن ثم لا يعتبر شرطا صريحا خلو عقد البيع من النص على شموله حق الارتفاق ، أو تضمين عقد بيع أحد العقارين أن البائع يضمن خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة أو خفية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دفاع الطاعنين وتأييد الحكم المستأنف على خلو عقد البيع النهائي الصادر إلى الطاعنة الأولى في ١٣/٧/١٩٦٦ من النص على شمول البيع لحق الارتفاق بحسب النزاع في حين أن ذلك ليس بلام لازم بصدد حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي المؤسس على قيام الارتفاق الضمنى عليه ولا يلغيه إلا اتفاق صريح على ما سلف البيان ، وعلى تغيير حال العقارين اللاحق لانقصالهما بموجب عقدى الهبة في ٥/٨/١٩٥٤ بهدم مبانيها القديمة وإقامة بناء بمعرفة المطعون عليه الأول منذ سنة ١٩٥٧ وإلى أرض قضاء في تاريخ بيعها للطاعنة الأولى في ٧/١٢/١٩٦٣ حالة أن العبرة وعلى ما تقدم بالحالة التي كانت قائمة وقت انفصال ملكية العقارين إلى أشخاص مختلفين في ٥/٨/١٩٥٤ وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا انحرافا عن تحقيق دفاع الطاعنين بنسب خبير لإثبات عناصر هذا الارتفاق المدعى به مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لباقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يوسف ، محمد رجبى عبد الصمد ، محمد على هاشم
وصلاح الدين عبد العظيم .

(٢١٨)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٩٩ القضائية :

عمل . " سلطة رب العمل " .

تنظيم وقت العمل اليومى . من سلطة رب العمل . مثال بشأن توزيع ساعات العمل
الإضافى .

جرى قضاء محكمة النقض أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته فى الإدارة
والإشراف أن ينظم وقت العمل اليومى طبقا لحاجة العمل وظروف الإنتاج
ويلتزم العامل بأداء عمله ونقا للتنظيم الذى يضعه صاحب العمل متى كان هذا
التنظيم لا يتعارض مع القانون ، لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة
قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يوميا على فترتين محددة
أن الساعة الأولى من كل من هاتين المترتين هى ساعة عمل إضافى وكانت هاتان
الساعتان تقعان نهارا ، وايس فى القانون ما يحدد الزيد الزمنى لساعات العمل
الإضافية بالنسبة لساعات العمل الأصلية ، وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه
هذا النظر وجرى فى قضائه على أن ساعات العمل الإضافية لا تكون إلا بعد
انتهاء ساعات العمل الأصلية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
فى تطبيقه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق
الطعن — تخلص في أن المطعون ضدها تقدمت بطالب إلى لجنة التوفيق
والتحكيم ضمنته أن الطاعة تقوم بتشغيل عمالها بفروع البيع خلال فصل الصيف
من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى الساعة الثانية والنصف مساء ، ومن
الساعة السادسة إلى العاشرة مساء وفي فصل الشتاء من الساعة التاسعة صباحا إلى
الثالثة مساء ومن الساعة الخامسة والنصف إلى التاسعة مساء ، أي لمدة عشر
ساعات يوميا ، وتدفع لهم أجرا إضافيا مقابل الساعات الزائدة بواقع ٢٥٪
من قيمة الأجر الأصلي رغم أن ساعات العمل الإضافي تقع في الفترة لليالي مما
يستلزم أن تكون الزيادة في أجورهم بواقع ٥٠٪ إعمالا لحكم المادة ١٢١ من
تقنين العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وطالبت باحتساب الأجر على هذا الأساس
وبأن تؤدي الطاعة فروق الأجر للعاملين من الخمس سنوات السابقة على تاريخ
طلب التحكيم طبقا لذلك . وإذ رفضت الطاعة تسوية النزاع وديا فقد أحيل
إلى هيئة التحكيم بالإسكندرية وقيده تحت رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . بتاريخ
١٥/٢/١٩٧٧ حكمت الهيئة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة
المبينة بالمنطوق وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨ — وبعد أن قدم الخبير تقريره —
مادت في حكمت (أولا) بأحقية العاملين بفروع الشركة الطاعة أن يحسب لكل
منهم أجر ساعتين إضافيتين يوميا كساعات عمل إيلية يتقاضون عنها نسبة ٥٠٪
أجرا إضافيا بخلاف أجرها الأصلي وذلك فيما عدا أيام الجمعة فيحسب لكل
منهم أجر ساعة إضافية على النحو سالف الذكر (ثانيا) بالزام الطاعة بأن
تؤدي لعمال الفروع فروق الأجر الإضافي من الخمس سنوات السابقة على تاريخ
طلب التحكيم على ذات الأساس السابق . طعنات الطاعة في هذا الحكم بطريق

النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بسببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه باستحقاق العاملين لأجر إضافي قدره ٥٠ ٪ عن ساعات العمل الزائدة ، باعتبارها ليلية ، على أنه ليس من حق مجلس إدارة الشركة الطاعنة أن يقسم ساعات العمل في كل فترة من فتراته ويحدد الأصلية والإضافية منها ، وأن ساعات العمل الليلية تحتسب من الساعة التي يضع العامل نفسه فيها تحت تصرف الشركة وهي بدء فترة العمل الأولى ، وتكون الساعتان التاليتان بعدها ساعات عمل إضافي وقعت في فترة المساء فيستحق العامل عنها أجرا إضافيا قدره ٥٠ ٪ في حين أن من إطلاقات مجلس إدارة الشركة تحديد ساعات العمل وفقا لمقتضياته ، وليس هناك ما يمنع قانونا من أن يكون التشغيل الإضافي قبل ساعات العمل الأصلية .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي يضعه صاحب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يوميا على فترتين محددة أن الساعة الأولى من كل من هاتين الفترتين هي ساعة عمل إضافي ، وكانت هاتان الساعتان تقعان نهارا ، وليس في القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل الإضافية بالنسبة لساعات العمل الأصلية وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ساعات العمل الإضافية لا تكون إلا بعد انتهاء ساعات العمل الأصلية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض طلب المطعون ضدها .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، ومضوية لاسادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد ، الدكتور جمال الدين
عمرو ويحيى الرفاعي .

(٢١٩)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤ القضائية :

إعلان " الإعلان في الموطن المختار " .

عدم بيان المدعى موطنه الاصل في صحيفة افتتاح الدعوى . أثر . جواز إعلائه
بصحيفة الامتتنف في موطنه المختار المبين بصحيفة دعواه . م ٢١٤ مرافعات .
لا يغير من ذلك أن يكون المتأنف عالما بان موطن الاصل لدعى المتأنف عليه .

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مرافعات تنص على أنه " إذا كان
المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه
الأصل جاز إعلائه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة " فإنه يصح
إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه إذا كان هو المدعى . في موطنه المختار
المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن مناط صحة إعلان الطعن في الموطن المختار
في هذه الحالة هو خلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الاصل وهو حتى
للطاعن لم يورد الشارع قيدا عليه . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الاصل سواء في صحيفة افتتاح
الدعوى أو في ورقة إعلان الحكم فإنه يصح إعلائه في الموطن المختار . لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل هذا الإعلان تأسيسا على أن

الطاعن ليس على جهل تام بموطن المطعون ضده الأصل بسبب ملاقة العمل بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٤ لسنة ٧١ عمال كلى شمال القاهرة ضد البنك الطاعن وطلب فيها الحكم بتعديل أقدميته فى كشوف الأقدمية الى اعتمادها البنك فى ١٥/٣/١٩٦٧ بحيث يصبح سابقا فى ترتيب الأقدمية على زميليه .. و .. وبالنسبة لأحققيته فى الترقية إلى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٠/٦/٣٠ مع ما يترتب على الترقية من آثار مالية كالفروق والعلاوات . أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى خبير لأداء المأمورية الواردة بمنطوق الحكم . وبجلسة ١٩٧٢/١١/٢٨ حكمت بأحقية المطعون ضده فى الترقية إلى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٠/٦/٣٠ مع اعتباره سابقا فى الترقية على زميليه .. و .. مع الزام البنك الطاعن بأن يؤدى له مبلغ ٤١ ج بخلاف ١ ج يضاف إلى مرتبه شهريا اعتبارا من ١٩٧٢/٦/١ ، استأنف البنك الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٠٩ لسنة ٨٩ ق — وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الدفع المبدى من المطعون ضده وببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبيان ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون ضده تأسيساً على أنه أعلن بالصحيفة في المحل المختار بمكتب الأستاذ المحامي ولم يكن قد اتخذ هذا المحل موطناً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم المستأنف وأن البنك الطاعن لم يكن على جهل تام بموطن المستأنف عليه الأصلي لأن علم البنك الطاعن بهذا الموطن يفرضه علاقة العمل بين المطعون ضده والطاعن في حين أن المادة ٢/٢١٤ صرافعات تجيز إعلان المطعون ضده في محله المختار مادامت صحيفة الدعوى قد خلت من بيان موطن له ولم يتخذ لنفسه موطناً مختاراً في ورقة إعلان الحكم دون قيد على حق الطاعن في هذا الشأن .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ صرافعات تنص على أنه "إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة" فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه إذا كان هو المدعى — في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن مناط صحة إعلان الطعن في الموطن المختار في هذه الحالة هو إخلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الأصلي وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه — وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن لمطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي سواء في صحيفة افتتاح الدعوى أو في ورقة إعلان الحكم فإنه يصح إعلانه في الموطن المختار — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل هذا الإعلان تأسيساً على أن الطاعن ليس على جهل تام بموطن المطعون ضده الأصلي بسبب علاقة العمل بينهما إنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية لاسادة
المستشارين : حسن السباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد والدكتور جمال الدين
محمود .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤ القضائية :

عمل " إعانة غلاء المعيشة " .

العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم استحقاقهم إعانة غلاء
معيشة وزيادة على أجورهم . اقترض أن إعانة الغلاء قد روعيت في تقدير الأجر ما لم يقيم الدليل
على خلاف ذلك .

— العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لا يستحقون
إعانة غلاء معيشة وفقا للنسب المحددة فيه زيادة على أجورهم المحددة في عقود
العمل ما دامت لا تقل عن الحد الأدنى للأجور إذ يقتض أن إعانة الغلاء قد
روعيت في تقدير الأجر ما لم يقيم الدليل على العكس فيعتبر الأجر الوارد في العقد
أساسيا ويزاد وفقا للنسب التي حددها الأمر المذكور بحسب الأعباء العائلية
وقت التعيين أو بعده — وإذا كان ذلك — وكان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن المطعون ضدهما قد التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد نفاذ الأمر
العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأن عقد عمل كل منهما قد ثبت فيه أن الأجر
المحدد يعتبر شاملا لإعانة غلاء المعيشة بنسبة ١٥٠ ٪ فإن الحكم المطعون فيه
إذ قضى للطعون ضدهما بفروق إعانة غلاء المعيشة تأسيسا على أن أجر كل منهما

الوارد في كشوف الأجور لم يتضمن تفصيلا للأجر الأساسي وإعانة الغلاء —
يكون قد عاره القصور وخالف الثابت في الأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق.
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٣ لسنة ٧٠ عمال
شبرا الخيمة وطلب الأول إلزام الشركة الطامنة بأن تؤدي إليه مبلغ ١٢٣ جنيه
و ١٦٠ مليم وطلب الثاني إلزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٢١٨ جنيه و ٤٠٠ مليم —
وقالا شرحا للدعوى — أن الأول التحق بالشركة نساجا بتاريخ ١/١/١٩٦٣
بأجر يومي متوسطه ٣٢٠ مليا وكان له ولد ثم أنجب ولده الثاني في ٢٩/١٠/١٩٦٣
والثالث في ١٩/٦/١٩٦٦ وقد توفي ٢٧/٥/١٩٦٨ وبذلك يكون من طائفة آباء
الأولاد الثلاثة ويستحق فروق إعانة غلاء معيشة مجموعها ١٢٣ جنيه و ١٦٠ مليم
وأن المطعون ضده الثاني التحق بالشركة نساجا بتاريخ ٢/٩/١٩٥٣ وبأجر
يومي متوسطه ٣٤٠ مليا وأنجب مولوده الأول في ١/١/١٩٥٩ والثاني في
٢١/٩/١٩٦١ والثالث في ٢٤/١٠/١٩٦٣ ويستحق فروق إعانة غلاء معيشة
قدرها ٢١٨ جنيه و ٤٠٠ مليم — وامتعت الشركة الطامنة عن الوفاء بفروق
إعانة الغلاء المستحق لها — وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٠ أحالت محكمة أول درجة
الدعوى إلى خبير لأداء المأمورية الواردة بالحكم — وبعد أن قدم الخبير تقريره
حكمت بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣ بإلزام الشركة الطامنة بأن تؤدي للمطعون ضده
الأول مبلغ ٧٥ جنيه و ١٦ مليم وللمطعون ضده الثاني مبلغ ٥١٨ جنيه و ٥٤٦ مليم —
استأنفت الشركة الطامنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥ لسنة ٦ ق وبجلسة

١٩٧٣/١٢/١٠ قضت محكمة استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جدير بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضدهما بفروق إعانة غلاء المعيشة تأسيسا على أن كشف الأجور لم يتضمن تفصيلا للأجر الأساسي وإعانة الغلاء لكل من المطعون ضدهما في حين أن عقد عمل كل من المطعون ضدهما أبرم بعد صدور الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ والثابت من عقدى العمل أن الأجور ورد فيهما شاملا لإعانة غلاء المعيشة في أقصى فئاتها .

وحيث إن هذا النعى صديد ذلك أنه لما كان العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ لا يستحقون إعانة غلاء معيشة وفقا للنسب المحددة فيه زيادة على أجورهم المحددة في عقود العمل ما دامت لا تقل عن الحد الأدنى للأجور إذ يفترض أن إعانة الغلاء قد روعيت في تقدير الأجر ما لم يعم الدليل على العكس فيعتبر الأجر الوارد والعقد أساسيا ويزاد وفقا للنسب التي حددها الأمر المذكور بحسب الأعباء العالية وقت التعيين أو بعده - وإذا كان ذلك - وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما قد التحقا بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ وأن عقد عمل كل منهما قد ثبت فيه أن الأجر المحدد يعتبر شاملا لإعانة غلاء المعيشة بنسبة ١٥٠٪ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهما بفروق إعانة غلاء المعيشة تأسيسا على أن أجر كل منهما الوارد في كشوف الأجور لم يتضمن تفصيلا للأجر الأساسي وإعانة الغلاء - يكون قد عاره القصور وخالف الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 أحمد شعبة الحد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أحمد وفهسي عوض محمد .

(٢٢١)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤ القضائية :

عمل . « الأجر » . « البذل » . شركات .

العاملون بشركات القطاع العام . عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليل . منحهم
 مقابلا لهذا العمل . عدم اندماجه ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم . أثره . أحقيتهم
 في تقاضى هذا المقابل مضافا لأجرهم بعد التسوية .

إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدهم يعملون بصفة دائمة ومستمرة
 ساعات عمل ليل ، وقد جرت الشركة الطاعنة على منحهم مقابلا لهذا العمل
 يعادل أجر ساعتين ، وبعد الأجر بهذه المثابة بدلا يواجه ظروف العمل ليلا ،
 وكان تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام وتسوية حالاتهم تتم وفقا
 لنص المادتين ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادرة
 بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية
 رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس المرتب الذى كان يتقاضاه العامل والذى
 يشمل إطاعة الغلاء ومتوسط المنحة فى الثلاث سنوات الماضية ، فلا يندرج
 ضمن هذه العناصر البذل الذى كان المطعون ضدهم يتقاضونه لمواجهة ظروف
 العمل ليلا . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن البدلات
 التى كانت تمنح للعاملين قبل صدور القرارين الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،
 و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة وناظفة بعد العمل بهما اعدم النص صراحة على

إلغائها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم لمقابل العمل الليلي بما يعادل أجر ساعتين مضافا إلى أجورهم التي حددتها لقرارات الصادرة بتسوية حالاتهم عند التعادل لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣١٥٩ سنة ١٩٦٨ عمال جزئي الإسكندرية على الطاعنة وشركة الملح والصودا وطلبوا الحكم بإلزامها بأن تدفع لكل منهم مبلغ ١٥٠ ج وما يستجد حتى الفصل في الدعوى . وقالوا ببياننا لدعواهم أنهم يعملون في مصنع الشركة الطاعنة بالإسكندرية ، وقد درجت الطاعنة منذ سنة ١٩٤٢ على منح عمال هذا المصنع أجر ساعتين مقابل العمل ليلا ، واذ رفضت صرف هذا الأجر لعمالها المعيّنين بعد سنة ١٩٥٦ فقد استصدرت النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية قرارا من هيئة تحكيم محكمة استئناف الاسكندرية في ١٩٦٢/٥/٢٢ بمنح الأجر الإضافي لهؤلاء العمال ، لكن الطاعنة عادت وامتنعت عن صرف هذا الأجر منذ ١٩٦٤/٧/١ لذلك أبادوا دعواهم بطلبهم المتقدم ، وبسارنخ ١٩٦٩/١/٢ قضت المحكمة بنذب خبير لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره أحالت الدعوى إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها فقيدت بجدولها برقم ١٠٢٨ سنة ١٩٧١ عمال كلي ، وبسارنخ ١٩٧٢/٢/٢٤ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده الأول مبلغ ٩٠ ج و ٥٧٤ م وللطعون ضده الثاني مبلغ ٦٧ ج و ١٦٦ م وللطعون ضده الثالث مبلغ ٠ ج و ٥٧٤ م ولكل

من المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس ٥٣ ج و ٤٢٧ م وللمطعون ضده السابع مبلغ ٤٥ ج و ٦٧٢ م وللمطعون ضده الثامن مبلغ ١٧ ج و ٤٤٦ م ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافها برقم ٣٤٠ سنة ٢٨ ق . وبتاريخ ١٣/٤/١٩٧٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت أنظره جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بأسباب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون — والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ماير خير الدهوى ولم يعتبر علاوة العمل الليلي جزءا من أجور المطعون ضدهم وبالتالي لم يحجز حسابها ضمن أجر التسوية عند تنفيذ حكم المصادتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ، في حين أن الأجر الشامل وفقا لهاتين المصادتين يشمل هذه العلاوة بوصفها من مكونات الأجر عند التعادل . وقد راعت الشركة الطاعنة إضاقتها إلى أجور المطعون ضدهم حتى تتيح لهم فرصة الحصول بعد إجراء التعادل على بدل طبيعة عمل طبقا لأحكام القرار الجمهوري المشار إليه ، وبما يسقط قول الحكم المطعون فيه بأن من شأن إضافة هذه العلاوة إهدار قاعدة المساواة بين العاملين وإيجاد تفرقة غير مبررة فيما بينهم وبين زملائهم الذين لا يعملون ليلا ، وإذ كيف الحكم المطعون فيه علاوة العمل ليلا بأنها علاوة إضافية يتعين ضمها إلى أجور المطعون ضدهم بعد تسويتها وفقا للمصادتين ٦٣ و ٦٤ من القرار الجمهوري السالف البيان وبما مفاده أنه لم يعتبرها جزءا من أجورهم ثم قضى باستحقاق المطعون ضدهم لها باعتبارها حقا مكتسبا لهم وجزءا لا يتجزأ من هذه الأجر الشاملة والتفت بذلك عن دفاع الطاعنة في هذا الخصوص فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور المبطل له .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم يعملون بمهنة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلي . وقد جرت

الشركة الطاعنة على منحهم مقابلا لهذا العمل يعادل أجر ساعتين ، وبعد الاجر بهذه المثابة بدلا يواجه ظروف العمل ليلا ، وكان تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام وتسوية حالاتهم تم وفقا لنص المادتين ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه العامل والذي يشمل إعانة الغلاء ومتوسط المنفعة في الثلاث سنوات الماضية ، فلا يندرج ضمن هذه العناصر البديل الذي كان المطعون ضدهم يتقاضونه لمواجهة ظروف العمل ليلا . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن البدلات التي كانت تمنح للعاملين قبل صدور القرارين الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة ونافذة بعد العمل بهما لعدم النص صراحة على إلغائها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم بهذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم لمقابل العمل الليلي بما يعادل أجر ساعتين مضافا إلى أجورهم التي حددتها القرارات الصادرة بتسوية حالاتهم عند التعادل لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بأسباب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم تبين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للسادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجيد ، عامر الرافى ، سيد عبد الباقي
والدكتور أحمد حسنى .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤ القضائية :

(٢٤١) حكم . ” حجية الحكم “ . قوة الأمر المقضى . نقض .

(١) الحكم الانتهاى الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم فى ذات
النزاع وحاز قوة الأمر المقضى . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن تكون
العناصر الواقعة للحكم السابق غير مطروحة على المحكمة .

(٢) أسباب الحكم المتبطة بالمنطوق . اكتسابها قوة الأمر المقضى .

١ - إذ كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت للطعن
فى الحكم إذا صدر على خلاف حكم سابق ، فإنه يجوز للخصوم أن يطعنوا أمام
محكمة النقض فى أى حكم انتهى قضا على خلاف حكم سابق صدر بين
الخصوم أنفسهم وفى ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى سواء دفع بهذا
لدى محكمة الموضوع أو لم يدع ، وسواء كانت عناصره الواقعية تحت
نظر تلك المحكمة أم لم تكن مطروحة عليها ، وهى ذلك احترام حجية الحكم
السابق صدوره فى نفس الدعوى ، إذ هى أجدر بالاحترام ، وحتى
لا يترتب على إهدارها تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .

٢ - إذ كانت قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا لما وود به المنطوق دون
الأسباب ، إلا أنه إذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل فى بعض أوجه

التزاع التي أفيم عليها المنطوق فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطاً بالمنطوق ومكملاً له ويكتسب ما له من قوة الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول أقام الدعوى رقم ١٢٠٨ لسنة ٦٣ تجارى كلى القاهرة على البنك العثمانى — الذى خلفه بنك بورسعيد الطاعن — وعلى المطعون ضده الأخير طالبا إلزامهما بأن يقدموا حسابا مؤيدا بالمستندات عن المبالغ المستحقة له عن توريد ١٢٩٥٦ يافة زرقاء إلى إدارة الأسلحة والمهمات بالقوات البحرية التى يمثلها المطعون ضده الأخير ، وإلزامهما بأن يدفعوا له ما قد يكون مستحقا له فى ذمتهم ، وقال بيانا لدعواه أنه رست عليه بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٥٦ المناقصة العامة رقم ١٩٥٦ التى أعانت عنها إدارة الأسلحة والمهمات بالقوات البحرية والخاصة بهم وتوريد ٢٢٢٦٤ يافة زرقاء مقابل مبلغ ٢٩٤٩ ج و ٩٨٠ م وبتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٤ تنازل للبنك العثمانى عن جميع المبالغ المستحقة والتى تستحق له بسبب هذه المناقصة ، وكان ذلك على أساس أن يقوم البنك بتمويل هذه العملية ، ولكنه لم يفعل ، وقد مدت إدارة الأسلحة والمهمات بالقوات البحرية للبنك المستحقة له بسبب تنفيذ المناقصة وتوريد البعثات المطلوبة ، وإذا كانت هذه المبالغ من حقه وحده ، وكان لا يعرف مقدار ما حصله البنك منها وما تبقى فى ذمة الإدارة المذكورة فقد أقام الدعوى بطلباته المسالفة . وبتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الطلب الخاص بتقديم كشف حساب ونذبت خيرا لتصفية الحساب

بين الطرفين عن عقد التوريد المشار إليه . وقدم الخبير تقريراً خلص فيه إلى أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول كان قد تعاقد مع بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٦/٨/١ للقيام بعملية التوريد نيابة عنه . وتنازل للبنك العثماني عن قيمة التوريدات كما تنازل في نفس الوقت عن المبالغ التي ترد للبنك من القوات البحرية وأوضح الخبير أن المورث هو الذي قام بالتوريد وأن البنك لم يقوم بتمويل العملية ، وأن صافي ما تم توريده للبنك بلغ ٢٥٠١ ج و ٦١٢ م قامت إدارة الأسلحة والمهمات البحرية بتوريده للبنك العثماني في ١٩٦٢/١٠/٨ أعمالاً للتنازل الصادر من المورث للبنك . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/١٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٢ لسنة ٨٦ القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك بأن يدفع للورثة مبلغ ٢٥٠٢ ج و ٨٤٢ م والفوائد القانونية . طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لصدوره على خلاف ما قضى به الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى الصادر في الاستئناف رقم ٢٢١ لسنة ٧٨ ق ، وفي بيان ذلك يقول البنك الطاعن أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول كان قد أقام الدعوى رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٨ تجارى كلى القاهرة على البنك وعلى المطعون ضده السادس ، ووكيل الدائنين في تفليسة طالباً الحكم بفسخ التنازل الصادر منه للبنك واعتباره كأن لم يكن واستحقاقه وحده لثمن الياقات التي قام بتوريدها ، ورد ما قد يكون دفع للبنك نقاداً لهذا التنازل تأسيساً على أن التنازل المشار إليه قد أصبح فائداً للسبب وغير ذي موضوع بعد تخلف عن تنفيذ التزامه في العقد المبرم بينهما في ١٩٥٦/٨/١ بتوريد الياقات موضوع المناقصة . وقد قضت محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨ بعدم قبول الدعوى تأسيساً على تخلف المورث عن التقدم

بدينه إلى مأمور التفليسة تطبيقاً لحكم المادة ١٢٨ تجارى . وإذا استأنف المورث هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥١ لسنة ٧٨ ق متنازلاً عن مخاصمة وكيل الدائنين في تفليسة قضت محكمة استئناف القاهرة في ١٩٦٢/٢/١٣ بتأييد الحكم المستأنف ، وأقامت قضاءها - في أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً - على أنه كان يتعين على المورث أن يطالب فسخ التعاقد الحاصل بينه وبين بتاريخ ١٩٥٦/٨/١ الذى جاء في صلبه التزامه بالتنازل عن كافة المبالغ المستحقة له قبل القوات البحرية إلى البنك ، حتى تستقيم الخصومة وتستطيع المحكمة أن تنفذ إلى أغوار النزاع وتقول كلمتها في تنفيذ العقد ، وأن المورث إذ أغفل ذلك الطالب فقد حجب المحكمة عن بحث النزاع - ولما كان الثابت أن المطعون ضدهم الخمسة الأول قد أثاروا نفس النزاع في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، وأغفلوا طلب فسخ التعاقد المبرم بين مورثهم و فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام البنك برد مبلغ ٢٥٠١ ج و ٨٤٢ م على أساس فقدان سببه لعدم قيام بالتوريد يكون قد صدر على خلاف ما قضى به في الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم وفي ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى فيه إذ لا عبرة باختلاف الطلبات ما دام الأساس فيهما واحداً وهو الادعاء بتخلف سبب الحوالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن في الحكم ، إذا صدر على خلاف حكم سابق . فإنه يجوز للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى قضى على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وفي ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدفع ، وسواء كانت عناصره الواقعية تحت نظر تلك المحكمة أم لم تكن مطروحة عليها . وعلة ذلك احترام حجية الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى إذ هى أجدر بالاحترام ، وحتى لا يترتب على إهدارها تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها . ولما كانت قوة الأمر المقضى لا تثبت

إلا لما ورد به المنطوق دون الأسباب ، إلا أنه إذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق ، فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له ويكتسب ماله من قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك . وكان البين من مدونات الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٢١ سنة ٧٨ ق القاهرة — الذى قدم الطاعن صورة رسمية منه في هذا الطعن — أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول أقام تلك الدعوى على البنك الطاعن يطلب الحكم بفسخ التنازل الصادر من البنك الطاعن عما يستحقه لدى إدارة الأسلحة والمهمات البحرية ورد ما قد يكون دفع منها للبنك وركن في دعواه إلى أن التنازل عن مستحقاته للبنك كان بناء على تعهد بصنع وتوريد الياقات المتعاقد عليها مع إدارة الأسلحة المشار إليها وأنه إذا امتنع عن تنفيذ التزامه فقد أصبح التنازل غير ذي موضوع ، وقد انتهى الحكم المشار إليه في قضائه إلى عدم قبول الدعوى تأسيسا على أنه كان متعينا على المورث المذكور أن يطلب فسخ التعاقد الحاصل بينه وبين حتى تستقيم الخصومة وتستطيع المحكمة أن تنفذ إلى أغوار النزاع وتقول كلمتها فيه ، وكان المطعون ضدهم الخمسة الأول قد أقاموا الدعوى الحالية على البنك الطاعن بطلب إلزامه بما قبضه من إدارة الأسلحة والمهمات البحرية من مستحقاته لديها عما ورده لها من ياقات زرقاء ، ولم يطالبوا فسخ التعاقد المبرم بين مورثهم فأجابهم الحكم المطعون فيه إلى طلباتهم تأسيسا على أن السبب الذى حث مورثهم على التنازل للبنك الطاعن عن مستحقاته لدى الإدارة المشار إليها هو التزام قبل المورث بتوريد الياقات المتعاقد عليها ، وإذا لم ينفذ التزامه فإن تنازل المورث للبنك عن مستحقاته يفقد سببه فيلزم البنك برد ما دفعته له إدارة

الأسامة والمهمات البحرية من مبالغ غير مستحقة له من الحكم مخالف لما سبق أن قضى به الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٢١ لسنة ٧٨ ق القاهرة بين نفس الخصوم وفي ذات النزاع ، طالما لم يطلب المطعون ضدهم الخمسة الأول الحكم لهم بفسخ تعاقدهم مع .. ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به من إلزام البنك الطاعن دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة للفصل فيها بالحكم الاستئنافي رقم ٢٢١ لسنة ٧٨ ق القاهرة .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجيد ، عاصم المراغى ، محمد فتح الله والدكتور
أحمد حسنى .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٧ القضائية :

إثبات « القرينة القانونية » . نقل بحرى . معاهدة بروكسل .

عـدم إخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل أو وقت تسليمها .
إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة بها في السند . م ٦/٣
من معاهدة بروكسل . جواز إثبات عكس هذه القرينة .

مفاد نص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن أنه إذا لم يوجه
المرسل إليه إخطارا كتابيا إلى الناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أو في وقت
تسليم البضاعة المشحونة بخطره فيه بما أصابها من هلاك أو تلف وبما هية هذا
الهلاك أو التلف ، إذ جاء هذا الإخطار غير موضح به الضرر على وجه التحديد ،
فإن استلام المرسل إليه للبضاعة يعتبر قرينة — إلى أن يثبت العكس — على أن
الناقل قد سلمه البضاعة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن ، وكان الثابت
بالأوراق أن الإخطار الذى أرسلته الطاعنة إلى المطعون ضدها
بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ وقبل استلامها الشحنة بصفة نهائية لم تتضمن تحديدا
للعجز أو التلب المدعى به بل اقتصر على تحفظ الطاعنة على ما قد يظهر من عجز
أو تلف في الشحنة عند استلامها النهائي ، كما خلت أوراق الدعوى مما يدل
على حصول إخطار كتابي موضح للضرر على وجه التحديد عقب تسليم الشحنة
بصفة نهائية في ١٩٧٥/٦/٢٥ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر استلام

الطاعنة (المرسل إليها) للبضاعة قرينة — إلى أن يثبت العكس — على أن المطعون ضدها (الناقل) قد سلمها البضاعة المشحونة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن بالتطبيق لنص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل ساقفة البيان ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الهيئة العامة للسلع التموينية (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ تجارى كلى بور سعيد على الشركة المطعون ضدها — توكيل دمنهور للملاحة — بصفتها وكيله عن ملاك ومبانى السفينة " كابون " طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٨٧ ج و ١٧٩ م وفوائده وقالت بياناً لدعواها أنها استوردت رسالة من الشحنات الحيوانية مقدارها ١٧١١ برميلازن ٥.٢ طنا و ٣٨٠ كيلو شحنت على السفينة المشار إليها وعند تفريغها تبين وجود عجز بالرسالة . و إذ كانت الشركة المطعون ضدها الناقله مسئولة عن هذا العجز فقد أقامت الطاعنة دعواها الحالية مطالبة بالتعويض ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ قضت محكمة بور سعيد الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ لسنة ١٧ تجارى بور سعيد ، وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٩ قضت محكمة استئناف الاسماعيلية (مأمورية بور سعيد) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض

الطعن على المحكمة في غرفه مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمي الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إن محكمة الاستئناف اعتبرت يوم ١٩٧٥/٦/٢٥ تاريخاً لتسليم الشحنة استناداً إلى المحاضر التي قدمتها الطاعنة — المرسل إليها — والتي تفيد قيامها بتسليم البضاعة المشحونة إلى بعض الشركات ولم تعتد المحكمة بالاحتجاج المرسل من الطاعنة إلى المطعون ضدها ، كما لم تعتد المحكمة بمحاضر تسليم الشحنة إلى بعض الشركات خلال الفترة من ١٩٧٥/٦/١٦ حتى ١٩٧٥/٦/٢٥ ولا بمحضر تصفية الشحنة نهائياً المحرر في ١٩٧٥/٦/٢٦ بقوله أن الاحتجاج جاء غير محدد وأن محاضر التسليم لم تحرر في حضور مندوب الشركة المطعون ضدها — الناقله — فلا تحتاج بها وخاضت محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه إلى أن الاحتجاج ومحاضر التسليم سالفه البيان لا تصاح دليل على العجز المدعى به ولا تؤدي إلى تفويض القرينة الاستفادة من المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن — أن المطعون ضدها — الناقله — قد سلمت البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن ، في حين أن المطعون ضدها لم تسلم الشحنة دقبق تفريغها إلى الطاعنة بل قامت بإيداعها مخازن الجمارك ولذا لم يكن في وسع الطاعنة — المرسل إليها — إلا التحفظ في احتجاجها بأنها لم تسلم الشحنة وبحقها في تحصيل العجز أو التلف عند استلامها بمقتضى محاضر تسليم نهائية ، وإذا امتنعت المطعون ضدها — رغم هذا الاحتجاج — عن التوقيع على محاضر التسليم فإن ذلك لا يفي أن البضاعة قد سلمت بالحالة ، الموصوفة بها في سند الشحن ولا يبرر أهدار حجية محاضر التسليم سالفه البيان في إثبات العجز إذ ليس هناك من وسيلة لإجبار المطعون ضدها على توقيع تلك المحاضر ، ومن ثم فإن محكمة الاستئناف تكون قد أخطأت في تفسير نص المادة ٦.٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن كما مسخت عبارات الاحتجاج ونحرجت عن معناها الظاهر .

وحيث إن هذا الذي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن — التي تحكم واقعة الدعوى — أنه إذا لم يوجه المرسل إليه إخطارا كتابيا إلى الناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أو في وقت تسليم البضاعة المشحونة يخطر فيه بما أصابها من هلاك أو تلف وبما هية هذا الهلاك أو التلف ، إذ جاء هذا الإخطار غير موضح به الضرر على وجه التحديد ، فإن استلام المرسل إليه للبضاعة يعتبر قرينة — إلى أن يثبت العكس — على أن الناقل قد سلمه البضاعة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن ، وكان الثابت بالأوراق أن الإخطار الذي أرسلته الطاعنة إلى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ وقبل استلامها الشحنة بصفة نهائية لم يتضمن تحديدا للقدار من عجز أو تلف في الشحنة عند استلامها النهائي ، كما خلت أوراق الدعوى مما يدل على حصول إخطار كتابي موضح للضرر على وجه التحديد عقب تسليم الشحنة بصفة نهائية في ١٩٧٥/٦/٢٥ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر استلام الطاعنة (المرسل إليها) للبضاعة قرينة — إلى أن يثبت العكس — على أن المطعون ضدها (الناقل) قد سلمها البضاعة المشحونة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن بالطريق المنصوص عليه في المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل سالفه البيان ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم إليها في الدعوى من الأدلة وترجيح ما تطعن إلى ترجيحه منها دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرق محاضر تسليم البضاعة المشحونة إلى بعض الشركات ما يكفي لإثبات وجود العجز المدمي به لعدم تحريرها في حضور مندوب المطعون ضدها (الناقل) وخلوها من توقيعه عليها ، فإن مجادلة الطاعنة في هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ، ولا يقبل من الطاعنة ما تمسكت به أمام هذه المحكمة من أن المطعون ضدها قد امتنعت عن التوقيع على محضر التسليم النهائي للشحنة وأنه لم يكن في وسعها إجبارها على هذا التوقيع ذلك أن هذا الدفاع يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يقبل من الطاعنة

إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على التحفظ الذي دونه الناقل (المطعون ضدها) في سند الشحن تدليلا على جهله بوزن البضاعة في حين أن هذا التحفظ لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسؤوليته طبقا للادة ٣/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن إلا إذا أقام الناقل الدليل على عدم كفاية وسائل التحقق من الوزن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل الأثر القانوني لهذا التحفظ دون أن يبين الأسباب التي دعت الناقل إلى تدوينه في سند الشحن فإنه يكون مشوبا بالقصور بما أدى به إلى مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعائتين ، وكان يكفي بناء الحكم على واحدة منهما فإن تعييبه في الدعامة الأخرى — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما انتهى إليه صحيحا — على النحو الوارد بصدد الرد على السببين الأول والثاني من أسباب الطعن — من أن الهيئة الطاعنة قد تسلمت الرسالة موضوع النزاع بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن ، وكانت هذه الدعامة كافية بذاتها لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه فيما ورد بأسبابه من أن الناقل ضمن سند الشحن تحفظا بعدم الاعتماد بالوزن فأصبح السند دالا على العدد فقط — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج و يضحى النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المساجد ، محمد فتح الله ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حسنى .

(٢٢٤)

الطعن رقم ١٢٣٧ / ١٢٣٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم " تسبب الحكم " . دعوى " سبب الدعوى " .

وجوب تقيد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها . عدم تقيدها بدليل دون آخر .
المطالبة بنصيب فى أرباح شركة امتنادا لعقد معين . لا يتمتع المحكمة من الاستناد لعقد شركة
آخر — حل محل العقد السابق — مقدم فى الأوراق لا بعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

(٢) إثبات " الصورة الشحمية " . نقض " السبب الجديد " .

النقض بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الشحمية لمستند فى الدعوى . عدم جواز إثارته لأمر
مرة أمام محكمة النقض .

١ — إنه وإن كانت المحكمة مقيدة بطلبات الخصوم فى الدعوى والسبب
المباشر المنشئ لتلك الطلبات ، إلا أنها لا تتقيد بدليل دون آخر على قيام الحق
المطالب به ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه
أن المطعون ضدهم أقاموا دعواهم مطالبين بنصيبهم فى الأرباح تأسيسا على
السبب المباشر المنشئ لتلك الأرباح وهو قيام شركة فبا بين مودنى الطرفين
لتجارة النحاس وركنوا فى تأييد دعواهم إلى عقد مؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ فإن محكمة
الاستئناف إذ اقتنعت بأن ثمة عقد شركة جديد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ — قدم
الطاعن صورته — قد حل محل العقد السابق وأصبح هو المرجع فى بيان حقوق

والالتزامات الطرفين فإنها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلبات الخصوم في الدعوى ولم تغير سببها المباشر ، بل لا يعدو أن يكون ذلك استبدالا بالدليل الذي استند إليه المطعون ضدهم دليلا آخر قدمه الطاعن واقتنعت به المحكمة ، ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه عدم تمكينه من مناقشة عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ لأنه هو الذي قدم صورته وتمسك به .

٢ - إذ كانت قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام ، وكان الطاعنون لم يسبق لهم التمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج قبلهم بالصورة الفوتوغرافية للعقد - المقدمة من المطعون ضده الأول - ولم يطعنوا على هذا العقد أو صورته بأي مطعن ولم يطلبوا من المحكمة تكليف المطعون ضده بتقديم أصل العقد ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المنازعة في العقد أو صورته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطاعنين وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيهما - تحصل في أن مورثة المطعون ضدهم في الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٧ ق - الطاعن في الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - أقامت الدعوى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة التى قيدت بعد ذلك برقم ٨٩٤ سنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم بإلزام الطاعن في الطعن الأول - المطعون ضده الأول في الطعن الآخر - بتقديم كشف حساب عن إدارته للشركة محل العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ منذ سنة ١٩٦٢ ثم تعيين خبير لفحص هذا الحساب مع إلزامه بنتيجته ، وقالت شرعا لدعواها أنه بمقتضى العقد المشار إليه قامت شركة بينها وبين مورث الطاعنين مناصفة بينهما بفرض الاتجار في النحاس ، وعلى أن يقوم هذا المورث بأعمال الإدارة وتسليمها نصيبها في الأرباح ، وبعد وفاته

استمرت هذه الشركة وحل محله ورثته ممثلين في الطاعن فاستأثر بأرباحها ولم يسلمها نصيبها منذ سنة ١٩٦٢ فاضطرت إلى إقامة الدعوى بطلباتها السابقة. وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية : أولا - بقيام الشركة المنعقدة بموجب العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ بين مورثي طرفي الخصومة ، واستمرارها واقعا بين الطرفين . ثانيا - بإلزام الطاعن بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن مدة إدارته للشركة المذكورة منذ سنة ١٩٦٢ . تم قضت بجلاسة ١٩٧٣/١١/٢٤ بنذب خير - لتصفية الحساب بين طرفين في الشركة القائمة بينهما موضوع التداعى خلال مدة إدارة الطاعن لهذه الشركة اعتبارا من سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ تقديم الخبير لتقريره - وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب المطعون ضدهم الحكم بإلزام الطاعن وباقي الورثة بأن يدفعوا لهم متضامين مبلغ ٥٢٧١ جنيه قيمة نصف الأرباح التي حققتها الشركة المنعقدة بموجب العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ وذلك عن السنوات من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٥ ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدهم مبلغ ٤٤٤٩ جنيه ورفضت الطلبات بالنسبة لباقي الورثة . استأنف الطاعن وباقي الورثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٠ لسنة ٩٣ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم الصادر في ١٩٧٢/٤/٢٩ والذي قضى بقيام الشركة المنعقدة بموجب العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ بين مورثي طرفي الخصومة وتعديل الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧ وإلزام المستأنف الأول بأن يدفع للمستأنف عليهم (المطعون ضدهم) بمبلغ ١٧٩١ جنيه والمصاريف المناسبة . طعن المستأنف الأول في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٢٣٧ لسنة ٤٧ ق ، كما طعن فيه المستأنف عليهم وقيد طعنهم برقم ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول أبدت فيه الرأي برفضه ، وأخرى في الطعن الثاني دفعت فيها بعدم قبوله بالنسبة للطاعنة الثانية وأبدت الرأي في موضوعه برفضه ، وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما ، وفيها أمرت المحكمة بضمهما للفصل فيهما بحكم واحد والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدي من النيابة العامة أن المحامي الذي قدم صحيفة الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق لم يودع التوكيل الصادر من الطاعة الثانية إلى الطاعن الثالث الذي وكل المحامي المذكور مكنتيا بالتوكيل الصادر إليه من الطاعن الثالث بصفته وكيلها .

وحيث أن هذا الدفع سديد ذلك أنه يبين من أوراق الطعن أن التوكيل الذي أشار إليه المحامي في صحيفة هذا الطعن بالنسبة للطاعة الثانية والمودع بالأوراق ليس صادرا له منها بل هو صادر له من الطاعن الثالث بصفته وكيلها دون أن يقدم سند وكالته عنها حتى يتسنى للمحكمة التحقق من وجوده والتعرف على حدود وكالته وما إذ كانت تشمل الإذن لهذا الطاعن الثالث في توكيل المحامين عنها في الطعن بطريق النقض إذ لا يفتى من ذلك مجرد ذكر رقمه في سند وكالته الصادر من الوكيل للمحامي الذي أقام هذا الطعن ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعة الثانية لرفعه من غير ذات صفة .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنين .

أولا : عن الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٧ ق .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيسا على أن الدعوى لم ترفع عليه بالصفة التي أسبغها عليه الحكم ٦٤٤ لسنة ١٩٦٦ مستعجل القاهرة بتعيينه حارضا قضائيا في الشركة محل العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة أن تلك الشركة قد انقضت وحلت محلها شركة أخرى يديرها الطاعن بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ ، حالة أن المطعون ضدهم لم يركنوا في طلباتهم إلى الشركة الأخيرة التي لم يبرم عقدها إلا بعد انقضاء الشركة الأولى في سنة ١٩٣٨ خمسة عشر عاما وانقطاع الصلة بينهما سواء من حيث الشركاء

أو حصصهم فيهما ومقدار رأس المال فكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يبت في الدفع في حدود نطاق طلبات المطعون ضدهم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم لها من الأدلة والموازنة بينها واستخلاص الحقيقة منها متى كان استخلاصها مائتفا وله أصل ثابت في الأوراق، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبوله الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن صفته كخارس قضائي على شركة قامت بموجب العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ وقد زالت بزوال تلك الشركة التي حلت محلها الشركة المحرر عقدها في ١٩٥٣/٣/٢٢ بين مورثي الطرفين واستخلص الحكم هذه الحقيقة التي لا تنع بها من الثابت بالشهادة الصادرة من الشهر العناري ، ومن الاطلاع على السجل التجاري الذي قدمه المطعون ضدهم ومن الاطلاع على نماذج الضرائب وما أثبتته خبير الدعوى في تقريره وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت في الأوراق فلان النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المطعون ضدهم أسسوا دعواهم على قيام الشركة موضوع العقد المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ واستمرارها بعد وفاة مورثهم فتدلك الطاعن بانقضاء تلك الشركة وقدم تأييدا لذلك العقد المثبت لقيام شركة جديدة في ١٩٥٣/٣/٢٢ بخوات محكمة استئناف وعولات في حكمها المطعون فيه على عتد الشركة الجديدة وقضت للمطعون ضدهم بأرباحهم فيها دون طلب منهم فثبت بذلك سبب الدعوى ولم تمكنه من أداء دفاعه بالنسبة لذلك العقد ، وكان يتعين عليها الوقوف عند القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من امتداد عند الشركة المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كانت المحكمة مقيدة بطلبات الخصوم في الدعوى والسبب المباشر المنشئ لتلك الطلبات ، إلا أنها لا تتقيد

بدليل دون آخر على قيام الحق المطالب به ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم أقاموا دعواهم مطالبين بنصيبهم في الأرباح تأسيسا على السبب المباشر المنشئ لتلك الأرباح وهو قيام شركة فيما بين مورثي الطرفين لتجارة النحاس وركنوا في تأييد دعواهم إلى عقد مؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ فان محكمة الاستئناف إذ اقتنعت بأن ثمة عقد شركة جديد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ — قدم الطاعن صورته — قد حل محل العقد السابق وأصبح هو المرجع في بيان حقوق والتزامات الطرفين فإنها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلبات الخصوم في الدعوى ولم تغير سببها المباشر ، بل لا يعدو أن يكون ذلك استبدالا بالدليل الذي استند إليه المطعون ضدهم دليلا آخر قدمه الطاعن واقتنعت به المحكمة ولا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه عدم تمكنه من مناقشة عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ لأنه هو الذي قدم صورته وتمسك به ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حصل النعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما أثاره في شأن تقرير الخبير من عدم دقته وبطلانه واعتماده على تقديرات مصلحة الضرائب الخرافية دون ميزانية المحل التجاري .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير عمل الخبير ، والأخذ بما انتهى إليه مجولا على أسبابه السائغة ، وأنها غير ملزمة الرد على الطعون التي يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير ، إذ أن في أخذهما بما ورد فيه دليلا كفيا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه ، وهي في تقديرها ذلك لاسلطان عليها لمحكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما انتهى إليه تقرير الخبير المنتدب في الدعوى الذي اطمأن إلى صحته للأسباب السائغة التي أقيم عليها ، فان مجادلة الطاعن في هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية في سلطان محكمة الموضوع في تقدير عمل أهل الخبرة لا تنسح لها رقابة محكمة النقض .

ثانيا : عن الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٧ .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضده الأول قد اعترف في خطاباته المرسلة إلى مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢ بأن عقد الشركة المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ مازال قائما ومستمرا وأنه يتولى إدارة الشركة وهذا الاعتراف منه ينفي تقييها قطعا وجرد شركة أخرى بحكمها عقد مؤرخ سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن التمسك باعتراف المطعون ضده الأول في خطاباته لمصلحة الضرائب باستمرار قيام عقد الشركة المؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ ، هو دفاع يخالطه واقع ، وإذ لم يقدم الطاعنون ما يدل على سبق تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة القضاء .

وحيث إن حاصل النعى بالأسباب الأربعة الأخرى على الحكم المطعون فيه بطلانه لقيمه على إجراءات باطلة ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن محكمة الاستئناف أخطأت إذ أخذت بالصورة الفوتوغرافية للمقدّم المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ المقدم من المطعون ضده الأول دون أن تكلمه تقديم أصله وتمكن الطاعنين من الاطلاع عليه لينسني لهم الطعن على ذلك الأصل بالزوير أو الإنكار ، سيما وأن المطعون ضده الأول قد اعترف لدى استجوابه أمام محكمة أول درجة بأنه ليس لديه أصل ذلك العقد فضلا عن أنه لم يشر إليه في صحيفة الاستئناف .

وحيث إن النعى بهذه الأسباب الأربعة غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بلفت نظر الخصوم إلى

مقتضيات دفاعهم ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف إن هي لم تلفت نظر الطاعنين إلى وجود صورة العقد المقدمة من المطعون ضده الأول ، طالما أنها كانت مودعة ملف الدعوى وتحت بصرهم أثناء تداول نظرها ، ولما كانت قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام ، وكان الطاعنون لم يسبق لهم التمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج قبلهم بالصورة للفوتوغرافية للعقد المشار إليه ولم يطعنوا على هذا العقد أو صورته بأي مطعن ولم يطلبوا من المحكمة تكليف المطعون ضده بتقديم أصل العقد ، فانه لا يقبل من الطاعنين المنازعة في العقد أو صورته لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ويكون النعي بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعنين .

جاسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المجيد ، عاصم المراغي ، محمد فتح الله وسعيد عبد الباقي .

(٢٢٥)

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) إعلان . " الإعلان في الوطن المختار " . موطن . " الموطن المختار " .

اتخاذ الخصم موطناً مختاراً له . وجوب إخطار خصمه عند إلفائه وإلا صح إعلانه فيه .
مجرد اتخاذ موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى . لا يعد دليلاً على إلغاء موطنه السابق ما لم
يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء . آلة ذلك .

(٢) بطلان . خبرة .

الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الخبر بحضر أعماله وإخطاره للطرفين . إلفاله
لمرافق إيصال الخطاب الموصى عليه . لا بطلان .

١ - مؤدى نصوص المواد ١٠ و ١٢ و ٢ و ٦٣ مرافقات و ١/٤٣ م دنى .
يدل على أنه وإن كان الأصل أن يتم إعلان الأوراق القضائية في الموطن الأصلي
للخصم إلا أن المشرع أجاز إعلانها في الموطن المختار إن وجد ، إذ أنه أجاز
للخصوم في الدعوى اتخاذ موطن مختار لهم تعان إليهم فيه الأوراق المتعلقة بتلك
الدعوى ، وأرجب على المدعى أن يبين في صحيفة دعواه موطناً مختاراً في البلدة
الكائن بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن أصلي فيها ، فإذا اتخذ الخصم موطناً

مختارا ورأى إلغاءه وجب عليه أن يخبر خصمه صراحة بذلك وإلا صح إعلانه فيه ، ولا ينهض مجرد اتخاذ الخصم موطننا مختارا جديدا أثناء سير الدعوى دليلا على إلغاء الموطن السابق مالم يخبر خصمه صراحة بهذا الإلغاء إذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلي أو مختار .

٢ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وإذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الثابت بحضور أعمال الخبير أنه أخطر الطرفين بالجلسات .. ، .. ، فلم يحضر المستأنف (الطاعن) وحضر المستأنف ضده (المطعون ضده) وقرر بجلسته .. أن الطاعن يعتمد عدم الحضور بالجلسات لتعطيل الفصل في الدعوى ، وكان إغفال الخبير إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه المرسل للطاعن لا ينفي واقعة الإخطار في ذاتها ذلك أن المشرع لم يوجب على الخبير إرفاق إيصالات الإخطارات الموصى عليها التي يرسلها للخصوم ومن ثم يكون النعي بالبطلان على تقرير الخبير على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٦٠ سنة ٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة - بعد رفض طلب أمر الأداء - طالبا الحكم بالإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٢٤٠٠ ج قيمة شيك مؤرخ ١٩٦٩/٩/٢٨ بحقه الطاعن لصالح المطعون ضده ورفض البنك المسحوب عليه صرف قيمته له . وبجلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بالإلزام الطاعن بأن يؤدي

إن المطعون ضده المبلغ المطالب به ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم باستئناف رقم ۷۵ سنة ۹۲ ق القاهرة ، وبجلسة ۱۹۷۶/۱/۲۴ قضت محكمة استئناف القاهرة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان مدى حق الطاعن في استرداد الشيك تنفيذاً للعقد المبرم بينهما في ۱۹۶۹/۹/۲۸ وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسة ۱۹۷۷/۶/۲۳ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ولما عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول وبالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالإعلان لبنائه على إجراءات باطلة ، وفي بيان ذلك يقول إنه رغم أن الأصل في الإعلان أن يتم في الموطن الأصلي ولا يجوز أن يوجه إلى الموطن المختار إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون صراحة وذلك إعمالاً لنص المادة العاشرة من قانون المرافعات ، إلا أن المطعون ضده قد أعلنه بجلسة ۱۹۷۷/۴/۷ التي تم تعجيل الاستئناف إليها في موطنه المختار السابق اتخاذ في صحيفة الاستئناف مع أنه — أي الطاعن — كان قد أوضح في صحيفة تجديد السير في الاستئناف بعد شطبه أنه اتخذ موطناً مختاراً جديداً ومن ثم يكون إعلانه بالجلسة التي عجل إليها نظر الاستئناف قد وقع باطلاً ، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الإعلان الباطل الذي حرره من حضور الجلسة وإبداء دفاعه فانه يكون بدوره باطلاً الأمر الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ۱/۴۳ من القانون المدني على أنه ” يجوز اتخاذ مرطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين “ والنص في المادة العاشرة من قانون المرافعات على أن ” تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون “ والنص في المادة ۶۳ من القانون الأخير على وجوب اشتغال صحيفة الدعوى على بيان موطن مختار للدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن

له موطن فيها ، والنص في المادة ١٢/٢ من هذا القانون على أنه " إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه " . . يدل على أنه وإن كان الأصل أن يتم إعلان الأوراق القضائية في الموطن الأصلي للخصم إلا أن المشرع أجاز إعلانها في الموطن المختار إن وجد ، إذ أنه أجاز للخصم في الدعوى اتخاذ موطن مختار لهم تعلن إليهم فيه الأوراق المتعلقة بتلك الدعوى ، وأوجب على المدعى أن يبين في صحيفة دعواه موطن مختارا في البلد الكائن بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن أصلي فيها ، فإذا اتخذ الخصم موطن مختارا ورأى إلغاءه وجب عليه أن يخبر خصمه صراحة بذلك وإلا صح إعلانه فيه ، ولا ينهض مجرد اتخاذ الخصم موطن مختارا جديدا أثناء سير الدعوى دليلا على إلغاء الموطن المختار السابق ما لم يخبر خصمه صراحة بهذا الإلغاء إذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلي أو مختار ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن اتخذ في صحيفة استئنافه مكتب الأستاذ . . . المحامي موطن مختارا له فإن اتخذه موطن آخر هو مكتب الأستاذ . . . المحامي في صحيفة تجديده السير في الاستئناف بعد شطبه لا ينهض بذاته دليلا على إلغاء موطنه المختار السابق طالما لم يفصح صراحة عن هذا الإلغاء ، ومن ثم فإن إعلان الطاعن في موطنه المختار الأول بالجلسة التي عجل إليها نظر الاستئناف يكون صحيحا ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني بطلان الحكم المطعون فيه ومخالفته الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الخبير المنتدب في الدعوى باشر المأمرية في غيبته إذ لم يتم بإخطاره أو إعلانه لإبداء دفاعه وأن ما أثبتته الخبر في تقريره من إعلانه للخصم قد جاء على خلاف الحقيقة إذ خلت الأوراق المرفقة بهذا التقرير مما يدل على حصول هذا الإعلان ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بما جاء في تقرير الخبير ورفض طلب الطاعن إعادة الدعوى للرافعة للاطلاع على تقرير

الخبير ومناقشته بمقولة أنه كان في مكتبة ذلك لدى حضوره بـجلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ رغم أنه لم تكن هناك جلسة في ذلك التاريخ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد لحقه البطلان فضلا عن مخالفته الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت وإذ كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الثابت بحضور أعمال الخبير أنه أخطر الطرفين بالجلسات ١٩٧٦/١٠/٢٠ ، ١٩٧٦/١٢/٨ ، ١٩٧٦/١٢/١٥ ، فلم يحضر المستأنف (الطاعن) وحضر المستأنف ضده (المطعون ضده) وقرر بـجلسة ١٩٧٦/١٢/٨ أن الطاعن يتعمد عدم الحضور بالجلسات لتعطيل الفصل في الدعوى ، وكان إغفال الخبير إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه المرسل للطاعن لا ينفي واقعة الإخطار في ذاتها ذلك أن المشرع لم يوجب على الخبير إرفاق إيصالات الإخطارات الموصى عليها التي يرسلها للخصوم ومن ثم يكون النعي بالبطلان على تقدير الخبير على غير أساس ، لما كان ذلك وكان لا تريب على محكمة الاستئناف إن هي لم يجب الطاعن إلى الطالب المقدم منه بإعادة الدعوى إلى المرافعة لتمكينه من الاطلاع على تقرير الخبير ومناقشته متى كان هذا الطلب قدم إليها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى إذ تصبح إجابته من إطلاقاتها فلا يعيب حكمها الالتهفات عنه ، كما لا يعيبه ما استورد إليه تزيدا من أنه كان في مكتبة الطاعن تقديما دفاعا بـجلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ مع أن الاستئناف لم ينظر بتلك الجلسة ، ذلك أن هذا التزبد جاء ناقله وغير مؤثر فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ويكون النعي عليه بهذين الوجهين في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتبين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، مصطفى فرطام ، عبد الحميد المنفلوطي وأحمد
كمال سالم .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٦ القضائية :

بيع . حيازة . ملكية . دهوى .

عقد البيع غير المسجل . أثره . انتقال الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعوى المرتبطة بها
إلى المشتري . دعواه بطرد الغاصب من العين . القضاء برفضها بوصفها دهوى استحقاق . نعماً .

وإن كانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالتكييف الذي يسبغه المدعى على
دعواه ، إلا أنه يجب عليها إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني
الصحيح . وإذا كان عقد البيع ولو لم يكن مشهوراً ينقل إلى المشتري
الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعوى المرتبطة بها ، وكان الواقع أن الطاعن
أقام الدعوى بطرد المطعون عليه من المنزل موضوع النزاع وتسليمه له
تأسيساً على أنه اشتراه بعقد عرفي وأن المطعون عليه يضع اليد على المنزل
دون سند قانوني ، فإن التكييف القانوني السليم للواقعة هو أنها دهوى
بطرد الغاصب للمنزل وتسليمه لصاحب الحيازة القانونية له ، وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا التكييف ووصف الدعوى بأنها دعوى استحقاق
المنزل ، فإنه يكرن له أخذاً في تطبيق القانون . وإذا أدى هذا الخطأ
إلى حجب محكمة الاستئناف نفسها عن تحقيق سبب حيازة المطعون عليه

للمنزل وأحقية الطاعن في طلب طرده منه ، فإن حكمها يكون كذلك مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٥٢ سنة ٧٠ مدني كلى المنصورة ضد المطعون عليه بطلب الحكم بطرده من المنزل المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه استنادا إلى أنه يمتلكه عن طريق الشراء بعقد غير مسجل ، وأن المطعون عليه يضع يده عليه دون سند من القانون . دنع المطعون عليه الدعوى بأنه تملك المنزل موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤ حكمت المحكمة بنذب خبير لتحقيق وضع اليد وسببه ومدته ، وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧٤ / ١١ / ٢ للطاعن بطلباته . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠ لسنة ٢٧ ق المنصورة وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه

برفض الدعوى على ما انتهى إليه من تكييفها بأنها دعوى استحقاق تستند إلى الملكية وأن الطاعن لم يكتسب ملكية المنزل محل النزاع لعدم شهره عقد شرائه في حين أن الدعوى إنما تستند إلى الحيازة القانونية التي آلت إلى الطاعن بشرائه المنزل موضوع التمساعى وقد ترتب على هذا الخطأ أن حجت محكمة الاستئناف نفسها عن بحث مدى توافر الحيازة القانونية وشروطها وآثارها بقاء حكمها المطعون فيه معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك ، وأنه وإن كانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالتكييف الذى يسبغه المدعى على دعواه ، إلا أنه يجب عليها إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . ولما كان عقد البيع ولو لم يكن مشهورا ينقل إلى المشتري الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها ، وكان الواقع أن الطاعن أقام الدعوى بطلب طرد المطعون عليه من المنزل موضوع النزاع وتسليمه له تأسيسا على أنه اشتراه بعقد عرفى وأن المطعون عليه يضع اليد على المنزل دون سند قانونى ، فإن التكييف القانونى السليم للواقعة هو أنها دعوى بطرد الغاصب للمنزل وتسليمه لصاحب الحيازة القانونية له ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا التكييف ووصف الدعوى بأنها دعوى باستحقاق المنزل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الاستئناف نفسها عن تحقيق سند حيازة المطعون عليه للمنزل وأحقية الطاعن في طلب طرده منه ، فإن حكمها يكون كذلك مشوبا بالقصور . ولما كان ذلك ، فإنه يترتب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين ، سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ومحمد زغلول
عبد الحميد زغلول .

(٢٢٧)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ القضائية :

(٢٦١) مسئولية " مسئولية تنصيرية " . تعويض . حكم " حجية
الحكم " .

(١) مسئولية حارس الأشياء . مسئولية تقصيرية . افتراض مسئولية الحارس . قاصر
على المسئولية المدنية . علة ذلك .

(٢) الحكم نهائياً ببراءة المذنب لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسئولة
بالحق المدني . اعتياده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ الغير . أثره . عدم جواز إغاثة
المتضرر دعواً بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على أساس المسئولية التقصيرية .

١ - إن مسئولية حارس الأشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من
القانون هي مسئولية تنصيرية قوامها خطأ يتمثل في تنصير حارس الشيء في بذل
ما تقتضيه الحراسة عليه من عناية خاصة تحول دون أن يفوت زمامه من يده
فيحدث الضرر ، وهو خطأ يمكن أن يكون محلاً للمساءلة الجنائية متى تحددت
نوعه ، وقام الدليل على نسبته إلى الحارس ، أما افتراض مسئولية الحارس على
الشيء فإنه قاصر على المسئولية المدنية وما ينصرف الغرض فيها إلى علاقة
السببية دون الخطأ ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة المشار إليها من قابلية

افتراضها لإثبات العكس متى أثبت الحارس وجود السبب الأجنبي الذي تنتفى به السببية .

٢ — إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الاتهام في قضية الجنحة قد وجه إلى معاون المستشفى عن واقعى القتل والإصابة الخفا بوصف أنهما كانتا ناشتتين عن إهماله وعدم احتياطه وإخلاله بإخلاصهما بما تفرضه عليه واجبات وظيفته بأن لم يتم بوضع تحذير على باب المصعد بعدم استعماله رغم علمه بتعطله فاستغله المجنى عليهم وسقط بهم .. وهو اتهام يقوم على الإخلال بواجب من صميم ما تقتضيه الحراسة على المصعد كآلة ميكانيكية من بذل عناية خاصة لا سبيل لمساءلة الهيئة المطعون ضدها — هيئة التأمين الصحى — كشخص معنوى عنه إلا من خلال شخص طبيعى يمثلها فى مباشرة الحراسة على المصعد المملوك لها فإن المسؤولية من حراسة المصعد تكون قد طرحت على المحكمة الجنائية فيما وجه لمعاون المستشفى من اتهام وفى الدعوى المدنية التى أقيمت عليه هو والهيئة المطعون ضدها تبعاً للدعوى الجنائية . وإذا قضت تلك المحكمة برفضها فبإلزامها يعد أن ثبت لديها وجود السبب الأجنبي متمثلاً فى خطأ المتهم الآخر وهو المماول الذى عهد إليه إصلاح المصعد فإن حكمها هذا يحوز قوة الأمر المقضى ويحول دون معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة المطعون ضدها لمطالبتها بالتعويض وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا المنظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) قارن نقض ٢٥ ، ٤ ، ١٩٧٨ محررة أحكام المكتب الذى السنته ٢٩ من ١٠٩٤ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن مصعد مستشفى مملوك للهيئة المطعون ضدها سقط بمن
فيه ونتج عن ذلك وفاة مورثه الطاعنين وإصابة الآخرين منهم ، وأقيمت
الدعوى الجنائية عن تهمتي القتل والإصابة الخطأ قبل معاون المستشفى وآخر
في الجلسة ٧٤٥٧ سنة ١٩٦٨ الدقي ، ادعى الطاعنون فيها مدنيا قبل المتهمين
والهيئة المطعون ضدها طلبا للحكم بالتعويض عن القتل والإصابة ، وقضت
محكمة الجناح بحبس المتهمين وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ،
استأنف الخصوم عدا النيابة الحكم بالقضية ٣٢٩٤ سنة ١٩٧٢ جنح مستأنفة
الجيزة ، قضت محكمة الجناح المستأنفة في ١٩٧٣/٣/٢١ ببراءة معاون المستشفى
ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المطعون ضدها كمسئولة بالحقوق المدنية
وبتعديل الحكم بالنسبة للاثم الآخر وبتغريمه وإحالة الدعوى المدنية بالنسبة له
إلى المحكمة المدنية المختصة ، أقام الطاعنون الدعوى ٣٤٦٤ سنة ١٩٧٢ مدني كلي
شمال القاهرة قبله والهيئة المطعون ضدها طلبا للحكم بالزامهما بالتضامن بأن يدفعوا
للورثة وللطاعنين الآخرين التعويض المقرر واستندوا في دعواهم قبل الهيئة
إلى مسئولية حارس الاشياء المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني ، دفعت
المطعون ضدها بعدم جواز نظر الدعوى قبلها لمبق الفصل فيها في قضية
الجلسة ١٩٧٤/٦/٣٠ بعزم جواز نظر الدعوى
بالنسبة للمطعون ضدها لسبق الفصل فيها في الجلسة ٧٤٥٧ سنة ١٩٦٨ الدقي
واستئنافها ، استأنف الطاعنون الحكم بالاستئناف ٤١٤٥ سنة ٩١ قضائية
القاهرة ، قضت محكمة الاستئناف في ١٩٧٦/١٠/١٩ بتأييد الحكم المستأنف
فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، طعن الطاعنون في
هذا الحكم بطريق النقض وفدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه ،
عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة خضعت جلسة لنظره التزمت فيها
النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن أقيم على صوب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون وقال
الطاعنون في بيانه أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن سبب دعوى
التعويض هو العمل الذي تتولد عنه المسؤولية عقدية كانت أم تصيرية بخطأ

ثابت أم مفترض وأن أنواع الخطأ تعتبر من وسائل الدفاع في الدعوى فإذا
رفضت دعوى تعويض استناداً إلى أية وسيلة من وسائلها لخطأ ثابت أمام
القضاء الجنائي حاز هذا الحكم قوة الأمر المفضى ، فأخطأ في تطبيق المادة
٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ١٠١ ، ١٠٢ من قانون الإثبات
ذلك أن المحكمة الجنائية لا تختص إلا بالدعوى المدنية عن المسؤولية عن الأعمال
الشخصية أو عمل الغير المتبرين بجريمة وهو اختصاص استثنائي لا يجوز
التوسع فيه ، أما المسؤولية المترتبة على حراسة الأشياء فهي شخصية تقع على عاتق
الحارس وحده لا يجوز تحريكها أمام القاضى الجنائى من قبل المضرور كما
لا يملك القاضى إثارتها من تلقاء نفسه ، ومن ثم فلم تكن المسؤولية عن الحراسة
مطروحة على المحكمة ولا يمكن طرحها عليها ، فلا يكون للحكم القاضى بالبراءة ورفض
الدعوى المدنية تأسيساً على عدم ثبوت الفعل الجنائى قوة الشيء المحكوم به أمام
المحكمة المدنية في دعوى المسؤولية المدنية المبينة على حراسة الشيء بما يستوجب
نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن مسؤولية حارس الأشياء المنصوص
عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدنى هي مسؤولية تقصيرية قوامها خطأ
يتمثل في تقصير حارس الشيء في بذل ما تقتضيه الحراسة عليه من عناية خاصة
تحول دون أن يقات زمامه من يده فيحدث الضرر ، وهو خطأ يمكن أن يكون
محلاً للمسئالة الجنائية متى تحدد نوعه وقام الدليل على نسبته إلى الحارس ، أما
افتراض مسؤولية الحارس على الشيء فإنه قاصر على المسؤولية المدنية وحدها
ينصرف الغرض فيها إلى علاقة السببية دون الخطأ ، يؤكد ذلك ما نصت عليه
المادة المشار إليها من قابلية افتراضها لإثبات العكس متى أثبت الحارس وجود
السبب الأجنبي الذى تنمى به السببية ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات
الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الاتهام فى قضية اللجنة ٧٤٥٧
سنة ١٩٦٨ الدق قد وجه إلى معاون المستغنى من واقعى القتل والإصابة الخطأ
بوصف أنهما كانتا ناشئتين عن إهماله وعدم احتياظه وإخلاله بإخلاصهما -
بما تفرضه عليه واجبات وظيفته بأن لم يفهم بوضع تحذير على باب المصدر بعدم

استعماله رغم علمه بتعطله فاستقله المجنى عليهم وسقط بهم ... وهو اتهام يقوم على الإخلال بواجب من صميم ما تقتضيه الحراسة على المصعد كآلة ميكانيكية من بذل عناية خاصة لا سبيل لمساءلة الهيئة المطعون ضدها — كشخص معنوى — عنه إلا من خلال شخص طبيعي يمثلها في مباشرة الحراسة على المصعد المملوك لها . فان المسئولية من حراسة المصعد تكون قد طرحت على المحكمة الجنائية فيما وجه للمعاون المستثنى من اتهام وفي الدعوى المدنية التي أقيمت عليه هو والهيئة المطعون ضدها تبعا للدعوى الجنائية وإذا قضت تلك المحكمة برفضها قباهما بعد أن ثبت لديها وجود السبب الأجنبي متمثلا في خطأ المتهم الآخر وهو المقاتل الذي عهد إليه بإصلاح المصعد فإن حكمها هذا يحوز قوة الأمر المقضى ويحول دون معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة المطعون ضدها — لمطالبتهما بالتعويض ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
 المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر وصبحي
 وزق داود .

(٢٢٨)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٩٠ القضائية :

(٢٤١) إيجار . حكم " الطعن في الحكم " . تجزئة .

(١) صدر الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم
 عليهم في الميعاد للآخرين . حق الطعن فيه بعد الميعاد أو التدخل متضمن للطعن أو بادخالهم
 في خصومة الطعن . ليس لهم إبداء طلبات تزيد على طلبات من طعن في الميعاد . م ٢/٢١٨
 مرافعات .

(٢) استئناف المدعى من الباطن الحكم الصادر باخلائه مع المستأجر الأمر -
 من العين المؤجرة . القضاء باعتبار الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة للآخر . خطأ في القانون .
 حله ذلك .

١ - تنقضي الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات بأنه إذا
 كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن
 من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد
 من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته فإن لم يف - مل أمرت المحكمة الطاعن
 باختصامه في الطعن ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
 أن المشرع أوجب - حتى لا يصدر حكم قد يتعارض مع الحكم المطعون فيه
 والذي صار نهائيا بالنسبة لمن لم يطعن عليه في الميعاد أو طعن ثم ترك الخصومة

في طعنه أو قبل الحكم — تمثيله في الطعن المرفوع سواء بقبول الطعن منه بعد الميعاد أو بقبول تدخله منضمًا للطاعن في طعنه أو بإدخاله خصمًا فيه بواسطة الطاعن على ألا يكون له أن يطلب من الطلبات ما يخالف ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ، وإلا كان الطعن غير مقبول .

٢ — إذ كان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعن والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم بإخلائهما من العين المؤجرة للأخير لقيامه بتأجيرها من الباطن للأول دون إذن من المالك وتأنره في سداد الأجرة والزامهما بالتسليم ، وحكم فيها ابتدائيًا بالطلبات فأقام الطاعن استئنافًا من هذا الحكم في الميعاد ولم ينتهم فيه المحكوم عليه الآخر — المطعون ضده الثاني — ولم تأمر المحكمة باختصاصه إعمالاً — للفقرة الثانية — من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، وكانت الدعوى بطلب إخلاء عين مؤجرة وتسليمها للأول لتقبل التجزئة بحسب طبيعة المحل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الحكم المستأنف نهائيًا بالنسبة للمطعون ضده المذكور لمجرد عدم إقامته استئنافًا عنه في الميعاد ورغم توافر حقه في الطعن عليه بعد فوات الميعاد تبعًا لإقامة المحكوم عليه الآخر — الطاعن — استئنافًا عنه في الميعاد دون أن ينتهم فيه وأنه إذا لم يطعن على الحكم أو يتدخل في الطعن منضمًا للطاعن كان على المحكمة أن تأمر الطاعن بإدخاله في الطعن ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وحجب نفسه عن منحيص أوجه دفاع الطاعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه و باقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٧ مدني كلى أسيوط للحكم باخلاء الطاعن والمطعون ضده الثاني من الشقة المدينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت بيانا لها أن المطعون ضده الثاني استأجره من النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٣/١٦ لقاء أجرة شهرية قدرها سبعة جنيهات ، وقد أجراها من الباطن للطاعن دون إذن منها وامتنع عن سداد الأجرة في الفترة من نوفمبر سنة ١٩٧٥ حتى نوفمبر سنة ١٩٧٦ رغم تكليفه بالوفاء . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٧ حكمت المحكمة باخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضدها الأولى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠ لسنة ٥٣ أسيوط ، وبتاريخ ١٩٧٨ ١١/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن الحكم المستأنف القاضي باخلاء دين صار نهائيا بالنسبة للمستأجر الأصلي — المطعون ضده الثاني — لعدم استئنافه له في الميعاد ومن ثم تنقضي علاقته به باعتباره مستأجرا للعين من الباطن ، في حين أن باب الطعن ظل مفتوحا أمام المطعون ضده الثاني حتى أقام استئنافه المقيد برقم ١٤ لسنة ٥٤ أسيوط .

وحيث إن هذا النحى في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإختصاصه في الطعن ، وإن مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع أوجب — حتى لا يصدر حكم قد يتعارض مع الحكم المطعون فيه والذي صار نهائيا بالنسبة لمن لم يطعن

عليه في الميعاد أو طعن تم ترك الخصومة في طعنه أو قبل الحكم — تمثيله في الطعن المرفوع سواء بقبول الطعن منه بعد الميعاد أو بقبول تدخله منضمًا للطعن في طعنه أو بإدخاله خصمًا فيه بواسطة الطاعن على ألا يكون له أن يطلب من الطلبات ما يخالف ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ، وإلا كان الطعن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعن والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم بإخلائهما من العين المؤجرة للأخير لقيامه بتأجيرها من الباطن للأول دون إذن من المالك وتأنره في سداد الأجرة والزامهما بالتسليم ، وحكم فيها ابتدائيًا بالطلبات فأقام الطاعن استئنافًا هذا الحكم في الميعاد ولم يختصم فيه المحكوم عليه الآخر — المطعون ضده الثاني — ولم تأمر المحكمة باختصاصه إعمالًا لنص المادة ٢١٨ سالف الإشارة ، وكانت الدعوى بطلب إخلاء عين مؤجرة وتسليمها للتأجير لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة محل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الحكم المستأنف نهائيًا بالنسبة للمطعون ضده المذكور لمجرد عدم إقامته استئنافًا عنه في الميعاد ورغم توافر حقه في الطعن عليه بعد فوات الميعاد تبعًا لإقامة المحكوم عليه الآخر — الطاعن — استئنافًا عنه في الميعاد دون أن يختصم فيه وأنه إذا لم يطعن على الحكم أو يتدخل في الطعن منضمًا للطاعن ، كان على المحكمة أن تأمر الطاعن بإدخاله في الطعن ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وحجب نفسه عن تحييص أوجه الدفاع الطاعن بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وصبحي
رزق داود .

(٢٢٩)

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٩٩ القضائية :

استئناف . إعلان . بطلان . دفع .

إجراءات الخصومة في الاستئناف . استقلالها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم
تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة بإعلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة .
لا يجوز دون تمسكه بإعلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .

الخصومة في الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها ،
مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ،
فما يجري على إحداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى ،
ومن ثم فإن التزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الإدلان الحاصل
أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذي الشأن بإعلان إعلانه بصحيفة
الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة الثانية قد تمسكت بإعلانها
بصحيفة الاستئناف لحصوله في مواجهة النيابة رغم وجود
موطن معروف لها ، وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بتلك
الصحيفة خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمها ، وكان الحكم المطعون فيه
قد قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن نزولها أمام محكمة أول درجة
عن التمسك بإعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل في مواجهة النيابة

يحول بينها وبين العودة إلى التمسك ببطلان إعلانيها بصحيفة الاستئناف
الحاصل بذات الطريق، وحجب نفسه من بحث صحة هذا الإعلان أو بطلانه ،
فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق —
تتصل — في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٦٨٩ سنة ١٩٧٧ مدني كلي
محكمة الاسكندرية للحكم بإخلاء الطاعن الأول في مواجهة الطاعنة الثانية من
العين المؤجرة الميمنة بالصحيفة وقال في بيانها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٢/١١/٣٠
استأجر المرحوم عين النزاع ، وتوفي سنة ١٩٧١ ،
مخلفا فيها زوجته التي ظلت تشغلها بمفردها حتى توفيت في فبراير سنة ١٩٧٧
فبادر الطاعن الأول بوضع يده على العين المؤجرة بزعم أنه زوج للطاعنة
الثانية ابنة المتوفاة . وبتاريخ ١٩٧٨ / ١ / ٤ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى
إلى التحقيق لثبت الطاعنة الثانية أنها كانت تقيم والطاعن الأول في عين النزاع
حال حياة والدتها وحتى وفاتها وأنهما لا يحتفظان بسكن آخر في مدينة
الاسكندرية ، وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ برفض
الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق
اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٩//٣/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم
المستأنف وإخلاء الطاعن الأول في مواجهة الطاعنة الثانية من العين .
طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ،
وفي بيان فلك يقولان إن الطاعنة الثانية دفعت ببطلان إعلانها بصحيفة
الاستئناف وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها به خلال الثلاثة
الأشهر التالية لتقديمه ، ففضى الحكم برفض الدفوع وبصدقة الاعلان
تأسيسا على أنها أعلنت بصحيفة افتتاح الدعوى في مواجهة النيابة ولم تملك
أمام محكمة أول درجة ببطلان هذا الإعلان ، بما يتضمن تنازلا من هذا
البطلان ، فلا يجوز لها العدول من هذا التنازل في المرحلة الاستئنافية ،
في حين أن الخصومة في الاستئناف قائمة بذاتها ومستقلة عن الخصومة
أمام محكمة أول درجة فلا يتضمن عدم تمسكها ببطلان إعلانها بصحيفة
افتتاح الدعوى ، تنازلا من التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف ،
وإذ لم يتم هذا الإعلان صحيحا حتى انقضاء ثلاثة أشهر على تقديم الصحيفة ،
فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الخصومة في الاستئناف تعتبر
بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها ، مستقلة عن الخصومة المطروحة
أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فلا يجرى على إحداها من بطلان
أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى ، ومن ثم فإن النزول عن التمسك
بسبب من أسباب بطلان الاعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول
دون تمسك ذي شأن ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف . لما كان ذلك ،
وكانت الطاعنة الثانية قد تمسكت ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف
لحصوله في مواجهة النيابة رغم وجود موطن معروف لها ، وباعتبار
الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بتلك الصحيفة خلال الثلاثة أشهر
التالية لتقديمها ، وكان الحكم المطعون فيه قد فضى برفض هذا الدفع
تأسيسا على أن نزولها أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطلان إعلانها
بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل في مواجهة النيابة ، يحول بينها وبين
العودة إلى التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف الحاصل بذات
الطريق ، وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الإعلان أو بطلانه ، فإنه
يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب مما يتعين معه نقضه
دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمدى الحولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش عبد المجيد .

(٢٣٠)

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) قانون . نظام عام .

للقواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ماهيتها .

(٢) ملكية . موظفون . نظام عام .

قصر ملك الصيدليات على الصيادلة المرخصين . عدم جواز أن يكون الصيدلي مالكا
 أو شريكا في أكثر من صيدليتين أو أن يكون موظفا حكوميا . ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .
 أحكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع مخالفتها عقوبة جنائية .

(٣) بطلان . بيع . ملكية . نظام عام .

بيع الصيدلية إلى غير صيدلي مرخص أو يبيعها لصيدلي . وقف أو مالك لصيدليتين . باطل
 بطلانا مطلقا لمخالفة قاعدة متعلقة بالنظام العام . الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد البيع .
 لا أثر له .

(٤) حكم . " تسببيه " . دعوى . " تكييفها " . نقض . " سلطة
 محكمة النقض " .

فصور الحكم في الإفصاح عن صندء القانونى لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل
 هذا القصور متى كان الحكم صحيحا في نتيجته . حقوقا تكييف الواقعة أعادا على ما حصلت
 محكمة الموضوع .

(٥) بيع . "دعوى صحة التعاقد" .

دعوى صحة التعاقد . نطاقها . اتساعها لبحث صحة البيع وتفاذه .

١ - القواعد القانونية التي تعتبر من النظام العام هي قواعد يقصد بها إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتتلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات لهم مصالح فردية ، لأن المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة .

٢ - النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة مؤداه أن المشرع قصر تملك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيما لتداول الأدوية وتحقيقا للإشراف الفني لصيدلي متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ، كما حظر النص أن يكون الصيدلي المالك ، موظفا حكوميا أو مالكا لأكثر من صيدليتين ، وذلك حتى يكون إشرافه الفني حقيقيا تحقيقا للمصلحة العامة التي استهدفها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ، وقد أكد المشرع هذا المعنى بالنص على عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه .

٣ - يشترط لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب ، ومؤدى نص المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ أن عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته - إلى غير صيدلي باطل بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، كما أن بيع الصيدلية إلى صيدلي موظف أو صيدلي يملك صيدليتين أرين يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، وإذا كان عقد البيع محل

التزاع تضمن بيع محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المسادية والمعنوية ، وكان الثابت تملك الطاعن صيدليتين آخريين خلاف الصيدلية المبيعة محل التزاع ، فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع المشار إليه باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صادف صحيح القانون ، وإذ كان الشروع فى بيع إحدى الصيدليتين بعد إبرام عقد البيع الباطل بطلانا مطلقا ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج فى الدعوى لا يعيبه بالقصور ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم المطعون فيه متى كان قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته فلا يبطله قصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى ، إذ لمحة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك ، كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة كيفها القانونى الصحيح ما دامت لا تعتمد فيه على غير ما حصلته محكمة الموضوع منها .

٥ - دعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتمتع لبحث قابلية المبيع للتعامل فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٩٥ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضدهم هذا الثالث طالبا الحكم فى مواجهة

المطعون ضدهما الرابع والخامس باثبات صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ۱۹۶۲/۱۲/۲۱ المبرم بينه وبين المطعون ضدهما الأولين والمتضمن بينهما له صيداية (سويس) الموضحة بصحيفة الدعوى والصادر بها ترخيص وزارة الصحة رقم ۵۶۷۳ لقاء ثمن قدره ۳۲۵۰ مضافا إليه ثمن الأدوية التي تقدر وفقا للعقد ، وقال شرحا لدعواه أنه اشترى من المطعون ضدهما الأولين متضامنين صيداية (سويس) المشار إليها بكافة مقوماتها المسادية والمعنوية بما فيها ترخيص وزارة الصحة بعقد بيع مؤرخ ۱۹۶۲/۱۲/۲۱ وثابت التاريخ في ۱۹۶۳/۱۲/۳۱ لقاء ثمن قدره ۳۲۵۰ ج دفع منه وقت التعاقد ۱۰۰ ج واتفق على سداد الباقي بعد قيام البائعين بتطهير الصيداية من دين الرهن الحيازي وكافة حقوق التأمينات الاجتماعية والضرائب والمؤسسة العامة للأدوية والشركات والأفراد ، وإذ نكل البائعان عن تنفيذ التزامهما فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة ، ثم أدخل المطعون ضده الثالث خصما في الدعوى وأضاف إلى طلباته طلب الحكم بتسليمه الصيداية وإلزام المطعون ضدهم الثلاثة الأول بأن يدفعوا له تعويضا قدره ۱۰۰۰۰ ج تأسيسا على أن المطعون ضدهما الأولين باعا الصيداية محل النزاع بيعا صوريا صورية مطلقة لتخص المدخل المطعون ضده الثالث بتاريخ ۱۹۶۴/۵/۲۱ وأقام المطعون ضدهما الأولين الدعوى رقم ۱۳۲۰ سنة ۱۹۶۴ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ۱۹۶۳/۱۲/۲۱ وإلزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ۵۰۰ ج على سبيل التعويض وقالا شرحا لدعواهما أنهما باعا الصيداية محل النزاع إلى الطاعن لقاء ثمن محدد بالعقد بالإضافة إلى ثمن الأدوية الموجودة بالصيداية والتي يقدر ثمنها بعد عمل جرد حدد له يوم ۱۹۶۴/۲/۲۱ ، وإذ تخلف الطاعن عن الحضور في هذا التاريخ لعمل الجرد وعمد إلى التشهير بسمعة الصيداية بنشره بجريدة الأهرام دعوة دائنى الصيداية للتقدم إليه بديونهم فضلا عن بطلان البع لتملك المشتري صيدائيتين أخريين فقد اضطررا إلى إعادة بيع الصيداية للمطعون ضده الثالث بثمن يقل ۲۵۰ ج عن الثمن المتفق عليه . عرض الطاعن باقى الثمن على المطعون ضدهما الأولين وأودعه خزانة المحكمة أثر رفضهما قبوله وبعد أن قررت محكمة الاسكندرية الابتدائية ضم الدعويين

ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع الصادر للمطعون ضده الثالث ، وبتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الدعويين - استئناف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ سنة ٢٣ ق وبتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٧٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الرابع والخامس وقبوله بالنسبة للباقيين ونقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع الذى أبدته النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الرابع والخامس (وزير الصحة ومدير عام الصيدلية بوزارة الصحة) هو أنه لم يوجه إليهما أى طلبات ولم ينازعا الطاعن فى طلباته بل طلبا من محكمة الاستئناف إنحراجهما من الدعوى بلا مصاريف .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لا يكفى فىمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون ضدهما الرابع والخامس ليصدر الحكم فى مواجهتهما وأنهما وفقا من الخصومة موقفا سلبيا وطلبا من محكمة الاستئناف إنحراجهما من الدعوى ولم يحكم عليهما بشئ ، فإنه لا يقبل من الطاعن اختصاصهما فى الطعن ، ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهما المذكورين .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم . وحيث إن الطعن أقيم على -بين ، ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه

أقام قضاءه ببطلان عقد البيع الصادر إلى الطامن على أن المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ تمنع الصيدلى المسالك لصيدليتين من تملك صيدلية ثالثة وترتب بطلان تعاقدته على شراء الصيدلية الثالثة ، في حين أن نطاق هذه المادة قاصر على تنظيم مزاولة مهنة الصيدلية وجزء مخالفتها هو منع الترخيص أو محبة أو خلق الصيدلية وهو جزء إدارى لا علاقة له بأحكام التعاقد من حيث صحتها أو بطلانها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، كما أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على اعتبار أن المادة ٣٠ المشار إليها متعلقة بالنظام العام دون أن يورد مسنده القانونى في ذلك ، والتفت من المستندات المقدمة من الطامن ومنها الاستشارة القانونية المؤيدة لوجهة نظره من فقيه معروف والخطاب الصادر من مديرية الشؤون الصحية ولم يعرض لعقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/١٢/١٥ المقدم منه والدال على أنه كان في سبيل بيع إحدى الصيدليتين حتى يتسنى له الحصول على ترخيص الصيدلية محل النزاع بما يعيب الحكم فضلا عن خطئه في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت القواعد القانونية التى تعتبر من النظام العام هى قواعد يقصد بها إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات لهم بمصالح فردية ، لأن المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة ، وكان النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة على أن " لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا إلى صيدلى مرخص له في مزاولة مهنته ويكون مضى على تخرجه سنة على الأقل قضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة حكومية أو أهلية ويعنى من شرط قضاء هذه المدة الصيدلى الذى تؤول إليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية ولا يجوز للصيدلى

أن يكون مالكا أو شريكا في أكثر من صيدتين أو موظفا حكوميا .
مؤداه أن المشرع قصر تلك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وحظر ذلك
على من عداهم وذلك تنظيما لتداول الأدوية وتحقيقا للاشراف الفني لصيدلى
متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ،
كما حظر النص أن يكون الصيدلى المالك موظفا أو مالكا لأكثر من
صيدليتين ، وذلك حتى يكون إشرافه الفني حقيقيا تحقيقا للصحة العامة
التي استهدفها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه
هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ، وقد أكد المشرع هذا المعنى بالنص
على عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه - لما كان ذلك - وكان يشترط
لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمرية تصل بالنظام العام
أو الآداب وكان مؤدى ما تقدم أن عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل
للملكية بطبيعته إلى غير صيدلى باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ،
كما أن بيع الصيدلية إلى صيدلى موظف أو صيدلى يملك صيدلتين آخرين
يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، وإذا كان عقد البيع

محل النزاع تضمن بيع محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المادية
والمعنوية ، وكان الثابت تملك الطاعن صيدلتين آخرين خلاف الصيدلية
المبيعة محل النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر عقد البيع المشار إليه
باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صادف صحيح القانون - ولما كان من المقرر
في قضاء هذه المحكمة أن الحكم المطعون فيه متى كان قد أصاب صحيح
القانون في نتيجته فلا يبطله قصوره في الإفصاح عن سنده القانوني وللمحكمة
النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك ، كما أن لما أن
تعطى الوقائع الثابتة كيفها القانون الصحيح ما دامت لا تعتمد فيه على غير
ما حصلته محكمة الموضوع منها . وإذا كانت محكمة الموضوع غير ملزمة
بأن تورد كل حجج الخصوم وتفنيدها طالما أنها أقامت قضاءها على
ما يكفي لجملة ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليها
التعليل الضمنى لأطراح ما عداها ، وكان الشروع في بيع إحدى الصيدلتين
بعد إبرام عقد البيع الباطل بطلانا مطلقا ليس من شأنه تصحيح هذا

العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير متج في الدعوى لا يبيحه بالقصر ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام تسجيل العقد في نقلها وأن عدم الترخيص للشري بالصيدلية الجديدة يحول دون نقل الملكية في حين أن محل البيع موضوع النزاع ليس عقارا يتطلب الأمر لنقل ملكية تسجيل العقد أو الحكم وإنما انصب البيع على محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المادية والمعنوية وهو منقول معين تنتقل ملكيته بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسجيل العقد أو الحكم ، وأن الترخيص بإدارة الصيدلية أمر لاحق لاصلة له بصحة العقد أو بطلانه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت دعوى صحة التعاقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه الشروط اللازمة لانفاذه وصحته ، ومن ثم فان تلك الدعوى تتسم لبحث صحة البيع ونفاذه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى بطلان عقد البيع موضوع النزاع بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام لتملك المشتري الطاعن صيدلتين أخرين ، وكان هذا القضاء قد صادف صحيح القانون على النحو الموضح فى الرد على السبب السابق فان النعى عليه فيما ورد تزييدا فى أسبابه بشأن تسجيل الحكم لنقل الملكية أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير متج .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن بزمته على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد الخولي ، دويش عبد المجيد ، مصطفى صالح سليم ويوسف أبو زيد .

(٢٣١)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٩ القضائية :

(١) حكم " صدور احكم " . بطلان .

الذي يبطلان الحكم لصدور من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوت . نسخة الحكم
ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التي نل بها منطوق الحكم . علة ذلك .

(٢) إثبات " الإحالة للتحقيق " . نظام عام .

قاعدة عدم جوار الإثبات بالبينة . غير متعلقة بالنظام العام . عدم تمسك الخصم بذلك قبل
سماعه أداة الشهود . إعتباره تنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني .

(٣) بيع " دعوى صحة التعاقد " .

دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . إنسائها لبحث ما يثار من منازعات تتعلق باتخاذ العقد
ومدى صحته وجديته .

(٤) بيع . عقد . وكالة " التعاقد بطريق النسخير " .

الشخص الذي يدير اسمه . هو وكيل عن أعاره . إعنا . وكالة مسترة . إعراف أثر
تمرره . للوكيل في علاقته بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .

(٥) بيع . وكالة .

الوكالة في بيع وشراء العقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها سواء
كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .

(٦) حكم "تناقض الأحكام" . بيع . صورية . وكالة .
التناقض الذي يفسد الأحكام . ماهيته . مثال بشأن الصورية في شخص المشتري .

(٧) حيازة . وكالة .

حيازة النائب . انصراف أثرها للأصيل دون النائب .

(٨) بيع . تسجيل . ملكية "الاتصاق" . وكالة .

براء الركيل المسند للعقار بعقود غير مسجل . انصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إنعاقه بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الاتصاق .

١ — النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً ، والنص في المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ، ثم النص في المادة ١٧٨ من هذا القانون على وجوب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، مفاده أن النعي ببطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة يكون شامداً ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفي في إثباته محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم ، ذلك أن العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نظمت به ، إذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاض في الهيئة التي نظمت بالحكم وحلوه محل القاضي الذي سمع المرافعة واشترك في إصدار الحكم ووقع مسودته ثم تغيب لمسانع عند النطق به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون إثباته بمحضر الجلسة .

٢ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — ليست من النظام العام ، فعلى

(١) نقض ١٩٧٦/٢/١٩ بمجموعة المكاتب الفنى — السنة ٢٧ ص ٤٧١ .

من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فإذا سكوت عن ذلك عدسكوتهم تنازلا منه من حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون .

٣ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ونفاذه في مواجهة خصوم المشتري ويستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة التعاقد وآثاره وبالتالي تتسع هذه الدعوى لبحث كل ما يشار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته .

٤ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من يعير إسمه ليس إلا وكيلاً عن أماره ، وتعامله مع الغير لا يغير من علاقته بالموكل شيئاً ، فهو كسائر الوكلاء لا يفترق عنهم إلا في أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في الظاهر مع أنه في الواقع شأن الموكل (١) ، وينبنى على ذلك أن الوكيل المستتر في الشراء لا يكتسب شيئاً من الحقوق المتولدة من عقد البيع الذي عقده بل تنصرف هذه الحقوق إلى الأصيل ، أما في علاقة الغير بهذا الأصيل فإن من المقرر على ما تقتضي به المادة ١٠٦ من القانون المدني أن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائماً أو مديناً إلا في حالتين هما : إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب .

٥ — قانون تنظيم الشهر العقاري فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضمن على هذا العقد شكلاً رسمياً معيناً فهو لم يغير شيئاً من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإتمامه بل فقط آثاره بالنسبة للعائدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل مترابطاً إلى ما بعد حصول التسجيل ، وإذا كان نص المادة ٧٠٠

(١) نقض ١٩٦٤/١١/٢٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ١٠٧٣ .

من القانون المدني يوجب أن يتوفر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة فإن الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يمتوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء أكانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة .

٦ - التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتساحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في الأسباب بحيث لا يتأتى معه فهم الأساس الذي أفيم عليه الحكم . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى في الدعوى على أساس من ثبوت استعارة المطعون ضده الأول لإسم زوجته الطاعنة في إبرام عقد البيع فكانت واثباتها عنه مستترة في الشراء ، وهذا الذي قال به الحكم هو بعينه ما كان محلا لدعاء المطعون ضده الأول ، مما تعتبر معه الصورية التي عناها الحكم هي الصورية في شخص المشتري وهي الوكالة المستترة وهذه الصورية الذمسية بطريق التسخير تفرق عن الصورية التي تنصرف إلى التعاقد ذاته إذ هي تقتضى قيام العقد وجديته ، ومن ثم فلا يكون ثمة تناقض اعترى أسباب الحكم .

٧ - حيازة النائب إنما هي حيازة بالواسطة وفقا لنص المادة ١/٩٥١ من القانون المدني فأثرها ينصرف إلى الأصيل دون النائب .

٨ - إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول للعقار محل النزاع محمولا في أسبابه على مجرد القول بثبوت الوكالة المستترة للزوجة الطاعنة فيما أبرمته من عقد شراء الأرض وما اتخذته من إجراءات البناء عليها وأن في ذلك ما يكفي لاعتبار الأصيل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى إجراء إذ لا يحتاج لكي يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه إلى تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه في هذا الخصوص لا ينطبق على وقع الدعوى إذ هو يصدق على حالة ما إذا تم تسجيل البيع الصادر للوكيل المغير إسمه فتكون الملكية قد خرجت من ذمة البائع وهي وإن انتقلت إلى الوكيل في الظاهر إلا أن انتقالها في الحقيقة يعتبر لحساب الأصيل فيصبح في علاقته

بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى صدور تصرف جديد من هذا الأخير ينقل به الملكية إليه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم أن عقد البيع الذى تعلق بعقار لم يسجل بمسـد فلا تكون ملكية المبيع قد إنتقلت إلى الزوجة الطاعنة التى أبرمتها بطريق الوكالة المستترة بل هى لا تزال باقية على ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية بائعة العقار ويكون ما انصرف إلى الأصل المطعون ضده الأول هى الحقوق الشخصية وإيدة عقد البيع الذى لم يسجل ، وهذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه أيضا تملك المطعون ضده الأول لما أضافه على الأرض المبيعة من مبان ذلك أن حق الفرار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حق عيني من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري البانى فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الاتصاق نظير تعويض المشتري عنها تطبيقا للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٩٢٥ من القانون المدنى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت ملكية المطعون ضده الأول رغم عدم توافر السبب القانونى المؤدى إلى التملك يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تقتضى فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنة والمطعون ضدها الثانية (شركة القاهرة للإسكان والتعمير) الدعوى رقم ٢٨٨٢ لسنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية وقال بيانا لها إن زوجته الطاعنة أبرمت

(١) قض ١٩٦٩/٦/١٩ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٠ ص ١٠ .

باسمها مع الشركة المطعون ضدها الثانية عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ بمقتضاه اشترت من هذه الشركة أرض قضاء مدينة الحدود والمعالم بصحيفة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ألف وستمائة جنيه ، وهذا البيع وإن كان قد انعقد في الظاهر باسم زوجته الطاعنة إلا أنه كان في الحقيقة لحسابه واتخذ من اسم الزوجة ستارا لإخفاء الحقيقة نظرا لظروف أحاطت به وبنشأته التجازى دعوته إلى سلوك هذا الميول ، ومن بعد تسلم الأرض المبيعة أقام عليها من ماله بناء منزل مكون من عدة طوابق ، وكانت الزوجة الطاعنة تنوب عنه في جوارته بدلالة أنه في عام ١٩٦٣ أصدر إليها توكيلا عاما موثقا أنها فيها بقيض الأجرة من المستأجرين ، وظل الحال هكذا حتى نشب نزاع بينهما فتناكرت الطاعنة لهذه الحقيقة وادعت ملكيتها للعقار مستندة إلى ظهور اسمها بعقد شراء الأرض وسائر الأوراق المتعلقة بالبناء الذي أفيم عليها ، ولجأت إلى قضاء الأمور المستعجلة ابتغاء وضع العقار تحت الحراسة القضائية فصدر الحكم في الدعوى رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٧٢ مستعجل القاهرة بتعيين حارس على العقار وتكليفه بإيداع صافي الربح خزانة المحكمة حتى ينتهي النزاع القائم بينهما على ملكيته ، وإنه لما كان عقد بيع الأرض صوريا في شخص المشتري إذ كان التعاقد في حقيقته لحسابه مستترا باسم الطاعنة وقد وفي الثمن من ماله وشيد البناء من ماله أيضا فيكون هو مالك العقار ولا تعدو الزوجة الطاعنة إلا نائبة عنه ، ولذا فقد أقام الدعوى بطلب الحكم باعتباره المالك لأرض ومباني العقار المبين بالصحيفة مختصا الشركة المطعون ضدها الثانية لتسدي ما لديها من معلومات بشأن النزاع . وأثناء سير الدعوى أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي شمال القاهرة على المطعون ضدها طالبة الحكم في مواجهة المطعون ضده الأول بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ المتضمن بيع الشركة المطعون ضدها الثانية لها الأرض المبيعة الحدود والمعالم بهذا العقد وصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ألف وستمائة جنيه ، قائلة تبياننا لذلك إنها اشترت الأرض محل العقد ووفت الثمن وأقامت عليها بناء منزل من خمسة طوابق إلا أن المطعون ضده الأول نازعها مدعيا لنفسه حقوقا على هذا العقار مما ألجأها لإقامة هذه الدعوى ليحكم فيها في مواجهته بطلباتها ، وقررت المحكمة ضم

الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول بطرق الإثبات كافة أن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ عقد صوري في شخص المشتري وإن التماقد في حقيقته لحسابه مستترا باسم الزوجة الطاعنة وهو الذي وفي الثمن من ماله وأقام البناء على الأرض من ماله أيضا وصرحت للطاعنة بالنفى بذات الطرق ، وبعد إجراء التحقيق قضت بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٢٨٨٢ لسنة ١٩٧٣ بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول إلى كامل أرض وبناء العقار الموضح بالصيغة ، وفي الدعوى رقم ٤٢٤٧ لسنة ١٩٧٣ برفضها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والقضاء بطلباتها و برفض دعوى المطعون ضده الأول ، وقيد الاستئناف برقم ١٣١٦ لسنة ٩٢ قضائية ، وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول بشهادة الشهود أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ إنما هو عقد صوري وأن زوجته الطاعنة كانت إسما مستعارا له في كل ذلك وهذه الأخيرة النفى بذات الطريق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه بطلانه إبطالان الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده ، ونقول في بيان ذلك إن الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الدعوى نظرت بجلسته ١٢ من مايو سنة ١٩٧٤ ثم حجزت للحكم بجلسته ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ وبهذه الجلسة صدر حكم الإثبات ، ويبين من هيئة المحكمة الثابتة بحضور هاتين الجلستين أن عضو اليمين الذي كان حاضرا سماع المرافعة بجلسته ١٢ من مايو سنة ١٩٧٤ هو خلاف عضو اليمين الذي حضر جلسته ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ التي صدر بها الحكم مما يجعل هذا الحكم معيبا بالبطلان

الذي يمتد أثره إلى الحكم المنهى للخصومة من محكمة أول درجة ويستطيل بدوره إلى الحكم المطعون فيه القاضي بتأييد حكم محكمة أول درجة ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام مما يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا ، والنص في المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ، ثم النص في المادة ١٧٨ من هذا القانون على وجوب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، مفاده أن النعى ببطلان الحكم بصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة يكون شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفي في إثباته محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم ، ذلك أن العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نطقت به إذ ليس ثمة ما يمنع من مشاركة قاض في الهيئة التي نطقت بالحكم وحلوله محل القاضي الذي سمع المرافعة واشترك في إصدار الحكم ووقع مسودته ثم تغيب لما نعت عند النطق به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون إثباته بمحضر الجلسة ، لما كان ذلك وكان محضر جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ الذي قدمت الطاعنة صورته لا يحوى إثبات أسماء القضاة الذين حضروا تلاوة منطوق الحكم مما لا يمد وحده ودون تقديم صورة من نسخة الحكم الأصلية دليلا كاشفا عن أن مضمون اليمين الذي ورد اسمه بهذا المحضر مخالفا لاسم من سمع المرافعة قد اشترك في الفصل في الخصومة بإصدار الحكم المنعى عليه بالبطلان ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير مقبول لافتقاره إلى الدليل .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجوه أربعة ، وتقول في بيان الوجه الثاني إن الطعن بالصورية على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ الذي تمسك به المطعون ضده الأول لا يجوز إثباته إلا بالكتابة ويمكن محكمة أول درجة

خالفت قواعد الإثبات فأحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الطعن بالبيئة والقرائن ، وحين استأنفت الحكم المنهى للتصومة من تلك المحكمة تمسكت في صحيفة استئنافها باعتراضها على إثبات الطعن بالصورىة بغير الكتابة إلا أن محكمة الاستئناف التفتت عن اعتراضها وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك الطعن بشهادة الشهود ثم اتخذت من نتيجة التحقيق أساسا لقضائها على نحو ما ورد بأسباب الحكم المطعون فيه بما يعيب هذا الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ، و إذ كان الواقع أن محكمة الاستئناف حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول بشهادة الشهود أن عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ صورى باتخاذ اسم زوجته الطاعنة إسما مستعارا له في الشراء ، وكانت الطاعنة لم تبد اعتراضا على هذا الحكم لدى تنفيذه بل تقدمت أثناء التحقيق بشاهدين سمعت المحكمة أقوالهما فإن في ذلك ما يعد تنازلا منها عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة الذى تمسكت به في صحيفة الاستئناف فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو اعتبر هذا الدفع دفعا غير قائم للتزول عنه واتخذ من التحقيق الذى أجرته المحكمة عمادا لقضائه .

وحيث إن النعى بالوجه الثالث يقوم على قول من الطاعنة بأن صورية عقد البيع المدعى بها إنما تنصرف آثارها فيما لو ثبتت صحتها إلى العلاقة القائمة بينها وبين المطعون ضده الأول وهى بهذه المناسبة ما كانت محول دون القضاء بمطلبها من دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الذى أبرمته مع الشركة البائعة المطعون ضدها الثانية ، و إذ كان الحكم قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعواها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ونفاذه في مواجهة خصوم المشتري وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة التعاقد وآثاره وبالتالى تدسم هذه الدعوى لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته ، ولما كانت الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب صحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ مختصة المطعون ضده الأول باعتباره منازعا إياها فى الحقوق الناشئة عن هذا العقد ، فدفع دعواها بصورية عقد البيع صورية نسبية بطريق التسخير على سند من أن العقد فى الحقيقة لحسابه إذ استعار لاسم زوجته الطاعنة فى الشراء فلا تكتسب شيئا من حقوق ذلك العقد ، وكان هذا الدفع من المنازعات التى تتصل بموضوع انعقاد البيع وآثاره مما يتسع الفصل فى الدعوى لبحثه ويلزم حسمه قبل الحكم فيها وصولا إلى الوقوف على حقيقة المشتري الذى انعقد البيع لحسابه وانصرفت إليه آثاره ، لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من يعبر باسمه ليس إلا وكلاء عن أهله ، وتعامله مع الغير لا يغير من علاقته بالموكل شيئا ، فهو كسائر الوكلاء لا يفرق عنهم إلا فى أن وكالته مستترة ، فكان شأن شأنه فى الظاهر مع أنه فى الواقع شأن الموكل ، وينبنى على ذلك أن الوكيل المستتر فى الشراء لا يكتسب شيئا من الحقوق المتولدة من عقد البيع الذى عقده ، بل تنصرف هذه الحقوق إلى الأصيل ، أما فى علاقة الغير بهذا الأصيل فإن من المقرر على ما تقضى به المادة ١٠٦ من القانون المدنى أن أثر العقد لا يضاف إلى الأصيل دائئا أو مدينا إلا فى حالتين هما : إذا كان من المفروض حتما أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب ، وكان الثابت من واقع الدعوى أن الشركة المطعون ضدها الثانية لم تتمسك بعقد البيع وفقا لظاهر نصوصه من كون الطاعنة هى المشتري بل اتخذت من الخصومة موقفا ملجأ وطلبت إخراجها من الدعوى بما يفيد أن تعاملها يستوى سواء أكان مع الزوجة الطاعنة أم مع زوجها المطعون ضده الأول ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم

المطعون فيه قضى برفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع محمولا في أسبابه على أن العقد وقد ثبتت صوريته في شخص المشتري، فإن آثاره تنصرف إلى الأصيل المطعون ضده الأول فلا يسوغ أن تطلب الطاعنة الحكم لنفسها في مواجهته بصحة ونفاذ هذا العقد فإنه يكون قد أنزل القانون منزله الصحيح على واقع الدعوى ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث أن النعي بالوجه الرابع يتحصل فيما تنوله الطاعنة من أن تكييف الحكم لملاقمتها بالمطعون ضده الأول في إبرام عقد البيع بانها علاقة وكالة ينطوي على خطأ في القانون إذ يشترط في عقد الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني محل الوكالة وإذا كان عقد بيع العقار لا ينشئ آثاره إلا بالتسجيل فإنه يجب في الوكالة التي يكون محلها إبرام هذا العقد أن تكون ثابتة بشكل رسمي، كذلك فإن تكييف الحكم المطعون فيه لملاقمتها بالمطعون ضده الأول بكونها علاقة وكالة أمر يختلف تماما عن صورية عقد البيع التي قال بثبوتها بل ويتناقض معها وهو ما يعيب الحكم فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون بالتناقض في الأسباب .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود، ذلك أن قانون تنظيم النهر العقاري فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضمن على هذا العقد شكلا رسميا معينا فهو لم يغير شيئا من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإذ قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم بفعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل مترخيا إلى ما بعد حصول التسجيل، وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدني يوجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها، وهذا الأمر يستوي سواء أكانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة. والنعي في شقه الثاني غير صحيح ذلك أن التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يتأتى معه فهم الأساس الذي أقيم عليه الحكم، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى في

الدعوى على أساس من ثبوت استعارة المطعون ضده الأول لإسم زوجته الطاعنة في إبرام عقد البيع فكانت وكالتها مستترة في الشراء ، وهذا الذي قال به الحكم هو بعينه ما كان محلا لادعاء المطعون ضده الأول ، مما تعتبر معه الصورية التي هناها الحكم هي الصورية في شخص المشتري وهي الوكالة المستترة وهذه الصورية النسبية بطريق التسخير تفرق عن الصورية التي تنصرف إلى التناقد ذاته إذ هي تفترض قيام العقد وجديته ، ومن ثم فلا يكون ثمت تناقض اعترى أسباب الحكم .

وحيث أن الطاعنة تنمى بالأسباب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه القصور والتسبب والإخلال بالحق في الدفاع والتفاسد في الاستدلال من وجهين ، تقول يانا لأولها إنها طرحت على محكمة الموضوع الإيصالات الدالة على الوفاء بثمن الأرض المبيعة والكشوف المستخرجة من سجلات المحافظة عن البناء الذي أقيم على الأرض وقرارات لجنة تحديد أجرة المساكن وعقود إيجار هذه المساكن ، وهي أوراق جميعها تحمل اسمها دون اسم الزوج المطعون ضده الأول ، كما قدمت لمحكمة الاستئناف مذكرة بدفائها عقب فراغ المحكمة من التحقيق ضمنيتها بتجريحاً لأقوال شهود خصمها وأظهرت التناقض بين هذه الأقوال وما أدلى به شاهدان آخران قدمهما لمحكمة أول درجة واعترضت على شهادة هؤلاء جميعاً لما يحملونه لها من عداوة وبغضاء وتناوات بالتفنيد مستندات الخصم التي دلت بها على دلائله إلا أن الحكم المطعون فيه أحل بحقها في الدفاع باعراضه عن دلالة تلك المستندات التي قدمتها ولم يعن بتجريح دفاها بشأن ما أثارته من اعتراض على شهود المطعون ضده الأول ومستنداته وقصرت أسبابه عن الرد على هذا الدفاع وجاء مشوباً بالفساد في الاستدلال بتعويله على أقوال هؤلاء الشهود ، ونقول الطاعنة في الوجه الثاني إنها تمسكت في دفاها أمام محكمة الاستئناف باكتساب الملكية العقار محل النزاع بالحيازة مدة تزيد على خمسة عشر عاماً إذ استمرت الحيازة لها منذ إبرامها عقد البيع في تاريخ ١٩٤٣/٤/٣ إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل تحقيق هذا الدفاع مما يعيبه به صور بطله .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول مردود، ذلك بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها واستنباط القرائن القضائية من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض مالم تخرج بأقوال الشهود إلى غير ما يؤدي إليه مداولها أو كان استنباط القرائن غير سائغ أو اعتراه الفساد، وهي في مجال تقديرها لأدلة الدهوى ليست ملزمة بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم وكافة ما يعرضونه من مستندات بل يكفي أن يقام حكمها على أسباب تسوغة وفي ذلك بيان للحقيقة القضائية التي اقتنعت بها وتعليل ضمنى لإسقاط كل حجة تخالفها، وإذ بين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه مضمون الشهادة التي أدلى بها كل من شهود الطرفين في التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف واتخذ من هذا التحقيق سنداً لقضائه دون تحقيق محكمة أول درجة وأبان أنه لا يثق بشهادة شاهدي الطائفة بينما يطمئن إلى شهادة الشهود الثلاثة الذين أشهدهم المطعون ضده الأول قائلاً: «أن أولهم وثانيهم مستأجران بالمنزل مزارع النزاع الذي تقيم به المستأنفة وثالثهم يتجر في الحردة التي يتجرفها المستأنف عليه الأول وقد اجتمعت شهادة الشاهدين الأولين على أن المستأنف عليه الأول هو الذي كان يقوم ببناء المنزل دفع تكاليف هذا البناء وشهد ثالثهم بأنه حضر واقعة دفع المستأنف عليه الأول مقدم ثمن الأرض المقام عليها المنزل من ماله الخاص وأنه هو الذي كان يمول العمار بإسمه إذ كان يحاسب مفاول البناء ويدفع له الأجرة وقد تأيدت أقوال هؤلاء الشهود بالعديد من المستندات التي عمرت بها الدهوى والدالة على أن المستأنف عليه الأول تاجر كبير من تجار الحردة كان يتجر في آلاف الجنيهات وحسب المحكمة أن تشير إلى فاتورة صادرة من شركة الحديد والصلب بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٨ تفيد شراء المستأنف عليه منها ألفي طن من الحديد بسعر الطن ٩٥ جنيهاً وأنه تم سداد التأمين وقدره خمسة عشر ألف جنيه كما تأيد ذلك .. بأن صافي الضرائب المستحقة عليه في السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٩ وعن سنتي ١٩٦٤، ١٩٦٧ مبلغ ٨٠٩ ج و ٦٨٠ م .. وأن صافي أرباحه عن كل من السنوات ١٩٦٩ حتى ١٩٧٣ مبلغ ٣٤٤٤ جنيهاً وهو ما تطمئن معه المحكمة إلى أن المستأنف عليه كان يملك ثمن شراء الأرض المقام عليها المنزل أما المستأنفة فلم

يقم دليل على أنها كانت تملك ثمن شراء الأرض والمباني المقامة عليها عدا شهادة شاهديها اللذين لم تطمئن المحكمة إلى شهادتهما " وجاء بأسباب الحكم في موضع آخر قوله " بأن المستأنفة لا يكون لها أن تتحيل للاستئثار بالمنزل اعتمادا على أن عقد شراء الأرض وإيصالات سداد باقي الثمن وصدور الرخصة والرسم والمكلفة بإسمها فذلك إنما تم لحساب الأصيل المستأنف عليه الأول " كما أورد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قرائن أخرى استمدتها من المستندات المطروحة على بساط البحث وهي توكيل أصدره المطعون ضده الأول إلى الطاعنة برقم ٤٢٤ سنة ١٩٦٣ توثيق شبرا وكلها فيه باستلام الأجرة من مستأجرى منزل النزاع وإذارات عرض من أحد المستأجرين بعرض الأجرة المتأخرة وأثبت بها قبض الطاعنة الأجرة نيابة عن زوجها بموجب التوكيل آنف الذكر ، ودل الحكم من هذه المستندات على أن حيازة الطاعنة للعقار كانت نيابة عن زوجها المطعون ضده الأول ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أسس قضاءه بشأن صورية عقد بيع الأرض محل النزاع وسائر الإجراءات المتصلة بالبناء الذي أقيم عليها صورية مردها الوكالة المستترة بإعارة الطاعنة لإسمها لزوجها على اعتبارات سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق إذ اعتد فيها على ما استخلصه من شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة بما لا يخرج عن ودى أقوالهم ومن قرائن استنبطها مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن ما تشير الطاعنة من نفي في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة منها في تقدير محكمة الموضوع لشهادة الشهود والقرائن التي استنبطها بغية الوصول إلى نتيجة غير التي أخذ بها الحكم المطعون فيه مما لا يقبل أمام هذه المحكمة . والنفي في وجهه الثاني مردود ذلك أن حيازة النائب إنما هي حيازة بالوساطة وفقا لنص المادة ١/٩٥١ من القانون المدني فأثرها ينصرف إلى الأصيل دون النائب ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه واجه دفاع الطاعنة المؤسس على اكتسابها ملكية العقار بالتقادم الطويل فرد عليه بقوله " أنه لما كانت المحكمة قد انتهت إلى أن حيازة المستأنفة للمنزل مثار النزاع كانت عن طريق الوكالة عن المستأنف عليه الأول لذا فإن ادعاءها ملكية ذلك المنزل بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة يكون على غير أساس " لما

كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم صحيحا في القانون وكاف لحمل قضائه في إطار دفاع الطاعة في هذا الصدد، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان هذا الوجه تقول إنه من القواعد المقررة في القانون أن من واجب المحكمة تكييف الدعوى تكييفاً صحيحاً يتفق مع المقصود من طلباتها دون اعتداد بالألفاظ التي صيغت بها وأنه وإن كان المطعون ضده الأول قد طلب الحكم باعتباره مالكا للعقار محل النزاع إلا أن ما استهدف من دعواه سوى اعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢ عقدا صوريا إذا كان هذا هو المقصود من هذه الدعوى وكان الحكم الابتدائي الصادر فيها والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول إلى العقار دون أن تتضمن مدونات أى من الحكيم توافر سبب من أسباب التملك سواء كان عقد بيع مسجل أو كان اكتسابا للكية بوضع اليد المؤدى إلى التملك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقضى بما يغير طلبات الخصوم مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في شقه المتصل بتكييف الدعوى مزدود بأنه وأن كان على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها بالتكييف القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم إلا أنها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها، وإذا كان الثابت من الوقائع أن المطعون ضده الأول لم يقتصر في دعواه على الطعن بصورية عقد البيع بل أفصح في صراحة ووضوح عن أن الصورية التي يعنيها هي الصورية النسبية بطريق التسخير فكان هو المشتري الحقيقي في عقد البيع مستقرا باسم زوجته الطاعة وأقام البناء على الأرض المبيعة من ماله وما كانت الزوجة إلا نائبة عنه في إجراءات البناء وحيازته ، ورتب على ذلك قوله بأنه يكون هو مالك العقار أرضا وبناء ، واختتم المدعى بطلب الحكم باعتباره مالك هذا العقار فلا يكون صحيحا ماثيره الطاعة من أن تكييف الدعوى قاصر على طعن بصورية عقد البيع بل هي دعوى ملكية طالب فيها رافعها بلفظ صريح الحكم له بملكية

العقار موضوع التسداعى ودفعتها الطاعنة نفسها باكتسابها هي هذه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة على نحو ما سلف بيانه .

وحيث إن النعى في شقه الثانى المتعلق بخطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت الملكية دون أن يقيم قضاءه على تملك المطعون ضده الأول للعقار بناء على سبب من أسباب الملكية المقررة فى القانون ، فهو نعى شديد ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول للعقار محل النزاع محمولا فى أسبابه على مجرد القول بثبوت الوكالة المستترة للزوجة الطاعنة فيما أبرمته من عقد شراء الأرض ما اتخذته من إجراءات البناء عليها وأن فى ذلك ما يكفى لاعتبار الأصيل فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أى إجراء إذ لا يحتاج لكى يحتج على وكيله المسخر للملكية . ما اشتراه إلى تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية ، وكان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه فى هذا الخصوص لا ينطبق على وقائع الدهوى إذ هو يصدق على حالة ما إذا تم تسجيل البيع الصادر للوكيل المعير اسمه فتكون الملكية قد خرجت من ذمة البائع وهى وإن انتقلت إلى الوكيل فى الظاهر إلا أن انتقالها فى الحقيقة يعتبر لحساب الأصيل فيصبح فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى صدور تصرف جديد من هذا الأخير ينقل به الملكية إليه ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن عقد البيع الذى تعلق بعقار لم يسجل بعد فلا تكون ملكية المبيع قد انتقلت إلى الزوجة الطاعنة التى أبرمته بطريق الوكالة المستترة بل هى لا تزال باقية على ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية بائعة العقار ويكون التصرف إلى الأصيل المطعون ضده الأول هى الحقوق الشخصية وليدة عقد البيع الذى لم يسجل ، وهذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه أيضا تملك المطعون ضده الأول لما أقامه على الأرض المبيعة من مبان ذلك أن حق القرار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — — حق عبث من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري البانى فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق نظير تهيؤ المشتري عنها تطبيقا

للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، لما كان ذلك
فإن الحكم المطعون إذ قضى بثبوت ملكية المطعون ضده الأول رغم عدم
توافر السبب القانوني المؤدى إلى التملك يكون قد خالف القانون أو أخطأ
في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه - فيما رأت هذه المحكمة نقضه من الحكم
المطعون فيه - ولما سبق بيانه تكون دعوى المطعون ضده الأول بطلب
الحكم بملكيته للعقار محل التداعي غير مقبولة ذلك أنه طالما لم يتم تسجيل
عقد البيع العرفي الذي انصرفت إليه الحقوق الشخصية المتولدة عنه فإن هذا
العقد بذاته لا يصلح سببا للقضاء بأحقية في ملكية الأرض المباعة بهذا العقد
أو ما أقامة عليها من بناء ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم الابتدائي الصادر في
الدعوى رقم ٢٨٨٢ لسنة ١٩٧٣ مدني كلى شمال القاهرة والقضاء بعدم قبول
الدعوى .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
مهدى الخولي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت جنودة .

(٢٣٢)

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ التضيائية :

خبرة . حكم .

تعيين الخبير أو إبداله لتأخره في إيداع التقرير . وجوب صدور حكم قضائي به . استبداله
بناء على طلبه أو لأن تعيينه لم يصادف محلا . جواز صدور قرار به من رئيس الدائرة أو القاضي
الذي عينه .

يبين من استقراء المواد ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٥٢ من قانون الإثبات أن تعيين
الخبير ابتداء يكون بمقتضى حكم قضائي ، وكذلك إبدال الخبير الذي يتأخر
دون مبرر عن إيداع تقريره في الأجل المحدد . أما الخبير الذي يطلب إعفائه
من أداء المأمورية فإن إبداله لا يستلزم صدور حكم به من المحكمة بل يجوز
التقرير به من رئيس الدائرة التي عينته أو القاضي الذي عينه . وقياسا على
هذه الحالة الأخيرة إبدال الخبير الذي لم يصادف تعيينه خلا ، كما لو كان
قد توفي أو استبعد اسمه من الجدول أو ما إلى ذلك . وطالما لم يشترط
القانون أن يكون قرار الإبدال صريحا فمن ثم يجوز أن يكون ضميا . ولما كان
قيام محكمة الامتئناف بتخليف خبير غير الذي عينه الحكم قبلا ، ينطوي
على قرار ضمي بإبدال من عينته اليقين بهذا الأخير ، وهو ما ألح إليه الحكم
المطعون فيه ، ولم يزعم الطاعنون أن هذا الإبدال كان في حالة توجب صدوره
بحكم قضائي طبقا للقاعدة آتفة البيان ، بل على العكس من ذلك قالوا

إن كلية الهندسة بجامعة المنصورة ليس بها قسم للهندسة المعمارية أصلاً ، بما مؤداه أن النذب الأول لرئيس قسم الهندسة المعمارية بها لم يصادف محلاً ، ولذا لا يلزم أن يكون إبداله بحكم وإنما يكفي أن يتم بقرار صريح أو ضمنى . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه ، إذ عول على تقرير الخبير الذى حلف اليمين ، بالبطلان ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنين بوصفهم مستأجرين لوحدات بالعقار محل التداعى أقاموا الدعوى رقم ١٣٠٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة طعنا فى القرار الصادر من المطعون ضده الأخير " رئيس مجلس مدينة المنصورة " المؤرخ ١٩٧٢/٥/١ المتضمن وجود خلل بالعقار المذكور يقتضى إخلاءه وإزالته بهدمه حتى سطح الأرض . وإذ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى أيد وجهة نظر الطاعنين قضت بتاريخ ١٩٧٧/١١/١ بإلغاء القرار المتظلم منه واعتباره كأن لم يكن . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٥٦٨ سنة ٢٩ ق التى نذبت خبيراً آخر من هيئة التدريس بكلية هندسة المنصورة وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض التظلم وبتأييد القرار الهندسى المتظلم منه . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض

الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الاستئناف حددت في حكمها الخبير المشتد بأنه رئيس قسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة بجامعة المنصورة أو من يندبه فكان عليها أن تلتزم قضاءها ولا تحيد عنه إلا بحكم جديد ولكن عميد كلية الهندسة رشح الدكتور فقامت المحكمة بتخليفه اليمن وبأشر المأمورية وقدم تقريره دون أن يكون هو رئيس قسم الهندسة المعمارية أو مرشحا من المذكور ودون أن تقضى المحكمة بندبه مما يجعل عمله باطلا ، وإذ عول الحكم المطعون فيه على هذا العمل يكون بدوره باطلا ومخالفا للقانون ومخطئا في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من استقراء المواد ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٥٢ من قانون الإثبات أن تعيين الخبير ابتداء يكون بمقتضى حكم قضائي ، وكذلك إبدال الخبير الذي يتأخر دون مبرر عن إيداع تقريره في الأجل المحدد . أما الخبير الذي يطلب إعفاؤه من أداء المأمورية فإن إبداله لا يستلزم صدور حكم به من المحكمة بل يجوز التقرير به من رئيس الدائرة التي عينته أو القاضي الذي عينه . ويقاس على هذه الحالة الأخيرة إبدال الخبير الذي لم يصادف تعيينه محلا ، كما لو كان قد توفي أو استبعد اسمه من الجدول أو ما إلى ذلك . وطالما لم يشترط القانون أن يكون قرار الإبدال صريحا ، فمن ثم يجوز أن يكون ضمنيا . ولما كان قيام محكمة الاستئناف بتخليف خبير غير الذي عينه الحكم قبلا ، ينطوي على قرار ضمنى بإبدال من حلفته اليمن بهذا الأخير ، وهو ما ألح إليه الحكم المطعون فيه ، ولم يزعم الطاعنون أن هذا الإبدال كان في حالة توجب صدوره بحكم قضائي طابعا للقاعدة آتفة البيان ، بل على العكس من ذلك قالوا إن كلية الهندسة بجامعة المنصورة ليس بها قسم للهندسة المعمارية

أصلاً بما مؤداه أن النذب الأول لرئيس قسم الهندسة المعمارية بها لم يصادف محلاً ، ولذا لا يلزم أن يكون إبداله بحكم وإنما يكفي أن يتم بقرار صريح أو ضمنى ، لما كان ذلك ، فإن النذب على الحكم المطعون فيه ، إذ عول على تقرير الخبير الذى حلف ليمن بالبطلان ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة للثابت فى الأوراق والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون إن الخبير أدى اليمين بوصفه رئيس قسم الهندسة المعمارية طبقاً للوارد بحضور الحلف حالة أنه ليس كذلك ، وأنهم اعترضوا بأنه غير أهل لأداء المسامورية لعدم تخصصه فى الهندسة المعمارية وطلبوا من المحكمة الاستعلام عن ذلك أو تمكينهم من استخراج شهادة مثبتة له ولكنها لم تستجب مما يعتبر مخالفة للثابت فى الأوراق وإخلالاً بحق الدفاع يستوجبان نقض الحكم .

وحيث إن هذا النذب بشقيه مردود ، ذلك أنه فى شقه الأول غير صحيح إذ أن محضر الحلف لم يتضمن وصف الخبير الذى أدى اليمين بأنه هو رئيس قسم الهندسة المعمارية وإنما ورد بصدر المحضر ومنطوق الحكم الصادر بتعيين رئيس قسم الهندسة المعمارية خبيراً ثم أثبت أن الذى حضر هو الدكتور مدرس المعار بكلية الهندسة . ومن ثم فإن النذب فى هذا الصدد بمخالفة للثابت فى الأوراق يكون غير صحيح . والنذب فى شقه الثانى مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من عدم قبول النذب العارى من الدليل ، وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير كفاية عمل أهل الخبرة ومتى اطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفى باقى أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طالب الخصم ذلك . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يقدموا دليلاً على اعتراضهم أمام محكمة الموضوع على الكفاية الفنية للخبير المذكور وإنما قدموا فقط صورة محاضر أعمال هذا الخبير والطلاب المقدم منهم

لمحكمة الاستئناف بشأن الاستعلام عن هذا الخبر أو التصريح لهم باستخراج شهادة بشأنه ويبين فيها جميعا اعتراضهم المأبى بهذه الأوراق مؤسس فقط على أن هذا الخبر مدرس لتكنولوجيا المباني بكلية الهندسة وليس رئيسا لقسم العمارة بها المعنى بحكم النذب وأن قيامه بالعمل يعتبر مخالفا لذلك الحكم وليس نفاذا له وبالتالي يكون التقرير باطلا لتقديمه من غير ذى صفة .

لما كان كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما يدحضه وأبدى اطمئنان المحكمة لذلك التقرير وكفاية ما أقيم عليه من أسس فإن النعى عليه بمخالفة الثابت فى الأوراق والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بنداى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل
وحسن عثمان صمار .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٤ قضائية :

(١-٣) اختصاص ” اختصاص ولائى “ . إيجار ” إيجار الأراضى
الزراعية “ .

(١) الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه . النص على
اختصاص اللجنة بنظر بعض المنازعات دون إنفرادها بها . لا يحول دون عرضها على المحاكم
صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .

(٢) دعوى المستأجر بصحة وقضاء عقد الإيجار مع التسليم . اختصاص المحاكم وجان الفصل
فى المنازعات الزراعية بنظرها . منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد للنزاع عن الإيجار للغير .
وجوب تقديمه طلبا بذلك إلى اللجنة . المنازعة بشأن منازعة حيابة المدعى وأمرته . لا تعد من
حالات الإختصاص الانفرادى للجان المذكورة .

(٣) عقود إيجار الأراضى الزراعية المبرمة قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ . عدم
وجوب إيداع نسخة منها مقر الجمعية التعاونية الزراعية . إخلال المزارع بالتزامه بالإيداع .
أنره . لا عمل لتسكه بعدم قبول دعوى المستأجر لهذا السبب . على ذلك .

(٤-٦) حكم . دعوى . دفع .

(٤) الدفع بعدم قبول الدعوى . ماهيته . تعلقه بالشروط اللازمة لدفع الدعوى وهي
الصحة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى .

(٥) تقدير قيام المصلحة في الدعوى أو إلتفاتها . إلتفاله بموضوع الدعوى . قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . امتناع ولايتها .

(٦) الدفع بعدم قبول الدعوى . التكليف الصحيح . العبرة فيه بحقيقة مرماه . وجوب استجلاء المحكمة لمساهمة الدفع .

(٧) إيجار . " إيجار الأراضي الزراعية " . حكم . دعوى . دفع .

القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . لا يعد دفعا بعدم القبول مما تستنفذ به المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع . إلغاء الحكم . إمتشافيا . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط خروج المنازعات الإيجارية الزراعية من الاختصاص الولائي للمحاكم أن تكون المنازعة مما تنفرد لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بالفصل فيه وحدها بنص صريح خروجها على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية من اختصاص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص أما ما غير ذلك من منازعات أسبغت بعض النصوص على تلك اللجنة اختصاص الفصل فيها دون أن تفرد لها بذلك انتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء فإنه ليس ثمة ما يحول بين المحاكم وبين الفصل فيها إعمالا لحقها الأصلي ويكون الاختصاص في شأنها بذلك مشتركا بين اللجنة والمحاكم لا يمنع نظرا أيهما فيها من نظر الأخرى إلى أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .

٢ - النص في المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلحاذ الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية والقبالة للزراعة ، وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية :
(١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر (ز) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي (ب) كل خلاف

ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية (ج) جميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة والنص في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على أنه "يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣" يدل على أنه باستثناء ما أشير إليه في تلك الفقرة من منازعات لا يحول بين المحاكم وبين الاختصاص بالفصل في الدعاوى الإيجارية الزراعية مانع من القانون ، لما كان ذلك ، وكان ما نعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه يلزم للفصل في طلبات المطعون عليه — بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم — النظر في مسائل تنفرد بها لجنة الفصل في المنازعات الزراعية مردوداً بأنه وإن كانت المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانونين رقمي ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تقضى بأن يكون تأجير الأراضي الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الإيجار للغير أو مشاركته فيها ويقع باطلاً كل تعاقد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم ، ويشمل البطلان أيضاً العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي إلا أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة تجرى بأن "تقضى بالبطلان لجنة الفصل في المنازعات الزراعية متى طلب إليها ذور الشأن ذلك" فإن في ذلك ما يفيد أن اختصاص تلك اللجنة معلق على طلب ذور الشأن إليها القضاء بالبطلان في هذه الحالة فإذا لم يتقدم هؤلاء بهذا الطلب فلا بطلان ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا وفق طعنهم ما يفيد أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقديمهم بطلب البطلان إلى اللجنة آنفة الذكر فإنه لا يكون لما أشاروا إليه أمام تلك المحكمة بشأن موقف المطعون عليه من شروط المادة ٣٢ السالف الإشارة إليها لا يعتبر إثارة لمسألة من المسائل التي تنظمها تلك المادة وتؤدي إلى خروج الدعوى من اختصاص المحكمة ، ولما كان ما أثاره الطاعنون أيضاً بشأن مقدار ما يحوزه المطعون عليه وأسرته من الأراضي الزراعية ومدى دخولها في حدود ما يجيزه القانون إنما يستند إلى نص المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعي وهي خارجة عما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٤

لسنة ١٩٦٦ بشأن ما تنفرد به لجان الفصل في المنازعات الزراعية مما لا يصد المحاكم عن النظر في هذا الأمر .

٣ - إذا كان القانون القائم في تاريخ إبرام عقد الإيجار لم يكن يتطلب إيداع العقود في الجمعية التعاونية الزراعية الأمر الذي ينتهي معه وجه النظر في الجزاء المترتب على عدم الإيداع بداهة ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول بالتفنيذ أمر انطباق أحكام تلك النصوص المستحدثة على عقود الإيجار القائمة في تاريخ العمل بها منها بما تقتضيه المادة ٤٣٦ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ من التزام المؤجر بإيداع نسخة عقد الإيجار بالجمعية وانتفاء النص على عدم قبول دواوى المستأجر جزاء على تخلفه عن الإيداع بتقاعس المؤجر من القيام بواجبه في الإيداع وعدم جواز مساءلة المستأجر عن إخلال المؤجر بالتزامه وهو من الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه من المقرر في تفسير النصوص التشريعية وجوب الأخذ في فهم مرماها وإعمال أحكامها بمجموع ما أورده المشرع فيها تعريفاً على مقصده الشامل منها وعدم إفراد أجزاء منها بمفهوم مستقل من سائر ما لم يكن ذلك مستمداً من عبارة النص الصريحة إتياء تفتيت التشريع بما قد يفرض به إلى التناقض ، هذا بالإضافة إلى ما هو مقرر من أنه ليس للخطيء أن يلقى بتبعة خطئه غشا كان ذلك منه أو تقصيراً على سواء ولا أن يستفيد من خطئه في مواجهة غيره ولو كان هذا الغير بدوره مخطئاً ، لما كان ما تقدم ، فإن ما خلاص إليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز تحميل المطعون عليه - المستأجر - نتيجة عدم قيام الطاعنين - المؤجرين - بإيداع نسخة عقد الإيجار محل التداعي بالجمعية التعاونية الزراعية وما رتبته على ذلك من القضاء برفض الدفع به - عدم قبول الدواوى يكون موافقاً لصحيح القانون .

٤ - النص في المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أن "الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها" يدل على أن هذا الدفع ليس من قبيل الدفع المتعلقة بالإجراءات التي أشارت إليها المادة ١٠٨ من ذلك القانون بقولها "الدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع بإحالة الدعوى إلى

محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدائها معاً قبل إبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها " وإنما هو من قبيل أوجه الدفاع الموضوعية في الدعوى فيلحق من ثم بها في حدود ما يتفق وطبيعته ، وأنه وأن كان المشرع لم يضع لهذا الدفع تعريفاً به تقديراً لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق في صدر المادة ١٤٢ منه مقابلة للمادة ١١٥ الحالية إلا أن النص في المادة ٣ من قانون المرافعات على أنه " لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون " يدل على أن مؤدى الدفع بعدم القبول انتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم أو هو على ما عبرت عنه تلك المذكرة الإيضاحية الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره .

٥ - تقدير قيام المصلحة أو انتفاءها بخصوصياتها المقررة في فقه القانون وهي اتصالها بشخص صاحبها اتصالاً مباشراً وقيامها قيماً حالاً واستنادها إلى القانون يقتضى من المحكمة اتصالاً بموضوع الدعوى متمثلاً في عنصر أو أكثر من عناصرها الثلاثة وهي الخصوم والمحل والسبب من أجل ذلك فإن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن الحكم بعدم قبول الدعوى أن تستنفذ به المحكمة التي أصدرته ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى مما ينتقل معه الحق في الفصل فيها من جديد إلى محكمة الاستئناف في حالة الطعن في الحكم لديها .

٦ - العبرة في تكييف الدفع هي بحقيقة جوهره كما تستخلصه المحكمة من مرماه بغض النظر عن ظاهره الذي يخلفه عليه الخصم وفي ذلك ما يوجب على محكمة الاستئناف لدى معاودتها النظر في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى استجلاء حقيقة الدفع بذلك تعرفاً على مدى اتصاله بخصوصيات المصلحة في الدعوى ، وتحديد المدى استنفاد محكمة الدرجة الأولى

لولايتها على الدعوى أو قيام حقها في استكمال نظارها في حالة قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى و بقبولها .

٧ - إذ كان الثابت من مطالعة أسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول دعوى المطعون عليه أن المحكمة لم تتجاوز النظر في مظهر العقد المقدم من المطعون عليه - المستأجر - تعرفا على ما إذا كان مؤشرا عليه بما يفيد إيداعه بالجمعية - التعاونية الزراعية - فلما لم تجد عليه تأشير بذلك قضت بعدم القبول لأنها لا تكون قد انصبت بهذا القضاء بشيء من خصائص المصلحة في الدعوى أو تعرضت لأي عنصر من عناصرها وقوا منها عند حد المظهر الشكلي لسند الدعوى مما ينأى بالدفع المبدى لديها عن وصف الدفع بعدم القبول الذي تستنفذ بقبوله ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى الأمر الذي كان يوجب على محكمة الاستئناف بعد إلغائها للحكم المستأنف إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفصل تفاديا من تفويت درجة من درجتي التقاضي على الخصوم وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٤١ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين للحكم بصحة ونفاذ عقد إيجار الأرض الزراعية الميية به و بصحيفة الدعوى والمؤرخ ١٩٦١/١٠/١٩ و بتسليمها إليه ، وقال

بيانا لذلك أنه بموجب ذلك العقد استأجر من النزاع وتسليمها ، إلا أن أشخاصا تعرضوا له فيها ، في سنة ١٩٦٢ ، فاستصدر حكما بفرض الحراسة القضائية عليها . وإذا أمر محافظ الغربية بتكليف أولئك المأرضين في الحياة فقد طعن الطاعنون في هذا الأمر أمام القضاء الإداري وقضى لصالحهم بالفائه ثم طلبوا إنهاء الحراسة فاجيبوا إلى ذلك وأمرت المحكمة بتسليم الأرض إليهم ، وإزاء انتفاء ما يحول دون إعادة الأرض إليه فقد أقام على الطاعنين هذه الدعوى . قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢٠ لسنة ٨٥ ق القاهرة . وبتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة المطعون عليه إلى طلباته ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق نقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالوجه الرابع من السبب الأول وبالسبب الثاني مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى لاختصاص الهيئات التي نص عليها قانون الإصلاح الزراعي إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى عبارة قاصرة مؤداها أن النزاع يدور حول صحة عقد إيجار ونفاذه مما لا شأن للجنة فض المنازعات الزراعية به ، في حين أن الفصل في الدعوى يقضى بالنظر في مدى التزام أحكام قانون الإصلاح الزراعي في شأن ثبوت اشتغال المستأجر بالزراعة وما إذا كان يضع اليد بنفسه على الأرض المؤجرة أم يؤجرها لغيره ومقدار ما يحوزه هو وأسرته من الأراضي الزراعية مما يخرج الفصل فيه عن اختصاص المحاكم الأمر الذي يعيب الحكم فيه بخالفة القانون علاوة على ما يشوبه من قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، فلك أنه لا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط خروج المنازعات الإيجارية الزراعية عن الاختصاص

الولائي للمحاكم ، هو أن تكون المنازعة مما تنفرد لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بالفصل فيه وحدها بنص صريح نرجوا على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية من اختصاص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . أما ما غاير ذلك من منازعات أسبغت بعض النصوص على تلك اللجنة اختصاص الفصل فيها دون أن تفرد لها بذلك انتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء ، فإنه ليس ثمة ما يحول بين المحاكم وبين الفصل فيها أعمالا لحقها الأصل ويكون الاختصاص في شأنها مشتركا بين اللجنة والمحاكم . لا يمنع نظر أيهما فيها من نظرا الأخرى إلى أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضي ، ولما كان النص في المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية على أنه " تختص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية والتابعة للزراعة . وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية : (١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد ٣٢ إلى ٣٦ مكررا " ز " من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . (ب) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العيضية . (ج) جميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة " . وبالنص في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣ يدل على أنه — باستثناء ما أشير إليه في تلك الفقرة من منازعات — لا يحول بين المحاكم وبين الاختصاص بالفصل في الدعاوى الإيجارية الزراعية مانع من القانون ، لما كان ذلك . وكان ما نعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه يلزم للفصل في طلبات المطعون عليه النظر في مسائل تنفرد بها لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ، مردودا بأنه وإن كانت المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي — رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانونين رقمي ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، تقضي بأن " يكون تأجير الأراضي الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ولا يجوز للمستأجر تأجيرها

من الباطن أو النازل عن الايجار للغير أو مشاركته فيها . ويقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم ويشمل البطلان أيضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي . " إلا أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة تجرى بأن تقضى بالبطلان لجنة الفصل في المنازعات الزراعية متى طلب إليها ذور الشأن ذلك " فان في ذلك ما يفيد أن اختصاص تلك اللجنة معلق على طلب ذوى الشأن إليها القضاء بالبطلان في هذه الحالة ، فإذا لم يتقدم هؤلاء بهذا الطلب فلا بطلان ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا رفق طعنهم ما يفيد أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بنقدمهم طلب للبطلان إلى اللجنة آنفة الذكر فانه لا يكون لما أشاروا إليه أمام تلك المحكمة بشأن موقف المطعون عليه من شروط المادة ٣٢ السالف الإشارة إليها ، ما يعتبر إثارة لمسألة من المسائل التي تنظمها تلك المادة وتؤدي إلى خروج الدعوى من اختصاص المحكمة ، ولما كان ما أثاره الطاعنون أيضا بشأن مقدار ما يحوزه المطعون عليه وأسرته من الاراضى الزراعية ومدى دخولها في حدود ما يجيزه القانون إنما يستند إلى نص المادة ٣٧ من قانون الاصلاح الزراعى ، وهى خارجة عما نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن ما تنفرد به لجان الفصل في المنازعات الزراعية بما لا يصد المحاكم من النظر في هذا الأمر . لما كان ما تقدم ، وكان لا يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قصور أسبابه القانونية ما دامت النتيجة التى وصل إليها موافقة لصحيح حكم القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى ثبوت اختصاص المحاكم بنظر الدعوى المسائلة ، وكان ذلك منه صحيحا فى القانون ، لما تقدمت الإشارة إليه من أسباب قانونية ، فإن النعى عليه بخالفة القانون والقصور فى التماس يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بما أخذ به الحكم الابتدائى من عدم قبول الدعوى لعدم إيداع عقد الإيجار محل التسداعى بالجمعية التعاونية الزراعية نزولا على حكم المادة ٣٦ من قانون الإصلااح الزراعى ، إلى أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بمقوله

أن الملمزم بهذا الإيداع هو المؤجر دون المستأجر وأنه لا يسوغ مساءلة المستأجر عما وقع من المؤجر من تقصير ، وهو من الحكم مخالف للقانون ذلك أن نص المادة ٣٦ مكرر (ب) من ذلك القانون قد أرست حكما عاما قوامه عدم قبول أية منازعة أو دعوى ناشئة عن إيجار أرض زراعية ما لم يكن عقد الإيجار مودعا بالجمعية التعاونية الزراعية غير مفرقة في ذلك بين المؤجر والمستأجر ، لالتزام هذا الأخير عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٦ مكرر بالإبلاغ عن عدم الإيداع ، مما مؤداه تحقق الجزاء المقرر في القانون بغض النظر عن شخص من أخل بالالتزام .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مقام الرد على هذا الدفع قوله ” إن العقد قد صدر بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦١ - قبل تعديل القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإضافة المواد التي أوجبت الإيداع بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، وقد نفذ فعلا في ظل القانون قبل التعديل وانتزعت يد المستأجر من الأرض المؤجرة بقرار النعي بحكم من مجلس الدولة ومادت الأرض إلى المالك “ مما مؤداه أن القانون القائم في تاريخ إبرام عقد الإيجار لم يكن يتطلب إيداع العقود بداهة ، وكان الحكم قد تناول بالتنفيذ أمر انطباق أحكام تلك النصوص المستعديثة على عقود الإيجار القائمة في تاريخ العمل بها ، منوها بمقتضى به المادة ٣٦ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - م - د لا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ - من التزام المؤجر بإيداع نسخة عقد الإيجار بالجمعية وانتفاء النص على عدم قبول دعاوى المستأجر جزاء على تخلفه عن الإبلاغ بتقاعس المؤجر عن القيام بواجبه في الإيداع . وعدم جواز مساءلة المستأجر عن إخلال المؤجر بالتزامه ، وهو من الحكم صحيح في القانون ذلك أنه من المقرر في تفسير النصوص التشريعية وجوب الأخذ في فهم مرماها وإعمال أحكامها بمجموع ما أورده المشرع فيها تعريفا على مقصده الشامل منها وعدم أفراد أجزائها بمفهوم مستقل من سائر ما لم يكن ذلك مستمدا من عبارة النص الصريح ، إلتقاء تفهيم التشريع بما قد يفرض به إلى التناقض ، هذا بالإضافة إلى ما هو مقرر من أنه ليس للخطيء أن يلقى بتبعية خطئه ، غشا كان ذلك فيه أو تعديرا ، على سواء وعلى

أن يستفيد من خطئه في مواجهة غيره ، ولو كان هذا الغير بدوره مخطئا ،
لما كان ما تقدم — فإن ما خلاص إليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز تحميل
(المطعون عليه) — بنتيجة عدم قيام (الطاعنين) بإيداع نسخة عقد الإيجار
محل التداعي بالجمعية التعاونية الزراعية ، وما رتبته على ذلك من القضاء برفض
الدفع بعدم قبول الدعوى ، يكون موافقا لصحيح القانون ، ويكون النعي عليه
بمسا جاء بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون بتصدى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الدعوى
بعد قضائها بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لعدم
إيداع عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية ، حالة أن محكمة الدرجة الأولى
لم تستنفد بهذا القضاء ولايتها على موضوع الدعوى لوقوفها عند حد التعرض
لإجراء شكلي بحت ، مما كان يوجب على محكمة الاستئناف عند إلغائها ذلك
الحكم إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها إلزاما بمبدأ تعدد
درجات التقاضى .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن النص في المادة ١١٥ من قانون
المرافعات على أن " الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداءه في أية حالة تكون
عليها " يدل على أن هذا الدفع ليس من قبيل الدفع المتعلقة بالإجراءات التي
أشارت إليها المادة ١٠٨ من ذلك القانون بقولها " الدفع بعدم الاختصاص
المحلي والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها
أو للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدؤها
معا قبل إبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق
فيها لم يبد منها " وإنما هو من قبيل أوجه الدفاع الموضوعية في الدعوى ،
فياحق من ثم بها في حدود ما يتفق وطبيعته ، وأنه وإن كان المشرع لم يضع
لهذا الدفع تعريفا — تقديرا منه لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له — على
ما أفصحته عن المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق في صدر
المادة ١٤٢ منه المقابلة للمادة ١١٥ الحالية — إلا أن النص في المادة ٣ من

قانون المرافعات على أنه " لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون " يدل على أن مؤدى الدفع بعدم القبول ، إنتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم ، أو هو — على ما عبرت عنه تلك المذكرة الإيضاحية — الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، لما كان ذلك ، وكان تقدير

قيام المصلحة أو انتفائها — بخصائصها المقررة فى فقه القانون وهى اتصالها بشخص صاحبها اتصالا مباشرا وقيامها قياما حالا واستنادها إلى القانون — يقتضى من الحكم اتصالا بموضوع الدعوى متمثلا فى عنصر أو أكثر من عناصرها الثلاثة وهى الخصوم والحل والسبب ، من أجل ذلك كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من شأن الحكم بعدم قبول الدعوى أن تستنفذ به المحكمة التى أصدرته ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ، مما ينتقل معه الحق فى الفصل فيها من جديد إلى محكمة الاستئناف فى حالة الطعن فى الحكم لديها ، لما كان ما تقدم وكانت المحكمة فى تكييف الدفع هى بحقيقة جوهرية كما تستخلصه المحكمة من مرماه بغض النظر عن ظاهره الذى يخلعه عليه الخصم ، فإن فى ذلك ما يوجب على محكمة الاستئناف لدى معاودتها النظر فى الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى ، استجلاء حقيقة الدفع بذلك تعرفا على مدى اتصاله بخصائص المصلحة فى الدعوى على النحو الذى تقدمت الإشارة إليه ، وتحديد مدى استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها على الدعوى أو قيام حقها فى استكمال نظرها — فى حالة قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى وبقبولها — لما كان ما اُلف ، وكان الثابت من مطالعة أسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى به — عدم قبول دعوى المطعون عليه أنها أقامت قضاها على أن "أبادة من مطالعة عقد الإيجار سند الدعوى والمقدمة من المدعى أنه لم تودع منه نسخة بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة إذ جاء خلوا من الإشارة إلى حصول هذا الإبداع فإن الدعوى تكون غير مقبولة — مما مؤداه أن المحكمة لم تتجاوز النظار فى مظهر العقد المقدم من المطعون عليه تعرفا على ما إذا كان مؤثرا عليه بما يفيد إبداءه بالجمعية ، فلما لم تجد عليه تأشيرا بذلك ، قضت بعدم قبول فلانها

لا تكون قد اتصلت بهذا القضاء بشئ من خصائص المصاحبة في الدعوى أو تعرضت لأى عنصر من عناصرها وقوفا منها عند حد المظهر الشكلى لسند الدعوى مما يبنى بالدفع المبدى لديها من وصف الدفع بعدم القبول ، الذى تستنفد بقبوله ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ، الأمر الذى كان يوجب على محكمة الاستئناف — بعد إلغائها للحكم المستأنف — إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفعل تفاديا من تفويت درجة من درجتى انتقاضى على الخصوم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩ / ١٠ / ١٩٦١ والمتضمن استئجار المستأنف من المستأنف ضدهم ٣٤ ف و ١٢ ط و ١٦ س الموضحة المدود والمعالم بالعقد وتسليمها . ولما كان الاستئناف فى ضوء ما تقدم صالحا للفصل فيه وفقا لصحيح القانون فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوع الدعوى .

جاسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبرية نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن المنبسطى ، محمد حسب الله ، الدكتور جمال الدين محمود ويحيى
الرفاعى .

(٢٣٤)

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٤١) تأمينات إجتماعية " إصابات العمل " تعويض . عمل .

(١) دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة العمل قبل رب العمل .
جـواز استناده إلى المسترأة للتقصير إذا كان الخطأ الذى نشأ عنه الحادث جسيماً . م ٤٢
ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) الخطأ الجسيم فى معنى المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٣ . ما يثبت مثلاً بشأن تحقق
الخطأ الجسيم فى جانب الزرعة رب العمل .

١ - الدعى فى المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات
الاجتماعية على أنه " لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد
الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل
إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت من خطأ جسيم من جانبه " يدل على أن
مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى الأحوال التى أراد فيها المشرع
أن يرمى جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعد تحميله عبء إثبات خطأ صاحب
العمل أو تقصيره ضد المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا
القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى
قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذى نشأ عنه الحادث

جسماً فإنه يجوز للعامل المضرور منه الترفع في هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد باللجوء إلى قانون التأمينات الاجتماعية .

٢ - الخطأ الجسيم في معنى المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ والتي تقابلها المادة ٤٢ من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو الذي يقع بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بمسئولية الطاعنة (الشركة) عن التعويض على أساس المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدني لارتكابها خطأ جسماً يتمثل في سماحها بتسيير السيارة التي وقع منها الحادث وإطرها الخلفى صالح بنسبة ٣٠ ٪ مع أن عمل الشركة ونشاطها يجعلها على علم بأن السيارة قد تجتاز طرفاً وعرة - وكان هذا الذي قرره الحكم مستنداً إلى أدلة كافية لحمله ولها أصلها الثابت في الأوراق - فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدوى رقم ٥٢٩ لسنة ٧١ عمال كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له تعويضاً عشرة آلاف جنيه - وقال بياناً للدعوى أنه كان يعمل رئيساً للإدارة البحرية بالشركة وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١ كان يستقل - مع آخرين - سيارة تابعة للشركة في الطريق من الفردقة إلى وأس غارب للعودة بعد مهمة رسمية فانقلبت السيارة أثناء سيرها بسبب عدم صلاحية أحد إطاراتها وأصيب من وراء

الحادث في أجزاء كثيرة من جسمه وتكون الشركة قد إرتكبت خطأ جسيماً يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصابه طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني والمادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبجلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى — استأنفت الشركة الطاعة بهذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢٨ سنة ٨٦ وبجلسة ١٩٧٤/٦/١١ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف والزام الشركة الطاعة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضاً. طعنتم الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق وتقول بياناً لذلك أن الحكم أقام قضاءه بخطأ الشركة الجسيم ومسئوليتها عن الضرر الذي أصاب المطعون ضده تأسيساً على عدم صلاحية إطار السيارة التي وقع منها الحادث مع علم الشركة بوعودة الطريق الذي تسلكه السيارة للوصول إلى أماكن التنقيب عن البترول في حين أن السيارة كانت في طريقها من رأس غارب إلى الغردقة — ولم تكن متجهة في مهمة للتنقيب عن البترول — وأن الطريق الذي سلكته السيارة طريق مخصص للسيارات عامة كما أفاد كتاب مفتش مرور البحر الأحمر وهو الجهة المختصة ببيان صلاحية الطرق وحالتها .

وحيث إن هذا النعي مردود — بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في إثبات خطأ الشركة الطاعة الجسيم إلى أن طبيعة عملها في التنقيب عن البترول يجعلها على علم بأن السيارة التي أمرت بتشغيلها تتجاوز طرقاً وعرة للتنقيب عن البترول وأن إطارها الخلفي الأيسر كانت صلاحيته ٣٠ ٪ بدليل ما كشفت عنه معاينته من وجود حشو من الكاونش داخله وأن التقرير الفني قد أثبت وعورة الطريق في منطقة وأوع الحادث — وإذ كان ما أورده الحكم من وعورة الطريق في منطقة وأوع الحادث لا يمتارض مع كون الطريق ذاته

مرصونا بلا أسفلت — وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطانها المعلق في استخلاص ما تقتنع به ويطمئن اليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل لا يقبل أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ قام قضاء الحكم المطعون فيه على أن خطأ الطاعنة هو خطأ جسيما وقضى للمطعون ضده بتعويض عن الضرر في حين أن الأوراق خلت مما يجعل هذا الخطأ جسيما ومن ثم لا يجوز الرجوع على الشركة بالتعويض طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بعد أن حصل المطعون ضده على التعويض من الهيئة العامة للتأمينات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية على أنه " لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه " يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو في الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يرفع جانب العامل نظرا لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سندا له في طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جسيما فإنه يجوز للعامل المضروب منه التذرع في هذه الحالة بالقواعد العامة لاسمولية التقصيرية دون التقيد بالجوء إلى قانون التأمينات الاجتماعية وكان الخطأ الجسيم في معنى المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ٣٦ والتي تقابلها المادة ٤٢ من القانون المذكور وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الذي يقع بدرجة غير يسيره ولا يشترط أن يكون متعمدا —

لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بمسئولية الطاعنة عن التعويض على أساس المسئولية التقصيرية المقررة في القانون المدني لارتكابها خطأ جسيما يمثل في سماحها بتسيير السيارة التي وقع منها الحادث واطارها الخلفي صالح بنسبة ٣٠ ٪ مع أن عمل المركبة ونشاطها يجعلها على علم بأن السيارة قد تجتاز طرفا وعره - وكان هذا الذي قرره الحكم مستندا إلى أدلة كافية لحمله ولها أصلها الثابت في الأوراق - فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
حسن السنباطي ، أحمد ضياء ، عبد الرازق عبيد ، الدكتور جمال الدين محمود و يحيى الرفاعي .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل . « علاقة العمل » .

علاقة العمل . بدء مبرياتها وترتيب آثارها عدا الأجر من تاريخ صدور قرار التعيين . لا عبرة بتاريخ تسلم العمل إلا عند تحديد بدء استحقاق الأجر .

إذ كانت العبارة في بدء علاقة العمل وترتيب آثارها — عدا الأجر — بالقرار الصادر بالتعيين لأن هذا القرار يفشيء المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها ، فلا يعول في تحديد آثار هذا المركز القانوني على تسلم العمل إذ أن استلام العمل واقعة مادية لا يترتب عليها أثر قانوني ولا يعول عليها إلا في تحديد بدء استحقاق الأجر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بأقدميته من ١٥/٣/١٩٦٥ ، وقال بيانا لذلك أن قرار وزير الصناعات الثقيلة رقم ١٩٦٥/٨٦ قد صدر بتعيينه بتلك الشركة اعتبارا من ١٥/٣/١٩٦٥ إلا أن الشركة — وعلى خلاف ذلك القرار قد احتسبت أقدميته من ١٩٦٥/٧/٦ تاريخ استلامه العمل ، لذلك فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٦١/١١/١٦ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافه برقم ١١٧٣/٢٥ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . ومرضت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، ومرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لظنه جلسة ١٥/٣/١٩٨٠ ، وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وقال بيانا لذلك أن عين بالشركة المطعون ضدها بقرار وزير الصناعات الثقيلة رقم ١٩٦٥/٨٩ الذي نص في مادته الأولى على أن تعيينه اعتبارا من ١٥/٣/١٩٦٥ ولذلك فإن أقدميته تحتسب من هذا التاريخ ، وأن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر القانوني السام واحتسب أقدميته من تاريخ استلام العمل في ١٩٦٥/٧/٦ فإنه يكون قد خالف أحكام القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت العبرة في بدء علاقة العمل وترتيب آثارها عدا الأجر — بالقرار الصادر بالتعيين لأن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقهما وواجباتهما ، فلا يعول في تحديد آثار هذا المركز القانوني على تسلم العمل إذ أن استلام العمل واقعة مادية لا يترتب عليها أثر قانوني ولا يعول عليها إلا في تحديد بدء استحقاق الأجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن احتسب أقدمية الطاعن من تاريخ تسلمه العمل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون الحاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بخنادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل
وراج لعفى جمعة .

(٢٣٦)

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٧ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . حيازة . دعوى " قيمة الدعوى " .

دعوى الحيازة من المستاجر . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه . مستاجر الأماكن
الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . حقه فى الانفاع بالعين المؤجرة . غير قابل للتقدير لامتداد
العقد لمدة غير محددة . الحكم الصادر فيها . جائز استئنافه .

(٢ و ٣) إثبات " البينة " . حكم " تسببيه " . محكمة الموضوع .

(٢) تقدير أقوال الشهود . من ساطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استنظامه
حائفا .

(٣) استناد الحكم إلى جملة أدلة مجتمعة . ثبوت فساد إحداها . قصور .

١ - المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائيا فى جميع الدعاوى المدنية
والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها
انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها على ما تنقضى به
المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، وتختص محكمة الاستئناف بالحكم فى قضايا
الاستئناف التى ترفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية
لتبعا لحكم المادة ٤٨ منه ، وأن تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب

الاستئناف يكون وفقا لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ على ما تنص به المادة ٢٢٣ منه ، إلا أنه لما كانت دعاوى الحيازة تقار قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من ذلك القانون ، وكان الحق مشار النزاع هو حق المطعون عليه في الانتفاع بالعين المؤجرة إليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع قد أضفى على عقود إيجار الأماكن التي تخضع لمحكمة امتدادا قانونيا غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الإيجار ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملا بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائتين ونعمسين جنيها ، فإن الحكم الصادر في الدعوى الماثلة يكون مما يجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها مائغا وألا تخرج به - هذه الأقوال عن حدودها ولا إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

٣ - إذا اعتمدت محكمة الموضوع في قضائها على جملة أدلة مجتمعة بحث لا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدتها ولا ما كان ينتهي إليه قضاؤها لو أنها قد استبعدت أحد هذه الأدلة لعيب شابه فإنه يتعين في حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة نقض الحكم لقصور أسبابه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٢٢ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنة للحكم باخلاؤها من الشقة الميمنة بصحيفتها ، وقال بيانا لذلك أن المستأجر الأصلي لتلك الشقة تنازل له من عقد إيجارها منذ سنة ١٩٦٣ وأقام فيها منذ ذلك التاريخ وقد أقر ملاك العقار هذا التنازل وحرروا باسمه عقد إيجار آخر مؤرخا ١٩٧٤/٧/٢١ ، وقد استضاف بها الطاعنة وزوجها إلى أن غادر الزوج البلاد نهائيا فتركت الطاعنة الشقة للإقامة مع أسرتها ، ولكنه فوجئ - ما بان غيبته عن الشقة في صيف سنة ١٩٧٤ . باقتحام الطاعنة لها وادعائها الإقامة بها ، وإذا كان لا سند لها في هذه الإقامة فقد أقام عليها دعواه . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم قضت برفضها . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٥٩ سنة ٩٣ قضائية القاهرة. وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطرد الطاعنة من الشقة ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه لما كانت دعوى الحيازة تقدر قيمتها بالحق الذى ترد عليه الحيازة ، وكان سند المطعون عليه في حيازة العين مثار التزاع هو عقد الإيجار ، فإن قيمة الحق المتنازع عليه تقدر بأجرة المدة المتبقية من هذا العقد ، كما أنه لما كان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قد قام على عدم صحة عقد الإيجار سند الدعوى ، فإن الدعوى المتعلقة بصحته تقدر بالأجرة المستحقة عن مدته وهى ١٧ و ١٢٥ م باعتباره مقودا مشاهرة ، وإذا كان اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى التى لا تزيد قيمتها على ٢٥٠ ج انتهايا هملا بنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، فقد كان على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب دون حاجة للتمسك اليها بذلك لتعلق الأمر بالنظام العام ، وإذا هى لم تفعل فانها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها انتهايا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها على ما تقضى به المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، وتختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية اتباعا لحكم المادة ٤٨ منه ، وأن تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصب الاستئناف يكون وفقا لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ على ما تقضى به المادة ٢٢٣ منه ، إلا أنه لما كانت دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من ذلك القانون ، وكان مثار النزاع هو حق المطعون عليه في الانتفاع بالعين المؤجرة إليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة النزاع - قد أضفى على عقد إيجار الأماكن التي تخضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محدود المدة ، مما تعتبر معه قيمة عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير قابلة للتقدير ، ومن ثم - وعملا بنص المادة ٤١ مرافعات - تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيتها ، فإن الحكم الصادر في الدعوى المسائلة يكون مما يجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة بالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استند - فيما استدلت به على ثبوت استئجار المطعون عليه لشقة النزاع وأن إقامتها وزوجها بها كانت على سبيل الاستضافة - إلى أقوال شاعديه ، في حين أن أولهما قروا أن المطعون عليه كان يقيم بتلك الشقة مع زوج الطاعنة منذ سنة ١٩٦٧ وأنه وإن كان قد شاهدها معه بها إلا أنه لا يعرف ما إذا كانت إقامتها مستمرة ، وشهد الثاني بأنه كان يشاهد الطاعنة وزوجها بشقة

الزراع ، وأن المطعون عليه كان يتردد على تلك الشقة ، مما مؤداه أنها كانت تقيم مع زوجها بتلك الشقة ، وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من تلك الأقوال مالا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة — أنه وإن كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وأن لا تخرج بهذه الأقوال عن حدودها ولا إلى مالا يؤدي إليه مدلوها ، وأنه إذا اعتمدت محكمة الموضوع في قضائها على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدتها ، ولا ما كان ينتهي إليها قضاءها لو أنها قد — استبعدت أحد هذه الأدلة لعيب شابه ، فإنه يتعين ، في حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة ، نقض الحكم لقصور أسبابه ، لما كان ذلك وكان مؤدى أقوال شاهدي المطعون عليه اللذين استمعت إليهما محكمة الدرجة الأولى في ١٩٧٥/١٢/٢٨ طبقا للثابت بحضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية من الطاعنة — أنها كانت تقيم مع زوجها في شقة النزاع ولم تتركها ، وأن المطعون عليه كان يتردد فقط على تلك الشقة ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذا استخلص من أقوال هذين الشاهدين أن المطعون عليه هو مستأجر هذه الشقة وأن الطاعنة وزوجها قد أقاما بها معه على سبيل الضيافة فقط ، يكون قد نرج بملك الأقوال عما محتمله وانحرف بها عن مدلوها ، وإذا كان الحكم قد أقام قضاءه باخلاص الطاعنة من شقة النزاع على عدة أدلة منها ذلك الدليل المستمد من أقوال شاهدي المطعون عليه ، وقد ثبت فساد هذا الدليل على النحو آنف البيان ، فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوبه الحمد ، أحمد شوقي الملبجي ، أحمد صبري أسعد وفهمي عريض مسعد .

(٢٣٧)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٧٧ القضائية :

تأمينات اجتماعية " تعويض الدفعة الواحدة " .

خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . حالاته ، ورودها
على سبيل الحصر في قرارات وزير العمل الصادرة في هذا الشأن . ترك العامل العام - ل بالشركة
وصيرورته شريكاً - ضامناً فيها . لا بعد من هذه الحالات .

— إذ كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه
" إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض
الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك
في التأمين (١) .. (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق
هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد
نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية .. وتحدد حالات
خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير
العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية " وكان
وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ،
١١٧٠ ، ٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون
والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١

المذكورة مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك وكان ترك المطعون ضده العمل لدى الشركة الأهلية لتشغيل المعادن ليصبح شريكا متضامنا فيها لا يعد من الحالات الواردة حصرا فلانها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — والشركة الأهلية لتشغيل المعادن الدعوى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة وطلب الحكم بالزام الأولى في مواجهة الثانية بأن تؤدي له مبلغ ١١٧٧ جنيهاً و ٣٥٠ مليم وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى الشركة الأهلية لتشغيل المعادن في ١/٣/١٩٦٥ في وظيفة نائب مديرها العام بأجر شهري مقداره ١٠٠ جنية وتم الاشتراك منه لدى الطاعة منذ بدء عمله وسدد لها الاشتراكات قدرها ٧٤٧ جنيهاً و ٣٥٠ مليم حتى ١٩٧١/١٢/٣١ وبتاريخ ١٩٧٢/١/٢٦ ترك العمل بالشركة وأصبح شريكاً متضامناً فيها فاستحق له مبلغ ٢٥٠ جنيهاً قيمة مكافأة نهاية الخدمة عن المدة من ١/٣/١٩٦٥ إلى ١٩٧٠/٢/٢٨ بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة ومبلغ

(١) نقض ١٩٧٩/١٢/١٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ ص

١٨٠ جنيها عن المدة من ١٩٧٠/٣/١ حتى ١٩٧٢/١/٢٦ بواقع أجر شهري عن كل سنة فضلا عن قيمة الاشتراكات التي سددتها للطاعنة فأقام دعواه بطلبه المتقدم، وفي ١٩٧٣/٢/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيده الاستئناف برقم ٣٠٧٨ لسنة ٩٠ ق القاهرة، وفي ١٩٧٥/٤/٢٩ قضت المحكمة بنسب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٦/١١/٢٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٧٤٧ جنية و ٣٥٠ مليم. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ومرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره أخيرا جلسة ١٩٨٠/٣/١٦. وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالوجه الأول من سبب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاؤه على أن المطعون ضده نرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ بعد أن أصبح من أصحاب الأعمال الذين لا يسرى عليهم أحكام هذا قانون عملا بالمادة الثانية منه، وأن حالات الخروج من نطاق تطبيق القانون الواردة في المادة ٨١ المعدلة له بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ والقرارات الوزارية المنفذة له جاءت على وجه انشال ولم ترد على سبيل الحصر، في حين أن نص المادة الثانية المشار إليها إنما تحدد الطوائف التي يسرى عليها القانون ولا تعرض لحالات الخروج عن نطاق تطبيقه. وأن المادة ٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ والقرارات الوزارية المنفذة لها حددت حالات الخروج عن نطاق تطبيق القانون على سبيل الحصر بما لا يجرد القياس عليها، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون ضده بمكافأة نهاية الخدمة باعتبار أنه نرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن أصبح شريكا في الشركة الأهلية لتشغيل المعادن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النمي شديد، ذلك لأنه لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون

رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه "إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية من كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (١) .. (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراكات تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية .." وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩، ٧٦، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون والتي تميز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته، وبما لا يحدد معه إغافة حالات أخرى إليها، لما كان ذلك وكان ترك المطعون ضده العمل لدى الشركة الأهلية لتشغيل المعادن ليصبح شريكاً متضامناً فيها لا يعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تميز صرف تعويض الدفعة الواحدة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ترك المطعون ضده العمل لدى الشركة الأهلية لتشغيل المعادن في ١٦/١/١٩٧٢ وأنه أصبح شريكاً متضامناً فيها يعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأنه يحق له بالتالي تقاضي تعويض الدفعة الواحدة في غير حالانه المقررة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم بتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٣٠٧٨ لسنة ٩٠ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد عبد المجيد ، هاشم المراضى ، محمد فتح الله وسيد
عبد الباقى .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٢٢٧ ؛ ١٢٣٥ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) تعويض . نقل بحرى .

التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول . حق المشتري المرسل اليه في الرجوع
على الناقل أو على الشاحن بالتعويض عن المجرز أو التلف أثناء الرحلة البحرية . رجوع
المرسل اليه على الشاحن . حق الأخير في الرجوع على الناقل .

(٢) نقض " أسباب الطعن " . نقل بحرى .

عدم جواز التمسك بأسباب طعن لم ترد بصحيفة الطعن بالنقض . الاستثناء . الأسباب
المتعلقة بالنظام العام . مثل . فى نقل بحرى .

(٣) استئناف " الطلبات الجديدة " . تعويض .

عدم جواز إهداء طلبات جديدة فى الاستئناف . الاستثناء م ٢٣٥ مرافعات .
طلب زيادة التعويض فى الاستئناف دون بيان المستأنف مائراً بتقرير تلك الزيادة . اعتبار
طلباً جديداً غير مقبول .

١ - إذ كانت الطاعنة - شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية -
قد التزمت بموجب الإقرار المؤرخ بفهمان سلامة وصول الشحنة

إلى ميناء الوصول فإن المطعون ضده الأول (المشتري — المرسل إليه) يكون له الخيار في الرجوع إما على الطاعنة الشاحنة (البائعة) أو على الناقل بالتعويض عما لحق الشحنة من عجز أو تلف خلال الرحلة البحرية ، فإذا اختار مطالبة الطاعنة بالتعويض فإن الأخيرة وشأنها في الرجوع على الناقل واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقها قبله .

٢ — النص في المادة ٢٥٣/٣ من قانون المرافعات على أنه " لايجوز — وز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة باستثناء الأسباب المبينة على النظام العام " وكان ما تمسكت به الطاعنة في مذكرتها الشارحة من أن الضرر الذي لحق بالشحنة يرجع إلى سبب أجنبي لانسأل عنه طبقا لنص المادة ١٦٥ من القانون المدني يعتبر سببا جديدا يخالطة واقع لم يسبق للطاعنة ذكره في صحيفة طعنها ، فانه لا يقبل منها التمسك به في مذكرتها .

٣ — النص في المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعدم تقديم هذه الطلبات . . . ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات إذا كان الاستئناف قد قصد به الكيد ، يدل على أن المشرع اعتبر الدفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف متعلقا بالنظام العام أوجبت على تلك المحكمة إذا ما تبينت أن المعروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله إلا أن يكون هذا الطلب في حدر الاستئناف الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفة البيان ، ويعتبر الطلب جديدا ولو لم تتغير من موضوع الطلب المبدى أمام محكمة أول درجة متى كان يجاوز في مقداره ما لم تكن تلك الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة مطالبا بمبلغ وفدرة عشرة آلاف مارك ألماني تعويضا عما لحقه من أضرار نتيجة المعجز والتلف في البضائع

المرسلة إليه وإذ رفض طلبه فقد استأنف الحكم مطالبا بزيادة التعويض إلى عشرين ألف مارك ألماني دون أن يورد أمام محكمة الاستئناف ما يبرر تلك الزيادة ، فإن طلب هذه الزيادة يعتبر طلبا جديداً ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المشار إليها المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما حدث به في الطابات الختامية أمام محكمة أول درجة وذلك نتيجة تفاقم الأضرار المبررة للمطالبة بها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الزيادة طلبا جديداً فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين — تتحصل في أن الدكتور أقام الدعوى رقم ٤٠ سنة ١٩٧٠ تجارى كلى شمال القاهرة على شركتى النيل والوادي لتصدير الحاصلات الزراعية والمؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية طلب فيها الحكم بالزامهم متضامين بأن يؤديا له مبلغ عشرة آلاف مارك ألماني وقال بيانا لدعواه أنه كان قد اتفق مع شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية أن تصدر له إلى ألمانيا ٢٥٠ طنا من البصل على البانحة "مايكي" ووقعت له هذه الشركة وشركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية إقرار بضمان سلامة وصول الرسالة المشعونة إلى ميناء الوصول وبتفريغ الشحنة المتعاقد عليها في ميناء هامبورج بألمانيا تبين تلف ٨٧٨ جوال بصل تلفا تاما كما وجد تلف جزئي بباقي الرسالة بنسبة ٤٪ وإذ لم تجد المطالبة الودية نفعا فقد أقام دعواه بطائنه مألوفة البيان ،

و بتاريخ ١٩٧١/١١/٢ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بنسب خير لبيان ما إذا كان الطرفان قد اتفقا على ضمان سلامة الرسالة المشحونة إلى ميناء الوصول أم أن هذا الضمان اقتصر على ميناء الشحن وبعد أن قدم للخبير تقريره قضت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة لشركة النيل والوادي لتصدير الحاصلات الزراعية وعدم قبولها بالنسبة للمؤسسة المصرية الدائمة للتجارة الخارجية ، استأنف الدكتور هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٤ سنة ٩٢ ق وضمن صحيفته رفع التمويض المطالب به إلى شرين ألف مارك ألماني ثم تنازل عن مخاصمة المؤسسة ، و بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم قبول الطلبات الحسيدة في الاستئناف وبإلزام شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية بأن تدفع للاستئناف ١٦ ر ٢٠٠ جنيها استراليا وإلزام شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية بأن تدفع للاستئناف مبلغ ٧٦ و ١٢٥ جنيها استراليا . طعننت شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية بالنقض في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ١٢٢٧ سنة ٤٧ ق كما طعن الدكتور بالنقض وقيد طعنه برقم ١٢٣٥ سنة ٤٧ ق وقدمت النيابة العامة مذكرتين أيدت فيهما الرأي برأى هذين الطعنين وإذا عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت المحكمة بضم الطعن رقم ١٢٣٥ سنة ٤٧ ق للطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٤٧ ق ليصدر فيهما حكم واحد وفي تلك الجلسة نزلت النيابة رأيا .

أولا : عن الطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٤٧ ق .

وحيث إن لطمع أنيم على سبيلين تنمي شركة الطاعة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن البيع الصادر منها للطعون منه الأول تم تحت نظام البيع "فوب" وبمقتضاء انتهت مسؤولية الطاعة كبائعة وبتمليحها الشحنة المبيعة إلى الناقل في ميناء الشحن وحصولها على سند الشحن نظيفا خال من التحفظات ولذا فقد قبضت بمن الشحنة في ميناء الشحن بإلزام المطعون ضده الأول كمشتر بخاطر الرسالة البحرية ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه اتى على عائق الناقلة مسؤولية المعجز والتلف الناتج عن

ارتفاع درجة الحرارة بالسفينة التي شحنت عليها البضائع المبيعة بمقوله أن شهادة الضمان الصادرة من الطاعنة تجعلها مسئولة عن مخاطر الرحلة البحرية في حين أن تلك الشهادة لا تعدو أن تكون ترديدا للالتزام البائع في البيع "فوب" ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وبما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير الإدارات والاتفاقات وسائر المحررات بما تراه أدنى إلى نية حافديها مستهدية لوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك طالما لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحمله عباراتها مادام قضاؤها قد أقيم على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وأن كان الطرفان قد اتفقا بداءة على البيع "فوب" وتنتهى مسئولية البائع بتسليم البضائع على ظهر السفينة في ميناء الشحن إلا أن الإقرار المؤرخ ١٩٦٩/٦/٣٠ قد تضمن تعديلا للاتفاق الأول إذ وافقت بمقتضاه الطاعنة كبائنة على ضمان وصول البضائع المبيعة إلى ميناء الوصول سالمة وكاملة وطازجة وصالحة لأكل الإنسان وخلص الحكم إلى المسئولية الطاعنة عما لحق بالبضائع من عجز وتلف أثناء الرحلة البحرية وكان هذا الذي استخلصه الحكم المطعون فيه يتفق مع قصد الطرفين ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لإقرار الطاعنة المشار إليه وبدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية بأن مجادلة الطاعنة في هذا الخصوص تخرج عن رقابة هذه المحكمة ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أنها سلمت مسند الشحن نظيف خال من التعفظات مما يدل على أن الشحنة — وهي من البصل الطازج — قد سلمت بحالة سليمة في ميناء الشحن وكان يلزم الشحن تهوية معينة أثناء الرحلة وإذا ثبت تقرير الخبرة المقدم من المطعون ضده الأول وجود أجولة فارغة وتلف يرجع إلى ارتفاع درجة الحرارة فإن المسئولية تقع

على حائقي الناقل وكان يـتـمـن على المـطـعـون ضـدـه الأول المرسل إليه اتـخـاذ الإجراءات القانونـية قبل الناقل أما وقد تراضى في اتـخـاذ الإجراءات فإن حقه قبل الطاعة يكون قد سقط كما أضـافـت الطاعة في مذكرة دفاعها أن خطأ الناقل يعتبر سببا أجنبيا لاتسأل عنه الطاعة وفقا لنص المادة ١٦٥ من القانون المدني وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقة الأول بأنه وقد انتهت المحكمة — وعلى ما يبين من الرد على السبب الأول — إلى أن الطاعة قد التزمت بموجب الإقرار المؤرخ ١٩٦٩/٦/٣٠ بضمان سلامة وصول الشحنة إلى ميناء الوصول فإن المطعون ضده الأول (المشتري المرسل إليه) يكون له الخيار في الرجوع أما على الطاعة الشاحنة (البائعة) أو على الناقل بالتعويض عما لحق الشحنة من عجز أو تلف خلال الرحلة البحرية فإذا اختار مطالبة الطاعة بالتعويض فإن الأخيرة وثانها في الرجوع على الناقل واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقها قبله ، والنعي في شقة الثاني غير مقبول ذلك أنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد نصت على أنه لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة باستثناء الأسباب المبينة على النظام العام ، وكان ما تمسكت به الطاعة في مذكرتها الشارحة من أن القرار الذي لحق بالشحنة يرجع إلى سبب أجنبي لاتسأل عنه طبقا لنص المادة ١٦٥ من القانون المدني يعتبر سببا جديدا يخالفه واقع لم يسبق للطاعة ذكره في صحيفة طعنها فإنه لا يقبل منها التمسك به في مذكرتها .

ثانيا : عن الطعن رقم ١٢٣٥ سنة ٤٧ ق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما وبالشق الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه كان قد طالب أمام محكمة أول درجة بمبلغ عشرة آلاف مارك ألماني كتعويض عن تلف البصل المشحون إلا أنه أضـاف عشرة آلاف مارك

أخرى أمام محكمة الاستئناف وذلك بعد أن استتال أمد النزاع وتبين له جسامته خسائره إلا أن محكمة الاستئناف قضت بعدم قبول هذا الطلب بمقولة أنه طلب جديد في حين أنه لا يعتبر كذلك إذ نصت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه يجوز طلب زيادة التعويض أمام محكمة الاستئناف عن المبلغ المطالب به أمام محكمة أول درجة مادام له ذات العسفة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى اعتبار زيادة التعويض طلباً جديداً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتببات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات .. ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات إذا كان الاستئناف قد قصد به التأكيد ، يدل على أن المشرع اعتبر ادفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف متعلفاً بالنظام العام وواجهت على تلك المحكمة إذ ما تبينت أن المعروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفة البيان ويعتبر الطلب طلباً جديداً ولو لم يتغير عن موضوع الطلب المبدئي أمام محكمة أول درجة متى كان يجاوز في مقداره ما لم تكن تلك لزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة مطالبا بمبلغ وقدره عشرة آلاف مارك ألماني تعويضا عما لحقه من إضرار نتيجة العجز والتلف في البضائع المرسلة إليه وإذ رفض طلبه فقد استأنف الحكم مطالبا بزيادة التعويض إلى عشرين ألف مارك ألماني دون أن يورد أمام محكمة الاستئناف ما يبرر تلك الزيادة ، فإن طلب هذه الزيادة يعتبر طلباً جديداً ذلك أن التعويضات التي أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ المشار إليها المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر

زيادتها عما حدثت به في الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة وذلك نتيجة تفاقم الإضرار المبرمة للطالبة بها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الزيادة طلبا جديدا فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالشق الثاني من السبب الثاني مخالفة الحكم انطعون فيه للثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه وإن انتهى سليما إلى مسئولية الشركتين المطعون ضدهما عن التعويض عن تلف رسالة البصل المشحونة إلى ألمانيا إلا أنه لم يعمل ما اتفق عليه الطرفان من تحديد التعويض عن هذا التلف بواقع مارك ألماني واحد عن كل جوال بخاء الحكم مخالف للثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان التمسك بوجود اتفاق بين الطرفين على تعويض معين دفاعا موضوعيا ، وكان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق طرحه هذا الدفاع على محكمة الموضوع وخلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يدل على ذلك فإن يعد سببا جديدا لا تقبل من الطاعن التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه بكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد وجدى عبد الصمد ، أنى قطر حبشى ، محمد على هاشم
وصلاح الدين عبد العظيم .

(٢٣٩)

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ القضائية :

ضرائب . رسم الدفعة .

تعدد رسم الدفعة بعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة . جوار أن يتم التعداد
تباعا بتغير الاعلان سواء ظل سنة كاملة أو جزءا منها . التعداد الاعلان لأكثر من مرة . أثره .
اصحفاق رسم جديد عنه .

النص في المادتين الأولى والسادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتفسير رسم دفعة يدل على أن الشارع وضع
في المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد
بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة ، وقد يكون هذا التعداد
في اللوحة الواحدة في وقت واحد أو يتم التعداد تباعا بتغير الاعلان أخذا
بأن اللوحاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، مما يقتضاه أن الاعلانات
المضيئة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على دور السينما والمنصوص عليها
في المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت
بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضا سنة كاملة أو جزءا من السنة ،
لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنويا هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة

لاستحقاق الرسم بحيث إذا امتد نشر الاعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق منه رسم جديد (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى الزقازيق الابتدائية طالبة الحكم بإلغاء تقرير مصلحة الضرائب لرسم الدمغة واحتياطيا بتخفيضه إلى مائة جنيه ، وقالت شرحا لها أن مراقبة ضرائب الزقازيق أخطرتها فى ٥ / ١٢ / ١٩٧٤ بأن رسوم الدمغة المستحقة على سينا النهضة المملوكة لها عن الفترة من ٩ / ٨ / ١٩٧١ إلى ٣٠ / ١١ / ١٩٧٤ هى مبلغ ١٥٠٢ و ٧١٥ ج ، ولما كانت اللوحة المثبتة على واجهة السينا غير مضادة ولا يستحق عليها رسم دمغة وكذلك اللافتات واللاوحات التى بداخل السينا ، فقد أقامت دعواها بطلباتها المتقدمة . وفى ١٠ / ١١ / ١٩٧٥ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حادت فى ٢٤ / ١١ / ١٩٧٦ حكمت بتخفيض التقدير إلى مبلغ ١٠١٦ ج و ٥٢٥ م استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالأستئناف رقم ٣٣٩ سنة ١٩ ق المنصورة — مأمورية الزقازيق — وفى ١٤ / ١ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة بتدب خبراء وزارة العدل لبحث اعتراضات الطاعنة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٣ / ٦ / ١٩٧٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها رأى برفض

(١) نقض جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٤ بمجموعة المكتب التى لسنة ٢٥ ص ٨٢٧ .

الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فجددت جلسة انظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بهما — هذا الوجه الأخير من السبب الأول — على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وتقول في بيان ذلك أن الخبر الذي أخذ بتقريره أجرى معاملة للوحة المثبتة بواجهة السينما في تاريخ لاحق لملئى الحاسبة ، وأخذ بأقوال شاهدين لم يجاورا السينما إلا سنة ١٩٧٦ ، وأثبت أن حبل المصباح الكهربائي معلقان على جانبي السينما وليس باللوحة المذكورة ، ولكنه بالرغم من ذلك أخذ بأقوال هذين الشاهدين وخطط بين الإضاءة الجانبية والإضاءة العكسية وانتهى إلى أن الحبلين الكهربيين المشار إليهما يعكسان إضاءة غير مباشرة على تلك اللوحة .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لا يبدو أن يكون مجادلة محكمة الموضوع فيما انتهت إليه بأسباب سائغة من أن الحبلين الكهربيين المدلين على جانبي السينما وبهما ستون مصباحا كهربائيا تعكس إضاءة ثابتة غير مباشرة لإعلان واجهة السينما على الرغم من كون المصباح غير مثبتة باللوحة تقعها وأن هذا النوع من الإضاءة الجانبية يشكل انعكاسات ثابتة للضوء ملفقة لنظر الجمهور وتستحق عليه رسم دققة ، وأن حالة إعلان الواجهة لم تتغير منذ فترة طويلة ولا دلائل على أنه تم ترتيبه في ١٩٧٣/٩/١١ ، وهو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معتب من محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأخير من الباب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم الذي أيد حكم محكمة الدرجة الأولى وأخذ بأسبابه أقام قضاءه باستحقاق رسم الدققة أسبوعيا عن اللوحة المثبتة بواجهة السينما على أن الضوء الساقط عليها يعتبر من الانعكاسات الثابتة غير المباشرة لإعلان الواجهة فيتعدد الرسم المستحق

بتعدد الاعلان أسبوعيا في اللوحة ، في حين أن رسم الدفعة على اللوحة المذكورة طبقا للسادة السادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يستحق سنويا لأنه لا يتضمن مادة متجددة وإنما يقتصر استخدامه على بيان اسم الفيلم المعروض .

ومن حيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة على أن "جميع الاعلانات والاختارات العلنية ما عدا ما يصدر من السلطات العمومية خاضعة لرسم الدفعة ويتعدد الرسم بتعدد الاعلانات والاختارات التي تحتويها الورقة أو اللوحة أو النشرة الواحدة" . وفي المادة السادسة من ذات الجدول على أن : اليفط والاعلانات والاختارات العلنية المضبوطة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات ثابتة تخضع لرسم دفعة قدره ... عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا ، ويضاعف الرسم على اللوحة المحتوية على أكثر من أربعة إعلانات مستقلة يدل على أن الشارع وضع في المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد بتعدد الاعلانات ولو تضمنها لوحة أو نشرة واحدة ، وقد يكون هذا التعدد في اللوحة الواحدة في وقت واحد أو يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان أخذا بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، بما مقتضاه أن الإعلانات المضبوطة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعية على دور السينما والمنصوص عليها في المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضا سنة كاملة أو جزءا من السنة ، لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنويا تحديد فترة زمنية مدتها سنة لاستحقاق الرسم بحيث إذا امتد نشر الاعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد . وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحي رزق داود .

(٢٤٠)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٦٤ القضائية :

إيجار " إحتجاز أكثر من مسكن " . بطلان . عقد .

حظر إحتجاز الشخص مالمكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد .
م ٥ ق ٥٣ لسنة ١٩٦٩ . مخالفة الحظر . أثره . التبرولو لم يكن طالب سكنى حق إخلاء
المستأجر . هـ ذلك .

الأصل أن المالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله
والتصرف فيه ، مراعى في ذلك ما تقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة
بالمصلحة العامة أو المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ و ٨٠٦ من القانون
المدنى ، مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤثر الأما كن التى يملكها وأن يطلب
إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، أو قام سبب لفسخ عقد
الإيجار ، وأن يختار مستأجره أو يستعمل العين فى أى وجه مشروع يراه ، غير
أن المشرع رأى ، بمناسبة أزمة الإسكان ، تقييد حق المؤجر فى طلب الإخلاء ،
لأنهاء المدة المتفق عليها أو لفسخ العقد ، إلا لأحد الأسباب التى نص عليها
فى المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما نص فى المادة الخامسة من
ذات القانون وهى أنه " لا يجوز لشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من
مسكن دون مقتضى " مما يدل على أن المشرع قد حظر على كل من المالك

أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ونص في المادة ٤٤ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار مخالفا للنظام العام فيبطل إذا توافر سبب الحظر عند التماقد بأن تماقد المستأجر قاصدا احتجاز المسكن دون مقتضى يقره القانون ، أما إذا كان توافره في وقت لاحق بأن زال المقتضى لاحتجاز المسكن أثناء مدة العقد ومع ذلك ظل المستأجر محتجزا له ففي هذه الحالة ينفسخ العقد ، ويكون للتوثر أن يطلب إخلاء المخالف باعتباره المتعاقد الآخر وتوافر له مصلحة فتمه يقرها القانون في إخراج المستأجر الذي بطل عقده أو انفسخ ولو لم يكن طالب سكنى حتى يترد حريته في استغلال العين على الوجه الذي يراه ، ولا يتعارض هذا وما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على أسباب لإنهاء عقد إيجار قائم ومتيج لآثاره ، في حين أن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد وافق صحيح القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء في تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٤٦٩ سنة ٧٣ مدنى كلى. شمال القاهرة بطالب احكم باخلاء الطاعن من العسسين الميينة بالصحيفة تأسيسا على أنه بعد مؤرخ ١٩٥٩/٩/١ استأجر منه الطاعن الشقة الميينة بالصحيفة

(١) راجع تقاض ١٩٧٥/١٢/٢١ بجمعة المكتب للفنى لسنة ١٩٦٧ .

د د د ١٩٧٩/٤/٢٥ د د د السنة ٢٠ ص .

بقصد استعمالها سكنا خاصا، ثم اقتنى سكنا آخره بمدينة نصر وانتقل وأسرته للإقامة بها بصفة نهائية تاركا الإقامة بالشقة التي استأجرها منه بعد أن أغلقها فيكون قد احتجزها دون مقتض ويحق له طلب إخلاؤه منها طبقا للمادة الخامسة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ حكمت المحكمة بإخلاء الطامن من عين النزاع — فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٩٦ لسنة ٩١ ق — المأهولة . وبتاريخ ١٨/١/١٩٧٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطامن على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث أن النعى أقيم على سببين ينسب الطامن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في فضائه إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حين أن القانون لم يرتب أى جزاء مدنى على احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض اكتفاء بالجزاء الجنائى المنصوص عليه في المادة ٤٤ منه ، كما أن الأسباب التى ترجز للتأجير طلب الإخلاء إذا توافرت واردة في القانون على سبيل الحصر وليس من بينها الجمع بين مسكنين ، وقد استهدف المشرع من حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن توفير المساكن للوطنين ، فيكون صاحب المصلحة من الحظر هو طالب السكنى ، ويكون الأجراء الواجب هو رفعه الدعوى على المخالف لتخثيره بين السكنين وليس للإخلاء ، ولا يحق للتأجير رفع هذه الدعوى لاستفاء المصلحة التى قصدها الشارع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأصل أن لمالك الشئ وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، مراعى في ذلك مانعضى به القوانين والمرايم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدنى ، مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التى يملكها وأن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، أو قام سبب لفسخ عقد الإيجار ، وأن يختار

مستأجره أو يستعمل العين في أى وجه مشروع يراه ، غير أن المشرع رأى ، بمناسبة أزمة الإسكان ، تقييد حق المؤجر في طلب الإخلاء لانتهاك المدة المتفق عليها أو لفسخ العقد ، إلا لأحد الأسباب التى نص عليها فى المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما نص فى المادة الخامسة من ذات القانون على أنه لا يجوز لشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى مما يدل على أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر ، ونص فى المادة ٤٤ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار مخالفا للنظام العام فيبطل إذا توافر سبب الحظر عند التعاقد بأن تعاقد المستأجر قاصدا احتجاز المسكن دون مقتضى يقره القانون ، أما إذا كان توافره فى وقت لاحق بأن زال المقتضى لاحتجاز المسكن أثناء مدة العقد ومع ذلك ظل المستأجر محتجزا له فى هذه الحالة ينفسخ العقد ، ويكون للمؤجر أن يطالب بإخلاء المخالف باعتباره المتعاقد الآخر ويتوافر له مصلحة قائمة يقرها القانون فى إخراج المستأجر الذى بطل عقده أو انفسخ وأولم يكن طالب سكنى حتى يسترد حريته فى استغلال العين على الوجه الذى يراه ، ولا يتعارض هذا وما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تنص على أسباب لإنهاء عقد إيجار قائم ومنتج لآثاره ، فى حين أن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زول العقد بمجرد وقوع المخالفة ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطأ الاستناد وفساد الاستدلال فى عدة وجوه الأول أن الحكم المطعون فيه قد أقر الحكم الابتدائى فى طرحه للمستندات التى قدمها للتدليل على إقامة ابن زوجته بشقة النزاع ، بعد أن اتخذ لنفسه وأسرته مسكنا آخر ، وخاصة المستند الصادر من كلية العلوم فى ٢٧/٣/١٩٧٤ ، فقد ذهب الحكم إلى أن الإقامة المثبتة به خاصة بإقامته سنة ١٩٧٢ عند تقديم أوراقه للجامعة ، وقبل أن ينتقل للإقامة مع والدته زوجة الطامن ، فى حين أنه ليس فى الأوراق ما يؤدى إلى ما أخذ به الحكم المطعون فيه . الثانى أن الحكم المطعون فيه استدل

على عدم إقامة ابن زوجته منفردا بشقة النزاع بأن المنطق وأنه قاصر وما زال طالبا ، لا تقتضي إقامته في شقة مستقلة ، بالإضافة إلى ما شهد به شاهد الإثبات الأول ، من غلق الشقة — في حين أنه ليس في منطق الحوادث ما يمنع من إقامة الابن في الشقة بمفرده ، خاصة وأنها قريبة من دراسته ، وأنه لا تلازم بين غلق الشقة وعدم الإقامة بها . الثالث إن الحكم المطعون فيه استدل على عدم بقاء ابن زوجة الطاعن في شقة النزاع ، من إقرار الطاعن بصحيفة الاستئناف ، من أن زوجته صحبت معها ابنتها الذي محتضنه بالإقامة معها في السكن الجديد ، مع أن صحيفة الاستئناف خالية مما نسبته الحكم له .

وحيث إن النعي في وجهه الأول والثاني مردود ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أن من بين الأسباب التي استند إليها فيما خلاص إليه من عدم استمرار إقامة ابن زوجة الطاعن منفردا بهين النزاع ، أن المستندات المقدمة من الطاعن ليس فيها ما يدل على ذلك ، وأن المنطق وكون الابن قاصرا وما زال طالبا ، لا تقتضي إقامته في شقة مستقلة تضم أربع حجرات ، بالإضافة إلى ما شهد به شاهد الإثبات الأول من أن الطاعن قد أغلق حين النزاع ، وانتهى أن الطاعن وزوجته وابنتها قد تركوا عين النزاع للإقامة في السكن الذي أعده لأسرته بمدينة نصر ، فيكون قد احتجبر لنفسه سكينين ، وليس في الأوراق ما يبرر ذلك ، وكان هذا الذي خلاص إليه الحكم المطعون فيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما يقدم لها من أدلة وترجيح ما تطعن إليه منها وإطراح ما عداها ، وفي استنباط القرائن ، ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن النعي في وجهه الأخير مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعائم مستقلة متعددة من بينها الدعامات المبينة في الرد على الوجهين السابقين وهي كافية وحدها للحمله ، ومن ثم فإن تعييبه في الدعامة محل النعي أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد صيف الدين صاق نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباساجورى ، إبراهيم محمد هانم ، محمد طه صبر وإبراهيم محمد
فراج .

(٢٤١)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية"

(١) نقض " حالات الطعن " . حكم " حجيته " .

جواز الطعن بالنقض استثناء في نى حكم انتهى أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه .
م ٢٤٩ مرافعات .

(٢ و ٣) أحوال شخصية ، " الحضانة " . حكم . " حجيته " . نقض .

(٢) الأحكام الصادرة فى ديارى الحضانة ، ذات حجية مازنة . بتأزوا طائفا أن دواعى
الحضانة وضرورت الحكم بها لم تتغير .

(٣) الحكم نهائيا برفض طلب ضم صغيرة لوالدها حاجتها إلى خدمة النساء . مخالفة الحكم
المطعون فيه لحجية ذلك الحكم رغم عدم تدبير الظروف . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان
صادرا من محكمة ابتدائية بدوئة استئنافية .

١ - تقصر المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الطعن بالنقض أصلا على
الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى بينها ، وما قرره
المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن بالنقض استثناء فى أى حكم
انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع صاق خلافا لحكم
آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، يخرج

ضمن مخالفة القانون باعتبار الحكم في هذه الحالة مخالفا للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه من أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون تلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاديبها ، وتقضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها .

٢ - الأصل في الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة أنها ذات حجة مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير والتبديل بسبب تغير دواعيها ، إلا أن هذه الحجة المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير ، والحكم الذي ينكر هذه الحجة يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات متى كان الحكم قد حاز قوة الأمر المقضي .

٣ - إذ كان يبين من الحكم السابق أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعنة بطلب ضم الصغيرة إليه لبلوغها أنصى سن للحضانة وأنها امتنعت عن خدمة النساء فقضى الحكم برفض الدعوى امتنادا إلى أنه ثبت من الكشوف الطبية أن الصغيرة مصابة بمرض التبول اللا إرادي مما يجعلها في حاجة لخدمة النساء ، وكان اثبات من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه إلى سبب استجد بعد صدور ذلك الحكم ، وإنما استند إلى مجرد إعدام الدليل الذي أقام الحكم السابق قضاءه عليه دون أن تتغير الدواعي والظروف التي أدت إلى إصداره ، فإنه يكون قد نقض قضاء الحكم السابق الذي صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلاديبها وحاز قوة الأمر المقضي ، وهو ما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقا
أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٧٦
روض الفرج الجزئية للأحوال الشخصية "نفس" بطالب الحكم بأن تسلمه
الطاعة ابنته منها ... لإتمام تربيتها . وقال بيسان ذلك ، أنه تزوجها
ودخل بها ورزق منها بابنتها المذكورة على فراش الزوجية بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٣
ثم طلقها وطلعت الصغيرة بيدها وهي حضائنها ، وقد بلغت أقصى سن للحضانة
واستغنت عن خدمة النساء وقد طالبها بتسليمها له ، غير أنها امتنعت عن ذلك
بغير سبب مشروع . دفعت الطاعة — بعدم جواز نفاذ الدعوى لسابقة الفصل
فيها في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٥ أحوال شخصية شمال القاهرة ، وبتاريخ
١٩٧٧/١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى استئناف المطعون عليه هذا الحكم
بالاستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٩٧٧ أحوال شخصية شمال القاهرة ، وبتاريخ
١٩٧٩/٦/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعة بأن تسلم
المطعون عليه ابنته ... ليكمل تربيتها ، طعن الطاعة على هذا الحكم بطريق
التمسك ، وقدمت النيابة مذكرة دفت فيها بعدم جواز الطعن بالنقض واذ
عرض على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة نظره ، وفيها التزمت النيابة
رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي
بيان ذلك نقول إن الحكم صدر على خلاف الحكم رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٥
استئناف شمال القاهرة الابتدائية ، والذي قطع بأن الصغيرة مريضة بمرض
النبول اللا إرادي ونحتاج لخدمة النساء وإذا كان هذا القضاء قد حاز قوة الأمر
المحكوم فيه ولم تغير دواعي إصداره ، فقد كان على الحكم المطعون فيه التزام
حجته أما وقد أصدر هذه الحجة وقض بتسليم الصغيرة ... إلى المطعون عليه
ونافض بذلك الحكم السابق ، فانه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم
سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المحكوم فيه ، فيجوز
الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة ٢٤٩
من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات تقصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التي بينها ، وكان ماقررت المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن بالنقض استثناء في أي حكم انتهائي - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع سابق خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وجرى قوة الأمر المقضي ، يندرج ضمن مخالفة القانون باعتبار الحكم في هذه الحالة مخالفاً للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه من أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق عملاً وسبباً ، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها وكان الأصل في الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة أنها ذات حجة مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير والتبديل بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دوائرها ، إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير ، والحكم الذي ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات متى كان الحكم قد حاز قوة الأمر المقضي وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٥ س شمال القاهرة الابتدائية أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعنة بطلب ضم الصغيرة إليه لبلوغها أقصى سن للحضانة وأنها استغنت عن خدمة النساء ، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥ قضى الحكم برفض الدعوى استناداً إلى أنه ثبت من الكشف الطبية أن الصغيرة مصابة بمرض التبول اللا إرادة مما يجعلها في حاجة لخدمة النساء ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه إلى سبب استبعاد بعد صدور ذلك

الحكم ، وإنما استند إلى مجرد إصداره الدليل الذي أقام الحكم السابق قضاءه عليه دون أن تتغير الدواعي والظروف التي أدت إلى إصداره فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذي صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وحاز قوة الأمر المقضي ، وهو ما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطعن امتثل في أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه ولما تقدم تحكم المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / أحمد صيف الدين - نقيب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود البياجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
رزق دارد .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٣) إيجار " بيع الجذك " . بيع . حكم " . أيعد قصورا " .

(١) : أجازة بيع مستاجر المصنع أو المتجر بالجملة . م ٥٩٤ مدني . امتشاء
لايجوز لأولئك فيه أو انقيس عليه رجوب توافر صفة المصنع أو المتجر في المكان المؤجر .

(٢) : إصاغ " صفة التجارية على عمل صاحب الحرفة " . ثمة . استخدام
عمال أو آلات يضارب على عملهم أو إنتاج هذه الآلات . انتفاء صفة المضاربة . أثره . عدم
اعتبار المكان المؤجر له مجرا .

(٣) : اشترى محل الجملة من مستأجره . تمسكه بأن صيب البيع راجع إلى مناعب
انتسأجر مع عماله . وورداء بالمضاربة على عملهم . يغفل الحكم بحث هذا الدفاع .
نصير .

١ - لمقرر في قضاء محكمة النقض أن مانعت عليه المادة ٥٩٤ من
المانون المدني من أنه " إذ كن لأمر خاصا بإيجار حفار أنشئ به مصنع
أو متجر وانتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة
بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري
ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو امتثناء من الأصل .

المقرر وهو التزام المستأجر باحترام عند الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار ، اقتضاء حرص المشرع على استبقاء الرواج التجاري في حالة اضطرار صاحبه إلى التوقف عنه ، ويشترط لتطبيقه أن يكون المـسكان المؤجر مستعملا لممارسة الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المنجر دون سواها من الأماكن التي لا يمارس فيها هذا النوع من النشاط ، ومن المقرر أن الإستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

٢ — يشترط لإسباغ الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة أن يستخدم عمالا أو آلات يضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات ، أما إذا اقتصر الأمر على مباشرة حرفته بمفرده ، انتفت صفة المضاربة ويصبح من الحرفيين ولا يعتبر أنه قد أنشأ متجرا بالمسكان المؤجر ، إذ تقوم صلة بعملائه في هذه الحالة على ثقهم في شخصية وخبرته ، بخلاف المحل التجاري الذي يتردد عليه العملاء لثقتهم فيه كمنشأة مستعملة من شخص ما كـه .

٣ — إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن — مشتري المحل بالحدك — قد تمكن بأن بيع المحل يرجع لأسباب منها متاهب البائع — المستأجر الذي كان يشغل المسكان المؤجر محلا للحلاقة — مع العمال بما يفيد أنه ادعى أن المستأجر السابق كان يضارب على عمل عماله الذي يستخدمهم ولم يقل الحكم كلمته في هذا مكتفيا بالقول بعدم انطباق المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، مما يعيبه بالقصور (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) لاروق تقض ١٩٧٧/٢/١٦ بمجموعة المكاتب التي السنة ٢٨ ص ٦٩٣ .

د د ١٩٧٩/٢/١٧ د د السنة ٢٠ ص .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤١١١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من المحل المبين بصحيفة الدعوى . وقال بيانا لدعواه أنه بعقد مؤرخ ١/٦/١٩٦٢ أجر العين موضوع الدعوى لكامل عبد المسك لاستعمالها صالونا للحلاقة ، وقد تنازل عن عقد الإيجار إلى الطاعن دون إذن كتابى منه مخالفا شرط العقد ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٦٧ س ٩٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء العين وتسليمها للمطعون عليه . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذا عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة انظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه على أساس أن — محلات الحلاقة لا تعتبر من الأماكن التى يسرى على بيئها حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدنى التى تجيز ابقاء الإيجار على الرغم من وجود شرط مانع من التنازل عنه إذا أدمت الضرورة إلى بيع المتجر أو المصنع المقام فى العقار المؤجر استنادا إلى أن السمة الغالبة فى محلات الحلاقة هى العامل وما يقدمه من خدمة بنفسه وتقوم علاقته بعاملاته على تفهم فى شخصه ، فى حين أن محل الحلاقة يعتبر محلا تجاريا يسرى عليه نص المادة ٥٩٤ سالفة الذكر .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مانعت عليه المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه " إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المتاجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تنقض بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يأتى المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو استثناء من الأصل المقرر وهو التزام المتاجر باحترام عقد

الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار اقتضاء ، حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى ممثلا في عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة اضطرار صاحبه إلى التوقف عنه ، ويشترط لتطبيقه أن يكون المكان المؤجر مستعملا لممارسة الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواها من الأماكن التي لا يمارس فيها هذا النوع من النشاط ، وإذا كان من المقرر أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، وكان يشترط لاسباع الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة أن يستخدم عمالا أو آلات يضارب على عمل هؤلاء العمال أو أنتاج تلك الآلات أما إذا اقتصر الأمر على مباشرة حرفته بمفرده ، انتفت صفة المقاربة ويصبح من الحرفيين ولا يعتبر أنه قد أنشأ متجرا بالمـكان المؤجر إذ تقوم صلته بعملائه فى هذه الحالة على نفقتهم فى شخصه وخبرته ، بخلاف المحل التجارى الذى يتردد عليه العملاء لتفهم فيه كمنشأة مستقلة عن شخص مالكة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد تمسك بأن بيع المحل يرجع بالأسباب منها متاعب البائـم مع العمال بما يفيد أنه ادعى أن مستأجر المحل السابق كان يضارب على عمل عمله الذين يستخدمهم ولم يقل الحكم كلمته فى هذا مكثفيا بالقول بعدم انطباق المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ، مما يبيـه بالقصور فى التسبيب ينعين نفسه والإحالة .

القسم الثاني

فهـ - رس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء والمواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الحادية والثلاثون

الجزء الأول

من يناير إلى أبريل سنة ١٩٨٠

تتبيه هام

بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩/١٩٧٥ الذي ورد بالمادة العاشرة منه النص الآتي (يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ١٩٥٥/٤١٩ بانشاء صندوق للتأمين وآخر الادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة) .

وتطبيقا لهذا النص صدر من محكمة النقض المبدأ الآتي :

” العاملون بالزراعة استثنائهم من أحكام القوانين ١٩٥٥/٤١٩ م ١٩٥٩/٩٢ ١٩٦٤/٦٣ قاصر على من يعمل بالفلاحة البحتة . العاملون في الزراعة بصمة غير مباشرة كالإداريين وعمال الحراسة والمشتغلين على الآلات الميكانيكية خضوعهم لجميع أنواع التأمينات التي نظمها تلك القوانين . اعتبار نص المادة ١٠ من القانون ١٩٨٠/٩٣ نص تفسيري كاشف من مراد الشارع . أثره . صريانه من تاريخ العمل بالقوانين المفصرة “ .

(الملحق رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ - بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١)

(الملحق رقم ١٩٢٧ لسنة ٥١ - بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤)

(الملحق رقم ١٥١٣ لسنة ٥٢ - بتاريخ ١٩٨٣/١/٢)

(الملحق رقم ٧٠١ لسنة ٥٦ - بتاريخ ١٩٨٣/١/٢١)

(الملحق رقم ٢٠٥٥ لسنة ٥٢ - بتاريخ ١٩٨٣/١٥/١٦)

راجع : تأمينات إجتماعية ” نطاق تطبيق القانون “

(الملحق رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ - جلسة ١٩٨٠/٣/٣ ق لائحة رقم ٧٥ من ٢٨٠) .

(١) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

المادة	المفحة
(١)	
إجازات . إجراءات . إختصاص . استقالة . إعاقة . أقدمية .	
إجازات	
إجازة دراسية :	
التصريح للطلاب بإجازة دراسية بمرتب لمدة محددة بعام . التزام جهة الإدارة عند مد الإجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً خلالها . لا محل للقياس على حالات أخرى منحت فيها الإجازة بمرتب طالب لم يدع الطالب أنها تماثل حالته من جميع الوجوه . (الطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)	٦١ - ٢٤
إجازة مرضية :	
إصابة القاضي بأحد الأمراض الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ . وجوب منحه إجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالة المريضة	

الصفحة	القاعدة	
		استقروا يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته . إنهاء خدمته في أثناء الأجازة . غير جائز . أثر ذلك . (الطلبات أرقام ٥٦ لسنة ٤٨ ق ٢٩٤ و ٥١ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)
٦٠	١٥
		إجازة بدون مرتب :
		منع القاضي إجازة بدون مرتب . وخصه للإدارة . انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كان عقب إجازة أو إعاره أو نوب . اعتباره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتفاء هذه القرينة . شرطه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		الانقطاع عن العمل :
		١ - انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما عقب إجازة أو إعاره أو نوب . اعتباره استقالة ضمنية . عدم وجوب إخطاره بالعودة للعمل . مد جهة الإدارة للإعارة متروك لها في حدود المصلحة العامة .
١٤	٣	(الطلب رقم ٨٨ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		٢ - منع القاضي إجازة بدون مرتب . وخصه للإدارة . انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كان عقب إجازة أو إعاره أو نوب . اعتباره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتفاء هذه القرينة . شرطه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)

القاعدة
المنظمة

إجراءات

مبدأ الطعن :

القرار الإداري الضمني بتعطى الطالب في الاعارة . الدفع بعدم جواز طلب التعويض عنه بصيرورة نهائيا لعدم الطعن فيه في المبدأ . لا عمل له . علة ذلك .

(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠) ٧ ٢٨

اختصاص

اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب التعويض عن القرارات الإدارية . مناطه . طلب التعويض عن افعال الجهة الإدارية . تعيين الطالب في النيابة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه في وقت لاحق . عدم اختصاص المحكمة بنظره .

(الطلب رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠) ٨ ٣٤

استقالة

١ - انقطاع القاضي من عمله مدة ثلاثين يوما عيب اجازة أو إهارة أو نيب . اعتباره استقالة ضمنية . عدم وجوب إخطاره بالعودة للعمل . مد جهة الادارة للاهارة متروك لها في حدود المصلحة العامة .

(الطلب رقم ٨٨ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠) ٣ ١٤

٢ - استقالة القاضي . لا يسقط بها حق في المطالبة براتبه المستحق له من فترة عمله .

(الطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ٤/٢/١٩٨٠) ٦ ٣٤

الصفحة	القائمة	
		٣ - منع القاضي أجازة بدون مرتب . رخصة للإدارة . انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كان عقب أجازة أو إعاره أو نذب . اختياره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إستفاء هذه الفريضة . شرطه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		إعاره
		١ - إعاره القضاء متروكة للجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة . إلزامها في القرار المطعون فيه قاعدة بالألا يزيد من المعار عن السادسة والخمسين . لا خفا .
٢	٥	(الطلب رقم ٩ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٢ - طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطئه دون مبرر في الإعاره الخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٣ - القرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الإعاره . الدفع بعدم جواز طلب التعويض عنه بصيرورته نهائيا لعدم الطمع فيه في الميعاد . لا محل له .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٤ - تخطي الطالب في الإعاره الخارج رغم استيفائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل . عدم ادعائها بوجود أي مسوغ للتخطي . آثره . اعتبار القرار مشوبا بإساءة استعمال السلطة .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		• — ثبوت أن تخلى الطالب في الاعارة للخارج مشوب باساء استعمال السلطة . أثره . وجوب توبيخه عما لحقه من اضرار أدبية ومادية .
٢٩	٧	(المطلب رقم ٤٥ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٠)
		٦ — منع القاضي اجازة بدون مرتب . رخصة للإدارة . انقطاع القاضي من عمله مدة ثلاثين يوما واوكان عقب اجازة أو إعاره أو ندب . اعتباره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتفاء هذه القرينة . ثمرته .
٤١	١٠	(المطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٨٠)
		٧ — إعاره لقضاء . متروك لجهة الإدارة في حدود المصلحة العامة . عدم موافقة وزارة العدل على إعاره الطالب لسبق إمارته وعمله بالخارج بعد استقالته واندم تناوب مدة عمله — بعد إعادة تعيينه — مع مدة عمله بالخارج . لا خطأ .
٥٧	١٤	(المطلب رقم ١٧ لسنة ٥٠ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٨٠)
		أقدمية
		١ — تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المتصلة لدرجاتهم . العبرة فيه بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . لا اعتداد بتاريخ تعيينهم في الدرجات الأدنى .
١٧	٤	(المطلب رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " — جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تعيين وكيل النيابة الإدارية وكيلا للنائب العام . تحديد أقدميته بهـد زملائه الذين كان يسبقهم فيها . لا خطأ طالما سبقوه في التعيين في النيابة العامة .
١٧	٤	(الطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٣ — تعيين من استوفى شروط الملاحية لوظيفة قضائية في وظيفة أدنى أسرجوازي لجهة الإدارة . رئيس المحكمة السابق الذي لم يقض ثلاث سنوات في وظيفته . عدم جواز تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

(ت)

ترقية . تعويض . تعيين . تقادم

ترقية

		١ — إلغاء قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية . أثره . وجوب تقدير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل النقل . ولو حصل على تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط . حالة ذلك .
٤٤	١١	(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		٢ — وظائف رؤساء محاكم الاستئناف المالية لبلوغ شاغلها من التقاعد قبل انتهاء العام القضائي . عدم قيام

الصفحة	القاعدة	
		وزارة العدل بشغلها . لا يعد اعادة لاستعمال السلطة طالما لم تهدف لغير المصالح العام .
٤٨	١٢	(الطلب رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
		٣ - قرار تعيين الطالب في وظيفة قضائية . تحقق اثره فور صدوره طالما لم يسند التعيين لتاريخ آخر . ارجاء تنفيذ التعيين بقرار لاحق . لا اثر له . وجوب ترشيح الطالب للترقية . في حل دوره بعد صدور قرار التعيين .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٤ - تخلف الطالب في الترقية دون اخطاره . وجوب إلغاء القرار المطعون فيه . اثره . استعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير اهليته . عدم احقية الترقية بمجرد هذا الإلغاء .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٥ - تخلف الطالب في الترقية دون اخطاره . اثره . وجوب إلغاء القرار المطعون فيه واستعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير اهليته .
٦٠	١٥	(الطلبات الأرقام ٥٦ لسنة ٤٨ ق ، ٣٩ و ٥١ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)

تعويض

٢٨	٧	١ - طالب التعويض من الاضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخلفه دون مبرر في الاعارة الخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
		(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الفرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الإهارة . الدفع بعدم جواز طلب التمويض عنه لصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه في المبدأ . لا محل له . حلة ذلك .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٣ - ثبوت أن تخطي الطالب في الإهارة للخارج مشوب بإساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار أدبية وأدبية .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٤ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التمويض الناشئة منها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)

تعيين

		١ - وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف . عدم وجوب التعيين فيها من بين رجال القضاء والنيابة . طعن الطالب بشأن إعادة تعيين مستشارين سابقين له في الأقدمية بدرجة نائب رئيس استئناف . لا محل له .
١١	٢	(الطلب رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٩/١/١٩٨٠)
		٢ - تعيين المحامين في وظائف القضاء . شرطه . م ٤٦ ق ٣ لسنة ١٩٦٥ .
٢٧	٩	(الطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٢/١/١٩٨٠)

الصفحة	الفاصلة	
		٣ — تعيين المحامين في وظائف القضاء . وجوب أن تكون مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماة اللازمة للتعيين متصلة . حمل الطالب في وظيفة مأمور ضرائب . قاطعة شرط اتصال المدة . لا يغير من ذلك اعتبار هذا العمل نظيرا للعمل القضائي .
٣٧	٩	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		٤ — قرار تعيين الطالب في وظيفة قضائية . تحقق أثره فور صدوره طالما لم يسند التعيين لتاريخ آخر . ارجاء تنفيذ التعيين بقرار لاحق . لا أثر له . وجوب ترشيح الطالب للترقية متى حل دوره بعد صدور قرار التعيين .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٥ — تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية في وظيفة أدنى . أمر جوازي بلجنة الإدارة . رئيس المحكمة السابق الذي لم يقض ثلاث سنوات في وظيفته . عدم جواز تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		تقادم
		مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم المادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

القاعدة
المادة

(٢)

مرتبات

١ - إعتقاله القاضي . لا يسقط بها حقه في المطالبة براتبه المستحق له من فترة عمله .

٢٤ ٦ (الطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

٢ - التصريح للطالب بإجازة دراسية بمرتب لمدة محددة بهام .
التزام جهة الإدارة من عند الأجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً خلالها . لا محل للاعتراض على حالات أخرى منحت فيها الإجازة بمرتب طالم لم يدع الطالب أنها تماثل حالته من جميع الوجوه .

٢٤ ٦ (الطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(أ)
	إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . إتفاق . إرث . إستئناف . إستيلاء . إصلاح زراعى . إعلان . إفلاس . إلتزام . إلتصاق . إلتماس إعادة النظر . أمر أداء . أمر على عريضة . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
	إثبات
	عبء الإثبات :
	١ - المطاعن الموجهة لشخص المرشح لتعيينه حارسا قضائيا . عبء إثباتها . وقوعه على عائق من يدعيها مدعيا كان أو مدعى عليه .
١٩٠	٤١ (الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
	٢ - التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة زلائه . إلتزام ببذل عناية . كفاية إنبات الدائن قيام المقعد دون حاجة لإثبات الخطأ . اللذين نفى مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادى في تنفيذ إلتزامه .
٣٥٥	٥٢ (الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . إقراض وقوع الضرر نفي ذلك . وقوعه بـ إثباته على المدعى أو إثبات أد التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	١٠٠	(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٤ - الورقة العرفية الموقع عليها . حجة على طرفيها بكافة بياناتها . الإدعاء بصورية أحد هذه البيانات . وجوب إثباته بالكتابة .
٦٧٧	١٣٢	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٥ - إقامة المستأجر المهرى بالخارج . الأصل فيها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب الإخلاء إستدامتها .
٧٣٠	١٤٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)
إجراءات الإثبات :		
(أولا) الإحالة للتحقيق :		
		١ - رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إغفلها بيان الرد الساتع . إخلال بحق الدفاع .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة . غير متعلقة بالنظام العام . عدم تمسك الخصم بذلك قبل سماع شهادة الشهود . إعتباره متنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني .
١٢٠١	٢٣١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) ندب الخبراء :
		(راجع خبرة) .
		(ثالثا) الإدعاء بالتزوير :
		(راجع تزوير) .
		(رابعا) العدول عن إجراءات الإثبات :
		١ - أحكام الإثبات . جواز العدول عنها أو عدم التقيد بنتيجتها . الاستثناء الأحكام المتضمنة فصلا في شق من الخصوصية .
٢٨٦	٦٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		طرق الإثبات :
		(أولا) مسائل عامة :
		١ - عقد بيع المتجر . لاشتراط الكتابة لانهاء أو إثباته . عدم وجوب بيان المشتعلات المادية والمعنوية وقيمتها في العقد . استلزام ذلك في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا أثر له على قيام العقد .
١٠٩	٢٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)
		٢ - ثبوت الملكية بالميراث أو وعدم اليه . جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات . لا تأثير على المحكمة إن هي امتنعت في قضائها إلى شهود سمعهم الخبير دون حاد اثنين .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صفة التهرب للتنازل له عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص توافرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١١٤	٢٥	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)
٢٦١	٥٤	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ - جلسة ١٩٨٠/٧/٢٣)
		٤ - الغير في الصورية . هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين طرفي العقد المطعون فيه رابطة عقدية . جواز إثباته الصورية بكافة طرق الإثبات .
٩٠٤	١٧٧	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		(ثانيا) الكتابة :
		إتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين . أثره . تغيير هذا الموطن . وجوب الإفصاح عنه كتابة . إغفال ذلك . جواز الإعلان فيه ولو ثبت تغييره وعلم طالب الإعلان بذلك .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		« الأوراق العرفية وصورها » .
		١ - كشف الحساب المجهل . ليس حجة على من وقع له إلا إذا كان عالمًا بتفصيلاته .
٨٧٨	١٧٣	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ - حصول الخلع على ورقة عرفية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بالدليل المستمد منها أو الدفع بعدم جواز إثبات حكمها بالبيئة .
٨٩٤	١٧٦	(الطنن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٣ - النعى بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الشمسية لمستند في الدعوى . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٦٥	٢٢٤	(الطنن رقم ١٢٣٧ و ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		(ثالثا) شهادة الشهود :
		١ - الشهادة المعاينة . جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية .
٨٩٤	١٧٦	(الطنن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٢ - تقدير أقوال الشهود . من ملطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطنن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		” البيئة في مسائل الأحوال الشخصية “ .
		١ - تدارك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ . شرطه . أن يتم ذلك قبل مبارحته مجلس القاضى .
٥٠٠	٩٨	(الطنن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق - ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٢ - النسب يثبت بالفراش أو الاقرار أو البيئة . لا يشترط لقبول البيئة معاينة والقة للولادة أو حضور مجلس العقد . كفاية دلالتها على الزوجية والفراش بمعناه للمشرع .
٧٤٦	١٤٧	(الطنن رقم ٢٨ لسنة ٤٧ ق - ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

الصفحة	القائمة	
		٣ - إختلاف الشاهدين في اللفظ دون إختلافهما في المعنى غير مانع من قبول شهادتهما .
٧٥٢	١٤٨	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٣/٥)
		٤ - دعوى التطابق للضرر . وجوب الرجوع في إثباتها إلى أوجه الأقوال في المذهب الحنفى . إثبات الضرر بشهادة رجلين أو رجل وإمرأتين .
٩٠٠٩	١٩٧	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
		(زابعا) القرائن :
		(أ) القرائن الثانوية :
		١ - هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تمذر تحديد وقت حصوله . أثره . إقراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرسى إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٩٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)
		٢ - عدم إخطار المرسى إليه الناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل أو وقت تسليمها . إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة بها في السند . م ٦/٣ من معاهدة بروكسل . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
٩١٦٠	٢٢٣	(الطن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الفرائض القضائية :
		١ - التزام المستأجر بسداد قيمة استهلاك المياه . مجرد حكوت المالك السابق مدة طويلة من المطالبة بها . لا يصلح دليلا كافيا يفيد تنازله عن حقه .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٢ - إدعاء الطاعن شراء المنقولات من المطعون عليه دون أن يقدم دليلا على ذلك . قرينة على ملكية الأخير لهذه المنقولات .
٨٠٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		(خامسا) اليمين :
		«اليمين الحاسمة» :
		١ - إختلاس التوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . إمتداد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى هذه اليمين . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض لا بتناؤه على إجراء باطل .
٧٩٠	١٥٥	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٢ - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للحصم . إعلانه بصيغتها التي أقرتها المحكمة . حضور الحصم بالجلسة المحددة . عدم حلفه لليمين أو منازعته فيها . أثره . وجوب اعتباره نا كلا . الطعن في الحكم غير جائز .
٨٨٣	١٧٤	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		٣ - اليمين الحاسمة ملك للنصم . التزام القاضي بإجابة طلب توجيهها متى توافرت شروطها وكان الطالب غير متمسك في طلبها . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليمين متى احتلت لأصواب سائفة .
١٠١٧	١٩٩	(الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين :
		(أولا) الطلاق :
		١ - طلاق الغضبان في الفقه الحنفي . عدم وقوه إذا انقذه الغضب الإرادة والإدراك الصحيحين . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا . عدم وجود معيار للمدة التي يستغرقها الغضب .
٥٠٠	٩٨	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٢ - بطلان طلاق الغضبان . وجوب أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة بإقاع الطلاق . لا يكفي أن يكون مبعته الغضب .
٥٠٠	٩٨	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٣ - إنقضاء مدة الزوجة بالقروه . القول قولها يمينها . مدة السنة التالية للطلاق . هو الحد الأقصى لادعائها عدم انقضاء عدتها في دعوى الإرث . م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩
١٠٤٣	٢٠٢	(الطن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		« للتطبيق للضرر » :
٧٥٢	١٤٨	١ - التطبيق للضرر . التفويض في الصالح . مفاده أيضا التفويض برفضه . رفض وكيل الزوجة للصالح المفوض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة من الإصلاح بين الزوجين . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
١٠٠٩	١٩٧	٢ - دعوى التطبيق للضرر . وجوب الرجوع في إثباتها إلى أرجح الأقوال في المذهب الحنفى . إثبات الضرر بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين . (الطن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
١٠٠٩	١٩٧	٣ - طلب الزوجة التطبيق للضرر . تحقق الضرر بالإيذاء المتعمد بالقول أو الفعل أو هجر الزوج زوجته . (الطن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
		(ثانيا) النسب .
٧٤٦	١٤٧	١ - النسب يثبت بالفراش أو الإقرار أو البيئة . لا يشترط لقبول البيئة معانة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد . كفاية دلالتها على الزوجية والفراش بمعناه الشرعى . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
١٠٠٣	١٩٨	٢ - إقامة كل من الخصمين دعوى بإثبات وراثته . القضاء برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى المنضمة بثبوت النسب مع إحالتها للتحقيق لإثبات أن المدعى هو الوارث الوحيد . تأييده استغنايا . قضاء غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . (الطمان رقم ٣٧ و ٢٨ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية :
٥٠٠	٩٨	١ - تدارك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ . شرطه . أن يتم ذلك قبل مبارحته بمجلس القضاة . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
٧٥٢	١٤٨	٢ - اختلاف الشاهدين في اللفظ دون اختلافهما في المعنى . غير مانع من قبول شهادتهما . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٥/٢/١٩٨٠)
		المسائل الجامعة بغير المسلمين :
		(أولاً) تغيير الطائفة أو الملة :
٤٣٩	٨٥	١ - اتباع المذهب البروتستانتي في مصر . اعتبارهم طائفة واحدة هي طائفة الانجليكان الوطنيين . انضمام الزوج البروتستانتي إلى إحدى كنائس أو شيع هذه الطائفة . لا يبد تغيير الملة أو لطائفته . (الطن رقم ٣١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٦/٢/١٩٨٠)
٦٤٦	١٢٦	٢ - تغيير الطائفة أو الملة . اتصال بحرية المقيدة . محقق أثره باتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة . (الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠)
٦٤٦	١٢٦	٣ - المجلس الملّي الأنجيلي العام . هو الهيئة ذات الاختصاص الأصيل في قول الانضمام إلى طائفة الانجليكان . الأمر العالي المؤرخ أول مارس سنة ١٩٠٢ . (الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانياً) الطلاق بالإرادة المنفردة .
		١ - جماعة الادفنت وكنيسة الانجيليين الوطنيين كلاهما من شيع المذهب البروتستانتي . انتقال الزوج البروتستانتي من أحدهما إلى الأخرى . لا بعد تغيير الطائفة أو ملته . أنه . عدم جواز تطليقه زوجته بالإرادة المنفردة .
٤٣٩	٨٥	(الطن رقم ٢١ سنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ - إبطال المجلس الملى الانجيلي العام لقرار انضمام الزوج للطائفة لعدم التصديق عليه أنه . عدم جواز تطليقه زوجته بالإرادة المنفردة طالما اتحدت معه في الطائفة والملة .
٦٤٦	١٢٦	(الطن رقم ٢٥ سنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		المسائل الخاصة بالأجانب .
		الزوج المسلم أردني الجنسية ، لا بعد من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة . استئناف المحاكم الصادر ضده بالتطبيق . وجوب اتباعه الإجراءات الواردة باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٠٥٠	٢٠٣	(الطن رقم ٦١ سنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		دعوى الأحوال الشخصية .
		(أولاً) الإجراءات .
		الدعوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها في سنة ١٩٥٥ . بيانها بحسب التطور التاريخي لتحديد ولايتها . خضوعها للإجراءات المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٠٥٠	٢٠٣	(الطن رقم ٦١ سنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) سماع الدعوى .
		التناقض المانع من سماع الدعوى . ماهيته . جواز أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن الشهود .
٧٤٦	١٤٧	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		(ثالثا) الحكم في الدعوى .
		١ — الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة . ذات حجية مؤقتة . بقاؤها طالما أن دراعى الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير .
١٢٦٩	٢٤١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)
		٢ — الحكم نهائيا برفض طلب ضم الصغيرة لو والدها حاجتها إلى خدمة النساء . مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم رغم عدم تغير الظروف . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٢٦٩	٢٤١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)
		(رابعا) الطعن في الحكم .
		(أ) "الاستئناف"
		١ — استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . خضوعه للقواعد المبينة بلائحة ترتيب المساكم الشرعية . الحكم الصادر بعدم جواز المداخلة . عدم جواز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٢ — القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية . شرطه . تخالف المستأنف عن الحضور

الصفحة	القاعدة	
١٨٢	٣٩	بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف . تخلفه عن الحضور بأى جاسة تالية . أثره . شطب الاستئناف . (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٦/١/١٩٨٠)
		(ب) "القبض" .
١٨٢	٣٩	خطا الحكم المطعون فيه بقضائه بإعتبار الاستئناف كان لم يكن . الطعن فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز امتنانه . (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٦/١/١٩٨٠)
		مسائل الولاية على المال .
		(أولا) الحجر .
		"وفاة المطلوب الحجر عليه" .
٢٦٩	٥٦	وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر معارضته في الحكم للغيايب الصادر بتوقيع الحجر عليه . أثره . وجوب الحكم فيها بانتهاء دعوى الحجر . حلة ذلك . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٣/١/١٩٨٠)
		(ثانيا) الحكم في الدعوى .
		١ — الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة مبرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٢/١٩٨٠)

المنحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مواد الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما . مناطة . قيام المادة أمامها . عدم تقديم الحساب إليها . أثره للقاصر منذ بلوغه سن الرشد - حق الانتجاع إلى طريق الدعوى العادية وفقا للقواعد العامة .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢) -- -- (ثالثا) للطعن بالنقض .
		١ - مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال . حالات الطعن فيها بطريق النقض . ورودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ٢ - القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بالزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا . م ٢١٢ مرافعات .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
إختصاص		
(أولاً) الاختصاص الولائي :		
(١) "الدفع بعدم الاختصاص الولائي" .		
مهيئة الطعن بالنقض . إلتصاها على ما قضى به الحكم		

الصفحة	القاعدة	
		المطعون فيه في الموضوع . عدم اشتغالها على نفي يتعلق بالاختصاص الولائي . أثره . عدم قبول إثارة النيابة العامة لمسألة الاختصاص . علة ذلك .
٨٥٧	١٦٩	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢) (ب) "القرار الإداري" . للاحكام الناجمة من قيام القرار الإداري بمقتضاه للقانونية . تطبيقها له وفقا لظاهر نصوصه على النزاع المطروح . لا يعد تعرضا للقرار بالتأويل .
٥٧٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١) (٣) "لجان التقييم" . (١) لجان تقييم المنشآت المؤتممة . اختصاصها . نهائية قراراتها . شرطه . تحميل المنشأة بديون ليست ملزمة بها . لا حجية له قبل الدولة أو أصحاب الشأن .
٣٢٧	٦٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) (٢) لجان تقييم المنشآت المؤتممة . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤتممة والغير . فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب حصانة تحول دون طرحها على المحكمة المختصة .
٣١٧	٦٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) (د) "منازعات إيجار الأراضي الزراعية" . ١ — الاختصاص الانفرادي للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . المص . اختصاص اللجنة بنظر بعض

الصفحة	القاعدة	
		المنازعات دون إفرادها بها . لا يحول دون عرضها على المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .
١٢٢٢	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٢ — دعوى المستأجر بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم . اختصاص المحاكم ولجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها . منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد للتنازل عن الإيجار للغير . وجوب تقديم طلبا بذلك إلى اللجنة . المنازعة بشأن مقدار حيازة المدعى وأسرته . لا تعد من حالات الاختصاص الانفرادي للجان المذكورة .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		(هـ) « اختصاص محكمة النقض » . اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب التعويض عن القرارات الإدارية . مناطه . طلب التعويض عن أفعال الجهة الإدارية تعين الطالب في النيابة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه في وقت لاحق . عدم اختصاص المحكمة بنظره .
٣٤	٨	(الطلاب رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		(و) « قوة الأمر المقضي » ١ — صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضي من جهة قضائية غير مختصة ولائيا . لا حجية له أمام الجهة القضائية المختصة . احتفاظه بحجتيته أمام محكمة الجهة التي أصدرته .
٣١٢	٦٣	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ — الأنساب المستحقة للهندس المقابي عند عدم الاتفاق عليها . اختصاص مجلس النقابة بتقديرها . عدم النظم في الميعاد

المصفا	القاعدة	
		من قرار المجلس . أثره . ١ . اكتسابه قوة الأمر المقضى . لا يغير من ذلك أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
		(ثانيا) الاختصاص النوعي :
		(١) "قاضي الأمور الوقتية"
		أجر مصفى الشركة . جواز طبعه من المحكمة الابتدائية التي هيئته . م ٨٨٠ مدني . لا يمنع ذلك من اختصاص قاضي الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير أجره . م ٩٥٠ / ٥ . مصرافات .
٩١٠	١٧٨	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		(ب) "قاضي التنفيذ"
		١ - الاشكال الأول المرفوع من الملتزم بالدين . أثره . وقف تنفيذ الحكم واورفع إلى محكمة غير مختصة . زوال الأثر للواقف . مناطه .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ - الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الاشكال وإحالة إلى محكمة المنع . حكم غير منه لتعمومة في الاشكال . مؤداه . بقاء الأثر للواقف للاشكال .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		(ح) مسائل الولاية على المال .
		اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مواد الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما .

القاعدة	المادة
	مناطه . قيام السادة أمامها . عدم تقديم الحساب إليها . أثره . للقاصر عند بلوغه من الرشد حتى الالتجاء إلى طريق الدوى العادية وفقا للقواعد العامة .
١٠١٧	١٩٩ (الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
	(ثالثا) الاختصاص القيسى : (١) " المحكمة الابتدائية " .
	١ - دعوى العمل بأحقية في تقاضى بدل إقامته وبإلزام رب العمل بالمبلغ المستحق له . الطالب الأول غير قابل للتقدير اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار أن قيمته تزيد على ٢٥٠ جنيه .
٥٣٩	١٠٥ (الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
	٢ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر أحد الطلبات في الدعوى . أثره . امتداد اختصاصها إلى ما سوى أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى . لا يغير من ذلك أن تكون داخلية في الاختصاص النوعي للقضى الجزئى .
٥٣٩	١٠٥ (الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
	٣ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ولو لم يتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .
٩٨٢	١٩١ (الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
	(ب) " قوة الأمر المقضى " . مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص . لا يمنع من ثبوت الحجية له متى صدر من جهة قضائية لها ولاية إصداره .
٧٠١	١٣٧ (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		إرتفاق
		حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . نشوؤه من وقت صدور العقارين محل الارتفاق المتبادل مملوكين لـ مالكين مختلفين مع تعاقدتهما على هذا الوضع . وجوب أن يكون إلغاؤه باتفاق صريح بينهما . لا يكفي خلو عقد البيع من شموله هذا الحق ، أراضمان خلو المبيع من الحقوق العينية .
١١٣٦	٢١٧	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		إرث
		(أولا) ما يصح اعتباره ما لا يورث :
		موت المضرور في الحال نتيجة الاعتداء عليه . ضرر مادي استقال الحق في التعويض عنه إلى ورثته .
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٨٠)
		(ثانيا) تمثيل الوارث للورثة .
		النزاع بشأن عناصر الزكاة قبل أيلوتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . إختصاص مصلحة الضرائب المستأنفة لبعض الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الاستئناف . عدم جواز اعتبار من اختصم من الورثة نائبا لمن كان حاضرا مثله في الخصومة .
٣٣٣	٦٧٠	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٨٠)
		(ثالثا) دهن الإرث .
		انقضاء مدة الزوجة بالنزوح . القول قولها بيمينها . مدة السنة

القاعدة	المرحلة
٢٠٢	١٠٤٣
<p>التالية للطلاق . هو الحد الأقصى لادعائها عدم انقضاء عدتها في دعوى الإرث م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .</p> <p>(الطن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٩)</p> <p>(رابعاً) ثبوت الملكية بالميراث .</p> <p>ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات . لا تثريب على المحكمة إن هي استندت في قضائها إلى شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين .</p> <p>(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)</p>	
٣٦	١٦٢
<p>(خامساً) الطعن بالنقض .</p> <p>١ — إقافة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث . النعي عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج .</p> <p>(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)</p>	
٣٦	١٦٢
<p>٢ — قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إلهاد ورائة مع تحديد جلسة لنظر طلب إثبات الوفاة والوراثة . تأييده استئنافياً . م ٥٠م جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .</p> <p>(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)</p>	
١٨٠	٩١٧

استئناف

(أولاً) ميعاد الاستئناف :

ميعاد المسافة . وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف . ميعاد

الصفحة	القاعدة	
		واحدًا يتكون منهما ميهاد الطعن . قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف . إغفالها بحث ما إذا كانت المصافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب إضافة ميهاد مصافة . قصور .
٥٤٨	١٠٧	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) (ثانيا) رفع الاستئناف : « الإستئناف الفرعى » . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . وهو قبول منه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . أثره . عدم جواز إقامته استئنافا فرعيا . هــ ذلك .
٥٩٣	١١٥	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) (ثالثا) صحيفة الاستئناف : الإستئناف المرفوع ضد أحد المحامين . عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النيابة لمحامى المستأنف برفعه . لأجل لاشرط التقدم بطالب الإذن بالفعل .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦) (رابعا) إعلان الاستئناف : ١ - لإبطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . بطلان نسبي . وجوب تمسك صاحب الشأن به وأن كان موضوع الدعوى غير قابل للجزئة أو محكوما فيه بالتضامن .
٣٩٨	٧٨	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إعلان صحيفة الدعوى أو الاستئناف . إجراء لازم لانعقاد الخصومة . سرعان قواعد إجراءات الدعوى والأحكام فيما على الاستئناف . م ٢٤٠ مراقبات . مؤداة سرعان إجراءات إعلان الدعوى في المواعيد المنصوص عليها في المادة ٧٠ مراقبات .
٤٠٤	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٣ - تهجيل ورثة المدعى للدعوى بعد انقطاع سير الخصومة . عدم بيان الموطن الأصلي لهم بصحيفة التسجيل واتخاذهم فيها . وطنًا مختارًا لهم . عدم جواز إعلانهم بصحيفة الاستئناف في هذا الموطن . علة ذلك .
٤٠٤	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		” إعتبار الاستئناف كأن لم يكن “ .
		١ - القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية . شرطه . تخلف المستأنف عن الحضور بأي جلسة نالية . أثره . شطب الاستئناف .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق - “أحوال شخصية” جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٢ - خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق - “أحوال شخصية” جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٣ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وجوب التمسك به ممن لم يعلن بصحيفته دون غيره ولو كان موضوع الدعوى غير

الصفحة	القاعدة	
		قابل للتجزئة . ترك المستأنف للتصديرة قبل المستأنف عليه التمسك بالدفع . أثره . سقوط الدفع .
٣٣٣	٦٧	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٤ — إعتبار الاستئناف كأن لم يكن لإعلان صحيفته بعد الميعاد المحدد . المادة ٧٠ ، ٢٢٠ مرافعات . إعتبار هذا الجزاء من نص المادة ٣٢٠ مرافعات . لا يمتنع عدم إعماله . طه ذلك .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		(خامسا) نصاب الاستئناف :
		دهوى العامل بالمطالبة بفروق أجر قدره ٣٢ ج وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا . طلب غير قابل للتقدير . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٩١	١٣٥	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢)
		(سادسا) جواز الاستئناف :
		(أ) الأحكام الجائز استئنافها :
		١ — طلب إنهاء عقد إيجار المكن المفروش لانتهاء مدته . منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة ليست مفروشة . إعتبار الدهوى غير مقدرة القيمة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٣٠٦	٦٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ — حكم مرسى المزاد . جواز استئنافه في حالات أوردتها المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . الغيب في إجراءات المزايدة . من بين هذه الحالات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ ر ٥١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - إستئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . خضوعه للقواعد المبينة بالأحكام الشرعية . الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم جواز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)
		٢ - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للخصم . إعلانه بصيغتها التي أقرتها المحكمة . حضور الخصم بالجلسة المحددة . عدم حلفه لليمين أو تنازعه فيها . أثره . وجوب اعتباره نا كلا . الطعن في الحكم غير جائز .
٨٨٣	١٧٤	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٨٠) - - -
		(سابعاً) الخصوم في الاستئناف :
		١ - دعوى استحقاق المعاش عن العامل المتوفى . إختصاص رب العمل للحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانتفاء علاقة العمل . ترك المدعى للخصومة في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجته بشأن تقي علاقة العمل . حلة ذلك . رب العمل ليس خصماً حقيقياً في النزاع .
١٣١	٢٩	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٠) - - -
		٢ - الصفة في الطعن . ثبوتها لمن كان خصماً في الدعوى . إقامة الدعوى من الحارس للقضائي . صدور الحكم عليه بهذه الصفة . زوال صفة قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه لابقصفته حارساً ولا بصفته الشخصية .
٤٨٧	٩٤	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠) - - -

الصفحة	القاعدة	
		٣ - للتدخل في الدعوى . أثره . صيرورة المتدخل طرفا في الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه . للتدخل منضما لأحد الخصوم حتى استئنافه ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		(ثامنا) نطاق الاستئناف :
		١ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفع وما يطرح منها وما يكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
		٢ - الدفع المبدى من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية . هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى . جواز إبدائه لأول مرة في الاستئناف .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
		٣ - استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصدقة التعاقد . جواز تمسكه بانتقال ملكية المبيع إلى مشتر آخر منه . لا يعد هذا الدفاع تعرضا منه للمشتري الأول .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٤ - الدفع وأوجه الدفاع التي سبق للاستأنف عليه إبدائها أمام محكمة أول درجة . إختبارها مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية . لاجابة لإعادة ترديدها أمامها طالما لم يتنازل

الصفحة	القاعدة	
		عنها . مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٥ - استئناف الحكم . أثره . انتقال الدعوى للمحكمة الاستئنافية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام المحكمة الابتدائية من دفع وأوجه دفاع طالما لم يتنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٤٧٠	٩١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١) ٦ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الأوان ، استنادا إلى عدم أحقيته بعد في الترقية . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادتها للمحكمة أول درجة . هلة ذلك .
٥٨٨	١١٤	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) ٧ - دفاع المستأنف عليه ودفعه أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف ولو كان قد فصل فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه طالما قضى له بكل طلباته .
٨٤١	١٦٦	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ٨ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة . عدم تقييد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إجراءات الخصومة في الاستئناف . استقلالها من الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة بإعلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة لا يحول دون تمسكه بإعلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
١١٩٠	٢٢٩	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٠) ١٠ - الدفاع الوارد بمذكرة المسأنف أمام محكمة أول درجة والتي امتنع عنها لتقديمها بعد الميعاد . عدم التمسك به أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٨٠) (تاسعا) الطلبات في الاستئناف : الطلب الأعلى والطلب الاحتياطي في معنى المادة ٢٣٤ مرافعات . ما بهيتهما . إلغاء المحكمة الاستئنافية لحكم محكمة أول درجة الذي استجاب للدفاع الأصلي للخصم . لا محل لإعادة الدعوى إليها للفصل في دفاعه الاحتياطي . علته . ذلك .
٧٦	١٨	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢/١/١٩٨٠) "الطلبات الجديدة" : ١ - رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من الدين المؤجرة . طلبه أمام محكمة الاستئناف إنهاء عقد الإيجار . غير متجاوز في مهناه طلب الإخلاء . إجابته إلى طلبه . لا خطأ .
٩٧٧	١٣٣	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١/٣/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - طلب المدعى أمام محكمة أول درجة أصليا لإبطال العقد واحتياطيا فسخه مع التعويض . استئنافه الحكم برفض الدعوى طالبا انقضاء العقد لاستحالة تنفيذه . هو تغيير للسبب ولا يعد طلبا جديدا .
٨٣٧	١٦٥	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٠) ٣ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف . الاستثناء م ٢٣٥ مرافعات . طلب زيادة التعويض في الاستئناف دون بيان المستأنف ما طرأ لتبرير تلك الزيادة . اعتباره طلبا جديدا غير مقبول .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطعان رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/٤/١٩٨٠) (عاشرا) الحكم في الاستئناف : مسائل عامة : تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة مطلبة رسمية . حجز الدعوى للحكم دور . إعلان المستأنف بالجلسة المحددة . ثبوت دأبه بها وتقديمه مذكرة بدفاعه . أثره . لا محل للتمسك بالبطلان أو النemy بعدم إعادة الدعوى للرافعة .
٥٥١	١٠٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠) " بطلان الاستئناف " . التراجع بشأن عناصر للتركة قبل أيلوانها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . اختصاص مصلحة الضرائب المستأنفة لبعض الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الاستئناف . عدم جواز اعتبار من اختصم من الورثة نالها لمن كان حاضرا مثله في المحصومة .
٢٣٣	٦٧	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		(حادى عشر) سبب الحكم الاستئنافى :
		١ - عدم إفصاح الحكم من الأساس القانونى لقضائه . عدم مناقشته للأسباب المخالفة التى بنى عليها الحكم المستأنف . لا خطأ . طالما صدر قضاءه موافقا للقانون .
٥٥٧	١٠٩	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٢ - النعى بخلو الملف الاستئنافى من نسخة الحكم الابتدائى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . إثبات الحكم المطعون فيه فى مدوناته إطلاعه على ذلك الحكم . اعتبار النعى حاريا عن دليل .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

إستيلاء

		١ - القضاء نهائيا فى دهنى سابقة بتحديد مقابل الانتفاع بالعين المسئولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم . عدم فصل المحكمة فى خضوع المسكن للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة من عدمه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه لحجية الحكم السابق .
٨٤١	١٦٦	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٢ - اعتبار الأماكن المسئولى عليها مؤجرة للجهات التى تم الإستيلاء لصالحها . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تحسديد مقابل الانتفاع بها طبقا لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب استبعاد أحكام قانون إيجار الأماكن فى تحديد الأجرة .
٨٤١	١٦٦	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		إصلاح زراعي
		١ - تصرف المالك لأولاده في حدود مانصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . وخصبة نذب إليها الشارع سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض . وجوب استبعاد إيراد ماتم التصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على إيراد المورث .
٢٤٦	٥١	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٢ - مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلاله من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهري في القانون أو العقد . م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم بالنظام العام .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٣ - الدائن المرتهن الذي انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حقه في تأجيرها للغير . عدم إقضاء الإيجار بانقضاء الرهن . إمتداد عقد الإيجار تلقائياً في مواجهة المدين الرهن ومن اشترى منه العقار .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		إعلان
		(أولا) ميعاد الاعلان :
		عدم مراعاة ميعاد إعلان صحيفة لطن بالنقض . لا بطلان .
		م ٢٥٦/٣ مرافعات .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) الاعلان في الموطن الأصلي :
		إغفال المحضر إثبات أن قريب المعلن إليه الذي تسلم صورة صحيفة الاستئناف يقيم معه . أثره . بطلان الإعلان . تخلف المستأنف عليه عن الحضور . أثره . بطلان الحكم .
٣٢٤	٦٥	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		(ثالثا) الاعلان في الموطن المختار :
		١ — اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين . أثره . تغيير هذا الموطن . وجوب الإفصاح عنه كتابة . إغفال ذلك . جواز الإعلان فيه ولو ثبت تغييره ولم طالب الإعلان بذلك .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٢ — اتخاذ المصم موطن مختارا له . وجوب إخطار خصمه عند إلغائه وإلا صح إعلانه فيه . مجرد اتخاذه موطن مختارا جديدا أثناء سير الدعوى . لا يبد دايلا على إلغاء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء . هـ ذلك .
١١٢٣	٢٢٥	(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		(رابعا) إعلان الشركات الأجنبية :
		١ — الأجنبي — سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا — الذى يباشر نشاطا تجاريا أو حرفه في مصر . المكان الذى يزاول فيه نشاطه . اختياره . موطنه له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) إعلان الطعن :
		إعلان الطعن . وجوب أن يكون لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي . الإعلان في الموطن المختار . شرطه . ٢١٤ م مرافعات .
٤٠٤	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥) راجع إعلان . "ميعاد الإعلان" .
٧٠١	١٣٧	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤) (سادسا) بطلان الاعلان :
		١ — إجراءات الخصومة في الاستئناف . استقلالها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة . لا يحول دون تمسكه ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
١٠١٩	٢٢١	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣) ٢ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه لإقامته بالخارج . عدم جواز تمسكه بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لخلو بيانات الاعلان من غيابه وامم المخاطب معه .
١٠٢٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ٣ — البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . بطلان نسبي . وجوب تمسك صاحب الشأن به وأن كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوما فيه بالتضامن .
٢٩٨	٧٨	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	للمقدمة	
		<p>٤ — المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين . توجيه إعلان النموذجين ١٨ ١٩٦ ١٩٦ ضرائب للمول بمقر منشأته . وجوب تسليمه إليه شخصيا أو نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلا . تسليم الإعلان لمن ادعى أنه ابنه . أثره . بطلان الاعلان .</p>
٧٧١	١٥٢	<p>(الملحق رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٠)</p> <p>٥ — ورقة الإعلان . لا تنتج أثرها إلا بالنسبة للعلن إليه بالصفة المحددة بالورقة . توجيه التنفيذ العقارى للوصية باعتبارها نائبة من القاصر رغم بلوغه سن الرشد . أثره . عدم اعتباره خعما في تلك الإجراءات .</p>
١٩٧	٤٢	<p>(الملحق رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠)</p> <p>٦ — أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى . وجوب إبداء المدين لها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . جواز إقامته دعوى أصليّة بالبطلان إذا لم يكن طرفا في إجراءات التنفيذ بأن لم يعلن بها .</p>
١٩٧	٤٢	<p>(الملحق رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠)</p> <p>٧ — مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تبشّر نشاطا تجاريا في مصر . اعتباره موطنا لمالك السفينة . وجوب</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٨٨	٧٦	احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الأصلي في الخارج . مثال في اللطمن بالتقضى . (الطمن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
إفلاس		
٧٦٥	١٥١	١ — مدير شركة التضامن أو الترسية . جواز أن يكون أجنبيا غير شريك فيها . أثره . عدم جواز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة . (الطمن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
٧٦٥	١٥١	٢ — الشريك الموصى في شركة التوصية . تدخله في إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى بلغ حداً من الجسامة يؤثر على إتمام الذير له . أثره . جواز اعتباره مسئولاً شخصياً مع للشركاء المتضامنين عن ديون الشركة . إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لا خطأ . (الطمن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
٢٣٠	٤٨	٣ — منع اتخاذ إجراءات فردية على أموال المدين المفلس . عدم سر يانه على الدائنين المرتبهين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز المقاربية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده . حقه في مباشرة هذه الاجراءات . (الطمن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		٤ — أجرة مفار المفلس المتخذ ضده . ترانحى الدائن المرتحن مباشرة الإجراءات في تكليف المستأجرين بعدم الوفاء بها للتوثر .

الصفحة	القاعدة	
		لا محل لإلزام وكيل دائي التفليسة بتحصيلها طالما أن الدين قد استغرق ثمن العقار وإراداته .
٢٣٠	٤٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		• — الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص .
		مريان فوائدها الانفاقية أو القانونية على الرغم من الإفلاس .
		جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الامعان رقم ٤٥٩ و ٥١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٠)

التزام

(أولا) سبب الالتزام :

«المقد»

		١ — الالتزام التعاقدى . اتصافه يشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته . التزام صاحب الفندق قبل التزبل . شموله فضلا عن تقديم المسكان اتخاذ الحيلة واصطناع الحذر مما قد يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وزاحته .
٢٥٥	٥٣	(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٢ — التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلائه .
		التزام ببذل عناية . كفاية إثبات الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ . للدين نفى مسؤوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادى فى تنفيذ التزامه .
٢٥٥	٥٣	(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الاشتراط لمصلحة الغير . أثره . جواز نقض المشترط للاشتراط . شرطه .
٣٤٤	٦٩	(الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		(ثانيا) أوصاف الالتزام :
		«التضامن»
		١ - التظهير التأميني للورقة التجارية . عدم انتقال الحق الثابت فيها في مواجهة المظهر الراهن إلى المظهر إليه المرتب .
		الالتزام المظهر إليه . نطاقه . ضمان المظهر دفع القيمة متضامنا مع الساحب إلى المظهر إليه . قاصر على التظهير النافذ للملكية .
٩١١٤	٢١٣	(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٤)
		٢ - فحسب العقار . فعل ضار . الربح هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب . تعدد المسؤولين عن هذا الفعل الضار . أثره . التزامهم متضامنين بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٣ - التزام الكفيل - متضامنا أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي .
٥٣٤	١٠٤	(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		(ثالثا) انتقال الالتزام :
		«حواله الحق»
		١ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجرين بالحقون الناشئة عن عقود الإيجار . شرطه .
		حوالة البائع لهذه العقود إلى المشتري .
٦٢٩	١٢٣	(الطن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إعلان الحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة . إعتباره إعلاناً له بها . نفاذها في حقه منذ هذا التاريخ . مشترى العقار الحال إليه عقود الإيجار . حقه في طلب إخلاء العين بسبب سوء استعمالها .
٦٢٩	١٢٣	(الطن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) « حوالة الدين »
		اتفاق طرفي عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . إعتباره حوالة دين . قبول الدائن المرتهن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من عقد الحوالة رهنها عيوب الرضا .
٨٧١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) (راجعاً) تنفيذ الالتزام :
		التزامات الحارس القضائي . وجوب بذله عناية الرجل المعتاد . عدم جواز احتجاجه بأنه لم يحصل شيئاً من أجرة الأطيان محل الحراسة في مواقيدها .
٢٤٠	٥٠	(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) « الحق في الحبس »
		تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق . انتهاء حقه في الحبس لعلبه بالبيع وعند ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . القضاء بالفسخ . لا خطأ .
٨٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

(خامساً) انقضاء الالتزام :

« الوفاء »

وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا المعجز . الاستثناء . اتجاه إرادة المرسل إليه منه السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . حلة ذلك . للوفى طالب استرداد ما دفعه بغير حق .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٦٣ ٣١٢

« مسائل متنوعة »

الاتفاق على فسخ العقد في حالة تحقق واقعة معينة . جواز الحكم بالفسخ بناء على هذا الاتفاق ولو لم يخل المتعاقد بالتزامه .

(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤) ٧٧ ٣٩٣

التصاق

١ — إقامة منشآت على أرض غير مملوكة لمن أقامها من ماله الخاص . صيرورتها ملكا لصاحب الأرض بالتصاق . شرطه . أن يتم البناء دون اتفاق سابق معه . المادة ٩٢٢ مدني .

(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ٩٩ ٥٠٥

٢ — شراء الوكيل المستتر العقار بقرعة غير مسجلة . انصراف الحقوق المخصصة الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته

المفحة	القاعدة	
١٢٠١	٢٣١	بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الاتصاق . (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

التماس إعادة النظر

١٠٠٢	١٩٥	احكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن . الامتثاء . توافر حالة من حالات عدم الصلاحية بأحد القضاء الذين أصدروا الحكم . م . ١٤٧ مرافعات . (الطن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
------	-----	--

أمر أداء

٥٠٨	١٠٠	١ - أمر الأداء عمل قضائي وليس عملاً ولائياً . عريضة استصدار الأمر . هي بديلة صحيحة الدعوى . تقديم العريضة يترتب كافتة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار . لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالي . (الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
٥٠٨	١٠٠	٢ - إلغاء محكمة لتظلم لأمر الأداء بسبب تخلف شرط تعيين مقدار الدين . أثره . وجوب الفصل في موضوع النزاع طالما أن العيب لم يمتد إلى مريضه الأمر . (الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)

المفحة	القاعدة	
		<p>أمر على عريضة</p> <p>اجرمصفي الركة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي مينته م ٨٨٠ مدني . لا يمنع ذلك من اختصاص قاضي الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير أجرة . م ٩٥٠ / ٥ مرافعات .</p>
٩١٠	١٧٨	<p>الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)</p>
		<p>أهلية</p> <p>١ — المتعاقد القاصر . حقه في إبطال التصرف الدائرين النفع والضرر ولو تجرد من أي غبن . إخفاء القاصر لقصره أو ادعائه كذبا بلوغه سن الرشد . لا أثر له في إبطال العقد .</p>
٨٠٦	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)</p>
		<p>٢ — العقد الباطل بسبب قصر المتعاقد . عدم جواز صدور الإجازة من القاصر قبل بلوغه سن الرشد .</p>
٨٠٦	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)</p>
		<p>٣ — القاصر المأذون . إعتباره كامل الأهلية فيما إذن فيه . ماعداه . قابل للإبطال متى كان دائرا بين النفع والضرر .</p>
٦٩٦	١٣٦	<p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)</p>
		<p>٤ — عقد التدريب . التزام العامل للقاصر فيه بإداء تعويض عند فسخه . إعتباره تصرفا دائرين النفع والضرر . لا يدخل في نطاق ماأذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .</p>
٦٩٦	١٣٦	<p>(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)</p>

الصفحة	القائمة	
		٥ - اختصاص الوصية باعتبارها نائبه عن القاصر رغم بلوغه من الرشد . حضورها في الخصومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية . لا أثر له .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧) -- --
		٦ - اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالتفصيل في مواد الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما . مناطه . قيام المادة أمامها . عدم تقديم الحساب إليها . أثره . للقاصر عند بلوغه من الرشد حق الالتجاء إلى طريق الدعوى العادية وفقا للقواعد العامة .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣) -- --

أوراق تجارية

		التظهير التأميني للورقة التجارية . عدم انتقال الحق الثابت فيها في مواجهة المظهر الراهن إلى المظهر إليه المرتهن . التزام المظهر إليه . نطاقه . ضمانات المظهر دفع القيمة . تضامنا مع الساحب إلى المظهر إليه . قاصر على التظهير الناقل للملكية .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٤) -- --

إيجار

القواعد العامة في الإيجار

(أولا) "المساكن التي تشغل بسبب العمل"

١ - المساكن التي تشغل بسبب العمل . عدم مريان أحكام الباب الأول من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عليها .

٩٨٢	١٩١	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) -- --
-----	-----	--

الصفحة	القائمة	
٩٨٢	١٩١	٢ — طالب إخلاء شافل العين بسبب انتهاء عمله كحارس للعقار . ثبوت أن سكنه تستند إلى عقد إيجار تأيد بإيصالات سداد لأجرة . أثره . امتداد العقد بقوة القانون . (الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		(ثانياً) إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة :
		إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بدون إذن من المؤجر . م ٥٩٢ مدني . هدم إبداء المؤجر رغبته في تملك هذا البناء . أثره . اعتباره مملوكاً للمستأجر . هدم جواز إلزامه بمقابل انتفاعه .
٧٩٤	١٥٦	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		(ثالثاً) الترامات المستأجر :
		« الوفاء بالأجرة »
		١ — تنازل وكيل المؤجرة عن أجرة العين . ثبوت أنه كان مقابل تنازل المستأجر عن عقد الإيجار ليتمكن الوكيل من هدم العقار وإقامه بناء جديد . لا يعد تبرعاً منه للمستأجر . جواز أن تكون الأجرة مقدمة أخرى غير النفود .
٦٢٢	١٢٢	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ — دهوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتأخره في سداد الأجرة منذ بدء التعاقد .
		إخفال المحكم بحث دفاع المستأجر بأن العين المؤجرة لم يتم إحدادهما للانتفاع بها إلا بعد هذا التاريخ . قصور .
٢٦٦	٥٥	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - أجرة عقار المفلس المنفذ ضده . تراعى للدائن المرتين مباشر الإجراءات في تكليف المستأجرين بعدم الوفاء بها للوَجَر . لا محل للزام وكيل دائني التفليسة بتحميلها طالما أن الدين قد استغرق ثمن العقار وإيرادانه .
٢٣٠	٤٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		(رابعاً) إيجار الأراضي الفضاء :
		١ - الأراضي الفضاء . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن . القانونان ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب الرجوع إلى ما تضمنته عقد الإيجار للتعرف على طبيعة العين . طالما كان مطابقاً للوائح . لا عبء بتسوير الأرض أو إقامة مظلة بها .
٨٠٣	١٥٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٢ - إيجار الأرض للفضاء عدم انطباق أحكام قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها . العبء في وصف العين هو بما تضمنته العقد . وجود حجرة غير مسقوفة بها . لا يغير من طبيعتها كأرض فضاء .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٣ - اعتبار الأراضي الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم العقارات المبنية . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة . عدم مريان هذا الحكم الاعتباري في مجال العمل بقانون إيجار الأماكن .
٥٥١	١٠٦	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — القضاء بانتهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩) — — —
		(خامسا) الوكالة في الإيجار :
		نفي الحكم لو وكالة المتعاقد بصفته نائباً عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغفاله بحث انصراف أثر العقد للمؤجر إعمالاً لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور .
٧٣٧	١٤٥	(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٥) — — —
		(سادسا) انتهاء عقد الإيجار .
		الاتفاق على مدة عقد الإيجار . تحديد الطرفين انتهاء العقد بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائه . وجوب اعتبار العقد ممتدا للفترة المحددة لدفع الأجرة .
٧٤١	١٤٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٥) — — —
		تشريعات إيجار الأما كن .
		(أولا) تحديد الأجرة .
		(١) الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية :
		مقود إيجار الأما كن . حظر الاتفاق فيها على أجرة تزيد على الأجرة القانونية . جواز الاتفاق على أجرة أقل . تخفيض الأجرة التعاقدية اتفاقاً بين الطرفين . وجوب الاعتداد بهذا الاتفاق عند تحديد الأجرة القانونية .
٧٣٤	١٤٤	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٥) — — —

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومية .
		الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها غير الواقعة في المناطق الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها لكافة أحكامه بما في ذلك تحديد الأجرة . لا عبء بتاريخ إقامة المبنى سواء كان قائما عند العمل بالقانون أو أنشئ في وقت لاحق .
٤٩٦	٩٧	(الطن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣)
		(ج) الالتزام بقيمة استهلاك المياه :
		١ - الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أعمال الفوائد العامة في القانون المدني .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٢ - القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الالتزام بقيمة استهلاك المياه وماورد بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا الشأن . عدم سريان أحكامهما على الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٣ - سحب الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ م ٥٦٧ مدني . وجوب أعمال اتفاق المتعاقدين . عدم الاتفاق عليها . أثره . التزام المؤجر بها متى كان التقدير جزافا . التزام المستأجر بها متى كان مقمرا بالعداد .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - منازعة المستأجر بورد شرط ضمن البنود المطبوعة بالعقد يفيد عدم قبوله الالتزام بقيمة استهلاك المياه . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٥١	١٠٩	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		(د) حجية الأحكام في تحديد الأجرة :
		١ - القضاء نهائيا في دعوى سابقة بتحديد مقال الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم . عدم فصل المحكمة في خضوع المكان للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة من عدمه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه لحجية الحكم السابق .
٨٤١	١٦٦	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
		٢ - صدور قرار لجنة تحديد الأجرة بشأن وحدة واحدة من المبنى . طعن المستأجر ووحده في هذا القرار دون المسالك . أثره . وجوب عدم زيادة الأجرة عما قرره اللجنة . حلة ذلك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٨١	١٩	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢)
		(ثانيا) زيادة الوحدات السكنية :
		- في المسالك في زيادة الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية . عدم جواز إخلاء المستأجر ولو وثقتا تمكينا للمالك من استعمال هذا الحق . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . حلة ذلك .
٢١٧	٤٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد : حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون تمتع في البلد الواحد . م . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . بخلافه الحظر . أثره . المؤجر ولو لم يكن طالب مسكني حتى إخلاء المستأجر . حلة ذلك .
٢٦٤	٢٤٠	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) (رابعا) تبادل الوحدات السكنية . ١ - تبادل المستأجرين بذات المقار للعين المؤجرة لكل منهما . إخطار المؤجر بذلك مع استمراره في تقاضي الأجرة مدة سبع سنوات . إقراره إقرارا ضمينا من المؤجر يغني عن صدور تصريح كتابي منه بالتنازل عن الإيجار .
٦٣٥	١٢٤	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) (خامسا) الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة . ١ - تكرار تضر المستأجر في الوفاء بالأجرة الذي يوجب إخلائه من العين . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . المقصود به ثبوت سبق تأخره في سداد الأجرة في دعوى إخلاء موضوعية سابقة . معاودة امتناعه في الدعوى الحالية . أثره . توافر حالة التكرار في جانبه .
٧٩٨	١٥٧	(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٢ - توافر حالة تكرار امتناع المستأجر أو تأخره في سداد الأجرة . وجوب الحكم بإخلائه وإرادته بالأجرة قبل قتل باب المرافعة مالم يقدم مبررات مقبولة لامتناعه أو تأخره .
٧٩٨	١٥٧	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ - تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة . تقدير مبرره وقبوله من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع . الإدعاء بقبول منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٨	١٥٧	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٤ - تكرار المستأجر في الامتناع أو التأخير في صداد الأجرة . وجوب إخلائه من العين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير الدعوى . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء . لا يكفي سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .
٥	١	(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ ق - مئة عامة جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٥ - مطالبة المؤجر المستأجر بالأجرة . تمسك المستأجر بأن الجهد الموجود بالعين المؤجرة مملوك له بالشراء من المستأجر السابق لها على خلاف ماورد بالمقد من أن الإيجار بالجهد . إغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم إثارته . مخالفة للثابت بالأوراق وقصور .
٤٩٣	٩٦	(الطن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		(سادسا) التنازل عن العين والتأجير من الباطن :
		١ - عقد الإيجار من الباطن . إنقضاءه . بانهضاء عقد الإيجار الأصلي . مطالبة المستأجرة الجديدة للمستأجر من الباطن بمقابل انتفاعه بجزء من العين . القضاء برفض الدعوى استنادا إلى أن كلاهما يعتبر مستأجرا أصليا مع إغفال الحكم بحث دفاعها

الصفحة	القائمة	
		بأنقضاء عقد الإيجار من الباطن وقيام علاقة إيجارية جديدة بينهما وبين المالك . قصور .
٤٣١	٨٣	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ - المستأجر الذي يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة . جواز تأجيره جزءا من المكان المؤجر له لمن يزاول مهنة حرة أو حرفة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لإبراد المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ما يفيد استبعاد المنشأة التجارية من حكم المادة ٤٣ من المشروع . لاصلة له بالمادة ٤٠
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٣ - التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له . حق المستأجر إذا كان تاجرا في تأجير جزء من العين المؤجرة له لمن يزاول مهنة أو حرفة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم جواز تقييد مطلق النص مع وضوحه وصراحته .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٤ - تأجير المستأجر للعين المؤجرة من الباطن . وجوب حصوله من إذن كتابي من المالك أو ممن ينوبه في ذلك لا هبة بالموافقة الصريحة أو الضمنية الصادرة من أحد موظفي الإدارة المؤجرة .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٥ - مجرد علم المؤجر بواقعة التأجير من الباطن قبل رفع الدعوى بإخلاء المستأجر ببضعة أشهر . لا يعد نزولا ضمنيا عن حقه فيها .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الدعوى بطالب التمكن من شقه النزاع . استناد المدعى إلى عقد إيجار صادر له من المستأجرة الأصلية دون موافقة المالك . القضاء برفض الدعوى . لا خطأ .
١٠٦٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٠) "التأجير من الباطن للمهجرين"
		١ - صفة التهجير للتنازل له من الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . لمحكمة الموضوع ملطة امتحانها توافقها متى أقامت قضاءها على أسباب صائفة .
١١٤	٢٥	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٩/١/١٩٨٠)
٢٦١	٥٤	(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٨٠)
		٢ - تحرير بطاقة التهجير . لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافق صفة التهجير . نفي الحكم المطعون فيه صفة التهجير من امتنازل له من الإيجار لأن البطاقة لا تطابق الحقيقة . لا خطأ طالما كان امتخاها صائفا .
٢٦	٥١	(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٨٠)
		٣ - جواز تنازل المستأجر لأصلي من إيجار أو التأجير من الباطن لأحد المهجرين من محافظات أمانة رصينة . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل . التنازل عن الإيجار قبل وقوع العدوان .

الصفحة	القاعدة	
		أثره . عدم سرعان أحكام القانون المذكور على واقعة التنازل .
٤٣٥	٨٤	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) -- -- -- « تأجير من الباطن في المصايف » .
		١ - تأجير المستأجر الأصلى للعين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية في موسم الصيف للغير مفروشة . لا يعد تأجير من الباطن .
٥٦٨	١١١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) -- -- -- ٢ - تأجير المستأجر الأصلى للعين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية إلى الغير مفروشة . ثبت أن العقد إبرم عن مدة غير محددة بفترة الصيف . القضاء بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . لا خطأ . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٥٦٨	١١١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) -- -- -- « بيع الحدك » .
		١ - اجازة بيع مستأجر المصنع أو المتجر بالحدك . م ٥٩٤ مدني . استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه وجوب توافر صفة المصنع أو المتجر في المسكان المؤجر .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠) -- -- -- ٢ - اصباغ الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة . شرطه . استخدامه عمالاً أو الآلات يضارب على عملهم أو إنتاج هذه الآلات . انتفاء صفة المضاربة . أثره . عدم اعتبار المسكان المؤجر له متجراً .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠) -- -- --

القاعدة	المادة	
		٣ - المشتري لمحل الحلاقة من مستأجره . تمسكه بأن سبب البيع راجع الى متاعب المستأجر مع عماله . هو ادهاء بالمضاربة على عملهم . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) " المساكنة "
		١ - طلاق مستأجر السكن لزوجته . الحكم بناء على طلبه إخلائها من العين . لاخطا .
٩١٣	١٧٩	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ٢ - المشاركون للمستأجر منذ بدء الإجارة في سكن العين المؤجرة . حقهم في الانتفاع بها . صدم أحقيه المؤجر أو المستأجر في إخلائهما من العين .
٦٧١	١٣٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١) ٣ - المقيمون مع المستأجر الأصلي في العين المؤجرة إقامة مستقرة منذ بدء الإجارة . حقهم في الانتفاع بالامتداد القانوني للعقد . لايعنى ذلك اعتبارهم مستأجرين أصليين لعين .
٢١٢	٤٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩) ٤ - المشاركة السكنية للمستأجر الأصلي . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أن تكون معاصرة لعقد الإيجار ولا تنقطع منذ بدايتها . اتخاذ المساكن لنفسه مسكنا مستقلا . اثره . اعتباره أجنبيا من المسكن الأول . عدم جواز التنازل له عنه إلا بإذن كتابي .
٢١٢	٤٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اعتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا شأن لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة . إبرام العقد في ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أعمال أحكام المساكنة .
٦٧١	١٣٢	(الظن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١) "التأجير للسفر المؤقت للخارج" .
		١ - إقامة المستأجر المصري بالخارج بصفة مؤقتة . جواز تأجير المكان المؤجر له للغير مفروشا أو غير مفروش . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم اشتراط أن يكون التأجير لذات الغرض من الاجارة الأصلية . إخلاء المستأجر لتغيير هذا الغرض . صر هوون بطلب المؤجر .
٧٣	١٤٣	(الظن رقم ١٣١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥) ٢ - إقامة المستأجر المصري بالخارج . الأصل فيها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب الإخلاء اعتدائهما .
٧٣٠	١٤٣	(الظن رقم ١٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥) (صابعا) تأجير الأماكن المفروشة .
		طالب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانتفاء مدته . منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة ليست مفروشة . اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٣٠٦	٦٢	(الظن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ثامنا) إساءة استعمال العين واستعمالها بالمخالفة لشروط الإيجار .
		١ - إخلاء العين المؤجرة لاستعمال المستأجر لها استعمالها مخالفا لشروط الإيجار المعقولة . شرطه . أن يترتب على هذا الاستعمال ضرر بالمؤجرة .
١٠٩	٢٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)
		٢ - إخلاء المستأجر لتغييره الغرض من الاستعمال . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر لا يكفي مجرد النص في العقد على منع المستأجر من إجراء أى تغيير .
٩٢١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٣ - إخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة . شرطه . عدم موافقة المؤجر وأن يلحق به ضرر . منح الإدارة للمستأجر ترخيصا لإقامة مصنع بالعين المؤجرة سكنا . لا أثر له .
٢٨٦	٦٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٤ - الأضرار بالمؤجر الذى يبيح له إخلاء المستأجر لإجراءه تغييرا فى العين المؤجرة . المقصود به . إضرار المستأجر بباقي المستأجرين فى ذات العمار . اعتباره ضررا يلحق بالمؤجر .
		حالة ذلك . م ٥٧١ مدنى .
٢٩٧	٦١	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٥ - طلب إخلاء المستأجر للتغيير فى الغرض من استعمال العين المؤجرة . تمكنه بموافقة المؤجر ضمنا على هذا التغيير

الرقم	الصفحة	المادة
		بسكوته مدة ست سنوات دون اتخاذ أى إجراء . إغفال الحكم بمقتضى هذا للدفاع . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٦ - الذى بأن سكوت المؤجر فترة من الزمن من طلب إخلاء المستأجر لإجرائه تنويرا بالدين المؤجرة بعد إسقاطا لحقه فيه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٩٧	٦١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٧ - مجرد علم المؤجر بتغيير المستأجر وجه استعمال العين المؤجرة . لا يعنى الموافقة عليه .
٤٩٠	٩٥	(الطن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٨ - القضاء بإخلاء المستأجر من الدين المؤجرة لتغيير وجه استعمالها من مكتبة إلى ورشة ميكانيكية . استخلاص الحكم للضرر . هو من قبيل المعلومات العامة التى يفترض علم الكافة بها .
٤٩٠	٩٥	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٩ - ارتفاع المستأجر بشقتين متلاصقتين فى مبنى واحد بطريق الإيجار . إجراؤه فتحة بينهما تيسيرا للانتفاع بهما دون أن يلحق ضرر بالدين المؤجرة أو المؤجر . وجوب رفض دعوى الإخلاء لهذا السبب .
١٠٦٩	٢٠٦	(الطهران رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ ر ٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		١٠ - الاتفاق على تأجير العين لاستعمالها محلا للموى . تفسير هذا الاتفاق بقصره على الاتجار فيها دون تصنيعها . عدم بيان الحكم منتهى فى هذا التخصيص . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وضارة بالمؤجر . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائما .
٦٨٧	١٣٤	(الطن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		١٢ — إقامة المستأجر بناءً على المؤجر خارج العين المؤجرة . القضاء باخلائه لمخالفته شروط الإيجار . عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التعدي على ملكية المؤجر باخلال الطامن بالترامه التعاقدى . قصور ونساذ فى الاستدلال .
٦٨٧	١٣٤	(الطن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		(تاسعا) وفاة المستأجر أو تركه العين :
		١ — امتداد عقد الإيجار لصالح زوجة المستأجر وأولاده ووالداه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . استلام المستأجر بن العين المؤجرة وعدم إقامته بها أصلا وشغلها بابنه ابتداء . حق الأخير فى التمسك بامتداد العقد لصالحه دون اشتراط الإقامة المشتركة مع والده .
٩٢٦	١٨٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٢ — امتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لاشأن لهذا النص بتنظيم الاملاية بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة . إبرام العقد فى ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب إعمال أحكام المساكنة .
٦٧١	١٣٢	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		(عاشرا) الامتداد القانوني لعقد الإيجار :
		١ - المشاركون للمستأجر منذ بدء الإجارة في سكنى العين المؤجرة . حقهم في الانتفاع بها . عدم أحقية المؤجر أو المستأجر في إخلاصهم من العين .
٦٧١	١٣٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٢ - مستأجر المسكن المفروش . تحريره عقد إيجار جديد عن العين المؤجرة له . لا يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة لإعمال حكم المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٥٣٠	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		٣ - المستأجر المصري لمسكن مفروش من المالك مدة خمس سنوات متصلة سابقة على ١٩٧٧/٩/٩ . امتداد عقد إيجاره بقوة القانون . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٥٣٠	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		(حادي عشر) حوالة الحق في الإيجار :
		١ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجرين بالتعويض الناشئة عن عقود الإيجار . شرطه . حوالة البائع لهذه العقود إلى المشتري .
٢٦٩	١٢٣	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ - إعلان الحال عليه بصحيفة ادعوى المتضمنة بيانات الحوالة . إصابته بإعلان له بها . نفاذها في حقه منذ هذا التاريخ . مشتري العقار الحال إليه عقود الإيجار . حقه في طلب إخلاء العين بسبب سوء استعمالها .
٢٦٩	١٢٣	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

المرجع	الناقذة	
		(ثاني عشر) الدعاوى الناشئة عن عقد الإيجار :
		١ - التدخل الانضامى والتدخل المعجومى . ماهية كل منهما . الدعوى بطلب إخلاء المدعى عليه من العين . تدخل الغير في الدعوى طالبا رفضها لأنه هو مستأجر العين . تدخل معجومى .
٩٠٤	١٧٧	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٢ - شروط قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . مقرر لحماية المستأجر . لامصلحة للغير في التمسك ببطلان تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة .
٩٠٤	١٧٧	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٣ - رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طلبه أمام محكمة الاستئناف إنهاء عقد الإيجار . غير متجاوز في مبناه طلب الإخلاء . إجابته إلى طلبه . لا خطأ .
٦٧٧	١٣٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٤ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ولولم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .
٩٨٢	١٩١	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٥ - دعاوى الحيازة من المستأجر . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه . مستأجر الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة .

الصفحة	القاعدة	
		غير قابل للتقدير لامتداد العقد لمدة غير محدودة . الحكم الصادر فيها . جائز احتثافه .
٣٤٢١	٢٣٦	(المطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٦ - الدعوى بطلب التمكين من شقة للزراع . استناد المدعى إلى عقد إيجار صادر له من المستأجر الأصلي دون موافقة المالك . القضاء برفض الدعوى . لا خطأ .
١٠٦٤	٢٠٥	(المطن رقم ٥١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٧ - خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون السارى وقت إبرامه . الاحتشاء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطابقها بأثر فوري .
٦٧١	١٣٢	(المطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٨ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتأجير جزء من العين المؤجرة للغير . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يبيع هذا التأجير بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف . وجوب تطابق أحكامه على واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام العام .
٦٣٩	١٢٥	(المطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٩ - الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وجوب نظرها طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه . م ٨٥ منه . عدم سريان هذه القاعدة على الأحكام الموضوعية .
٦٣٩	١٢٥	(المطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		١٠ - استئناف المستأجر من الباطن الحكم الصادر بإخلائه مع المستأجر الأصلي من العين المؤجرة . القضاء باختيار الحكم

الصفحة	للقاعدة	
		الابتدائي نهائيا بالنسبة للآخر . خطأ في القانون . علة ذلك .
١١٨٦	٢٢٨	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		(ثالث عشر) مسائل متنوعة :
		رب الأمرة المستأجر للسكن . إعتباره دون أفراد أسرته
		المقيمين معه لطرف الأصيل في عقد الإيجار . عدم إعتباره
		فأثبا عنهم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٩١٣	١٧٩	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		إيجار الأراضي الزراعية :
		١ - مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين
		إلا إذا أخل بالزام جوهرى في القانون أو العقد . م ٣٥ ق ١٧٨
		لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم بالنظام للمام .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٢ - الدائن المرتهن الذى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة
		حتىه في تأجيرها للآخر . عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن .
		إمتداد عقد الإيجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن اشترى
		منه العقار .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٣ - الاختصاص الانفرادى للجان للفصل في المنازعات
		الزراعية . مناطه . النص على اختصاص اللجنة بنظر بعض
		المنازعات دون إفرادها بها . لا يحول دون عرضها على المحاكم
		صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - دعوى المستأجر بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم . اختصاص المحاكم ولجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها . منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد للتنازل عن الإيجار لغيره . وجوب تقديمه طلبا بذلك إلى اللجنة . المنازعة بشأن مقدار حيازة المدعى وأسرته . لاتعد من حالات الاختصاص الاترادى للجان المذكورة .</p>
١٢٢٣	٢٢٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) -- -- --
		<p>٥ - عقود إيجار الأراضى الزراعية المبرمة قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ . عدم وجوب إيداع نسخة منها مقر الجمعية التعاونية الزراعية . إخلال المؤجر بالتزامه بالإيداع . أثره . لا محل لتمسكه به . قبول دعوى المستأجر لهذا السبب . حلة ذلك .</p>
١٢٢٣	٢٢٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		<p>٦ - القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية لزراعية . لا يعد دفعا بعدم القبول مما تستنفد به المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع . إلغاء الحكم استئنافيا . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .</p>
١٢٢٣	٢٢٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) -- -- --

المادة	المعنى
--------	--------

(ب)

بطلان . نوك . بيع

بطلان

(أولا) بطلان التصرفات :

١ — إبطال العقد للخلط في الواقع أو القانون . شرطه .
أن يكون جوهريا .

(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ١٢٢ ٦٢٢

٢ — المتعاقد القاصر . حقه في إبطال التصرف الدائر بين
النفع والضرر ولو تجرد من أى غبن . إخفاء القاصر لقصره
أو ادعائه كذبا بلوغه سن الرشد . لا أثر له في إبطال العقد .

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢) ١٥٩ ٨٠٦

٣ — العقد الباطل بسبب قصر المتعاقد . عدم جواز صدور
الاجازة من القاصر قبل بلوغه سن الرشد .

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢) ١٥٩ ٨٠٦

٤ — القاصر المأذون . إعتباره كامل الأهلية فيما إذن فيه .
مأذاه . قابل للإبطال متى كان دائرا بيع النفع والضرر .

(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤) ١٣٦ ٦٩٦

٥ — عقد التدريب . إلزام العامل القاصر فيه بأداء تعريض
عند فسخه . إعتباره تصرفا دائرا بين النفع والضرر لا يدخل في

الصفحة	القاعدة	
		نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .
٦٩٦	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤) ٦ — الاتفاق بالمصلحة أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يعد باطلا . إلا إذا تضمن المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لا بطلان .
١١١٠	٢١٢	(الطن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٣) ٧ — بيع الصيدلية إلى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام . المشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد البيع . لا أثر له .
١١٩٢	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) (ثانيا) بطلان الإجراءات : « بطلان الإعلان » ١ — إغفال المحضر إثبات أن قريب المعلن إليه الذي تسلم صورة صحيفة الاستئناف يقيم معه . أثره . بطلان الإعلان . تخلف المستأنف عليه عن الحضور . أثره . بطلان الحكم . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٢ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه لإقامته بالخارج . عدم جواز تمسكه بالبطلان لأول مرة أمام
٣٢٤	٦٥	

الرقعة	القاعدة	
		محكمة النقض نخلو بيانات الإعلان من خيابه واسم المخاطب معه .
١٠٢٧	٢٠٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
		٣ — إجراءات الخصومة في الاستئناف . استقلالها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة . لا يحول دون تمسكه ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
١١٩٠	٢٢٩	(الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		« بطلان عمل الخبير »
		١ — إثبات الخبير بمحض أعماله دعوته للخصوم بكتب مسجلة عدة مرات . عدم التزامه بإرفاق إيصالات البريد . خلو الأوراق مما يفيد عدم وصول الاخطار للخصم . لا بطلان .
٣٤٠	٥٠	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٢ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الخبير بمحض أعماله إخطاره الطرفين . إغفاله إرفاق إيصالات الخطاب الموصى عليه . لا بطلان .
١١٧٣	٢٢٥	(الطن رقم ١٣٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		« بطلان الأحكام »
		١ — النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية

الصفحة	القاعدة	
		محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم . حلة ذلك .
١٢٠١	٢٣١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٢ — اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماع المرافعة ، أو تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عند النطق به بسبب مانع قهري دون أن يثبت في الحكم توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم .
٧٠	١٧	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٣ — اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماعه للمرافعة أو عدم إثبات تخلف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته . القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات غير جائز .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		٤ — وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتب البطلان إذا أودعت المسودة بالملف عندئذ ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		٥ — حصول مانع مادي لأحد القضاة بجلسته النطق بالحكم وحلول غيره محله . وجوب إثبات ذلك في الحكم وأنه قد وقع على المسودة . لا حاجة لبيان حقيقة المانع . خلو

الصفحة	القائمة	
		الأوراق مما يفيد وجود مانع قانوني لا محل للنهي على الحكم بالبطلان .
٨٤١	١٦٦	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٦ - عدم ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يترتب البطلان . تصحيحه . وجوب أن يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم . تقديم شهادة رسمية لإثبات هذا التصحيح . غير كاف .
٧٠	١٧	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٧ - خلل أسباب الحكم المطعون فيه مما قد يهتد الخصوم من طلبات ودفاع ودفع وخلاصة للأدلة الواقعية في الدعوى . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .
٧١٩	١٤١	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٨ - المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم اقتصار ولايته على العمل الإداري . إلتسدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية . لا بطلان .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٩ - إحالة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي في أسبابه . ورود اسم التابع في هذه الأسباب وإشارة باعتباره أحد المستأنف عليهم في الحكم الاستثنائي . إفعاله ذكر أمير في ديباجة الحكم . لا بطلان .
٣٩٨	٧٨	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٤)

الرقم	القائمة	الصفحة
٩٦٠	١٨٧	١٠ - الذي يبطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الخصم دون اطلاع الطاعن عليها . عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نعمى غير مقبول . (الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
٨٥٤	١٦٨	١١ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
٨٩٠	١٧٦	١٢ - تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب . عدم أدائها . لا يترتب عليه البطلان . للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل . (الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
٩٨	٢٢	١٣ - قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة . لا بطلان . جواز مساءلته تأديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
٢٧٢	٥٧	« الدعوى الأصلية ببطلان الحكم » ١ - عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم لصورية مقد البيع موضوع الدعوى . (الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		” بطلان الطعن “
		١ - وجوب إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وإلا كان الطعن باطلا . أسباب الطعن غير المتعلقة بالأسباب المحال بشأنها . لا عمل لإبطاله بالنسبة لها . الطعن المتعلق بتلك الأسباب . وجوب إبطاله جزئيا .
٩٦٥	١٨٨	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٢ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد فوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ - القضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

بنوك

« خطاب الضمان »

خطاب الضمان • التزام البنك خلال الأجل بسداد قيمته
لاستفيد بمجرد طلبه دون حاجة لموافقة العميل • وجوب
الحصول على موافقته قبل مد الأجل •

(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١١/٢/١٩٨٠) ٩١ ٤٧٠

بيع

(أولا) عقد البيع الابتدائي :

١ — عقد البيع غير المسجل • أثره • لاشرى طلب فرض
الحراسة القضائية على العين المبيعة إذا خشي بقاءها تحت يد
البائع طيلة فترة النزاع بينهما •

(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠) ٤١ ١٩٠

٢ — عقد البيع غير المسجل • أثره • انتقال الحيازة
القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها إلى المشتري •
دهواه بطرد الفاضل من العين • القضاء برفضها بوصفها
دهوى استعصاق • خطأ •

(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٨٠) ٢٢٦ ١١٧٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مشتري العقار بمقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الإيجار . شرطه . حوالة البائع لهذه العقود إلى المشتري .
٦٢٩	١٢٢	(الطن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		(ثانيا) التزامات البائع :
		” نقل الملكية “
		دعوى صحة التعاقد .
		١ — دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . اتساعها لبحث ما يثار من منازعات تتعلق بانهقاد العقد ومدى صحته وجديته .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٢ — دعوى صحة التعاقد . نطاقها . اتساعها لبحث صحة البيع ونفاذه .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٣ — المشتري لحصة مفرزة من العقار من أحد الملاك على الشيوع . عدم أحقيته في طالب الحكم بصحة عقده طالما أن الحصة المباعة لم تقع في نصيب البائع له بعد القسمة .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ هـ — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . حجة . على دائن البائع . تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العين المبيعة . أثره . إعتبار المدين البائع غير مالك لها عند التنفيذ عليها .
٢٧٢	٥٧	(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)
		٥ - تكييف الدعوى . من حاطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٦ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . البائع هو الخصم الأصيل فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشترا آخر . للبائع حق الطعن في الحكم الصادر فيها .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٧ - استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد . جواز تمسكه بانتقال ملكية المبيع إلى مشتر آخر منه . لا يبعد هذا الدفاع تعرضاً منه للمشتري الأول .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٨ - دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى من المشتري الآخر من ذات البائع . القضاء برفض الدعوى بطالب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٩ - ضم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم بتثبيت ملكيته لذات العين المبيعة لصورية هذا العقد الصادر

من مورثه . الحكم بصحة العتد وبإعادة الدعوى الأخرى للرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع عن هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
م ٢١٢ مرافعات .

٦٥٠ ١٢٧ (الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨)
” ضمان عدم التعرض ”

١ - ضمان للبائع عدم التعرض للمشتري ولخلفه . المشتري بمقد عرفي لا يعد خلفا خاصا للبائع . عدم جواز تمسكه بضمان التعرض في مواجهة البائع لبائعه إلا بطريق الدعوى غير المباشرة .

١٠٢٧ ٢٠٠ (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
٢ - التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع - ماهيته . دعوى صحة التعاقد . دفعوع البائع فيها الموجهة لإجراءات التحصيرة . لانه من قبيل التعرض .

٣٦٦ ٧٣ (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
(ثالثا) التزامات المشتري :
” الوفاء بالثمن ”

الثن ركن أساسى فى عقد البيع . لا يشترط أن يكون مينا بالفعل فى العقد . كفاية أن يكون قابلا للتعيين باتفاق الطرفين صراحة أو ضمنا .

٣١٨ ٦٤ (الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		إيداع الثمن .
		الثمن الواجب على الشفيع إيداعه خزينة المحكمة هو الثمن الحقيقي م ٢/٩٤٢ مذكى . اشتراط إيداع الثمن المسمى بالعقد ولو كان سوريا . لا محل له .
١٠٠٦	١٩٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١) -- --
		حبس الثمن .
		تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق . إنتفاء حقه في الحبس اعلبه بالمبيع وصند ملكية للبائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . القضاء بالتفسخ . لا خطأ .
٨٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) -- --
		(رابعا) بطلان البيع .
		بيع الصيدلية الى غير صيدلى مرخص أو بيعها لصيدلى موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام . الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد البيع . لا أثر له .
١١٩٧	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) -- --
		(خامسا) صورية عقد البيع .
		١ - عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم لصورية عقد البيع موضوع الدعوى .
٢٧٢	٥٧	(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤) -- --

الصفحة	القاعدة	
٨٩٠	١٧٦	<p>٢ - حجية الحكم . مناطه . طلب صحة وتفاذ عدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . للقضاء برفضه بالنسبة لإحداها . لا يقيد المحكمة عند انفصل في صورية باقي العقود .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)</p> <p>(سادسا) بعض أنواع البيوع .</p> <p>” بيع المتجر أو المصنع “</p> <p>١ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مة وماته . بيع المتجر . شرطه وجوب ممارسة المشتري ذات نشاط المتاجر الأصلي (البائع) . وجوب أن تشمل عناصر البيع حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .</p> <p>(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)</p> <p>٢ - عقد بيع المتجر . لا يشترط الكتابة لانقاده أو إثباته . عدم وجوب بيان المشتريات المادية والمعنوية وقيمتها في العقد . استلزام ذلك في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا أثر له على قيام العقد .</p> <p>(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)</p> <p>٣ - أجازة بيع مستاجر المصنع أو المتجر بالحدك . م ٥٩٤ مدني . استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه وجوب توافر صفة المصنع أو المتجر في المسكان المؤجر .</p> <p>(الطن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)</p> <p>٤ - المشتري لحل الحلاقة من مستاجره . تمسكه بأن سبب البيع راجع إلى متاعب المستاجر مع عماله . هو ادهاء</p>

الصفحة	الرقم	المادة
		بالمضاربة على عملهم . اغفال المحكم بحث هذا الدفاع ، فصور .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠) « بيع المزاد » ١ — حكم مرسوم المزاد . طالب بإطلانه بدوى مبتدأة في ظل قانون المرافعات السابق . عدم قبوله إلا من الغير أو ممن كان طرفا في الإجراءات ولم يصح إعلانه بها .
١٥٤	٢٥	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥) ٢ — إعادة البيع على مسؤولية المشتري المتخلف — في ظل قانون المرافعات السابق — أثره . إفساخ البيع الأول وزوال ما يكون المشتري الأول قدرته من حقوق هيبة على العقار .
١٥٤	٢٥	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥) « الوكالة في البيع » ١ — الشخص الذي يعبر اسمه . هو وكيل عن أعاره . إعتبار وكالته مستترة . انصراف أثر تصرفه للموكل في علاقته بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٢ — «وكالة في بيع وشراء العقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانهقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٣ — شراء للوكيل المستتر العقار بعقد غير مسجل . انصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته

الصفحة	القاعدة	
١٢٠١	٢٣١	بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الانتصاف . (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
١٢٠١	٢٣١	٤ - التناقض الذي يفسد الأحكام . ماهيته . مثال بشأن الصورية في شخص المشتري . (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(سابعاً) مسائل متنوعة :
٥٨٢	١١٣	١ - عدم إندثار الشفيع رسمياً بحصول البيع وبيان أطرافه . أثره . الدفع بسقوط حقه في الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين في الدعوى في الميعاد القانوني . لا محل له . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائعين بغير وسيلة الإنذار الرسمي . (الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
٦١٨	١٢١	٢ - الوعد بالبيع . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع وثمن وعلى مدة إظهار الرغبة في الشراء . أثره . إنعقاد البيع بمجرد إعلانه الرغبة في الميعاد . اختلاف الطرفين حول تنفيذ التزاماتهما . لا أثر له . مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن . (الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
٨٠٦	١٥٩	٣ - إدهاء الطامن ثراء المتعولات من المطعون عليه . دون أن يقدم دليلاً على ذلك . قرينة على ملكية الأخير لهذه المتعولات . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٤ - اتفاق طرفي عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . إعتباره - والة دين . قبول لدائن المرتهن

الصفحة	القائمة	
		لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من هذه الحوالة ومنها هيوب الرضا .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) ٥ — تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في العقد الابتدائي . لا يؤثر على حق المتنفع فيه . علة ذلك .
٣٤٤	٦٩	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٦ — إعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة . اعتباره إعلانا له بها . نفاذها في حقه منذ هذا التاريخ . مشتري المقار المحال إليه عقود الإيجار . حقه في طلب إخلاء الدين بسبب سوء استعمالها .
٦٢٩	١٢٣	(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ٧ — الفسمة لأقرية غير المسجلة . ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري من المتقادم لحزه مفرز ولو سجل عقده قبل تسجيل الفسمة . لا بعد من الغير .
٤٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢) ٨ — بيع الشريك على الشبوع جزأ مفرزا من المال الشائع قبل الفسمة . تمسك المشتري به — عدم ملكية البائع للبيع مفرزا . لا محل له . علة ذلك . م ٢/٨٢٦ م دنى .
٨٨٨	١٧٥	(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

(ت)

تأميم — تأمين — تأمينات اجتماعية
 تأمينات هيدية — تجرئة — تركه — تزوير
 تسجيل — تفويض — تقادم — تنفيذ
 تنفيذ عقارى

تأميم

أولا — أثر التأميم .

١ — تأميم بعض الشركات والمنشآت . إحتفاظ المشروع
 المؤمم بشخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة . مسئوليته
 عن كافة التزاماته السابقة على التأميم .

٧٨١ ١٥٤ (الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)

٢ — التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون
 أرباحها المحققة قبل التأميم . عدم اندماجها في رأس المال
 بعد التأميم .

٧٨١ ١٥٤ (الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)

٣ — عدم صدور قرار بتوزيع الأرباح على المساهمين .
 أثره . جواز التجاؤم للقضاء لاطالبة بنصيبهم فيها . إختصاصه
 بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه .

٧٨١ ١٥٤ (الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)

المرحلة	القاعدة	
		٤ - تأمين المنشأة . وجوب اتخاذها شكل الشركة المساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وجوب تخصيص نسبة ٢٥٪ من صافي الأرباح للوظفين والعمال . ق ١١١ لسنة ١٩٦١ .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٥٤٦ - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠) ثانيا - لجان التقييم .
		١ - لجان تقييم المنشآت المؤممة . اختصاصها . نهائية قراراتها . شرطه . تحميل المنشأة بديون ليست ملزمة بها . لاجية له قبل الدولة أو أصحاب الشأن .
٣٢٧	٦٦	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨٠) ٢ - لجان تقييم المنشآت المؤممة . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير . فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب حصانه تحول دون طرحها على المحكمة المختصة .
٣٢٧	٦٦	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨٠) ٣ - تقدير لجنة التقييم لأحد عناصر الذئاة المؤممة خصوصاً أو أصولاً بصفة مؤقتة . تحديد هذا العنصر بصفة نهائية فيما بعد . وجوب أعمال أثره من وقت التأمين . مؤداه استحقاق أصحاب المنشأة لأية زيادة في صافي رأس المال المترتبة على هذه التحديد .
٣٢٧	٦٦	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨٠)
		تأمين
		التأمين من حوادث السيارات .
		التأمين الإجباري من حوادث سيارات النقل . سر يانه

المادة	القاعدة	
٤٢٣	٨١	<p>اصحاب الراكبين المصرح بركوبهما بجوار قائد السيارة . عدم امتداد التأمين لغيرهما من الراكبين في صندوق السيارة .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)</p>
تأمينات اجتماعية		
<p>أولا - تعلق قانون التأمينات الاجتماعية بالنظام العام .</p> <p>أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحمل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو المال من أحكامه .</p>		
٣٨٠	٧٥	<p>(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣)</p>
<p>ثانيا - نطاق تطبيق القانون .</p> <p>العاملون بالزراعة بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالا إدارية أو كتابية متعلقة بها . خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لاهبة بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون على خلاف ذلك .</p>		
٣٨٠	٧٥	<p>(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣)</p>
<p>ثالثا - إصابات العمل .</p> <p>١ - طالب العامل إعادة النظر أمام لجنة التحكم الطبي في تقدير هيئة التأمينات لنسبة العجز نتيجة إصابة عمل . صدور قرار اللجنة . وجوب التقيد به باعتباره قرارا نهائيا غير قابل للطعن فيه . م ٤٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .</p>		
٤٦٦	٩٠	<p>(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)</p>

الصفحة	القائمة	
		٢ - ثبوت إصابة العامل بالذبححة الصدرية وقصور الشريان التاجي . رفض الحكم بحالته لاكتشاف الطبي . لا خطأ طالما لم يدع العامل أن إصابته كانت نتيجة حادث مفاجئ وقع أثناء العمل أو بسببه .
٩٦٠	١٨٧	(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٣ - دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة بالعمل قبل وب العمل . جواز استناده إلى المسؤولية التقصيرية إذ كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث جسيما . م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٤٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		رابعا - النظام الخاص والميزة الأفضل .
		١ - الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . وجوب الرجوع للفوائد الخاصة المنظمة لها دون اعتداد بما ورد باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٩٧٣	١٨٩	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٢ - الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة بقيمة المكافآت الأفضل . وقوعه على هاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٩٧٦	١٩٠	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٣ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إيداعها حتى تاريخ صرفها للعامل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إيداع هذه الفروق . أثره . عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبيقا للسادة ٢٢٦ مدني .
٩٧٧	١٩٠	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		خامسا - معاش العامل .
		١ - التأمين الاختياري . غير جائز في ظل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القضاء بأن قبول هيئة التأمينات للاشتراك رغم عدم التزام رب العمل بها يكسب العامل حقا في المعاش . خطأ في القانون .
٣٨٠	٧٥	(الظن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣)
		٢ - العمال الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر . وجوب احتساب أيام العمل ستة وعشرين يوما . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب مراعاة ذلك عند حساب المعاش .
٨٦٢	١٧٠	(الظن رقم ٩٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢)
		سادسا - العويض الإضافي .
		١ - تأخر هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم مستنداته . أثره . التزامها بإداء ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم تأخير ولو تجاوز ذلك أصل المستحقات . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جزاء مالي وليس فئدة قانونية .
٩٣٨	٣١	(الظن رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		٢ - التأمين الإضافي المستحق للعامل في حالات العجز الكامل أو الوفا . تأخر هيئة التأمينات في صرفه له . أثره . التزامها بدفع ١٪ من قيمته عن كل يوم تأخير . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم اقتصار هذا الجزء على التأخر في صرف المعاشات وتعويض الدفعة الواحدة .
٩٨٧	١٩٢	(الظن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣٠)

الصفحة	القائمة	
٩٨٧	١٩٢	٣ - التزام هيئة التأمينات بسداد ١ ٪ من قيمة مستحقات العامل عند التأخير في صرفها إليه . للفرض منه . نفاذه من تاريخ استيفاء مستندات الصرف . (الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠)
		سابعا - منازعات التأمينات الاجتماعية .
٢١٣	٤٦	١ - عدم إخطار هيئة التأمينات الاجتماعية رب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه بهلم الوضوع . أثره . عدم انفتاح مواعيد الاعتراض عليه . م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)
		٢ - إخطار هيئة التأمينات لرب العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . اعتراضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون . صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب أعمال ما استحدثته من إجراءات ومواعيد بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات . (الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
٤٦١	٨٩	٣ - مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المطلوبة لهيئة التأمينات الاجتماعية . إفصاحها بإخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه بهلم الوصول . رده إلى الهيئة لوروده له . لا يفيد حصول الإخطار مستوفيا للبيانات . (الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
٦٠٠	١١٧	٤ - المنازعة بين العامل وهيئة التأمينات الاجتماعية بشأن المعاشات والتعويضات م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم التجاء العامل إلى اللجنة المنصوص عليها فيها . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفوها قبل عرض التراجع على اللجنة المذكورة . خطأ . حلة ذلك . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢)
٦٦٠	١٢٩	

الصفحة	القاعدة	
		ثامنا — التقادم المسقط .
		علم هيئة التأمينات الاجتماعية بالتحاق عمال بالمشاة . مستحققاتها .
		قبل رب العمل ستوطها بالتقادم الخمسى .
٢٢٧	٤٧	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)
		تأمينات عينية
		١ — الدائن المرتهن الذى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة .
		حقه فى تأجيرها للغير . عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن .
		امتداد عقد الإيجار تلقائيا فى مواجهة المدين الراهن ومن اشترى
		منه العقار .
٧٢٤	١٤٢	(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٢ — اتفاق طرفى عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين
		الرهن على العين المبيعة . اعتباره حوالة دين . قبول الدائن
		المرتهن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع
		المستمدة من عقد الحوالة ومنها هيوب الرضا .
٧٨١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		تجزئة
		١ — نقض الحكم بالنسبة للطامن فى موضوع غير قابل
		للتجزئة . وجوب نفضه بالنسبة للطامن فى الطعن المنظم .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
		٢ — دعوى بطلان إجراءات التنفيذ . عدم قابليتها للتجزئة .
		القضاء ببطلان حكم مرمى المزايد بالنسبة لأحد الخصوم .
		إنسحاب أثره للخصوم الآخرين .
١٩٨	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٣ - بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لمباشرة الإجراءات . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى .
١٥٧	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
		٤ - المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم فى الطعن إن قدموا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٠)
		٥ - القضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للمتأجر مورث الطاعنات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعنات عدا الطاعنة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهن فى الطعن . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٠)
		٦ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم فى الميعاد فى موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد فوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم فى الطعن إن لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٠)
		٧ - القضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للمورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لبقى الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم في الميعاد . للآخرين حق الطعن فيه بعد الميعاد أو التدخل متضمنين للطاعن أو بادخالهم في خصومة الطاعن . ليس لهم إبداء طلبات تزيد على طلبات من طعن في الميعاد . ٢/٢١٨ مرافعات .
١١٨٦	٢٢٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		٩ - حجية الحكم . مناطه . إتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى . اختلاف الخصوم . أثره . إنحسار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		١٠ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . بطلان نسبي . وجوب تمسك صاحب الشأن به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوما فيه بالتضامن .
٣٩٨	٨٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		١١ - إستئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة . عدم تقييد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفد باقي المحكوم عليهم .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		تركة
		أجر مصفى التركة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي حيثه . م ٨٨٠ مدني . لا يمنع ذلك من اختصاص قاضي الأمور الوقتية بإصدار أمر على هريضة بتقدير أجره . م ٢٥٠/٥ مرافعات .
٩١٠	١٧٨	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		تزوير
		١ - الإدعاء بالتزوير . عدم جواز إضافة مدعى التزوير إلى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة الشواهد إدعاء بتزوير محرر آخر أو إضافة مواضع أخرى للتزوير في ذات المحرر لم ترد بتقرير الطعن بالتزوير .
٣٩٣	٧٧	(الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ - إختلاس التوقيع على بيـاض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه التهمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . إمتداد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى هذه اليمين . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لا بتناؤه على إجراء باطل .
٨٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٣ - قبول الادعاء بالتزوير . مناطه . أن يكون متجاً في النزاع . ثبوت أن التظلم قد رفع بعد الميعاد . إدعاء المظلم بتزوير سند متعلق بموضوع الدعوى . غير متج .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	تسجيل
		١ - تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في العقد الابتدائي . لا يؤثر على حق المنتفع فيه . حالة ذلك .
٣٤٤	٦٩	(الطن رقم ٦٠٤ لسنة ١٤٤٥ هـ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى قبل المشتري الآخر من ذات البائع . القضاء برفض الدعوى بطلب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ١٤٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		٣ - شراء الوكيل المستر العقار بهقد غير مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الاتصاف .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ١٤٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		تعويض
		الخطأ الموجب للتعويض :
		١ - ذهاب العقار . فعل ضار . لربح هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المذهب . تعدد المسؤولين عن هذا الفعل الضار . أثره . إلزامهم متضاهين بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ١٤٥٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — البلاغ الكاذب . مساواة المبلغ عن التعويض . عدم تحقيقها إذا قامت لديه شبهات تبرر اعتقاده بعدمه مانسبه للبلاغ ضده .
٤٧	٢٨٣	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٠)
		٣ — الاتفاق على تجديد العقد تلقائيا لسنة تالية مالم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد خلال مدة معينة . الإخطار الصادر بعد انقضاء هذه المهلة . أثره . تجديد العقد تلقائيا والالتزام المتعاقد بالتعويض عند امتناعه عن تنفيذ العقد .
١١١٩	٢١٤	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٠)
		٤ — تخلى الطالب في الإعادة للخارج رغم احتيائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل . عدم ادعائها بوجوب دأى مسوغ للتخلى . أثره . اعتبار القرار مشروبا بإساءة استعمال السلطة .
٢٨	٧	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٥ — الحكم نهائيا ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسترولة بالحني المدني . اعتداده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ الغير . أثره . عدم جواز إقامة المضرور دعواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على أساس المسترولة الشيعية .
١١٨١	٢٢٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٨٠)
		٦ — التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول حق المشتري المرسل إليه في الرجوع على الناقل أو على الشاحن بالتعويض عن العجز أو التأخر أثناء الرحلة البحرية . رجوع

الصفحة	القاعدة	
		المرسل إليه على الشاحن . حق الأخير في الرجوع على الناقل .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨)
		الضرر في التعويض :
		١ - التعويض عن الضرر المادي . مناطه . وجوب أن يكون الضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا . لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل .
١٧٩	٢٨	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٢ - موت المضرور في الحال نتيجة الاعتداء عليه . ضرر مادي . انتقال الحق في التعويض عنه إلى ورثته .
٢٥٥	٥٣	(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٣ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . اقراض وقوع الضرر . نفي ذلك . وقوع صبه إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	١٠٠	(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٤ - التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .
١٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ و ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		تعويض العامل والتأمينات الاجتماعية :
		حق العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات من

الصفحة	القاعدة	
		إصابات العمل . إختلافه من حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
٩٣٠	١٨٣	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		دعوى التعويض :
		١ — دعوى العامل بتعويضه عن الفصل التعسفى . مة وطها بالتقادم بانهضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود الوقف والانقطاع عليها . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قاطع للتقادم .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٢ — دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المستعجلة . طلبه احتياطيا التعويض من فصله . أثره . انقطاع مدة تقادم دعوى التعويض . لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصاية .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٣ — دعوى التعويض الناشئة من وفاة أحد ضباط القوات المسماحة بسبب الخدمة . هى من الدعاوى التى تسرى عليها المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المسانمة من التقاضى والتى قضى بعدم دستورتها .
٩٣٧	١٨٤	(الطنان رقم ٥٠٧ و ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٤ — القرار الإدارى الضمنى بتخطى الطالب فى الاعارة . الدفع بعدم جواز طالب التعويض منه بصيرورته نهائيا لعدم الطن فيه فى الميعاد . لا محل له . علة ذلك .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - طلب التعويض عن الاضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطيه دون مبرر في الاطاعة للتأرج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٦ - اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب التعويض عن القرارات الإدارية . مناطه . طلب التعويض عن إفعال الجهة الإدارية تعيين الطالب في النيابة سنة ١٩٦٩ تم تعيينه في وقت لاحق . عدم اختصاص المحكمة بنظره .
٣٤	٨	(الطلب رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٧ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف . الاستثناء م ٢٣٥ مرافعات . طلب زيادة التعويض في الاستئناف دون بيان المستأنف ما طرأ لتبرير تلك الزيادة . اعتباره طلباً جديداً غير مقبول .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٠)
تقادم		
التقادم المكسب :		
		حجية الحكم . أثرها . إدهاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل صدور الحكم بثبوت ملكية خصمه له في دعوى سابقة لأن التقادم انقطع برفع تلك الدعوى . إطراح المحكمة لهذا الإدهاء . لا خطأ .
٣٦٠	٧٢	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٨٠)

الرقم	القاعدة	الصفحة
	التقادم المسقط :	
	١ — دعوى العامل بتعويضه عن الفصل التعسفي . مقوطها بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود الوقف والانقطاع عليهما . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قاطع للتقادم .	
٦٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١) ١٦	
	٢ — دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المختصة . طلبه احتياطيا التعويض عن فصله . أثره . انقطاع مدة تقادم دعوى التعويض . لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية .	
٦٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١) ١٦	
	٣ — علم هيئة التأمينات الاجتماعية بالتحاق عمال بالمشاة . مستحققاتها قبل رب العمل . مقوطها بالتقادم الخمس .	
٢٢٧	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٠) ٤٧	
	٤ — حق العامل في الأجر الإضافي وبدل السكن وبدل السفر . حق دوري متجدد . خضوعه للتقادم الخمس . م ١/٣٧٥ مدني .	
٦٦٣	(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١) ١٣٠	
	٥ — الإجراءات المقاطعة لتقادم دين الضريبة . ماهيتها . مجرد استدعاء الممول أو وكيله للنقشة . لا يمد ذلك إجراء قاطعا لتقادم ضريبة الزكات .	
٧١٥	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤) ١٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		٦ — النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريتها . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجرية الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من النفاذ بده مريان تقدم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ١٣٥٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧) ..
		٧ — مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقدم العادي دون التقدم الثلاثي .
٧	٢٨	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

تنفيذ

أولا — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى :

		١ — قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام المستأنف بأتعاب المحاماة . لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التي يجوز الطعن فيها استقلالا . حلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — "جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٢ — تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا . وقوعه على مسئولية طالب التنفيذ . تحمله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)

ثانيا — إشكالات التنفيذ :

١ — الإشكال الأول المرفوع من الماتزم بالدين . أثره .

الصفحة	القاعدة	
		وقف تنفيذ الحكم واورفع إلى محكمة غير مختصة • زوال الأثر الواقف • مناطه •
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ — الحكم بعدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظر الاشكال وإحالة إلى محكمة الجناح • حكم غير منه للتصوطة فى الاشكال • مؤداه • بقاء الأثر الواقف للإشكال •
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٣ — الإشكال فى تنفيذ الججز • أثره • وقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائى فى الاشكال • بده سريان الميعاد المحدد لاعتبار الججز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم •
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)

تنفيذ عقارى

أولا — مسائل عامة :

		١ — إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف — فى ظل قانون المرافعات السابق • أثره • انقضاء البيع الأول وزوال ما يكون المشتري الأول قد رتبته من حقوق عينية على العقار •
١٥٤	٣٥	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ — الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع • حجة على دائن البائع • تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تقييده نزع ملكية العين المبيعة • أثره اعتبار المدين البائع غير مالك لها عند التنفيذ عليها •
٢٧٢	٥٧	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص . مريان فوائدها الاتفاقية أو القانونية على الرغم من الإفلاس . جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات . (الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
١٠٥٦	٢٠٤	
		ثانيا - حكم مرمى المزااد :
		١ - حكم مرمى المزااد . طلب بطلانه بدعوى مبتدأة في ظل قانون المرافعات السابق . عدم قبوله إلا من الغير أو ممن كان طرفا في الاجراءات ولم يصح إعلانه بها . (الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)
١٥٤	٣٥	
		٢ - اختصاص الرامى عليه المزااد في دعوى بطلان حكم مرمى المزااد . صدور الحكم بالبطلان . طعنه فيه بطريق النقض . اعتباره طعنا مرفوعا من ذى صفة . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠)
١٩٧	٤٢	
		٣ - حكم مرمى المزااد . جواز استئنافه في حالات أوردتها المادة ٤٥١ / ١ مرافعات على سبيل الحصر . المعيب في اجراءات المزايدة . من بين هذه الحالات . (الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
١٠٥٦	٢٠٤	
		٤ - التنفيذ الجبرى على العقار . اجراء المزايدة في اليوم المحدد للبيع دون طلب من مباشر الاجراءات أو ممن ورد ذكرهم بالمادة ٣٥ مرافعات . أثره . بطلان حكم إيقاع البيع تحقق مصلحتهم في الطعن عليه . (الطعن رقم ٤٥٩ و ١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
١٠٥٦	٢٠٤	

الصفحة للقاعدة

ثالثا - دعوى بطلان الإجراءات :

١ - أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى . وجوب إبداء المدين لها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . جواز إقامة دعوى أصالية بالبطلان إذا لم يكن طرفا في إجراءات التنفيذ بأن لم يعلن بها .

(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠) ٤٢ ١٩٧

٢ - دعوى بطلان إجراءات التنفيذ . عدم قابليتها للتجزئة للقضاء ببطلان حكم مرمى المزاو بالنسبة لأحد الخصوم . انسحاب أثره للخصوم الآخرين .

(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠) ٤٢ ١٩٧

٣ - بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لمباشر الإجراءات . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى .

(الطنان رقا ٤٠٩ و ١٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠) ٢٠٤ ١٠٥٦

(ج)

جمارك

(أولا) الرسوم الجمركية :

وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ به ذمة الناقل

الصفحة	القائمة	
		من الإلتزام بسداد رسوم هذا العجز . الاستثناء . إتجاه إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . حلة ذلك . للموفى طلب استرداد مادفنه بغير حق .
٣١٢	٦٣	(الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		(ثانيا) التهرب الجمركي :
		أحكام التهرب الواردة في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . سرقاتها على حالات التهرب من الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج والاستهلاك . الفرار الجمهوى رقم ٤٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ . إقتصاره على فرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك .
٨٦٧	١٧١	(الظمن رقم ٦٨١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٤)
		(ثالثا) مسائل متنوعة :
		عقد النقل البحرى . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وصليمة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى مصلحة الجمارك . غير مبرئ لذمة الناقل قبل المرسل إليه . حلة ذلك .
٨٣١	١٦٤	(الظمن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)

(ح)

حجز - حراسة - حكم - حيازة

حجز

١ - الإشكال في تنفيذ الحجز . أثره . وقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائي في الإشكال . بدء سريان الميعاد المحدد لامتنياز الحجز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .

٩٨ ٢٢ ... (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)

٢ - بائع التأمين المودعة من شركات ووكالات السفر والسياحة بخزينة مصلحة السياحة . كيفية التصرف فيها . ق ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ . الحجز عليها تحت يد المصلحة . أثره .

٤٩٠ ٥٢ ... (الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

حراسة

الحراسة القضائية :

١ - عقد البيع غير المسجل . أثره . ناشئ طلب فرض الحراسة القضائية على العين المباعة إذا خشي بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .

١٩٠ ٤١ ... (الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)

٢ - تقدير الضرورة والمخطر في النزاع الموجب لفرض الحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .

١٩٠ ٤١ ... (الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المظامن الموجهة لشخص المرشح تعيينه حارساً قضائياً . هبء إثباتها . وقوعه على حائق من يدعيها مدعياً كان أو مدعى عليه .
١٩٠	٤١	(الظن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٤ — التزامات الحارس القضائي . وجوب بذله عناية الرجل المعتاد . عدم جواز احتجاجه بأنه لم يحصل شيئاً من أجرة الأطيان محل الحراسة في مواقيدها .
٣٤	٥٠	(الظن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		حكم
		(أولاً) بيانات الحكم :
		«أسماء المصوم»
		إحالة الحكم الاستئنافي للحكم الابتدائي في أسبابه . ورود إسم التابع في هذه الأسباب والإشارة باعتباره أحد المستأنف عليهم في الحكم الاستئنافي . إغفاله ذكر اسمه في ديباجة الحكم . لا بطلان .
٣٩٨	٧٨	(الظن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		(ثانياً) إصدار الحكم :
		(١) «ولاية القضاء»
		المستشار المقرب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم التنازل ولايته على العمل الإداري . إمتدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية . لا بطلان .
١٦٢	٣٦	(الظن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)

الصفحة القائمة

(ب) "عدم الصلاحية"

حصول مانع مادي لأحد القضاة بحسب الطق بالحكم وحلول غيره محله . وجوب إثبات ذلك في الحكم وأنه قد وقع على المسودة . لاجابة لبيان حقيقة المنع . خلو الأوراق مما يفيد وجود مانع قانوني . لا محل للنفي على الحكم بالبطلان .

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ١٦٦ ٨٤١

(ج) "المدافلة في الحكم والنطق به"

١ - اشتراك أحد القضاة في المدافلة دون سماع المرافعة . أو تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عند النطق به بسبب مانع فهرى دون أن يثبت في الحكم توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١) ١٧ ٧٠

٢ - اشتراك أحد القضاة في المدافلة دون سماعه للمرافعة أو عدم إثبات تخلف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخ صمة القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته . القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات غير جائز .

(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤) ١٠١ ٥١٤

٣ - النفي ببطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم . ملة ذلك .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ١٣١ ١٢٠١

الصفحة	القاعدة	
		(د) "إيداع مسودة الحكم"
		وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتيب الاطلاع إذا أودعت المسودة بالملف عندئذ ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		(هـ) "نسخة الحكم الأصلية"
		المبرة في الحكم هي بالنسخة الأصلية له . مسودة الحكم لا تعد وأن تكون ورقة لتحضير الحكم . وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته . عدم جواز تصحيحه بورقة خارجة عن الدعوى .
٧١٩	١٤١	(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		(و) "إغفال الفصل في بعض الطلبات"
		١ - إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . وجوب اتباع الأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .
١٠٥	٢٣	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ - إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . عدم إيداع الطاعن صورة من حكم النقض السابق وصورة من الحكم الامتثالي المطعون فيه . أثره . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن تكون الصورة الأخيرة مودعة بالطعن .
١٠٥	٢٣	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)

الفاصلة	الصفحة
٣ - إقامة الطعن بالتقاضي من أحد المحكوم عليهم . القضاء برفضه دون بحث الشق الآخر في الحكم المطعون فيه الصادر ضد خصم آخر . لا يعد إغفالا للفصل في شق من الطلبات .	
(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)	٢٣
(ز) "القضاء بما لم يطلبه الخصوم" :	
١ - إقامة العامل دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لاثريب على المحكمة إن هي لم تعرض لاستحقاقه الفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحا عليها .	
(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)	١٠٢
٢ - تكيف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .	
(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)	١١٢
(ثالثا) تسيب الحكم :	
١ - خلل أسباب الحكم المطعون فيه مما قدمه الخصوم من طلبات ودفاع ودفع وخلاصة للأدلة الواقعية في الدعوى . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .	
(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)	١٤١
٢ - رفض المحكمة طاب الإحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إغفالها بيان الرد السائق . إخلال بحق الدفاع .	
(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)	١٧٢
	٨٧١

القاعدة	الصفة
٣ - تقديم مستندات أو مذكرات في فترة حجز الدعوى للحكم دون التصريح بتقديمها ودون إطلاع الخصم الآخر عليها . عدم بحث المحكمة لها . لا خطأ .	
(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) ١٨٨	٩٦٥
٤ - وجوب تقييد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها . عدم تقييدها بدليل دون آخر . المطالبة بنصيب في أرباح شركة اعتادوا لعقد معين . لا يمنع المحكمة من الاستناد لعقد شركة آخر - حل محل العقد السابق - مقدم في الأوراق . لا يعد ذلك تغيرا لسبب الدعوى .	
(الطعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) ٢٢٤	١١٦٥
٥ - أحكام الإثبات . عدم إلزام المحكمة بوضع أسباب لها . التزامها بتسبيب المسائل الأولية التي لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها .	
(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ٦٠	٢٨٦
« قضاء القاضي بعلمه » .	
القضاء بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتغير وجه استعمالها من مكتبه إلى ورشة ميكانيكية . استخلاص الحكم للضرر وهو من قبيل المعلومات العامة التي يفترض علم الكافة بها .	
(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ٩٥	٤٩٠
« القرارات القانونية الخاطئة » .	
١ - تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون نقضه . شرطه . أن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع .	
(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٨٨	٤٥٥

الصفحة	القائمة	
		٢ - نقض الحكم بسبب متعلق بقبول الدعوى . أثره . وجوب نقضه فيما قضى به في الموضوع .
٤٥٥	٨٨	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ - انتهاء الحكم ملما في نتيجته . اشتداله على أسباب قانونية خاطئة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٦٧٧	١٣٢	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		(رابعاً) عيوب التدليل : (١) " ما يعد قصورا "
		١ - أطيان أكل البحر . بقاؤها في تكليف مالكيها وورثته لحين تمويضهم من أطيان طارح البحر . ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ . اعتبارها موجودة بالطبيعة لورودها في تركتها . فساد في الاستدلال . خلو الحكم من دليل يؤيد وضع اليد عليها . قصور .
١٢١	٢٧	(الطن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
		٢ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتأخره في سداد الأجرة منذ بدء التعاقد . إفعال الحكم بحث دفاع المستأجر بأن العين المؤجرة لم يتم إعدادها للانتفاع بها ، لا بعد هذا التاريخ . قصور .
٢٦٦	٥٥	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٣ - فقد الإيجار من الباطن . انقضاؤه بانقضاء فقد الإيجار الأصلي . مطالبة المستأجرة الجديدة للمستأجر من الباطن بمقابل انتفاعه بجزء من العين . القضاء برفض الدعوى استناداً

الصفحة	القاعدة	
		إلى أن كلاهما يعتبر مستأجر أصليا مع أغفال الحكم ببحث دفاعها بانقضاء عقد الإيجار من الباطن وقيام علاقة إيجارية جديدة بينها وبين المالك . قصور .
٤٣١	٨٣	(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٤ — انقطاع السير في الحصومة بوفاة أحد الحصوم . لا محل له متى كان الحصوم قد أبدوا دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أو حكما بإتاحة الفرصة لهم في ذلك . عدم استجابة المحكمة لطلب الانقطاع لأن الدعوى قد تهيأت للحكم . إغفالها بيان سندها في ذلك . قصور .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٥ — وجوب إيراد الحكم خلاصة موجزة للدقوع ولو لم تكن دفوعا جوهرية . إغفال الحكم . الرد عليها أو على أوجه الدفاع الجوهرى . قصور .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٦ — مطالبة المؤجر المستأجر بالأجرة . تمسك المستأجر بأن الجسد الموجود بالعين المؤجرة مملوك له بالشراء من المستأجر السابق لها على خلاف ماورد بالنقد من أن الإيجار بالحدك . إغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم إثارته . مخالفة للثابت بالأوراق وقصور .
٤٩٣	٩٦	(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٧ — ميعاد المسافة . وجوب اختياره مع ميعاد الاستئناف ميعادا واحدا يتكون منهما ميعاد الطعن . قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف . إغفالها بحث ما إذا

الصفحة	القاعدة	
		كانت المصافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب إضافة ميعاد مسافة . قصور .
٥٤٨	١٠٧	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٨ — إقامة المستأجر بناءً بمالك المؤجر خارج العين المؤجرة . القبضاء بإخلائه لمخالفته شروط الإيجار . عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التعدي على ملكية المؤجر بإخلال الطامن بالتزامه التعاقدى . قصور وفساد في الاستدلال .
٩٨٧	١٣٤	(الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٩ — نفي الحكم لوكالة المنة قد بصفتها نائباً عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغفاله بحث انصراف أثر العقد للمؤجر أعمالاً لئس المادة ١٠٦ مدني . قصور .
٧٣٧	١٤٥	(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		١٠ — الاتفاق على تأجير العين لاحتعمالها محلاً للعلوى . تفسير هذا الاتفاق بقصره على الاتجار فيما دون تصنيفها . عدم بيان الحكم سنده في هذا التخصيص . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		١١ — طلب إخلاء المستأجر للتغيير في الغرض من استعمال العين المؤجرة . تمسكه بموافقة المؤجر ضمناً على هذا التغيير بسكوته مدة ست سنوات دون اتخاذ أى إجراء . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - إغفال الحكم بحث دفاع جوهري للتصميم . قصور في أسباب الحكم الواقعية . موجب لبطلانه . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٦ ، ٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
١٠٦٩	٢٠٦	...
		١٣ - إمتناع الحكم إلى جملة أدلة مجمعة . ثبوت فساد إحداها . قصور . (الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
١٢٤٣	٢٣٦	...
		١٤ - المشتري لمحل الخلافة من مستأجره . تمسكه بأن سبب البيع راجع إلى مناهب المستأجر مع عماله . وهو ادعاء بالمضاربة على عملهم . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور . (الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)
١٢٧٤	٢٤٢	...
		(ب) "مألا يعد قصورا"
		١ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن التصريح باستخراج شهادة إدارية لإثبات دفاعه . لا خطأ طالما لم يقدم تعذر حصوله عليها دون إذن المحكمة . مثال في إيجار . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
٢٨٦	٦٠	...
		٢ - عدم إقصاح الحكم عن الأساس القانوني لأعضائه . عدم مناقشته للأسباب المخالفة التي بني عليها الحكم المستأنف . لا خطأ . طالع صدر قضاؤه موافقا للقانون . (الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
٥٥٧	١٠٩	...
		٣ - قصور الحكم في الإقصاح عن سند القانوني . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور متى كان

الصفحة	القاعدة	
		الحكم صحيحا في نتيجته . حقها في تكييف الواقعة اعتمادا على ماحصلته عكمة الموضوع .
١١٩٢	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) (خامسا) حجية الحكم : (أ) شرط الحجية :
		١ - اكتساب الحكم . قوة الأمر المقضي . شرطه . استنفاد طريق الطعن فيه بالاستئناف . أو فوات مواعيده .
٨٩	٢١	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥) ٢ - حجية الحكم . مناطها . إتمام الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى . اختلاف الخصوم . أثره . انحصار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥) ٣ - الأحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن الحق الذي تنهض عنه . الأحكام الصادرة على الخلف الخاص . لاحجية لما قبل السلف .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥) ٤ - حجية الحكم . مناطها . فصل الحكمة في حق من الحقوق فصلا جازما فيرملق على إختال ثبوت أمر آخر .
٢٨٦	٦٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ٥ - حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الموضوع . لا يكفي مجرد الإشارة في المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف إلى صدور الحكم أو تقديم صورته إلى محكمة النقض . انتهى في هذه الحالة . إعتباره مديا جديدا .
١٠٦٩	٢٠٦	(الظمان رقم ١٩ لسنة ٩٨٣٤٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		(ب) ما يحوز الحجية :
		١ - ثبوت الحجية لأسباب الحكم . شرطه . أن تكون وثيقة الصلة بمطوفه بحيث لا يقوم بدونها .
٢٨٦	٦٠	(الظن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - حجية الحكم . مناطها . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل . لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر المقضى فيه .
١٠٢٢	٢٠٠	(الظن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		(ج) أحكام لها حجية :
		١ - الحكم الصادر في أحد الطلبات في الدعوى قبل صدور الحكم المنهى للمصومة كلها . اكتسابه حجية الأمر المقضى . لا يجوز مع ذلك الاستناد إليه في حكم صادر في دعوى أخرى قبل صيرورته نهائيا .
٨٩	٢١	(الظن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٢ - القضاء نهائيا للعامل بفروق الأجر المستحقة له مساواة بزميله المقارن به . اكتسابه حجية الأمر المقضى في دعواه التالية بفروق الأجر عن مدة لاحقة طالما أن أحاس الطلب في الدعويين واحد .
١٤٢	٣٢	(الظن رقم ٣١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٣)

المرجع	القائمة	
		٣ - اعتبار الدين ممثلاً لدائته المأدى في الخصومة . أثره . إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه . الحكم على المدين على حجة دائته . للدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة الطعن في الحكم .
٢٧٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤) ٤ - الحكم نهائياً بتأييد قرار تغريم الشركة النافلة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة . دعوى مصاحبة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق بشأن وجود العجز .
٣٦٣	٦٣	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٥ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء . عدم تفرص مراكز الخصوم وظروف الدعوى .
٥٦٤	١١٠	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ٦ - القضاء نهائياً في دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستأجر لصدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على عين النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه - في مادة مستعجلة - بإخلاء المحافظ بصفته استناداً إلى أن قرار الاستيلاء معدوم . مخالفته لحجية الحكم السابق . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٥٦٤	١١٠	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص القيمي . لا يمنع من ثبوت الحجية له متى صدر من جهة قضائية لها ولاية إصداره .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٨ - التدخل في الدعوى . أثره : . صيرورة التدخل طرفاً في الدعوى . الحكم الصادر فيما حجة له أو عليه . التدخل منضماً لأحد الخصوم حق استئنائه ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		”حجية الحكم الجنائي“ :
		الحكم نهائياً ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسئولة بالحق المدني . استناده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ الغير . أثره . عدم جواز إقامة المضرور دعواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على أساس المسؤولية الشيئية .
١١٨١	٢٣٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		”حجية الأحكام في مسائل الأحوال الشخصية“ :
		١ - الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة . ذات حجية مؤقتة . بقاؤها طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير .
١٢٦٩	٢٤١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق - ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)
		٢ - الحكم نهائياً برفض طالب ضم الصغيرة لوألدتها لحاجتها إلى خدمة النساء . مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم

الصفحة	القائمة	
		ورغم عدم تغير الظروف . جوار الطعن فيه بطريق التقصير ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٢٦٩	٢٤١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) ...
		(د) أثر حجية الحكم :
		"استنفاد الولاية"
		١ — حجية الحكم . أثرها . إدهاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقدم من قبل صدور الحكم بتثبيت ملكية خصمه له في دعوى سابقة لأن التقدم انقطع بإقامته تلك الدعوى . لإطراح المحكمة لهذا الادعاء . لا خطأ .
٣٦٠	٧٢	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ...
		٣ — قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الأوان استنادا إلى عدم أحقيته بعد في الزقية . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادة المحاكمة أول درجة . حلة ذلك .
٥٨٨	١١٤	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) ...
		٣ — تقدير قيام المصلحة في الدعوى أو استغنائها . إتصاله بموضوع الدعوى . قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . استنفاد ولايتها .
١٢٢٣	٢٣٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ...
		٤ — القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . لا يعد دفعا بعدم القبول مما تستنفد به المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع . إلغاء

الصفحة	القائمة	
		الحكم استئنافيا . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
١٢٢٣	٢٢٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		(هـ) أحكام لاحجية لها :
		١ - دعوى استحقاق المعاش من الوامل المتوفى . اختصاص رب العمل للحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لاستثناء علاقة العمل . ترك المدعى للمصومة في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حججته بشأن نفي علاقة العمل . علة ذلك . رب العمل ليس خصما حقيقيا في التراع .
١٣١	٢٩	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		٢ - صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائيا . لا حجج له أمام الجهة القضائية المختصة . اخفاظه بحججته أمام محكمة الجهة التي أصدرته .
٣١٣	٦٣	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٣ - القضاء برفض دعوى فسخ العقد . لا يعد قضاء ضميا بصحته الحكم النهائي برفض الفسخ لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة لسبب الفسخ أساس الدعوى .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٤ - الأصل في الأحكام المستعجلة . لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء . عدم تغير مراکز الخصوم وظروف الدعوى .
٥٦٤	١١٠	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مخالفة الحكم لحقيقة أخذ بها حكم آخر لا يحتاج به طرفا للنزاع . لا خطأ .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٦ - القضاء نهائيا في دعوى سابقة بتحديد مقابل الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم . عدم فصل المحكمة في خضوع المكان للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة من عدمه . قضاء الحكم الماطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه لمحجية الحكم السابق .
٨٤٢	١٦٦	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠)
		٧ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة . عدم تقييد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠)
		٨ - حجية الحكم . مناطها . طلب صحة ونفاذ مدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . القضاء برفضه بالنسبة لإحداها . لا يقيّد المحكمه عند الفصل في صورية باقي العقود .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠)
		(سادسا) تصحيح الحكم :
		”تصحيح الخطأ المادى“
		عدم ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يترتب للبطلان . تصحيحه . وجوب أن يستمد من محضر جلسة

الصفحة	القاعدة	
		النطاق بالحكم . تقديم شهادة رسمية لإثبات هذا التصحيح . غير كاف .
٧٠	١٧	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١) (سابعاً) الطعن في الحكم :
		جواز الطعن في الحكم من عدمه . أمر متعلق بالنظام العام . وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسه .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨) (١) الخصوم في الطعن :
		١ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للانجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٢ - ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن . أثره . وجوب إعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم . حلة ذلك .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٣ - للقضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للاستأجر موث الطاعنات . موضوع غير قابل للانجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعنات هذا الطاعنة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهن في الطعن . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - للطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد فوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٥ - تلقضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض الفضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم بنقله نفسه . صحيح ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٦ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم في الميعاد . الآخرين حق الطعن فيه بعد الميعاد أو التدخل منضمين للطاعن أو بإدخالهم في خصومة الطعن . ليس لهم إبداء طلبات تزيد على طلبات من طعن في الميعاد . م ٢/٢١٨ مرافعات .
١١٨٦	٢٢٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		٧ - استئناف المستاجر من الباطن الحكم الصادر بإخلائه مع المستاجر الأصلي من العين المؤجرة . القضاء باعتبار الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة للآخر . خطأ في القانون .
١١٨٦	٢٢٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الصفة في الطعن . ثبوتها لمن كان خصما في الدعوى . إقامة الدعوى من الحارس القضائي . صدور الحكم عليه بهذه الصفة . زوال صفته قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه لا بصفته حارسا ولا بصفته الشخصية .
٤٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٩ - الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان يمثل صفة في الطعن على الحكم بعد وفاته . إمتبار خصومة الطعن في هذه الحالة دائمة ولا يصححها إجراء لاحق .
٧١٢	١٣٩	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٤/٣/١٩٨٠)
		(ب) القبول المانع من الطعن :
		طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . هو قبول منه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . أثره . عدم جواز إقامته استئنافا فرعيا . حلة ذلك .
٥٩٣	١١٥	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٠)
		(ج) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - الأحكام الجائز الطعن فيها في قوازين المرافعات المتعاقبة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطلبات في أسبابها أو تعدد المحكوم فيها . جواز الطعن فيها مع الحكم الختامي المنهى لخصومة برمتها م ٢٢٢ مرافعات . علة ذلك .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٥/١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحكم الصادر على خلاف أحكام سابقة . جواز الطعن فيه . المادتان ٢٢٣ و ٢٤٩ مرافعات . هـ ذلك . منع التناقض بين الأحكام .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٥) (د) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ — قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي للمدعى مع إعادتها للمرافعة في الطلب الاحتياطي . تأييده استئنافيا . الطعن بالنقض فيما قضى به في الطلب الأصلي . غير جائز ما لم يكن قد فصل نهائيا في الطلب الاحتياطي . م ٢١٢ مرافعات .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ — القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية بالنسبة للكفيل المتضامن مع نذب خير لتحديد دين المدين الأصلي . قضاء غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلا . م ٢١٢ مرافعات .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		٣ — ضم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم بتثبيت ملكيته لذات العين المبيعة لصورية هذا العقد الصادر من مروته . الحكم بصحة العقد وإعادة الدعوى الأخرى للمرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا . م ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧	(الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إسهاد ورواية مع تحديد جلسة لظفر طاب إثبات الوفاة والوراثة . تأييده استثنائيا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام المستأنف بانتحاب المحاماة . لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري التي يجوز الطعن فيها استقلالا . دلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٦ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعي جزءا من المبالغ المطالب به مع إحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة لشق آخر من الطلبات . استئناف المدعى لهذا الحكم . تأييده استثنائيا . قضاء فير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من جانب المدعى . الحكم المطعون فيه برفض بعض الطلبات . غير قابل للتنفيذ الجبري . م ٢١٢ مرافعات .
٩٩٩	١٩٤	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣١)
		٧ - إقافة كل من الخصمين دعوى إثبات وراثته . القضاء برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى المضمة بثبوت النسب مع إحالتها للتحقيق لإثبات أن المدعى هو الوارث الوحيد . تأييده استثنائيا . قضاء فير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
		(الطنان رقم ٣٧ ، ٣٨ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" -
١٠١٣	١٩٨	جلسة ١٩٨ / ٤ / ٢)

الصفحة	القائمة	
		٨ - إختلاس التوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . استناد الحكم المطعون في قضائه إلى هذه اليمين . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لا بقتائه على إجراء باطل .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٩ - الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين . عدم قبول الطعن فيه بأي طريق . الاستثناء . حالاته .
٨٨٣	١٧٠	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) ١٠ - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للحصم . إعلانه بصيغة لها التي أقرتها المحكمة . حضور الحصم بالجلسة المحددة . عدم حلفه لليمين أو منازعته فيها . أثره . وجوب اعتباره ناكلا . الطعن في الحكم غير جائز .
٨٨٣	١٧٤	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) ١١ - مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال حالات الطعن فيها بطريق النقض . ورودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٥١	١٦١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ١٢ - القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بإلزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

الصفحة	القائمة	
		(ثامنا) بطلان الحكم :
		١ - عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم لصورية عقد البيع موضوع الدعوى .
٢٧٢	٥٧	(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)
		٢ - وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن محضر منه . خلو الأوراق من دلائل إثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي أنكر وكالته . إفعال إدلائه بقرار إعادة الدعوى للمرافعة . أثره . بطلان الحكم .
٥٤٤	١٠٦	(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٣ - تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة رسمية . - حيز الدعوى للحكم دون إعلان المستأنف بالجلسة المحددة . ثبوت علمه بها وتقديعه مذكرة بدفاعة . أثره . لا محل للتمسك بالبطلان أو النفي بعدم إعادة الدعوى للمرافعة .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٤ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق "أحرل شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
		٥ - النفي ببطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الخصم دون اطلاع الطاعن عليها . عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة

الصفحة	القاعدة	
		من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نفي غير مقبول .
٩٦٠	١٨٧	(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) ” راجع المداولة في الحكم وتسبب الحكم “ . (تاسعا) تنفيذ الحكم :
		١ — تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها . وقتنا . وقوعه على مسئولية طالب التنفيذ . تحمله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨) ٢ — الإشكال الأول المرفوع من الماتزم بالدين . أثره . وقف تنفيذ الحكم ولو رفع إلى محكمة غير مختصة . زوال الأثر الواقف . باطله .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨) ٣ — الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الإشكال وإحالاته إلى محكمة الجنج . حكم غير منه للتصومة في الإشكال . مؤداه . بقاء الأثر الواقف للإشكال .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨) (عائرا) تقادم الحكم :
		الحكم المقر لحق الملكية . عدم سقوطه بالتقادم . إعتباره منتجا لأثره ولو لم ينفذه . عدم جواز إطرأحه إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة اكتسبة للملكية .
٣٦٠	٧٢	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

حيازة

(أولا) اكتساب الملكية :

١ - أطيان كل البحر . بقاؤهما في تكليف مالكيها وورثته
لحين تعويضهم من أطيان طرح البحر . ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .
إعتبارها موجودة بالطبيعة لورودها في تركته . فساد
في الاستدلال . خلو الحكم من دليل يؤيد وضع اليد عليها .
قصور .

(الطن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠) ... ٣٧ ... ١٥١

٢ - إقامة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث .
الذي عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد .
غير منتج .

(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥) ... ٣٦ ... ١٦٣

٣ - ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات
فيها بكافة طرق الإثبات . لا تريب على المحكمة إن هي استندت
في قضائها إلى شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين .

(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥) ... ٣٦ ... ١٦٣

٤ - ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير لرى
أرض الحار . الحيازة المستندة إلى حق استعمال المسقاة . حيازة
تنتفي به نية تملك أرض المسقاة مهما طال أمدها . الاستثناء .
تغيير سبب الحيازة .

(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١) ... ١١٢ ... ٥٧٣

الصفحة	المقالة	
		٥ - تغيير سبب الحيازة الوتنية . كفيته . م ٩٧٢ / ٢ مدنى .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٦ - عقد البيع غير المسجل . أثره . انتقال الحيازة القانونية للعين المبعة والدعاوى المرتبطة بها إلى المشتري . دعواه بطرد الغاصب من العين . القضاء برفضها بوصفها دعوى استحقاق . خطأ .
١١٧٨	٢٢٦	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		٧ - الأصل في الترحمة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها مهما طال الزمن . وضع اليد المكسب . شروطه . منع سماع الدعوى . مناطه . م ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب أعمال حكمها مقيدة بالشروط التي أقرها المذهب الحنفى لعدم سماع الدعوى .
١٠٣٨	٢٠١	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٨ - وضع وزارة الأوقاف يدها على أعيان الوقف المطالب بحصته فيها وذلك بوصفها ناظرة أو حارسة . عدم قبول الدفع المبدى منها بعدم سماع الدعوى بانقضاء ٣ سنة . دلة ذلك .
١٠٣٨	٢٠١	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٩ - حيازة النائب : انصراف أثرها للأصيل دون النائب .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

المقحة	القاعدة	
		(ثانيا) دعاوى الحيازة :
		١ - إستئجار الشخص مكانا لتشغله شركة . قبولها للإيجار . أثره . نشوء عقد جديد بينها وبين المؤجر . إقامة المستأجر الأول دعوى حيازة ضد الغير غير مقبولة . لانتفاء حيازته للعين .
١١٧	٢٦	(الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)
		٢ - دعاوى الحيازة من المستأجر . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه . مستأجر الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة . غير قابل للتقدير لامتداد العقد لمدة غير محدودة . الحكم الصادر فيها . جائز استئنافه .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
(خ)		
خبرة		
		(أولا) نذب الخبراء :
		تعيين الخبير أو إبداله لتأخره في إيداع التقرير . وجوب صدور حكم قضائي به . استبداله بناء على طلبه أو لأن تعيينه لم يصادف محلا . جواز صدور قرار به من رئيس الدائرة أو القاضي الذي عينه .
١٢١٨	٢٣٢	(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) أعمال الخبير :
		عدم التزام الخبير بأداء عمله على وجه محدد . خضوع عمله ومدى كفايته لتقدير محكمة الموضوع .
٢٩٧	١٦	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) (الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		"دعوى الخبير للتصوم" :
		١ - إثبات الخبير بمحض أعماله دعوته للتصوم بكتب مسجلة عدة مرات . عدم التزامه بإرفاق إيصال البريد . خلو الأوراق مما يفيد عدم وصول الإخطار للتصوم . لا بطلان .
٣٤٠	٥٠	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٢ - الأصل في الإجراءات أنها روجيت . إثبات الخبير بمحض أعماله إخطاره للطرفين . إغفاله إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه . لا بطلان .
١١٧٢	٢٢٥	(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		(د)
		دستور . دعوى . دفع
		دستور
		١ - تعارض التشريع مع أحكام الدستور . وجوب التزام هذه الأحكام وإصدار مآداهما . ورود نص بالدستور

الصفحة	القاعدة	
		صاح ذاته للإعمال دون حاجة إلى من تشريع أدنى، وجوب إعماله .
٨١٠	١٦٠	(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠) ٢ - جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . جريمة التمييز المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ عقوبات . دخولها في هذا النطاق .
٨١٠	١٦٠	(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠) ٣ - دعوى التعويض عن التمييز . القضاء بوقف تقادمها منذ وقوع التمييز في سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ . إعمال الحكم الأثر المباشر للمادة ٥٧ من الدستور . لاخطأ .
٨١٠	١٦٠	(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠) ٤ - النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من التفاضل . بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لامن تاريخ صدوره .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ و ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠) ٥ - دعوى التعويض الناشئة من وفاة أحد ضباط القوات المسلحة بسبب الخدمة . هي من الدعاوى التي تسرى عليها المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المانعة من التفاضل والتي قضى بعدم دستوريته .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ و ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠)

دعوى

(أولا) إقامة الدعوى :

« إعلان الدعوى » .

راجع إعلان :

(ثانيا) صحيفة الدعوى :

١ - الاستئناف المرفوع ضد أحد المحامين . عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفعه .
لا محل لاشتراط التقدم بطلب الإذن بالتفعل .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ٨٠ ٤١٣

٢ - أمر الأداء عمل قضائي وايمس عملا ولائيا . عريضة استصدار الأمر . هي بديلة صحيفة الدعوى . تقديم العريضة يترتب كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار . لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالي .

(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ١٠٠ ٥٠٨

(ثالثا) قبول الدعوى :

« الصفة في الدعوى » .

١ - الشريك الموصى في شركة التوصية . عدم جواز توليه إدارتها أو تمثيلها أمام القضاء .

(الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩) ٢٦ ٩١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع المبدئى من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية . هو فى حقيقة دفع بعدم قبول الدعوى . جواز إبدائه لأول مرة فى الاستئناف .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ و ٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠) ...
		٣ - هيئة التأمينات الاجتماعية . تعيين النائب عنها وبيان حدود نيابته . مرجعه القانون الذى ينظم أحكامها .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠) ...
		٤ - ورقة الإعلان . لا تنتج أثرها إلا بالنسبة للمعلن إليه بالصفة المحددة بالورقة . توجيه إجراءات التنفيذ المقارى للوصية باعتبارها نائبة عن الفاصر رغم بلوفه من الرشد . أثره . عدم اعتباره خصما فى تلك الإجراءات .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٥ - إختصاص الوصية باعتبارها نائبة عن الفاصر رغم بلوفه من الرشد . حضورها فى الخصومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية . لا أثر له .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٦ - توجيه إجراءات الشفعة من الشفيع إلى طرفى عقد البيع محل الشفعة . وجوب مرافقته لما يطرأ على أطرافه من تغيير فى الصفة أو الحالة وقت مباشرة هذه الإجراءات .
٤٨١	٩٣	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		٧ - تمهيد المدعى للدعوى بإدخال صاحب الصفة الحقيقى فيها . لا أثر له إلا إذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى . م ١١٥ مرافعات . اختصاص الشفيع لباقى المشتريين بعد الميعاد المحدد . أثره . سقوط حقه فى الشفعة ولو سبق له اختصاص الولى الشرعى عليهم فى الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد .
٤٨١	٩٣	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٨ — الصفقة فى الطعن . ثبوتها لمن كان خصما فى الدعوى . إقامة الدعوى من الحائوس القضائى . صدور الحكم عليه بهذه الصفقة . زوال صفته قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه لاصفته حارسا ولا بصفته الشخصية .
٤٨٧	٩٤	١ — الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٩ — الدفع بعدم قبول الدعوى . ماهيته . تعلقه بالشرط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفقة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٨٠)
		” المصلحة فى الدعوى “
		تقدير قيام المصلحة فى الدعوى أو انتفائها . إنصافه بوضوح الدعوى قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . استنفاد ولايتها .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٨٠)
		” سماع الدعوى “
		١ — التناقض المانع من سماع الدعوى . ماهيته . جواز أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن الشهود .
٧٤٦	١٤٧	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ ق “أحوال شخصية” — جلسة ٥/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأصل في الثرية الإسلامية أن الأموال المملوكة لا يكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها، مما طال الزمن . وضع اليد المكتسب . شروطه . منع سماع الدهوى . مناطه . ٢٧٥ م . من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب إعمال حكمها مقيدة بالشروط التي أقرها المذهب الحنفى لعدم سماع الدهوى .
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٣ - وضع وزارة الأوقاف يدها على أعيان الوقف المطالب بحصة فيها وذلك بوصفها ناطرة أو حارسة . عدم قبول الدافع المبدي منها بعدم سماع الدهوى بانقضاء ٣٠ سنة . حلة ذلك .
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		(رابعاً) قيمة الدهوى :
		١ - طالب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانتفاء مدته . منازعة المستأجر أن العين المؤجرة ليست مفروشة . إعتبار الدهوى غير مقدرة القيمة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - دهوى العامل بأحقية في تقاض بدل إقامته وبالإلزام وبالعامل بالمباغ المستحق له . الطالب الأول غير قابِل للتقدير . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار أن قيمته تزيد على ٢٥٠ جنيه .
٥٣٩	١٠٥	(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٣ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر أحد الطلبات في الدهوى . أثره . إمتداد اختصاصها إلى ما عسى أن يكون

القاعدة الصفحة

مرتبطا به من طلبات أخرى . لا يغير من ذلك أن تكون داخلة في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ... ١٠٥ ٥٣٩

٤ — دعوى العامل بالمطالبة بفريق أجر قدرها ٣٢ ج وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا . طلب غير قابل للتقدير . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢) ... ١٣٥ ٦٩١

٥ — دعاوى الحياة من المستأجر . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه . مستأجر الأماكن الحاضنة للنشريات الاستثنائية . حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة . غير قابل للتقدير لامتناد العقد لمدة غير محدودة . الحكم الصادر فيها . جائز استئنافه .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ... ٢٣٦ ١٢٤٣

(خامسا) سبب الدعوى :

وجوب تقييد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها . عدم تقييدها بدليل دون آخر . المطالبة بنصيب في أرباح شركة امتداد العقد معين . لا يمنع المحكمة من الاستناد لعقد شركة آخر — حل محل العقد السابق — مقدم في الأوراق . لا يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٢٧، ١٢٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) ٢٢٤ ١١٦٥

(سادسا) الخصوم في الدعوى :

١ — إمتبار المدين ممثلا لهائمه، المأدى في الخصومة . أنه . إعادة الدائن من الحكم الصادر لمحكمة مدنية . الحكم

الصفحة	القائمة	
		على المدعى حجة على دأئنه . للدادئ ولو لم يكن طرفا فى الحصومة الطعن فى الحكم .
٢٧٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤) ٢ - الحصومة لا تنعقد إلا بين الأحياء . ثبوت أن أحد المطعون عليهم توفى قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . إعتبار الحصومة فى الطعن بالنسبة له منعدمة .
٣١٨	٦٤	(الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٣ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . البائع هو الخصم الأصيل فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشتري آخر . للبائع حق الطعن فى الحكم الصادر فيها .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٤ - عدم إنذار الشفيع رسميا بمحصول البيع و بيان أطرافه . أثره . الدفع بسقوط حقه فى الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين فى الدعوى فى الميعاد القانونى . لا محل له . لا يغير من ذلك . لم الشفيع بالبائعين بغير وسيلة الإنذار الرسمى .
٥٨٣	١١٣	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١) راجع أيضا " قبول الدعوى " و " الصفة فى الدعوى " " التدخل فى الدعوى "
		١ - التدخل فى الدعوى . أثره . ضرورة التدخل طرفا فى الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه . التدخل منضما لأحد الخصوم . حق استئنافه ولو لم يستأنفه الخصم الأصل الذى انضم إليه .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التدخل الإنضامى والتدخل المجرمى . ماهية كل منهما . الدعوى بطلب إخلاء المدعى عليه من العین . تدخل الغير فى الدعوى طالبا رفضها لأنه هو مستأجر العین . تدخل هجوى .
٩٠٤	١٧٧	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٣ - شروط قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . مقرة لحماية المستأجر . لامصلحة للغير فى التمسك ببطلان تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة .
٩٠٤	١٧٧	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		(سابعا) الطلبات فى الدعوى :
		١ - طلب الأصل والطلب الاحتياطى فى معنى المادة ٢٢٤ مرافعات . ماهيتهما . إغاد المحكمة الاستئنافية لحكم محكمة أول درجة الذى استجاب للدفاع الأصلى للنصم . لا محل لإعادة الدعوى إليها للفصل فى دفاعه الاحتياطى . غلة ذلك .
٧٦	١٨	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلى للمدعى مع إعادتها للرافعة فى الطلب الاحتياطى . تأييده استئنافيا .
		الطعن بالقض فيما نضى به فى الطلب الأصلى . غير جائز مالم يكن قد فصل نهائيا فى الطلب الاحتياطى . ٢١٢ مرافعات .
١٥٠	٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٣ - العبرة بالطلبات الختامية فى الدعوى . لا عبرة بالطلبات التى تتضمنها صحيفة طالع لم يحل المدعى فى مذكرته الختامية إليها .
٢٨٢	٥٩	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إقامة ثمة على دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لا تريب على المحكمة إن هي لم تتعرض لاستحقاقه الفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحا عليها .
٥١٦	١٠٢	(أفز رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٠) ٥ — تكييف الدعوى : من سلطة محكمة الموضوع . وجوب إلتزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطالب صحة وفناء عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٠) ٦ — طلب المدعى أمام محكمة أول درجة أصليا إبطال العقد وإحتياطيا بفسخه مع التعويض . لاستناده بالحكم برفض الدعوى طالبا انفساخ العقد لاستحالة تنفيذه . هو تغيير للسبب ولا يعد طلبا جديدا .
٨٢٧	١٦٥	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٨٠) « إغفال الفصل في بعض الطلبات » راجع حكم . (ثامنا) نظر الدعوى : للدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشددة في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		«تكييف الدعوى»
		١ - تكييف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب إلزامها بطايات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطالب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بمسألم بطايات الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٢ - قصور الحكم في الإفصاح عن سند القانوني . لا بطلان . لمحكمة القصر أن تستكمل هذا القصور متى كان الحكم صحيحا في نتيجته . حقا في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلت محكمة الموضوع .
١١٩٠	٢٣٠	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		«ضم الدعاوى»
		١ - وجوب تهادى الحكم إحتال تنافضه مع حكم آخر . سبيل ذلك . وقف الدعوى أو ضمها للدعوى الأخرى المرتبطة أو بإحالتها للمحكمة المطروح عليها النزاع الآخر .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٢ - ضم الدعاوى بين المتحدتين خصوما وموضوعا ومديا . أثره . رفع الطعن الضريبي بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . إختلافه عن طريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات .
٣٣٨	٦٨	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٣ - ضم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم بتثبيت ملكيته لذات العين المباعة بصورة هذا العقد الصادر

الصفحة	القاعدة	
		من مورثه . الحكم بصحة العقد وإعادة الدعوى الأخرى للرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه للتصومة كلها . هدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧	(الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨) «الدفاع في الدعوى» ١ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن للتصريح باستخراج شهادة إدارية لإثبات دفاعه . لاخطأ طالما لم يقدم تعذر حصوله عليها دون إذن المحكمة . مثل في إيجار .
٢٨٦	٦٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ٢ - الدفع وأوجه الدفاع التي سبق للمستأنف عليه إبدائها أمام محكمة أول درجة . إمتيارها مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية . لا حاجة لإعادة ترديدها أمامها طالما لم يتنازل عنها . مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفوها من غير ذي كامل صفة .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٣ - رفض المحكمة طاب الإحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إغفالها بيان الرد السائق . إخلال بحق الدفاع .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) «تقديم المستندات المذكرات» تقديم مستندات أو مذكرات في فترة حجز الدعوى للحكم

الصفحة	القاعدة	
		دون التصريح بتقديمها ودون اطلاع الخصم الآخر عليها . عدم بحث المحكمة لها . لا خطأ .
٩٦٥	١٨٨	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) ” شطب الدعوى ”
		إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها . إعتباره من مواعيد السقوط . وقوف هذا الميعاد عند تحقق القوة القاهرة . السفر للخارج للعلاج . لا يعد كذلك .
٤٢٧	٨٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ” حجز الدعوى للحكم ”
		أجل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة رسمية . حجز الدعوى للحكم دون إعلان المستأنف بالجلسة المحددة . ثبوت علمه بها وتذيمه مذكرة بدفاعة . أثره . لا محل للنمساك بالإعلان أو النعى بعدم إعادة الدعوى للرافعة .
٥٥١	١٠٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ” إعادة الدعوى للرافعة ”
		١ — إعادة الدعوى للرافعة بعد مجزئتها للحكم . وجوب دعوة طرفيها بإعلانهما قانونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار . لا يغنى عن ذلك قرار باعتذار النطق به إعلانا للخصوم .
٥٤٤	١٠٦	(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ٢ — وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن محضر منه . خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي عن

الصفحة	القاعدة	
		الطاعن الذى أنكر وكالته . إغفال إعلانه بقرار إعادة الدعوى للرافعة . أثره . بطلان الحكم .
٥٤٤	١٠٦	(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ٣ — إعادة الدعوى للرافعة . أمر متروك تقديره للمكة الموضوع .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) (تاسما) مسائل تعترض سير الخصومة : (أ) انقطاع سير الخصومة : ١ — تمجيل الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة . إجراءاته . م ١٣٣ مرفعات . إنامة المدميين دعوى أخرى بذات الطلبات ضد نفس الخصوم دون الإشارة إلى الدعوى السابقة . لا يحد تمجيلا لها .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٢ — تمجيل ورثة المدعى الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة . عدم بيان الموطن الأصلي لهم بحقيقة التامجيل واتخاذهم فيها موطنًا مختارا لهم . عدم جواز إدلائهم بحقيقة الاستئناف في هذا الموطن . حلة ذلك .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥) ٣ — انقطاع السير في الخصومة وادعاء المدعى بعدم العمل متى كان الخصوم قد أبدوا دفاعهم الختامى في الدعوى حقيقة أو حكما بإقامة الفرصة لهم في ذلك . عدم استجابة

المرجع	القاعدة	
		١ - الحركة لطالب الانقطاع لأن الدعوى قد تهيأت للحكم . انقضاها بيان سند ما في ذلك . قصور .
٤٤٩	٨٧	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ - انقطاع سير الخصومة - بدء سريان ميعاد سقوطها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط . لا عبرة بالملم المؤكد بقيام الخصومة بأى طريقة أخرى لا محل للمتمسك بتحقيق الغاية من الإعلان .
٤٧٠	٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		(ب) وقف الخصومة :
		١ - وجوب تفادى الحكم احتمال تناقضه مع آخر . صدى ذلك . وقف الدعوى أو ضمها للدعوى الأخرى المرتبطة أو بإعمالها للحركة المطروحة عليها النزاع الآخر .
٨٩	٢٧	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٢ - الحكم بإخلاء الطاعن من العين باعتباره فاصدا لها . اعتناؤه إلى ما مضى به في شق من دعوى أخرى بين ذات الخصوم رغم عدم بليته للاستئناف استدلالا من الطاعن . خطأ . وجوب الحكم بوقف الدعوى .
٨٩	٢١	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		(ج) ترك الخصومة :
		١ - ترك الخصومة في الدعوى . أثره . الطلبات والدفع المقدمة من المدعى أو المدعى عليه أثناء سير الدعوى . سقوطها .
٢٢٣	٦٧	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلوا من أى تحفظات تهدف إلى التمسك بأثرها . ترك الطاعن

المفصلة	القاعدة	
		للخصومة في الطعن بالنقض بشرط نفاذ عقد البيع المقضى نهائيا بفسخه . أثره . عدم قبول الترك .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) (د) سقوط الخصومة :
		١ - دعوى العامل بتعويضه من الفصل التعسفي . مقوتها بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود الواقف والانقطاع عليها . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قاطع للتقادم .
٦٦	١٦	(الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١) ٢ - دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المستعجلة . طابع احتياطي التعويض من فصله . أثره . إنقطاع مدة تقادم دعوى التعويض . لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية .
٦٦	١٦	(الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١) ٣ - طلب الحكم بسقوط الخصومة أو ائضاها بمضى المدة القانونية . لا يعتبر ثمة تسف في استعمال الحق . حلة ذلك .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١) ٥ - إنقطاع سير الخصومة . بدء مريان ميماد سقوطها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط . لا عبرة بالعلم المؤكد بقيام الخصومة بأى طريقة أخرى . لا محل للمسك بتحقيق الغاية من الإعلان .
٤٧٠	٩١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)

الصفحة	القائمة	
		٦ - سقوط الخصومة . مناطه . عدم السير في الدعوى بفعل المدعى مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها . عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة . لا أثر له على صحة إعلان الخصم بالجلسة المذكورة .
١٠٢٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣) (هـ) انقضاء الخصومة :
		١ - الدعوى والخصومة . ماهية كل منها . انقضاء الخصومة . لا يترتب عليه المساس بأصل الحق المرفوع به الدعوى .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٢ - طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة القانونية . لا يعتبر ثمة تعسف في استعمال الحق . حلة ذلك .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) (و) إعتبار الخصومة كأن لم تكن :
		١ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وجوب التمسك به ممن لم يعلن بصحيفته دون غيره وأو كان موضوع الدعوى غير قابل للإنجزة . ترك المستأنف للخصومة قبل المستأنف عليه التمسك بالدفع . أثره . سقوط الدفع .
٣٣٣	٦٧	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٢ - إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها . إعتباره من مواعيد

الصفحة	القاعدة	
		السقوط . وقوف هذا الميعاد عند تحقق اقامة القاهرة . السفر الخارج للعلاج . لا يعد كذلك .
٤٢٧	٨٢	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) (عاشرا) مسائل متنوعة :
		١ - وجوب حصول المحامي على اذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له . م ١٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه أو وكيلاً عن غيره .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ٢ - تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب . عدم أدائها . لا يترتب عليه الإبطال . للحكمة أن تستبعد القضية من جدول الحراسة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) (حادى عشر) بعض أنواع الدعاوى :
		١ - التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع . ماهيته . دعوى صفة التعاقد . دفعوع البائع فيها الموجهة لإجراءات الحصول . لا تعد من قبل التعرض .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٢ - ضمان البائع عدم التعرض لاشتري ولخالف . المشتري يعقد عرفى لا يعد حلف خاصا للبائع . عدم جواز تسكيد ضمان التعرض في مواجهة البائع لبائعه إلا بطريق الدعوى غير المباشرة .
١٠٢٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	دفع
		١ - التعرض الشخص الذي يضمه البائع . ماهيته . دهوى صحة التعاقد . دفع البائع فيها الموجهة لإجراءات المحصومة . لاتعد من قبيل التعرض .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٢ - الدفع وأوجه الدفاع التي سبق للاستئناف عليه بدائها أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية . لا حاجة لإعانة ترديدتها أمامها طالما لم يتنازل عنها . مثل بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفها من غير ذي كمال صفة .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٣ - دفاع المستأنف عليه ودفعه أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف ولو كان قد فصل فيها لغير صلاحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه طالما قضى له بكل طلبته .
٨٤١	١٦٦	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ٤ - إجراءات المحصومة في الاستئناف . استقلالها عن المحصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة بإعلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة . لا يحول دون تمسكه بإعلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
١١٩٠	٢٢٩	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - وجوب إيراد الحكم خلاصة موجزة للدفع ولو لم تكن دفوعاً جوهرية . إغفال الحكم الرد عليها أو على أوجه الدفاع الجوهرى . قصور .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) الدفع بعدم القبول :
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى . ما هيته . تعلقه بالشروط اللازمة لسماح الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى .
١٢٢٣	٢٢٢	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٢ - تقدير قيام المصلحة فى الدعوى أو استغنائها . اتصال بموضوع الدعوى . قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . امتناع ولايتها .
١٢٢٣	٢٢٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى . التكييف الصحيح له . البرة فيه . بحقيقة مرماه . وجوب امتناع المحكمة لمصلحة الدفع .
١٢٢٣	٢٢٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٤ - القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيراد نسخة من عقد الإيجار بالجمعة المتماونية الزاوية . لا يعد دفوعاً بعدم القبول مما تستند به المحكمة ولايتها بالفصل فى الموضوع . إلغاء الحكم استئنافياً . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها .
١٢٢٣	٢٢٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)

القاعدة الصفحة

(ر)

رد غير المستحق . رسوم . ريع

رد غير المستحق

وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لانبرا به ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا المعجز . الامتناء . اتجاه إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . دلة ذلك . لاوفي طلب استرداد ما دفعه غير حق .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٦٣ ٣١٢

رسوم

. تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب .
عدم أدائها ، لا يترتب عليه البطلان . للحكمة أن تستبعد
القضية من جدول الجلسة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .

(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) ١٧٦ ٧٩٤

ريح

غصب العقار . فعل ضار . الريح هو بمثابة تعويض
لصاحب العقار المقتصب . تعدد المسئولين عن هذا الفعل
الضار . أثره التزامهم تضامين بالتعويض .

(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤) ١٣٧ ٧٠١

المادة

المقابلة

(ش)

شركات . شفعة . شيوع

شركات

(أولا) لشخصية الاعتبارية للشركة :

للشركة شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء . جواز ضمان مدير الشركة مداد دين في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه من أرباح . إعتبار هذا الضمان من أعمال الإدارة وليس تبرعا يحس أموال الشركة .

(المجلد رقم ٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠) ٣٧ ١٧١

(ثانيا) إدارة الشركة :

تعدد مديري الشركة . حق كل منهم في إدارة الشركة منفردا . شرطه . عدم تحديد نظام الشركة اختصاص كل منهم أو النص على أن تكون القرارات بإجماع المديرين أو بأغليتهم . ٥١٧ م مدني .

(المجلد رقم ٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠) ٣٧ ١٧١

(ثلثا) الشركات المساهمة :

١ - تأميم بعض الشركات والمؤسسات . احتفاظ مشروع المأوم بشخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة . مسئوليته عن كافة التزاماته السابقة على التأميم .

(المجلد رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠) ١٥٢ ٧٨١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال الذنات دون أرباحها المحققة قبل التأميم . عدم اندماجها في رأس المال بعد التأميم .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٣ - عدم صدور قرار بتوزيع الأرباح على المساهمين . أثره . جواز التجاؤم للقضاء للطالبة بنصيبهم فيها . إختصاصه بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٤ - تأميم المنشأة . وجوب اتخاذها شكل الشركة المساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخصيص نسبة ٢٥٪ من صافي الأرباح للوظفين والعمال . ق ١١١ لسنة ١٩٦١ .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		(رأبما) شركات التضامن :
		١ - مدير شركة للتضامن أو التوصية . جواز أن يكون أجنبيا غير شريك فيها . أثره . عدم جواز إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة .
٧٦٥	١٥١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٠)
		٢ - الشريك الموصى في شركة التوصية . تدخله في إدارة أعمالها بصفة متادة حتى بالغ - مدا من الجسامة . يؤثر على ائتمان الغير له . أثره . جواز اعتباره مسئولا شخصيا مع الشركاء المتضامنين من ديون الشركة التجارية . لا خطأ .
٧٦٥	١٥١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٠)

الصفحة	الإقامة	
		(خامسا) الشركات الأجنبية :
		١ - الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - الذي يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر . المكان الذي يزاول فيه نشاطه . إعتباره موطنه بالنسبة لهذا النشاط و لو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي يباشر نشاطا تجاريا في مصر . إعتباره موطنه لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الوطن دون موطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		(سادسا) شركات القطاع العام :
		(١) التعيين بالشركات :
		١ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكانة شهرية تحت التسمية . تعيينه بعد ذلك في وظيفة من الفئة السادسة . أثره . استحقاقه لأجر هذا الوظيفة إعتبارا من تاريخ تعيينه فيها .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٢ - العامل المعين تحت الاختيار في شركات القطاع العام . تقدير مدى صلاحيته للاستمرار في العمل . خضوعه للنظام الذي يرضه مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص . م ٦

الصفحة	القائمة	
		ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . إنهاء العقد دون اعتبار لنتيجة الاختيار . خطأ .
٧٥٦	١٤٩	(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩) (ب) تسوية حالة العاملين :
		١ — شركة الأهرام للخدمات الاستهلاكية . تسكين العاملين بها . وجوب اتباع أحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن . حلة ذلك .
٦٠٩	١١٩	(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤) ٢ — تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . كيفيته . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . إحتقال العامل . أثره . وقف العقد لا انقضاؤه . تسكينه على اعتبار شغله للووظيفة التي كان سيحصل إليها لو ظل في العمل دون أن يعتقل . خطأ في القانون .
٨٢٧	١٦٣	(الطن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٦) ٣ — عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بمجداول التوصيف المعملة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٨٥٧	١٦٦	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢) ٤ — التجاوز عن ثلاث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل . أمر جوازي للشركة . لأجل لإعمال مبدأ المساواة للخروج على القاعدة المقررة بنص صريح .
٨٥٧	١٦٩	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) ترقية العاملين :
		١ - ترقية العاملين إلى المستوى الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترقية زملاء الطاعن الأقدم منه في المؤهل والدرجة . لاخطأ . طالما لم ينسب لرب العمل إساءة استهال حقه في الاختيار .
٦١٣	١٢٠	(الظن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٢ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . أصابها . الضوابط والمعايير التي يضاهيها مجلس إدارة كل شركة . عدم إتمامها إلا لوظيفة خالية . ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح للترقية إليها .
٨٢١	٦٢	(الظن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		(د) أجور العاملين :
		١ - العاملون بشركات القطاع العام . عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل إيلي . منحهم مقابل لهذا العمل . عدم اندماجه ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم . أثره . أحقيتهم في تقاضي هذا المقابل مضافا لأجورهم بعد التسوية .
١١٥٠	٢٢١	(الظن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠)
		٢ - حظر رفع مرتبات العاملين بشركات القطاع العام . استنادا إلى الحد الأدنى للأجور الواردة بالألعة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز الخروج على هذا الحظر عن طريق المساواة في الأجر .
١٠٨٨	٢٠٩	(الظن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)

المادة	القاعدة	
		(هـ) علاقة العاملين بشركات القطاع العام :
		العاملون بشركات القطاع العام . علاقةهم بها تعاقدية . إختصاص القضاء العادي بنظر منازعاتهم .
٨٢١	١٦٢	(الظن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٠)
		(و) مسائل متفرقة :
		١ — إعتناء العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها للانتقال إلى مقر أعمالهم . شرطه . قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . إعتبار ذلك ميزة هيئية . شرطه . الانتقال بالمخالفة لهذا القرار لا يكسب العامل حقا .
٩٥٤	١٨٦	(الظن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠)
		٢ — بطلان الاتفاق بالصالح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل . شرطه . أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل .
٩٥٤	١٨٦	(الظن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠)
		٣ — دعوى النفاية . دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها . القرار للصادر من هيئة التحكيم في دعوى النفاية . لاجية له في النزاع القائم بين العامل والشركة .
١٠٨٨	٢٠٩	(الظن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٠)
		٤ — إعادة تقييم مستوى شركات القطاع العام . مبركان الآثار المترتبة على ذلك إبتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجاس الوزراء له . عدم امتداد هذا الحكم إلى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات . اللائحة ٢٣٠٩ صنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٨ .
١٠٨٤	٢٠٨	(الظن رقم ٧١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٠)

القاعدة

الصفحة

شفعة

(أولا) دعوى الشفعة :

« الخصوم في الدعوى »

١ - توجيه إجراءات الشفعة من الشفيع إلى طرفي عقد البيع محل الشفعة . وجوب مراقبته لما يطرأ على أطرافه من تغيير في الصفة أو الحالة وقت مباشر هذه الإجراءات .

(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٩٣ ... ٤٨١

٢ - تصحيح المدعى للدعوى بإدخال صاحب الصفة الحقيقي فيها . لا أثر له إلا إذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى . م ١١٥ مرافعات . إختصاص الشفيع لباقي المشتري بعد الميعاد المحدد . أثره . سقوط حقه في الشفعة وأسبق له إختصاص الولي للشرعي عليهم في الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد .

(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٩٣ ... ٤٨١

٣ - عدم إنذار الشفيع رسميا بحصول البيع وبيان أطرافه . أثره . الدفع بسقوط حقه في الشفعة لعدم إختصاصه أحد البائعين في الدعوى في الميعاد القانوني . لا عمل له . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائعين بغير وسيلة الإنذار الرسمي .

(الطن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١) ١١٣ ... ٥٨٣

(ثانيا) شفعة الجار :

ثبوت الشفعة للجار الملاصق من جهة واحدة . شرطه . أن يكون العمارات المشفوع به والمشفوع فيه من المباني أو الأراضي المعدة للبناء . الجار المالك لأرض زراعية . ثبوت حقه

الصفحة	القاعدة	
		في الشفعة عن بيع المباني والأراضي المذكورة . شرطه . م ٩٣٦ مدني .
١١٢٢	٢١٦	(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠) (ثالثا) الثمن واجب الإيداع : الثن الواجب على الشفيع إيداعه خزينة المحكمة . هو الثمن الحقيقي . م ٢/٩٤٢ مدني . لإشتراط إيداع الثمن المسمى بالعقد ولو كان صوريا . لا محل له .
١٠٠٦	١٩٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠) (رابعا) سقوط الحق في الشفعة : تقدير قيام التعايل بقصد إسقاط حق الشفيع في الشفعة . من ملطه قاضي الموضع طالبا كان استخلاصه سائغا .
٤٨١	٩٣	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)

شيوخ

(أولا) فسخة العقار الشائع :

		١ — فسخة العقار الشائع . حجة على التقسيمين ولولم يسجل العقد . عدم جواز الاحتجاج بها على الغير إلا بعد تسجيلها .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٢ — الفسخة المقارية غير المسجلة . ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري من المتقادم لجزء فخرزواو سجل عقده قبل تسجيل الفسخة . لا يعد من الغير .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٦	٩٢	<p>٣ — المشتري لحصة مفرزة من العقار من أحد الملاك على الشيوع . عدم أحقيته في طلب الحكم بصحة عقده طالما أن الحصة المبيعة لم تقع في نصيب البائع له بعد النسمة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)</p> <p>(ثانياً) بيع الشريك على الشيوع لجزء مفرز :</p> <p>بيع الشريك على الشيوع جزءاً مفرزاً من المال الشائع قبل النسمة . تمسك المشتري بعدم ملكية البائع للمبيع مفرزاً . لا محل له . علة ذلك . م ٢/٨٢٦ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)</p>
٨٨٨	١٧٥	<p>(ص)</p> <p>صلح — صورية</p>
٧٥٢	١٤٨	<p>صلح</p> <p>١ — النطاق للضرر . التفويض في الصلح . مفاده أيضاً التفويض برفضه . رفض وكيل الزوجة للصلح المفوض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة من الإصلاح بين الزوجين .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٥)</p> <p>٢ — الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يعد باطلاً إلا إذا تضمن المساس بحقوق تقرر لها قوانين</p>

الصفحة	القاعدة	
		العمل . الإتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لا بطلان .
١١١٠	٢١٢	(الطن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٠)
سورية		
		(أولا) غير في الصورية :
		الغير في الصورية . هو كل ذي مصلحة ولولم تكن بينه وبين طرفي العقد المطعون فيه رابطة عقدية . جواز إثباته الصورية بكافة طرق الإثبات .
٩٠٤	١٧٧	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٨٠)
		(ثانيا) دعوى الصورية :
		حجية الحكم . مناطها . طالب صحة ونفاذ عدة عقود يبيع مستقلة . الدفع بصوريته . القضاء برفضه بالنسبة لإحداها . لا يقيد المحكمة عند الفصل في صورية باقي العقود .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠)
		(ثالثا) إثبات الصورية :
		الورقة العرفية الموقع عليها . حجة على طرفيها بكافة بياناتها . الإدعاء بصورية أحد هذه البيانات . وجوب إثباته بالكتابة .
٦٧٧	١٣٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١/٣/١٩٨٠)

(ض)

ضرائب

(أولا) الضريبة العامة على الإراد :

١ - تصرف المالك لأولاده في حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . وخصم نذب إليها الشارع سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض . وجوب استبعاد إيراد ما تم التصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على إيراد المورث .

(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) ٥١ ٢٤٦

٢ - الضرائب المباشرة أصلية أو إضافية . وجوب خصم ما دفع منها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها - من وعاء الضريبة العامة - خصم الحكم الضريبة الإضافية دون التحقق من سداد الممول لها . خطأ في القانون .

(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤) ١٣٨ ٧٠٨

(ثانيا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني المملوكة للشاة . وجوب استبعادها بعد تنزيل ١٠ ٪ من قيمتها من وعاء ضريبة الأرباح التجارية . إنطباق هذه القاعدة سواء في حالة الربح أو الخسارة .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٧٠ ٣٥١

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) رسم الدفعة :
		تعدد رسم الدفعة بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة . جواز أن يتم التعدد تباعا بتغير الإعلان مساء ظل سنة كاملة أو جزءا منها . امتداد الإعلان لأكثر من سنة . أثره . استحقاق رسم جديد عنه .
١٢٦٠	٢٣٩	(الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٩)
		(رابعا) الطعن الضريبي :
		١ - الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وجوب رفعها طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات . لا ولاية للجان الطعن في خصوص هذه الضريبة . ولا حجية لقراراتها في هذا الشأن .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - ضم الدعوى المتعديين خصوما وموضوعا وسببا . أثره . رفع الطعن الضريبي بطريق الابداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اختلافه عن طريق الابداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات .
٣٣٨	٦٨	(الطن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٣ - النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلوتها للورثة . نزاع غير قابل للإنجزة . إختصاص مصلحة الضرائب المستأفة أبعض الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الاستئناف . عدم جواز اعتبار من اختصم من الورثة نائبا لمن كان حاضرا مثله في الخصومة .
٣٣٣	٦٧	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - المراسلات البريدية المسجلة المصادرة من مصلحة الضرائب إلى المولين . توجيه إعلان النموذجين ١٨ ، ١٩ ، ١٩ ضرائب للمول بمقر منشأته . وجوب تسليمه إليه شخصيا أو نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلا . تسليم الإعلان لمن ادعى أنه ابنه . أثره . بطلان الإعلان .
٧١٧	١٥٢	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١١) (رابعا) تقادم دين الضريبة : الإجراءات القاطعة لتقادم دين الضريبة . ماهيتها . مجرد استدعاء المول أو وكيله للناقشة . لا يعد إجراء قاطعا لتقادم ضريبة التركات .
٧١٥	١٤٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		(ع) عقد - عمل
		عقد (أولا) للوعد بالتعاقد : الوعد بالبيع . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع وثمن وعلى مدة إظهار الرغبة في الشراء . أثره . انعقاد البيع بمجرد إعلان الرغبة في المعاد . اختلاف الطرفين

الصفحة	القاعدة	
		حول تنفيذ التزاماتهما . لا أثر له . مقال بشأن ميعاد الوفاء بالتمن .
٦١٨	١٢١	(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		(ثانيا) تفسير العقد :
		الاتفاق على تأجير العين لاستعمالها عملا للخلوى . تفسير هذا الاتفاق بقصره على الاتجار فيها دون تصنيفها . عدم بيان الحكم . سند في هذا التخصيص . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		(ثالثا) آثار العقد :
		١ — استئجار الشخص مكانا لتشغله شركة . قبولها للإيجار . أثره . تشوؤ عقد جديد بينهما وبين المؤجر . إقامة المستأجر الأول دعوى حيازة ضد الغير . غير مقبولة لانتفاء حيازته للعين .
٩١٧	٢٦	(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٩)
		٢ — تحقق الشرط الجزائي . أثره . افتراض وقوع الضرر . نفي ذلك . وقوع عبء إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	٦٠٠	(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٣ — اتفاق طرفي عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . اعتباره حوالة دين . قبول الدائن الموثق لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من عقد الحوالة ومنها عبوب الرضا .
٨٧١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) النيابة في التماقد :
		١ - الوكيل المميز . من يتعاقد لحساب الموكل دون أن يعان وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً . عدم انصراف أثر العقد للوكيل في هذه الحالة . الاستثناء . م ١٠٦ مدني .
٧٢٧	١٤٠	(الطن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٢ - نفى الحكم لوكالة التماقد بصفته نائباً عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إقصاء بحث انصراف أثر العقد للمؤجر إعمالاً لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور .
٧٢٧	١٤٥	(الطن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٣ - الشخص الذي يعبر باسمه هو وكيل عن أهله . اعتبار وكالة مسترة . انصراف أثر تصرفه للوكيل في علاقته بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٤ - الوكالة في بيع وشراء العقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلاً رسمياً لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(خامساً) تجديد العقد :
		١ - للاتفاق على تجديد العقد تلقائياً لسنة تالية ما لم ينخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد خلال مدة معينة . الإخطار الصادر بعد انقضاء هذه المهلة . أثره . تجديد

الصفحة	الاقابلة	
		العقد تلقائيا والتزام المتعاقد بالتعويض عند امتناعه عن تنفيذ العقد .
١١١٨	٢١٤	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٠)
		(سادسا) إبطال العقد :
		إبطال العقد للفاط في الواقع أو القانون . شرطه . أن يكون جوهريا .
٦٢٢	١٢٢	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠)
		(سابعا) زوال العقد :
		١ — المعجز المبرر لإنهاء عقد العمل هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير . عدم التزام رب العمل بإستناد عمل آخر إليه تنفيذا لتوجيه الأطباء .
٩٩٦	١٩٣	(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٨٠)
		٢ — تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق . إنتفاء حقه في الحبس لعلمه بالمبيع وسند ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . للقضاء بالفسخ . لا خطأ .
٨٨٨	١٧٥	(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠)
		٣ — القضاء برفض دعوى فسخ العقد . لا يعد قضاء ضمنا بصحته . الحكم النهائي برفض الفسخ لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة لسبب الفسخ أصاح الدعوى .
٢٦٦	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢١/١/١٩٨٠)

المصنف	قاعدة	
		٤ - الاتفاق على فسخ العقد في حالة تحقق واقعة معينة . جواز الحكم بالفسخ بناء على هذا الاتفاق ولو لم يخل المتعاقد بالتزامه .
٣٩٣	٧٧	(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
عمل		
(أولا) علاقة العمل :		
		١ - علاقة العمل . بدء صريانها وترتيب آثارها عدا الأجر من تاريخ صدور قرار التعيين . لا عبء بتاريخ تسلم العمل إلا عند تحديد بدء استحقاق الأجر .
٩٢٤١	٢٣٥	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٢ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية . إختصاص القضاء العادي بنظر منازعاتهم .
٨٠١	١٦٢	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
(ثانيا) عقد العمل :		
"عقد التدريب"		
		١ - عقد العمل وعقد التدريب ماهية كل منهما . عدم اشتراط أن يتلقى العامل أجرا عند التدريب .
٦٩٦	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عقد التدريب . إلزام العامل للقاصر فيه بأداء تعويض عند فسخه . إعتباره تصرفاً داخلياً بين النفع والضرر . لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .
٦٩٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤) (ثالثاً) أجر العامل :
		١ - القضاء نهائياً للعامل بفروق الأجر المستحقة له مساواة بزميله المقارن به . إكتسابه حجية الأمر المقضى في دعواه التالية بفروق الأجر عن مدة لاحقة طالما أن أساس الطلب في الدعويين واحد .
١٤٢	٢٢	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٣)
		٢ - إمتحاق العامل للأجر . شرطه . أن يكون عقد العمل مازال قائماً . فصل العامل . أثره إنقضاء الالتزام بدفع أجره .
٢٠٦	٤٢	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩)
		٣ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكافأة شهرية تحت التسوية . تعيينه بعد ذلك في وظيفة من الفئة السادسة . أثره . إمتحاقه لأجر هذه الوظيفة إعتباراً من تاريخ تعيينه فيها .
٥٩٧	١١٦	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٤ - الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . وجوب الرجوع للقواعد الخاصة المنظمة لها دون اعتداد بما ورد باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٩٧٣	١٨١	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حظر رفع مرتبات العاملين بشركات القطاع العام امتدادا إلى الحد الأدنى للأجور الواردة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز الخروج على هذا الحظر عن طريق المساواة في الأجر .
١٠٨٨	٢٠٩	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢) ٦ - تقسيم وقت العمل اليومي . من ساعة رب العمل . مثال بشأن توزيع ساعات العمل الإضافي .
١١٤١	٢١٨	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥) ٧ - العاملون بشركات القطاع العام . عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليل . منحهم مقابل هذا العمل . عدم اندماجه ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم . أثره . أحقيتهم في تقاضي هذا المقابل . مضافا لأجورهم بعد التسوية .
١١٥٠	٢٢١	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠) "العمولة" العمولة . من ملحقات الأجر غير الدائمة . الأجر الذي يؤدي للعامل من فترة الأجازات . عدم جواز إضافة العمولة إليه . (الطن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
٦٥٥	١٢٨	"الميزة للميزة" ١ - اعتبار الميزة الميزية جزءا من الأجر . شرطه . أن يلتزم صاحب العمل بها باعتبارها . من مقتضيات العمل . الملابس التي تمنح للعامل لحسن مظهره أو بقصد توحيد الزي . لا تعد ميزة ميزية . (الطن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
٦٥٥	١٢٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها للإنتقال إلى مقر أعمالهم . شرطه . قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . إمتبار ذلك ميزة عينية . شرطه . الانتقال بالمخالفة لهذا القرار . لا يكسب العامل حقا .
٩٧٤	١٨٦	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) "البدلات المختلفة"
		١ - بدل الإغتراب . إندواجه في بدل طبيعة العمل . إستحقاق العامل له . وجوب صدور قرار به من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمدا من الوزير المختص . لأجل لإعمال قاعدة المساواة في هذا الخصوص .
٥٣٩	١٠٥	(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٢ - منح العامل مقابلا نقديا لقاء ما كان يقوم به من جهد إضافي . القضاء بعدم استحقاقه له بعد زوال سببه . لا خطأ .
٦٩١	١٣٥	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢)
		٣ - بدل الإقامة في الأماكن النائية . ماهيته . عدم اعتباره إمانة غلاء معيشة التي تقرر عدم مريان قواعدها على العاملين بالقطاع العام باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
١٠٧٩	٢٠٧	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٤ - المساراة بين عمال صاحب العمل . قاعدة تفرضها قواعد العدالة . منح بدل إقامة العاملين بفرع أسوان . أثره . إستحقاق العامل المنقول إليه لهذا البدل .
٩٠٧٩	٢٠٧	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)

الصفحة	القائمة	
		«إعانة غلاء المعيشة»
		١ — القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . له قوة القانون في إلغاء نظم إعانة غلاء المعيشة .
٨١٥	١٦١	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٢ — النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة . عدم صريحتها على العاملين بشركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يشير من ذلك إلغائها باللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
٨١٥	١٦١	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٣ — إعانة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذي أحال إليه الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم نفاذها إلا في حق العمال المعيّنين بعد ١٩٤١/٦/٣٠ وقبل نفاذ الأمر الأول .
٩٤٧	١٨٥	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٤ — دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية بطلب إعانة غلاء المعيشة ، إختبارها منتهية . ق ٧٦ لسنة ١٩٧٤ . عدم اندماج دعوى الربان بطلب هذه الإعانة في تلك الدعوى . حلة ذلك .
٩٤٧	١٨٥	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٥ — العمال المعيّنون بعد نفاذ الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم استحقاقهم إعانة غلاء معيشة زيادة على أجورهم . إفتراض أن إعانة الغلاء قد روجت في تقدير الأجر ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك .
١١١٧	٢٢٠	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٩)

المقنة	القاعدة	
		(رابعاً) العاملون بشركات القطاع العام :
		١ - اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام . نطاق سريانها من حيث الزمان .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٠)
		٢ - قرارات رئيس الجمهورية إمتنada للإعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ . لها قوة القانون في إلغاء وتعديل القانون .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٠)
		«الذين تحت الاختيار»
		العامل المعين تحت اختيار في شركات القطاع العام . تقدير مدى صلاحيته للاستمرار في العمل . خضوعه للنظام الذي يضعه مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص . م ٦ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . إنهاء العقد دون اعتبار لنتيجة الاختبار . خطأ .
٧٥٦	١٤٩	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٠)
		«تمكين العاملين وتسوية حالاتهم»
		١ - قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز إعمالها للخروج على أحكام التسيكين باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٢٣٥	٤٩	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٨٠)
		٢ - إعادة تقييم فئات العاملين بشركات القطاع العام من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . العاملون بالفئات من الثامنة إلى الحادية عشرة ، نقلهم إلى المستوى الثالث . عدم

الصفحة	القاعدة	
		حريان ذلك على شافلي الفئة الثانية عشرة . البحث عن حكمة التشريع . غير جائز .
٦٠٥	١١٨	(الطن رقم ١٢٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٣ - عدم جواز تسوية حالة العامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة .
		التجاوز عن ثلث مدة الخبرة . أمر جوازي للشركة .
٢٨٣	٥٩	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٤ - تسوية حالة العاملين بالقطاع العام . أسامها . المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ١٩٦٤/٦/٣٠ . وجوب إضافة العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ إلى مرتباتهم . لا يغير من ذلك إرجاء صرف الفروق المالية المترتبة على التسوية .
٢٧٧	٥٨	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٥ - إقامة العامل دهواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لا تريب على المحكمة إن هي لم تتعرض لاستحقاقه للفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحا عليها .
٥١٦	١٠٢	(الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		٦ - شركة الاهرام للجمعيات الاستهلاكية . تسكين العاملين بها . وجوب اتباع أحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن . حلة ذلك .
٦٠٩	١١٩	(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٧ - التجاوز عن ثلث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل . أمر جوازي للشركة . لا محل لإعمال مبدأ المساواة للخروج على القاعدة المقررة بنص صريح .
٨٥٧	١٦٩	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٨ — عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بجدول النوصيف المعتمدة. اللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٨٥٧	١٦٩	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)
		٩ — إعادة تقييم مستوى شركات القطاع العام . سر بان الآثار المترتبة على ذلك ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء له . عدم امتداد هذا الحكم الى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ .
١٠٨٤	٢٠٨	(الطن رقم ٧١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		«ترقية العاملين»
		١ — ترقية العاملين إلى المستوى الأول والثاني لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالإختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترقية زملاء الطاعن الأقدم منه في المؤهل والدرجة . لا خطأ . طالم لم ينسب لرب العمل إساءة استعمال حقه في الإختيار .
٦١٣	١٢٠	(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٢ — ترقية العاملين بشركات القطاع العام . أحكامها . المضوابط والمعايير التي يضعها مجالس إدارة كل شركة . عدم إتمامها إلا لو وظيفة خالية . ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح للترقية إليها .
٨٢١	١٦٢	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٦)

الرقم	القاعدة	المادة
		«اعتقال العامل»
		تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . كلفته . للأمانة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . اعتقال العامل . أثره . وقف العقد لا انقضاؤه . تسكينه على اعتبار شغله للوظيفة التي كان سيحصل إليها لو ظل في العمل دون أن يعتقل . خطأ في القانون .
٨٢٧	١٦٣	(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٠) (خامسا) نقل العامل :
		نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من مركزه الذي كان يشغله . عمل تعسفي إذا قصد الإساءة إليه . حق صاحب العمل أن يعهد إليه بعمل آخر ولو اختلف عنه اختلافا جوهريا متى اقتضت ذلك ضرورة واجبة . شرطه . أن يكون ذلك مؤقتا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة .
٦٦٧	١٣١	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/٣/١٩٨٠) (سادسا) انقضاء عقد العمل :
		١ - إتهام العامل بارتكاب جريمة أو جنحة داخل دائرة العمل . لرب العمل الحق في وقفه أو فصله اكتفاء بالتحقيق الإداري .
٢٠٦	٤٣	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٠) ٢ - عقد العمل غير محدد المدة . إنهاء رب العمل له بإرادته المنفردة . أثره . انقضاء الرابطة العقدية ولو أتم الإنهاء بالتعسف . القضاء بإعادة العامل إلى عمله . شرطه .
٢٠٦	٤٣	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٣ - استحقاق العامل للأجر . شرطه . أن يكون عقد العمل ما زال قائما . فصل العامل . أثره . إنقضاء الالتزام بدفع أجره .
٢٠٦	٤٣	(المعلن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩)
		٤ - المعجز المبرز لإنهاء عقد العمل . هو المعجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير . عدم التزام رب العمل بإسناد عمل آخر إليه تنفيذا لتوجيه الأطباء .
٩١٦	١٩٢	(المعلن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠)
		٥ - الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه من الستين . حق العامل في الاستمرار في العمل لمدة سنة أخرى من تاريخ نفاذ اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . تحديد رب العمل صفا معينة للتقاعد . لا يرتب حقا مكتسبا للعامل .
١٣٤	٣٠	(المعلن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		(ساءما) دعوى العمل :
		١ - دعوى استحقاق المأاش من العامل المتوفى . إختصاص رب العمل للحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانتفاء علاقة العمل . ترك المدعى للتصومة في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجية بشأن نفى علاقة العمل . هله ذلك . رب العمل ليس خهما حقيقةيا في النزاع .
١٣١	٢٩	(المعلن رقم ١٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		٢ - طالب العامل إعادة النظر أمام لجنة التحكيم الطبي في تقدير هيئة التأمينات لتسوية المعجز نتيجة إصابة عمل . صدور

الصفحة	القائمة	
		قرار اللجنة . وجوب التقيد به باعتباره قرارا نهائيا غير قابل للطعن فيه . م ٤٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٤٦٢	٩٠	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
		٣ — قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الأوان ، استنادا إلى عدم أحقيته بعد في الترقية .
		قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادتها لمحكمة أول درجة . علة ذلك .
٥٨٨	١١٤	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣)
		٤ — دعوى النقابة . دعوى مستعجلة ومميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها . القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى النقابة . لاجبة له في النزاع القائم بين العامل والشركة .
١٠٨٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٥ — دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة العامل قبل رب العمل . جواز استناده إلى المسئولية التقصيرية إذا كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث جسيما . م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤
١٢٣٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		(ثامنا) التقدم المسقط :
		حق العامل في الأجر الإضافي وبدل السكن وبدل السفر .
		حق دوري متجدد . خضوعه للتقدم الخمس . م ١/٣٧٥ مدني .
٦٦٣	١٣٠	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)

الصفحة	الترجمة	
		(تاسعا) الاتفاق بالصلح :
		١ - الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعمال . لا يعد باطلا ، إلا إذا تضمن المصالح بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لا بطلان .
١١١٠	٢١٠	(المظن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٠)
		٢ - بطلان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعمال . شرطه . أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل .
٩٥٤	١٨٦	(المظن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠)
(ف)		
فوائد		
		١ - إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إيداعها حتى تاريخ صرفها للعامل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إيداع هذه الفروق . أثره . عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبيقا للمادة ٢٢٦ مدني .
٩٧٧	١٩٠	(المظن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠)
		٢ - الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص مربان فوائدها الاتفاقية أو القانونية على الرغم من الإفلاس . جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات .
١٠٥٦	٢٠٤	(المظن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)

(ق)

قانون . قرار إدارى . قسمة . قضاء مستعجل .
قضاة . قوة الأمر المقضى . قوة القاهرة .

قانون

(أولا) دستورية القوانين :

١ - تعارض التشريع مع أحكام الدستور . وجوب التزام
هذه الأحكام وإعداد ما عداها ورود نص بالدستور صالح بذاته
للإعمال دون حاجة إلى من تشريع أدنى . وجوب إعماله .

٨١٠ ١٦٠ (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)

٢ - جريمة الاعتداء على الحرية للشخصية . عدم سقوط
الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من
الدستور . جريمة تعذيب المعتاق عليها بالمادة ١٢٦
حقوبات . دخولها في هذا النطاق .

٨١٠ ١٦٠ (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)

٣ - دعوى التعويض عن تعذيب القضاء بوقف تقادها
منذ وقوع التعذيب سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١
إعمال الحكم الأثر المباشر للمادة ٥٧ من الدستور .
لا خطأ .

٨١٠ ١٦٠ (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)

٤ - دعوى لتعويض الناشئة عن وفاة أحد ضباط
القوات المسلحة بسبب الخدمة . هي من الدعاوى التي تسرى عليها

الصفحة	القاعدة	
		المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المانعة من التقاضى والتي قضى بعدم دستورتها .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ١٣٥٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) هـ - النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المساع من التقاضى . بدء مريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ١٣٥٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) .. (ثانياً) القانون الواجب التطبيق : "في التجارة البحرية" السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة . خروجها من نطاق تطبيق قانون التجارة البحرية واحكام التصادم البحري بمادة بروكسل . مؤداه . عدم مريان المسادين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المذكور على التصادم بين سفينة حربية وأخرى تجارية . وجوب تطبيق القواعد العامة في القانون المدني .
١٤٦	٢٣	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٤) "في مسائل الإبحار" ١ - الأما كن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها غير الواقعة في المناطق الخاضعة للامان ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها لكافة أحكامه بما في ذلك تحديد الأجرة . لا عبرة بتاريخ إقامة المبنى سواء كان قائماً عند العمل بالقانون أو أُنشئ في وقت لاحق .
٤٩٦	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)

الصفحة	المادة	
		٢ - الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأما كن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أعمال قواعد العامة في القانون المدني .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٣ - القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الإلتزام بقيمة استهلاك المياه وما ورد بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا الشأن . عدم سرعان أحكامهما على الأما كن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٤ - عبء الإلتزام بقيمة استهلاك المياه في الأما كن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . م ٥٦٧ مدني . وجوب أعمال اتفاق المتعاقدين . عدم الاتفاق عليها . أثره . إلتزام المؤجر بها متى كان التقدير جزافا . إلتزام المستأجر بها متى كان مقدرا بالعدد .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٥ - إيجار الأرض الفضاء . عدم انطباق أحكام قانون إيجار الأما كن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها . المبرة في وصف العين بما يتضمنه للعقد . وجود حجرة غير مسقوفة بها . لا يغير من طبيعتها كارض فضاء .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٦ - إعتبار الأراضي الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم العمارات البلدية . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة .

الصفحة	القاعدة	
		عدم سران هذا الحكم الإعتبارى فى مجال العمل بقانون إيجار الاماكن .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ٧ — المستأجر الذى يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة . جواز تأجير جزءا من المكان المؤجر له لمن يزاول مهنة أو حرفة . م . م . ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إيراد المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ما يفيد امتنعاد المنشآت التجارية من حكم المادة ٤٣ من المشروع . لا صلة له بالمادة ٤٠ .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ٨ — التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له . حق المستأجر إذا كان تاجرا فى تأجير جزء من العين المؤجرة له لمن يزاول مهنة أو حرفة . م . م . ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم جواز تقييد مطلق النص مع وضوحه وصراحته .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ٩ — إمتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا شأن لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة . إيراد المقد فى ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أعمال أحكام المساكنة .
٦٧١	٣٢	(الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١) ١٠ — المشاركون للمستأجر منذ بدء الإجارة فى سكنى العين المؤجرة . حقهم فى الانتفاع بها . عدم أحقية المؤجر أو المستأجر فى إخلاصهم من العين .
٦٧١	٣٢	(الطن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)

القاعدة	القاعدة	القاعدة
		« في مسائل الأحوال الشخصية »
		١ - الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها في سنة ١٩٥٥ . بيانها بحسب التطور التاريخي لتحديد ولايتها . خضوعها للإجراءات المخصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٠٥٠	٢٠٢	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٢ - الزوج المسلم أردني الجنسية . لا يمسد من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم المدنية أو المحاكم المختلطة . استئناف المحكم الصادر ضده بالتطبيق . وجوب انجاء الإجراءات الواردة بالأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٠٥٠	٢٠٣	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		« في مسائل العمل والتأمينات »
		١ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تتعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .
٣٨٠	٧٥	(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣)
		٢ - التأمين الاختياري . غير جائز في ظل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القضاء بأن قبول هيئة التأمينات للاختراكات رغم عدم إلزام رب العمل بها يكسب العامل حقه في المعاش . خطأ في القانون .
٣٨٠	٧٥	(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣)
		٣ - إعادة تقييم ثلث الماملين بشركات القطاع العام في القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . العاملون بالثلاث من الثامنة إلى

الصفحة	القاعدة	
		الحادية عشرة . نقاهم إلى المستوى الثالث . عدم سريان ذلك على شاغل الفئة الثانية عشرة . البحث عن حكمة التشريع . غير جائز .
٦٠٥	١١٨	(الطن رقم ١٢٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٤ - للنظم الخاصة بإمانة غلاء المعيشة . عدم سريانها على العاملين بشركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يغير من ذلك إلغائها باللائحة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٥)
		٥ - قرارات رئيس الجمهورية استنادا للإعلان الدستوري الصادر في ٢٧/٩/١٩٦٢ . لها قوة القانون في إلغاء وتعديل القوانين .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٥)
		٦ - القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ له قوة القانون في إلغاء نظم إمانة غلاء المعيشة .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٥)
		٧ - إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إيداعها حتى تاريخ صرفها للمعامل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إيداع هذه الفروق . أثره . عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبيقا للسادة ٢٢٦ مدني .
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٨ - إلزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة وقيمة المكافآت الأفضل . وقومه على عائق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

القاعدة
الصفحة

«في إجراءات الدعوى»

١ - إعلان صحيفة الدعوى أو الاستئناف . إجراء لازم لانعقاد الخصومة . سريان قواعد إجراءات الدعوى والأحكام فيها على الاستئناف . م ٢٤٠ مرافعات . مؤداة مريبات إجراءات إعلان الدعوى في المواعيد المنصوص عليها في المادة ٧٠ مرافعات .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥) ٧٩ ٤٠٤

٢ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لإعلان صحيفته بمعد الميعاد المحدد . المسادتان ٧٠ ، ٢٣٠ مرافعات . استبعاد هذا الجزء من نص المادة ٢٣٠ مرافعات . لا يعنى عدم إعماله . حلة ذلك .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥) ٧٩ ٤٠٤

(ثالثاً) في القواعد الآمرة :

١ - إخطار هيئة التأمينات لرب العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إعتراضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون . صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب إعمال ما استحدثته من إجراءات وواحد بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات .

(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠) ٨٩ ٤٦١

٢ - دعوى التؤجر بإعلاء المستأجر تأجيره جزء من أمين المؤجرة لمغير . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيع هذا التأجير بشروط معينة أثناء نظر

الصفحة	القاعدة	
		الاستثناء . وجوب تطبيق أحكامه على راقدة الدعوى انما لها بالنظام العام .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) — — —
		٤ — خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون السارى وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . و وجوب تطبيقها بأثر فوري .
٦٧١	٣٢	(الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١) — — —
		١ — القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ماهيتها .
١١٩٢	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) — — —
		(رابعاً) سر يان القانون من حيث الزمان :
		١ — القانون الجديد المعدل للوائح . عدم سر يانه على المواعيد التى بدأت قبل العمل به . م ١ مرافعات . قصر ذلك على القانون المعدل للمعاد فقط . القواين التى تستحدث إجراءات أو آثار جديدة عند فوات المعاد أو عند احترامه . وجوب إعمالها بأثر فوري .
٤٦١	٨٩	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠) — — —
		٢ — اللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام . نطاق سر يانها من حيث الزمان .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٥) — — —

الصفحة	القاعدة	
		قرار إداري
		١ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها . القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٥ ق "وجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٢ - للمحاكم التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية . تطبيقها له وفقا لظاهر نصوصه على النزاع المطروح . لا يعد تعرضا للقرار بالتأويل .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٠)
		٣ - ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير لدى أرض الحار . الحيازة المستندة إلى حق استعمال المسقاة . حيازة تنتفي بها نية تملك أرض المسقاة مهما طال أمدها . الاستثناء . تغيير صلب الحيازة .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٠)
		قسمة
		(أولا) أثر القسمة على المتقاسمة :
		قسمة المقار الشائع . حجة على المتقاسمين ولو لم يسجل المقد . عدم جواز الاجتياح بها على الغير إلا بعد تسجيلها .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانياً) أثر القسمة على الغير :
		١ - القسمة العقارية غير المسجلة . ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري من المتقاسم بحظه مفروز ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة . لا يعد من الغير .
٤٧٦	٩٢	الطن رقم ٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠) - - -
		٢ - المشتري لحصة مفروزة من العقار من أحد الملاك على الشيوع . عدم أحقيته في طلب الحكم بصحة عقده طالما أن الحصة المباعة لم تقع في نصيب البائع له بعد القسمة .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠) - - -
		٣ - بيع الشريك على الشيوع جزءا مفروزا من المال الشائع قبل القسمة . تمسك المشتري بعدم ملكية البائع للبيع مفروزا . لا محل له . هــ ذلك م ٢/٨٢٦ مدني .
٨٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠) - - -

قضاة

(أولاً) مخاصمة القضاة :

«أحوال المخاصمة وماهيتها» :

١ - أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . الغش
والخطأ الجسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته الخطأ . من
سلطة محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠) - - - ١٠١

الصفحة	قاعدة	
		(ثانيا) مسؤولية القضاة :
		١ - عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسؤوليته إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلته عن التضمينات . ورودها على سبيل الحصر .
٥١٤	١٠١	(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		(ثالثا) ولاية القضاة المنتدبون لرئاسة المحاكم :
		المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم اقتصار ولايته على العمل الإداري . إمتدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية لا بطلان .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)
		(رابعا) وكالة للقضاة السابقين :
		المحامون من القضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم وكلاء عن أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠)

قضاء مستعجل

(أولا) حجية الحكم المستعجل :

١ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضي . الاستثناء - عدم تغير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .

(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠) ١١٠ ٥٦٤

(ثانيا) الطعن بالنقض :

القضاء نهائيا في دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستأجر لصدور قرار من المحافظ بالامتناع على من النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه — في مادة مستعجلة . بإخلاء المحافظ بصفته استنادا إلى أن قرار الامتناع معدوم . مخالفته لنجية الحكم السابق . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) .. ١١٠ .. ٥٦٤

قوة الأمر المقضى

الحكم المقرر لحق الملكية . عدم سقوطه بالنقض . إمتباره منتجاً لأثره ولو لم ينفذ . عدم جواز إبطاله إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) .. ٧٢ .. ٣٦٠

(أولا) الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى :

١ — الحكم نهائيا بتأييد قرار تفريم الشركة الناقلة لوجود عجز غير مبرر في الرصالة . دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة من هذا العجز . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق بشأن وجود العجز .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) .. ٦٣ .. ٣١٢

٢ — صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائيا . لاجبية له أمام الجهة القضائية المختصة . إحتفاظه بحجيته أمام محكمة الجهة التي أصدرته .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) .. ٦٣ .. ٣١٢

القاعدة الصفحة

		٣ - الحكم الاتهامى الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى . جواز الطعن فيه بطريق التفتيش ، لا يبرهن ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم السابق غير مطروحة على المحكمة .
١١٥٤	٢١٢	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		٤ - أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . إكتسابها قوة الأمر المقضى .
١١٥٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		٥ - الآثار المستتمة للهندس التقابلي عند عدم الاتفاق عليها . إختصاص مجالس التقابة بتقديرها . عدم التنظيم في الميعاد من قرار المجالس . أثره . إكتسابه قوة الأمر المقضى . لا يبرهن ذلك أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
		(ثانيا) الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المقضى :
		١ - حجة الحكم . أثرها . إدعاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل صدور الحكم تنهيت ملكية خصمه له في دعوى سابقة لأن التقادم انقطع باقامة تلك الدعوى . إطراح المحكمة لهذا الإدعاء . لا خطأ .
٣٦٠	٧٢	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		حجة الحكم . مناطه . طلب صحة وإنشاء عقد بيع حصة . الدافع بصورتها . الفسخ برفع دعوى بالفسخ لإعادتها . لا يقيد المحكمة عند الفصل في صورة باقي العقود .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

المفصلة	القائمة	
		قوة قاهرة
		١ — اعتبار الدهوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد المصنوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها . اعتبار من مواعيد السقوط . وقوف هذا المبدأ عند تحقق القوة القاهرة . السفر للخارج . للعلاج لا يعد كذلك .
٤٧٢	٨٢	(الظن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — شرطا توافر القوة القاهرة . عدم إمكان توقع الحادث واستحالة دفعه . استقلال محكمة الموضوع بتحصيها .
٩٣٠	١٨٢	(الظن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		(ك)
		كفالة
		١ — للشركة شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء . جواز ضمان مدير الشركة سداد دين في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه من أرباح . اعتبار هذا الضمان من أعمال الإدارة وليس تبرعا بمس أموال الشركة .
١٧١	٣٧	(الظن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ — التزام الكفيل — متضامنا أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي .
٥٣٤	١٠٤	(الظن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)

(م)

محاماة . محكمة الموضوع . مسئولية .
معارضة . معاهدات . ملكية . موطن .
موظفون

محاماة

(أولا) نيابة المحامي عن الخصم :

١ - المحامون من القضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم
وكيلا عن أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠) ٤٢ ١٩٧

٢ - علاقة الخصوم بوكلائهم . عدم جواز تصدى المحكمة
لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠) ٨٠ ٤١٣

٣ - تكليف عقد المبرم من الخصوم والمحامي بأنه عقد
وكالة . قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانوني الذي باشره
لصالحهم . لا يغير من صفته كوكيل عنهم .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠) ٨٠ ٤١٣

٤ - وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن
محضر عنه . خلو الأوراق من دلائل إثبات وكالة المحامي عن
الطاعن الذي أنكر وكالة . إفتعال إعلانه بقرار إعادة الدعوى
للمرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٠) ١٠٦ ٥٤٤

الصفحة	القاعدة	
		” إذن النقابة “
		١ — قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة . لا بطلان . جواز معاملة تآديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ — وجوب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له . م ١٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه أو وكلاء غيره .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٣ — الاستئناف المرفوع ضد أحد المحامين . عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفعه . لا محل لاشتراط التقدم بطلب الإذن بالفعل .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		” في الطعن بالنقض “
		تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطائفة الأولى عن نفسه وبصفتها وصية وبصفتها وكالة عن الطاعنين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الطائفة الأولى .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الزوقيع على صحيفة الطعن بالنقض :
		توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن .
		عدم وجود إثبات درجة قيده بجدول المحامين أو رقم توكيله .
٢٣٥	٤٩	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		(ثالثا) أتعاب المحامي :
		١ — أتعاب المحامي المنفق عليها قبل تنفيذ الوكالة .
		خضوعها لتقدير القاض . جواز تخفيض المحكمة لها .
		م ٧٠٩ مدني .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — تقدير المحكمة لأتعاب المحامي عما قام به من أعمال
		لصالح موكله . استنادها إلى أهمية الدعوى والجهد المبذول
		فيها . عدم التزامها صرد بيان مفصل لجميع ما باشره المحامي
		من أعمال .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٣ — قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام المستأنف بأتعاب
		المحامية . لا يمد من الأحكام القابلة للتنفيذ إلجبرى التي يجوز
		الطعن فيها استقلالا . حلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		(رابعا) تعيين المحامين في وظائف القضاء :
		١ — تعيين المحامين في وظائف القضاء . شرطه . م ٤٦
		ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٣٧	٩	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — تعيين المحامين في وظائف القضاء . وجوب أن تكون مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماة اللازمة لتعيين متصلة . عمل الطالب في وظيفة مأمور ضرائب . قاطعة لشرط اتصال المدة . لا يغير من ذلك اعتبار هذا العمل نظيرا للعمل القضائي .
٣٧	٩	(الطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
<hr/>		
<h2>محكمة الموضوع</h2>		
<h3>(أولا) التكيف :</h3>		
		تكيف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وموجب الدعوى . الدعوى بطالب صحة وتفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطالبه الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
<h3>(ثانيا) مسائل الواقع :</h3>		
<h4>" في الموطن "</h4>		
		الموطن . ماهيته . تقدير توافر عنصرى الاعتياد والاستيطان محل الإقامة . من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . مجرد إعلان الخصم في مكان معين . لا ينهض دليلا على اتخاذ موطن له .
٩٧٧	١٣٢	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)

الصفحة	القائمة	
		« في المسؤولية »
		١ — علاقة السببية بين الخطأ والضرر . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض . شرطه . مثال بشأن خطأ المشرف على حمام السباحة .
٣٥٦	٧١	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ — أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . الغش والخطأ الجسم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته الخطأ . من سلطة محكمة الموضوع .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		٣ — شرطا توافر القوة القاهرة . عدم إمكان توقع الحادث واستعالة دفعة . استقلال محكمة الموضوع بتحصيلها .
٩٣٠	١٨٣	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٤ — تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية . من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائفا .
٩٣٠	١٨٣	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		« في الشفعة »
		تقدير قيام التعايل بتعدد إسقاط حق الشفع في الشفعة . من سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا .
٤٨١	٩٣	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		« في الحراسة »
		تقدير الضرورة والمخطر في النزاع الموجب لعرض الحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
١٩٠	٤١	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)

المنفعة	القاعدة	
		« في إيجار الأما كن »
		١ - صفة التهجير للتنازل له من الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . جواز إثباتها - باعتبارها واقعة مادية - بطرق الإثبات كافة . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص توافرها متى أقامت قضائها على أسباب سائفة .
٢٦١	٥٤	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٢ - تحرير بطاقة التهجير . لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التهجير . نفى الحكم المطعون فيه صفة التهجير من التنازل له من الإيجار لأن البطاقة لا تطابق الحقيقة . لا خطأ طالما كان استخلاصه سائفا .
٢٦١	٥٤	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٣ - طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وضار بالمؤجر . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفا .
٦٨٧	١٣٤	(الطن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٤ - تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة . تقدير مبرره وقبوله . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع . الادعاء بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة للنقض .
٧٩٨	١٥٧	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) مسائل الإثبات :
		١ - عدم التزام الخبير بأداء عمله على وجه محدد . خضوع عمله ومدى كفايته لتقدير محكمة الموضوع .
٢٩٧	٦١	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - اليمين الحاسمة . ملك المحرم . إلتزام القاضي بإجابة طلب توجيهها متى توافرت شروطها وكان الطالب غير متعسف في طلبها . إستقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليمين متى استندت لأصياح مائغة .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		٣ - تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصه مائغا .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		(رابعا) في تقدير الدليل :
		التنازل الضمني عن الحق . تقدير أدلته . من سلطة محكمة الموضوع .
٥٥٧	١٠٩	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

مسئولية

(أولا) المسؤولية العقدية :

- ١ - الإلتزام التعاقدى . إنصاحه ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعة التزام صاحب الفندق قبل التزىل .

الصفحة	القاعدة	
		شموله فضلا عن تقديم المكان إتخاذ الحيلة واصطناع الحذر مما قد يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته .
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٢ - إلزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلائه . إلزام يبدل عناية . كفاية لإثبات الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ . لادين نفي مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادي في تنفيذ التزامه .
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٣ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . إقراض وقدر الضرر . نفي ذلك . وقوع عبء إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	١٠٠	(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		« مسئولية الناقل البحري » :
		١ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . للتأجير إصدار سندات شحن لصالح الغير . مسئوليته عن تنفيذها باعتباره ناقلا . عدم انتفاء مسئولية مالك السفينة إلا إذا كان الغير يعلم بتأجيرها . وجوب الرجوع في ذلك إلى سند الشحن .
٧٦٠	١٥٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٠)
		٢ - عقد النقل البحري . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وصليمة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى مصلحة الجمارك . غير مبرئ لذمة الناقل قبل المرسل إليه حلة ذلك .
٨٢٢	١٦٤	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٣ - الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ . لا محل لأعمال شرط الإعفاء طالما خلت الأوراق مما يفيد حصول الضرر خلال هاتين الفترتين .
٨٣٢	١٦٤	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)
		٤ - الاتفاق على أعمال شرط " بارامونت " . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل سنة ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن .
٨٣٢	١٦٤	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)
		٥ - هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . أثره . إقتراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرسل إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .
٨٣٢	١٦٤	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)
		" مسؤولية شركات التأمين "
		التأمين الاجباري من حوادث سيارات النقل . مبرراته لصالح الركاب المصروح بركوبهما بجوار قائد السيارة . عدم امتداد التأمين لغيرهما من الركاب في صندوق السيارة .
٤٢٣	٨١	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية :
		" الخطأ " .
		١ - تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا . وقوعه على مسؤولية طالب التنفيذ . تحمل مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)

الرقم	القائمة	المادة
٢٩٧	٦١	٢ - إساءة استعمال الحق . مناطها . معيار الموازنة بين مصلحة صاحب الحق وبين الضرر الواقع على الغير . معيار مادي دون النظر للظروف الشخصية للنتفع أو المضرور . (الطن رقم ١٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
٥١٤	١٠١	٣ - عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسؤوليته إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلته من التضمينات . ورودها على سبيل الحصر . (الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
٥١٤	١٠١	٤ - أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . الغش والخطأ الجسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته لخطأ . من سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
٥١٤	١٠١	٥ - اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماعه للرافعة أو عدم إثبات تخاف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . اثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب ، طالما لم ينص القانون على مساءلته . القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات . غير جائز . (الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
٥١٤	١٠١	٦ - وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتب البطلان إذا أودعت المسودة بالملف عندئذ تم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق . (الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - القضاء بأن قصور الحكم في أسبابه أو خطئه في تفسير العقيد لا يرقى إلى مرتبة الخطأ المهني الجسيم . منازعة الطاعن بشأن مدى جسامه الخطأ . مجادلة موضوعية . تنحصر فيها رقابة محكمة النقض .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		٨ - البلاغ الكاذب . مساءلة المبلغ عن التعويض . عدم تحققها إذا قامت لديه شبهات تبرر اعتقاده بصحة مانسبه المبلغ ضده .
٧٧٥	١٥٣	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٠)
		٩ - تخلى الطالب في الإمارة للخارج رغم استيفائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل . عدم إدعائها بوجود أى مسوغ للتخلى . أثره . إعتبار القرار مشوباً بإساءة استعمال السلطة .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		١٠ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمستولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها مائفا .
٩٣٠	١٨٣	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠)
		« الضرر والتعويض عنه »
		١ - التعويض عن الضرر المادي . مناطه . وجوب أن يكون للضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً . لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل .
١٧٩	٣٨	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — موت المضرور في الحال نتيجة الاعتداء عليه . ضرر مادي . إنتقال الحق في التعويض عنه إلى ورثته .
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٣ — فصب العقار . فعل ضار . الربيع هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب . تعدد المسئولين عن هذا الفعل للضار . أثره . التزامهم متضامنين بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٤ — حق العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات من إصابات العمل . إختلافه من حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
٩٣٠	١٨٣	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٥ — التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعمل طالب التعويض فعلا على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .
٩٣٧	١٨٤	(الطنان رقم ١٣٥٤٤٥٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٦ — ثبوت أن تخطي الطالب في الاعارة للخارج مشوب بإساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من اضرار أدبية ومادية .
٢٩	٧	(الطالب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "رجال الفضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		«علاقة السببية»
		علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض . شرطه .
		مثال بشأن خطأ المشرف على حمام السباحة .
٣٥٦	٧١	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)

الصفحة القاعدة

« المستولية الشيئية »

مستولية حارس الأشياء . مستولية « مبرية » . إفترض
مستولية الحارس . قاصر على المستولية المدنية . حلة ذلك .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣) ٢٢٧ ١١٨١

« حجية الحكم الجنائي »

الحكم نهائيا ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى
المدنية قبله والهيئة المستولية بالحق المدني . استناده إلى ثبوت
السبب الأجنبي وهو خطأ الغير . أثره . عدم جواز إقامة
المضرر دعواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على
أساس المستولية الشيئية .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣) ٢٢٧ ١١٨١

« تقادم دعوى المستولية »

مستولية الإدارة من القرارات الإدارية . مصدرها
القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض
الناشئة عنها بالتقادم المادي دون التقادم التلائي .

(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٤٥ ق «رجال القضاء» — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥) ٧ ٢٨

معارضة

استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية .
خضوعه للقواعد المبينة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم
الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم جواز استئنافه .

(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٨٠/١/١٦) ٣٩ ١٨٢

معاهدات

١ - الاتفاق على اعمال شروط " إرامونت " . مؤداه .
مطبق معاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٠) -- ١٦٤ ٨٣٢

٢ - هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . إضرار وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرحل إليه . الأعمال التوضيحية لمعاهدة بروكسل .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٠) -- ١٦٤ ٨٣٢

ملكية

(أولا) أسباب كسب الملكية :

" الحيازة "

١ - الحكم المقرر لحق الملكية . عدم سقوطه بالتقادم .
اعتباره منتجاً لأثره ولو لم ينفذ . عدم جواز إطراده إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٨٠) -- ٧٢ ٣٦٠

٢ - ترخيص جهة الادارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير لدى أرض الحار . الحيازة المستندة إلى حق استعمال المسقاة . حيازة تنتهي بها نية تملك أرض المسقاة مهما طال أمدها . الاستثناء .
تغيير صوب الحيازة .

(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٠) -- ١١٢ ٥٧٣

الصفحة	القاعدة	
		«الاتصاق»
		١ - إقامة منشآت على أرض غير مملوكة لمن أقامها من ماله الخاص . صيرورتها ملكا لصاحب الأرض بالاتصاق . شرطه . أن يتم البناء دون اتفاق سابق معه . المادة ٩٢٢ مدني .
٥٠٥	٩٩	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٢ - إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بدون إذن من المؤجر . م ٩٢ «مدني» . عدم إبداء المؤجر رغبته في تملك هذا البناء . أثره . إعتباره مملوكا للمستأجر . عدم جواز إلزامه بمقابل انتفاعه به .
٧٩٤	١٥٦	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٣ - شراء الوكيل المستقر العقار بمقد غير مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على حق للمقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الاتصاق .
٩٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٨٠)
		«الميراث»
		إقامة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث . النهي عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج .
٩٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانياً) إثبات الملكية :
		١ - الملكية بالمراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات . لا تأثير على المحكمة إن هي اعتندت في قضائها إلى شهود معهم الخبير دون حلف يمين .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ - إدعاء الطاعن شراء المنقولات من المطعون عليه . دون أن يقدم دليلاً على ذلك . قرينة على ملكية الأخير لهذه المنقولات .
٨٠٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		(ثالثاً) انتقال الملكية :
		١ - الأراضي الفضاء المعدة للبناء المملوكة للحاضرين للحراسة .
		أيلول ملكيتها للدولة . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . إلزام مدير إدارة الأموال بردها إلى أصحابها نفاذاً للقرار الجمهوري ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ . وجوب استئصال قيمتها من التحويض المقرر لهم .
٨٤	٢٠	(الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣)
		٢ - استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد . جواز تسكه بانتقال ملكية المبيع إلى مشتر آخر منه . لا يعد هذا الدفاع تعرضاً عنه للمشتري الأول .
٣٦٧	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٣ - دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى قبل المشتري الآخر من ذات البائع . القضاء برفض الدعوى بطلب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .
٣٦٧	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — بيع الصيداية إلى غير صيدلى مرخص أو بيعها لصيدلى موظف أو مالك لصيدائتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام . الشروع فى بيع إحدى الصيدائتين بعد البيع . لا أثر له .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) (رابعا) دعوى الملكية :
		١ — تكييف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وصعب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بمرحلة الدفع وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٢ — عقد البيع غير المسجل . أثره . إنتقال الحيازة القانونية للعين المباعة والدعوى المرتبطة بها إلى المشتري . دعواه بطرد الفاسد من العين . القضاء بوصفها دعوى استعقاق . خطأ .
١١٧٨	٢٢٦	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		(خامسا) القيود الواردة على الملكية :
		حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصل . نشوؤه من وقت صدور الممارين محل الارتفاق المتبادل ولو كانا ملكين مختلفين مع تعاقبهما على هذا الوضع . وجوب أن يكون إثاره باتفاق صريح بينهما . لا يكفى خلو عقد البيع من شموله هذا الحق ، أو ضمان خلو البيع من الحقوق العينية .
١١٣٦	٢١٧	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)

الصفحة	القائمة	
		(سادما) مسائل متنوعة :
		قصر تملك الصيدليات على الاعياد المرخصين . عدم جواز أن يكون الصيدلي مالكا أو شريكا في أكثر من صيدلية أو أن يكون موظفا حكوميا . ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . أحكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع لمخالفتها عقوبة جنائية .
١١٩٢	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤٤ هـ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		موطن
		(أولا) الموطن الأصلي :
		١ — إغفال بيان اسم الموظف الذي تسلم صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . بيان موطن المحامي الموكل من الطاعنين . إغفال بيان موطنهم بالصحيفة . لا بطلان .
٦٢٩	١٢٢	(الطن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ — الموطن . ماهيته . تقدير توافر عنصرى الاعتياد والاستيطان بحل الإقامة . من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . مجرد إعلان الخصم فى مكان معين . لا يهض دليل على اتخاذه موطن له .
٦٧٧	١٢٢	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		(ثانيا) الموطن المختار :
		إتخاذ الخصم موطن مختارا له . وجوب إخطار خصمه عند إلغائه وإلا صح إعلانة فيه . مجرد اتخاذه موطن مختارا جديدا

الصفحة	القاعدة	
		أثناء سير الدعوى . لا يعد دليلا على إلغاء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء . على ذلك .
١١٧٢	٢٢٥	(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		(ثالثا) . وطن الأعمال :
		١ — الاجنبي — سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا — الذى يباشر نشاطا تجاريا او حرفة في مصر . المكان الذى يزاول فيه نشاطه . إعتباره موطنه له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ — مقر الوكيل الملاحى للسفينة التى تباشر نشاطا تجاريا في مصر . إعتباره موطنه لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون . وطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

(ن)

نظام عام . نقابات . نقض . نقل

نظام عام

(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام :

(١) القواعد الآمرة :

الصفحة	القاعدة	
		١ - القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ما فيها .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٢ - قصر تملك الصيدليات على الصيادلة المرخصين .
		عدم جواز أن يكون الصيدلي مالكا أو شريكا في أكثر من
		صيدليتين أو أن يكون موظفا حكوميا . ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .
		أحكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع لمخالفتها عقوبة
		جنائية .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٣ - بيع الصيدلية إلى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي
		موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة
		متعلقة بالنظام العام . الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد البيع .
		لا أثر له .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		وراجع أيضا : قانون " القواعد الآمرة " .
		(ب) في الطعن :
		١ - جواز الطعن في الحكم من عدمه . أمر متعلق بالنظام
		العام . وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .
٥٣٤	١٠٤	(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		٢ - صحفة الطعن بالنقض . إقتصارها على ما قضى به
		الحكم المطعون فيه في الموضوع . عدم إشتغالها على نعي يتعلق
		بالاختصاص الولائي . أثره . عدم قبول إثارة النيابة العامة
		لمسألة الاختصاص . حلة ذلك .
٨٥٧	١٦٩	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) في الأحوال الشخصية :
		الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المنزل . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . بخالفة ذلك . آثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ..
		(د) في إيجار الأماكن :
		١ — دعوى المؤجر بإخلاء المسأجر التاجر لتنازله عن جزء من العين المؤجرة للغير . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيح هذا التنازل بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف . وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام العام .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ — خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون الساري وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر فوري .
٦٧١	١٣٢	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٣ — عقود إيجار الأماكن . حظر الاتفاق فيها على أجرة تزيد على الأجرة القانونية . جواز الاتفاق على أجرة أقل . تخفيض الأجرة التعاقدية اتفاقاً بين الطرفين . وجوب الاحتداد بهذا الاتفاق عند تحديد الأجرة القانونية .
٧٢٤	١٤٤	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة . غير متعلق بالنظام العام عدم تمسك الخصم بذلك قبل سماع شهادة الشهود . إعتباره تنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني .
١٢٠١	٢٣١	(لطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

نقابات

		١ — دعوى النقابة دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها . القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى النقابة . لاجبة له في النزاع القائم بين العامل والشركة .
٩٠٨٨	٢٠٩	(لطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		٢ — الأتعاب المستحقة للمهندس القابلي عند عدم الاتفاق عليها . إختصاص مجلس النقابة بتقديرها . عدم التظلم في الميعاد من قرار المجلس . أثره . إكتسابه قوة الأمر المقض . لا يغير من ذلك أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام .
٩١٢٤	٢١٥	(لطن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)

نقض

إجراءات الطعن :

(أولا) رفع الطعن :

إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في مض

الصفحة	القائمة	
		الطلبات . وجوب إنباع الأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .
١٠٥	٢٣	(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨) (ثانيا) ميعاد الطعن :
		ثبوت أن موطن الطامن خارج مدينة القاهرة . إختياره إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .
٧٠	١٧	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١) (ثالثا) صحيفة الطامن :
		١ — توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطامن . عدم وجوب إثبات درجة قيده بجدول المحامين أو رقم توكيله .
٢٣٥	٤٩	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) ٢ — صحيفة الطامن بالنقض . إقتصارها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع . عدم اشتغالها على نعي يتعلق بالاختصاص الولائي . أثره . عدم قبول إثارة النيابة العامة لمسألة الاختصاص . حلة ذلك .
٨٥٧	١٦٩	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢) (رابعا) إيداع المذكرات والأوراق :
		١ — إقامة طعن أمام محكمة النقض بدوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . عدم إيداع الطامن صورة من حكم النقض السابق وصورة من الحكم الاستثنائي المطعون فيه . أثره .

المرجع	القاعدة	
		بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن تكون الصورة الأخيرة مودعة بالطعن .
١٠٥	٢٣	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ — تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعة الأولى من نفسها وبصفتها وصية وبصفتها وكالة عن الطاعنين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة ان هذا الطاعة الأولى .
٤٤٢	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ — وجوب إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وإلا كان الطعن باطلا أسباب الطعن غير المتعلقة بالأسباب المحال بشأنها . لا محل لإبطاله بالنسبة لما . الطعن المتعلق بتلك الأسباب . وجوب إبطاله جزئيا .
٩٦٥	١٨٨	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		(خامسا) إعلان الطعن :
		١ — الأجنبي — سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا — الذي يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر . المكان الذي يزاول فيه نشاطه . اعتباره موطنه له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ — مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر . اعتباره موطنه لمالك السفينة . وجوب احتساب

الصفحة	القاعدة	
		مواعيد المسافة من هذا الموطن دون وطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٣ - إعلان الطعن . وجوب أن يكون لشخص الخصم أوفى وطنه الأصلي . الإعلان في الوطن المختار . شرطه . م ٢١٤ مرافعات .
٤٠٤	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٤ - إغفال بيان اسم الموظف الذي تسلم صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . بيان موطن المسمى الموكل من الطاعنين . إغفال بيان موطنهم بالصحيفة . لا بطلان .
٦٢٩	١٢٣	(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٥ - عدم مراعاة ميعاد إعلان صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . م ٢٥٦/٣ مرافعات .
٧٠١	١٣٧	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		شروط قبول الطعن :
		(أولا) الصفة :
		الطعن في الحكم . وجوب أن يكون للطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان يمثل صفة في الطعن على الحكم بعد وفاته . اعتبار خصومة الطعن في هذه الحالة معدومة ولا يصححها إجراء لاحق .
٧١٢	١٣٩	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) المصلحة في الطمن :
		بطلان الاستئناف . تساويه في النتيجة مع اعتباره كأن لم يكن . المصلحة النظرية الصرف لا تصلح سببا لنقض الحكم .
٣٣٣	٦٧	(الطمن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		المحصوم في الطمن :
		١ — المحصومة لا تنعقد إلا بين الأحياء . ثبوت أن أحد المطعون عليهم قد توفي قبل رفع الطمن بالنقض . أثره . اعتبار المحصومة في الطمن بالنسبة له منعدمة .
٣٠٨	٦٤	(الطمن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ — المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطمن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطمن إن قعدوا من التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطمن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ — ورود المسادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطمن . أثره . وجوب إعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم . حلة ذلك .
٤٤٣	٨٦	(الطمن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ — القضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للعتق حرمات الطاعنات . موضوع غير قابل للتجربة . ملار العمن بانه من بالنسبة للطاعنات هذا الطاعنة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطمن . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطمن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

الصفحة	القائمة	
		٥ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد فوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٦ - القضاء بانتهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		حالات الطعن :
		١ - القضاء نهائيا في دعوى صابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستأجر لصدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على عين النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه - في مادة مستعجلة - بإخلاء المحافظ بصفته استنادا إلى أن قرار الاستيلاء معدوم . مخالفته لحجية الحكم السابق . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٥٦٤	١١٠	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٢ - مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال . حالات الطعن فيها بطريق النقض . وودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

الصفحة	الترتيب	
		٣ - طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالطالب نتيجة تخطيه دون مبرر في الإطاعة الخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - جواز الطعن في الحكم من مدمه . أمر متعلق بالنظام العام . وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٠)
		٢ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن حكم مرمى المزداد . لا محل له .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
		٣ - الحكم الاتهامي الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات التزاع وحاز قوة الأمر المقضي . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم للسابق غير مطروحة على المحكمة .
١١٥٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨٠)
		٤ - جواز الطعن بالنقض استثناء في أي حكم اتهمائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته . شرعه . م ٢٤٩ مرافعات .
١٢٦٩	٢٤١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣٠/٤/١٩٨٠)
		٥ - الحكم نهائيا برفض طلب ضم الصغيرة لواليتها لحاجتها إلى خدمة الذماء . مخالفة الحكم المطعون فيه لجبة ذلك الحكم

الصفحة	للقائمة	
		رغم عدم تغير الظروف . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٢٦٩	٢٤	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) .. ٦ — إختلاس التوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . استناد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى هذه اليمين . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لا بثنائه على إجراء باطل .
٧٩٠	١٥٥	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) .. الأحكام غير الجائز الطعن فيها : ١ — القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية بالنسبة للكفيل المتضامن مع نذب خير لتحديد دين المدين الأصلي . قضاء غير منه لتقصوطة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٥٣٤	١٠٤	(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨) .. ٢ — ضم الدعوى بصحة وتفاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم بتعيب ملكيته لذات العين المباعة لصورية هذا العقد الصادر من مورثه . الحكم بصحة العقد وبإطاعة الدعوى الأخرى للرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه لتقصوطة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧	(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨) .. ٣ — القراو الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بإلزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٨٥١	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إسهاد وراثية مع تحديد جلسة انظر طلب إثبات الوفاة والوراثية . تأييده استثنافيا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام المستأنف بأتعاب المحاماة . لا يعد من الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز الطعن فيها استقلالا . هـ ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٦ - قضاء محكمة أول درجة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى جزءا من المبالغ المطالب به مع إحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة لشق آخر من الطلبات . استئناف المدعى لهذا الحكم . تأييده استثنافيا . قضاء غير منه لتقصوطة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من جانب المدعى . الحكم المطعون فيه برفض بعض الطلبات . غير قابل للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات .
٩٩٩	١٩٤	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣١)
		٧ - إقامة كل من الخصمين دعوى بإثبات وراثته . القضاء برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى المنضمة بثبوت الذنب مع إحالتها للتحقيق لإثبات أن المدعى هو الوارث الوحيد . تأييده استثنافيا . قضاء غير منه لتقصوطة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
١٠٠٣	١٩٨	(الطعن رقم ٣٧ و ٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
		نطاق الطعن :
		الطعن بالنقض في الحكم المنهى لتقصوطة . النعى الموجه

الصفحة	القاعدة	
		للحكم السابق عليه بقبول الاستئناف شكلا . إعتبار الطعن شاملا لهذا الحكم . م ٢٥٣ مرافعات .
٨٨٣	١٧٤	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) أسباب الطعن : (أولا) السبب الجديد : ١ - النعي بصورية العقد . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٢ - منازعة المستأجر بمرور شرط ضمن البنود المطبوعة بالعقد يفيد عدم قبوله الالتزام بقيمة استهلاك المياه . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٥٧	١٠٩	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ٣ - للنعي المتعلق بسبب يختلط فيه الواقع بالقانون . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن ترقية عامل .
٥٨٨	١١٤	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) ٤ - العامل المدرب بإحدى شركات القطاع العام . التزامه بالتعويض . شرطه . الاستناد إلى قاعدة الإثراء بلا سبب في طلب التعويض . عدم جواز التحدي بهذا الواقع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٩٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤) ٥ - تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة . تقدير مبرره وقبوله . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع . الادعاء

الصفحة	القائمة	
		بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٨	١٥٧	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٦ - النعي بخلو الملف الاستئنافي من نسخة الحكم الابتدائي . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . إثبات الحكم المطعون فيه في مدوناته إطلاعه على ذلك الحكم . إضمار النعي حارياً عن الدليل .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		٧ - تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه لإقامته بالخارج . عدم جواز تمسكه بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لخلو بيانات الإعلانات من غيبابه واسم المخاطب معه .
١٠٢١	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		٨ - حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفي مجرد الإشارة في المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف إلى صدور الحكم أو تقديم صورته إلى محكمة النقض . النعي في هذه الحالة . إضماره صلباً جديداً .
		(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ ق ، ٩٨٢ لسنة ٤٨ - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
١٠٦٩	٢٠٦	٩ - النعي بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الشخصية المستند في الدعوى . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٩٥	٢٢٤	(الطعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الدفاع الواوود بمذكرة المستأنف أمام محكمة أول درجة والتي استبعدتها لتقديمها بعد الميعاد . عدم التمسك به أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
		١١ - عدم جواز التمسك بأسباب طعن لم ترد بصحيفة الطعن بالنقض . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . مثال . في نقل بحري .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ ، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨)
		(ثانيا) السبب الموضوعي :
		تقدير الضرورة والخطر في النزاع الموجب لفرض الحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
١٩٠	٤١	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		(ثالثا) السبب المجهول :
		١ - عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهرى الذى أغفله الحكم المطعون فيه . نعى مجهول غير مقبول .
٢٦١	٥٤	(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٢ - النعى ببطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الخصم دون اطلاق الطاعن عليها . عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشتها كان لها اثر فى الحكم . نعى غير مقبول .
٩٦٠	١٨٧	(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

المرجع	القاعدة	المادة
		(رابعاً) السبب المفترق للدليل :
		عدم تقديم الطاعة ما يفيد التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمت في الميعاد متضمنة الدفاع الذي تدعى إفقال الحكم الرد عليه . نعى طار من الدليل .
٦٢٢	١٢٢	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		(خامساً) السبب غير المنتج :
		خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه باصتبار الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		نظر الطعن :
		(أولاً) سلطة محكمة النقض :
		١ — تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون نقضه . شرطه . أن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع . نقض الحكم بسبب متعلق بقبول الدعوى . أثره . وجوب نقضه فيما قضى به في الموضوع .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٢ — إتمام الحكم سليماً في نتيجه . إشتاله على أسباب قانونية خاطئة . لإبطالان . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٦٧٧	١٢٣	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)

الصفحة	القائمة	
		٣ - تكليف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائقا .
٩٣٠	١٨٣	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٤ - قصور الحكم في الإفصاح من سند القانوني : لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور متى كان الحكم صحيحا في نتيجته . اعتمادها في تكليف الواقعة على ما حصلت له محكمة الموضوع .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(ثانيا) ترك الخصومة في الطعن :
		ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلوا من أي تحفظات تهدف إلى التمسك بآثارها . ترك الطاعن للخصومة في الطعن بالنقض بشرط نفاذ عقد البيع المقضى نهائيا بفسخه . أثره . عدم قبول الترك .
٨٧١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		الحكم في الطعن :
		إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم . القضاء برفضه دون بحث الشق الآخر في الحكم المطعون فيه ضد خصم آخر . لا يعد إغفالا للفصل في شق من الطلبات .
١٠٥	٢٣	(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)

الصفحة	القائمة
--------	---------

أثر نقض الحكم :

١ - نقض الحكم بالنسبة للطاعن في موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب نقضه بالنسبة للطاعن في الطعن المنظم .

(الطعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٩/١٠) ٢٨ ١٢٥

٢ - بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لمباشر الإجراءات . لآثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم في الدعوى .

(الطعن رقم ٤٥٩ ر ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٠) ٢٠٤ ١٠٥٦

نقل

نقل بحرى :

١ - الحكم نهائيا بتأييد قرار تغريم الشركة الناقلة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة . دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة عن هذا المعجز . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق بشأن وجود المعجز .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٦٣ ٣١٣

٢ - وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا المعجز . الاستثناء . إتجاه إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . حلة ذلك . للوفى طلب استرداد ما دفعه بغير حق .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ٦٣ ٣١٣

الصفحة	القاعدة	
		٣ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تباثرت نشاطا تجاريا في مصر . إعتباره موطننا لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون وطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
٣٨٨	٧٦	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٤ - إلتزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول . حق المشتري المرسل إليه في الرجوع على الناقل أو على الشاحن بالتعويض عن العجز أو التلف أثناء الرحلة البحرية . رجوع المرسل إليه على الشاحن . حق الأخير في الرجوع على الناقل .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطنان رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨)
		٥ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . للاستأجر إصدار سندات شحن لصالح الغير . مسئوليته عن تنفيذها باعتباره نافلا . عدم انتفاء مسئولية مالك السفينة إلا إذا كان الغير يعلم بتأجيرها . وجوب الرجوع في ذلك إلى سند الشحن .
٧٦٠	١٥٠	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
		٦ - عقد النقل البحري . عدم انتفضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وصليحة إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى مصلحة الجمارك . غير مجرى لزمة الناقل قبل المرسل إليه .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)
		٧ - الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ . لا عمل

الصفحة	القائمة	
		لإهمال شرط الإعفاء طالما خلت الأوراق مما يفيد حصول الضرر خلال هاتين الفترتين .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠)
		٨ — الاتفاق على أعمال شرط "بارامونت" . مؤداء . تطبيق معاهدة بروكسل ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠)
		٩ — هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . أثره . إقراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرسل إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠)
		١٠ — عدم إخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل أو وقت تسليمها . إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة بها في السند . م ٦/٣ من معاهدة بروكسل . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١١٦٠	٢٢٣	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٨٠)

الإقامة

المرقعة

(و)

وقف . وكالة

وقف

الوقف الخيري :

١ - الوقف الخيري . ماهيته . الوقف على جهة من جهات البر التي لا تنقطع . حبس الأعيان اللازمة لإقامة الأضرحة والإفلاق عليها . هو وقف خيري .

١٨٦ ٤٠ (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)

٢ - النظارة على الوقف الخيري بعد صدور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . إلزام من انتهت نظارته بتسليم أعيان الأوقاف . اعتباره حارسا عليها حين تمام تسليمها .

١٨٦ ٤٠ (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)

٣ - النظارة على الوقف الخيري . اعتبار الناظر حارسا حين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف . ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أثره . عدم جواز عزله قضاء أو استبدال غيره به . وجه استمرار صفته حين استلام وزارة الأوقاف للأعيان .

١٨٦ ٤٠ (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)

"عدم جواز كسب ملكية الوقف بالتقادم"

١ - الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها . مهما طال الزمن .

الصفحة	القائمة	
		وضع اليد المكتسب . شروطه . منع سماع الدعوى . مناطه . م ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب إعمال حكمها مقيدة بالشروط التي أقرها المذهب الحنفى لعدم سماع الدعوى .
١٠٣٨	٢٠١	(الظمن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٢ — وضع وزارة الأوقاف يدها على أعيان الوقف انطالب بمحصة فيها وذلك بوصفها مناظرة أو حارسه . عدم قبول الدفع المبدى منها بعدم سماع الدعوى بانقضاء ٣٣ سنة . صلة ذلك .
١٠٣٨	٢٠١	(الظمن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٤/٩)

وكالة

(أولا) انعقاد الوكالة :

الوكالة في بيع وشراء للعقار . رضائية . لا يستوجب القانون
شكلا رسميا لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .

(الظمن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٢٣١ ١٢٠١

(ثانيا) صفة الوكالة :

١ — الوكيل المسخر . من يتعاقد لحساب الموكل دون
أن يعلن وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا . عدم انصراف
أثر العقد للوكيل في هذه الحالة . الاستثناء . م ١٠٦ مدني .

(الظمن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠ ٢/٥) ١٤٥ ٧٢٧

٢ — الشخص الذي يعبر اسمه . هو وكيل عن أطاره .
إعتبار وكالة مستترة . انصراف أثر تصرفه للوكيل في علاقته
بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .

(الظمن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٢٣١ ١٢٠١

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) للتوكيل في الخصومة :
		١ - قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة . لإبطالان . جواز مساءلته تأديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ - المحامون من الفضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم وكيلا من أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٣ - إختصاص الوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه من الرشد . حضورها في الخصومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية . لا أثر له .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٤ - وجوب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له م ١٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
		مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه أو وكيلا عن غيره .
٤١٣	٨٠	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٥ - علاقة الخصوم بوكلائهم . عدم جواز تصدى المحكمة لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .
٤١٣	٨٠	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٦ - تقدير المحكمة لأتخاب المحامي عما قام به من أعمال لصالح موكله . استنادها إلى أهمية الدعوى والجهود المبذولة

الصفحة	الترجمة	
		فيها . عدم التزامها بسرد بيان مفصل لجميع ما يشره المحامي من أعمال .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٧ — تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية وبصفتها وكالة عن الطاعنين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٨ — وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن محضر عنه . خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي أنكر وكالته . إغفال إعلانه بقرار إعادة الدعوى للرافعة . أثره . بطلان الحكم .
٥٤٠	١٠٦	(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٩ — الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان يمثلته صفة في الطعن على الحكم بعد وفاته . إعتبار خصومة الطعن في هذه الحالة معدومة ولا يصححها إجراء لاحق .
٧١٢	١٣٩	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

القاعدة	المصنف
١٤٨	٧٥٢
١٠ - التطليق للضرر . التفويض في المصالح . مفاده أيضا التفويض برفضه . رفض وكيل الزوجة للمفوض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة من الإصلاح بين الزوجين . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)	
(رابعا) تصرفات الوكيل :	
٨٠	٤١٢
١ - تكليف العقد المبرم بين المحصور والمحامي بأنه عقد وكالة . قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانوني الذي يباشره لصالحهم . لا يغير من صفته كوكيل عنهم . (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)	
٨٠	٤١٢
٢ - أنعاب المحامي المتفق عليه قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاضى . جواز تخفيض المحكمة لها . م ٧٠٩ مدنى . (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)	
١٢٢	٦٢٢
٣ - تنازل وكيل المؤجرة من أجره العين . ثبوت أنه كان مقابل تنازل المستأجر من عقد الإيجار ليتمكن الوكيل من هدم العقار وإقامة بناء جديد . لا يعد تبرعا منه للمستأجر . جواز أن تكون الأجرة مقدمة أخرى غير النقود . (الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)	
١٤٥	٧٣٧
٤ - نفى الحكم لوكالة التعاقد بصفته نائبا عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغفاله بحث انصراف أثر العقد للمؤجر إعمالا لنص المادة ١٠٦ مدنى . قصور . (الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حيازة النائب . إنصراف أثرها للأصيل دون النائب .
١٢٠١	٢٣١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٦ - شراء الوكيل المستتر العقار بمقد غير مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الالتصاق .
١٢٠١	٢٣١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(خامسا) مسائل متنوعة :
		رب الأسرة المستاجر للسكن . إعتباره دون أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل في عقد الإيجار . عدم إعتباره نائبا عنهم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
٩١٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء
الجزء الأول — السنة الحادية والثلاثين

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء		المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	
(أ)		(أ)	
أجازات	١	إثبات	١١
إجراءات	٣	أحوال شخصية	١٨
إختصاص	٣	إختصاص	٢٤
إستقالة	٣	إرتفاق	٢٩
إمارة	٤	إرث	٢٩
أقدمية	٥	إستئناف	٣٠
(ت)		إستيلاء	٣٩
ترقية	٦	إصلاح زراعى	٤٠
تعويض	٧	إعلان	٤٠
تعيين	٨	إفلاس	٤٤
تقادم	٩	إلتزام	٤٥
(م)		إلتصاق	٤٨
مرتبات	١٠	إلتماس إعادة النظر	٤٩

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٤	تنفيذ	٤٩	أمر أداء
١٠٥	تنفيذ عقارى	٥٠	أمر على عريضة
	(ج)	٥٠	أهلية
١٠٧	جمارك	٥١	أوراق تجارية
	(ح)	٥١	إيجار
١٠٩	حجز		(ب)
١٠٩	حراسة	٧٢	بطولان
١١٠	حكم	٧٩	بنوك
١٢١	حيازة	٧٩	بيع
	(خ)		(ت)
١٣٦	خبرة	٨٨	تأمين
	(د)	٨٩	تأمين
١٣٧	دستور	٩٠	تأمينات اجتماعية
١٣٩	دموى	٩٤	تأمينات عينية
١٥٥	دفع	٩٤	تجزئة
	(ر)	٩٧	تركة
١٥٧	رد غير المستحق	٩٧	نزوير
١٥٧	رسوم	٩٨	تسجيل
١٥٧	ربيع	٩٨	تعويض
		١٠٢	تقادم

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٧	قوة الأمر المقضى		(ش)
١٩٩	قوة القاهرة	١٥٨	شركات
	(ك)	١٦٤	شفعة
١٩٩	كفالة	١٦٥	شيوع
	(م)		(ص)
٢٠٠	محاماه	١٦٦	صلح
٢٠٣	محكمة الموضوع	١٦٧	صوربة
٢٠٩	مسئولية		(ض)
٢١٢	معارضة	١٦٨	ضرائب
٢١٣	معاهدات		(ع)
٢١٣	ملكية	١٧٠	عقد
٢١٧	موطن	١٧٤	عمل
	(ن)		(ف)
٢١٨	نظام عام	١٨٥	فوائد
٢٢١	نقابات		(ق)
٢٢١	نقض	١٨٦	قانون
٢٣٥	نقل	١٩٤	قرار إدارى
	(و)	١٩٤	قسمة
٢٣٨	وقف	١٩٥	قضاة
٢٣٩	وكالة	١٩٦	قضاء مستعجل

تصويبات

الجزء الأول من السنة الحادية والثلاثين

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٥	١٠	عزقل	اعتقال
٣٥	١٦	بالطلب	بالطالب
٣٥	٢٥	اخطأ	الخطأ
٤٥	١٨	وظيفة	وظيفته
٥١	١٣	اصدوره	إصداره
٥٧	١٧	الاعتبارات	لإعتبارات
٦٨	٢٧	النعي	النص
٧٠	١٨	ورود	عدم ورود
٨٣	٩	النعي	النص
٩٢	٢٣	لم يكتشف	لم يكتسب
١٧٣	٧	للمدعين	للمدين
٢١٢	٢٢	ماء	ما يغير
٢١٤	الآخر	فأخضعت	فأضفت
٢٥٥	٩	طبيعته الترام	طبيعته . الترام
٢٨٩	٢	من	بين
٣٠٦	٥	مشاجره	مشاهره
٣٦٠	١٥	وأن	لأن
٣٦٠	١٥	بإقامه ملكيه	بإقامته
٣٦٧	١٠	من المشتري الآخر	قبل المشتري الآخر
٣٦٩	١٠	من ذات البائع إلى الطاعنين	من ذات البائع
٣٧٥	٢	التقاعد	التعاقد
٣٨٤	٢٠	يستخلون	يستخدمون

المصواب	الخطأ	رقم المطابق	رقم الصفحة
وفق	وقف	٢	٤١٠
اختصاصهما	اختصاصها	٧	٤١٨
بجزء	بجزء	١٠	٤٣١
أن	أ	٩	٤٧١
لا خطأ	خطأ	١٣	٥٦٨
لرى	لرى	١٧	٥٧٣
لوظيفة	لوظيفة	٦	٦١٦
ببانه	تبانه	الأخير	٦٢٧
لتأجير	لتنازله من	١٦	٦٣٩
التأجير	التنازل	١٧	٦٣٩
الخلاف	الخلف	١٧	٦٦٢
بالنقض	بالقبض	٩	٧٠١
١٩٥٥/١٠/١٥	١٩٥١/١٠/١٥	١٩	٧٢٧
جواز	عدم جواز	١١	٧٩٠
الأخيرتين	الأخرتين	٢٢	٨٢٥
بفسخهما	بفسخها	١٦	٨٣٧
نفسهما	نفسها	٢	٨٤٠
على مسودة الحكم	مسوده الحكم	١٠	٨٤٢
رويه	رؤيه	١٩	٩٣٥
الاستثنائية	الاستثافيه	٨	٩٨٦
١٠ أبريل	٩ أبريل	١	١٠٥٧
١٠ أبريل	٩ أبريل	١	١٠٦٣
المصاريف	مصاريف	٦	١٠٥٩
يقولون	يقواو	٩	١٠٧٤
٣٦	٣٣٦	٨	١٢٢٦

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

(مصطفى حسن على)
رئيس مجلس الإدارة

” رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٩ “

المطابع الأميرية (دار القضاء العالي) ٢١٢/٨٣/٥٣٤٩



Bibliotheca Alexandrina



0347370